



المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

وَاللَّهُ يَحْكُمُ لِمُعْتَبِرِ الْحُكْمِ
وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ
"وَأَتَكْتُم"

فبراير
١٩٦٣

السَّنة الثَّالِثَةُ وَالْأَرْبَعُونَ

العدد
السادس

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النقض الجزائي

نقابات

تجديد طلب إعادة القيد بعد مضي سنتين
من تاريخ رفضه .

ب - جدول محامين : طلب قيد ، قضاء اللجنة
بعدم قبوله شكلاً ، قضاؤها برفض
الطلب ، تقيجتها . ص ٦٢٩

الحكم ٣٥٥ : ٢٧ من مارس ١٩٦٢

ا - محاماة : محو الاسم من الجدول تأديبياً ؛
طلب إعادة القيد ، القضاء بعدم قبوله
شكلاً ، نقض ، طعن ، ما لا يجوز فيه ؛

النقض الجزائي

د - عمل : إجازات ، حق العامل فيها ، حصوله
على إجازات تشجيعية تجاوزت مددها
الأجازات الاعتيادية السنوية المقررة
قانوناً ، القول بأن الأجازات التشجيعية
لا تغني عن الاعتيادية .

هـ - عمل : قانونه ، تفسيره ، الاستناد فيه إلى
قواعد المنطق والعدالة مع الاستشهاد
بقرارات هيئة التحكيم . ص ٦٣١

الحكم ٣٥٧ :

ا - جريمة : استعالة . قتل عمد . شروع .
ماهيتها ؛ استعالة نسبية ، شروع
في الجريمة ، عقوبات م ٤٥ .

الحكم ٣٥٦ : أول يناير ١٩٦٢

ا - نقض : مصلحة فيه ، طعن الدعوى بالحقوق المدنية ،
اقتصار حقه في الطعن على ما يتعلق
بمحقوقه المدنية وحدها ، علاقته بالحكم
في الدعوى الجنائية .

ب - حكم : تسييبه ، ذكر مادة القانون التي
حكم بموجبها .

ج - عمل : « المزاياء الأكثر فائدة » ، جمع
العامل بين المطالبة ، بمزاياء النظام الذي
وضعه رب العمل وبين مزاياء قانون
عقد العمل .

ب - نقض : طعن ، أثره ؛ تسببيه ؛ القانون ٥٧

لسنة ١٩٥٩ م ٤٢ ، رفع الدعوى على المتهم بعدة جرائم مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، إدانته في بعضها وتبرئته من البعض الآخر ، نقض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون ، مقتضاه .

ص ٦٣٢

الحكم ٣٥٨ :

محاكمة : إجراءاتها ، متهم بجناية ، حضور محام معه تحت التمرين ، أثره ؛ دفاع ، إخلال بحقه ، إجراءات جنائية م ٣٣٧ .

ص ٦٣٢

الحكم ٣٥٩ :

قتل عمد : حكم ، تسببيه ، نية إزهاق الروح ، طابعها الخاص ، اختلافه عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس ، التحدث عنه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه .

ص ٦٣٣

الحكم ٣٦٠ :

تفتيش : إذن إصداره لضبط جناية أو جنحة واقعة بالفعل ، إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو ترجح وقوعها بالفعل ؛ حكم ، تسببيه ، قصور .

ص ٦٣٤

الحكم ٣٦١ : ٢ من يناير ١٩٦٢

١ - أموال أميرية : اختلاسها ، عقوبات م ١/١١٢ ، أركانها ؛ حكم ، تسببيه . عدم تدليله على توافر ركن تسلل المال المختلس بسبب الوظيفة .

ب - نقض : طعن ، أسبابه ؛ حكم ، تسببيه .

ص ٦٣٥

الحكم ٣٦٢ :

١ - محاكمة : إجراءاتها ، دفاع ، اعتقاد المحامي أن المحكمة قد اقتنعت ببراءة موكله ، تصميحه على الطلبات دون إبداء دفاعه في موضوع الدعوى .

ب - تفتيش : استصدار إذنه من النيابة السكية دون الجزئية .

ص ٦٣٦

الحكم ٣٦٣ : ٩ من يناير ١٩٦٢

اختلاس : أشياء محجوزة ؛ حكم ، تسببيه ، سكوته عن مناقشة واقعية ، نزول الجهة الحاجزة عن الحجز ، مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها وما إذا كان قبل يوم البيع أم بعده .

ص ٦٣٧

الحكم ٣٦٤ :

قتل عمد : إثبات ؛ حكم ، تسببيه ، نية القتل ، تدليل الحكم على توافرها ، إزهاق الروح ، استظهارها .

ص ٦٣٧

الحكم ٣٦٥ : ١٥ من يناير ١٩٦٢

تفتيش . إذن بتفتيش شخص المتهم وسكته ؛ تفتيش محل تجارته .

ص ٦٣٨

الحكم ٣٦٦ :

اشتقابه : تأييد حالته ، المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ م ٢/٧ ؛ تمحيص الفعل الأخير الذي وقع من المتهم لتقدير جدية الاتهام ، صدور حكم نهائي بالإدانة في ذلك الاتهام .

ص ٦٣٨

الحكم ٣٦٧ :

اختلاس : أشياء محجوزة ، حجز إداري في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، مبدأ الحراسة المفترضة تكليف مندوب الحاجز ،

إذا لم يجد من يقبل الحراسة ، المدين
أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه .

ص ٦٣٩

الحكم ٣٦٨ : ١٦ من يناير ١٩٦٢

أ - قذف : ماهيته ، سلطة محكمة الموضوع
في استخلاصها من عناصر الدعوى ؛
نقض ، طعن ، على النتائج القانونية .

ب - قذف : جريمة ، نشر خبر يحط من قدر
المجنى عليه ويدعو إلى احتقاره بين
عناطيه .

ج - قذف : قصد جنائي ، حسن نية ، جريمة
المادة ٣٠٢ / ١ عقوبات . أركانها . قصد
خاص ؛ قصد عام ، ماهيته ، العلم ، متى
يفترض ؟ دفع بحسن النية . المجنى عليه ليس
من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

د - نشر : حصائته ؛ مداها في الجلسات
والتحقيقات ، صحافة ؛ جرائم المادتين
١٨٩ و ١٩٠ عقوبات ؛ قذف ، سب ، إهانة .
ه - صحفي : حرية في النشر ، مداها .

ص ٦٣٩

الحكم ٣٦٩ :

أ - اختلاس : أشياء محبوزة ، إثبات . حكم ،
إدانة ، تسببه ، بيان الواقعة بما يحقق
أركان الجريمة وظروفها وأدلة الثبوت
ومؤداها ، قول الحكم إن التهمة ثابتة
من محضرى الحجز والتبديد .

ب - محكمة : إجراءاتها ، أصولها ؛ إجراء
المحكمة التحقيق بنفسها بالجلسة ، يتنازل
المتهم عن ذلك صراحة أو ضمناً .

ج - محضر جمع استدالات : استناد حكم الإدانة

على محضر مطبوع أعدت فيه أقوال
الصراف « شاهد الإثبات » من قبل
لتجرى على كل الوقائع التي يبلغ عنها
الصيارفة ، تقييم الدليل ؛ شاهد ، سؤاله
عن معلوماته ثم إثبات ما يدلى به فعلاً ،
افتراض أقواله قبل صدورها منه ، أثره .

ص ٦٤٣

الحكم ٣٧٠ :

إثبات : نقض ، أسبابه ، مالا يقبل منها ، التعرف
على شخص من ظهره ، سلطة قاضي
الموضوع في تقدير هذا الدليل ، المجادلة
في ذلك أمام محكمة النقض . ص ٦٤٤

الحكم ٣٧١ :

إعادة النظر : العبرة في قبول الطلب ، معاودة
تقديم الطلب للمرة الثانية في إطار
مختلف ، استناداً إلى ذات الواقعة التي
أسس عليها الطلب الأول . ص ٦٤٥

الحكم ٣٧٢ : ٢٢ من يناير ١٩٦٢

محكمة : إجراءاتها ، دفاع ، حضور مدافع مع
التهمة بجنائية ، تعدد التهمين وتعارض
مصالحهم ، الاكتفاء بمحام واحد عنهم
جميعاً . ص ٦٤٧

الحكم ٣٧٣ :

أ - سرقة : إخفاء أشياء مسروقة ، استقلال
كل من الجريمتين عن الأخرى ، اختلاف
طبيعتها ومقوماتهما ، القول لا يتصور
وقوعهما من شخص واحد .

ب - إثبات : إقرار ، نقض ، طعن ، أسبابه ،
سلطة المحكمة الجنائية في تقدير صحة
الاعتراف وقيمتها في الإثبات ، رقابة
محكمة النقض . ص ٦٤٨

الحكم ٣٧٤ :

- أ - جسم الجريمة : ليس شرط عدم ضبط السلاح والذخيرة للمستعملين في الحادث .
قاضى ، عقيدته ، حرية في تكوينها .
ب - جنائية : إحالتها مباشرة إلى محكمة الجنايات .
ص ٦٤٩

الحكم ٣٧٥ : ٢٣ من يناير ١٩٦٢

- شيك بدون رصيد : جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات
ركن سوء النية ، ما يوفره ، مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ السحب ، دفع التهم بأنه أعطى الشيك مقابل ثمن بضاعة اشتراها من المحنى عليه ، وأنه ردها له قبل تاريخ الاستحقاق .
ص ٦٥٠

الحكم ٣٧٦ :

- أ - دفاع : تحقيق ، إثبات ، نقض ، طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها ، تقدير من التهم في محضر الجلسة بثمانية عشر عاماً ، عدم اعتراضه على ذلك أمام محكمة الموضوع .
عقوبات م ٧٣ ، المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

- ب - أسباب إباحة : دفاع شرعى ، نقض ، طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها ، الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة النقض .
ص ٦٥٠

الحكم ٣٧٧ : ٢١ من يناير ١٩٦٢

- محكمة : إجراءاتها ، ارتباط ؛ دعوى جنائية ؛ نيابة عامة ، غرفة الاتهام . محكمة الجنايات ، مواد مخدرة ، سلاح ، الإحالة المباشرة في جرائم المادة ٣١٤/٣ ج .
وما ارتبط به من جرائم أخرى ،

ماهيته ، ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .

ص ٦٥١

الحكم ٣٧٨ :

- إخفاء أشياء مسروقة : ركن الإخفاء ، والعلم بالمعرفة ، اتصال يد التهم بالأشياء المسروقة إتصالاً مادياً بتسليمها من السارق بعد دفع جزء من الثمن إليه ؛ حكم ، تسييه ، التحدث في الحكم عن ركن العلم بالسرقة .
ص ٦٥٢

الحكم ٣٧٩ :

- قبض : تلبس ، انتقال الضابط إلى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات ، أمره بحراسة المقهى ومنع الدخول والخروج حتى يتم مهمته ، اعتباره إجراء لحفظ الأمن والنظام لا تعرض فيه للحرية ، إلقاء التهم الذى كان بالمقهى مخدراً ، اعتباره تخلياً اختيارياً تتوفر به حالة التلبس .
ص ٦٥٢

الحكم ٣٨٠ :

- اختلاس : أموال أميرية ، جريمة المادة ١١٢ عقوبات ، أركانها ، تصرف الجانى بالفعل في المال المختلس ، نية الاختلاس ، ماهيتها .
ص ٦٥٣

الحكم ٣٨١ : ٣٠ من يناير ١٩٦٢

- ربا فاحش : حكم ، تسييه ، نقض ، أسبابه ، ما يقبل منها ، بيان سعر الفائدة التى حددها التهم ومدى مخالفتها للقانون .
ص ٦٥٣

الحكم ٣٨٢ :

- أ - تفتيش : تنفيذه ، تفتيش أنثى ، إجراءه بمعرفة أنثى يندبها مأمور الضبط ، إجراءات

مع إثبات ذلك في محضر الجلسة .
مرافعة الدفاع دون العودة إلى طلبه
السابق . ص ٦٥٣

الحكم ٣٨٣ :

إثبات : شهود ، حكم ، تسببيه ، رد المحكمة على
أقوال شهود النفي . ص ٦٥٤

جنائية م ٢/٤٦ ، استتار المنهمة خلف
حاجز وتغطية جسمها ، إخراجها المخدر
بنفسها طواعية من داخل ملابسها .

ب — دفاع : حكم ، تسببيه ، تقدير من التهم .
المادة ٧٣ عقوبات ، طلب الدفاع عرض
المنهمة على الطبيب لتقدير منها ، تقدير
المحكمة منها بست عشرة سنة

النقض المدني

الهيئة العامة

التطبيق . ص ٦٥٥

الحكم ٣٨٦ :

مرتب : تحديده ، أقدمية ، تحديد الأقدمية عند
الإعادة إلى الخدمة . ص ٦٥٥

الحكم ٣٨٤ : ٢٣ من يونيو ١٩٦٢

ترقية : أهلية ، ضوابط تقديرها . ص ٦٥٥

الحكم ٣٨٥

طلب : إجراءاته ، ميعاد رفعه ، قانون واجب

النقض المدني

الحكم ٣٨٩ : ٣ من مايو ١٩٦٢

١ — إصلاح زراعي : تصرفات المالك الثابتة
التاريخ ، عقد ، آثار ، غير .

ب — إصلاح زراعي : تصرفات المالك غير الثابتة
التاريخ ، نفاذ التصرفات ، مناطه ، عقد ،
بطلانه ، عدم نفاذ .

ج — حكم : تدليل ، عيب قصور . إصلاح
زراعي « استيلاؤه » ، بيع ملك الغير .
ص ٦٥٨

الحكم ٣٨٧ : ٢ من مايو ١٩٦٢

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاءه ، تقدير
تحكمي . ص ٦٥٧

الحكم ٣٨٨

١ — دعوى : عدم صماعها ، أحوال شخصية ،
وقف .

ب — تقادم : أحوال شخصية ، وقف .

ج — حكم : بياناته ، إسم عضو النيابة الذي
يبدى رأيه في القضية ، أحوال شخصية ،
وقف ، نظام عام ، نيابة عامة . ص ٦٥٧

الحكم ٣٩٠ :

أ - نقض : حكم ، حجته ، محكمة إحالة ، سلطتها .

ب - بيع : مشتري التزاماته ، ثمن ، ميعاد دفعه ، عرف .

ج - إثبات ، يمين متممة ، حجيتها ، استئناف ، حكم فيه . ص ٦٥٩

الحكم ٣٩١ :

أ - عقد بيع : قطن تحت الملع ، برصة ، سعر ،

حق البائع في قطعه ، تغطية حق للمشتري

فيها ، توريد ، مطالبة بفروق الأسعار

عند التخلف عنه ، إعدار .

ب - تعويض : إنفاقي ، شرطه ، إعدار .

ص ٦٦٤

الحكم ٣٩٢ :

أ - نقض : حكم ، أثره ، محكمة إحالة ، سلطتها ، خصومة .

ب - حكم : تدليل ، عيب ، إسناد ، خطأ فيه ، مخالفة

الثابت بالأوراق . ص ٦٦٦

الحكم ٣٩٣ :

أ - قسمة : طبيعتها ، عقد تبادلي ، تصرفات

دائرة بين النفع والضرر ، حق لإبطال

العقد ، زواله بالإجازة .

ب - عقد : إبطاله ، إجازة صريحة ، ضمنية ،

محكمة الموضوع ، نقض ، أسباب

موضوعية . ص ٦٦٦

الحكم ٣٩٤ : ٩ من يناير ١٩٦٢

دمغة : رسمها . أوراق وقراطيس مالية ، ضريبة .

ص ٦٦٧

الحكم ٣٩٥ :

أ - عمل : محكمة شئون العمال ، اختصاص نوعي .

ب - نقض : طعن ، أحواله ، اختصاص بحسب نوع القضية .

أ - عمل : عقده ، عناصره ، محاماة ، حظر ،

الجمع بين المحاماة وأنوظائف . ص ٦٦٧

الحكم ٣٩٦ :

أ - وقف : شروطه ، تغييرها ، الشروط العشرة .

ب - وقف : واقف ، شرطه ، تفسيره ،

ذريته . ص ٦٦٩

الحكم ٣٩٧ :

أ - أحوال شخصية : إرث ، إعلام شرعي ، حجته .

ب - حكم : تدليل ، عيبه ، قصور ، وقف ،

استحقاق فيه . ص ٦٧١

الحكم ٣٩٨ :

وقف : واقف ، شرطه ، تفسيره ، مصارفه ،

تحديداتها . ص ٦٧١

الحكم ٣٩٩ : ١٠ من مايو ١٩٦٢

أ - حوادث طارئة : نظريتها . مناط تطبيقها ،

محكمة الموضوع .

ب - إصلاح زراعي : نظرية حوادث طارئة ،

عقود بيع ثابتة التاريخ ، استيلاء على

أطيان مبيعة ، قانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ ،

مدى تطبيقه ، بيع .

أ - حكم : تدليل ، عيب ، مخالفة الثابت

بالأوراق ، بيع ، ثمن ، تهديده ، محكمة

الموضوع . ص ٦٧٢

الحكم ٤٠٠ :

تنفيذ عقاري : حكم رسو المزاد ، أحوال الطعن

فيه : حكم جائز استئنافه . ص ٦٧٤

الحكم ٤٠١ :

تقادم : مسقط ، بدءه ، تعويض ، مسئولية
تقصيرية .
ص ٦٧٥

الحكم ٤٠٢ : ٢٣ من مايو ١٩٦٢

التزام المرافق العامة : إسقاطه ، قبول الإدارة
تنفيذ عقود العمل بعد الإسقاط ، أثره ،
إنهاء عقد العمل قبل نهاية مدته ،
تعويض ، مسئولية عقدية . ص ٦٧٥

الحكم ٤٠٣ :

ا — عمل : عقد ، عناصره ، أجر ، مفرداته ،
هبة ، عرف اتفاق ، إثبات ، عبثه .
ب — مكافأة : نهاية الخدمة ، تأمين وادخار .
ص ٦٧٦

الحكم ٤٠٤ :

إعلان : أوراق محضرين ، نقض ، طعن ،
إعلانه . ص ٦٧٨

الحكم ٤٠٥ :

ا — أحوال شخصية : طلاق ، رجعة ، عدة .
ب — طلاق : عدة . انقضاؤها ، سن اليأس ،
تقديره ، إثبات ، يمين .
ج — إرث : دعواه ، سماعها ، زوجية .
د — دعوى : عدم سماع ، تناقض ، طلاق .
ه — إثبات : إقرار قضائي ، كذبه .
و — محكمة الموضوع : شاهد ، ترجيح شهادته
على آخر .

ز — قاض : صلاحيته ، إظهار رأي مانع من سماع
الدعوى . ص ٦٧٨

الحكم ٤٠٦ : ٢٤ من مايو ١٩٦٢

ا — إثبات : بالكتابة ، أوراق عرفية ، تاريخها ،
حجيته .

ب — تزوير : ادعاء به ، شواهد ، محكمة
للموضوع ، إثبات صحة الأوراق ،
إجراءاته .

ج — عقد : بطلانه ، أمر عسكري ١٥٨
لسنة ١٩٤١ .

د — دعوى : إجراءات نظرها ، عبارات جارحة
ومخالفة للآداب أو النظام العام ، محوها ،
محكمة الموضوع ، حكم ، قصور .

ص ٦٨٣

الحكم ٤٠٧ :

عقد : ماهيته ، نطاقه . محكمة الموضوع ، هبة .
ص ٦٨٨

الحكم ٤٠٨ :

اختصاص : نوعي ، نظام عام ، استئناف ، حكم
قابل له . ص ٦٨٨

الحكم ٤٠٩ :

ا — طرح البحر : أموال عامة ، أموال خاصة
للدولة ، قرار إداري ، محله ، قرار إداري
معدوم ، عدول عنه ، حق الأداء فيه .

ب — رسم : رى وصرف : أموال عامة ؛
تقادم .

ج — تقادم : دفع ؛ محكمة الموضوع ؛ نظام عام .

د — حيازة : حائزي النية ، ثمرات ، ردها ؛
تقادم ، أموال عامة . ص ٦٨٩

الحكم ٤١٠ : ٣٠ من مايو ١٩٦٢

ا — عمل : عقده ، انتهاؤه ، رب العمل
وخلفه ، مسئوليتهما ، تضامن في المسئولية ،
دعوى ، التزام ، « أوصافه » ، التزام
تضامني .

ب - عمل : فسخ غير جائز ، مسئولية رب العمل عنه ، مناطها ، حكم ، تدليل ، عيب ، قصور ، تعويض .

ح - استئناف : طلب جديد ، ماهيته .

ص ٦٩٠

الحكم ٤١١ :

إعلان : أوراق محضرين ، نقض ، طعن ، إعلانه .

ص ٦٩٢

الحكم ٤١٢ :

عمل : عقد العمل المشترك ، لأئحة العمل الصحفي ، نقابة الصحفيين ، قيد بنجودها ، شرطه .

ص ٦٩٢

الحكم ٤١٣ : ٣١ من مايو ١٩٦٢

تنفيذ عقارى : نزاع للملكية فى القانون المختلط ، إجراءاتها .

ص ٦٩٣

الحكم ٤١٤ :

ا - عقد : تفسيره ، محكمة الموضوع ، حكم ، عيب ، قصور .

ب - عقد : توريد ، ترخيص الاستيراد ، تقديمه ، تعويض .

ح - قانون . تفويض تشريعى ، قرار إدارى . أركانه ، عيب عدم الاختصاص ؛ نقد .

د - قرار إدارى : تضمينات ، مسئولية الإدارة عنها ، عيب وضرر ، رابطة السببية بينهما .

ص ٦٩٣

الحكم ٤١٤ :

جمركة : رسم ، واقعة منشئة له ؛ ضريبة .

ص ٦٩٦

الحكم ٤١٥ :

إثبات : بالبينة ، فى المواد التجارية .

ص ٦٩٧

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٤١٧ : ١٧ من نوفمبر ١٩٦٢

ا - نيابة إدارية : دعوى تأديبية .

ب - محكمة تأديبية : اختصاص ، تحديده .

ج - موظف : ترقية ، قرار إدارى ، قاعدة نفاذه من يوم صدوره .

د - جزاء تأديبي : خفض الدرجة ، ترقية ، محكمة تأديبية .

ص ٧٠٠

الحكم ٤١٨ : ٢٤ من نوفمبر ١٩٦٢

ا - محال صناعية وتجارية : ترخيص المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة ، إبطال تشغيلها لمدة سنة .

الحكم ٤١٦ : ٢٧ من أكتوبر ١٩٦٢

ا - طالب : فصله ، تأديبه ، مهاد عالية وكميات تابعة لوزارة التربية والتعليم ، مجالس خاصة .

ب - معهد زراعى : وكيل وزارة مساعد للتربية والتعليم ، سلطة التجاوز عما ورد بالأئحة الداخلية .

ج - عميد معهد : عال أو كلية تابعة لوزارة التربية والتعليم ، توقيع عقوبة الفصل التهاى .

ص ٦٩٩

ب — محال صناعية وتجارية : ق ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ،
المجال الزمني لسريانه .
ج — تشريع : سريانه ، قاعدة القانون الأصلح .
د — محال صناعية وتجارية : تشغيلها خفية لا يطلع
مدة السنة المسقطه للرخصة . ص ٧٠١
الحكم ٤١٩ :
دعوى تأديبية : سقوطها بالتقادم . ص ٧٠١
الحكم ٤٢٠ :
دعوى تأديبية . مخالفة مالية ، اختصاص ، قرار

إداري . ص ٧٠٢
الحكم ٤٢١ :
عقد إداري . مناقصة ، ممارسة . ص ٧٠٢
الحكم ٤٢٢ :
أ — حجز ما للمدين لدى الغير : خضوع الإدارة
لشروطه القانونية .
ب — مقال : مسئولية وفقاً للمادة ٦٥١ من
القانون المدني ، خطأ رب العمل .
ص ٧٠٣

الجمعية العامة العمومية

للقسم الاستشاري

٤٢٣ : ٢١ من نوفمبر ١٩٦٢
الجمع بين الوظائف : قانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ،
تطبيقه ، بعض الحالات . ص ٧٠٤

قضاء محاكم الاستئناف

ب — يمين استيثاق : سند إذني ، مديونية ،
دليلاً . ص ٧٠٧
الحكم ٤٢٧ : ٢٦ من يونيو ١٩٦١
أ — دفع غير المستحق : تطبيق لنظرية الإثراء
بلا سبب ؛ وجود عقد يمنع تطبيق
النظرية .
ب — دعوى : دعوى استرداد مبلغ دفع دون
مقتض ، مدة سقوطها . ص ٧٠٨

الحكم ٤٢٤ : ١٣ من يونيو ١٩٦١ .
رسم إضافي : مقرر لبناء دور المحاكم ، إلزام
الحكومة دفعه . ص ٧٠٦
الحكم ٤٢٥ : ٢٠ من يونيو ١٩٦١
شيك : تزوير ، توقيعه ، بنك ، مسئولية عن
جرفته . ص ٧٠٦
الحكم ٤٢٦ : ٢٧ من يونيو ١٩٦١
أ — سند إذني : إحالة الدعوى إلى التحقق
لإثبات أصل الدين .

مجلس نقابة المحامين

اللجنة الثالثة

- و — معجل أتعاب : مؤجل أتعاب ، أتعاب عن جهد بذل فعلا ، اختصاص بتقديرها . أتعاب فتح ملف القضية .
- ز — اتفاق مكتوب : على أتعاب المحامي ، شكله اختصاصي ، تقدير أتعاب محام .
- ح — أمر أداء : تقدير أتعاب المحامي ، قيمة المبلغ موضوع المطالبة .
- ط — محام : عزله عن الوكالة : إعداد مذكرة بعد العزل .
- ي — مستشار قانوني : فتوى ، أتعابها .
- ك — أتعاب مدفوعة : حق استردادها .
- ل — أتعاب رمزية : رجوع فيها . ص ٧١٠

٤٢٨ : أول مايو ١٩٦٠

- ا — أتعاب محام : قضايا ، ارتباطها ، نقابة محامين ، اختصاص بتقدير أتعاب ، طلبات تقل عن ١٠٠ جنيه .
- ب — محام : عزله ، تعريض ، أتعاب ، استحقاقه .
- ج — محام أصيل : حضور المحامين عنه باسمه عن الموكل ، أتعاب قضايا مارسها المحامون باسمه بتوكيل أو تكليف منه .
- د — أتعاب : عزل المحامي قبل تمام عمله ، مدى حقه في المطالبة بكامل أتعابه .
- هـ — أتعاب : تقديرها ، عناصره العامة ، قيمة القضية ، ثروة الموكل ، قدر المحامي ، عناصره الخاصة .

ثانياً - المِقالَاتُ وَالبَحُوثُ

- إدارة الشئون القانونية بمحافظه بورسعيد . ص ٧٤٢
- رسم الدفعة على التيار الكهربائي للاستاذ محمد السيد عاشور المحامي بإدارة قضايا الحكومة . ص ٧٦٣
- تعريف بالمقالات القانونية الهامة : الحماية القانونية للحياة الخاصة للاستاذ عبدالوهاب الأزرق المستشار بإدارة قضايا الحكومة . ص ٧٧١

- طرق رفع الدعاوى ومواعيد الطعن بالاستئناف في القوانين الخاصة — دراسة خاصة عن تطبيق المواد ٦٩ و ١١٨ و ٤٠٢ من قانون المرافعات — للاستاذ فتحي عبد الصبور رئيس محكمة ورئيس مكتب التوبيخ . ص ٧٣٣
- ميعاد دعوى إلغاء القرار الإداري أمام مجلس الدولة للاستاذ عبد الرحمن جنيدي مدير

ثالثاً- التشريعات

القوانين

- | | |
|---|---|
| قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحكمة أمام المحاكم . ص ١١٧ | مذكرة إيضاحية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢ . ص ١٢٢ |
| مذكرة إيضاحية للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ . ص ١١٩ | مذكرة إيضاحية للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ . ص ١٢٣ |
| مذكرة إيضاحية للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ . ص ١٢٠ | مذكرة إيضاحية للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢ . ص ١٢٤ |

المحاماة

مجلد قضائى شهري

قضاء محكمة النقض الجزائرية

نقابات

٣٥٥

٢٧ من مارس ١٩٦٢

١ - محاماة : عو الاسم من الجدول تأديبياً ؛ طلب إعادة القيد ، القضاء بعدم قبوله شكلاً ، نقض ، طعن ، مالا يجوز فيه ؛ تجديد طلب إعادة القيد بعد مضي سنتين من تاريخ رفضه .

ب - جدول محامين : طلب قيد ، قضاء اللجنة بعدم قبوله شكلاً ، قضاؤها برفض الطلب ؛ نتيجهما .

المبادئ القانونية :

١ - قرار لجنة قبول المحامين برفض طلب إعادة القيد بالجدول بعدمحو إسم المحامى منه قرار نهائى لا يكون قابلاً لآى طعن . وإذ نصت المادة ٦٩ من قانون المحاماه على إجازة طلب إعادة القيد بعد مضي سنتين من تاريخ رفضه إنما عبرت عن قصد الشارع إلى جعل قرار رفض طلب إعادة القيد فى الجدول نهائياً . ومن ثم فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز .

٢ - لم يرسم قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ طريقاً للطعن فى القرار الذى يصدر بعدم

قبول طلب إعادة القيد شكلاً ، إذ لا فرق بينه وبين القرار الذى يصدر برفض الطلب ، لالتقائهما فى النتيجة .

المحكمة

« .. من حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الطلب شكلاً قد أخطأ فى كيفية احتساب مدة السبع سنوات التى استلزم القانون مضيها لإمكان إعادة قيد إسم الطاعن بجدول المحامين تحت التمرين بعد محوه تأديبياً ، وبياناً لذلك يقول الطاعن إنه قيد إسمه بجدول المحامين تحت التمرين فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤١ ولأمر نسبت إليه قدم للدعوى التأديبية وقرر مجلس التأديب فى ٨ فبراير سنة ١٩٥١ محو إسمه من جدول المحامين . فعارض وقضى فى المعارضة فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ برفضها وتأيد القرار المعارض فيه . فاستأنف وقضت محكمة النقض غيائياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . فعارض فى هذا الحكم وقضى فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٠ بعدم قبول معارضته شكلاً لرفعها بعد الميعاد . ثم تقدم فى ١٣ من إبريل سنة ١٩٦١ إلى لجنة قبول

المحاميين بمحكمة استئناف القاهرة بطلب لإعادة قيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين . فقررت في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بعدم قبول هذا الطلب شكلاً لعدم مضي سبع سنوات من تاريخ قضاء محكمة النقض الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩٦٠ ، مع أن هذه المدة يتعين احتسابها من تاريخ القرار الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٥١ بمنحوا الإسم تأديبياً وفقاً لما تقضى به المادة ٦٩ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ وبذلك يكون الطلب مقبولاً .

« وحيث إن المادة ٦٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه : لمن صدر ضده قرار تأديبي بمنحوا اسمه من جدول المحامين أن يطالب بعدم مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا القانون قيد اسمه في الجدول . فإذا رأت اللجنة أن المدة التي مضت من وقت صدور القرار بمنحوا اسمه من الجدول كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه ، أمرت بقيده بالجدول المذكور وحسبت أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ولهذا اللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد أخذ رأى مجلس النقابة .

فإذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي سنتين ، ولا يجوز تجديد الطلب أكثر من مرة ؛ والقرار الذي يصدر برفض الطلب يكون نهائياً . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة قد نصت على أن القرار الذي يصدر برفض الطلب يكون نهائياً بما يجعله غير قابل للطعن . وكان القضاء بعدم قبول الطلب شكلاً هو والقضاء برفض الطلب يلتزمان في النتيجة ولما كان قانون المحاماة لم يرسم فيما رسم من طرق الطعن طريقاً للطعن في القرار الذي يصدر بعدم قبول الطلب شكلاً ولم يفرق بينهما في شيء ، وإذا كانت المادة ٦٩ سالفة الذكر قد أجازت في حالة القضاء برفض الطلب تجديده بعد مضي سنتين ، فهي لذلك قد نصت على جعل القرار الصادر بالرفض نهائياً إكتفاء بهذه الرخصة لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير جائز » .

(القضية رقم ٣ سنة ٣١ ق « نظم محامين » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

قضاء محكمة النقض الجزائية

٣٥٦

أول يناير ١٩٦٢

١ - نقض : مصلحة فيه ، طعن المدعى بالحق المدني ، اقتصار حقه في الطعن على ما يتعلق بحقوقه المدنية وحدها ، علاقته بالحكم في الدعوى الجنائية .

ب - حكم : تسببه ، ذكر مادة القانون التي حكم بموجبها .

ج - عمل : « المزايا الأكثر فائدة » ، جمع العامل بين المطالبة ، بمزايا النظام الذي وضعه رب العمل وبين مزايا قانون عقد العمل .

د - عمل : إجازات ، حق العامل فيها ، حصوله على إجازات تشجيعية تجاوزت مددها الأجازات الاعتيادية السنوية المقررة قانوناً ، القول بأن الأجازات التشجيعية لا تغني عن الاعتيادية .

هـ - عمل : قانونه ، تفسيره ، الاستناد فيه إلى قواعد المنطق والعدالة مع الاستشهاد بقرارات هيئة التحكيم .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، على أنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، ومن ثم فلا يقبل منه ما ينعاه على الحكم الصادر في الدعوى الجنائية إذ لا شأن له به .

٢ - لا توجب المادة ٣١٠ من قانون

الإجراءات الجنائية الإشارة إلى نص مادة القانون الذي حكم بموجبه ، إلا في حالة الحكم بالإدانة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة إلى مادة الاتهام .

٣ - ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه : « ليس للعامل أن يجمع في مطالبه بين مزايا النظام الذي وضعه رب العمل وبين المزايا المخولة له بمقتضى قانون عقد العمل ، بل له أن يطلب القضاء بأيهما أكثر فائدة له » ، ما قرره الحكم من ذلك يتفق والتفسير الصحيح للقانون .

٤ - متى ترتب على الأجازات التشجيعية التي منحتها الشركة للعمال حصولهم بالفعل في سنة النزاع على أجازات تجاوزت مددها الأجازات الاعتيادية التي قررها القانون لهم ؛ فإن ما يثيره الطاعن من أن الأجازات التشجيعية لا تغني عن الأجازات الاعتيادية لا يكون سديداً .

٥ - لا يعيب الحكم استناده في تفسير القانون إلى قواعد المنطق والعدالة بما لا يخالف حكم القانون ، واستشهاده في ذلك بقرارات

لهيئة التحكيم رأى أنها تتفق وذلك التفسير الصحيح .

(القضية رقم ٣٣٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطيه اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٣٥٧

أول يناير ١٩٦٢

١ — جريمة : استعالة . قتل عمد . شروع . ماهيتها : استعالة نسبية ، شروع في الجريمة ، عقوبات م ٤٥ .
ب — نقض : طعن ، أثره ، تسيبه : القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٤٢ ، رقم الدعوى على المتهم بمدة جرائم مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، إدانته في بعضها وتبرئته من البعض الآخر ، نقض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون ، مقتضاه .

المبادئ القانونية :

١ — لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الإمكان تحقيقها مطلقاً ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها . أما إذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ، ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف خارج عن إرادة الجاني ، فإن ما اقترفه يعد شروعاً منطبقاً على المادة ٤٥ من قانون العقوبات .

فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم اتوى قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الغرض بندقية ثبتت صلاحيتها ، إلا أن المقدوف لم ينطلق منها لفساد كبسولته وقد ضبطت معه طلقة أخرى كبسولتها

سليمة ولكن الفرصة لم تتح له لاستعمالها ، فإن قول الحكم باستحالة الجريمة استعالة مطلقة استناداً إلى فساد كبسولة الطلقة التي استعمالها المتهم ، هو قول لا يتفق وصحيح القانون .

٢ — متى كانت جريمة إحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص اللتين دين المتهم « الطاعن ، بهما ، مرتبطين ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجريمة الشروع في القتل عمداً التي قضى الحكم المطعون فيه ببراءته منها ، بما يقتضي اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وإذا كان الحكم بالبراءة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، فإنه يجب نقض الحكم بالنسبة لما قضى به في التهم جميعها ، وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

(القضية رقم ٨٤٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥٨

أول يناير ١٩٦٢

محكمة : إجراءاتها ، متهم بجناية ، حضور محام معه تحت التمرين ، أثره : دفاع ، إخلال بحقه ، إجراءات جنائية م ٣٣٧ .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أن المحامية التي باشرت الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات في جناية القتل المستندة إليه ، غير مقررة للرافعة أمام

المحاكم الابتدائية إذ هي مقيدة بجدول المحامين تحت التمرين ؛ فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة منطوية على إخلال بحق المتهم في الدفاع ، مما يجب معه نقض الحكم .

المحكم

« . . . وحيث . . . إن الأستاذة . . . المحامية هي التي باشرت الدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات في جناية القتل المسندة إليه ، وكان اثبات من كتاب لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة . . . أن هذه المحامية غير مقررة للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن « المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات » ؛ فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة منطوية على إخلال بحق المتهم في الدفاع ، مما يتعين معه نقض الحكم والإحالة » .

(القضية رقم ٣١١٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥٩

أول يناير ١٩٦٢

قتل عمد : حكم ، تسببه ، نية إزهاق الروح ، طابعها الخاص ، اختلافه عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس ، التحدث عنه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه .

المبدأ القانوني :

١ تتميز جناية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو

أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ؛ وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم . وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمه في نفسه ؛ ومن ثم فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية أو بالشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً ، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

فإذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه أن فريقاً من رجال الشرطة « المخبرين » من بينهم المتهم « الطاعن » ، كانوا كامنين في الزراعة حين أقبل المجنى عليه يحمل بندقيته ، ولما تنبه إلى وجودهم ناداه المتهم محذراً إياه من محاولة الهرب ، ولكنه استدار يريد العودة من حيث أتى ، فعاجله المتهم بعبار نارى أرداه قتيلاً ثم ضبط البندقية التي كان يحملها . متى كان ذلك وكانت الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو المتهم إلى إزهاق روح المجنى عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجناية القتل العمد ، واستدل على توافر نية القتل لديه من أن إطلاقه النار على المجنى عليه كان مخالفاً لتعليمات رئيسه ، وأنه كان يتعين عليه أن يبدأ بإرهاقه ثم بإطلاق النار على غير مقتل من جسمه ، ما استدل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد الخاص في جناية القتل العمد ، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

المحكمة

« . . . وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد . . . عرض الحكم لبيان نية القتل بقوله : « وحيث إنه بهذا كله يكون قد ثبت لهذه المحكمة بما لا يقبل شكاً أن المتهم هو مطلق النار على المجنى عليه عبد النضير ، ولا نشور وقد ثبت ذلك في حقه دعوى أدائه الواجب ، إذ كان من واجبه ونائب الأمور رئيسه يردد في التحقيق أنه كان وزملاؤه مأمورين منه بعدم إطلاق النار ألا يفعل ، فضلاً عن أنه ما كان له لو أراد القبض على حامل السلاح أن يتدبره من أول الأمر بالعيار القاتل بل كان عليه أن يرهبه ثم أن يعطله لو لم يجد الإرهاب بأن يطلق عليه العيار الذي لا يصيب منه مقتلاً ؛ ولكنه لم يفعل بل عمد لأول وهلة إلى التصويب القاتل فأصاب من المجنى عليه مقتلاً وتوافرت بذلك نية إزهاق الروح » .

« وحيث إنه لما كانت جناية القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضعفه في نفسه ؛ فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية أو بأشروع فيها يجب أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً ، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . لما كان ما تقدم ، وكان ما استدل به الحكم المطعون فيه على توافر نية القتل لدى الطاعن - وهو من رجال الشرطة - من أن إطلاقه النار كان مخافاً لتعليات رئيسه ، وأنه كان يتعين عليه أن يبدأ بارهاب المجنى عليه ثم إطلاق النار على غير مقتل من جسمه . لما كان

ذلك ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم ليس فيها ما يدعو الطاعن لأن يتعمد إزهاق روح المجنى عليه ، فإن ما استدل به الحكم مما سبقت الإشارة إليه لا يفيد توافر القصد الخاص في جناية القتل العمد لدى الطاعن ، ومن ثم يكون الحكم مشوباً بالقصور متميماً نقضه والإحالة دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(القضية رقم ٣١٣١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٠

أول يناير ١٩٦٢

تفتيش : إذن ، إصداره لضبط جناية أو جنحة واقعة بالفعل ، إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو ترجح وقوعها بالفعل ؛ حكم ، تسيبيه ، قصور .

المبدأ القانوني :

الإذن بالتفتيش إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جريمة « جناية أو جنحة » واقعة بالفعل ، وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه ، ولا يصح بالتالي إصداره لضبط جريمة مستقبلية : ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل .

فإذا كان مفاد ما أثبتته الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن حين أصدرت النيابة العامة إذنهما بالتفتيش ، بل كان الإذن قد صدر استناداً إلى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميلة سيقومان بنقل كمية من المخدر إلى خارج المدينة ، فإن الحكم إذ دان الطاعن

١/١١٢ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها لا تتحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص التهم الوظيفي، استناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح.

وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الأشياء المختلسة قد أوردت عهد الطاعن أو سلمت إليه بسبب وظيفته بل اكتفى في معرض تحصيله لواقعة الدعوى بذكر أن المتهمين الثلاثة الأول - ومن بينهم الطاعن يقومون على حراسة الباب المؤدى إلى صهرج الكحول موضوع الاختلاس وذكر في موضع آخر أن الطاعن يتولى مع غيره من خفراء الشركة فرع الحراسة الخاصة لمعاونة الحراس الرسميين - من جنود حرس الجمارك في حراستهم لضمان عدم تسرب الكحول بدون تسديد رسوم الإنتاج.

لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم بما تقدم لا يتوافر به الدلائل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة الذي لا تقوم الجريمة التي دين الطاعن بها إلا بتوافره، مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه من خطأ في تطبيق القانون؛ ذلك بأن هذا القصور في التسليم الذي يتسع له وجه الطعن - له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون، فلا تملك المحكمة إزاء قبوله التعرض لما انساق إليه الحكم من قرارات قانونية في شأن نوع المال المختلس، وهو بسبب رده على ما تمسك به الطاعن من دفع قانونية.

(الفضية رقم ١٩٧ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين)

دون أن يعرض لبيان ما إذا كان إحرازه هو وزميله للمخدر كان سابقاً على صدور إذن التفتيش أم لاحقاً له، يكون مشروباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون.

(الفضية رقم ٣١٥٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة).

٣٦١

٢ من يناير ١٩٦٢

١ - أموال أميرية : اختلاسها، عقوبات م ١/١١٢، أركانها : حكم، تسببه. عدم تدليله على توافر ركن، تسلم المال المختلس بسبب الوظيفة.

ب - نقض : طعن، أسبابه : حكم، تسببه.

المبادئ القانونية :

١ - لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح. فإذا كان ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يتوافر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة.

٢ - القصور في التسبب الذي يتسع له وجه الطعن، له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون.

المحكمة

لما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة

٣٦٢

٢ من يناير ١٩٦٢

١ — محاكمة : إجراءاتها ، دفاع ، اعتقاد المحامي
أن المحكمة قد اقتنعت ببراءة موكله ، تصميمه على
الطلبات دون إبداء دفاعه في موضوع الدعوى .

ب — تفتيش : استصدار إذن من النيابة الكلية
دون الجزئية .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت المحكمة لم تمنع المتهم
من إبداء دفاعه ، ولم تصرح بالجلسة
بالكف عن المرافعة ، وقد ترفع عنه
محاميان مرافعة طويلة ، فإنه لا يقبل منه النعي
على المحكمة بأنها أخلت بحق الدفاع .

٢ — استصدار إذن التفتيش من النيابة
الكلية دون النيابة الجزئية ، لا يستوجب
من المحكمة رداً خاصاً ، ما دام الإذن قد
صدر صحيحاً مطابقاً للقانون .

المحكمة

« ... وحيث إن أسباب الطعن المقدمة من
الطاعن بتقرير الأسباب ... تجمل في أوجه
ثلاثة — حاصل أولها الإخلال بحق الدفاع ، ذلك
أنه كان قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن التهمة
ملفقة له من رجال مكتب المخابرات لسابقة تقديمه
شكوى ضدهم وقد اطلعت المحكمة على تلك
الشكوى وتحققت منها ، وطلبت من الدفاع إبداء
طلباته فاعتقد أن المحكمة اقتنعت ببراءة الطاعن ،
فصمم عليها دون أن يبدى دفاعه في موضوع
الدعوى تحت تأثير هذا الظن ، ولكنه فوجئ
بالحكم بادائه وفي ذلك إخلال بحق الدفاع ..

« وحيث ... إن المحكمة لم تمنع الطاعن من

إبداء دفاعه ، ولم تصرح بالجلسة بالكف عن
المرافعة . وقد ترفع عنه محاميان مرافعة طويلة .
لما كان ذلك ، فإنه لا يقبل منه النعي على المحكمة
بأنها أخلت بحق الدفاع .

« وحيث إن حاصل الوجه الثاني من الطعن
القصور في التسيب ، لأن الحكم رد على دفاعه
بتلفيق التهمة ضده المؤسس على تقديمه الشكوى
السالفة الذكر وعلى استصدار إذن التفتيش من
وكيل النيابة الكلية بدلاً من وكيل نيابة البندر
الذي كان قد حدد يوم صدوره موعداً لتحقيقها
بأن النيابة لم تتصرف فيها ، وأنه على فرض صحتها
فإنها لا تؤثر في الدليل المستمد من شهادة الضابط
عبد الواحد إسماعيل مع أن تقديم الشكوى ضد رجال
مكتب المخابرات ينصرف إلى هذا الضابط أيضاً
فلا يجوز الأخذ بشهادته . كما أن الحكم لم يعن
بتفسير سبب استصدار الإذن من النيابة الكلية
لينفي عن هذا الشاهد تهمة التلفيق ..

لما كان ذلك وكان الدفاع ، بأن التهمة ملفقة
على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية ويكفي
للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت
التي عولت عليها في الحكم بالإدانة ، إذ الأخذ
بتلك الأدلة يفيد ضمناً اطراح ذلك الدفاع . وكان
استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون
النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة رداً خاصاً
ما دام الإذن قد صدر صحيحاً مطابقاً للقانون .
لما كان ذلك وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى
وأورد على ثبوتها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي
إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكانت الشكوى
المقدمة من الطاعن لم تتصرف إلى الضابطين
الذين أجريا التفتيش مما يسوغ ما وردت به
المحكمة على دفاعه . لما كان ذلك ، فإنه لا محل
لما يشير الطاعن في هذا الوجه .

حين دان المتهم بجريمة اختلاس الأشياء المحجوزة وألغى بذلك حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة ، قد اقتصر على مجرد القول بأن السداد اللاحق لا ينفي القصد الجنائي في الجريمة ، دون أن يرد على ما أورده الحكم المستأنف في خصوص نزول الجهة المجازة عن الحجز ، ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل وما إذا كان سابقاً على اليوم المحدد للبيع أو لاحقاً له ، فإن خلوه من استجلاء هذه الوقائع الجوهرية التي أقيم عليها حكم البراءة سالف الذكر ؛ إنما يصمه بالقصور والغموض اللذين لا تستطيع معهما محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٦٨٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة السيد أحمد عفيف وعادل يونس ، وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٣٦٤

٩ من يناير ١٩٦٢

قتل عمد : إنبات ؛ حكم ، تسببه ، نية القتل ، تدليل الحكم على توافرها ، إزهاق الروح ، استظهارها .

المبدأ القانوني :

ما ذكره الحكم من أن : نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذي ملأ قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة ، لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، ولو كان المقذوف قد أطلق عن قصد . ذلك أنه لا يبين بما أورده الحكم أن المتهمين تعمدوا

« وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو فساد الاستدلال ، لأن الطاعن كان قد دفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي أجراها الضابط عبد الواحد . . . اعتباراً بأن الشكوى تمسه وقد رفضته المحكمة استناداً إلى أن تحريات هذا الضابط قد أكدت حيازة الطاعن للمخدر وأنه قد ثبتت صحتها من ضبط المخدر معه فتكون المحكمة قد استندت في ذلك إلى الدليل المستمد من التفتيش وهو دليل لاحق على صدور إذن التفتيش لا يصح الاستناد إليه .

« وحيث إن الحكم عرض إلى الدفع بطلان الإذن فقال : « بأنه مردود بأن الضابط عبد الواحد . . . تحقق بنفسه قبل استصدار إذن التفتيش من حيازة المتهم للمخدر وثبتت صحة تحرياته من ضبط المخدر معه ولا غبار على هذه التحريات ولا على صحة الإذن الصادر من النيابة بناء عليها » . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره ، فلا يؤثر فيه ما قاله تزيدياً استدلالاً على جدية التحريات من أن التفتيش قد أسفر عن ضبط المخدر » .

(القضية رقم ٧٧١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٣

٩ من يناير ١٩٦٢

اختلاس : أشياء محجوزة ؛ حكم ، تسببه ، سكوته من مناقشة واقعية ، نزول الجهة المجازة عن الحجز ، مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها وما إذا كان قبل يوم البيع أم بعده .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه ،

٣٦٦

١٥ من يناير ١٩٦٢

اشتباه : تأييد حالته، المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ م ٢/٧ : تمحيص الفعل الأخير الذي وقع من المتهم لتقدير جدية الاتهام ، صدور حكم نهائي بالإدانة في ذلك الاتهام .

المبدأ القانوني :

إن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى العمومية على المتهم بوصف أنه وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذي وقع منه أخيراً يؤيد حالة الاشتباه من عدمه ؛ وليس بلام أن ينتهي الاتهام بهذا الفعل إلى حكم نهائي بالإدانة ، فإن قابلية هذا الحكم للطعن ، ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية ذلك الاتهام بعد تمحيص الواقعة .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم من تهمة تأييد حالة الاشتباه لمجرد أن الحكم الصادر في قضية الشروع في السرقة ، التي أسند إليه ارتكابها بعد سبق الحكم بإنذاره باعتباره مشتبهاً فيه ، كان حكماً غيائياً لم ينفذ ، ودون تمحيص للواقعة التي تناولها التحقيق ليتبين مبلغ جدية الاتهام فيها وأثره في تأييد حالة الاشتباه ؛ فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٩٠٨ لسنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عطيه اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين المستشارين)

تصويب الأعيمة النارية إلى مقاتل من المجنى عليهما ، ولا يغير من الموقف ما عقت به المحكمة من : « أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد إزهاق روحه » . ذلك بأن إزهاق الروح هي النتيجة التي يضررها الجاني ويجب على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٥

١٥ من يناير ١٩٦٢

تفتيش . إذن بتفتيش شخص المتهم وسكنه ؛ تفتيش محل تجارته .

المبدأ القانوني :

مضى كان هناك إذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم ، فإن تفتيش محل تجارته بمقتضى هذا الإذن يكون صحيحاً ؛ ذلك أن حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه . ومن ثم فإن ما قضى به الحكم المطعون فيه مد من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم تأسيساً على أن إذن النيابة بالتفتيش إنما ورد على شخصه ومسكنه ومسكن أشقاء زوجته دون أن يرد فيه ذكر لمتجره الذي ضبط فيه المخدر ، لا يكون صحيحاً في القانون .

(القضية رقم ٨٩٩ لسنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين)

٣٦٧

١٥ من يناير ١٩٦٢

اختلاس : أشياء محبوزة ، حجز إداري في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، مبدأ الحراسة المفترضة تكليف مندوب الحاجز ، إذا لم يجد من يقبل الحراسة ، المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه .

المبدأ القانوني :

يجوز لمندوب الحاجز ، عملاً بالمادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ، إذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعة من يقبل الحراسة ، أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها .

فإذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن المتهمه مستأجرة للعين محل الحجز من المدين ، فإنها تكون حائزة لها قانوناً بطريق الإجارة ، وإذا كانت قد كلفت الحراسة فرفضتها فإنه لا يعتد برفضها ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم من تبرئتها من تهمة اختلاس الأشياء المحبوزة بمقولة إنها مستأجرة وليست مدينة ، وأنها رفضت قبول الحراسة ، ما انتهى إليه الحكم من ذلك يكون معيباً بالخطأ في القانون متعيناً بقضه .
(القضية رقم ٩٠٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٨

١٦ من يناير ١٩٦٢

١ - قذف : ماهيته ، سلطة محكمة الموضوع في استخلاصها من عناصر الدعوى ؛ نقض ، طعن ، على النتائج القانونية .

ب - قذف : جريدة ، نشر خبر يحط من قدر المجنى عليه ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه .

ج - قذف : قصد جنائي ، حسن نية ، جريمة المادة ٣٠٢ / ١ عقوبات . أركانها . قصد خاص ؛ قصد عام . ماهيته ، العلم ، متى يفترض ؛ دفع بحسن النية . المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

د - نشر : حصانته ؛ مداها في الجلسات والتحقيقات ، صحافة ؛ جرائم المادتين ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات ؛ قذف سب . إهانة .

هـ - صحفي : حرته في النشر ، مداها .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن القذف الذي يستوجب العقاب قانوناً هو الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه . وإذا كان من حق قاضي الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية يبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مراعى عباراتها لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .

٢ - ما نشرته الجريدة من أن شايبين اقتحما على المجنى عليه . . مكتبه وقذفاه بزجاجات الكوكولا وانهاال عليه ضرباً بالعصى الغليظة ثم أمراه بخلع ملابسه فوقف عارياً ثم أوثقاه من يديه ورجليه بحزام من جلد ، ما نشر من ذلك هو بلا شك ينطوي على مساس بكرامة المجنى عليه ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ، ويدعو

إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه ، وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون .

٣ — لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصداً خاصاً ، بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقدوف في حقه أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحديث عن سلامة النية ما دام أن المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

٤ — دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علناً ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير العلنية ولا إلى ما يجري في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتهما ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية ؛ لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم . فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات ، أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة ؛ فإنما ينشر ذلك

على مسؤوليته ، ونجوز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

٥ — حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ، ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

المحكم

« . . . وحيث إن الأمر المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يحمله أن الطاعن تقدم بيلاغ إلى السيد المحامي العام ضد المطعون ضدهم قال فيه إنه في . . . نشرت صحيفة . . . في الصفحة الأولى خيراً بعنوان « . . . الاعتداء عليه في مكتبه » ؛ وجاء تحت هذا العنوان ما نصه : اقتحم شابان مكتب . . . بشارع . . . وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وانها لا عليه ضرباً بالعصى الغليظة وأمرام بخلع ملابسه . وقف . . . عرياناً في المكتب ؛ أوثقاه من يديه ورجليه بحزام جلد . حاولا الهرب بعد أن أخذوا بدلتهم . تمكن الأهالي من ضبط الشابين . وهما عاطلان . اقتيدا إلى قسم البوليس . قال . . . إنه لا يعرفهما » .

وذكر الطاعن أنه بادر في الحال إلى إرسال تكذيبين إلى الصحيفة أحدهما سلمه باليد والثاني بخطاب مسجل إلى الأستاذ . . . شخصياً ، ولما لم ينشر هذا التكذيب في اليوم التالي قدم شكوى . . . إلى النيابة العامة وبعد الاتصال تليفونياً بينها وبين الأستاذ . . . بصحيفة . . . ، عرض هذا الأخير أن يحضر إليه الطاعن ليملي التكذيب اللازم .

وقد لاذ به الطاعن إلى دار الجريدة المذكورة حيث التقى بالأستاذ . . . الذي وعد بتكذيب الخبر على أن ينشر التكذيب في اليوم التالي في الصفحة

الأولى من الجريدة ، ولكن التكذيب لم ينشر .

وانتهى الطاعن إلى أن الخبر مخلق جملة وتفصيلا ، وأن نشره على هذه الصورة ينطوي على قذف وسب يتناول العرض والشرف ، إذ أنه يشعر القارىء بأن هناك جريمة أخلاقية ، وأنه تم الانتقام من الطاعن من أجلها على النحو الذى صور به الخبر كى يكون الجزاء من جنس العمل ؛ هذا فضلا عما يتضمنه الخبر من رمى الطاعن بالجبن والاستسلام وما ينطوى عليه من تشهير به وسخرية منه وثلم لكرامته ومصادرة له فى عمله وإرهاب لموكليه .

وقد انتهت النيابة العامة بعد التحقيقات التى أجرتها إلى الأمر بحفظ الأوراق إنارياً بتاريخ .. فاستأنف الطاعن هذا الأمر وأصدرت غرفة الاتهام أمرها المطعون فيه ، استعرضت فيه الخبر موضوع النشر وعرجت إلى مذكرة نيابة جنوب القاهرة التى تضمنت تفاصيل الحادث الذى وقع للطاعن ، وما بان منها من أن الاعتداء وقع عليه فى الطريق العام أمام العمارة الكائن بها مكتبه ، وأثناء محاولته ركوب سيارته وذلك بقذف السيارة بزجاجات الكوكاكولا ، ثم الاعتداء عليه بالأيدي وخلع جاكته وصديره ، وأن التهمين . . قد اعترفا بارتكابهما الحادث ، وأن . . هو الذى اتفق معهما على ارتكابه .

ثم خلاص الأمر المطعون فيه إلى القول بأنه : « واضح مما تقدم أن الخبر الذى نشر بجريدة . . خاصاً بالاستأنف « الطاعن » نبع من أصل صحيح وإن اختلف الخبر عن الأصل فى بعض التفاصيل ، فجاء الخبر محرفاً لبعض تفاصيل الاعتداء الذى ألم بالاستأنف ، مبالغاً فى تصويرها . ويقول

المسؤولون عن نشر هذا الخبر بالجريدة إن تفاصيله التى نشرت استقيت من فم المستأنف شخصياً مما كان يرويه للضابط من تفاصيل الحادث بمجرد وقوعه .

على أنه مهما تكن الحقيقة فى هذا الشأن فإنه يتعين إنعام النظر فى هذا الخبر المنشور لتقدير مراعى العبارات التى حوّاها من حيث وجود جريمة قذف فيها كما يقول المستأنف أو عدم وجودها ، حيث إن المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه : « . . يعد قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ من هذا القانون أمراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه » .

« ويستفاد من هذا النص أن القذف فى عرف القانون هو إسناد أمر للغير . موجب لعقابه أو احتقاره ، ومن ثم فلا قذف إلا إذا كان الفعل المسند إلى المجنى عليه من شأنه لو صح أن يوجب عقابه قانوناً أو احتقاره عند أهل وطنه ؛ فمقياس الضرر فى القذف أن يكون الفعل أو الأمر المسند من شأنه إحداث أثر خارجى وهو العقاب أو الاحتقار ، فإن لم يحدث هذا الأثر الخارجى فلا قذف ولا عقاب .

« والقذف الذى يوجب الإسناد فيه العقاب قانوناً هو القذف الذى يتضمن إسناد فعل يعد جريمة فى حكم القانون ؛ أما الإسناد الذى يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه ، فهو الذى يحط من قدر المسند إليه وكرامته فى نظر الغير . وحيث إنه حين تعمل القواعد القانونية المتقدمة فى شأن الخبر المنشور بالجريدة خاصاً بالاستأنف ، يبين أن هذا الخبر لم يسند إلى المستأنف ارتكابه فعلاً يعد جريمة فى حكم القانون ، كما أنه ليس فيما

تضمنه هذا الخبر تصريحاً أو تليحاً ما يحط من قدر المستأنف أو يحقره عند أهل وطنه ، وكل إنسان معرض للاعتداء عليه ولم يقل أحد إن نشر أبناء الاعتداء تحط من قدر المجنى عليه أو تحقره أو تمس شرفه ؛ بل إن العكس هو الصحيح ، فالذى يتأذى من أخبار الجرائم هو المعتدى وليس المجنى عليه .

ولا يغير من ذلك قول المستأنف إن هذا الجزء من الخبر الذى روى أن الجناة جردوه من ملابسه وأوثقوه عارياً فيه ما عس عرضه وشرفه ، ذلك أن الخبر بالصورة التى نشر بها لا يشير ولو من بعيد إلى أن اعتداء جنسياً وقع عليه ، فكيف يذهب تفكير المستأنف إلى حد تخرج العبارات هذا التخرج الذى لا يحتمله ولا يتصور أن تمر بخاطر إنسان وهو يقرأ الخبر .

« وحيث إن مؤدى ما تقدم أن الخبر الذى نشر بجريدة . . . وكان محل شكوى المستأنف ، وإن بالغ بعض الشيء في سرده لتفصيلات الاعتداء الذى وقع على المستأنف ، إلا أن عبارات هذا الخبر ليست شائنة في ذاتها ، وليس فيها من الأساليب المجازية أو المعارض أو غير ذلك مما يستخدم لإخفاء القذف ، وهى على هذه الصورة لا تحوى قذفاً في حق المستأنف ويكون مادار في خلد هذا الأخير وذهب إليه في شكواه بعيداً عن أن يمثل حقيقة الواقع » .

واستطرد الأمر المطعون فيه إلى تناول واجب الصحافة في خدمة الجمهور ، وما تقتضيه دواعي المصلحة العامة التى تقضى بإذاعة الأخبار لفائدة الجمهور من وجوب التسامح مع الصحف فيما يقع منها من الخطأ في نقل الأخبار أو روايتها مع حسن النية ، أى بقصد الخدمة العامة ؛ وخلص

إلى القول بأنه إذا كان القاعون على إدارة تحرير جريدة . . . قد نشروا الخبر محل الدعوى الحالية على اعتقاد منهم بصحته ، ثم اتضح أن هذا الخبر يخالف الحقيقة في بعض الجزئيات فلا تثريب عليهم في ذلك ، ما دام لم يثبت أن الخبر بصورته التى نشر بها يتضمن أية جريمة ، ولم يتضح أن التعريف الذى لحق به كان الدافع إليه عوامل شخصية خاصة . وقد عمد المسئولون في هذه الجريدة إلى إيضاح حقيقة الأمر في عدد من متتاليين من أعداد هذه الجريدة صدرت في أعقاب المدد الذى حوى الخبر . ثم انتهى الأمر المطعون فيه إلى تأييد قرار النيابة العامة بحفظ الأوراق إدارياً والذي هو في حقيقته أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .

لما كان ما تقدم ، وكان ما انتهى إليه الأمر المطعون فيه غير صحيح في القانون ، ذلك بأن الأصل في القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية ، أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه ، وأنه إذا كان من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ، فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية يبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه قد سلم بأن الخبر محل النعى وإن نبع عن أصل صحيح ، إلا أنه اختلف عن الأصل في بعض التفصيلات فجاء محرفاً بالنسبة لنوع الاعتداء الذى وقع على الطاعن ، وكان ما نشرته الجريدة من أن

لأوجبت عقاب المذدوف في حقه أو احتقاره ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف ، كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة ، شائنة بذاتها . ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك محل للتحدث عن سلامة النية ما دام أن الطاعن « المدعى بالحق المدنى » ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الأمر المطعون فيه يكون في محله ، ويتعين لذلك قبول الطعن وإلغاء الأمر المستأنف وإعادة القضية إلى غرفة الاتهام لاعتبار الواقعة جنحة معاقباً عليها بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ من قانون العقوبات ، وإلزام المطعون ضدهم المصروفات المدنية وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(القضية رقم ٦٢١ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن وعبد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٣٦٠

١٦ من يناير ١٩٦٢

١ - اختلاس : أشياء محجوزة ، لإثبات . حكم ، إدانة ، تسببه ، بيان الواقعة بما يحقق أركان الجريمة وظروفها وأدلة الثبوت ومؤداها ، قول الحكم إن التهمة ثابتة من محضرى الحجز والتبديد .

ب - محاكمة : إجراءاتها ، أسوؤها ، لإجراء المحكمة التحقيق بنفسها بالجلسة ، يتنازل التهم عن ذلك صراحة أو ضمناً .

ج - محضر جمع استدالات : استناد حكم الإدانة على محضر مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف « شاهد الإثبات » من قبل لتجرى على كل الوقائع التى يبلغ عنها الصيرفة ، تقييم الدليل ؟ شاهد ، سؤاله عن معلوماته ثم

شابين اقتحما على الطاعن مكتبه وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وانها لا عليه ضرباً بالعصى الغليظة ثم أمراه بخلع ملابسه فوقف عارياً ثم أوثقه من يديه ورجليه بحزام من جلد ، ما نشر من ذلك هو بلا شك ينطوى على مساس بكرامة الطاعن ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ، ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذى يعيش فيه ، وتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون .

ولا يقدح في ذلك ما هو مقرر من حق نشر ما يجرى في المحاكمات الجنائية ، ذلك بأن الشارع قد دل بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية ، والأحكام التى تصدر علناً ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ولا إلى ما يجرى في الجلسات التى قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتهما ؛ كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائى ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم ، فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش وانهام وإحالة على المحاكمة ، قائماً ينشر ذلك على مسؤوليته وتجوز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

لما كان ذلك ، وكانت حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادى ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص . وكان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصداً خاصاً ، بل يكفي بتوافر القصد العام ، الذى يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة

وجب الرجوع إلى الأصل باعتباره من أصول المحاكمات الجنائية .

٣ — فإذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها بإدانة المتهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة على ما حصلته من محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة ، ودون أن تتدارك هذا العيب فتتخذ من جانبها أى إجراء تكشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصراف في محضر الضبط في خصوص واقعة الدعوى بذاتها ، فإن حكمها يكون باطلا لا بتناؤه على إجراءات باطلة وفساد استدلاله ، إذ أن ذلك المحضر المطبوع لا يحمل مسحة الجد ، فهو بهذه المثابة لا يصلح مأخذاً لدليل سليم يجب ، حين يكون الأمر متعلقاً بشهادة الشهود ، أن يقوم على معلومات يدها الشاهد للمحقق عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضاً صدورها منه ، ويجمع فيها مقدماً ما يجب عليه أن يقول لتتوفر به أركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع .

(القضية رقم ٦٧٧ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد عفيق ومحمد عطيه اسماعيل ومحمد عبد السلام وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٣٧٠

١٦ من يناير ١٩٦٢

إثبات : نقض ، أسبابه ، ما لا يقبل منها ، التعرف

إثبات ما يدلى به فعلاً ، افتراض أقواله قبل صدورها منه ، أثره .

المبادئ القانونية :

١ — أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلاسة مأخذها ، وإلا كان قاصراً . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إثبات وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة المسندة إلى المتهم على القول بأنها : ثابتة من محضرى الحجز والتبديد ومن عدم تقديم المحجوزات في اليوم المحدد ليحبها بقصد عرقلة التنفيذ ، دون أن يورد مؤدى أقوال الصراف شاهد الواقعة ، وبغير أن يبين الأدلة استخلص منها ما نسبته إلى المتهم من عدم تقديم المحجوزات ، وأن ذلك كان بقصد عرقلة التنفيذ ؛ فإن الحكم يكون مشوباً بعيب القصور في التسبيب .

٢ — الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة ، وتسمع فيها الشهود في مواجهة الخصوم متى كان سماعتهم ممكناً ، وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً ، على أنه متى تداعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية ، فقد

على شخص من ظهره ، سلطة قاضي الموضوع في تقدير هذا الدليل ، المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

المبدأ القانوني :

إذا كانت المحكمة قد اطمأنت فيما اطمأنت إليه إلى أن الشاهدة الثانية قد رأت المتهمين وعرفتهم من ظهورهم في أثناء فرارهم بعد ارتكاب الحادث ، وكان يصح في منطق العمل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه ، خصوصاً إذا سبقت له معرفة بمن رآه ، فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض ، إذ أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

(القضية رقم ٨١٤ لسنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٣٧١

١٦ من يناير ١٩٦٢

إعادة النظر : العبرة في قبول الطلب ، معاودة تقديم الطلب للمرة الثانية في إطار مختلف ، استناداً إلى ذات الواقعة التي أسس عليها الطلب الأول .

المبدأ القانوني :

العبرة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه . فإذا سبق أن قدم الطالبان طلباً إلى النائب العام بإعادة النظر وأسساه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وكان مما استندوا إليه فيه الادعاء بتزوير تقريرى خبير البصمات ، ولما أصدر النائب

العام قراراً برفض الطلب طعننا في قراره أمام غرفة الاتهام ثم طعننا في قرار الغرفة أمام محكمة النقض ، وقبل أن تفصل المحكمة في ذلك الطعن عمداً إلى تقديم طلب جديد أسسناه على الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من تلك المادة استناداً إلى حصول ذلك التزوير المدعى به ، وطلبنا في هذه المرة عرضه وجوباً على محكمة النقض عملاً بحكم المادة ٤٤٢ من القانون ، رغم أن حكماً لم يصدر بعد بتزوير التقريرين قبل رفع هذا الطلب ، وهو ما تشترطه الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ . ومن ثم فإن الطلب المطروح يكون في حقيقته لا زال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل ، وهو بهذا الوصف يندرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة . مما لا يصح في القانون رفعه إلى محكمة النقض إلا إذا رأى النائب العام وجهاً لذلك ، على أن تكون الإحالة عن طريق اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ .

وهذا الذى أقدم عليه الطالبان لا يبدو أن يكون محاولة لإظهار الطلب في إطار جديد لا يضم في الحقيقة غير ذات الواقعة ، وهى بعد محاولة يراد بها ، افتتاناً على الأوضاع المقررة في القانون ، أن يعرض الطلب على محكمة النقض وجوباً ومباشرة وبغير الطريق السوى . وإذا كانت المحكمة لا تتصل بماله عن هذا الطريق فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله .

المحكّم

« . . . وحيث إن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية حددت في خمس فقرات منها الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح ، وقد نصت في فقرتها الثالثة على حالة ما إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان لها تأثير في الحكم ونصت الفقرة الخامسة على حالة ما : « إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه » وخولت المادة ٤٤٢ من هذا القانون حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه وغيرهما ممن نص عليهم فيها كما أوجبت على النائب العام رفع الطلب إلى محكمة النقض في الثلاثة أشهر التالية لتقديمه إذا كان مبنياً على الحالات المبينة في الفقرات الأربع الأولى بينما قصرت المادة ٤٤٣ حق طلب إعادة النظر على النائب العام وحده مسنوء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن إذا كان مبنياً على الحالة الواردة في الفقرة الخامسة سابقة الذكر وأوجبت عليه عندما يرى محلاً للطلب أن يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف لتفصل فيه بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق فإذا ما رأت قبوله أحالته إلى محكمة النقض .

وقد نصت هذه المادة على ألا يقبل الطعن في الأمر الصادر من هذه اللجنة بقبول الطلب أو عدم قبوله . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في قبول طلب

إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه ، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلباً إلى النائب العام بإعادة النظر وأسماه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ وكان بما استندا إليه فيه الادعاء بتزوير تقرير خير البصمات وقد أصدر النائب العام في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١ قراراً برفض هذا الطلب ، فطعننا في القرار أمام غرفة الاتهام فلما قضت بعدم جواز الطعن طعننا في قرارها أمام محكمة النقض ، وقبل أن تفصل المحكمة في هذا الطعن عمد الطالبان إلى تقديم الطلب الجديد إلى النائب العام استناداً إلى حصول التزوير المدعى به وعلى أساس الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ وطلبا في هذه المرة عرضه وجوباً على محكمة النقض عملاً بحكم المادة ٤٤٢ آتفة الذكر .

ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ تشترط لانطباقها صدور حكم نهائي بتزوير الورقة ، وكان الثابت من صحيفة الطلب أن حكماً لم يصدر بعد بتزوير التقريرين قبل رفعه ، فيسكون الطلب المطروح على المحكمة لزال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل وهو بهذا الوصف يندرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة ، ومن ثم فإنه لا يصح في القانون رفعه إلى محكمة النقض إلا إذا رأى النائب العام وجهاً لذلك ، على أن تكون الإحالة عن طريق اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ .

لما كان ما تقدم ، فإن ما أقدم عليه الطالبان من تقديم الطلب الأخير استناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ في غير حالاتها لا يعدو أن يكون محاولة لإظهاره في إطار جديد لا يضم في الحقيقة غير ذات الواقعة ولا يتسع في الواقع لسواها وهي

الطاعن أحرز جواهر مخدرة « حشيشاً » في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وبأن ثانيهما محمد رمضان السيد حاز جواهر مخدرة « حشيشاً » في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، كانسب للتهمين معاً أنهما قاما بتقديم وتسهيل تعاظمي الجواهر المخدرة بالمقهى إدارتهما . وقد حضر للدفاع عن التهمين محام واحد . وإذا سئل كل منهما في محضر جلسة المحاكمة عمن أعد حجارة الجوزة وقدمها لرواد المقهى أجاب إجابة تتناقض مع إجابة الآخر ، كما أن الدفاع نحا في مرافعته إلى إلقاء مسئولية الجريمة على الابن لحساب أبيه ، مما مفاده أن الطاعن قد حرم من الدفاع عن نفسه .

وقد دان الحكم الطاعن عن تعاظمي جواهر الحشيش بدون مسوغ وفي غير الأحوال المصرح بها في القانون وقضى ببراءته من التهمة الثانية كما قضى ببراءة والده مما أسند إليه في التهمتين .

ولما كان يبين مما تقدم أن مصلحة التهمين في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معاً بما كان يتعين منه أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به . فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد عنهما فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة ، مما يستوجب نقض الحكم والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ٩٢٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم إسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطية إسماعيل ومحمد عبدالسلام وعبدالحليم البيطاش وأديب نصر حنين المستشارين) .

بعد محاولة يراد بها ، افتتاحاً على الأوضاع المقررة في القانون ، أن يعرض الطلب على محكمة النقض وجوباً ومباشرة وبغير الطريق السوى . وإذا كانت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطلب وتغريم الطالبين خمسة جزيئات عملاً بنص المادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٤٠٥٤ سنة ٣١ ق و طلب إعادة النظر ، رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عطية إسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين المستشارين) .

٣٧٢

٢٢ من يناير ١٩٦٢

محكمة : لإجراءاتها ، دفاع ، حضور مدافع مع التهم بجناية ، تعدد التهمين وتعارض مصالحهم ، الاكتفاء بمحام واحد عنهم جميعاً .

المبدأ القانوني :

إذا كانت مصلحة التهمين في الدفاع متعارضة ، قد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معاً ، فإنه يجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به . فإذا اكتفت المحكمة بمدافع واحد عنهما ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

المحكمة

« . . . وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن ووالده المتهم الثاني بأن أولهما وهو

٣٧٣

٢٢ من يناير ١٩٦٢

ا — سرقة : إخفاء أشياء مسروقة ، استقلال كل من الجريمتين عن الأخرى ، اختلاف طبيعتهما ومقوماتهما ، القول لا يتصور وقوعهما من شخص واحد .

ب — إثبات : إقرار ، نقض ، طعن ، أسبابه ، سلطة المحكمة الجنائية في تقدير صحة الاعتراف وقيمتها في الإثبات ، رقابة محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ — جريمة السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة جريمتان مستقلتان تختلف طبيعتهما عن كل منهما عن طبيعة الأخرى ومقوماتها ، وهما لذلك لا يتصور وقوعهما من شخص واحد . ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقة ، يمتنع معه عقابه عن جريمة الإخفاء ، والعلة في ذلك أن وجود المسروق في حيازة سارقه إنما هو أثر من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها .

ومتى كان ذلك فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن جريمة الإخفاء أفعالا وعناصر مستقلة عن جريمة السرقة ، وأنه ليس هناك ما يمنع قانوناً من توجيه تهمة الإخفاء إلى السارق ، متى ارتكب أفعالا تالية لفعل السرقة تمكن بمقتضاها من إخفاء المسروقات وهو عالم بالطبع بسرقتها مما يتعين معه في هذه الحالة معاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة السرقة عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات لارتباط الجريمتين بوحدة الغرض ، ما ذهب إليه الحكم من ذلك غير صحيح في القانون .

٢ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . فلقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق أنه اعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذ به ، وهو في ذلك لا يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض .

المحكمة :

« ... وحيث إن ... حكم محكمة الدرجة الأولى قد عرض للدفع بعدم جواز توجيه تهمة الإخفاء إلى الطاعن وانتهى إلى رفضه ، بمقولة إن لجريمة الإخفاء أفعالا وعناصر مستقلة عن جريمة السرقة ، وأنه ليس هناك ما يمنع قانوناً من توجيه تهمة الإخفاء إلى السارق متى ارتكب أفعالا تالية لفعل السرقة تمكن بمقتضاها من إخفاء المسروقات وهو عالم بالطبع بسرقتها ، وأنه يتعين في هذه الحالة توقيع العقوبة الأشد المقررة لجريمة السرقة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات نظراً لارتباط الجريمتين بوحدة الغرض .

لما كان ذلك ، وكان ما ذهب إليه الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون في خصوص جواز توجيه تهمة الإخفاء إلى السارق ، ذلك أن جريمة السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة هما جريمتان مستقلتان تختلف طبيعتهما عن طبيعتهما عن طبيعتهما عن طبيعتهما ، وهما لذلك يتصور وقوعهما من شخص واحد ، ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقة يمتنع معه

لما كان ما تقدم ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحقق أن الاعتراف سليم بما يشوبه واطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون خاضعاً لرقابة محكمة النقض . . . »

(القضية رقم ٩٣٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٤

٣٢ من يناير ١٩٦٢

١ - جسم الجريمة : ليس شرط عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين في الحادث . قاضى ، عقيدته ، حريته في تكوينها .

ب - جنابة : إحالتها مباشرة إلى محكمة الجنائيات .

المبادئ القانونية :

١ - وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً لإدانة المتهم ، مادام القاضى ، بما له من حرية في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه ، قد انتهى إلى الإدانة التي رسخت في يقينه نتيجة استخلاص سائغ من واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها .

فإذا كان الحكم المطعون فيه ، بعد أن أثبت تهمة القتل العمد في حق المتهم « الطاعن » ، وأنها حصلت بمقدوف نارى ، خلاص إلى ثبوت تهمة إحراز السلاح والذخيرة في حقه أيضاً استنتاجاً من أن قتل المجنى عليه نتج

عقابه عن جريمة الإخفاء ، والعملة في ذلك أن وجود المسروق في حيازة سارقه إنما هو أثر من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها .

لما كان ذلك ، وكان ما انطوى عليه الحكم المطعون فيه من تقرير خاطيء في القانون على الصورة سالفة البيان لا يؤثر في سلامته وصحة ما انتهى إليه في توقيع العقوبة المقضى بها وهي عقوبة مقررة للجريمة موضوع تهمة الاشتراك في السرقة المسندة إلى الطاعن أيضاً والتي لم يثر بشأنها دفعا ما ، وكان أمر تقدير هذه العقوبة في نطاق القانون هو من سلطة محكمة الموضوع وحدها ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض . .

« وحيث إن محصل الوجه الثانى من الطعن هو القصور في البيان والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون أطرح دفاع الطاعن بشأن بطلان اعترافه مسaire منه لما قاله حكم محكمة أول درجة في أن اعترافه أمام النيابة ينفي حصول الإكراه ، بيد أن لم يعن بالرد على ما تحمله الأوراق من وقائع مثبتة لدفاعه من أن اعترافه كان وليد إكراه وتعذيب ، يضاف إلى ذلك أنه يعيب الحكم استناده إلى الدليل المستمد من الاعتراف الباطل .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع ورد عليه مبيناً سلامة الاعتراف وصحته ، آخذاً في ذلك بما فصله حكم محكمة أول درجة ومضيفاً إليه أن الطاعن قد كرر اعترافه هذا أمام النيابة العامة على وجه مفصل ، واعترف بإرشاده عن منزل المجنى عليه ، كما ذكر أنه تسلم من المتهم الأول خمسمائة جنيه علم منه أنها مسروقة من منزل المجنى عليه ، وجاء اعترافه في محضر جمع الاستدلالات ومحضر تحقيق النيابة متفقاً مع أقوال المتهم . . واعترافاته .

عليه وأعطاه الشيك مقابل ثمنها ، قبل تاريخ استحقاق الشيك وحصل على سند بهذا المعنى : مادام أنه ، وبفرض صحة هذا الدفاع ، لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

الحكم

« . . . وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي .. قال : « ولما كان للمتهم قد اعترف بأن الشيكين صادران منه ، وأنه لم يودع رصيداً مقابلاً لهما لأن البضاعة التي أعطى الشيكين ثمناً لها غير صالحة .. ولما كان هذا الوجه من دفاعه لم يغير من ثبوت التهمة قبل المتهم ؛ ولا اعتداد بالبواعث والأغراض التي حرر من أجلها الشيكين موضوع التهمة ، فمن ثم يتعين عقاب المتهم » .

لما كان ذلك ، وكان سوء النية يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب ، فإنه لا يجدي الطاعن مادفع به من أنه رد البضاعة قبل تاريخ استحقاق الشيكين وحصل على سند بهذا المعنى ، مادام هو بفرض صحة هذا الدفاع لم يسترد الشيكين من المجنى عليه . » .
(القضية رقم ٦٠٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٦

٢٣ من يناير ١٩٦١

١ - دفاع : تحقيق ، اثبات ؛ نقض ، طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها ، تقدير سن المتهم في محضر الجلسة بثمانية عشر عاماً ، عدم اعتراضه على ذلك أمام محكمة الموضوع . عقوبات م ٧٣ ، المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

ب - أسباب إباحة : دفاع شرعي ؛ نقض ، طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها ، الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

عن إصابته بمقذوف ناري أطلقه عليه المتهم من بندقيته ، وهو استنتاج لازم في منطق العقل ؛ فإن ما ينمى هذا الأخير على الحكم من أنه دانه بجريمتي إحراز السلاح والذخيرة رغم أنه لم يضبط لديه شيء منها ، يكون على غير أساس .

٢ - المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، يخول النيابة العامة ، إذا كانت الجنائية من الجنايات المنصوص عليها فيها ، ومن بينها جنايات إحراز السلاح ، أن ترفع الدعوى بها ، وبما يكون مرتبطاً بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات مباشرة .

(القضية رقم ٣٤٨٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت - البركي المستشارين) .

٣٧٥

٢٣ من يناير ١٩٦٢

شيك بدون رصيد ، جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات ركن سوء النية ، ما يوفره ، بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ السحب ، دفع التهم بأنه أعطى الشيك مقابل ثمن بضاعة اشتراها من المجنى عليه ، وأنه ردها له قبل تاريخ الاستحقاق .

المبدأ القانوني :

يتوفر سوء النية في جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات - بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب . ومن ثم فإنه لا يجدي المتهم مادفع به من أنه رد البضاعة التي اشتراها من المجنى

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان المتهم قد ارتضى سنه المثبتة بمحضر الجلسة وهي ثمانى عشرة سنة ، ولم يعترض عليها ولم يحاول إقامة الدليل على عدم صحتها سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمى أو بغير ذلك ؛ فإن هذا التقدير يصبح نهائياً لتعلقه بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع باعتمادها السن التى ذكرها المتهم نفسه ، أو بتقديرها إياها عملاً بحكم المادة ٧٣ من قانون العقوبات ، وليس للمتهم بعد ذلك أن يطعن فى هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - متى كانت واقعة الدعوى لا تتوافر بها حالة الدفاع الشرعى ، ولا ترشح لقيامها ؛ فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة :

« . . . وحيث إن . . . الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكان يبين . . . أن الواقعة تتحصل فى أنه : « بينما كان المجنى عليه بحمله يروى زراعته إذ حضر المتهم عنده حاول منعه من الرى زاعماً أن المياه سوف تطفئ على أرضه المجاورة ، فقامت بينهما مشادة وأمسك المتهم بالمجنى عليه فعضه الأخير فى أذنه ، وبعد ذلك اعتدى المتهم على المجنى عليه بأن ضربه بالفأس على رأسه فأحدثت إصابته الثابتة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلفت عنها المعاهة المستديمة » .

ولما كانت هذه الواقعة لا تتوافر بها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها ، فإنه لا يقبل

من الطاعن أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة . . . »

(القضية رقم ٦٣٩ سنة ٣١ فى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل ومحمد عبدالسلام وعبدالحليم البيطاش وأديب نصر حنين المستشارين) .

٣٧٧

٢٩ من يناير ١٩٦٢

محكمة : لإجراءاتها ؛ ارتباط ؛ دعوى جنائية ؛ نيابة عامة ، غرفة الاتهام . محكمة الجنايات ، مواد مخدرة ، سلاح ، الإحالة المباشرة فى جرائم المادة ٣١٤/٣ ج وما ارتبط بها من جرائم أخرى ، ماهيته ، ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .

المبدأ القانونى :

استقر قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق الخول للنيابة العامة فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هو قيام الارتباط بين إحدى الجنايات المنصوص عليها فى تلك المادة ، وبين الجرائم الأخرى التى تكون مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة طبقاً لما هو معروف به فى المادة ٢٢ من قانون العقوبات .

فإذا كان الثابت بما أورده الحكم المطعون فيه أن ضبط السلاح النارى وذخيرته بمنزل المتهم فى الوقت الذى ضبط فيه محرزاً مخدراً ، لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتى إحراز السلاح والذخيرة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود فى المادة ٣٢ سالفة الذكر ؛ لأن جريمة إحراز المخدر هى فى واقع الأمر جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين ،

المسروقة بالسرقة ، مدامت الوقائع كما أثبتتها
تفيد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقة .

(القضية رقم ٩٥٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عبد السلام
وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى
رضوان المستشارين) .

٣٧٩

٢٩ من يناير ١٩٦٢

قبض : تلبس ؟ انتقال الضابط إلى المقهى لضبط
وتفتيش أحد تجار المخدرات ، أمره بحراسة المقهى وبمنع
الدخول والخروج حتى يتم مهمته ، اعتباره إجراء لحفظ
الآمن والنظام لا تعرض فيه للحرية ؛ إلقاء المتهم الذي
كان بالمقهى مخدراً ، اعتباره تخلياً اختيارياً تتوفر به حالة
التلبس .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت
في حق المتهم الطاعن ، أنه تخلى باختياره
وإرادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر
القانونية لقيام حالة التلبس ؛ فلا يقدح في ذلك
وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول
أو خروج رواد المقهى ، الذي كان المتهم
من بينهم ، حتى ينتهي الضابط من المهمة التي
كان مكلفاً بها وهي ضبط أحد تجار المخدرات
وتفتيشه . إذ أن المقصود بهذا الإجراء إنما
هو المحافظة على الآمن والنظام دون التعرض
لحرية المتهم أو غيره . ومن ثم فإن ما ينهض
هذا الأخير من أن حراسة باب المقهى تعد
قبضاً بغير حق على من كانوا بداخله ، بما أراهبه
وجعله يلقي بالمخدر على غير إرادته ، يكون
غير سديد .

(القضية رقم ٩٦٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

فإنه لا سبيل إلى تحريك الدعوى بالنسبة لها
إلا بالطريق المعتاد وهو تقديمها إلى غرفة
الانتهام . ومن ثم فإن النيابة إذ أحالت المتهم
« الطاعن » مباشرة إلى محكمة الجنايات عن هذه
التهمة جميعها ، فذاته الحكم المطعون فيه عنها
وأُنزل عايه عقوبة الجريمة الأشد وهي
المقررة قانوناً لجريمة إحراز المخدر بقصد
الاتجار ، فإنه يكون مشوباً بالبطلان يجب
نقضه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية
عن تهمة إحراز المخدر وبإعادة الدعوى
بالنسبة التي تم إحراز السلاح الناري وذخيرته
إلى محكمة الجنايات لتحكم فيها من جديد
مشكلة من قضاة آخرين .

(القضية رقم ٩٤٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد عطيه اسماعيل وعادل يونس وتوفيق
أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي
المستشارين) .

٣٧٨

٢٩ من يناير ١٩٦٢

إخفاء أشياء مسروقة : ركن الإخفاء ، والعلم
بالمعرفة ، اتصال يد المتهم بالأشياء المسروقة اتصالاً مادياً
بتسليمها من السارق بعد دفع جزء من الثمن إليه ؛ حكم ،
تسببه ، التحدث في الحكم عن ركن العلم بالسرقة .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم قد استظهر أن الطاعن
قد اتصلت يده اتصالاً مادياً بالآلات المسروقة
بتسليمها من المتهم الأول (السارق) ودفع
جزءاً من الثمن إليه ، فهو يكفي لتوفر ركن
الإخفاء على ما هو معرف به في القانون .

ولا يعيب الحكم عدم تحسده صراحة
وعلى استتملال عن علم المتهم بإخفاء الأشياء

في حديثه عن ركن العادة ، بياناً للقروض التي عقدها المتهم ومقدار الديون فيها ، إلا أنه لم يبين سعر الفائدة التي حددتها هذا الأخير ومدى مخالفتها للقانون ، حتى تتمكن محكمة النقض بذلك من مراقبة صحة تطبيق القانون ؛ فإنه يكون مشوباً بالقصور ويجب نقضه .

(القضية رقم ٧٤٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٢

٣٠ من يناير ١٩٦٢

أ - تفتيش : تنفيذه ، تفتيش أثى ، إجراءات جنائية م ٦/٢ ، استنار المتهم خلف حاجز وتغطية جسمها ، إخراجها المخدر بنفسها طواعية من داخل ملابسها .

ب - دفاع : حكم ، تسيبه ، تقدير سن المتهم . المادة ٧٣ عقوبات ، طلب الدفاع عرض المتهم على الطبيب لتقدير سنها تقدير المحكمة سنها بست عشرة سنة مع إثبات ذلك في محضر الجلسة . مراعاة الدفاع دون العودة إلى طلبه السابق .

المبادئ القانونية :

١ - إن مجال أعمال حكم المادة ٦/٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ، ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة الذي يخدش حيائها إذا مس .

فإذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حدود سلطتها التقديرية أن الضابط لم يجر تفتيش المتهم بحثاً عن المخدر ، بل لأنها هي

٣٨٠

٢٩ من يناير ١٩٦٢

اختلاس : أموال أميرية ، جريمة المادة ١١٢ عقوبات ، أركانها ، تصرف الجاني بالفضل في المال المختلس ؛ نية الاختلاس ، ماهيتها .

المبدأ القانوني :

فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته ، وانصراف نيته باعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم ، أمين مخازن بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، أنه حول حيازة بعض الأسمدة التي كانت في عهده من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ؛ فإن جريمة اختلاس الأموال الأميرية المسندة إليه تكون قد تمت ، وإن كان التصرف في تلك الأموال المختلسة لم يتم .

(القضية رقم ٤٠٤٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨١

٣٠ من يناير ١٩٦٢

ربا فاحش : حكم ، تسيبه ؛ نقض ، أسبابه ، ما يقبل منها ، بيان سعر الفائدة التي حددتها المتهم ومدى مخالفتها للقانون .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه حين ذان المتهم ، الطاعن ، في جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش ، قد أورد

أقوال شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالرد عليها اكتفاء بما توردته من أدلة الشبوت التي تطمئن إليها ، إلا أنه متى تعرضت للرد على أقوالهم تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى ، وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق ؛ وإذا خالفت ذلك فإن حكمها يكون منظوياً على خطأ في الإسناد .

المحكمة

« . . . وحيث إن . . . الحكم أسند في حديثه عن أقوال شاهدي النفي في مقام اطراحه لها ، إلى الطاعن اعترافاً بالتشاجر مع المجنى عليه وابنه ، مع أنه لم يعترف بواقعة التشاجر على الصورة التي اعتقتها المحكمة ، كما استخلص دليلاً على إدانته من قوله إن دربر حامد سمع من المجنى عليه عقب إصابته أن الطاعن هو الذي ضربه بالعصا مع أن المجنى عليه قرر في التحقيقات أنه سقط عقب إصابته فاقد الوعي وأنه يذكر لهذا الشاهد أن الطاعن اعتدى عليه بالضرب .

لما كان . . . ما أجراه الحكم على لسان الطاعن على النحو الذي عولت عليه المحكمة في قضائها لا أصل له في الأوراق ، وكانت المحكمة لم تلتفت إلى ما وُصفت به حالة المجنى عليه عقب إصابته من سقوطه فاقد الوعي ، ولم تناقشها لتبين أثرها في شهادة الشاهد الذي نقل عنه ، فإن حكمها يكون قد انطوى على خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ؛ ولا يؤثر في ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة ، والمحكمة تكون عقيلتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع مع ما شاب الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا التدليل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . . .

(القضية رقم ٤٠٥٢ سنة ١٣٦١ ق بالهيئة السابقة) .

التي أخرجته من بين ملابسها طوعية واختياراً بعد أن استترت خلفه بارافان ، ، كما أنها تدرت بملاءة والدتها إمعاناً في إخفاء جسمها عن الأعين ؛ فإنه لا تريب على المحكمة إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المقول فيه إن الضابط هو الذي أجراه ، وأنه لم يتم بمعرفة أثني .

٢ — تنص المادة ٧٣ من قانون العقوبات على أنه إذا كان سن المتهم غير محققة ، قدرها القاضي من نفسه ، فإذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم طلب عرضها على الطبيب لتقدير سنها بمقولة إنه يتراوح بين أربع عشرة سنة وخمس عشرة سنة ، فقدرته المحكمة بست عشرة سنة ، ولم ينزع الدفاع في هذا التقدير الذي أثبت في محضر الجلسة ، بل أبدى على أثره دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يعود إلى طلبه السابق ، مما مفاده أنه قد ارتضى تقدير المحكمة لسن المتهم . متى كان ذلك ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تجب الدفاع إلى طلبه أو تعرض له في أسباب حكمها .

(القضية رقم ٨٢٢ سنة ١٣٦١ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨٣

٣٠ من يناير ١٩٦٢

إثبات : شهود ؛ حكم ، تسيبه ، رد المحكمة على أقوال شهود النفي .

المبدأ القانوني :

إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تطرح

قضاء محكمة النقض المدنية

الهيئة العامة

المبدأ القانوني :

إذ توجب المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء اتباع القواعد والإجراءات المقررة للطعن بالنقض في المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة ، وتقضى المادتان ٣٧٩ و ٤٢٨ من قانون المرافعات بأن ميعاد الطعن بالنقض ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه ؛ فإن مؤدى ذلك أن هذه النصوص هي التي تحكم مواعيد رفع طلبات رجال القضاء ، ومن ثم فلا يصح الرجوع في هذا الشأن . إلى أحكام أى قانون آخر .

(القضية رقم ٣٢ سنة ٢٨ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٣٨٦

٢٢ من يونيو ١٩٦٢

مرتب : تجديده ؛ أقدمية ، تجديد الأقدمية عند الإعادة إلى الخدمة .

المبدأ القانوني :

متى كانت أقدمية الطالب عند إعادة تعيينه في وظيفته السابقة في القضاء ، قد تحددت — استناداً إلى ما تنص عليه المادة ٣/٦٢

٣٨٤

٢٣ من يونيو ١٩٦٢

ترقية : أهلية ، ضوابط تقديرها .

المبدأ القانوني :

متى كانت وزارة العدل قد درجت على عدم ترقية وكيل النيابة إلى وظيفة وكيل نيابة من الفئة الممتازة ، إذ لم يكن قد مضى على تعيينه وكيلًا للنيابة مدة سنة ؛ فإن ماسئته الوزارة في هذا الشأن هو من الضوابط المنظمة التي تجيزها الأصول العامة ، إذ تهدف بذلك إلى التحقق من توافر الصلاحية فيمن يرقى من وكلاء النيابة إلى وظيفة أعلى ، وفقاً لما يبين من واقع أعمالهم ، وتقارير التفتيش المقدمة عنهم خلال هذه المدة .

(القضية رقم ٢٦ سنة ٢٨ ق « رجال القضاء » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة وأحمد زكي كامل ومحمد زعفراني سالم وعبد السلام بليغ ومحمود القاضي وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد أحمد الشاى وأحمد شمس الدين على ومحمد عبد الحميد السكرى ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٣٨٥

٢٣ من يونيو ١٩٦٢

طلب : إجراءاته ، ميعاد رفعه ، قانون واجب التطبيق .

الأولى التي كان عليها وقت الاستقالة ، فإن مقتضى ذلك أن يتحدد مرتبه بما كان يتقاضاه في ذلك الوقت دون إضافة أى علاوة عن المدة بين الاستقالة والإعادة إلى الخدمة .

(القضية رقم ٢٥ سنة ٢٩ ق « رجال القضاء »
بالمهنة السابقة) .

من قانون السلطة القضائية ٥٦ سنة ١٩٥٩ ، من اعتبار أقدمية القضاة الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ القرار الصادر بتعيينهم أول مرة ، على ما كانت عليه في وضعه السابق قبل استقالته ؛ وكان مفهوم تحديد الأقدمية على هذا الأساس هو إعادة الطالب إلى حالته

قضاء محكمة النقض المدنية

٣٨٧

٢ من مايو ١٩٦٢

ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاؤه ، تقدير
تحكمي .

المبدأ القانوني :

مفاد ما استحدثه الشارع بمقتضى المرسوم
بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، أنه بعد تقدير
أرباح سنة ١٩٤٧ طبقاً للأحكام المنصوص
عليها في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، تتخذ تلك
الأرباح أساساً لربط الضريبة عن السنوات
التالية حتى سنة ١٩٥١ بحيث تعتبر نتيجة
الأعمال ، في سنة ١٩٤٧ ، وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض ، ربحاً كانت أو خسارة ،
أساساً لمعاملة الممولين الخاضعين لربط الضريبة
بطريق التقدير بالنسبة لهذه السنوات ،
يستوى في ذلك أن تكون الخسارة فعلية
في سنة ١٩٤٧ ، أو نتيجة خسارة سابقة
دخلت ضمن مصاريف تلك السنة وخصمت
من أرباحها طبقاً للمادة ٥٧ من القانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ .

(القضية رقم ٣١٨ سنة ٣٧ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة
وأحمد زكي محمد وأحمد الشاى ومحمد عبد الحميد السكري
ومحمد عبد اللطيف المستشارين) .

٣٨٨

٢ من مايو ١٩٦٢

١ - دعوى : عدم سماعها ؛ أحوال شخصية ،
وقف .

ب - تقادم : أحوال شخصية ، وقف .

ج - حكم : بياناته ، اسم عضو النيابة الذي
يبدى رأيه في القضية ، أحوال شخصية . وقف ، نظام
عام ، نيابة عامة .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية على منع سماع الدعوى التي
مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكين المدعى
من رفعها وعدم توافر العذر الشرعي في عدم
إقامتها مع إنكار الحق في تلك المدة ؛ والمراد
في اعتبار الشخص معذوراً هو أن يكون
في وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى
بالحق المدعى به . ومن الأعذار أن يكون
الشخص غائباً أو صيباً أو مجنوناً وليس
لها ولي .

ولما كانت علة العذر في صورته المختلفة
المانعة من سريان المدة هي عدم التمكن
من رفع الدعوى إن حقيقة أو حكماً ، فإن
تنصيب النائب عن الأصل ممن ذكروا يحل
محله ويلزمه أن يتولى أمره وبذلك يرتفع
العذر وتتحقق المسكنة مما يستتبع سريان

تأييد الحكم الابتدائي ، بعد أن أنشأت أسباباً مستقلة لقضائها ، فإن النعى على حكمها بالبطلان يكون في غير محله ، إذ ليس من شأنه سوى تحقيق مصلحة نظرية بحجة لا يعتد بها ، ولا تصلح سبباً للطعن بعد أن حققت المحكمة الاستئنافية بحكمها على هذه الصورة غرض الشارع .

(القضية رقم ٣٢ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٣٨٩

٣ من مايو ١٩٦٢

١ - - إصلاح زراعى : تصرفات المالك الثابتة التاريخ ، عقد ، آثار ، غير .

ب - - إصلاح زراعى : تصرفات المالك غير الثابتة التاريخ ، نفاذ التصرفات ، مناهة ، عقد : بطلانه ، عدم نفاذ .

ج - - حكم : تدليل ، عيب قصور . إصلاح زراعى ، « استيلاؤه » ، بيع ملك الغير .

المبادئ القانونية :

١ - - تنص المادة الثالثة من قانون

الإصلاح الزراعى ١٧٨ سنة ١٩٥٢ . على أنه لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات المالك التي لم يثبت تاريخها قبل ٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ . وقد أراد الشارع بذلك القضاء على التصرفات العسوية التي تبرم بغية الفسك من أحكام هذا القانون ، فاعتبر جهة الإصلاح الزراعى من طبقة الغير ، و شرط للاعتداد بهذه التصرفات في مواجهتها أن تكون ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ .

المدة المانعة من سماع الدعوى . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر المدة سارية في حق الطاعنة من وقت إقامة أمها وصية عليها فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - - أوجبت المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أى وفقاً للمدون في تلك اللائحة ولأرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة .

ولما كانت المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من بين المدون بها وحكمها قائم لم يتناوله الإلغاء ، فإنه يتعين إعماله في تلك المنازعات ، ومن ثم فلا محل لتطبيق أحكام التقادم ووقفه في القانون المدنى بالنسبة للمدة المنصوص عليها فيها أى المادة ٣٧٥ سالفه الذكر لسماع الدعوى .

٣ - - وإن كان بيان إسم عضو النيابة الذى يبدى رأيه في قضية من قضايا الأحوال الشخصية والوقف بياناً جوهرياً ومتعلقاً بالنظام العام ولازماً لصحة الحكم إذ يترتب على إغفاله البطلان ، وفقاً للمادة ٣٤٩ مرافعات ، إلا أنه متى كان هذا العيب قد لحق بالحكم الابتدائي ، وكانت محكمة الاستئناف لم تلتفت أو تنبه إلى هذا العيب الجوهري ، ومضت في نظر الموضوع حتى انتهى إلى

٢ - لأن كانت التصرفات غير الثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ لا يعتد بها في مواجهة جهة الإصلاح الزراعى، غير أن هذا لا يعنى بطلانها، بل إنها تظل صحيحة نافذة فيما بين عاقيديها. فإذا اختار المالك الأطيان موضوع هذه التصرفات فيما يختاره لنفسه وولده في حدود القدر الذى يحيز القانون له الاحتفاظ به من أطيانه، فليس لجهة الإصلاح الزراعى أن تعترض على التصرفات الواردة على الأطيان التى اختارها. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس أن عقد البديل المبرم بين الطرفين غير نافذ لمجرد عدم ثبوت تاريخه، فإنه يكون قد خالف القانون إذا الأمر في نفاذه أو عدم نفاذه في حق جهة الإصلاح الزراعى منوط بموقف المتصرف، الخاضع لأحكام قانون الإصلاح الزراعى، من الأطيان موضوع ذلك العقد، وهل دخلت فيما اختاره أم لم تدخل، وهل استولت عليها جهة الإصلاح الزراعى أم لا.

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برد ما دفعه المطعون عليهما من ثمن الأطيان المبيعة لهما من الطاعن الذى آلت إليه بمقتضى عقد مقايضة بينه وبين المتصرف (الخاضع لأحكام قانون الإصلاح الزراعى) ويبطالان عقد البيع بدعوى وقوعه على ملك الغير، تأسيساً على أنه لم يثبت أن المتصرف الصادر منه عقد البديل للبائع قد اختار هذه الأطيان ضمن ما اختاره من أملاكه دون

أن يثبت الحكم من أن هذه الأطيان قد استولى عليها من جهة الإصلاح الزراعى، وكان ما استند إليه الحكم لا يفيد بذاته أن القدر المتبادل عليه الذى يسع المطعون عليهما يدخل فيما استولى عليه، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه قصوره بما يستوجب نقضه.

(القضية رقم ٣٢٥ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حافظ سابق رئيس المحكمة ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفرانى سالم ومحمود القاضى وأحمد شمس الدين المستشارين) .

٣٩٠

٣ من مايو ١٩٦٢

- ١ - نقض : حكم ، حججته ، محكمة لإحالة ، سلطاتها .
- ب - بيع : مشترى التزاماته ، ثمن ، ميعاد دفعه ، عرف .
- ج - إنبات ، يمين متهمة . حججتها ، استئناف ، حكم فيه .

المبادئ القانونية :

١ - لا تثريب على محكمة الإحالة إذا هى استخلصت الواقعة ، التى نقض الحكم السابق في خصوصها ، من مصدر آخر بين عناصر الدعوى . إذ أن كل ما حرمة القانون هو مخالفة رأى محكمة النقض في المسألة التى تكون قد فصلت فيها . أما ما عدا ذلك من الحكم فى الدعوى على خلاف اتجاه محكمة النقض ، أو بالموافقة للحكم الأول المنقوض ، فلا خلاف فى جوازه . وللمحكمة الإحالة أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى ، تحصله حرة من جميع عناصرها .

تصدر قبل الفصل في الموضوع ، ولا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها .

٤ — لا يعتبر إقراراً ، ما يسلم به الخصم اضطراراً واحتياطاً لما عسى أن تتجه إليه المحكمة من إجابة الخصم إلى بعض طلباته ؛ لأن هذا التسليم لا يعتبر اعترافاً خالصاً بوجود الحق الذي سلم به تسليماً جدياً في ذمته . ومن ثم فإذا كان المطعون عليه بعد أن طلب في الاستئناف بصفة أصلية إلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعن قبله برمتها ، طلب من باب الاحتياط تخفيض مبلغ التعويض المحكوم به ابتدائياً ؛ فإن هذا الطلب الاحتياطي لا يعد بمثابة إقرار من المطعون عليه بصحة دعوى خصمه .

المحكم

« ... وحيث إنه . . . بين من حكم محكمة النقض السابق ، أنها قبلت ما نعاه الطاعن في السيين الأول والثالث من أسباب الطعن من خطأ في الإسناد وقع فيه الحكم الاستئنافي الأول ، إذ أقام قضاؤه على ما استخلصه من أقوال الشاهدين ليون جولزيان ومترى موسى في التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية ، من أن اتفاقاً تم بين الطرفين على ميعاد معين لدفع الثمن ، في حين أن تلك الأقوال على ما قالت محكمة النقض في حكمها المذكور ، لا يمكن أن يستفاد منها ذلك . وقررت محكمة النقض أن هذا الخطأ في الإسناد هو مما يبطل الحكم ويستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بقية أسباب الطعن . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه بالطعن الحالي أنه بعد أن أثبت حصول التعاقد دليلاً على الاتفاق بين طرفي

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن اتفاقاً قد تم بين الطرفين على دفع الثمن جميعه نقداً في ميعاد معين ، فإنه لا محل للرجوع إلى العرف لمعرفة ميعاد دفع الثمن والطريقة التي يدفع بها ، أو لبيان هل يحق للبائع التحلل من الصفقة إذا لم يوف المشتري الثمن في الميعاد ، مادام أن القانون قد خوله هذا الحق بنص صريح بما قرره في المادة ٢٣٥ من القانون المدني القديم من أنه إذا اتفق في بيع البضائع والامتعة المنقولة على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع ، كان البيع منسوخاً حتماً إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد ، بغير حاجة إلى تنبيه رسمي .

٣ — لما كانت اليمين المتسمة ليست إلا إجراء يتخذه القاضي من تلقاء نفسه رغبة منه في تحري الحقيقة ، وكانت هذه اليمين لا تحسم النزاع ، فإن القاضي ، من بعد توجيه هذه اليمين ، يكون مطلق الخيار في أن يقضى على أساس اليمين التي أدت ، أو على أساس عناصر إثبات أخرى اجتمعت له قبل حلف هذه اليمين أو بعد حلفها . ولا تتقيد محكمة الاستئناف بما رتبته محكمة أول درجة على اليمين المتسمة التي وجهتها ، ومن ثم فلا تثريب عليها إن هي لم تقض بإلغاء حكم توجيه اليمين المتسمة ، مع إلغائها الحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى ، وحسبها أن تورد في أسباب حكمها ما جعلها تطرح نتيجة هذه اليمين . ذلك أن الحكم بتوجيه اليمين هو من الأحكام التي

في حكمها المطعون فيه لأقوال الشهود الذين سئلوا في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة وأخذت بما اطمأنت إليه منها وطرحته ما عداها ، كما أنها عرضت لليمين المتممة التي أداها الطاعن أمام تلك المحكمة وذكرت الأسباب التي جعلتها لا تأخذ بنتيجتها ، ولما كانت اليمين المتممة ليست إلا إجراء يتخذه القاضي من تلقاء نفسه رغبة منه في تحري الحقيقة ، وكانت هذه اليمين لا تحسم النزاع ، فإن القاضي من بعد توجيه هذه اليمين يكون مطلق الخيار في أن يقضى على أساس اليمين التي أدبت ، أو على أساس عناصر إثبات أخرى اجتمعت له قبل حلف هذه اليمين أو بعد حلفها . ولا تنقيد محكمة الاستئناف بما رتبته محكمة أول درجة على اليمين المتممة التي وجهتها ، لما كان ذلك وكان الحكم بتوجيه اليمين هو من الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولم ينفصل عنه كليا أو بعضها ، فانه لم يكن على محكمة الاستئناف أن تقضى بإلغائه عند الحكم بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى ، وحسبها أنها أوردت في أسباب حكمها ما جعلها تطرح نتيجة هذه اليمين . . .

« وحيث إن . . . الحكم المطعون عليه بعد أن أثبت حصول التعاقد ذاته قال : « إن النزاع أصبح بعد ذلك محصوراً فيما إذا كان هناك دليل على ما يقول به المستأنف عليه (الطاعن) ، من أن ميعاد دفع الثمن لم يكن هو مساء يوم المعاينة . على ما قال المطعون عليه ، وإنما كان نالياً لذلك التاريخ ، وحيث إنه لم يتعرض أحد من شهود المستأنف عليه (الطاعن) صراحة لأمر هذا الموعد ، بل إن ما جاء على لسان شاهديه السابقة الإشارة إليهما لا يعدو ما قيل من أنه (المستأنف عليه) وعد المستأنف بالمرور بهذا الأخير في اليوم

العقد على تحديد ميعاد لدفع الثمن ، بما أورده من أدلة وقرائن غير مستمدة من أقوال الشاهدين ليون جولزيان ومترى موسى ، وانتهى إلى ترجيح دفاع المستأنف من أنه حدد لدفع الثمن مساء يوم أول يونيه سنة ١٩٤٩ الذي عاين فيه الطاعن الظروف المبيحة ، وأن الطاعن قصر في الوفاء بالثمن في هذا الميعاد بما رتب عليه المحكمة اعتبار العقد مفسوخاً . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف رأى محكمة النقض في المسألة التي فصلت فيها ، وهي عدم جواز استخلاص الاتفاق على تحديد ميعاد لدفع الثمن من أقوال شاهدين بعينهما ؛ ولا تثريب على محكمة الإحالة إذا هي استخلصت الواقعة ذاتها من مصدر آخر من بين عناصر الدعوى . ذلك أن كل ما حرره القانون عليها إنما هو مخالفة رأى محكمة النقض في المسألة التي تكون قد فصلت فيها . أما غير ذلك من الحكم في الدعوى على خلاف اتجاه محكمة النقض أو بالموافقة للحكم الأول المنقوض ؛ فلا خلاف في جوازه . فلمحكمة الإحالة أن تنفي حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله حرة من جميع عناصرها ؛ وغير صحيح ما يقوله الطاعن من أن محكمة النقض بحثت جميع أوجه النزاع وأوجه الطعن التي كان قد تقدم بها الطاعن إليها ، وأنها لو كانت قد وجدت في عناصر الدعوى الأخرى ما يؤدي إلى حصول اتفاق على تحديد موعد لدفع الثمن لفضت برفض الطعن . ذلك أنها لم تبحث غير الوجه الذي بنت عليه نقض الحكم ولم تتعرض لباقي أوجه الطعن . كما أنها لم تبحث إمكان استخلاص الاتفاق على تحديد ميعاد لدفع الثمن من عناصر الدعوى الأخرى ، لأن هذا البحث لم يكن يقتضيه الفصل في الطعن السابق . « وحيث إن . . . محكمة الاستئناف عرضت

التالى للمعاينة التى قالا إنها كانت يوم ٣١ مايو
والذى قال محمد عزت علام من شهود المستأنف
(الطعون عليه) وأمين مخزنه بالجمارك بأنها كانت
بعد ظهر يوم أول يونيه ، ثم حلف المستأنف عليه
بعد ذلك اليمين للتمعة على أن الاتفاق قد تم بينه
وبين المستأنف على أن يكون دفع الثمن يوم
٢٠ يونيه سنة ١٩٤٩ ، التالى ليوم المعاينة الحاصلة
فى أول يونيه المذكور . فدلّت هذه اليمين على
تناقض المستأنف عليه وشاهدية المذكورين بشأن
تاريخ المعاينة فقط ، بل على أنه كان هناك اتفاق
بشأن ميعاد دفع الثمن وهو سابق على كل حال
ليوم ٢ يونيه الذى يقول المستأنف عليه إنه توجه
فيه لدفع الثمن وقوبل بالرفض من المستأنف .
وهذا الموقف الأخير للمستأنف عليه فيه إقرار
من جهته بأن دفع الثمن كان موضوع اتفاق بينه
وبين البائع مقيد بقيد هو أن ميعاد الدفع هو
يوم ٢ يونيه ، وحكم هذا الإفراز كذلك أنه يتعين
عدم إطراح شيء منه إلا بدليل آخر مستقل
على ما يترك ، وحيث إن المستأنف عليه (الطاعن)
قرر فى بدء مرافحته أنه لم يكن هناك ميعاد لدفع
الثمن ، وقال إن ذلك يفيد بمقتضى العرف أن
يكون التسليم قبل الدفع ، وأن يكون الثمن
مؤجلاً يدفع نهجوماً تبعاً لما يبيعه المشتري من
الصفقة ، وظل المستأنف عليه متمسكاً بهذا الدفاع
حتى حلف بعد التحقيق اليمين فناقض به نفسه
مناقضة جوهريّة ترى فيها المحكمة قرينة لغير
صالحه مع القرائن الأخرى التى سيشار إليها
فيما يلى .

ومن حيث إنه يلاحظ أولاً بشأن العرف
الذى كان قد استند إليه المستأنف عليه أن ما ظهر
بشأنه من التحقيق لم يدل على أن هناك عرفاً
بالعنى الصحيح لهذه الكلمة من أنه مصدر من

مصادر القانون ، ويكون فى منزلة التشريع ويتممه
وقاعدة مطردة . وإنما هى عادة اتفاقية بين التجار
مرجعها كما قرر شهود المستأنف الثقة بين المتعاملين
وانصراف النية إليها دون أى اتفاق آخر وحكم
هذا النظام فى المعاملات هو أن لا يكون ملزماً
إلا إذا ثبت أن الطرفين ارتضياه صراحة أو ضمناً ،
ولا دليل على هذا التراضى فى الدعوى الحالية
من أقوال أى جانب . وحيث إنه باستبعاد الاحتكام
إلى العادة التجارية بشأن الدفع الآجل ، ترى
المحكمة أولاً أنه لا بد أن يكون قد حصل الاتفاق
على ميعاد دفع الثمن معاصراً للاتفاق على الصفقة ،
إذ يرجح من مجموع وقائع الدعوى أن الاتفاق
الذى طالت فيه المساومة حول الثمن بالصورة التى
وصفها ليون جولازيان شاهد المستأنف عليه
(الطاعن) قد شمل أيضاً ميعاد الدفع ثم إنه فى
صدد البحث بعد ذلك فى أى الميعادين أصدق ، أهو
الميعاد الذى حدده المستأنف أم ذلك الذى حدده
المستأنف عليه ؟ ترى المحكمة ترجيح أقوال
المستأنف التى تأيدت بأقوال شاهده عبد المنعم
الجعراى فيما قرره المذكور من أنه علم من
المستأنف مساء يوم المعاينة بأنه ينتظر مرور
المستأنف عليه لدفع الثمن ، دون أقوال شهود
المستأنف عليه الذين خالفوه بشأن تاريخ المعاينة
والذين تلاحظ المحكمة خلو شهادتهم كما تقدم
القول من ذكر شيء عما لا بد أن يكون الطرفان
قد تكلما فيه بشأن نظام الدفع أو ميعاده . ويضاف
إلى هذا ما تلاحظه المحكمة أيضاً من تأخير
المستأنف عليه بضعة أيام فى إنذار المستأنف ،
ومن أن ما تحدث عنه من عرض متأخر كذلك
للثمن على المستأنف كان عرضاً غير حقيقى .
« وخلص الحكم من ذلك إلى أن الطاعن قصر
فى الوفاء بالثمن فى مساء يوم أول يونيه سنة ١٩٤٩

التحقيق أن هذين الشاهدين قررا أن المعاينة تمت في يوم ٣١ من مايو سنة ١٩٤٩ ؛ بينما مقتضى اليمين التي حلفها الطاعن هو أن المعاينة تمت في يوم أول يونيه سنة ١٩٤٩ .

« وحيث إنه . . وقد انتهى الحكم إلى أن اتفاقاً قد تم بين الطرفين على دفع الثمن جميعه نقداً في ميعاد معين ، فإنه لا محل للرجوع إلى العرف لمعرفة ميعاد دفع الثمن والطريقة التي يدفع بها ، كما لا يجوز الرجوع إلى هذا العرف لبيان ما إذا كان يحق للبائع التحلل من الصفقة إذا لم يوفه المشتري الثمن في الميعاد ؛ مادام أن القانون قد خوله هذا الحق بنص صريح بما قرره في المادة ٣٣٥ من القانون المدني الملغى من اعتبار البيع منسوخاً في هذه الحالة .

« وحيث إنه . . تقدير أقوال الشهود هو من إطلاقات محكمة الموضوع ، وإن ما يشره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للدليل ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . .

« وحيث إنه إذا كان المطعون عليه بعد أن طلب في الاستئناف بصفة أصلية إلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعن قبله برمتها ، طلب بعد ذلك ومن باب الاحتياط تخفيض مبلغ التعويض المحكوم به ابتدائياً فإن هذا الطلب الاحتياطي لا يعتبر بمثابة إقرار من المطعون عليه بصحة دعوى خصمه ؛ ذلك أنه لا يعتبر إقراراً ما سلم به الخصم اضطراراً واحتياطاً لما عسى أن تتجه إليه المحكمة من إجابة الخصم إلى بعض طلباته . لأن هذا التسليم لا يعتبر اعترافاً خالصاً بوجود الحق ، الذي سلم به تسليماً جديلاً ، في ذمته . . » .

(القضية رقم ٣٣٨ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متول عتلم ومحمود القاضي ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

المحدد لدفعه ، وأنه لذلك يكون المطعون عليه الحق فيما ذهب إليه من اعتبار البيع منسوخاً » .

وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه ليس فيه مخالفة للثابت في الأوراق ، ولا خطأ في الإسناد ، ولم يبين على افتراض تحكي كما يقول الطاعن ، وإنما بنى على مقدمات من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها الحكم ، وهي أن اتفاقاً تم بين الطرفين على أن يوفي المشتري (الطاعن) الثمن في مساء يوم أول يونيه سنة ١٩٤٩ الذي تمت فيه معاينته للبيع ، وأن الطاعن لم يقم بالتزامه بالوفاء بهذا الثمن في الميعاد مما يجعل للمطعون عليه الحق في اعتبار العقد منسوخاً .

وهذا الحق مستمد من المادة ٣٣٥ من القانون المدني القديم التي تقضى بأنه في بيع البضائع والأمتعة المنقولة ؛ إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع منسوخاً حتماً إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي . ولم يسند الحكم إلى الطاعن أو إلى شاهديه الذين أشار إليهما أن أهم قال بأنه حصل اتفاق على دفع الثمن ، وإنما استخلص الحكم حصول هذا الاتفاق من وقائع أخرى استخلاصاً سائغاً . وإذا كان الحكم قد حصل من اليمين المتممة التي أداها الطاعن أنه قد ناقض بها نفسه إذ أنكر أولاً حصول أى اتفاق على ميعاد لدفع الثمن ، بينما مقتضى اليمين التي حلفها هو أن اتفاقاً تم بينه وبين المطعون عليه على دفع الثمن في يوم ٢ يونيه سنة ١٩٤٩ التالي ليوم المعاينة ؛ فإن هذا الفهم صحيح وله سند في أوراق الدعوى . كذلك فإن استخلاص الحكم قيام التناقض بين الطاعن وشاهديه ليون جولوزيان ومترى موسى في خصوص تجديد اليوم الذي تمت فيه المعاينة صحيح أيضاً ، ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية للحضر

٣٩١

٣ من مايو ١٩٦٢

١ — عقد بيع : قطن تحت القطع . برصة ، سعر ، حق البائع في قطعه ، تغطية حق المشتري فيها ، توريد ، مطالبة بفروق الأسعار عند التخلف عنه ، إعدار .
ب — تعويض : اتفاق ، شرطه ، إعدار .

المبادئ القانونية :

١ — عقود بيع القطن تحت القطع التي تتم خارج البرصة تخضع للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ الذي تنص المادة الأولى منه على أن . . حق البائع في قطع السعر يقابله حق المشتري في التغطية ، والبائع ملزم أن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في برصة العقود . في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطع سعره ، كي يأمن تقلبات الأسعار ، ويتحقق بهذه التغطية للمشتري مركز قائم في البرصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها في برصة العقود ؛ فإذا لم يقم البائع بتوريد الأقطان المبيعة في الميعاد المتفق عليه فإنه يكون ملزماً ، طبقاً لشروط العقد ، بدفع فرق السعر بين سعر آخر يوم محدد للتوريد ، وسعر اليوم الذي قطع فيه أقطانه وهو اليوم الذي جرت فيه عملية التغطية . وتأسيساً على ذلك يصبح الإعدار ، بخصوص المطالبة بهذا الفرق ، غير مجد في حالة تخلف البائع عن التوريد في الميعاد المحدد بالعقد ، إذ أن فرق السعر يتحدد على أساس هذا اليوم ، وليس سعر أي يوم بعده ؛ وبالتالي

فلا ضرورة للإعذار عملاً بالمادة ١/٢٢٠ من القانون المدني .

٢ — لا يستحق التعويض إلا بعد إعدار المدين ، ما لم ينص على غير ذلك (م ٢١٨ مدني) . فإذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعنة « المشتري » لم تعذر المطعون عليهم (البائع والضامن له) بالوفاء عند حلول الأجل المحدد لتوريد القطن ، وكان العقد المبرم بين الطرفين قد خلا من النص على الإعفاء من الإعذار وهو إجراء واجب لاستحقاق التعويض المتفق عليه فيه ، فإن الطاعنة لا تكون على حق في المطالبة بهذا التعويض .

المحكمة

« . . وحيث إن الحكم الابتدائي أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة في خصوص فرق السعر بين يوم القطع واليوم المحدد للتوريد وفي خصوص التعويض المتفق عليه في العقد عن كل قنطار لم يورد ، على ما محصله أن ما ورد بالعقد في هذا الخصوص ما هو إلا شرط جزائي عن عدم التوريد ، وأن الجزاء المشروط لا يستحق إلا باجتماع الشروط الواجب توافرها للحكم بالتعويض ، وهي الخطأ والضرر والإعذار ، وأن ملف الدعوى خلا عما يدل على حصول هذا الإعدار .

وقد اعتنق الحكم المطعون فيه وجهة نظر الحكم الابتدائي ، وأضاف إليها ما يخلص من أن عقد البيع لم يتضمن النص على إعفاء الطاعن من شرط الإعذار ، وأن استناد الطاعنة إلى المادتين ٢٢٠ و ٢١٩ من القانون المدني مردود بأن المادة الأولى صريحة في أن المدين لا يعتبر

معذراً بمجرد حلول أجل الوفاء ، ولو كان هذا الأجل محتسباً على أساس تقويم زمني معين ، إلا إذا ثبت أن المدين لا يمكنه تنفيذ الالتزام ؛ وهو ما لم يتحقق في الدعوى . كما أن الطاعنة عجزت عن إثبات أن التنفيذ أصبح غير مجد ، ولم تدع أن المدين صرح كتابة بأنه لا يريد القيام بالتزامه . وانتهى الحكم إلى أنه لا يجدى الطاعنة الاستناد إلى ما جاء باللائحة الداخلية ببرصة البضاعة الحاضرة ، لأن الثابت في العقد أن المطعون عليه الأول باع للطاعنة القطن الناتج من زراعته ، وبيع المزارع لأقطانه لا يعد عملاً تجارياً ، فضلاً عن أن البيع موضوع الدعوى لم يتم في البرصة ، ولا من أحد السماسرة حتى يمكن الاحتجاج بلائحته على المطعون عليه . يضاف إلى ذلك أن نصوص تلك اللائحة ليس فيها ما يعنى الدائن من الإعذار .

وهذا الذي أقيم عليه الحكم في خصوص المطالبة بفرق السعر بين سعر القطع وسعر آخر يوم محدد للتوريد ، مخالف للقانون . ذلك أن عقد بيع القطن تحت القطع الذي يتم خارج البرصة يخضع للمرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ . وقد نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون السالف الذكر على أنه : « تسرى على بيوع الأقطان بأثمان تحددها فيما بعد عدا البيوع التي تجري في برصة مينا البصل أو تسليم المحطة الأحكام الآتية : (أ) يكون للبائع الحق في تحديد السعر في أي يوم من أيام العمل بالبرصة حتى اليوم السادس عشر من الشهر الذي تم البيع على أساس كوتراناته . (ب) إذا كان يوم ١٦ من الشهر يوم عطلة بالبرصة ، فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي له . (ج) يكون للبائع الحق في تحديد السعر على أساس أي سعر من أسعار الساعة ١١/٤٥ أو ١٢/١٥ أو ١٢/٤٥ أو الساعة

الواحدة بعد الظهر ، بشرط أن يرسل أمر تحديد السعر إلى المشتري في موعد يسمح له عند الاقتضاء بإجراء عملية التغطية في الساعة المبينة بالأمر المذكور » . ومؤدى هذه الملة أن حق البائع في قطع السعر يقابله حق المشتري في التغطية والبائع ملزم بأن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في برصة العقود في وقت القطع وبسعره ، وعن مقدار معادل للمقدر الذي تم قطع سعره ، كي يأمن تقلبات الأسعار ويتحقق بهذه التغطية للمشتري مركز قائم في البرصة ، قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببرصة العقود . فإذا لم يقم البائع بالتوريد في هذا الميعاد فإنه يكون ملزماً طبقاً لشروط العقد بدفع فرق السعر بين سعر آخر يوم محدد للتوريد ، وسعر اليوم الذي قطع فيه أقطانه وهو اليوم الذي جرت فيه عملية التغطية ، وتأسيساً على ذلك يصبح الإعذار غير مجد في حالة تخلف البائع عن التوريد في الميعاد المحدد في العقد ، لأن فرق السعر يتحدد على أساس أسعار هذا اليوم وليس سعر أي يوم بعده ومن ثم يصبح الإعذار لا ضرورة له عملاً بالمادة ٢٢٠ من القانون المدني .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

أما ما انتهى إليه الحكم من رفض طلب الطاعنة في خصوص التعويض المتفق عليه في العقد والمقدر بمبلغ مائة قرش من كل قنطار يتخلف المطعون عليه الأول عن توريده فلا مخالفة فيه للقانون ذلك أن المادة ٢١٨ من القانون المدني تنص على أنه : « لا يستحق التعويض إلا بعد

أقام قضاءه على انعدام منازعة أى من الخصوم للطعون عليها في ملكية الأطيان محل التداعي، وكان الثابت من مذكرة مورث الطاعنة في المرحلة الاستئنافية الأولى أنها صريحة الدلالة على منازعته للطعون عليها منازعة جدية في ملكية تلك الأطيان، تلك المنازعة التي تظل قائمة بعد نقض الحكم الاستئنافية الأولى وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية، ومن ثم فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق .

(القضية رقم ٤٢٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٣

٣ من مايو ١٩٦١

١ - قسمة : طبيعتها ، عقد تبادلي ، تصرفات دائرة بين النفع والضرر ، حق لإبطال العقد ، زواله بالاجازة .

ب - عقد : لإبطاله ، إجازة صريحة ، ضمنية ، محكمة الموضوع ، نقض ، أسباب موضوعية .

المبادئ القانونية :

١ - عقد القسمة من العقود التبادلية التي تتقابل فيها الحقوق ، ومن التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر ؛ ومن ثم فإذا كان أحد أطرافها قاصراً ، فإن عقد القسمة يكون قابلاً للإبطال لمصلحته ، ويزول حق التمسك بالإبطال بإجازته التصرف بعد بلوغه سن الرشد .

٢ - إجازة العقد قد تكون صريحة أو ضمنية ؛ ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع إذا استخلصت ، في حدود سلطتها

إعذار المدين ما لم ينص على غير ذلك » . ولما كان الثابت . . أن الطاعنة لم تعذر المطعون عليهم بالوفاء عند حلول أجل المحدد لتوريد القطن ، وكان العقد المبرم بين طرفي الخصومة قد خلا من النص على إعفاء الطاعنة من هذا الإجراء الواجب لاستحقاق التعويض المتفق عليه فيه ؛ فإن الطاعنة لا تكون على حق في المطالبة بهذا التعويض ، ولا محل لما أثارته الطاعنة عن عدم توفر الضرر ، لأن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا البحث الذي لم يكن في حاجة إليه ، بعد أن أقام قضاءه بعدم استحقاق التعويض على تخلف الإعذار » .

(القضية رقم ٤٢٢ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حافظ سابق رئيس المحكمة ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين المستشارين) .

٣٩٢

٣ من مايو ١٩٦٢

١ - نقض : حكم ، أثره ، محكمة إحالة ، سلطتها ، خصومة .

ب - حكم تدليل ، عيب ، إسناد ، خطأ فيه ، مخالفة الثابت بالأوراق .

المبادئ القانونية :

١ - يترتب على نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية للحكم فيها من جديد ، أن تعود الخصومة كما يعود الخصوم أمام محكمة الإحالة إلى ما كانت ، وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ، وتعود الحياة إلى كل ما كان الخصوم قد أبدوه من وجوه الدفع وأوجه الدفاع .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد

٣٩٥

٩ من مايو ١٩٦٢

١ - عمل : محكمة شئون العمال ، اختصاص نوعي .
ب - نقض : طعن ، أحواله ، اختصاص بحسب نوع القضية .
ج - عمل : عقده ، عناصره ، عمالة ، حظر الجمع بين العمالة والوظائف .

المبادئ القانونية :

١ - اختصاص محكمة شئون العمال بالنظر في المنازعات المتعلقة بقوانين العمل طبقاً للقرار الصادر من وزير العدل بإنشائها عملاً بالحق المخول له بمقتضى المادة العاشرة من قانون القضاء ، هو اختصاص بحسب نوع القضية ، أضيف إلى أحوال الاختصاص النوعي الواردة في قانون المرافعات والقوانين الأخرى .

٢ - تكييف العلاقة بين طرفي النزاع لمعرفة ما إذا كانت علاقة عمل ، فتختص محكمة شئون العمال بنظرها أم لا ، هو بحث في ذات مسألة الاختصاص . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى باختصاص هذه المحكمة بنظر النزاع بناء على ما انتهى إليه من أن العلاقة القائمة بين الطرفين يحكمها قانون عقد العمل الفردي ، فإن هذا القضاء يعتبر قضاء في مسألة اختصاص يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملاً بالمادة ٢٥ مكرراً من قانون المرافعات .

٣ - النص في المادة ١٩ من قانون المحاماة ٩٨ لسنة ١٩٤٤ على عدم جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في الجمعيات

الموضوعية استخلاصاً سائفاً من وقائع الدعوى ومستنداتها ، إجازة الطاعة لعقد القسمة إجازة ضمنية بعد بلوغها سن الرشد من توقيعها كشاهدة على عقود البيع الصادرة من بعض المتقاسمين الآخرين ، والمشار فيها إلى أن أصل التملك يرجع إلى عقد القسمة المذكور وبالتالي لا تعدو المجادلة في ذلك أن تكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٤

٩ من مايو ١٩٦٢

دمغة : رسمها . أوراق وقراطيس مالية ، ضريبة .

المبدأ القانوني :

فرض القانون ٢٢٤ سنة ١٩٥١ على جميع الأسهم والمستندات الصادرة من الشركات المصرية أو من مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو القروية رسم دمغة سنوي قدره واحد في الألف من قيمة هذه الأوراق ، إذا كانت مقيدة في البرصة ، أما إذا لم تكن مقيدة بالتسعيرة الرسمية بالبرصة ، فيحسب الرسم النسبي على أساس اثنين في الألف من قيمتها الاسمية ، المدونة عليها ، لا على أساس قيمتها المدفوعة فعلاً .

(القضية رقم ٤٠٦ لسنة ٢٧ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشاوي ومحمد عبد الحميد السكري ومحمد عبد الطيف المستشارين) .

بينهما في أصلها وفي حقيقتها علاقة وكالة عند قيامهم بهذه التصرفات إلا أن المشرع أخضعها لأحكام عقد العمل . . .

ومق كان الثابت أن العلاقة بين طرفي الدعوى قد بدأت لمدة غير محدودة ، ولم تكن منوطة بالانتهاء من مهام معينة على سبيل التحديد ، وكان المستأنف عليه قد خصص مكاناً لعملها هو حجرة بمقر منشأته (مكتبه) ، فإن ذلك يكفي لتوافر علاقة التبعية ، وليكون له الحق في الرقابة والإشراف عليها وتوجيهها ، خاصة وأنه قادر من الناحية الفنية كمحام على إدارة عملها وتوجيهها في أدائه ، ولا يغير من ذلك الأمور الآتية : أولاً — أنه نص في قانون المحاماة على أنه لا يجوز الجمع بين مهنة المحاماة والتوظيف ، مادامت طبيعة هذه الوظيفة ليست سوى القيام بأعمال المحاماة نفسها ؛ إذ لا يكون ثمة تعارض بينهما يخشى أن يكون مؤدياً إلى امتناع المهنة والخط من كرامتها . وهذا الذي أورده الحكم لا يخالف فيه للقانون إذ أن المادة ٦٧٤ من القانون المدني المقابلة للمادة الأولى للقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي ، قد عرفت عقد العمل بأنه : « هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة التعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه ، مقابل أجر يتعهد به التعاقد الآخر » . ويكفي لتوافر ركن الإشراف الذي يشترطه القانون ، قيام العلاقة بين الطاعن والمطعون عليها على النحو الذي استظهره الحكم المطعون فيه ، وهو ما يتحقق معه توافر اختصاص محكمة العمال بنظر النزاع . ولا وجه للاحتجاج بالمادة ١٩ من قانون المحاماة ٩٨ سنة ١٩٤٤ ، إذ أنها لا تسري على عمل المحامي في مكتب زميل له ، لأن هذا لا يعتبر من قبيل التوظيف الذي عنته المادة ١٩ المذكورة .

والهيئات والشركات أو لدى الأفراد لا ينفي قيام علاقة العمل بين محام وزميل له يعاونه في مباشرة مهنته لقاء أجر ، متى توافر عنصر التبعية والإشراف ؛ لأن حكم هذه المادة لا يسري على عمل المحامي في مكتب زميل له ، إذ لا يعد ذلك من قبيل « التوظيف » الذي عنته هذه المادة .

الحكم

« . . . وحيث إن هذا النفي مردود في جملته ذلك أن الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تحديد اختصاص محكمة العمال بنظر النزاع قد أسس قضاؤه على أنه « من المتفق بين طرفي الخصومة وهما محاميان ، المستأنفة كانت تعاون المستأنف عليه في عمله مقابل مبلغ شهري ثابت ، وقد خصص الأخير لها حجرة بمكتبه ، إلا أن الخلاف يدور بينهما حول ما إذا كانت هذه العلاقة تعتبر علاقة عامل بصاحب عمل تخضع لأحكام قانون عقد العمل الفردي ، أم علاقة وكيل بموكل لا تخضع لهذه الأحكام .

« ومن حيث إن أهم ما يميز عقد العمل عن عقد الوكالة وفقاً لاتجاهات تشريعات العمل الحديثة ، هو توافر عنصر التبعية الذي يربط العامل برب العمل مع استمرار العلاقة بينهما لفترة من الزمن ، وليس مهمة أو مهام معينة . وقد اتسع التشريع الحديث ليشمل الذين يحترفون أعمالاً كانت تجعلهم وفقاً للتحليل الأصلي الصحيح في عداد الوكلاء ، وهو ما يتضح من نص المادة ٦٧٦ مدني . . . والأمثلة التي عدتها هذه المادة هي لطوائف من العمال تقوم في كثير من الأحيان بتصرفات قانونية بالنيابة عن صاحب المنشأة الأصلي الذين يعملون لحسابه ، وتعتبر العلاقة فيما

وأما النعمى على الحكم بالقصور فهو غير جائز لأنه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لا يرد عليه الطعن إلا لمخالفته للقانون أو خطأ في تطبيقه وتأويله ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣١٣ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٦

٩ من مايو ١٩٦٢

١ - وقف : شروطه ، تغييرها ، الشروط العشرة

ب - وقف : واقف ، شرطه ، تفسيره ، ذريته .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان يبين من إشهاد الوقف أن الواقف ، أنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ومن بعده على أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكوراً وإناثاً ؛ ثم من بعد كل منهم ينتقل نصيبه لولده أو أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين وكان الواقف قد غير في شروط الوقف بما له من الشروط العشرة ، وأشهد عن نفسه أنه عدل عن كل مادونه بوقفه من شروط واستحقاق وشرط شروطاً أخرى منها أنه أنشأ الوقف على نفسه مدة حياته ومن بعده فعلى من سيحدثه الله من الأولاد ذكوراً أو إناثاً حسب الفريضة الشرعية ، ثم على أولاد أولاده ذكوراً فقط بمعنى أن يكون المستحق من أولاد الظهور دون أولاد البطون ؛ فإن ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف قد أخرج من وقعه من عسائه أن يكون موجوداً من أولاده وقت التغيير ،

وقصر الاستحقاق فيه على من سيحدثه الله له من الأولاد ذكوراً أو إناثاً بحيث يعتبر الوقف وكأنه انعقد ابتداء على هذا الوجه . والقول من الواقف : « ثم على أولاد أولاده » ، إنما ينصرف إلى أولاد من يحدث له من الأولاد الذين حصر الاستحقاق فيهم ، لا إلى أولاد من هو مقصود منهم وقت التغيير أو كان موجوداً فيه وأخرجهم .

٢ - إذا كان الواقف قد نص في إشهاد التغيير على أن ما يتبقى من ريع الوقف بعد سداد الأموال الأميرية وإصلاح ما يجب إصلاحه وخصم حصة الناظر والصرف على المسجد والخيرات المبينة بكتاب الوقف ، يصرف على ذرية الواقف ذكوراً وإناثاً بحسب الفريضة الشرعية ، ثم على أولاد أولاده فإن سياق هذه العبارة يدل على أن الواقف إنما يقصد بها أولاده لصلبه .

المحكمة

« . . . وحيث إن هذا النعمى في محله ذلك أنه وإن كان يبين من إشهاد الوقف . . . أن الواقف أنشأ وقفه « على نفسه مدة حياته ، ومن بعده على أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكوراً وإناثاً بالفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم من بعد كل من أولاده ينتقل نصيبه من ذلك لولده أو أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم من بعد كل منهم فعلى أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين » .

إلا أنه عاد بعد ذلك وبموجب إسهاد التغير... وبما له من الشروط العشرة ، فأشهد على نفسه أنه : « عدل عن كل مادونه بوقفه المذكور ، وألغى جميع مانص وشرح به من شروط واستحقاق وغيرها ، وشروط شروطاً لوقفه هذا حدث عليها وأكد العمل بها » ، منها أنه أنشأ وقفه المذكور « على نفسه أيام حياته ، ثم من بعده فعلى من سيحدثه الله له من الأولاد ذكوراً كانوا أو إناثاً حسب الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم على أولاد أولاده ذكوراً فقط » .

ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف أخرج من وقفه من عساه أن يكون موجوداً من أولاده وقت التغير ، وقصر الاستحقاق فيه على من سيحدثه الله له من الأولاد ذكوراً وإناثاً ، بحيث يعتبر الوقف وكأنه انعقد ابتداء على هذا الوجه . ومن المقرر في هذا الصدد أنه لو قال : على ولدي المخلوقين وعلى نسلهم ، لا يعطى من يحدث له من أولاد الصلب . ولو قال أرضى صدقة موقوفة على من يحدث لى من الولد ، فالوقف جائز وهى للفقراء حتى يحدث له ولد فإذا حدثوا كانت لهم : والقول من الواقف : « ثم على أولاد أولاده » إنما ينصرف إلى أولاد من يحدث له من الأولاد الذين حصر الاستحقاق فيهم ، لا إلى أولاد من هو موجود منهم وقت التغير ، أو كان موجوداً قبله وأخرجهم ، يدل على ذلك قوله في آخر الإنشاء : « فإن لم يحدث للواقف ذرية فيكون وقفاً مصروفاً ريعه على الفقراء والمساكين من المسلمين حسبما يأتى ذكره » . وهو صريح في أنه قصر الاستحقاق في الوقف على الذرية التى تحدث لا الذرية

الموجودة . ومن جهة أخرى فإن كلمة « ذكوراً » التى وردت ضمن عبارة : « ثم على أولاد أولاده ذكوراً فقط » وإن اتسع لها الجدل فى أقوال الفقهاء ، وهل هى قيد للمضاف أم للمضاف إليه ، أم لها معاً ، إلا أن هذا الجدل لا محل له فى صورة النزاع المعروض وقد كشف الواقف عن غرضه من هذا القيد بقوله فى آخر الإنشاء : « بمعنى أن المستحق يكون من أولاد الظهور ، دون أولاد البطون » . فدل بذلك على أن مقصوده حرمان أولاد البنات من الاستحقاق فى الوقف ذكوراً كانوا أو إناثاً ، وتخصيصه لأولاد الأبناء ذكوراً أو إناثاً وهو نفس الوضع الذى التزمه فى إسهاد سنة ١٩١٤ وعبر عنه بقوله : « ومن بعد وفاته يكون وقفاً على من يحدثه الله له من الأولاد ذكوراً وإناثاً حسب الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثم على أولاد أولاده الذكور ذكوراً وإناثاً » . وما نص عليه فى إسهاد التغير من أن : « ما يتبقى بعد ذلك من ريع هذا الوقف بعد سداد الأموال الأميرية وإصلاح ما يجب إصلاحه وخضم حصة الناظر والصرف على المسجد والخيرات المبينة بكتاب هذا الوقف وبعد ترميم مدفن الواقف وملحقاته ومدفن والديه وحرمة وكريمته ، وفرش هذه القبور والكتاب والأضرحة ، يصرف على ذرية الواقف ذكوراً وإناثاً بالفريضة الشرعية » .

لا وجه للمطعون عليه فيه ذلك أنه ظاهر من سياق هذه العبارة الأخيرة أن الواقف إنما يقصد بهما أولاده لصلبه ، بدليل قوله بعدها : « وعلى أولاد أولاده » ، وقد أردف هذه العبارة بقوله : « بمعنى أن المستحق يكون من أولاد الظهور دون أولاد البطون » ، ثم أردف هذه العبارة بقوله : « وعند عدم وجود ذرية للواقف

وقضاؤها هذا لا يعتبر إهداراً لحجية الإعلام لا تملك المحكمة ، بل هو قضاء من محكمة مختصة يخالف ماورد في الإعلام بتحقيق الوفاة والوارثة ، وهذا القضاء أجازته الشارع وحد به من حجية الإعلام الذي يصدر بناء على إجراءات تقوم في جوها على تحقيقات إدارية ، يصح أن ينقضها بحث تقوم به الجهة القضائية المختصة .

٢ - إذا كان الطاعنان قد قدما ، بصدد الدفع بعدم سماع دعوى الاستحقاق في الوقف لمضى المدة ، مستخرجاً رسمياً عن وفاة والد المطعون عليهما ، وهو موضوع الخلاف الرئيسي الذي دار حول الجدل بين طرفي النزاع ، ويتوقف عليه بدء سريان المدة المانعة من سماع الدعوى ، ويحتمل لو صحت دلالاته أن يكون له تأثير في مجرى الخصومة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل التعرض لهذا المستند يكون قد شابه قصور في استظهار عناصر الدفع بعدم سماع الدعوى بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٤ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٣٩٨

٩ من مايو ١٩٦٢

وقف : واقف ، شرطه ، تفسيره ، مصارقه ، تحديد ما .

المبدأ القانوني :

متى كان يبين من إشهاد الوقف أن الواقف

فيصرف من الباقي المذكور . . مبلغ ستة آلاف قرش سنوياً إلى أولاد كريمة للواقف المرحومة الست خديجة المرزوقين لها من السيد . . . وهم . . على التفاضل بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين مدة حياتهم ، وليس لأبنائهم من بعدهم شيء من ذلك . ومن مات منهم يرجع نصيبه لأصل الوقف » .

وقد سبق القول بأن الواقف قصر الاستحقاق في الوقف على الذرية التي تحدث لا الذرية الموجودة . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون عليه باستحقاقه لنصف فاضل ريع الوقف بعد المرتبات والخيرات ، بينما هو من الذرية الموجودة وقت التغير لا الذرية التي حدثت بعده ، ومن أولاد البطون لأم أولاد الظهور ؛ فإنه يكون قد خالف شروط الوقف بما يوجب نقضه » .

(القضية رقم ١٨ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٣٩٧

٩ من مايو ١٩٦٢

أ - أحوال شخصية : إرث ، إعلام شرعي ، حججه .

ب - حكم : تدليل ، عيبه ، قصور ؛ وقف ، استحقاق فيه .

المبادئ القانونية :

١ - تدفع حجية الإعلام الشرعي بحكم من المحكمة المختصة ، وهذا الحكم كما يكون في دعوى أصيلة ، يصح أن يكون في دفع أبدى في الدعوى التي يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعي ، متى كانت الهيئة التي فصلت في الدفع مختصة أصلاً بالحكم فيه .

الصفقة وملاستها، وكان ما قرره في هذا الشأن سائغاً بما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع، وكافياً لحل قضائه؛ فإنه لا جدوى من تعييب الحكم فيما قرره من جواز النزول عن الحق في التمسك بالظروف الطارئة؛ لأن ما أورده الحكم في هذا الصدد يستقيم الحكم بدونه.

٢ — تنص المادة الأولى من القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ على أنه: «إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢، وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحمل أصلاً بعد هذا التاريخ، تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له، ولا ينطبق هذا النص، كما أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور، إلا بالنسبة للأطيان التي تستولى عليها الحكومة فعلاً تنفيذاً لقانون الإصلاح الزراعي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، والتي تحدد سعرها على الأساس المبين بهذا القانون. فإذا كان ما تصرف فيه الطاعن إلى أولاده لا يعد من الأطيان التي استولت عليها الحكومة، فإن النعي على الحكم بعدم تطبيق القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة لتلك الأطيان يكون متعين الرفض.

٣ — متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قدرأت، في سبيل الوصول إلى حقيقة ما انعقدت عليه إرادة الطرفين بشأن تحديد ثمن المبيع، وذلك في حدود

أنشأ وقفه على نفسه مدى حياته، ومن بعده يصرف ريع حصة معينة من الوقف لمن يموت عنها الواقف من الزوجات واحدة كانت فأكثر مدة حياتها فقط، ومن بعدها يضم ذلك لباقي ريع الوقف ويأخذ حكمه. فإن ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف أراد أن يجعل هذه الحصة وقفاً على عموم زوجاته اللائي عساه يتوفى عنهن، واحدة كانت أو أكثر؛ بحيث تستقل بها الواحدة إذا انفردت، وتشتركن فيها جميعاً إذا تعددن.

(القضية رقم ٣٧ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة).

٣٩٩

١٠ من مايو ١٩٦٢

١ — حوادث طارئة: نظريتها، مناط تطبيقها؛ محكمة الموضوع.

ب — إصلاح زراعي: نظرية حوادث طارئة؛ عقود بيع ثابته التاريخ، استيلاء على أطيان مبيعة، قانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣، مدى تطبيقه؛ بيع.

ج — حكم: تدليل، عيب، مخالفة الثابت بالأوراق، بيع، ثمن، تحديده؛ محكمة الموضوع.

المبادئ القانونية:

١ — تدخل القاضي لرد الالتزام إلى الحد المعقول — طبقاً للمادة ٢/١٤٧ من القانون المدني، رخصة من القانون يجب لاستعمالها تحقق شروط معينة أهمها شرط الإرهاق المهدد بخسارة فادحة؛ وتقدير ذلك منوط بالاعتبارات الموضوعية بالنسبة للصفقة ذاتها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد دال على انتفاء ذلك الشرط من ظروف

سلطانها التقديرية ، أن تحدد ثمن الصفقة بمجموع ما دفعه المشتري (الطاعن) سواء عند تحرير العقد الابتدائي أو بعد ذلك وبما بقي من الثمن عند تحرير العقد النهائي وحصلت من ذلك الثمن الذي اتفق عليه الطرفان بعد تحرير العقد الابتدائي ، وكان هذا الاستخلاص مستمداً من عناصر ثابتة بأوراق الدعوى ، فإن النعي على الحكم بتشويه الوقائع ، أو مخالفة الثابت بالأوراق يكون في غير محله .

المحكمة

« .. وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون ، لأنه لم يطبق نظرية الظروف الطارئة إلا بالنسبة للقدر ٥٢ ف ١٥ ط ٤ س المبيع منه لصغار الزراع ، وذلك إعمالاً للقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ ؛ مع أن هذا القانون ينص صراحة في الفقرة الأخيرة منه — على عدم الإخلال بحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون المدني . وكان يتعين تطبيق حكم المادة ١٤٧/٢ مدني بالنسبة لباقي الأطيان التي باعها إليه المطعون عليهما ، والخارجة عن مجال تطبيق القانون ٤٥٢ سنة ١٩٥٣ ، وقد علل الحكم المطعون فيه قضاءه بقوله : « إن هبوط أسعار الأطيان التي تستولي عليها الحكومة لم يكن نتيجة مترتبة على صدور قانون الإصلاح الزراعي وحده دون اعتبار لباقي الظروف الاقتصادية التي عاصرت صدور هذا القانون . وهذه الأسباب وإن كونت في مجموعها حادثاً طارئاً استثنائياً يبيح تدخل القاضي لرد الالتزام إلى الحد المعقول ، إلا أنه من المقرر أن للبدن أن ينزل

عن حقه في التمسك بالحادث الطارئ ، وأن يتعهد بالوفاء كاملاً غير منقوص . ويعتبر هذا الاتفاق بعد وقوع الحادث جائزاً قانوناً . وما منعه الشارع وأضافته لجنة المراجعة للقانون المدني ، هو حصول الاتفاق السابق على تحميل المدين وحده تبعة الحادث الطارئ ، أما النزول عن الحق باتفاق جديد بعد وقوع الحادث الطارئ ، فهذا لا يمتد إليه جزاء البطلان ، لأنه لا يحاط بشبهة الضغط على المدين الذي قدر ظروفه الخاصة ووقع على التزام جديد تعهد فيه بالوفاء . وقد تعهد المشتري من جديد للبائعتين في عقد الشطب المؤرخ ١٨/٨/١٩٥٣ بأداء جميع الباقي من الثمن وفوائده في المواعيد المتفق عليها . »

وينعي الطاعن على هذا الاستخلاص أنه غير سائغ وفيه تشويه للوقائع ، ذلك أن الطاعن لم يوقع على عقد الشطب المشار إليه إلا تحت تأثير الضغط الذي يتحمل في تهديد المطعون عليهما بسند البيع الرسمي المشمول بصيغة التنفيذ ، وباستعمال حق الامتياز الذي لم يقبل شطبه إلا جزئياً . كما أن التنازل عن الحقوق لا يفترض ، ويجب أن تتجه إليه النية الصريحة وأن يكون التنازل على بينة من الأمر ، والطاعن لم تتجه نيته مطلقاً إلى التنازل عن حقه في التمسك بالظرف الطارئ الذي جعله الشارع من النظام العام ، وأبطل كل اتفاق يقع على خلافه . ويؤيد فساد ما ذهب إليه الحكم أن القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ وهو من أسانيد الطاعن في طلب تخفيض الثمن ، لم يصدر إلا في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٣ بعد تحرير عقد الشطب . ويضاف إلى ذلك أن المطعون عليهما لم يتمسكا بحصول التنازل الذي خلقته محكمة الاستئناف وأثارته من تلقاء نفسها . « وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن

الحكم المطعون فيه بعد أن قرر إمكان تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على باقي أطيان الصفقة التي لا ينعطف عليها حكم القانون ٥٢ لسنة ١٩٥٣ ، انتهى إلى أن تطبيقها ممتنع في خصوص هذه الدعوى لأسباب محصلها ١ — أن هبوط الأسعار لم يكن نتيجة مترتبة على صدور قانون الإصلاح الزراعي وحده ، دون اعتبار لبقاى الظروف الاقتصادية التي عاصرت صدور القانون . وهذه الأسباب وإن كونت في مجموعها حادثاً طارئاً استثنائياً يبيح تدخل القاضى لرد الالتزام إلى الحد المعقول إلا أنه من المقرر أن المدين أن ينزل عن حقه في التمسك بالحدث الطارئ ، وأن يتعهد بالوفاء بالتزامه غير منقوص . ويعتبر هذا اتفاقاً جائزاً . والنزول عن الحق بإجراء اتفاق جديد بعد وقوع الحادث الطارئ لا يمتد إليه جزاء البطلان لأنه لا يحاط بشبهة الضغط على المدين الذى قدر ظروفه ووقع على الزام جديد ٢ — أن الطاعن احتفظ لنفسه وأولاده بأحسن أجزاء الصفقة التي تمتاز بوجود منشآت ومبانى وطلعات ، لم تشتمل عليها العقود الصادرة منه لصغار الزراع . وهو يقرر أن الأثمان التي تدون في العقود النهائية لاتعبر عن الحقيقية للرغبة في تخفيض رسوم التسجيل ، وهو ما يدعو للاعتقاد أن ثمن الفدان في الأرض المبيعة لصغار الزراع يزيد على ٣٠٠ جنيه ، ومن ثم يكون الجزء الباقي من الصفقة يربو في قيمته الحقيقية عن هذا السعر .

ويبين من هذا أن الحكم المطعون فيه قد عول في رفض طلب تطبيق المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى على ما باعه لأولاده : أولهما أن صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ليس من شأنه جعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للطاعن ، وثانيهما أن الطاعن نزل عن التمسك بحقه في تطبيق الظروف

(القضية رقم ٣٥٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد متولى عتلم ومحمد زعفرانى سالم ومحمود القاضى ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين المستشارين) .

٤٠٠

١٠ من مايو ١٩٦٢

تنفيذ عقارى : حكم رسو المزاد ، أحوال الطعن فيه ؛ حكم جائز استثنائه .

المبدأ القانونى :

مؤدى نص المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات أنه لا يجوز الطعن بالمعارضة أو الاستئناف في حكم رسو المزاد ، إلا لعيب في إجراءات المزايدة ، أو في شكل الحكم ، أو لصدوره بعد رفض طلب وقف الإجراءات في حالة يكون الوقف فيها واجباً قانوناً . وهذه الحالات التي يجوز الطعن

ويبين من هذا أن الحكم المطعون فيه قد عول في رفض طلب تطبيق المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى على ما باعه لأولاده : أولهما أن صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ليس من شأنه جعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للطاعن ، وثانيهما أن الطاعن نزل عن التمسك بحقه في تطبيق الظروف

إلا أنه خلص مع ذلك إلى القضاء بالتعويض عن ذلك الفعل عن المدة اللاحقة ، استناداً إلى أنه لم يمتنع على استحقاقه أكثر من خمس عشرة سنة ، فإنه يكون قد خالف القانون .
(القضية رقم ٤١٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٢

٢٣ من مايو ١٩٦٢

التزام المرافق العامة : إسقاطه ، قبول الإدارة تنفيذ عقود العمل بعد الإسقاط ، أثره ، إنهاء عقد العمل قبل نهاية مدته ، تعويض ، مسئولية عقدية .

المبدأ القانوني :

متى كان يبين من الأوراق أن الإدارة قد تولت بنفسها تسيير المرفق مؤقتاً بموجوداته وعماله وموظفيه نفاذاً للأمر العسكري ٨٩ سنة ١٩٥٤ الصادر بالاستيلاء المؤقت على المرفق ، ثم عادت وأسقطت الالتزام عن الملتزم السابق ، وظلت تدير المرفق حتى وضعت قائمة شروط جديدة لتسييره . كان من بينها التزام الملتزم الجديد بتشغيل عمال الملتزم السابق بحيث تكون له الخبرة في الاستغناء عن يرى الاستغناء عنه من كبار موظفي الملتزم السابق ومن بينهم المطعون عليه الأول ، فلم يشأ الملتزم الجديد إبقاء الأخير وأخطر بذلك جهة الإدارة التي قامت بإنهاء العقد (المحدد المدة) وتحديد مكافاته ؛ وكان مؤدى ذلك أن إنهاء العقد قد وقع بناء على عمل إيجابي من جانب الإدارة بعد أن قبلت تنفيذ المدة من وقت

فيها قد وردت على سبيل الحصر ، ومن ثم فلا يشمل الحالة التي يتضمن فيها حكم رسو المزاد ، وقائمة شروط البيع جزء متمم له ، النص على إعفاء طالب البيع من إيداع الثمن . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر شرط عدم إيداع الثمن في حالة رسو المزاد على طالب البيع جزءاً من حكم مرسى المزاد ، فإنه إذ قضى بعدم جواز استئناف حكم مرسى المزاد في هذه الحالة لا يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٤٠٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠١

١٠ من مايو ١٩٦٢

تقادم : إسقاط ، بدء ؛ تعويض ؛ مسئولية تقصيرية .

المبدأ القانوني :

يعتبر التعويض عن الفعل الضار مستحق الأداء من يوم وقوع العمل غير المشروع ، ويسقط جميعه بالتقادم بانقضاء خمس عشرة سنة تبدأ من يوم وقوع العمل غير المشروع . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن التعويض المطالب به في سنة ١٩٥٢ ، أساسه خطأ الطاعن في احتفاظه بالملاكينتين المملوكتين للمطعون عليه الأول بغير حق منذ سنة ١٩٣٤ ، وأن هذا التعويض عن المدة السابقة على سنة ١٩٣٧ قد سقط بمضى خمس عشرة سنة من تاريخ الفعل الضار عملاً بالمادة ٢٠٨ من القانون المدني الملغى الذي يحكم واقعة النزاع ، وهو تقرير صحيح في القانون ،

عليه الأول ، وذلك نفاذاً للأمر السكري ٨٩ لسنة ١٩٥٤ الصادر بالاستيلاء المؤقت على المرفق ، ثم عادت فاسقطت الالتزام عن شركة . . (الملتزم السابق) . . ووضعت قائمة شروط جديدة لتسييره ، وكان من بينها إلزام الملتزم الجديد بتشغيل عمال الملتزم السابق ، كما جعلت الحيرة للملتزم الجديد في الاستغناء ممن يرى الاستغناء عنه من كبار موظفي الملتزم السابق ، ومنهم المطعون عليه الأول . فلم يشأ الملتزم الجديد الإبقاء على المطعون عليه الأول وأخطار جهة الإدارة بذلك ، فقامت بدورها بإخطاره بإنهاء عقده وتحديد مكافأته بخطايبها المؤرخين في ٧٠٦ يونيو سنة ١٩٥٥ .

ولما كان إنهاء عقد المطعون عليه الأول قد وقع على هذه الصورة وبناء على عمل إيجابي من جانب الطاعة إذ تولت هي إخطاره بهذا الإنهاء وتحديد مكافأته طبقاً لذلك العقد ، بعد أن كانت قد قبلت تنفيذه مدة تزيد على سنة من وقت الاستيلاء على المرفق حتى ٦ يوليو سنة ١٩٥٥ ، فحقت بذلك مساءلتها عن هذا الإنهاء ونتائجه . والحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون ومن ثم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٩٨ لسنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكري ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٤٠٣

٢٣ من مايو ١٩٦٢

١ — عمل : عقد ، عناصره ، أجر ، مردداته ، منحة ، عرف اتفاق ، إنبات ، عبثه .

الاستيلاء على المرفق ، وبعد إسقاط الالتزام ، حتى تاريخ إنهاؤها للعقد ، لحقت بذلك مساءلتها عن هذا الإنهاء وما يترتب عليه من نتائج ، وذلك بصرف النظر عن البحث في آثار إسقاط الالتزام ومدى تقيد جهة الإدارة بآثار العقود والالتزامات المبرمة بين الملتزم السابق والغير . ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بالتعويض عن فسخ الإدارة عقد المطعون عليه الأول من جانب واحد وقبل انتهاء مدته ، لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

« . . وحيث إن . . الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن : المستأنف (المطعون عليه الأول) صاحب حق التعويض عن فسخ عقده من جانب واحد قبل انتهاء مدته بنحو ثلاث سنوات ، كما ترى لهذا أن الدفع المقدم من البلدية بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة قولاً منها بأن عقد المستأنف غير قائم في مواجهة البلدية هو دفع واجب الرفض ، فقد نفذت البلدية هذا العقد لمدة تزيد على سنة من وقت استلام المرفق إلى يوم ٦ يونيو سنة ١٩٥٥ ، وحتى عند انتهاء عمل المستأنف فقد أقرت في خطايبها بحقوقه التي تعترف له بها على أساسه » .

وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون ذلك أنه بصرف النظر عن البحث في آثار إسقاط الالتزام أو استرداده ومدى تقيد جهة الإدارة بآثار العقود والالتزامات المبرمة بين الملتزم السابق والغير ، فإن الثابت في خصوصية هذا النزاع أن الإدارة قد تولت بنفسها تسيير المرفق مؤقتاً بموجوداته وعماله وموظفيه ، بما فيهم المطعون

ب - مكافأة : نهاية الخدمة ، تأمين وادخار .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الطاعن يدعى قيام العادة الاتفاقية ، بين الشركة وموظفيها على العمل في الخارج وفي غير أوقات العمل لديها ، فإن عليه هو لا على الشركة إثبات وجودها ، وإثبات أن المتعاقدين كليهما قد قصدا الالتزام بها واتباعها .

٢ - متى خلت لائحة العمل من النص على أن ما يساهم به رب العمل في أقساط التأمين (بالنسبة للموظفين الذين يفصلون من خدمته لأسباب لا تتعلق بالأمانة) ، قد قصد به أن يكون مقابلاً لالتزام رب العمل القانوني بأداء مكافأة نهاية الخدمة بحيث يدخل في حسابها ويقتطع منها ، فإن ما يساهم به رب العمل في هذا الشأن يعتبر ميزة للموظف يتمتع بها إلى جانب ما يتمتع به من ميزات أخرى ، ومن ثم فهي لا تدخل في حساب المكافأة ولا تقتطع منها ، ولا وجه في هذا الخصوص لقياس حالة الفصل على حالة الاستقالة لاختلاف العلة واختلاف الوضع والأثر القانوني لكل منهما .

المحكمة

« ... وحيث . . . إنه بالرجوع إلى المادتين ٧١ و ٧٠ من لائحة الشركة يبين أنه في حالة الاستغناء عن خدمة الموظف أو فصله لسبب لا يتعلق بالأمانة : « تمنح للموظف المكافأة القانونية مضافاً إليها منحة من الشركة يعادل

مجموعها مرتب ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سنى الخدمة » . ومفاد ذلك أن الموظف الذي يفصل من خدمة الشركة لسبب لا يتعلق بالأمانة يستحق مكافأته القانونية مضافاً إليها منحة الشركة غير معينة ولا محددة المقدار مقدماً ؛ ولكنها تتحدد ويتمين مقدارها عند الاستغناء عن خدمته أو فصله . وبما يصل بمجموعهما معاً ، المكافأة والمنحة ، إلى ما يوازي مرتب ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سنى الخدمة . يؤيد ذلك عبارة « يعادل مجموعهما » الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٧١ ، وهي تشير إلى مجموع المكافأة والمنحة ، لا المنحة وحدها . وإذا كان الثابت أن الشركة فصلت الطاعن من خدمتها لسبب لا يتعلق بالأمانة ، فإنه يستحق في ذمتها مرتب ثلاثة شهور ونصف عن كل سنة من سنى الخدمة . مقابل مكافأته القانونية والمنحة . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو جاء مشوباً بالقصور والفساد في الاستدلال .

« وحيث إن . . . الفقرة الأولى من المادة ٧١ من لائحة الشركة قد خلت من النص على أن ما تساهم به الشركة في أقساط التأمين بالنسبة للموظفين الذين يفصلون من خدمتها لأسباب لا تتعلق بالأمانة ؛ قد قصد به أن يكون مقابلاً لالتزامها القانوني بمكافأة نهاية الخدمة ، وأنه يدخل في حسابها ويقتطع منها . بينما نصت الفقرة الثانية على أنه في حالة الاستقالة : « تشمل المكافأة بوليصة تأمين الموظف سواء بالنسبة للحصة التي تدفعها الشركة أو الحصة التي تستقطع من مرتبه » ، فإنه يبين من المقارنة بينهما أن ما تساهم به الشركة في أقساط التأمين بالنسبة للموظف الذي يفصله من خدمتها يعتبر ميزة له يتمتع بها إلى جانب ما يتمتع

زوجته المقيمة معه لغيابه ، وخلت صورة الإعلان من بيان أنها مقيمة معه ، بينما هو بيان جوهري ، فإنه يترتب على إغفاله في الأصل أو في الصورة بطلان الإعلان وفقاً للمادة ٢٤ من قانون المرافعات .

(القضية رقم ٣١ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٥

٢٣ من مايو ١٩٦٢

- ١ - - أحوال شخصية : طلاق ، رجعة ، عدة .
- ب - طلاق : عدة . انقضاؤها ، سن اليأس ، تقديره ، إثبات ، يمين .
- ج - لاث : دعواه ، سماعها ، زوجية .
- د - دعوى : عدم سماع ، تناقض ، طلاق .
- هـ - إثبات : إقرار قضائي ، كذبه .
- و - محكمة الموضوع : شاهد ، ترجيح شهادته على آخر .
- ز - فاض : صلاحيته ، إظهار رأى مانع من سماع الدعوى .

المبادئ القانونية :

- ١ - الطلاق والرجعة مما يستقل به الزوج ، إن شاء راجع وإن شاء فارق ، أما العدة فمن أنواعها وأحوال الخروج منها وانتقالها ما تنفرد به الزوجة واتتمنها الشرع عليه .

- ٢ - اختلف فقهاء الحنفية في الإيأس . فهو عند الجمهور خمس وخمسون سنة ، وعليه الفتوى ، وقيل الفتوى على خمسين . وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه ، بل أن تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فيه . وذلك

به من ميزات أخرى ، ومن ثم فهي لا تدخل في حساب المكافأة ولا تقتطع منها . ولا وجه في هذا الخصوص لقياس حالة « الفصل » على حالة « الاستقالة » وتعديده حكم الفقرة الثانية من المادة ٧١ إلى الفقرة الأولى ، لاختلاف الملة واختلاف الوضع والأثر القانوني لكل منهما . وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون متعيناً نقضه في هذا الخصوص . .

« وحيث إن . . الحكم المطعون فيه أقام قضاءه . . أن : « الجوهري في العرف الاتفاق الذي أشارت إليه المادة ٦٨٣ (مدني) ليس مجرد تواتر العمل بسنة معينة ، وإنما هو قيام الدليل على أن الطرفين قد ارتضيا الالتزام بهذه السنة ، واتفقا ضمناً على ذلك ، فلا يكفي في هذا الشأن مجرد انصراف قصد أحدهما إلى هذه النتيجة بمعزل عن قصد الآخر . و . . طالما أن الطاعن يدعى قيام « العادة الاتفاقية » بين الشركة وموظفيها على العمل في الخارج في غير أوقات العمل لديها ، يكون عليه هو لا على الشركة إثبات وجودها وإثبات أن المتعاقدين كليهما قصدا الالتزام بها واتباعها » . .

(القضية رقم ٢٨٢ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٤

٢٣ من مايو ١٩٦٢

إعلان : أوراق محضرين ، نقض ، طعن ، إعلانه .

المبدأ القانوني :

متى كان يبين من الأوراق أن المحضر عندما انتقل لإعلان المطعون عليه في موطنه ، أثبت في أصل ورقة إعلان الطعن أنه خاطب

يعرف بالاجتهاد والمائلة في تركيب البدن والسمن والهزال . ونهوا هل يؤخذ بقولها إنها بلغت سن اليأس ، كما يقبل قولها بالبلوغ بعد الصغر ، أم لا بد من بينة وينبغي الأول على رواية التقدير . أما رواية عدمه فالمعتبر اجتهاد الرأى .

ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه أغفل شروط العدة إذ هي مما تنفرد به الزوجة ولا يعرف أحد سواها . وما لا يقع تحت حس الزوج (الطاعن) أو شهوده ، وهو لا يستطيع أن يطلب يمين الزوجة المتوفاة ، أو يمين المطعون عليها الورثة لها ، لأن انقطاع الدم أو عدم انقطاعه لم يكن قائماً بها .

٣ - تصديق الورثة ، الزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها ؛ لا يمنع من سماع دعوهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه لقيام العذر لهم حيث استصحبوا الحال في الزوجية ، وخفيت عليهم البينة في الطلاق .

٤ - التناقض في موضع الخفاء عفو ، وإذ كان الطلاق ، مما يخفى على الزوجة ؛ فإن دعواها به تكون مقبولة رغم الإقرار بالزوجية .

٥ - يمنع من صحة الإقرار ، ولو كان قضائياً ؛ ثبوت أن المقر كاذب في أصل إقراره .

٦ - تجري الشهادة مجرى التليكات ،

لما فيها من معنى أن القاضى يملك الحكم بالشهادة ، كأن الشاهد قد ملكه الحكم . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر هو من إطلاقات قاضى الموضوع ، لا شأن فيه بغير ما يطعن إليه وجدانه ؛ ولا تثريب عليه إن لم يبين أسباب هذا الترجيح .

٧ - من الأصول المقررة أنه إذا تضمنت الشهادة معنى النفع أو الدفع ، صار الشاهد متهماً ؛ ولا شهادة للتهمة . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الاطمئنان إلى صدق الشاهد مرده وجدان القاضى وشعوره ؛ فلا يلزم بإبداء الأسباب التى تسوغه .

٨ - تدب رئيس المحكمة أحد قضائها لنظر الدعوى بدلا من القاضى المطلوب ، رده لا يعتبر من قبيل إظهار الرأى المانع من نظر الدعوى ، وبالتالي لا يفقد به رئيس المحكمة الصلاحية لنظرها .

المحكمة

« . . . وحيث إنه . . . ورد في الحكم للمطعون فيه أن الطاعن : « طلب الحكم بالوفاة والوراثة ، مستنداً إلى قيام الزوجية ، وبعد أن واجهته المطعون عليها بإشهاد الطلاق ، صمم على دعواه مخالفاً بذلك نص المادة ٥١ من اللائحة الشرعية التى كانت واجبة التطبيق قبل إلغاء المحاكم الشرعية ، والمادة ٧١ من قانون المرافعات بعد الإلغاء ، وهما توجبان بيان وقائع الدعوى وأدلتها وطلبات المدعى وأسانيدها بياناً كافياً . وبعد محاورات قال إنه يطلب الميراث لأن هذا الطلاق رجعى ،

وأنه راجعها قبل وفاتها قولاً وفعلاً . ودامت الزوجية حتى توفيت وهي على عصمتها . وانتهى أخيراً إلى أنه يرثها لأنها طلقت رجعيّاً وبقيت في عدة الطلاق إلى أن توفيت قبل أن تنقضى عدتها . فالمدعى مضطرب في دعواه الإرث مرة يدعى الزوجية مفعلاً الطلاق ، ومرة يدعى أنه طلقها وراجعها في العدة ، ومرة ثالثة يدعى أنه طلقها وماتت في العدة ، ومعنى ذلك أنه لم يراجعها بعد الطلاق ولكن وفاتها كانت قبل انقضاء العدة . ثم يأتي في الاستئناف ويصر على أنه كان يعاشر زوجته قبل الطلاق العرفي وبعده ، وبعد إثباته رسمياً كما كان قبل ذلك « وأن الطلاق والرجعة يصدران من الزوج وحده ولا يخفى عليه شيء منهما والإرث وإن كان يتحقق بقيام الزوجية التي لم يلحقها طلاق أو التي لحقها طلاق رجعي وراجعها الزوج بعده وقبل خروجها من العدة أو لم يراجعها ولكنها ماتت وهي في العدة . إلا أن الادعاء بكل حالة من هذه الحالات يتطلب ذكر وقائع في كل دعوى وأسباب ويرد عليها من الدفلاع والإثبات ما يخالف الأخرى وإن كانت الزوجية سبباً في الإرث في جميع هذه الحالات . وهذا الذي أورده الحكم لا يبدو أن يكون مجرد بيان لوقائع الدعوى ومجريات النزاع فيها ، وتطوراته . ولأوجه دفاع الطاعن ومساكنه وتعليقاته ، وما كان يتعين عليه التزامه بعد أن واجهته المطعون عليها بإشهاد الطلاق وهو بيان تظاهره الأوراق ولا يخالف الثابت فيها ؛ ولم يقدم الطاعن ما ينفيه . يضاف إلى ذلك أن الطلاق والرجعة وإن كانا مما يستقل به الزوج إن شاء راجع وإن شاء فارق ، إلا أن أوضاع العدة تختلف ؛ ومن أنواعها وأحوال الخروج منها واستقلالها ما تنفرد به الزوجة وانتمتها الشرع عليه ،

وهو ما عناه الحكم بقوله إن : « الادعاء بكل حالة من هذه الحالات يتطلب ذكر وقائع في كل دعوى وأسباب ، ويرد عليها من الدفوع والإثبات ما يخالف الأخرى » . وما قرره الحكم في هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون ولا ينطوي على شيء من الخطأ في تطبيقه أو تأويله . وما يقوله الطاعن من أن كل ما جاء في الحكم من وقائع غير صحيح ، هو جدل موضوعي لا جدوى منه ولم يقدم الطاعن ما يؤيده . .

« وحيث إن . . الطاعن لم يقدم ورقة الطلاق العرفي ولا إشهاد الطلاق الرسمي ، حق يتبين وجه المسخ والمخالفة لأحكام الفقه والقانون فيما ذهب إليه الحكم من اعتبار الإشهاد إنشاء لطلاق ثان جديد . وما ورد في الحكم من تغليب وجه الإنشاء على وجه الإخبار في الإشهاد ، إنما كان في صدد الرد على دفاع الطاعن وما ادعاه من أنه عاشر زوجته في الفترة بعد الطلاق العرفي وقبل الطلاق الرسمي ، وهو دفاع لم يسلم به الحكم ورد عليه بقوله : « إنه لو سلم للمستأنف بما يدعيه من أنه عاشر زوجته بعد الطلاق العرفي وقبل الطلاق الرسمي ، لما كانت هناك حاجة إلى إثبات هذا الطلاق الرسمي ، لأن المباشرة قطعت الطلاق . . ويكون الطلاق الرسمي إنشاء لطلاق آخر ، لا إخباراً عن طلاق سابق ، لأن الرجعة جيبته » ولم يرتب الحكم على هذا الوصف أية نتيجة حتى تكون هناك جدوى من الطعن فيه .

وما انتهى إليه الحكم من أن الطاعن لم يراجع زوجته ولم يعاشرها لا بعد الطلاق العرفي ولا بعد الطلاق الرسمي . وإلى تاريخ وفاتها ، وهو ما استظهره من ظروف الطلاق والإشهاد به ، ومن عبارة الخطاب وفحواه ، ومن الخطابات الأخرى ، إذ يقول إن : « إشهاد الطلاق

تكذبه الأوراق الرسمية أو يكذبه الظاهر يكون غير مقبول» وأن «الطلاق يخفى على الزوجة فتقبل منها دعوى الطلاق بعد الإقرار بالزوجية». وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه لأحكام الفقه والقانون إذ يمنع من صحة الإقرار ثبوت أن المقر كاذب في أصل إقراره. وإذا أن التناقض في موضع الحفاء عسر والطلاق بما يخفى على الزوجة ..

و . « تصديق ورثة الزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها لا يمنع من سماع دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه لقيام العذر لهم ، حيث استصحبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم البينة » . . الطاعن لم يبين وجه المسخ في مخالصة أكتوبر سنة ١٩٤٤ أو في غيرها من الأوراق التي يقول إنها تشهد له . .

« وحيث . . إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن : « زوج بنت المدعى وابن زوجته وأخاه وإن صحت شهادتهم شرعاً ، إلا أنها مظنة الكذب ، لأنها قد تخرج إلى نفع لزوج البنت وابن الزوجة وللأخ في بعض حالات الإرث » . ومناد ذلك أنه لم يطمئن إلى شهادتهم لما رآه فيها من مظنة الصراحة ؛ ومن الأصول المقررة أنه إذا تضمنت الشهادة معنى النفع أو الدفع ، صار الشاهد متهما ولا شهادة للمتهم . وجرى قضاء هذه المحكمة على أن الاطمئنان إلى صدق الشاهد مردد وجدان القاضي وشعوره ، فلا يلزم بإبداء الأسباب التي تبرره . .

« وحيث إن . . الشهادة تجري مجرى التمليكات لما فيها من معنى أن « القاضي يملك الحكم بالشهادة كأن الشاهد ملكه الحكم » .

يدل على عدم معاشرته لزوجته من وقت الطلاق العرفي لغاية صدور الإشهاد الرسمي ، كما يدل على أنه لم يعاشرها من تاريخ الطلاق الرسمي لغاية ١٥/١٢/١٩٥١ وهو تاريخ الخطاب الذي أرسله إلى المتوفاة يخبرها فيه أنه « يرسل إليها ورقتين عثر عليهما وأن فيهما آيات قرآنية كريمة ضدها وهذه الآيات موجهة إلى أشخاص كانت تربطها وإياهم علاقات وكنت أعزم وأجلهم في وقت من الأوقات . . » وفي ذلك اعتراف بعدم الرجعة والمعاشرة الزوجية ، أوجب قيام العلاقات لغاية تاريخ إرسال هذا الخطاب ، وهذا يكذب المستأنف من أنه عاشرها بعد الطلاق العرفي والرسمي حين وفاتها . والخطابات المرسلة منه لها قبل ذلك كان يعنونها بحضرة الناضرة ، أو بإسمها مجرداً مما يدل على الزوجية ، وهذا السبب وحده كاف لرفض الاستئناف . ما انتهى إليه الحكم من ذلك هو من قبيل فهم الواقع في أوراق الدعوى وتقدير أدلتها لم يبين الطاعن وجه المسخ والانحراف فيه .

« وحيث إن . . الحكم بصحة الإجراءات في الاستئناف رقم ١٠٣ . . لا يعتبر قضاء قصدياً أو ضمناً في موضوع الطلاق أو الرجعة ، ومن جهة أخرى فإن الحكم المطعون فيه لم يعول على إقرار وكيل المتوفاة في محضر الجلسة للاعتبارات التي أوردها ومنها أن توكيله « لم يكن إلا في خصومة أخرى لا تعلق لها بإثبات الطلاق أو الرجعة وقد ذكرت المتوفاة في عريضة الاستئناف رقم ١٠٣ ما يفيد الطلاق وذكر وكيلها . . بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٦ أن المتوفاة كانت زوجة للمدعى وطلقت منه ، كما ورد مثل ذلك في مذكراته بعد هذا التاريخ وفضلاً عن ذلك فإن ما قرره . . خطأ يكذبه إشهاد الطلاق الرسمي وكل إقرار

وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه « ليست كل خصومة على فرض وقوعها سبباً لرد الشهادة » ، وكان الطعن على الشهود مجرداً والمعنى في ذلك أنه لم ير فيما جرح به الطاعن شهود المطعون عليها ما يكفي لرد شهادتهم . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر هو من إطلاقات قاضي الموضوع ، لا شأن فيه لغير ما يطعن إليه وجدانه ، ولا عليه أن يبين أسباب هذا الترجيح . .

« وحيث إن . . ورد في الحكم المطعون فيه . . أن الطاعن : « لم يطعن على الأوراق بالزور ، ولم يقدم ما يخالفها » . . إن قهواء الحنفية اختلفوا في الإياس : « وهو عند الجمهور خمس وخمسون سنة وعليه الفتوى ، وقيل الفتوى على خمسين ، وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل أن تبلغ من السن ما لا يحض مثلها فيه ، وذلك يعرف بالاجتهاد والمائلة في تركيب البدن والسمن والهزال » . ونهبوا هل يؤخذ بقولها إنها بلغت سن اليأس كما يقبل قولها بالبلوغ بعد الصغر أم لا بد من بينة ، وينبغي الأول على رواية التقدير ، أما على رواية عدمه فالمعتبر اجتهاد الرأي » . ومن ثم ، وعلى ما عليه الفتوى ، فإن النعي على الحكم بأنه أغفل شروط العدة لاجدوى فيه ، إذ هي مما تنفرد به الزوجة ولا يعرفه أحد سواها ، وبما لا يقع تحت حس الطاعن أو شهوده ، وهو لا يستطيع أن يطلب يمين المتوفاة ، كما لا يستطيع أن يطلب يمين المطعون عليها لأن انقطاع الدم أو عدم انقطاعه لم يكن قائماً بها . .

« وحيث . . إنه لا الحكم الابتدائي ولا

الحكم المطعون فيه أنزل حكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على وافعة الدعوى ، وإلا لقضى بعدم مناع الدعوى لابقضها ؛ إذ أن نظر الدعوى فرع عن كونها مسموعة . وما أورده الحكم الابتدائي في هذا الخصوص إنما كان مجرد قول استطرد إليه ولم يرتب عليه أنزه القانوني ، وإنما استظهر من سياقه ومن القرائن والدلالات الأخرى أن دعوى الطاعن وفاة مطلقة وهي في عدة الطلاق الرجمي غير صحيحة ، ويكذبها الظاهر ؛ ولم يرد في الحكم المطعون فيه ما يفيد أنه أسند قضاءه لشيء من ذلك . .

« وحيث إن . . الطاعن لم يبين وجه قصور الحكم وتحاذله ، وما هي أوجه الدفاع الجوهرية التي أغفلها ، ولم يقدم ما يدل على أن أسباب الحكم اشتملت على وقائع غير صحيحة . .

« وحيث إن . . الطاعن لم يقدم الدليل على الصحة الواقعة التي يبنى عليها عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى ، وعلى فرض تقديمه فإن ندب رئيس المحكمة أحد قضاتها لنظر الدعوى بدلا من القاضي المطلوب رده لا يعتبر من قبيل إظهار الرأي المانع من نظر الدعوى وبالتالي لا يفقد به القاضي صلاحيته لنظرها .

« وحيث إن . . الحكم الابتدائي قد خلا من بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية وهو بيان جوهرى من النظام العام ولازم لصحة الحكم ويترتب على إغفاله البطلان ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف تبعا لذلك أن تبطله ؛ إلا أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه متى كانت محكمة الاستئناف لم تعرض لهذا البطلان ، ولم تنبه عليه ومضت في نظر الموضوع وانتهت إلى تأييد الحكم

أجاز لها ذلك عند الاقتضاء ، فللمحكمة وفقاً للمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات أن تحكم بصحة الورقة بغير إجراء تحقيق ، متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناعها . ويكون حكمها بذلك متضمناً الرد على طلب مدعى التزوير الإحالة إلى الخبير .

وإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة ، ليست حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليها في كل حال ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع لها أن ترفضه متى رأت ذلك غير مجد في الفصل في الدعوى .

٣ - الاتفاقات التي تعتبر باطلة طبقاً للمادة ١٧ من الأمر العسكري - ١٥٨ في ١٥/٧/١٩٤١ الخاص بالتجار مع الرعايا الألمان والإيطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، إنما هي الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها وفقاً للمادة ١٦ من الأمر المذكور ، ولم يقدم هذا بيان المواعيد المحددة أو التي وقع البيان بشأنها غير صحيح . ولم توجب المادة ١٦ تقديم ذلك البيان إلا عن الاتفاقات المبينة بها ، والتي تكون قد تمت بين أول يناير سنة ١٩٤٠ و١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ . أما الاتفاقات السابقة تاريخها على أول يناير سنة ١٩٤٠ ، فلا يلزم تقديم بيان عنها إلا إذا طلب ذلك وزير المالية أو من يندبهم لهذا الغرض .

٤ - محو العبارات الجارحة ، أو المخالفة للأداب أو النظام العام من المذكرات ، وفقاً

المستأنف بأسباب مستقلة ؟ فإن النعى على حكمها بالبطلان يكون في غير محله إذ هو لا يحقق سوى مصلحة نظرية مجردة لا يعتد بها بعد أن حقت بحكمها على هذه الصورة غرض الشارع . وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في الدعوى على أسباب جديدة ومستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي ، فإن النعى عليه بالبطلان يكون على غير أساس .
(القضية رقم ٣٩ سنة ٢٩ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠٦

٢٤ من مايو ١٩٦٢

١ - إثبات : بالكتابة ، أوراق عرفية ، تاريخها ، حقيقته .

ب - تزوير : ادعاء به ، شواهد ، محكمة الموضوع ، إثبات صحة الأوراق ، إجراءاته .

ج - عقد : بطلانه ، أمر عسكري ١٥٨ لسنة ١٩٤١ .

د - دعوى : إجراءات نظرها ، عبارات جارحة ومخالفة للأداب أو النظام العام ، محوها ، محكمة الموضوع ، حكم ، قصور .

المبادئ القانونية :

١ - الأصل أن التاريخ الذي تحمله الورقة العرفية تفترض صحته حتى يثبت صاحب التوقيع أنه غير صحيح ، وأن حقيقته تاريخ آخر ، ويتقيد في إثبات ذلك بالقواعد العامة ، ومن ثم فلا يجوز له إثبات ما يخالف التاريخ المكتوب إلا بالكتابة .

٢ - لما كان القانون قد أطلق لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير أدلة التزوير ، ولم يلزمها الاستعانة برأي أهل الخبرة ، وإنما

إذ أقام قضاءه على ما تبينته المحكمة من الفحص الذي أجرته بنفسها في حدود سلطتها المقررة قانوناً ، و . . القانون قد أطلق لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير أدلة التزوير ولم يلزمها الاستعانة برأى خبير ، وإنما أجاز لها ذلك عند الاقتضاء ، فللمحكمة وفقاً للمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات أن تحكم بصحة الورقة بغير إجراء تحقيق متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لاقتناعها . ويكون حكمها بذلك متضمناً الرد على طلب الإحالة إلى الخبير الذي طلبه مدعى التزوير .

أما فيما يختص بطلب ضم ملفات القضايا فإنه يبين من الأوراق المقدمة من الطاعن بملف الطعن أنه وإن كان قد طلب في مذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٥٥ ضم الملفات التي أورد أرقامها في صحيفة إعلان أدلة التزوير ، إلا أنه لم يتمسك بهذا الطلب في مذكرته اللاحقة التي قدمها لجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ، بل اقتصر في هذه المذكرة على طلب إحالة القضية إلى التحقيق وانتداب خبير لفحص العقد المطعون فيه بالتزوير ، ومحو عبارات عينها في تلك المذكرة من مذكرة المستأنف عليهم ، ولما كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه عاد بعد ذلك وتمسك أمام محكمة الموضوع بطلب ضم تلك الملفات ، فإن نعيه في هذا الخصوص يكون عارياً عن الدليل .

أما عن النعي بإغفال الحكم الرد على طلب محو العبارات التي طلب الطاعن محوها من مذكرة المطعون عليهما المقدمة إلى محكمة الاستئناف ، فإنه مردود بأنه لما كان محو العبارات الجارحة أو المخالفة للأداب أو النظام العام من المذكرات هو بحسب المادة ١٢٧ من قانون المرافعات رخصة

للمادة ١٢٧ مرافعات ، رخصة خولها الشارع لقاضي الموضوع وأطلق له الخيار في استعمالها أو إهمالها على مقتضى ما يراه ، بغير معقب عليه ، بحيث إذا اختار أحد الأمرين فلا يكون مطالباً ببيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في هذا الاختيار . ومن ثم فإن إغفال الحكم الرد على طلب محو تلك العبارات لا يعد قصوراً مطلقاً في معنى المادة ٢/٣٤٩ من قانون المرافعات .

المحكمة

و . . . وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الادعاء بالتزوير وبصحة الورقة المدعى بتزويرها على ما قاله من أن : المحكمة تبينت ، من مشاهدتها لهذه الورقة ، أن العبارتين المدعى بإضافتهما بطريق التحشير إلى هذه الورقة بعد تحريرها ، قد جاءيا في موضعهما الطبيعي وبدون أى تحشير في هذا المكان ، وأن العبارتين المذكورتين مكتوبتان بنفس الآلة الكاتبة التي كتب بها صلب العقد نفسه ، وظهرهما أنهما سليمتان حررتا في نفس الوقت الذي حرر فيه العقد بالكامل ، فليس هناك تحشير أو إضافة كما هو ظاهر للعين المجردة وأنه مما يؤيد عدم وقوع أى تزوير بهذا العقد أن الصورتين السليمتين الفوتوغرافيتين المؤرخين ٢٧/١٠/١٩٣٩ والمقدمتين بحفاظة المستأنف (الطاعن) ذاته المؤرخة ٢٦/١٠/١٩٥٥ ، جاءت فيهما نفس العبارات المدعى بإضافتها وتحشيرها في العقد المطعون عليه بالتزوير وفي مواضعها الطبيعية المعتادة .

و . . . هذا الذي قرره الحكم لا عيب فيه ،

لا يلحقه البطلان المقرر في الأمر العسكري سالف الذكر ، فإنه لا جسدوى بعد ذلك من الطعن بالبطلان في الاقرايين الآخرين المؤرخين ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ و ١١ يونيو سنة ١٩٤٠ .

« وحيث إن . . محكمة الموضوع غير ملزمة ان تورد في حكمها نص المستندات التي اعتمدت عليها ، وحسبها أن تشير في مضمونها ما استخلصته منها . . واستخلاص الحكم المطعون فيه من الإقرار المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٣٩ انقضاء الشركة التي كانت قد انعقدت بالعقد المؤرخ ٨ يناير سنة ١٩٣٩ واعتبار المنشأة ملكاً خالصاً للطعون عليها الثانية من التاريخ الأول ، هو استخلاص سائق تحمله عبارات هذا الإقرار التي يدل ظاهرها على انسحاب الطاعن من الشركة من التاريخ المذكور ، مما يترتب عليه قانوناً انقضاء هذه الشركة ، ومن ثم يكون هذا الاستخلاص بمنأى عن رقابة محكمة النقض . .

وليس هناك تناقض فيما قاله الحكم من أن اتفاقاً كان قد تم على قيام الشركة بين الطاعن والطعون عليه الأول ثم انقضت هذه الشركة قبل أن تخرج إلى حيز الوجود وتباشر أى نشاط ، ذلك أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتكون الشركة ثم تنقضى قبل أن تباشر نشاطاً ما ، وإذا كان الحكم قد أساء التعبير في قوله بأن الشركة لم تخرج إلى حيز الوجود ، فإنه قد أوضح مقصوده من هذه العبارة بما أوردفه بها من أن الشركة لم تباشر نشاطاً . وقد دلل الحكم على عدم قيام الشركة بأى نشاط بأنها انتهت عقب الاتفاق على إنشائها بفترة وجيزة ، ذلك أن الاتفاق على تكوينها تم في ٨ يناير سنة ١٩٣٩ ، ووقع على عقد هذا الاتفاق في ١٩ من الشهر المذكور وكان انقضاؤها في ٢٧ من نفس الشهر ، وهو ذات تاريخ استئجار

خولها المشرع لقاضى الموضوع ، وأطلق له الخيار في استعمالها أو إهمالها على مقتضى ما يراه بغير معقب عليه ، فإنه إذا اختار أحد الأمرين لا يكون مطالباً ببيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في هذا الاختيار . لما كان ذلك فإن إغفال الحكم الرد على هذا الطلب لا يعتبر قصوراً يطله في معنى المادة ٢/٣٤٩ مرافعات . .

« وحيث إن . . الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى صحة الإقرار المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٣٩ وأعمل آثاره القانونية إعمالاً صحيحاً ، فاعتبر الشركة التي انعقدت بين طرفي الخصومة لاستغلال دار السينما منقضية من هذا التاريخ ، وإن المنشأة أصبحت منذ هذا الوقت ملكاً خالصاً للطعون عليها الثانية ، فإنه يترتب على ذلك أن تكون هذه الشركة بمنجاة من أحكام الأمر العسكري ١٥٨ الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٩٤١ ، والخاص بالتجار مع الرعايا الألمان والإيطاليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم . ذلك أن الاتفاقات التي تعتبر باطلة طبقاً للمادة ١٧ من الأمر المذكور ، إنما هي الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها وفقاً لأحكام المادة ١٦ ، والتي لا يقدم بيان عنها في المواعيد المحددة أو التي يكون البيان بشأنها غير صحيح والمادة ١٦ لم توجب تقديم بيان إلا عن الاتفاقات المحددة فيها ، والتي تكون قد تمت بين أول يناير سنة ١٩٤٠ و ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ . أما ما كان من الاتفاقات تاريخه سابق على أول يناير سنة ١٩٤٠ ، فإنه لا يلزم أن يقدم عنه بيان إلا إذا طلب ذلك وزير المالية أو من يندبهم لهذا الغرض ، وهو الأمر الذي لم يثبت حصوله ولم يدعه الطاعن . ومضى كانت الشركة قد انقضت بمقتضى إقرار ٢٧ يناير سنة ١٩٣٩ وفي هذا التاريخ وكان هذا الإقرار

« وحيث إن . . الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى في أسباب سائغة ، وفي حدود سلطة المحكمة التقديرية . إلى رفض الادعاء بصورية الإقرارات ، وإلى رفض طلب تحقيق الصورية المدعاة بالبينة ، ومتى كان الحكم قد أقيم على أسباب سائغة تكفى لحمله فإنه غير مطالب بعد بتعقب حجج الخصوم كانه والرد على كل منها استقلالاً .

أما عن كشف الحساب فإن الطاعن لم يقدم صورة رسمية منها حتى يمكن معرفة مبلغ صحة ما ينمى على الحكم في شأنها كذلك فإن الطاعن وإن كان قد طلب في سياق دفاعه الوارد في مذكرته . . ضم ملف الحراسة إلا أنه لم يتمسك بهذا الطلب عند ما حدد طلباته في ختام هذه المذكرة ، كما لم يتمسك به في مذكرته اللاحقة . . ولم يقدم الدليل على أنه عاد بعد ذلك وتمسك أمام محكمة الاستئناف بهذا الطلب ؛ ومن ثم يكون نفيه على الحكم بأنه أغفل الرد عليه وأنه استخلص من أوراق هذا الملف ما يخالف الثابت فيها ، هذا النفي يكون عارياً عن الدليل . أما عن الأوراق التي قدمها الطاعن بملف الطعن للتدليل على أن الحراسة تمسكت بحقوقه كشريك في السينة والتي أشار إليها الحكم الابتدائي ، فإن هذا الحكم فيما استخلصه من هذه الأوراق لم يخالف الثابت فيها . .

« وحيث . . إنه إذا كان الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه قد قال بأن عقد ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ ليس عقد بيع نهائي ، فإن هذا القول من الحكم صحيح . ذلك أن هذا العقد كما تدل صورته طبق الأصل المقدمة من الطاعن قد عنون بأنه قائمة شروط بيع ، وقد تضمنت هذه القائمة فيما تضمنته من شروط البيع أن جملة الثمن

الطاعن لدار السينة التي قامت الشركة لاستغلالها من شركة مصر الجديدة ، وهذا التدليل سائغ لا فساد فيه .

« وحيث إنه وقد انتهى الحكم صحيحاً إلى أن الشركة قد انقضت في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٩ ، فإنه لا جدوى بعد ذلك من تعيينه فيما ورد فيه زائداً على حاجة الدعوى ، من أن الشركة تعتبر على أى حال منقضية نتيجة لاعتقال الطاعن وانقطاعه تبعاً لذلك عن مباشرة عمله في الشركة الذي ساهم به وحده في رأس المال ، إذ أن الحكم يستقيم بدون هذا القول .

« وحيث إنه في خصوص ما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين كيف تأكد له صحة التاريخ الذي يحمله الإقرار المؤرخ في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٩ ، كما لم يبين أسباب رفضه ما طلبه الطاعن من إثبات عدم صحة هذا التاريخ بطريق التحقيق ، هذا النفي مردود بأن الأصل أن التاريخ الذي تحمله الورقة العرفية تفترض صحته حتى يثبت صاحب التوقيع أنه غير صحيح ، وأن حقيقته تاريخ آخر ؛ ويتقيد في الإثبات بالقواعد العامة ، فلا يجوز له إثبات ما يخالف المكتوب إلا بالكتابة . على أنه حتى في الأحوال التي يجوز فيها إثبات الصورية بشهادة الشهود ، فإن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة ، ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليه في كل حال ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ، فلها ألا تجيب الخصوم إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وقد ذكر الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه الأسباب التي جعلت المحكمة تقتنع بصحة الإقرار المؤرخ في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٩ ، والتي لم ترم لها حاجة لأن تأمر بالتحقيق . .

التزوير الأخرى ، فإن الحكم قد رد على هذه الشواهد بقوله : « وحيث إنه متى تبين عدم صحة الشاهد الأول من شواهد التزوير ، وهو المتضمن حصول الإضافة والتحشير ، وثبت للمحكمة بالتالى صحة العقد المطعون فيه ، فلا محل لبحث باقى شواهد التزوير المبذبة بعضها على قرائن لا تؤثر على إمكان إحداث التزوير المدعى به ، والبعض الآخر على أوجه دفاع موضوعية سبق للمحكمة أول درجة بيان عدم قيامها على أساس سليم فى حكمها المستأنف الذى تأخذ بأسبابه هذه المحكمة » . وهذا الذى قرره الحكم سائغ ، وفيه الرد الكافى على شواهد التزوير التى يقول الطاعن بأن الحكم أعقل الرد عليها . .

« وحيث . . إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض التعويض على قوله : « إنه لم يثبت أن بلاغ المدعى عليهما (المطعون عليهما الأولين) كان كاذباً ، وأنهما أبانغا عن رعونة وعدم ترو ، بل إن الثابت من الأوراق أن المدعى (الطاعن) أخذ فعلاً بعض أجهزة السينما وإن كان قد أثبت أنه اشتراها من ماله الخاص ، فليس على المدعى عليهما جناح التبليغ عن فقدها واتهام المدعى وهو المسئول عنها بتبديدها » . وكان هذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ولا فساد فيه من ناحية الاستدلال ، ويتضمن نفي سوء نية المطعون عليهما فى التبليغ ، ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم ؛ وكان قاضى التحقيق لم يعرض فى قراره إلى حسن أو سوء نية المبلغين ، وإنما كان بحثه مقصوراً على ثبوت أو عدم ثبوت جريمة التبديد المبلغ بها ، وكان ما يثيره الطاعن بعد ذلك فى وجه النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام

٢٠٠ جنيه ، يدفع منه ٢٥٠ جنيهاً عند التوقيع والباقى يدفع على خمسة عشر قسطاً سنوياً ، ولا كان الحكم الابتدائى قد استند فى القول بأن المطعون عليها الثانية هى التى قامت بدفع جميع الثمن بما فيه المائتين وخمسين جنيهاً المشار إليها فى قائمة شروط البيع ، إلى المستندات التى قدمها المطعون عليهما والتى أشار إليها الحكم . . وإلى أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه دفع أى مبلغ من هذا الثمن ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم صورة من تلك المستندات ليدل بها على أنها لا تفيد ما استخلصته محكمة الموضوع منها ، كما لم يقدم ما يثبت أنه كان قد تقدم لتلك المحكمة بالدليل على وفائه شيئاً من ذلك الثمن ، فإن نعيه فى هذا الصدد يكون على غير أساس . .

« وحيث إن . . ما يأخذه الطاعن على محكمة الاستئناف من إجراءاتها المضاهاة على الصورة الفوتوكوبيا للعقد المطعون فيه بالتزوير ، دون الأصل ، فردود بأن هذه الصورة هى بذاتها الورقة التى قرر الطاعن بالطعن فيها بالتزوير ، والتى طلب تعيين خبير لفحصها . وليس فى بيانات الحكم المطعون فيه ولا فى المستندات المقدمة من الطاعن بملف الطعن ما يفيد أن طعنه بالتزوير انصب على أصل هذه الورقة أو أنه طلب إجراء المضاهاة على ذلك الأصل . بل إن ما ورد فى مذكريته . . قاطع فى الدلالة على أن الطعن بالتزوير إنما أنصب على صورة العقد المقدمة من الخصم وهى الصورة التى أجرت عليها المحكمة المضاهاة ، ولم يطلب الطاعن فيما طلبه فى هاتين المذكورتين إجراء المضاهاة على أصل هذه الورقة ، ومن ثم لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

أما عن عدم رد الحكم المطعون فيه على شواهد

الذي استخلصته محكمة الموضوع سائناً
لا يحافى المنطق، ولا يناقض الثابت بالأوراق،
فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ
تطبيق القانون .

(القضية رقم ٤٧٨ سنة ٢٦ في بالهيئة السابقة) .

٤٠٨

٢٤ من مايو ١٩٦٢

اختصاص : نوعي ، نظام عام ، استئناف ، حكم
قابل له .

المبدأ القانوني :

متى كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز نصاب
اختصاص محكمة المواد الجزئية . فهي تدخل
في اختصاص محكمة المواد الجزئية عملاً
بالمادة ٤٥ من قانون المرافعات ، مما يتعين
معه على المحكمة الابتدائية المعروضة عليها
هذه الدعوى أن تقضي بعدم اختصاصها نوعياً
بنظرها . فإن هي قضت في موضوع الدعوى ،
تكون قد خرجت على قواعد الاختصاص
النوعي ، المعتبرة من النظام العام ، ويكون
حكمها مما يجوز استئنافه عملاً بالفقرة الثانية
من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات . والحكم
المطعون فيه إذ أقام قضاؤه بعدم جواز
الاستئناف في هذه الحالة ، على ما قرره من
أن قيمة الدعوى مما يدخل في النصاب
الانتهائي للمحكمة الابتدائية وفقاً للمادة ٥١
من قانون المرافعات ، يكون قد خالف
القانون ، ذلك أن مناط تطبيق القاعدة
المقررة في المادة ٥١ مرافعات أن تكون

محكمة النقض . لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب
يكون على غير أساس أيضاً . . . »

(القضية رقم ٣٥٥ سنة ٢٦ في رئاسة وعضوية
السادة الأساندة حافظ سابق رئيس المحكمة ومحمد متولي
عسليم ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمود توفيق اسماعيل ،
وأحمد شمس الدين المستشارين) .

٤٠٧

٢٤ من مايو ١٩٦٢

عقد : ماهيته ، نطاقه ، محكمة الموضوع ، هبة .

المبدأ القانوني :

لمحكمة الموضوع السلطة في تعرف
حقيقة العقد المتنازع عليه ، واستظهر امدلوله
بما تضمنته عباراته على ضوء الظروف التي
أحاطت بتحريره ، وما يكون قد سبقه
أو عاصره من اتفاقات عن موضوع التعاقد
ذاته فإذا كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد
بالحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع ،
وهي بصدد الفصل في الخصومة التي قامت
بين الطاعنة والمطعون عليهم ، حول ما إذا
كانت الهبة قد صدرت من الواهب لمورث
الطاعنين الأولين والطاعن الثالث بصفتهما
الشخصية أو باعتبارهما نائبين عن أهالي
بلدة معينة لبناء مدرسة بها قدر رجعت ، بجانب
ما تضمنه العقدان الابتدائي والنهائي من
عبارات ، إلى ظروف التعاقد وملايساته ،
واستخلصت من ذلك أن فكرة إنشاء المدرسة
قد نبتت لدى الأهالي ، وأن تشييدها كان
تنفيذاً لهذه الفكرة ، وأن الهبة قد صدرت
من الواهب تنفيذاً لهذا الغرض ، وكان هذا

المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ، ولا تخرج صراحة أو ضمناً على ما كان من تلك القواعد متعلقاً بالنظام العام .

المحكمة

« .. وحيث إن .. الثابت من قرارات الحكم المطعون فيه أن قيمة الدعوى لا تتجاوز ٢٥٠ جنيتها ، ومن ثم فإنها تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية عملاً بالمادة ٤٥ من قانون المرافعات الحالي ؛ ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت قبل العمل بهذا القانون ، إذ تنص المادة الأولى منه على أنه : « تسرى قواعد المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .. » ولم تكن الدعوى من الحالات التي استثناه القانون من سريان هذه القاعدة .

ولما كانت المادة ١٣٤ من ذلك القانون قد جعلت عدم الاختصاص بسبب قيمة الدعوى من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو في الاستئناف ؛ فإن مؤدى ذلك أنه كان يتعين على المحكمة الابتدائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وهي إذ قضت في موضوع الدعوى تكون قد خرجت على قواعد الاختصاص المعتبرة من النظام العام ، ويكون حكمها مما يجوز استئنافه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٠١ مرافعات .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على ما ذكره من أن قيمة الدعوى مما يدخل في اختصاص النهائي للمحكمة الابتدائية عملاً بالمادة ٥١ مرافعات ، فإنه يكون

قد خالف القانون . ذلك أن مناط تطبيق القاعدة المقررة في تلك المادة أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ، وألا تخرج صراحة أو ضمناً على ما كان من تلك القواعد متعلقاً بالنظام العام ، وهو ما لم تلزمه المحكمة في هذه الدعوى ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب المتعلق بالنظام العام دون حاجة لبحث السببين الواردين بتقرير الطعن .

« وحيث إن محكمة الاستئناف بقضائها بعدم جواز الاستئناف قد حجبت نفسها عن النظر في شكل الاستئناف ، فيتعين مع نقض الحكم إحالة الدعوى إليها لتقول كلمتها في هذا الشأن » .

(القضية رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد متولى عتلم وعبد زعفراني سالم ، ومحمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد شمس الدين المستشارين) .

٤٠٩

٢٤ من مايو ١٩٦٢

- ١ - طرح البحر : أموال عامة ، أموال خاصة للدولة ، قرار إداري ، محله ، قرار إداري معدوم ، عدول عنه ، حق الأداء فيه .
- ب - رسم : رى وصرف ؛ أموال عامة ؛ تقادم .
- ج - تقادم : دفع ؛ محكمة الموضوع ؛ نظام عام .
- د - حيازة : حائز سيء النية ، ثمرات ، ردها ؛ تقادم ، أموال عامة .

المبادئ القانونية :

- ١ - تعتبر أراضى طرح البحر ، وفقاً لنصوص المادتين ١٠ و ١٠٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٣٢ ، من أملاك الدولة التي توزع

بقرار من وزير المالية غير قابل للمعارضة فيه ، ويعتبر هذا القرار سنداً للملكية له قوة العقد الرسمى .

وهذه النصوص إنما تسرى على أراضي الميرى ، الخاصة المتخلفة عن طرح البحر ، ولا شأن لها بالأموال العامة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفي تخلف الإجراء المطالب بمقابل الانتفاع بها عن طرح البحر لوقوعها في مجرى النهر المعتبر من الأموال العامة التي لا يجوز تملكها أو التصرف فيها ، فإنها لا تكون محلاً لصدور قرار من وزير المالية بتوزيعها ، ولا قرار من جهة الإدارة بإضافتها إلى الملك الخاص للأفراد ، وصدور مثل هذا القرار لا يكون مستنداً إلى القانون ، ويكون من حق جهة الإدارة العدول عنه .

٢ — الرسم الذى تعنيه المادة ٢٢ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ، الذى يتقدم بثلاث سنوات بالتطبيق لحكم المادة ٢٧٧ مدنى ، هو المبلغ الذى تستحقه الدولة مقابل ترخيصها بإجراء أى عمل من الأعمال المبينة فيها داخل حدود الأملاك العامة ذات العلة بالرئى والصرف ، وهو يختلف عن مقابل الانتفاع الذى يستحق للدولة عن شغل جزء من الأملاك العامة بغير ترخيص الذى لا يتقدم إلا بالمدة الطويلة ، كما أنه ليس من الحقوق الدورية المتجددة التى تسقط بالتقادم الخمسى .

٣ — الدفع بالتقادم لا يتعلق بالنظام

العام ، وينبغى التمسك به أمام محكمة الموضوع فى عبارة واضحة لا تحتمل الإبهام . ولا يغنى عن ذلك طلب الحكم برفض الدعوى ، كما لا يغنى عنه التمسك بنوع آخر من أنواع التقادم ، لأن لكل تقادم شروطه وأحكامه .

٤ — التزام الحائز سىء النية برد الثمرات ، ليس من الحقوق الدورية أو المتجددة التى يسقط بالتقادم الخمسى ، ومن ثم فلا يتقدم إلا بانقضاء خمس عشرة سنة طبقاً للمادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، التى قننت ما كان مقرراً فى ظل القانون المدنى الملغى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الطاعنة سيئة النية فى وضع يدها على جزء من الأملاك العامة ، بغير ترخيص ، ومسئولة بالتالى عن رد الثمرات ، وأن التزامها فى هذا الصدد لا يتقدم إلا بخمس عشرة سنة ؛ فلا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(القضية رقم ٥٣١ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حافظ سابق رئيس المحكمة ، ومحمد متولى عتلم ، ومحمود القاضى ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد شمس الدين المستشارين) .

٤١٠

٣٠ من مايو ١٩٦٢

١ — عمل : عقده ، انتهاءه ، رب العمل وخلفه ، مسئوليتهم ، تضامن فى المسئولية ، دعوى ، التزام ، « أوصافه » ، التزام تضامنى .

ب — عمل : فسخ غير جائز ، مسئولية رب العمل عنه ، مناطها ، حكم ، تدليل ، عيب ، قصور ، تعويض .

ج — استئناف : طلب جديد ، ماهيته .

المبادئ القانونية :

١ - مفاد المادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن الشارع وضع التزاماً على رب العمل الجديد ، الذي آلت إليه المنشأة ، بمسئوليته بالتضامن مع رب العمل السابق قبل العمال . ومن مقتضى هذا الالتزام التضامني أنه لا يلتزم توجيه الطلب الخاص به ابتداء إلى رب العمل السابق .

٢ - الضرر ركن من أركان المسؤولية ، وثبوته شرط لازم لقيامها والقضاء بالتعويض تبعاً لذلك . فإذا كان الطاعن (رب العمل) قد تمسك في دفاعه بأن المطعون عليه (العامل) لم يلحقه ضرر من جراء فصله إياه من العمل ، لالتحاقه بخدمة رب عمل آخر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه والرد عليه ، مع أنه دفاع جوهري يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأي في الدعوى ، يكون مشوباً بقصور يبطله .

٣ - طلب الطاعنة أمام محكمة الاستئناف الحكم بتعويض لها عن توقيع المطعون عليه حجزاً كيدياً على ما لها تحت يد الغير ، لا يدخل في نطاق المادة ٤١١ من قانون المرافعات التي تجيز المطالبة بالتضمينات التي تزيد بعد صدور الحكم المستأنف ؛ ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول هذا الطلب لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

« . . . وحيث إنه . إن صح ما تدعيه الطاعنة من أن للشركة المعقودة في سنة ١٩٤٩ كياناً مستقلاً عن المنشأة الفردية السابقة عليها ، إلا أنه لما كانت المادة ٤٨ من مرسوم القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ تفيد أن الشارع وضع التزاماً على رب العمل الجديد بمسئوليته بالتضامن مع أصحاب العمل السابقين قبل العمال ، ومن مقتضى هذا الالتزام التضامني أنه لا يتعين توجيه الطلب الخاص به ابتداء إلى صاحب العمل السابق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة ، فإن النعي عليه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

« وحيث إن . . . الحكم المطعون فيه عرض لطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق الذي قدمته الطاعنة ، وللمخالفات التي نسبتها للمطعون عليه ، وأقام الحكم قضاءه في شأنها على ما استخلصه من أنها بغير دليل ، وأن في الأوراق ما يفيد عدم صحتها . ومجادلة الطاعن في ذلك غير مقبولة لعلقتها بتقدير أدلة الدعوى ، وما أورده الحكم في هذا الخصوص فيه الرد الضمني على هذا الطلب ، ولا يضيره ما استورد إليه بصدد المادة ٢٩/٢ من مرسوم القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من قوله : « إنه لو كانت المخالفات صحيحة لكان يتعين على الشركة أن تواجه المستأنف عليه بها عقب وقوعها دون تسويق » ، لأن هذا تزيد لم يكن الحكم بحاجة إليه ، ومن ثم يتعين رفض هذا السبب . .

« وحيث . . . إنه يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنة المقدمة لمحكمة الاستئناف ، أنها تمسكت فيها بانتفاء الضرر عن المطعون عليه لالتحاقه عقب تركه خدمتها بخدمة شركة أخرى

قانون المرافعات من جواز المطالبة بالتضمينات التي تزيد بعد صدور الحكم المستأنف .

(القضية رقم ١٤٤ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وتوفيق أحمد الحشن وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين) .

٤١١

٣٠ من مايو ١٩٦٢

إعلان . أوراق محضرين ، نقض ، طعن ، إعلانه .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من محضر إعلان الطعن أن المحضر أثبت انتقاله إلى موطن المطعون عليه فوجده مغلقاً ، ومن ثم أعلنه بالقسم في اليوم التالي ، وأخطر عنه ؛ بينما هذا الإجراء لم يكن قد تم ولا اتخذ بعد ، وتماه أو عدم تماه في اليوم التالي غيب واحتمال ما كان للمحضر أن يجازف بإثباته في تاريخ سابق على حصوله ، وفي ذلك ما يدعو إلى عدم التحقق من إثبات خطوات الإعلان وإجراءاته على الوجه المقرر في المادة ١٢ من قانون المرافعات ، فإن هذا الإعلان يكون قد وقع باطلاً .

(القضية رقم ٢٠٣ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٢

٣٠ من مايو ١٩٦٢

عمل : عقد العمل المشترك ، لائحة العمل الصحفي ، رقابة الصحفيين ، قيد بجدولها ، شرطه .

بمرتبة شهرى يزيد خمسة جنيهات عما كان يتقاضاه منها ، وأبدت استعدادها لإثبات هذه الواقعة بالبيئة ، ولم ترد محكمة الموضوع على هذا الدفاع ولم تبين وجه الضرر الذى أصاب المطعون عليه من تركه خدمة الطاعة ، مكتفية في هذا الشأن بقولها : « إن المدعى عليها (الطاعة) قد أخطأت بامتناعها عن دفع مرتبة المدعى ، وأنها اضطرت به بذلك إلى ترك العمل فأصابه ضرر من جراء ذلك .

ولما كان ذلك وكان الضرر من أركان المسؤولية وثبوته شرطاً لازماً لقيامها والحكم بالتعويض نتيجة لذلك ، وكانت الطاعة قد تمسكت في دفاعها بأن المطعون عليه لم يلحقه أى ضرر كما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه . . . وقد التفت عن هذا الدفاع ولم يعن بتمحيصه أو الرد عليه ، مع أنه دفاع جوهرى يحتمل فيما لو ثبت أن يتغير معه وجه الرأى فى الدعوى ، يكون مشوباً بقصور يبطله ويتعين نقضه فى هذا الخصوص . . .

« وحيث إن . . . الطاعة طلبت من محكمة الاستئناف القضاء لها بتعويض قدره ١٠٠ ج قبل المطعون عليه لتوقيعه حجزاً كيدياً على مالها تحت يد الغير نظير كامل المبلغ المحكوم به ابتدائياً ، فى حين أن الحكم الابتدائى لم يكن مشمولاً بالنفاذ إلا بالنسبة لمبلغ ٣٧٢ ج ، ومع أن التعويض المطلوب هو تضمينات ظهرت بعد الحكم المستأنف ، مما تجوز المطالبة به تطبيقاً للمادة ٤١١ مرافعات . . .

« وحيث إن . . . طلب التعويض على هذه الصورة وبهذا الوضع الذى التزمته الطاعة أمام محكمة الاستئناف وفى مرحلة الطعن ، هذا الطلب لا يدخل فى نطاق ما نصت عليه المادة ٤١١ من

المبدأ القانوني :

تشرط المادة ١١ من القانون ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ لقيّد الصحفي في جدول نقابة الصحفيين أن يكون محترفاً غير مالك لصحيفة أو وكالة أنباء ، ومفاد ذلك أن الشارع قد قصر القيّد على الصحفيين المحترفين ؛ واستبعد ملاك الصحف ووكالات الأنباء ، فإذا كان يبين من المادة ٧٤ من القانون المذكور أن الشارع قد استبقى للصحفيين حقوقهم وامتيازاتهم التي كانت مقررة لهم بلائحة هقد العمل الصحفي ، فإنه لا يشترط في التمتع بهذه الحقوق والامتيازات قبل أصحاب الصحف ووكالات الأنباء ، أن يكون هؤلاء الآخرون مقيدين بجدول النقابة .

(القضية رقم ٣٢٠ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٣

٣١ من مايو ١٩٦٢ .

تنفيذ عقارى : نزع الملكية في القانون المختلط ،
إجراءاتها .

المبدأ القانوني :

استقر قضاء المحاكم المختلطة ، والدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف من قبل ، على أن إجراءات نزع الملكية إنما توجه إلى المدين ، ولو كان العقار المنزوع ملكيته في يد حائز اكتفاء بإنذاره بالدفع أو التخلية . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الأطيان المنزوعة ملكيتها قد رسا مزادها على الطاعن في ظل القانون المختلط ، الذي كان يحكم

العلاقة بين المصريين والأجانب إذا اختلفت جنسياتهم ، فإنه كان يجب على الحكم أن يستهدى في قضائه بما جرت عليه أحكام المحاكم المختلطة ، لا أن يخالفها إلى قاعدة أخرى غير تلك التي كانت سائدة في تلك المحاكم حتى تاريخ إلغاء النظام القضائي المختلط في ١٥/١٠/١٩٤٩ . وهو إذ قضى بطلان إجراءات نزع الملكية وحكم مرسى المزاد لعدم توجيهها إلى الحائز ، مخالفاً ما استقر عليه قضاء المحاكم المختلطة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٤٦٩ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمود القاضي ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد اللطيف مرسى المستشارين) .

٤١٤

٣١ من مايو ١٩٦٢

١ -- هقد : تفسيره ، محكمة الموضوع ، حكم ، عيب ، قصور .

ب -- نقد : توريد ، ترخيص الاستيراد ، تقديمه ؛ تعويض .

ج -- قانون : تفويض تشريعي ، قرار إداري . أركانه ، عيب عدم الاختصاص ؛ نقد .

د -- قرار إداري : تضمينات ، مسئولية الإدارة عنها عيب وضرر ، رابطة السببية بينهما .

المبادئ القانونية :

١ -- لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير المستندات وصيغ العقود والشروط المختلف عليها ، بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين ، واستخلاص ما يمكن استخلاصه منها . ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى

كانت عبارات العقد تحتل المعنى الذى حصلته محكمة الموضوع منها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فيما استخلصه من العقد على المعنى الظاهر له ، وبين الاعتبارات المعقولة المؤدية إلى ما ذهب إليه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

٢ - مجرد التزام مصلحة السكك الحديدية بتقديم ترخيص الاستيراد للطاعنة (التى اتفقت معها على توريد أشياء لها) ، لا يتضمن بذاته وبطريق اللزوم تعهد هذه المصلحة بتمكين الطاعنة من الحصول على الدولارات اللازمة ومن فتح الاعتماد بالترخيص للموردين . وليس فى أحكام القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالرقابة على عمليات النقد الأجنبي ، ولا فى قرار وزير المالية ٥١ لسنة ١٩٤٧ ما يفرض على الملتزم بتقديم ترخيص الاستيراد واجب تمكين المتعاقد معه الصادر باسمه هذا الترخيص ، من تحويل العملة الأجنبية اللازمة إلى الخارج ، بل إن هذا الترخيص كان عند صدوره كافياً بذاته لإجراء التحويلات إلى الخارج أداء لثمن البضائع المستوردة به ، وذلك عن طريق أحد المصارف المرخص لها بمزاولة عمليات النقد الأجنبي . ومن ثم فإذا كانت شروط التعاقد قد خلت بما يلزم مصلحة السكك الحديدية بالضمان ، فى حالة تعطيل مفعول ترخيص الاستيراد قبل انتهاء مدته بفعل غير فعلها الشخصى ، فإنها لا تكون ملزمة قانوناً بهذا الضمان .

٣ - من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى ، وأن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون . فإذا كان القرار الوزارى ٥١ لسنة ١٩٤٧ الذى نص على قيام المصارف بإجراء التحويلات دون الرجوع إلى اللجنة العليا لمراقبة النقد ، قد خول اللجنة العليا سلطة وضع وإصدار التعليمات التى يقتضيها حسن سير الأعمال فيما يتعلق بتعليمات النقد الأجنبي ، وكان قرار اللجنة العليا بوجوب رجوع المصارف إلى مراقبة النقد فى حالة فتح اعتمادات أو إجراء مدفوعات بالدولارات الأمريكية أو بالاسترلى ، ليس من قبيل القواعد اللازمة لضمان حسن سير الأعمال ، فإن قرارى اللجنة العليا ومراقبة النقد بإيجاب رجوع المصارف إلى مراقبة النقد فى هذه الحالة يكونان مشوبين بعيب عدم الاختصاص .

٤ - عيب عدم الاختصاص الذى يشوب القرار الإدارى ، وإن كان يكفى فى ذاته لتسويغ إلغائه من القضاء الإدارى ، إلا أنه فى خصوص مسئولية الإدارة عن التضمينات ينبغى توافر رابطة السببية بين هذا العيب والضرر المدعى به . ومن ثم فإذا كان العيب لا ينال من صحة القرار الإدارى من حيث موضوعه لقيام ظروف كانت تسوغ إصداره ، وتداركت جهة الإدارة

والذي لم تكن هذه المراقبة أو اللجنة العليا تملكه بمقتضى نص المادة الثالثة من القرار الوزاري سالف الذكر، إذ هو يعنى من الرجوع بتاتاً إلى اللجنة العليا أو إلى مراقبة النقد في حالة تحويل العملة أداء لثمن بضائع مستوردة بترخيص استيراد.

ولا تملك مراقبة النقد أو اللجنة العليا تعديل القرار الوزاري على النحو السابق لخروج ذلك عن اختصاصهما المحدد في المادة الثامنة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧، وفي قرار وزير المالية ٤٩ لسنة ١٩٤٧ الذي صدر بالاستناد إلى تلك المادة، ولا يمكن اعتبار قرار اللجنة العليا من قبيل القواعد اللازمة لضمان حسن سير الأعمال فيما يتعلق بعمليات النقد الأجنبي، تلك القواعد التي خول القرار الوزاري المذكور اللجنة العليا سلطة وضعها وإصدار التعليمات المتضمنة لها. ذلك أن مناط وضع هذه القواعد التنظيمية ألا تكون هناك قواعد واردة بالفعل في قانون النقد أو في القرارات الوزارية المنفذة له، تنظم الحالة التي تريد اللجنة وضع قواعد تنظيمها، إذ المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى، أو أن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا، أو من القانون. هذا إلى أن القرار الوزاري ٥١ لسنة ١٩٤٧ صدر في يوم صدور القرار الوزاري ٤٩ لسنة ١٩٤٧، وتالياً له في الترتيب؛ ولو أن الوزير مصدر القرارات قصد إخضاع المصارف في عمليات التحويل مقابل بضائع مستوردة بترخيص استيراد، إلى إشراف اللجنة العليا العام المقرر في القرار الوزاري ٤٩ لسنة ١٩٤٧، لما نص

العيب بإصدار قرار إداري لاحق، وكان الضرر المترتب على عيب عدم الاختصاص واقعاً لا محالة، سواء عن طريق القرار المعيب أو القرار السليم، فإنه لا محل لطلب التعويض لانتفاء رابطة السببية بين العيب والضرر.

المحكمة

«... وحيث إنه وإن كان قرار وزير المالية ٥١ الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٤٧ قد نص في المادة الثالثة منه على أن: «المصارف المرخص لها بمزاولة عمليات النقد الأجنبي تقوم بإجراء التحويلات إلى الخارج أداء لثمن واردات مستوردة بترخيص استيراد... دون حاجة إلى الرجوع إلى اللجنة العليا أو إلى مراقب عمليات النقد، وفقاً للقواعد التي تضعها لذلك اللجنة العليا ومراقبة النقد». وكان صحيحاً ما تقوله الطاعنة من أن قرار مراقبة النقد الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٤٧، والذي عزز بقرار اللجنة العليا للنقد الصادر بجلستها المنعقدة في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ والقاضي بوجوب رجوع المصارف إلى مراقبة النقد في حالة فتح اعتمادات أو إجراء مدفوعات بالدولارات الأمريكية أو بالسترليني أداء لثمن واردات مستوردة بترخيص استيراد. هذا القرار يتضمن تعديلاً للقرار الوزاري ٥١ لسنة ١٩٤٧، ذلك أنه يفرض قيداً أعنى منه القرار الوزاري بنص صريح، وهذا القيد له خطره إذ من شأنه أن يجعل لمراقبة النقد الحق في رفض الإذن بتحويل العملة ولو بعد الحصول على ترخيص الاستيراد، وهو الأمر الذي حدث فعلاً مع الطاعنة عندما رجعت إلى مراقبة النقد،

الضرر في هذه الحالة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في منطوقه إلى هذه النتيجة الموافقة للقانون ، فإنه لا يعيبه بعد ذلك ما ورد فيه من قرارات قانونية خاطئة ، كذلك لا يعيبه ما اشتمل عليه من قصور . . لأن هذا القصور غير ذي أثر في قضاء الحكم .

أما ما تنعى به الطاعنة . . بأن ما ورد في الحكم مما هو محل نعي في هذا الوجه ، قد جاء فيما استطرد إليه الحكم تزيدياً .

« وحيث إنه متى انتفت مسئولية وزارة المالية على الوجه المتقدم فإنه يكون غير مجد بعد ذلك ما أثارته الطاعنة في خصوص مسئولية مصلحة السكة الحديدية عن فعل مراقبة النقد باعتبارها فرعاً لأصل واحد هو الحكومة .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ٤٧٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٤

٣١ من مايو ١٩٦٢

جرم : رسم ، واقعة منشئة له ؛ ضريبة .

المبدأ القانوني :

لما كانت المادة الثامنة من اللائحة الجركية تقضي بالآلا يفرج عن أى بضاعة قبل سداد الرسوم المقررة عليها ، فقد دلت على أن أساس استحقاق الرسم الجركي هو الإفراج عن البضاعة من الدائرة الجركية بعد مرورها بها إلى داخل البلاد للاستهلاك المحلي . وينبني على ذلك أن واقعة البيع والشراء بذاتها داخل

صراحة في قراره ٥١ لسنة ١٩٤٧ على إقصاء هذا الإشراف في هذه الحالة . وإن كان صحيحاً ما تقدم وكان من مؤداه أن قرار اللجنة العليا وقرار مراقبة النقد بإيجاب رجوع المصارف إلى مراقبة النقد في الحالة المذكورة يكونان مشوبين بعيب عدم الاختصاص ، إلا أن هذا العيب وإن كان يكفي بذاته لتبرير إلغاء هذين القرارين من القضاء الإداري ؛ إلا أنه في خصوص مسئولية الإدارة عن التضمينات ، فإنه لما كان العيب الذي شاب هذين القرارين لا ينال من صحتها من حيث موضوعهما ، إذ أن الظروف التي نتجت عن إصدار الحكومة البريطانية قرارها المفاجيء في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٧ بوقف تحويل الاستراي إلى دولارات في منطقة الدولار . هذه الظروف كانت تبرر إصدار هذين القرارين . ولما كانت الإدارة قد تداركت العيب الذي شاب القرارين وصححت الوضع بإصدار وزير المالية في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ قراره ٧٣ لسنة ١٩٤٧ بتعديل نص المادة الثالثة من قراره ٥١ لسنة ١٩٤٧ على النحو الآتي : « المصارف المرخص لها في مزاولة عمليات النقد الأجنبي تقوم بإجراء التحويلات إلى الخارج أداء لثمن واردات مستوردة بترخيص استيراد . . طبقاً للقواعد التي تقرها اللجنة العليا للرقابة على عمليات النقد » .

لما كان ذلك فإن الضرر الذي تدعيه الطاعنة إن صح حصوله ، كان سبيلحقها لا محالة سواء عن طريق القرار المعيب أو القرار السليم ، فليس لها أن تطلب تعويضها عن هذا الضرر استناداً إلى عيب عدم الاختصاص الذي شاب القرار الأول ؛ وذلك لاتقاء رابطة السببية بين هذا العيب وبين

حتى لو انصرف الإثبات إلى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة . فإذا كانت المنازعة في الدعوى تقوم على الوفاء بقيمة سند إذني يمثل ديناً تجارياً لتحريره من تاجر عن معاملة تجارية، وكان الحكم قد استخلص من القرائن التي ساقها أن قيمة السند قد تم الوفاء بها استخلاصاً سائناً ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الحكم

« . . . وحيث إن . . . المنازعة في الدعوى تقوم على وفاء المطعون عليه لقيمة السند الإذني المؤرخ ١٩٥٥/٢/١٩ وهو سند يمثل ديناً تجارياً ، لأنه محرر بين تاجر عن معاملة تجارية بينهما . ولما كان إثبات وجود الديون التجارية أو انقضاؤها طليقاً من القيود التي وضعها الشارع لما عداها من الديون في المواد ٤٠١ - ٤٠٣ من القانون المدني ، فيجوز الإثبات في المواد التجارية إلا ما استثنى بنص خاص ، بطرق الإثبات القانونية كافة ، بما فيها القرائن ، حتى لو انصرف الإثبات إلى ما يخالف ما هو ثابت بالكتابة .

وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على صحة ما انتهى إليه بما جاء في أسبابه . . . وأنه في سبيل تحقيق واقعة الوفاء مجردة ، قد خلص من تلك القرائن التي ساقها وللأسباب السائغة التي أوردتها وأقام عليها قضاءه إلى أن قيمة السند المطالب بها في الدعوى تم الوفاء بها للطائفة ، لما كان ذلك فإن هذا النعي يكون في غير محله . .

« وحيث إنه لما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه ، أن قيمة السند الإذني موضوع الدعوى ، قد أدرجت في كشف الحساب

الدائرة الجمركية ، ليست مذشئة للرسم الجمركي ، سواء كان من صدر منه التصرف يتمتع بالإعفاء من هذا الرسم أو لا يتمتع به . ذلك أن البضائع تعتبر بالمعنى الجمركي ، خارج حدود الدولة طالما لم تسحب من مكان إيداعها للتصرف فيها داخل البلاد ، إذ قد يعاد تصديرها للخارج قبل إدخالها البلاد ، فلا تستحق عنها رسوم جمركية . وإنما تعتبر البضاعة أنها قد دخلت حدود الدولة وتستحق بالتالي عنها الرسوم الجمركية ، عند الإفراج عنها لتخصيصها للاستهلاك الداخلي . وعلى ذلك فإن مجرد تخلي الجيش الأمريكي أو البريطاني عن طائرات وبيعها للشركة الطاعنة لا يجعل الرسم الجمركي مستحقاً عليها ، إلا إذا كانت هذه الطائرات قد تخطت حدود الدائرة الجمركية ، عند استيرادها معفاة من الرسوم ، إلى داخل البلاد للاستهلاك المحلي . (القضية رقم ٥١٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤١٥

٣١ من مايو ١٩٦٢

إثبات : بالبينة ، في المواد التجارية .

المبدأ القانوني :

لما كان إثبات وجود الديون التجارية أو انقضاؤها طليقاً من القيود التي وضعها الشارع لما عداها من الديون في المواد من ٤٠١ - ٤٠٣ من القانون المدني ، فإنه يجوز الإثبات في المواد التجارية ، إلا ما استثنى بنص خاص ، بطرق الإثبات القانونية كافة ،

المصدر من الشركة الطاعنة ، ممثلة في قيمة الفاتورة المحررة على المطعون عليه بضمن البضاعة التي اشتراها من غير الطاعنة وعن طريقها ، والذي أوفته الطاعنة إلى البائع نيابة عن المطعون عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن المطعون عليه قد وفى بقيمة هذا السند خصاً من باقى ثمن العمارة التي باعها زوجته ، والذي بقى تحت يد الشركة لمواجهة مسحوباته منها ، للأسباب السائغة التي سبق بيانها . . فإن النص على الحكم بهذا السبب يكون غير صحيح . .

« وحيث إن . . الدعوى أقيمت بالمطالبة بقيمة السند الإذني الموقع عليه من المطعون عليه . . قدفعها المطعون عليه بالوفاء . . وقد فهم الحكم المطعون فيه الدعوى فهما صحيحاً على هذا الوجه ، ودلل على الوفاء بالأسباب التي أوردتها على ما سبق بيانه . . وبأن الحكم المطعون فيه لم يقيم قضاءه على وحدة الحساب الجاري ، وإنما أقامه على ما استخلصه من الوفاء بقيمة السند على ما سلف بيانه » .

(القضية رقم ٥٢٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٤١٦

٢٧ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - طالب : فصله ، تأديبه ، معاهد عالية وكلية تابعة لوزارة التربية والتعليم ، مجالس خاصة .

ب - معهد زراعي : وكيل وزارة مساعد للتربية والتعليم ، سلطة التجاوز عما ورد باللائحة الداخلية .

ج - عميد معهد : عال أو كلية تابعة لوزارة التربية والتعليم ، توقيع عقوبة الفصل النهائي .

المبادئ القانونية :

١ - المعاهد العالية والكلية التابعة لوزارة التربية والتعليم ، لكل منها مجلس ، من بين اختصاصاته التي ينفرد بها دون سواه ، سلطة توقيع عقوبة الفصل النهائي من الكلية أو المعهد ، على الطالب المقيد أو المستمع الذي يرتكب إحدى المخالفات التأديبية المحددة ؛ وذلك وفقاً لقرار رئيس الجمهورية ٧٥ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الأساسية للكلية والمعاهد العالية التابعة لوزارة التربية والتعليم ، وقرار وزير التربية والتعليم ٩٩٣ لسنة ١٩٥٨ بالنظام التأديبي لطلاب الكلية والمعاهد المالية التابعة للوزارة .

ولا تملك ولاية التأديب سوى الهيئة التي ناطها الشارع بهذا الاختصاص ؛ في الشكل الذي حدده لها ، لما في ذلك من ضمان قدر أنه لا يتحقق إلا بهذه الأوضاع ؛

ويكون فصل طالب المعهد العالي الزراعي فصلاً نهائياً من المعهد ، عقوبة لا يملكها سوى مجلس المعهد ، منعقداً بهيئة مجلس تأديب .

ذلك بأن الشارع لم يشرك معه غيره في ممارسة هذه السلطة ، أو يفوضه في النزول عنها أو الإنابة بها . ويتوقف نفاذ العقوبة التأديبية التي يوقعها هذا المجلس ، على تصديق وكيل الوزارة المختص ؛ وسلطته في ذلك سلطة تصديق وصائية ، لا سلطة تأديب أصلية . وهو لا يملك سلطة الفصل ابتداءً أو انفراداً ، ولا يؤثر في هذا حداء إنشاء المعهد ، أو عدم تكامل هيئة التدريس فيه ، أو وقوع الأفعال الموجبة للمؤاخذة التأديبية في البعثة بالخارج ، ما يضي على وكيل الوزارة المساعد سلطة خاصة في هذا الشأن .

٢ - الحق المخول لوكيل وزارة التربية والتعليم المساعد ، بموجب قرار وزير التربية والتعليم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٩ ، سلطة التجاوز ، عن بعض ما ورد باللائحة الداخلية للمعاهد العالية الزراعية من أحكام ؛ استثناء يقدر بقدره ولا يتوسع فيه ، وهو محصور في نطاق اللائحة المذكورة ، فلا يمتد أثره إلى دائرة الأوضاع التأديبية ، التي نظمها القرار

من تاريخ صدورهما ، لا تصدق على إطلاقها إلا بالنسبة للقرارات الإدارية البسيطة . أما نفاذ القرارات الإدارية المتعلقة على شرط ، فهو رهين بتحقيق هذا الشرط . والأصل في ظل المادتين ١٠٦ و ١٠٤ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، انتظار البت في ترقية الموظف حتى يفصل فيما نسب إليه مما يستوجب محاكمته تأديبياً . فيجب تعليق الترقية في هذه الحالة على شروط ثبوت عدم الإدانة في المحاكمة التأديبية . ويكون قرار ترقية الموظف المحال إلى المحاكمة التأديبية قراراً غير بات ، ومعلقاً على شرط ثبوت عدم الإدانة بحكم يصدر من المحكمة التأديبية ، فإذا تخلف هذا الشرط ، وصدر حكم بالإدانة ؛ فإن قرار الترقية يصبح كأن لم يكن .

٤ — اقتناع المحكمة التأديبية بأن الموظف يستحق من الجزاء خفضاً واحداً لدرجته ، وقضاؤها بخفض درجته من السابعة إلى الثامنة رغم ترقية إلى السادسة في خلال المحاكمة ، لا تثير عليه ؛ إذ أن الدرجة السابعة وحدها هي التي استند إليها قرار الإحالة إلى المحكمة ، وإن الترقية إلى الدرجة السادسة تعد بعد تخلف شرط البراءة كأن لم تكن .

(القضية ٢٢٣١ لسنة ٦ ق) .

٤١٨

٢٤ من نوفمبر ١٩٦٢

١ — محال صناعية وتجارية . ترخيص المحلات المقلدة

الوزاري ٩٩٣ لسنة ١٩٥٨ ، الخاص بالمعاهد المالية والكليات التابعة لوزارة التربية والتعليم .

٣ — عدم تكامل هيئة التدريس بالمعهد ، أو عدم تشكيل مجلس المعهد ، لا يجوز لعميد المعهد ، بغير نص ، أن يتفرد بسلطة توقيع عقوبة الفصل النهائي .

(القضيتان رقا ١٩٧٤ لسنة ٦ ق ، ورقم ٨٢٣ لسنة ٧) .

٤١٧

١٧ من نوفمبر ١٩٦٢

١ — نيابة إدارية : دعوى تأديبية .

ب — محكمة تأديبية : اختصاص ، تحديده .

ج — موظف : ترقية ، قرار إداري ، قاعدة نفاذه من يوم صدوره .

د — جزاء تأديبي : خفض الدرجة ، ترقية ، محاكمة تأديبية .

المبادئ القانونية :

١ — سبيل رفع الدعوى التأديبية أن تودع النيابة الإدارية سكرتيرية المحكمة المختصة أوراق التحقيق ، وقرار الإحالة ، وتقرير الاتهام وقائمة شهود الإثبات مع وجوب أن يتضمن قرار الإحالة اسم الموظف ودرجته ومرتبته ، وبياناً بالمخالفات المنسوبة إليه . وفقاً للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم الإدارة والمحاكمات التأديبية .

٢ — يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً لدرجة الموظف وقت إقامة الدعوى .

٣ — قاعدة نفاذ القرارات الإدارية

الحالة لا يستحدث مركزاً قانونياً جديداً ،
ومن ثم فلا محل لإعمال القانون الجديد بأثر
فوري مباشر ، لتعلق الأمر بواقعة لم تجدد
من تاريخ نفاذه ، بل هي سابقة عليه ،
خاضعة لحكم القانون القديم وحده .

٣ - قاعدة القانون الأصلح للمتهم ،
لا تكون إلا بالنسبة للنصوص الجنائية
الموضوعية التي تتصل بالتجريم والعقاب ،
وليس من هذا القليل النص اللائحي المقرر
لإجراء إداري يتجدد به مركز قانوني بدون
حكم قضائي ، ولا ينطوي على جزاء جنائي .

٤ - المحال المقلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة ، إذا وقف تشغيلها لمدة
سنة على الأقل بسبب غير القوة القاهرة ،
يسوغ إلغاء الترخيص بها في ظل أحكام
القانون ١٣ لسنة ١٩٥٤ ولائحته التنفيذية .
فإذا استمر تشغيل المحل خفية بالمخالفة
لشروط التصريح بفتحه ، فإن هذا لا يقطع
مدة السنة المسقطه للرخصة ، لكونه عملاً
غير مشروع لا يرتب لفاعله حقاً يحميه
القانون . وسداد رسوم التفتيش عن هذا
المحل ، لا يصحح وضعاً باطلاً ، أو يكسب
حقاً في الإبقاء على رخصة ليست قائمة ،
أو يعنى صلاحيتها .

(القضية رقم ١٦٩٥ س ٦ ق) .

٤١٩

٢٤ من نوفمبر ١٩٦٢

دعوى تأديبية : سقوطها بالتقادم .

للراحة والمضرة بالصحة ، لإبطال تشغيلها لمدة سنة .

ب - محال صناعية وتجارية : ق ٥٣ لسنة ١٩٥٤ . المجال الزمني لسريانه .

ج - تشريع : سريانه ، قاعدة القانون الأصلح .

د - محال صناعية وتجارية : تشغيلها خفية لا يقطع
مدة السنة المسقطه للرخصة .

المبادئ القانونية :

١ - لا يسوغ العود إلى إدارة ما بطل
تشغيله لمدة سنة على الأقل من المحال المقلقة
للراحة والمضرة بالصحة . إلا برخصة
جديدة ، وفقاً لنص اللائحة التنفيذية
للقانون ١٣ لسنة ١٩٥٤ ، وهو نص صحيح
جرى في حدود التفويض الذي عقده
القانون المذكور لوزير الداخلية في إصدار
هذه اللائحة .

٢ - المجال الزمني لسريان القانون ٥٣
لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية ،
لا يمتد إلى ما سبق صدوره من وقائع تمت
وتحققت آثارها القانونية كاملة في ظل نفاذ
أحكام قانون سابق .

فإذا انقضت سنة على عدم تشغيل أحد
المطاحن في ظل أحكام القانون ١٣
لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة والخطرة ، فإن القانون
المذكور هو الذي يسرى على هذه الواقعة ،
رغم إلغائه وحلول القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤
محلّه . ولا يغير من ذلك صدور القرار
الكاشف لتلك الواقعة ، والمقرر لآثارها ،
باعتبار الترخيص ملغى في تاريخ لاحق على نفاذ
هذا القانون الأخير ، ذلك بأن القرار في هذه

المبدأ القانوني :

القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة المادتين ١٠٢ مكرراً و ١٠٢ مكرراً ثانياً إلى قانون التوظيف ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن على ألا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة إلى الموظفين طوال وجودهم في الخدمة ، وأن تسقط بمضي خمس سنوات من تاريخ ترك الخدمة لأي سبب كان ، وانقطاع هذه المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة .

وتسرى أحكام هذا القانون بأثر حال مباشر على المخالفات التأديبية ، ما لم تكن قد سقطت بالتقادم في ظل المرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المستولين عن المخالفات المالية .

(القضية رقم ١٩٩٣ لسنة ٦ ق) .

٤٢١

٢٤ من نوفمبر ١٩٦٢

عقد إداري : مناقصة ، ممارسة .

المبدأ القانوني :

الأصل أن تتعاقد جهة الإدارة عن طريق المناقصة ، فلا تأخذ بأسلوب الممارسة إلا استثناء ، وطبقاً للأوضاع والشروط المرسومة قانوناً ؛ مع وجوب إحاطة المناقصة بالسرية التامة ، وهيمنة مبدأ المساواة بين المتنافسين عليها . وشروط المناقصة هي بمثابة قانون التعاقد ، وضعت للمصلحة العامة ؛ فلا سبيل للفكك منها ، ولا يعتد بكل عمل يتم على خلافها . ولا يجوز قبول عطاء ورد بعد الميعاد المقرر لتقديم

٤٢٠

٢٤ من نوفمبر ١٩٦٢

دعوى تبعية : محاللة مالية ، اتهام ، قرار إداري .

المبدأ القانوني :

يختص رئيس ديوان المحاسبة بإقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية ، كما يختص موظفو هذا الديوان بالتحقيق والاثام فيها ، في ظل المرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ . ولجهة الإدارة سلطة التصرف في المخالفات المالية في ظل القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحسكات التأديبية ، وفي حدود أحكامه .

لصحته . وليس بمقبول التحلل منها كلها .
أو بعضها ، بمقولة إنه كان في مقدور جهة
الإدارة أن تستعمل رخصتها في التنفيذ
المباشر ؛ طالما أنها لم تستعمل هذه الرخصة ،
وإنما سلكت سبيلا آخر ، يلزم أن يرد حكمه
إلى القانون الذي نظمته .

لذلك يجب أن يكون دين الحاجز حال
الأداء ، محقق الوجود ؛ فلا يكون الدين
احتمالياً بحتاً ، أو معلقاً على شرط موقف
ولا مانع من اعتبار الدين المتنازع في وجوده
ديناً محقق الوجود ، وتوقيع الحجز بموجبه ؛
متى كان ثابتاً بسبب ظاهر ، وانتفى النزاع
الجسدي ، ولا يجوز الحجز بدين غير محقق
الوجود ، ولو أذن القاضي .

٢ - مسؤولية المقاول وفقاً للمادة ٦٥١
من القانون المدني ، لا يلزم إتيانها بإثبات
وقوع خطأ من جانبه ؛ وخطأ رب العمل
يرفع المسؤولية المذكورة بشرط أن ينتفى
وقوع الخطأ من جانب المقاول .
(القضية رقم ١٥٠٢ لسنة ٦ ق) .

العطاءات ؛ لما في ذلك من إخلال صريح
بمبدأ المساواة بين المتنافسين . والمناقصة
دعوة للتعاند بشروط محددة موقوفة
بزمان معلوم .
(القضية رقم ١٥٥٨ لسنة ٦ ق) .

٤٢٢

٢٤ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - حجز مالهدين لدى الغير : خضوع الإدارة
لشروطه القانونية .
ب - مقال : مسئولية وفقاً للمادة ٦٥١ من
القانون المدني ، خطأ رب العمل .

المبادئ القانونية :

١ - التنفيذ المباشر ليس الأصل
في معاملة الإدارة للأفراد ، بل الأصل
أن تلجأ الإدارة ، شأنها في ذلك شأن
الأفراد ، إلى القضاء لاستيفاء حقوقها ،
وسلوك الإدارة طريق حجز مالهدين
لدى الغير بحسب قواعد المرافعات ، يخضع
هذا الحجز للشروط التي أوجبها القانون

الجمعية العمومية

للقسم الاستشاري

٤٢٣

٢١ من نوفمبر ١٩٦٢

الجمع بين الوظائف : قانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ،
تطبيقه ، بعض الحالات .

الفتوى :

١ - الجمع بين وظيفة سكرتيرية إحدى مدارس الصناعات الإعدادية ، وبين العمل في غير الأوقات الرسمية بإحدى الجمعيات (جمعية تحسين الصحة) ، جائز إذا كان الترخيص موقوتاً ؛ لأنه يأخذ حكم الندب . ولا يجوز إذا صدر غير موقوت .

٢ - الجمع بين وظيفة التدريس بإحدى المدارس الابتدائية ، وبين العمل كما ذون ، غير جائز ، ويحتفظ الموظف بالوظيفة التي يكون قد اختارها خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ؛ فإذا لم يختار الوظيفة خلال هذه المدة فيحتفظ له بالوظيفة التي عين بها قبل غيرها .

٣ - جمع بعض موظفي مدرسة ثانوية وعملها بين عملهم الأصلي والعمل بمدرسة أخرى بعض الساعات بعد الظهر ، جائز إذا كان الترخيص موقوتاً .

٤ - يجوز الجمع بين عضوية مجمع اللغة

العربية وبين الوظائف أو الأعمال المنبثقة عنها ، كالجمع بين وظيفتي الأمين والأمين العام ، ولا تعتبر عضوية المجمع وظيفة من الوظائف في حكم القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ وكذلك الأمر فيما يتعلق بالوظائف المنبثقة عن هذه العضوية . مثل رئيس المجمع ونائبيه ، والأمين العام وأمين الفرع وعضو اللجنة الإدارية ، لأنها وظائف موقوتة ، ويجوز الجمع بين المكافأتين المقررتين لوظيفتين من هذه الوظائف ، مع عدم الإخلال بأحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات الإضافية .

٥ - الجمع بين وظيفة مدير إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك الصناعي ، وعضوية مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأليف والنشر والطباعة وعضوية مجلس إدارة وعضوية البنك الصناعي ، وعضوية الهيئة العامة لدعم الصناعة ووظيفة مستشار اقتصادي بجريدة الأهرام ، ووظيفة سكرتير في لجنة الإدارة لمعهد الدراسات المصرفية ، لأن العضوية في أي من هذه الهيئات لا تعتبر وظيفة . وتعتبر وظيفة سكرتير لجنة الإدارة لمعهد الدراسات المصرفية ندباً في غير أوقات العمل الرسمية ، أما العمل في وظيفة مستشار اقتصادي لجريدة الأهرام ، فهو بلا أجر .

مكتب البنك الصناعى بالمنصورة ، مع القيام بعمل عضو لجنة التعاون الإنتاجى بمحافظة الدقهلية بصفته ، لأن عضوية لجنة التعاون الإنتاجى لا تعتبر تعييناً فى وظيفة .

١١ - يجوز الجمع بين وظيفة محاسب بإدارة السلفيات بالبنك الصناعى بصفة أصلية ، وسكرتيرية لجنة المديرين ، لأن القيام بسكرتارية لجنة المديرين يعد ندباً فى غير أوقات العمل الرسمية .

١٢ - يجوز جمع وكيل إدارة حسابات البنك الصناعى وبعض أعضاء المكتب الفنى بين وظائفهم ، وبين عضوية لجنة القرض الأمريكى ؛ لأن لجنة القرض لجنة داخلية والعمل فيها موقوت بانتهاء أجل القرض المذكور .

٣ - لا يجوز الجمع بين وظيفة السكرتير الخاص لوكيل البنك الصناعى بصفة أصلية ، ووظيفة رئيس قسم الاستعلامات بالبنك بصفة دائمة ؛ لأن كلا من هذين العاملين يعتبر وظيفة ، فلا يجوز شغلها معاً بصفة دائمة مادام عنصر الارتباط بينهما مفقوداً .

١٤ - يجوز الجمع بين وظيفة كاتب بالهيئة العامة للسكك الحديدية ، وممارسة عمل مافى بوفيه ومطعم ، إذا صدر الترخيص بأداء هذا العمل مؤقتاً وفى غير الأوقات الرسمية .

٦ - يجوز الجمع بين وظيفة مدير إدارة الاقراض بالبنك الصناعى بصفة أصلية ، ومدير إدارة الفنين بصفة مؤقتة لحين تعيين مدير جديد .

٧ - يجوز الجمع بين وظيفة باحث اقتصادى بإدارة بحوث البنك الصناعى أصالة ، مع الندب طوال الوقت فى وظيفة سكرتير فنى بالمكتب رئيس وعضو مجلس الإدارة المنتدب مع القيام بأعمال سكرتيرية مجلس إدارة البنك ، مع شغل وظيفة عضو فنى بمكتب القرض الأمريكى بصفة مؤقتة لحين انتهاء القرض المذكور لأن العمل كسكرتير فنى إنما هو عن طريق الندب ؛ والقيام بسكرتيرية مجلس الإدارة قد تم بحكم الوظيفة لوجود ارتباط بين العاملين ، وعضوية مكتب القرض الأمريكى موقوتة لحين انتهاء ذلك القرض .

٨ - ويجوز جمع بعض موظفى إدارتى الحسابات والتفتيش بالبنك الصناعى بين وظائفهم ، والندب بعض الوقت للعمل فى شركة تنمية الصناعات الكيماوية كندوبين عن البنك ، لأن الندب قد تم بحكم الوظيفة .

٩ - يجوز الجمع بين شغل وظيفة وكيل إدارة البحوث الاقتصادية بالبنك الصناعى بصفة أصلية ، والعمل فى المؤسسة المصرية العامة للبترول بطريق الندب طوال الوقت .

١٠ - يجوز الجمع بين شغل وظيفة مدير

قضاء محاكم الاستئناف

٤٢٥

محكمة استئناف القاهرة

٢٠ من يونيو ١٩٦١

شيك : تزوير توقيع ، بنك ، مسئولية عن صرفه .

المبدأ القانوني :

إذا كان التوقيعان المزوران على وجه الشيك وظهره ، مقلدين تقليداً غير متقن وما كان من الجائز أن يغيب اكتشاف الزوير على موظف البنك المختص بإجراء المضاعاة ، إذا ما بذل عناية الرجل العادي في الفحص ، فإن البنك يكون مسؤولاً عن خطأ تابعه وفقاً لأحكام المادتين ١٦٣ و ١٧٤ من القانون المدني ، ولا يحق للبنك التنصل من المسؤولية بحجة عدم وقوع خطأ من تابعه ، ويلزم البنك برد قيمة الشيك ، مضافاً إليها أرباح ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية ، لمدفعية الموضوع بالنسبة للاستئناف .

المحكمة

« . . . وحيث إن الحكم الاستئناف إذ قضى بإلزام البنك بأن يدفع لأوجين نقولاً طنوس مبلغ ٩١٤ جنياً قد صادف الصواب الأسباب التي بني عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتقرها وتضيف إليها تعزيزاً لها ورداً على أسباب استئناف البنك .

٤٢٤

محكمة استئناف القاهرة

١٣ من يونيو ١٩٦١

رسم إضافي : مقرر لبناء دور المحاكم ، إلزام الحكومة دفعه .

المبدأ القانوني :

القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسم إضافي لدور المحاكم ، لم يعف الحكومة من سداد هذا الرسم .

المحكمة

« . . . وحيث إن القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢٠ سنة ١٩٥٦ لم يعف الحكومة من سداد هذا الرسم ، ولم يفرق بينها وبين الأفراد في وجوب تحصيله ؛ وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون بأنه : « قد روعي في تحديد هذا الرسم الإضافي أن يندرج بقدر الإمكان مع قيمة الدعوى ووضع الأوراق القضائية وأن يكون بسيطاً بحيث لا يثقل على أصحاب الشأن . ولا مشاحة في أن الحكومة باعتبارها مدعية أو مدعى عليها أو مستأنفة أو مستأنف ضدها هي من أصحاب الشار الملزمين بدفع الرسم الإضافي المقرر لدور المحاكم ، وشأنها في ذلك شأن الأفراد تماماً . »

(استئناف رقم ٢٤٦ / ٢٩٤ لسنة ٧٦ ق تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد رضوان حجازي وكامل سيدهم ويوسف راشد المستشارين) .

الظروف كانت تستدعى دقة وروية في إجراءات العرف وهو ما لم يحث بالنسبة للشيك المزور . « وحيث إنه فيما يتعلق بالاستئناف المرفوع من أوجين نقولا طنوس . ترى المحكمة تعديل الحكم المستأنف والتضاء بفوائد المبلغ المحكوم به ولكن بواقع ٤ ٪ سنوياً لمدة الموضوع بالنسبة للمستأنف ، وأن يكون مبدأ سريانها من تاريخ المطالبة القضائية بها . . تطبيقاً لأحكام المادة ٢٢٦ من القانون المدني ، أما بالنسبة لطلب التعويض فالحكم المستأنف في محله في قضائه يرفضه إذ أن كل مالق المستأنف من ضرر هو تأخير البنك في الوفاء بالمبلغ المحكوم به بغیر حق ، والتعويض المستحق عن هذا التأخير قد تحقق بالحكم بفوائد هذا المبلغ وفقاً لنص المادة ٢٢٦ سالف الذكر . »

(استئنافان رقم ١٩١ و ٢٣٢ سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢٦

محكمة استئناف القاهرة

١٧ من يونيو ١٩٦١

١ - سند إذنى : إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أصل الدين .

ب - يمين استيثاق : سند إذنى ، مديونية ، دليلها .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الدائن قد استدان من مدينه أو من الضامن المتضامن مع المدين مبلغاً صغيراً قبل حلول أجل الوفاء بالدين وقرر أن المبلغ لسداد نفقاته لمدة أسبوع . فإن المحكمة لا تعمل على هذه الورقة ،

أولاً - أنه إلى جانب ما ثبت من تقرير أبحاث التزييف والتزوير من أن الكاتب للشيك رقم ٦٣٨٢١ موضوع النزاع صلباً وتوقيماً شخص آخر غير أوجين نقولا طنوس ، وأن التوقيعات للوقع بها على وجه الشيك وظهره مزورة عليه ولم تصدر منه للاختلافات المديدة الموضحة بصلب التقرير ، أنه إلى جانب ذلك فقد تبين لهذه المحكمة من الاطلاع على التوقيعين المزورين الموجودين بالشيك موضوع الدعوى ومضاهاتهما على توقيعات أوجين نقولا طنوس على نموذج البنك وعلى الشيكات الأخرى الصحيحة ، تبين أن التقليد غير متقن وما كان من الجائز أن يغيب اكتشاف التزوير على موظف البنك المختص بإجراء المضاهاة ، إذا ما بذل عناية الرجل العادى فى الفحص ، وبالتالي فقد كان من السهل عليه اكتشافه والمفروض بحكم عمله وخبرته فى مضاهاة الإمضاءات أن له بعض الدراية إن لم تكن الدراية كلها فى عملية المضاهاة الموكولة إليه من البنك ، ومن ثم فالخطأ من جانبه ظاهر ، وإهماله فى عمله واضح ، والبنك مسئول عن خطأ تابعه وفقاً لأحكام المادتين ١٦٣ و ١٧٤ من القانون المدني ، ولا يحق للبنك والحال هذه أن يتنصل من المسؤولية بحجة عدم وقوع خطأ من تابعه لقيام هذا الخطأ ووضوحه .

ثانياً - أنه مما يزيد خطأ موظفى البنك وضوحاً ما ثبت أن الشيك المزور يحمل رقماً يغاير رقم دفتر الشيكات المسلم إلى أوجين طنوس ، وأن تاريخ الظاهر خاطيء لأنه سابق لتاريخ الشيك وأن الشيك بمبلغ كبير يلفت النظر ، إذ تبين من مراجعة الشيكات المقدمة من البنك أن بعضهما بمبالغ ضئيلة وأما أكبر مبلغ ثم صرفه بشيك واحد هو خمسمائة جنيه فقط - وكل هذه

ولا تعتبرها منفذاً لإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أصل الدين وحقيقته واستهلاكه .

٢ — السند الإذني دليل كامل وقاطع في المديونية فلا محل ، مع وجوده ، لتوجيه عيّن الاستثياق .

المحكمة

« . . . ومن حيث إن . . . الدعوى ثابتة قبل المستأنفين من السند الإذني المهرر عليهما المؤرخ في . . . والتضمن مديونية المستأنف الأول ، بضمانة وتضامن المستأنف الثاني ، للمستأنف عليه في مبلغ ٣٠٠ جنيه مستحق الأداء في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، وقد نص في هذا السند بأنه لا تبرأ ذمة المدينين من الدين الثابت به إلا باستلام السند مؤشراً عليه بالسداد بخط الدائن نفسه أو بإراز إيصال منه بخطه أيضاً ولا عبرة بشهادة الشهود فيما تجوز الشهادة فيه .

« ومن حيث إنه عن الورقة المقدمة من المستأنفين ، والتي تفيد أن المستأنف عليه قد استدان مبلغ ١٥٠ قرشاً في ١٢/٦/١٩٥٩ لمدة نفقائه لمدة أسبوع ؛ فإن أول ما يلاحظ على هذه الورقة . . . إنها لا تقطع في أن هذه الاستدانة المنسوبة للمستأنف عليه كانت من المستأنفين بالذات أو من أحدهما ، . . . وثاني ما يلاحظ . . . أن تاريخها ١٢/٦/١٩٥٩ ، ولم يكن أجل الدين قبل المستأنفين قد استحق بعد ،

بما يحتمل معه أن يكون المستأنف عليه قد اضطر لهذه الاستدانة من الغير ، لأنه لم يكن يومئذ في مقدوره مطالبة المستأنفين بشيء مما في ذمتهم له ، لعدم حلول الأجل بعد ؛ لذلك فإن هذه المحكمة لا تعول على هذه الورقة ولا تعتبرها منفذاً لإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أصل الدين ، وحقيقته ، واستهلاكه ، على ما يقال المستأنفان .

« ومن حيث إنه عما يقول به المستأنفان بأنهما قد تكفلا بالصرف على المستأنف عليه طول مدة إقامته بهذه البلاد ، فإنه قول مرسل لم يقدم عنه دليل ، ويتعين الالتفات عنه أيضاً — أما القول بأن السند الإذني لا يعتبر دليلاً كاملاً في المديونية ، وأنه يثبت على المحكمة أن توجه عيّن الاستثياق للمستأنف عليه عملاً بالمادة ٤١٥ من القانون المدني ، فهو قول لا يؤبه له ولا يستحق الرد ، لأن السند الإذني دليل كامل وقاطع في المديونية ، وليس في حاجة إلى التدعيم باليمين المتممة (١) » .

(استئناف رقم ٦٤٦ سنة ٧٧٧ بالهيئة السابقة) .

٤٢٧

محكمة استئناف القاهرة

٢٦ من يونيو ١٩٦١

- ١ — دفع غير المستحق : تطبيق لنظرية الإثراء بلا سبب ؛ وجود عقد يمنع تطبيق النظرية .
- ب — دعوى : دعوى استرداد مبلغ دفع دون مقتض ، مدة سقوطها .

(١) سبق للدائرة التي أصدرت هذا الحكم أن أصدرت في نفس القضية حكماً في ٩ من مايو ١٩٦١ جاء فيه : ومن حيث إن المحكمة ترى من النظرة السطحية لأسباب الطعن في الحكم المستأنف ، عدم توافر شرطي المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات التي تجيز للمحكمة المرفوع لها الاستئناف أن تأمر بوقف النفاذ الممجل متى رأت أن أسباب الطعن في الحكم يرجح إلغاؤه ، وكان يخفى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم ، مما يتعين معه رفض هذا الطلب وإبقاء الفصل في المصروفات .

المبادئ القانونية :

١ - دفع غير المستحق ليس سوى تطبيق خاص للقاعدة العامة في الإثراء بلا سبب ، ومتى كان هناك عقد يحكم علاقات طرفي الخصومة ، فلا محل لتطبيق قاعدة الإثراء على حساب الغير ، لأن هذه القاعدة هي مصدر لا تعاقدى للالتزام ، فلا يكون لها محل حيث يوجد التعاقد .

٢ - إذا كان المبلغ الذي يطلب المستأنف عليه استرداده . إنما هو نتيجة لعقد المفاوضة المحرر بينه وبين المستأنف في ٣١ من يولييه ١٩٤٤ ، وتصفية الحساب الناتج عنه ، فإن الحكم برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتطبيق لأحكام المادة ١٨٧ من القانون المدني ، لأن الدعوى لا تقوم على أساس الإثراء بلا سبب ، فهي لا تسقط بمضي ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، بل تقوم الدعوى على التعاقد الحاصل بين طرفي الخصومة .

المحكمة:

« . . ومن حيث إن دفع غير المستحق ليس سوى تطبيق خاص للقاعدة العامة في الإثراء بلا سبب ، ومتى كان هناك عقد يحكم علاقات طرفي الخصومة ، فلا محل لتطبيق قاعدة الإثراء على حساب الغير ؛ لأن هذه القاعدة هي مصدر لا تعاقدى للالتزام ، فلا يكون لها محل حيث يوجد التعاقد ، ولما كان المبلغ الذي يطلب المستأنف عليه استرداده إنما هو نتيجة لعقد المفاوضة المحرر بينه وبين المستأنف في ٣١/٧/١٩٤٤ وتصفية الحساب الناتج عنه ، فلا محل إذاً لتطبيق قواعد الإثراء بلا سبب ، أو دفع غير المستحق على هذه الدعوى ، مما يتعين معه رفض الدفع بسقوط الدعوى بالتطبيق لأحكام المادة ١٨٧ من القانون المدني ، . . تخالف .. محكمة أول درجة فيما جاء في أسباب حكمها - - فضلة زائدة - - من أن الدعوى تقام على أساس الإثراء بلا سبب ، ومما تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد عملاً بالمادة ١٨٧ من القانون المدني ، ذلك أن الدعوى تقوم على التعاقد الحاصل بين طرفي الخصومة . . » .

(استئناف رقم ٤٣٥ سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

مجلس نقابة المحامين

اللجنة الثالثة

معاً . وتقدير ذلك يرجع إلى محكمة الموضوع وحدها . ولا يلزم أن يكون سبب الدعويين واحداً ، وموضوعهما واحداً ، بل لا يلزم أن يكون الخصوم في إحداهما هم الخصوم في الأخرى ، إذ يكفي أن تكون فيها أى صلة وثيقة تسوغ النظر فيهما معاً .

ولما كانت جميع الطلبات موضوع التقدير تجمع بينهما أكثر من صلة ، مما يولد ارتباطاً قد لا تستقيم معه التجزئة . إذ أنها تمثل نزعات ناشئة عن حدث واحد هو عزل المحامي عن التوكيل عن مجموعة شركات ..، فإنه ينبغي ضم الطلبات ، ليصدر فيها جميعاً حكم واحد . ولما كانت الطلبات التي تقل عن نصاب المجلس ، واردة ضمن طلبات تدخل في اختصاصه ، أو مصاحبة لها ، وتتراوح بينها جميعاً عناصر واحدة عامة في السبب المولد لها ، والدعائم الممهدة للقضاء فيها ، بل أن منها ما يرجع مستنده إلى طلب آخر لا جدال في اختصاص المجلس بالفصل فيه ، فإن المجلس يختص بنظرها رغم أن قيمتها تقل أصلاً عن نصاب اختصاصه .

٢ — المطالبة بتعويض الضرر المترتب على إلغاء التوكيل ، توكيل المحامي ، متمثلاً فيها تحمل من مصاريف بذلها لإعداد مكتبه وإلحاق المحامين والموظفين اللازمين له

٤٢٤

أول مايو ١٩٦٠

١ — أتعاب محام : قضايا ، ارتباطها ، نقابة محامين ، اختصاص بتقدير أتعاب ، طلبات تقل عن ١٠٠ جنيه .
ب — محام : عزله ، تعويض ، أتعاب ، استحقاقه .
ج — محام أصيل : حضور المحامين عنه باسمه عن الموكل ، أتعاب قضايا مارسها المحامون باسمه بتوكيل أو تسكليف منه .

د — أتعاب : عزل المحامي قبل تمام عمله ، مدى حقه في المطالبة بكامل أتعابه .

هـ — أتعاب : تقديرها ، عناصره العامة ، قيمة القضية ، ثروة الموكل ، قدر المحامي ، عناصره الخاصة .
و — معجل أتعاب ، مؤجل أتعاب ، أتعاب عن جهد بذل فعلاً ، اختصاص بتقديرها . أتعاب فتح ملف القضية .

ز — اتفاق مكتوب : على أتعاب المحامي ، شكله اختصاصي تقدير أتعاب محام .

ح — أمراء : تقدير أتعاب المحامي ، قيمة المبلغ موضوع المطالبة .

ط — محام : عزله عن الوكالة ، لإعداده مذكرة بعد الغزل .

ي — مستشار قانوني : فتوى ، أتعابها .

ك — أتعاب مدفوعة : حق استردادها .

ل — أتعاب رمزية : رجوع فيها .

المبادئ القانونية :

١ — الارتباط La connexité ، قيام

حالة واقعية بين دعويين ، تجعل من المناسب ومن المصلحة وحسن القضاء ، جمعهما أمام محكمة واحدة ، لكي تحققهما وتقضي فيهما

فإن هناك عوامل أخرى تدخل في التقدير لم ينص عليها القانون . ومن هذه العوامل ما هو عام ، كقدر المحامي في محيطه القضائي ، ومنها ما هو خاص كعلاقة الموكل بمحاميه عند التوكيل التي يلاحظ فيها عادة مراعاة الموكل في تقديم الاتعاب . والمقصود بأهمية الدعوى قيمتها المادية في القضايا المدنية إطلاقاً ، والمعنوية في القضايا الجنائية . وليس المقصود جعل الاتعاب مناسبة لقيمة الدعوى بصورة مطلقة ، إنما المفروض هبوط نسبة الاتعاب كلما زادت قيمة الدعوى ، لكي لا يصبح المحامي شريكاً محاصراً في القضية ، مع مخالفة ذلك للقانون ، ولأن جهد المحامي لا يزيد بزيادة قيمة القضية إلا بقدر محدود . وتقدير قيمة الاتعاب منوط بقيمة الدعوى ، أكثر منه بثروة الموكل ، فليس من كرامة المحاماة المبالغة في تقدير الاتعاب تأسيساً على ثروة الموكل ، حتى لا يصبح بعض هذه الاتعاب أقرب إلى العطاء منه إلى الأجر .

ويرتد اعتبار قدر المحامي في محيطه القضائي ، عنصراً من عناصر تقدير أتعابه ، إلى كثرة الإقبال عليه بحكم مستواه العلمي ، وضيق وقته عن قبول جميع القضايا التي تعرض عليه ، وحقه المطلق في اختيار القضايا الأكثر ملاءمة له . وليس المقصود بقدر المحامي ، حظوته لدى القضاء ، لأن القضاء أنزه من أن يجعل لهذا الاعتبار دخلاً في أحكامه ، ولأن المحامي إنما يخل بواجبه

لمواجهة الحالة التي تقوم لو ظل التوكيل سارياً ، إلى جانب التعويض عن الإساءة إلى سمعته من جراء اللهجة التي انطوت عليها صيغة المنشور الدوري الذي بعثت به الموكلة منبهة بعزل المحامي من الوكالة عنها . المطالبة بالتعويض على هذا الأساس بما يخضع للمادة ٧١٥ من القانون المدني .

أما المطالبة بالأتعاب فسيبها استحقاق الأجر عن العمل ، وسندها المادتان ٤٤ و ٤٦ من قانون المحاماة .

٣ - المحامي الأصيل هو المحامي الوحيد الذي يمثل موكله ، وينوب عنه سواه من المحامين مترافعين ومتصرفين باسمه ، ومرتدين إليه في شئون القضايا ، وهو يستحق الاتعاب عن القضايا التي مارسها المحامون الآخرون .

٤ - إن ما يحق للمحامي عند العزل أو التنحي في خصوص المطالبة بالأتعاب ، يتحدد بمقابل ما قام به المحامي فعلاً من جهد وعمل . إلا إذا كان هناك اتفاق مكتوب يقضي بخلاف ذلك .

٥ - الأصل الذي يحكم تقدير الاتعاب هو إرادة المتعاقدين ذاتها . والعناصر الواردة بالمادة ٤٤ من قانون المحاماة في شأن التقدير ، إنما هي لمجرد الاستدلال على هذه الإرادة ، فهي لم ترد على سبيل الحصر .

وإذا كانت المادة قد عدت أهمية الدعوى ، وثروة الموكل ، والجهد الذي بذله المحامي ،

٦ — معجل الاتعاب وهو ما كان يجب على الموكل الوفاء به للمحامى عندما عهد إليه بالدعوى ؛ ومؤجل الاتعاب التى يرى المحامى استحقاقه إياه لأن الموكل عزله بعد أن انصلت به الدعوى ، كلاهما ليس من الاتعاب التى وردت بشأنها المادة ٥٤٦ هـ التى خولت المجلس تقدير آتعاب المحامى عند جواز ذلك ، لأن التقدير يرد معبراً بالعمل الذى بذل فعلاً . وإذا كان طلب المعجل سابقاً على العمل ، وكان طلب المؤجل لمجرد العزل دون تمام العمل ، فإن معيار التقدير ينتفى ، لانعدام قيام العمل أو بذل الجهد .

ومجرد اتصال الدعوى بمكتب المحامى ، ووضع ملخصاً لها ، وفتح ملف لموضوعها ، يستحق من أجله المحامى آتعاباً يقدرها مجلس نقابة المحامين وفقاً لقدرة المحامى ومكانته .

٧ — الاتفاق المكتوب باتعاب المحامى ، لا تشترط صياغته بشكل خاص ، بل يكفي أن يكون فى صورة خطاب يكون صريحاً فى وجود اتفاق بين طرفى النزاع ، يحدد معجل الاتعاب بمبلغ بات ، ويحدد مؤجلها بمبلغ فى حدود النسبة المشروطة ، سواء أ كان الاتفاق الذى يشير إليه الخطاب قد بدا مشافهة أو مكتوباً ، فإنه قد استحال إلى اتفاق مكتوب بتوثيقه فى الخطاب المشار إليه . ولا يشترط فى العقد المكتوب أن يأخذ صورة محددة ، أو يرد فى محرر على وجه خاص .

ولا عبرة بعدم الرد كتابة على هذا ،

إذا ما يجعل من هذا الاعتبار سبباً لاختياره . ويكون العنصر الأظهر فى تقدير الاتعاب عند عدم وجود اتفاق على مقدارها ، هو ما يستحقه العمل ، مقروناً بأهمية الدعوى ، والعناية التى بذلت ، والزمن الذى استغرقه ذلك العمل .

أما العناصر الخاصة التى تتدخل فى تقدير الاتعاب فمنها أن يكون المحامى مستشاراً لمجموعة شركات ، والاستشارة وثيقة الصلة بكثير من القضايا المطلوب تقدير الاتعاب عنها . فإذا كان المحامى يتقاضى أجراً عن هذه الاستشارة ، فإن ذلك يدخل فى تقدير الاتعاب عن القضايا الخاصة بهذه الشركات صاحبة الفتاوى .

كذلك يدخل فى تقديم الاتعاب كثر قضايا الموكل ، وورودها جملة إلى المحامى ، ذلك بأن الفرق واضح فى تقدير الأجر بين حالة تكون فيها علاقة المحامى بموكله مقصورة على قضية واحدة ، وحالة ما تقوم هذه الصلة قائمة بصدد العديد من القضايا . ويقل التقدير فى حالة ورود هذه القضايا جملة ، عنه فى حالة ورودها على دفعات .

كما يتأثر تقدير الاتعاب بوجود قلم قضايا للموكل ، وإدارة للضرائب ، مما يسهل مهمة المحامى ، حيث ترد إليه الدعاوى واضحة معدة مستنداتها إلى حد بعيد .

ويدخل أيضاً فى تقدير الاتعاب ما أفاده المحامى من موكله ، لسنوات طويلة من مبالغ كبيرة ، مما يشفع فى الرفق بالموكل

الخطاب لا اعتباره مجرد إيجاب ، لأن القبول لا يشترط للتعبير عن إرادة صاحبه شكل خاص ، فكما يكون صراحة يكون ضمناً ، حتى ليعد مجرد السكوت أحياناً قبولاً .

ووجود الاتفاق المكتوب مانع من اختصاص مجلس نقابة المحامين بتقدير اتعاب المحامي . ويقرر المجلس بعدم الاختصاص ولولم يطلبه الموكل ، لأن اختصاص المجلس بتقدير الاتعاب وفقاً للقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ م ٤٦ ، هو من النظام العام ، فالمجلس يعرض له ويقضى به ولولم يطلبه أحد الخصوم .

٨ - نظراً إلى طبيعة استصدار أمر الأداء وإجرائه التي لا تكلف المحامي جهداً خاصاً ؛ ولذا فليس لقدر المبلغ موضوع المطالبة بأمر الأداء أثر جوهري في تقدير الاتعاب ؛ وإن لوحظت بعض الشيء في تقديرها .

٩ - إذا كان المحامي قد حرر مذكرة لمواجهة المعارضة في أمر أداء كان قد استصدره قبل العزل ، فإن هذا يقرب إلى الذهن صدق ما يقوله موكله من أنه لم يقصد بتحريرها خدمة موكله ، وإنما قصد توفير عنصر من عناصر تقدير الاتعاب .

ذلك أنه وإن كانت أحكام القانون المسدني توجب على الوكيل الذي يعتزل الوكالة أن يعتزلها في وقت مناسب ، وأن يتخذ التدابير التي تكفل عدم تعريض مصالح موكله للخطر ، إلا أن العزل هنا من جانب الموكل ، مما يفترض معه أن يكون قد

اتخذ للأمر أهيته ، وليس فيها عنصر المفاجأة بالنسبة له ، مما يستدعي استمرار الوكيل في عمله بعد العزل عن التوكيل .

١٠ - إذا كان المحامي مستشاراً قانونياً لموكله ، فإن اتعاب الاستشارة تشمل اتعاب الفتوى ، لأن الفتاوى من صميم عمل المستشار القانوني .

وكل فتوى تتعلق بأمور الموكل ومصالحه ، تندرج في حكم عقد الاستشارة ، بصرف النظر عن المستصدر لها أو طالبها ، سواء أكان حارساً أم ممثلاً قانونياً أم مديراً لأعمال الموكل ، وبصرف النظر عن وضع الموكل وقت صدور الفتوى ، أي سواء كان تحت الحراسة أو في غير ظلها .

١١ - الاتعاب التي يتفق عليها الموكل ويرتضيها وهو على بينة من الأمر ، لا يمكن أن تكون محلاً للانقاص ، ولا لطلب الاسترداد ؛ وكل مال للموكل الحق في التعويضات إن كان الإخلال من جانب الوكيل ، وكان للتعويض مقتضى .

١٢ - إذا كان المحامي قد حرر فاتورة وخطاباً حدد لنفسه فيهما قرشاً واحداً أجراً ، وتنازل عنه . وكان قد قصد بالتنازل الرد على إيجاب وفر في ذهنه ، سواء كانت المظاهر تؤدي إليه حقاً أو تنفيه ، قوامه اعتقاده بأن الموكل سيعهد إليه بجميع قضاياها نظير أجر سنوي كبير ، يصغر بجدارة ما يستحقه من اتعاب نظير مجهوده في رفع الحراسة .

بمبالغ حاصلها ١٦٤٣١٥ جنيهًا ، ووزع ما طالب به بين ثمانية طلبات . . وجه في كل منها طلباً إلى الشركة التي يراها ملزمة بما قدر من أتعاب ، كما ضمن أحياناً الطلب الواحد أكثر من موضوع يرد عليه التقدير ومن هذه المواضع ما تفصل الأتعاب المقدرة عنه عن اختصاص مجلس النقابة . .

« وحيث إن هذا الذي اختطه طرفاً الخصومة اقتضته ظروف المنازعة وطبيعتها والوحدة التي تجمع الشركات المدعى عليها وإن تعددت ، وهو ما يقتضى المجلس أن يبدأ باستعراض الدفاع العام للطرفين جملة وتفصيلاً حتى يتوقى تكراره في كل أمر ، وحتى يحسم بالرأى ما يتشعب عن ذلك الدفاع العام من مسائل ودفوع وما يتصل به من بحوث وحتى يفرغ من بداية من بحث الارتباط بين الأوامر الذي يؤدي إلى أن يجمع بينها حكم واحد ، ويحسم كذلك ما يثور حول اختصاصه حيناً واختصاص اللجان الفرعية حيناً آخر ، وأخيراً حتى يرسى القواعد التي يستهدى بها في قضائه .

« وحيث إن الأستاذ المدعى في جماع ما تقدم به من مذكرة ومستندات عامة أوجز علاقته بالشركات المدعى عليها في أنه بخطاب مؤرخ ١٩٥٢/٧/٧ اختصاره الممثل القانوني للشركات المدعى عليها ليكون مستشاراً قانونياً لشركتي . . لمدة سنتين لقاء أجر قدره خمسة آلاف جنيه سنوياً . وأنه قبيل انتهاء مدة التعاقد بعث بمثل الشركات في ١٩٥٤/٣/٢ بخطاب يقرر فيه أن الإشكالات الخاصة بالشركة الأولى قد سويت . بينما تزايدت الإشكالات الخاصة بالشركة الثانية بما يرجو أن يغير عقد ١٩٥٢/٧/٧ بحيث يقتصر

إذا كان ذلك وثبت فساد اعتقاده ، أو ثبت أن موكله أخل بوعده له ، فإن النتيجة لا تختلف في الحالين ، إذ يكون تنازل الطالب عن أتعابه مشروط بتحقيق الكسب الذي تنازل في مقابله ، وهو الأمر الذي لم يتحقق .

ويكون تقدير المحامي لأتعاب الرمزية ليس في واقعه تنازلاً بمعنى التنازل ، وإنما هو تصرف يرتبط وثيق الارتباط بانعدام الاتفاق الذي يرسى العلاقة التي كان ينتظرها ، فإذا ما انحسر الاتفاق ولم يتم ، لا يعود هناك مجال لبقاء الآثار التي ارتبطت به ، أو للتمسك بها .

وحتى لو قلنا بأن المحامي أبرأ موكله من الأتعاب المستحقة له ، فإنه يبقى أن هذا الإبراء لم يكن مقصوداً لذاته ، وإنما كان مقدمة لما أراد الطالب تحقيقه من الوكالة عن موكله في جميع قضاياها .

وبما يؤكد النظر المتقدم ، أن المحامي لم يصدر تنازلاً صريحاً ، وإنما قدر أتعاباً رمزية ، ومعنى ذلك أنه لم يتنازل عن حقه في الأتعاب تنازلاً مطلقاً خالياً من كل قيد أو شرط .

المجلس

« . . حيث إن الأستاذ الطالب تقدم إلى مجلس النقابة طالباً تقدير أتعابه ضد مجموعة شركات . . التي تنظم أربع شركات ، هي . .

وكان اتفاق قد تم بين الطرفين على أنه بعد تمام رفع الحراسة يكون الأستاذ الطالب هو محامي هذه الشركات الأربعة ومستشارها القانوني ، ولذا فإنه بمجرد أن تم تسليم الشركات إلى الممثل القانوني . . بادر إلى إلغاء التوكيلات السابقة الصادرة إلى السيد مدير قضايا الشركة ، وأصدر أربعة توكيلات رسمية عامة إلى الأستاذ الطالب . . وكذلك قام الممثل القانوني المذكور ، عن طريق إدارة القضايا الخاصة بمجموعة الشركات ، بموافقة الأستاذ الطالب بجميع قضايا الشركات الأربعة المتداولة في الجلسات . . وأخذ يوافيه بما استجد بعد ذلك من قضايا .

ونظراً لهذا الوضع الجديد فقد أقامت إدارة قضايا مجموعة الشركات بإخطار السادة المحامين الذين كانوا يباشرون عنها بعض القضايا ، بأنه بمناسبة رفع الحراسة فقد ألغى التوكيل الذي كان قد صدر من السيد الحارس الخاص السابق على الشركات إلى السيد مدير إدارة القضايا ، والذي كانوا يباشرون بموجبه الحضور في الدعاوى عن الشركات ، كما أخطرهم بأن هذه الشركات قد عهدت إلى الأستاذ الطالب بمباشرة جميع قضاياها بمقتضى توكيلات صدرت إليه ، وعلى ذلك فإن حضورهم في القضايا التي يباشرونها سوف يكون نيابة عنه ، كما أن اتصالحهم سيكون به مباشرة . . ويؤكد الأستاذ الطالب أن هذا الذي تم بتعيينه محامياً ومستشاراً للشركات الأربعة ، إنما كان أخذاً بالتقليد الثابت في المراكز الرئيسية لمجموعة شركات . . من وجود مكتب محام واحد يشرف على قضايا الشركات ويتولى هو وحده الاتصال بالسادة المحامين الآخرين الذين قد تحتاج الأمور إليهم .

ويستطرد الأستاذ الطالب إلى القول بأنه

جهد الأستاذ المدعى على الاستشارات للشركة الثانية وحدها . . على أساس ذات شروط العقد الأول ، ثم جاء ذلك الممثل القانوني للشركات فأرسل خطاباً في ١٩٥٤/٧/٨ يرجو فيه الأستاذ الطالب تجديد عقده لشركة . . وحدها لستين مقابل خمسة آلاف جنيه عن كل سنة . . وفي ظل ذلك الاتفاق اضطلع الأستاذ الطالب بعمله حتى وقع العدوان الثلاثي الغاشم على البلاد في أواخر أكتوبر سنة ١٩٥٦ ووضعت الشركات الأربعة تحت الحراسة ، فرأى الحارس الذي تولى أمر هذه الشركات أن يختار الأستاذ الطالب مستشاراً قانونياً للحراسة الخاصة على شركة . . وحدها بذات الشروط التي درج عليها العمل . . وعندما تم توقيع الاتفاق المصري البريطاني في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ بخصوص رفع الحراسة عن الأموال البريطانية رفعت الحراسة نفاذاً لذلك عن شركات . . الأربعة ولكن أموال هذه الشركات لم يفرج عنها لما يقتضيه ذلك من إجراءات رسمتها المادة الثانية من الأمر الجمهوري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٩ مما جعل الحراسة تستمر في ممارسة شئون الشركات حتى ١٩٥٩/٦/٢٢ بالنسبة لشركة . . و ١٩٥٩/٧/١١ بالنسبة لبقية الشركات ، وبالتالي ظل الأستاذ الطالب مستشاراً لشركة . . حتى ١٩٥٩/٦/٢٢ .

وقد حدث على أثر توقيع الاتفاق المصري الإنجليزي المشار إليه أن عين السيد . . مديراً للشركات الأربعة وممثلاً قانونياً لها في تسلم أموالها ، فجاء إلى مصر . . واتصل . . بالأستاذ الطالب ليباشر إجراءات رفع الحراسة نهائياً عن الشركات والإفراج عن أموالها . . وأخذ يضطلع بعبء ما طلب إليه كما قدم ما احتاجه السيد . . بصفته مديراً لشركة . . من فتاوى .

وفي صدد بيان هذه العناصر في التقدير عرض الأستاذ الطالب لبيان مقدار ثروة الشركات المدعى عليها وأهميتها في المجال الاقتصادي والمالي — الحلى من ذلك والدولى — فأورى مثلا في صدد شركة . . إنها من أكبر الشركات . . ثروة في العالم ، فقد تأسست . . برأس مال قدره ٥٥٦٦٥٠٠ جنيه استرليني . . نقلت مركزها إلى القاهرة منذ عام ١٩٥١ وقد ازدهرت أعمالها حتى بلغت أصولها المتداولة وفقاً لآخر ميزانية منشور لها حوالى عشرين مليوناً من الجنيهات . . وعرض الأستاذ الطالب إلى بيان مركزه فأوضح . . أن له في الأوساط القضائية والمجال العلمى قدراً موفوراً وسبقاً مرموقاً .

« وحيث إن الشركات المدعى عليها . . قررت . . أن العلاقة بين الطرفين ترجع إلى يناير سنة ١٩٥٢ حيث رضى الأستاذ الطالب أن يتولى أعمال المستشار القانونى لشركة . . مقابل مبلغ خمسة آلاف جنيه سنوياً ، وباتفاق لمدة عامين ، وقد تعذر تنفيذ الاتفاق في أول الأمر حيث عين الأستاذ الطالب وزيراً للمالية ، فلما تخلى عن مركز الوزارة اتفق على أن يسرى العقد برمته اعتباراً من ١٩٥٢/٧/٤ ، غير أنه بحلول عام ١٩٥٤ صدر قانون الشركات وملحقاته وفي أحكامه ما يمنعه من العمل مع شركة . . ولذلك رأى أن تقتصر أعمال الاستشارة في الظاهر — على شركة . . وحدها ، وأن تشمل — في الخفاء — أعمال الشركتين جميعاً . وأثبت الاتفاق على الظاهر بالكتابة وجعل الأجر كاهو ، أما الاتفاق الحقيقى فقد بقى بغير كتابة . وأن هذا العقد تجدد أكثر من مرة كان الأستاذ الطالب أميناً في تنفيذ ظاهره وخفيه ، إذ قدم استشارات لشركة . . لم يطلب عنها أجراً بوصف أجرها

رغمًا عن ذلك فقد أبقي القضايا الموجودة لدى السادة المحامين كما هي ، وأصدر إليهم التوكيلات الرسمية اللازمة ، بل استمر في أن يهده إليهم بكل القضايا الجديدة التى كانت ترسلها إليه الشركات وتقع في دائرة اختصاصهم ، وأضاف إلى هؤلاء السادة المحامين زملاء جددًا . . وفي ظل كل ذلك سار الأستاذ الطالب في عمله حتى فوجئ . . بإنهاء الشركات الأربعة . . للتوكيلات الصادرة إليه ، قبل أن يتم الفصل فيما بين يديه من دعاوى وبغير سبب مشروع .

وإذ كان الأستاذ الطالب قد تقاضى بعضاً من الأتعاب في بعض القضايا ، ولم يتقاض شيئاً عن البعض الآخر ، فقد راح يطالب الشركات الأربعة بمجموع ما قدر من أتعاب ، فلما نكلت الشركات عن الوفاء لم يكن هناك بد من تقدمه بطلبات التقدير التى يسوق تسديداً لها أنه من تقاليد المحاماة المستقرة أنه إذا أنهى الموكل وكالته للمحامى قبل الفصل في الدعوى التى عهد إليه بها ، فإن المحامى يستحق أتعابه كاملة كما لو كان قد فصل فيها لمصلحة الموكل ، مستشهداً في ذلك بما تضمنته المواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من مشروع قانون المحاماة الموجد الذى أقره مؤتمر المحامين العرب للتعقد ببيروت في سبتمبر سنة ١٩٥٩ .

وفي معرض تقدير هذه الأتعاب يشير الأستاذ الطالب إلى مانصت عليه المادة ٤٤ من قانون المحاماة من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — من الأخذ بعين الاعتبار عند تقدير الأتعاب أهمية الدعوى ، وثروة الموكل ، والجهد الذى بذله المحامى ، مضيفاً إلى ذلك أن هذه العناصر ليست وحدها هي معايير التقدير ، لأنها لم ترد على سبيل الحصر وإنما تؤازرها عناصر أخرى في مقدمتها أهمية مركز المحامى ومكانته في الوسط القضائى .

حول تنظيم إدارة القضايا ، فبعث بتقريرين . . . جاء في الثاني منهما أنه يقدر لنفسه أتعاباً عن الاستشارات القانونية مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وحداً أدنى لأتعاب القضايا عشرة آلاف جنيه ، وأنه اضطر إلى التعاقد مع اثنين من السادة المحامين بإدارة قضايا مجموع الشركات للعمل في مكتبه لمواجهة القضايا التي يباشرها عن الشركات بوصف كونه المحامي الوحيد لها ، مرجعاً كل ذلك إلى ادعائه بمحدث اتفاق شفوي عليه في ٢٨ مارس سنة ١٩٥٩ .

ولما كان هذا الذي ضمنه الأستاذ الطالب تقريريه لا يمثل حقيقة كما تقول الشركات المدعى عليها فقد أثبت في ٢٦/٧/١٩٥٩ إلى الاعتراض عليه منكرة الإتفاق الشفوي المقول به ، مقرررة إنها ستعهد إليه بما تراه من قضايا مع الإبقاء على نظامها بالنسبة لتعاملها مع السادة المحامين الآخرين ، ومن ثم تلفته إلى عدم بذل مصاريف أو إبرام عقود مع محامين حتى يتم الإتفاق على تنظيم العمل وتحديد العلاقات .

وتداول الأخذ والرد بين الطرفين حول وجود الإتفاق أو انحساره ، وحول ما يستجري عليه المعاملات ، حتى طالب الأستاذ المدعى بأن تتحمل الشركات نفقات سفره إلى لندن لإقناع المسؤولين في المركز الرئيسي بوجهة نظره ، ولكن ذلك المطلب لم يلق قبولا من المركز الرئيسي نفسه . ولقد نبه كل ذلك الشركات على ما اختطه الأستاذ المدعى ، فأخذت تراجع تصرفاته إبان الحراسة وفي الفترة التالية لرفعها ، وإصدار التوكيلات إليه منها لما استظهرت من نواياه في صدد تقدير أتعابه واحتكاره القضايا إلى جانب ما لاح لها على حد قولها ، من أنه لم يكن . . الأمر

يدخل خفية ضمن العقد . وظل الحال كذلك حتى بعد أن وضعت الشركات تحت الحراسة أثر العدوان عام ١٩٥٦ ، ولكن طراً أن صفي مكتب الأستاذ . . الذي كان يتولى الشطر الرئيسي من قضايا الشركات ، فأصدر الحارس الخاص على الشركات توكيلين أحدهما السيد . . الذي كان رئيساً لإدارة القضايا والثاني للأستاذ الطالب عن بعض قضايا الضرائب .

ولما رفعت الحراسة دار البحث فيمن يصدر إليه التوكيل بعد زوال صفة الحارس ، واشترك الأستاذ الطالب في ذلك البحث بوصف كونه المستشار القانوني ، وكان الاتجاه إلى إصدار هذا التوكيل إلى . . رئيس إدارة القضايا الذي كان متغيباً في لندن للعلاج ، ولكن الأستاذ الطالب اعترض على ذلك وطلب أن يكون التوكيل له وحده ، على القول باتفاق شفوي تم بينه وبين ممثلي الشركات ، في الوقت السابق على فرض الحراسة . وقد رفض ممثلو الشركات ذلك الوضع وإن أصدروا للأستاذ الطالب . . التوكيلات اللازمة لتمكينه من مباشرة ما يكاف به من قضايا مع بقاء حق الشركات المطلق في اختيار من ترى اختياره من السادة الزملاء وتكليفهم بالدفاع عنها فيما قد تعهدت به إليهم من منازعات .

ولم يرق هذا الوضع الأستاذ الطالب فتحين فرصة مناسبة وأمل على موظف غير مختص وفي غفلة من المسؤولين صيغة الخطاب الدوري . . الذي سبقت الإشارة إليه ، وهو إجراء لم يسبقه اتفاق . . بل هو . . تصرف لا يملكه حتى ممثل الشركات في مصر ، إذ ينبغي عرضه والمصادقة عليه من المركز الرئيسي في لندن . وتستطرد الشركات المدعى عليها قائلة بأنه في ٢١/٧/١٩٥٩ جرى البحث بين الأستاذ الطالب وممثلي الشركات

الذى أوضحته في خطاب أرسلته للأستاذ الطالب في ١٩٥٩/٩/١ وعرضت فيه لأسباب تدهور العلاقات بين الطرفين .

فلما أجاب الأستاذ الطالب على ذلك في ١٩٥٩/٩/٤ متهما بمثل الشركات بأنه يشوه الوقائع ويبتدع الذرائع ، كان من الطبيعي بعد ذلك أن تضع الشركات حداً للتوكيلات في ١٩٥٩/٩/١٢ وأن تخطر به ذلك في اليوم التالي .

ولقد ساءت الشركات المدعى عليها أمثلة تدليلا على أن الأستاذ الطالب لم يكن . . . مما استتبع انفصام الصلة ، منها أنه أخفى عن الحارس حقيقة إتفاقه الخاص بالاستشارات القانونية ، وأنه يشمل شركة . . . ظاهراً وشركة . . . خفية ، فتقدم إليه بطلب مبلغ ٤٥٠٠ جنيه عن استشارات خاصة بالشركة الأخيرة ، فلما . . . أظهر المختصون الحارس على حقيقة الاتفاق ، عاجل الأستاذ الطالب وتنازل عن طلبه بتوقيعه بذلك في ١٩٥٨/١٠/٢٧ على نفس كتاب المطالبة . وأنه سار في إجراءات استصدار أمر أداء ضد شركة . . . بمبلغ يزيد على الثمانين ألف جنيه ، رغم أن شركة . . . صاحبة الدين قد طلبت إليه مراراً وتكراراً عدم السير في الإجراءات ، وأنه قبض من شركة . . . مبلغ ٦٦٠٠ جم مقابل مباشرة النزاع بين الشركة المذكورة وشركة . . . ومن ذلك مبلغ ٣٠٠٠ جم عن قضية تحكيم متفرعة من النزاع المذكور ، وذلك رغم أن الشركة خسرت القضية جملة وتفصيلاً . وأنه يحاول الاستقلال بكل عمل الشركة القضائي ليستقل بكل مال يبذل في هذا السبيل . وإنه كان يخالف حكم القانون وتقاليد مهنة المحاماة في تقديره لبعض أتعابه .

وردت الشركات المدعى عليها أن طلبات

التقدير الراهنة ليست وحدها كل طلبات الأستاذ الطالب ، حيث أنه سبقها بأن لجأ إلى القضاء العادى فاستصدر أمراً بتقدير أجره بمبلغ خمسة آلاف جنيه عن الاستشارات القانونية الخاصة بشركة . . . ثم أقام . . . دعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية للمطالبة بمبلغ ٦٦٦ م ٥٢٢٩١ جنيه كتعويض عن فسخ عقد الاستشارة ، كما أقام في ذات التاريخ الدعوى . . . كللى مصر يطالب بمبلغ ٦٠٠٠٠ جم تعويضاً عن إلغاء التوكيلات التى سبق صدورها إليه من مجموعة شركات . . .

« وحيث إن الشركات المدعى عليها قد فرغت على هذا الذى روتهم عن تطور العلاقات بينها وبين الأستاذ الطالب ، وردت على مبدأ مطالبته بتقدير أتعابه على الأساس الذى قال به من أن تقاليد المحاماة تقضى باستحقاق المحامى أتعابه كاملة عند عزله من التوكيل دون مسوغ . . . قد فرغت على هذا وردت على ذلك بأن دعوى التعويض عن إلغاء التوكيل تتداخل إلى حد بعيد في الطلبات المروضة على مجلس النقابة ، بل إنها تجب الشطر الأكبر من تلك الطلبات ، وذلك لأن استحقاق الأتعاب بوصف كونها أتعاباً لا يكون إلا مقابل أعمال قام بها المحامى . فإذا ألغى توكيله في وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول ، فإن ما يستحقه في هذه الصورة ليس أتعاباً وإنما هو تعويض بهر يح نص المادة ٧١٥ من القانون الدنى .

هذا بالإضافة إلى أن التقاليد التى يقول بها الأستاذ الطالب لا أساس لها من الحقيقة ، وردت الشركات المدعى عليها أنه لا القانون ولا التقاليد أيهما يناصر الأستاذ الطالب فيما قرره ويذهب إليه . ذلك أن العلاقة بين المحامى وموكله

حقيقتها التي صورها بها الأستاذ الطالب طلب تعويض يتوكأ على نص المادة ٧١٥ كما يبين من دعواه . . كلى مصر .

هذا إلى جانب دفعها بعدم الاختصاص في القضية . . وذلك لوجود إتفاق كتابي بشأن الأتعاب فيهما .

وأخيراً دفعها بعدم اختصاص المجلس بالفصل في الطلبات التي يقل نصابها عن مائة جنيه ، لاندراجها في نصاب اللجان الفرعية دون مجلس النقابة بحكم المادة ٤٦ من قانون المحاماة .

« وحيث ان الأستاذ الطالب رد على دفاع الشركات . . بعلم المختصين في الشركات ورضائهم وإلى الأدلة والقرائن المستفادة من إلغاء الشركات للتوكيل السابق صدوره إلى رئيس القضايا السابق إليها ، وإصدار توكيلات إلى الأستاذ الطالب دون سواء ، وإرسال ملفات القضايا كافة إليه .

كما أن الخطاب الدوري الصادر للسادة المحامين . . مرسل من الأستاذ . . وصفته في إرساله ظاهرة إذ هو نائب مدير إدارة القضايا ، بل إنه كان وقت إصداره الخطاب مديراً بالنيابة . . لديه توكيل عام من الممثل القانوني للشركات ، وقد قام بهذه الصفة بإيداع الوثائق الخاصة بالممثل القانوني الجديد لهذه الشركات .

« وحيث إن الأستاذ الطالب . . يتمسك بأن إلغاء التوكيلات صدر ولا مسوغ له . . (ويرى) اختصاص مجلس النقابة بالفصل في طلبات التقدير ، لأن . . الدعوى . . كلى مصر ، أساسها يغير أساس الطلبات الراهنة ؛ فالدعوى المذكورة تقوم على التعويض عما بذله الأستاذ الطالب من مصاريف لإعداد مكتبه وتعويض ما أصابه من أساءة الشركة بمنشور لها أثر عزله ؛

لاهي علاقة تخضع لأحكام الوكالة الواردة في القانون المدني ، ولا هي أجارة أشخاص ؛ وإنما هي علاقة خاضعة للقانون العام ، إذ هي وثيقة الصلة بمرفق عام هو مرفق العدالة ، بل هي جزء لا يتجزأ من هذا المرفق . وإنه إذا كانت العلاقة بين المحامي والموكل أساسها الثقة التامة ، فإن اختفاء هذه الثقة أو تزعزعها يكفي لإقصاءها بالعزل ، حتى ولو لم يكن لذلك القلق في الثقة سبب ظاهر ، بل حتى ولو لم يكن هناك خطأ من المحامي أو إهمال . ويقابل ذلك حق المحامي في عدم الاستمرار في السعى أن اهتزت ثقته بموكله ، دون أن يستطيع أحد إجباره على ذلك الاستمرار ؛ وفي كل من الحالتين العزل أو التنحي لا يكون للمحامي إلا مقابل مقام به فعلاً من عمل . وإنه وإن فرض جدلاً وكانت العلاقة بين الأستاذ الطالب والشركات المدعى عليها علاقة وكالة تحكم نتائج العزل معها المادة ٧١٥ من القانون المدني ، فإن شروط الحق الذي تترتب المادة للتوكيل المعزول غير متوافرة في خصوص النزاع الحالي .

« وحيث إن الشركات المدعى عليها قد انتهت إلى القول بأنه طالما كان إلغاء التوكيل له أسبابه ومبرراته ، فقد سقط حق الأستاذ الطالب في المطالبة بأي مبلغ أيا كان وصفه وتكييفه ، ذلك أنه ان عدت المبالغ المطلوبة تعويضاً عن إلغاء التوكيل ، فأساس التعويض الخطأ ، وهو غير متوافر لمشروعية أسباب العزل ؛ وإن كان أتعاباً ، فإنها لا تحقق للأستاذ الطالب لأنه لم يقيم بعمل مقابل ما يطلب .

« وحيث إن الشركات المدعى عليها راحت من زاوية أخرى تدفع بعدم اختصاص مجلس النقابة بالفصل في طلبات التقدير ، لأنها في

عرفه الفقه بأنه : قيام حالة واقعية بين دعويين تجعل من المناسب ومن المصلحة وحسن القضاء جمعهما أمام محكمة واحدة لكي تحققهما وتقضي فيهما معاً ، وتقدير ذلك يرجع لمحكمة الموضوع وحدها . ولا يلزم أن يكون سبب الدعويين واحداً وموضوعهما واحداً ، بل لا يلزم أن يكون الخصوم في أحدهما هم الخصوم في الأخرى ، إذ يكفي أن تكون فيهما أى صلة وثيقة تسوغ النظر فيهما معاً . محمد حامد فهمي المرافعات ص ٣٠٤ ؛ وموريك صفحة ٢٨٣ .

« وحيث إنه بانزال هذه القاعدة على جميع الطلبات موضوع التقدير ، يبين أن أكثر من صلة تجمع بينها ، مما يولد ارتباطاً قد لا تستقيم معه التجزئة إذ أن الشركات الأربعة المدعى عليها تجمعها وحدة واحدة حيث عبر عنها بمجموعة شركات . . . وقام شخص واحد هو . . . بتمثيلها جميعاً . إلى جانب أن هناك مساهمات مع بعضها في رأس مال البعض الآخر على النحو الذي فصله الأستاذ الطالب . . . وكذلك اشتراك بعض هذه الشركات معاً في إصدار مجلة واحدة . . . بالإضافة إلى اشتراك الشركات الأربعة في قلم قضايا واحد . . . فإن صلة الأستاذ الطالب بدأت بالشركات الأربعة كمحام في قضاياها في وقت واحد كذلك ، وصدرت إليه التوكيلات كلها في يوم واحد . . . وانقصت هذه الصلة في يوم واحد كذلك . . . وبسبب واحد ؛ وأخيراً فإن هناك تزاوراً في بعض المستندات وطرف من الدفاع .

« وحيث إنه لكل ذلك تكون الطلبات الثمانية وثيقة الارتباط ببعضها ، إذ أنها تمثل نزاعات ناشئة عن حدث واحد هو عزل الأستاذ الطالب من التوكيل عن مجموعة شركات . . . ولذا

بينما الطلبات المعروضة تقوم على تقدير أجر عن جهد بذل فعلاً ، خاصة وأن مناسط استحقاق الأتعاب أن يعهد الموكل إلى المحامي بالقضية للدفاع عن مركزه القانوني واتخاذ المناسب من الإجراءات فيتوافر على الدرس والاستعداد وبهذا يصبح ذا حق في اقتضاء الأتعاب .

وعن الدفع بعدم الاختصاص بشأن الأتعاب المطلوبة عن القضيتين . . . كلى ضرائب فإن الأستاذ الطالب يجحد أن هناك اتفاقاً مكتوباً بصددهما يحول دون اختصاص مجلس النقابة على تفصيل . . .

وعن الدفع بعدم اختصاص مجلس النقابة بالفصل في الطلبات التي يقل المطلوب فيها عن نصاب اختصاص المجلس ؛ الأستاذ الطالب يرى أن هناك ارتباطاً بين هذه الطلبات والطلبات الأخرى التي تدخل في اختصاص المجلس لوحدة عوامل التقدير ، رغم اختلاف الموضوع ؛ ولأن السبب الرئيسي في مطالباته جميعاً يرتد إلى أصل واحد هو إنهاء التوكيلات الصادرة إليه من الشركات المدعى عليها ، والتي تحولت إليه في ظله جميع القضايا التي يطالب بالأتعاب عنها جملة والتي سمحت جملة كذلك .

« وحيث إنه في ضوء ذلك يرى المجلس أن يفصل بادئ ذي بدء فيما يتعلق بالارتباط بين الطلبات ثم في الموضوع التي تتناول اختصاصه ثم يحدد علاقة الأستاذ الطالب بالشركات المدعى عليها بالتقدير الذي يتصل بالطلبات موضوع النظر ثم يحدد من هذا القرار العام وما يستقره من المعالم التي يستهدى بها في قضائه . . .

« وحيث إنه عن ارتباط الدعاوى الثمانية ببعضها ؛ فإن الارتباط « La connexité » قد

اختصاصه أو بصحتها ، وتراوح بينها جميعاً عناصر واحدة عامة في السبب المولد لها والدعائم الممهدة للقضاء فيها . بل إن منها ما يرجع مستنده إلى طلب آخر لا جدال في اختصاص المجلس بالفصل فيه ، فقد قرر المجلس رفض الدفع بعدم اختصاصه بنظر الطلبات التي تقل قيمتها أصلاً عن نصابه واختصاصه بالفصل فيها .

« وحيث إنه عما تدفع به الشركات المدعى عليها من سقوط حق الأستاذ الطالب في المطالبة بأي مبلغ أيا كان وصفه وتكييفه ، بمقولة إنه وإن كان المبلغ تعويضاً فمقامه الدعوى . . كلى مصر ، بالإضافة إلى أن قيد التعويض في مثل هذه الحالة أن يكون هناك خطأ منها في قرارها عزل الأستاذ الطالب ، وهو ما لا وجود له في نظرها . وإن كان المبلغ المطلوب أتعاباً فإن الأتعاب لا تكون إلا مقابل عمل . وهي ترى أن الأستاذ الطالب لم يقم بأي عمل يستحق عليه أتعاباً . .

« وحيث إنه عن ذلك فإنه بالرجوع إلى صحيفة الدعوى ، . كلى مصر المقدمة من الأستاذ الطالب . . يبين في جلاء أن أساس التعويض الذي يطالب به الأستاذ الطالب في تلك الدعوى لا يرجع إلى تقدير أتعابه ، ولا ينصرف إلى المطالبة بها كنتيجة من نتائج التوكيل وإنعائه ؛ وإنما يرجع طلبه التعويض إلى ما أصابه من ضرر ترتب على إلغاء التوكيل ، متمثل فيما تحمل من مصاريف بذلها لإعداد مكتبه وإلحاق المحامين والموظفين اللازمين له لمواجهة الحالة التي تقوم لو ظل التوكيل سارياً ، نظراً لضخامة قضايا الشركات وتعددتها إلى جانب تعويضه عن الإساءة لسمعته من جراء اللهجة التي انطوت عليها صيغة المنشور الدوري الذي بحثت به

يرى المجلس ضم الطلبات بعضها إلى بعض ليصدر فيها جميعاً حكم واحد . .

« وحيث إنه مما يتصل بالارتباط الذي ارتآه المجلس التعرض بداية للدفع بعدم اختصاص المجلس نوعياً بالفصل في الطلبات التي يقل المطلوب فيها عن مائة جنيه ، على أساس أنها تدخل في اختصاص اللجان الفرعية كما تقرر ذلك المادة ٤٦ من قانون المحاماة . فما لاجدال فيه أن المادة المذكورة فرقت بين نصاب مجلس النقابة ونصاب اللجان الفرعية في مسائل تقدير الأتعاب ، غير أن الاختصاص النوعي لا يتعلق بمصلحة المحصور أنفسهم ، وإنما يتعلق بترتيب طبقات الهيئات أو المحاكم التي تتولى الفصل في النزاع ، وقدرة كل منها على الحكم فيما اختصت به وبملاءمة المواعيد التي تراعى ، والإجراءات التي تتبع أمام كل منها لنوع القضايا التي تختص بها (. . محمد العشماوى ، قواعد المرافعات ص ٣٨٥ بند ٣٠٢)

وإذ كان ذلك فإن من قواعد الاختصاص التي يمكن التجاوز عنها بسبب الارتباط ، قواعد الاختصاص النوعي (. . محمد حامد فهمي ، المرافعات ص ٣٥٢ وما بعدها) . ومتى كان الارتباط من أسباب امتداد الاختصاص ، فإنه يجب التسليم لكل من يزعم رفع دعوى مبتدئة ، بجواز رفعها مباشرة أمام المحكمة التي تكون أمامها دعوى أخرى مرتبطة بها ، كما يجوز الجمع بين دعويين مرتبطتين في صحيفة افتتاح واحدة أمام المحكمة المختصة باحداها . (جلاسون ١ رقم ٢٧٨ مكرر ؛ وموريل رقم ٢٨٣ ص ٣٢٤) .

« وحيث إنه لكل ذلك ولما سبق أن رددناه في شأن قيام الارتباط بين جميع الطلبات جملة وتفصيلاً ، بالإضافة إلى أن تلك الطلبات التي تقل عن نصاب المجلس واردة ضمن طلبات تدخل في

الشركات المدعى عليها منبثة بعزل الأستاذ المدعى من الوكالة عنها .

وإذ كان هذا هو أساس تلك الدعوى ، وكان سندها من القانون حكم المادة ٧١٥ مدنى ؛ بينا سبب الطلبات الراهنة استحقاق الأجر عن العمل وسندها المادتان ٤٦ و ٤٤ من قانون الحاماة ، فإنه لا يكون هناك وجه لما تذهب إليه الشركات المدعى عليها من أن مقام المطالبة بالمبالغ موضوع الطلبات هو الدعوى . . كلى مصر .

أما ما تثيره الشركات المذكورة من أن خطأ لم يصدر منها عندما ألغت توكيلاتها للأستاذ الطالب ، وما تسوقه تدليلاً على ذلك الخطأ فكل هذه أمور يخرج بحثها عن ولاية مجلس النقابة ، إذ مجال نظرها والإفضاء برأى فيها يكون أمام المحكمة التى تنظر دعوى التعويض . .

« وحيث إنه عن العلاقة بين الأستاذ الطالب والشركات المدعى عليها . . فالمجلس يرى أن هذه العلاقة تحددت بداية فى عمل الأول مستشاراً قانونياً ، وفق عقده الذى ولد فى ١٩٥٢/٧/٧ وتجدد عام ١٩٥٤ ؛ والذى يراه الأستاذ الطالب أنه تجدد بالنسبة لشركة . . وحدها بينا ترى الشركات المدعى عليها أنه وإن كان فى ظاهره ينبنى بذلك إلا أنه فى حقيقته ينصرف إلى شركتى . . ويرى المجلس رجحان وجهة نظر الشركات ، وأن العقد كان دائماً يشمل شركتى . . وآية الدليل على ذلك ما جاء بخطاب الأستاذ الطالب إلى الشركات . . والذى قرر فيه صراحة أن الاتعاب المطالب بها عن إجراءات رفع الحراسة لا تدخل ضمنها اتعابه عن الاستشارات الخاصة بالشركات الأربعة لاندراجها فى عقد الاستشارة الخاص بمجموعة . . فهذا التعبير من الأستاذ الطالب نفسه ينطوى على إقرار صريح مفاده أن عقده

مع شركة . . إنما يشمل ضمناً مجموعة الشركات دون أن يتجدد بشركة . . وحدها . ولا يمكن أن ينصرف إلى المستقبل فقط كما يذهب الأستاذ الطالب ، بقوله إنه كان فى النية صيرورته مستشاراً للشركات الأربعة بعد تسليها أموالها وفقاً لما اتفق عليه مع ممثلى الشركات ؛ ولا يمكن كذلك أن يستساغ قوله إن ذلك كان منه على سبيل الحاماة البحتة والتسامح فى بدء علاقته الجديدة مع هذه الشركات ، نظراً لما سينتهى إليه الأمر من التعاقد بالمأمول بدلالة أن الخطاب المذكور وما به من عبارة جاء صريحة تسلم شركة . . أموالها . . لا وجه لشيء من ذلك ، وعبارة الخطاب واردة بصيغة الماضى .

ولعله مما يؤيد ذلك ويؤكد ما جاء فى خطاب سنة ١٩٥٢ والربط بينه وبين ما جاء فى خطاب سنة ١٩٥٤ حيث أن كلا منهما أبقى على نفس القدر من الاتعاب (٥٠٠٠ جنيه سنوياً) ، مع أن الأول كان صريحاً فى كون هذه الاتعاب عن شركتى . . والثانى كان ظاهره عن الأولى فقط مما يؤكد أن قيام الأستاذ الطالب بالاستشارة كان دائماً لحساب الشركتين ، وإن صدور قانون الشركات سنة ١٩٥٤ وما حوى من قيود بالنسبة لأمثال الأستاذ الطالب هو الذى حال دون التصريح فى عقد سنة ١٩٥٤ ببقاء الحاصل على ما كان عليه ولو كان الأمر على غير هذا السكان الطبيعى أن تنخفض الاتعاب بأى نسبة تقابل انسلاخ شركة . . ، هذا بالإضافة إلى المعنى المستفاد من التنازل الصريح الصادر من الأستاذ الطالب . عن مطالباته التى كان قد وجهها . . إلى الحارس الخاص على شركة . . بأتعاب عما قدم لشركة . . من فتاوى . . فهذا التنازل الصريح لا يمكن أن يستقيم له مسوغ سوى أن هذه الفتاوى يشملها

فهو نائب رئيس قلم قضايا والقائم وقت إصدار الخطاب بأعمال الرئيس . كما أنه صاحب حق في إصدار مثل هذا الخطاب عن الممثل القانوني للشركات ، إذ بيده توكيل عام منه ، كما أن الشركات نفسها أقرت هذا التصرف وأكده بصدارها في تاريخ لاحق توكيلات للأستاذ الطالب وحده ، ثم موافاته بالقضايا كافة التي كانت قائمة ومتداولة وقتئذ .

ومما يترتب على تحديد هذه العلاقة الجديدة على هذا الذي انتهينا إليه ، استحقاق الأستاذ الطالب للأتعاب عن القضايا التي مارسها محامون آخرون باسمه أو بتكليف أو توكيل منه على خلاف ما تذهب إليه الشركات في دفاعها .

« وحيث إن الطرفين قد اختلفا في مدى استحقاق المحامي لكامل أتعابه عند عزل موكله له بعد تكليفه وقبل تمام عمله ، فذهب الأستاذ الطالب إلى أن المحامي يستحق عندئذ كامل أتعابه كما لو كان قد أدى العمل كاملاً ، بينما ترى الشركات المدعى عليها أن هذا القول يجافية السداد وأن المحامي لا يستحق الأتعاب إلا عما بذل فعلاً من جهد .

« وحيث إن مرد العلاقة بين المحامي وموكله هي الثقة المطلقة ، فإن اهتزت في نفس أى من الطرفين كان له أن يفصم هذه العلاقة ، كما أن اهتزاز الثقة أو ترسخها أمر معنوي وإن ظاهرته بعض العوارض الخارجية أحياناً . ومن ثم فلا تثريب على المحامي إن تنحى عن الوكالة ؛ ولاملاحة على الموكل إن عزل محاميه . وكل ما يكون لكل من الطرفين الحق في التعويضات ، إن كان لها مقتض وكان التنحي أو العزل مشوباً بما ينال من سلامته ، أو مرتباً ضرراً لا يمكن توقيه .

تعاقد سنة ١٩٥٤ ، وإلا فمن غير المقبول أو المعقول أن يصدر الأستاذ المدعى فتاوى لتلك الشركة ويظل ما يقرب من العامين لا يطالب بأتعابه عنها ، ثم يجيء بعد المطالبة فيتنازل عنها مختاراً ، مع أن المبلغ المطالب ليس بالمبلغ اليسير إذ يبلغ ٤٥٠٠ جنيه ، بينما لا يقوم بالأمر سبب للمجاملة ، إذ لم يكن مثل هذا السبب قد تحقق بعد . وإذا كان تنفيذ الأستاذ الطالب لعقد سنة ١٩٥٤ على النحو الذي أسلفنا منصرفاً إلى الشركتين معاً . . فلا مراء في أنه يستدل بذلك بالتنفيذ على قيام اتفاق مستتر يخالف العقد الظاهر ، مما يؤيد وجهة نظر الشركات المدعى عليها في هذا الصدد .

« وحيث إن علاقة أخرى قامت بين الطرفين اعتباراً من ١٩٥٩/٧/٢٢ حتى ١٩٥٩/٩/١٢ ، أصبح الأستاذ الطالب بمقتضاها المحامي الأصيل للشركات ، ويمكن القول دون حرج بأنه أصبح المحامي الوحيد الذي يمثل الشركة والذي ينوب عنه سواء من السادة المحامين ، مترافعين ومتصرفين باسمه ومرتدين إليه في شئون القضايا كافة بالمحاكم ، دون أن يكون في ذلك الانفراد ما ينال من الأستاذ الطالب على غير ما تردد الشركات المدعى عليها في دفاعها ودليل ذلك تلك التوكيلات التي أصدرتها الشركات إلى الأستاذ الطالب وحده بعد أن ألغت ماعداها ؛ والكتاب الدوري . . إلى السادة المحامين من الشركات تخطرهم فيه بهذا الوضع الجديد وتنبه عليهم بأن يكون اتصالحهم في أمور ما لديهم من قضايا الأستاذ الطالب وأن يكون حضورهم عنها باسمه ، ولا يلتفت إلى ما تقول به الشركات من أن هذا الخطاب صدر في غفلة من المسؤولين ، إذ أن الذي أصدره موظف له قدره ومركزه بالشركات ،

كتحرير النتائج والمرافعة . (مصر الابتدائية في
١٩٠٣/١١/٣ مجلة الاستقلال سنة ٢ صفحة
٢٨٧) .

« وحيث إنه عن العناصر العامة التي تتدخل
في تقدير أتعاب المحامي ، فالأصل الذي يحكم
تقدير الأتعاب فيما يراه المجلس إنما هو إرادة
المتعاقدين ذاتها ، وإن العناصر التي وردت بالمادة
٤٤ من قانون المحاماة في شأن التقدير إنما هي
للمجرد الاستدلال بها على هذه الإرادة ، وبالتالي
فإنها لم ترد على سبيل الحصر ، وإنما وردت على
سبيل المثال .

فإذا كانت المادة قد عدت أهمية الدعوى
وثروة الموكل والجهد الذي بذله المحامي ، فإن
هناك عوامل أخرى تدخل في التقدير لم ينص
عليها القانون ، ومن هذه العوامل ما هو عام
كقدر المحامي في محيطه القضائي الذي من شأنه أن
يرفع أتعابه عن مستواها العادي ، ومنها ما هو
خاص كعلاقة الموكل بمحاميه عند التوكيل التي
يلاحظ فيه عادة مراعاة جانب الموكل في تقدير
الأتعاب . والمقصود في النص بأهمية الدعوى قيمتها
المادية في القضايا المدنية إطلاقاً ، وقيمتها المعنوية
في القضايا الجنائية ؛ سواء من حيث موضوع
التهمة أو مركز المتهم أو أهمية القضية ذاتها في
المجتمع . على أنه ليس مؤدى عنصر قيمة الدعوى
في القضايا المدنية جعل الأتعاب مناسبة لقيمة
القضية بصورة مطلقة ، بحيث تكون بنسبة
واحدة في الزيادة مهما تبلغ قيمة الدعوى ؛ وإنما
المفروض هبوط هذه النسبة كلما زادت قيمة
الدعوى حتى لا يصبح المحامي شريكاً محاصفاً في
القضية مع مخالفة ذلك للقانون ، ولأن جهد
المحامي لا يزيد بزيادة قيمة القضية إلا بقدر محدود .

وإذ كان هذا هو مرد العلاقة بين المحامي
وموكله ، فإن ما يحق للمحامي عند العزل
أو التنحي في خصوص المطالبة بالأتعاب ، يتحدد
بمقابل ما قام به المحامي فعلاً من جهد وعمل .
ولا عبرة بما يشيروه الأستاذ الطالب في هذا الصدد
من القول بأن تقاليد المهنة تقضى باستحقاق
المحامي كامل أجره عند عزله ؛ ذلك أن مثل هذه
التقاليد لا وجود لها وما كان يمكن أن يكون لها
وجود ؛ وهي تتنافى مع الأصل العام في العلاقة
بين المحامي وموكله التي أساسها الثقة كما أسلفنا
القول . لأن القول بمثل هذه التقاليد معناه الحد
من الحرية في تغيير الثقة والاطمئنان إليها ، وهو
قول غير مقبول ولا ترتضى كرامة المهنة أن يظل
المحامي في عمله رغم فقدان الثقة فيه ، أو أن يظل
هو في العمل رغم افتقاده ثقته في موكله . وكذلك
لا وجه للنسبة بما ورد في مشروع القانون الموحد
للمحاماة ، حيث إن ذلك المشروع لم يصدر بعد ،
ومنى ثم لا يقرر قاعدة ولا ينظم تقليداً .

ويترب على هذا الذي انتهى إليه المجلس أن
أتعاب المحامي عند عزله من التوكيل تقدر
بمتناسبة ما كان من جهد ، معير بالعناصر الأخرى
التي تتدخل في التقدير ، إلا إذا كان هناك اتفاق
مكتوب يقضى بخلاف ذلك . يؤكد ذلك ما قضت
به المحاكم من أنه يجب على طالب تقدير الأتعاب ،
بيان أعماله وإثباتها أمام جهة الاختصاص .
(استئناف القاهرة في ١٨٩٣/٣/٢٧ — مجلة
الحقوق سنة ٨ صفحة ١٢٢) .

والقضاء بأنه إن اتفق المحامي مع صاحب
دعوى على أتعاب ، فلا يجوز إنتقاص هذه الأتعاب
لعدم السير في الدعوى ، إذا كان ذلك بناء على
رغبة الموكل ، بشرط أن يكون المحامي قد
قام فعلاً بكل ما يجب عليه القيام به من الأعمال

ما يلاحظ من أن الأستاذ الطالب كان مستشاراً لمجموعة شركات . . Top Management ، والاستشارة وثيقة الصلة بالكثير من القضايا ، إذ قد تشعب عنها أو تؤثر عليها ؛ وإذا كان الأستاذ الطالب يتقاضى أجراً عن هذه الاستشارة يبلغ خمسة آلاف جنيه ، فإن ذلك يدخل في تقدير الانعاب عن القضايا الخاصة بهذه الشركات صاحبة الفتاوى . وكذلك فإن كثرة قضايا الشركات المدعى عليها وورودها جملة إلى الأستاذ الطالب ، لا بد أن يدخل في تقدير الانعاب عنها ؛ حيث إن الفرق واضح في تقدير الأجر عندما تكون علاقة المحامي بموكله مقصورة على دعوى واحدة ، وعندما تكون هذه الصلة قائمة بصدد العديد من القضايا . ويتدخل في التقدير ورود هذه القضايا جملة أو ورودها على دفعات ، ففي الحالة الأولى يقل التقدير عنه في الحالة الثانية ، وبما يلفت النظر كذلك في خصوص التقديرات الحالية وجود قلم قضايا الشركات المدعى عليها وإدارة للضرائب ، الأمر الذي يسهل مهمة المحامي حيث ترد إليه الدعاوى واضحة معدة مستنداتها إلى حد بعيد . وأخيراً فهناك إفادة الأستاذ الطالب من الشركات المدعى عليها لسنوات طويلة بمبالغ كبيرة ، وكل ذلك يشفع في الرقي في تقدير الانعاب .

« وحيث إنه يمكن تقسيم الانعاب التي يطالب بها الأستاذ الطالب في الطلبات الثمانية إلى ثلاثة أنواع ، منه ما أسماه معجل انعاب كان يجب الوفاء به عندما عهدت إليه الشركات المدعى عليها أمر بعض الدعاوى ؛ ومنه ما أجراه بحرى مؤجل الانعاب ويرى استحقاقه لها لأن الشركات عززته من الوكالة بعد أن اتصلت به الدعاوى ؛ ومنه ما يطالب به مقابل ما بذل من جهد فعلا .

« وحيث إن المجلس يرى أن النوعين الأول

وهذا الذي يقال عن قيمة الدعوى ، يقال كذلك ومن باب أولى عن ثروة الموكل باعتبارها عنصراً من عناصر التقدير ؛ لأن التقدير منوط بجهد المحامي وبقية الدعوى ، أكثر منهما بثروة الموكل ؛ ولأنه ليس من كرامة المهنة البالغة في تقدير أتعاب المحامي تأسيساً على ثروة الموكل ، فيصبح بعض هذه الانعاب أقرب إلى العطاء منه إلى الأجر .

ويرتد اعتبار قدر المحامي في محيطه القضائي عنصراً من عناصر التقدير ، إلى كثرة الإقبال عليه بحكم مستواه العلمي ، وضيق وقته دون قبول جميع القضايا التي تعرض عليه ، وحقه المطلق في اختيار القضايا الأكثر ملاءمة له .

وليس المقصود إطلاقاً بقدر المحامي حظريته لدى القضاء ، لأن القضاء أنزه من أن يجعل لهذا الاعتبار دخلاً في أحكامه ، ولأن المحامي إنما يخل بواجبه إذا ما جعل من هذا الاعتبار سبباً لاختياره (قرار مجلس نقابة المحامين الصادر بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥ في طلب تقدير الانعاب رقم ٢٢٨ سنة ١٩٥٥) .

« وحيث إنه لكل ذلك ، ومع الاعتداد بالعناصر المتقدمة جميعها ، وما قد يتوافر سواها بالنسبة لكل حالة ؛ فإن العنصر الأظهر في تقدير الانعاب عند عدم وجود اتفاق على مقدارها هو ما يستحقه العمل *mérité du travail* مقروناً بأهمية الدعوى ، والعناية التي بذلت ، والزمن الذي استغرقه ذلك العمل (استئناف مختلط في ٢٥/٨/١٩٠١ مجلة المحاكم المختلطة س ١٣ ص ٢٦٢) .

« وحيث إنه عن العناصر الخاصة التي تتدخل في تقدير الانعاب في النزاع الراهن ،

عن فتح الملف ، وطلب في البعض الآخر عشرة جنهات . والمجلس يدخل في تقديره مكانة الأستاذ الطالب وقدره ، ويرصد له عشرة جنهات اتعاب في الحالات التي لم يخرج الجهد فيها عن فتح الملف ..

« وحيث إنه حيال ما يشور حول وجود إتفاق مكتوب فإن المجلس يرى بآدىء ذى بدء حسم هذا الإصرار لما يترتب عليه من توافر اختصاص المجلس بتقدير الأتعاب أو بانحسار هذا الاختصاص .. فإن تحققت النتيجة الأخيرة أغنت عن الحوض في بحث وجهات نظر طرفي النزاع في شأن الوقائع والنتائج التي اختلفا عليها .

« وحيث إن عمدة الفصل في هذا الجدل متحددة في الخطاب الصادر من الأستاذ الطالب إلى الشركة بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٨ .

« وحيث إن ذلك الخطاب قد جاء به :

« بالإشارة إلى خطابنا المؤرخ ٢٦ الجاري في شأن قرار المحكمة وقف الدعويين المرفوعتين من شركتي .. لإجراء الصلح مع مصلحة الضرائب .

وبالإحالة إلى الاتفاق الذي تم بيننا في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بشأن أتعاب هاتين القضيتين ، بحيث تدفع إلينا كل من الشركتين كدفعة ثانية أو أخيرة من مقدم الأتعاب مبلغ .. من شركة .. ومبلغ .. من شركة .. عند وقف الدعويين للتصالح أو استئنافهما أيهما حصل أولاً؛ بحيث لا يتبقى بعد ذلك سوى مبلغ مؤخر الأتعاب على أساس النتيجة في حدود ١٠٪ من الكسب صلياً أو بحكم انتهائى بعد استئزال المبالغ المدفوعة مقدماً . ووفقاً لما تقدم نرجو التفضل باصدار

والثاني من الأتعاب المطالب بها (المعجل والمؤجل) ليست من الأتعاب التي وردت بشأنها المادة ٤٦ ، التي خولت المجلس تقدير أتعاب المحامي عند جواز ذلك ، نظراً لأن التقدير يرد كما أسلفنا معياراً بالعمل الذي بذل فعلاً ، وإذا كان طلب المعجل سابقاً على العمل ، وكان طلب المؤجل لمجرد العزل دون تمام العمل ، ينعدم في كليهما قيام العمل والجهد ومن ثم انتقد معيار التقدير .

« وحيث إنه بما يعنى المجلس رصده في صدد هذه العموميات ، إن الأستاذ الطالب قدم في أكثر من دعوى للتدليل على جهده ، ما أسماه تقريراً مرفوعاً عن الموضوع إلى الشركة صاحبة الأمر ، ويلاحظ المجلس في ذلك أن كل هذه التي أميت تقارير مؤرخة في تاريخ واحد هو ١٩٥٩/٩/٧ ، وإنها لم تخرج عن حدود البيانات العادية التي يرتبها المكتب النظم للمفاته ، حتى يستبين منها الخطوات التي مر بها الملف ، ومن ثم فهي لا تعد تقارير بالمعنى الذي قصده الأستاذ الطالب .

« وحيث إن المجلس يرصد كذلك أن هناك من الطلبات التي تقدم بها الأستاذ المدعى ما لم يرد به أى جهد ، ولكنه يمثل في أقله اتصال الدعوى به ووضعها ملخصاً لها وفتح ملف لموضوعها ، ويرى للمجلس في صدد أمثال هذه المطالبات ارساء التقليد الذي كان سارياً لدى المحامين المختلط ، من رصد اتعاب فتح ملف بمجرد اتصال الدعوى بالمحامي ، وتقدير هذه الأتعاب وفقاً لقدر المحامي ومكانته .

« وحيث إنه في سبيل تقدير هذه الأتعاب فالمجلس يستهدى بتقديرات الأستاذ الطالب لنفسه بنفسه ، حيث طلب في بعض القضايا خمسة جنهات أجراً عن دعاوى لم يخرج جهده فيها

تشرط لاختصاص مجلس النقابة ألا يكون اتفاق مكتوب على الاتعاب ، وكان قد ثبت للمجلس قيام هذا الاتفاق ، فإن القضاء بعدم الاختصاص يصبح واجباً .

« وحيث إنه في خصوص ما دار من جدل حول صحة أو بطلان الاتفاق على اتعاب محددة بنسبة قيعه الدعوى ، أو قيعه الكسب الذى يعود على الشركة نتيجة لجهد المحامى ؛ يرى المجلس وقد انتهى إلى عدم اختصاصه بنظر الطلب ، عدم التعرض له ، تاركاً أمره للجهة صاحبة الاختصاص في تقدير الاتعاب أو الحكم بها .

« وحيث إنه لا يجدى كذلك في التناضى عن هذا الاتفاق وقيامه ، ما قال به الأستاذ الطالب من أن الشركة المدعى عليها لم تتمسك به إذ لم ترتب على تقديمه سوى القول بأن الأستاذ الطالب تقاضى ما حق له ، وأنه بدوره لا يتمسك به . لا يجدى ذلك لأن في تقديم الشركة للكتاب تمسكاً بما حواه من اتفاق ، ولا يغير من الأمر أنها لم ترتب على تقديمه الدفع صراحة بعدم اختصاص مجلس النقابة . ذلك أنه وإن كان الأصل أن المحكمة تنظر الدعوى مقيدة بطلبات الخصوم وفي حدود نطاقها ، إلا أن لها ألا تعتد بالتمسك الذى يخضع الخصوم على المستندات المقدمة منهم . (أحمد أبو الوفا ، نظرية الأحكام ص ٢٨٩ بند ١٥١) ، بل إنها غير ملزمة بإقراره ولو في حالة إتفاق طرفي الخصومة عليه . (محكمة النقض في ١٦/١٢/١٩٥٤ القضية رقم ٢٢٤/٢١ قضائية) . « وحيث إنه بالإضافة إلى ذلك ، فإن اختصاص المجلس بتقدير الاتعاب الذى تحدثت عنه المادة ٤٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ هو من النظام العام ، ومن ثم فالمجلس يعرض له أن يقضى به ولو لم يطلبه أحد من الخصوم .

التعليمات لموافاتها بمبلغ . . من شركة . . ومبلغ . . من شركة . . » .

« وحيث إن هذا الخطاب صريح في وجود اتفاق بين طرفي النزاع حدد معجل الاتعاب بمبلغ بات ، وحدد مؤجلها بمبلغ في حدود النسبة المشروطة (١٠ ٪) ، مما تقيده الشركة ، وسواء كان الاتفاق الذى يشير إليه الخطاب قد بدأ مشافهة أو مكتوباً ، فإنه قد استحال إلى اتفاق مكتوب بتوثيقه في الخطاب المشار إليه ، ولا يشترط في العقد المكتوب أن يأخذ صورة محددة ، أو يرد في محرر على وجه خاص .

« وحيث إن الاتفاق الذى انطوى عليه الخطاب يحدد الجزء المعجل من الاتعاب بما قبض فعلاً وما طلب تكلمته ، ويحدد الجزء المؤجل باتفاق كذلك ، سواء كان باتاً أو معييراً في حدود ال ١٠ ٪ مما يعود على الشركة من كسب صلحاً وبمحكم انتهائى .

« وحيث إنه إذا فرض وكان هذا الذى صدر عن الأستاذ الطالب مجرد إيجاب كما يذهب ؛ فإنه قد صادف قبولا ؛ والقبول بدوره لا يشترط للتعبير عن إرادة صاحبه شكل خاص . فكما يكون صراحة يكون ضمناً ، حق عد مجرد السكوت أحياناً قبولا (الدكتور السهنورى ، الموجز في النظرية العامة للالتزامات ص ٤٦ وما بعدها ، وص ٦٧ وما بعدها) .

ولا أدل في خصوص الموضوع الراهن على قبول الشركة المدعى عليها لإيجاب المدعى وموافقها عليه من مبادرتها إلى تنفيذ ما جاء بذلك الإيجاب الصادر عن الأستاذ الطالب ودفعها المبلغ الباقي من مقدم الاتعاب ، مما يقطع بتلاقى الإيجاب والقبول ومن ثم تمام الاتفاق .

ولما كانت المادة ٤٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧

ويقدر اتعابه بالخمسة عشر جنيهاً المطلوبة . .
 « وحيث إن الشركة لم تنكر الجهد الذي بذله
 ولكنها وصفت تقدير الاتعاب بالمباغة على أساس
 أن كل العمل لا يخرج عن الروتين الذي يباشره
 كتبة المحامين .

« وحيث إن المجلس يرى ثبوت قيام الأستاذ
 الطالب بكل الإجراءات اللازمة فيما عهد إليه ،
 ويرى أن الاتعاب المناسبة هي خمسون جنيهاً . .
 فإنه يقدر بها أتعاب الأستاذ الطالب . .

« وحيث إن جهد الطالب واضح ثابت
 لا وجه للمجادلة فيه ولكنه لا وجه في نفس الوقت
 لتعيره بالمبلغ الذي حدده الأستاذ الطالب ، نظراً
 لطبيعة استصدار أمر الأداء وإجراءاته التي
 لا تتكلف المحامي جهداً خاصاً ، ولذا فليس لقدر
 المبلغ موضوع المطالبة بأمر الأداء أثر جوهري
 في تقدير الاتعاب وإن لوحظ بعض الشيء
 في تقديرها .

« وحيث إنه لذلك يرى المجلس تقدير أتعاب
 الأستاذ الطالب بمبلغ ٣٠٠ جنيه . .

« وحيث إنه وإن كان نتيجة الدعوى أثر
 على تقدير الاتعاب غير أن ذلك يكون عند
 استمرار المحامي طالب التقدير في الدعوى حتى
 نهايتها ، وهو ما لم يكن بالنسبة للأستاذ الطالب
 الذي يرى المجلس أن جهده متحدد بالدراسة
 ورفع الدعوى وفقاً للتكييف الذي رآه وهو
 جهد يقدر له المجلس مبلغ مائة جنيه .

« وحيث إن . . أقصى حد للعقوبة في حالة
 ثبوت التهمة قاصراً على غرامة لا تتجاوز عشرين
 جنيهاً ، انحسر عن الإتهام عنصر الخطورة سواء
 فيما يتعلق بالجهد المطلوب له ، أو النتائج المترتبة عليه .
 « وحيث إن الشركة المدعى عليها تقرر بأن

« وحيث إنه بناء على ما تقدم من ثبوت وجود
 اتفاق مهما تكن الصورة التي بدأ بها ، فقد
 انتهى الأمر إلى توثيقه في كتاب ، ومن ثم فهو
 اتفاق مكتوب .

« وحيث إنه إذا ما وجد الاتفاق المكتوب
 فقد انحسر اختصاص مجلس النقابة عن الفصل في
 التقدير الذي يحكمه مثل ذلك الاتفاق . .

« وحيث إن الأستاذ الطالب أعد مذكرة ،
 ولا يتأتى إعدادها إلا بعد دراسة أوراق الموضوع .
 ثم تقدم بهذه المذكرة بعد زوال صفة الوكالة عن
 الشركة المدعى عليها .

« وحيث إنه بغض النظر عن تاريخ إيداع هذه
 المذكرة أو توافر الصفة للأستاذ الطالب عند تقديمها
 من عدمه ، فإنها في أقلها تحدد جهداً له يرى المجلس
 أن يقدر له عنه مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً . .

« وحيث إن المجلس يرى أنه وإن كان الأستاذ
 الطالب قد تراخى في إعداد صحيفة الدعوى ، مع
 أن الشركة أرشدته عن عنوان المدين
 في ٢٢/٧/١٩٥٩ بعد أن كانت قد عهدت إليه .
 بها في ١/٦/١٩٥٩ بينما كان العزل الذي يسوقه
 سبباً لعدم رفعها في ١٢/٩/١٩٥٩ إلا أن عدم
 رفع الدعوى لا يضيع حقه في تقاضي أتعاب عن
 هذا الجهد المتراخي ويقدرها المجلس بعشرين
 جنيهاً . .

« وحيث إن المجلس يرى جهد الطالب ثابتاً
 متجاوزاً حد الدراسة إلى رفع الدعوى فعلاً ،
 ولا ينال منه ما تذكره الشركة عن عدم تقديم
 المستند ، إذ أن أول جلسة للقضية كانت بعد
 العزل من التوكيل .

« وحيث إن المجلس يرى أن التقدير الذي
 طلبه الأستاذ الطالب تقدير مناسب ولذا يقره عليه

جاء فيها العزل من جانب الموكل وهي حالة يفترض فيها أن يكون للموكل قد اتخذ للأمر أهيته وليس فيها عنصر المفاجأة بالنسبة له ، مما يستدعي استمرار الوكيل في عمله بعد العزل من التوكيل .

« وحيث إنه لذلك يرى المجلس تقدير أتعاب الأستاذ الطالب عن استصدار أمر الأداء وإعداد مذكرة في المعارضة بمبلغ خمسمائة جنيه . .

« وحيث إنه عن الفتوى فلا جدوى من البحث في صحة تقديمها أو عدم صحته نظراً لأنها حتى لو قدمت فإن الأتعاب عنها تدرج في أتعاب الأستاذ الطالب كمستشار قانوني للشركة المدعى عليها ، والفتاوى هي صميم عمل المستشار القانوني . .

« وحيث إنه عن الاحتفاظ بحق استرداد الأتعاب المدفوعة فإنه وإن لم يكن أمرها متعلقاً بمجلس النقابة ، غير أنها وهي تقرر مبدأ يتصل بأتعاب المحامين وحق الموكلين في طلب استرداد الأتعاب المدفوعة فعلاً . عند عزلهم محاميهم من التوكيل قبل تمام العمل . فيعني المجلس الألفات وإلى أن الأتعاب التي يتفق عليها الموكل ويرتضيها هو على بينة من الأمر لا يمكن أن تكون محلاً للاقتصاص ولا لطلب الاسترداد ، وكل ما للموكل الحق في التعويضات إن كان الإخلال من جانب الوكيل وكان للتعويض مقتضى (بوردو ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٥ — دالوز ٢٧-٢-٩٧) .

« وحيث إنه عن الأتعاب الواجب تقديرها فإن المجلس يرى أن الجهد المبذول لا يتعدى مقابلة هذا المبلغ بحال من الأحوال ومن ثم يرفض طلب الأستاذ الطالب .

« وحيث إنه من الثابت قيام الأستاذ الطالب

هذه القضية هي صورة من القضية . . موضوع مطالبة أخرى في ذات طلب التقدير المنظور . . وأما عن المذكرة المقدمة من الأستاذ الطالب فهي مجرد دفاع أعد لخدمة طلب تقدير الأتعاب ، وقد أودعت ملف الدعوى بطريق التلاعب مع الكاتب المختص إذ أن صورة منها مؤثر عليها بإيداعها في ١٢/٩/١٩٥٩ والأخرى في ١٠/٩/١٩٥٩ ، ومع ذلك فإن المذكرة لم تنطو على بحث أو عمق إذ اقتضت على ترديد أن الحساب يطلب من الوكيل لا من الموكل ، كما أنه يعيبها أنها تناولت أموراً لم يثرها أصحاب الدعوى أنفسهم في صحيفة الافتتاح وهي كل ما تقدموا به ، وكان حسن الدفاع يقتضي التريث حتى تتبلور الأمور وينصح المدعون عن دفاعهم وسندهم .

« وحيث أنه وقد تحدد جهد الطالب في دراسته التي انتهت إلى المذكرة الموصوفة آنفاً والتي لا يعني البحث في تاريخ إعدادها أو إيداعها ملف الدعوى طالما إنها تمثل جهداً فإن المجلس نظراً للاعتبارات السابقة وأخصها وجود دعاوى متماثلة يقدر عن جهد الأستاذ الطالب في هذه الدعوى وحدها خمسين جنيهًا . .

« وحيث إنه لا جدال في ثبوت أن الطالب أدى للمدعى عليها عملاً هو استصدار الأمر . وتحرير المذكرة لمواجهة المعارضة إلا أن إعدادها بعد العزل يقرب إلى الذهن صدق ما تقوله الشركة من أنه لم يقصد به خدمة مصالحها وإنما قصد به توفير عنصر من عناصر تقدير الأتعاب .

وإذ كانت أحكام القانون المدني توجب على الوكيل الذي يعتزل الوكالة أن يفعل ذلك في وقت مناسب ، وأن يتخذ التدابير التي تكفل بعدم تعويض مصالح موكله للخطر ؛ إلا أننا إزاء حالة

التي يقدرها المجلس للأستاذ الطالب عن هذا جميعه هي مبلغ ٨٨٠ جنيهاً والمصروفات المناسبة له .

« وحيث إن كل ذلك لا يغير في شيء من الرأي الذي انتهى إليه المجلس ، وذلك .

إن عقد الاستشارة البرم مع الأستاذ الطالب إنما قام لصالح الشركة وعن أعمال الاستشارة الخاصة بشؤونها وصالحها ومن ثم فكل فتوى تتعلق بأمور الشركة وصوالحها تدرج في حكم العقد بصرف النظر عن المستصدر لها أو طالبها سواء كان حارساً أو ممثلاً قانونياً أو مديراً للشركة وبصرف النظر كذلك عن وضع الشركة وقت صدور الفتوى ، أي سواء كانت تحت الحراسة أو في غير ظلها .

« وحيث إنه متى انتهى المجلس إلى أن عقدي اتفاق الفتاوى المحررين في سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ يشملان أعمال الاستشارة الخاصة بشركتي . . معاً ، وإلى أن الأستاذ الطالب لا يستحق أتعاباً خاصة عما يقدمه للشركة الأخيرة (المدعى عليها) من فتاوى وإلى أن الأعمال المطلوب التقدير عنها هي بغير جدل من الفتاوى فإن المطالبة بأتعاب مستقلة عنها يصبح ممتنعاً على الأستاذ الطالب ومن ثم يقرر المجلس رفض الطلب . .

« وحيث إن الشركات المدعى عليها ردت على هذا الطلب بأن أنكرت على الأستاذ الطالب عمله في إجراءات رفع الحراسة عن مجموعة الشركات . وذهبت إلى أن صاحب الجهد في ذلك أولاً وأخيراً إنما هو الأستاذ . . المحامي ، وأنه في شأن الأعمال التي يقرر الأستاذ الطالب أنه قام بها فإنها نوعان . . أولها فتاوى وقد استبعدتها . . وإنه لما كان الأستاذ الطالب قد حرر

بتعجيل الدعوى بعد أن كانت موقوفة ، وإخطاره الشركة بهذا التعجيل . الأمر الذي لا يكون إلا بعد الاطلاع على ملف القضية .

« وحيث إنه لذلك فالمجلس يقدر خمسين جنيهاً أتعاباً للطالب عن الجهد المشار إليه .

« وحيث إنه وإن تعددت الدعاوى فهي في حقيقتها صورة واحدة ومن ثم فالدفاع في واحدة منها يغني ويصلح للباقيين مما يوردها عند تقدير الأتعاب مورد الدعوى الواحدة معيرة في ضوء قيمة مجموع الطلبات ، ولذا وللأسباب التقدمة فالمجلس يقرر للأستاذ الطالب عن جهده مبلغ ٣٠٠ جنية . .

« وحيث إن المجلس يرى أن جهد الأستاذ الطالب لا يعدو كتابة الإنذار الذي لم يتم إعلانه ولهذا يقدر أتعابه عن ذلك بمبلغ خمسة وعشرين جنيهاً .

« وحيث إن المجلس يرى أنه وإن كان إجراء سحب الحكم وإعلانه يقوم به كاتب المحامي غير أنه يتم تحت إشراف المحامي وتوجيهه ومن ثم فهو عمل يستحق عنه الأستاذ الطالب أتعاباً ويرى المجلس أن يحدده بعشرة جنيهاً . .

« وحيث إنه لاختلاف بين الطرفين في أن جهد الأستاذ الطالب اقتصر على إعداد مشروع طلب أمر الأداء ولذا فإن المجلس يرى الاكتفاء بتقدير أتعابه بعشرة جنيهاً . .

« وحيث إن المجلس يرى أن إعداد مشروع صحيفة الدعوى — بصرف النظر عن تحديد الوقت الذي أعد فيه — جهد يستأهل تقديره بخمسين جنيهاً . .

« وحيث إنه لكل ذلك يكون مجموع الأتعاب

عن الفتاوى وما اتصل بها ، وخطاب صادر منه .. أشار فيه إلى تعيينه محامياً عن جميع الشركات وإلى تقاريره وفق كتابيه المؤرخين ٢٥ و ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٩ عن تنظيم الأعمال القضائية بالشركات الأربع كما أشار فيه إلى الاتعاب الرمزية التي قدرها .. وصورة خطاب أرسلته إليه الشركة معلنة رفضها لمقترحاته بشأن تنظيم العمل القضائي وخاصة تحديد حد أدنى لآتعابه بمبلغ .. سنوياً ، وتجحد ما نسبته إلى الشركة من أنها وعدت بتسليمه جميع ملفات القضايا ..

« وحيث إنه حبال ما أبدته الشركات للدعى عليها من أن الذى اضطلع بأعمال رفع الحراسة هو .. دون الأستاذ الطالب وأن تقدير الأخير آتعابه بقرش واحد مانع له من المطالبة بآتعاب أخرى ، فقد رد الأستاذ الطالب بقوله إن الأستاذ .. لم يقوم بغير الإجراء الشكلى .. أما قول الشركات بأن آتعاب الفتاوى المنصلة برفع الحراسة تندرج فى عقد الاتفاق الذى عين بمقتضاه مستشاراً قانونياً فينقضه أن هذه الإجراءات خاصة بالشركات الأربع ، بينما لم يقل أحد إن عقد الاستشارة يشمل شركتى .. وأورد علة تقديره لآتعابه بقرش واحد فقال إن المثل القانونى للشركات كان قد اتفق معه على أن يجعل منه محامياً ومستشاراً قانونياً للشركات الأربعة عقب رفع الحراسة عنها ، ولهذا رأى أن يقوم من جانبها بمعاملة كانت طبيعية ومفهومة فى هذا .. تمثلت فى الاكتفاء بآتعاب رمزية مقدارها قرش صاغ واحد عن جهوده الكبيرة فى رفع الحراسة ، أما وقد أخل المثل القانونى بوعده له فلم يعد هناك مجال للمعاملة ، بالإضافة إلى أن المبالغ الرمزية لا تعتبر تسوية للحقوق ، ولا تبنى التنازل عن الحق وإنما هى تسجله دون تحديد لمقداره .

فاتورة فى ١٢/٧/١٩٥٩ وخطاباً فى ٢٧/٧/١٩٥٩ حدد فىهما لنفسه قرشاً واحداً آتعاباً رمزية عن جهوده فى شأن الحراسة فقد حدد أجره أو تنازل عنه بما لا يسمح له بالمطالبة به ثانية لأن اقتضاء الاتعاب الرمزية على هذه الصورة ينطوى على تنازل ضمنى عن الاتعاب غير معلق على شرط فإن أراد العدول عنه فعليه رفع دعوى إلى القضاء العادى بإبطال التنازل وما لم يتم ذلك بالاتفاق أو بحكم نهائى امتنع على الطالب اقتضاء آتعاب أخرى . وتضيف الشركة المدعى عليها أن الجهد المتصل بالفتاوى شفوية كانت أم مكتوبة يدخل ضمن عقد الاستشارة المبرم فى سنة ١٩٥٢ والمجدد فى سنة ١٩٥٤ ، وتؤكد الشركة المدعى عليها صدق دفاعها بأنه لما وقع الخلاف بينها وبين الأستاذ الطالب وكتب إليها يطلب آتعاباً عن عملية الإفراج عن أموال الشركات أجابته فى ١/٩/١٩٥٩ منكرة عليه أى جهد فى هذه العملية مذكرة له بأن صاحب الجهد هو الأستاذ ..

وقدمت الشركات حافظة مستندات .. بشأن المحادثات التى دارت حول اتفاقها على أن يقوم بأعمال الاستشارة القانونية لشركتى .. لقاء .. جنيه سنوياً .. وبتوثيق هذا الاتفاق ، ورد الأستاذ الطالب بالموافقة وخطابها إليه .. بقصر تعيينه مستشاراً قانونياً على شركة .. وحدها بنفس الشروط الأولى ورده بالموافقة ، وخطابها الذى أشارت فيه إلى كتابى .. الخاصين بالاستمرار فى العمل كمستشار لشركة .. بالأجر والشروط ذاتها ورده بالموافقة ، وصورة شمسية لخطاب صادر منه .. يحدد لنفسه فيه آتعاباً قدرها قرش واحد عن جهوده المؤدية لرفع الحراسة ، ويذكر أنه لا يستحق شيئاً قبل الشركات الأربع

فإذا ثبت فساد هذا الاعتقاد ، أو ثبت أن الشركة أخلت بوعدها له فإن النتيجة لا تختلف في الحالين ، إذ يكون تنازل الطالب عن أتعابه مشروطاً بتحقيق الكسب الذي تنازل في مقابله وهو الأمر الذي لم يتحقق .

وإذا كان ذلك كذلك فقد كان تقدير الأستاذ الطالب لاتعاب رمزية ليس في واقعه تنازلاً بمعنى التنازل ، وإنما هو تصرف يرتبط وثيقاً بالإرتباط بإتمام الاتفاق الذي يرسى العلاقة التي كانت ينتظرها ، فإذا ما انحسر الاتفاق ولم يتم ، لا يعود هناك مجال لبقاء الآثار التي ارتبطت به أولاً وتمسك بها ، وحتى لو قلنا بأن الطالب أبرأ الشركات المدعى عليها من الأتعاب المستحقة له ، فإنه يبقى أن هذا الإبراء لم يكن مقصوداً لذاته وإنما كان مقدمة لما أراد الطالب تحقيقه من الوكالة عن الشركات الأربع في جميع قضاياها ، وهو الأمر الذي لم يتحقق كما سبق القول .

ولعله مما يؤكد النظر المتقدم أن الأستاذ الطالب لم يصدر تنازلاً صريحاً ، وإنما قدر أتعاباً رمزية ، ومعنى ذلك أنه لم يتنازل عن حقه في الأتعاب تنازلاً مطلقاً خالياً من كل قيد أو شرط . « وحيث إنه لذلك كله فالجلس يقر جهد الطالب ويقرر له حقه من الأتعاب عنه . . »

(الطلبات أرقام ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ سنة ١٩٥٩ ، ورقم ٨ سنة ١٩٦٠ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة شكري ديمتري وكيل النقابة ومنصور فريد والدكتور أحمد زكي الشيتي وعلى منصور والدكتور جمال مرسى بدر المحامين) .

« وحيث إنه عن قيام الأستاذ الطالب بإجراءات رفع الحراسة وتسليم الأموال ، فالجلس يرى ثبوت ذلك . . »

ولا ينال من هذا الجهد ما قرره الشركات المدعى عليها من قيام الأستاذ . . بجهد آخر ، إذ . . أن جهد الأستاذ . . اقتصر على تقديم الطلبات وبعض أعمال الترجمة ، وأن الأجر الذي تقاضاه إنما كان عن هذه الأعمال وحدها .

« وحيث إنه عن القول بأن جهد الأستاذ الطالب في إجراءات رفع الحراسة يشمله عقد الاتفاق . . الخاص بالفتاوى ، فقول يراه المجلس مردوداً . إذ أن إجراءات رفع الحراسة يخرج بعضها عن حدود الاستشارة القانونية الصرفة ، ومن ذلك المحادثات والمفاوضات والاتصالات وما يترتب عليها أو يتفرع عنها ، هذا بالإضافة إلى أن أعمال رفع الحراسة هذه كانت تشمل الشركات الأربع جميعاً ، بينما اتفاق الاستشارة كان مقصور على شركتي . . »

« وحيث إن المجلس يرى أن تنازل الطالب عن الأتعاب المستحقة عن رفع الحراسة جاء في ظروف وملابسات تقطع بأن صاحبه قصد به الرد على إيجاب وقر في ذهنه ، سواء كانت المظاهر تؤدي إليه حقاً أو تنفيه ، قوامه اعتقاده بأن الشركات الأربع ستعهد إليه بجميع قضاياها نظير أجر سنوي كبير يصغر بجواره ما يستحقه من أتعاب نظير جهوده في وضع الحراسة . »

طرق رفع الدعاوى ومواعيد الطعن بالاستئناف في القوانين الخاصة

دراسة خاصة عن تطبيق المواد ٦٩ و ١١٨ و ٤٠٢ من قانون المرافعات

المستشار فتيحي عبد الصبور

رئيس محكمة ورئيس مكتب التبويب

١ — ليس الهدف من هذا البحث تناول أحكام رفع الدعاوى وطرق الطعن فيها ومواعيدها ، فإن لذلك موضعه من كتب الفقه في قانون المرافعات — وإنما القصد منه هو دراسة خاصة لما استحدثه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي تناول بالتعديل بعض أحكام قانون المرافعات ، وذلك من وجهين : أولهما — طريقة رفع الدعوى ، وثانيهما — مواعيد الطعن في الأحكام بطريق الاستئناف في المنازعات الناشئة عن تطبيق القوانين الخاصة . ذلك أن المشرع في القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقد أبقى على نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات التي تقضى بأن الدعوى ترفع إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للمدعى عليه على يد أحد المحضرين مالم يقض القانون بغير ذلك ؛ قد قصد تبسيطاً لإجراءات التقاضى وتيسيرها ، العمل على توحيد طرق رفع الدعوى أو الطعن ، وإلغاء التفرقة بين الدعاوى التي تنظر على الوجه المعتاد والدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة ، وإزالة الآثار القانونية المترتبة على هذه التفرقة .

فنص في المادة ٤٠٢ مرافعات معدلة — توحيداً لميعاد الطعن بالاستئناف — على أن ميعاد الطعن ستون يوماً سواء أكان الحكم صادراً من محكمة جزئية أم ابتدائية ، وخمسة عشر يوماً في المواد المستعجلة أياً كانت المحكمة التي أصدرته . ولم يعد ميعاد منقوص في مواد الأوراق التجارية ، ولا المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة^(١) . كما أورد في نص المادة ١١٨ مرافعات معدلة نصاً عاماً أن : « تسرى على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة في رفع الدعاوى ونظرها وإجراءات الطعن في الحكم الصادر فيها ومواعيده » . وذلك تحقيقاً لرغبة المشرع في إلغاء كل الآثار القانونية المترتبة على تلك التفرقة ، بحيث يفضى بعد ذلك المقصود من اصطلاح الفصل في الدعاوى على وجه السرعة هو مجرد بحث المحكمة على سرعة الفصل في النزاع .

(١) المذكرة التفسيرية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

٢ — ويشور الخلف — في الفقه والقضاء — حول ما إذا كانت هذه النصوص المستحدثة تمتد إلى الدعاوى التي يثيرها تطبيق القوانين الخاصة، أم أنها مقصورة على الدعاوى التي يرسمها قانون المرافعات بحسب، أو بعبارة أخرى هل يمتد حكم تلك النصوص إلى الدعاوى التي تتطلب القوانين الخاصة لها شكلاً معيناً في رفعها، أو في طرق الطعن فيها ومواعيده أم لا ؟

يرى البعض أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لم يقصد بها إلا تقرير قاعدة عامة مقتضاها أنه بالنسبة للدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة تتبع بصدها القواعد العامة في رفع الدعاوى، دون أن تمس في هذا الصدد أى نص خاص يقرر قواعد استثنائية في رفع الدعوى أو ميعاد الطعن في الحكم، بمقولة إنه لا يتصور أن ينسخ القانون العام قاعدة خاصة في قانون خاص (١).

وقد يرى البعض الآخر أن المقصود من نص المادة ١١٨ مرافعات — معدلة — هو التسوية بين الدعاوى التي ترفع بالطريق المعتاد والدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة في الأنظمة التي كان الشارع يرتبها على وصف السرعة وهي نظام التحضير وطريقة رفع الاستئناف وميعاده وبيانات صحيفة الدعوى، دون أن يشمل حكمها طريقة رفع الدعوى في القوانين الخاصة.

٣ — ولكننا نبادر إلى القول بأنه إذا كانت القاعدة الأصولية هي أن (٢) « النص العام لا ينسخ النص الخاص »، كقاعدة تسود تفسير النص التشريعي، فإنه ليس هناك ما يمنع من أن يصرح المشرع في النص العام بما يمس النص الخاص، فيقيد من إطلاقه أو يخصص من حكمه.

فإذا كانت المادة ١١٨ مرافعات — معدلة — قد أوجبت سريان القواعد العامة في رفع الدعاوى ونظرها وإجراءات الطعن في الحكم ومواعيده، على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة، فإن تعبير المادة المذكورة أو غيره من القوانين، من شأنه أن يجعل حكم هذه المادة حكماً عاماً يمتد — متى تحقق شرط انطباقها — إلى مارسمته القوانين الخاصة دون اعتداد بالقاعدة الأصولية آنفة الذكر.

وإذن فالأصل عندنا أنه كلما كان القانون الخاص الذي يوجب الفصل في الدعوى على وجه السرعة قد رسم طريقاً خاصاً لرفع الدعوى أو للطعن فيها، أو ميعاداً معيناً للطعن فيها، وكان ذلك التحديد مستنداً إلى وصف السرعة، فإنه لا مناص من إعمال حكم المادة ١١٨ مرافعات — معدلة — وتطبيق القواعد العامة في رفع الدعوى ومواعيد الطعن في الحكم الذي يصدر فيها دون الأخذ بحكم القانون الخاص الذي يعد منسوخاً في هذا الصدد بحكم المادة ١١٨ مرافعات بعد تعديلها. والقول باستثناء

(١) راجع الدكتور أبو الوفا في كتابه « الاختصاص والإجراءات في منازعات إيجار الأماكن » هامش صفحة ٣٧.

(٢) راجع تقض ١١/٦/١٩٤٢ في الطعن رقم ٢ لسنة ١٢ ق.

القوانين الخاصة من نطاق تطبيق المادة ١١٨ مرافعات، من شأنه إهدار هذا الص من هذه الوجهة - والأصل المقرر أن أعمال النص خير من إهماله ، فضلاً عن أنه يتعارض مع صريح نص المادة ١١٨ سالف الذكر .

مناطق تطبيق نص المادة ١١٨ مرافعات :

٤ - ومناطق تطبيق نص المادة ١١٨ مرافعات معدلة، أن تكون الدعوى من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة صراحة، ذلك أن نظر الدعوى على وجه السرعة ليس منوطاً بتقدير الخصوم أو بتقدير المحكمة (١) وإنما مناط وصف السرعة هو أن الشارع في قانون المرافعات أو في أى قانون آخر . وعلى ذلك فإذا كان المشرع لم يصرح بوصف السرعة وإنما قصر ميعاد الاستئناف ، فإن مجرد تقصير الاستئناف ليس من شأنه وحده اسباغ وصف السرعة على الدعوى (٢) . كما أن مجرد إيجاب المشرع اتخاذ إجراءات معينة مغايرة للقواعد العامة للتداعى أمام المحاكم ، لا يكفي لإضفاء وصف السرعة على الدعوى متى كان المشرع لم يصرح بوصف السرعة (٣) .

أما إذا كان المشرع قد نص على وصف السرعة في الدعوى ، واستبان أن تقصيره ميعاد الطعن أو تحديده طريقاً معيناً لرفعه أو لرفع الدعوى مستنداً في ذلك إلى وصف السرعة تعين أعمال نص المادة ١١٨ مرافعات معدلة .

٥ - ولا ينال من تطبيق نص المادة ١١٨ مرافعات معدلة ، سواء من حيث رفع الدعوى أو من حيث ميعاد الطعن ، ما نصت عليه المادة ٦٩ مرافعات من أن رفع الدعوى يكون بتكليف بالحضور على يد محضر ما لم يقض القانون بغير ذلك ، وما نصت عليه المادة ٤٠٢ مرافعات معدلة من أن ميعاد الطعن بالاستئناف ستون يوماً ما لم ينص القانون على غير ذلك . إذ أن القواعد العامة التي أحالت إليها المادة ١١٨ مرافعات - معدلة - بشأن رفع الدعوى أو مواعيد الطعن هي التكليف بالحضور في رفع الدعوى وميعاد الستين يوماً في رفع الاستئناف ، أما ما يتضمنه عجز كل من هاتين المادتين من استثناء ، فإنه لا ينصرف إليه لفظاً « القاعدة العامة » ، بل هو استثناء منها لم تحل إليه المادة ١١٨ مرافعات سالف الذكر .

وليس أدل على صحة ما قصده الشارع من الإحالة إلى القواعد العامة دون الاستثناء منها (٤) ، أن الشارع نفسه قد نص صراحة بالنسبة لأمر الأداء في المادة ٨٥١ مرافعات على أنه : « استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى ابتداء تتبع الأحكام الواردة في المواد التالية . . » مما يدل على أن

(١) راجع نقض ١٩٦١/٢/٢٣ مجموعة المكتب الفني س ١٢ من ١٧٣ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٢/١/٢٥ مجموعة المكتب الفني س ١٣ ع ١ من ٩٠ .

(٣) قارن نقض ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ ، مجموعة المكتب الفني س ١١ من ١٥٢ ، وراجع مقال الدكتور أبو الوفا « وصف الدعوى بوجوب نظرها على وجه السرعة » بمجلة المحاماة س ٣٨ من ٩٥ ، وما بعدها .

(٤) ويكون تطبيق الاستثناء الوارد في كل من المادتين ٦٩ و ٤٠٢ ، من القاعدة العامة التي يتضمنها كل منهما بشأن رفع الدعوى أو ميعاد الاستئناف ، ألا يكون الاستثناء من القاعدة العامة مستنداً إلى وصف السرعة .

رسم المشرع طريقاً آخر للتقاضى ليس إلا استثناء من القاعدة العامة ، وهى رفع الدعوى بطريق التكليف بالحضور .

٦ — أما القول — بصدد تطبيق نص المادة ١١٨ مرافعات معدلة — بأن لا يمتد إلى طرق رفع الدعوى ؛ بمقولة إن الشارع لم يكن يرتب على وصف السرعة طريقاً معيناً فى رفع الدعوى ، فإنه مردود بأن المادة ١١٨ مرافعات صريحة فى وجوب اتباع القاعدة العامة فى رفع الدعوى المقررة فى المادة ٦٩ مرافعات ، وهى التكليف بالحضور ؛ ولا مجال للاجتهاد فى مقام النص الصريح .

وحسبنا أن نبرز ما انتهينا إليه من رأى فى هذا الشأن بصدد تطبيقات ثلاثة فى الدعوى المتعلقة بقوانين خاصة مثل قانون العمل ، قانون إيجار الأماكن وقوانين الضرائب ، وذلك لما لها من أهمية فى الناحية العملية .

(أ) فى الدعوى العمالية :

٧ — ترفع الدعوى العمالية بالطرق العادية التى ترفع بها الدعوى كافة المتعلقة بالمنازعات المدنية والتجارية وفقاً لقواعد قانون المرافعات ، أى بتكليف بالحضور فيما عدا دعوى وقف تنفيذ قرار فصل العامل — وهى دعوى مستعجلة — فإنها ترفع استثناء من القواعد العامة بطلب يقدم من العامل إلى مكتب العمل الذى يقع بدائره محل العمل خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ إخطار صاحب العمل للعامل بذلك بكتاب موصى عليه . ولا أثر لنص المادة ١١٨ مرافعات معدلة ، إذ لا يمتد حكمها إلى الدعوى المستعجلة .

وتنص المادة السابعة من قانون العمل على أن يكون نظر الدعوى الموضوعية على وجه السرعة كما تنص المادة ٨/٧٥ من قانون العمل على أن : « تطبق القواعد الخاصة باستئناف الأحكام المنصوص عليها فى القوانين المعمول بها على الأحكام الصادرة فى الموضوع ، ويكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام .. » وليس تحديد ميعاد الاستئناف إلا استناداً إلى وصف السرعة وتطبيقاً للقاعدة العامة (١) التى كانت تنص عليها المادة ٤٠٢/٢ مرافعات قبل تعديلها من أن ميعاد الاستئناف فى المواد التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة أياً كانت المحكمة التى أصدرت الحكم .

ومتى كان تحديد ميعاد الاستئناف فى قانون العمل قد روعى فيه وصف السرعة الذى يلحق الدعوى العمالية الموضوعية ، فإنه يتعين بعد العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أعمال نص المادة ١١٨ مرافعات المعدلة ، التى توجب اتباع القاعدة العامة فى ميعاد الاستئناف وهى ستون يوماً ، وبذلك يكون ميعاد استئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى العمالية الموضوعية ستين يوماً .

(ب) فى الدعوى المتعلقة بقانون إيجار الأماكن :

٨ — تنص المادة ١٥ من قانون إيجار المساكن ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على أن ترفع الدعوى بطلب

(١) راجع كتابنا « الوسيط فى عقد العمل الفردى » بند ٧٠٤ وقانون عقد العمل الفردى وأحكام القضاء للأستاذ محمد فهم ص ١٥٠ ، وقانون العمل للدكتور حلمى مراد طبعة ثالثة ص ٣٨٤ .

من ذوى الشأن إلى قلم كتاب المحكمة الذى عليه أن يرفع الطلب خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسليمه إلى رئيس الدائرة المختصة ، ليحدد جلسة انظر الموضوع ثم يخطر الخصوم بمضمون الطلب ويتاريخ الجلسة قبل الموعد المحدد لها بخمسة أيام على الأقل ، ويفصل فى النزاع على وجه الاستعجال^(١) . وقد قصد الشارع من هذه الإجراءات الاستثنائية لرفع الدعوى^(٢) التيسير على الخصوم باعتبار أن هذه الإجراءات أسهل من طريق التكليف بالحضور ، ومن ثم فرى أن فرض الشارع هذه الإجراءات إنما يستند إلى وصف السرعة الذى صرح به فى القانون كوصف يلحق الدعاوى المتعلقة بتطبيق قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وينبغى أن ترفع الدعاوى الخاصة بإيجار الأماكن بتكليف بالحضور طبقاً للقاعدة العامة فى رفع الدعاوى . أما عن مواعيد الطعن ، فإن الأحكام التى تصدر فى المنازعات المتعلقة بقانون إيجار الأماكن ، لا تقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن فى الأحكام ، سواء فى ذلك طرق الطعن العادية أو غير العادية^(٣) .

(ج) فى دعاوى الضرائب :

أولاً — رفع الطعن فى ربط الضريبة أو المنازعة فيه :

٩ — من المقرر — قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — أن الطعن فى ربط الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — كذلك المهن غير التجارية^(٤) كان يرفع إلى المحكمة الابتدائية — استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة — وذلك طبقاً لنص المادة ٥٤ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ ؛ وكذلك الشأن بالنسبة لضريبة الإيراد العام فإن المادة ٢٠ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٢١ لسنة ١٩٥٤ قد أحالت إلى المادة ٥٤ مكررة سالفة الذكر ؛ ومن ثم فالمنازعة فى فرض الضريبة المذكورة ترفع كذلك ابتداء بعريضة إلى قلم الكتاب . أما ضريبة التركات فإن المنازعة فيها ترفع ابتداء بتكليف بالحضور ذلك أن المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد أحالت إلى المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى تجمل لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن فى قرار لجان الطعن فى ربط الضريبة دون أن تحيل إلى المادة ٥٤ مكررة ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وذلك لصدور المادة ٥٤ مكررة بعد صدور القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ . وعلم ذلك فيكون رفع دعوى المنازعة فيها بطريق التكليف بالحضور فضلاً عن أن المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى

(١) ويرى الدكتور سليمان مرقص أن هذه الإجراءات مقررة لمصلحة المدعى ، وبصح له النزول عنها ورفع الدعوى بتكليف بالحضور . (راجع شرح قانون إيجار الأماكن للدكتور سليمان مرقص ص ٢٣٣ ، وراجع الدكتور أحمد أبو الوفا المرجع السابق ص ٢٧ وما بعدها) .

(٢) الدكتور أبو الوفا المرجع السابق ص ٣٧ .

(٣) راجع نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٥٨ بمجموعة المكتب القنى ص ٣ ص ٦٩٣ .

(٤) ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ٣/٧٥٠ .

أُحالَت إليها المادة ٣٨ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بضريبة التركات ، كانت تنص على ذلك قبل تعديلها بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ .

والدعاوى الخاصة بضريبة كسب العمل ترفع كذلك طبقاً للقواعد العامة ، أى بطريق التكليف بالحضور ؛ إذ لا ينطبق عليها نص المادة ٥٤ مكرر سالف الذكر الذى ورد ضمن الأحكام الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية . ولم تحل النصوص الخاصة بضريبة كسب العمل على المادة المذكورة .

١٠ — ونصت المادة ٩٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهى تسرى على جميع الضرائب الواردة به ، ومنها ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، على أن الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه تنظر فى جلسة سرية ويكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة ، كما أُحالَت المادة ٢٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضريبة الإيراد العام المعدل بقانون ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ إلى حكم المادة ٩٤ سالف الذكر . فإذا كان المشرع قد قصد بما رسمه من الاجراءات الضريبية المختلفة المنصوص عليها فى المادة ٥٤ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن تتسم بطابع السرعة مما حدا به على النص على ذلك فى المادة ٩٤ سالف الذكر بدلالة ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ الذى أضاف به المشرع المادة ٥٤ مكرر وهى التى بينت طريق رفع الدعوى بعريضة إلى قلم الكتاب من أن « تتجه مصاحبة الضرائب .. إلى بذل وافر جهدها للأجهزة على جميع الحالات المتأخرة وطبع الإجراءات الضريبية المختلفة بطابع السرعة ، وذلك رعاية لصالح الخزنة من جهة والسكى يتحدد موقف كل محمول من الناحية الضريبية من جهة أخرى » . وإذا كان ذلك فإنه لا مناص من القول بأن إجراءات المادة ٥٤ مكرر بشأن رفع الطعون بعريضة إلى قلم الكتاب إنما تستند إلى وصف السرعة الذى يلحق دعاوى الضرائب المنصوص عليها فى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وكذلك القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضريبة الإيراد العام (١) . وبالبناء على ذلك يتعين إعمالاً لنص المادة ١١٨ مرافعات بعد تعديلها رفع الطعون على ربط الضريبة أو المنازعة فيها بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية أو ضريبة الإيراد العام بتكليف بالحضور لا بعريضة إلى قلم الكتاب كما كان الأمر قبل التعديل . أما ضريبة التركات فإن المنازعات الخاصة بها لم تكن تنظر على وجه السرعة لعدم سرعان حكم المادة ٩٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ عليها ، وعلى ذلك كانت ترفع بتكليف بالحضور (٢) على ماتقدم ، وهذا الحكم لم يتغير بتعديل المادة ١١٨ مرافعات .

(١) ولا جدال فى أنه فى تفسير قانون الضرائب يجب الاعتداد بالمعنى الخاص الذى يقصده المشرع الضريبى . راجع نقض ، دنى ١٩٥٣/٦/٢٥ مجموعة المكاتب الفنى س ٤ ص ١٢٠٨ كما أن المشرع الضريبى يلزم الأصول العامة فى القانون الخامس وقانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكامه (راجع ذات القانون الضريبى للاستاذ قدرى نيقولا س ٢٦ وما بعدها) .

(٢) أما الاستئناف عنها فكان يرفع بعريضة لقلم الكتاب قبل صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى جعل رفع الاستئناف دائماً بطريق التكليف بالحضور (م ٤٠٥ مرافعات ، معدلة) راجع بند ١٢ من هذا البحث .

١١ — ولا ينال من انطباق المادة ١١٨ مرافعات معدلة على طريقة رفع الطعون على ربط الضريبة والمنازعات فيها بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية أو ضريبة الإيراد العام على ما تقدم ما قد يقال من أن هذه الطعون ليست « دعاوى » ومن ثم فلا ينطبق عليها نص المادة ١١٨ مرافعات سالفة الذكر .

ولكن هذا القول مردود بما يلي :

١ — أن لجان الطعن التي تصدر القرارات بربط الضريبة والتي تكون محلا لهذه الطعون ليست « مرحلة تقاضى » (١) وإنما هي مرحلة « إعادة نظر » في الخلاف أمام لجنة إدارية قبل الالتجاء إلى ساحة القضاء كما أن المشرع قد نص بالمادة ٥٤ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أن : « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية . . . ويجوز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في هذا الشأن أيا كانت قيمة النزاع » . وقصد من ذلك إفساح المجال أمام الممولين لعرض نزاعهم على مصلحة الضرائب أمام القضاء بدرجاته كافة (٢) . وعلى ذلك فإن الطعن على ربط الضريبة ليس طريقاً من طرق الطعن في الأحكام (٣) التي حصرها قانون المرافعات ولكنها من قبيل « الدعاوى » المبتدأة وإن كان الشارع قد خصها بأحكام خاصة من حيث مواعيد رفعها وإعلانها ، وإيداع المستندات وتقديم أوجه الدفاع وإعمال الخبرة وتأجيل الجلسات وذلك استثناء من قواعد قانون المرافعات (قبل تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) — بغية العمل على عدم تعطيل المنازعات الضرائبية بالمحاكم وقتاً طويلاً يتعارض مع ما يجب أن تتسم به الإجراءات الضرائبية من السرعة (٤) .

٢ — أن للمشرع في ذات قانون الضرائب ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد عبر عن هذه الطعون بأنها « دعاوى » حين ذكر في المادة ٨٨ منه : « الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون . . » وفي المادة ٩٤ : « الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه تنظر بجلاسة سرية ويكون الحكم فيها دائماً بوجه السرعة » . وفي المادة ١٠١ منه حين نص على أنه : « لا يترتب على رفع الدعوى من المصلحة أو الممول إيقاف استحقاق الضرائب إلا إذا صدر عنها حكم من المحكمة الابتدائية ، فإنه يجب في هذه الحالة إتباعه حتى الفصل نهائياً في الدعوى » .

٣ — أن محكمة النقض قد قررت في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٠ أنه وإن كان التعديل الذي صدر به القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ والقانون ١٧٤ لسنة ١٩٥١ يحمل مظلة اعتبار الطعن في قرار لجنة الطعن استئنافاً ، إلا أنه في حقيقته طعن « من نوع خاص » يتميز بإجراءات معينة ومواعيد محددة ، ثم انتهت إلى أن الطعن على قرار اللجنة لا يعتبر استئنافاً وبالتالي لا يرد عليه الاستئناف المقابل

(١) بالرغم من أنها تفصل في خصومة ، نقض مدني ١٢/٢٥/١٩٥٨ س ٩ من ٨٥٣ .

(٢) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٥٢ .

(٣) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ .

(٤) وقد كان نص المادة ٥٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتضمن قبل تعديله أن الطعن يرفع طبقاً لقواعد وإجراءات لاستئناف النصوص عليه في قانون المرافعات ولكن ألغى ذلك من النص المعدل لما تقدم بالمتن .

من قبل المصلحة . وأن نطاق الطعن من الممول على قرار اللجنة لا يتسع للطعن الفرعى أو المقابل من جانب مصلحة الضرائب في صورة طلبات عارضة ، ومن ثم يكون على المصلحة أن تسلك الطريق الذى رسمه القانون للطعن على قرار اللجنة ، لا عن طرق ابدائه بالجلسة ، وإلا كان طعنها غير مقبول « (١) .

ويؤدى هذا القضاء أن الطعن فى ربط الضريبة ليس طريقاً من طرق الطعن فى الأحكام على ما تقدم ، وإن قول محكمة القضا أنه طعن من نوع خاص لا يبنى أنه منازعة فى ربط الضريبة فى صورة « دعوى مبتدأة » ، وليس فى صورة مرحلة ثانية من مراحل التقاضى . لأن مرحلة لجان الطعن ليست مرحلة تقاضى ، وإنما هى مرحلة إعادة نظر فى تقديرات مصلحة الضرائب على ما تقدم بيانه ، وكل ما يتحيز به الطعن — وهو دعوى مبتدأة — أن له إجراءات معينة حددها القانون من حيث مواعيد رفعها وطريقة الدفاع فيها .

وليس فى انطباق المادة ١١٨ مرافعات معدلة على طعون الضرائب ما يتعارض مع تلك الإجراءات المحددة بالمادة ٥٤ مكرر ق ١٤ لسنة ١٩٢٩ فيما عدا أن رفع الطعن يكون بتكليف بالحضور خلال شهر من تاريخ إعلان قرار لجنة الطعن بشأن ربط الضريبة بدلا من إيداعها قلم الكتاب ثم إعلان صحيفة الطعن إلى الخصوم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم صحيفة الطعن .

وإذا كان هدف الشارع من الإجراءات المحددة بالمادة ٥٤ مكررة سالفة الذكر هو العمل على الإسراع بالسير بالمنازعات الضريبية ، فإن فى تعديل المادة ١١٨ مرافعات معدلة من وجوب رفع الدعاوى التى تنظر على وجه السرعة بتكليف بالحضور — أسوة بغيرها من الدعاوى — ما يتحقق به قصد الشارع .

ثانياً — استئناف الحكم الصادر فى الدعوى الضريبية :

(١) طريقة رفع الاستئناف :

١٢ — كان الطعن بالاستئناف فى الأحكام التى تصدر فى الطعون أو المنازعات الخاصة بضريبة الأرباح التجارية وغيرها من الضرائب المنصوص عليها فى القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وتلك الخاصة بضريبة الإيراد العام ، يرفع فى ظل المادة ١١٨ من قانون المرافعات قبل تعديها بطريق التكليف بالحضور ، باعتبار أن هذه الدعاوى تنظر على وجه السرعة طبقاً لنص المادة ٩٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ و م ٢٤ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على ما سلف بيانه .

أما بالنسبة لضريبة التركات فقد خلا القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ من النص على وجوب الفصل فى الدعاوى المتعلقة بفرض رسم الأيلولة على التركات على وجه السرعة ، ولم تحمل المادة ٣٨ منه إلى المادة ٩٤ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالفة الذكر على ما تقدم ، ومن ثم فيرفع الاستئناف عن الحكم الذى يصدر فى المنازعة حول

(١) نقض ١٩٦١/١٢/٢٠ مجموعة المكاتب الفنى من ١٢ ص ٨٠١ .

ضريبة التركات بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب في ظل المادة ١١٨ مرافعات (١) (قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) . أما بعد صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإن رفع الاستئناف دائماً يكون بطريق التكليف بالحضور عملاً بالمادة ٤٠٥ مرافعات معدلة .

ولا تسرى القاعدة الخاصة بالاستئناف إلا على الاستئناف الذى رفع بعد العمل بهذا القانون ، أما الاستئناف الذى يكون قد رفع قبل ذلك فتتبع في شأنه النصوص السارية وقت رفعه (٢) .

(ب) ميعاد الاستئناف :

١٣ — من المقرر أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في الطعون والمنازعات حول ضريبة الأرباح التجارية وضريبة التركات وضريبة الإيراد العام ، هو ثلاثون يوماً من تاريخ إعلان الحكم وذلك طبقاً للمادة ٩٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي أحال إليها القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بضريبة التركات والقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بضريبة الإيراد العام (٣) . ولا شك أن هذا الحكم المتعلق بميعاد الاستئناف بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة الإيراد العام — ومنازعاتهما تنظر على وجه السرعة — بعد استثناء من حكم المادة ٤٠٢ مرافعات قبل تعديلها التي كانت تجعل ميعاد استئناف الأحكام التي تصدر على وجه السرعة عشرة أيام ، وعلى ذلك نرى أن مواعيد الاستئناف الواردة في المادتين ٩٩ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٢٤ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لا تستند إلى وصف السرعة ، وبالتالي يبقى حكمها قائماً لم ينل منه ما نصت عليه المادة ١١٨ مرافعات بعد تعديلها .

١٤ — أما ما عدا ما تقدم من منازعات ضرائبية متعلقة بباقي الضرائب المنصوص عليها في القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ (٤) . مما ينطبق عليها حكم المادة ٩٤ من القانون المذكور ، من النص على وصف السرعة فيها ، فقد كان ميعاد الاستئناف بالنسبة لها عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم عملاً بالمادة ٤٠٢ مرافعات قبل تعديلها ، ومن ثم فإنه طبقاً للمادة ١١٨ مرافعات معدلة يتعين اتباع القاعدة العامة في ميعاد الاستئناف وهو ستون يوماً (٥) ذلك باعتبار أن هذه المنازعات من الدعاوى التي يوجب القانون القانون الفصل فيها على وجه السرعة .

(١) راجع تقض ١٩٦١/٢/٢٣ مجموعة المكتب الفنى س ١٢ في الطعن ٣١٧ لسنة ٢٦ ق .

(٢) راجع تقض ١٩٦٢/١٠/١٨ مجموعة المكتب الفنى س ١٣ رقم ١٣٤ س ٩١١ .

(٣) راجع تقض ١٩٥٩/١٢/٣ مجموعة المكتب الفنى س ١٠ ع ٣ س ٧٤٤ .

(٤) كضريبة كسب العمل .

(٥) الأحكام الصادرة قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والتي لم تعلن بعد فيسرى ميعاد استئنافها من تاريخ العمل بهذا القانون (م ٧ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢) .

ميعاد دعوى إلغاء القرار الإداري

أمام مجلس الدولة

للرئيس أ. عبد الرحمن جبري

مدير إدارة الشؤون القانونية بمحكمة بور سعيد

الفصل الثاني

انقطاع سريان الميعاد

سبب وجود الإدارة وغرضها الأساسي ، هو سد الحاجات الأساسية للمواطنين ، وتقديم الخدمات العامة لهم ، وتحقيق المصلحة والخير المشترك . وقد قن دستور جمهورية مصر الصادر سنة ١٩٥٦ هذه الأغراض في عبارة وجيزة بليغة محكمة ، حيث قرر في الفقرة الثانية من المادة الثامنة والعشرين أن : « الوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، ويستهدف موظفو الدولة في أداء واجبات وظائفهم خدمة الشعب » . أما الميثاق الوطني فيقرر : « أن أجهزة العمل الإداري ترتكب غلطة العمر إذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية في حد ذاتها أن هذه الأجهزة ليست إلا وسائل لتنظيم الخدمة العامة ، وضمان وصولها على نحو سليم إلى الجماهير » .

وسيلة الإدارة في الدول الديمقراطية في تحقيق أهدافها هو خضوعها لمبدأ الشريعة ، مبدأ سيادة حكم القانون ؛ بأن تكون أعمالها ، مادية كانت أم قانونية ، مطابقة لأحكام القانون وفي نطاقه . ومدلول القانون هنا هو بمعناه العام ، فيشمل جميع القواعد الملزمة مكتوبة أم غير مكتوبة ، صادرة عن المشرع الدستوري أو المشرع العادي أو من السلطة التنفيذية ، كاللوائح والقرارات الإدارية ؛ وفي هذا يقول الميثاق : « إن حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقراطية وسيادة القانون ، هي الضمان الأخير لها » .

غير أن الإدارة وإن كانت شخصاً معنوياً ، إلا أنها تمارس وظيفتها عن طريق موظفين أي بشر ، ليست معصومة من الخطأ ؛ فكثيراً ما تخطئ سواء عن قصد وعمد أم عن حسن نية . ولأن الإدارة تتمتع بامتيازات وحقوق كبيرة في قيامها بواجباتها ، فكثيراً ما يترتب على تصرفاتها أضرار قد تمس حريات المواطنين أو أملاكهم .

وقد يعتقد المواطنون ، سواء عن صحة أو خطأ ، أن إجراءات الإدارة أو قراراتها مخالفة للقانون أو ليس لها مبرر من المصلحة العامة ؛ ويقوى هذا الاعتقاد إذا لم تكن هناك رقابة على أعمال

الإدارة ؛ وفي هذا الاعتقاد تأثير سوء على الأمن والتضامن الاجتماعي ، وخصوصاً إذا لم يكن لهذا الاعتقاد أساس من الصحة .

لذلك كله انتهت تجارب السنين الطويلة في فن الحكم إلى تنظيم الدولة للرقابة على أعمال الإدارة لكي تحسن أداء وظيفتها ؛ وغرض هذه الرقابة هو حسن سير العمل وسمعة الإدارة ، وضمان نزاهة الموظفين وكفائتهم ، فهذه الرقابة إنما شرعت أصلاً لمصلحة الإدارة نفسها .

ويمكن رد هذه الرقابة إلى شعب ثلاثة ، فقد تكون رقابة سياسية يمارسها مجلس الأمة وتتلور في مسئولية الوزراء السياسية ، إذ يمكن لهذا المجلس طرح موضوع لمناقشة سياسة الحكومة فيه ، أو قد يوجه أعضاء هذا المجلس الأسئلة والاستجوابات للوزراء ، بل قد يصل الأمر إلى حد طرح الثقة بهم ؛ وقد تكون هذه الرقابة قضائية فيتظلم ذو الشأن إلى القضاء طالباً إلغاء قرار الإدارة أو مطالباً بتعويض عنه ؛ وأخيراً قد تكون هذه الرقابة ذاتية فتراقب الإدارة نفسها بنفسها .

وتنظم الدول المتحضرة الرقابة الإدارية بوسيلتين هما المراجعة والتفتيش :

فالوظائف في المرافق العامة تنظم على شكل هرمي قاعدته الوظائف الصغرى وقمته وظيفة القيادة ، وتدرج الوظائف في نطاق هذا الهرم فيشرف كبار الموظفين على أعمال صغارهم ، ولرئيس حق إصدار الأوامر والمنشورات والتعليمات لإرشاد موظفيه إلى كيفية تنفيذ القوانين بماله من حق مراجعة أوامر صغار الموظفين التابعين له لإقرارها أو وقفها أو تعديلها . كما أنه من أجل مباشرة الرقابة وجعلها فعالة نشطة ، توجد أجهزة للرقابة : كديوان المحاسبات يراقب حسابات الدولة ووزاراتها ومصالحها ؛ وديوان الموظفين يراقب شئون الموظفين ؛ وقسم الرقابة بالنيابة الإدارية يراقب سلوك الموظفين ويعمل على كشف مخالفاتهم لأحكام القوانين الجنائية أو المالية أو الإدارية . كما أن بعض الوزارات والمصالح هيئات فنية مهمتها التفتيش على أعمال الموظفين ومراقبة كيفية أدائهم لواجبات ووظائفهم .

وقد يكون الموظف العام ديمقراطياً نزيهاً فطناً يراقب الله في أعماله ، فيراقب نفسه بمراجعة قراراته وأعماله ، ويراقب مرؤسيه فيراجع أعمالهم ، فإذا ما وجد بها خطأ تكشف له عدلها أو صحتها أو سحتها .

وتدخل الموظف الإداري للرقابة قد يكون تلقائياً من ذات نفسه ، كما قد يكون بناء على تظلم يقدم إليه من ذى الشأن .

والتظلم الإداري هو إحدى وسائل الرقابة على أعمال الإدارة ، به تراقب نفسها بنفسها ؛ فيقدم التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار يبصرها مقدمه بوجه الخطأ الذي ارتكبه لتراجع نفسها في القرار الذي صدر عنها إذا كان مخالفاً للقانون ، فترجع إلى الصواب . وذلك بسحب القرار أو تعديله ، ويسمى هذا التظلم بالولائي ، كما قد يقدم إلى الهيئة الرئيسية للسلطة الإدارية التي أصدرت القرار يبصرها فيه أيضاً بالخطأ ، لكي تراجع قرارات الجهة الإدارية التابعة لها بمقتضى

مالها من سلطة رئاسية تخولها حق مراجعة أوامر الرؤسین لآقرارها أو وقفها أو إلغائها أو تعديلها ، فيتولى هذا الرئيس إلغاء القرار أو تعديله بما يجعله مطابقاً للقانون ويسمى هذا التظلم بالرياسى . وبذلك تتوى الإدارة الدخول فى منازعات قضائية قد تطول ، فلا تستقر قراراتها ما استطالت مدة المنازعة ، وحق صدور الحكم النهائى فيها .

فالعرض من هذه الرقابة الذاتية حسن سير العمل وضمان صحة الإدارة ونزاهة موظفيها وكفائتهم ، فهى مقررلة لصلة الإدارة نفسها وإن كانت تفيد الجمهور بضمائها بقاء الإدارة فى حدود القانون .

وبالإضافة إلى أن التظلم وسيلة رقابة شعبية مباشرة على الحكم ، فهو من وجه آخر حق من الحقوق العامة الدستورية ، فالمادة ٢٢ من دستور سنة ١٩٢٣ كانت تنص على أن : « لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون ، وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع ، فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية » . كما نصت المادة ٦٢ من دستور الجمهورية المصرية سنة ١٩٥٦ على أن :

« للمصريين مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعهم ، ولا تكون مخاطبة السلطات باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية » .

كما نصت المادة ٦٣ على أن : « للمصريين حق تقديم شكاوى إلى جميع هيئات الدولة عن مخالفة الموظفين العموميين للقانون وإهمالهم واجبات وظائفهم » . ولو أن دستور سنة ١٩٥٦ قد ألغى بقاء الجمهورية العربية المتحدة ، إلا أن نصوصه السالفة الذكر لا تزال سارية طبقاً للمادة ٦٨ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة . وبناء على هذا التكييف القانونى للتظلم حكمت محكمة القضاء الإدارى بأنه لا يجوز مؤاخذه أحد على أنه لا يجوز مؤاخذه التظلم إذا تخطى الهيئة التى أصدرت القرار وتظلم إلى الهيئة الرئيسية لها^(١) ؛ لأن حق التظلم للجهات الرئيسية حق مشروع بنص صريح فى قانون مجلس الدولة .

وقد كان حق التظلم الإدارى قبل إنشاء مجلس الدولة وتقرير حق رفع دعوى الإلغاء حقاً مطلقاً من كل قيد ، فكان يجوز أن ينصب التظلم على الأعمال المسادية أو التصرفات القانونية أو الإجراءات أياً كان نوعها ولو لم يكن لها صفة تنفيذية ، وكان لا يشترط حصوله فى مواعيد أو بطرق وإجراءات خاصة ، بل أنه كان يجوز التظلم من القرارات من ليس له مصلحة فيها . ولا زال هذا النوع من التظلمات موجوداً إلى الآن ، ويسميه مجلس الدولة إلتامساً لاستدراار العطف ، ولا يترتب عليه آثار قانونية .

(١) محكمة القضاء الإدارى قضية ٦٦٤ لسنة ٦ فى مجموعة المجلس السنة ٨ من ١٠١٨ .

إلا أنه بصور قانون مجلس الدولة والنص في المادة ٣ على أن : « يقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار ، أو إلى الهيئات الرئيسية » . وفي القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، ثم في المادة ٢٢ من القانون ٥٥ لسنة ٥٩ على أن : « وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه ، أو إلى الهيئات الرئيسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر قرار بالرفض وجب أن يكون مسيئاً .. » بصور قوانين مجلس الدولة المتعاقبة نظم حق التظلم إلى جانب دعوى الإلغاء ، وبذلك أصبح للفرد أن يتظلم من القرار الإداري للسلطات الإدارية ، كما أصبح له أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة بمجلس الدولة بطلب إلغاء القرار سواء أكانت محكمة القضاء الإداري أم المحكمة الإدارية للوزارة ، إلا أنه لما كان التظلم الإداري يستمد وجوده من طبيعة التدرج الإداري ، ويقدم إلى جهات إدارية بحتة فهو لا يثير أية خصومة قضائية والقاعدة التي استقر عليها القضاء المصري أن للمتظلم الخيار بين التظلم للسلطة التي أصدرت القرار أو للسلطة الرئاسية لها (١) .

والتظلم الذي يقطع سريان ميعاد دعوى الإلغاء هو الذي يقدم بعد صدور القرار الإداري فعلاً ، لا قبل صدوره ، فالتظلم السابق على صدور القرار النهائي لا يستدبه (٢) . وعله اشتراط أن يكون التظلم بعد صدور القرار النهائي حتى تستطيع السلطة التي أصدرت القرار أو السلطة الرئاسية لها إعادة النظر في قرار صدر بالفعل ، قرار يكون قد تبينت معالته وتحددت أوضاعه ، فيمكنها سحبه أو تعديله حسب مقتضيات الأحوال (٣) . وهذا المنطق سليم ذلك أن دعوى الإلغاء لا توجه لقرارات تمهيدية أو تحضيرية أو معلقة على شرط المصادقة عليها ، وإنما الدعوى تختص بقرارات إدارية نهائية قابلة للنفاذ ، فبصدور القرار النهائي يتحدد المركز أو الوضع القانوني ، ويصبح لصاحب الشأن قبول القرار أو رفضه بطلب رفع دعوى إلغائه . وما دامت دعوى الإلغاء لا توجه إلا لثل هذا القرار ، فمن باب أولى كذلك التظلم لا يوجه إلا إلى قرار إداري بدأ سريان ميعاد دعوى إلغائه . فالتظلم المنتج هو الذي يقدم بعد صدور قرار إداري نهائي .

وقد كان مجلس الدولة الفرنسي قبل سنة ١٨٨١ يجيز لصاحب الشأن أن يتظلم إدارياً في أي وقت ، حتى ولو كان قد مضى على العلم بالقرار شهران ، وهو الميعاد المحدد لرفع دعوى الإلغاء هناك ، وكان القرار الذي يصدر في التظلم الإداري هو الذي يجب رفع الدعوى للإلغاء في الميعاد المحدد : بمعنى أن مجلس الدولة لم يكن يحدد ميعاداً معيناً يجب تقديم التظلم خلاله . إلا أنه منذ سنة ١٨٨١ تحول قضاء المجلس سالف الذكر فأوجب أن يكون تقديم التظلم في الميعاد المحدد لرفع دعوى الإلغاء ، فإن قدم بعد فوات هذا الميعاد استغلق على صاحب الشأن طريق رفع الدعوى أمام المحكمة ، واكتسب

(١) محكمة القضاء الإداري قضية رقم ٢٨ لسنة ٣ ق مجموعة المجلس السنة الثالثة من ٩٠١ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية رقم ١٣٤٤ لسنة ٥ ق مجموعة المجلس السنة السادسة من ١١٣٧ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية رقم ٤٧٩ لسنة ٣ ق مجموعة المجلس السنة الخامسة من ٩١١ .

القرار الإداري حصانة نهائية (١) .

أما في الجمهورية العربية المتحدة فمجلس الدولة منذ إنشائه مستقر على أن التظلم الإداري الذي من شأنه قطع سريان الميعاد ، هو الذي يقدم خلال ميعاد رفع الدعوى ، خلال ميعاد الستين يوماً لا بعد فواته . وحكمت محكمة القضاء الإداري بأنه : « لا يجدي المدعى تظلمها إذا جاوزت الميعاد المحدد لرفع الدعوى ، ولا أثر له على قطع سريان الميعاد (٢) . ولا غرو في هذا إذ كيف يقطع التظلم ميعاداً انتهى وانقضى . فإن قدم التظلم بعد فوات ميعاد الستين يوماً ، فليس له أثر في قطع سريانه ، فيستغلق على صاحب الشأن طريق التظلم القضائي أي رفع الدعوى (٣) ، ويكتسب القرار الإداري حصانة نهائية تعصمه من الإلغاء ، كما لا تملك الإدارة مسجبه ، أما إذا قدم في الميعاد كان حافظاً في الوقت نفسه للدعوى القضائية التي يجب رفعها أيضاً في الميعاد القانوني على ما سيأتي البيان .

والتظلم الذي يقطع سريان الميعاد ، هو التظلم الذي يقدم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار ، أو إلى الهيئات الرئيسية ، فالتظلم بالخيار بين أن يقدم تظلمه إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار ، أو الهيئة الرئيسية ، وقد سبق الإشارة إلى حكم محكمة القضاء الإداري الذي قررت فيه أنه لا محل لمؤاخذة المدعى على تقديمه الشكوى إلى مصلحة الأموال المقررة دون المديرية ، إذ أن المصلحة هي الجهة الرئيسية التي يتبعها المدعى ، وأن حق التظلم للجهات الرئيسية هو حق مشروع بصريح نص قانون مجلس الدولة (٤) . وأحكام المحكمة مستقرة على هذا . وكما قد يقدم الموظف تظلمه إلى مدير مصلحته للاتصال بشأنه بالوزارة التي أصدرت القرار ، فيتبع بذلك ما يقضى به النظام الإداري من أن تكون مخاطبة الموظف لجهات الحكومة عن طريق المصلحة التي يتبعها (٥) ، وقد يقدم تظلمه للوزير رأساً متخطياً رئيسه المباشر ، فهذا التظلم ولو أنه يجافي الأوضاع الإدارية المرسومة إلا أنه يقطع الميعاد (٦) .

فالتظلم المقدم إلى غير الهيئة التي أصدرت القرار أو الهيئة الرئيسية لها ، غير ذي أثر في قطع سريان الميعاد بمفهوم المخالفة للفقرة الثانية من المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة ، ولأن الجهة التي وجه إليها التظلم لا تملك سحب القرار أو إلغائه .

بل أنها لا تملك النظر في التظلم فإن نظرت وأصدرت فيه قراراً كانت مغتصبة سلطة جهة إدارية أخرى ومرتبكة بخالفة قانونية . وقد جرى البعض على التظلم إلى النيابة الإدارية ، غير أن مثل هذا التظلم لا أثر له في إيقاف الميعاد ، وإن جاز للنياحة أن تجري تحقيقاً في شأنه باعتباره بلاغاً

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٥٨ لسنة ٢ في مجموعة عاصم جزء ٢ ص ١٨٧ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٥٤ لسنة ٥ في مجموعة المجلس السنة ٥ ص ٧٩٣ — قضية ٥١١٢ ؛

٢٠٩ لسنة ١ في مجموعة المجلس الثانية ص ٦٧ — قضية ٧٦ لسنة ٦ في مجموعة المجلس ٩ ص ٣٦ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ٥٢٨ لسنة ٢ في مجموعة عاصم جزء ٥ ، ٦ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية ٦٦٤ لسنة ٦ في مجموعة المجلس السنة الثامنة ص ١٠١٨ .

(٥) محكمة القضاء الإداري حكم ٨٣ مجموعة عاصم ٤٣ ، ٤٠٢ .

(٦) محكمة القضاء الإداري قضية ١٦٣ لسنة ٣ في مجموعة المجلس السنة الثالثة ص ٥٩ ؛ قضية ١٠ لسنة

٦ في مجموعة السنة السابعة ص ٢٨٩ .

عن مخالفة للقانون ، وقد أصدر السيد مدير عام النيابة الادارية قراراً برقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم سير العمل بالنيابة ، يسمى : التعليمات العامة للنيابة الإدارية ، نص في المادة ١١٧ منه على أنه لا يجوز للنيابة النظر في التظلمات إلا حين تفوض في ذلك من الجهة الإدارية المختصة أو مفوض الدولة . ونصت المادة ١١٨ على أن التظلم الذي يرد من صاحب الشأن إلى النيابة رأساً ، يحال فور وروده إلى الجهة الإدارية المختصة التي تتلقى تحقيقات النيابة لإجراء شئونها فيه ، ويخطر المتظلم بإحالة تظلمه إلى هذه الجهة حرصاً على المواعيد ، مع لفت نظره إلى الرجوع إلى الأحكام المنظمة للمتظلم وطريقة الفصل فيه ، وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ .

بل أنه رغم أن قرار مجلس الوزراء المشار إليه نص في المادة الخامسة على أن يتولى فحص التظلمات مفوضو الدولة بالوزارات والمصالح ، أو من يندبهم الوزراء ومديرو المصالح لهذا الغرض . رغم ذلك فقد حكمت محكمة القضاء الإداري بأنه : « إذا ثبت أن المدعى لم يسلك الطريق الذي رسمه القانون للتظلم من القرار الإداري الصادر بترقية المطعون في ترقيته وإنما أرسله رأساً إلى مفوض الدولة ، وهو لا يعتبر هيئة رئاسية للجهة الإدارية التي أصدرت القرار المطعون فيه ، على خلاف ما يقضى به التنظيم المقرر للفصل في التظلمات من القرارات الإدارية تعين القول بأنه ليس هناك تظلم بالمعنى المفهوم ... وأن الدعوى تكون غير مقبولة ... ولا يجوز التحدى بأن التظلم مصيره إلى مفوض الدولة ، ذلك لأن الجهة الإدارية لها مطلق التقدير في أن يقوم مفوض الدولة بفحص التظلم أو من تنتدبه لذلك من موظفيها ، بصرح نص المادة الخامسة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦/٤/١٩٥٤ بحسب ما يتراءى لها (١) .

وبالمقابلة حكمت المحكمة العليا بأنه : « متى كان الثابت أن المدعى قدم تظلماً إدارياً من القرار الصادر من مدير عام السكك الحديدية بفصله من الخدمة ، طالباً سحب هذا القرار الذي تحقق علمه به في ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ ، وذلك بعريضة مؤرخة ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ ، قدمها بإقراره في مذكرته المؤرخة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ إلى السيد مدير عام الإيرادات والمصروفات بالصلحة في التاريخ ذاته ، وتأشراً عليها من هذا الأخير في ١٢ منه بإحالتها إلى قسم المستخدمين لعمل مذكرة للإدارة العامة وصورة للسيد مستشار قسم الفتوى ، فإن هذا التظلم يكون قد قدم في الميعاد وتوافرت له مقومات التظلم الوجوبي الذي جعله الشارع شرطاً لقبول دعوى الإلغاء . والذي رتب عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ أثراً قاطعاً لسريان ميعاد رفع هذه الدعوى إلى المحكمة ، كما أنه وجه إلى هيئة رئيسية بالنسبة إلى المتظلم ، وبعد تقديمه إلى هذه الهيئة مضت في نظره وتحقيقه باستطلاع رأى كل من سكرتير عام المصلحة ومستشار الرأى بمجلس الدولة في شأنه تمهيداً للبت فيه على النحو الذي رسمه الشارع للغاية التي استهدفها من إيجابه . ولا يغير من طبيعة هذا التظلم أو من إنتاجه أثر كونه لم يقدم إلى الوزير المختص ، لعدم ورود هذا القيد في المادة ١٢ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من جهة . ولأن الاجراءات التي نص عليها قرار مجلس

(١) محكمة القضاء الإداري قضية رقم ٣٠٠٥ لسنة ٨ في مجموعة المنة ١٢ و ١٣ ص ٢٠

الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ على سبيل التوجيه والبيان في شأن تقديم التظلم وطريقة الفصل فيه ، لم يرتب المشرع على مخالفتها جزاء البطالان من جهة أخرى ، ولا سيما أن الجهة الإدارية صاحبة الشأن لم تعترض على تقديم التظلم في الشكل الذي اتخذته ، وأنه تحقق به الغرض الذي ابتغاه الشارع من استئزام هذا الاجراء قبل رفع الدعوى أمام القضاء الإداري . ولما كانت المادة ١٩ من القانون المشار إليه قد قضت في فقرتها الثانية بأنه : « وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار وإلى الهيئات الرئيسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه ؛ وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسيئاً ، ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالظمن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة ، فإن التظلم المقدم من المدعى إلى الجهة الإدارية في ١١ من مارس سنة ١٩٥٦ يكون قد أحدث أثره في قطع سريان ميعاد رفع الدعوى بطلب إلغاء قرار فصله من ذلك التاريخ ، ويبدأ من التاريخ ذاته جريان ميعاد الستين يوماً الذي يجب على الإدارة أن تبت في التظلم قبل مضي (١) » .

كما حكمت بأن : « لا وجه للقول بوجوب توجيه التظلم الإداري إلى الوزير المختص وفقاً لما قرره المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري ، وإلا كان التظلم باطلاً غير منتج لأثره ؛ لا وجه لذلك لأن ثمة طريقتين للتظلم طبقاً لمفهوم المادتين ١٢ ، ١٩ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، هما : التظلم إلى مصدر القرار نفسه ؛ أو إلى الهيئات الرئيسية . ولم يقصد قرار مجلس الوزراء المشار إليه تعطيل طريق التظلم إلى مصدر القرار ذاته ، بل أنه باعتباره أداة أدنى ، لا يملك تعديل حكم ورد بأداة أعلى هي القانون ، وغاية الأمر أن قرار مجلس الوزراء إنما استهدف تبسيط الاجراءات وتنظيمها في شأن كيفية تقديم التظلم ونظره والبت فيه وذلك على سنين محدد منضبط . وغنى عن البيان أن تقديم التظلم إلى الوزير نفسه لا يكون واجباً إلا حينما يكون هو مصدر القرار ذاته ، أو تكون له سلطة التعقيب على القرار وإن لم يكن هو مصدره ، باعتباره الهيئة الرئيسية ؛ فإذا كان القرار صادراً من غير الوزير ، ولم يكن للوزير سلطة التعقيب عليه باعتباره هيئة رئيسية ، كان تقديم التظلم إلى مصدر القرار نفسه صحيحاً ومنتجاً آثاره طبقاً للقانون . فإذا ثبت أن القرار المطعون فيه صادر بعقوبة الإنذار من رئيس محكمة ابتدائية في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٧٨ من قانون نظام القضاء ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، وقت أن كانت سلطته في هذا الشأن نهائية لا معقب عليها من سلطة أعلى بوصف كونه رئيس مصلحة ، طبقاً للمادة ٨٥ من قانون موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (قبل تعديله بالقانون ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، الذي يطبق فيما لم يرد فيه نص خاص في

قانون نظام القضاء ، فإنه يترتب على ذلك أن تقديم التظلم إليه رأساً في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ يعتبر والحالة هذه — منتجاً لآثاره (١) » .

هذا والخطأ في الجهة المختصة بنظر التظلم لا يغير من أثره ، إذ أن من المقرر قانوناً أن الميعاد ينقطع برفع الدعوى ولو إلى محكمة غير مختصة ، متى كان عدم الاختصاص غير متعلق بالوظيفة ؛ وقياساً على هذا النظر ، فإن الاستدعاء (التظلم) يقطع الميعاد ولو قدم إلى جهة غير الجهة المختصة ، متى كان ثمة لهذه الجهة اتصال ما بالموضوع .

فإذا كان الثابت أن المدعى كان يتبع وزارة الداخلية باعتباره من رجال الشرطة ، فإنه كان على حق ، إذ قدم استدعاءه إلى هذه الوزارة باعتبارها الجهة الرئيسة له ، دون أن يتخطاها ؛ فكان تصرفه متفقاً وما يقتضيه نظام الندرج الرئاسي ، وقد كان على وزارة الداخلية بعد ذلك أن تحيل استدعاءه إلى الجهة المختصة (وهي وزارة الخزانة (٢)) .

والتظلم إلى رئيس الوزراء وإن كان ليس موجهاً مباشرة إلى جهة الإدارة التي كان تابعاً لها قبل فصله ، إلا أن العادة جرت على إحالة مثل هذه التظلمات إلى المصالح والجهات المختصة ، وهو ما يستوي والنتيجة مع تقديمها من صاحب الشأن رأساً إلى هذه الجهات ، وما يجب أن يحدث مثل أثره من حيث فتح ميعاد جديد (٣) وكذلك الشأن بالنسبة إلى التظلمات المقدمة إلى السيد رئيس الجمهورية .

والتظلم المقدم بالتضرر من قرار صادر من سلطة إدارية إلى سلطة الوصايا الإدارية عليها ، كالنظلم من قرار صادر من أحد المجالس البلدية إلى وزير الشؤون البلدية والقروية ، لا يعتد به لأن التظلم المنتج هو الذي يقدم إلى مصدر القرار إلى من يملك سحبه ؛ فالجهة التي لا تملك سحب القرار لأنها ليست سلطة رياضية ، لا تملك بحته ولا مسكنة إصدار قرار فيه ، لأن قمة السلم الإداري تنتهي بهيئة المجلس البلدي ذاته ، الذي ترفع عليه الدعاوى وحده . أما إذا كان التظلم مقدماً إلى سلطة الوصاية في قرار المصادقة فهو جائز .

بل إن القضاء الإداري ذهب إلى أبعد من ذلك فقرر أن التظلم إلى اللجنة القضائية يقطع سريان الميعاد ، لأنه لا يخرج عن كونه نوعاً من التظلم أشد مفعولاً من التظلم الإداري الذي يضمه التظلم خطاباً أو شكوى عادية يرسلها إلى الرئيس الإداري المختص ، فهو بهذه المثابة يقطع سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، ويظل قاطعاً لها حتى يصدر قرار من اللجنة ويعلن به التظلم ، حتى ولو صدر القرار من اللجنة القضائية بعدم اختصاصها بنظر التظلم ، إذ من القواعد القانونية أن رفع الدعوى أمام جهة

(١) المحكمة الإدارية العليا قضية ٦٨٥ لسنة ٣ ق المجموعة السنة الثالثة صفحة ٨٩١ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا قضية ٣١ لسنة ٢ ق المجموعة السنة الخامسة ص ١٢٣٣ دمشق .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ٦٥٣ لسنة ٧ ق المجموعة السنة التاسعة صفحة ٣٠٠ .

قضائية غير مختصة يقطع سريان مدة سقوط (١)، ورتب ذات الأثر على رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة فحكمت المحكمة الإدارية العليا بأن المادة ٣٨٣ من القانون المدني نصت على أن : « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة ، وبالتنبيه وبالجزء ، وبالمطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو فى توزيع ، وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى » . وقد رتب المشرع المدنى بهذا النص الصريح على المطالبة القضائية ، ولو رفعت إلى محكمة غير مختصة ، أثراً فى قطع التقادم ، حتى لا يحول رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة من جراء غلط مغتفر أو خلاف فى رأى القضاة ، بغير خطأ من صاحب الشأن حول تعيين المحكمة المختصة ، دون تحقق أثرها فى قطع التقادم ؛ بخلاف ما يقع فى حالة البطلان المتعلق بالشكل ، أو حالة ترك الخصومة أو سقوطها . فالحكم بعدم الاختصاص لا يمحوا أثر المطالبة القضائية فى قطع التقادم . وإذا كانت روابط القانون العام تختلف فى طبيعتها عن روابط القانون الخاص التى وضعت قواعد القانون المدنى لتحكمها ، وكانت هذه الأخيرة لا تطبق وجوباً على روابط القانون العام ، إلا إذا وجد نص يقضى بذلك ، فإن القضاء الإدارى وإن كان لا يلتزم فى حالة عدم وجود مثل هذا النص بتطبيق القواعد المدنية حتماً ، كما هى ، بل تكون له حريته واستقلاله فى ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التى تنشأ فى مجال القانون العام بما يتلاءم مع طبيعتها ، وبما يكون أوفق لحسن سير المرافق العامة ؛ إلا أنه يملك الأخذ من القواعد المذكورة بما يتفق وهذه الفكرة ، وإذا كانت المحكمة سبق أن قضت بأنه يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم الطلب أو التظلم الذى يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة متمسكاً فيه بحقه طالباً أداءه ، وبأن طلب المساعدة القضائية للدعوى التى يزعم صاحب الشأن رفعها على الإدارة له ذات الأثر فى قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء لما ينطوى عليه من دلالة أقوى فى معنى الاستمسك بالحق والمطالبة باقتضائه وأمعن فى طلب الاتصاف من مجرد الطلب أو التظلم ، فإن رفع الدعوى بالفعل إلى محكمة غير مختصة أبلغ من هذا كله فى الدلالة على رغبة صاحب الحق فى اقتضائه وتحفره لذلك ، ومن ثم وجب ترتيب ذات الأثر عليه فى قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الإلغاء ، ويظل هذا الأثر قائماً حتى يصدر الحكم بعدم الاختصاص (٢) . وبما هو جدير بالذكر أن هذا هو ما ذهب إليه مجلس الدولة الفرنسى أيضاً . أما محكمة القضاء الإدارى فتقرر هناك فرق بين عدم الاختصاص بنظر الدعوى وعدم قبولها ، فإذا صح أن يكون رفع الدعوى إلى محكمة غير مختصة إجراء قاطعاً لميعاد الطعن بالإلغاء ، فليس الأمر كذلك

(١) محكمة القضاء الإدارى قضية ١٩٤٠ لسنة ٨ ق مجموعة المبادئ السنة ١٠ ص ٧ — قضية ١١٩٧ لسنة ٧ ق ذات المجموعة ص ١١٨ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا قضية ٦٣٤ لسنة ٣ ق مجموعة المبادئ السنة ٣ ص ٨٦٨ - قضية ٣١ لسنة ٢ ق دمشق مجموعة السنة ٥ ص ١٢٣٣ وقضية ١٦٩٨ لسنة ٢ ق مجموعة المبادئ السنة ٣ ص ٣٢٥ .

إذا أقيمت أمام محكمة فيقضى بعدم قبولها^(١). إلا أن هذه المحكمة لا تأخذ بهذا النظر على إطلاقه فقد حكمت بأن :

« ميعاد رفع الدعوى بطلب إلغاء القرارات الإدارية — طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة — يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقيناً يقوم مقام النشر أو الإعلان ، وينقطع سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية . ولا يغير من الحسب المتقدم رفع دعوى مستعجلة بطلب نذب خبير لإثبات حالة الأرض موضوع النزاع ، لأنه لا يعتبر تظلاً مرفوعاً إلى الجهة التي أصدرت القرار أو إلى الجهة الرئيسية فلا ينقطع به الميعاد طبقاً لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، كذلك لا يعتبر رفع هذه الدعوى قاطعاً لسريان الميعاد طبقاً للمادة ٣٨٣ من القانون المدني ، إذ أن هذه المادة خاصة بالتقادم المكسب والسقط ، ولا تسرى على الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة باعتباره من مواعيد الإجراءات ، والذي يجب أن ترفع الدعوى بطلب الإلغاء قبل فواته ؛ كما أن الإنذار الذي وجه للمصلحة بعد انتهاء دعوى إثبات الحالة بطلب العدول عن القرار الصادر ببيع الأرض بالمزاد العلني لا يعتبر بمثابة تظلم إلى الجهة الرئيسية ، بفتح ميعاداً جديداً يبدأ بعد انقضاء أربعة أشهر من تاريخه دون رد المصاحبة ، وذلك لأن هذا الإنذار باعتباره تظلاً من القرار الإداري قد وجه بعد انقضاء الميعاد ولا يقطع التظلم سريان الميعاد إلا إذا كان قد قدم قبل فواته (٢) » .

والذي تستخلصه من هذه الأحكام كلها اتجاه القضاء إلى التخفيف على المتقاضين بالاعتداد بالأثر الذي يترتب التظلم ، حتى لو قدم لجهة غير مختصة ، إن كان سبب عدم الاختصاص دقيقاً خافياً عن المتظلم ؛ كما اعتبرت تظلاً الإجراءات التي تتخذ للتعبير عن التظلم . ونحن نرى أن التظلم يجب أن يقدم إلى الجهة الإدارية التي يكون لها مصلحة في دعوى الإلغاء أو الجهة الرئاسية لها ، بمعنى أن شرط توافر المصلحة هو الذي يحدد الاختصاص بنظر التظلم .

والأصل أنه ليس للتظلم شكل مخصوص في القانون ، فقد يحصل بعريضة قدمها صاحب الشأن ، كما يمكن حصوله بإنذار على يد محضر يبين فيه المنذر غرضه بوضوح ، ويطلب تصحيح الوضع القانوني الخاطئ الذي ترتب على القرار المطعون فيه^(٣) . ذلك أن الإنذار هو تظلم قدم بطريق قضائي^(٤) . بل إن التظلم قد يكون بالتوقيع بالعلم على القرار الإداري مع الاعتراض عليه وطلب

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٠٩ لسنة ٧ ق مجموعة المبادئ السنة ٩ ص ٤٠ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٧٦ لسنة ٦ ق مجموعة المبادئ السنة ٩ ص ٣٦ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ١٠ لسنة ٦ ق مجموعة المجلس السنة ٧ ص ٢٨٩ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية ١٠٢٥ لسنة ٥ ق مجموعة المجلس السنة ٨ ص ٢٩٠ .

إعادة النظر فيه ، بل إن محكمة القضاء الإداري كانت قد حكمت على أنه يستفاد من أي إجراء آخر كإعلان صحيفة دعوى إثبات الحالة للوزارة، فاعتبرت أنها تتضمن النظم من القرار المطعون فيه الصادر بإزالة المسقى (١) ؛ وقد ذهب القضاء الإداري أيضاً إلى أنه من شأن تقديم طلب الإعفاء من رسوم دعوى الانعفاء إلى لجنة المساعدة القضائية في خلال ميعاد الستين يوماً من شأنه حفظ ميعاد رفع الدعوى من السقوط ، ذلك أن لطلب الإعفاء أمام القضاء الإداري أثراً يختلف عنه أمام القضاء العادي ، فإذا كان التقادم لا ينقطع في الحقوق المدنية إلا بإعلان الدعوى ، فإن التظلم الإداري يقطع سريان ميعاد دعوى الانعفاء ، وطلب المعافاة لا يخرج عن كونه نوعاً من التظلم أشد مفعولاً من شكوى عادية أو خطاب يحمل اعتراض صاحب الشأن على قرار إداري ، وطلب الإعفاء بهذه المثابة يقطع سريان ميعاد دعوى الانعفاء ، وتظل هذه الحالة قائمة مادام قرار الإعفاء لم يصدر ، وإن قطع في المدة في دعوى الانعفاء هو من أول رفعها إلى صدور قرار فيها (٢) . وشرحت محكمة القضاء الإداري نظرها هذا بقولها إن الشارع حين نص على أن التظلم من القرار الإداري إلى الجهة التي أصدرته أو الجهة الرئيسية يقف الميعاد ، إنما كانت تحذوه فكرة عامة هي أن عدم رضا المتظلم من القرار الإداري كاف لوقف الميعاد ، إذ قد تراجع الإدارة نفسها وتنصف التظلم وتكفيه مؤونة التقاضي . وطلب الإعفاء من الرسوم القضائية للفقر أوضح أثراً وأبلغ في إفادة هذا المعنى ، إذ هو خطوة أبعد في الاعتراض على القرار ومهاجمته بما انقصد عليه عزم الطاعن من الالتجاء للقضاء لانعائه ، فالقول بوقف الميعاد قول يتفق وروح التشريع مادام قد قدم الطلب بالإعفاء في الميعاد (٣) .

إلا أن هذه المحكمة عادت فقررت في حكم آخر حديث أن : « الدعوى لا تعتبر مرفوعة طبقاً لقانون مجلس الدولة إلا بإيداع صحيفة سكرتيرية المحكمة المختصة ، ولا يغير من ذلك أو يوقف ميعاد الطعن سبق تقديم طلب إعفاء من الرسوم إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة القضاء الإداري ، وكذلك لا يغير الوضع صدور قرار اللجنة بقبول الطلب ، إذ العبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي بتاريخ إيداع صحيفة سكرتيرية المحكمة ؛ أما قبل الإيداع فلا يعتبر أن الإجراء القانوني المطلوب لرفعها قد اتخذ ، ذلك أن الطلب المقدم للجنة المساعدة القضائية للإعفاء من رسوم الطعن المراد رفعه ، ليس بإجراء قضائي ، لأنه مجرد التماس بالإعفاء من الرسوم القضائية لا يعلن على يد محضر ، بلي يقتضى استدعاء الطرف الآخر بالطريق الإداري للحضور أمام اللجنة لسماع أقواله في طلب الإعفاء ، فهو

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ٥ لسنة ٤ ق مجموعة المجلس السنة ٤ ص ٦٧٢ — تارن حكمها في القضية ٧٦ لسنة ٦ ق .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٣٠٧ لسنة ٢ ق مجموعة السنة الثالثة صفحة ٣٢٨ — قضية ٣١ لسنة ٤ ق مجموعة لسنة ٤ ص ٨٤١ — قضية ٣٠٢ لسنة ٤ ق مجموعة السنة الخامسة ص ٧٩٥ — قضية ٤٢٩ لسنة ٦ ق مجموعة السنة الثانية صفحة ٢٣٠ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ٢٤٩ لسنة ٦ ق مجموعة السنة الثامنة ص ٢٣٠ — قضية ٤٩ لسنة ٩ ق مجموعة البادى السنة ١٠ ص ٤٢٥ .

والحالة هذه ليس فيه معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة التي ستولى الفصل في موضوع المنازعة الإدارية ، ولا يعتبر أن هناك دعوى بالمعنى القانوني ، سواء في النطاق المدني أو المجال الإداري ، سيما وأن ميعاد الطعن هي مدة سقوطه لا توقف على خلاف مدة التقادم « (١) » .

وقد حكمت بذات الرأي بعض المحاكم الإدارية في الوزارات كمحكمة وزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية (٢) ، والمحكمة الإدارية لشئون القصر الجمهوري ورياسة مجلس الوزراء ووزارات الداخلية والخارجية والعدل (٣) . أما المحكمة الإدارية العليا فقد أخذت أولاً في ١١ فبراير ١٩٥٦ بهذا الرأي مقررة أن العبرة في قبول الدعوى أو عدم قبولها هي بتاريخ رفعها إلى المحكمة ولا تعتبر الدعوى مرفوعة — طبقاً لقانون مجلس الدولة — إلا بإيداع صحيفة سكرتيرية المحكمة ، أما الطلب المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للاعفاء من رسوم الدعوى للرد رفعها فليس إجراء قضائياً ، إذ ليس فيه معنى التكليف بالحضور أمام المحكمة التي ستولى الفصل في موضوع النزاع الخاص بالحقوق المراد اقتضاؤه ، وإنما هو مجرد التماس بالاعفاء من الرسوم القضائية لا يعلن على يد محضر بل يقتضى استدعاء الطرف الآخر بالطريق الإداري للحضور أمام اللجنة سماع أقواله في طلب الاعفاء ، فلا يعتبر دعوى بالمعنى القانوني ، سواء في النطاق المدني أو في المجال الإداري ، لاقتصار الطلب فيه على التماس الطالب إعفاء من الرسوم ، حق يتسنى له رفع الدعوى بعد ذلك ، وشأن هذا الطلب شأن قرار لجنة المساعدة القضائية الصادر بالاعفاء من الرسوم ، وكذا ما سبقه من إجراءات ، إذ لا يعدو هذا القرار أن يكون ترخيصاً لطالب المعافاة في رفع دعواه ، مع إرجاء تحصيل الرسم المقرر عليها إلى ما بعد الفصل فيها ، وهو بهذه المثابة لا يصحح وضعاً قانونياً خاطئاً ، ولا يحل صاحب الشأن من مراعاة قواعد الاختصاص أو اتباع الإجراءات التي يتطلبها القانون لرفع الدعوى « (٤) » .

إلا أن قضاء هذه المحكمة العليا قد استقر بعد ذلك على أنه يترتب على طلب المساعدة القضائية نفس الأثر المترتب على مجرد الطلب أو التظلم الإداري من حيث قطع ميعاد رفع دعوى الإلغاء (٥) إذ قررت أنه ولئن كانت المادة ٣٨٣ من القانون المدني تنص على أنه : « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة ، وبالتنبيه وبالجزء وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٢٣١٦ لسنة ٨ ق مجموعة السنة الحادية عشرة ص ٥٧٠ ؛ قضية ٩٢١ لسنة ١٠ ق ص ٣٦٧ .

(٢) المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات قضية ٩٦ لسنة ٣ ق جلسة ١١ يونيو ١٩٥٦ ؛ قضية ٤٨٧ لسنة ٢ ق بجلسته ٢٨ مايو ١٩٥٦ .

(٣) المحكمة الإدارية لوزارة الداخلية قضية ١٩ لسنة ٣ ق جلسة ٦ مايو ١٩٥٦ ؛ قضية ٦٦٤ لسنة ٢ ق بجلسته ٦ مايو ١٩٥٦ .

(٤) المحكمة الإدارية العليا طعن ٢٩٧ لسنة ١ ق مجموعة المبادئ السنة الأولى ص ٥٠١ .

(٥) المحكمة الإدارية العليا طعن ١٦٥٥ لسنة ٢ ق ؛ طعن ١٦٩٧ لسنة ٢ ق ؛ طعن ١٦٩٩ لسنة ٢ ق مجموعة المبادئ السنة الثالثة صفحات ٢٨٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٠ ؛ طعن ٩٨ لسنة ٢ ق مجموعة المبادئ السنة ٢ ص ١٣٢ .

حقه في تفليس أو في توزيع ، وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى؛ وكان الرأي الغالب في مجال القانون الخاص أن الطلب الذى يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية للاعفاء من رسوم الدعوى ولتعيين محام لا يرقى إلى مرتبة الاجراء القاطع للتقادم ، إلا أنه يجب التنبيه على ما سبق أن قررته هذه المحكمة من أن روابط القانون العام تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص ، وأن قواعد القانون المدنى قد وضعت لتحكم روابط القانون الخاص ، ولا تطبق وجوباً على روابط القانون العام إلا إذا وجد نص يقضى بذلك ، فإن لم يوجد فلا يلتزم القضاء الادارى بتطبيق القواعد المدنية حتماً كما هي ، وإنما تكون له حريته واستقلاله في ابتداع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ في مجال القانون العام بما يتلاءم مع طبيعتها ، وبما يكون أوفق لحسن سير المرافق العامة . وعلى هدى ذلك سبق أن قررت هذه المحكمة أنه ولئن كان مفاد النصوص المدنية أن المطالبة التي تقطع التقادم هي المطالبة القضائية دون غيرها ، إلا أن مقتضيات النظام الادارى قد مالت بالقضاء الادارى إلى تقرير قاعدة أكثر تيسيراً في علاقة الحكومة بموظفيها ، بمراعاة طبيعة هذه العلاقة والتدرج الرياسى الذى تقوم عليه ، وأن المفروض في السلطة الرياسية إنصاف الموظف بتطبيق القانون في أمره تطبيقاً صحيحاً ، حتى ينصرف إلى عمله هادئ البال دون الالتجاء إلى القضاء ، فقرروا أنه يقوم مقام المطالبة القضائية في قطع التقادم الطلب أو التظلم الذى يوجهه الموظف إلى السلطة المختصة ، متمسكاً فيه بحقه ، طالباً أداءه . وليس من شك في أن هذا يصدق من باب أولى على طلب المساعدة القضائية للدعوى التي يزعم صاحب الشأن رفعها على الادارة ، إذ هو أقوى في معنى الاستمسك بالحق والمطالبة بأدائه . وأمعن في طلب الانتصاف من مجرد الطلب أو التظلم الذى يقدمه الموظف إلى الجهة الادارية ، بل هو في الحق يجمع بين طبيعة التظلم الادارى من حيث الافصاح بالشكوى من النصرف الادارى ، وبين طبيعة التظلم القضائى من حيث الانجاء إلى القضاء طلباً للانتصاف ، إذا لم يمنعه عن إقامة الدعوى رأساً سوى عجزه عن أداء الرسوم التي يطلب إعفاء منها ، وسوى عجزه عن توكيل محام ، فلا أقل والحالة هذه ، من أن يترتب على طلب المساعدة القضائية نفس الأثر المترتب على مجرد الطلب أو التظلم الادارى ، من حيث قطع التقادم أو قطع ميعاد رفع دعوى الالغاء . هذا وبما تجدر الإشارة إليه أن طلب المساعدة القضائية يبلغ للادارة ، وبهذا التبليغ يتصل علمها بتظلم صاحب الشأن فتستطيع أن تنصفه إن رأت أنه على حق ، وذلك بغير حاجة إلى الاستمرار في الاجراءات القضائية ، فتنتهي المنازعة في مراحلها الأولى ، ويتحقق بذلك نفس الغرض المقصود من التظلم الادارى أما إذا لم تر ذلك وقبل الطلب ، فإن الأمر ينتهى في المال إلى إقامة الدعوى . وغنى عن البيان أن الأثر المترتب على طلب المساعدة القضائية ، من حيث قطع التقادم أو ميعاد دعوى الالغاء ، يظل قائماً ويقف سريان التقادم أو الميعاد حين صدور القرار في الطلب ، سواء بالقبول أو الرفض ، إذ أن نظر الطلب قد يستغرق زمناً طويلاً أو يقصر بحسب الظروف وحسب امتراه الجهة القضائية التي تنظر الطلب ، تحضيراً له حتى يصبح مهيأً للفصل فيه ، شأنه في ذلك شأن أية اجراءات اتخذت أمام أية جهة قضائية وكان من شأنها أن تقطع التقادم أو سريان الميعاد ، إذ يقف هذا السريان طالما كان الأمر بيد الجهة القضائية المختصة بنظره . ولكن إذا ما صدر القرار وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانونى

محسوباً من تاريخ صدوره ، فإن كانت دعوى إلغاء ، تعين أن يكون خلال الستين يوماً التالية .
والأصل أنه ليس للتظلم شكل مخصوص أو يتبع في تقديمه سلوك طريق خاص ، إذ حسب المتظلم أن يبلغ تظلمه إلى الجهة الإدارية صاحبة الشأن في الميعاد . إلا أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، والفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، بعد أن عدته القرارات التي لا يقبل طلب إلغائها قبل التظلم منها قررت أنه :
« تبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس الجمهورية » .

وكان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ بشأن إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه (١) ، اشترط أوضاعاً خاصة بالتظلم فاشترط أن يقدم بطلب أو بكتاب موصى عليه بعلم الوصول إلى الوزير المختص ، وأن يشتمل هذا الطلب على بيان اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه وتاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، أو في النشرة المصلحية ، أو تاريخ إعلان المتظلم بالقرار ، كما اشترط أن يبين في الطلب موضوع القرار المتظلم منه والأسباب التي بني عليها التظلم ، وإرفاق ما يرى تقديمه من مستندات . وهذا القرار لازال سارياً بالقرارات الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ٥٩ بشأن تنظيم النشرات المصلحية وإجراءات التظلم الإداري (٢) ، ويتضح مما سبق أن التظلم يجب أن يكون كتابة ، إلا أن هذه الشروط والأوضاع استثنائية على القواعد العامة ، وخاصة بالقرارات المشار إليها في المادة ١٢ من القانون ، كما يبين أن هذه الشروط ليست مقررة لمصلحة الإدارة بل لمصلحة المتظلم ذاته بقصد تيسير فحص تظلمه والفصل فيه على وجه السرعة ، فيصل إلى بغيته من العدالة الإدارية دون ما تعقيدات مكتبية ، لذلك نشير على المتظلمين جميعاً باتباعها في التظلمات كافة التي تقدم منهم ، سواء بالنسبة لقرارات النصوص عليها في المادة ١٢ أم غيرها .

والتظلم يجب أن يكون من قرار إداري معين ، فإذا كانت العبارة التي وردت في عريضة الدعوى والتي جعلتها الحكومة سندها في الدفع بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد ، لا تشير إلى قرار معين ، وإنما وردت بصفة التعميم عن حالة المدعى من تخطيطية في الترقية مع استحقاقه لها ، فهذه العبارة الجامعة المبهمة لا ترى فيها المحكمة معنى التظلم الذي يعنيه القانون ، والذي يكون فيه ميعاد رفع الدعوى ستين يوماً من تاريخ انقضاء الأربعة الأشهر على تقديمه ، إذ التظلم الذي تعنيه المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ، ٩ لسنة ٤٩ ، والذي حدد له ميعاداً ترفع فيه الدعوى بعد تقديمه ، هو الذي ينصب على قرار إداري معين علم به المتظلم بالطريقة التي رسمها القانون (٣) ، والتظلم إذا جاء مجهلاً أو منصباً على قرار معين بذاته ، فلا يمكن سحبه على قرارات أخرى بمائلة (٤) .

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ في ١١/٤/١٩٥٥ .

(٢) الجريدة الرسمية عدد ٧٢ في ١٢/٤/١٩٥٩ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية رقم ١٠٥٧ لسنة ٦ في مجموعة المبادئ السنة ٩ ص ١٢ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية رقم ١٠٧١ لسنة ٦ في مجموعة المبادئ السنة ٨ ص ٤٥٤ .

والتظلم لا يعتد به إلا إذا قدم بعد صدور قرار إداري نهائي ، وهو الذي يختم القرارات الابتدائية المصادرة في المراحل التمهيدية ، ويستقر به الوضع الإداري قانوناً .

والتظلم يجب أن يوجه إلى قرار إداري قابل للسحب ، ذلك أنه ولو أن الأصل أن القرارات الإدارية يجوز التظلم منها جميعاً للجهة التي أصدرت القرار ، أو للجهة الرئيسية لها ، وهذا الأصل مستمد من طبيعة التدرج الإداري ، ومن حق كل سلطة رياضية في مراجعة قرارات السلطة المرؤسة لها لإقرارها أو إلغاؤها أو تعديلها .

إلا أنه يرد على هذا الأصل استثناء هو أن بعض القرارات الإدارية نهائية أو قطعية ، وتفرق المحكمة بين نوعين من نهائية القرار بقولها :

إن تحديد معنى نهائية القرار الإداري ، كما يريده المشرع ، يختلف بحسب الأحوال ، فقد يكون قصده من تعبيره بنهائية القرار أن يصدر متخذاً صفة تنفيذية ، دون حاجة إلى تصديق سلطة أعلى ، على ألا يمنع من اعتباره نهائياً بهذا المعنى أن يكون قابلاً للتظلم الإداري منه ، سواء إلى من أصدره أو السلطات الرئيسية ، وهذا هو المقصود بالقرار النهائي عند ما تحدثت المادة ٣ من قانون مجلس الدولة عن اختصاص محكمة القضاء الإداري وعند ما تحدثت المادة ١٢ عن انقطاع سريان ميعاد طلب إلغاؤه في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية ، وغنى عن البيان أن هذا القانون قد ربط طلب الإلغاء بالقرار الإداري النهائي بينما أجاز في الوقت ذاته التظلم الإداري منه ، وهذا قاطع في الدلالة على أنه يعني بنهائية القرار أن يصدر متخذاً صفة تنفيذية بغير حاجة إلى اعتماد سلطة أعلى ، دون أن يمنع من اعتباره نهائياً بهذا المعنى كونه قابلاً للتظلم منه إدارياً إلى مصدره ، أو إلى السلطات الرئيسية ، ونهائية اقرار بهذا المعنى تتفق مع مبدأ التدرج الرئاسي في النظام المركزي ، الذي هو القاعدة في البنيان الإداري المصري ، فيجب إعمال هذا المبدأ كأصل عام مادام لا يوجد نص قانوني يغيره» (١) .

أما النوع الثاني من القرارات النهائية فهو الذي تصدره جهة إدارية معينة في موضوع معين ثم لا تملك هذه الجهة ، لا من تلقاء نفسها ولا بناء على تظلم مقدم إليها ، تعديل القرار ؛ فالتظلم من مثل هذا القرار النهائي بنص القانون ، تظلم غير مجد ولا منتج مادامت الجهة الإدارية أو الجهة الرئيسية العدول عنه أو المساس به . فالتظلم الذي يقف سريان الميعاد هو الذي يكون عن قرار قابل للسحب (٢) هذا هو محمل النظرية التي ابتدعها القضاء الإداري ، وتضيف محكمة القضاء الإداري أنه لا يعترض على نظرها هذا بما ورد في قانون مجلس الدولة بخصوص « نهائية » القرارات التي يجوز

(١) قضاء إداري مفيد رقم ١٨٧٥ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٥٤/١١/٣٠ مجموعة ٩ ص ٦٩ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٧١٠ لسنة ٦ ق مجموعة السنة ٨ ص ١٤٨٥ — قضية ٣٤٦٤ لسنة ٩ ق مجموعة السنة ١١ ص ٣٤٨ .

الطعن فيها أمام المحكمة ذلك أن المقصود من كلمة «نهائية» الواردة في قانون مجلس الدولة هي القرارات التي تنشئ حالة أو تعدل حالة قانونية سابقة ، والتي لم تنص القوانين أو اللوائح على طريق مخصوص للتظلم منها أولاً أمام إحدى الهيئات الإدارية العاملة (١) ، وأسست المحكمة على نظرها هذا أنه ما دام القانون لا يجيز التظلم من القرارات التي نص على أنها نهائية أو قطعية ، فلا يكون هناك مجال للحديث عن انقطاع سريان الميعاد ، ولا مجال للحديث عن افتراض رفض التظلم بفوات ستين يوماً على تقديمه ، دون أن يجيب عنه السلطة المختصة ؛ ذلك أن هذا القرار الضعيف محله أن يكون القرار قابلاً للتظلم منه فتتاح الفرصة للجهة الإدارية في المدول عنه وتكفي صاحب الشأن مؤونة التقاضي ، أما إذا نص القانون على اعتبار القرار نهائياً فلا يكون قابلاً للتظلم منه لامن الجهة التي أصدرت القرار ولا من الجهة الرئيسية لها ، إذ لا تملك أيتهما المدول عنه ، وبالتالي لا يصبح اعتبار سكوت الإدارة عن مثل هذا التظلم وعدم إجابتهما عنه قراراً بالرفض (٢) ، ومن الأمثلة على هذه القرارات النهائية قرارات القرمسيون الطبي (٣) والقرارات الصادرة من مجلس التأديب بتوقيع جزاء (٤) ، وقرارات لجنة الطعون المنصوص عليها في قانون العمد رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ (٥) ، وقد رفضت المحكمة وجهة نظر إدارة قضايا الحكومة في اعتبار قرارات رؤساء المصالح بمجازاة الموظفين نهائية ، فحكمت بجواز التظلم منها إدارياً لأن هذه القرارات تنقصها الضمانات القانونية التي تتوافر فيما تصدره مجالس التأديب من قرارات (٦) ؛ كما رفضت اعتبار قرارات المجالس البلدية بعد التصديق عليها من السلطة الوصائية قرارات نهائية (٧) .

وقد أيدت المحكمة الإدارية العليا وجهة نظر محكمة القضاء الإداري السالفة ، فقررت أن التظلم الوجوبي السابق ، سواء إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار إن كانت هي التي تملك سحبه أو الرجوع فيه ، أو إلى الهيئات الرئيسية إن كان المرجع إليها في هذا السحب ، هو الذي جعله المشرع شرطاً لقبول طلب إلغاء القرارات الخاصة بالموظفين العموميين التي عينها وقرته بوجوب إنتظار المواعيد المقررة لابت فيه ؛ ولا يصدق إلا بالنسبة إلى ما كان قابلاً للسحب من هذه القرارات ، للحكمة التي قام عليها استلزام هذا التظلم وهي الرغبة في تقليل المنازعات بانهاؤها في مراحلها الأولى بطريق أسمر ، وذلك بالعدول عن القرار المتظلم منه ، إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه ؛ فإذا امتنع على الإدارة إعادة النظر في القرار لاستنفاد ولايتها بإصداره ، أو لعدم وجود سلطة رئيسية تملك التعقيب على الإدارة التي أصدرته ، فإن التظلم في هذه الحالة يصبح غير مجد ولا منتج ، وبذلك

-
- (١) محكمة القضاء الإداري قضية ٥٠٥ لسنة ٢ ق مجموعة السنة ٣ ص ٨٦٣ ؛ قضية ٣٥٧ لسنة ٤ ق المحاماة العدد الأول سنة ٣٤ سبتمبر ٥٣ مبدأ ٢ .
- (٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٢٢ لسنة ١ ق المحاماة عدد ٣ ، ٤ السنة ٢٨ ص ٢٦٥ .
- (٣) محكمة القضاء الإداري قضية ١٦٣ لسنة ٦ ق مجموعة المجلس السنة ٨ ص ٦٤٨ .
- (٤) محكمة القضاء الإداري قضية ٢٤٥ لسنة ٦ ق مجموعة المجلس السنة ٧ ص ٢٨ .
- (٥) محكمة القضاء الإداري قضية ٨١٩ و ٩٢٩ لسنة ٥ ق مجموعة المجلس السنة ٧ ص ٢٣٢ .
- (٦) محكمة القضاء الإداري قضية ١١٣٩ لسنة ٥ ق مجموعة المجلس السنة ٨ ص ٧٧٤ ؛ قضية ١٢١١ لسنة ٥ ق مجموعة السنة ٧ ص ٧٧٥ .
- (٧) محكمة القضاء الإداري قضية رقم ٤٢٣ لسنة ٢ ق مجموعة السنة ٣ ص ٩٦٠ .

تنتفي حكمته وتزول الغاية من التبرص طوال المدة المقررة ، حتى تنفي الادارة إلى الحق أو ترفض التظلم أو تسكت عن البت فيه .

ويؤكد هذا النظر الاستثناء الخاص بالقرارات الصادرة من مجالس تأديبية الذي نصت عليه المادة ١٢ سالف الذكر ، وأخرجته عن عداد الطلبات المبينة في البند (رابعاً) من المادة ٨ من القانون ، وهي التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ؛ ذلك أن القرارات الصادرة من المجالس التأديبية لا تملك أية سلطة إدارية التعقيب عليها بالالغاء أو التعديل ، ومن ثم استبعدتها الشارع من طائفة القرارات التأديبية التي أوجب التظلم السابق منها إلى جهة الإدارة قبل رفع الدعوى بإلغائها أمام القضاء ، وذلك على خلاف القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية الأخرى والتي قد يجرى التظلم منها إلى هذه السلطات (١) .

وأخذاً بالنظر ذاته ، استقر القضاء على أنه إذا ما أعلنت جهة الادارة عن عدم الاستجابة إلى التظلمات مقدماً ، فإن التظلم يكون عديم الجدوى حتى ولو كان واجباً بحكم القانون ، فقد حكمت محكمة القضاء الإداري بأنه : « إذا كان الثابت أن الادارة قد أذاعت أقدميات معينة بمنشور لها جاء فيه أنها لن تنظر في أية شكوى خاصة بالأقدمية ، وأن من له شكوى في هذا الخصوص فعليه أن يتقدم بها راساً إلى مجلس الدولة ، فإن التظلم في هذه الحالة لا يوقف سريان مواعيد الطعن ، ذلك أن المشرع إذ يوقف سريان مواعيد الطعن في حالة التظلم إلى الجهة الإدارية ، فلكي تتاح لهذه الجهة فرص البحث والرجوع عن قرارها إذا ما تبين لها فيه مخالفة للقانون . ولا جدال في أن هذه المحكمة منتفية تماماً إذا ما أعلنت الجهة الإدارية أنها لن تبحث أية شكوى خاصة بالأقدمية » (٢) .

وفي رأينا يجب إعادة النظر في هذا الرأي ، ذلك أنه خصص لفظه « نهائية » القرار الواردة في القوانين بغير مخصص من النص ، ومن المعلوم أن قانون مجلس الدولة هو الأساس في الاجراءات الادارية فالواجب تطبيق نصوصه أولاً ، وذلك بإجازة التظلم من كل قرار نهائي تشيياً مع صراحة عبارة المادة ٢٢ .

والنظرية محل نظر من جهة ثانية لأنها مؤسسة على أن القانون إذ نص على أن بعض القرارات نهائية ، إنما لأنه نظم سبيلاً معيناً للتظلم من هذه القرارات ، وإن كان هذا صحيحاً في بعض الحالات إلا أنه لا يصدق على القرارات كافة ، فقرارات رؤساء المصالح التأديبية كانت ، طبقاً للمادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديله بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، نهائية ولا يجوز التظلم منها رغم أن القانون لم ينظم سبيلاً معيناً لهذا التظلم .

والهدف من النظام الإداري هو إتاحة الفرصة للإدارة لتراجع نفسها بسحب قراراتها المخالفة

(١) المحكمة الإدارية العليا قضية ١٥١ لسنة ٣ ق مجموعة المبادئ السنة ٢ ص ١١٧٣ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٨٧ لسنة ٦ ق مجموعة المبادئ السنة ١٠ ص ٢٢٤ — قضية ٨٧٦

لسنة ١١ ق مجموعة السنة ١٢ ، ١٣ ص ١١١ .

للقانون ، ومن المسلمات أن القرارات السليمة لا يجوز سحبها ، سواء أنص القانون على أنها نهائية أم لم ينص ؛ أما تلك المخالفة للقانون فهي التي تكون محلاً للسحب ، فمن العجيب أن القضاء الذي شاد نظرية سحب القرارات الإدارية ، هو ذاته الذي يقول بعدم جواز سحب القرارات المخالفة للقانون بدعوى أن القانون نص على نهائيتها ، وأن جهة الإدارة أعلنت مقدماً عن أنها لن تنظر التظلمات المقدمة في شأن بعضها الآخر ، هذه القرارات القابلة للبطلان ، لا ترتب حقاً وتستقر ما دامت عرضة للطعن بالإلغاء أمام القضاء .

فالتقاسم يوجب على القضاء نزع كل حماية عنها ، حتى مع نص القانون على نهائيتها ، بإجازة حق الإدارة في سحبها ما دام يجوز للقضاء إلغاؤها ، أي بإجازة التظلم إدارياً منها الأمر الذي سيوفر عبء التقاضي ونفقاته ووقته . أما نص القانون على أن القرار نهائي فإن هذا الوصف لا يلحق في رأينا إلا القرار السليم ، لذلك نهيب بمجلس الدولة أن يعدل عن نظره السالف الذكر تمشياً مع نص الميثاق بأن العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد ، لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، إن العدل لا بد أن يصل إلى كل فرد حر ، ولا بد أن يصل إليه من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية .

وبالمقابلة نهيب بالمثل بالمشرع إما أن ينظم سبيل التظلم الإداري تنظيمًا شاملاً بحيث ييسره ويكفل الضمانات اللازمة للفصل فيها بعدالة وسرعة وإما بعدم النص على نهائية القرارات لكي تعود إلى الأصل ، وهو قابلية كل قرار إداري إلى التظلم منه لمصدره أو للجهة الرئيسية له .

والأصل هو حرية ذي الشأن في سلوك سبيل التظلم الإداري أو التظلم القضائي ، فهو حر إن شاء رفع الدعوى رأساً دون التظلم ، كما أنه حر في اختيار السبيل الذي يسلكه في تظلمه ، فقد يتظلم بإنذار على يد محضر ، أو بترقية ، أو شفويًا ، أو بغير ذلك من الوسائل .

غير أنه منذ صدور القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وتابعه في ذلك القانون ٥٥ لسنة ٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، ورد استثناء على هذا الأصل ، ذلك هو الذي نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٢ بأن لا تقبل الطلبات الآتية : « الطلبات المقدمة رأساً بإلغاء القرارات الإدارية المنصوص عليها في البندين ثالثاً ورابعاً عدا ما كان منها صادراً من مجالس تأديبية والبندين خامساً من المادة ٨ وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . وتبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس الجمهورية .

والقرارات التي تشير إليها هذه الفقرة هي التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح علاوات والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية والطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم من غير الطريق التأديبي .

والعلة فيما يخص بتنظيم التظلم وجعله وجوبياً بالنسبة إلى القرارات القابلة للسحب والصادرة في

شأن الموظفين ، فإن الغرض من ذلك هو تقليل الوارد من القضايا بقدر المستطاع ، وتحقيق العدالة الإدارية بطريق أيسر للناس ، وبانتهاء تلك المنازعات في مراحلها الأولى ، إن رأت الإدارة أن المتظلم على حق في تظلمه ، وذلك ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

وقد أصدر مجلس الوزراء قراراً ببيان إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه (١) ، نص على أن يقدم التظلم من القرار الإداري إلى الوزير المختص ، وذلك بطلب يقدم إليه أو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول (مادة أولى) ، وعلى أنه يجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية : اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه وتاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو في النشرة المصلحة أو تاريخ إعلان المتظلم بالقرار ، ويجب أن يبين في الطلب أيضاً موضوع القرار والأسباب التي بني عليها التظلم ، ويرفق به ما يرى تقديمه من مستندات (مادة ٢) . ونصت المادة الثالثة على أن يخصص في كل وزارة موظف أو أكثر لتلقي التظلمات وقيدتها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها ويسلم المتظلم إيصالاً مبيناً به رقم التظلم وتاريخ تقديمه أو يرسل الإيصال إليه بطريق البريد الموصى عليه .

ونصت المادة الرابعة على أن تبلغ التظلمات فور وصولها إلى الجهة المختصة التي أصدرت القرار ، وعليها أن تبدى رأيها في التظلم ويرفق به جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع ، ويرفع التظلم بعد استيفاء هذه الإجراءات إلى الوزير في ميعاد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم التظلم . ونصت المادة الخامسة على أن يتولى فحص التظلمات مفوضو الدولة بالوزارات والمصالح أو من يندبهم الوزراء ومديرو المصالح لهذا الغرض ، وتعرض نتيجة الفحص على الوزير في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب . ونصت المادة السادسة على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لابت في التظلم في الميعاد القانوني ويبلغ صاحب الشأن بالنتيجة بكتاب موصى عليه .

وقرار مجلس الوزراء سالف الذكر وإن كان قد صدر في ظل القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه لا يزال سارياً في نطاق تطبيق القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ حيث صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ بالعمل بأحكامه (٢) .

واختصاص فحص التظلمات الإدارية من إطلاقات الإدارة فهي إن شئت كلفت مفوض الوزارة بفحصها ، وهؤلاء المفوضون هم من أعضاء مجلس الدولة ، وقد نصت المادة ٤٢ من قانونه على أن يجوز أن يندب برياسة الجمهورية وبالوزارات والمصالح والهيئات العامة ، بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الوزراء أو رؤساء تلك المصالح والهيئات ، مستشارون مساعدون أو نواب كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم في دراسة الشؤون القانونية والتظلمات الإدارية ، ومتابعة ما يهم رئاسة الجمهورية والوزارات والمصالح والهيئات لدى المجلس ، أو ما للمجلس لديها من مسائل تدخل في

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٩ في ١١ أبريل ١٩٥٥ .

(٢) الجريدة الرسمية عدد ٧٢ في ١٢ أبريل ١٩٥٩ .

اختصاصه طبقاً للقوانين واللوائح ؛ ويعتبر المفوض ملحقاً بإدارة الفتوى والتشريع المختصة بشئون الوزارة أو المصلحة التي يعمل فيها .

وهذا المفوض هو غير المفوض العضو بهيئة مفوضي الدولة المختصة بتحضير الدعاوى المرفوعة أمام القسم القضائي بمجلس الدولة ، كما أن للسلطة الإدارية إن شاءت كلفت إدارة الفتوى والتشريع بفحص التظلم طبقاً للمادة ٤٤ من القانون ، والتي تنص على أن تختص الإدارات بإبداء الرأي في المسائل التي يطلب الرأي فيها من رئاسة الجمهورية والوزارات والمصالح العامة وفحص التظلمات الإدارية . ويجوز للسلطة الإدارية تكليف النيابة الإدارية لفحص التظلم طبقاً للمادة ١١٧ من التعليمات العامة للنيابة . كما يجوز للسلطة الإدارية أن تفحص التظلم بواسطة موظفيها هي ، وقد جرى العمل على اختصاص مراقبات وإدارات الشئون القانونية بالوزارات والمصالح بفحص التظلمات الإدارية.

والشائع أن التظلم يقدم لجهة الإدارة من الأفراد ، إلا أن مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة قاس على التظلم اعتراض جهة إدارية مختصة على القرار الذي أصدرته جهة إدارية أخرى ، وقرر أن من أثر هذا الاعتراض قطع سريان الميعاد المحدد لرفع دعوى الإلغاء ، فقد حكمت محكمة القضاء الإداري بأنه : « لا وجه لما يتحدى به المدعى من أن قرار وزير العدل الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٤٧ بتعيين المدعى في الدرجة السابعة بدلاً من الدرجة الثامنة قد أصبح حصيناً من كل سحب بعد أن انقضى منذ صدوره ميعاد الستين يوماً المحددة لطلب الإلغاء ، لا وجه لذلك ما دامت قد اعترضت الجهة المختصة وهي وزارة المواصلات على هذا القرار في ٥ من مارس سنة ١٩٤٧ ، أي خلال الميعاد ، وإذا كان سقوط حق الإدارة في سحب القرار الإداري لفوات الميعاد قد قيس على سقوط حق الأفراد في طلب الإلغاء لانقضاء ذات الميعاد ، فإن القياس يقتضي بوجه التقابل أن يقف الميعاد إذا اعترضت جهة مختصة على القرار ، إذ مثل هذا الاعتراض يقابل التظلم المقدم من الأفراد (١) . ويقع عبء إثبات تقديم التظلم بداهة على عاتق المتظلم ، تطبيقاً لقاعدة البينة على من ادعى . وعلى هذا استقر قضاء مجلس الدولة ، فقد حكمت محكمة القضاء الإداري بأنه : « لا اعتداد بقول المدعى أنه تظلم في الميعاد لتجهيله تاريخ التظلم ، وعدم تقديمه ما يدل على تظلمه . وقد أنكرت الحكومة عليه ذلك وليس في الأوراق ما يدل على تقديم أي تظلم » (٢) كما أن على الإدارة بالتبعية نفي ما يدعيه المدعى ، فقد حكمت بأنه : « مادام أن الحكومة لم تقدم ما يفيد أن الإيصالات الخاصة بالخطابات المسجلة التي قدمها للدعوى كانت بخصوص أمر آخر خلاف التظلم الذي يتمسك به المدعون ، فلا يسع المحكمة والحالة هذه إلا أن تعتمد هذين الإيصالين كدليل على أن المدعين تظلموا في التاريخ المبين منهما » (٣) .

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٠٨ لسنة ٣ ق مجموعة المجلس السنة الرابعة ص ٢٥٥ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٧١٣ لسنة ٥ ق مجموعة المجلس السنة الثامنة ص ٣ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ١٣٣١ لسنة ٥ ق مجموعة المجلس السنة الثامنة ص ١٢٩ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية ٤٣٣ لسنة ٢ ق مجموعة المجلس السنة الثالثة ص ٢٢٩ حكم في ظل القانون

القديم راجع الفصل الثالث .

كما أنه إذا لم تنكر الحكومة تقديم المدعى تظلاً ولكنها تقول إنها أجابت عنه بالرفض ، وليس في الأوراق ما يدل على مثل هذه الإجابة ، وعلى إعلان المدعى بها ، فيظل الميعاد والحالة هذه مفتوحاً (٤) . أما وقد نص قرار مجلس الوزراء ببيان إجراءات التظلم الإداري في مادته الأولى على تقديم التظلم بطلب أو بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، كما نص على أن يخصص موظف لتلقي التظلمات وقيدها في سجل خاص برقم مسلسل ، يبين فيه تاريخ تقديمها ويسلم المتظلم إيصالاً مبيناً به رقم التظلم وتاريخ تقديمه ، أو يرسل إليه الإيصال بطريق البريد الموصى عليه ؛ فإن إجراءات الإثبات أصبحت ميسرة . ولندوى الشأن الذين يكفيهم سلوك الطريق المرسوم في قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ليحفظوا حقوقهم في قطع سريان الميعاد ، هذا ويضاف لميعاد التظلم ، ميعاد مسافة فقد حكمت محكمة القضاء الإداري بأنه إذا كان المدعى وهو موظف مبعوث في الخارج قد أخطر بالقرار محل الطعن ، ولكنه لم يتظلم من هذا القرار خلال ميعاد السنتين يوماً التالية لإخطاره مضافاً إليها ميعاد المسافة المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ ، فإن دعواه تكون غير مقبولة شكلاً لرفعها بعد الميعاد (١) .

ولا يسعنا ونحن نختم هذا الفصل إلا أن نهبب بجمهور المواطنين ألا يتقدموا بالتظلمات إلا عن صدق وحق وعن حسن قصد ، مع التعفف عن الاسفاف وتخرج أشخاص موظفي الدولة ، ذلك أن تظلماتهم وشكايتهم وإن كانت حقاً دستورياً ، فهي ليست حقاً مطلقاً من كل قيد ، بل إن هذه التظلمات تجد حدها في المواد ٣٠٢ من قانون العقوبات التي تنص على أن يعد قاذفاً كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونياً ، أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه . ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية ، كان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، بشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه . ولا يقبل من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

كما نهبب في الوقت ذاته بموظفي الدولة بأن يكونوا ديمقراطيين ، فيعملوا بما قرره الليثاق عن عقيدة واعية ، فيعملوا بأن النقد والنقد الذاتي من أهم الضمانات للحرية ، وليثقوا بأن التظلمات المقدمة في قراراتهم هي نقد للجهاز الإداري وتطور له ليسير قدماً إلى الأمام ، وليعملوا على نقد أنفسهم نقداً ذاتياً فيصححوا قراراتهم ويسحبوا المخالف للقانون منها ، وليعترفوا بأخطائهم إن وجدت دون ماخوف أو رهبة ، ولهم في بيان السيد رئيس الجمهورية الذي وجهه إلى مجلس الأمة في الثاني والعشرين من يوليو ١٩٥٧ أسوة حسنة ، حيث اعترف بوقوع أخطاء وإننا نواجه الأخطاء بشجاعة وشرف ، مقررًا أن الذي لا يخطئ هو الذي لا يعمل فجدير برجال الإدارة التجرد عن الهوى والاستهداء بهذا المثال الرفيع في التواضع .

« يتبع »

(١) محكمة القضاء الإداري قضية رقم ٨٤٢١ لسنة ٨ ق مجموعة المبادئ السنة ١٢ ، ١٣ ص ١٤٩ .

تدليس على الأنظمة :

رسم الدمغة على التيار الكهربائي

لأستاذ محمد السيد عاشور

المحامي بإدارة قضايا الحكومة

مترجم :

دعانا إلى هذا البحث إختلاف المحاكم في تفسير نصوص القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بتقرير دمغة ، والتي تناولت استهلاك التيار الكهربائي ؛ فقد انقسمت أحكام القضاء بشأنها إلى رأيين :

الأول : يرى أن رسم الدمغة لا يستحق على التيار الكهربائي المستهلك إلا إذا كان مورداً إلى المستهلك من الغير .

الثاني : يرى أن رسم الدمغة يستحق على التيار الكهربائي المستهلك ، سواء أكان هذا التيار مورداً من الغير ، أم أنه مقصور على الاستعمال الشخصي .

ولعل أكثر الأحكام تمثيلاً للرأي الأول هو حكم محكمة أجا الجزئية ، الصادر في القضية رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٨ بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، ولذلك فقد آثرناه بالتعليق .

الحل :

« يبين من استقراء نصوص المواد ١ ر ٢ ر ٣ ر ٩ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، أن أساس رسم الدمغة هو المحرر أو الاتفاق حتى ولو كان شفهيًا إذا ثبت وجوده أمام القضاء ؛ أو الأوراق الخطية أو المطبوعة والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجداول الملحق بهذا القانون : فهل معنى هذه العبارة الأخيرة أن رسم الدمغة مفروض أيضاً على الأعمال القانونية ، حتى ولو لم يكن هناك محرر يثبتها — يبعد أن يكون القانون قد عني ذلك ؛ وفي هذا قضت محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ١٩٤٨/١/٣ والمنشور في البتات ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ص ٧٥ ، فقالت إن هذا التفسير يتنافى مع مبادئ قوانين الدمغة ، تلك المبادئ التي تفرق بين الدمغة التي تلصق أو توضع بطريقة ما على المحررات ، أو الضرائب الأخرى التي تفرض على الأعمال القانونية . فرسم الدمغة ليس ضريبه مفروضة على الناس ، بل مقابل الطابع المفروض وضعه على الفاتورة التي تقدم . فإذا كان عقد توريد فيحصل مائة مليم سنوياً عليه ، وإذا كان عن استهلاك فيحصل الرسم على الفاتورة المذكور فيها عدد الكيلوات التي استهلك بواقع مليمين عن كل كيلوات — ذلك أن القانون افترض أن المواد الموردة إلى مستهلك من الغير وليست من المنتج لشخصه .

« ومن ثم فلا يجوز إخضاع التيار الكهربائي المستعمل في منزل المعارض لرسم الدمغة، ذلك أن هذا التصرف من جانبه — أى إنارة المنزل — بمولد مملوك له، هو تصرف ذاتي لا يشمل أى نوع من المعاملة مع الغير؛ فلا يتصور إخضاعه لرسم الدمغة. ويؤيد هذا النظر ما جاء بالذقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القرار الوزاري ١٢٥ لسنة ١٩٥٣ من اللائحة التنفيذية، القائل بأن: « تؤدي رسوم الدمغة المقررة في المادتين ٧ و ٨ من الجدول المشار إليه « هـ » شهرياً، من واقع كشف يقدمها الأفراد أو الشركات والهيئات الذين ينتجون الغاز.

« والمحكمة تخلص من جماع ما تقدم، بأنه فيما يتعلق بالاستهلاك الداخلي فإن الأساس الذي يقوم عليه أى قانون دمغة إنما هو إخضاع ما يقوم به الأفراد من معاملات بينهم للضريبة؛ وبذلك عني القانون محل التطبيق في الصيغة الرئيسية، من ثم فلا جدوى من تحدى مصلحة الضرائب بتمسكها بعبارة « المستعملة » التي ورد ذكرها في البند ٧ من الجدول رقم « هـ » وهو يقضى بأن يخضع استهلاك الكهرباء لرسم قدره ملبان عن كل كيلوات ساعة من الكهرباء المستعملة للاضاءة على العموم، أو للأغراض المنزلية؛ بدلا من عبارة « الموردة » في النص القديم.

« فليست العبرة بالألفاظ، بل بما قصده الشارع من الرسم المقرر: هل هو ضريبة مفروضة على الاستهلاك في حد ذاته، أم هو رسم دمغة؟ فإن كانت الأولى نحتم أن يصدر بذلك قانون خاص، إعمالا لنص الدستور. وحيث إنه يبين من مراجعة أعمال البرلمان (تقرير لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب المكلفة بمراجعة المشروع المقدم من الحكومة — مضبطة، مجلس النواب الجلسة ٣٤ بتاريخ ١٩٥١/٦/٩ الملحق رقم ٣٧) أن البرلمان لم يمرض إطلاقاً إلى تغيير روح القانون بفرض رسم على الاستهلاك على إطلاقه، أى على التيار الذي ينتجه نفس الشخص؛ بل إنترض وجود مورد ومستهلك ولهذا تقرر أن يكون في حالة التوريد الرسم على الورد، وفي حالة الاستهلاك على المستهلك. ومن ثم فإن الشريع الجديد لم يغير شيئاً من الوضع السابق، بل أريد به استبقاء الوضع القائم كما جاء في تقرير اللجنة ».

(وبه نفس المعنى أيضاً حكم محكمة أجا في القضية ٤١ لسنة ١٩٥٧ مدني أجا في ١٠/٢٨/١٩٥٨، وأيضاً حكم محكمة بندر المنصورة في القضية ١٤٢٧ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ١/٣/١٩٦٢) .

النتائج:

١ — يبين مما تقدم أن المحكمة عمدت إلى الاستناد إلى نصوص المواد ١، ٢، ٣، ٩ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ للاستدلال على أن رسم الدمغة مقصور فقط على المحرر أو الاتفاق، ثم هي تفتقر أن القانون لا يوجب فرض هذا الرسم إلا بالنسبة للمواد الموردة إلى المستهلك من الغير وليس من المنتج لشخصه؛ في حين أن القانون ليس فيه ما يشير إلى هذا الافتراض من قريب أو بعيد، بل إن هذا الافتراض مخالف لصريح أحكام القانون ونصوصه، وفيه تحميل للنصوص بما ليس فيها. فضلا عن أن هذا الافتراض يؤدي إلى نتائج شاذة وغير مقبولة، فالمحكمة تفترض أن الدمغة لا تستحق إلا على الفاتورة التي تقدم، وأن هذا لا يكون إلا في تعامل مع الغير؛ وتقديم الفاتورة المذكور فيها عدد

الكيلوات ، ومؤدى هذا أن الدفعة لانكون مستحقة في حالة التعامل مع الغير إذا لم تقدم الفاتورة ، وهذا التفسير المخالف لأحكام القانون يفتح الباب واسعاً للتلاعب والغش وتواطؤ المستهلك مع المنتج على عدم إستخراج الفاتورة تهرباً من دفع الدفعة ، وإخضاع حق مصلحة الضرائب لإرادة الممول ورغبته مع ما في ذلك من أضرار بمصلحة الخزنة العامة في حين أن عدم تقديم الفاتورة لا يحول دون تحديد المقدار المستهلك ، إما من الكشف التي يقدمها الممول ، أو بطريق الفحص والتقدير بواسطة مندوب المصلحة .

٢ — ونصوص قانون الدفعة ٢٤٤ لسنة ١٩٥١ وبخاصة تلك التي أوردتها المحكمة صريحة في أن هذه الضريبة ليست مقصورة على المحررات فحسب :

فالمادة الأولى منه تنص على أنه : « يفرض رسم دفعة على العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والسجلات وغيرها مما ورد ذكره في الجدول الملحق بهذا القانون » .

فهذا النص صريح واضح في أن الدفعة كما تسرى على العقود والمحررات والأوراق والمطبوعات والسجلات ، يسرى أيضاً على غيرها كالوقائع مثل واقعة الاستهلاك في ذاتها، ولو لم يوجد محرر؛ والأموال مثل الدراجات . فعبارة النص عامة شاملة ، ولكن المحكمة تجاهلت كلمة « وغيرها » الواردة بالنص ، وخصصت رسم الدفعة بفرضه على العقود والمحررات فحسب ، وهو تخصيص بغير محصل ، وإعفاء من رسم الدفعة في غير حالات العقود والمحررات بغير نص صريح في القانون .

٣ — وأما المادة الثانية من القانون سالف الذكر فتص على أنه : « يحصل رسم الدفعة على العقد الشفوي عند التمسك به أمام القضاء » . فهي تعالج حالة العقد الشفوي ومدى استحقاق رسم الدفعة بشأنه ، وهذا لا يعني أن الدفعة لا تستحق على غير العقود إعمالاً لنص المادة الأولى السابق ذكرها ، وكذلك الجداول الملحقة بقانون الدفعة .

٤ — وأما عن المادة الثالثة منه ، فهي تنص على أنه « يحصل رسم الدفعة بطرق متعددة تختلف باختلاف الأحوال ، وذلك إما باستعمال ورق مدموغ تورده مصلحة الضرائب أو تدفقه قبل الاستعمال أو ب لصق طوابع الدفعة أو بوضع خاتم بمعرفة مكتب خاص ، أو بوضع لوحة مراقبة أو تثبيتها ، أو بأية طريقة أخرى تبين في اللوائح التنفيذية » .

وبين من هذا النص أن القانون لم يفترض في رسم الدفعة أن يكون مقابل طابع دفعة مفترض وضعه على المحررات ، بل نص صراحة على أن تحصيل هذا الرسم يختلف باختلاف الأحوال، ومعنى هذا أن تحصيل الرسم يختلف باختلاف ما إذا كان مفروضاً على عقد أو محرر أو كان مفروضاً على غير العقود والمحررات كالأموال والوقائع ، ففي الأولى يكون ب لصق طابع دفعة أو ما يماثله من الطرق الواردة بالنص ، وهي طرق ليست واردة على سبيل الحصر بل على سبيل المثال ، إذ أن المشرع بعد أن أورد بعض وسائل تحصيل الرسم ، قرر أن يكون التحصيل بأي طريقة أخرى تبين في اللوائح . فليس في هذا النص أيضاً ما يدل على أن الرسم لا يحصل إلا على المحررات فحسب .

٥ — أما المادة التاسعة من قانون الدفعة ، فيجري نصها كالاتي :

« كل عقد أو محرر يستحق عليه رسم الدمغة يجب أن ينص فيه صراحة على قيمة المعاملات المتفق عليه فيها .

« فإذا لم ينص على ذلك ، فإن مصلحة الضرائب تقدر القيمة بنفسها إذا كان حساب الرسم يتعلق بتقدير تلك القيمة ، ويعلن بها الممول بكتاب موصى عليه بعلم وصول .

« وللمصلحة كذلك أن تلجأ إلى الطريقة ذاتها كلما رأت أن الثمن أو القيمة المذكورين في العقود أو المحررات المستحق عليها رسم الدمغة أو في الإخطارات التي تؤدي بموجبها الرسوم ، تقل بمقدار العشر على الأقل عن القيمة الحقيقية للمعاملات .

« وللممول أن يعارض في التقدير خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول إعلان التقدير إليه ، وترفع المعارضة إلى المحكمة الجزئية التي يقيم في دائرتها الممول ويكون حكمها نهائياً ، ولها أن تستعين بأحد الخبراء الواردة أسماؤهم في الكشف الخاص بالخبراء الذين عينهم القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

« وفي كل الأحوال التي تنص عليها هذه المادة وإلى أن يصدر الحكم النهائي للتقدير ، يكون للمصلحة أن تحصل الرسم على أساس تقديرها .

ويبين من هذا النص أنه يعالج حالة خاصة بتقدير قيمة العقد أو المحرر المفروض عليه الرسم ، واختلاف الممول والمصلحة في تقدير قيمة العقد أو المحرر ، وبالتالي فهو لا يسرى إلا على الحالة الخاصة التي تناولها . بمعنى أنه إذا كان الخلاف لا ينصب على قيمة العقد أو المحرر ، فإنه لا ينطبق حتى ولو كان رسم الدمغة مفروضاً على عقد أو محرر ، كأن يكون الخلاف حول سقوط رسم الدمغة بالتقادم مع التسليم بقيمة المحرر ، أو يكون الخلاف حول تقدير قيمة الرسم المستحق على غير العقود والمحررات ففي مثل هذه الأحوال تسرى الأحكام العامة المنصوص عليها في قانون الدمغة (المادة الأولى) وكذلك الجداول الملحقه به ولوائح التنفيذ وكذلك القواعد العامة في قانون المرافعات ، فلا تختص المحكمة الجزئية بنظر المنازعة بشأنها إلا إذا كانت داخلة في حدود ولايتها طبقاً للقواعد العامة ، أي كانت قيمة النزاع ٢٥٠ جنياً ولا يكون حكمها نهائياً إلا إذا كانت قيمة النزاع لا تتجاوز ٥٠ جنياً . أما إذا كانت قيمة النزاع تتجاوز ٢٥٠ جنياً فإن الاختصاص يكون معقوداً للمحكمة الابتدائية وليس للمحكمة الجزئية ، إذ أن نص المادة ٩ سالف الذكر ، نص استثنائي يعالج حاله خاصة ، فلا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه . ومن المقرر أن الاستثناء يقدر بقدره ، ولا يجري إلا على حاله . ولا يمكن أن يستفاد من هذا النص الاستثنائي — الذي يعالج حالة خاصة ليست شاملة لكل حالات الرسم المفروض على العقود والمحررات على النحو سالف البيان ، ومن باب أولى ليست شاملة لكل الحالات التي يستحق فيها رسم الدمغة — لا يمكن أن يستفاد من هذا النص والحالة هذه ، أن ضريبة الدمغة مقصورة على المحررات والعقود فحسب .

٦ — كما حاولت المحكمة أن تستند إلى نص المادة ٣٢ من القرار الوزاري ١٢٥ لسنة ١٩٥٢ من اللوائح التنفيذية ، والذي يقضى بأنه : « تؤدي رسوم الدمغة المقررة في المادتين ٨ و ٧ من الجدول المشار إليه « ٥ » شهرياً من واقع كشف يقدمها الأفراد والشركات المنتجون للغاز » .

ولم تبين المحكمة وجه استدلالها بهذا النص ، في حين أنه لا يسعفها فيما انتهت إليه ، فهو يوجب

على المنتجين ، سواء كانوا يوردون ما ينتجونه للغير أو ينتجونه لاستعمالهم الشخصي ، تقديم كشف رسمية تؤدي منها الضريبة . فهذا النص عام شامل للرسوم المستحقة على المعاملات ، وتلك المستحقة على الاستهلاك في ذاته ، وما كان للأئمة أن يخالف نصوص القانون الصريحة على النحو سالف البيان .

٧ -- وأخيراً فإن الجدول رقم ٥ الخاص برسوم الدمغة النوعية ، الملحق بقانون الدمغة ، ينص في المادة ٧ منه على أنه : « يخضع استهلاك الكهرباء لرسم قدره مليون عن كل كيلوات ساعة من الكهرباء المستعملة للاضاءة على العموم ، أو للأغراض المنزلية .

وعبارة النص عامة شاملة لكل حالات استهلاك الكهرباء سواء كان الاستهلاك ذاتياً أى من مولد خاص بالمستهلك نفسه ؛ أو كان التيار الكهربائي مورداً من الغير ، فالرسم مستحق على واقعة الاستهلاك في حد ذاتها .

٨ — وقد أوضح هذه الحقيقة وزادها تأكيداً كيداً تعديل قانون الدمغة بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والذي ألغى نص المادة ١٠ مكرر من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ ، بشأن ضريبة الدمغة واستعاض عنها بالنص الوارد بالمادة السابعة من الجدول رقم ٥ سالف الذكر ، حيث كان النص القديم يجرى كالاتي : يخضع استهلاك الكهرباء لرسم مقداره مليون عن كيلوات ساعة من الكهرباء الموردة للتزوير أو للأغراض المنزلية .

وقد أثارت عبارة الموردة في تلك المادة لبساً عند بعض المحاكم ، فذهبت إلى القول بأن المقصود من هذا اللفظ أن الدمغة مقصورة على ما يورد من المنتج للغير ، أما مستهلك التيار الذي ينتجه فلا يخضع لرسم الدمغة ، وكان الرأي الراجح أن الدمغة تستحق على واقعة الاستهلاك ذاتها ، سواء كان مورداً أو كان غير مورد أى يحصل عليها المستهلك من مولد خاص به .

وقد أفصح المشرع عن قصده حين حسم هذا الخلاف بتعديله المادة ١٠ مكرر ، واستعاض عن لفظ « الموردة » التي جاءت بالنص القديم بلفظ « المستعملة » في النص الجديد (م ٧ من الجدول ٥) من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

وهذا يؤكد أن الرسم إنما يستحق على الاستهلاك ، سواء كان مورداً أو كان لا ينطوي على تعامل مع الغير أى استهلاكاً ذاتياً .

٩ — هذا وقد نصت المادة ١٠ من الجدول (٥) من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أنه : يقع عبء الرسم المستحق طبقاً للمواد المتقدمة على الأشخاص الآتي ذكرهم : (الفقرة الأخيرة) استهلاك الكهرباء والغاز والبتوتاجاز — الرسم على المستهلك ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك .

ويلاحظ أن المحكمة حاولت الاستدلال من عبارة « لا يجوز الاتفاق على غير ذلك » بأن رسم الدمغة لا يستحق إلا عن الاستهلاك الذي يكون وليد اتفاق مع الغير ، في حين أن المادة ١٠ الوارد بها هذه العبارة لا شأن له بتحديد وعاء الرسم ، ولا تناول سوى تحديد الأشخاص الملزمين بدفعها بعد أن أوضحت المادة ٧ من الجدول المذكور وعاء الرسم ، وأوضحت بصيغة عامة مطلقة أن الرسم مستحق على الاستهلاك أياً كان مصدره على النحو سالف البيان . فلا يمكن أن يستفاد من سياق نص

المادة (١٠) المذكورة سوى أن الرسم يقع على عاتق المستهلك ، وأنه في الحالة التي يكون الاستهلاك فيها عن طريق التوريد من الغير فلا يجوز الإتفاق على أن يلتزم المورد بهذا الرسم .

١٠ — ويتضح من كل ما تقدم أنه ليس صحيحاً افتراض وجود تعامل بين شخصين في كل واقعة أخضعها القانون لرسم الدمغة ، وأنه ليس من العدل تمييز المنتج للكهرباء والغاز عن مشتريها ، فيجب أن يتحمل كل منهما رسم الدمغة تحقيقاً لبداً المساواة .

موقف القضاء في هذا الموضوع :

١١ — ولقد جرت غالبية أحكام القضاء سواء في ظل قانون الدمغة القديم (الصادر في سنة ١٩٤١) أو في ظل القانون الحالي الصادر سنة ١٩٥١ على إلزام المستهلك للتيار الكهربائي برسم الدمغة ، ولو كان هو المنتج نفسه .

فقضت محكمة إستئناف القاهرة في حكمها الصادر في ١٩٥٤/٢/٢٥ بصدد ضريبة دمغة فرضت في ظل قانون الدمغة القديم :

« وحيث إنه بالنسبة لرسم الدمغة الخاصة بإضاءة ميدان (عابدين) مجاناً ، فإنه بالرجوع إلى نصوص المادة ١٠ مكرر من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون ١١ لسنة ١٩٤١ يتضح أن الذي يخضع لرسم الدمغة هو « إستهلاك » الكهرباء ، وكذلك يخضع لها في الفقرة ١٠ ثالثاً « إستهلاك » الغاز ، وإذن فواقعة الاستهلاك ذاته هي المنشئة لحق الحزاة في رسم الدمغة ، أما فاتورة المطالبة بمقابل الاستهلاك فهي ورقة تحدد الكمية المستهلكة من التيار الكهربائي (ومن الغاز) ، ومحل الرسم إذن هو الاستهلاك لا الفاتورة ؛ وعدم وجود الفاتورة لا يحول دون تحديد المقدار المستهلك . فلما أن تقدم الشركة كشوفها من واقع ما هو ثابت بدفاترها وأوراقها وإما أن تندب المصلحة — كما فعلت — أحد مفتشيها لفحص تلك الدفاتر والأوراق لمعرفة ما أستهلك لتحصيل الرسوم . فالقول بعدم وجود فاتورة لإضاءة الميدان مجاناً لا يتيسر معه اقتضاء الرسم ، قول غير سليم فالرسم مستحق على الاستهلاك في ذاته ومقداره يمكن تحديده كما تقدم . »

« وحيث إنه بالنسبة لقيمة الرسوم الخاصة بالاستهلاك الداخلي لمنشآت الشركة ، فإن الأساس الذي بني عليه الحكم المستأنف عدم إخضاعه للرسم غير صحيح ، فإنه ليس كل تعامل بين الأفراد هو الذي يخضع للضريبة أو أنه لفرض الرسم يجب افتراض وجود تعامل بين اثنين بحيث إذا كان التصرف ذاتياً ولا يتصل بأي نوع من المعاملة مع الغير فلا يخضع للرسم ، وهذا القول لا يستقيم مع القانون ، ذلك أن رسم الدمغة ضريبة صغيرة تفرض على وقائع غيبتها القانون ، وهي ما يتخلل النشاط الحيوي ، سواء في المعاملات أو مظاهر الحياة المادية ؛ ومن بين تلك الوقائع ما هو معاملات بين الأفراد وما هو استعمال ذاتي كالدراجة أو جهاز يماثلها ، فليست الضريبة مقصورة إذن على المعاملات وحدها ، ويترتب على ذلك أن الإستهلاك للكهرباء أو الغاز وهو مظهر من مظاهر النشاط الحيوي صالح لفرض الرسم عليه ، سواء استهلكهما منتجها أو الغير . »

« ولا يرد على ذلك بأن المادة ١٠ مكررة ذكرت كلمة الكهرباء « الموردة » للتنوير . فمفهوم كلمة « الموردة » أنها بمعنى « المستعملة أو الوجهة » للتنوير ، تمييزاً لها عن الكهرباء المستعملة في أغراض أخرى غير الإضاءة كالأغراض الصناعية لتحريك الآلات . ولم يقصد للشرع عملية التوريد من منتج لسكهرباء استهلاكها ، فيخرج هذا المنتج من عموم النص ويؤكد هذا المعنى خلو الفقرة التالية لهذه الفقرة مباشرة ، وهي فقرة ١٠ ثالثاً والخاصة بإخضاع استهلاك الغاز للرسم ، ولم تذكر كلمة « الموردة » ، بل أطلق النص فيها وكان عاماً ، وطبيعي أنه لا مبرر لتمييز حالة من الاثنين عن الأخرى ، فكلاهما استهلاك وموضوع رسم ، ومن أجل هذا رأى الشارع أن يقطع الجدل ؛ فلما صدر القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٢ كشف عن قصده من كلمة « الموردة » ، وأن المراد بها « المستعملة » ، فقال : يخضع استهلاك الكهرباء لرسم قدره ملبان عن كل كيلوات ساعة من الكهرباء المستعملة للإضاءة على العموم أو للأغراض المنزلية .

« وأخيراً فليس من العدل ، ما دام الرسم مقررأ على الاستهلاك دون شروط ، أن يتحمل المشتري للكهرباء رسم الدمغة ، وأن يعفى منه الشركة ؛ فهذا تمييز لم يرم إليه الشارع لمخافاته للعدالة . فمن العدل إخضاع كل مستهلك للكهرباء لرسم الدمغة ، سواء كان منتجها المستهلك أو غير المنتج لها^(١) » ١٢ — وقد أيدت محكمة النقض المبادئ التي قررها الحكم سالف الذكر ، فقضت في حكمها الصادر في ١٢/٣/١٩٥٩ بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه وهو بصدد مناقشة استحقاق رسوم الدمغة على الاستهلاك الداخلي لمنشآت الشركة الطاعنة قرر أنه لا يشترط لاستحقاق رسوم الدمغة أن يكون الاستهلاك نتيجة تعامل بين الأفراد فحسب ، وإنما يستحق الرسوم على الاستهلاك الذاتي ، وإن كان لا ينطوي على تعامل مع الغير ؛ فواقعة الاستهلاك في ذاتها هي التي يستحق عنها رسم الدمغة . ولذا أخضع الحكم استهلاك الشركة الطاعنة للكهرباء في منشأتها الداخلية للرسم مع أن هذا الاستهلاك لم يكن نتيجة لتعامل الشركة الطاعنة مع الغير ، فليس فيما قرره الحكم في هذا الشأن أي تناقض مع ما قرره من أن استهلاك الحكومة للكهرباء ، وإن كان قد حصل بمعرفة الحكومة ذاتها ، إلا أن الشركة الطاعنة ، دون الحكومة ، هي التي تتحمل رسم الدمغة المستحق عليه . ذلك أن الحكم إنما أجرى في ذلك حكم المادة ١٤ من القانون ٤٤ لسنة ١٩٣٩ معادلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٤١ من أنه في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائماً رسم الدمغة . وهذا مجال يختلف عن مجال إلزام المستهلك ذاته برسم الدمغة نتيجة لاستعماله التيار الكهربائي إذا كان المستهلك خلاف الحكومة ، وفي غير نطاق المادة ١٤ سالف الذكر طبقاً للأحكام العامة المضافة في ذلك القانون ١١ لسنة ١٩٤١ الخاصة بتعيين من يقع عليهم عبء الرسم (٢) .

(١) يراجع المبادئ القانونية في الأحكام الضرائبية للاستاذ كمال عبد الرحمن الجرف . المجموعة العاشرة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦١ ص ٤٦٩ وما بعدها ، وعلى الأخص ص ٤٨٧ إلى ص ٤٨٩ .

(٢) المحاماه ص ٤١ ص ١١ وما بعدها قاعدة رقم ١٩ مبدأ رقم ٤ .

ويراجع أيضاً بنفس المعنى : (١) حكم محكمة طلخا في القضيتين ٩٨ لسنة ١٩٥٩ و ٢١٥ لسنة ١٩٥٩ مدني طلخا المرفوعتين من أحمد محمود يونس ؛ (٢) حكم محكمة أجا في القضية ٧١٣ لسنة ١٩٦٠ مدني أجا بتاريخ ١٩/٢/١٩٦٠ ؛ (٣) القضية ٦١٨ لسنة ١٩٥٨ مدني أجا بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٠ ؛ (٤) حكم محكمة أجا في القضية ٦٦٧ لسنة ١٩٥٨ مدني أجا بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٠ ؛ (٥) حكم محكمة أجا في القضية ٤٣١ =

موقف الفقه

١٤ — وإذا كان هذا هو الرأي الراجح في القضاء ، فإن الفقه بدوره يجمع على ذلك فيقرر الدكتور حسين خلاف (١) « وإذا نحن تصفحنا الجداول المذكورة فإننا نجد أنها تشمل في الحقيقة مجموعة من ضرائب ورسوم يختلف بعضها عن البعض الآخر ؛ فمنها ما يعد رسوما بالمعنى الدقيق ؛ كما أن منها ضرائب حقيقية مباشرة أو غير مباشرة ، كذلك فمن رسوم الدمغة ما يصيب بعض التصرفات المعينة كمقود البيع والإيجار مثلا ، لكن منها ما يفرض على بعض الأموال كالدرجات ، أو بعض الوقائع كاستهلاك التيار الكهربائي . والواقع أن ما يصل كل هذه الأمور التي تخضع للضريبة هو مجرد إخضاعها جميعاً من حيث الضريبة لقواعد قانونية واحدة هي تلك القواعد الموضوعة في تشريع رسوم الدمغة . ويشير الدكتور خلاف إلى أنه : « يجب أن تذكر دائماً أنه كما تفرض الدمغة على المحررات فإنها تفرض أيضاً على غيرها ، وإن القول بأن قانون ضريبة الدمغة لا ينطبق إلا على المحررات قول لا يتفق مع الواقع ، وذلك على حد تعبير محكمة مصر المختلطة في حكمها الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٩٤٨ (٢) . ويقرر الدكتور خلاف بصدد المادة التاسعة من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ وما ورد بها من جعل الاختصاص بنظر المعارضة في تقدير قيمة العقد أو الحرر للمحكمة الجزئية بصفة انتهائية : « وعلى أية حال فإن اختصاص هذه المحكمة مفيد في مسائل الدمغة بمعارضة الممول في قيمة العقد أو الحرر . أما غير ذلك من المنازعات التي يثيرها تطبيق قانون الدمغة ، فتسرى في شأن الاختصاص بالنظر فيه القواعد العامة في هذا الموضوع » (٣) .

١٥ — ويقرر الأستاذ كمال عبد الرحمن الجرف وقد أثارت عبارة « الموردة » للتوير كثيراً من الجدل . وحسباً لهذا الخلاف عدل النص في القانون الجديد فاستبدل بالمستعملة لفظ « الموردة » الوارد في النص القديم ، كما استبدل بعبارة « الإضاءة على العموم » لفظ « التوير » للاقتضاح عما قصد بها أصلاً (٤) .

١٦ — ويقول الأستاذ فكري ناصف « ونرى خضوع التيار الكهربائي الموردين الشركة لإدارة مكائنها ومصانعها أو لغرض من الأغراض المنزلية في منشآتها ، حيث أن واقعة الاستهلاك ذاتها هي الخاضعة للضريبة ، بصرف النظر عن كون المستهلك هو شخصاً آخر غير المنتج لها ؛ حيث لا تخصيص بغير مقتضى ، ولا إعفاء إلا بنص » (٥) .

٧ — وصفوة القول إن القانون قد فرض رسم الدمغة على استهلاك التيار الكهربائي سواء كان هذا التيار مورداً من الغير أو كان المستهلك هو الذي ورده لنفسه .

— لسنة ١٩٦٠ مدني أجا بتاريخ ١٨/١/١٩٦١ ؛ (٦) وحكم محكمة طللخا رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٩ مدني طللخا رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٩ مدني طللخا المرفوعة من أحمد محمد جاويش ضد مصلحة الضرائب ؛ (٧) حكم محكمة أجا في القضية رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٠ .

(١) كتابه الوجيز في تشريع الضرائب المصرية الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٢ بند ٤٤٩ ص ٣٦٩ .

(٢) منشور بمجموعة الجرف ج ٣ م ٤١٩ ص ٤٣١ « هامش ١ ص ٣٧٠ من المرجع السابق » .

(٣) المرجع السابق ص ٣٨٠ بند ٤٦٣ .

(٤) كتابه « نظام الضرائب — الضرائب غير المباشرة ، ضريبة الدمغة ، طبعة ١٩٥٣ ص ١٢٨ .

(٥) كتابه ضرائب ورسوم الدمغة ص ٢١٤ .

تعريف بالمفاهيم القانونية الرهامة :

الحماية القانونية للحياة الخاصة^(١)

للاستاذ عبد الوهاب الأزرق

المستشار بإدارة قضايا الحكومة

لم يفت الشارع المصرى أن يحمى سرية حياة الأفراد الخاصة بما نص عليه قانون العقوبات في المادة ٣١٠ : « كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم ، مودعاً إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خاص ائتمن عليه فأفشاه في غير الأحوال التى يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب . » .

كما نصت المادة ١٥٤ من قانون العقوبات على أن : « من أخفى من موظفى الحكومة أو البريد أو مأموريها أو افتتح مكتباً من المكاتب المسلمة إلى البريد ، أو سهل ذلك لغيره يعاقب .. » .

كذلك نصت المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « إذا وجدت في منزل المتهم أوراق محتومة أو مغلقة بأي طريقة أخرى ، فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها » .

ونصت المادة ٥٨ من نفس القانون على أن : « كل من يكون قد وصل إلى علمه بسبب التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة ، وأفضى بها إلى شخص غير ذي صفة ، أو انتفع بها بأي طريقة كانت ، يعاقب .. » . تراجع أيضاً المواد ٩٥ و ٩٥ مكرراً و ٩٧ من قانون الإجراءات .

لكن الاعتداء الذى نحن بصدده يقع في ميادين أخرى لم يلحظها الشارع ولم ينص على مؤيدات لانتهائها ، مع أن الشرائع قد نصت على مؤيدات لمن يقارف القذف والسب . إلا أن العنصر المكون لهذه الجرائم هو توافر القصد الجرمي ، أى نية إيقاع الأذى والإضرار ، لا نشر الوقائع التى في مقدور كل إنسان الوقوف عليها .

وبما يجب التنبيه عليه أن انتهاك حرمة حياة الفرد الخاصة قد نواجهها من غير أن نواجه معها عناصر القذف أو السب ، أو ما إليهما ، مما نص عليه القانون ؛ لهذا يجب أن نميز بين هذه الجرائم ، وبين الإخلال بسرية الحياة الخاصة .

(١) ملخص مقال نشرته مجلة إدارة قضايا الحكومة ، السنة الثالثة ، العدد الرابع ، ص ١١٩ — ١٣٩ .

لقد أصيب الفقه الفرنسى بالعموض منذ قرر واضعوه أن لا حكم بلا نص ولا عقوبة بلا نص ؛ وقد ثار الفقهاء على هذا الاتجاه ولا سيما العميد فرنسوا جينى فى مؤلفه Geny Méthodes d'interprétation et Source en droit privé الذى نعى على الفقه والقضاء جمودهما ، وقد تأثر القضاء بعض الشيء بصحبته ، فصدرت أحكام فى هذا الصدد من أشهرها القرار الذى أصدرته محكمة استئناف باريس فى ١٦/٣/١٩٥٥ فى قضية سارة فيلكس : « وحيث إن ذكريات الحياة الخاصة بكل شخص هى من الذمة المالية الأدبية ، فلا أحد يملك نشرها وإعلانها ولوبدون نية ضارة ، وقصد سوء ، إلا أن يكون صاحب هذه الذكريات قد أذن بذلك صراحة بلا لبس ولا غموض ، لأن أنباءها تتصل بحياته الخاصة التى يحياها . . . وحيث إن وقائع الحياة العامة التى يحياها الشخص هى غير ذلك ، وتخضع لقواعد تغاير القواعد التى تسود الحياة الخاصة ؛ لأننا إن أسبغنا عليها من الحرمة ما أسبغناه على الحياة الخاصة لاستحال عمل المؤرخ » .

إن الحياة العامة هى حياة الشخص فى المجتمع ؛ وهى الحياة التى يحياها مع أمثاله فى الحياة اليومية والحياة السلوكية ، أو الحياة الخارجية التى شهدتها الناس ؛ أما الحياة الخاصة فهى الحياة الذاتية : الحياة العائلية . أو الحياة الروحية التى يحياها وراء الباب المقفل . ومن المستحيل عمليا أن نقرر أين تنتهى حدود الأولى وأين تبدأ حدود الثانية ، لذلك سيقى تقدير القضاء لامتصاص له .

إننا إذا أنكرنا على الفرد أن يحيا حياته الخاصة كما يريد ويشتهى ، ولم نحفظ لهذه الحرية سريتها ، نكون قد أنكرنا إنسانيته ورددناه إلى ضرب مهين من الخلق . وهذه الحقوق وللزايا التى أعلنها القانون الوضعى للإنسان ، إنما أراد أن ينقذ بها حياته من الطغيان ويوفر لها الهدوء والرغد ؛ وقد جعل سريتها عنوان حرمتها . وكل اعتداء على هذه السرية يهدد حقوقه ومزاياه ، ويفقد الإنسان إنسانيته .

وتقتضينا حماية سرية حياة الفرد الخاصة ، أن نوضح فى أى حدود يكون الإخلال بها من شأنه أن يخول صاحبها حق الادعاء . لقد اشترط القضاء فى كثير من أحكامه أن يكون ما أذيع أو نشر أو صور أو أعلن ؛ قد جعل المحنى عليه موضع السخرية أو المهانة أو التحقير .

ويتم إفشاء السر بمجرد إطلاع شخص أو عدة أشخاص عليه ، ولو حصل لشخص واحد وطلب منه كتمانها ، ولا عبء برابطة القرابة ، فيكفى أن يذكر الطبيب السر لزوجته أو أن يذكر المحامى سر موكله لقريب له .

ومجرد الإعلان أو النشر أو إفشاء السر يعتبر ضاراً بالمحنى عليه ، ويستدعى تلافى الضرر والتعويض عنه . وفى هذه الحالة يجب أن نميز بين حماية السرية وحماية الشرف ، ويكون الاعتداء على الشرف ظرفاً مشدداً يزيد فى التعويض .

وقد حكمت محكمة النقض فى الجمهورية العربية المتحدة بأن حرية الصحفي هى جزء من

حرية الفرد المادى ، ولا يمكن أن يتجاوزها إلا بتشريع . (نقض جنائى فى ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٩) .

إن الضرر الأدبى لا يقبل التلافى ، مما يتطلب إقامة حماية أقوى وأجدى للمصالح الأدبية ، منه للمصالح المادية . والقانون الإنجليزى يعطى للنشر معنى أوسع ، فهو يعنى الإطلاع Communication ، ويتحقق فى القذف المدنى بمجرد إطلاع شخص غير المقذوف فى حقه على العبارات أو الألفاظ القذفية ، سواء حصل الإطلاع عليها عن علم أو إهمال من القاذف . فسيان لدى القانون الإنجليزى إن توافر قصد القذف لدى القاذف أو لم يتوافر ، فالهم عندده هو البيان ذاته ، فإن احتوى على عبارات قذفية تحمقت جريمة القذف ، بصرف النظر عن القصد ، وإن لم يحتو على ذلك ، فلا جريمة ولا عقاب .

وجمهرة الفقهاء ، عند بحث حالات سرية الحياة الخاصة ، التى نوه بها القانون صراحة ، يجعلونها حقاً من الحقوق الشخصية ؛ ويذهب لوسيان مارتان إلى أننا نستطيع تعميم ذلك والتحدث عن حق مستقل عام للسرية ، ولكن وجود حق مستقل لهذه السرية يقتضى ألا يرتبط بالذمة المالية .

والحق الذاتى هو تعبير عن الإرادة الفردية لمصلحة شرعية قد حماها القانون ؛ وهو يختلف بذلك عن الحق الموضوعى الذى هو إفصاح عن الإرادة العامة وعلى ضوء هذا التعريف قد يستقيم حق السرية ، وتبقى الإرادة هى العنصر الإيجابى للحق الذاتى ، وتظل المصلحة المستند الذى تنكس عليه .

والقضاء فى فرنسا ومصر مستقر على أنه إذا كان الدخول فى المنزل بطريقة غير قانونية فإن محضر التفتيش وعملية الضبط يعتبران من الأعمال الباطلة بطلاناً مطلقاً ، ولا يصح الاستناد إليهما ، وتحكم المحكمة بالبطلان من تلقاء نفسها ، ولا تقبل شهادة ضابط البوليس ومن رافقه على الوقائع التى لم يعلموها إلا بناء على هذا الدخول .

وقضت محكمة النقض بأنه إذا كانت مشاهدة الحفير للنهمين وهم يتعاطون الأفيون بواسطة الحقن كان من ثقب الباب ، فإن ضبطهم بناء على ذلك ، وتفتيشهم يكون كلاهما باطلاً لأن حالة التلبس ليست ثابتة . (حكم ١٦ من يونيو سنة ١٩٤١) . وأن مأمور الضبط القضائى المأذون بتفتيش مسكن للبحث عن أسلحة أو مسروقات ، ليس من حقه فض ورقة صغيرة عندها بين طيات فراش النهمة وأنه لا يعقل أن تحتوى على شيء مما يجرى البحث عنه . (ويراجع مقال الأستاذ عبد الحليم الجندى رئيس إدارة قضايا الحكومة بمجلة المحاماة سنة ١٩٣٣ العدد السادس ، وكتاب العميد الدكتور محمود مصطفى فى شرح قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة الخامسة ، سنة ١٩٥٧ ص ١٨١) .

وإن القضاء ليتجه فى زماننا إلى خلق مفهوم عام لذمة مالية أدبية ، رغم تشكك البعض ومنهم كاييتان فى إمكان قبول قيام حقوق غير مالية ، وهى المصطلح عليها بالحقوق الشخصية ، ومن بينهما

حق السرية . وبهذا المعنى حكم محكمة السين في دالوز الأسبوعي ١٩٢٧ — ٢٩٥ ، في شكوى رجل استخدم اسمه في فيلم سينمائي ، فقررت المحكمة أن الاسم هو أقوى مظهر من مظاهر الشخصية الإنسانية وإنه يمثل ذمة مالية للذكريات والشرف التي انتقلت إليه من أصوله ، وأن من حقه أن يدفع كل اعتداء يقع عليها .

ولعلنا نرى أن الاسم من حيث الذمة المالية الأدبية ، أصبح مثله كمثل الاسم التجاري في نشاط الشخص التجاري . لأننا نشهد اندماج الذمة المالية الأدبية في الشخص ، وبقاء الذمة المالية الاقتصادية منفصلة عنه . ويبقى هذا الاختلاف في التطبيق : فالحقوق الشخصية لا يمكن أن تقبل الحوالة ، ولا التنازل عنها ، ولا التصرف فيها بعوض ، ولا تسقط بالتقادم ، ولا تنتقل مبدئياً للوارث .

والذمة المالية الأدبية مظهران ، أحدهما إيجابي والآخر سلبي ، وأما نستطيع أن نثبت في الوجه الإيجابي الحق المعنوي الذي يتمتع به المؤلف ، وحق صاحب الخطابات السرية ، وحق التصوير . أما الوجه السلبي فنذكر منه واجب وارث الحق المعنوي للمؤلف ، وواجب عرفان الصنيع حيال الواهب ، وواجب الشرف على إطلاقه ، وإن كان من العسير تحديد هذا الأخير .

إن تعدد جوانب السرية واختلاف ظواهرها جعل من الصعب على الاجتهاد القضائي أن يكون حتى اليوم مفهوماً شاملاً لهذا الحق : فهو يبنى قضاءه على نص معين ، فإذا لم يجد نصاً لجأ إلى المادة ١٣٨٢ من القانون المدني الفرنسي والمادة ١٦٣ من القانون المدني المصري ، وهو تارة يرى في دعوى المجنى عليه تطبيقاً لحق السرية ، وطوراً تعويضاً عن ارتكاب الخطأ الذي سبب الضرر .

أما عن تطبيقه حق السرية ، فليس ثمة نص يقرر مباشرة مثل هذا الحق ولا ينظم خصائصه ؛ غير أن بعض النصوص تأذن باستخلاص هذا الحق كالتى جاء بها قانون العقوبات بصدد سرية المهنة وحصانة الرسائل . ومواد قانون العقوبات لا يعاقب على الجرائم العمدية إلا إذا توافر القصد الجرمي ، فإذا صدر إفشاء السر عن غفلة أو جهالة أو رعونة ، تعذر قيام العناصر المكونة للجرم . فالطبيب أو المحامي الذي يهمل في حفظ أوراق المريض أو الموكل فيطلع عليها شخص آخر ، لا يكون قد ارتكب جريمة إفشاء الأسرار .

لكن في وسع المجنى عليه أن يلجأ إلى مادة المسؤولية في القانون المدني لتلافي الضرر الذي لحق به ، وهذه الدعوى المدنية تتطلب لممارستها وجود خطأ أورت ضرراً ، فإذا لم يكن ثمة أى ضرر تأتى عن إذاعة السر ، فلا يملك المعتدى عليه وسيلة لتدارك ذلك .

وقد حكمت محكمة استئناف جرينوبل في ٢٩/٥/١٩٥٢ ، دالوز ١٩٥٢ ص ٧٢٩ بأن : الإجراء الذي بمقتضاه قبلت شهادة مخلة بسر المهنة يعتبر باطلاً . وكانت امرأة قد دفعت دعوى زوجها بإنكار البتوة ، بعدم سماع الدعوى لأنه كان واقفاً على حالة حمل الزوجة ، ودلت على ذلك بشهادة طيبة تؤكد أن هذا الذي لم يكن في حينها زوجها ، قد اصطحب المرأة إلى الطبيب النسائي ، وأن الأخير

أعلمه بوجود الحمل . فاستبعدت المحكمة هذه الوثيقة لإخلالها بحكم مادة قانون العقوبات التي توجب سرية المهنة . وقد أدى ذلك إلى نجاح دعوى الزوج بإنكار الولود .

ولذلك فإن على مدير مستشفى الولادة أن يمتنع عن الأدلاء بشهادة خاصة بدخول مريضة في مستشفى ، لانطوائها على إفشاء للسـر . وهكذا يتجلى لنا الالتزام بسرية المهنة بمظهر تعاقدى ، يعطى الشخص الحق فى أن يحمى وقائياً حياته الخاصة عن إخلال صاحب المهنة بها .

وسرية الرسائل الخاصة تولد طائفة من الحقوق من ضمنها الحق الأدبى : فهناك حق ملكية المرسل إليه ، وحق استخدام مضمونها كوسيلة للإثبات ، وحق الملكية الأدبية والفنية الذى يتناول محتوى الرسالة .

والقضاء ما زال يتردد فى إقرار مفهوم عام لحق السرية ، فهو أحياناً يعتمد على حق الملكية ، وأحياناً أخرى يتخذ الحرية الفردية ، وفى بعض الأحكام الحق الشخصى . والقضاء الفرنسى لم يؤكد وجود حق عام للسرية ، وإنما ارتضى هذا الحق أحياناً بما أسبغ عليه من مؤيدات تحميه ، بأن أجاز للمتبعين فيه أن يطالبوا قضائياً بمنع إفشاء الخبائرات التى تتصل بهم كلما وجدوا ذلك وشيك الوقوع ، كما هى الحال مع من يستعد لنشر الرسائل ، وأن يعارضوا فى بيع الكتب السرية .

وقد ذلت الصعاب أمام قضائياً ، فلا شيء يلزمه الرجوع فى بناء الحق الذى يحمى الحياة الخاصة إلى قواعد مضطربة ، إذ قررت السادة الأولى من قانوننا المدنى وجوب اتخاذ الشريعة الإسلامية كمصدر من المصادر التى قام عليها القانون ، فإذا لم يجد القاضى نصاً فى التشريع ، يرجع إلى الشريعة الإسلامية على اختلاف مذاهبها ، فيجعلها أساساً لقضائه . وحسبنا ونحن بصدد بحث الحياة الخاصة وحرمتها ، وحق السرية وما يسود ذلك من فكرة المصلحة ؛ أن نحيل إلى الدور الخطير الذى لعبته المصلحة فيما قرره الفقهاء من قواعد الاستحسان ، والمصالح المرسلات ، والقياس العام ؛ وسد الذرائع . وما قاله الإمام ابن القيم : فكل أمر خرج من المصلحة إلى المفسدة ، ومن الحكمة إلى العبث ، ومن العدل إلى الجور ، فهو ليس من الشريعة فى شيء وإن دخل فيها بالتأويل ؛ لأن الله لم يرسل رسوله ولم ينزل كتبه ، إلا ليقوم الناس بالقسط ، فحيث كان الحق فثمة شرع الله .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧
بالحاماة أمام المحاكم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالحاماة أمام المحاكم ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية ،

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار قانون الرسوم أمام المحاكم الحسبية ،

وبعد موافقة مجلس الرئاسة ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالفقرة الأخيرة من البند خامساً من المادة ٩٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة

١٩٥٧ للشار إليه النص الآتي :

» مادة ٩٠ خامساً : وقيمة طابع الدفعة :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٥ الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٣ .

١٠٠	مليم جنية في القضايا الجزئية والنيابات على اختلاف أنواعها أو محاكم الأحوال الشخصية الجزئية .
٢٠٠	في القضايا الابتدائية والاستئنافية الجزئية والمحاكم الإدارية وقضايا الأحوال الشخصية الابتدائية .
٥٠٠	في قضايا محاكم الاستئناف والقضاء الإداري .
٨٠٠	في قضايا محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا .

ويكون لمفتشى أقلام الكتاب بوزارة العدل ولمن تندبه النقابة أن يستوثق من تنفيذ هذا القانون بالاطلاع على الأوراق التي فرض عليها رسم الدمغة ولهم حق المطالبة بتوقيع الجزاء الإداري على الموظف المقصر في اقتضاء الدمغة .

مادة ٢ — يضاف إلى المادة (٩٠) من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه فقرة جديدة برقم (سادساً مكرراً) نصها الآتي :

« أتعاب المحاماة المحكوم بها على الخصوم تأخذ حكم الرسوم القضائية وتقوم أقلام الكتاب بتحصيها لحساب الصندوق وفقاً للقواعد المقررة بالقوانين رقم ٩٠ و ٩١ و ٩٣ لسنة ١٩٤٤ ، ١ لسنة ١٩٤٨ وتفيد رسوم التنفيذ طلباً حق يتم تحصيلها لحساب الخزنة مع الأتعاب فإذا تعذر تحصيل تلك الرسوم رجع بها على النقابة .

وتخصص حصيلة الأتعاب بنسبة ٥ ٪ لأقلام الكتاب والمحضرين ويكون توزيعها طبقاً للقواعد التي يضعها وزير العدل بقرار منه » .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم ونص في المادة ٩٠ منه على أن من بين ما يتكون منه رأس مال صندوق العاشات والإعانات ما يحصله مجلس النقابة من المحامين ثمناً لورق دمغة ينشأ لهذا الصندوق خاصة وقيمة طابع الدمغة ١٠٠ مليم في القضايا الجزئية ، ٢٠٠ مليم في القضايا الابتدائية ، ٣٠٠ مليم في قضايا محاكم الاستئناف والقضاء الإداري ، ٤٠٠ مليم في قضايا محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا .

ولما كانت إيرادات هذا الصندوق لا تكفي لمواجهة أعبائه المتزايدة وتحقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها فقد رأى تنمية لموارده إعداد مشروع القانون المرافق بتعديل المادة ٩٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ورفع قيمة طابع الدمغة في قضايا محاكم الاستئناف والقضاء الإداري إلى ٥٠٠

مليم وفي قضايا محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا إلى ٨٠٠ مليم مع مراعاة التدرج فيها . ولهذا لم يمس التعديل القضايا الصغيرة وتناولت الزيادة القضايا الكبيرة ، وهذا إلى أن الذي يتحمل العبء المالي لهذه الفريضة هو المحامي نفسه وفقاً لما جرى به العمل .

كما أضاف المشروع النص على أن تؤول إلى الصندوق أتعاب المحاماة المحكوم بها على الخصوم أسوة بالقاعدة المقررة في تشريعات بعض الدول العربية على أن يقوم قلم كتاب المحكمة المختصة بتحصيل هذه الأتعاب لحساب نقابة المحامين بنفس الطريقة التي تحصل بها الرسوم القضائية.

وقد رؤى تيسيراً على النقابة عدم إلزامها بأن تدفع مقدماً رسوم التنفيذ المستحقة على الأتعاب المحكوم بها دائماً وإلزاماً تقيده هذه الرسوم طلباً ريثما ينفذ بها لصالح الخزانه ضد المحكوم عليه . فإذا تعذر ذلك رجع بتلك الرسوم على النقابة .

وقد نص المشروع على أن تخصص حصة الأتعاب نسبة ٥٪ لأفلام الكتاب والمحضرين مكافأة لهم مقابل عملهم في التحصيل .

وجدير بالذكر أنه لن يترتب على ذلك زيادة في الأعباء على المتقاضين لأن الكثير منهم يتفقون في ظل القانون القائم على أن تكون هذه الأتعاب من نصيب المحامي الموكل في الدعوى .

هذا وقد رؤى أن تؤول الأتعاب المحكوم بها إلى صندوق النقابة حتى يكون انتفاع المحامين بحصيلتها جماعياً .

وقد أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق مفرقاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . وتتشرف بعرضه على السيد رئيس الجمهورية . رجاء الموافقة عليه وإصدار قرار به .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ (١)

من المقرر طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ بنظام بطاقات الحياة الزراعية أن بيانات الحياة تثبت باسم الحائز الفعلي الذي يتولى استغلال الأرض الزراعية مالكاً أم مستأجراً .

ويقتضى هذا أن تثبت بيانات الحياة باسم المالك إن كان يزرع أرضه على التمة وباسم المستأجر في حالة الإيجار التقدي .

ولما كان من المعلوم أنه في حالة الإيجار مزارعة يكون كل من المالك والمستأجر (الشريك) حائزاً فعلياً للأرض محل العقد وقد خلت أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه من حكم يحدد من تثبت بيانات الحياة باسمه في هذه الحالة .

(١) نشر القانون بالعدد الثالث سنة ٤٣ حمادة ص ٧٢ .

لهذا رؤى إعداد المشروع المرافق بإضافة ققرة جديدة إلى نهاية المادة الأولى من ذلك القانون تقضى بأنه في حالة الإيجار بالمزارعة تثبت بيانات الحيازة باسم من يتفق الطرفان على إثباتها باسمه بشرط أن يكون اتفاقهما ثابتاً بالعقد وإلا اثبتت البيانات باسم المالك وذلك حسب لآى نزاع في هذا الشأن .

وقد روعى في هذا الحكم احترام إرادة الطرفين متى اتفقا كتابة في العقد على من تثبت بيانات الحيازة باسمه فان لم يقع هذا الاتفاق كان مما يساير طبائع الأمور إثبات البيانات باسم المالك إقراراً للمبدأ المسلم به من أن الأصل في الحيازة أنها مظهر من مظاهر التملك فضلاً عما هو معلوم من أن المالك هو صاحب المصلحة الدائمة في استخدام السلف في خدمة الأرض لتحسين تربتها وتجويد إنتاجها الأمر الذى يؤدي في المدى الطويل من الزمام إلى زيادة الدخل القومى الناتج من قطاع الزراعة .

على أن الحكم المتقدم لا يهدر مصلحة المستأجر الشريك إذ في وسعه متى استبدان له تلاعب المالك وعدم توجيهه السلف كلها أو بعضها إلى خدمة الأرض المؤجرة - أن يلجأ إلى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية بالمركز لطرح وجهة نظره وللجنة المذكورة متى ثبت لها سوء استخدام السلف العينية والنقدية أن تقضى بنقل بيانات الحيازة باسم الطرف الآخر .

ومن البديهي أن للجنة ممارسة سلطتها في نقل بيانات الحيازة حتى في حالة إثبات البيانات باتفاق الطرفان متى تحققت من عدم صلاحية من اثبتت البيانات باسمه كما تكون الحيازة دائماً في يد الطرف الأمين عليها وما يؤدي إليه ذلك من صيانة مصلحة الطرفين وتحقيق صالح المجتمع .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض هذا المشروع على السيد رئيس الجمهورية في الصيغة التى أقرها مجلس الدولة - رجاء الموافقة عليه وإصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢^(١)

انشئت بالقانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ في المراكز لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضى الزراعية طبقاً للمادة ٣٩ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى .

وقد اثبت العمل أن هذه اللجان لم تؤد رسالتها كما ينبغي ويرجع ذلك إلى عيب في تشكيلها إذ يرأسها وكيل النائب العام لدى المحكمة الجزئية بمقر اللجنة وهو في الغالب مشغل بأعباء وظيفته الأصلية مما لا يترك له مجالاً لعقد هذه اللجان في مواعييدها مما يتعارض والسرعة الواجبة في فض هذه المنازعات .

(١) نشر القانون بالعدد الثالث سنة ٤٣ حمادة ص ٦٣ .

ومن ثم رؤى علاجاً لما تقدم إلغاء هذه اللجان والاستعاضة عنها بلجان إدارية تنشأ في عاصمة كل مركز برئاسة قاض يختاره وزير العدل وعضوية أحد أعضاء النيابة العامة يختاره النائب العام ومفتش الزراعة بالمركز ويحضر اجتماعات اللجنة مندوب عن كل من وزارتي الأشغال والإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي ومصلحة المساحة والجمعية التعاونية الزراعية بالمركز .

كما رؤى متابعة للتعديلات الجديدة في قانون الإصلاح الزراعي أن يضاف إلى اللجان الجديدة اختصاصات أخرى تتعلق بالنازعات الزراعية .

ولهذا أعد مشروع القانون المرافق ناصاً في مادته الأولى على إنشاء لجنة بدائرة كل مركز تسمى « لجنة الفصل في المنازعات الزراعية » وتشكل على النحو السابق بيانه ويصدر بالتشكيل قرار من المحافظ المختص ونظمت المادة الثانية مواعيد انعقاد اللجان .

وحددت المادة الثالثة اختصاصات هذه اللجان وهي تشمل أولاً المنازعات التي كانت من اختصاص اللجان الملغاة وتحال هذه المنازعات إلى اللجان الجديدة بقوة القانون دون حاجة إلى أي إجراء وذلك فيما عدا المنازعات التي صدر بشأنها قرار نهائي من اللجان الملغاة .

وتشمل ثانياً المنازعات التي تنشأ حول مقدار المساحة المؤجرة أو منافعها أو التكاليف المتعلقة بالرى والصرف والتطهير وكافة المصروفات التي يجوز قانوناً إضافتها إلى الإيجار .

وتشمل ثالثاً المنازعات التي تثور حول التزامات المؤجر والمستأجر في المزارعة كما حددها القانون . وتشمل أخيراً الخلافات الناشئة حول استخدام السلف النقدية والعينية في الأرض المؤجرة بواسطة طرف عقد المزارعة المثبتة ببيانات الحياة بإسمه .

واستحدثت المشرع نص المادة الخامسة القاضي بعدم جواز التجاء أصحاب الشأن فيما يتعلق بالمنازعات إلى جهات القضاء قبل طرح النزاع على هذه اللجان وإصدار قرارها بشأنه — الأمر الذي يجعل اختصاصها وجوباً ويوجب الحكم بعدم قبول الدعوى إن رفعت مباشرة إلى المحكمة قبل استنفاد طريق اللجنة .

ويبقى قرار اللجنة نافذاً منتجاً لآثاره حتى ولو رفع النزاع الموضوعي إلى القضاء ولا يلغى إلا إذا صدر حكم من القضاء بإلغائه أو تعديله .

على أنه يجوز للمحكمة متى رفع إليها النزاع الموضوعي أن تأمر بوقف تنفيذ قرار اللجنة مؤقتاً متى طلب إليها الخصوم ذلك في عريضة دعوى الموضوع ورأت المحكمة أن الاستمرار في تنفيذ قرار اللجنة يؤدي إلى أضرار لا يمكن تلافيها .

وبديهي أن المحكمة لا تأمر بوقف تنفيذ قرار اللجنة إلا إذا استبان لها من ظاهر الأوراق أن دعوى طلب وقف التنفيذ محتملة الكسب وفضلاً عن هذا فإن أمر المحكمة بوقف قرار اللجنة يعتبر كأن لم يكن كلما تعطل الفصل في الموضوع لأسباب راجعة إلى موقف طالب وقف التنفيذ .

وهذه الأحكام روعي فيها جميعاً تقدير الضرورة بقدرها لحسم المنازعات عاجلاً في منابها الأولى وللتخفيف عن عاتق القضاء بقدر الإمكان .

ونظمت مواد المشروع التالية كيفية رفع المنازعات إلى اللجنة والإجراءات أمامها وطريقة تنفيذ قراراتها ثم نص على إلغاء القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي بعرض هذا المشروع في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء التكرم بالموافقة وإصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢^(١)

نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على أن تسري أحكام هذا القانون فيما عدا الأراضي الفضاء على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها للوجرة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء أكانت مفروشة أو غير مفروشة مستأجرة من المالك أم من مستأجر لها وذلك في المدن والجهات والأحياء المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون ويجوز لوزير الداخلية بقرار منه تعديل هذا الجدول بطريق الحذف أو الإضافة .

وصدرت عدة قوانين لحفض إيجارات لأماكن أولها القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ الذي قضى بأن تخفض بنسبة ١٥٪ أجور الأماكن التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ ثم صدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذي قضى بخفض نسبة ٢٠٪ من أجور الأماكن التي أنشئت منذ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وذلك ابتداء من الأجرة المستحقة عن شهر يونيه سنة ١٩٥٨ — وأخيراً صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ والذي بموجبه خفضت نسبة ٢٠٪ من أجور الأماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وذلك اعتباراً من الأجرة المستحقة عن شهر ديسمبر سنة ١٩٦١ .

إلا أنه لما كانت هذه القوانين بوصفها تعديلاً بالإضافة لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا تسري على البلاد التي لم تلحق بالجدول المرافق له رغم ارتفاع إيجار المساكن في كثير منها وذلك نظراً لما تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من هذا القانون من سريانه في المدن والجهات والأحياء المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون .

واستكمالاً لبناء مجتمعنا الديمقراطي الاشتراكي التعاوني فقد وضع نظام الإدارة المحلية الذي صدر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ونص في مادته الأولى على أن تقسم الجمهورية العربية المتحدة بقرار

(١) نشر القانون بالعدد الرابع سنة ٤٣ عمادة ص ٨٥ .

من رئيس الجمهورية إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى ويكون لكل منها الشخصية المعنوية . وقد جاء بالذكر الإيضاحية لهذا القانون أنه يراعى عند تقسيم البلاد إلى مدن وقرى أن يكون عدد السكان من العناصر الأساسية في هذا التقسيم إلى جانب العناصر الأخرى كدرجة العمران والمستوى الاقتصادي للبيئة .

وقد أوضحت ذلك المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية سالف الذكر .

ولما كان من الواجب أن تكون البلاد المعتبرة مدناً قد بلغت قدراً معيناً من النشاط الاجتماعي والاقتصادي والعمراني .

لذلك فقد روى تعديل نص المادة الأولى من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بما يحقق سريان هذا القانون على عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدناً بالتطبيق لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أما القرى فلا تسرى عليها أحكام هذا القانون إلا بصدر قرار بذلك من وزير الإسكان والمرافق بناء على طلب المحافظ المختص .

والتعديل المقترح من شأنه أن يحقق مزايا القاعدة العامة .

وتتشرف وزارة الإسكان والمرافق بعرض المشروع على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتابه رقم ٦٥١ المؤرخ ١٩٦٢/٧/٧ رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢^(١)

صدر القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة التليفزيونية ونص في مادته السادسة على إلزام المرخص لهم ببيع الأجهزة أو إصلاحها بمسك دفتر مرقمة الصفحات لتسجيل حركة الأجهزة الواردة للسجل والخارجة منه مع بيان التاريخ في كل حالة ونوع الجهاز ورقه ومصدره وعنوان مشتريه وذلك علاوة على البيانات الأخرى المشار إليها في المادة الرابعة من هذا القانون .

ولما كان هدف النص المشار إليه هو دقة حصر الأجهزة ضماناً لسداد الرسم المقرر عليها فقد رأى حتى يكون ذلك الضمان أكمل وأشمل إضافة فقرة جديدة إلى المادة السادسة من القانون تحظر على الجهات المشار إليها في تلك المادة معاينة أو إصلاح أى جهاز إلا إذا كان الرسم المقرر عليه بهذا القانون مدفوعاً كما ألزم النص الجديد تنظيمياً للعملية أن تثبت الجهات المذكورة في سجل خاص البيانات الدالة على أداء الرسم المستحق على الجهاز وتاريخ أدائه .

(١) نشر القانون بالعدد الرابع سنة ٤٣ محاماة ص ٨٦ .

كما رؤى أن يستبدل بنص المادة ١٢ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه نص جديد يتعلق بالعقوبة التي تفرض على مخالفة أحكام المادة السادسة بما يتفق مع الإضافة التي رؤى إدخالها على تلك المادة ، وقد بين النص الجديد الحالات التي تفرض فيها الغرامة وحدود تلك الغرامة . . ويتشرف وزير الثقافة والإرشاد القومي بعرض المشروع للتفضل بالموافقة عليه وإصداره . .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٢^(١)

تضمنت المادة ٥٩ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ والمعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ الأحكام المنظمة لتعيين المجندين بوظائف الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الاعتبارية — ومنحهم الأولوية في التعيين على زملائهم المرشحين لتلك الوظائف .

ورؤى تعديل هذه المادة بما يمكن من تحقيق تكافؤ الغرض بالنسبة للمجندين الذين يتواجدون بالعمليات الحربية أو في ميادين القتال ويبلون بلاء حسناً فيها ولا يمكنهم التقدم للتعين بوظائف الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الاعتبارية بسبب وجودهم بتلك العمليات .

ونص التعديل المقترح على أن يعينوا بصفتهم الشخصية بتلك الوظائف وأن تحسب أقدميتهم اعتباراً من التاريخ الذي عين فيه زملائهم من نفس دفع تخرجهم أثناء وجود هؤلاء المجندين بالعمليات الحربية أو في ميادين القتال .

كما أضيفت « الشركات » إلى نص المادة ليطبق عليهما ما يسرى على الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات الاعتبارية الأخرى وذلك فيما يختص بأولوية التعيين للمجندين أولئك أنتم الخدمة الإلزامية .

ومرفق على هذه المذكرة مشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون المقترح .

رجاء التفصل بالموافقة عليه وإصداره .

(١) نشر القانون بالعدد الرابع سنة ٤٣ محاماة ص ٨٧ .

المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةِ شَهْرِ رَجَبٍ

تصديرها نقابة المحامين

قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَكَذَّبْتُمْ بِهِ مَا عِنْدِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ
إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضِي الْحَوْتَ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ
وَأَنْ كَبِيرُ

النشاط النقابي

مثل رفيع في النجدة والتضحية

يضر به بحام وطني تعز به المحاماة

تنازل السيد الأستاذ محمد عطية خميس الحامي عن الطلب الذي تقدم به إلى النقابة لتقدير أفعاله
ضد أحد موكليه ، تقديرآ منه لاستشهاد ابن موكله دفاعآ عن العروبة في الجمهورية العربية اليمنية .

وقد بعث إليه السيد النقيب الأستاذ عبد العزيز الشوربجي بالخطاب التالي :

« بسم الله الرحمن الرحيم

« تحية طيبة ، وبعد . . علمت اليوم بما فاضت به مشاعركم بالتنازل عن طلب التقدير المقدم منكم
ضد السيد . . تقديرآ منكم لاستشهاد ابنه دفاعآ عن العروبة في الجمهورية العربية اليمنية .

« وإنني لأشكر لكم وطنيتكم وكرم صفاتكم .

والله أكبر والعزة للعرب » .

وقد تلقى السيد الأستاذ النقيب من السيد الزميل الرد التالي :

الأستاذ الكبير نقيب الحاميين

تحية طيبة وبعد ، تسلمت بيد الشكر خطابكم الرقيق المؤرخ ٢٦/٥/١٩٦٣ لمناسبة تنازلي عن
طلب التقدير المقدم ضد . . لاستشهاد ابنه في معركة اليمن .

وإنني إذ أعتر بهذا الخطاب ، وبمقدركم الأدبي لتصرفي المتواضع ، أقر أن ما قمت به هو أقل
واجب يؤديه من انخرط في سلك مهنة النجدة والدفاع عن الحريات والحقوق ، نحو أب قدم ابنه
شهيدآ ، استجابة لنداء النجدة والدفاع عن حرية وحقوق شعب عربي بأسره . فالمحاماة كما عرفت وعهدها ،
هي مهنة النجدة والمروءة ونصرة العدالة والحريات ، والذود عن حقوق الأفراد والجماعات .

وإنني إذ أدعو وأكرر شكرى لسيادتكم ، أدعو الله أن يوفقك والسادة الأعزاء أعضاء المجلس
الموثر إلى التقدم دائماً بنقابتنا العزيزة نحو الهدف المنشود ، وإلى ما يرضى الله والوطن .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نشر الأهرام الاقتصادى تحقيقاً صحفياً فى عدد أول أبريل ١٩٦٣ ، ضمنه
الاحاديث التى نقلها عن رؤساء وفود المحامين العرب ، رأينا أن ننشرها
فيما يلي ، تنويهاً بجهود المحامين العرب :

وفود المحامين العرب تحدث عن :

دور الطلائع الثورية فى النضال العربى الوحدة هى الطريق الوحيد لاسترداد فلسطين

بالأمس القريب شهدت القاهرة اجتماعات لطلائع ثورية تمثل قطاع المحامين العرب بدعوة من
المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، وطرحت القضية العربية على بساط البحث فى الاجتماعات .
وانتهت باتفاق الوفود العربية التى مثلت قطاع المحامين فى كل بلد عربى ، على ضرورة العمل الإيجابى
المشارك حتى يتحقق النصر القريب وتتحقق معه آمال شعبنا العربى . والتقى مندوب « الأهرام
الاقتصادى » بالوفود العربية التى حضرت الاجتماعات وتحدث معها بشأن القضية العربية والطريق
الإيجابى لتحقيق الوحدة العربية الشاملة والدور الذى أداه ويؤديه المحامون فى أنحاء الوطن العربى
فى خدمة القضية العربية .

التقرير للجمعية :

وكان أول المتحدثين عبد الغفار الماسوتى نقيب المحامين بحلب فقال :

يستطيع المحامون أن يؤدوا دوراً إيجابياً وأكبر دليل على ذلك ما حققه اتحاد المحامين العرب
من تمهيد السبيل إلى الوحدة العربية التى تحققت نواتها لأول مرة بين مصر وسوريا فتكونت منها
الجمهورية العربية المتحدة :

اننا نعلم أن لنا إخوة واقعون تحت اضطهاد بعض الحكومات الرجعية والاستعمارية فى الوطن
العربى ، مما يدفعنا إلى القيام بواجبنا العربى نحوهم والدفاع عنهم ، لأن مهنة المحاماة فى حد ذاتها تدعو
إلى الدفاع عن الحق والانتصار للظلم ، ثم إن واجب الأخوة العربية يفرض علينا الدفاع عن شخص
يتعرض لاضطهاد أو ظلم فى أى بلد عربى .

إعادة الوحدة :

ويضيف إحسان كيالى أمين سر نقابة المحامين بحلب حديثه فيقول . .

إن المحامين في حلب في فترة الانفصال قد تحملوا العبء الأكبر في قيادة الجماهير الثورية الوندوية وتوجيهها ، ولأق في معظمهم شتى أنواع الاضطهاد والسجن والملاحقة وألصقت بهم الاقتراءات من قبل الصحافة العميلة المأجورة . وإن المحامين العرب لا يعتبرون ثورة الثامن من آذار إلا بداية لمحور عار الانفصال . . وإن أشد ما آلم الزملاء الوندويين في حلب هو مأساة شتورا وقيام بعض المحامين بانتحال صفة نقابة المحامين بحلب والتحدث باسمها ، بينما كان موقفنا كنقابة صريحاً وواضحاً للغاية ، فقد أبرقنا إلى الأمين العام للجامعة العربية في شتورا في ذلك الوقت نستنكر تصرفات المحامين العملاء ونشجبها .

إن الوحدة الشاملة بالنسبة إلينا لن تتحقق إلا بإعادة الوحدة بين الإقليمين الشمالي والجنوبي ، ثم تنضم إليها بقية الدول المتحررة والتي ستحرر بإذن الله .

موقف أبو ستعمار والمملاء :

ثم يتحدث عبد الرزاق شبيب نقيب المحامين في العراق عن دور الاستعمار والمملاء في مناهضة الوحدة العربية ، بقوله :

كان الاستعمار دائماً وما زال يحاول أن يقف في وجه التيار الوندوي العربي من أجل تحقيق مصالحه وأهدافه في المنطقة العربية ، ولكن الشعب العربي صاحب التاريخ القديم والرسالة المقدسة ، لم ينس أنه شعب واحد يعيش في وطن واحد من المحيط إلى الخليج .

* لقد حاول الاستعمار الفرنسي في الجزائر أن يقضى على عروبة الجزائر وشعبها العربي ، ولكن محاولاته باءت بالفشل الذريع واستعداد الشعب الجزائري حتمه في الحياة والعروبة .

* حاول العملاء والحكام الرجعيون في اليمن ، الرجوع بالشعب العربي هناك إلى القرون الوسطى ، ووضعوا حوله الحواجز والأسوار الحديدية لينعموه من لقاء إخوته العرب على طريق النضال والجهاد والزحف المقدس . . فكانت ثورة ٢٦ سبتمبر التي أطاحت بحكم لم يعرف التاريخ الحديث أسوأ منه .

* حاول الخونة والمملاء إخفاء الوجه الحقيقي للعراق العربي أيام حكم قاسم . . فكانت ثورة ١٤ رمضان التي أزالوا القطاء الوهمي الذي وضعه عبد الكريم قاسم على وجه العراق الحقيقي ، وعاد العراق إلى الركب العربي الوندوي .

* حاول الانفصاليون في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة أن يطمسوا معالم الشعب العربي السوري ويتجاهلوا دوره الايجابي في تحقيق الوحدة العربية . . فكانت ثورة ٨ مارس بمثابة الدرس القاسي للعملاء والشعوبيين والاستعماريين .

* ثم كانت الجمهورية العربية المتحدة في دور الطليعة والقيادة لحركة النضال العربي لتحقيق آمال الأمة العربية في الوحدة الشاملة .

حركة النضال العربي :

وتحدث أحمد زين العابدين رئيس وفد الحامين السودانيين عن حركة النضال العربي وقوتها في الظروف الحالية . . فقال :

إن حركة النضال العربي قد اكتسبت قوة وصلابة وعمقا بتولى الجمهورية العربية المتحدة قيادة هذا النضال ضد قوى الرجعية والاستعمار في الوطن العربي ، ولقد وضعت ج . ع . م لنفسها منهاجاً للعمل الثوري على الصعيد العربي ، أوضحت فيه أن مصير الأمة العربية مصير واحد وهدفها واحد ، ومن ثم فلتتحقق الوحدة لا بد من وحدة الهدف قبل وحدة الصف .

* في السودان ، نقول نحن إننا مديون باستقلالنا وحريتنا لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ حيث عملت هذه الثورة على جلاء الانجليز من السودان قبل أن تعمل على جلاء الانجليز من مصر نفسها . . وفي اعتقادي أننا لن نستطيع الوفاء بهذا الدين مهما قدمنا للجمهورية العربية المتحدة من أعمال .

* في الجزائر انتصرت إرادة الثورة بفضل مساندة الجمهورية العربية المتحدة لها ودفاعها عنها .

* في اليمن استطاعت الثورة أن تفرض رأى جماهير الشعب العربي هناك ، وما موقف الجمهورية العربية المتحدة من ثورة اليمن وحمايتها لها ودفاعها عنها ، إلا دفاع في الوقت نفسه عن آمال الشعب في الوطن العربي كله .

ويقول ابراهيم أبو ستة نقيب الحامين في فلسطين :

إن عودة فلسطين السليبة لن تتحقق في ظل تجزئة العالم العربي . . ولكن الوحدة العربية الشاملة هي الطريق الوحيد لعودة فلسطين . . ولا شك أن الحامين ، وعم طليعة المثقفين في العالم العربي ، يقع عليهم عبء كبير في سبيل دعم أهداف الأمة العربية .

إن الوحدة العربية هي الرد الحتمي على التكتلات الأجنبية ، خاصة الاقتصادية التي هي في الواقع محاولة استعمارية مقنعة تحت ستار اقتصادي يحاول الاستعمار الغربي من ورائها إبقاء سيطرته على عدد كبير من المناطق التي طرد منها ، أو الدخول إلى مناطق عن طريق النفوذ الاقتصادي بعد أن انتهى عهد النفوذ السياسي في أشكاله التقليدية البالية . كما أن الوحدة هي الرد الحتمي (كما جاء في الميثاق الوطني) على هذه التكتلات الجديدة في عالم الاستعمار .

فهم سر

أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض النفذ الحزائي

الهيئة العامة

في حالة ضياع الشيك وإفلاس حامله
غير توقف على حكم من القضاء وعلى غير
ما توجبه المادة ٣٣٧ عقوبات . ومن ثم
أضحى الأمر بعدم الدفع قيداً واردة على
نص من نصوص التجريم وتوفرت له
بذلك مقومات أسباب الإباحة .

٢ - القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون
وعليه يمكن إلحاق حالة تبديد الشيك
والحصول عليه بطريق النصب بحالة ضياعه
أو سرقة أو الحصول عليه بالتهديد على
تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال
وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة .

ص ٧٧٧

الحكم ٤٢٩ : أول يناير ١٩٦٣

١ - شيك بدون رصيد . الأمر بعدم دفع قيمة
الشيك . الأصل أن سحب الشيك وتسليمه
للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل
بالتقود . يرد على هذا الأصل قيد هو
المستفاد من الجمع بين حكمي للمادتين ٦٠
من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون
التجارة .

ب - مؤدى المادة ٦٠ عقوبات أن استعمال الحق
المقرر بالقانون يعتبر سبباً من أسباب
الإباحة إذا ما ارتكب بنية سليمة . وعلى
هذا الأساس أباحته المادة ١٤٨ تجاري
(التي يسرى حكمها على الشيك) للساحب
أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله

النفذ الحبزائى

الحكم ٤٣٠ : ٥ من فبراير ١٩٦٢

ا - محاكمة : إجراءاتها ، دعوى جنائية ، دعوى مدنية ، قانون إجراءات جنائية ، تطبيقه على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية ؛ قانون المرافعات ، متى يرجع إليه ؛ خصومة ، انقطاع سيرها ؛ تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية .

ب - تزوير : حكم ، تسببه . قول الحكم إن المحرر المزور لم يكتب صلباً وتوقيعاً بخط نسب إليه ، النعى على الحكم بالقصور لعدم بيانه طريقة التزوير .

ج - محرر مزور : جريمة استعماله ، طبيعتها ، جريمة مستمرة .

د - تزوير أركانه .

هـ - نقض : طعن ، أسبابه ، تفصيلها والتعريف بها ابتداءً ، ما لا يقبل منها ؛ حكم ، تسببه ، وجوه الطعن الرسالة دون بيان ناهيتها .

ص ٧٨٠

الحكم ٤٣١ :

نقض : طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها ؛ استئناف ،

توجيه : أسباب الطعن إلى الحكم

الابتدائي . ص ٧٨١

الحكم ٤٣٢ :

استئناف : دفاع ، إثبات ، حكم ، تسببه ، ما يعنيه ،

دفع اللتمم أمام المحكمة الاستئنافية بعدم

جواز الإثبات بالبينة في تبديد ، إدانة

التمم دون الرد على هذا الدفع .

ص ٧٨١

الحكم ٤٣٣ :

ا - تبديد : دفاع ، عقد الأمانة ، تفسيره ، سلطة القاضي الجنائي في الفصل في هذه العلاقة القانونية ، رد المحكمة على دفاع التهم .

ب - دفاع : خير ، طلب نديه ، مدى التزام المحكمة بإجابته .

ج - تبديد : دفاع ، إثبات ، أوراق ، حكم ، تسببه ، الرد على طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصوله .

ص ٧٨٢

الحكم ٤٣٤ : ٦ من فبراير ١٩٦٣

ا - شيك بدون رصيد : مسئولية جنائية ، دعوى مدنية ، تعويض ، اختصاص ، الشروط القانونية لاعتبار الشيك أداة وفاء لا أداة ائتمان ، عدم وجود رصيد . أثره . توافر جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات ، سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه .

ب - شيك بدون رصيد : المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية تعريضاً عن الجريمة .

ص ٧٨٢

الحكم ٤٣٥ : ١٢ من فبراير ١٩٦٢

أسباب إبادة : دفاع شرعي ، الأسلوب اللفظي

للتمسك بحالة الدفاع الشرعي ، قول للتمم

إنه كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى

عليه . ص ٧٨٣

الحكم ٤٣٦ :

استدلالات : أمور و الضبط القضائي ، تفتيش ،

إذن به ، مواد مخدرة ، تحريات سابقة

على الإذن بالتفتيش ، جديتها ، قيام

مأمور الضبط القضائي بالتحري في دائرة عمله وفي خارجها . ص ٧٨٣

الحكم ٤٣٧ :

أسباب إباحة : دفاع شرعى ، حكم ، تسببه ، سلطة قاضى الموضوع في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها ، قول الحكم إن التهم ذهب إلى مكان الحادث مسلحاً . دلالة على أن التهم كان متوياً الاعتداء . ص ٧٨٣

الحكم ٤٣٨ :

أ - خطابات : وتلغرافات واتصالات تليفونية ، متى يجوز إفشاء أسرارها .

ب - ضبط : خطابات ورسائل ومراقبة مكالمات تليفونية ، من يملكه ؟

ج - خطابات ورسائل : في نص المادة ٢٠٦ أ . ج ، ماهيتها .

د - مكالمات تليفونية : مراقبتها ، استئذان النيابة العامة القاضى الجزئى لإجرائها ، خضوع سلطته في الإذن بالإجراء أو رفضه لإشراف محكمة الموضوع .

هـ - قاضى جزئى : سلطته في مراقبة المكالمات التليفونية .

و - مأمور ضبط قضائى : قيامه بالمراقبة التليفونية والتفتيش تنفيذاً لإذن القاضى الجزئى دون ندبه لذلك من النيابة العامة .

ز - نيابة : سلطتها في ندب أحد مأمورى الضبط القضائى في بعض أعمال التحقيق ، المادة ٢٠٠ أ ج ، الشروط الشكلية والموضوعية لصحة هذا الندب . ص ٧٨٤

الحكم ٤٣٩ :

هتك عرض : الركن المادى للجريمة ، الكشف عن عورة المجنى عليها أو بعلامتها أو بالأمرين معاً . ص ٧٩٠

الحكم ٤٤٠ :

اختصاص : محكمة جنابات ، عاهة مستديمة ، «القدر التيقن» ، متى يجب على محكمة الجنابات إحالة اللجنة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها ؟ ومتى تختص هى بنظرها ؟ أ . ج ٣٨٢٢ . ص ٧٩١

الحكم ٤٤١ :

نقض : إجراءاته ، ميعاده ، الاعتذار بالمرض ، سلطة محكمة النقض في تقديره .

ص ٧٩١

الحكم ٤٤٢ :

أ - محكمة : إجراءاتها ، محضر الجلسة ، واجبه أن يطلب صراحة إثبات ما يهمله إثباته ؛ دفاع ؛ نقض ، طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها .

ب - نقض : محكمة ، سلطتها ، قانون أصلح للمتهم ، تطبيق القانون الجديد ، ونقض الحكم للطعون فيه على هذا الأساس .

ص ٧٩٢

الحكم ٤٤٣ : ١٣ من فبراير ١٩٦٢

معارضة : استئناف ، ميعاد استئناف الحكم الصادر في معارضة المتهم ، الأصل فيه ، بدؤه ، ثبوت عدم إعلان المتهم للجلسة التى صدر فيها الحكم . أثره . ص ٧٩٢

الحكم ٤٤٤ : ٢٠ من فبراير ١٩٦٢

أ - جريمة متابعة الأفعال : معيارها ، بناء بدون ترخيص .

ب - بناء : إقامة بدون ترخيص دوراً بعد دور ، إدانة المتهم عن تهمة بناء الادوار الأولى بدون ترخيص ، رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور ، العبرة فيه ، سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع . ص ٧٩٣

الحكم ٤٤٥ :

١ - أمر بالالوجه : غرفة اتهام ، نيابة عامة ، حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة ، نقض ، ما لا يجوز الطعن فيه .

ب - غرفة اتهام : محكمة الجرح ، تنازع سلبى ، اختصاص ، نقض ، مق يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلباً بتعيين الجهة المختصة .

ج - اختصاص : تنازع ، حالاته ، وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق ، والأخرى من جهات الحكم .

د - اختصاص : تنازع سلبى ، غرفة اتهام ، نقض ، تعيين الجهة المختصة . ص ٧٩٤

الحكم ٤٤٦ :

نقض : طعن ، أثره ، شهادة زور ، قاعدة نسبية ، أثر الطعن . ص ٧٩٧

الحكم ٤٤٧ :

١ - نقض : إجراءاته ، طعن ، أسبابه ، ميعاده .

ب - نقض : طعن ، استيفاءه بذاته ، شروطه الشكلية ، المعول عليه في ذلك ، الاستدلال على استيلاء هذه الشروط استنتاجاً من وقائع خارجة .

ج - نقض : طعن ، أسبابه ، إيداعها غير موقع عليها من المختص ، وقبل الانتهاء إلى رأى في التقرير بالطعن . ص ٧٩٧

الحكم ٤٤٨ :

محكمة : إجراءاتها ، دفاع ، حكم ، تسببه ، ما يبيح ، نقض ، سلطة محكمته ، دفاع موضوعى هام ، طلب تحقيقه ، إغفال رد المحكمة عليه . ص ٧٩٨

الحكم ٤٤٩ :

١ - إعادة النظر : حالاته ، من له حق الطلب ، حق النائب العام .

ب - غرفة اتهام : استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ٤٤٩ أ . ج .

ج - نقض : طعن في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر .

د - إشكال : في تنفيذ حكم ، ماهيته : سببه ، سلطة محكمة الإشكال .

ه - إشكال : سببه اللاحق لصدور الحكم ، سببه السابق على الحكم ، دعوى الإشكال ، طلب إيقاف نهائى ، طلب إيقاف مؤقت .

و - إشكال : طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائى حتى تفصل المحكمة للدنية في دعوى تزوير أمامها ، إغفاله وعدم الرد عليه ، حكم ، تسببه .

ث - نقض : طعن ، ما تنقيد المحكمة بالفصل فيه من الأسباب المقدمة في الميعاد ، سلطتها في نقض الحكم لتغير تلك الأسباب ، إغفال إثبات إسم ممثل النيابة بالحكم .

ح - حكم : ثبوت حضور النيابة وتمثيلها بالجلسة ، أثره . ص ٧٩٨

الحكم ٤٥٠ : ٢٦ من فبراير ١٩٦٢

١ - قصد جنائي : مواد مخدرة ، تحدث الحكم عنه استقلالاً .

ب - قصد جنائي : خاص ، إحرار مواد مخدرة ، نقلها .

ج - واقعة : حرية المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة من مجموع الأدلة المطروحة عليها .

د - شاهد : أخذ المحكمة بشهادته ، مقاده ، المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

ص ٨٠١

الحكم ٤٥١ :

نقض : أسبابه ، ما لا يقبل منها ، الدفع القانوني المختلطة بالواقعة ، إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، دفع يطلان النقض .

ص ٨٠٢

الحكم ٤٥٢ : ٢٧ من فبراير ١٩٦٢

محكمة : إجراءاتها ، علانيتها ، حكم ، النطق به في جلسة سرية ، أثره . ص ٨٠٣

النقض المدني

الحكم ٤٥٣ : ٦ من يونيو ١٩٦٢

ضريبة : طامة على الإرادة ، وعاؤها ، الضريبة على إيرادات القيم المقولة ، فائض التصفية . ص ٨٠٣

الحكم ٤٥٤ : ٧ من يوليو ١٩٦٢

١ - شركة : تصفيتها ، عقد ، تفسيره .
ب - بيع : ضمان عدم التعرض ، شرط عدم للناقصة ، التزام ، محله ، نظام عام ، محكمة الموضوع . ص ٨٠٣

الحكم ٤٥٥ :

استئناف : إجراءات نظره ، تقرير التلخيص ، تلاوته ، دليلها ، بطلان . ص ٨٠٥

الحكم ٤٥٦ :

١ - وارث : لائكة إلا بعد سداد الدين ، دائن ، حقه في التركة ، تقادم ، قطعه .
ب - تقادم : قطعه ، صحيفة الدعوى .

ج - إثبات : إقرار ، حجته ، تقادم ، قطعه .
د - تنفيذ عقارى : إعتراض في قائمة شروط البيع ، أسبابه ، أسباب متعلقة بالنظام العام .

هـ - تنفيذ عقارى : قائمة شروط البيع ، سند تنفيذي ، إيداعه ، ترجمة رسمية .

ص ٨٠٥

الحكم ٤٥٧ :

١ - إلتماس إعادة النظر : قبوله ، ميعاده ، بدايته .

ب - ورقة جديدة : ظهورها في أثناء نظر الإلتماس ، أثرها على شكل الإلتماس الذى رفع بعد ميعاده . ص ٨٠٦

الحكم ٤٥٨ : ١٣ من يونيو ١٩٦٢

- ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وطاء الضريبة ، الأشخاص الحاضرون لها ، الواقعة المنشئة لها .

ب — فوائد الديون : ضريبتها ، الواقعة المنشئة لها ، وعاقبها . ص ٨٠٦

الحكم ٤٥٩ : ١٤ من يونيه ١٩٦٢

ا — إعلان : أوراق محضرين ، نقض ، طعن ، إعلانه ، إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الأشخاص العامة . إدارة أمواله ، حراسة .

ب — دعوى : عدم مماعها ، أحكام فرعية ، تعويض . ص ٨٠٩

الحكم ٤٦٠ :

ا — نقض : طعن ، إجراءاتها . صور الأحكام والمستندات ، إيداعها .
ب — إعلان : أوراق المحضرين . الإعلان في مواجهة النيابة .

ج — حجز : ما لا يجوز الحجز عليه ، موظفون ، معاش أو مكافأة ، تركه ، نطاقها .

ص ٨١٠

الحكم ٤٦١ :

ا — بيع : ضمان البائع ، عيوب خفية ، ماهيتها ، وقوع العقار المبيع داخل خط التنظيم .

ب — عيب خفي : عقد ، غلط في البيع ، علم تاف للجهالة .

ج — ضمان البائع : عيب مسقط له .

د — ضمان الاستحقاق : عقد ، فسخ قضائي .

ه — تعويض : ملاك العقارات الخارجة عن خط التنظيم وفقاً للقانون ١٣٠ لسنة ١٩٥٤

والدكرى الصادر في ٢٦ أغسطس سنة

١٨٨٩ .

و — حكم : تسببه ، كفايته ، استئناف ، حكم استئنافي .

ل — حكم : تدليل ، عبء ، قصور ، بيع ، عيوب خفية ، ضمانها .

م — فوائد : بيع ، ثمار المبيع . ص ٨١٢

الحكم ٤٦٢ :

ا — اختصاص : نوعي ، نظام عام ، قوة الأمر المقضي : نقض ، طعن ، نطاقه .

ب — نقض : أحواله . ص ٨١٤

الحكم ٤٦٣ : ٢١ من يونيه ١٩٦٢

ا — وصية : لوارث : قانون ، تنازع من حيث الزمان .

ب — وارث : تصرفات المورث ، طعن فيها ، غير خلف عام ، إثبات .

ج — إثبات : قرائن قانونية ، أمر مقضي ، حججه ، نظام عام .

د — عقد : تفسيره ، محكمة الموضوع : نقض ، طعن ، أسباب موضوعية .

ه — إعلان : أوراق محضرين ، إعلان لجنة الإدارة ، نقض ، طعن ، إعلانه .

ص ٨١٤

الحكم ٤٦٤ :

ا — دعوى : مصاريقها ، الالتزام بها ، سببه ، وصية ، نفاذها في مال التركة .

ب — فوائد : تأخيرية ، تعويض ، وصية ، وفاء بمبلغ .

ج — قانون : تنازع من حيث الزمان ، فوائد اتفاقية .

د — حكم : تصحيحه وتفسيره ، أثر الحكم بالتفسير .

ه — أحوال شخصية : دعاواها ، نيابة عامة ، تدخلها في تلك الدعاوى .

ص ٨١٥

الحكم ٤٦٥ : ٢٧ من يونيه ١٩٦٢

ا - تنفيذ عقارى : حجز إدارى ، دعوى
استحقاق فرعية ؛ قانون المرافعات ،
سريانه .

ب - دعوى : وصف السرعة فى نظره .

ج - ضريبة : مصلحة الضرائب ، المقصود بها
فى القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .

ص ٨١٧

الحكم ٤٦٦ :

وقف : شرط الواقف ، تفسيره ، الوقف على غير
الخيرات .

ص ٨١٨

الحكم ٤٦٧ :

نقص : طعن ، إجراءاته ، إيداع أوراق ومستندات ،
إيداع صورة الحكم الابتدائى ص ٨١٨

الحكم ٤٦٨ : ٢٨ من يونيه ١٩٦٢

ا - استئناف : إجراءات نظره ، تقرير التلخيص ،
تلاوته .

ب - إثبات : إقرار ، قضائى أو غير قضائى ،

حجية ، محكمة الموضوع . ص ٨١٨

الحكم ٤٦٩ : ٧ من يوليه ١٩٦٢

ا - ضريبة أرباح استثنائية ، احتياطى هبوط
الأسعار ، مناط استحقاق الضريبة عليه .

ب - تقادم : قطع ، إخطار الممول بعناصر
ربط الضريبة الاستثنائية ، وإجراء ربط
الضريبة وإخطار الممول بذلك .

ص ٨١٩

الحكم ٤٧٠ :

ضريبة : رسم أيلولة على التركات ، فروع التوفى ،
ورثة طبيعون ، أولاد بالتبني ، أحوال
شخصية . قوانينها ، نطاقها ، قانون .

ص ٨٢٠

الحكم ٤٧١ :

ضريبة أرباح استثنائية ؛ احتياطى هبوط الأسعار ،
مناط استحقاق الضريبة عليه .

ص ٨٢٠

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٤٧٢ : ١٥ من أكتوبر ١٩٦٠

مدة خدمة سابقة : ضمها ، شرطه ، مدى توافره
إذا كان العمل السابق هو وظيفة معاون
زراعة بشركة السكر والعمل الجديد هو
محضر أ بوزارة العدل . ص ٨٢١

الحكم ٤٧٣ :

حكم : بطلانه ؛ مساع الدعوى ، رد القاضى .
اشتراك أحد مستشارى محكمة القضاء
الإدارى فى نظر الدعوى مع سبق إفتائه

فى موضوعها عندما كان مستشاراً بالقسم
الاستشارى ، أثره على الحكم .

ص ٨٢١

الحكم ٤٧٤ : ٢٩ من أكتوبر ١٩٦٠ .

ا - معاش استثنائى : مناط اعتباره كذلك .

ب - إعانة غلاء المعيشة : تقرير معاش استثنائى
لأحد الموظفين بقرار من مجلس قيادة
الثورة ومجلس الوزراء ، شرط استحقاقه
إعانة غلاء المعيشة عن هذا المعاش .

ص ٨٢٢

الحكم ٤٧٥ :

قرار إداري : يخص من مرتب الموظف لدين عليه ، اعتبار الدعوى في شأنه منازعة

في راتب ص ٨٢٣

الحكم ٤٧٦ :

عامل : فصله دون عرض الأمر على لجنة شئون

العمال قبل الفصل ، كون اللجنة رأت

الفصل اعتباراً من التاريخ الذي كان

فيه وأيد وكيل الوزارة ذلك .

ص ٨٢٤

الحكم ٤٧٧ : ٥ من نوفمبر ١٩٦٠ .

وظيفة : ترقية ، قرار وزارة التربية والتعليم

بشأن القواعد التي تتبع في إجراء حركات

الترقية والنقل والتعيين ، القرار الوزاري

بجمل وظيفة المفتشة معادلة لوظيفة

مساعد المراقب ، النقل من وظيفة مدرس

أول إلى وظيفة مفتش بالتعليم الثانوي ،

هو يعتبر بمثابة الترقية ولو لم يكن مصحوباً

بمنح درجة مالية ؛ اختصاص القضاء

الإداري بإلغاء القرار الصادر بهذا

النقل . ص ٨٢٤

الحكم ٤٧٨ : ٥ من نوفمبر ١٩٦٠

إنصاف : حملة الشهادات الأزهرية ، الشهادة

العالمية مع إجازة التدريس ، قبل العمل

بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تقديرها

المالي ؛ إعانة غلاء المعيشة .

ص ٨٢٥

الحكم ٤٧٩ :

١ - كادر عمال : إمتحان العامل عند التعيين

أو الترقية أو النقل من فئة إلى أخرى

أمام اللجنة الفنية المختصة بالوزارة

أو المصلحة ، حكمة ذلك . مدى تحقق

هذه الحكمة بإمتحان يجري في جهة

أخرى ، لغرض آخر .

ب - إمتحان : سائق سيارة مرخص من قلم

المروور ، مدى ضرورة إمتحانه أمام

اللجنة الفنية المختصة .

ص ٨٢٦

الحكم ٤٨٠ :

١ - كادر العمال : عامل معين بعد ٣٠ من أبريل

١٩٥٤ ، كشف حرف ب ، تطبيقها

عليهم ، تسوية حالة هؤلاء العمال ، صرف

الفروق المالية المترتبة .

ب - إعانة غلاء المعيشة : تثبيتها ، صرف

فروقها . ص ٨٢٧

الحكم ٤٨١ :

١ - جمعيات : النظر في مسألة غير واردة

في جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية ،

اعتبار اجتماع الجمعية العمومية منفصلاً بمجرد

الانتهاء من جدول أعمال الجلسة .

ب - قرار إداري : اعتبار انتخابات أعضاء

مجلس إدارة جمعية خيرية ، منعدياً ،

مدى وجوب صدور قرار من وزير

الشئون الاجتماعية بإلغاء الانتخابات ،

كتاب مراقبة الشئون الاجتماعية

باعتباره كأن لم يكن ، هل يعتبر قراراً

إدارياً بإبطاله ، النعي بصدور هذا

الكتاب بمن لا يملك إصداره .

ص ٨٢٧

الحكم ٤٨٢ :

١ - وظيفة : ترخيص لجنة الإدارية في التعيين

في الوظائف العامة ، طبيعة مطلبتها

في هذا الشأن ، القيود التي ترد عليها ؛
مباحث عامة ، استطلاع رأيها ؛ شهادة
حسن السير والسلوك . ص ٨٢٩

الحكم ٤٨٣ :

كادر : عمال القناة ، عامل القناة ، امتحانه أمام اللجنة
الفنية المختصة ، اكتسابه مركزاً قانونياً
ذاتياً بحسب نتيجة امتحانه من تاريخ أدائه ،
التحدي بترأخي الإدارة في امتحان
العامل ؛ القول برد صلاحية العامل إلى
تاريخ نفاذ الكادر . ص ٨٣١

الحكم ٤٨٤ : ١٢ من نوفمبر ١٩٦٠ .

١ - موظف : ترقية بالاختيار من أعلى درجة
في الوزارة أو المصلحة من الكادر
الفني المتوسط إلى الدرجة التالية لها
في الكادر الفني العالي ، جوازها ،
حدودها ، استبدال درجة في الكادر
العالي يمثلها في الكادر المتوسط .

ب - ترقية : لجنة شئون الموظفين ، إرجاؤها
الترقية بمد إقرارها للتحقق من مراعاة
تطبيق أحكام القانون ، انتهاء الرأي إلى
تأكيد صحة الترقية ، إسنادها إلى تاريخ
إقرارها السابق .

ص ٨٣١

الحكم ٤٨٥ :

دعوى : مصلحة فيها ، قبولها ، مرتب ، منازعة
فيه ؛ نقابة ، الدعاوى التي يجوز لها
إقامتها ، مصلحة جماعية للنقابة تحققها
مصلحة جماعية ، مصلحة فردية لأعضاء
النقابة . ص ٨٣٢

الحكم ٤٨٦ :

١ - قرار إداري : ترقية ، وقت إجراءاتها ،
ترخص الإدارة في اختياره ؛ استنفاد

ولايتها باستعمال هذا الحق ، عدم جواز
التسكك به بعد إلغاء قرار الترقية أو سحبه .
ب - ترقية : سحب جزئي ، تصحيح الإدارة
قرارها الخاطيء ، سحبه دون إرجاع
الترقية إلى تاريخ صدور القرار المسحوب .

ص ٨٣٣

الحكم ٤٨٧ :

١ - دعوى : تعويض ، ميعاد رفعها .
ب - منازعة في مرتب : دعوى تعويض عن
الحرمان من علاوة دورية مستحقة .

ص ٨٣٣

الحكم ٤٨٨ :

١ - موظف : تقرير سنوي ، لجنة شئون
للموظفين ، تقديرها الدرجة التي يستحقها
للموظف عن كل عنصر من العناصر
الواردة فيه ترخص اللجنة فيه بسلطتها
التقديرية ، استمارة اللجنة بالطرق التي
تراها مؤدية إلى سلامة تقدير درجة
كفاية للموظف واتفاقه مع الحق والواقع .

ب - تقرير سنوي : عنصرا الغياب والتأخير ،
توقيع الموظف على دفاتر الحضور
والانصراف ، مدى دلالة على استحقاقه
الدرجة القصوى لمذين العنصرين .

ص ٨٣٥

الحكم ٤٨٩ :

كادر العمال : الامتحان الفني أمام اللجنة المختصة ،
الدليل على أدائه ، شهادة موظفي المصلحة
السابقين . أوراق لا أصل لها في سجلات
المصلحة أو ملف خدمة العامل ، دلالتها .

ص ٨٣٦

الحكم ٤٩٠ :

١ - لجنة شئون الموظفين : اختصاصها بالنظر

في نقل الموظفين وترقيتهم ، حق الوزير
في الموافقة عليها صراحة أو ضمناً أو إبداء
اعتراضه عليها ، تسبب الاعتراض .

ب — قرار إداري : مناسبات إصداره ، ترقية ،

إجراؤها أو عدم إجرائها في وقت معين ،
إرجاء الوزير شغل درجة ما ، اقتراح
لجنة شئون الموظفين ، وظيفة ، إرجاء
الوزير شغلها ، تسببه .

ص ٨٣٧

قضاء محاكم الاستئناف

الحكم ٤٩١ : ١٧ من يناير ١٩٦١ .

حوالة حق : ضمان المحيل . ص ٨٣٩

الحكم ٤٩٢ :

إفلاس : تحاليل وتنازل عن دعوى الإفلاس .
ص ٨٣٩ . ضائقة مالية عارضة .

الحكم ٤٩٣ :

أ — عمولة : خضوعها لنص العقد .

ب — دعوى : تقدير قيمتها . ص ٨٤٠

الحكم ٤٩٤ :

أ — تزوير : اكتشافه بالعين المجردة .

ب — تعويض : مسؤولية بنك عن أمر دفع مزور ،
قيمة الشيك ، والفوائد . ص ٨٤١

الحكم ٤٩٥ : ٢٦ من يونيو ١٩٦١ .

أدوية : مؤسسة عامة لتجارتها وتوزيعها ، هيئة
عليها للأدوية ، استيلاء جبري على الأدوية
مقابل تعويض ، بقاء الأفراد والهيئات
المستولى على بضائعهم ملزمين الوفاء
بما عليهم . ص ٨٤١

الحكم ٤٩٦ : ٢٧ من يونيو ١٩٦١ .

أ — قاضي أمور وقتية : اختصاصه بتطلم انتهى
بطلب إلغاء حجز تحفظي ، لا إلغاء
الأمر بتوقيع هذا الحجز .

ب — علامة تجارية : تقليدها ، حجز تحفظي
على الملصق المقلدة ، تسجيل العلامة
المقلدة ، لا يمنعه . ص ٨٤٥

ثانياً - المقالات والبحوث

تعريف بالمقالات القانونية :

الاتجاهات الحديثة في تشريعنا العمالي ، للدكتور
محمد حلمي مراد . ص ٨٨٤

تعريف بالكتب :

فن الإقناع ، تأليف « ليونيل روبي » رئيس قسم
الفلسفة بجامعة روزفلت .

ص ٨٨٧

جريمة الأمر بعدم دفع الشيك — للدكتور سعد
واصف الحامى . ص ٨٤٩

ميعاد دعوى إلغاء القرار الإداري أمام مجلس
الدولة — للأستاذ عبد الرحمن جنيدى
مدير إدارة الشئون القانونية بمحافظة
بور سعيد . ص ٨٦٢

ثالثًا - التشريعات القوانين

قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن إلغاء نظام مشايخ الأقسام والحدارات .	ص ١٢٥
قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعديل بعض أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي .	ص ١٢٧
قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٣ بتقرير بعض الإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم .	ص ١٣٠
قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ بإعفاء المسارح ومحال الفرجة والملاهي من الرسوم الإضافية المفروضة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٢	
بشأن مساعدة أهالي الجزائر .	
قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٣ بحظر شهر أو توثيق بعض التصرفات والمحرمات وبوقف صرف بعض الودائع أو الأمانات المودعة خزائن المحاكم .	ص ١٣٢ ص ١٣٥ ص ١٣٦ ص ١٣٧ ص ١٣٨
مذكرة إيضاحية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ .	
مذكرة إيضاحية للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ .	
مذكرة إيضاحية للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ .	
مذكرة إيضاحية للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .	

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٣ بإعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية .	ص ١٤٠
---	-------

قرارات وزارية

قرار ببناء مأمرية للشهر العقاري وفرع للتوثيق بمركز قطور محافظة الغربية .	ص ١٤٣
قرار بنقل محاكم الجيزة إلى مدينة امبامة .	ص ١٤٤
قرار بإنشاء محكمتين جريئتين بمدينة دمياط .	ص ١٤٥

زراعة

قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ ببيان أصناف القطن
التي تزرع في الجهات المخصصة لزراعة
الإكثار الأولى تنفيذاً للمادة الرابعة
من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ للعدل
بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ ص ١٤٦
قرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ بتنفيذ أحكام القانون
رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المساحة
التي تزرع قطناً في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣
الزراعية. ص ١٤٩

صحة

قرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ بإضافة جواهر مخدرة
إلى الجدول رقم ٩ من القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها. ص ١٥٠

داخلية

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن كيفية معاملة
المساكر السجناء والمجندين بمصلحة
السجون المحكوم عليهم بعقوبة السجن
إيجازياً. ص ١٥١

المحكمة

مجلس القضاء

قضاء محكمة النقض التجارية

الهيئة العامة

٤٢٩

أول يناير ١٩٦٣

أ - شيك بدون رصيد . الأمر بعدم دفع قيمة الشيك . الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالنقود . يرد على هذا الأصل قيد هو الاستفادة من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة .

ب - مؤدى المادة ٦٠ عقوبات أن استعمال الحق المقرر بالقانون يعتبر سبباً من أسباب الإباحة إذا ما ارتكب بنية سايمة . وعلى هذا الأساس أباحَت المادة ١٤٨ تجارى (التى يسرى حكمها على الشيك) لساحب أن يتخذ من جانبه لإجراء يصون به ماله فى حالتى ضياع الشيك وإفلاس حامله بغير توقف على حكم من القضاء وعلى غير ما توجبه المادة ٣٣٧ عقوبات . ومن ثم أضحت الأمر بعدم الدفع قيدا وارداً على نص من نصوص التجريم وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة .

ج - القياس فى أسباب الإباحة أمر يقره القانون . وعليه يمكن إلحاق حالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بحالة ضياعه أو سرقة أو الحصول عليه بالتهديد على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة .

المبادئ القانونية :

أ - الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل

بالنقود سواء بسواء بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لساحبه . إلا أن ثمة قيداً يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة . فقد نصت المادة ٦٠ على أنه لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة بما مؤداه ان استعمال الحق المقرر بالقانون إنما كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها - باعتباره كلا منسقامترابط القواعد - يعتبر سبباً من أسباب الإباحة إذا ما ارتكب بنية سليمة . فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها ويحميها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوى عليه من مزايا ، وهو فى ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما حياته للآخر . وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة الذى يسرى حكمه على الشيك ، وقد جرى بأنه لا تقبل المعارضة فى دفع قيمة

الكيميائية إلا في حالة ضياعها أو تفليس حاملها فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء لما قدره المشرع من أن حق الساحب في حالي الضياع وإفلاس الحامل يعلو حق المستفيد وإذا جعل هذا الحق للساحب يباشره بنفسه بغير حاجة إلى دعوى وعلى غير ما توجبه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فقد أضحى الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق تيداً وارداً على نص من نصوص التجريم وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لاستناده إذا ما صدر بنية سليمة إلى حق مقرر بمقتضى الشريعة . والأمر في ذلك يختلف عنه في سائر الحقوق التي لا بد لحمايتها من دعوى فهذه لا تصلح مجرد سبباً للإباحة .

٢ — لما كان ما تقدم وكان من المسلم أنه يدخل في حكم الضياع : السرقة البسيطة والسرقة بظروف والحصول على الورقة بالتهديد ، كما أنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف فإنه يمكن بحق إلحاق حالي تهديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك

الحالات من حيث إباحة حق الممارسة في الوفاء بقيمته فهي متشابهة على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال ، وأن الورقة فيها متحصلة من جريمة . ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإحلال بما يجب أن يتفر للشيك من ضمانات في التعامل . ذلك لأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عنها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة — التي هي الأصل — هي الأولى بالرعاية .

٣ — ان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإنما يضع له استثناء يقوم على سبب من أسباب الإباحة (١) . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفتن إليه فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

(القضية رقم ١٠٨٤ سنة ٣٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة والسيد أحمد عفيفي ومحمود على خاطر وعادل يونس وتوفيق المشن وعد الحليم البيطاش ومحمود اسماعيل وأديب نصر وحسين السركو ومختار رضوان ومحمد صبرى المستشارين) .

(١) إن هذا الحكم يعتبر في الواقع نقطة تحول في قضاء محكمة النقض في جريمة إصدار شيك بدون رصيد الأمر بعدم دفعه . وبالرغم من أن المحكمة حرصت على أن تسجل في حكمها أن هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاؤها في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ عقوبات وإنما يقسم له استثناء يقوم على سبب من أسباب الإباحة ، فإن هذا النظر يعتبر دون شك خطوة كبيرة في الطريق الصحيح لتحقيق العدالة في حالة ما إذا كان صاحب الشيك حسن نية أو كان ضحية جريمة ارتكبتها المستفيد من الشيك . والتجاء المحكمة في تبرير هذا الاستثناء إلى المادة ٦٠ عقوبات هو اجتهاد محمود ، وإن كان لا يكتفي لمعالجة جميع الحالات وخاصة في حالة ما إذا كان تحرير الشيك في تاريخ سابق على التاريخ الثابت به وكان للأمر بعدم الدفع سبب مشروع .

= ويرى السكثرون أنه يجب أن يباح للساحب أن يثبت حسن نيته في إصدار الشيك أو في الأمر بعدم دفع قيمته ، لأنه متى أثبت الساحب حسن نيته انهدم الركن المعنوي في الجريمة وهو سوء النية الذي نص عليه المشرع في المادة ٣٣٧ عقوبات كقصد جنائي خاص يجب للعقاب ثبوته في هذه الجريمة بالذات التي رأى المشرع ألا يكتفي فيها بالقصد الجنائي العام .

(يراجع في هذا الصدد محاضرة الأستاذ راغب حنا المحامي في المؤتمر الخامس لاتحاد المحامين العرب المنعقد في بيروت في سبتمبر ١٩٥٩ والنشرة بمجلة المحاماة السنة الأربعون العدد الأول ص ٢٦٦/٢٥٨ .

وبحث الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب المنشور بمجلة المحاماة السنة الرابعة والثلاثين ص ٧٣٨ وما بعدها وحكم محكمة جناح القاهرة المستأنفة في ١٤/١٠/١٩٥١ في القضية رقم ٣٠٤٩ سنة ١٩٥١ (غير منشور) وحكمها الصادر في ٤/٩/١٩٥٥ في القضية رقم ٣٧٩٧ سنة ١٩٥٥ (غير منشور)

قضاء محكمة النقض الجزائية

٤٣٠

٥ من فبراير ١٩٦٢

١ — محاكمة : إجراءاتها ، دعوى جنائية ، دعوى مدنية ، قانون إجراءات جنائية ، تطبيقه على الدعاوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية ؛ قانون المرافعات ، متى يرجع إليه ؛ خصومة ، انقطاع سيرها ؛ تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية .

ب — تزوير : حكم ، تسببه . قول الحكم إن المحرر المزور لم يكتب صلباً وتوقيعاً بخط من نسب إليه ، النسي على الحكم بالقصور لعدم بيانه طريقة التزوير .

ج — محرر مزور : جريمة استعماله ، طبيعتها ، جريمة مستمرة .

د — تزوير : أركانه .

هـ — نقص : طعن ، أسبابه ، تفصيلها والتعريف بها ابتداءً ، ما لا يقبل منها ؛ حكم ، تسببه ، وجوه الطعن المرسلة دون بيان ماهيتها .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد نقص ؛ ومن ثم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذي كان قاصراً وبلغ سن الرشد ،

لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معاً بقدر المستطاع .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الإيصال المزور لم يكتب صلباً وتوقيعاً بخط من نسب صدوره إليه ، فإن مؤدى ذلك أن التزوير حدث بطريق الاصطناع ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن « المتهم » على الحكم من أنه لم يبين الطريقة التي حصل بها فعل التزوير يكون على غير أساس .

٣ — جريمة استعمال محرر مزور ، هي جريمة مستمرة .

٤ — من المقرر أن تغير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه ، لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات بإحدى الطرق التي نص عليها ، وأن يكون هذا التغير من شأنه أن يسبب ضرراً للخير ؛ ومن ثم فإن تزوير الإيصال موضوع الدعوى ، وإن نسب

المحكمة

« . . . وحيث إن مبنى أوجه الطعن الأخرى تحصل في بطلان الحكم الغيابي الابتدائي لصدوره باسم الملك السابق ، بينما كان يتعين صدوره باسم الأمة ولانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، هذا فضلا عن امتناع مسئولية الطاعن بعد صدور القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٣ الذي مد أجل توريد القمح حتى أغسطس سنة ١٩٥٤ .

« وحيث إنه لما كان الطعن يبطلان الحكم وارداً على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه ، والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً ، وكان قضاؤه بذلك سليماً ؛ فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب ، سواء في ذلك ما تعلق ببيانات الحكم أو بانقضاء الدعوى الجنائية أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير مغايب عليها . . . »

(القضية رقم ٩٧٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٢

٥ من فبراير ١٩٦٢

استئناف : دفاع ، إنبات ، حكم ، تسببيه ، ما يعيبه . دفع التهم أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الإنبات بالبينة في تبديد ، إدانة التهم دون الرد على هذا الدفع .

المبدأ القانوني :

متى كان الطاعن وهو متهم بالتبديد ، قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع بعدم جواز الإنبات بالبينة ، فجزت المحكمة

صدوره إلى قاصر ، يكون معاقباً عليه لاحتمال الضرر .

٥ - متى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء مرسلًا لم يبين فيه الطاعن ماهية المخاذل وعدم التساند في الحكم المطعون فيه ، وكانت أسباب الحكم قد خلت من التناقض الذي يعيبه ؛ فإن ما ينعاه الطاعن من ذلك يكون غير مقبول .

(القضية رقم ٩٦٤ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل ومحمد عبدالسلام وعبد الحليم البيطاش ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٤٣١

٥ من فبراير ١٩٦٢

نقض : طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها ؛ استئناف ، توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائي .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطعن يبطلان الحكم وارداً على الحكم الابتدائي دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه ؛ والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً وكان قضاؤه بذلك سليماً ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب ، سواء في ذلك ما تعلق ببيانات الحكم أو بانقضاء الدعوى الجنائية ، أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها .

٣ — إذا كان الظاهر أن ما طلبه الدفاع من ضم الدفاتر إنما كان الغرض منه إثبات حصول جرد سابق لعهد المتهم ، فإن هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً ، مادام الدليل الذى قد يستمد منه ، إن صح ، ليس من شأنه أن يتفق حصول التبيد في تاريخ لاحق ، وهو تاريخ الحادث ، أو يهدر القوة التدليلية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي أفصح الحكم عن أنها أكدت لديه حصول العجز في عهد المتهم

(القضية رقم ٣١٥٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٤

٦ من فبراير ١٩٦٢

١ — شبك بدون رصيد : مسئولية جنائية ، دعوى مدنية ، تعويض ، اختصاص ، الشروط القانونية لاعتبار الشيك أداة وفاء لا أداة ائتمان ، عدم وجود رصيد . أثره . توافر جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات ، سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه .

ب — شيك بدون رصيد : المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية تعويضاً عن الجريمة .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع ، وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان ، فإن ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته . ذلك أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذى أعطى من

القضية للحكم في الدفع إلا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان المتهم ، دون أن تسمع دفاعه في موضوع التهمة ودون أن تعنى بالرد على هذا الدفع الذى أبداه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع وبالقصور بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٩٧٧ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٣

٥ من فبراير ١٩٦٢

١ — تبديد : دفاع ، عقد الأمانة ، تفسيره ، سلطة القاضي الجنائي في الفصل في هذه العلاقة القانونية ، رد المحكمة على دفاع المتهم .

ب — دفاع : خير ، طلب لدبه ، مدى التزام المحكمة بإجابته .

ج — تبديد : دفاع ، إثبات ، أوراق ، حكم ، تسببه ، الرد على طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصوله .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت المحكمة وهي في صدد بحث تهمة التبديد المنسوبة للمتهم ، قد فسرت العقد المقدم في الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة ، فإن ذلك منها يعتبر فصلاً في العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليها ، ورداً سائغاً على ما ذهب إليه في دفاعه من أنه عقد بيع لا عقد وكالة .

٢ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بنذب خبير إذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة إلى ندبه .

فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه ، فإن مفاد ذلك تمسكه بقيام تلك الحادثة .

(القضية رقم ٦٦ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٦

١٢ من فبراير ١٩٦٢

استدلالات : مأورو الضبط القضائي ، تفتيش ، إذن به ، مواد مخدرة ، تحريات سابقة على الإذن بالتفتيش ، جديتها ، قيام مأور الضبط القضائي بالتحري في دائرة عمله وفي خارجها .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت من الحكم أن التحريات التي اطمانت المحكمة إلى جديتها وكفايتها ، شملت نشاط المتهم في تجارة المخدرات في قسمي الخليفة والسيدة زينب ، وأن مأور الضبط القضائي الذي أجرى تلك التحريات يتولى أعماله بدائرة هذا القسم الأخير ، الذي تم فيه ضبط المتهم فعلا ، فإن التحريات التي قام بها رجل الضبط تكرر صحيحة ، وكذلك الإذن الصادر من النيابة العامة بناء علمها بكون صحيحا ، ولو كان محل إقامة المتهم يقع بدائرة أخرى خلاف الجهة التي وقعت فيها الجريمة .

(القضية رقم ٦٧ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٧

١٢ من فبراير ١٩٦٢

أسباب إباحة : دفاع شرعي ؛ حكم ، تسببه ، سلطة قاضي الموضوع في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها ،

أجله الشيك ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن : « مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجري فيها مجرى النقود ؛ وإذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا ، ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون ، ما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون .

٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة إعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها بما تلتقي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

(القضية رقم ٨٣٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣٥

١٢ من فبراير ١٩٦٢

أسباب إباحة : دفاع شرعي ، الألبوب الفظلي لتمسك بحالة الدفاع الشرعي ، قول المتهم إنه كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه .

المبدأ القانوني :

لا يشترط في التمسك بحالة الدفاع الشرعي عن النفس إيراد بصريح لفظه . فإذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك بأن هذا الأخير لم يكن معتديا ، وأنه على فرض صحة ما أسند إليه

د — مكالمات تليفونية : مراقبتها ، استئذان النيابة العامة القاضي الجزئي لإجرائها ، خضوع سلطته في الإذن بالإجراء أو رفضه لإشراف محكمة الموضوع .

هـ — قاضي جزئي : سلطته في مراقبة المكالمات التليفونية .

و — مأمور ضبط قضائي : قيامه بالمراقبة التليفونية والتفتيش تنفيذاً لإذن القاضي الجزئي دون ندرته لذلك من النيابة العامة .

ز — نيابة : سلطتها في ندره أحد مأموري الضبط القضائي في بعض أعمال التحقيق ، المادة ٢٠٠ أ ج ، الشروط الشكائية والموضوعية لصحة هذا الندر .

المبادئ القانونية :

١ — الأصل أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . غير أنه إذا استلزمت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية ، فإنها تكون مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكالمات .

٢ — أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها ، (وهي قاضي التحقيق ، وغرفة الإنهام في أحوال التصدي للتحقيق أو إجراء تحقيقات تكميلية ، والنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه بعد استئذان القاضي الجزئي) سلطة ضبط الخطابات والرسائل بما في ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة ، وذلك فيما عدا الحكم الخاص الوارد في المادة ٩٥ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥

٣ — إنه وإن كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية لم تصغ كالمادة ٩٥ منه أو كالفقرة ج من المادة ٣٠ من قانون

قول الحكم إن المتهم ذهب إلى مكان الحادث مسلحاً . دلالة على أن المتهم كان منتوياً الاعتداء .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً يؤدي إلى ما انتهى إليه .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها المتهمان في دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا إلى مكان الحادث مسلحين ، واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجماً وليس مدافعاً ، فإن الحكم يكون مشوباً بفساد الاستدلال . لأن مجرد حضور المتهم إلى مكان الحادث حاملاً سلاحاً لا يستلزم حتماً القول بأنه كان منتوياً الاعتداء لا الدفاع .

(القضية رقم ٩٨٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمد عطية اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٤٣٨

١٢ من فبراير ١٩٦٢

١ — خطابات : وتلغرافات واتصالات تليفونية ، متى يجوز إفشاء أسرارها .

ب — ضبط : خطابات ورسائل ومراقبة مكالمات تليفونية ، من يملكه ؟

ج — خطابات ورسائل : في نص المادة ٢٠٦ أ ج ، ما هيها .

تحقيق الجنايات الملقى ، إلا أن مدلول كلمتي « الخطابات والرسائل » المشار إليهما في المادة ٢٠٦ المذكورة ، وإباحة ضبطها في أي مكان خارج منازل المتهمين طبقاً للإحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ ، يتسع في ذاته لشمول الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التبغرافية ، كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية ، لاتحادهما في الجوهر وإن اختلفتا في الشكل .

٤ - سوى الشارع في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل ، وبين تفتيش منازل غير المتهمين ، لتعلق مصلحة الغير بها ؛ فاشتراط لذلك في التحقيق الذي تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان القاضي الجزئي الذي له مطلق الحرية في الإذن بهذا الإجراء أو رفضه حسبما يرى ، وهو في هذا يخضع لإشراف محكمة الموضوع .

٥ - سلطة القاضي الجزئي في مراقبة المكالمات التليفونية محدودة بمجرد إصداره الإذن أو رفضه ، دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الإذن بنفسه ، إذ أنه من شأن النيابة العامة (سلطة التحقيق) ، إن شاءت قامت به بنفسها أو ندبت من تختاره من مأموري الضبط القضائي ؛ وليس للقاضي الجزئي أن يندب أحدهم لاء مباشرة لتنفيذ الإجراء المذكور .

٦ - لا يملك رجال الضبط القضائي

ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال ، ولا يجوز لهم مخاطبة القاضي الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع في ذلك إلى النيابة العامة باعتبارها صاحبة الولاية العامة في التحقيق الابتدائي . وبصدور إذن القاضي الجزئي بإقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك تعود إليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على النحر الذي ترتبه سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٧ - إذا كان الثابت أن وكيل النيابة المختص قد استصدر إذنًا من القاضي الجزئي بمراقبة تليفوني المتهمين بناء على ما ارتآه من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسوية استصدار الإذن بذلك ، فلما صدر هذا الإذن قام الضابط الذي أجرى التحريات التي بني عليها بتنفيذه ، دون أن يندب بذلك من النيابة العامة ؛ فإن ما قام به الضابط من إجراءات المراقبة والتفتيش يكون باطلاً لحصولها على خلاف القانون ، ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منهما .

٨ - ما تنص عليه المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه : « لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه ، هو نص

عام مطابق يسرى على إجراءات التحقيق كافة وينتج أثره القانونى بشرط أن يصدر صريحاً من بملكه ، وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق ، غير استجواب المتهم ، دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها . وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأمورى الضبط المختصين مكانياً ونوعياً .

المحكمة

« . . . وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببطالان المراقبة التليفونية التى تمت لدى كل من المطعون ضدها واستبعاد الدليل المستمد منها وما ترتب عليه من أدلة أخرى ، وتبرئة المطعون ضدهما من تهمة تلقى رهان على سباق الخيل بدون إذن خاص ، وإخفاء النقود والأوراق المستعملة فى الرهان المذكور ؛ إذ قضى بذلك قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

ذلك بأنه أسس قضاءه على أن النيابة العامة هو وحدها صاحبة الحق فى مراقبة المحادثات التليفونية بعد استئذان القاضى الجرائى طبقاً للمادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وما ذهب إليه الحكم من ذلك غير سديد إذ أن عبارة المادة ٢٠٦ وردت مطلقة من غير قيد بقصر تنفيذ مراقبة المحادثات التليفونية على النيابة العامة ، وحين يصدر القاضى الجرائى إذنه فى الأحوال المبينة بالمادة المذكورة إنما يقوم مقام قاضى التحقيق الذى يملك بدوره هذا الحق طبقاً للمادة ٩٥ من القانون المذكور ، وترتباً على ذلك فإنه يجرى على القانون الجرائى حين يمارس هذه السلطة ما يجرى على قاضى التحقيق من

أحكام ، ومنها ما تخوله المادة ٧٠ من حق تكليف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ؛ ومن ثم فإن للقاضى الجرائى أن يعهد بتنفيذ إذنه فى الأحوال المبينة فى المادة ٢٠٦ إلى أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى . والمرجع فى بيان ذلك هو عبارة الإذن الصادر منه ، والظروف والملابسات التى صدر فيها . وإذا كان الإذنان الصادران من القاضى الجرائى فى الدعوى المطروحة قد جاءت عبارتهما مطلقة دون تحديد من يقوم بالمراقبة ، ودون أن يرد بهما ما يفيد قصر تنفيذهما على النيابة العامة ؛ فإن إجراء المراقبة بمعرفة الضابط الذى قام بالتحريات التى صدر بناء عليها الإذنان بما يدل دلالة واضحة على أنه هو الذى سيجريها ، تكون صحيحة قانوناً .

« وحيث إن . . . وكيل مكتب حماية الآداب أثبت فى محضره المؤرخ ١٣/٢/١٩٦٠ أنه وصل إلى علم الملام أول فوزى عبد الوهاب أن المطعون ضده الأول يزاول نشاطه فى قبول المراهنات الخفية على سباق الخيل ، ويشاركه فى ذلك المطعون ضده الثانى ، وأنهما يتخذان من مكنتيهما وكرأ لمرأولة نشاطهما ، وأنهما يقبلان المراهنات عن طريق تليفونيهما ، وأنهما يحتفظان بكشوف وأسماء الخيول المراهن عليها وأرقامها وأسماء الأشخاص المراهنين والمبالغ اتراعن عليهما ، وأن المحاسبة تتم بطريق التليفون . وتقدم الضابط المذكور إلى وكيل نيابة الأزيكية بطلب استئذان قاضى المحكمة المذكورة فى مراقبة تليفون المطعون ضده الأول ، كما تقدم إلى وكيل نيابة عابدين بطلب استئذان

الخفية على سباق الخيل وقد اعترف هذا الأخير في محضر الشرطة إثر ذلك مباشرة بقبول المراهنات الخفية على الخيول وطلب الصفع وتمهيد بعدم العودة إليها وأصر المطعون ضده الثانى على الإنكار . وبإعادة سؤال المطعون ضدهما أمام النيابة أنكرانهمة الرهان الخفية ، وقررا أنهما يقومان بالمراهنة لحسابهما لأنهما من هواة السباق.

وعرض الحكم إلى المراقبة التليفونية التي تمت لدى المطعون ضدهما في قوله : « وحيث إنه من المقرر أن مراقبة التليفونات في حقيقةها إجراء من إجراءات التحقيق شأنها في ذلك شأن التفتيش ، إلا أن المشرع لم يشأ أن يطلق يد النيابة وهي سلطة التحقيق في مراقبة المحادثات التليفونية للمتهمين أسوة بما لها في كافة إجراءات التحقيق ، بل حدد من حريتها في ذلك فجعل سلطتها في مراقبة التليفونات معلقة على إذن القاضي الجزئى ضماناً لحرية المراسلات وسريتها . ومؤدى ذلك أن النيابة العامة وحدها هي صاحبة الحق في مراقبة المحادثات التليفونية بعد استئذان القاضي الجزئى طبقاً لنص المادة ٣٠٦ ج .

وإذ كان ما يقوم به مأمورو الضبط القضائي في الأصل لا يتعدى مجرد جمع الاستدلالات دون إجراء التحقيق ، ومن ثم فإذا قاموا بأى عمل من أعمال التحقيق دون نذب من النيابة العامة وقع عملهم باطلاً (نقض ١٩٤٠/١٢/٢٣ طعن رقم ٨٨ س ١١ ق) .

ولما كان . . القاضي الجزئى قد أذن بالمراقبة بصفة عامة ، ومفهوم ذلك أن هذا الإذن يتضمن نذب النيابة لإجراء المراقبة دون غيرها من مأمورى الضبط القضائي ، ولما كان ذلك وكان مأمور الضبط القضائي قد أجرى المراقبة دون

قاضي محكمتها في مراقبة تليفون المطعون ضده الثانى ، بحثاً عما يخالف أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . واستصدر كل من وكيل النيابة سالى الذكر إذنا من القاضي المختص بمراقبة تليفونى المطعون ضدهما لمدة شهر من تاريخ صدور الإذنين لضبط وتسجيل أية محادثة تنطوى على جرائم معاقب عليها طبقاً للقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ .

وفي ١٩٦٠/٢/٢٠ أثبت الرائد محمد صفوت عباس أنه بناء على صدور الأمر بمراقبة تليفونى المطعون ضدهما انتقل إلى حيث تقابل مع المهندس . . وكيل مراقبة القاهرة وبدأت عملية المراقبة ، حيث أثبت مضمون المحادثات في محضر منفصل ، كما أثبت به ما سجله من محادثات في اليوم السابق .

وفي يوم الضبط ١٩٦٠/٢/٢٠ أثبت الضابط المذكور ما سجله من مكالمات عديدة تدور حول الاستعلام عن الخيول المستبعدة من السباق في اليوم المذكور ثم الرهان خفية لدى المطعون ضدهما والإدلاء بأسماء وأرقام الخيول المتراهن عليها وقيمة المبالغ المتراهن بها ، كما سجل مكالمات أخرى بين المطعون ضدهما حول المراهنات الخفية على السباق بنصر الجديدة ، وبعد الانتهاء من التسجيل قرر الضابط ترتيب ضبط الواقعة بعد عودة المطعون ضدهما من السباق الذى كان يدور في اليوم سالف الذكر ، وأثبت إجراءات الضبط والتفتيش وما أسفر عنه من مضبوطات ، وأضاف أنه سأل المطعون ضده الثانى فأنكر قبول المراهنات الخفية وأنه إنما يراهن على الخيول لحسابه الخاص ، كما أثبت أنه بسؤال المطعون ضده الأول اعترف له بقبول المراهنات

المكالمات التليفونية ، فإنها مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكالمات ؛ ولذلك أباح الشارع لقاضى التحقيق بمقتضى المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية الواردة في الفصل الرابع من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق : « أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب التلغرافات كافة الرسائل التلغرافية ، كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة » .

أما بالنسبة إلى النيابة العامة فقد نصت المادة ٢٠٦ معدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة على أنه : « لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذى تجريه تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين ؛ أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ إلا بناء على إذن من القاضى الجزئى » .

وإنه وإن كانت هذه المادة لم تصغ كمادة ٩٥ سالفة البيان أو كالفقرة ج من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الخنايات الملغى التى كانت تجيز للنيابة العامة في مواد الجنائيات أو الجنح بعد حصولها على إذن قاضى الأمور الجزئية ، كما هو الشأن بالنسبة إلى تفتيش أما كن غير المتهمين ، أن تضبط لدى مصلحة البريد كل الخطابات والرسائل والجرائد والطبوعات ، ولدى مصلحة اتلغرافات كل الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة ؛ إلا أن مدلول كلمتى

إذن أو نذب ، فإن قيامه بإجراء المراقبة يكون قد وقع باطلا لحصوله على خلاف أحكام القانون ، ومن ثم يبطل الدليل المستمد من تلك المراقبة .

ومتى تقرر هذا البطلان فإنه يتناول جميع الآثار والإجراءات التى ترتبت عليه بما فى ذلك التفتيش الذى انبنى عليه وما أسفر عنه من ضبط أوراق ومجلات ، وما نسب إلى المتهم الأول (المطعون ضده الأول) من اعتراف فى محضر ضبط الواقعة بغير ما حاجة إلى مناقشة ظروفه وملابساته ، كما لا يجوز التعويل على شهادة من أجرى المراقبة والتفتيش الباطلين إذ ما بنى على باطل فهو باطل مثله » .

واستطرد الحكم إلى القول بأن ما أسفر عنه التفتيش لدى المطعون ضدهما لا يدل فى حد ذاته على أنهما يزاويان المراهنات الحفية لحساب الغير بعيداً عن حلبة السباق ، ثم خلاص إلى استبعاد الدليل المستمد من المراقبة التليفونية ومن التفتيش المبني عليها .

لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم سديداً فى القانون ، ذلك بأن الأصل هو أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية ، وتعاقب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات : « كل من أخفى موظفى الحكومة أو البريد أو مأموريها ، أو فتح مكتوباً من المكاتب المسلمة للبوستة ، أو سهل ذلك لغيره ، وكذلك كل من أخفى من موظفى الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها تلغرافاً من التلغرافات المسلمة إلى المصلحة المذكورة أو إفشاء أو سهل ذلك لغيره » .

غير أنه إذا استلزمت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة

الجنائية بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ ،
الذى أضفى عليها هذه الولاية مع إخضاعها لبعض
القيود من بينها الرجوع إلى القاضى الجزئى
في حالة تطلب التحقيق إجراء المراقبة التليفونية .
وبصدور إذن القاضى بإقرار ما تطلبه النيابة
العامة من ذلك يعود إليها كامل سلطتها فى مباشرة
الرقابة على النحو الذى ترتبه ، سواء بالقيام بها
بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأمورى
الضبط القضائى لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠
من قانون الإجراءات الجنائية التى يجرى نصها
على أنه : « لكل من أعضاء النيابة العامة
فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور
من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى
من خصائصه » . وهو نص عام مطلق يسرى
على كل إجراءات التحقيق كافة وينتج أثره القانونى
بشرط أن يصدر صريحاً ممن يملكه وأن ينصب
على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق ،
غير استجواب المتهم دون أن يمتد إلى تحقيق
قضية برمتها ، وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد
مأمورى الضبط المختصين مكانياً ونوعياً .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات
الحكم المطعون فيه أن وكيل النيابة المختصين قد
استصدر كل منهما إذناً من القاضى الجزئى بدائرة
اختصاصه بمراقبة تليفونى المطعون ضدّهما بناء
على ما ارتأه كل منهما من كفاية محضر التحريات
المقدم إليه لتسويغ استصدار الإذن بذلك ، وأنه
بصدور الإذن المذكور قام الضابط الذى أجرى
التحريات التى بنى عليها بتنفيذه دون أن يندب
لذلك من النيابة العامة ؛ ومن ثم يكون ما قام به
من إجراءات المراقبة والتفتيش باطلاً لحصولها
على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل
المستمد منها .

الخطابات والرسائل المشار إليهما فى المادة ٢٠٦ ،
وإباحة ضبطها فى أى مكان خارج منازل المتهمين
طبقاً للحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ ،
يتسع فى ذاته لشمول كل الخطابات والرسائل
والطرود والرسائل التاخرافية ، كما يندرج تحته
المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من
قبيل الرسائل الشفوية لانحادها فى الجوهر وإن
اختلفتا فى الشكل .

ومؤدى ما تقدم أنه فيما عدا الحكم الخاص
الوارد بالمادة ٩٥ مكرراً المضافة بالقانون ٩٨
لسنة ١٩٥٥ ، قد أباح الشارع لسلطة التحقيق
وحدها (قاضى التحقيق ، وغرفة الإنهام فى
أحوال التصدى للتحقيق أو إجراء تحقيقات
تكميلية ، والنيابة العامة فى التحقيق الذى تجريه
استئذان القاضى الجزئى) سلطة ضبط الخطابات
والرسائل طبقاً لفهم سالف البيان ، بما فى ذلك
مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة .
وقد سوى الشارع فى المعاملة بين مراقبة المكالمات
التليفونية وضبط الرسائل ، وبين تفتيش
منازل غير المتهمين ، لعلّه غير خافية وهى
تعلق بمصلحة الغير بها ؛ فاشتراط لذلك فى
التحقيق الذى تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان
القاضى الجزئى الذى له مطلق الحرية فى الإذن
بهذا الإجراء أو رفضه حسبما يرى ، وهو فى هذا
يخضع لإشراف محكمة الموضوع .

ولا يملك رجال الضبط القضائى ممارسة رقابة
المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق
لا من إجراءات الاستدلال ، ولا يجوز لهم مخاطبة
القاضى الجزئى مباشرة فى هذا الشأن ، بل يجب
عليهم الرجوع فى ذلك إلى النيابة العامة بوصف
كونها صاحبة الولاية العامة فى التحقيق الابتدائى
طبقاً للتعديل المدخل على قانون الإجراءات

لما كان ما تقدم كله ، فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه لا يكون سديداً ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

(القضية رقم ٩٨٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٤٣٩

١٢ من فبراير ١٩٦٢

هتك عرض : الركن المادى للجريمة ، الكشف عن عورة المحي عليها أو بملامستها أو بالأمرين معاً .

المبدأ القانوني :

يكفى لتوافر الركن المادى فى جريمة هتك العرض أن يكشف المتهم عن عورة المجنى عليها ولو لم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء ؛ فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو بملامستها أو بالأمرين جميعاً . ومن ثم فإن خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها ، تتوافر به تلك الجريمة ، بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها . كما لا يؤثر فى قيام الجريمة أن يكون التقرير الطبى قد أثبت عدم تخلف آثار مما قارفه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه .

الحكم

« ... وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر جريمة هتك العرض وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه ، ومن بين هذه الأدلة شهادة المجنى عليها ووالديها . . . كما عرض الحكم للتقرير الطبى . أن المجنى عليها فى نحو الثامنة من عمرها وأن غشاء البكارة

أما ما تقوله الطاعة من أن الإذنين الصادرين من القاضى الجزئى قد جاء مطلقين دون أن يرد بهما ما يفيد قصرهما على النيابة العامة ، وأن ظروف الحال تنبئ بأن الضابط الذى قام بالتحريات هو الذى سيجرى المراقبة المأذون بها ؛ ما تقوله من ذلك مردود بأن سلطة القاضى الجزئى فى هذا الإجراء محدودة بمجرد إصدار الإذن أو رفضه ، دون أن يخضع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الإذن بنفسه ؛ إذ أنه من شأن النيابة العامة — سلطة التحقيق — إن شامت قامت به بنفسها ، أو نذبت له من تختاره من مأمورى الضبط القضائى كما سلف البيان ؛ وليس للقاضى الجزئى أن يندب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الإجراء المذكور .

ولا يصح القول كذلك بأن مجرد عرض النيابة العامة لمخبر التحريات — الذى قام به الضابط الذى أجراها — على القاضى الجزئى لاستصدار الإذن بالمراقبة التليفونية ، يعد بمثابة ندب ضمنى لذلك الضابط بإحرام المراقبة المطلوبة . ذلك بأنه فضلاً عن أن الندب يجب أن يكون صريحاً ومحددأ كما سلف القول ، فإن النيابة العامة لم تكن تملك الندب قبل صدور إذن القاضى الذى يعيد إليها سلطتها فى ممارسة هذا الإجراء من إجراءات التحقيق .

لما كان ذلك ؛ وكان الحكم المطعون فيه بعد أن خاص إلى هذا التقرير القانونى السليم مستبعداً الدليل المستعد من المراقبة التليفونية والتفتيش الذى نبى عليهما ، قد استطرد إلى نفي مزاوله المطعون ضدهما المراهنات الخفية لحساب الغير بعيداً عن حلبة السباق ، وهو ما لم يتجادل فيه الطاعة فى طعنها ويكفى فى ذاته لحمل قضاء الحكم المطعون فيه .

أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلما أن تحكم بعدم الاختصاص وتحميلها إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق ، تحكم فيها . . وإذن فمضى كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بوصف أنهما مع آخر أحدثا الإصابات التي نشأت عنها العاهة برأس المجنى عليه ، فانهت المحكمة بعد تحقيق الدعوى إلى مساءلة المتهمين على أساس الجنحة أخذا بالقدر المتيقن في حقهما وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون ؛ فإن فصل محكمة الجنايات في الدعوى لا يكون منظوريا على خطأ في تطبيق القانون ، ويكون ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم بصدوره من محكمة غير مختصة لنظر الدعوى في غير محله .

(القضية رقم ٩٩٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤١

١٢ من فبراير ١٩٦٢

نقض : إجراءاته ، ميعاده ، الاعتذار بالمرض ، سلطة محكمة النقض في تقديره .

المبدأ القانوني :

لما كان الطاعن لم يقرر بالطعن بالنقض إلا بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واعتذر عن تأخيره في هذا التقرير بعذر المرض الذي قدم عنه شهادة مرضية ، ولما كانت هذه المحكمة لا تطعن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى تلك الشهادة ، إذ هي لم تحرر إلا

سليم وخال من التمزقات ومن أثر يشير إلى وقوع هتك عرض قديم أو حديث .

ثم قال الحكم تعقيباً على ما أورده التقرير الطبي « إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليها . . ولا يقدح في ذلك ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من عدم وجود أثر يشير إلى وقوع إيلاج ؛ فيكفي لتوافر الركن المادي في جريمة هتك العرض أن يكشف المتهم عن عورة المجنى عليها ولولم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء ، فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالأمرين جميعاً » . وما قلّه الحكم من ذلك صحيح في القانون إذ أن خاع سروال المجنى عليها وكتف مكان العورة منها ، هذا الفعل تتوافر به جريمة هتك العرض بغض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها ؛ كما أنه لا يؤثر في قيام هذه الجريمة أن يكون التقرير الطبي أثبت عدم تخلف آثار مما قارنه المتهم ، وأثبت الحكم وقوعه منه . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن » .

(القضية رقم ٩٩١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٠

١٢ من فبراير ١٩٦٢

اختصاص : محكمة جنابات ، عامة ، مستديعة ، والقدر المتبقن « ، متى يجب على محكمة الجنايات إحالة الجنحة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها ؟ ومتى تختص هي بنظرها ؟ أ. ج. م ٣٨٢ .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه : « إذا رأت محكمة الجنايات

في اليوم السابق للتقرير بالطعن، ولم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً. (القضية رقم ٩٩٧ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٢

١٢ من فبراير ١٩٦٢

١ — محاكمة : لإجرائها ، محضر الجلسة ، واجبه أن يطالب مراحة لإثبات ما يهيمه إثباته ؟ دفاع ؟ نقض ، طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها .

ب — نقض : محكمة ، سلطتها ؟ قانون أصلح للمتهم تطبيق القانون الجديد ، ونقض الحكم المطعون فيه على هذا الأساس .

المبادئ القانونية :

١ — الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت ، وأن على المتهم أن يطلب في صراحة إثبات ما يهيمه إثباته في محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد على ما لم ترد عليه . ومن ثم فإنه لا يقبل منه ، أمام محكمة النقض ، أن ينعى على محكمة الموضوع إخلالها بحقه في الدفاع بقالة أنها لم تثبت دفاعه في محضر الجلسة وتناقشه فيه .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم ، الطاعن ، بجريمة إقامة بناء دون موافقة لجنة أعمال البناء والهدم ، الأمر المعاقب عليه بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، وكان القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني قد صدر بعد هذا الحكم واقتصرت

أحكامه على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها ، ونص في مادته العاشرة على إلغاء القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، فإن القانون الجديد يكون هو الأصلح للمتهم . ومن ثم فإن لمحكمة النقض عملاً بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسها ، نقضاً جزئياً لمصلحة المتهم بالنسبة لما قضى به من إلزامه بدفع مبلغ ألف جنيه ، وهي العقوبة التي كانت مقررة في القانون الملغى للجريمة المسندة إليه .

(القضية رقم ١٠٠٤ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطيه اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٤٤٣

١٣ من فبراير ١٩٦٢

معارضة : استئناف ، ميعاد استئناف الحكم الصادر في معارضة المتهم ، الأصل فيه ، بدؤه ، ثبوت عدم إعلان المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم . أثره .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت من الأوراق أنها خلت بما يفيد إعلان المتهم للجلسة التي نطق فيها بالحكم الصادر في معارضته ، مع وجوب ذلك قانوناً ، فإن ميعاد استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم إعلانه للمحكوم عليه أو عليه به بوجه رسمي . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد محتسباً من يوم صدوره وليس من يوم إعلانه أو علم المتهم به

علمياً رسمياً ، يكون قد أخطأ في القانون .

(القضية رقم ٩٠٥ سنة ٣١ قى رئاسة وعضوية
السادة الأسانذة أحمد عفيفى ومحمد عطيه اسماعيل ومحمد
عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين
المستشارين) .

٢٠ من فبراير ١٩٦٢

۱ - جرمية متابعة الأفعال : معيارها ، بناء بدون
ترخيص .

ب - بناء : إقامته بدون ترخيص دوراً بعد دور ،
إدانة المتهم عن تهمة بناء الأدوار الأولى بدون
ترخيص ، رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور
جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور ؛
العمرة فيه ، سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر قانوناً أن جريمة البناء
بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة
الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ،
إذ هي حينئذ تقوم على نشاط ، وإن اقترف
في أزمئة متوالية ، إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع
إجرامي واحد ، والاعتداء فيه مسلط على حق
واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب
أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق
زمني يوحى بانفصام هذا الاتصال الذي
يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ،
بمعنى أنه إذا صدر الحكم في أى منها يكون
جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك
الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد
صدور الحكم .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد

قضى بإدانة المتهم عن تهمة إقامة بناء الدورين
والرابع والخامس ، بدون ترخيص ، على
أساس أنهما غير الدور الذى سبق أن حكم
عليه من أجله ، وذلك دون تحقيق دفاعه من
أن إقامة الأدوار جميعها كانت نتيجة قصد
جنائى واحد ونشاط إجرامى متصل من قبل
صدور الحكم فى الدعوى الأولى عن ذلك
الدور السابق ، فإنه يكون مشوباً بالقصور
متعمداً نقضه .

المقدمة

« . . . وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لما يشير الطاعن في هذا الوجه بقوله : « إنه لما كان الثابت من الاطلاع على اللجنة ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ إمبابية أن النيابة العامة أسندت إلى المتهم أنه أجرى بناء الدور الثالث فوق الأرضى بدون رخصة من المصلحة وقد حوكم المتهم عن هذه التهمة وقضى بتغريمه مائة قرش وإلزامه بسداد الرسوم المستحقة على الترخيص . ولما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الحالية ضد المتهم بتهمة أنه أجرى بناء الدورين الرابع والخامس فوق الأرضى بدون رخصة من المصلحة متجاوزاً الارتفاع ولم يقم بالإرتداد القانونى فإن موضوع التهمة الموجه إلى المتهم في هذه الدعوى يختلف عنه في الدعوى ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ جنح إمبابية ويكون ما يشير المتهم في هذا الخصوص على غير أساس ويتعين لذلك رفضه » . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر قانوناً أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هى إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هى حينئذ تقوم على نشاط —

بأق أوجه الطعن الأخرى .

(القضية رقم ٨٧٢ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عطيه اسماعيل ومحمد عبدالسلام وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٤٤٥

٢٠ من فبراير ١٩٦٢

١ — أمر بالأوجه : غرفة اتهام ، نيابة عامة ، حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة ؛ نقض ، ما لا يجوز الطعن فيه .

ب — غرفة اتهام : محكمة الجناح تنازع سلباً ، اختصاص ، نقض ، متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلباً بتعيين الجهة المختصة .

ج — اختصاص : تنازع ، حالاته ، وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

د — اختصاص : تنازع سلباً ؛ غرفة اتهام ، نقض ، تعيين الجهة المختصة .

المبادئ القانونية :

١ — إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام ، قد جعلنا ذلك مقصوراً على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . فإذا كان الأمر المطعون فيه قد قضى بإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لعدم الاختصاص ، بمقولة إن المتهم بالسرقة ليس عائدأ عود جنائية ، فإنه لا يكون من بين تلك الأوامر التي أوردها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر ،

وإن اقترب في أزمة متوالية — إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى واحد ، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانقصاص هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم في أى منها يكون جزاء لكل الافعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على مفردات اللجنة رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ إمبابة التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الحكم فيها صدر غيابياً ضد الطاعن في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ بتفريغه مائة قرش وسداد رسم الترخيص وقد صار هذا الحكم نهائياً في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ بدفع الطاعن مبلغ الغرامة دون أن يطعن عليه بالمعارضة أو الاستئناف . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فيما يختص بما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو بالتاريخ الذى أقام فيه الدورين «الرابع والخامس» موضوع الدعوى الحالية ، وهل كان ذلك قبل الحكم في الدعوى رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ جنح إمبابة أم بعده . لما كان ما تقدم وكان الحكم للطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن عن تهمة إقامة الدورين المشار إليهما على أساس أنهما غير الدور الذى سبق أن حكم على الطاعن من أجله ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن إقامة الأدوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط إجرامى متصل من قبل صدور الحكم في الدعوى رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه والإحالة دون حاجة لبحث

ومن ثم فإن طعن النائب العام فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

٢ - متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت إليها القضية أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قراراً فيها ، كما أن محكمة الجناح سوف تحكم حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية ، وبالتالي فمكثتا الجهتين متخليتان حتماً عن نظر القضية . متى كان ذلك فإن محكمة النقض حرصاً على العدالة أن يتعطل سيرها ، يكون لها أن تعتبر الطعن المقدم من النائب العام في أمر غرفة الاتهام سالف الذكر طلباً لتعيين الجهة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجناح .

٣ - لا يشترط لأعتبار تنازع الاختصاص قائماً أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

٤ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع إلى الجهة التى يرفع إليها الطعن فى أحكام وقرارات الجهتين

المتنازعتين أو إحداهما . ولما كانت غرفة الاتهام إن هى إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، فإن الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى بين الغرفة ومحكمة الجناح يكون منعقداً لمحكمة النقض على أساس أنها هى الدرجة التى يطعن أمامها فى قرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانوناً .

المحكمة

« . . . حيث إن مبنى الطعن هو أن الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص جاء مشوباً بالخطأ فى القانون ، ذلك أنه مؤسس على أن المتهم لم يحكم عليه إلا بعقوبتين مقيدتين للحرية وهو ما لا يؤدى إلى اعتباره عائداً عوداً جنائياً فى حكم المادتين ٥١ و ٤٩ من قانون العقوبات ؛ فى حين أن الثابت من صحيفة الحالة الجنائية أنه حكم عليه نهائياً بثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها بحبسه سنة مع الشغل لسرقة بتاربخ ١٩٥٨/١١/٤ . مما يجعله عائداً عوداً جنائياً طبقاً للمادتين المذكورتين ، وبالتالي كان يتعين على الغرفة إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة للفصل فيها .

« وحيث إن النيابة العامة أسندت إلى المتهم محمد شعبان الوفا أنه فى ليلة ١٩٦٠/١/٢٧ بدائرة قسم أول المنصورة سرق . . . بطريق الكسر من الخارج حالة كونه عائداً وسبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها بحبسه سنة مع الشغل فى ١٩٥٨/١١/٤ . . . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات

غرفة الاتهام فيما لو قدمت إليها القضية أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قراراً فيها؛ كما أن محكمة الجنح سوف تحكم حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية، وبالتالي فكلتا الجهتين متخلفتان حتماً عن نظر القضية.

لما كان ذلك، فإن محكمة النقض، حرصاً على العدالة أن يتعطل سيرها، يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب لتعيين الجهة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الاتهام التي تخلت عن الدعوى، وبين محكمة الجنح التي سوف تحكم حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية.

ولما كان ذلك، وكان لا يشترط لاعتبار التنازع قائماً أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق، بل يصح أن يقع بين جهتين إحداها من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم على ما قضت به هذه المحكمة. وكان مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداها؛ ولما كانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية، ومن ثم فإن الفصل في الطلب للمقدم من النيابة العامة بشأن هذا التنازع السلبي القائم يتعقد لمحكمة النقض على أساس أنها هي الدرجة التي يطعن أمامها في قرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانوناً.

المنصورة لمعاقبته بالمواد ٥١٩ و ٥١٧ و ٢/٣ — ٤ من قانون العقوبات، فحكمت بعدم الاختصاص.

« وحيث إنه تبين . . أن التهم المطعون ضده حكم عليه غيابياً في ١٩٥٨/٢/٢٦ في القضية رقم ٣٦٥ سنة ١٩٥٧ جنح أحداث المنصورة بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين والنفاذ لسرقة وأعلن هذا الحكم لشخصه في ١٩٥٨/٣/٦ ولم يعارض فيه ولم يستأنفه وقضى المحكوم عليه العقوبة بالحبس الاحتياطي، كما أنه حكم عليه حضورياً في ١٩٥٨/٥/٢٦ . . بالحبس شهراً مع الشغل لشروع في سرقة . ثم حكم عليه حضورياً كذلك في ١٩٥٨/١١/٤ . . بالحبس سنة مع الشغل لسرقة . ومن ثم يكون المتهم عائدأً عوداً جنائياً طبقاً للمادتين ٥١٩ و ٥١٧ من قانون العقوبات.

« وحيث إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلتا ذلك مقصوراً على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى، أو بإحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية، أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه ليس من بين تلك الأوامر التي أوردها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر، فإن طعن النائب العام فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً.

« وحيث إن النيابة العامة طلبت احتياطياً اعتبار هذا الطعن طلباً بتعيين المحكمة المختصة للمادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية، ولما كان القرار الصادر من الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض . . ولا تستطيع

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله . وهما يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

٢ - من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بالنقض بوصف كونه عملاً إجرائياً شكلاً معيناً ، فإنه يجب أن يستوفي هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه . والمعول عليه في ذلك هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من بيان في هذا الشأن

فإذا كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت أسباب الطعن إلى قلم الكتاب في تاريخ ١٦/٦/١٩٦٠ قبل توقيعها وقبل التقرير بالطعن في الحكم ، وبعد أن أثبت ورودها بقلم الكتاب في دفتر المعد لذلك ، سحبت لإرسالها إلى المحامي العام للموافقة على التقرير بالطعن ولتوقيع أسبابه ، فوافق ووقع الأسباب في ٢٢/٦/١٩٦٠ ، وفي اليوم التالي قرر رئيس النيابة بالطعن ، دون أن يصدر من قلم الكتاب ما يفيد إعادة إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد أن وقعها المحامي العام ؛ فإن المعول عليه في خصوص إثبات إيداع أسباب هذا الطعن إنما يكون بما سبق

لما كان ذلك ، فإنه يتعين اعتبار الطعن طلباً بتعين المحكمة المختصة وإحالة القضية إلى محكمة جنايات المنصورة للفصل فيها طبقاً للمواد ٥١ و ٤٩ و ٣١٧/٢ - ٤ من قانون العقوبات .
(القضية رقم ٨٧٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٦

٢٠ من فبراير ١٩٦٢

نقض : طعن ، أثره ؛ شهادة زور ؛ قاعدة نسبية أثر الطعن .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثاني بجنحة شهادة الزور التي أبداها في جناية العاهة المستديمة المسندة إلى الطاعن الأول ؛ فإن نقض الحكم بالنسبة لهذا الطاعن الأول يقتضي نقضه أيضاً بالنسبة إلى الطاعن الثاني الذي لم يقدم أسباباً لطلعه . لأن إعادة المحاكمة بالنسبة للأول وما تجر إليه وتنتهي عنده ، تقتضي لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة من جميع نواحيها .
(القضية رقم ٨٧٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٧

٢٠ من فبراير ١٩٦٢

١ - نقض : إجراءاته ، طعن ، أسبابه ، ميعاده .

ب - نقض : طعن ، استيفاءه بذاته ، شروطه الشكلية ، المعول عليه في ذلك ، الاستدلال على استيفاء هذه الشروط استنتاجاً من وقائع خارجة .

ج - نقض : طعن ، أسبابه ، إيداعها غير موقع عليها من المختص ، وقبل الانتهاء إلى رأي في التقرير بالطعن .

عليه بما يدفعه هو مما يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح في ذلك أن تلك المذكرة لم توجد بين المفردات التي أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، إذ الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم قدّم مذكرة للمحكمة بعد انتهاء مرافعته ، ومن ثم فإنه لا وجه للمنازعة فيما يقول الدفاع إنه أوردته بتلك المذكرة من طلب إجراء التجربة المشار إليها ، مادام الظاهر يسانده .

(القضية رقم ٢٥٥٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤٩

٢٠ من فبراير ١٩٦٢

أ — إعادة النظر : حالته ، من له حق الطلب ، حق النائب العام .

ب — غرفة اتهام : استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ١٤٤١ ج .

ج — نقض : طعن في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر .

د — إشكال : في تنفيذ حكم ، ماهيته ، سببه ، سلطة محكمة الإشكال .

هـ — إشكال : سببه اللاحق لصدور الحكم ، سببه السابق على الحكم ، دعوى الإشكال ، طلب إيقاف نهائي ، طلب إيقاف مؤقت .

و — إشكال : طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير أمانها ، لإغفاله وعدم الرد عليه ، حكم ، سببه .

ز — نقض : طعن ، ما تنقيد المحكمة بالفصل فيه من الأسباب المقدمة في الميعاد ، سلطتها في نقض الحكم لغير تلك الأسباب ، لإغفال إثبات اسم ممثل النيابة بالحكم .

صدوره من قلم الكتاب عند إيداع الأسباب قبل توقيعها ، ولا يصح أن يقوم مقام هذا البيان ما يمكن أن يستفاد استنتاجاً من أن الأسباب قد أعيد إيداعها بعد توقيعها في تاريخ التقرير بالطعن .

٣ — إيداع أسباب الطعن بالنقض قبل توقيعها من المختص ، وقبل الانتهاء إلى رأى في التقرير بالطعن ، لا تكتمل معه لهذه الأسباب مقوماتها ، مما يعتبر معه الطعن خالياً من الأسباب ويكون لذلك غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ٨٨٢ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٤٤٨

٢٠ من فبراير ١٩٦٢

حكمة : إجراءاتها ، دفاع ، حكم ، تسببه ، ما يعيبه ، نقض ، سلطة محكمته ، دفاع موضوعي هام ، طلب تحقيقه ، إغفال رد المحكمة عليه .

المبدأ القانوني :

إذا كان المتهم « الطاعن » قد طلب في مذكرته المقدمة بجلطة المرافعة والتي تعتبر متممة لدفاعه الشفوي ، معاينة المضبوطات وهي قطعتان من النحاس للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل عليه حملها بالكيفية التي صورها الشهود وإخفاؤها في الحقيبة الصغيرة التي قيل بضبط المبروقات فيها ، فإن عدم إجابة هذا الطلب مع أهميته أو الرد

ح - حكم: ثبوت حضور النيابة وتمثيلها بالجلسة ،
أثره .

المبادئ القانونية :

١ - مفهوم نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية وما تضمنته مذكرته الإيضاحية أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ ، أما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على « النائب العام وحده » ، وإذا كان الشارع قد أردف ذلك بعبارة « سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن » فإنه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى ، وهي حالات تبدو فيها جدية الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي أو تأسيسه على حكم ألغى ؛ أما الحالة الخامسة فليس الأمر فيها من الوضوح بمثل الحالات الأربع الأولى ، وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة . وبالنظر لهذا الخلاف الواضح بين تلك الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة ، فإن الشارع لم يخول حق طلب إعادة النظر في الحالة الأخيرة إلا للنائب العام وحده ، وهو لم يكتف بهذا القيد بل وضع قيداً آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائياً ، وقد قصد بهذه القيود

المحافظة على حجية الأحكام النهائية وحتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام .

٢ - المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تفيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض إعادة النظر ، بل تفيد على عكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنياً على الحالة المبينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالفه الذكر . ومن ثم فإن الأمر الذي أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٣ - من المقرر قانوناً أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بوصف كونها هيئة استئنافية ، والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، هي الأوامر التي تصدرها بناء على استئناف جائر قانوناً ، بحيث إذا حظر القانون الاستئناف انغلق تبعاً لذلك باب الطعن بالنقض .

٤ - لا يرد الإشكال إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتاً حتى يفصل في النزاع نهائياً ، وليس لمحكمة الإشكال ، التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الإشكال نفسه ، أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه اتصال بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم من عيوب

وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها، لمافي ذلك من مساس بحجية الأحكام.

ه — ما يدعيه المتهمان من تزوير — لا يصلح قانوناً أن يكون سبباً للاستشكال في تنفيذ الحكم، طالما أن أمره كان معروضاً على المحكمة وقالت فيه كلمتها، ويستوى في ذلك أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصالية أو لم ترفع. ذلك أن الإشكال تطبيقاً للمادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، لا يعتبر نعيماً على الحكم بل نعيماً على التنفيذ ذاته، ومن ثم فإن سببه يجب أن يكون حاصلًا بعد صدور هذا الحكم. أما إذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره، فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى، وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء كان قد دفع به في الدعوى أم كان لم يدفع به.

٦ — لا يفرق القانون في دعوى الإشكال بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت، إذ أن الطلب في جميع الحالات لا يكون إلا بالإيقاف المؤقت للتنفيذ؛ ومن ثم فإن المحكم المطعون فيه إذ فصل بعبارة صريحة في طلب الإيقاف المؤقت، فلا محل لما ينهاه الطاعنان عليه من قالة إغفاله الفصل في الطلب.

٧ — لا تلتزم المحكمة، طبقاً لنص المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، بإيقاف الدعوى الجنائية إلا إذا كان الحكم

فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني، يكون قد أغفل طلباً ظاهر البطلان لا تلتزم بالرد عليه.

٨ — الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩، هو أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني، ونقضها الحكم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من هذه المادة على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون إياها وفي الحالات الواردة بها على سبيل المحصر. ومن ثم فإن ما أثاره الطاعنان في مذكرتهما المقدمة بعد الميعاد القانوني من بطلان الحكم لإغفال إثبات اسم ممثل النيابة. لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات؛ ذلك أن إغفال اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة لا يعدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أي بطلان، طالما أن الثابت في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها، وطالما أن الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان صحيحاً.

(القضية رقم ١٦٨ سنة ٣٢ ق رثاعة وعضوية السادة الأساتذة محمد عطية اسماعيل ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار رضوان الستارين).

٤٥٠

٢٦ من فبراير ١٩٦٢

١ - قصد جنائي : مواد مخدرة ، تحدث المحكم عنه استقلالاً .

ب - قصد جنائي : خاص ، إحراز مواد مخدرة ، نقلها .

ج - واقعة : حرية المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة من مجموع الأدلة المطروحة عليها .

د - شاهد : أخذ المحكمة بشهادته ، مفاده ، المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

فإذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمأنت للأسباب السائغة التي أوردتها إلى توافر الركن المادي لجريمة إحراز المخدر في حق المتهم وإلى علمه بكنهه وبحقيقة المسادة المضبوطة ، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة .

٢ - لا تستلزم المسادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصداً خاصاً من الإحراز ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام - وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر - دون تطلب استظهار قصد الانحسار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

ومتى كان الحكم قد أبان في وضوح صلة المتهم بالجوهر المخدر وعلمه بحقيقته واستبعاده قصد الانحسار أو التعاطي في حقه ، ثم استطرده إلى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فإن ذلك لا يعيب الحكم طالما أن النقل في حكم المسادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادي من قبيل الأفعال المؤثمة التي ساقها المادة من « حيازة أو إحراز أو شراء أو تسليم أو نقل ، أو إنتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة ، ولا ينطوي على قصد خاص - ومن ثم يكون هذا الاستطراد من الحكم غير مؤثر في حقيقة الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها بما لا تناقض فيه .

٣ - استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحوادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه .

٤ - متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطلحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٤٥١

٢٦ من فبراير ١٩٦٢

نقض : أسبابه ، ما لا يقبل منها ، الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، لئلا تثار لأول مرة أمام محكمة النقض ، دفع بطلان النقض .

المبدأ القانوني :

الدفع ببطلان القبض من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع ، لأنها تقتضي تحقيقاً .

(القضية رقم ١٠٤١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٢

٢٧ من فبراير ١٩٦٢

محكمة : إجراءاتها ، علانياتها ، حكم ، النطق به في جلسة سرية ، أثره .

المبدأ القانوني :

علانية النطق بالحكم — عملاً بالمادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية قاعدة جوهرية يجب مراعاتها ، إلا ما استثنى بنص صريح تحقيقاً للغاية التي توخاها الشارع ، وهي تدعيم الثقة في القضاء والاطمئنان إليه . فإذا كان محضر الجلسة والحكم ، وهما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم ، لا يستفاد منهما صدوره في جلسة علنية ، بل الواضح منهما أنه قد صدر في جلسة سرية ؛ فإن الحكم يكون معيباً بالبطلان الذي يستوجب نقضه ، أخذاً بنص المادة ٣٣١ التي ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهرى .

(القضية رقم ٩٨٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

٤٥٣

٦ من يونيه ١٩٦٢

ضريبة : : عامة على الإيراد ، وعاؤها ، الضريبة
على إيرادات القيم المنقولة ، فائض التصفية .

المبدأ القانوني :

فائض التصفية الذي يحصل عليه الشريك
الموصى في شركة التوصية بالأسهم يخضع
للضريبة على إيرادات القيم المنقولة طبقاً
للمادة الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ،
وبالتالي يخضع للضريبة العامة على الإيراد .
وإذا كانت المادة ٤/٧ من القانون ٩٩
لسنة ١٩٤٩ تنص على أن : « يخضع من
الإيراد الخسائر التي يكون قد استهدف لها
الممول في حالة بيع المنشأة ، أو وقف عملها
والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث
السابقة عليها » ، فإن مقتضى ذلك أن خسائر
التصفية التي يستهدف لها الشريك الموصى
في شركة التصفية ينبغي خصمها من وعاء
الضريبة العامة على الإيراد العام ، وإذا النزم
الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون
قد خالف القانون .

(القضية رقم ١٠٣ سنة ٢٨ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد نؤاد جابر نائب رئيس المحكمة
وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد
السكري ومحمد غيد اللطيف مرسى المستشارين) .

٤٥٤

٧ من يونيه ١٩٦٢

١ - شركة : تصفيتها ، عقد ، تفسيره .

ب - بيع : ضمان عدم التعرض ، شرط عدم
النافسة ، الترام ، حله ، نظام عام ، محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ٥٣٢ من القانون
المدني على أن تصفية أموال الشركة وقسمتها
تم بالطريقة المبينة في العقد ، على أن تتبع
الأحكام الواردة في المادة ٥٣٣ وما بعدها
عند خلو العقد من حكم خاص ، فإذا كان
عقد الشركة قد خول المصفي الذي تعينه
الجمعية العمومية جميع السلطات لتصفية
الأموال المنقولة أو العقارية المملوكة للشركة ،
إما بطريق البيوع الودية أو بالمزاد ، ولم يرد
به نص خاص يوجب تصفية المحل التجاري
عن طريق بيعه مجزئاً ، وكان الحكم المطعون
فيه قد انتهى إلى ما يتفق وهذا النظر ، فإنه
لا يكون قد خالف مدلول الثابت بعقد
الشركة .

٢ - إن ضمان البائع المترتب على بيع
المتجر يلزم البائع بعدم التعرض للمشتري
في انتفاعه بالمتجر ، وبالامتناع عن كل عمل
يكون من شأنه الانتقاص من هذا الانتفاع ،

من شأنه الانتقاص من هذا الانتفاع ، مما يتفرع عنه أن الالتزام بعدم المنافسة في شق صورته ، ومنها حظر التعامل مع العملاء ، لا يكون باطلا إلا إذا تضمن تحريم الاتجار كلية على البائع ، لأنه يكون في هذه الحالة مخالفاً لمبدأ حرية التجارة ، وحرية العمل وهما من النظام العام .

أما إذا كان الشرط محددًا من حيث الموضوع ، ومن حيث الزمان أو المكان ، وكان التحديد معقولا وهو ما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، فإنه يكون صحيحاً ، لما كان ذلك وكان شرط الحظر الذي فرضه الحكم المطعون فيه محددًا من حيث الموضوع بعملاء الشركة وخدمهم ، ومن حيث الزمان بمدة سنتين ، وهى المدة التى رأت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية إنها معقولة بما لا يتنافى ومبدأ حرية التجارة وحرية العمل . . فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

أما ما يشير الطاعن من أن هذا الشرط يؤدي في واقع الأمر إلى مصادرة حقه في التجارة ، لأن الشركة كانت تتجر في جميع أنواع السلع وكان عملاؤها يمثلون كل المتجرين فيها ، فمردود بأن الأوراق قد دخلت مما يدل على سبق إبداء هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وهو دفاع موضوعي لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . . . « وحيث إن . . . الثابت بالمذكرة المقدمة من الطاعن لمحكمة أول درجة . . . والتي لم يقدم ما ينالها في المرحلة الاستئنافية ، أن الطاعن انتهى فيها إن طلب الحكم بالبيع بالمزاد بين الطرفين للعناصر المتبقية بالتجزئة أو جملة واحدة ، حسبما يترأى للمحكمة ، وهذا يتفق وما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الصدد ، ومن

مما يتفرع عنه أن الالتزام بعدم المنافسة في شق صورته ومنها حظر التعامل مع العملاء ، لا يكون باطلا إلا إذا تضمن تحريم الاتجار كلية على البائع ، لأنه يكون في هذه الحالة مخالفاً لمبدأ حرية التجارة وحرية العمل ، وهما من النظام العام . أما إذا كان الشرط محددًا من حيث الموضوع ومن حيث الزمان أو المكان ، وكان التحديد معقولا وهو ما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، فإنه يكون صحيحاً .

المحكمة

« . . . وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المادة ٥٣٢ من القانون المدنى نصت على أن تصفية أموال الشركة وقسمتها تتم بالطريقة البينة في العقد ، على أن تتبع الأحكام الواردة في المادة ٥٣٣ وما بعدها عند خلو العقد من حكم خاص ؛ ولما كان البند الثامن والخمسون من عقد الشركة قد خول المصفي أو المصفين الذين تعينهم الجمعية العمومية جميع السلطات لتصفية الأموال المنقولة أو العقارية المملوكة للشركة ، إما بطريق البيع الودية وإما بالمزاد ، ولم يرد في هذا البند نص خاص يوجب تصفية الحل التجارى عن طريق بيعه مجزئاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ما يتفق وهذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف مدلول البند الثامن والخمسين من عقد الشركة ولا محل للنعى عليه بمخالفة القانون . . .

« وحيث إن . . . ضمان البائع المترتب على بيع المتجر يلزم البائع بعدم التعرض للمشتري في انتدائه بالتجر ، وبالامتناع عن كل عمل يكون

٤٥٦

٧ من يونيه ١٩٦٢

- ١ - وارث : لتركه إلا بعد سداد الدين ، دائن ، حقه في التركة ، تقادم ، قطعه .
- ب - تقادم : قطعه ، صحيفة الدعوى .
- ج - إنبات : إقرار ، حجته ، تقادم ، قطعه .
- د - تنفيذ عقارى : اعتراض على قاعة شروط البيع ، أسبابه ، أسباب متعلقة بالنظام العام .
- هـ - تنفيذ عقارى : قاعة شروط البيع ، سند تنفيذى ، إيداعه ، ترجمة رسمية .

المبادئ القانونية :

- ١ - مؤدى قاعدة : أن لا تركه إلا بعد سداد الدين ، أن تركه المدين تذهب بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى يخول تتبعها واستيفاء ديونهم منها تحت يد أى وارث ، أو من يكون الوارث قد تصرف إليهم مادام أن الدين قائم . دون أن يكون لهذا الوارث حق الدفع بانقسام الدين على الورثة . أما إذا كان الدين قد انقضى بالنسبة إلى أحد الورثة بالتقادم ، فإن لهذا الوارث ، إذا ما طالبه الدائن قضائياً ، أن يدفع بانقضاء الدين بالنسبة إليه . كما لا تمنع المطالبة بالدين من تركه المدين المورث من سريان التقادم بالنسبة إلى بعض ورثة المدين دون البعض الآخر الذين انقطع التقادم بالنسبة إليهم ، متى كان محل الالتزام بطبيعته قابلاً للانقسام .
- ٢ - الحكم يطلان صحيفة الدعوى يترتب عليه زوال أثرها في قطع التقادم .
- ٣ - الإقرار حجة مقصورة على المقر ، ومن ثم فإقرار بعض الورثة بالدين الثابت

ثم لا يكون هذا الحكم قد خالف الثابت بالأوراق .

(القضية رقم ٣٨٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حافظ سابق رئيس المحكمة ومحمد متولى عظم ومحمد زعفرانى سالم ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين المستشارين) .

٤٥٥

٧ من يونيه ١٩٦٢

استئناف : إجراءات نظره ، تقرير التلخيص ، تلاوته ، دليلها ، بطلان .

المبدأ القانوني :

توجب المادة ٤٠٧ مكرراً ٢ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ على العضو المقرر أن يضع تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعاتهم ودفاعهم ، كما توجب المادة ٤٠٨ مرافعات تلاوة هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة ؛ وإذا كان هذا الإجراء جوهرياً فإنه يترتب على إغفال تلاوة التقرير ، على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، بطلان الحكم . ولا يغنى عن هذا الإجراء تقديم شهادة رسمية تفيد إيداع تقرير التلخيص في ملف الاستئناف قبل الجلسة الأولى للمرافعة ، إذ فضلاً عن أن هذه الشهادة لا تفيد أن التقرير قد تلى قبل بدء المرافعة كما يوجب القانون ، فإن هذه التلاوة يجب أن يثبت حصولها في محاضر الجلسات ، أو في الحكم ، ولا يقبل دليل على حصولها غير هذه الأوراق .

(القضية رقم ٤٦٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

في ذمة مورثهم، لا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة لمن عداهم .

٤ — الاعتراض على قائمة شروط البيع المؤسس على مخالفة قاعدة من قواعد النظام العام، يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف، ومن ثم فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن الدين المنفذ به يتضمن فوائد تزيد على الحد المقرر قانوناً، فلا يصح القول بأن الحق في التمسك بذلك قد سقط لعدم إبدائه في تقرير الاعتراض طبقاً للمادتين ٦٤٢ و٦٤٦ مرافعات .

٥ — متى كان الثابت من تقارير الحكم أن الدائن مباشر إجراءات التنفيذ على العقار، قد أودع مع قائمة شروط البيع ترجمة رسمية لعقد الرهن الرسمي المنفذ به مشمولة بالصيغة التنفيذية، فإنه يكون قد قام بما فرضه قانون المرافعات في المادتين ٦٣٠ و٦٣١ .
(القضية رقم ٤٩٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٧

٧ من يونيه ١٩٦٢

١ — التماس إعادة النظر : قبوله، ميعاده، بدايته .
ب — ورقة جديدة : ظهورها في أثناء نظر التماس، أثرها على شكل التماس الذي رقم بعد ميعاده .

المبادئ القانونية :

١ — تنص المادة ١٧٤ من قانون المرافعات في فقرتها الرابعة على أن للخصوم أن يلتمسوا

إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة نهائية: « إذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى ، كما تنص المادة ١٨٤ من هذا القانون على أن ميعاد التماس يبدأ في هذه الحالة . » من يوم ظهور الورقة المحتجزة ، ويبين من استقرأ هذين النصين أن الشارع لم يقصد بلفظ « الظهور » الذي يبدأ به ميعاد التماس ، أن يحوز الملتمس الورقة حيازة مادية ، وإنما يكفي أن تتكشف له الورقة وتصبح في متناول يده وتحت نظره ، بحيث يمكنه الاطلاع عليها دون ما حائل أو عائق .

٢ — متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم قبول التماس شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، فإن التمسك بظهور ورقة جديدة في أثناء نظره ، ليس من شأنه أن يصحح شكل هذا التماس .

(القضية رقم ٥٢٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٥٨

١٣ من يونيه ١٩٦٢

١ — ضريبة : أرباح تجارية وصناعية ، وعاء الضريبة ، الأشخاص الحاضرون لها ، الواقعة المنشئة لها .
ب — فوائد الديون : ضريبةها ، الواقعة المنشئة لها ، وعائها .

المبادئ القانونية :

١ — تحديد الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وفقاً للمادة ٣٨ و٣٩/١ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ ، على أساس

بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أساس صافي الربح عن كل قسط من هذه الأقساط .

٢ - فرق القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ بين الضريبة المستحقة على فوائد الديون ، وبين الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية من ناحية الواقعة المنشئة لسكل منهما ، فجعل المناطق في الضريبة الأولى الوفاء بهذه الفوائد مهما تكن الصورة التي يتم بها هذا الوفاء فإذا استحققت ولم يف بها المدين فلا تستحق الضريبة عنها . أما ضريبة الأرباح التجارية فقد جعل الشارع استحقاقها منوطاً بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي تبشرها الشركة أو المنشأة ، أى يكفي أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي في نهاية السنة الضريبية ربحاً ، حتى تفرض الضريبة على الربح الصافي ، وليس من الضروري أن يكون هذا الربح قد قبض فعلاً .

المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على ما يأتي : « وحيث إن الشركات المساهمة قد خصها القانون بالمادة ٤٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ونصها « تحتسب الضريبة بالنسبة للشركات المساهمة على مقدار الأرباح الحقيقية الثابتة في ميزانيتها » ، ومن ثم يكون الشارع قد استثنى الشركات المساهمة من نصوص المواد ٣٨ ، ٤٩ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ ، واختصها بالنص الوارد في المادة ٤٢

مقدار الأرباح في بحر السنة السابقة أو في فترة الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت نتيجتها أساساً لوضع آخر ميزانية ، ويكون تحديد صافي الأرباح الخاصة للضريبة ، عملاً بالمادة ١/٣٩ من هذا القانون ، على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ، ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها ، وذلك بعد خصم جميع التكاليف . وإذ كانت المادة ٤٢ من القانون المذكور تقضى بأن تحسب الضريبة للشركات المساهمة على مقدار الأرباح الحقيقية الثابتة في ميزانيتها ، فإن مؤدى ذلك أن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تستحق سنوياً ، وأن استحقاقها منوط بنتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها المنشأة في بحر السنة ؛ لا فرق في ذلك بين المنشآت الفردية أو الشركات المساهمة لأن الحكم الوارد في المادة ٤٢ لا يتعارض مع القواعد العامة المقررة في المادتين ٣٧ و٣٩ ، ومن ثم فإذا كانت الشركة المطعون عليها تقوم ببيع الأراضي بالتقسيط على أجال طويلة ، وكان كل قسط من الأقساط التي يلتزم المشتري بدفعها لها سنوياً يعتبر وحدة مستقلة يمثل بعضه جزءاً من التكلفة والبعض الآخر يمثل ربحاً وفوائد ، فإن مقتضى ذلك وجوب احتساب أرباح المطعون عليها الخاضعة

من الأقساط التي يلتزم المشتري بدفعها لها سنوياً .
يعتبر وحدة مستقلة يمثل بعضه جزءاً من التكلفة ،
والبعض الآخر يمثل ربحاً وفوائد الربح . ومقتضى
ذلك أنه يجب احتساب أرباح المطعون عليها
الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ،
على أساس صافي الربح عن كل قسط . .

« وحيث إن . . القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩
قد فرق في الواقعة المنشئة للضريبة بين الضريبة
التي تستحق على فوائد الديون ، سواء كانت من
الديون الممتازة أو للضمانة بتأمينات عقارية أو من
الديون العامة ، وبين الضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية ؛ فجعل المناط في الضريبة
الأولى الوفاء بهذه الفوائد مهما تكن الصورة
التي يتم بها هذا الوفاء ، فإذا استحققت الفوائد
ولم يف بها المدين فلا تستحق الضريبة ، أما ضريبة
الأرباح التجارية والصناعية فقد جعل الشارع
استحقاقها منوطاً بنتيجة العمليات على اختلاف
أنواعها التي تباشرها الشركة أو المنشأة ، أي يكفي
أن تكون نتيجة النشاط التجاري أو الصناعي
في نهاية السنة الضريبية ربحاً حتى تفرض الضريبة
على الربح الصافي ، وليس من الضروري أن يكون
هذا الربح قد قبض فعلاً .

ولما كانت الشركة المطعون عليها تباشر نشاطها
عن طريق بيع الأراضي بالتقسيط ، واشترطت
على المشتري فوائده عن الأقساط الباقية من الثمن
فإن هذه الفوائد تعتبر ربحاً للشركة المذكورة
تفرض عليه الضريبة على الأرباح التجارية
والصناعية ولو لم يكن قد قبض فعلاً . وإذا خالف
الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأن هذه
الفوائد لا تخضع للضريبة إلا عند الوفاء بها
عملاً بالمادة ١٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ،

من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ . وبهذا جاءت أيضاً
فتوى مجلس الدولة الصادرة في ١٠/٢٠/١٩٤٩ ،
من أنه لا يمكن أن يعتبر الربح محققاً إلا إذا
حصل وأصبح حقيقة واقعة .

« وحيث إنه تأسيساً على هذه النظرية التي
تتفق مع القانون ومع غرض الشارع ، يكون
من التعيين إلغاء ما جاء بالقرار المطعون فيه
بالنسبة لهذا : » وهذا الذي أقام عليه الحكم
قضاءه غير صحيح في القانون ، ذلك أنه لما كانت
المادة ٣٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت
أن تحدد الضريبة سنوياً على أساس مقدار الأرباح
الصافية في بحر السنة السابقة ، أو في فترة
الاثنى عشر شهراً التي اعتبرت نتيجةها أساساً
لوضع آخر ميزانية ، كما نصت المادة ١/٣٩ منه
على أن يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة
للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف
أنواعها التي يباشرتها الشركة أو المنشأة ، ويدخل
في ذلك ما ينتج من بيع أي شيء من الممتلكات
سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها ،
وذلك بعد خصم جميع التكاليف . ونصت
المادة ٤٢ على أن تحسب الضريبة بالنسبة
للشركات المساهمة على مقدار الأرباح الحقيقية
الثابتة في ميزانيتها ، فإن مؤدى ذلك أن الضريبة
على الأرباح التجارية والصناعية تستحق سنوياً ،
وأن استحقاقها منوط بنتيجة العمليات على
اختلاف أنواعها التي يباشرتها المنشأة في بحر
السنة ، لا فرق في ذلك بين المنشآت الفردية أو
الشركات المساهمة ، لأن الحكم الوارد
في المادة ٤٢ لا يتعارض مع القواعد المقررة
في المادتين ٣٨ ، ٣٩ . لا كان ذلك ، وكانت
الشركة المطعون عليها تقوم ببيع الأراضي
بالتقسيط على آجال طويلة ، وكان كل قسط

في أي إعلان أو تصرف أو أمر أو تدبير أو قرار يوجه عام أو عمل أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها ، أو وزير المالية أو أحد الحراس العامين أو مندوبيهم عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية — وذلك سواء أكان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله ، أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بحصول مقاصة أو إبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو استرجاعه أو استرداده أو باستحقاقه أو بأى طريق آخر ، ولما كانت المادة ٢١ من الأمر العسكري ٢٦ لسنة ١٩٤٨ قد خولت وزير المالية تغطية أتعاب المدير العام ومرتبات الموظفين ومصروفات الإدارة ، بأخذ نسب مئوية على الأموال الموضوعة تحت الحراسة وتحديد قيمة وشروط تلك الأتعاب والمرتبات والمصاريف . وكان وزير المالية استناداً إلى هذا التفويض وفي حدوده قد أصدر القرار ١٢ بتحديد نصيب الطاعة في أتعاب الإدارة العامة للحراسة ، فإن هذا القرار يكون بمنجاة من الطعن غايه بطريق مباشر أو غير مباشر . ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه بعدم سماع الدعوى لا يخالف القانون .

(القضية رقم ١٢٣ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حافظ سابق رئيس المحكمة ومحمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمود القاضي وأحمد شمس الدين المستشارين) .

فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣ سنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشاوي ومحمد عبد الحميد السكري ومحمد عبد الطيف المستشارين) .

٤٥٩

١٤ من يونيو ١٩٦٢

١ — إعلان : أوراق محضرين ، نقض ، طعن إعلانه ، إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الأشخاص العامة ، إدارة أمواله ؛ حراسة .
ب — دعوى : عدم سماعها ، أحكام فرعية ، تعويض .

المبادئ القانونية :

١ — خولت المادة الثانية من الأمر العسكري ٢٦ لسنة ١٩٤٨ المدير العام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم أن ينوب عن الشركات والأشخاص الموضوعين تحت الحراسة في إدارة أموالهم والتقاضى باسمائهم ، ولما كان هذا الأمر لا يضمن على تلك الإدارة صفة المصالح الحكومية أو الأشخاص العامة الذين عناهم القانون في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٤ مرافعات ، فإن توجيه الإعلان إلى مدير هذه الإدارة في مقرها ، دون إدارة قضايا الحكومة ، لا يكون مخالفاً للقانون .

٢ — تنص المادة الثانية من القانون ٥٠

لسنة ١٩٥٠ برفع الأحكام العرفية على أنه : لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن

٤٦٠

١٤ من يونيو ١٩٦٢

أ — نقض : طعن ، إجراءاتها ، صور الأحكام والمستندات ، إيداعها .

ب — إعلان : أوراق المحضرين . الإعلان في مواجهة النيابة .

ج — حجز : ما لا يجوز الحجز عليه ، موظفون ، معاش أو مكافأة ؛ تركة ، نطاقها .

المبادئ القانونية :

١ — لم توجب المادة ٢٩٩ مرافعات في صورة الحكم المطعون فيه التي يجب على الطاعن إيداعها عند التقرير بالطعن بالنقض ، أن تكون معلنة للطاعن من المطعون عليه . ومن ثم فيصح إيداع الصورة المعلقة أياً كان شخص من أعلنها على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٢ — متى صح إعلان الخصم في مواجهة النيابة لعدم الاستدلال على موطنه وكانت المادة ١١/١٤ من قانون المرافعات لم تخصص « نيابة » بعينها لتسليم صورة الإعلان لها على نحو ما قضت به المادة ١٢ من ذلك القانون من وجوب تسليم ورقة الإعلان إلى رجل الإدارة الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته في حالة عدم وجود من يصح تسليم الورقة له أو امتناعه عن الاستلام ، ومن ثم فإن عدم توجيه الإعلان للنيابة التي يقع بدائرتها آخر موطن المعلن إليه لا يترتب عليه البطلان .

٣ — مفاد نص المادتين الأولى والثالثة من القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ اللتين تقضيان

بعدم جواز الحجز تحت يد الحكومة والهيئات المحلية على مبالغ منها المعاش أو المكافأة ، إنه يجب حتى تتمتع هذه المبالغ بالحصانة التي أضفاها عليها القانون ، أن تكون مستحقة من أحد تلك الهيئات للموظف أو المستخدم أو غيرهما من المستخدمين بطريق مباشر بوصفها معاشاً أو مكافأة . ومن ثم فإن الأصل أن صفة المكافأة تظل لاصقة بالمبلغ الذي استحقه الموظف ، طالما كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية أثناء حياته . أما إذا كان الموظف قد توفي قبل أن يقبض مكافأته عن مدة خدمته ، ثم وقع الحجز عليها . فإنها تصبح بوقاته تركة توزع على ورثته الشرعيين ، وتزول تبعاً لذلك الحصانة التي أضفاها عليها القانون .

الممكن

« . . . وحيث إن هذا الدفع مرود بأن المادة ٢٩٩ من قانون المرافعات قد نصت على أنه : « يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلقة منه إن كانت أعلنت . . . » ولم يوجب النص أن تكون الصورة معلقة للطاعن من المطعون عليه الأمر الذي يصح به إيداع الصورة المعلقة من الحكم المطعون فيه ، أياً كان من أعلنها على ما جرى به قضاء الهيئة العامة . . .

« وحيث إنه لما كان الثابت أن الطاعنة قد وجهت إعلان الطعن للمطعون عليها الأخيرة في موطنها الموضح بالحكم الابتدائي وبالحكم المطعون فيه ، وأنه أجيب على الإعلان بتركها لهذا

لسنة ١٩٥١ نصت على أنه : « لا يجوز توقيع الحجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية للموظف أو المستخدم مديناً كان أو عسكرياً بصفة مرتب أو أجر أو راتب إضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أى رصيد من هذه المبالغ ، إلا فيما لا يجاوز الربع وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص . أو لأداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته ، وعند التزاحم تكون الأولوية لدين النفقة » .

ونصت المادة الثالثة منه على أنه : « لا يجوز توقيع الحجز على المبالغ الواجبة الأداء من الهيئات المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى للأرامل أو الأيتام أو لغيرهم من المستحقين بصفة معاش أو مكافأة أو حق في صندوق الادخار ، أو إعانة أو ما يماثل ذلك أو أى رصيد من هذه المبالغ ؛ إلا فيما لا يجاوز الربع ، وذلك لوفاء نفقة محكوم بها على هؤلاء الأشخاص من جهة الاختصاص » .

ومفاد هذين النصين أن المبالغ المنصوص عليها فيهما ، لكي تتمتع بالحصانة التي أضافها عليها القانون ، يجب أن تكون مستحقة من إحدى تلك الهيئات للموظف أو المستخدم . . . أو للأرامل والأيتام أو لغيرهم من المستحقين بطريق مباشر بوصفها معاشاً أو مكافأة ، لا كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون عليهم عدا الأولى قد أنهيت خدمته لعدم لياقته الطبية ، وسويت مكافأته عن مدة خدمته ورصدت لحسابه حال حياته ، إلا أن المورث المذكور توفي قبل أن يقبضها ، ثم وقع الحجز عليها بناء على

الموطن وعدم الاستدلال عليها بما يصح معه إعلانها للنيابة طبقاً للمادة ١٤/١١ من قانون المرافعات وكانت هذه المادة لم تخصص نيابة بعينها لتسليم صورة الإعلان لها في هذه الحالة ، على نحو ما نصت عليه المادة ١٢ من ذلك القانون من أنه في حالة ما إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة له أو امتناعه ، وجب عليه تسليمها حسب الأحوال للأمور القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، فإن إعلان الطعن للمطعون عليها الأخيرة على النحو الذي تم به لا يكون باطلاً . كما أن الدفع في سببه الثاني مردود بأن الثابت أن موطن المطعون عليها الأخيرة يقع بمدينة الاسكندرية ومن ثم يجب أن يزداد على الميعاد المحدد أصلاً للإعلان ميعاد المسافة المقرر في المادة ٢١ من قانون المرافعات ، وهو في هذه الحالة أربعة أيام . ولما كان قرار دائرة فحص الطعون بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية قد صدر في ٩/٤/١٩٦١ ، وتم الإعلان بتسليم صورته للنيابة في ٢٧/٤/١٩٦١ فإن الإعلان يكون قد تم في الميعاد . .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحجز قد وقع بناء على طلب الطاعنة تحت يد وزارة المواصلات على المبلغ المستحق للمطعون عليهم الآخرين وكانت الطاعنة قد اختصمت وزارة المواصلات في الدعوى وطلبت الحكم بصحة الحجز وصدر الحكم بهذا الطلب في مواجهتها ، فإنها بذلك تكون خصماً حقيقياً في الدعوى ، وتكون طلبها الحكم بإلغاء الحجز المتوقع تحت يدها مقبولاً قانوناً لترتبه على مصلحة قائمة هي التحلل من الواجبات التي يفرضها عليها الحجز . .

« وحيث إن المادة الأولى من القانون ١١١

المبادئ القانونية :

١ — يعتبر العيب خفياً متى كان المشتري غير عالم به وغير مستطيع أن يعلمه ، أو إذا لم يكن من الممكن اكتشافه بالفحص المعتاد الذي تعارف الناس على القيام به ، بل كان يتطلب خبرة خاصة وفحصاً معيناً ، أو كان من السهل اكتشافه بالفحص المعتاد ، وأثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب ، أو أثبت أنه تعمد إخفاء العيب غشاً منه . فإذا كانت محكمة الموضوع قد حصلت في استخلاص سائغ من فهم الواقع في الدعوى وجود عيب خفي في المبيع هو وقوعه داخل خط التنظيم من قبل حصول البيع ، وأن المشتريين لم يتبينوا وجود هذا العيب عند التعاقد ، لأنه لا يمكن ظهوره بمجرد فحص المبيع ذاته ، وأنهما لم يكن في استطاعتهما أن يتبيناه بنفسهما وقت الشراء لو بذلا عناية الرجل المعتاد ، وأنهما لو علما بهذا العيب عند التعاقد لما أقدما على الشراء وخاصة وقد أكد البائع خلو العقار المبيع من الحقوق العينية كافة ظاهرة أو مستترة ، فإن ما انتهت إليه المحكمة لا يخالف فيه للقانون .

٢ — مجال تطبيق المادة ٤١٩ من القانون المدني هو حالة حصول غلط في المبيع ، أما حالة ظهور العيوب الخفية فيحكمها نص المادة ٤٤٧ من القانون المذكور . ومن ثم يمنع من طلب التمسح للعيب الخفي ، أن يكون

طلب الطاعنة تحت يد المطعون عليها الأولى ، وكانت صفة المكافأة تظل لا صفة بالبلغ الذي استحقه الموظف طالما كان هذا المبلغ تحت يد الجهة الحكومية أثناء حياته ، فإذا ما توفي أصبح المبلغ تركة توزع على ورثته الشرعيين وتزول تبعاً لذلك الحصانة التي أضفاها القانون عليه لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه ، إذ أقام قضاءه على خلاف هذا النظر استناداً إلى قوله إن : « حادث الوفاة لا يمكن أن يغير وصف المبلغ الذي كان مستحقاً للموظف أو للمستخدم كمرتب أو مكافأة ، ولا أن يخرج من هذا الوصف إلى وصف آخر يترتب عليه حرمانه من الحصانة التي أسبغها عليه القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ » ، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٤١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦١

١٤ من يونيو ١٩٦٢

أ — بيع : ضمان البائع ، عيوب خفية ، ماهيتها .
وتوقع العقار المبيع داخل خط التنظيم .

ب — عيب خفي : عقد ، غلط في المبيع ، علم ناف للجهالة .

ج — ضمان البائع ، عيب مسقط له .

د — ضمان الاستحقاق : عقد ، فسخ قضائي .

هـ — تعويض : ملاك العقارات الخارجة من خط التنظيم وفقاً للقانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٤ والذكرينو الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ .

و — حكم : تسببية ، كفايته ، استثناء ، حكم استثنائي .

ل — حكم : تدليل ، عيب ، تصور ، بيع ، عيوب خفية ، ضمانتها .

م — فوائد : بيع ، ثمار البيع .

المشتري قد أقر عند تسلم المبيع بأنه عاينه معاينة نافية للجبهة .

٣ - العلم المسقط لدعوى الضمان للعيب الخفي ، هو العلم الحقيقي دون العلم الافتراضي ؛ ومن ثم فإن نشر مرسوم اعتماد وقوع العقار المبيع داخل خط التنظيم بالجريدة الرسمية ، لا يدل بذاته على علم المشتري بهذا العيب .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بفسخ البيع إلى وجود عيب خفي بالمبيع أكد البائع في العقد خلوه منه ، بما يعد إخلالا بالتزامه بالألا يكون المبيع محملا بتسليف أو مشوبا بعيب خفي وفقا للمادة ١٥٧/١ من القانون المدني فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٥ - مؤدى نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مكرراً من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٥٤ المضافة إلى الدكرينو الصادر في ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ أن التعويض العادل الذي يمنح لملاك العقارات الخارجة عن خط التنظيم ، هو مقابل منعهم من إجراء البناء ؛ ولم يتحدث هذا القانون ولا القانون ١١٨ لسنة ١٩٤٨ المعدل له عن أى تعويض آخر يدفع لملاك هذه العقارات .

٦ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية عند وضع حكمها من أن تستند فيه إلى الأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي ، ونحيل إليها ؛ فتي أشارت إلى اعتمادها هذه الأسباب وأخذها بها ، أصبح

الحكم الابتدائي جزءاً منمما للحكم الاستئنائي .

٧ - متى استخلص الحكم المطعون فيه استخلاصاً سائفاً من وقائع الدعوى وملاساتها أن العيب الخفي الذي وجد بالمبيع يحمل المطعون عليهما خسارة لما يسببه من نقص في قيمة المبيع ومنفعته ، وأنه لم يكن في مقدورهما تبينه بعناية الرجل المعتاد ، ورتب الحكم على ذلك استحقاقهما للتعويض نظير ما فاتهما من كسب بفسخ العقد ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور .

٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي أقام عليها القضاء بفوائد الثمن المحكوم برده من تاريخ المطالبة القضائية دون أن يعنى بمناقشة دفاع البائع أمام المحكمة الاستئنافية ومحصله أن المشتري المحكوم له يستغل العقار المبيع وينتفع به ؛ وكان هذا الدفاع جوهرياً يتغير به لو صح وجه الرأي في الدعوى في هذا الشأن . إذ لا يجوز للمشتري أن يجمع بين ربيع المبيع وفوائد ثمنه ؛ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(القضية رقم ٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم ومحمد زعفراني سالم ومحمود القاضي ومحمود توفيق اسماعيل وأحمد شمس الدين السشارين) .

المرافعات الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة
من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية .

(القضية رقم ٨ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٣

٢١ من يونيو ١٩٦٢

١ — وصية : لوارث ؛ قانون ، تنازع من حيث
الزمان .

ب — وارث : تصرفات المورث ، طعن فيها ، غير ،
خلف عام ، إثبات .

ج — إثبات : قرائن قانونية ، أمر مقضى ، حجته ،
نظام عام .

د — عقد : تفسيره ، محكمة الموضوع ؛ نقض ،
طعن ، أسباب موضوعية .

هـ — إعلان : أوراق محضرين ، إعلان لجهة
الادارة ؛ نقض ، طعن ، إعلانه .

المبادئ القانونية :

١ — لا تكون الوصية لازمة إلا بوفاة
الموصى . ومن حقه الرجوع فيها كلها أو بعضها
حال حياته ؛ ولا تتحدد شروط الوصية بصفة
نهائية إلا وقت وفاة الموصى ، لا وقت صدور
الإرادة منه . ومن ثم تخضع الوصية للقانون
السارى وقت وفاة الوصى لا وقت صدور
الوصية منه ، وبالتالي يصرى القانون ٧١
لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية على كل وصية
صدرت من موصى توفى بعد العمل بأحكام
هذا القانون ، ولو كان تاريخ صدورها سابقا
عليه . فإذا كانت الوصية لوراث وتوفى
الموصى فى تاريخ لاحق للعمل بالقانون ٧١
سنة ١٩٤٦ سالف الذكر ، فإنها تصبح وتنفذ
فى ثلث التركة من غير اجازة الورثة وفقاً

٤٦٢

١٤ من يونيو ١٩٦٢

١ — اختصاص : نوعى ، نظام عام . قوة الأمر
المقضى ؛ نقض ، طعن ، نطاقه .

ب — نقض : أحواله .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الطاعن لم يطعن على الحكم
الصادر من المحكمة الاستئنافية برفض الدفع
بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب ، تأسيساً
على أن الدعوى وإن كانت تخرج عن
النصاب العادى للقاضى الجزئى إلا أنها تدخل
فى اختصاصه الاستثنائى عملاً بالمادة ٤٦
مرافعات باعتبارها من الدعاوى المتعلقة
بالانتفاع بالمياه ، كما لم يضمن تقرير طعنه
(على الحكم الصادر فى الموضوع بعد ذلك)
أى طلب بخصوص الحكم الأول ومن ثم
فقد أضحت هذا الحكم نهائياً حائزاً لقوة الأمر
المقضى فيما قضى به ، فى أسبابه المرتبطة
بالمطوق ، من اختصاص محكمة المواد الجزئية
بنظر الدعوى . ولا يغير من ذلك أن يكون
هذا الاختصاص من النظام العام إذ أن قوة
الأمر المقضى تعلو على اعتبارات النظام
العام .

٢ — لا يقبل الطعن على الحكم الصادر
من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية لإغفاله
الفصل فى الدفع بعدم قبول الدعوى وعدم
تحقيق الشروط القانونية لوضع اليد
المكسب للملكية ، إذ أن هذين السببين
لا يندرجان تحت أى حالة من الحالات التى
أجازت فيها المادة ٢٥ مكرراً من قانون

المادة ٣٧ من القسانون المذكور ، والحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم نفاذ هذه الوصية اطلاقاً يكون قد خالف القانون .

٢ - حق الوارث في الطعن في تصرف المورث بأنه في حقيقته وصية لا بيع ، وأنه قد قصد به التحايل على أحكام الإرث المقررة شرعاً . حق خاص به مصدره القانون وليس حقاً يتلقاه عن مورثه ، وإن كان هذا الحق لا ينشأ إلا بعد وفاة المورث ، ومن ثم فلا يكون الحكم الصادر قبل المورث بصحة التصرف بالبيع حجة عليه ، إذ يعد الوارث في حكم الغير فيما يختص بتصرفات مورثه الضارة به والماسة بحقه في الإرث .

٣ - حجية الأمر المقضى في المسائل المدنية ليست من النظام العام ، ولا يجوز للمحكمة الأخذ بها من تلقاء نفسها (ق مدني م ٤٠٥) فإذا كانت الطاعة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بحجية الأمر المقضى ، فليس لها أن تعيب على الحكم المطعون فيه عدم أخذه بهذه الحجية .

٤ - لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير العقود بما تراه أوفى إلى ما نواه العاقدان ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن نية المورث انصرفت إلى الإيصال لا إلى البيع ، وكان هذا الاستخلاص سائغاً لا عيب فيه ، فإن ما يثيره الطاعن في ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٥ - الأصل أن يكون إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، ولا يصح الإعلان لجهة الإدارة إلا في حالة عدم وجود الشخص المراد إعلانه أو من يصح تسليم صورة الإعلان إليه ، أو امتناع من وجده عن التسلم (ق مرافعات م ١٢) فإذا كان الطاعن لم يعلن المطعون عليه في محل إقامته الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم قبل تسليم صورة الإعلان إلى جهة الإدارة ، فإن الإعلان يكون قد وقع باطلاً ، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد حاول إعلان المطعون عليه في المحل الذي كان يقيم فيه في أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف متى كان المطعون عليه قد اتخذ في ورقة إعلان الحكم الاستئنافي للطاعن - محل إقامة جديد له بما يعد إخطاراً منه للطاعن بتغيير محل إقامته الأول إلى محل جديد .

(القضية رقم ٤١٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦٤

٢١ من يوفيه ١٩٦٢

- أ - دعوى : مصاريفها ، الالتزام بها ، سببه . وصية ، فقاذاها في مال الشركة .
- ب - فوائده : تأخيرية ، تعويض . وصية ، وفاة . مبلغ .
- ج - قانون : تنازع من حيث الزمان ، فوائده اتفاقية
- د - حكم : تصحيحه وتفسيره ، أثر الحكم بالتفسير .
- هـ - أحوال شخصية : دعاواها ؛ نيابة عامة ، تدخلها في تلك الدعاوى .

المبادئ القانونية :

١ — متى كانت الدعوى مرفوعة على التركة ، وانتهت منازعة المدعى عليه دفاعاً عن التركة بأن السندات موضوع الدعوى لا تمثل قرصاً ، إلى ملزومية التركة بقيمة تلك السندات باعتبارها وصية تنفذ من ثلث مالها ، فإن مصروفات الدعوى تكون مستحقة من مال التركة غير مقيدة بالقبض الخاص بالتنفيذ في الثلث . ذلك أن الإلتزام بالمصروفات لا يستند إلى الوصية في ذاتها ، بل إلى سبب قانوني آخر هو الإلتزام من يخسر الدعوى بمصاريفها قانوناً (مرافعات م ٣٥٨) وإذ كانت المصاريف تقدر على أساس المبلغ المقضى به ، وكان الحكم قد ترك أمر تحديده إلى ما يفسر عنه تحديد ثلث التركة ، فإن التطبيق الصحيح للمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات يقضى بأن يكون الإلتزام التركة بالمصاريف مقصوراً على ما يناسب مبلغ الوصية الذي ينفذ من ثلثها المقضى به .

٢ — إذا كان المبلغ الموصى به يستحق على التركة من تاريخ وفاة الموصى وينفذ في ثلث مالها ، فإن الوارث الذي يتأخر في الوفاء به للموصى له يكون ملزماً بهذه الصفة ، من مال التركة ، بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة الرسمية (ق مدني قديم م ١٢٤) ولا يمنع من ذلك أن تكون التركة التي ينفذ المبلغ المحكوم به من ثلثها غير معلومة المقدار على وجه قاطع ، لأن الفوائد مرتبطة بمقدار ما ينفذ من هذا المبلغ في ثلث التركة . وتلتزم

بها التركة ولو جاوزت بإضافتها إلى مبلغ الوصية هذا الثلث ؛ إذ تعد الفوائد في هذه الصورة تعويضاً عن عدم الوفاء بالمبلغ الموصى به ، والذي استحق فعلاً للموصى له بوفاة الموصى .

٣ — متى صحت الوصية وأصبح المبلغ الموصى به حقا على التركة ، فإن أحكام كل من المادتين ١٢٤ من القانون المدني القديم و ٢٢٦ من القانون المدني الجديد ، هي التي تطبق على فوائد التأخير عن المبلغ الموصى به من يوم المطالبة الرسمية ، دون الرجوع لأحكام الشريعة الإسلامية في ذلك . ومن ثم فالحكم المطعون فيه إذ أجرى على المبلغ المقضى به كوصية ، الفوائد الاتفاقية يكون قد أخطأ تطبيق القانون ؛ إذ لا محل لإعمال الفائدة المتفق عليها بالسندات موضوع الدعوى بعد أن اعتبرها الحكم الاستثنائي وصية لا قرصاً .

٤ — الحكم الصادر بالتفسير أو التصحيح يعتبر من كل الوجوه متمماً للحكم الذي يفسره أو يصححه ، فيسرى عليه ما يسرى على الحكم المذكور الذي صدر أولاً في الدعوى .

٥ — متى كان موضوع الدعوى مطالبة بقيمة سندات إذنية باعتبارها قرصاً ، وكان النزاع فيها يدور حول حقيقة هذه السندات أو وصفها القانوني من حيث كونها تمثل قرصاً أم هبة أم وصية ، ولم يقم النزاع

٢ - الدعوى التي ترفع في أثناء إجراءات التنفيذ على عقار ، ويطلب فيها إبطال هذه الإجراءات مع طلب استحقاق العقار المحجوز ، تعتبر دعوى استحقاق فرعية وتندرج في عموم حكم المادة ٤٨٢ من قانون المرافعات ، باعتبار أنها نزاع متعلق بالتنفيذ ؛ ومن ثم فإنه يحكم فيها على وجه السرعة ، وهو ما صرحت به المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات . ولا يغير من ذلك أن الشارع لم ينقل حكم المادة ٦٠١ من قانون المرافعات الملغى إلى قانون المرافعات الجديد ، فيما كانت تنص عليه من أنه يحكم في دعوى الاستحقاق الفرعية على وجه الاستعجال . إذ أن الصفة المميزة لهذه الدعوى في نظر القانون ، هي أن تكون قد رفعت في أثناء إجراءات التنفيذ ، وطلب فيها إبطال هذه الإجراءات .

٣ - يقصد بعبارة « مصلحة الضرائب » ، في حكم القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وزارة المالية والمصالح والموظفون الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذه . وقد خولت اللائحة التنفيذية لهذا القانون مديري الضرائب المحليين سلطة إصدار الأوراد التي تحصل بمقتضاها الضريبة طبقاً للمادة ٩٢ من القانون ، كما خولت مأموري الضرائب سلطة تحصيلها ؛ ومن ثم فلا وجه للقول بأن العلم المجرى لميعاد رفع الدعوى بعدم نفاذ التصرف هو علم وزير المالية وحده ، دون مصلحة الضرائب ،

في الدعوى على صحة التصرف ذاته باعتباره هبة أو وصية ، فإن الدعوى على هذه الصورة لا تكون متعلقة بالأحوال الشخصية ، وبالتالي فلا محل للنمى على الحكم الصادر فيها أو الحكم الصادر بتفسيره وتصحيحه بالبطلان لعدم تدخل النيابة العامة طبقاً للمادة ٩٩ من قانون المرافعات .

(القضية رقم ٥٣٦ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حافظ سابق رئيس المحكمة ومحمد متولى عظم ومحمد زعفراني سالم ومحمود القاضي ومحمود توفيق اسماعيل المستشارين)

٤٦٥

٢٧ يونيو ١٩٦٢

١ - تنفيذ عقارى : حجز إدارى ، دعوى استحقاق فرعية ؛ قانون المرافعات ، سريانه .

ب - دعوى : وصف السرعة في نظره .

ج - ضريبة : مصلحة الضرائب ، المقصود بها في القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .

المبادئ القانونية :

١ - لم تتضمن الأوامر العالية الخاصة بالتنفيذ الإدارى ، الصادرة في ١٨٨٠/٣/٢٥ و ١٨٨٥/١١/٤ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ ، أحكاماً أو إجراءات معينة في خصوص الدعوى التي يرفعها مدعى ملكية العقار المنفذ عليه إدارياً ، كالتى تضمنها القانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى ؛ ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الصدد إلى قانون المرافعات ، باعتباره الأصل العام عند سكوت القانون الخاص عن الحكم أو الإجراء الواجب الإلتباع .

باعتباره ممثلاً للخزانة العامة .

(القضية رقم ٢٠٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة
وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشاوي ومحمد عبد الحميد
السكري ومحمد عبد اللطيف المستشارين) .

٤٦٦

٢٧ من يونيه ١٩٦٢

وقف : شرط الواقف ، تفسيره ، الوقف على غير
الخيرات .

المبدأ القانوني :

متى كان الوقف قد شرط في وقفه أن
الناظر على الوقف والمتحدث عليه من ذريته
يقوم « بفتح بيته » بعد وفاته ، ويجرى به
ما كان معتاداً إجراؤه حال حياة الواقف
من استقبال الواردين والمترددین عليه ،
ويكون للناظر المذكور مقابل ذلك تلك غلة
الوقف زيادة على استحقاقه ، فقد دل بذلك
على أنه أراد أن يحصل تلك غلة الوقف
استحقاقاً للناظر من ذريته ، زيادة على
استحقاقه ، وناط به فتح بيته لاستقبال
الوافدين إليه على نحو ما كان معتاداً إجراؤه
حال حياته لا أن يجعل « فتح بيته » جهة
بر ابتداء .

(القضية رقم ١٥ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية »
بالمهية السابقة) .

٤٦٧

٢٧ من يونيه ١٩٦٢

نقض : طعن ، إجراءاته ، إيداع أوراق ومستندات ،
إيداع صورة الحكم الابتدائي .

المبدأ القانوني :

أوجبت المادة السابعة من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ ، بشأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض ، على الطاعن أن
يودع قلم الكتاب وقت التقرير صورة من
الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة
المعلنة منه إن كانت أعلنت ، وصورة من
الحكم الابتدائي (طبق الأصل) إذا كان
الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه .
ولما كان هذا الإجراء ، على ما جرى به قضاء
محكمة النقض من الإجراءات الجوهرية ،
فإنه ينبغي على إغفاله بطلان الطعن .

(القضية رقم ١٩ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية »
بالمهية السابقة) .

٤٦٨

٢٨ من يونيه ١٩٦٢

أ - استئناف : إجراءات نظره ، تقرير التلخيص ،
تلاوته .

ب - إثبات : إقرار ، قضائي أو غير قضائي ،
حجته ، محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ - إن كل ما أوجبه المادة ٥٧
مكرراً المضافة بالقانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ ،
والمادة ٤٠٨ مرافعات المعدلة بالقانون
المذكور ، هو أن يضع العضو المقرر في
الدائرة الاستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع
الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل
منهم ودفعوعهم ودفاعهم ، وأن يتلى هذا
التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة .

٤٦٩

٧ من يولييه ١٩٦٢

- ١ - ضريبة أرباح استثنائية : احتياطي هبوط الأسعار ، مناط استحقاق الضريبة عليه .
- ب - تقادم : قطع ، إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة الاستثنائية ، وإجراء ربط الضريبة وإخطار الممول بذلك .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت بالأوراق أن الشركة البائعة قد كوفت احتياطياً لهبوط الأسعار تطبيقاً للمادة ٧ من القانون ٦٠ سنة ١٩٤١ ، وتعهدت الشركة المشتري (المطعون عليها) في عقد البيع بأن تتحمل ديون الشركة البائعة والتزاماتها ، وقد انتقلت البضائع والاحتياطي بحالته مع باقي الأصول والخصوم من الشركة البائعة إلى الشركة المشتري ، وظل هذا الاحتياطي ير حل بميزانيات الشركة المطعون عليها سنوياً حتى تاريخ العمل بالقانون ٦٠ لسنة ١٩٥٠ دون أن يستعمل في الغرض الذي أعد من أجله ، ورغم انقضاء الإثني عشر شهراً التسالية لإلغاء الضريبة الخاصة (التي تنتهي في أول أكتوبر سنة ١٩٥١) ، فإن من حق مصلحة الضرائب مطالبة الشركة المطعون عليها بالضريبة الخاصة الاستثنائية على هذا الاحتياطي .

٢ - إخطار الممول بعناصر ربط الضريبة الاستثنائية على مبلغ الاحتياطي (بالنموذج رقم ١٨) وإجراء ربط الضريبة

ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى في أثناء نظرها أمام المحكمة . كما أنه في حالة تغيير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد ليعلم من لم يكن حاضراً منهم عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علماً من قبل إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذي يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة ، بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول . لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذي تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد ، وتحقق بهذه التلاوة الغاية التي يهدف إليها الشارع من إيجاب وضع التقرير وتلاوته .

٢ - قوة الإقرار القضائي في الإثبات مقصورة على الدعوى التي صدر فيها ، فإذا تمسك به الخصم المقرر له أو الغير في دعوى أخرى تالية ، كان الإقرار بالنسبة إلى هذه الدعوى الأخرى إقراراً غير قضائي ، فلا يعتبر حجة قاطعة على المقرر ، بل يكون خاضعاً لتقرير محكمة الموضوع . ولهذا المحكمة بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملابسات الدعوى أن تعتبره دليلاً مكتوباً ، أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، أو مجرد قرينة كما أن لها ألا تأخذ به أصلاً ولا معقب على تقديرها في ذلك متى بنى على أسباب سائغة .

(القضية رقم ١٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد متولى عتلم ومحمد زعفران سالم ومحمود القاضي ومحمود توفيق إسماعيل وأحمد شمس الدين المستشارين)

الأيولة ، كالم يعتبره من فروع المتوفى .
فضلا عن أن قوانين الأحوال الشخصية إنما
تهدف إلى تحديد علاقة الفرد بأسرته (حقوقه
والالتزامات) ؛ أما تحديد علاقة الفرد بالدولة
فيرجع في شأنها إلى القوانين المنظمة لهذه
العلاقة .

(القضية رقم ١٣ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧١

٧ من يولييه ١٩٦٢

ضريبة أرباح استثنائية : احتياطي هبوط الأسعار .
مناط استحقاق الضريبة عليه .

المبدأ القانوني :

مؤدى المادة ٧ من القانون ٦٠ سنة
١٩٤١ أن الشارع أجاز للممول تكوين
احتياطي خاص لمواجهة هبوط الأسعار ،
يخصم من وعاء الضريبة الخاصة على الربح
الاستثنائي . وأنه رخص في استعماله متى تحقق
هذا المبرر لتغطية ما هو محتمل عند عودة
الحالة الاقتصادية إلى مجراها العادي ، ولم
يجعل استعماله مقصوراً على فترة الإثنى عشر
شهرا التالية لإلغاء الضريبة الخاصة المستحقة
على الربح الاستثنائي ، فإذا كان الحكم المطعون
فيه قد جرى على جواز استعمال الاحتياطي
قبل بدء فترة الإثنى عشر شهرا المشار إليها ،
فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٤٧ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة) .

وإخطار الممول به (بالتفويض رقم ١٩)
ينقطع به تقادم هذه الضريبة .

(القضية رقم ١٨٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة
وأحمد زكي محمد وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد الحميد
السكري ومحمد عبد اللطيف المستشارين) .

٤٧٠

٧ من يولييه ١٩٦٢

ضريبة : رسم أيولة على التركات ، فروع المتوفى ،
ورثة طبيعون ، أولاد بالتبني ، أحوال شخصية ،
قوانينها ، نطاقها ؛ قانون .

المبدأ القانوني :

ينصرف لفظ الفروع الوارد بالمادة
الأولى من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض
رسم أيولة على التركات إلى : أبناء المتوفى ،
لصلبه ، وأبنائهم ، دون الأولاد بالتبني ،
وقد أفصح الشارع عن قصده بما ورد في
المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور ، من
أن ورثة الشخص الطبيعيين هم بنوه وبنو
أبنائه ، أما من عداهم فإن الميراث ينتقل
إليهم مصادفة وعلى وجه لا يتوقعونه بسبب
عدم وجود وارثين من الطبقة الأولى .
والأولاد بالتبني أدخل في باب المصادفة من
الورثة ذوى القرى . ولا يغير من هذا النظر
أن يكون القانون اليوناني قد جعل الولد
بالتبني في مركز الولد الشرعي ، طالما أن
الشارع المصري لم ينص على اعتبار الابن
بالتبني في مركز الابن الشرعي بالنسبة لرسم

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٤٧٢

١٥ من أكتوبر ١٩٦٠

مدة خدمة سابقة : ضمها ، شرطه ، مدى توافره
إذا كان العمل السابق هو وظيفة معاون زراعة بشركة
السكر والعمل الجديد هو محضراً بوزارة العدل .

المبدأ القانوني :

إن المقصود بالشرط الخاص باتحاد
العمل السابق مع العمل الجديد في طبيعته
طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من
مايو سنة ١٩٤٧ ، هو أن يتماثل العملان ؛
وإذا لم يكن معنى ذلك أن يتطابقا تطابقاً
تاماً من جميع الوجوه ، إلا أنه يجب أن
يكون العملان على شيء من التوافق بحيث
يؤدي ذلك إلى إفادة الموظف في عمله الجديد
من الخبرة التي اكتسبها من العمل السابق ،
وهي الحكمة التي حثت المشرع على وضع
هذا الشرط في القواعد الخاصة بضم مدد
الخدمة السابقة .

ولما كانت وظيفة معاون زراعة
بشركة السكر بمنطقة نجع حمادى تتحدد
اختصاصاتها في القيام بالإشراف على تنفيذ
العمليات الزراعية ، وهذا العمل لا يتطلب
سوى خبرة فنية في زراعة القصب بصفة
خاصة ، وتسلم العمليات الزراعية من العمال

والمقاولين الزراعيين بعد أدائها ، ومراجعة
ما يثبتته كاتب الشغالة من بيانات للتأكد من
صحتها ، وتبليغ مأمور الزراعة (رئيسه
المباشر) بما تحتاج إليه الزراعة عن عمليات
زراعية ؛ فإنه يبين أنها تختلف في طبيعتها
عن طبيعة عمل المحضر ؛ ولا يغير من
الوضع كون وظيفة معاون الزراعة في
الشركة المذكورة لا تستلزم أن يكون
شاغلها حاصل على مؤهل زراعى ، وما دام
قد تخلف شرط اتحاد العمل السابق مع
العمل الحكومى في طبيعته فلا يجوز ضم
هذه المدة .

(القضية رقم ٣٧٤ لسنة ٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة سيد على الدمراوى نائب رئيس المجلس
وعلى ابراهيم بغدادى ومحمود محمد ابراهيم والدكتور
ضياء الدين صالح وعبد النعم سالم مشهور المستشارين) .

٤٧٣

١٥ من أكتوبر ١٩٦٠

حكم : بطلانه ؛ سماع الدعوى ، رد القاضى . اشترك
أحد مستشارى محكمة القضاء الادارى في نظر الدعوى
مع سبق افتائه في موضوعها عندما كان مستقراً بالقسم
الاستشارى ، أنه على الحكم .

المبدأ القانوني :

إن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات
الواجبة التطبيق بمقتضى المادة ٧٤ من قانون

الباعث ذلك المنح قد روعيت فيه سلامة تطبيق القواعد الخاصة بتقدير مبلغ المعاش ، أم أنه وقع استثناء من تلك القواعد والأحكام .

فإذا كان المدعى ما كان يستحق أصالة معاشاً قانونياً يتفق وأحكام قوانين المعاشات ولوائحها ؛ فلا مشاحة بعدئذ ، في أن المعاملة التي قرر مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء تسوية حالته على مقتضاها عند فصله من الخدمة ، إنما هي معاملة استثنائية ترتب عليها إنشاء معاش استثنائي للمدعى ، ما كان له أصل حق فيه لو أنه فصل من الخدمة دون إجراء هذه التسوية التي أقرها في شأنه ، لا على أساس أنه صاحب حق فيها ، بل رفقاً بحالته وتخفيفاً من وطأة فصله من الخدمة قبل أن يقضى فيها المدة القانونية التي كانت تسمح له بربط معاش قانوني .

٢ — إذا كان قرار مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الذي أحيل بمقتضاه الموظف إلى المعاش لم يتعرض لموضوع إعانة غلاء المعيشة ، فتظل هذه الإعانة محكومة بالقواعد المقررة في شأنها . وهذه القواعد صريحة في أنها لا تسمح بصرف إعانة غلاء المعيشة عن المعاشات التي تقرر بالمغايرة لأحكام قوانين المعاشات . فكتاب وزارة المالية الدوى (ف ٢٣٤ ٢٧/١٣) في ١٦ من أغسطس ١٩٤٤ بشأن تثبيت إعانة غلاء المعيشة بصفة عامة وتخفيضها في بعض

مجلس الدولة ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، تنص على أنه : « يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعاً من سماعها ، ولو لم يرده أحد الخصوم في الأحوال الآتية .. (خامساً) إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالقضاء .. » كما تنص المادة ٣١٤ على ما يأتي : « عمل القاضي أو قضاؤه في الأحوال المتقدمة الذكر ، ولو باتفاق الخصوم يقع باطلاً .. »

ويكون اشتراك أحد مستشاري محكمة القضاء الإداري في نظر الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وبالرغم من سبق اقتائه في هذا الشأن وقت أن كان مستشاراً في القسم الاستشاري للفتوى والتشريع ، مما يصبح معه الحكم باطلاً .
(النضية رقم ٤٧٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٤

٢٩ من أكتوبر ١٩٦٠

١ - معاش استثنائي : مناط اعتباره كذلك .

ب - إعانة غلاء المعيشة : تقرير معاش استثنائي لأحد الموظفين بقرار من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، شرط استحقاقه إعانة غلاء المعيشة عن هذا المعاش .

المبادئ القانونية :

١ - إن المناط في تعرف ما إذا كان المعاش استثنائياً من عدمه ، لا يكون بتحرى على منحه ، وإنما يكون بالبحث فيما إذا كان

وفي أكتوبر سنة ١٩٥٢ استفسرت الإدارة العامة لمعاشات الحكومة من اللجنة المالية عن الأمر فيما يتعلق بتسويات حالة الضباط الذين اقتضت إعادة تنظيم الجيش إبعادهم عن القوات المسلحة ، فقررت اللجنة المالية بأنه « تمنح إعانة الغلاء على أساس المعاش القانوني فقط ، ولا تمنح إعانة عن الزيادة التي نالها الضباط في المعاش نتيجة التسوية » . وهذا الذي قرره اللجنة المالية صريح في عدم استحقاق إعانة غلاء المعيشة على المعاشات التي تتقرر بالخافعة لأحكام قوانين المعاشات العامة للضباط المفصولين أو المحالين إلى المعاش .

(القضية رقم ٢٨٩ لسنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٥

٢٩ من أكتوبر ١٩٦٠

قرار إداري : يخص من مرتب الموظف لدين عليه ، اعتبار الدعوى في شأنه منازعة في راتب

المبدأ القانوني :

ان اختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات منصوص عليه في المادة الثانية من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة ، وهو اختصاص مطلق شامل لأصل تلك المنازعات ولجميع ما يتفرع منها . وبهذه المثابة تنظر المحكمة ما يكون قد صدر بشأن تلك المرتبات من قرارات أو إجراءات ، وذلك باعتبارها من العناصر المتفرعة من المنازعات الأصلية في

الأحوال ، والمتضمن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ ، يقرر في الفقرة الرابعة منه : « المعاشات التي تزد بصفة استثنائية تحسب إعانة الغلاء لأربابها على واقع المعاش القانوني . ومن لم يكن له معاش قانوني أصلاً ورتب له معاش استثنائي لا تصرف له إعانة غلاء إطلاقاً ، ويدخل في ذلك المعاشات التي كانت تقل عن خمسمائة مليم شهرياً وزيدت إلى هذا القدر ، .

وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ صدر قرار مجلس الوزراء برفع القيد الخاص بتثبيت إعانة غلاء المعيشة ، وهذا القرار لم يمس في شيء القاعدة التي نص عليها قرار ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ ، بل ظلت قائمة نافذة المفعول . ثم صدر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرار من مجلس الوزراء قرر تثبيت إعانة غلاء المعيشة على أساس مقدار الإعانة التي استحققت للموظف أو المستخدم أو العامل في يوم ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد أفصح الشارع في مذكرة اللجنة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ عن نيته في استمرار العمل ببدا تثبيت إعانة الغلاء رجوعاً إلى أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يولييه سنة ١٩٤٤ ، وهو القرار الذي ينهى عن صرف إعانة غلاء إطلاقاً لمن لم يكن له أصل معاش تقرره القوانين ، وإنما رتب له معاش استثنائي .

من التاريخ الذي كان قد فصل فيه فعلاً، وأيد وكيل الوزارة ذلك .

(القضية رقم ٦٣٧ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٧

٥ من نوفمبر ١٩٦٠

وظيفة : ترقية ، قرار وزارة التربية والتعليم بشأن القواعد التي تتبع في إجراء حركات الترقية والنقل والتعيين ، القرار الوزاري يجعل وظيفة المفتش معادلة لوظيفة مساعد المراقب ، النقل من وظيفة مدرس أول إلى وظيفة مفتش بالتعليم الثانوي ، هو يعتبر بمثابة الترقية ولو لم يكن مصحوباً بمنح درجة مالية ؛ اختصاص القضاء الإداري بإلغاء القرار الصادر بهذا النقل .

المبدأ القانوني :

أنه ولئن كان التعيين في وظيفة مفتش بالتعليم الثانوي لا يصحبه منح درجة مالية ، إلا أنه يعتبر بمثابة ترقية حقيقية لأن هذه الوظيفة ، كما هو واضح من القرار الوزاري ٧٨١٦ الصادر من وزارة التربية والتعليم في ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ بشأن القواعد التي تتبع في إجراء حركات الترقية والنقل والتعيين ، وقد جاء النص صريحاً على أن المفتش في التعليم الثانوي يختار من بين عدة فئات منهم وكلاء المدارس الثانوية الذين يختارون بدورهم من فئات يجرى بينهم المدرسون الأوائل . كما أن القرار الوزاري الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٧ ، جعل وظيفة المفتش معادلة لوظيفة مساعد المراقب الذي يمنح الدرجة الثالثة عند انقضاء المدة القانونية المقررة .

حدود اختصاصها الكامل بالنسبة إليها . ومن ثم فإذا استقطعت الإدارة جزءاً من راتب الموظف استيفاء لدين عليه ، فإن هذا الاستقطاع هو في ذاته مثار المنازعة في راتبه تختص المحكمة بنظرها بمقتضى اختصاصها الكامل ، ولا يكون القرار الصادر بالخصم من المرتب من القرارات الإدارية القابلة للإلغاء والتي يجوز وقف تنفيذها طبقاً للمادة ٢١ من القانون سالف الذكر ، والتي نصت على أنه : لا يترتب على رفع الطلب إلى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه... ، ومؤدى هذا أنه لا يجوز اتخاذ طريق وقف تنفيذ القرار ، إلا حيث يوجد قرار متخذ بشأنه دعوى بإلغائه .

(القضية رقم ٥٨٧ لسنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٦

٢٩ من أكتوبر ١٩٦٠

حامل : فصله دون عرض الأمر على لجنة شئون العمال قبل الفصل ، كون اللجنة رأت الفصل اعتباراً من التاريخ الذي كان فيه وأيد وكيل الوزارة ذلك .

المبدأ القانوني :

إذا كان الوزير قد رأى فصل عامل من الخدمة دون عرض الأمر على لجنة شئون العمال قبل فصله ، فإنه لا يغير من الأمر شيئاً كون الوزارة لم تعرض أمر فصل العامل على لجنة شئون العمال إلا بعد فصله من الخدمة ؛ ما دامت هذه اللجنة رأت الفصل اعتباراً

هذه الزيادة من إعانة غلاء المعيشة التي يستحقها بموجب أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن استقطاع ما يوازي الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد من إعانة الغلاء ، وعلى أن تحسب الإعانة له على أساس مرتب قدره ١٢ جنيها شهرياً ، طبقاً لقرار مجلس الوزراء القاضي بتثبيت إعانة غلاء المعيشة على المرتبات المقررة في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ولا يقدح في ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قد اشترط فيمن ينصف من خطباء وأئمة ومدرسي المساجد ، أن تتوافر فيه جميع شروط التوظيف بالأزهر الشريف وأن يكون منقطعاً لأعمال وظيفته . وذلك أن قرار الإنصاف السالف قد اشترط لأفادتهم من قواعد الإنصاف أن تتوفر فيهم هذه الشروط ، أي أن يكونوا منقطعين لأعمال وظائفهم وأن تكون الشروط التي يتطلبها التعيين في وظائف الأزهر الشريف متوافرة فيهم ، فلا يمس ذلك التقدير المالي المقرر لمؤهلهم الذي ورد صريحاً في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٤٤ وهو ١٢ جنيهاً ، إلا إذا كان حامل هذا المؤهل يشغل وظيفة في التدريس بالأزهر الشريف ، أو وزارة التربية والتعليم فيمنح ١٥ جنيهاً .

(القضية رقم ٣٩٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

ويكون النقل من وظيفة مدرس أول إلى وظيفة مفتش ، معتبراً بمثابة الترقية في مدارج السلم الإداري ، مما يجعلها خاضعة لرقابة القضاء الإداري .

(القضية رقم ٢٨٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧٨

٥ من نوفمبر ١٩٦٠

إنصاف : حملة الشهادات الأزهرية ، شهادة العالمية مع إجازة التدريس ، قبل العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تقديرها المالي ؛ إعانة غلاء المعيشة .

المبدأ القانوني :

أن التقدير المالي لمؤهل شهادة العالمية مع إجازة التدريس ، قبل العمل بقانون نظام موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي عين المدعى في ظله ، كان ١٢ جنيهاً شهرياً ، وذلك بالتطبيق لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أغسطس ١٩٤٤ في شأن إنصاف حملة الشهادات الأزهرية ، أما الذين يقومون منهم بالتدريس في الأزهر الشريف ووزارة التربية والتعليم ، فيمنحون ١٥ جنيهاً شهرياً .

ومن ثم فإنه يكون قد أفاد من أحكام الكادر الجديد الملحق بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بزيادة في مرتبه قدرها ثلاثة جنيهاً شهرياً ، إذ عين ابتداءً بمرتب قدره ١٥ جنيهاً في حين أن المقدّر لمؤله بحسب قواعد الإنصاف هو ١٢ جنيهاً ، لأنه لا يقوم بالتدريس في الأزهر أو مدارس وزارة التربية والتعليم ؛ ويجب استقطاع مقدار

٤٧٩

٥ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - كادر عمال : امتحان العامل عند التعيين أو الترقية أو النقل من فئة إلى أخرى أمام اللجنة الفنية المختصة بالوزارة أو المصلحة ، حكمة ذلك . مدى تحقق هذه الحكمة بامتحان يجرى في جهة أخرى ، لغرض آخر .

ب - امتحان : سائق سيارة مرخص من قلم المرور ، مدى ضرورة امتحانه أمام اللجنة الفنية المختصة .

المبادئ القانونية :

١ - يبين من مطالعة كادر عمال اليومية الحكوميين أنه أقام تفرقة في القواعد التي تضي بأن تبني عليها تسويات حالات العمال الخاضعين لأحكامه ، سواء الافتراضية منها وهي السابقة على أول مايو سنة ١٩٤٥ ، أو الواقعية وهي اللاحقة لهذا التاريخ ، وجعل أساس هذه التفرقة المؤهل الدراسي والامتحان المهني الفني . وغاير في الوضع والمدد اللازمة للترقية والتدرج في الوظيفة والمعاملة بين العمال تبعا للمؤهل وأداء الامتحان ، على تفصيل فيما إذا توافر للعامل أحدهما أو كلاهما ، وأوجب أن يؤدي هذا الإمتحان أمام لجنة فنية يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وناط بهذه اللجنة .

٢ - تحديد وظيفة العامل ودرجته ، على مقتضى النتيجة التي يسفر عنها امتحانه من حيث نوع الحرفة التي يصلح لها ودرجة مهارته الفنية فيها ، وذلك عند تعيين العامل ابتداء من الخارج في وظائف الصناعات التي نص عليها ، أو عند ترقيته من بعض هذه الوظائف إلى التي تليها ،

أو عند نقله إلى وظيفة أعلى أو من إحدى فئات الوظائف إلى الأخرى .

وإذا كان تشكيل اللجنة الفنية المشار إليها على النحو المتقدم واختصاصها الذي أسنده إليها واضح الكادر إنما ينصرف بالآثر الحال لهذا الكادر إلى الحالات التي تجد بعد نفاذه ، فإن الحكمة التي يقوم عليها تطلب أداء هذا الامتحان أمام الهيئة الفنية المختصة بذلك في كل وزارة أو مصلحة ، لا تختلف قبل نفاذ كادر العمال عنها بعد نفاذه ، وهي توحيد معيار التقدير في يد هيئة رسمية فنية متعددة الأعضاء ذات تخصص مهني في الجهة الإدارية التي يجرى تعيين العامل فيها ، الاستيثاق من مدى قدرته وتحديد درجة كفايته وخبرته الفنية في الحرفة التي تثبت صلاحيته لها ، وهي العناصر التي تبني عليها معاملته من حيث تعيين مهنته ودرجته وأجره ، الأمر الذي لا يتحقق بامتحان يجرى في جهة أخرى وإن تكن رسمية لغرض آخر ، ويوزن بميزان مختلف بقدر هذا الغرض ، بعيداً عن رقابة الجهة صاحبة الشأن ودون تقيد بمعاييرها أو ضوابطها أو مستوياتها الفنية ، أو تحديد لدرجة الصلاحية أو مرتبة المهارة الفنية القائمة بالشخص الذي امتحن .

٢ - أن كادر العمال في خصوص سائقي السيارات من العمال ، قد أقام تبايناً في أسس إنصاف هؤلاء السائقين تبعا لدخولهم الخدمة بامتحان ، وعدم استثنائهم من هذا الامتحان أو إعفائهم منه ولو كانوا حاصلين على رخص

أجرته بالعلاوات الدورية وقدرها ٢٠ ملياً كل سنتين ، من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ بشأن تطبيق الكشف حرف (ب) الملحقه بكادر العمال على العمال المعينين بعد ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٥ ، إلا أن صرف الفروق الناتجة عن هذه التسوية تراخى إلى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ تاريخ صدور القانون ٢٨ لسنة ١٩٥٢ بفتح الاعتماد اللازم لهذه التسوية .

٢ - إن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، بتثبيت إعانة غلاء المعيشة على أساس الماهيات والمرتبات والأجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال في آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، قد جعل الإعانة المستحقة عن شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ هي أساس التثبيت . ولما كانت هذه بدورها تنسب إلى الماهية أو المرتب أو الأجر المستحق عن هذا الشهر ، فالعبرة بالماهية أو المرتب أو الأجر المستحق للموظف أو المستخدم أو العامل في آخر شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، دون ما يصرف منها في هذا التاريخ إذ الصرف أثر من آثار استحقاق المرتب أو الأجر .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠ والذي استمد منه المدعى الحق في التسوية الجديدة التي وصلت بأجره في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، قد صدر قبل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من

للقيادة وفقاً لللائحة السيارات ، بل افترض لزوم أدائهم إياه في الوزارة أو المصلحة التي يعينون فيها .

ومن ثم فإن الترخيص لسائق السيارة من قلم المرور بالقيادة لا يقوم مقام الإمتحان الذي يتطلبه كادر العمال لاعتبار العامل بمتحناً وفقاً لأحكام الإمتحان الذي تترتب عليه الآثار التي قررها لذلك ، ولا سيما أن الترخيص قد يمنح - وبخاصة في الماضي - بشئ من التسامح ، وأنه قد تمضي بين الحصول عليه والتعيين في الوظيفة فترة من الزمن - كما هو الحال في شأن المدعى - يفقد فيها المرخص له الصلاحية للقيادة أو للدراية عليها ، للعجز أو لعدم المزاولة الفعلية ، بما يسقط كل قيمة للآثار الذي يمكن افتراض أن هذا الترخيص شاهد به .

(القضية رقم ٦٠٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٠

٥ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - كادر العمال : عامل معين بعد ٣٠ من أبريل ١٩٥٤ ، كشف حرف ب ، تطبيقاً عليهم ، تسوية حالة هؤلاء العمال ، صرف الفروق المالية المترتبة .
ب - إعانة غلاء المعيشة : تثبيتها ، صرف فروقها .

المبادئ القانونية :

١ - إن المدعى استمد الحق في التسوية الجديدة باعتباره في الدرجة (٤٠٠ / ٣٠٠) من بدء دخوله الخدمة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٦ وبأول مربوطها ، ثم تدرجت

٤٨١

٥ من نوفمبر ١٩٦٠

١ — جمعيات : النظر في مسألة غير واردة في جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية ، اعتبار اجتماع الجمعية العمومية منقضاء بمجرد الانتهاء من جدول أعمال الجلسة .

ب - قرار إداري : اعتبار انتخاب أعضاء مجلس إدارة جمعية خيرية منعزلاً ، مدى وجوب صدور قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بإلغاء الانتخاب ، كتاب مراقبة الشؤون الاجتماعية باعتباره كأن لم يكن ، هل يعتبر قراراً إدارياً بإبطاله ، النعى بصدور هذا الكتاب عن لا يملك إصداره .

المبادئ القانونية :

١ — إنه وإن خلا القانون الأساسي للجمعية الخيرية القبطية الكاثوليكية بالاسكندرية من نص يحظر فيه على الجمعية العمومية النظر في أي مسألة تكون غير واردة في جدول أعمال الاجتماع ، إلا أن هذا الحظر من القواعد المسلسلة . ذلك أنه عند دعوة الأعضاء إلى اجتماع الجمعية العمومية يبين لهم في الدعوة أو معها المسائل التي سوف تعرض في الجلسة ، فيجب العضو الدعوة بالحضور أو لا يجيبها حسب أهمية تلك المسائل في نظره ومن ثم يحظر النظر في أي مسألة أخرى خارجة عن جدول الأعمال ، لأن الأعضاء لم يخطرأ بها عند دعوتهم إلى الاجتماع ، ولو أنهم أخطروا بها لربما حضر من أجلها الكثير من الأعضاء الغائبين ، ولذلك فإنه لو كان جدول اجتماع الجمعية العمومية تضمن مسألة طرح الثقة بأعضاء مجلس الإدارة القائم وانتخاب مجلس إدارة جديد لحضر كثير من

ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتثبيت إعانة غلاء المعيشة فهذه المثابة يكون الأجر المذكور هو الأجر المستحق فعلاً للدعى في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ . فلا مناص من تثبيت إعانة غلاء المعيشة للدعى على أساس الأجر الذي استحقه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

ولما كان صرف الفروق المالية الناشئة عن التسوية الجديدة التي قررها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونيه سنة ١٩٥٠ بشأن تطبيق الكشوف حرف (ب) الملحقه بكادر العمال على العمال المعينين بعد ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٥ قد تراخى إلى ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ تاريخ صدور القانون ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح الاعتماد اللازم لهذه التسوية ، ولما كانت إعانة غلاء المعيشة تتبع المرتبات والمهيات والأجور وتصرف تبعاً لها منسوبة إليها ، فإن فروق إعانة غلاء المعيشة المترتبة على الزيادة في الأجر الناشئة بعد هذه التسوية لا تصرف إلا من هذا التاريخ أي من ١٤ من فبراير سنة ١٩٥١ .

وترتباً على ما تقدم فما دام أجر المدعى اليومى في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قد وصل إلى . . فإنه لا ينبغي إهدار ذلك ، بل اتخاذ هذا الأجر أساساً لربط إعانة غلاء المعيشة المستحقة له وتثبيتها .

(القضية رقم ٦٣٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

الأعضاء الذين تغيبوا لأهمية هذه المسألة .
وإذا كان هذا الاقتراح لم يقدم قبل إعداد جدول الأعمال ، وإنما قدم في الجلسة ، فقد كان الاجراء القانوني الوحيد هو تحديد موعد لاجتماع جديد يعقد فيما بعد لنظر هذا الاقتراح ، وترسل الدعوة إلى الاجتماع الجديد إلى جميع الأعضاء متضمنة هذا الاقتراح ، حتى يكون جميع الأعضاء على بينة من الموضوع الذي سوف يطرح في الاجتماع الجديد .

وان اجتماع الجمعية العمومية للجمعية الخيرية يعتبر أنه انقضى بمجرد الانتهاء من النظر في جدول أعمال الجلسة ، ومن ثم فإن بقاء فريق من الأعضاء معها يبلغ عددهم بعد انقضاء الاجتماع ، لا يعتبر استمراراً لجلسة الجمعية العمومية ؛ لأن الجلسة قد انقضت بالانتهاء من نظر جدول الأعمال ، وأى قرارات يتخذونها في مثل هذا الاجتماع لا تعتبر صادرة من الجمعية العمومية ، بل شأنها شأن أى اتفاق يجمع عليه فريق من الأعضاء فيما بينهم بعيداً عن الجمعية . ومن ثم فإن القرارات التي تتخذ بهذه الطريقة لا تكون مخالفة للقانون كما ذهب الحكم المطعون فيه ، وإنما هي منعدمة تماماً inexistantes بالنسبة للجمعية العمومية التي كانت منعقدة انعقاداً صحيحاً وانقض اجتماعها بعد الانتهاء من نظر المسائل التي وردت في جدول أعمال الاجتماع .

٢ - ان مسألة انتخاب المدعين كأعضاء

لمجلس الإدارة لم تكن مدرجة في جدول الأعمال ، ومن ثم فإن هذا الانتخاب يكون منعدماً ، والجراء المنعقد ليس بحاجة لقرار إداري ليطله ، ومن ثم فلم تكن ثمة حاجة لأن يصدر وزير الشؤون الاجتماعية قراراً بإلغاء هذا الانتخاب المعدوم أصلاً . وأن ما جاء في كتاب مراقبة الشؤون الاجتماعية بالاسكندرية من بطلان هذا الانتخاب واعتباره كأن لم يكن ، ليس في الواقع قراراً من هذه المراقبة بإبطال الانتخاب ، لأنه منعدم ؛ وإنما هو تبصير من المراقبة للجمعية بحقيقة الواقع من أن هذا الانتخاب يعتبر كأن لم يكن . ومن ثم فإن طلب الحكم بإلغاء ما تضمنه كتاب مراقبة الشؤون الاجتماعية بالاسكندرية ، ووصف المدعين إياه بأنه قرار صدر عن لا يملك إصداره ، هذا الطلب لا يستند إلى أساس سليم من القانون .

(القضية رقم ٦٤٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٢

٥ من نوفمبر ١٩٦٠

وظيفة : ترخيص الجهة الادارية في التعيين في الوظائف العامة ، طبيعة سلطتها في هذا الشأن ، القيود التي ترد عليها ؛ مباحث عامة ، استطلاع رأيها ؛ شهادة حسن السير والسلوك .

المبدأ القانوني :

إن الجهة الإدارية تترخص في التعيين في الوظائف العامة بسلطتها التقديرية

بما لا تغيب عليه إلا في أحوال إساءة استعمال السلطة ، ما لم يقيد القانون بنص خاص ، أو ما لم تقيد نفسها بقواعد تنظيمية معينة . فالتعيين أمر متروك للجهة الإدارية باعتبارها المسئولة عن حسن سير المرافق العامة .

ومن حق الجهة الإدارية أن تتأكد من ملاءمة المرشح للوظيفة بكل الطرق التي تراها مؤدية للوصول إلى اختيار الأصلح للتعيين فيها .

فإذا كانت إدارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ، بعد أن أجرت امتحاناً بين الحاصلين على أعلى الدرجات فيه من لا تشوب سمعتهم شائبة للتعيين في مرفق النقل العام ، وهو من المرافق ذات الأهمية والخطورة مما يقتضى التحرى عن سلوك العمال فيه والتأكد من أنه ليس لهم نشاط هدام حتى تطمئن بذلك إلى سلامة المرفق وحسن سيره . وهي إذ تعرفت رأى إدارة المباحث العامة عن سلوك المرشحين للتعيين ومدى بعدهم عن المبادئ الهدامة باعتبار هذه الإدارة أقدر الجهات الرسمية المختصة بذلك ، فإن إدارة النقل تكون قد سلكت الطريق القويم .

ومادامت إدارة المباحث العامة لم توافق على تعيينه فإنه من حق القائمين على إدارة المرفق أن يمتنعوا عن تعيينه اطمئناناً منهم على سلامة المرفق ، ومنعاً لأن يندس بين عماله بعض المشاغبين وذوو النشاط الهدام .

ولا يقدح في ذلك ما قيسل من وجوب الاكتفاء بشهادة حسن السير والسلوك المقدمة من المدعى ، وإلى أن الاشتغال بالسياسة أمر غير محرم قانوناً ، إذ أنه فضلاً عن أن شهادة حسن السلوك لا تقطع في ذاتها بعدم وجود نشاط هدام ، إذ أن ذوى الميول السياسية المنحرفة إنما يباشرون نشاطهم سرّاً وفي تحرز واستخفاء بعيداً عن أعين الناس مما قد يخفى عادة على محررى شهادة حسن السلوك ؛ فإن تقديم هذه الشهادة لا يمنع الجهة الإدارية من التزيد في البحث والتدقيق ، والاستعانة بالجهات الرسمية المختصة في التأكد من صلاحية المرشحين وعدم وجود نشاط هدام لهم . كما أن تأشيرة إدارة المباحث بعبارة : « لا مانع من تعيينهم سياسياً » . لا تعنى أن إدارة المباحث تحرم الاشتغال بالمبادئ السياسية العامة للدولة ، وإنما تعنى في الواقع أنه ليس للمطلوب التحرى عنه أى نشاط سياسى هدام أو ضار بسلامة الدولة وأمنها .

وعلى ذلك يكون من حق إدارة النقل بل من واجبها حرصاً على سلامة المرفق أن تمتنع عن تعيين المدعى ؛ ويكون قرارها المطعون فيه سليماً ومتفقاً مع القانون وفي حدود السلطة المخولة لها ، ولا مخالفة فيه أو انحراف عما يجعله حصيناً من الإلغاء وبمناى عن أى طعن .

(القضية رقم ٦٤٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٣

٥ من نوفمبر ١٩٦٠

كادر: عمال القناة ، عامل القناة ، امتحانه أمام اللجنة الفنية المختصة ، اكتسابه مركزاً قانونياً ذاتياً بحسب نتيجة امتحانه من تاريخ أدائه ، التحدى بترأخي الإدارة في امتحان العامل ، القول برد صلاحية العامل إلى تاريخ نفاذ الكادر .

المبدأ القانوني :

إذا كان المدعى قد أدى الامتحان الفني الذي تطلبه كادر عمال القناة ونجح فيه ، فإنه يكون قد اكتسب مركزاً قانونياً على أساس نتيجة هذا الامتحان ، ترتب له بمقتضاه حق استمده مباشرة من القانون في حينه ، فيما يتعلق بالدرجة والأجر اللذين يستحقهما .

ولا يؤثر في هذا الحق وثبوته لصاحبه صدور تنظيم لاحق غير ذي أثر رجعي ، كالقانون ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية ، أو قرار مجلس الوزراء الملحق به الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ؛ مادام لم يمسأ أوضاع العمال ومراكزهم السابقة بأثر منعطف على الماضي .

ومن ثم فإن المدعى يستحق تسوية حالته على الوجه المتقدم من تاريخ أدائه الامتحان أمام اللجنة الفنية المختصة في المهنة التي أثبت الامتحان صلاحيته لها ؛ لا من تاريخ سابق على ذلك . إذ أن هذه الصلاحية ليست صفة لازمة للشخص ومطلقة زمنياً ، بل هي حالة مكتسبة ونسبية تقوم به في وقت ما متى توافرت له أسبابها من مران وخبرة بالنسبة

إلى حرفة بذاتها . وقد جعل كادر عمال القناة الاختبار الفني أداة لإثباتها ، وليس معنى ثبوتها للعامل وقت أداء هذا الاختبار أنها كانت قائمة به في زمن سابق ، مادام اكتساب هذه الصلاحية ومرتبها يتأثران بطبيعتها بمضى الوقت وبالدريّة .

ولا سند للحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه من رد هذه الصلاحية إلى تاريخ نفاذ أحكام كادر عمال القناة ، لعدم قيام الدليل على ذلك ؛ كما لا حجة له فيما أخذه على جهة الإدارة من تراخ في تطبيق أحكام الكادر المذكور في حق المدعى فور نفاذها ، إذ لم يكن في وسعها عملياً ومادياً أن تقوم باختبار العدد العديد من عمال القناة الذين ألحقوا بخدمتها ، كل في حرفته في وقت واحد ، والثابت أنها قامت باختبار المدعى فنياً بعد فترة معقولة في تاريخ نفاذ الكادر المشار إليه .

(القضية رقم ٩٢٨ سنة ٥ ق بالمهنة السابقة) .

٤٨٤

١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

١ — موظف : ترقية بالاختبار من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفني المتوسط إلى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي ، جوازها ، حدودها ، استبدال درجة في الكادر العالي بمثلها في الكادر المتوسط .

ب — ترقية : لجنة شئون الموظفين ، أراجواها الترقية بعد اقرارها للتحقق من مراعاة تطبيق أحكام القانون ، انتهاء الرأي إلى تأكيد صحة الترقية ، اسنادها إلى تاريخ اقرارها السابق .

المبادئ القانونية :

١ — إن المادة (٤١) من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه : « تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من الكادر الفني المتوسط إلى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالي في حدود النسبة المخصصة للاختيار ، وبشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠ ٪ من النسبة المخصصة للاختيار ؛ ويعمل بهذه القواعد عند الترقية إلى أية درجة أعلى ، . ومن ثم فإن القيد الاستثنائي الوارد في هذه المادة لا ينصرف إلا إلى الترقية من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي ، بحسب التفصيل الوارد فيها دون أن يكون لهذا القيد أثر في حالة استبدال درجة في الكادر العالي بمثلها في الكادر المتوسط ، إعمالاً لقانون الميزانية وبناء على مقتضيات المصلحة العامة ، وذلك أن مثل هذا الموظف يعتبر كأنه من موظفي الكادر العالي أصلاً ، إذ هو يقوم بأعمال وظيفة اقتضت المصلحة العامة اعتبارها من وظائف الكادر العالي ؛ فلا يلحقه قيود الترقية من الكادر المتوسط إلى الكادر العالي بالتطبيق لأحكام المادة (٤١) سالفه الذكر .

٢ — أنه بالنسبة لإسناد ترقية المدعى إلى تاريخ سابق وهو ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، أسوة بزميله اللذين رقياً بالأقدمية وهما البان له في ترتيب الأقدمية ، فالواقع من الأمر أن لجنة شئون الموظفين ، بعد أن

أقرت ترقية المطعون عليه أرجأت هذه للترقية للاستئناس برأى مستشار الرأى الذى أفتى بصحة ترشيح المطعون عليه للترقية . وفى ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٧ أقرت لجنة شئون الموظفين هذه الترقية من تاريخ موافقة السيد مدير الجامعة على قرار ترقية زميل المطعون عليه .

والترقية إذا كانت قد أرجئت ريثما يتم التحقق من مراعاة تطبيق القانون ، بدون بحث قرار لجنة شئون الموظفين من الوجهة الموضوعية لتقدير ملاءمته أم عدم ملاءمته ، وانتهى الرأى إلى تأكيد صحة الترقية ، فإن إسناد الترقية إلى تاريخ موافقة السيد مدير الجامعة على قرار ترقية من يلى المطعون عليه فى الأقدمية ، يكون مطابقاً للقانون طبقاً لقضاء هذه المحكمة .

(القضية رقم ٧٧٩ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٤

١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

دعوى : مصلحة فيها ، قبولها ، مرتب ، مازعة فيه ؛ نقابة ، الدعاوى التى يجوز لها إقامتها ، مصلحة جماعية للنقابة تتحققها مصلحة جماعية ، مصلحة فردية لأعضاء النقابة .

المبدأ القانونى :

من المسلم أن للنقابات المنشأة وفقاً للقانون أن ترفع الدعاوى المتعلقة بحقوقها بصفة كونها شخصاً معنوياً عادياً ، كالحقوق التى عساه أن تكون فى ذمة أعضائها أو قبل

عدم جواز التمسك به بعد إلغاء قرار الترقية أو سحبه .
ب - ترقية : سحب جزئي ، تصحيح الإدارة
قرارها الخاطيء ، سحبه دون ارجاع الترقية إلى تاريخ
صدور القرار المسحوب .

المبادئ القانونية :

١ - إنه وإن كانت الإدارة تترخص
بما لها من ولاية اختيارية في إصدار حركات
الترقية وتوقيتها ، إلا أنها متى كشفت عن
نيتها في إصدار حركة في وقت معين ، فليس
لها أن تعود بعد إلغاء هذه الحركة أو سحب
القرار الصادر بها وتتمسك بهذا الحق ، بعد
أن استنفدت ولايتها باستعماله في موعد سبق
لها تحديده .

٢ - إذا ثبت أن الإدارة قد أصدرت
قرارها بالترقية على نحو خاطيء ، فإن
تصويب هذا القرار يقتضي رد الأمور إلى
وضعها الصحيح باعتبار ترقية المدعى راجعة
إلى وقت صدور القرار المسحوب ؛ ومن ثم
فإنه إذا سحبت الإدارة قرارها المطعون
فيه بأن استجابت إلى ترقية المدعى دون
إرجاعها إلى تاريخ الحركة الأولى ، فإنها قد
تكون قد سحبت سحبا جزئيا . ويجب تصويب
الوضع بإرجاع أقدمية المدعى إلى تاريخ تلك
الحركة .

(القضية رقم ٣٤ هـ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٧

١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - دعوى : تعويض ، ميعاد رفعها .

الغير الذين يتعامل معهم . كذلك استقر
الرأى فقها وقضاء على أن للنقابات أن ترفع
الدعوى المتعلقة بالمصلحة الجماعية أو المشتركة
للدفاع عن مصالح المهنة ، وجرى القضاء في فرنسا
على اعتبار أن للنقابة مصلحة جماعية إذا كان
ثمة ضرر قد أصاب أعضائها بصفة كونهم
أعضاء في النقابة ، وبسبب مباشرتهم للمهنة
التي وجدت النقابة للدفاع عنها ، غير أنه يجب
التفرقة بين هذه المصالح الجماعية الفردية
لهؤلاء الأعضاء ، فهذه المصالح الفردية هي
ملك لأصحابها ، وهم أصحاب الحق في
المطالبة بها ورفع الدعوى عنها ولا تقبل
الدعوى بشأنها من النقابة .

فإذا كانت الدعوى المرفوعة من نقابة
عمال ومستخدعى مجلس بلدى المنصورة
تهدف إلى المطالبة بأحقيتهم في العسلاوة
الاستثنائية المقررة بكتاب دورى إدارة
البلديات رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٢ ، فإنها
لا تتصل بالمصلحة الشخصية المباشرة للنقابة
التي رفعتها ، ولا بالمصلحة الجماعية المتصلة
بمباشرة المهنة ؛ وإنما هي متعلقة بحقوق
فردية لبعض أعضائها ، فالدعوى المرفوعة
من النقابة للمطالبة بها تكون غير مقبولة .

(القضية رقم ٢٧٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٦

١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - قرار إدارى : ترقية ، وقت إجرائها ، ترخص
الإدارة في اختياره ، استنفاد ولايتها باستعمال هذا الحق ،

جعلت إعلانه أو نشره مبدأ لسريان الميعاد،
والتظلم موقفاً لهذا السريان .

ثانياً : لأن الميعاد السابق ذكره مأخوذ
عن القانون الفرنسي ، وترديد لأحكامه ؛
وهذا القانون يقصر هذا الميعاد على طلبات
الالغاء دون طلبات التعويض .

ثالثاً : لأن طلب التعويض منوط بحلول
الضرر، وهذا لا يترتب حتماً على إعلان القرار
الإداري أو نشره بل يترتب في الغالب على
تنفيذ القرار ، فلو أن ميعاد الستين يوماً
يسرى على طلب التعويض ، لكان مقتضى
هذا أنه يلزم رفعه حتى لو لم يحل الضرر
بصاحب الشأن ، مما تأباه البداهة القانونية .

رابعاً : لأن الحكمة التشريعية لقصر
رفع الدعوى على ستين يوماً هي استقرار
القرارات الإدارية ، حتى لا تكون مستهدفة
لخطر الالغاء وقتاً طويلاً ، وهذه الحكمة إن
كانت متوافرة فيما يتعلق بطلبات إلغاء
القرارات ، فإنها منعدمة بالنسبة إلى دعاوى
التعويض ؛ إذ هذه لا تخرج عن كونها
دعاوى عادية .

خامساً : إن الشارع عندما تكلم عن
طلبات الالغاء في المادة ١٩ (٢٢ من القانون
٥٥ لسنة ١٩٥٩) قضى بأن ميعاد رفع
الدعوى ستون يوماً ، بأن نص على أن ميعاد
رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات
الالغاء ستون يوماً ، بينما أطلق الشارع في
المادة ٩ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (المادة

منازعة في مرتب : دعوى تعرض عن الحرمان
من ملاوة دورية مستعقة .

المبادئ القانونية :

١ — إن ميعاد الستين يوماً المنصوص
عليه في المادة ١٩ من القانون ١٦٥ لسنة
١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، والذي
رددته المادة ٢٢ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩
في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية
المتحدة . . خاص بطلبات إلغاء القرارات
الإدارية دون غيرها من المنازعات ؛
فلا يسرى على طلبات التعويض التي يجوز
رفعها مادام لم يسقط الحق في إقامتها طبقاً
للأصول العامة وذلك للاعتبارات الآتية :

أولاً : لأن عبارة المادة ١٩ من القانون
١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (٢٢ من القانون ٥٥ لسنة
١٩٥٩) تقطع في تخصيص حكمها بطلبات
إلغاء القرارات الإدارية دون غيرها من
المنازعات ، إذ هي قد جعلت مبدأ سريان
الميعاد من تاريخ نشر القرار الإداري
المطعون في الجريدة الرسمية ، أو في النشرات
التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن
به . كما قضت بوقف سريان هذا الميعاد في
حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت
القرار أو إلى الهيئات الرئيسية ؛ وبأنه
يعتبر في حكم قرار بالرفض فوات ستين يوماً
على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات
المختصة ، ومفاد ذلك أن المادة المذكورة إذ
تحدد ميعاد الستين يوماً ، لا تتحدث إلا عن
الدعوى الخاصة بإلغاء قرار إداري ، ومن هنا

المبادئ القانونية :

١ - إن تقدير الدرجة التي يستحقها الموظف عن كل عنصر من العناصر الواردة في التقرير السنوي لدرجة الكفاية ، هو أمر تترخص فيه لجنة شئون الموظفين بسلطانها التقديرية ، كما أن القسانون لم يعين للجنة شئون الموظفين طريقاً معيناً تلزم به في تقدير كل العناصر المطلوب تقديرها في التقرير السنوي ؛ بل يقوم تقديرها لأى عنصر من العناصر على الطرق كافة التي تراها موصلة لهذا التقدير ، تقديرأ سليماً دقيقاً يتفق مع الحق والواقع .

ولم يكن قرار وزير المالية رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٤ الذى صدر تنفيذأ للبادء الثلاثين من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مقيدأ للجنة شئون الموظفين في تقديرها ، ولا محددأ لها العناصر التي تستمد منها تقديرها ؛ بل كل ما فعله هو أن بين العناصر التي يمكن للجنة شئون الموظفين أن تستعين بها على التقدير ، ولم يمنعها من أن تستمد التقدير من عناصر أخرى ، وقد خص القانون لجنة شئون الموظفين بتلك السلطة التقديرية المطلقة في تقدير درجات كفاية الموظفين ، لحكمة ظاهرة ، وهي أنها تضم عدداً من كبار موظفي الوزارة أو المصلحة التي يعمل بها الموظف الذين لهم من خبرتهم ومراهم إشرافهم على أعمال الموظفين ، ما يمكنهم من وزن كفاية الموظف ، وتقدير درجة تلك الكفاية تقديرأ دقيقاً سليماً يتفق مع الحق والواقع .

٩ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩) ولم يحدد ميعادأ لدعوى التعويض ، تاركاً ذلك للقواعد العامة ، بأن قال : « يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى ذون غيره ، في طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها في المادة السابقة إذا رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية . »

٢ - إذا كان المدعى يطلب التعويض لحرمانه من العلاوة الدورية المستحقة له اعتبارأ من أول مايو سنة ١٩٥٥ ، فتكون الدعوى في حقيقتها هي مطالبة المدعى بالعلاوة المذكورة ، وهذه العلاوة إذ استحققت للموظف تعتبر جزءأ من مرتبه ، فالمنازعة فيها هي منازعة في المرتب طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ (المادة الثامنة من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩) .

(القضية رقم ٦٣٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) :

٤٨٨

١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - موظف : تقرير سنوى ، لجنة شئون الموظفين ، تقديرها الدرجة التي يستحقها الموظف عن كل عنصر من العناصر الواردة فيه ترخص اللجنة فيه بسلطانها التقديرية ، استعانة اللجنة بالطرق التي تراها مؤدية إلى سلامة تقدير درجة كفاية الموظف وانفاقه مع الحق والواقع .

ب - تقرير سنوى : عنصر الغياب والتأخير ، توقيع الموظف على دفاتر الحضور والانصراف ، مدى دلالتة على استحقاقه الدرجة القصوى لهذين العنصرين .

إلا تسعاً وعشرين مرة ، لما يقطع بصحة
التقدير وسلامته .
(القضية رقم ٦٢٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٨٩

١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

كادر العمال : الامتحان الفنى أمام اللجنة المختصة ،
الدليل على أدائه ، شهادة موظفى المصلحة السابقين .
أوراق لأصل لها فى سجلات المصلحة أو ملف خدمة
العامل ، دلالتها .

المبدأ القانونى :

إذا كان لا دليل فى الأوراق على تأدية
المدعى امتحاناً فنياً ما عند بدء دخول الخدمة ،
ونجاحه فى هذا الإمتحان . فلا تقوم شهادة
موظفى المصلحة السابقين المحررة بعد تعيينه
بأعوام ، بأنه نال تمريناً كافياً بمعمل الصناعات
الزراعية يجعله جديراً بالمساعدة ، مقام هذا
الامتحان . إذ فضلاً عن أنها لم تتضمن معنى
اختباره عند التعيين ، أو فى تاريخ لاحق ،
فإن التمرين الذى تشير إليه لم يكن بطبيعة
الحال يتوافق له عند بدء تعيينه ، بل اكتسبه ،
إن صح ، بعد مضي وقت من هذا التعيين .
وما دامت الأوراق خلواً من دليل كاف
مقبول مثبت لأداء المدعى امتحاناً عند التحاقه
بالخدمة ونجاحه فى هذا الإمتحان ، فإن الشهادة
اللاحقة الصادرة من موظفين سابقين غير
مختصين ولا مسئولين بالمصلحة لا تقبل فى
إثبات شيء من ذلك ، والقول بغير هذا يفتح
الباب للتحايل على أحكام كادر العمال بوسائل

٢ — إنه بالنسبة لعنصرى الغياب
والتأخير ، فإنه فضلاً عن أن القانون لم يلزم
المصلحة الحكومية بإعداد دفاتر للحضور
والانصراف ، فإن نص قرار وزير المالية
رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ على أن تكون دفاتر
الحضور والانصراف من أسس التقدير ،
لا يعنى وجوب إعدادها ، ومن ثم فلا يجوز
اتخاذ عدم وجود هذه الدفاتر سبباً لالغاء
تقدير لجنة شئون الموظفين لعنصرى الغياب
والتأخير كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ،
إذ أن وجود هذه الدفاتر وتوقيع الموظف
عليها لا يجعله مستحقاً للدرجة القصوى
لعنصرى الغياب والتأخير ، ولا يمنع من
الهبوط بتقديرها إلى أدنى درجاتها ، إذ قد
ينصرف الموظف ويتغيب عن عمله ما بين
موعدى الحضور والانصراف .

فإذا كانت مصلحة المساحة قد أفادت فى
خصوصية هذه المنازعة بعدم وجود دفاتر
حضور وانصراف ، هذا فضلاً عن أن
طبيعة عمل المدعى وهو مساعد مفتش مدن
تستدعى وجوده خارج المصلحة وبعيداً عنها ،
بما لا يستطيع معه بالتالى التوقيع على دفاتر
الحضور والانصراف وذلك لاستحالة
حضوره إلى المصلحة وإنصرافه منها ، كما أنه
لا يحقل أن ترسل إليه الدفاتر لتوقيعها حيث
يعمل فى الحقول البعيدة عن المصلحة ، وأن
ثبوت تغيبه عن عمله مائتين وسبعين يوماً —
ولو كان ذلك بأجازة مرضية ، وعدم مروره
على مرهوسيه فى التسعين يوماً الباقية من العام

غير منضبطة لا يمكن الاطمئنان إليها . كما لا يمكن الأخذ في هذا الشأن بما هو وارد في صور شمسية لأوراق لا تحمل طابع الرسمية، وتصر الجهة الإدارية على عدم وجود أصول لها لديها ، إلى حد طلبها إجراء تحقيق في موضوعها بوساطة النيابة الإدارية .

(القضية رقم ٩٧٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٠

١٢ من نوفمبر ١٩٦٠

١ - لجنة شئون الموظفين : اختصاصها بالنظر في نقل الموظفين وترقيتهم ، حق الوزير في الموافقة عليها صراحة أو ضمناً أو ابداء اعتراضه عليها ، بسبب الاعتراض .

ب - قرار إداري : مناسبات إصداره ؛ ترقية ، اجرائها أو عدم اجرائها في وقت معين ، ارجاء الوزير شغل درجة ما ، اقتراح لجنة شئون الموظفين ، وظيفة ، ارجاء الوزير شغلها ، تسببه .

المبادئ القانونية :

١ - إن المادة ٢٨ من القانون ٢١٠

لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة تنص على أن : تختص اللجان المنصوص عليها في المادة السابقة بالنظر في نقل الموظفين لغاية الدرجة الأولى ، وفي ترقيةهم بما في ذلك الترقية بالاختيار طبقاً لأحكام هذا القانون ، وترفع اللجنة اقتراحاتها إلى الوزير لاعتمادها ، فإذا لم يعتمدها الوزير ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اعتبرت معتمدة وتنفذ . أما إذا اعترض الوزير على اقتراحات اللجنة كلها أو بعضها ، فيتعين أن يبدى كتابة

الأسباب المبررة لذلك ويعيد ما اعترض عليه للجنة للنظر فيه على ضوء هذه الأسباب ، ويحدد لها أجلاً للبت فيه ، فإذا مر هذا الأجل دون أن ترفع اللجنة رأياً للوزير ، اعتبر رأي الوزير نهائياً ، أما إذا تمسكت اللجنة برأيها خلال الأجل المحدد ، فترفع اقتراحاتها للوزير لاتخاذ ما يراه بشأنه ، ويعتبر قراره في هذه الحالة نهائياً . ويتضح من هذا النص ، أن ما تقررره لجنة شئون الموظفين لا يعدو أن يكون مجرد اقتراحات ترفعها للوزير ، الذي إما أن يوافق عليها صراحة أو ضمناً ، وتستفاد الموافقة الضمنية من انقضاء شهر على رفع هذه الاقتراحات إليه دون أن يعتمدوها .

كذلك عالجت المادة المذكورة الحالة التي يكون فيها لدى الوزير اعتراض على هذه الاقتراحات كلها أو بعضها ، فأوجبت على الوزير أن يبدى كتابة أسباب هذا الاعتراض ، ويعيدها للجنة لإعادة النظر فيها على ضوء هذه الأسباب ، في أجل يحدده لها ، بحيث إذا انقضى هذا الأجل دون أن ترفع اللجنة رأياً للوزير ، اعتبر رأيه نهائياً ، ومؤدى هذا كله أن القول الفصل في اقتراحات اللجنة هو للوزير ، فله أن يوافق عليها صراحة أو ضمناً ، وله أن يعترض عليها ويطلب إلى اللجنة إعادة النظر فيها على ضوء أسباب اعتراضه ، ويكون رأيه نهائياً سواء لم تعد اللجنة النظر فيها أو أعادته وتمسكت برأيها .

٢ — إن القرار الصادر من الوزير بتأجيل ترقية المدعى أن هو إلا قرار بعدم ملاءمة إجراء الترقية في الوقت الذي اقترحت اللجنة إجرائها فيه ؛ وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن إجراء أو عدم إجراء الترقية في وقت معين، هو مسألة ملاءمة تستقل جهة الإدارة بتقديرها حسب ظروف الأحوال ومقتضيات المصلحة العامة وحاجة العمل ، باعتبار ذلك من مناسبات إصدار القرار الإداري. ومن ثم فإنه إذا رأى الوزير إجراء شغل درجة أو أكثر ، فهذه مسألة يترخص في تقديرها بلا معقب عليه ، كما أن مجرد صدور اقتراح من اللجنة بشغل الوظيفة ، لا يغير من الموقف ولا يسلب الوزير سلطة الإرجاء .

وقرار الوزير بإرجاء شغل درجة ، فضلا عن أنه ليس من القرارات التي أوجب القانون تسبيبها ، فإنه يحمل في طياته أسباب إصداره وهي عدم ملاءمة شغل الدرجة في الوقت الذي اقترحت اللجنة ، وتقدير هذه الملاءمة بما تترخص فيه الإدارة وحدها . أما القول بأن الوزير كان عليه أن يعيد الاقتراحات إلى اللجنة مشفوعة بأسباب هذا الإرجاء ، فهذه الإعادة إجراء أوجب القانون في حالة اعتراض الوزير على اقتراحات اللجنة لأسباب معينة تسوغ هذا الاعتراض ، أما إذا كان قرار الوزير ليس اعتراضا على مقترحات اللجنة وإنما مجرد إرجاء لها ، فليس ثمة حاجة لإعادة المقترحات إلى اللجنة لإعادة النظر فيها .

(القضية رقم ١٠٧٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محاكم الاستئناف

٤٩١

محكمة استئناف القاهرة

١٧ من يناير ١٩٦١

حالة حق : ضمان المحيل .

المبدأ القانوني :

المحيل لا يضمن إلا وجود الحق المحال

به وقت الحوالة إذا كانت بعوض ، بمعنى أنه يضمن لزوم الدين بذمة المحال عليه وأنه مملوك له .

المحكمة

« ... حيث إن تأسيس المستأنف ضدها

الأولى مطالبتها المستأنف بالبلغ المحكوم به على أن هناك حوالة للحق ، لا يظاهاه سند من أوراق الدعوى ؛ ذلك أن عناصر ومقومات حوالة الحق غير قائمة ولا وجود لها ، كما تفصح عن ذلك في جلاء المستندات المقدمة في الدعوى .

ولو فرض جدلاً أن حوالة الحق قد توافرت عناصرها ، فإن المستأنف ضدها الأولى لم تبين الأساس الذي ترتكن عليه في مطالبة المستأنف بما دفعته له مقابل الحق المحال به ، وإذا كان من المقرر قانوناً — في أحكام حوالة الحق — أن المحيل لا يضمن إلا وجود الحق المحال به وقت الحوالة إذا كانت بعوض ، بمعنى أنه يضمن لزوم الدين بذمة المحال عليه وأنه مملوك له ، وكانت المستأنف ضدها الأولى مقرة بوجود الدين المستحق للمستأنف في ذمة المستأنف ضده الثاني ، وكان

العقد المثبت لهذا الدين قد سلمه المستأنف للمستأنف ضدها الأولى لتقوم باستيفان من المستأنف ضده الثاني فإنه لذلك كله يسقط عن المستأنف التزامه بالضمان ولا يجوز للمستأنف ضدها الأولى استرداد ما دفعت له مقابل الحق المحال به .

(استئناف رقم ١٩٥ سنة ٧٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمد رضوان حجازي وكامل سيدهم ويوسف راشد المستشارين) .

٤٩٢

محكمة استئناف القاهرة

١٧ من يناير ١٩٦١

إفلاس : تخالص وتنازل عن دعوى الإفلاس .
ضائقة مالية عارضة .

المبدأ القانوني :

إن كان المستأنف قد تخالص مع المستأنف ضده وكان الأخير قد أقر تنازله عن دعوى الإفلاس فإن سداده لمبلغ الدين دليل على أن تأخره في الوفاء إنما كان لضائقة مالية عارضة .

وأن تسديد الدين الذي أشهر الإفلاس من أجله ، يدل على أن توقف المدين عن دفعه لم يكن عن عجز حقيقي مستمر ، وإنما كان نتيجة أزمة طارئة ما لبثت أن زالت

لأن المدعى ليس موظفاً لديها ، وإنما هو متعاقد يلتزم بالتزامات مقابلة ، فلا يجوز أن يتم تعديل شروط التعاقد بإرادتها المنفردة بإصدار منشورات وتعليقات مهما يكن لهذه المنشورات من أثر في توجيه العمل .

« ومن حيث إن المستأنف عليه دفع بعدم جواز الاستئناف بالتطبيق لأحكام المادتين ٥١ و ٤١ مرافعات بقوله إن دعوى المستأنف عليه تقوم على شقين لكل منهما سبب قانوني يختلف عن الآخر . فالشق الأول وهو المستأنف حكمه إنما هو مطالبة بمبلغ ٢٠٠ ج قيمة ما يستحقه من عمولة ، والشق الثاني مطالبة بألف جنيه تعويضاً عن سوء المعاملة التي لا علاقة لها بعدم دفع العمولة . ويقول المستأنف عليه إن مؤدى هذا أن الطلب الأول أساسه الالتزام الذي تعهدت به الجمعية بأحقية الوكيل في نصف العمولة ، بالنسبة للأسمدة ، والطلب الثاني أساسه شبه الجنحة المدنية وبذلك تكون دعوى المستأنف عليه قد تضمنت طلبات متعددة ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة ويكون تقديرها باعتبار كل منها على حدة عملاً بالمادة ٤١ مرافعات وأنه لما كان المطلوب في الشق الأول المستأنف حكمه قيمته ٢٠٠ ج فإن الحكم الذي أصدرته المحكمة الابتدائية يكون حكماً نهائياً تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٥١ مرافعات .

« ومن حيث إنه متى كان المستأنف عليه يؤسس طلبه على عقد الوكالة بالعمولة لا عقد الوكالة وشبه الجنحة المدنية كما يذهب في دفعه ، وكانت الطلبات المقدمة في الدعوى مرتبطة . وناشئة عن عمل قانوني واحد وهو عقد الوكالة بالعمولة ، فيجب اعتبار الطلبات جميعها دعوى واحدة وتقدر

وانتهى أثرها ، ومن ثم يكون أحد شروط إشهار الإفلاس فاقداً .

(استئناف رقم ٦١٣ سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٣

محكمة استئناف القاهرة

١٧ من يناير ١٩٦١

أ — عمولة : خضوعها لنس العقد .

ب — دعوى : تقدير قيمتها .

المبادئ القانونية :

١ — لا يجوز تعديل شروط التعاقد مع الوكيل بالعمولة بإرادة الموكل المنفردة ، بإصدار منشورات وتعليقات .

٢ — إذا كان المستأنف عليه يؤسس طلبه على عقد الوكالة بالعمولة ، لا عقد الوكالة وشبه الجنحة المدنية ، وكانت الطلبات المقدمة في الدعوى مرتبطة وناشئة عن عمل قانوني واحد وهو عقد الوكالة بالعمولة ، فيجب اعتبار الطلبات جميعها دعوى واحدة .

المحكمة

« .. إذا كان الثابت من العقد أن .. توكيل الجمعية للطرف الثاني (المستأنف عليه) لا يمنعها من بيع أزمدها في منطقته ، أما المقادير التي تكلفه شحنها لجهة أخرى فيكون له الحق فقط في نصف العمولة المقررة . فلا تملك الجمعية أن تحرم المدعى (المستأنف عليه) من حقه المقرر بموجب العقد في العمولة المقررة ، لمجرد أنها تصدر منشوراً من جانبها تقرر فيه عدم صرف نصف العمولة

الدعوى بجميع قيمتها وبذلك يكون الاستئناف جائزاً باعتبار هذا المجموع مما يتعين معه رفض الدفع والحكم بقبول الاستئناف شكلاً لاستيفائه أوضاعه القانونية .

(استئناف رقم ٤٠٧ لسنة ٧٦ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٤

محكمة استئناف القاهرة

١٧ من يناير ١٩٦١

١ - تزوير : اكتشافه بالعين المجردة .

ب - تعويض : مسئولية بنك عن أمر دفع مزور ، قيمة الشيك ، والفوائد .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت محكمة أول درجة قد اطّلت على الإيصال المزور وعلى النموذج المودع لإمضاء المستأنف عليه لدى البنك ، كما اطّلت على بعض الشيكات والإيصالات الصحيحة فتبين لها من أول نظرة أن هناك تحلاً ظاهراً واضحاً بين التوقيع المزور وبين التوقيعات الصحيحة ، فإن الموظف المختص يكون قد أهمل إهمالاً كبيراً عندما قرر أن الإمضاء مطابق ، وهو ما ترتب عليه صرف المبلغ من حساب المدعى وهو خطأ موجب للمسئولية .

وهذه المحكمة بعد الاطلاع على أمر الدفع المزور وأوراق المضاهاة الصحيحة تقر محكمة أول درجة على هذا النظر خاصة وأن التزوير واضح ظاهر يكفي لكشفه مجرد النظر السطحي مما لا ترى معه إجابة المستأنف

إلى طلب نذب خبير الخطوط لدى مصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة من جديد .

٢ - قضاء محكمة أول درجة بتعويض يزيد على قيمة الشيك مع الفوائد على المبلغين ، ليس مخالفاً لأحكام القانون لأن محكمة أول درجة حكمت بقيمة الشيك الذي صرف خطأ وهو ٣٠٠ جنيه مع فوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية ، وبمبلغ ٥٠ جنياً بصفة تعويض عما لحق المستأنف عليه من ضرر بسبب ضياع هذا المبلغ عليه في المدة من تاريخ صرفه من حسابه خطأ حتى تاريخ الحكم له به ، وهو ما يوازي فائدة الأصل بواقع ٤ ٪ عن تلك المدة والفوائد القانونية عن هذا المبلغ الأخير من تاريخ الحكم في الدعوى .

(استئناف رقم ١١٢ لسنة ٧٧ بالهيئة السابقة) .

٤٩٥

محكمة استئناف القاهرة

٢٦ من يونيو ١٩٦١

أدوية : مؤسسة عامة لتجارتها وتوزيعها ، هيئة عليا للأدوية ، استيلاء جبرى على الأدوية مقابل تعويض ، بقاء الأفراد والهيئات المستولى على بضائعهم ملزمين الوفاء بما عليهم .

المبدأ القانوني :

متى كان الاستيلاء الجبرى على الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستوردين وكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية ، وفي مخازن الأدوية والمستودعات

والوكلاء المشار إليهم. « ج » كافة للموجودات
واللوازم المتعلقة بمباشرة المستوردين والوكلاء.
ومخازن الأدوية لنشاطهم.

المادة ٥ - تتسلم وزارة التموين فوراً الأوامر التي يشغلها أو يستعملها المستوردون والوكلاء وأصحاب الأدوية في مباشرة نشاطهم ، مقابل إيجار المثل .

المادة ٦ - يشمل الاستيلاء بصفة مؤقتة ،
كافة الدفاتر والأوراق والمستندات المتعلقة بمن
ذكروا في المادة ٤ وعلى كل من يوجد
لديه . . من هذه الدفاتر أو الأوراق
أو للمستندات أو غير ذلك من البيانات المتعلقة
بمباشرة العمل أن يقوم بتسليمه فوراً إلى الموظف
المكلف بالاستيلاء .

المادة ٧ — يعين وزير التكوين مندوبين لتنفيذ الاستيلاء طبقاً لأحكام المواد السابقة من بين موظفي الحكومة أو غيرهم وعلى جميع موظفي الوزارات والمصالح والهيئات أن يعاونوا في التنفيذ متى طلب منهم ذلك — ويتم الاستيلاء بمحاضر جرد سواء كان ذلك جرداً وصفاً أو دقريباً .

المادة ٨ - يسلم ما يتم الاستيلاء عليه من الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية إلى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية . ويسلم ما عدا ذلك من الموجودات المستولى عليها إلى الهيئة العليا للأدوية أو إلى المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية بحسب احتياجات كل منها لضمان سير العمل ويكون التسليم في جميع الأحوال بقرار من وزير التكوين .

المادة ١٢ — يجب على كل شخص موجود في الجمهورية العربية المتحدة وعلى كل شخص

والفروع الخاصة بهؤلاء ، وما يوجد من هذه المواد في الدائرة الجركية ومخازن الإيداع وما يرد منها مستقبلاً تنفيذاً لطلبات أو عقود لقاء تعويض تلزم الهيئة العليا للأدوية أو المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية بأدائه للذين استولت الدولة جبرياً على ما يملكون ؛ فإن لا محل بعد ذلك للقول بأن الهيئة العليا للأدوية ، أو المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية ، قد حلت محل الأفراد والهيئات المشار إليها في التزاماتها وحقوقها ؛ بل يظل هؤلاء ، ملتزمين بأداء ما عليهم من ديون للغير ، ويظل حقهم في مطالبة الغير بما عليه من ديون قائماً ، وكذلك الأمر فيما بينهم وبين بعضهم ؛ ذلك بأن ذمتهم بعد أن كانت تتكون من تلك العروض المستولى عليها ، أصبحت بعد الاستيلاء تتمثل في التعويض الذي حصلوا عليه .

الم

» . وحيث إن نصوص المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٢ من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية تجرى على . .

المادة ٤ — يستولى وزير التموين فوراً على : « ا » الأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية وفي مخازن الأدوية وفي المستودعات والمروع الخاصة بهؤلاء . « ب » ما يوجد من المواد المذكورة في البند السابق في الدائرة الجمركية وفي مخازن الإيداع وما يرد منها مستقبلاً تنفيذاً لطلبات أو عقود صادرة من المستوردين

ونص في المادة العشرين منه على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد تم النشر في ١٧/٧/١٩٦٠ .

وقد صدر القرار ١٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ في ١٤/٧/١٩٦٠ بإنشاء المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية ، وعهد إليها توزيع وتجارة الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية المستوردة والصنوعة محلياً في الإقليم المصري على الصيدليات والمستشفيات والمصانع والمنشآت التي تستخدم المواد المذكورة في نشاطها ، وخول القرار للمؤسسة في سبيل تحقيق الأغراض المذكورة إنشاء المخازن والمستودعات والفروع وإدارة هذه المنشآت واستغلالها استغلالاً طبقاً للأصول المتبعة في المشروعات التجارية : وكذلك التأمين لدى شركات التأمين على كل أو بعض ما يكون لديها سواء من المخازن أو الفروع أو المعدات ، إذا رأت فرصة لذلك : وجعل القرار للمؤسسة المذكورة مجلس إدارة ، وحدد اختصاصاته ، ونظم كيفية انعقاده ، كما جعل لها مديراً يكون له سلطة تعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وندب الموظفين الحكوميين أو غيرهم بالاتفاق مع الجهات التي يعملون بها ، وتحديد مكافآت الموظفين ورواتبهم ومنحهم العلاوات الدورية والمكافآت التشجيعية ، وله أيضاً تمثيل المؤسسة أمام القضاء والغير ، وانتظم القرار أحكاماً أخرى خاصة بميزانية المؤسسة .

« وحيث إنه يبين من استقراء أحكام النصوص المتقدمة الذكر ، أن الدولة قد استوات جبرياً على الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية ، الموجودة لدى المستوردين ووكلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية ، وفي مخازن الأدوية والمستودعات والفروع الخاصة بهؤلاء

متمتع بجنسيتها ولو كان بالخارج توجد لديه أموال بأية صفة كانت للأفراد أو الهيئات التي يتم الاستيلاء على مالهيا أو يكون مديناً لأى منها أن يقدم بياناً بذلك إلى وزارة التموين مع المستندات والدفاتر والأوراق المؤيدة له وذلك خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وأن يحتفظ على ماتحت يده من أموال أو أشياء إلى أن يصدر بشأنها قرار من وزير التموين .

وتقرر المادتان الأولى والثانية من القانون المذكور الأحكام الآتية : أولاً — تتولى الهيئة العليا للأدوية دون غيرها استيراد الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية . ثانياً — يكون توزيع الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية سواء المستورد منها أو المنتج محلياً بواسطة المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية ، والمقصود بالتوزيع كل ما يدخل في مدلول عبارة (تجارة الجملة) أو نصف الجملة .

ثالثاً — يجوز للهيئة العليا للأدوية أن تعهد إلى أى شركة ، تساهم الدولة في رأسمالها بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ ، بتوزيع بعض المواد المذكورة آنفاً .

ونص المادة التاسعة من ذات القانون على ما يلي : يمنح الأفراد والهيئات المشار إليها في المادة ٤ تعويضاً عما يتم الاستيلاء عليه يحدد على أساس التكاليف الحقيقية وبمراعاة مدى الصلاحية وإمكانات التوزيع ، وعلى أن لا يتجاوز التعويض مقدار التكاليف شاملة نسبة من الربح حدها الأنفى ٦ ٪ وتلتزم الهيئة العليا للأدوية أو المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية على حسب الأحوال بأداء التعويض المستحق . وقد صدر القانون المذكور في ١٤/٧/١٩٦٠ ،

وليس في القانون والقرار سالف الذكر ما يؤيد النظر الذي ذهب إليه المستأنف، وهذه النصوص التي يشير إليها والمبينة آنفاً لا تؤدي إلى الأحكام التي انتهت إليها، وما جاء بالمادة السادسة بشأن الاستيلاء المؤقت على كل الدفاتر والأوراق والمستندات المتعلقة بمن ذكروا في المادة الرابعة، إنما قصده تنظيم الاستيلاء على الأشياء المذكورة في المادة الرابعة حتى ينتج أثره المطلوب.

وإلى جانب ذلك فإن السنتين المرفوع بهما الدعوى لا يندرجان تحت أنواع الأوراق المنوّه عنها في المادة السادسة كمدلول هذه المادة، وكما هو مفهوم من سياق باقي الأحكام التي تضمنها القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠، وفضلاً عن ذلك فإن الاستيلاء المؤقت على السنتين المذكورين، إن صح الاستيلاء عليها، لا يمنع صاحبهما من المطالبة بدينه الثابت بهما، ولا محل للمحاجة بما تضمنه القرار ١٢٥٣ لسنة ١٩٦٠ من أحكام لأن هذا القرار قد صدر بإنشاء المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية وبتحديد وتنظيم عملها ونشاطها التجاري، ومن بين أحكامه تعيين مدير لها يمثلها أمام القضاء والغير باعتبارها هيئة لها نشاط تجاري معين، يتعين أن يكون لها ممثل أمام القضاء والغير ينوب عنها في كل ما يعرض لها من خصومات ومعاملات أثناء مباشرة نشاطها؛ ومقتضى هذا أن التنظيم الذي استحدثه القرار المذكور خاص بالمؤسسة وبنشاطها الخاص، ومفاد هذا أن المدير المعين لها إنما يمثلها هي فقط، ولا يمثل من ذكروا في المادة الرابعة من القانون ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ وتفسير المستأنف للمادة ١٢ من القانون المذكور غير سليم لما تقدم بيانه، ولأن المادة المذكورة لم تمنع الدائن من أن يطالب مدينه بمن

وما يوجد من هذه المواد في الدائرة الجركية ومخازن الإيداع، وما يرد منها مستقبلاً تنفيذاً لطلبات أو عقود صادرة من المستوردين والوكلاء وكل الموجودات واللوازم المتعلقة بمباشرة المستوردين والوكلاء ومخازن الأدوية لنشاطهم، وذلك لقاء تعويض تلتزم الهيئة العامة للأدوية أو المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية على حسب الأحوال بادائه لهؤلاء الذين استولت الدولة جبرياً على ما يملكون من المواد والموجودات آتفة البيان. وقضى التقنين المذكور بتسليم ما يستولى عليه المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية أو للهيئة العليا للأدوية وفقاً لما جاء بالمادة الثامنة، وذلك على أساس أن الهيئة العليا للأدوية هي التي ستتولى دون غيرها استيراد المواد المذكورة آنفاً، وأن المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية هي التي ستقوم بالتجار في هذه المواد طبقاً للأحكام الواردة بالقرار ١٢٥٣ لسنة ١٩٦٠.

« وحيث إنه متى كان الاستيلاء الجبري على المواد والموجودات آتفة البيان قد تم مقابل التعويض، فإنه لا محل بعد ذلك للقول بأن الهيئة العليا للأدوية، أو المؤسسة العامة لتجارة وتوزيع الأدوية قد حلت محل الأفراد والهيئات المشار إليها في القانون المذكور في التزاماتها وحقوقها؛ بل يظل هؤلاء ملتزمين بأداء ما عليهم من ديون للغير، ويظل حقهم في مطالبة الغير بما عليه من ديون قائماً، وكذلك الأمر فيما يلتهم وبين بعضهم؛ ذلك أن ذمتهم المالية بعد أن كانت تتكون من تلك العروض المستولى عليها، أصبحت بعد الاستيلاء تتمثل في التعويض الذي حصلوا عليه؛ وبناء على ذلك يكون للمذكورين أن يطالبوا بعضهم بعضاً أو الغير بما لهم من ديون، وأن يرفعوا الدعوى لاستصدار الأحكام بديونهم.

لا يمنع من قيام التقليد ما دامت المظاهر العامة للعلامتين تقلل من شأن هذه الفوارق بشكل واضح من شأنه خداع المستهلك العادى ويكون من حق صاحب العلامة المقلدة الحجز التحفظى على العلب المقلدة ؛ ولا يعنى عن المقلد أنه قد سجل علامته ، لأن هذا التسجيل لا يحميه بعد أن ثبت تقليده للعلامة التى يملكها خصمه .

المحكمة

« . . . وحيث إنه عن الدفع بعدم اختصاص قاضى الأمور الوقتية بنظر التظلم من أمر الحجز التحفظى . . . بتاريخ ٣٠/٥ وإلغاء الحجز المتوقع بتاريخ ٢٢/٦/١٩٦٠ ، وجاء بالصحيفة أيضاً أن المستأنف ضده إنما يتظلم من الأمر الصادر بتوقيع الحجز ، وكونه قد انتهى فى ختام صحيفة تظلمه إلى طلب إلغاء الحجز التحفظى المتوقع بتاريخ ٢٢/٦/١٩٦٠ ، ولم يطلب إلغاء الأمر الصادر بتوقيع هذا الحجز ، فإن ذلك لا يغير من واقع الأمر شيئاً ، لأن التلازم قائم بين الأمر الصادر بتوقيع الحجز ، والحجز الذى وقع تنفيذاً له ، بحيث لا يمكن الفصل بينهما ؛ وإلغاء الحجز مقتضاه إلغاء الأمر الصادر بتوقيعه ، كما أن إلغاء الأمر يستتبع حتماً إلغاء الحجز الموقع تنفيذاً له ؛ وقاضى الأمور الوقتية إذ هو مختص بإلغاء الأمر ، فإنه مختص كذلك بإلغاء الحجز الموقع تنفيذاً له لقيام التلازم بين الأمر والإجراء المتخذ بناء عليه ، ولأن إلغاء أحدهما يقتضى حتماً ولزوماً إلغاء الآخر ، ولذلك يتعين رفض الدفع بادى الذ كر .

« وحيث إنه يتعين الرجوع إلى أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، لمعرفة ما إذا كان للمستأنف

استئناف الدولة على ما لديه بدينه ومطالبة المستأنف بالدين الذى فى ذمته باعتباره صاحب مخزن أدوية الاتحاد بقنا لا يغير من الموقف شيئاً ، ذلك أن كونه صاحب مخزن أدوية لا ينطوى على صفة يتعين مفاضاته بها ، ويؤكد هذا النظر أن السندين المرفوع بهما الدعوى موقع عليهما باسم المستأنف فقط ، دون ذكر كونه صاحب مخزن أدوية الاتحاد بقنا ؛ وما يذهب إليه المستأنف بشأن اتحاد ذمة الدائن والمدين غير سليم ، لأن الاستيلاء على المواد والموجودات آتمة الذكر كان مقابل تعويض » .

(استئناف رقم ٢٣٠ سنة ٧٨ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩٦

محكمة استئناف القاهرة

٢٧ من يونيه ١٩٦١

١ - قاضى أمور وقتية : اختصاصه بتظلم انتهى بطلب إلغاء حجز تحفظى ، لا إلغاء الأمر بتوقيع هذا الحجز .

ب - علامة تجارية : تقليدها ، حجز تحفظى على العلب المقلدة ، تسجيل العلامة المقلدة ، لا يمنعه .

المبادئ القانونية :

١ - التلازم القائم بين الأمر بتوقيع الحجز ، والحجز الذى وقع تنفيذاً له ، يمنع الفصل بينهما . فإلغاء الحجز من مقتضاه إلغاء الأمر الصادر بتوقيعه ، كما أن إلغاء الأمر يستتبع حتماً إلغاء الحجز الموقع تنفيذاً له ؛ ويكون قاضى الأمور الوقتية مختصاً بإلغاء الحجز الموقع تنفيذاً للأمر ، ما دام مختصاً بإلغاء الأمر .

٢ - وجود فوارق بين العلامتين

وتنص المادة ٣٦ من ذات القانون على ما يلي :

« يجوز للمحكمة في أية دعوى مدنية أو جنائية أن تحكم بمصادرة الأشياء المحجوزة أو التي تحجز فيما بعد لاستئصال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو للتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة — ويجوز للمحكمة أيضاً أن تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه — ويجوز لها كذلك أن تأمر بإتلاف العلامات غير القانونية وأن تأمر عند الاقتضاء بإتلاف المنتجات والأغلفة . . . وعنوانات المحال والكتالوجات وغيرها من الأشياء التي تحمل تلك العلامة . . . ، وكذلك إتلاف الآلات والأدوات التي استعملت بصفة خاصة في عملية التزوير ولها أن تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة » .

ومقتضى الأحكام آنفة البيان أن مالك العلامة المسجلة له الحق في استصدار الأمر بتوقيع الحجز على المنتجات والبضائع والأغلفة مما تكون قد وضعت عليها العلامة موضوع الجريمة ، وكذلك الآلات والأدوات التي تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وهذه الجريمة التي تتحدث عنها المادة ٢٥ من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣ ، ومن ثم يتعين لاستصدار الأمر بتوقيع الحجز المذكور توافر الشروط الآتية :

أولاً — أن يكون الطالب مالكا لعلامة مسجلة ، وأن يتقدم بطلبه مرفقاً به شهادة رسمية دالة على تسجيل علامته .

ثانياً — أن تكون الأشياء المطلوب توقيع الحجز عليها قد وضعت عليها علامة موضوع

بصفته الحق في استصدار الأمر بتوقيع الحجز التحفظي على العلب التي يقوم المستأنف ضده بصنعها ، وعلى الأدوات والآلات التي تستخدم في صناعتها .

« وحيث إن المادة ٣٢ من القانون المذكور تنص على ما يلي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة من عشرة جنيات إلى ٣٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط : (١) كل من زور علامة تم تسجيلها طبقاً للقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة . (٢) كل من وضع بسوء القصد على منتجاته علامة مملوكة لغيره (٣) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع منتجات عليها علامة مزورة أو مقلدة أو موضوعة بغير حق مع علمه بذلك .

وتنص المادة ٣٥ من ذات القانون على ما يلي : —

« يجوز لمالك العلامة في أي وقت ولو كان ذلك قبل رفع أية دعوى مدنية أو جنائية أن يستصدر بناء على عريضة مشفوعة بشهادة رسمية دالة على تسجيل العلامة — أمراً من القاضي باتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة وعلى الأخص حجز الآلات أو أية أدوات تستخدم أو تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، وكذلك المنتجات أو البضائع أو عنوانات المحال أو الأغلفة أو الأوراق أو غيرها مما تكون قد وضعت عليها العلامة أو البيان موضوع الجريمة — وتعتبر الإجراءات الواردة في هذه المادة باطلة بحكم القانون ما لم تتبع في خلال ثمانية أيام عدا مواعيد المسافة برفع دعوى مدنية أو جنائية على من اتخذت بشأنه تلك الإجراءات » .

البحث ثابتة للاستئناف بصفته ، ومن ثم فهو مالك للعلامة والعلبة ، وله وحده الحق في استعمالها وفي منع الغير من استعمالها ، وأن هذا الحق يتولد بزورير العلامة أو تقليدها من المزاكين لصاحبها في صناعته أو تجارته ، وعندئذ يتولد لصاحب العلامة الحق في مطالبة المزور أو المقلد بالتعويضات ، وواضح أن الأسباب المذكورة قد تضمنت قضاء قاطعاً في المسائل التي تناولتها ، وهي التشابه بين العلبتين والتقليد وملكية العلامة موضع البحث والحق في استعمالها ، وواضح أيضاً أن منطق الحكم بالتعويض مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسباب المذكورة ونتيجة لازمة لها بحيث لا تقوم له قائمة بدونها ، ومن ثم ترد على تلك الأسباب ما يرد على المنطوق ونحو قوة الأمر المقضى به فيما فصلت فيه ، لأنها تكون معه وحدة غير قابلة للتجزئة ولأن ما انطوت عليه من قضاء يكمل ما ورد بالمنطوق بحيث لا يمكن فصل القضاءين .

« وحيث إن هذه المحكمة لا تقر محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه أن علامة المستأنف ضده موضوع التظلم المرفوع منه تختلف في مظهرها عن تلك التي كانت موضوع الدعوى رقم ٣١٨٤ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى مصر وأن المستأنف ضده قد أدخل عليها تغييرات وإضافات تجعلها مغايرة لعلامة المستأنف بصفته بحيث ينعدم التشابه الذي يدخل اللبس على المستهلكين ، وذلك تأميساً على ما تبينه محكمة أول درجة من وجود بعض الفوارق بين العلبتين أوضحتهما في أسباب حكمهما ، ذلك أن الحكم الصادر في القضية رقم ٣١٨٤ سنة ١٩٥٣ كلى تجارى مصر قد بنى . . على أساس أن التقليد هو كل عمل من شأنه تضليل الجمهور ووقوعه في الخطأ ، وأنه لا يشترط أن يكون منصفاً على ذات العلامة ، بل يكفي أن

جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣ وأن تكون الآلات والأدوات المطلوب توقيع الحجز عليها قد استخدمت في ارتكاب إحدى هذه الجرائم .

ثالثاً — أن تتبع إجراءات الحجز في خلال ثمانية أيام ، برفع دعوى مدنية أو جنائية على من اتخذت بشأنه هذه الإجراءات وإلا كانت باطلة بحكم القانون .

ولم يشترط الشارع لاتخاذ الإجراءات سالفة الذكر أن تسبق برفع دعوى مدنية أو جنائية . وأشار الشارع في المادة ٣٦ إلى الدعوى المدنية أو الجنائية التي ترفع في خلال ثمانية أيام بعد إجراءات الحجز ، ولم يشترط لها شكلاً أو أوضاعاً خاصة .

« وحيث إن الشروط آتية البيان متوافرة بالنسبة للحجز الذي رفع المستأنف ضده التظلم عنه طالباً إلغاؤه ؛ ذلك أنه يبين من مطالعة أسباب الحكم الصادر في القضية رقم ٣١٨٤ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى مصر والمؤيد استئنافاً لأسبابه أنه بنى قضاؤه بالتعويض لصلحة المستأنف بصفته على الأسباب الآتية :

١ — أن العلبتين اللتين ينتجهما المستأنف والمستأنف ضده متشابهتان تشابهاً ظاهراً لا شك يوقع المستهلك الذي يقبل على مثل هذه السلع عادة ، وهم طائفة الخدم ، في اللبس بين البضاعة الأصلية والبضاعة المقلدة .

٢ — أن المستأنف ضده قد عمد إلى تقليد إنتاج المستأنف بصفته ، وعلامته التجارية ، بشكل من شأنه خداع المستهلك .

٣ — أن الأسبقية في استعمال العلامة موضع

هذه المحكمة من مقارنة علب المستأنف ضده ، بعلب المستأنف ، ومن ثم يكون القول بأن العلامة موضوع التظلم تغاير تلك التي كانت موضوع الدعوى رقم ٣١٨٤ . . غير صائب لأن العبرة في التقليد بالتشابه العام الذي ينخدع به المستهلك العادى ، وهذا التشابه العام قائم بالعلب موضوع التظلم في الحدود التي استظهرتها المحكمة في الحكم رقم ٣١٨٤ . . ومن ثم يسرى عليها ما أورده الحكم المذكور في شأن التقليد .

« وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون الشرطان الأول والثاني متوافرين ، ذلك أنه قد ثبت بمقتضى أسباب الحكم رقم ٣١٨٤ . . الحائزة لقوة الأمر المقضى به ، أن المستأنف بصفته مالكا للعلامة المسجلة طبقاً للشهادة المقدمة منه آتفة البيان ، وكذلك للعلبة ، وله وحده الحق في استعمالها وفي منع الغير من استعمالها ، وأن المستأنف ضده قد عمد إلى تقليد إنتاج المستأنف بصفته وعلامته التجارية بشكل من شأنه خداع المستهلك ، وذلك بأن أنتج علب طلاء تشابه علب الطلاء التي ينتجها المستأنف بصفته ، والتي تحمل علامته المسجلة تشابهاً ظاهراً يوقع المستهلك العادى في اللبس بين البضاعة الأصلية والبضاعة المقلدة .

وقد قدم المستأنف بصفته الطالب الخامس باستصدار أمر بتوقيع الحجز التحفظى على العلب التي تحمل العلامة المقلدة بمحل المستأنف ضده ، مرفقاً به الشهادة الرسمية الدالة على تسجيل علامته .

« وحيث إن احتجاج المستأنف ضده بتسجيل علامته وبأن هذا التسجيل يحول دون توقيع الحجز على إنتاجه من العلب . في غير محله ، لأن هذا التسجيل لا يحميه بعد أن ثبت تقليده للعلامة التي يملكها المستأنف بصفته على نحو ما تقدم بيانه . (استئناف رقم ٦٠١ سنة ٧٧ ق بالهيئة السابقة) .

تخاط الملامة بأوضاع ورسوم وترتيبات وحروف وألوان من شأنها إدخال اللبس على المستهلك العادى فيبدو في نظره الشيء المقلد كأنه البضاعة الأصلية التي كان في يقصدها ، وأن التشابه الذي يقوم به التقليد هو التشابه الظاهر الذي يوقع المستهلك في اللبس ، وقد عقد الحكم المذكور مقارنة بين علبى المستأنف والمستأنف ضده ، و انتهى إلى وجود هذا التشابه واستدرك ثبوتاً ما يلى : « ولا يرفع اللبس اختلاف رسم النسر عن رسم التاج ، ولا كتابة بعض العبارات باللغة العربية على العلبة الثانية الخاصة بالمدعى عليهم ومن بينهم المستأنف ضده . إذ أن المظاهر العامة للعلبتين . . قللت من شأن هذه الفوارق بشكل واضح » .

وهذا الأساس الذي استند إليه الحكم المذكور صحيح في القانون ، وقد عرض على هذه المحكمة علبتان من إنتاج المستأنف وعلبتان من إنتاج المستأنف ضده ، وتبين لها أن هناك تشابهاً ظاهراً بين علبتي كل من طرفي الخصومة ، وأن هذا التشابه قائم في النطاق الذي رسمه الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣١٨٤ سنة ١٩٥٣ كلى تجارى مصر وفي الحدود التي أوضحها وأن هذه التغيرات الطفيفة التي استحدثها المستأنف ضده في إنتاجه من العلب وأهمها جعل كافة البيانات باللغة العربية تدخل في نطاق الفوارق التي عنها الحكم المذكور والتي لا ترفع اللبس عند المستهلك العادى ، ذلك أن التغيرات المذكورة لم تغير من الشكل العام لعلب المستأنف ضده بل ظلت هذه العلب محتفظة بشكلها العام الذي جاء وصفه في الحكم رقم ٣١٨٤ . . والذي يشابه الشكل العام لعلب المستأنف بحيث ينخدع المستهلك العادى بهذا التشابه فيبدو في نظره إنتاج المستأنف ضده وكأنه إنتاج المستأنف ، وذلك على نحو ما تبينته

تعليقات على الأمر :

جريمة الأمر بعدم دفع الشيك^(١)

للكنور سعد واصف الحماسي

أصدرت محكمة النقض - الهيئة العامة للمواد الجزائية - حكماً بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٣ في الطعن المقيم بجدول النيابة برقم ٤٢٧/١٩٦٢ وبجدول المحكمة برقم ١٠٨/٣٢ ق (٢) .

وجاء في مبيّنات هذا الحكم :

« وحيث إن مبني الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، والقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ؛ وفي ذلك يقول الطاعن إنه دفع التهمة بأنه إذ أصدر الشيك بموضوع التهمة كان ضحية الجريمة نصب وقعت من المستفيد ، قيدت برقم ٦٧٧٠ سنة ١٩٦٠ جنح الأذربكية ورفعت عنها الدعوى العمومية ، وقد طلب من المحكمة تأجيل الفصل في دعواه حتى يفصل في قضية النصب لكنها لم تجبه إلى ما طلب ، وقد أوضح للمحكمة أنه لم يقصد من عدم إيداع الرصيد بالشيك وبالأمر الصادر بعدم الدفع غير مجرد الدفاع عن ماله ، الذي حاول الحجنى عليه سلبه بطريق الاحتيال ، ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع ودانته دون أن يتوفر في حقه القصد الجنائي الخاص وهو سوء النية بما يجب الحكم ويستوجب نقضه .

« وحيث إن الأصل أن سحب الشيك وتسليمه للمستفيد له يعتبر وفاء كالوفاء الحاصل بالتقود سواء بسواء ، بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه إلا أن ثمة قيداً يرد على هذا الأصل هو الاستفادة من الجمع بين حكمي المادتين ٦٠ من قانون العقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة ، فقد نصت المادة ٦٠ على أنه : « لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة » ؛ بما مؤداه أن استعمال الحق المقرر بالقانون أينما كان موضع هذا الحق من القوانين المعمول بها -- باعتبارها كلا متسقاً مترابطاً القواعد -- يعتبر سلباً من أسباب الإباحة إذا ما ارتكب بنية سليمة . فالقانون يفترض قيام مصلحة يعترف بها

(١) وهي المعروفة في العمل بجريمة الأمر بوقف صرف الشيك .

(٢) محكمة النقض - الهيئة العامة للمواد الجزائية - برئاسة نائب رئيس المحكمة الأستاذ محمد متولى عتلم ، وعضوية المستشارين الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر وعادل يونس وتوفيق الحشن وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر وحسين السركي ومختار رضوان ومحمد صبرى . وقد تولى الدفاع عن المتهم في هذه القضية الأستاذ أمين فوزى المحامى . (نشر هذا الحكم في أول صفحات هذا العدد) .

وبحسبها بحيث يسمح باتخاذ ما يلزم لتحقيقها واستخلاص ما تنطوي عليه من مزايا ، وهو في ذلك إنما يوازن بين حقين يهدر أحدهما صيانة للآخر . وعلى هذا الأساس وضع نص المادة ١٤٨ من قانون التجارة — الذي يسرى حكمه على الشيك — وقد جرى بأنه : « لا تقبل المعارضة في دفع قيمة الشيك إلا في حالتي ضياعها أو تفليس حاملها » ؛ فأباح بذلك للساحب أن يتخذ من جانبه إجراء يصون به ماله بغير توقف على حكم من القضاء ، لما قدره المشرع من أن حق الساحب في حالي الضياع وإفلاس الحامل ، يعاو على حق المستفيد . وإذ جعل هذا الحق للساحب مباشراً بنفسه بغير حاجة إلى دعوى ، وعلى غير ما توجيه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، فقد أضحي الأمر بعدم الدفع في هذا النطاق قيداً وارداً على نص من نصوص التجريم ، وتوفرت له بذلك مقومات أسباب الإباحة لاستناده إذا ما صدر بنية سليمة إلى حق مقرر بمقتضى الشريعة . والأمر في ذلك يختلف عنه في سائر الحقوق التي لا بد لحمايتها من دعوى ، فهذه لا تصلح مجردة سبباً للإباحة .

« لما كان ما تقدم وكان من السلم أنه يدخل في حكم الضياع السرقة البسيطة والسرقة بظروف والحصول على الورقة بالتهديد كما أنه من المقرر أن القياس في أسباب الإباحة أمر يقره القانون بغير خلاف فإنه يمكن بحق إلحاق حالي تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب بتلك الحالات من حيث إباحة حق المعارضة في الوفاء بقيمته فهي بها أشبه ، على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال ، وإن الورقة فيها متحصلة من جريمة ، ولا يغير من الأمر ما يمكن أن يترتب على مباشرة الساحب لهذا الحق من الإخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل . ذلك بأن المشرع رأى أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عنها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة التي هي الأصل هي الأولى بالرعاية . لما كان ذلك وكان هذا النظر لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وإنما يضع له استثناء يقوم على سبب من أسباب الإباحة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إليه ؛ فإنه يتعين نقص الحكم والإحالة » .

ولذا على هذا الحكم المطعون فيه المبرئة الأولية :

أولاً — أن المحكمة العليا أكدت مبدأ أن سحب الشيك وتسليمه للمسحوب له يعتبر وفاء ، كالوفاء الحاصل بالنقود سواء بسواء ، بحيث لا يجوز للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به لصاحبه وإلا حق عليه العقاب . ولـكنها في الوقت نفسه نقضت المبدأ حين أجازت للساحب أن يسترد قيمته أو يعمل على تأخير الوفاء به عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، وبالتالي يكون بمأمن من العقاب .

والمبدأ الثاني الذي نقضت به المحكمة المبدأ الأول ، ليس استثناء وارداً على المبدأ الأول — كما صور الحكم ذلك — وإنما هو إلغاء كامل له . لأن النقود إما أن تكون أداة للوفاء وإما ألا تكون ، والشيك إما أن يكون أداة وفاء وإما ألا يكون ، وكما لا يجوز لمن يوفي بالنقود أن يسترد النقود بيده أو بإرادته المنفردة ، حتى لو كان فعله هذا ينطوي على حق يمارسه بمقتضى الشريعة ،

وكانت النقود قد خرجت من حوزته بجريمة ارتكبتها الغير (١) ؛ فإنه لا يجوز لمن يوفى بالشيك أن يسترد قيمته بالأمر بعدم الصرف . وإعطاء الشيك للمستفيد معناه خروجه من حوزة الساحب وانتقال مقابل الوفاء به إلى حوزة المستفيد الأمر الذي لا يملك معه الساحب أن يسترد الحيازة بالأمر بوقف صرف الشيك ، وإلا كان كمن يقضى لنفسه بنفسه .

ثانياً — إن المحكمة العليا قررت مبدأ عدم الإخلال بما يجب أن يتوفر للشيك من ضمانات في التعامل أى رعاية المصلحة العامة ، ولكنها في الوقت نفسه قررت أن مصلحة الساحب في الحالات المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة والحالات المقيسة عليها هي الأصل وهي الأولى بالرعاية . وبذلك غلبت المحكمة المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .

ثالثاً — إن المحكمة العليا قررت عدم المساس بالأصل الذي جرى عليه قضاؤها في تطبيق أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وهذا الأصل هو عدم العبرة بالبائع . ولكنها في نفس الوقت قلبت هذا الأصل رأساً على عقب واحتفلت بالبائع في عدم التجريم ، إذا كان مبعث الأمر بوقف صرف الشيك استعمالاً لحق اعتبرته مقررأً بمقتضى الشريعة .

وحكم المحكمة العليا في تقديرنا قد حمل على أسباب غير سليمة ، ويعتبر عدولا عن قضاء سابق مستقر .

وقبل أن نناقش هذا الحكم ندير البحث على وجوهه المختلفة على النحو الآتى :

التنظيم التشريعى للشيك :

لم ترد كلمة « شيك » في قانون التجارة وإنما أورد المشرع في المواد من ١٩١ إلى ١٩٣ تنظيماً ناقصاً لما أسمى « أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها » ، أو الأوراق المتضمنة أمراً بالدفع .

وقد استقر الرأي في الفقه والقضاء بعد تردد على أن « الشيك » هو المقصود بالحوالة المستحقة الدفع لدى الاطلاع (٢) .

(١) أنظر حكماً لمحكمة النقض في ٣ من يونيو سنة ١٩١١ ، وجاء به أن استرداد المالك بالقوة لشيء لم يكن في حوزته لا يعتبر استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون في المادة ٥٥ عقوبات (المادة ٦٠ الجديدة) حيث أن القانون لا يبيح لأحد أن يقضى لنفسه بنفسه .

(الحكم منشور في المجموعة الرسمية لسنة ١٢ رقم ٦٣٦ ص ٢٧٥ وانظر كامل مرسى والسعيد مصطفى في شرح قانون العقوبات القسم العام ص ٤٤٦ هامش ١) .

(٢) حكم محكمة النقض في ٢ يناير ١٩٤٧ بمجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٢٨٤ .

محمد صالح ص ٣٥٤ فقرة ٣٢٣ شرح القانون التجارى ج ٣ الطبعة الخامسة .

محسن شفيق ص ٤٤٤ فقرة ٥٦٤ .

أمين بدر محاضرة في نادى القضاة في ٢٦/١١/١٩٥٣ منشورة في مجلة مصر المعاصرة العدد ٢٧٥ .

ولما كان للشيك طبيعته المتميزة عن باقي الأوراق التجارية — الكمبيالة والسند الإذني — باعتباره أداة وفاء ولم يظفر بتنظيم تشريعى كامل ، فإن الممول عليه فيما يتعلق بتنظيم قواعده الرجوع إلى القواعد المناسبة التى أوردها المشرع التجارى وهو بصدد تنظيم الكمبيالة وذلك باعتباره ورقة تجارية (١) .

فإذا لم تتسع هذه القواعد نظراً لطبيعة الشيك المتميزة ووظيفته الخاصة ، وجب الرجوع إلى القواعد التى قررها العرف التجارى ؛ فإن لم يوجد فلا يبقى إلا الرجوع إلى القواعد العامة فى القانون المدنى (٢) .

وإذا كان الشيك مدنياً ، أى بين مدينين وبصدد عملية غير تجارية ، فإن القواعد العامة فى القانون المدنى هى التى تحكم قواعد الشيك المدنى (٣) .

ونظراً للطبيعة المتميزة للشيك ، ولأنه يلعب دوراً هاماً فى الحياة الاقتصادية ويؤدى دور النقود فى التعامل كأداة للوفاء ، فقد حذا المشرع المصرى حذو التشريعات الأخرى فى تأييم الإخلال بالثقة المشروعة فيه حماية للمعاملين ، وضرباً على أيدي المتلاعبين به ، فنص فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المعدل فى سنة ١٩٣٧ على أنه :

« ويحكم بهذه العقوبات (العقوبات المقررة لجريمة النصب) على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب ، أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث لا يفى بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » .

والذى يهمنى فى هذا البحث الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣٧ عقوبات .

وبالرجوع إلى المناقشات البرلمانية (٤) التى دارت حول الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣٧ نجد أن أصل الفقرة كان :

« أو أمر بعدم دفع الشيك بدون سبب شرعى » .

ولكن الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية اعترض على المادة على هذا النحو بقوله :

(١) محمد صالح ص ٣٥٥ فقرة ٣٣٣ الطبعة الخامسة ١٩٤١ .

محسن شفيق الطبعة الثالثة ١٩٥٧ الوسيط فى شرح القانون التجارى المصرى الجزء الثانى ص ٤٤٥ فقرة ٥٦٤ .

(٢) أمين بدر معنى الشيك فى المادة ٣٣٧ عقوبات — المحاضرة المشار إليها فى المرجع السابق .

(٣) محسن شفيق المرجع السابق .

(٤) مضبطة مجلس النواب الجلسة ٦٢ فى ٢٦/٧/١٩٣٧ .

« لا توافق الحكومة على إضافة عبارة بدون مبرر شرعى أو عذر شرعى لأنها تثير اشكالا مدنياً ويستحسن أن يترك تقدير ذلك للقضاء » .

وقد أخذ رئيس المجلس الأصوات فقال :

— الموافق على إضافة عبارة بدون مبرر شرعى أو عذر شرعى يقف .

— وقفت أقلية .

وقد جاء بتقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب عن مشروع قانون العقوبات^(١) :
« ولما كانت هذه الأحوال كثيرة الوقوع ، وكان من المتعذر قانوناً تطبيق مادة النصب على هذه الأفعال ، فقد روى الأخذ بهذا النص وإقراره ، خصوصاً وأنه مقتبس من التعديل التشريعى الذى أدخله المشرع الفرنسى فى ٣٠/١٠/١٩٣٥ على مشروع قانون العقوبات الفرنسى » .

والواضح من المناقشات البرلمانية ومن تقرير لجنة الحقانية بمجلس النواب :

١ — أن المشرع رفض إضافة عبارة : « بدون مبرر شرعى أو عذر شرعى » فيما يتعلق بجريمة الأمر بوقف صرف الشيك وأن القانون صدر خلواً من هذه العبارة .

٢ — إن القانون الفرنسى هو الأصل التشريعى للقانون المصرى .

أحكام محكمة النقض :

لاشك أن حذف عبارة « بدون مبرر شرعى أو عذر شرعى » وصدر المادة خلواً من هذا التقييد على قيام الجريمة أو توافر أركانها دليل على أن العذر الشرعى وجوده أو عدم وجوده لا أثر له فى تكوين الجريمة أو فى التأثيم عليها ، وإنما قد يكون وهذا هو ما عناه الوكيل البرلمانى لوزارة الحقانية بقوله : « يستحسن أن يترك ذلك للقضاء » ، قد يكون سبباً من أسباب التخفيف فى العقوبة أو وقف تنفيذها .

وقد أدركت المحكمة العليا هذا المعنى فى حكم لها فى ٢٢/١٠/١٩٥٧ جاء به (٢) :

« إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائى بمعناه العام الذى يكفى فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذى سحبه من قبل ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التى دفعته إلى إصداره ، لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية » .

وأضافت المحكمة العليا إلى هذا أن المشرع لم يستلزم نية خاصة لقيام الجريمة كما ذهب الطاعن .

(١) جلسة يوم الاثنين ٢٦/٧/١٩٣٧ منشور فى مجموعة مضابط الامقادات الثانى المجلد الرابع ص ٢٣٨ .

(٢) حكم نقض جنائى فى ٢٢/١٠/١٩٥٧ الطعن رقم ٧٠/٢٧ فى محاماة عدد ١٠ السنة ٣٨ ص ١٢٥٦ دائرة المستشارين الأساتذة حسنى داود ومحمود إبراهيم وإسماعيل ومصطفى كامل ، وعثمان رمزى ومحمود حلمى خاطر .

وكان الطاعن قد أسس طعنه على أن الحكم المطعون فيه حين قضى بأن الجريمة تتم بمجرد صدور أمر الساحب بعدم الدفع حتى لو كان هناك سبب مشروع قد تجاوز ما قصده الشارع الذي نص في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على عبارة سوء النية ، مما يفيد أن القصد هو قصد خاص ، وهو ما يتضح من مناقشة المادة في مجلس النواب ، كما اقترح إضافة عبارة : بدون مبرر شرعي ، لولا اعتراض مندوب وزارة العدل على هذه الإضافة ، وإثارته بترك الأمر لتقدير القضاء .

وقد رفضت محكمة النقض هذا الوجه من أوجه الطعن رفضاً صريحاً ، ورفضت معه الأخذ بالعدر الشرعي أو المبرر الشرعي لوقف صرف الشيك كباعث أو دافع ، وفسرت القصد الجنائي بمعناه العام دون الغوص في القصد الخاص .

ولم يكن قضاء المحكمة العليا في هذا التشدد بقصد حماية الثقة المشروعة في الشيك إلا امتداداً لقضاء سابق استهدف حماية تداول هذه الورقة بين الجمهور ، وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجري فيها بحري النقود ، ولا عبرة بالبائع أو السبب في إعطاء شيك مع العلم بعدم وجود رصيد ما دامت الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون (١) .

وقد اتصل قضاء المحكمة العليا بعد ذلك مؤكداً عدم العبرة بالبواعث ، فذهب إلى الحد بأن قول المتهم بأنه سدد قيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه بما جعله لا يودع رصيماً في البنك يقابل قيمة الشيك ، لا يؤثر في الجريمة مادام هو — بفرض صحة هذا الدفاع — لم يسترد قيمة الشيك من المجني عليه (٢) . وفي هذا الحكم ذهبت المحكمة إلى أن الوفاء قبل تاريخ الاستحقاق ، كباعث أو حافز لعدم إيداع رصيد كاف ، لا يصلح عذراً ولا ينهض سبباً من أسباب الإباحة .

الفتوى :

وفي الفتوى المصرية يرى الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القللى أن القصد الجنائي يتوافر بمجرد الأمر بعدم الدفع ، ولا عبرة بالأسباب التي دعت إلى إصدار هذا الأمر ، فهذه دوافع لا دخل لها في قيام المسؤولية إلا إذا نص على ذلك صراحة ، أي في حالة السرقة وإفلاس الجامل طبقاً للمادة ١٤٨ تجاري الواردة في باب الكبيالات ، والذي يميل الشراح إلى القول بسريانها على الشيكات أيضاً (٣) . ويرى الدكتور روؤف عبيد أنه ليس في القانون المصري ما لا يلتزم مع القواعد المعمول بها في

(١) نقض جنائي ١٢/١٢/١٩٥٥ القضية رقم ٧٧١/٢٥ ق الحاماة ص ٥ رقم ١٣ السنة ٣٧ .

» » ٢ / ١٠ / ١٩٥٦ » » ٢٦/٧٤٣ ق » » ٨ » » ١١ » ٣٨ .

» » ١٣ / ١١ / ١٩٥٦ » » ٢٦/٨٤٩ ق » » ١١٦ » ٨٦ » ٣٨ .

» » ٦ / ١٥ / ١٩٥٧ » » ٢٧/٤٧٤ ق » » ١٠٦٠ » ٤٧٦ » ٣٨ .

(٢) نقض جنائي ٢٩/٤/١٩٥٨ طعن رقم ٢٦/٢٠٤١ ق حاماة ٣٩ ص ٨٥٨ مبدأ ٢٩٥ .

(٣) الدكتور القللى ص ٢٧١ طبعة ١٩٤١ .

فرنسا وأنه ليس للساحب بأن يأمر بعدم صرف الشيك لأي اعتبار كان ، ولو كان لاكتشافه خطأ في الحساب أو فساداً في البضاعة أو تدليساً مدنياً من المستفيد إذ أن سبيل استرداد مادفع في غير محله هو مطالبة المستفيد بذلك ، وإنما يجوز استثناء إعطاء أمر بعدم صرف الشيك في حالة إفلاس المستفيد وكذلك في حالة سرقة الشيك ، ومثلها إذا تبين أن الدفع كان بناء على طرق احتيالية مما يعتبرها القانون نصيباً (١) .

القضاء الفرنسي :

وفي فرنسا استقر القضاء على أن الأمر بوقف صرف الشيك جزئياً أو كلياً يوجب عقاب الساحب الأمر بحسب المادة ٣٢٢ فقرة ٢ من دكرينو ١٩٣٥ ، ويتوافر سوء النية بالنسبة للساحب بمجرد العلم بأن الأمر بوقف صرف الشيك في وقت إصدار هذا الأمر إنما هو أمر في غير الحالتين المصرح بهما وهما الضياع وإفلاس الحامل (٢) . ولا عبرة بالبائع .

المعارضة في وفاء الشيك بسبب الضياع ليست سبباً من أسباب الإبطال :

تحليل حكم محكمة النقض :

أبرز ما اتسم به قضاء المحكمة العليا منعقدة بهيئة عامة للمواد الجزائية ، أنها بررت عدولها عن قضائها السابق بالالتجاء إلى تطبيق أحكام الكمبيالة على الشيك ، ثم التوسع في هذه الأحكام بطريق القياس واعتبار أن من حق صاحب الشيك أن يأمر بوقف صرفه إذا ما استشعر أنه وقع فريسة لنصب ، قياساً على حق صاحب الكمبيالة في المعارضة في دفع قيمتها في حالة ضياعها أو إفلاس حامليها .

وقد بينا من قبل أن قواعد الكمبيالة تحكم الشيك فيما لا تعارض فيه بين طبيعة كل منهما ، نظراً لعدم تنظيم الشرع للشيك تنظيمًا كاملاً ، وأن العرف التجاري والقانون المدني يكملان هذا التنظيم في المواضع التي لا تتسع فيها أحكام الكمبيالة لحكم الشيك .

(١) الدكتور رؤوف عبيد طبعة ١٩٥٣ ص ٣٦١ .

(٢) أنظر دائرة معارف دالوز ١٩٥٣ ص ٣٧٨ فقرة ٥٠ تحت عنوان Chèque .

"Tout blocage total ou partiel de la provision donne lieu à répression

"La Cour de cassation considère que la mauvaise foi résulte de la seule connaissance par le tireur que le blocage au moment où il a été fait, l'a été en dehors des deux cas possible".

حكم نقض ١٩٣٦/٦/٢٠ D.H. 1930.446 .

حكم نقض ١٩٤٩/٥/٦ Bull. Crim. no. 162 .

وانظر « دالوز ريبورتوار » ١٩٥٩ ص ٦٥ فقرة ٥ .

Dalloz Répertoire de droit criminel mis à jour, 1959.

"Blocage — mauvaise foi"

Peu importe le mobile qui a déterminé le tireur à bloquer la provision, sa mauvaise foi résulte du blocage non justifié par la perte du chèque ou la faillite du porteur.

والأحكام المشار إليها في هذا المرجع .

ومن المستقر أنه تجوز المعارضة في الوفاء بقيمة الشيك في حالة الضياع والافلاس ، قياساً على حق صاحب الكمبيالة في ذلك (١) .

ومن المعروف أن المعارضة في وفاء الكمبيالة بسبب الضياع أو إفلاس الحامل ليست موضعاً للعقاب . فهل يتعارض هذا الحق — بالنسبة إلى الشيك — مع التائيم الجنائي الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ؟

وهل يعتبر استعمال هذا الحق سبباً من أسباب الإباحة ؟

نحيب على ذلك بأن أول شرط لأسباب الإباحة clauses de justification أو الأسباب التي تعدم المسؤولية الجنائية clauses de non culpabilité objectives .

إنها ترد على فعل معاقب عليه بشكل بحسب القانون جريمة . فإذا لم يكن الفعل معاقباً عليه ولا بشكل بحسب القانون جريمة ، فإنه يكون فعلاً مباحاً ولا يعتبر سبباً من أسباب الإباحة .

ويكمن الفارق بين الفعل المباح وسبب الإباحة في أن الفعل المباح يظل على الإباحة الأصلية إلى أن يصبح فعلاً معاقباً عليه بنص في القانون ، أما سبب الإباحة فإنه يعدم المسؤولية رغم أن الفعل معاقب عليه ومؤثم قانوناً .

ولاحل للقول بالتوسع بطريق القياس في الأفعال المباحة ، لأن الأصل في الأفعال الإباحة والأصل في الإنسان البراءة ، ولا يحد من هذا الأصل إلا وجود قيد عليه بمقتضى نص في القانون بناء على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ؛ وإنما هناك نخل للقول بأنه لا يجوز التوسع في القيود بالتائيم والتجريم بطريق القياس لخالف ذلك للأصل .

فإذا حرر الساحب شيكا ولم يعطه للحامل وضاع هذا الشيك ، فإن من حق الساحب باعتباره مالكا للشيك أن يأمر بوقف صرفه خشية أن يعثر عليه أحد غير المستفيد ويتقدم لصرفه ، وفي هذه الحالة لا يكون الساحب قد أعطى شيكا أي أصدره ، وإن كان قد أنشأ شيكا أي حرره . والأمر بوقف صرف الشيك إذا ضاع قبل إعطائه للمستفيد أي قبل إصداره ، لا يشكل جريمة ، لأن الركن المادي للجريمة بحسب المادة ٣٣٧ هو فعل الإصدار أو الاعطاء emission ويحصل هذا الفعل بمناولة المستفيد ، وكل الأفعال السابقة على هذه الخطوة تعتبر أعمالاً تحضيرية ولا عقاب عليها (٢) .

والوضع لا يختلف بالنسبة إلى ضياع الشيك من حامله ، وفي هذه الحالة يكون الساحب قد أعطى الشيك لحامله ، فإذا ضاع الشيك أو فقد من الحامل ، فإن للحامل باعتباره مالكا لمقابل الوفاء بالشيك وفاقداً للدليل على هذه الملكية ، أن يطلب إلى البنك بواسطة الساحب وقف صرف الشيك ،

(١) محسن شفيق — الوسيط في القانون التجاري المصري ج ٢ طبعة ٣ سنة ١٩٥٧ ص ٢٢٢
فقرة ٣٩٢ .

(٢) محمد مصطفى الفللى شرح قانون العقوبات ١٩٤٢ ص ٢٥٩ .

ويكون هذا بمثابة إتفاق مع الساحب الذي لا مصلحة له في وقف صرف الشيك على إلغاء الشيك لا يشكل جريمة ويعتبر فعلاً مباحاً ، لأن الأمر الحقيقي بوقف صرف الشيك هو المستفيد وليس الساحب .

ونفس الوضع بالنسبة لسرقة الشيك أو اختلاسه قبل إعطائه . وسرقته من المستفيد أو اختلاسه بعد إعطائه .

ولا يشكل الأمر بوقف صرف الشيك سواء باشره الساحب لمصلحته قبل إعطاء الشيك أم لمصلحة المستفيد بعد إعطائه إياه ، جريمة في القانون ويعتبر فعلاً مباحاً لعدم توافر أركان الجريمة .

وقد خلطت المحكمة العليا بين الفعل المباح وسبب الإباحة ، فاعتبرت أن ضياع الشيك سبب إباحة لفعل معاقب عليه ، مع أن الأمر بوقف صرف الشيك في هذه الحالة ليس إلا فعلاً مباحاً لاعتقابه عليه أصلاً .

ونعود بعد ذلك للإجابة على سؤالنا الأول وهو : هل يتعارض الحق في وقف صرف الشيك بسبب الضياع أو السرقة مع التأييم الوارد في المادة ٣٣٧ ، فنقول إنه لا يتعارض لأنه يعتبر فعلاً مباحاً لا يشكل الجريمة للنصوص عليها في المادة ٢٣٧ .

الحصول على شيك بطريق النصب :

وقد اعتبرت المحكمة العليا أن الحصول على شيك بطريق النصب يعطى للساحب الحق في الأمر بوقف صرف الشيك ، لأن الحصول على الشيك بطريق النصب يعتبر مستتياً من أسباب الإباحة يعطى الحق في المعارضة في الوفاء قياساً على حالة الضياع والسرقة البسيطة . والسرقة بظروف والحصول على الورقة بالتهديد ، فهي بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم سلب المال وأن الورقة متحصلة من جريمة .

والقياس هنا بعيد ، فالأمر بالوقف بسبب الضياع لا يشكل جريمة ، وقياس السرقة على الضياع ليس بسبب أن الجريمة تجمع بينهما ، وإنما بسبب أنه يجمع بين كل منهما خروج السند من يد صاحبه بسبب لا دخل لإرادته فيه ، أي انتفاء ركن الاعطاء .

قواعد العرائن لمحككم التأييم الجنائي في جرائم الشيك ولا محل مشكلته :

ورغم أن المحكمة العليا قد راعت مصلحة الساحب في خصوصية الدعوى المطروحة أمامها واعتبرت الحالات للنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون التجارة هي الأصل وهي الأولى بالرعاية ، وفي سبيل الوصول إلى هذا الهدف حملت الحكم بأكثر مما يحتمل . فإن المبدأ الذي قرره المحكمة لا ينبغي ليجمى كل الساحبين في ظروف كانت يجب فيها حمايتهم امتداداً لفكرة العدالة التي اعتنقتها المحكمة .

مثال : مستأجر أرسل إلى مؤجر شيكا بالأجرة . ولكن المؤجر الذي استلم الشيك تجاهل وصوله إليه ولم يقدمه إلى البنك ، وأرسل إلى المستأجر إنذاراً بدفع الأجرة في خلال خمسة عشر يوماً وإلا فإنه سيطلب إخلاء من المكان المؤجر طبقاً للقانون ١٩٤٧/١٢١ الخاص بإيجارات الأماكن . في هذه الحالة لا يملك المستأجر إلا أن يدفع دفعاً قانونياً بطريق العرض الحقيقي المبزى للذمة ، والإيداع في حالة عدم القبول حتى ينجو من حكم بالإخلاء في حالة إنكار المؤجر وصول الشيك إليه .

هل يستطيع المستأجر في هذه الحالة أن يأمر بوقف صرف الشيك ، حتى إذا قدمه للمؤجر أو المظهر إليه حسن النية للبنك ، يمتنع عليه صرف قيمته ؟

حكم المحكمة العليا الذي نعلق عليه لا يتسع لحماية الساحب في هذه الحالة ، لأن المستفيد إن كان سوء النية فإنه لم يتحصل على الشيك بجرعة ، وحكمها السابق الصادر في ١٩٥٨/٤/٢٩ السابق الإشارة إليه لا يحميه لأنه لم يسترد الشيك .

والمعول هاهي في هذه الحالة أن يدفع المستأجر مرتين ، لأن من يدفع خطأ يدفع مرتين ، وليس له بعد ذلك إلا أن يسترد من المؤجر ما كان قد دفعه له بشيك .

مثال آخر : تاجر اشترى من آخر بضاعة يستوردها البائع للمشتري من الخارج ، دفع المشتري للبائع جزءاً من الثمن بشيك وفي اليوم التالي صدر قانون بمنع الاستيراد — في هذه الحالة يفسخ البيع لاستحالة التنفيذ ، وبغير خطأ يمكن أن ينسب إلى أي من المتعاقدين ويترتب على الفسخ أن يعود المتعاقدان إلى مركزهما الأول قبل التعاقد ، ويسترد المشتري ما دفع بالإجراءات القانونية ؛ ولكنه لا يملك أن يأمر بوقف صرف الشيك ، لأن مقابل الوفاء به أصبح مملوكاً للحامل ، سواء كان المستفيد الأصلي أو المظهر إليه .

وفي هذين المثالين تترتب مراكز قانونية واضحة ومصالح متعارضة ينبغي التوفيق بينها : —

١ — فالمستأجر في المثل الأول والمشتري في المثل الثاني ، كلاهما صاحب حق في استرداد قيمة الشيك .

٢ — ولكن الشيك كورقة قابلة للتداول ينبغي أن تحمي حاملها أو المظهر إليه حسن النية ، ومن حقه أن يقبض قيمته دون أن يضطرم بأمر بوقف الصرف .

٣ — وأخيراً فإن الورقة ذاتها كأداة للوفاء ينبغي حمايتها الحماية الكافية .

فكيف يمكن التوفيق بين مصلحتين خاصتين هما مصلحة الساحب ومصلحة المستفيد ؟ وكيف يمكن التوفيق بين هاتين المصلحتين والمصلحة العامة ، في رعاية الشيك وحمايته كأداة للوفاء وورقة قابلة للتداول ؟

لا شك أنه إذا تعارضت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة ، فإن الغلبة ينبغي أن تكون

للمصلحة العامة . ومن هنا كان تأنيب المشرع للأمر بوقف صرف الشيك ، وكان اتجاه المحكمة العليا في قضائها السابق إلى أن القصد الجنائي يتوافر بمجرد العلم بأن هذا الأمر إنما يترتب عليه الحيلولة بين المستفيد وقبض قيمة الشيك .

ولا يكون أمام الساحب في هذه الحالة وحفظاً على حقوقه إلا أن يسرع إلى القضاء المستعجل — دون أن يأمر بوقف صرف الشيك — فيطلب إلى القاضي المستعجل أن يضع الشيك تحت الحراسة القضائية ريثما يفصل في النزاع المدني ، والقضاء المصري يستجيب إلى هذا الطلب . ولكن المستفيد قد يكون أسرع من الساحب فيصرف قيمة الشيك فتغدو الدعوى بعد ذلك غير ذات موضوع ولا قيمة لها .

وإذا كانت مصلحة الساحب في المثالبين الذين قد مناهما واضحة وحمايته واجبة ، فإن هذا الموضوع ينبغي أن لا يكون سبباً في وضع قاعدة عامة لمصلحة الساحبين يساء استعمالها ، وإلا فإنا نفتح باباً تلج منه المصالح المبهمة أو المصالح المصطنعة لتطغى على الرعاية الواجبة والحماية اللازمة للورقة في ذاتها .

إن جريمة الأمر بوقف صرف الشيك أو جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ليست جريمة طبيعية ، وإنما هي جريمة من صنع المشرع ؛ بمعنى أن الشرائع الأولى لم تعرفها كما عرفت جرائم القتل والسرقة والزنا إلخ التي يعتبر ارتكابها مخالفاً للدين الذي يشترك مع القانون أو يحثه على كراهيتها ومنعها تحقيقاً للعدالة بين الناس . وإنما هي جريمة من صنع المشرع لم يصنعها بقصد تحقيق العدالة ، وإنما بقصد تحقيق مصلحة اقتصادية دفعت إليها ظروف معينة . هي تواجد الشيك أو إيجاد كوسيلة للائتمان والوفاء ، أراد المشرع حمايتها بتأنيب الإخلال بالثقة الواجبة لها .

ونستطيع بكل ارتياح أن نعتبر مع الأستاذ « دريدا »^(١) ، أن النصوص المتعلقة بالشيك إنما تضمنها فرع من فروع القانون الجنائي ، هو القانون الجنائي الاقتصادي *droit pénal économique* وأن على القضاء ألا يتجه إلى حلول خاصة به متأثراً بفكرة العدالة ، تتعارض مع مقتضيات الاقتصادية ، وإنما عليه أن يشد حوله إلى المصلحة الاقتصادية ، ويضع هذه المصلحة في الدرجة الأولى من الرعاية والحماية .

والتوفيق بين العدالة والمصلحة الاقتصادية ليس أمراً سهلاً . وحماية الساحب وحماية الحامل وحماية الورقة في وقت واحد كان دائماً يمثل صعوبة من صعوبات القانون . وقد حاول مشروع قانون

(١) الأستاذ فرنان دريدا Fernand Derrida أستاذ العلوم الاقتصادية بكلية الحقوق بجامعة الجزائر في مقال له بعنوان : « فتح الاعتماد وإعطاء شيك بدون رصيد *Ouverture de crédit et chèque sans provision* » منشور في *Recueil Dalloy* ٢ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ العدد ٣٦ ص ٣٧ .

الشيك (١) تحقيق هذا التوفيق بين الصلحتين مستقيماً أحكاماً من اتفاقية جنيف (٢). فحظر في المادة ٣٢ على الساحب أن يعارض في الوفاء، أى يأمر بوقف صرف الشيك إلا في حالة الضياع أو تفليس الحامل. فإذا عارض الساحب على الرغم من هذا الحظر لأسباب أخرى، رفع الأمر إلى قاضى الأمور المستعجلة بناء على طلب الحامل ليقتضى برفض المعارضة ولو في حالة قيام دعوى أصلية. كما نص في المادة ٧٣ فقرة ٢ على عقاب الحامل سوء النية الذى يقبل تسلم الشيك وهو يعلم أن الساحب إنما يسجبه ولا رصيد له، أو يسجبه مع احتمال الأمر بوقفه إذا عرف حقيقة الظروف التى أصدره فيها (٣).

(١) أعدته لجنة مكونة من الدكتور محمد صالح والمستشار اسكندر قصبجي والأستاذ جاستون كابى وعرض على مجلس النواب فوافق عليه بأغلبية ١٤٢ صوتاً ضد صوت واحد للأستاذ أحمد مرسى بدر. ولم يعرض القانون على مجلس الشيوخ. وانظر مقالاً للأستاذ الدكتور محمد صالح عميد كلية الحقوق السابق في مجلة القانون والاقتصاد السنة ١٣ العددان الأول والثاني تضمن عرضاً لهذا المشروع.

(٢) اتفاقية جنيف للوحدة للشيك، صيغت في ثلاث اتفاقيات دولية وقع عليها في جنيف ممثلو ثلاثين دولة في ١٩/٣/١٩٣١.

(٣) وجاء في المذكرة التفسيرية للقانون أن مؤتمر جنيف بحث فيما إذا كان يجوز إلغاء أمر الدفع الذى تضمنه الشيك أم أنه بمجرد إصداره لا يجوز إلغاؤه. وقد أثار هذا الموضوع صعاباً نظراً لاختلاف القواعد المعمول بها في مختلف الدول والأصول القانونية المتباينة في ثلاث مجموعات من الدول التى تأخذ بالنظم الانجلو سكسونية والنظم الفرنسية والنظم الجرمانية.

وقد انتهى مؤتمر جنيف إلى وضع نص مستوحى من القانون الألمانى هذا نصه :
المادة ٣٢ — لا ينتج أمر إلغاء الشيك أثره إلا بعد انقضاء ميعاد تقديمه، فإذا لم يكن هناك أمر بالإلغاء جاز للمسحوب عليه الوفاء ولو بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك.

ولكن المؤتمر وضع تحفظات عدة خففت من وقع هذا الحكم، فنصت المادة ١٢ من الملحق الثانى على أنه يجوز للدول المتعاقدة خلافاً لما تقضى به المادة ٣٢ من القانون الموحد أن تقرر الأحكام الآتية بالنسبة للشيكات المستحقة فوق أراضيها :

(أ) صحة الأمر القاضى بإلغاء الشيك .
(ب) حظر إلغاء الشيك ولو بعد انقضاء ميعاد تقديمه .
وبكون لسل دولة متعاقدة فوق ما تقدم حق تقرير الوسائل الواجب اتباعها في حالة ضياع الشيك أو تفليس حامله، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية .
وأضافت المذكرة التفسيرية :

أن القاعدة الواردة في المادة ٣٢ من القانون الموحد التى تقضى بإقابلية الشيك للإلغاء إلى حد محدود، لا يمكن إدماجها في التشريع المصرى لأنه أخذ بنظرية مغايرة لها تماماً، أبانت عنها المادة ٣٣٧ عقوبات، فقد نصت على عقاب الساحب الذى يصدر أمراً على أى صورة بإلغاء الشيك متى توافرت شروط معينة .

أما المشرع الحالى فقد استفاد من التحفظ الوارد في اتفاقية جنيف، فبعد أن نص في المادة ١٧ على انتقال ملكية مقابل الوفاء إلى الحامل، نبذ قاعدة قابلية الشيك للإلغاء في المادة ٣٢ واكتفى بالنص على أن للمسحوب عليه أن يوفى قيمة الشيك ولو بعد انقضاء ميعاد تقديمه .

وأضفنا إليها نص المادة ١٤٨/١٥٥ من القانون التجارى، وهى تقضى بقبول المعارضة في الوفاء في حالة الضياع والسرقة .

ولإذا كان النص تناول حالتين الحاليتين فإن سرقة الشيك تعتبر شبيهة بالضياع لأنها حالة من أحوالها ولا يجوز في غير ما تقدم المعارضة في وفاء الشيك .

وفي تقديرنا أن هذين النصين يوفران أكبر قدر ممكن من التوفيق بين المصالح المتعارضة وحمايتها ، وفي الوقت نفسه يغلبان المصلحة العامة في رعاية الورقة أداة الوفاء .

— فالمبدأ العام هو حماية الورقة بعدم جواز الأمر بوقف صرف الشيك ، والتأثير في حالة مخالفة هذا المبدأ إلا في حالة الضياع والسرقة ، ويجمع بينهما خروج الورقة من يد الساحب دون إعطاء ، وهو الركن الأول للجريمة الذي لا يتوافر في هاتين الحالتين .

— والمبدأ الخاص هو حماية المستفيد أو الحامل إذا أمر الساحب بوقف صرف الشيك في غير حالتي الضياع أو السرقة أو إفلاس الحامل ، وذلك بتمكينه من الالتجاء إلى قاضي الأمور المستعجلة لرفض المعارضة في الوفاء .

— حماية الساحب بتأثير الحامل أو المستفيد ، معه إذا كان قد تحصل على الشيك وهو يعلم أن الساحب سيأمر بوقف صرفه إذا عرف حقيقة الظروف التي أصدره فيها .

والخلاصة :

١ — إن محكمة النقض وقد كانت بين أن تحمي الساحب — مصلحة خاصة — أو تحمي الورقة — مصلحة عامة — عدلت عن قضائها السابق الذي استقرت عليه ، وانتصرت لفكرة المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة ، متأثرة بفكرة العدالة .

٢ — إنها في هذا الاتجاه حملت حكمها على أسباب مخالفة للقانون ، وذلك حين خلطت بين الفعل المباح وأسباب الإباحة .

٣ — إن النص الجنائي المتعلق بالشيك لا يشكل جريمة طبيعية تنبع من فكرة عدالية . وإنما ينشأ جريمة من صنع المشرع دعت إليها ظروف اقتصادية تختمها طبيعة الورقة ، وقابليتها للتداول ووجوب حماية الغير المظهر إليه ، وكان ينبغي على المحكمة العليا ألا تختط لنفسها سبيلا غير سبيل المشرع فتهدر ما نستطيع تسميته بمقتضيات القانون الجنائي الاقتصادي .

وليس في هذا إجحاف بالساحب الذي عليه أن يدرك قبل أن يقدم على إعطاء شيك ، أنه إنما يدفع نقوداً لا سبيل له إلى استردادها إذا استبان له أحقيته لها ، إلا بإجراءات القانون دون إرادته المنفردة ..

٤ — إن النصوص الخاصة بالشيك ما زالت ناقصة ، وعلى المشرع أن يقدم على تنظيم تشريعي كامل للشيك .

ميعاد دعوى إلغاء القرار الإداري

أمام مجلس الدولة

للمستأذ عبر الرهن جندى

مدير إدارة الشؤون القانونية بمحافظه بور سعيد

الفصل الثالث

ميعاد رفع دعوى الإلغاء

ينص قانون مجلس الدولة على أنه ينقطع سريان ميعاد رفع دعوى الإلغاء بالتظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار ، أو إلى الهيئات الرئيسية ، ويجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً ، ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة . وهو نفس النص الذي أورده القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، وقد كان القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ ينص على أن ينقطع سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار ، أو إلى الهيئات الرئيسية . ويعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عن الطلب المقدم إليها ، ويكون ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة الأخيرة ستين يوماً من تاريخ انقضاء الأربعة الأشهر المذكورة . وهو تقريباً نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من القانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والتي نصت على أن « ويقف سريان هذا الميعاد في حالة التظلم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار ، أو إلى الهيئات الرئيسية ، ويعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية المختصة عن التظلم للرفع إليها » .

وقد سبق بيان أن ميعاد رفع الدعوى لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ العلم بالقرار الإداري علماً يقيناً ، من إعلانه لصاحب الشأن إن كان القرار فردياً . أو من نشره في الجريدة الرسمية أو النشرة المصلحية إن كان القرار لائحياً ، أو من العلم به بأي وسيلة أخرى . كما أوضحنا أنه فيما عدا القرارات التي أوجب القانون التظلم منها أولاً وانتظار نتيجة البت في التظلم أو المواعيد المقررة للبت فيه ، يجوز لدى الشأن التظلم كما يجوز له الالتجاء إلى القضاء رأساً طالباً إلغاء القرار الإداري الذي مس مصلحته دون أن يتظلم أولاً لجهة الإدارة ، وميعاد رفع دعواه هذه هو ستين يوماً تبدأ من تاريخ العلم بالقرار على الوجه السابق شرحه .

أما إذا تظلم ذو الشأن في الميعاد لجهة الإدارة ، لأن القانون يلزمه بذلك أو لأنه اختار التظلم أولاً ، فإنه يترتب على هذا التظلم انقطاع سريان ميعاد رفع الدعوى . وقد كان قانون إنشاء المجلس يترتب على التظلم إيقاف سريان الميعاد ، وهناك فرق بين لفظي الانقطاع والإيقاف .

ووقف سريان الميعاد هو أن يعرض أمر يحول دون استمراره زمنياً معيناً ، أما انقطاع سريانه فيترتب عليه اعتبار المدة التي انقضت غير موجودة أي يترتب عليه ضياع ما فات منها ، وإذا بدأ سريان الموعد ثانية ، فإن المدة السابقة لا تحسب ولا تضاف للمدة الجديدة ، بخلاف حالة وقف سريان المدة فإن المدة السابقة على الإيقاف تبقى معلقة حتى يزول سبب الوقف ، فإذا ما زال ، يعود جريان المدة وتضاف المدة السابقة إلى المدة اللاحقة .

ويترتب على تقديم التظلم في الميعاد المحدد لرفع دعوى الإلغاء ، انقطاع سريان هذا الميعاد (١) ، كما يترتب عليه حفظه للتظلم القضائي الذي يجب رفعه في الميعاد القانوني (٢) ؛ وعلى هذا ثبت قضاء مجلس الدولة الفرنسي منذ سنة ١٨٨١ ، وتابعه مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحدة . أما إذا قدم التظلم بعد الميعاد المحدد لرفع الدعوى ، فإنه يستغلق على صاحب الشأن طريق التظلم القضائي ، ويكتسب القرار حصانة نهائية تعصمه من الإلغاء ذلك إنه خلال الموعد يمكن للسلطة الإدارية مراجعة نفسها ، فتصحح الأوضاع المعينة ، أما التظلم المقدم بعد الميعاد فلا يعتبر قاطعاً لسريان موعد الطعن (٣) .

وفي حالة عدم إعلان القرار الفردي ونشر القرار اللأئحي — يعتبر التظلم المقدم من هذا القرار غير المعلن أو غير المنشور ، يعتبر علماً بالقرار ، كما يعتبر تاريخ تقديمه تاريخاً للعلم به .

وإذا كان من حق ذي الشأن التظلم ، فإن القانون كان لا يلزم الجهة المتظلم إليها بفحصه موضوعاً والفصل فيه بالقبول أو الرفض على ضوء ما يكشف عنه البحث ، وإنما للجهة الإدارية رفضه من غير بحث ، إلا أن الوضع تغير منذ صدور القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، الذي ألزم الإدارة ببث التظلمات والفصل فيها بقرارات مسببة إذا كانت بالرفض .

والتظلم الإداري الذي يقطع سريان الميعاد هو التظلم الأول الذي يقدم خلاله لحسب ، دون غيره ، لأن الميعاد لا ينقطع إلا مرة واحدة ، وتتابع التظلمات لا يجدي وإلا اتخذ من تكرارها وسيلة للاسترسال في إطالة ميعاد رفع الدعوى دون نهاية (٤) ، كما أنه بالمقابلة لا ينقطع الميعاد إذا رفعت

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١١٢ - ٢٠٩ لسنة ١ ق مجموعة المجلس السنة ٢ ص ٦٧ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٢٥٩ لسنة ١ ق مجموعة المجلس السنة ٢ ص ٣٩٤ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ٦٩ لسنة ٦ ق مجموعة المجلس السنة ٧ ص ١٩٨ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية ٦٧٤ لسنة ٢ ق مجموعة المجلس السنة ٢ ص ١٤ ؛ قضية ١٠ لسنة ٦ ق مجموعة المجلس السنة السابعة ص ٣٨٩ ؛ قضية ٢١٨ لسنة ٥ ق مجموعة المجلس السنة السابعة ص ١٦٧ ؛ قضية ٩٢٤ لسنة ٦ ق مجموعة المجلس السنة الثامنة ص ١١٠٦ ؛ المحكمة الإدارية العليا قضية ١٦٩٩ لسنة ٢ ق مجموعة المبادئ السنة ٣ ص ٣٣٠ .

الدعوى إلى محكمة غير مختصة إلا مرة واحدة فقط (١) .

والأصل أنه إذا قدم تظلم فالقانون لا يلزم التظلم أن يترتب نتيجة فحص تظلمه ، فيرجى رفع دعواه إلى ما بعد إخطاره بالقرار الصادر في التظلم أو فوات الفترة المنصوص عليها لاعتباره كأنه قد رفض ، بل يجوز للتظلم أن يقيم دعواه قبل انقضاء هذه المواعيد ، وقالت محكمة القضاء الإداري بذلك لأن الجواز هو الأصل (٢) .

غير أنه يستثنى من هذا الأصل حالة التظلمات الوجوبية بنص قانون مجلس الدولة ؛ حيث يلزم القانون المتظلم انتظار المواعيد المقررة للبث في التظلم (مادة ١٢ فقرة ٢) وعلة ذلك رغبة المشرع في تقليل القضايا بقدر المستطاع ، وتحقيق العدالة الإدارية بطريق أسير للناس ، بإنهاء المنازعات في مراحلها الأولى ، فالاستثناء من النظام العام وهو مقرر لمصلحة الأفراد كما أنه قرر لمصلحة القضاء .

وقد كانت القاعدة قديماً حرية الإدارة في بحث التظلمات ، فلما أن ترفض التظلم بغير بحث بقرار صريح تعلنه إلى صاحب الشأن ، أو بقرار ضمني يستفاد من سكوتها المدة التي نص عليها القانون (٣) ، وقد كانت أربعة أشهر في نطاق القانونين ١١٢ لسنة ١٩٤٦ و ١٩٤٩ ، ثم أنقصها المشرع إلى ستين يوماً في نطاق القانونين ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، وعلة إنقاص المدة المقررة للجهة الإدارية المحددة لفحص التظلمات خلالها ، هو ترقية الإدارة وأخذها بعنصر السرعة في حسم الأمور تمشياً مع المبادئ التي قررتها الثورة :

وإزاء ما ألمه المشرع من كثرة القضايا المرفوعة إلى مجلس الدولة ، كثرة هائلة ناء بها كاهل محكمة القضاء الإداري ، لجأ إلى سبل عدة للتخفيف عن المجلس ، فأنشاء إدارات ومكاتب للشكاوى برئاسة مجالس الوزراء وبالوزارات والمصالح المختلفة ، كما أصدر التعليمات للاهتمام بشكاوى المواطنين من حيث فحصها على وجه السرعة ، ثم ذهب المشرع إلى أبعد من مجرد التنظيم الإداري فأنشأ بالمرسوم بقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ لجاناً قضائية في الوزارات للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة وشكل هذه اللجان أولاً برئاسة مستشار الدولة للرأي بالوزارة رئيساً ، وبعضوية أحد أعضاء مجلس الدولة وموظف من ديوان الموظفين وذلك لأن شكاوى الموظفين كانت هي السكثرة الغالبة من الدعاوى المعروضة على المجلس . ونص قانون إنشاء اللجان على أن تسرى بالنسبة إلى ميعاد رفع التظلم إليها أحكام ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، على أن تقدم التظلمات دون وساطة محام (٤) ، ولم يشترط فيها شكل خاص ولا تستحق عليها رسوم ، وكان رئيس اللجنة يحيل التظلم إلى وكيل الوزارة

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ٨١٥ لسنة ١١ المجموعة السنة ١٢، ١٣ ص ٢١١ ؛ محكمة عليا قضية ١٦٩٨ لسنة ٢ ق مجموعة المجلس السنة ٢ ص ٣٢٥ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٥٦ لسنة ٢ ق مجموعة المجلس السنة ٢ ص ٩٠٠ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ١٦٤ لسنة ٢ ق مجموعة المجلس السنة ٣ ص ٢١٦ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية ١٠٩٧ لسنة ٧ ق مجموعة المجلس السنة ١٠ ص ٣١٦ .
أجازت تقديمه بواسطة محام لأن المادة من باب التيسير على أصحاب الشأن .

خلال ثلاثة أيام ، فيجب وكيل الوزارة عنه كتابة خلال خمسة عشر يوماً من إبلاغه ، ويفحص رئيس اللجنة التظلم ويحدد وقتاً لنظره لا يجاوز شهرين من وقت تقديمه ويخطر به كلا من الطرفين .

وكان للرئيس أن يطلب من الوزارة أو المتظلم ما يراه لازماً من بيانات ومستندات ، ثم يضع تقريراً عن التظلم في خلال ستة أسابيع من وقت تسلمه ، ويجوز لكل من الخصمين الاطلاع على التقرير ، والمتظلم أن يطلب الحضور بنفسه أمام اللجنة أثناء نظر التظلم الادلاء ببيانات أو تقديم مستندات ، كما يجوز للوزارة أن ترسل مندوباً عنها يبين وجهة نظرها ويقدم المستندات التي تؤيدها ونص القانون على أن تفصل اللجنة في التظلم في ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من وقت تقديمه ، وتبلغ قرارها مسبباً إلى كل من الطرفين ، على أن يعتبر في حكم قرار بالرفض فوات الميعاد المذكور دون فصل في التظلم ، وعلى أن تعتبر القرارات الصادرة من اللجنة قرارات إدارية نهائية .

وحق يحقق المشرع الغاية من القانون بتخفيف عبء القضايا عن عاتق محكمة القضاء الإداري .
حظر رفع المنازعات الداخلة في اختصاص اللجان إلى المحكمة إلا بطريق الطعن في قرارات اللجان .
ولكل من الطرفين حق الطعن في الميعاد المقرر لدعوى الإلغاء ، فإذا انقضى للوعد دون أن يستعمل كل من الطرفين حقه فيه أصبح قرار اللجنة واجب النفاذ ، واضطر المشرع إزاء كثرة التظلمات التي قدمت إلى اللجان إلى تعديل قانونها بالقانون ١٠٥ لسنة ٥٣ ، بإجازة إنشاء أكثر من لجنة في الوزارة الواحدة ، كما أجاز أن يكون رئيس اللجنة عضواً بمجلس الدولة ، بمن لا تقل درجته عن مندوب من الدرجة الأولى ، وعضوية مندوب من المجلس ، وموظف من ديوان الموظفين ، ونص على رسوم مقدارها جنيهان يحكم على المتظلم بدفعها إذا رفض تظلمه ، ويجوز خصمها من الرتب على أربعة أفساط شهرية .

ولما نجحت اللجان القضائية في الحد من تظلمات الموظفين وتخفيف العبء عن كاهل محكمة القضاء الإداري ، حولها المشرع إلى محاكم إدارية في الوزارات بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ ، ثم أدخلها نهائياً في التنظيم الجديد لمجلس الدولة بالقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ والقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

أما قانونا المجلس ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، فقد نص كل منهما في المادة ١٢ على بعض القرارات التي لا يجوز قبول دعوى إلغائها قبل التظلم منها ، ونصت الفقرة الأخيرة على أن تبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء ، وقد أصدر مجلس الوزراء قراراً في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه ، وقد سبق الكلام عنه واستقرت المحكمة العليا على أن التظلم الوجوبي يسرى على كل دعوى ترفع بعد ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ تاريخ العمل بالقانون ١٦٥ لسنة ٥٥ ، ولو كانت بطالب إلغاء قرار صدر قبل ذلك (١) .

(١) المحكمة الإدارية العليا قضية ١٥١٨ لسنة ٢ ق مجموعة المبادئ السنة ٣ ص ٢٧٩ : محكمة القضاء

الإداري قضية ٣٤٦٤ لسنة ٩ ق مجموعة المبادئ السنة ١١ ص ٣٤٧ .

ولو أن القرار ينص على أن تعرض نتيجة فحص التظلم على الوزير في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ التظلم ، فقد حكم بأن الشرع لم يرتب أى بطلان على عدم عرض أوراق التظلم الإدارى على الهيئة الرئيسية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، إذ لا بطلان إلا بنص . وما تحديد هذا الميعاد إلا من قبيل التنظيم والتوجيه ، لتعجيل البت في مثل هذا التظلم الذى فسحت له المادة ١٩ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ميعاداً عدته ستون يوماً (١) .

وقد أثير بالنسبة لالقرارات الواجب التظلم منها قبل رفع الدعوى مسألة ما إذا كان وجوب انتظار فوات الميعاد لازماً ، وما إذا كانت الدعوى رفعت قبل الأوان ما دامت قد رفعت قبل مضي الستين يوماً المقررة للبت في التظلم ، فحكمت المحكمة الإدارية العليا بقبول مثل هذه الدعاوى ، ما دام الموعد قد انقضى أثناء نظرها ، ورفضت الإدارة التظلمات (٢) .

فالأصل الآن أصبح وجوب فحص التظلمات والبت فيها بقرار صريح بالقبول أو الرفض . على ضوء ما يسفر عنه هذا الفحص ، ذلك أن المادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة الحالى تنص على أنه يجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً ، وأكثر من هذا فقد ألزم المشرع الإدارة في حالة إصدارها قراراً برفض التظلم بتسبيب هذا القرار ، وإخطار المتظلم بالقرار الصادر في تظلمه ، وبالتبعية بأسباب رفضه ، ولكن اكتفى في هذا الشأن بتسبيب القرار بأنه مقى ثبت أن قرار الوزير برفض التظلم ثابت بتأشيرة منه مدونة على ذيل المذكرة المرفوعة إليه من مفوض الدولة لدى الوزارة بنتيجة فحص هذا التظلم ، والمتضمنة بياناً مفصلاً للأسباب والأسانيد التى انتهى منها المفوض إلى التوضية برفض التظلم المذكور ، والى اعتنقها الوزير إذ أخذ بنتيجتها ، فلا وجه للنعى على هذا القرار بأنه جاء غير مسبب (٣) .

وإذا ما تقدم التظلم فإن تصرف السلطة الإدارية حياله لا تخلو من أحد أمور خمسة : فإما أن تقبله فينتهى الأمر ، وإما أن تصدر هذه السلطة قراراً صريحاً برفضه ، وإما أن تلتزم السلبية التامة فتسكت عن بحثه والإجابة عنه ، وإما أن تبدأ في فحصه ودراسته مستهدفة إصدار قرار فيه ولكن القرار لا يصدر في الميعاد المحدد ؛ وأخيراً قد تصدر قرارها بعد فوات الموعد المقرر لها لسكى تفحص التظلم خلاله ؛ وسنتحدث عن موعد رفع الدعوى في كل حالة من هذه الفروض هلى حده .

فإذا ما أصدرت السلطة الإدارية قراراً صريحاً في التظلم المقدم إليها ولم تخطر الإدارة المتظلم بقرارها الصادر في تظلمه ، فقد كان الميعاد المحدد لرفع الدعوى لا يسرى فلا يزول الإيقاف في ظل القانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ، وعلى هذا ثبت قضاء محكمة القضاء الإدارى حيث حكمت بأنه طبقاً لقانون إنشاء مجلس الدولة ١١٢ لسنة ١٩٤٦ يظل ميعاد رفع الدعوى مفتوحاً إلى أن يعلن صاحب

(١) المحكمة الإدارية العليا قضية ٨٢٣ لسنة ٣ في مجموعة المبادئ السنة ٣ ص ٩٢٠ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا قضية ٦١٤ لسنة ٥ في مجموعة المبادئ السنة ٥ ص ٢٠٨ ؛ محكمة القضاء الإدارى قضية ٢٣٦ لسنة ١٠ في مجموعة المبادئ السنة ١١ ص ٤٣٥ .

(٣) المحكمة الإدارية العليا قضية ٨٢٣ لسنة ٣ في مجموعة المبادئ السنة الثالثة صفحـة ٩٢٠ .

الشأن بالقرار الصادر في التظلم ، أو يتم نشره ، ولا يغني عن ذلك مجرد قوات أربعة أشهر على التظلم دون الإجابة عنه (١) .

أما إذا صدر القرار في التظلم وأعلنته الإدارة للتظلم أو نشرته ، فقد كانت أحكام محكمة القضاء الإداري في ظل القانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ مستقرة على أن ميعاد رفع الدعوى متون يوماً تبدأ من تاريخ العلم بالقرار الصادر في التظلم ، ونحن لا نقر المحكمة على ما ذهبت إليه من أن الميعاد متون يوماً تبدأ من العلم بالقرار الصادر في التظلم ، لأن زوال وقف الميعاد يترتب عليه إعادة تكملة ما انقضى ، فميعاد رفع الدعوى هو المدة المكتملة الستين يوماً السابقة على الإيقاف .

وإذا صدر قرار صريح في التظلم في ظل القوانين ٩ لسنة ١٩٤٩ أو ، ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ أو ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ولم تخطر الإدارة التظلم بقرارها هذا ، أو لم يعلم به ؟ فإن ميعاد رفع الدعوى هو ستين يوماً تبدأ من تاريخ انقضاء فترة انقطاع الميعاد أي من تاريخ قوات الأربعة الأشهر في القانون ٩ لسنة ٤٩ ؛ أو فترة الستين يوماً في القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ أو ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

أما إذا صدر القرار الصريح ، وعلم به المتظلم ، فإن ميعاد رفع الدعوى يكون ستين يوماً من تاريخ علمه بالقرار الصادر في التظلم (٢) .

هذا وقد اختلف الرأي حول ميعاد رفع الدعوى خلال سريان القانون ١١٢ لسنة ٤٦ ، إذا ما كانت الإدارة قد سكنت عن بحث التظلم والإجابة عليه . فذهب بعض محامي الحكومة ؛ وبعض الفقه إلى أن التظلم يوقف سريان الميعاد لمدة أربعة أشهر ، فإذا ماضت المدة ولم تجب السلطة عن التظلم وجب رفع الدعوى إلى المحكمة خلال المدة المكتملة لميعاد الستين يوماً والتالية للأربعة أشهر بعد انتهاء فترة الوقف ، إذ الإيقاف يترتب عليه بقاء المدة السابقة عليه معلقة حتى يزول سبب الوقف . فإذا ما زال السبب يعود جريان المدة وتضاف المدة اللاحقة إلى السابقة (٣) .

ولم تأخذ محكمة القضاء الإداري بهذا النظر ، ذاكراً أن القانون لم يعين ميعاداً للطعن في قرارات الرفض الضمنية المستمدة من سكوت جهة الإدارة لمدة تزيد على أربعة شهور على التظلمات المقدمة إليها ، وبذلك يظل ميعاد الطعن مفتوحاً ما دام أنه ليس في الأوراق ما يدل على حصول رفض أو إعلان المدعى بذلك ؛ فالقانون اعتبر سكوت الإدارة مدة تزيد على أربعة أشهر في حكم قرار بالرفض ، ولكن لما كان مقتضى الأصل العام هو أن ميعاد التظلم القضائي لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ النشر أو الإعلان ، وهو أمر غير محقق في حالة القرار الاعتباري بالرفض ، كان من المتعين والحالة هذه قبول التظلم في أي وقت ما دام الميعاد لا يعتبر قد بدأ سريانه وبالتالي يظل مفتوحاً (٤) .

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ٤٣١-٤٦٦ ، ٥٠١ ، ٦٢٢ ، ٦٢١ ، ٥٩٣ لسنة ٢ ق ، ٥٤٦ لسنة ٢ ق بمجموعة ٢ ص ٩٩٤ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٤٦٦ لسنة ٢ ق بمجموعة المجلس السنة ٣ ص ٧٠٨ .

(٣) شرح قانون مجلس الدولة علماً وعملاً للاستاذين محمد الحسيني زعلوك ونصيف بطرس طبعة ١٩٤٧ ص ١٧٠ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية ٤٠٦ لسنة ٢ ق بمجموعة عام ٤٣ ص ٢٧٩ ؛ المحاماة عدد ٧ سنة ٣٢ مارس ١٩٥٢ ص ٩٣٠ .

وبناء على هذا النظر قبلت المحكمة الدعوى التي رفعت إليها بعد مضي أكثر من ستين يوماً بعد انتهاء مدة الأشهر الأربعة ، الذي يبين من مسلك المحكمة بخروجها على التفسير القانوني لإصطلاح إيقاف المدة كان بقصد إتاحة الفرصة للطعن في قرارات الرفض الحكومية المستفادة من مجرد سكوت الإدارة مدة الأشهر الأربعة لرغبتها في توسيع أجل الطعن أمام المواطنين لبسط رقابتها على القرارات الإدارية في أوسع نطاق في ذلك العهد الذي تفشى فيه الطغيان لكي تلزم الإدارة أحكام القانون .

ومما تجدر الإشارة إليه أن العمل في فرنسا كان على هذا الرأي قبل تعديل قانون مجلس الدولة بأمر ٣١ يوليو سنة ١٩٤٥ ، ذلك التعديل الذي كان من مؤداه تعجيل استقرار القرارات الإدارية وتخفيف عبء كثرة القضايا على المجلس الذي ينوء بها كاهله ، مما كان يفقد قضاؤه ميزة السرعة التي هي من أهم مزايا قضاء الإلغاء وأظهرها . فجاء التعديل مراعيًا كل هذه الأهداف ، ومراعياً اعتياد الفرنسيين هذا النوع من القضاء وتفهمهم أسسه ومواعيده بعد أن مضى قرن ونصف قرن منذ أنشاء مجلس الدولة في العام الثامن للثورة سنة ١٨٠٠ .

أما في مصر فقد تابع المشرع هذا التعديل وأخذ بمثيله في قانون سنة ١٩٤٩ ، بنصه على أن التظلم يقطع سريان الميعاد ، فكان ذلك تقنياً لقضاء المجلس — إذ بانتهاء فترة قطع الميعاد تبدأ ستون يوماً جديدة من تاريخ العلم بصدور قرار صريح برفض التظلم ؛ كما أضاف للمشرع فقرة جديدة إلى المادة ١٢ متضمنة لحكم ميعاد رفع الدعوى نصها : « ويعتبر في حكم قرار بالرفض فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن تجيب السلطات الإدارية عن الطلب المقدم إليها . ويكون ميعاد رفع الدعوى في هذه الحالة الأخيرة ستين يوماً من تاريخ انقضاء الأشهر المذكورة » . فالمشرع نص صراحة على أن ميعاد رفع الدعوى في حالة عدم رد الإدارة على التظلم هو الستين يوماً التالية لمضي الأشهر المحددة لاستنتاج الرفض الضمني . وهذا التعديل جاء مضيقاً الحناق على قضاء الإلغاء في مصر ، رغم حداثة عهدها به واختلاف ظروفها عن فرنسا .

وقد سبق القول إن التظلم الذي يقطع الميعاد هو الذي يقدم خلاله ، وهو التظلم الأول إذ لا تنقطع المدة إلا مرة واحدة فحسب ، وليس لذوى الشأن أن يتخذوا من تكرار التظلمات وسيلة للاسترسال في إطالة الميعاد^(١) . ولم تبد أهمية كبيرة لتكرار التظلمات في ظل قانون سنة ١٩٤٦ ، إذ طبقاً لقضاء هذه المحكمة كان الميعاد يظل مفتوحاً من أول تظلم طالما لم ترد عليه الإدارة بالرفض ، أما في ظل قانون ١٩٤٩ فقد وضعت أهمية تحديد بدء الأشهر^(٢) ، وهذا الميعاد يبدأ من تاريخ وصول التظلم إلى الإدارة سواء أكانت الجهة التي أصدرت القرار أم الجهة الرئاسية لها ، فقد حكمت محكمة القضاء الإداري فقالت : « مبدأ الأشهر الأربعة التي يفترض بعدها قيام قرار ضمني برفض التظلم وفقاً لنص المادة ١٢ من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة ، هو تاريخ وصول التظلم للجهة المصدرة للقرار ، أو للجهة الرئاسية لها ؛ إذ من هذا التاريخ يتحقق علم تلك الجهة المقدم

(١) محكمة القضاء الإداري مجموعة السنة ٢ ص ٦٧ — مجلس الدولة الفرنسي في ١٣/٤/١٨٨١ — ١٩٣٣/٧/١٣ .

(٢) مجلس الدولة الفرنسي في ١٢/٧/١٩٣٣ قضية Legeais حيث قرر عدم تكرار التظلمات .

إليها ، ومن ثم يعتبر سكوتها عن الرد عليه بمثابة قرار ضمني بالرفض (١) . وتنتهي فترة الانقطاع المترتبة على التظلم بمعرفة نتيجته (٢) ، إما بصدور قرار صريح في موضوع التظلم ويعلن به التظلم ، حتى يبدأ سريان الميعاد في حقه ابتداء من اليوم التالي لهذا الإعلان (٣) وإما بضي الأربعة الأشهر دون أن تجيب السلطات الادارية المقدم لها التظلم المرفوع إليها فيبدأ سريان ميعاد الستين يوماً من اليوم التالي لانقضاء هذه الأشهر الأربعة .

أما القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، والقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، فقد نصا على أنه يجب البت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه ، ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ؛ ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة ، فالقانون انقص المدة المقررة لفحص التظلم ، وأصبح الطعن بالإلغاء لا يوجه إلى القرار الأول المتظلم منه ، ولكن إلى القرار الصادر في التظلم .

وإذا كان الأصل كما استقر على ذلك المشرع هو أن فوات موعد معين على تقديم التظلم دون بحثه بمثابة قرار برفضه ، فإنه يرد على هذا الأصل استثناءات كالمادة ١١ من القانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تجيز لدوى الشأن التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة من القرار الصادر برفض إجراء الشهر خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغهم بقرار الرفض ، ويجب البت في هذا التظلم بقرار مسبب خلال ستين يوماً من تاريخ وصوله إلى الجهة المختصة وإلا اعتبر قرار الرفض كأن لم يكن .

كما أن المادة العاشرة من القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني تنص على أنه يجوز التظلم من القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إلى لجنة تشكل في مقر مجلس المحافظة . ويعتبر التظلم مقبولا إذا لم يصدر قرار اللجنة خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه .

هذا وإذا ما بحثت الإدارة التظلم ، ولكنها لم تتمكن من الفصل فيه في الموعد القانوني ، فقد استقر القضاء الإداري على أن اعتبار قرار رفض التظلم بفوات مدة معينة دون الإجابة عن التظلم ، إنما افترض فيه أن الادارة رفضت التظلم افتراضاً حكماً ، جعل شرط تحققه فوات هذا الفاصل الزمني دون إجابة عن التظلم ؛ وليس المقصود (بالاجابة) هنا صدور قرار صريح بالقبول أو الرفض ، وإنما يكفي في تحقق (الاجابة) أن تبين المحكمة أن السلطة الإدارية المختصة حين قدم إليها التظلم لم تهمله (٤) ، بل إنها لما استشعرت بحق التظلم اتخذت مسلكاً واضحاً نحو استجابته ، وأن فوات

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٠٥٩ لسنة ٦ في مجموعة المجلس السنة ٨ ص ٨٥٤ ؛ قضية ٥٢٨ لسنة ٣ في مجموعة السنة ٤ ص ٨٣٢ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٦٧٤ لسنة ٢ في مجموعة عاصم ٥ ، ٦ ص ١٠٩ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ٤٥٦ لسنة ٢ في الحاماة عدد ٨ سنة ٣٢ (أبريل ١٩٥٢) ص ١١١٠ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضايا ٢٠٠ ، ٥٠٠ لسنة ٤ ق ١٠٨ ، ٢١٧ ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ، ٥٩٤ ، ٦٥٥ ، ١٣١٧ ، ١٣٥٥ لسنة ٥ ق ، ١٧٢٣ لسنة ٦ ق .

وقت يزيد على أربعة أشهر كان بسبب بطء سير إجراءات الروتين المعتادة بين الإدارات المختصة؛ والقول بغير ذلك مؤداه حمل المتظلم على مخاصمة الإدارة قضائياً، في وقت تكون فيه الإدارة جادة في تحقيق مثار التظلم إدارياً، ولذا نص القانون على انقطاع سريان ميعاد الطعن في حالة حصول التظلم الإداري، وأنه لاوجه للقياس على نص المادة ٥١ من الأمر الصادر في ٣١ من يوليو سنة ١٩٤٥ الخاص بمجلس الدولة الفرنسي، لأنه اشترط لتحقيق الرفض الحكمي فوات وقت يزيد على أربعة أشهر دون أن يصدر في خلال هذه الفترة قرار decision في التظلم والقرار هنا له معنى محدد وهو غير (الإجابة) التي وردت بالمادة ١٢ من القانون المصري، التي تتسع للمعنى الموضح آنفاً، خصوصاً إذا روعي اختلاف الظروف في البلدين: إذ بينما مضى على نظام مجلس الدولة الفرنسي حوالى قرن ونصف قرن فألم المحكومون بأوضاعه وإجراءاته إلماً دقيقتاً، فإن مجلسنا ناشئ ما كان قد مضى عليه حين وضع نص المادة ١٢ من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ سوى نحو سنتين لم تتح لدوى الشأن خلال تلك الفترة القصيرة أن يتفهموا أوضاعه وإجراءاته ومواعيده، فمن الخير أخذهم بالرفق وبالتيسير وتفادى السقوط في الحقوق، وهو من الأحكام الاستثنائية مادامت النصوص تتسع في مدلولها لذلك (١).

وبناء على هذا حكمت محكمة القضاء الإداري بأنه لايصح افتراض قيام قرار ضمنى برفض تظلم المدعى بفوات أربعة أشهر على تقديمه، مما كان يتعين معه في رفع دعواه خلال الستين يوماً التالية لانقضاء الأربعة الأشهر المذكورة، لأن هذا الفرض القانوني لا يكون إلا حين تسكت الوزارة عن الإجابة على التظلم ولا تعيره التفتاً، أما إذا اقتنعت بوجاهته وسعت بجده إلى إجابته، فإن هذا السعى من جانبها ينفي قطعاً قيام القرار الضمنى بالرفض، وبالتالي يظل الميعاد مفتوحاً حتى تنتهى الوزارة من مسعاها وتعلن قرارها للمتظلم (٢).

وقد تأيد هذا الرأي من المحكمة الإدارية العليا بحكمها القائلة فيه بأنه وإن كانت للمادة ١٩ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة قد نصت على أن يعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه، ويكون ميعاد رفع الدعوى في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة، أى افترضت في الإدارة إنها رفضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينه فوات هذا الفاصل الزمنى دون أن تجيب الإدارة عن التظلم؛ إلا أنه يكفي في تحقيق معنى الاستفادة المانعة من هذا الافتراض أن تثبت المحكمة أن السلطات الإدارية المختصة لم تهمل التظلم، بل إذا استشعرت حق التظلم فيه فقد اتخذت مسلكاً إيجابياً واضحاً في سبيل استجابته، وإنما كان فوات الستين يوماً راجعاً إلى بطء الإجراءات المعتادة

(١) محكمة القضاء الإداري قضايا ٨٢٥ لسنة ٥ ق مجموعة السنة ٨ ص ٥١٨؛ قضية ٨٥٤ لسنة ٦ ق مجموعة السنة ٨ ص ٨٦٥؛ قضية ١٠٢٠٤ لسنة ٨ ق مجموعة السنة ١٠ ص ٣٠.

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٦٦٣ لسنة ٤ ق مجموعة السنة ٧ ص ٣١، قضية ٨٤ لسنة ٦ ق مجموعة السنة ٩ ص ١٢١.

بين الإدارات المختصة في هذا الشأن (١) .

ومجلس الدولة في إرسائه لهذا المبدأ يكشف عن فهم صحيح للنصوص ، ذلك أن المشرع إذا اعتبر فوات مدة معينة دون إجابة السلطة الإدارية على التظلم المقدم إليها رفضاً ، فعدم الإجابة هي السكوت الذي يكون ركن القرار الحكمي بالرفض ؛ أما إذا لم يكن هناك سكوت وسلبية ؛ بل هناك إيجاب في الفحص والدراسة ، ولكن لم تقطع الإدارة برأى ، فالقانون لم ينص على هذه الحالة ، ولما كانت مواعيد السقوط استثنائية لا يجوز التوسع في تفسيرها أو القياس عليها فحسناً فعل مجلس الدولة إذ قبل دعاوى الإلغاء في هذه الحالة .

أما إذا انقضى ميعاد الستين يوماً المقررة لاعتبار التظلم مرفوضاً ، دون إجابة السلطات المختصة بمثابة قرار حكمي بالرفض ، يجرى سريان الميعاد منه ؛ فإذا كانت تلك السلطات قد أجابت قبل ذلك بقرار صريح بالرفض ، وجب حساب الميعاد من تاريخ إعلان هذا القرار لأن هذا الإعلان يجرى سريان الميعاد قانوناً ، فيجب بحكم اللزوم القرار الحكمي اللاحق بالرفض ، وما كان يترتب عليه من سريان للميعاد ؛ أما إذا كان القرار الحكمي بالرفض قد تحقق بفوات الستين يوماً المحددة لفحص التظلم ، فإن ميعاد رفع دعوى الإلغاء يجرى من هذا التاريخ ، حق ولو أعلن التظلم بعد ذلك بقرار صريح بالرفض ؛ ما دام ميعاد رفع الدعوى قد سبق جريانه بأمر تحقق من قبل هو القرار الحكمي بالرفض (٢) .

وغنى عن البيان أن القرار الصريح الذي يصدر في التظلم ، أو القرار الضمني ، وهو الذي يفترض أنه صدر فيه بالرفض بعدم الإجابة عنه في اللوائح المقررة ، هو الذي يكون محل الطعن قضائياً للحكمة التي قام عليها استازام هذا التظلم ، وهي الرغبة في تقليل المنازعات وإنهاؤها في مراحلها الأولى بطريق أيسر للناس .

الميعاد القانوني لرفع دعوى الإلغاء هو ستون يوماً وليس شهرين كما هو الحال في فرنسا ، والميعاد في الجمهورية العربية المتحدة لا يحسب بالشهور ولا بالساعات ، وإنما يحسب بالأيام طبقاً لأحكام المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، التي تقضى بأنه إذا عين القانون للحضور أو لحضور الاجراء ميعاداً مقدراً بالأيام وبالشهور وبالسنين ، فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه أو حدوث الأمر المعتبر في نظر القانون مجزئاً للميعاد ، وينقضى بانقضاء اليوم الأخير منه — إذا كان ظرفاً يجب أن يحصل فيه الاجراء .

والتقاعدة في حساب المواعيد المحددة بالأيام هي عدم احتساب اليوم الأول الذي يبدأ فيه الميعاد ، فلا يحسب يوم العلم بالقرار الإداري ، أو يوم نشره أو إعلانه ، سواء في بدء سريان الميعاد الذي يجوز التظلم خلاله أو في بدء سريان موعد رفع الدعوى بطلب إلغاء القرار الصادر في التظلم ذاته ،

(١) المحكمة الإدارية العليا قضية ٨٢٧ لسنة ٣ في مجموعة السنة ٤ من ٢٦٦ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا قضية ١٦٩٩ لسنة ٢ في مجموعة السنة الثالثة من ٣٣٠ ؛ قضية ١٦٩٤ لسنة

٢ في مجموعة ثالثة من ٣٠٣ .

والقاعدة أيضاً هي حساب اليوم الذي انتهى به الميعاد (١) فيحسب اليوم الذي قدم فيه التظلم واليوم الذي أودعت فيه عريضة دعوى الإلغاء سكرتارية المحكمة في ميعاد الستين يوماً .

ومحكمة القضاء الإداري تقول : « لا اعتداد بما يتحدى به المدعى من أنه قدم التظلم ببرقية إلى وزير الداخلية وصلت إليه في مساء يوم ٢٧ من أكتوبر ١٩٤٨ وأنه بحساب الأيام والساعات باعتبار اليوم أربعاً وعشرين ساعة يكون التظلم قد قدم في الميعاد القانوني ، لا وجه للتحدي بذلك لأن المادة ٣٤ من قانون إنشاء مجلس الدولة ١١٢ لسنة ٤٦ ، أحالت إلى القواعد المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية فيما لم يرد في شأنه نص خاص ، ومن تلك القواعد أنه إذا كان الميعاد مقدراً بالأيام ومنصوصاً على أن يبدأ من تاريخ إجراء معين فلا يحسب اليوم الذي حصل فيه الإجراء ، بل يسرى الميعاد من اليوم التالي (مادة ١٦ من قانون المرافعات) حتى لا تحسب كسور الأيام ، أو يؤول الأمر إلى الحساب بالساعة . وعلى ذلك فلا يحسب يوم ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٤٨ الذي تم فيه إعلان القرار المطعون فيه إلى المدعى ، ويحسب اليوم الذي حصل فيه التظلم ، وعلى مقتضى ذلك يكون التظلم قد قدم في اليوم الجادى والستين أى بعد الميعاد القانوني وبالتالي لا يقفه وتكون الدعوى بعد ذلك غير مقبولة لرفعها بعد الميعاد » (٢) .

هذا وقد سبق القول بأن التظلم لا يحسب يوم تحريره أو يوم استلام مندوب الوزارة للبريد من هيئة البريد ، بل يحسب من تاريخ تقديم التظلم وقيدته برقم مسلسل في السجل الخاص ؛ وقد حكمت بذلك المحكمة الإدارية العليا حيث قررت :

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي يحكم هذه المنازعة ، قد نصت في بندها الثاني على أنه لا تقبل الطلبات التي يتقدم بها الموظفون إلى مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية بالتعيين أو الترقية أو منح العلاوات ، أو بالإحالة إلى المعاش أو الاستبداع أو الفصل من غير الطريق التأديبي ؛ وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبث في هذا التظلم . وقد نصت هذه المادة على أن تبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء . وخولت المادة ١٩ من القانون المشار إليه لكل ذي مصلحة أن يتظلم من القرار الإداري قبل طلب إلغائه ، وحددت ميعاد البث في التظلم وأثره في المواعيد . ونصت المادة ١٩ آتية الذكر على أنه : « يجب أن يبت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه . وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً ، ويعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، ويكون ميعاد رفض الدعوى بالظمن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة ، ونصت المادة

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٧٠ لسنة ١ ق مجموعة السنة الثانية من ٢١٦ ؛ قضية ٣٢١ لسنة ٢ ق مجموعة ثالثة من ١٦ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ١٤٦ لسنة ٣ ق مجموعة السنة الثالثة من ٨٤٧ .

الثالثة من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه على أن : « يختص في كل وزارة موظف وأكثر لتلقي التظلمات وقيدها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها ، ومفاد هذه النصوص في مجموعها أن القانون حين أوجب التظلم الإداري في الحالات المنصوص عليها فيه ، ورسم طريقه وبين إجراءاته ، تضي في نفس الوقت بوجوب البت في التظلم قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديمه ؛ واعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ، وجعل ميعاد رفع الدعوى في الطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوماً من تاريخ انقضاء الستين يوماً المذكورة ، أي افترض في الإدارة أنها رفضت التظلم ضمناً باستفادة هذا الرفض الحكمي من قرينة فوات هذا الفاصل الزمني دون أن تجيب الإدارة على التظلم . فالمرجع لم يغفل بيان طريقة حساب ميعاد الطعن القضائي في حالة عدم الرد على التظلم ، وضبطاً لهذه المواعيد وتنفيذاً لأحكام القانون في هذا الصدد قرر مجلس الوزراء في قراره آنف الذكر ، إنشاء سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديم التظلمات ، ومن ثم يتعين تحديد ميعاد الطعن على أساس حسابه من تاريخ تقديم التظلم ، وقيده برقم مسلسل في السجل الخاص ، لا من تاريخ تحريره أو من أي تاريخ آخر (١) .

وقد استقر مجلس الدولة أيضاً على امتداد الميعاد طبقاً للمادة ٢٣ من قانون المرافعات ، التي تنص على أنه إذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعدها (٢) فإذا كان ميعاد رفع الدعوى ينتهي يوم الجمعة ، امتد الميعاد إلى يوم السبت التالي ؛ وإذا كان الميعاد ينتهي بعطلة عيد الأضحى امتد إلى أول يوم عمل (٣) ، غير أن الميعاد لا يمتد إذا وقعت العطلة أو العيد الرسمي خلال الميعاد وانتهت خلاله .

وقد أضاف القضاء الإداري إلى ميعاد الطعن ميعاد المسافة ، فحكمت محكمة القضاء الإداري بأنه إذا كان المدعي وهو موظف مبعوث في الخارج قد أخطر بالقرار محل الطعن ، ولكنه لم يتظلم خلال ميعاد الستين يوماً مضافاً إليها ميعاد المسافة المنصوص عليه في المادة ٢٢ مرافعات ، فإن دعواه تكون غير مقبولة .

والأصل في القرارات الإدارية أنها إيجابية تفصح فيها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة صراحة ، وقد تكلمنا عن أحكام المواعيد الخاصة بهذه القرارات الإيجابية فيما سبق ، إلا أن جهة الإدارة قد تمتنع عن اتخاذ قرار ما يلزمها القانون بإصداره في مسألة معينة ، فهي لا تصدر قراراً بالقبول أو الرفض ، وإنما تلتزم بحجود السكوت .

(١) المحكمة الإدارية العليا طعن ٣٩١ لسنة ٤ في مجموعة المبادئ السنة الخامسة ص ٢٤١ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٩٩ لسنة ٢ ق ، ٣٧٨ لسنة ٣ في مجموعة السنة الرابعة ص ٥٧٩ ، ٣٨٦ .

(٣) المحكمة الإدارية العليا قضية ٨٢ لسنة ١ ق مجموعة السنة الأولى ص ٤٨١ ؛ قضية ١٦٦٩ لسنة

٢ ق مجموعة السنة الثامنة ص ٤٣٦ .

والأصل أيضاً أن هذا الموقف السلبي من جانب الإدارة ، ولو أنه مخالف للقانون ، إلا أنه لا يمكن الطعن فيه بالإلغاء لانعدام وجود قرار إداري يمكن توجيه الدعوى إليه ، فحرساً على مصلحة المواطنين وحق يفوت المشرع على الإدارة فوصة اتخاذ هذا المسلك والتعسف مع الناس ، افترض القانون بقرينة قانونية أن مجرد سكوت الإدارة عن إصدار قرار إيجابي ، افترض وجود قرار إداري وأجاز الطعن في هذا القرار بالإلغاء ، فنص في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة الحالي ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على أنه :

« ويعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطات الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين أو اللوائح » . وهذا النص هو بذاته الفقرة الأخيرة من المادة ٨ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، والمادة الثالثة من القانون ٩ لسنة ٤٩ ، والمادة الرابعة من القانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ :

كما أن المشرع من جهة أخرى اعتبر فوات ستين يوماً على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه ؛ وحدد ميعاداً للطعن في القرار الخاص بالتظلم . فإن حديثنا هنا عن القرارات السلبية لا يتضمن الحديث عن القرارات السلبية الخاصة بالتظلمات . والظاهر أن المشرع لم يحدد موعداً بمضيه يمكن القول بوجود هذا القرار الحكمي ، أسوة بما فعله بالنسبة للتظلم ؛ وقد رأى مجلس الدولة الفرنسي قبل سنة ١٩٤٩ وبعد تردد جواز رفع دعوى إلغاء القرار الإداري السلبي دون حاجة لانتظار ميعاد يعتبر بمروره كأن قد صدر قرار ، ولكنه اشترط أن تتم مدة الأربعة أشهر هذه خلال نظر الدعوى ، أو أن يصدر خلال نظرها قرار صريح بالرفض ، كما إنه لم يرب وجوب رفع الدعوى خلال مدة الشهرين التاليين للأربعة الأشهر ، بل جعله ممتداً إلى أجل غير مسمى ، مادام القرار الحكمي بطبيعته لا يعلن ولا ينشر ، حق يمكن القول ببدء سريان الميعاد من تاريخ محدد .

أما في الجمهورية العربية المتحدة فقد استقر القضاء على أن القانون لم يعين ميعاداً للطعن في القرارات الحكمية ، وقبلت الدعاوى التي رفعت لمجلس الدولة دون التقيد بميعاد الستين يوماً ، فقد حكمت محكمة القضاء الإداري بأن طعن المدعى لا يبدو أن يكون طعنًا بإلغاء القرار السلبي الصادر بالامتناع عن ترقية في هذا التاريخ ، ومن ثم يظل ميعاد الطعن فيه مفتوحاً طالما كان الامتناع قائماً (١) . وهذا النوع من القرارات الإدارية هو الذي أسمته محكمة القضاء الإداري بالقرارات المستمرة ، فقد حكمت بأن :

المدعى وقد طلب الحكم بتطبيق قرار وزارة المعارف العمومية الصادر في ١٠/٣/١٩٥٠ ، والقاضي بدفع أجور المدارس الحرة المجانية كاملة اعتباراً من أول مارس ١٩٥٠ ، وهو تاريخ دخول المدرسة التي يملكها في نظام الإعانة والمجانبة ، أن المدعى وقد طلب ذلك فإنه ، في حقيقة الأمر وطبقاً لتكليف القانون الصحيح ، يطعن بالإلغاء في قرار الوزارة بالامتناع عن تطبيق القرار الوزاري السالف الإشارة إليه ، والذي يزعم المدعى أنه يجب أن يقدر بإيجار مدرسته على أساسه ، ولما كان قرار الامتناع هو قرار مستمر ، فإن مواعيد الطعن تستمر قائمة ، وعلى هذا الأساس تكون

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ٣٥٢٥ لسنة ٩ ق مجموعة المبادئ السنة ١١ ص ٥٦١ .

الدعوى قد رفعت في الميعاد ، ويكون الدفع بعدم قبولها والذي أثير استناداً إلى أن ما يطلبه المدعى في دعواه ، هو في حقيقته طلب إلغاء القرار الإداري الصادر بتقدير قيمة إيجار مدرسته بالتطبيق للقرار الوزاري رقم ٧٩٨٩ في ١٨/٨/١٩٤٨ والمعدل بالقرار الوزاري رقم ٩٨٧٣ في ١/٦/١٩٥١ وهو ما لم يطعن على القرارين سالف الذكر لا بطريقة مباشرة ولا بطريقة غير مباشرة في المواعيد القانونية عند التطبيق الفردي عليه ، مع ثبوت علمه اليقيني بهما ، ومن ثم تكون دعواه قد رفعت بعد الميعاد — يكون الدفع بعدم قبول الدعوى وهذا شأنه في غير محله متعيناً رفضه (١) .

كما حكمت في حكم آخر بأنه :

إذا كانت الحكومة قد دفعت بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد على أساس أن المدعى علم بالقرار الصادر برفض الترخيص له بالصعود إلى البواخر ، وظل يتظلم منه حتى مايو سنة ١٩٥٨ ولم يرفع دعواه إلا في أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، أي بعد فوات مواعيد الطعن ، فإن هذا الدفع مردود بأن المدعى يطعن على امتناع الجهة الإدارية عن الترخيص له بالصعود إلى البواخر ؛ وهذا الامتناع هو قرار إداري مستمر ويتجدد عند تقديم كل طلب بالترخيص ، ومن ثم يظل ميعاد طلب إلغائه مفتوحاً . وهذا ما أخذت به المحكمة عند نظرها طلب وقف التنفيذ ، ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه (٢) .

والمحكمة تفرق بين استمرار المركز القانوني المترتب على القرار الفوري أي استمرار آثاره وبين القرار المستمر ، فهي تقول إنه ليس صحيحاً ما ذهب إليه المدعى من أن قرار الاعتقال يتجدد في كل يوم ، ذلك أن القرار يحدث صدوره مركزاً قانونياً للمعتقل من مقتضيات تقييد حريته وهو في قبضة السلطة القائمة على الأمن العام لمدة غير محدودة ، ويظل هذا المركز القانوني قائماً طالما أن قرار الاعتقال باق ، ومن ثم يكون استمرار الاعتقال ليس إلا استمراراً لأثر القرار الصادر بذلك ، وليس قراراً باعتماداً يتجدد في كل يوم من أيام الاعتقال (٣) .

ولا يرى الدكتور مصطفى كمال وصفي مفوض الدولة الأخذ بنظرية القرارات المستمرة (٤) .

وإذا كان التظلم يقطع سريان المواعيد ، فإن القوة القاهرة تقف سريانها ، ومثل القوة القاهرة انقطاع المواصلات بسبب الغزو أو الثورة . وقد حكمت محكمة القضاء الإداري بأن اعتقال المدعى في الطور ، وهو معتقل بميداً بعداً صحيحاً عن بلده ، وليس فيه ما يوجد في السجون الأخرى من نظام يكفل للمسجونين أن يقوموا بما يريدون القيام به من إجراءات قانونية ، هو أمر يمكن اعتباره قوة

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٠٨٣ لسنة ٧ ق مجموعة المبادئ السنة ١١ ص ١١٠

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٢٤ لسنة ١٣ ق مجموعة المبادئ السنة ١٢ ، ١٣ ص ٢١٩

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ١٢٣٢ لسنة ١٢ ق مجموعة المبادئ السنة ١٢ ، ١٣ ص ١٩٠

(٤) المحاماة يناير ١٩٦٢ عرض موضوعي لأحكام القضاء الإداري .

قاهرة تقف سريان الميعاد الذى يجوز فيه الطعن (١) كما حكمت بأن :

العلم بالقرار الإداري ، عاما كان أو فردياً ، يقوم مقام الإعلان أو النشر في بدء ميعاد الستين يوماً . فإذا كان الثابت أن القرار المطعون فيه قرار بإلغاء شهادة الجنسية السابق منحها المدعى ، وإن كان قد صدر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ ، ونشر بالوقائع المصرية في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ في وقت كان المدعى معتقلا ، إلا أن المدعى قد أخلى سبيله في ٢٨/٤/١٩٥٣ ، ومن هذا التاريخ يعتبر أنه على علم به ، على أساس أنه نشر بالوقائع المصرية مثل هذا التاريخ . إذ زال السبب الذى من أجله حيل بينه وبين العلم بالقرار المذكور (٢) .

إلا أن المحكمة لم تأخذ بالاعتقال كقوة القاهرة توقف سريان المواعيد كقرينة قاطعة بل أخذته كقرينة بسيطة فحكمت بأنه :

ليس صحيحاً كذلك ما يزعمه المدعى من أن الاعتقال لا يحرم المدعى من وسائل دفاعه بدليل إنه وكل محاميه عنه في القضايا التي رفعها طعناً في قرارات الاعتقال السابقة وفي القرار المطعون (٣) . وحكمت المحكمة أيضاً بأن إيقاف جهة الإدارة تنفيذ القرار المطعون فيه إدارياً يترتب عليه وقف سريان الميعاد المقرر للطعن فيه بالإلغاء (٤) .

هذه هي أسباب إيقاف الميعاد المقررة قضاء ، غير أنه ليس هناك ما يمنع من إيقاف الميعاد بنص في القانون ، فالمشرع قد نص في المادة الرابعة من القانون ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ على أنه استثناء من حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المدل بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ ، يعتبر موقوفاً لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ميعاد الطعن في قرارات اللجان القضائية بالاستناد إلى قرارات مجلس الوزراء المشار إليها في المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية سالف الذكر .

كما يترتب على طلب الإعفاء المقدم إلى لجنة المساعدة القضائية وقف سريان الميعاد ، فلا يفتتح إلا بصدور القرار في طلب الإعفاء (٥) ، غير أن طلب الإعفاء من الرسوم لا يغنى عن التظلم الوجوبي بنظامه وإجراءاته بعد أن نظمها القانون ، في قطع ميعاد الستين يوماً المحددة لتقديم طلب الإلغاء (٦) ولذلك يجب التظلم الوجوبي أولاً ، ثم إذا ما رفض صراحة أو حكماً يحوز التقدم بطلب الإعفاء ، وإذا

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ٨٣ لسنة ٤ ق مجموعة المجلس السنة الخامسة ص ٩٤٧

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ١٥٩٨ لسنة ٨ ق مجموعة المجلس السنة العاشرة ص ٣٧

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية ١٢٣٢ لسنة ١٢ ق مجموعة المجلس السنة (١٢ — ١٣) ص ١٩٠

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية ٣١٨ لسنة ١ ق مجموعة المجلس السنة ٣ ص ١٧

(٥) محكمة القضاء الإداري قضية ٤٩ لسنة ٩ ق مجموعة السنة ١٠ ص ٤٢٥ ؛ محكمة عليا قضية ١٦٥٥

سنة ٢ ق مجموعة ٣ ص ٢٨٩

(٦) المحكمة الإدارية العليا قضية ٦٨٥ لسنة ٣ ق مجموعة السنة ٣ ص ٨٩٢

ما صدر القرار في هذا الطلب وجب رفع الدعوى خلال الميعاد القانوني محسوباً من تاريخ صدوره (١) ذلك أن قرار الإعفاء من الرسوم ليس مما يعلن ، ويصدر في الغالب حضورياً (٢) .

هذا ولا يشترط فوات المواعيد التي نص عليها قانون مجلس الدولة لتقديم طلب الإعفاء وانتظار البت في التظلم ، إذ هذا الميعاد لا يسرى إلا في شأن الطلبات الموضوعية فقط ، وطلب الإعفاء من الرسوم ليس منها (٣) . ورغم إن القاعدة أن دعوى الإلغاء ترفع خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار في طلب الإعفاء إلا أن محكمة القضاء الإداري رغم ذلك قبلت دعويين بعد أن ثبت لها في الأولى أن المحامي الذي انتدبته اللجنة لمباشرة الدعوى لم يمارس مهنة المحاماة مطلقاً من تاريخ قيده بها ؛ وليس له مكتب أو أية علاقة بالمهنة ، حيث كان من المتعذر تنفيذ قرار المعافاة ، مما اضطر المدعى إلى اللجوء إلى غيره من المحامين لمساعدته على رفع الدعوى ، حتى قبل أحدهم ذلك ، وكانت هذه المحاولة قد استنفدت من المدعى المدة كلها حتى أودع سكرتيرية المحكمة صحيفة الطعن ؛ ذلك أن ظروف الحال هذه ؛ وإن كانت لا ترقى إلى مرتبة القوة القاهرة ، إلا أنه لا يمكن إغفالها ، إذ أن قرار لجنة المساعدة القضائية والحالة هذه يكون في شقه الخاص بنذب محام لمباشرة الدعوى ، مستحيل التنفيذ (٤) .

أما الدعوى الثانية فقد حكمت فيها بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن طلب الإعفاء من رسوم الدعوى وتقديمه يقطع سريان الميعاد ، وتبدأ المواعيد من تاريخ قبول الطلب حضورياً ، أو من تاريخ إبلاغه للطلب إن كان قبوله في غيبته .

وعلى أساس هذا القضاء ، فإن ميعاد الطعن في الحالة المعروضة كان ينتهي في ١٣ من يناير سنة ١٩٥٥ ، إلا أن المدعى قد أودع صحيفة دعواه سكرتيرية المحكمة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، ولكن لما كان الثابت أن هيئة المساعدة القضائية بالمحكمة قد قبلت طلب المدعى معافاته من رسوم الدعوى ، وعينت له أحد السادة المحامين لمباشرة دعواه في حين أن السيد المحامي المذكور كان قد عين قاضياً بالمحاكم الوطنية بتاريخ ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ أي من تاريخ سابق على صدور قرار هيئة المعافاة ، ولم يكن من سبيل أمام المدعى إلا أن يرجع إلى الهيئة لنذب محام آخر عنه ، أو أن يقوم بمعرفته باختيار محام عنه ، وقد يكون الطريق الأخير بالنسبة له متعارضاً مع الأساس الذي قرره القانون لتقديم طلب الإعفاء من الرسم . ولا شك أن اختيار الطريق الأول فيما لو جاز يجعل من الممتنع سريان ميعاد الطعن من تاريخ قبول طلب الإعفاء أو من تاريخ تسلم المدعى صورة القرار ، وتعمشياً مع المبدأ الذي قام عليه قضاء هذه المحكمة في شأن تقديم طلب الإعفاء من رسوم الدعوى يمكن الأخذ بعين الاعتبار في هذه الحالة بمدى مناسب يمكن فيه للمدعى الرجوع إلى هيئة المساعدة القضائية لنذب محام آخر . ولا يقل

(١) المحكمة الإدارية العليا قضية ١٦٥٤ لسنة ٢ ق مجموعة السنة ٢ ص ٩٢٥ ؛ ١٦٥٥ لسنة ٢ ق

مجموعة ٣ ص ٢٨٩ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٤٠٢٣ لسنة ٨ ق مجموعة السنة ٩ ص ٤٠٣

(٣) المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة ٦ ص ٧١٦ .

(٤) محكمة القضاء الإداري قضية ٤١٣٧ لسنة ٩ ق مجموعة السنة ١٢ ، ١٣ ص ٢٢

هذا المدى في نظر هذه المحكمة عن المدة التي تأخرها المدعى في رفع الدعوى لرضه ، ومن ثم تكون هذه الدعوى مقبولة شكلا (١) .

وقد تردد مجلس الدولة الفرنسى فيما إذا كان ميعاد رفع الدعوى من النظام العام ، فلم يتعرض لشرط المدة إلا إذا دفع به أمامه ، ثم تحول قضاؤه تحت ضغط الفقه فاستقر على أنه من النظام العام فيثار في أية حالة كانت عليها الدعوى بل والمحكمة من تلقاء نفسها أن تثيره كما لا يمكن الاتفاق بين الإدارة والأفراد على إطالة الموعد بالتراضى .

أما في الجمهورية العربية المتحدة فالفقه والقضاء مستقران على أن الميعاد من النظام العام ذلك أنه روعى في تحديده ضرورة استقرار القرارات الإدارية فلا تعرض للطعن بدعوى الإلغاء وقتاً طويلاً ، فالميعاد متعلق بحجية هذه القرارات وما يتوقف عليها من مصالح عامة وخاصة ، ويتوقف على عدم انقضائه قبول الدعوى شكلاً ، وعلى هذا يجوز لكل ذى مصلحة الدفع بعدم قبول الدعوى لفوات الميعاد في أى مرحلة من مراحلها ، ذلك أن هذا الدفع لا يسقط بالتقادم ولا بالتكلم في الموضوع ، بل إن تحقيق ما إذا كانت الدعوى قد رفعت في الميعاد موكولة إلى المحكمة بتجربتها بحكم وظيفتها وبغير حاجة إلى الدفع بذلك من قبل الخصوم ، ويجوز لها الحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد (٢) . وفي هذا تقول محكمة القضاء الإدارى أن المشرع بتقريره مواعيد معينة تصبح بعدها القرارات الإدارية حصينة من الإلغاء قد هدف من ذلك إلى مصلحة عليا ، هى استقرار الأوضاع الإدارية وعدم تركها معلقة مما يشيع الفوضى والاضطراب في المحيط الإدارى ، وهو الأمر الذى يحرص المشرع على تجنبه توكياً وحماية للمصلحة العامة ، وعلى هذا الوضع فإن مراعاة هذه المواعيد يعد من النظام العام ، والذى من مرجبه تقضى المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى إذا ما رفع إليها طعن في قرار إدارى بعد فوات المواعيد المقررة (٣) . إلا أن القضاء الفرنسى توسعه على المواطنين جرى على عدم إثارة المسألة إلا إذا دفع أمامه بها .

بقيت مسألة واحدة وهى هل إذا انقضت هذه المواعيد استحالت فرصة مناقشة مشروعية القرار الإدارى إلى الأبد برفع دعوى الإلغاء ؟ أن رأى يقضى بالإيجاب إلا أن القضاء خفف من صرامة هذا رأى بحلول عدة .

فالقرار اللأخى قد يطعن فيه رغم فوات المواعيد بمناسبة تطبيقه على الحالات الفردية ، أى بطريق الطعن العرضى أو بالدفع . والقضاء مستقر على أن هناك طريقين للطعن على اللوائح والقرارات التنظيمية العامة التى تصدرها السلطة التنفيذية ، هما الطريق المباشر ، ويكون ذلك بقصد إلغاء

(١) محكمة القضاء الإدارى قضية ١٢٩١ لسنة ٩ ق مجموعة السنة ١٢ ، ١٣ ص ٤٠

(٢) محكمة القضاء الإدارى قضايا أرقام ٤٤٩ لسنة ٢ ق مجموعة السنة ٣ ص ٨٨٩ ؛ قضية ٦٧٤ لسنة ٢ ق مجموعة السنة ٤ ص ٤٨ ؛ قضية ١٠ لسنة ٦ ق مجموعة السنة ٧ ص ٢٨٩ .

(٣) محكمة القضاء الإدارى قضية ١٠٨١ لسنة ٧ ق مجموعة السنة ١٠ ص ٤١

القرار كلية ، ويشترط في الطعن أن يتم في ميعاد السنتين يوماً التالية لنشره ؛ والطريق غير المباشر ، ويكون عند تطبيق القرار والألحقة تطبيقاً فردياً ، لا بقصد إلغائه ، بل بقصد عدم إعمال أحكامه بالنسبة لصاحب الشأن ؛ وإبطال القرار الفردي الصادر في حقه تطبيقاً له ، ولا يتقيد طريق الطعن هذا بميعاد السنتين يوماً ، ولا يكون القرار صادراً من قبل إنشاء مجلس الدولة (٢) .

أما بالنسبة للقرارات الفردية فيجوز إذا ما فات ميعاد رفع دعوى الإلغاء ، رفع دعوى التعويض عن القرار الإداري إذا ما اعتدى على حق مكتسب أي رفع دعوى قضاء كامل ، وللموعد المقرر لرفع هذه الدعوى هو الميعاد العام أي ثلاثون سنة في فرنسا ، وخمس عشرة سنة في الجمهورية العربية المتحدة وقد جرى القضاء الإداري الفرنسي على الحكم في دعاوى التعويض هذه بكل ما يعيد الحد إلى نصابه ولو كان ذلك بإلغاء القرار الإداري فبذلك يشمل قضاء الكامل سلطة الإلغاء ضمناً إلا أن القضاء الإداري في مصر لا يأخذ بهذا النظر ، بل يكتفي بالحكم بالتعويض أو برفضه دون مساس بالقرار الإداري ذاته .

وجرى القضاء الإداري في الجمهورية العربية المتحدة على أنه إذا ما طلب المدعى الاحتفاظ له بحق إقامة دعوى جديدة إذا لم تنصفه الإدارة على الاحتفاظ بهذا الحق ، وعلى حساب الميعاد بالنسبة للدعوى الجديدة من تاريخ تنفيذ الحكم السابق .

ويلاحظ أيضاً أن القضاء مستقر على أن الميعاد يبدأ من تاريخ تحقيق ركن المصلحة ، فمحكمة القضاء الإداري تقول إن :

منح الألقاب قبل صدور القانون ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ في شأن الأقدمية والترقية بين الموظفين الفنيين بمصلحة الري والمباني الأميرية بوزارة الأشغال العمومية ، لم يكن يؤثر على المراكز القانونية من حيث الأقدمية في الدرجة المالية وأخذها في الاعتبار عند الترقية ، وعلى ذلك فلم تكن من مصلحة المدعى وقتذاك في الطعن في قرارات شغل زملائه لوظائف مساعدى مديري أعمال ، ما دام أن ذلك ما كان ليؤثر في حقه في الترقية المستمدة من أقدميته في الدرجة المالية ، وفقاً لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن تقييد الوظائف بالتطبيق لقرار وزير الأشغال العمومية الصادر في سنة ١٩٤٨ ، لا يعدو أن يكون تلقائياً لطوائف المهندسين حسب درجاتهم المالية ، ولم يهدف إلى جعل الترقية إلى الدرجة المستحقة رهناً بحصول المهندس على لقب معين بذاته ، وأن مناط الأقدمية بالنسبة إلى مهندسى مصلحة المباني الأميرية هو تاريخ الحصول على الدرجة المالية دون اعتداد بتاريخ الحصول على اللقب . على أنه لما كان القانون ١٣٤ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه قد صدر في ٢٦/٣/١٩٥٣ ، ونص في مادته الأولى على أن : « استثناء من أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تكون الترقيات وترتيب الأقدمية في وظائف الكادر الفني العالي بمصلحة الري والمباني الأميرية بوزارة الأشغال العمومية ، على أساس أقدمية الترقية إلى

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٤٥٩٦ لسنة ٨ ق مجموعة السنة ١٠ ص ٢٦٥ ؛ قضية ١٦٦ لسنة

٢ ق مجموعة السنة ٤ ص ٥٩٦ .

الوظائف المبينة بالجدول المرافق له وفقاً لترتيب الوارد به ، وقد تضمن هذا الجدول في الدرجة الخامسة وظيفتي : « مساعد مدير أعمال ومهندس » : ونص في مادته الثانية على أنه : « مع مراعاة أحكام المادة ٣٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، تكون الترقية بالاقتدار من وظيفة إلى أخرى تعلوها في الأهمية في حدود الدرجة المالية ذاتها » . لما كان ذلك فإن القانون المذكور يكون قد جعل شغل وظيفة مساعد مدير أعمال درجة خامسة أساساً للترقية إلى وظيفة مساعد مدير أعمال درجة رابعة ، وهو ما جرت عليه الوزارة في الحركة المطعون فيها . ومن ثم أصبح للمدعى مصلحة محققة في الطعن في قرار منح زملائه الأحدث منه أقدمية في الدرجة الخامسة لقب « مساعد مدير أعمال » . ولا يحتاج في مواجهته بفوات مواعيد الطعن ، لأن مصلحته في ذلك لم تنشأ إلا بصدر القانون المشار إليه على نحو ما قد سلف ذكره ، وبإجراء الترقية المطعون فيها على الأساس الذي أورده في هذا القانون (١) .

أما المحكمة الإدارية العليا فقد حكمت في ٢٨ يناير ١٩٥٦ بأن :

الأصل طبقاً للمادة ١٢ من القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ ، أن ميعاد الطعن في القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه ، أو إعلان صاحب الشأن به ، أما العلم الذي يقوم مقام الإعلان ، فيجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً ، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التي يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانوني بالنسبة لهذا القرار ، ويستطيع أن يحدد على مقتضى ذلك طريقة في الطعن فيه ، ولا يمكن أن يحسب الميعاد في حقه إلا من اليوم الذي ثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف إيضاحه ، ومن ثم إذا ثبت أن المدعين سبق أن رفعوا دعوى بأقدميتهم في الدرجة الخامسة إلى تاريخ سابق ، أجابتهم المحكمة لمطلبهم بحكم صدر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ولكن المصلحة كانت قد أصدرت في أول مايو سنة ١٩٥٠ أثناء نظر تلك الدعوى - قرارات بترقية زملاء لهم إلى الدرجة الرابعة ، فلما صدر الحكم سالف الذكر رفعوا دعوى أخرى يطالبون فيها بأحقيتهم للترقية للدرجة الرابعة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٠ تأسيساً على أنهم - وقد أرجعت أقدميتهم في الدرجة الخامسة بالحكم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، تكون قرارات الترقية إلى الدرجة الرابعة معينة لتخطيطهم في النسبة المخصصة للأقدمية ، إذا ثبت ذلك ، فبالرغم من أن التكليف الصحيح للدعوى الأخيرة هو أنها طعن بالانقضاء في القرارات الصادرة بالترقية إلى الدرجة الرابعة ، إلا أن المدعين لم يتبينوا مركزهم القانوني بالنسبة إلى القرارات المطعون فيها إلا من يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذي صدر فيه حكم محكمة القضاء الإداري محدد وضعهم الصحيح في أقدمية الدرجة الخامسة ، إذ هو الذي أرسخ اليقين في الأساس الذي على مقتضاه يكون تخطيطهم في القرارات الصادرة بالترقية إلى الدرجات التالية في النسبة المخصصة للأقدمية معيياً ، ولقد أئذروا الوزارة لتنفيذ مقتضى هذا الحكم بالنسبة إلى تلك القرارات ، فلا أقل من اعتباره تظلماً إدارياً يقطع الميعاد ، وإذا سكنت الوزارة عن إجابته وفات أربعة أشهر تنتهي في

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ١٥٤٣ لسنة ٥ ق مجموعة السنة ٧ ص ٧٩٠ : قضية ١٢٥١٠ لسنة ٨ ق مجموعة السنة ١١ ص ٥٣٨ .

٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، فيمتر ذلك في حكم قرار بالرفض . وقد أقاموا الدعوى بإيداع صحيفة في ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٥ أى خلال الستين يوماً التالية لانقضاء أربعة الأشهر المشار إليها ، فيكونون قد أقاموها في الميعاد طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة (١) .

كما حكمت في ٢١ يناير ١٩٦١ بأن :

هذه المحكمة تقرر الحكم المطعون فيه فيما ساقه رداً على الدفع بعدم القبول من أنه وإن كان المدعى يعلم بالقرار النافذ اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ بالترقية إلى الدرجة الثانية ، إلا أنه لم يكن قد حدد مركزه القانوني بالنسبة لقرار المطعون فيه ؛ إذ أن أقدميته في الدرجة الرابعة والثالثة كانت لاتزال مطروحة أمام المحكمة في الدعوى رقم ٧٣٨٧ لسنة ٨ القضائية ، ولم يتبين مركزه القانوني إلا من التاريخ الذي صدر فيه لصالحه الحكم في الدعوى المذكورة ، وهو ١٤ من نوفمبر سنة ٥٧ . ولما كان الثابت من الأوراق أنه تظلم من القرار للمطعون فيه في ١١ من يناير سنة ١٩٥٨ ، ورفع الدعوى في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٨ ، فتكون الدعوى قد رفعت في الميعاد القانوني ويتعين الحكم بقبولها شكلاً (٢) .

وبالمقابلة النظرية المحكمة في بدء الميعاد من توافر ركن المصلحة بالنسبة للقرار المطعون فيه بالإلغاء فقد حكمت :

أن الدعوى التي يرفعها الموظف لتسوية حالته بالدرجة السادسة من تاريخ التعيين بالتطبيق لقواعد الانصاف ، تتضمن بحكم اللزوم الطعن بالإلغاء في أى قرار بالترقية إلى الدرجات التالية متى اتبعت الترقية فيها على دور الأقدمية بحسب الدرجات السابقة لارتباط هذه بتلك ارتباط الفرع بالأصل ، أو النتيجة بالسبب ؛ فإذا استجاب القضاء لطلب الموظف فأُنفقه وكشف عن استحقاقه للترقية إلى الدرجة السابقة ، وحدد أقدميته فيها بما يجعله صاحب الدور في الترقية التالية ، وكان قد صدر قبل الفصل في الدعوى قرارات تالية بالترقية على أساس الأقدمية ، فإن الدعوى المذكورة تغني صاحب الشأن عن تكرار الطعن بدون موجب في تلك القرارات التالية ، مادام الطعن في القرار الأول وهو الأصل يتضمن حتماً وبحكم اللزوم الطعن ضمناً في القرارات التالية وهي الفرع . كما أن تنفيذ الحكم الصادر في تلك الدعوى بإلغاء القرار الأول وما ترتب عليه من آثار ، تقتضي تصحيح الأوضاع بالنسبة للموظف في تلك القرارات التالية ، وضماً للأمور في نصابها السليم كآثر من آثار الحكم المذكور الكاشف لأصل الحق ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله (٣) .

وقد سار القضاء الإداري على هذه القاعدة في الكثير من أحكامه ، وأيدتها المحكمة الإدارية

(١) المحكمة الإدارية العليا قضية ٦٨ لسنة ١ في مجموعة السنة الأولى من ٤٤٩ .

(٢) المحكمة الإدارية العليا مجموعة السنة السادسة من ٦٠٥ .

(٣) المحكمة الإدارية العليا قضية ٩٦٩ لسنة ٣ ق .

العليا؛ ويرى الدكتور مصطفى كمال وصفي (١) أن إطلاق هذه النظرية يفتح باباً غريباً للتحايل ، ذلك أن المدعى قد يفتعل دعوى لتسوية حالته طبقاً لقاعدة تنظيمية تلقائية تجمله أقدم من غيره ، فإذا ما صدر الحكم بأحقية سارع إلى الطعن في قرارات مستقرة كان قد أهمل الطعن فيها في مواعيدها ويشير إلى ضرورة تحقق القاضي من أن غموض مركز المدعى يرجع إلى تراخي الإدارة في التسوية ، وليس سببه إهمال المدعى في الطعن في قرارات تخطيه في مواعيدها ، وينتهي إلى أن هذه القاعدة ليست مطلقة ، بل هي مقيدة بفروضها وخاضعة لتقدير القاضي ، ويسوق تأييد الرأي حكم محكمة القضاء الإداري الذي قالت فيه إنه وإن كان اثبات أن تخطى المدعى في الترقية إلى الدرجة السادسة كان راجعاً إلى إحالته على التحقيق ، فضلاً عن الجزاءات العديدة التي وقعت عليه ، والتي ارتأت الوزارة أنها تكفي لتخطيه في الترقية إلى الدرجة السادسة بالقرار المطعون فيه إلى جانب أنه أحيل إلى النيابة العامة للتحقيق معه في تهمة كانت منسوبة إليه ، إنه وإن كان الثابت ما سلف إلا أنه لما كان المدعى قد فوت على نفسه ميعاد رفع الدعوى ، فإنه لا يجوز له الاحتجاج بأن القرار الصادر من النيابة العامة يحفظ التحقيق إنما يخوله الحق في الطعن في القرار الإداري الصادر بتخطيه في الترقية إلى الدرجة السادسة ، وأن هذا القرار يفقد حصانته نظراً لما هناك من وقائع لم تكن موجودة تحت نظر الإدارة وقت إصداره لأن الحصانة التي توافرت للقرار الإداري بتخطى المدعى بفوات ميعاد الطعن فيه ، استقرت وثبتت ولم يعد في الإمكان نقضها أو الخروج عليها استقراراً للمراكز القانونية (٢) .

وأخيراً يلاحظ أنه في بعض حالات نادرة جداً يمكن فتح ميعاد جديد لرفع دعوى الإلغاء بعد فواته ، وذلك عن طريق تظلم لاحق رغم أن القاعدة في كل من فرنسا والجمهورية العربية المتحدة أن التظلم الذي يقطع سريان الميعاد هو الأول فقط . بالرغم من هذا الأصل أجاز لدى الشأن بعد فوات الميعاد أن يتظلم من جديد إذا ما جد أمل في قبول تظلمه ، بعد أن كان هذا الأمل مفقوداً لديه ففوت الميعاد دون تظلم ، أو رفض تظلمه صراحة أو ضمناً . ومثال الأمل المتجدد أن يصدر قانون جديد أو لائحة جديدة خصوصاً في مسائل البوليس . يكون مقتضاها بطلان نوع من القرارات صدر صحيحاً يوم صدوره أي في ظل النصوص القائمة حينذاك ؛ ومثل الأمل المتجدد حالة تحول حكم القضاء في الموضوع بحيث يحى المبت من آمال المدعى ؛ وكذلك إذا ما كان القرار أو اللائحة قد سوغا وقت صدورها باعتبارات متعلقة بالنظام العام ، ثم زالت هذه الاعتبارات . ففي مثل هذه الحالات يعاود الفرد الالتجاء إلى الطريق الإداري ، طالباً من الإدارة أن تعدل عن موقفها بحجارة للوضع الجديد . ومثل هذا الطلب غير مقيد بوعده ، بخلاف التظلم الإداري العادي ، فإن لم تعدل الإدارة عن قرارها السابق طعن في قرار الرفض الصريح أو الضمني أمام مجلس الدولة بدعوى إلغاء جديدة في المواعيد الجديدة ، وقد حكمت محكمة القضاء الإداري في شأن تغير الظروف بأنه :

(١) أصول إجراءات القضاء الإداري ص ١٨٣ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ٢١٢٣ لسنة ٢ ق مجموعة السنة ١١ ص ٢٩٣ .

إذا كان الثابت أن دعوى المدعى بحسب مفهومها تنصب على إلغاء القرار الضمعي القاضي برفض سحب الرسوم الصادر بنزع الملكية بعد أن زالت مبرراته ، فإن مثل هذا الطلب لا يتضمنه الطعن على الرسوم الصادر بنزع الملكية عام ١٩٤٧ ، بل هو منصوب إلى القرار الضمعي بامتناع الحكومة عن سحب هذا الرسوم لأسباب لاحقة . والعبرة بتصوير المدعى لدعواه ، وطالما هو لا يطلب إلغاء الرسوم ذاته ولكنه يبنى طعنه على امتناع الإدارة عن سحبه بعد أن زالت مبررات إصداره ، فإن الرفع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله متعيناً ورفعاً (١) .

غير أنه يجب أن يلاحظ أن صدور قرار جديد في الموضوع قد لا يفتح ميعاد جديد لإلغاء القرار الأخير قضائياً ، كما لا يجوز النظم من القرار الجديد إدارياً ، وذلك في حالة ما إذا كان القرار الجديد مجرد تأكيد أو تمسك أو تكرار لقرار سابق مضت مواعيد طلب إلغائه قضائياً . إذ أن مثل هذا القرار رغم جدته الظاهرية يندمج في القرار الأول ويأخذ حكمه .

ونحن نرى أن المنطق القانوني السليم يوجب عدم تسمية القرار الجديد في هذه الحالة (بالقرار الإداري) مادام لم ينشأ أو يلغى أو يعدل مركزاً قانونياً ، ذلك أن القرار الإداري تصرف قانوني منفرد يعبر عن إرادة الإدارة ، والقرار الجديد ليس كذلك ، ولكن القرار الجديد لا يعتبر من جهة أخرى مجرد تأكيد للقرار السابق ، إذا ما أصدرته جهة الإدارة بعد قبولها بمحت الموضوع بناء على طلب ذي الشأن أو من تلقاء نفسها لتتخذ قراراً جديداً بشأنه ، ففي هذه الحالة يبدأ الميعاد من تاريخ العلم بالقرار الجديد ، من تاريخ إعلانه ونشره أو العلم به بأي وسيلة أخرى .

هذا وقد حكم مجلس الدولة المصري بأن فوات الميعاد لا يمنع الطعن بإلغاء القرارات الإدارية اللاحقة المنشئة لمراكز قانونية جديدة ، مادام أن الطعن في هذه القرارات الأخيرة قد تم في الميعاد القانوني ولا يقدح في ذلك أن يكون الطعون فيها متضمنة في الوقت نفسه الطعن في القرارات الإدارية السابقة (٢) .

ولا يسعنا ونحن نختم هذا البحث إلا أن نشير إلى أن أحكام هذا الميعاد القصير لا تسرى على دعاوى التسوية ، كما أنها لا تسرى على الطعون المقدمة في القرارات المنعقدة .

وإذ تنبه المواطنون على الوعي بأحكام الميعاد ، نشير إلى أن مجلس الدولة حصن الحريات قد شجع المواطنين على استعمال حقوقهم في النظم وفي رفع دعاوى الإلغاء ، محارباً الشفاعات والوساطات خالفاً المواطن ذا الكرامة ، مقررأ أنه متى تبين أن المدعى كان في مكنته النظم ورفع الدعوى ، فلا يلوم من إلا نفسه إن هو جنح إلى السلم ، مفضلاً وسيلة الشفاعة والوساطة للوصول إلى ما يبتغى ، متجملًا بالصبر وأدب السعي (٣) .

(١) محكمة القضاء الإداري قضية ٩٧٥ لسنة ٧ ق مجموعة السنة ٩ ص ٢٨٦ .

(٢) محكمة القضاء الإداري قضية ١٧٢ لسنة ٤ ق مجموعة السنة ٥ ص ٩٢٤ .

(٣) محكمة القضاء الإداري قضية رقم ٩٢٤ لسنة ٦ ق مجموعة السنة ٨ ص ١١٠٦ .

تعريف بالقوانين :

الاتجاهات الحديثة في تشريعنا العمالي^(١)

للمدكتور محمد حلمي مراد

ثلاثة اتجاهات :

١ — تحقيق المبدأ المصنعية :

بإشراك العمال في إدارة شئون المنشأة أو الصناعة ، للتعرف على آراء الذين يصاحبون الآلات والحامات ويحيون في ظروف العمل ، ولشرح قرارات الإدارة ووجهات نظرها للعمال ، ولوقوف الإدارة على آراء العمال .

وقد حقق التشريع هذا الاشتراك عن طريقين :

(١) اللجان والمجالس الإستشارية المشتركة :

ففي سنة ١٩٥٩ استحدث الشارع نظام اللجان المشتركة في العمل م ١١٢ ، وتتكون في أعمال الصناعة من ستة أعضاء ، يمثل ثلاثة منهم صاحب العمل ، وثلاثة يمثلون العمال ، وينتخبون بالاقتراع المباشر .

وليس من حق هذه اللجان إصدار قرارات ملزمة ، فوظيفتها إستشارية ، وتختص بإصدار توصيات لتحسين ظروف العمل ، ووسائل الوقاية من إصاباته ، وتنظيم العلاقات الإجتماعية بين العمال وأصحاب الأعمال ، وتقديم اللباغ اللازمة لإصلاح ما أتلغه العامل ، واقتراح تنظيم العمل ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية ، والإشراف على سياسة التدريب المهني .

أما المجالس الإستشارية المشتركة في مستوى الصناعة ، فمهمتها إيجاد نوع من التناسق بين المؤسسات المشتغلة بهذه الصناعة — وتضم جانب ممثلي أصحاب الأعمال ، والعمال ، ووزارات العمل والصناعة والاقتصاد . وتختص بوضع سياسة للأجور في الصناعة التي تمثلها ، وسياسة للتدريب المهني

(١) محاضرة بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع في ١٤ من مارس ١٩٦٢ . ونشرت في مجلة مصر المعاصرة السنة الثالثة والخمسون ، أكتوبر ١٩٦٢ ص ٥ .

وقد صدرت في ٧ من ديسمبر لأئحة العمل في الشركات ، فألغت كل الفروق التي كانت قائمة في المعاملة بين الموظف والعامل واعتبرتتهما عاملين في الشركة .

والكفاية الإنتاجية ، ووضع مستويات عامة لظروف العمل إلخ (ق العمل م ١١٣) .
 وثمة اللجان الاستشارية المتخصصة . وهي اللجان الاستشارية المعاونة لمكاتب القوى العاملة ،
 ويشترك فيها ممثلون حكوميون ، ومندوبون عن أصحاب الأعمال والعمال بالتساوي (ق العمل م ١٥) .
 واللجان الاستشارية للتدرج المهني ، ويشترك فيها ممثلو الحكومة ، وأصحاب الأعمال ، ونقابات
 العمال . (ق العمل م ٣٩) ولجان تحديد الأجور ، وتضم مندوبين عن : وزارة الصناعة أو
 الاقتصاد ، وأصحاب الأعمال ، والعمال ، وتختص باقتراح الحد الأدنى للأجور إلخ . (ق العمل م ١٥٨)

(ب) إشترك العمال في مجالس إدارة الشركات :

نظم القانون ١١٤ لسنة ١٩٦١ كيفية تشكيل مجالس الإدارة في الشركات ، فأشرك العمال
 والموظفين فيها بعضوين ، واشترط أن لا يزيد أعضاء مجلس الإدارة على سبعة أعضاء .

٢ - توحيد نظم معاملة العمال :

(أ) الحد من فئات العمال المستثناءة من قانون العمل :

فألغى المشرع الإستثناء الخاص بالعمال الزراعيين (مرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢) ،
 وألغى الاستثناء الخاص بالعاملين في المشروعات التجارية والصناعية ، وهي التي لا تدار بآلات
 ميكانيكية تستخدم أقل من خمسة عمال ، ولا تزيد الضريبة المستحقة على أصحابها حسب آخر ربط على
 عشرين جنياً سنوياً . وكذلك عمال صغار أصحاب المهن غير التجارية .

ولم يبق مستثنى من قانون العمل غير خدم المنازل ومن في حكمهم ، وعمال الحكومة والأشخاص
 الاعتبارية العامة .

(ب) التسويق بين عمال أصحاب الأعمال الأصليين والمقاولين من الباطن :

وذلك بمقتضى المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ثم جاء قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فلم
 يشترط أن تكون الأعمال التي يقوم بها أصحاب الأعمال من الباطن ، معتبرة من الأعمال الأصلية .

(ج) العمل على تحقيق المساواة في التمتع بالرعاية الطبية :

بوضع مشروع قانون بغرض التأمين الصحي لجميع العمال ، فيشترك أصحاب الأعمال في تمويله .

(د) توحيد نظم العمل في القطاع العام :

رغبة في توحيد المعاملة بين موظفي وعمال البنوك وشركات التأمين ، صدرت لائحة بقرار رئيس
 الجمهورية ١٩٥٨ لسنة ١٩٦١ بأن تسرى عليهم أحكام قوانين العمل والتأمينات الإجتماعية والقرارات
 المتعلقة بها ، ما لم يرد نص خاص في هذه اللائحة يكون أكثر سخاء بالنسبة اليهم .

كما صدرت لائحة بنظام موظفي المؤسسات العامة وعمالها ، بقرار رئيس الجمهورية ١٥٢٨ لسنة

١٩٦١ ، بقصد توحيد معاملتهم . على أنها لم تعتبر قانون العمل أساساً لمعاملتهم ، بل ألحقهم بموظفي الحكومة وعمالها .

ومع ذلك فعندنا الآن ثلاثة أنظمة لمعاملة الموظفين والعمال في القطاع العام نظام موظفي الحكومة وعمالها ، وتسرى في شأنهم القوانين والتشريعات الخاصة بموظفي الدولة وعمال الحكومة ؛ ونظام لعمال المؤسسات العامة ، وتطبق عليهم لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ، مع اعتبار نظام موظفي وعمال الحكومة هو المرجع فيما لم تنص عليه تلك اللائحة ؛ ونظام لعمال الشركات المؤممة المحتفظة بشكلها القانوني السابق على التأميم ، وتطبق عليهم لائحة موظفي وعمال الشركات فيما هو أسخى مما ورد في قانون العمل .

٣ — استخراص تسريع العمل كأداة للتنمية الاقتصادية :

(أ) إعادة توزيع الدخل القومي :

تبلغ نسبة ما يحصل عليه العمال من الدخل القومي مقابل تقديمهم عنصر العمل اللازم للإنتاج نحو ٧٠ ٪ في الدول الصناعية الكبرى ، وهي في بلادنا ٤٠ ٪ .

وقد صدر القانون ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الشركات بحيث يجنب من الأرباح الصافية للشركة ٥ ٪ تخصص لشراء سندات حكومية ، ويوزع ٧٥ ٪ من الباقي على المساهمين ، و ٢٥ ٪ تخصص للموظفين والعمال : (١٠ ٪ توزع عليهم نقداً ، و ٥ ٪ لخدمات إجتماعية وللأسكان و ١٠ ٪ لخدمات إجتماعية مركزية) .

(ب) مكافحة البطالة :

صدر القانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتخفيض الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعي إلى ٤٢ ساعة ، بالنسبة للمنشآت الصناعية التي يصدر بها قرار من وزير الصناعة ، كما حرم هذا القانون العمل الإضافي ، فلا يجوز أن يشتغل العامل في أكثر من مؤسسة صناعية واحدة . وحرم على المؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديداتها قرار أن تشغل العامل وقتاً إضافياً ، أو توظف عمالاً يشتغلون بمؤسسات أخرى بعض الوقت ، إلا بإذن من وزير الصناعة .

كما قصر القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تعيين أي شخص على وظيفة واحدة ، سواء في الحكومة أو في المؤسسات العامة أو في الشركات أو في الجمعيات أو المنشآت الأخرى . وألزم كل من يسرى عليهم الحظر أن يختار الوظيفة التي يحتفظ بها .

تعريف بالكتاب :

فن الاقناع

تأليف : « ليونيل روبي »

رئيس قسم الفلسفة بجامعة روزفلت

الإقناع هدف المحامي ، وطلبة ، والتمرس بأساليبه والتعرف بوسائله ، من أهم ازواد المحامي لبلوغ غايته ، والنجاح في مهمته .

وقد أفدنا من مطالعة كتاب في « فن الإقناع » ، ألفه فيلسوف جليل هو رئيس قسم الفلسفة بإحدى الجامعات الأمريكية ، وترجمه إلى العربية الدكتور محمد علي العريان ، وهو عالم عربي جمع بين الثقافات المصرية والإنجليزية والأمريكية ، وأحرز درجة علمية في اللغة الإنجليزية كما ظهر بالذكتوراه في التربية . وقد نشرت الترجمة (مطبعة الانجولو المصرية) بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر .

قال المؤلف في مقدمة الكتاب إنه : « يعني يبحث مبادئ التفكير الدكي . وعندما نفهم هذه المبادئ سنكون أكثر تعقلاً واعتدالاً في تفكيرنا . ومن ثم أقدر على تقويم ما نقرأ وما نسمع تقويماً بصيراً . وسنمضي في مناقشاتنا ، ومجادلاتنا على نحو أكثر تهذيباً وصقلاً . وسنتعلم كيف نميز بين حجة صالحة ورجل طالح ينطق بها ، أو بين رجل صالح وحجة طالحة تصدر عنه . وسيتضح لنا كيف تتدخل انفعالاتنا في تفكيرنا . . . »

الفصل الأول - كيف تكون منطقياً :

نوه المؤلف بكتاب الفيلسوف « ريكارت » : « حديث عن النهاج » واقتبس منه قوله :

لقد كان من حسن حظي الفريد النادر أن أجد في باكورة حياتي طريقاً منهجياً للتفكير . وبهذه الطريقة كثرت معرفتي ، وارتقيت بها رويداً رويداً إلى أن وصلت إلى أعلى نقطة تسمح لي مواهي بالوصول إليها . وهذه الطريقة تتضمن أربعة مبادئ بسيطة :

١ - ألا تقبل شيئاً أبداً على اعتبار أنه صحيح ، إذا لم تكن تعرف بوضوح وجلاء أنه كذلك ، ومعنى ذلك أن تتجنب سرعة الأحكام والتعيز .

٢ - أن تقسم كل مسألة تحت الفحص إلى أكبر عدد تستطيعه من الأجزاء . أو إلى العدد الضروري الذي تقتضيه دواعي حل المشكلة .

٣ — أن تبدأ بأبسط الأشياء وأسهلها فهما ، ثم تتدرج تصعيداً إلى معرفة الأشياء الأكثر تركيباً وتعقيداً .

٤ — أن تجعل السرد والتعداد كاملاً ، والمعاينات شاملة بحيث تتأكد من عدم إغفال نقطة أو حذفها .

ويقول المؤلف : إن الفكر السليم ، يجب أن يقوم بتحليل ثلاثي لأي مناقشة :

فأولاً : يهتم بمعاني الكلمات .

وثانياً : يبحث عن الحجة فيما يقرأ أو يسمع .

وثالثاً : يسأل نفسه هل كان ما سمع صحيحاً أم خطأ .

الفصل الثاني — كلمات — كلمات — كلمات :

وفيه يفحص المؤلف نواحي عملية التفاهم ، أو عملية الاتصال والتبليغ ، لأن البداهة أو الإفهام تحتاج إلى مادة أو وسيط تعمل فيه ، وهذه المادة هي الكلمات . . إن كثيراً من المشكلات الإنسانية لا أساس لها سوى الإخفاق في فهم حقيقة ما يريده الطرف الآخر . . والمسألة التي تعنى بمعنى كلمة تسمى اليوم مسألة سيميائية ، نسبة إلى Semantico « علم تطور معاني الكلمات » . والنقطة الأساسية في هذا الفصل هي أن الكلمات أصوات ترتبط ارتباطاً تعسفياً بالأشياء .

الفصل الثالث — الكلام المتقاطع المتعارض :

وفيه يتكلم عن أنواع الإلتباس للعوق للاتصال والتفاهم .

وأولها : التباس الكلمات المفردة : مثلاً لفظ الجلالة ، فإذا سألت امرأة : هل تعتقد في الله ، فهذا السؤال يتطلب توضيحاً لدلول لفظ الجلالة ، فأصحاب المذهب الحلولى يفسرونه تفسيراً مخالفاً لتفسير أصحاب المذهب الشخصى ، لذلك وصم الكاثوليك معتققي المذهب الحلولى بالإلحاد . فلو سؤل الفيلسوف « سينوز » : هل يؤمن بالله ؛ لكان جوابه « نعم » في معنى ، و « لا » في معنى آخر . كما أن الإلتباس قد ينتج عنه تعليل مغلل ، وهو ما يسمى « مغالطة التورية » ، أو الكلام الذى يحتمل معنيين ، وهو يزودنا بمصدر غزير للفكاهة .

وثانيها : التباس الجمل : الجمل المبهمة التى تحمل معنيين ambiguous وهى التى قد يستخدمها الدبلوماسيون فى مراسلاتهم . ذلك أن اللغة الملتبسة تسمح للكاتب بأن يدعى بأنه لم يقصد ما ظن القارئ أنه عناء ، وهذا النوع من الإبهام كان يستعمله الكاهن الشهير فى معبد « دلفى » فى أثينا القديمة ، وكانت نبؤاته تتحقق دائماً بسبب الصيغة التى يتخذها قالبا لنبؤاته .

وثالثها : التباس التظنيب : وتحدث أخطاء التظنيب عندما تضع تشديداً غير مناسب هي نبذة الصوت عند النطق بكلمات الجملة ، والتظنيب في غير محله ، ينتج أحيانا من اختيار مقصود عامد متحيز ، كما يحدث في الاقتباسات التي تحرف المعنى الذي قصده صاحب الحديث المقتبس . على أن هذا التحريف يرجع عادة إلى الإهمال أو إلى العمد ، وليس مرده إلى التباس حقيق قائم في الجملة .

فمثلا كتب أحد الأساتذة على رسالة علمية لأحد طلابه ، الملاحظة التالية :

« إن رسالتك العلمية جيدة مبتكرة ، ومن سوء الحظ أن الأشياء الجيدة فيها ليست مبتكرة ، والأشياء المبتكرة فيها ليست جيدة » .

وكان الطالب صاحب الرسالة خبيراً في اقتطاف الاستشهادات ، فاقنطف من ملاحظة استاذة العبارة التالية :

« إن رسالتك العلمية جيدة مبتكرة » .

ورابعها : التباس الفحوى : أى الالتباس بالقياس إلى أهمية ما يقال أو مغزاة . ويحدث غالباً فيما يتعلق بما يترك بلا قول وهناك نمط أكثر تمثيلاً لهذه الظاهرة وهو الالتباس الذي يحدث عندما تفضى عبارة صحيحة صحة تامة إلى مضامين مضللة . كأن تقول : « فلان لم يضرب زوجته أمس » . مما قد يدعو إلى التساؤل : وهل هو يضربها كل يوم !

ويخلص المؤلف من هذا إلى وجوب تحديد ألفاظنا .

الفصل الرابع - حدد ألفاظك :

إن المشكلة العملية الكبرى لعلم المعاني هي مشكلة الاتصال والبلاغ ، وقد رأينا أن الالتباس هو المسئول عن الإخفاق في الاتصال ، أو العجز عن التفاهم ، والنقطة الهامة هي أن نعرف فيم نتكلم وعندما نستعمل تجريدات في مناسباتها العليا ، مثل : « الديمقراطية » و « الحرية » و « الرأسمالية » و « الشيوعية » ، فيجب أن نوضح معانيها ، وأن لا ننسى أبداً أن الكلمة مثل الشيك المسحوب على عالم الخبرة ، وأنها لا قيمة لها إلا إذا استطعنا صرفها بالتصويت أخيراً إلى الشيء في الخبرة الذي تشير إليه .

وعندما نتكلم ، فلنتجنب التعميمات البزاقة التي لا نفهمها ، وأولى بنا ألا نتكلم ، إلا إذا كنا عارفين ما نقول ، عالين بما نتكلم فيه .

فقد جاء في كتاب طغيان الألفاظ Stewart Chase; Tyumny of Words أن التجريدات الضخمة المحملة بالمحتوى الانفعالي ، تغرى بالتوقف عن التفكير ، وتدعو إليه .

وعندما نكون الكلمات الرئيسية الدليلية في المناقشات ملتبسة أو غامضة ، تفضى إلى تفسيرات مختلفة ، مثل « التحررية » و « الرجعية » و « الدعاية » ؛ فعلى المتكلم أو الكاتب أن ينص عينا

على تحديد ألفاظه وتفسيرها . وعليه أن يذكر المعنى الذى يقصده من اللفظ فى كل مرة يستعمله فيها .
ويجب أن نتذكر أنه لا توجد كلمة معدومة المعنى فى ذاتها ، وأن الاتصال لا يتم لأن الكلمات
ملتبسة أو غامضة ، أو لأنها تستعمل استعمالاً سائباً فضفاضاً ، أو بعدم مبالاة ، أو بدون معنى .
على أن الإلتباس والغموض ليسا نفس الشيء ، فالكلمة الملتبسة تفهم بأكثر من معنى فى سياق
معين ، ولكننا غير متأكدين من أى هذه المعانى هو المقصود بالذات .
فى حين أن الكلمة الغامضة تكون مفهومة تماماً فى حد ذاتها ، ولكن حدودها ليست واضحة .
ومن ثم فإن لفظ شنيع Obscene لفظ غامض ، لأننا لا نعرف أين نضع الخط الفاصل .
إن سبيل تحاشي الإلتباس وتلافي الغموض هو أن نحدد اللفظاً بتوضيح معناها . ومن الزم مايلزم
وجود قانون أخلاق لغوية يرتبط به كل متكلم ، وقوام هذا القانون أن المتكلم عندما يشارط^(١) معانى
جديدة ، فلا بد من حق أن ينبه السامع على ذلك صراحة .

ونوع آخر من الحيل التى قد تستعمل فى المشارة على تفسير . فيأخذ المشارط كلمات مألوفة لها
مضامين ومدلولات محبة ، مثل « الديمقراطية » أو « الحرية » ؛ ثم يعيد تفسيرها أو تحديدها فى
مضمون يختلف اختلافاً بيناً عن مضمونها المعتاد .

وهنا يقع غير الحذر فى الشرك ، بأن ينقل المضامين المحبة للكلمة القديمة ، إلى المضمون أو المحتوى
الجديد ، ظناً منه أن الجديد لابد أن يكون حسناً كالقديم لأنه يسمى بنفس التسمية .
هذا هو المنطق المغلوط للتفكير بأن الكلمات ضمان للأشياء .

وقد تناول المؤلف الطرق المستخدمة فى تحديد الألفاظ ، وتكلم عن أنواع التعريف بالمرادفات ،
والأمثلة ، وتحليل المعانى ، وقال إن الإصرار على تعريفات بحكمة دقيقة وتطبيقها على مواقف وأوضاع
لا تناسبها ، عمل يجافى المنطق .

الفصل الخامس — أى نوع من اللغة تستعمل :

إن من عوائق الاتصال ، خطأنا فى فهم غرض الحديث . وأكثر الأشكال التى ترمز إلى هذه
الظاهرة من الخطأ ، هو معاملة كل استعمال للغة كما لو كان يقصد بها نقل البلاغ . مع أن اللغة لها
أكثر من غرض واحد : فلها وظيفتها البلاغية من الإبلاغ أو الإعلام ، ولها وظيفتها التعبيرية ، ولها
وظيفتها التوجيهية .

(١) المشارة التعيين النوعى ، أو التخصيص المحدد . إذ يعلن المتكلم ويفصح عن المعنى الدقيق المضبوط الذى
سبستعمل فيه الكلمة ، على أن المشارة لا لزوم لها إذا كان للكلمة معنى واحد فقط .

الفصل السادس - كيف تتلافى الجدل :

١ - يجب إثارة الانفعالية علينا أن ندعم عقائدنا بالبيئة الكافية ، وعندما تكون الحقائق محل نزاع ، فينبغي أن نطلب المعلومات والبيانات بدلا من الانفعالات ، فإن من أكثر أنواع مخالفة القانون وانتهاك حرمة هو إثارة الانفعالية ، في وقت يتطلب بيئة .

سأل الأسقف « ولبرفورس » « توماس هكسلي » الذي كان يدافع عن نظرية إروين ، هل كان ادعاؤه الانحدار من سلالة القرد عن طريق جده أم جدته . فرد « هكسلي » : إنه يفضل الانحدار من سلالة قرد ، على الانحدار من سلالة رجل يستعمل مواهبه العظيمة ومقدرته العقلية العملاقة ، في تحويل انتباه سامعيه إلى النقطة الحقيقية في الموضوع ، بهذه الاستطرادات البليغة والإثارة البارعة للتعصب . فمثلا هل نجد أنفسنا نقول : « إنني أعتقد كذلك وبكذا ، لأن ذلك يجعلني أشعر أن من الخير أن أعتقد كذلك وبذلك . أو « يجب أن أعتقد بكذا ، لأنني لا أظن أن أتصور أن عقيدتي باطلة » .

إننا نخدع أنفسنا إذا اعتقدنا أن إنفعالاتنا وعواطفنا تضمن لنا الحقيقة .

عندما يقول المرء : لا بد أن يكون هذا صحيحاً لأنني أشعر بذلك شعوراً قوياً ، ولو لم يكن صحيحاً لما كان شعوري حياله بهذه القوة . ففي هذه الحالة يكون الإنسان مخادعاً لنفسه ، ومضللاً إياها .

إن إرادتنا تسوء بحماسة وقوة ، يبدو أنها لا تضمن لنا أن ذلك الشيء سيتحقق على النحو الذي نريد .

٢ - طريقة المجادلة الموجهة إلى الرجل : Argumentu adhouinem : أي توجيه الجدل إلى الرجل الذي نجادله ، بدلا من توجيهه إلى النقطة موضوع المجادلة . إن حقيقة « من أنت » تتكلم بصوت مرتفع جداً لدرجة أننا لا نستطيع أن نسمع « ماذا تقول أنت » ، أي أن الشيء الهام هو أن نميز بوضوح بين اتهام متحدث بالتحيز أو التعصب من جهته ، وبين إقامة الدليل على عدم صحة مايقوله عينا من جهة أخرى .

الفصل السابع - عن ملازمة الموضوع :

وكثيراً ما ينحرف المجادل عن الموضوع في مجادلاته إلى مسألة خارج موضوع الجادلة ، بأن يلقى في روع السامع أنه حسبه أن يبرهن على نقطة يسهل بعد ذلك إثباتها بكل بساطة . ولكن الأخيرة قد تمثل مسألة مختلفة تماماً ، وعندما يأخذ المتكلمون على عاتقهم توضيح الواضح ، وإقامة البرهان عليه ، فتق أن في نيتهم الانحراف عن الموضوع الأصلي ، لسبب من الأسباب ، وعلى نحو ما .

وإنه لمن المجدي أن نتعلم فن استنباط النتائج المنطقية من الفروض التي نعتبرها باطلة .

سئل نصير المسألة إذا كانت مبادئه تقتضى أن ترفض الحرب لصد الغازى ودرثه ، فملص بعيداً عن الموضوع قائلاً : أستطيع أن أؤكد لك أنه لن يغزونا أحد . هذه الإجابة إنحراف عن الموضوع . ولكن خصمه لم يلاحظها ووقع في الفخ بأن ناقش الموضوع الخارج عن الموضوع ، أما الموضوع الأصلي فقد نسي وأغفل .

وثمة نوع من الخطأ يمكن تسميته المبالغة في ملازمة الموضوع والإفراط فيها ، بل التطرف ؛ ويتميز مضاداً في الشكل لخطأ الانسلاخ بعيداً عن الموضوع . ففي هذا النوع الجديد لا نبعد عن الخطأ أبداً ، وإنما نكرره ونعيده ونزيده .

ففي المجادلة يجب ذكر السبب المفضى إلى الاعتقاد ، وهذا السبب يلزم أن يكون حقيقة يمكن الإستدلال على الاعتقاد ، واستخراجه منها . ولكن في هذه المجادلة فإن السبب أو البرهان ، هو بالضبط كالاقتقاد الأصلي سواء .

وهذا النوع من التدليل ، على مستوى إجابة الطفل عن سؤال لماذا ، فإن الطفل يجيب لأن ، ولا سواها ؛ والحاجة إلى السبب تظل بلا إلتباع ، وهذا الخطأ في التدليل يسمى « تسول السؤال » *pesilio principii* والخطأ قوامه إننا ندعى أننا نبرهن على شيء ، عندما نفترض في الواقع وجود البرهان ، فيما يكون من المفروض علينا أن نبرهنه . أما أن نكرر في كلمات مختلفة ، ما كان مفروضاً أن نقيم عليه الدليل ؛ فإنه تسول للسؤال . إذ ندعى أننا نبرهن على نقطة ، ولكنا في الحقيقة لا نفعل أكثر من مجرد تكرار النقطة .

وثمة التدليل بالدوران في دائرة ، وهو شكل مسحوب من أشكال تسول السؤال . يقول إمرؤ : إن الموسيقى الكلاسيكية أحسن من الموسيقى الحديثة . فإذا طلب منه إقامة الدليل قال : إن أحسن النقاد اتفقوا على ذلك : ومن هم أحسن النقاد ؟ أولئك الذين يفضلون الموسيقى الكلاسيكية على الموسيقى الحديثة ؛

والمجادلة المسماة : « المجادلة بالتعريف » ؛ هي شكل من أشكال تسول السؤال .

« جون » يؤكد أن كل المسيحيين رجال طييون ، ولكن « براون » يشير إلى « ش » الذى لا يتفق خلقه مع الفضيلة ، رغم أنه مسيحي . فيجيبه « جون » : « هذا صحيح ، لأن « ش » قد يواظب على الذهاب إلى الكنيسة ، ولكنه ليس مسيحياً حقيقياً ، لأنه لو كان كذلك لكان رجلاً فاضلاً » .

إن عبارة « جون » الأصلية لا يمكن البرهنة على بطلانها لأنها ليست عبارة تتعلق بحقائق ، وإنما هي تعريف معين شرطاً . والتعريف المعين شرطاً أو المشرط ، مادام أنه لا يزيد عن كونه إعلاناً أو إفصاحاً لنية كيف ستستعمل الكلمة ، فهو ليس صواباً ولا خطأ ، وليس حقاً ولا باطلاً .

وهناك نوع أكثر خبثاً من أشكال المجادلة بالتعريف ، وهو النوع الذى نحاول فيه تحريف الحقائق

أو تشويهها بالتعريف . قال الجبرال الشيعى « واو » وهو بصدد إنكار تهمة أن الصين كانت البادية بالعدوان في كوريا : « إن ذلك لا يمكن أن يكون ، لأن حكومتى — بالتعريف — محبة للسلام » .

وثمة نوع آخر من تسول السؤال ، وهو المعروف بـ « كنية تسول السؤال » ، أو تسول السؤال الوضعى الوصفى ؛ فبدلاً من أن نبرهن أولاً وقبل كل شيء على أن « جونسون » لص محتمل ، فالتنا نسال : ماذا تعتقد فى هذا اللص المحتمل « جونسون » . إن استنتاجاً جاهزاً يوضع فى عقل السامع ، وهذا النوع يعمل على أساس إفتراض إجتماعنا عن الاستفسار فى أمر مؤكد تآ كيداً إيجابياً ، غير قابل للسؤال أو المجادلة .

وهناك نوع من الخطأ يسمى Argumentum ad ignorantium ، أى المناقشة المبنية على الجهل ، أو المجادلة بغير علم . إن نظام قانوننا الجنائى يرفض المجادلة بغير علم ، فهو لا يطالب المتهم بإثبات براءته ، بل يوجب على الدولة أن تثبت إدائته . ولكن الاخفاق فى البرهان على أن شخصاً ما مذنب ، ليس برهاناً على أنه برىء .

وثمة نوع آخر من إغماط المجادلة بغير علم ، يتجلى فى قصة قاضى الصلح الذى عرضت عليه قضية منهم أكد شاهدان أنهما رأياه يفك رباط الحصان ويسجبه ؛ ولكن خمسة شهود آخرين شهدوا بأنهم لم يروا الرجل يسرق الحصان . وحكم القاضى بأن هناك عدداً أكبر من الناس لم يروا هذه السرقة المنسوبة إلى الرجل ، أكثر من عدد الذين ادعوا أنهم رأوها ؛ وحيث إن الأغلبية دائماً على صواب ، إذن يجب رفض الدعوى وإطلاق سراح المتهم .

الفصل الثامن — إقامة الحجة :

نمى بالمجادلة الوحدة الأساسية للتدليل المنطقي ؛ فبرهان أى عبارة أو اعتقاد ، يعرض دائماً فى شكل حجة ، أى : « وحدة حديث تدعم فيه المعتقدات بالأسباب » . فالمجادلات وحدات للبرهان (أو محاولة البرهان) على أن شيئاً كذلك ، أو ليس كذلك .

والبيان المدعم بالأسباب يعرف « بنتيجة » المجادلة ، أو « خاتمها » بمعنى أنه الاستنتاج الأخير المترتب على مجادلة ما فى سياق معين . وهذا الاستنتاج الأخير هو موضوع المجادلة الذى يستهدف السياق تقريره .

والبيانات التى تدعم النتيجة (الأسباب) . تسمى : « المقدمة المنطقية » للمجادلة أو الحجة .

والمقدمات المنطقية هى البيانات ، أو الحقائق ، أو الفروض ، أو الأسباب التى تستند إليها النتيجة ، أو التى تقضى إلى النتيجة .

والحجة هى اللب المركزى للمنطق ، ولا يوجد شيء آخر ينطبق عليه المنطق سوى المجادلة أو الحجة ؛ بمعنى بيان ، أو خطاب يحوى استدلالاً أو إستخراجاً .

أما المجادلة فهي حديث يحوى برهاناً . والبرهان يتضمن أيضاً الدحض ، لأن الدحض هو برهان على أن شيئاً ما باطل أو خاطئ . والنقض والدحض والتفنيد لها خاصية نمطية تتميز بها ، قوامها إختزال الدعوى إلى سخافة *Reductio ad absurdum*

والقياس ، أحد العناصر الداخلة في التركيب الشكلي للمجادلة . فهو عبارة عن مجادلة تتكون من مقدمتين منطقيتين ونتيجة . والقياس مقدمتان منطقيتان : إحداهما كبرى رئيسية تحوى اللفظ الرئيسى ، وهو : مسند ، أو محمول النتيجة . وفاعل النتيجة يسمى اللفظ الأصغر . وثمة لفظ آخر يظهر في كلتا المقدمتين المنطقيتين ولا يظهر في النتيجة ، ويسمى اللفظ الأوسط .

الفصل التاسع — إقامة الحجة المنطقية في المجادلة :

البرهان مناظرة يجب فيها بالضرورة وحتماً أن تترتب النتيجة على المقدمات . هذا هو البرهان الشكلي ، أو الإثبات . وعندما نقول : أثبت الدليل إدانته ، فالتا لا نعنى أن النتيجة لابد أن تقبل ، أو أنها تترتب بالضرورة وحتماً على المقدمات . وإنما نقول فقط إنه من غير المعقول أن تقبل المقدمات ولا تقبل النتيجة .

إن مجرد اشتراك شيئين في خصيصة واحدة أو أكثر ، لا يستتبع منه أن الشيئين متماثلان ، أو حتى أن أحدهما متضمن في الآخر . ويسمى المنطقة الخطأ الذى يتضمن خرق هذا المبدأ : « مغالطة اللفظ الأوسط غير الموزع » .

تبرير المجادلة التالية :

« حود وكس » لابد أن يكون شيوعياً لأنه يعارض في قسم الولاء للفروض على أساتذة الجامعات ، وكلنا يعرف أن الشيوعيين يعارضون في مثل هذا القسم .

إن هذه المجادلة تبدو مقنعة وغرارة لكثير ، ولكنها ترتكب نفس الخطأ السابق ذكره .

ومغالطة الخصيصة المشتركة ، المعروفة بمغالطة اللفظ الأوسط غير الموزع ، تشبه فكرة الإدانة بالقرائن ، فكما أن الاشتراك في خصيصة لا ينهض دليلاً على التماثل ، فكذلك حقيقة أن رجلاً يعرف شيوعياً ، لا تنهض دليلاً على أنه شيوعى .

ولكن كما أن دلالة الخصيصة أو الخصائص هامة في إقامة الاحتمال ، فكذلك الأمر بالقياس إلى قرناء الشخص .

(يتبع)

في عالم القانون

الامتداد القانوني لعقود الإيجار

نظرية العلاقة التجارية شبه التعاقدية

تأليف الدكتور فاضل حبشي

وتصدير الاستاذ المستشار محمود اسماعيل

من أحدث الكتب التي ظهرت في عالم القانون كتاب (الامتداد القانوني لعقود الإيجار — نظرية العلاقة التجارية شبه التعاقدية) للدكتور فاضل حبشي .

وقد تناول المؤلف في هذا الكتاب دراسة الامتداد القانوني لمختلف أنواع عقود إيجار العقارات باعتباره مظهراً من مظاهر النزعة الاجتماعية في تطور القانون ، وعالج الأحكام التي تنظم العلاقة التجارية الناشئة عن الامتداد القانوني في صورة نظرية عامة متناسقة تتناول مختلف مراحل هذه العلاقة من حيث تكوينها وأثارها وانقضائها وانتقال حق المستأجر أثناء حياته أو بسبب وفاته . وهذه هي النظرية التي توصل إليها المؤلف : نظرية العلاقة التجارية شبه التعاقدية .

وقد اهتم المؤلف بوجه خاص بدراسة الامتداد القانوني لعقود إيجار الأماكن للسكن ، فشرح أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٧ نظرياً وعملياً مع مقارنتها بالأحكام المقابلة في قانون الإيجارات الفرنسي (قانون ١٩٤٨/٩/١) .

وتعرض كذلك لدراسة الأحكام الخاصة بعقود إيجار الأراضي الزراعية في القانون المصري (الباب الخامس من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي) وفي القانون الفرنسي (قانون ١٩٤٥/١٠/١٧ والقوانين المعدلة له) . كما عالج نظام تجديد عقود إيجار الأماكن للاستعمال التجاري في القانون الفرنسي وهو الذي يعرف « بالملكية التجارية » .

وقد عرض المؤلف مختلف النظريات الخاصة بتبرير الامتداد القانوني لعقود الإيجار وقام بالوازنة بينها ، كما بين تأثير القوانين الحديثة للإيجارات على طبيعة حق المستأجر .

وفي التصدير الذي كتبه الأستاذ المستشار محمود اسماعيل لهذا الكتاب أعطى فكرة صادقة عن نظرية العلاقة التجارية شبه التعاقدية التي توصل إليها المؤلف ، وبين النتائج العملية التي تترتب على الأخذ بهذه النظرية وختم سيادته كلمته بالتنويه بالمجهود الكبير الذي بذله المؤلف والذي تجلى فيما تضمنه الكتاب من عرض سليم لأفكار مبتكرة واستخلاص سائج لما يترتب عليها من نتائج ، مقررًا إن هذا الكتاب جدير باهتمام رجال القانون عامة والمشتغلين منهم بقضايا الإيجارات خاصة .

قَوَانِينُ قَرَارَاتِ وَمَنْشُورَاتِ

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣^(١)

في شأن إلغاء نظام مشايخ الأقسام والحارات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى الأمر العالي رقم ٢٩ الصادر في ٣ شعبان سنة ١٢٨٦ هجرية من عام ١٨٨٦ ميلادية في شأن
نظام مشايخ الأقسام والحارات والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يلغى الأمر العالي رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٦ المشار إليه .

مادة ٢ — يعهد إلى رجال الشرطة بالأعمال التي كانت موكولة إلى مشايخ الأقسام والحارات
بمقتضى القوانين واللوائح ووفقاً للقواعد التي يقررها وزير الداخلية .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٢ (فبراير سنة ١٩٦٣)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٣ .

مذكرة إيضاحية

أنشئ نظام مشايخ الأقسام والحارات لأول مرة بالأمر العالي الصادر في ٣ شعبان سنة ١٢٨٦ هجرية عام ١٨٨٦ ميلادية .

ثم صدر قرار مجلس النظار بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٧ وقضى بعدم تنصيبهم وعزلهم إلا بإذن من نظارة الداخلية .

وبتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠ صدر قرار مجلس النظار بأن يتم التنصيب والعزل بمعرفة المحافظ دون استئذان نظارة الداخلية .

وفي ١٠ يناير سنة ١٩٢٢ وضعت وزارة الداخلية بالاتفاق مع وزارة المالية نظاماً يقضى بمنع مشايخ الأقسام والحارات مكافآت مالية شهرية تعادل مرتبات رجال الحفر النظاميين في المدن والأقاليم — كما أن البعض منهم لا يتقاضى أية مكافأة حيث إنه يشترط فيمن يعين في تلك الوظيفة أن يكون له ملك أو صناعة أو تجارة .

ونظراً لما طرأ على اختصاصات مشايخ الأقسام والحارات من تعديلات جوهرية أغنت عنهما أحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية كما ألغى العمل بالإقرارات التي كان يلجأ فيها لمشايخ الأقسام والحارات للضمان الشخصي للأفراد اكتفاء بالبطاقات الشخصية ومن ثم فإن ما لهم الآن من اختصاصات أخرى تنص عليها القوانين واللوائح لا تعدو أن تكون مساعدة لأجهزة الأمن والمصالح الحكومية في بعض الأعمال الإدارية وكلها من صميم أعمال رجال الشرطة مما يتعين معه أن يتولاهم رجال نظاميون مسئولون .

لذلك رؤى إلغاء الأمر العالي المشار إليه على أن يعهد لرجال الشرطة بالأعمال التي كانت موكولة إلى مشايخ الأقسام والحارات بمقتضى القوانين واللوائح ووفقاً للقواعد التي يقررها وزير الداخلية .

وتتشرف وزارة الداخلية بعرض مشروع القرار بقانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة بكتابه رقم ١٤٠٨ بتاريخ ١١/٦/١٩٦٢ رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣^(١)

بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فقرة أخيرة بالنص الآتي :

« ولا يجوز خلال مدة العقد الجمع بين نظام الإيجار بالنقد ونظام الإيجار بطريق المزارعة » .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بالنص الآتي :

مادة ٣٦ :

« يجب أن يكون عقد الإيجار ، نقداً أو مزارعة ، ثابتاً بالكتابة مهما كانت قيمته ، ويكتب العقد من ثلاث نسخ على الأقل تسلم لكل من المتعاقدين إحداها ، وتودع نسخة أخرى مقر الجمعية

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٣ .

التعاونية الزراعية المختصة بالقرية ، فإن لم توجد أودعت مقر الجمعية التعاونية الزراعية المشتركة بالمركز التابعة للقرية السكّانة بها الأطنان موضوع التعاقد .

ويقع عبء الالتزام بالإيداع على المؤجر ما لم يتفق الطرفان على أن يتولى المستأجر الإيداع ، ويثبتا اتفاقهما في العقد »

مادة ٣ — تضاف إلى الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه مواد جديدة بالأرقام ٣٦ مكرراً و ٣٦ مكرراً (١) و ٣٦ مكرراً (ب) و ٣٦ مكرراً (ج) و ٣٦ مكرراً (د) و ٣٦ مكرراً (هـ) ونصها الآتي :

مادة ٣٦ مكرراً :

« إذا امتنع أحد الطرفين عن توقيع العقد وجب على الطرف الآخر أن يبلغ ذلك إلى رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ، وعلى الجمعية أن تتحقق بكل الطرق من قيام العلاقة التأجيرية ، وعليها الاستعانة بأعضاء اللجنة القومية وسماع الشهود من الجيران وغيرهم ، فإن ثبت للجمعية قيام هذه العلاقة ، كلمت الطرف الممتنع بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بتحرير العقد وتوقيعه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الكتاب ، فإن لم يدعن قامت الجمعية بكتابة العقد من ثلاث نسخ وسلمت كلا من الطرفين إحداها واحتفظت بالثالثة . ويكون هذا العقد ملزماً للطرفين .

وفي هذه الحالة يلزم الطرف الممتنع عن التوقيع بأن يؤدي إلى الجمعية مصاريف إدارية بنسبة ١٪ من الأجرة السنوية للعين المؤجرة محسوبة بسبعة أمثال الضريبة الأصلية وبشرط ألا تقل المصاريف الإدارية عن جنيهه وألا تتجاوز عشرة جنيهات ، وتحصل بطريق الحجز الإداري » .

مادة ٣٦ مكرراً (١) :

« لا تسمع الدعاوى الناشئة عن الإيجار مزارعة أو نقداً أمام أية جهة قضائية أو إدارية ، إذا لم يكن العقد ثابتاً بالكتابة .

فإذا كان عقد الإيجار مكتوباً ولم تودع منه نسخة مقر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة ، فلا تسمع الدعاوى الناشئة عن هذا العقد بمن أحل بالالتزام بالإيداع . فلماذا رفعت الدعوى من الطرف الآخر وجب على الجهة المختصة بالفصل فيها أن تقضى على من أحل بالالتزام بالإيداع بغرامة ، لا تتجاوز نصف القيمة الإيجارية مقدرة بسبعة أمثال الضريبة الأصلية للأطيان محل العقد عن سنة واحدة » .

مادة ٣٦ مكرراً (ب) :

« يجوز لمن يرغب في تأجير أراضيه نقداً أو مزارعة أن يخطر الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالأرض المراد تأجيرها وموقعها ، وتتولى الجمعية تأجيرها إلى صغار الزراع في القرية التي تقع في دائرتها هذه الأرض ، وفي هذه الحالة يبرم العقد بين المؤجر والمستأجر بإشراف الجمعية .

وفي جميع الأحوال يجوز للمؤجرين أن يعمدوا إلى الجمعيات بتحصيل الإيجار مقابل مصاريف إدارية مقدارها ٦٪ من اللباغ التي تحصلها .

مادة ٣٦ مكرراً (ج) :

« لا يجوز أن يزيد نصيب المؤجر في عقد المزارعة عن النصف بعد خصم جميع المصروفات موزعة بين طرفي العقد على الوجه الآتي :

١ — ما يلزم به المؤجر :

(١) جميع الضرائب الأصلية والإضافية والرسم المفروضة على الأطنان .

(٢) الترميمات الكبيرة والتعسينات اللازمة للزراعة والمباني .

ب — ما يلزم به المستأجر :

(١) جميع العمليات اللازمة للزراعة سواء أداها بنفسه أو بأولاده أو بعماله أو بالماشية ، وذلك ما لم يتفق على اقتسامها .

(٢) التسميد بالسباد البلدي اللازم للزراعة .

(٣) جمع المحصول .

(٤) تطهير القنوات والمصارف غير الرئيسية .

(٥) إصلاح آلات الري والزراعة العادية .

ج — ما يلزم به المؤجر والمستأجر مناصفة :

(١) ما يلزم الزراعة من التقاوى والأسمدة الكيماوية .

(٢) مقاومة الآفات والحشرات ، سواء باليد أو بالمبيدات .

(٣) الري بالآلات الميكانيكية في حدود الأسعار التي تحددها وزارة الأشغال .

(٤) تطهير القنوات والمصارف الرئيسية .

(٥) أجور الحفراء والحولة اللازمين للزراعة .

مادة ٣٦ مكرراً (د) :

« لا يجوز توقيع الحجز الإداري على حاصلات الأرض المؤجرة نقداً أو مزارعة وفاء للضرائب الأصلية والإضافية والرسوم ومستحقات بنك التسليف الزراعي والتعاوني والجمعيات التعاونية الزراعية، إلا بمقدار ما يخص الأرض من هذه الديون . »

مادة ٣٦ مكرراً (هـ) :

« مع عدم الإخلال بالقواعد المقررة قانوناً في إثبات الالتزامات، يجب على المؤجر أن يسلم المستأجر

مخالصة مكتوبة عن كل مبلغ يؤديه خصما من الإيجار وإلا كان المستأجر أن يعرض دمه ، بإيداع المبلغ أمانة في صندوق الجمعية التعاونية الزراعية المختصة مقابل إيصال ، وعلى رئيس الجمعية — أو من ينوب عنه — أن يعرض المبلغ على المؤجر أو من يمثله في التحصيل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإيداع فإذا رفض تسلمه ، أودع المبلغ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العرض خزانة المحكمة المختصة وأخطر المؤجر بذلك بكتاب موصى عليه .

مادة ٣٦ مكرراً (و) :

« مع عدم الإخلال بالمقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤ يقع باطلا كل شرط أو اتفاق يخالف لأحكام المواد السابقة من هذا الباب ، ويبقى العقد نافذاً فيما عدا ذلك » .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياضة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٢ (٦ فبراير سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٣^(١)

بتقرير بعض الإعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية

وغيرها من الضرائب والرسوم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وطى اللائحة الجمركية الصادر بها الأمر العالي المؤرخ في ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٢ بوضع تعريفات جديدة للرسوم الجمركية والمراسيم والقرارات المعدلة له ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٣

وعلى المرسوم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٣٢ بفرض رسم قيمي على جميع البضائع المستوردة والمراسيم والقرارات المعدلة له ؛

وعلى المرسوم الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ بفرض رسم قيمي إضافي على بعض أصناف الواردات والمراسيم والقرارات المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم إحصائي جمركي على جميع البضائع المستوردة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسم استيراد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفات الجمركية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تعني من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، منتجات شركة الحديد والصلب التي صدرت أو تصدر إلى الخارج في شكل كتل أو قضبان محرشة أو حديد زهر عند إعادة استيرادها مصنوعة في أي شكل من الأشكال غير المحظور استيرادها وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الصناعة بالاتفاق مع وزير الخزانة .

مادة ٢ — يسري الإعفاء المنصوص عليه في المادة السابقة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٠ ، ويظل سارياً على المنتجات المشار إليها في المادة السابقة التي تصل إحدى موانئ الجمهورية العربية المتحدة في ميعاد غايته ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، ويرخص لوزير الخزانة بالاتفاق مع كل من وزير الصناعة ووزير الاقتصاد في تجديد مدة الإعفاء لفترات أخرى لا تزيد كل منها على سنة واحدة ، على ألا يتجاوز مجموع ما يرخص به على خمس سنوات .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وعلى كل من وزير الخزانة ووزير الصناعة ووزير الاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برياسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٢ (٦ فبراير سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٣ (١)

بإعفاء المسارح ومحال الفرجة والملاهي من الرسوم الإضافية المفروضة

بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن مساعدة أهالي الجزائر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن مساعدة أهالي الجزائر ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تعفى المسارح ومحال الفرجة والملاهي من أداء الرسوم الإضافية المفروضة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه إعتباراً من تاريخ العمل به حتى اليوم الذي بدأت فيه تحصيل الرسم الإضافي فعلاً .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٢ (٦ فبراير سنة ١٩٦٣) .

مذكرة إيضاحية

صدر قرار السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٢ بفرض الرسوم الإضافية المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٧ « بشأن مساعدة أهالي الجزائر » وطبقاً لأحكامه ، تخصص حصيلتها لمساعدة أهالي الجزائر — ونشر بعدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٢ الصادر في أول مايو سنة ١٩٦٣ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٣ .

وقضت المادة الأولى من هذا القانون بفرض هذه الرسوم اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٢ إلى نهايته .

ولما كان القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٧ قد تضمن فرض رسم إضافي قدره عشرة مليات على كل دخول أو أجرة مكان في السارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي الخاضعة للقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ متى زادت أجرة الدخول أو المكان عن ٢٥ مليا ، وعلى كل شخص بالنسبة للتذاكر والتصاريح التي تعطى حق الدخول لأكثر من شخص واحد بقدر عدد الحاضرين منهم . أما فيما يتعلق بالبنورات والألواج فيفرض الرسم على أساس أقصى عدد مقرر لكل منها .

وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن يعمل به من تاريخ نشره . وقد نشر هذا القانون في أول مايو سنة ١٩٦٢ .

وبذلك لم يترك فرصة كافية أمام الجهات القائمة بتحصيل ضريبة الملاهي من جهة وأمام أصحاب دور الملاهي ومستغليها من جهة أخرى لاتخاذ التدابير اللازمة لتحصيل الرسم الإضافي المشار إليه . وترتب على ذلك أن معظم دور الملاهي تعذر عليها تحصيل هذا الرسم وذلك خلال الفترة الواقعة بين تاريخ العمل بالقانون المذكور وبين اليوم الذي بدأت فيه التحصيل فعلا . وذلك لانقطاع الصلة بين تلك الدور وجمهور الرواد بمجرد إنتهاء العرض أو الحفلة .

وإذا لم يتبين من هذه الحالة أن ثمة تدليسا أو تهربا صدر من جانب مستغلي تلك الدور يمكن معه إلزامهم بدفع الرسم المستحق .

لذلك أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق الذي تنص مادته الأولى على إعفاء دور الملاهي ومحال الفرجة من الرسوم الإضافية المفروضة بالمادة (١) من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٢ اعتباراً من تاريخ العمل به حتى اليوم الذي بدأت فيه تحصيل الرسم الإضافي فعلا .

ويتشرف وزير الحزانة بعرض مشروع القانون المرافق في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٣^(١)

بمخاطر شهر أو توثيق بعض التصرفات والمحركات وبوقف صرف بعض
الودائع أو الأمانات المودعة خزائن المحاكم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ؛

وعلى قانون السلطة القضائية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز بقرار من المجلس التنفيذي في حالة قطع العلاقات السياسية مع إحدى الدول أو كلما اقتضت مصلحة الدولة العليا ذلك ، أن يأمر بمنع شهر وتوثيق التصرفات والمحركات التي يكون أطرافها كلهم أو بعضهم من رعايا الدولة أو الدول التي يعينها القرار المذكور وله كذلك أن يأمر بوقف صرف الودائع أو الأمانات المودعة خزائن المحاكم لحساب أى من رعايا تلك الدول .

وتكون صحيحة القرارات والإجراءات المتخذة اعتباراً من ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، بالموافقة لحكم هذه المادة .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويعمل به اعتباراً من ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ .

صدر برياسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٢ (٦ فبراير سنة ١٩٦٣)

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨ الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٣ .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ (١)

يقضى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطينان في المادة الثانية منه بإعادة تقدير القيمة الإيجارية للأطينان الزراعية إعادة عامة كل عشر سنوات على أن يشرع في إجراءات التقدير قبل نهاية كل فترة بمدة سنة على الأقل

وتنفيذاً لهذا الحكم تم في ديسمبر سنة ١٩٥٨ تقدير القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية للعمل بها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٩ غير أنه نظراً لما تبين من أن التنفيذ على أساس التقديرات الجديدة سيترتب عليه زيادة في الضريبة حالة أن القطن وهو المحصول الرئيسى هبطت أسعاره في تلك السنة عما كانت عليه في السنة التي اتخذت أساساً للتقدير (١٩٥٦/١٩٥٥) ، ولأن هذه الزيادة سيكون لها أثرها بحكم قانون الإصلاح الزراعى في العلاقة بين المالك والمستأجر .

لذلك صدر القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ بتأجيل العمل بالتقديرات الجديدة التي تمت في المدة من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٥٨ لمدة سنتين تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٠ وذلك اتباعاً لسياسة الحكومة في تخفيف العبء عن جميع المواطنين سواء أكانوا ملاكاً أم مستأجرين ثم تجدد التأجيل بالقانونين رقمى ١٣ لسنة ١٩٦١ و ١٨٦ لسنة ١٩٦١ .

وتحقيقاً للعدالة وحتى لا يترتب على التأجيل أثر عكسى بالنسبة إلى الأطينان التي خفضت قيمتها الإيجارية وتلك التي قدر لها قيمة إيجارية بصفر « بدون قيمة » في التقدير الجديد قضى القانون الأخير بأن يقصر تأجيل التنفيذ على الأطينان الزراعية التي زادت قيمتها الإيجارية فحسب ، وتنفيذاً لهذا النص يجرى تعديل الضريبة فعلاً بالنسبة إلى الأطينان المشار إليها على أساس التقديرات الجديدة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ ، أما الأطينان التي زادت قيمتها الإيجارية فتعد أجل تعديل الضريبة بالنسبة لها حتى آخر ديسمبر ١٩٦٢ .

ولما كان أجل العمل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦١ قد أشرف على الانتهاء .

ونظراً إلى إصابة المحاصيل الزراعية في العام الماضى بآفات استنزمت إنفاقاً كبيراً وأدت إلى انخفاض دخل المزارعين ورغبة من الحكومة في معاناتهم على مواجهة الآثار التي خلفتها تلك الآفات وحتى يتمكن المستأجرون وصغار ملاك الأراضى الزراعية من الاحتفاظ على الأقل بنفس مستوى المعيشة الذي رتبوا عليه حياتهم في السنوات الأخيرة ، ترى وزارة الخزانة مد العمل بالتقدير المعمول به حالياً للأطينان الزراعية التي زادت قيمتها الإيجارية في التقدير العام الجديد لمدة سنة تنتهى في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٣ .

(١) نشر القانون بالعدد الخامس سنة ٤٣ مجامعة ص ١٠٩ .

وقد أعدت وزارة الخزانة مشروع القانون المرافق ، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطيان ، وقد نص في المادة الأولى منه على أنه :

« استثناء من حكم المادة (٢) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه يستمر العمل بالتقدير المعمول به حالياً للأقطيان الزراعية التي زادت قيمتها الإيجارية في التقدير العام الجديد لمدة سنة تنتهي في آخر ديسمبر سنة ١٩٦٣ » .

كما نص في المادة الثانية منه على نشر القانون في الجريدة الرسمية والعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٣ وأن يكون لوزير الخزانة سلطة إصدار القرارات المنفذة له .

وتتشرف الوزارة بعرض المشروع المذكور مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء الموافقة على إصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣^(١)

لما كانت إدارة شرطة الآداب قد أصبحت قسم حماية الآداب والأحداث كما عدلت تسمية الصولات إلى مساعدين ، وأنشئ قسم باحثات شرطة يتبع قسم حماية الآداب وتقتضى طبيعة عملهم منحهم صفة الضبطية القضائية ، كما أنشئت حديثاً إدارة البحث الجنائي وإدارة الرقابة الجنائية واقتضت طبيعة عمل بعض العاملين بها منحهم صفة الضبطية القضائية .

لذلك رأى تعديل هذه المادة حتى تتلاءم مع الوضع الجديد ، ومع طبيعة العمل التي تقتضى منح الموظفين الذين يقومون به صفة الضبطية القضائية .

وتحقيقاً لهذا الغرض أعد المشروع المرافق .

ويتشرف وزير العدل بعرض المشروع على السيد رئيس الجمهورية بعد إفراغه في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة — رجاء الموافقة عليه وإصداره .

(١) نشر القانون بالعدد الخامس سنة ٤٣ بحاماة ص ١١٠ .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٣^(١)

تجربى سياسة الدولة في عهدنا الحاضر على حماية الأحداث والطفولة والأسرة بوجه عام ، ولم تتوان في رصد الاعتمادات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف في كافة المجالات منها بناء المؤسسات الخاصة بإيوائهم وإصلاحهم .

وهذه الإجراءات العلاجية يجب أن تسبقها إجراءات وقائية تضمن حماية هؤلاء الأحداث من الأفراد الذين يستغلونهم في الرذيلة .

فقد خلت أحكام قانون العقوبات والقانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين من تقرير عقوبة لمن يقوم بإعداد الحدث أو تدريبه أو إغوائه على ارتكاب الجرائم أو تعريضه للتشرد بتدريبه على التسول أو جمع أعقاب السجائر أو الفضلات . . . الخ . ذلك أن أحكام العقوبات تعتبر الإعداد أو التدريب أو الإغواء أو ما شابه ذلك من الأفعال أعمالاً تخضيرية لأعقاب عليها ما دامت الجريمة المحرض عليها لم تقع . ونتيجة لذلك فإن العصابات والأشخاص الذين يضبطون وهم يدرّبون الأحداث على ارتكاب الجرائم يفلتون من العقوبة .

ولما كان نشاط العصابات على هذا النحوي خطورة على الأحداث وهو في ذات الوقت بمنأى عن العقوبة .

فقد رؤى إضافة مادة جديدة إلى القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ للشار إليه تعاقب على مجرد تعريض الحدث للتشرد أو تسهيله له ولو لم تتحقق حالة التشرد فعلاً . كما تعاقب على مجرد إعداد الحدث أو تدريبه أو إغوائه لارتكاب الجرائم ولو لم يرتكبها الحدث فعلاً .

وقد عرض مشروع القانون المرافق على وزارة الشؤون الاجتماعية فوافقت عليه ، كما وافق عليه مجلس الدولة .

وتتشرف وزارة الداخلية بعرضه ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

مذكرة إيضاحية

للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣^(١)

صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنع تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية ، ولا تسرى أحكام هذا القانون بالنسبة للأراضي التي تملكها الأجانب قبل العمل به ، ومن ناحية أخرى فقد استثنى هذا القانون عدة حالات أجاز فيها للأجانب تملك الأراضي الزراعية حتى بعد العمل بأحكامه ، وقد كان ذلك سبباً في إضغاف أثر هذا القانون ، وعدم تحقيق الغرض منه كاملاً .

ورغبة في تلافى النقص الوارد بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ واستكمال سيادة الدولة وتحقيقاً لسياستها الاشتراكية في توزيع الأراضي على صغار الملاكين لرفع مستوى معيشتهم أعد مشروع القانون المرافق ونص في مادته الأولى على حظر تملك الأجانب من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين للأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور الصحراوية ولم يستثن من هذا الحكم إلا الأراضي غير المستغلة في الزراعة فعلاً قبل العمل بأحكام القانون إذا كانت داخلة في نطاق المدن والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — وغير خاضعة لضريبة الأطنان — ومن المأموم أن المقصود بالأجانب في تطبيق أحكام هذا القانون هم جميع من لا يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من المصريين ، وقد نصت هذه المادة على استثناء الفلسطينيين مؤقتاً من تطبيق أحكام هذا القانون . وقضت المادة الثانية من القانون بأيلولة ملكية الأراضي المشار إليها المملوكة حالياً للأجانب إلى الدولة ، ورغبة في استقرار المعاملات — نص مشروع القانون على الاعتداد ببقود البيع الصادرة من أجانب إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وهو تاريخ الإعلان عن الأحكام التي تضمنها هذا القانون ، وبشرط أن يكون المتصرف إليه من المصريين المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . وقضت المادة الثالثة بتسليم الأراضي المشار إليها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإدارتها وتوزيعها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ — بالإصلاح الزراعي ، ونظمت المادتان الرابعة والخامسة كيفية تقدير التعويض عن هذه الأراضي وكيفية أداء هذا التعويض ، وقضت بأن يخضع من هذا التعويض ما قد يكون مستحقاً على هذه الأراضي من ديون مضمونة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز على التفصيل الوارد بالمادة السادسة ، كما ألزمت هذه المادة كافة الدائنين سواء من أصحاب الحقوق العينية أو الحقوق الشخصية أن يخطرروا الهيئة العامة للإصلاح الزراعي خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ العمل بهذا القانون ببيان ما لهم من حقوق وإلا برئت ذمة الحكومة في حدود ما تم صرفه من التعويض ، وألزمت المادتان السابعة والثامنة من القانون كل مالك خاضع لأحكامه وكل واضع يده على أرض مملوكة لأحد الأشخاص الخاضعين لأحكامه

(١) نشر القانون بالعدد الخامس سنة ٤٣ محاماة ص ١١٢ .

بأن يقدم إقراراً بملكيته أو بما يضع اليد عليه إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي خلال شهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وفي حالة عدم تقديم الإقرار أو تقديم بيانات مخالفة للحقيقة فيه — يعاقب المخالف طبقاً للمادة ١٧ من قانون الإصلاح الزراعي .

ورغبة في سرعة الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون أعطى للجنة القضائية للإصلاح الزراعي المشكلة طبقاً للمادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اختصاص الفصل في تلك المنازعات ولا يجوز الطعن في قرارها بأي طريقة من طرق الطعن وأمام أي جهة من جهات القضاء .

وعالجت المادتان (١٠ ، ١١) من المشروع حالة أيولة الملكية إلى أجنبي بعد العمل بأحكام القانون — فإذا آلت هذه الملكية بطريق التعاقد فإن العقد باطل ، وإذا آلت الملكية بغير طريق التعاقد ، كاليراث أو الوصية — استولت الحكومة على هذه الأراضي مقابل التعويض المقرر في القانون ، على أن تتولى الجهات الحكومية المختصة ، كمصلحة الشهر العقاري والتوثيق ومصلحة الضرائب (مأموريات ضرائب التركات) في هذه الحالة الأخيرة إبلاغ الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بما يعرض عليها من مسائل تدخل في اختصاصها وتؤول فيها ملكية أراضي زراعية أو ما في حكمها للأجنبي بغير طريق التعاقد ، كما نصت المادة ١١ بإلزام من تلقى الملكية من الأجانب على النحو المتقدم بتقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة ٧ وذلك خلال شهر من تاريخ علمه بقيام سبب الملكية ، وقضت المادة ١٢ بإلغاء القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، وكذا كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

ويتشرف وزير الإصلاح الزراعي وإصلاح الأراضي بعرض مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية على السيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٣^(١)

بإعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذ أساساً لتعديل ضرائب الأقطان ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ بشأن زيادة أجرة الأراضي الزراعية .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ — يعاد تقدير الإيجار السنوي للأراضي الزراعية الواقعة بالجهات المبينة بالكشف المرافق والملونة على الخرائط المرافقة وذلك طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ المشار إليه .

مادة ٢ — تسري الضريبة المعدلة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ١٢ رمضان سنة ١٣٨٢ (٦ فبراير سنة ١٩٦٣) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٦٣ .

كشف رقم ١

بيان النواحي الواقعة بها الأراضى التى سيعاد تقديرها

١ - محافظة الشرقية :

مركز أبو كبير : أبو كبير - سنترس .

مركز الحسينية : مماكين الغرب - منشية أبو عامر .

مركز فاقوس : منشاة نهان - سواده - أكياد القبيلة - الغزالى - كفر شوايش -
القدادنة .

مركز كفر صقر : شنيط الحرابوه - كفر صقر .

٢ - محافظة الدقهلية :

مركز أجا : كفر عوض السنيطة - كفر الشراوقه السنيطة - منشاة عبد النبي .

مركز السنبلالوين : زفر - تاج العز .

مركز دكرنس : الكردى - كفر الكردى - برمبال القديمة - الدراكسة - ميت تمامة
- ميت طاهر - منية النصر - النزل - كفرى عبد المؤمن والشيخ رضوان - جزيرة القباب
الكرماء - ديرب الحضر - ميت سويد وطويل - ميت فارس وكفرها .

٣ - محافظة دمياط :

مركز فارسكور : سيف الدين - كفر الشناوى - كفر العرب - الغنيمية .

مركز دمياط : شط غيط النصارى - شطا .

مركز كفر سعد : الوكاية - كفر البطيخ :

كشف رقم ٢

٤ - محافظة كفر الشيخ

مركز يلا : الكوم الطويل - البنا وعزبها - يلا .

مركز دسوق : عزب أبو مندور .

مركز فوه : مطلوبس .

مركز كفر الشيخ : العباسية .

٥ — محافظة الفيوم :

مركز الفيوم : العدو .

مركز طاميه : منشأة الدكتور الجمال .

٦ — محافظة أسيوط :

مركز البدارى : الشيخ عثمان — البياضية — العقال بحرى .

٧ — محافظة سوهاج :

مركز أخميم : الديابات .

مركز المراغة : البطاخ — العمور — بنى وشاح .

مركز ساقلته : الجلاوية — الفراسية — الريانه بالكتكاتة — الريانه بالحاجز — الطوايل

الغربية — الطوايل الشرقية — القرامطة شرق — العوامية .

قرارات وزارية

وزارة العدل :

قرار^(١)

بإنشاء مأمورية للشهر العقاري وفرع للتوثيق بمركز قطور محافظة الغربية

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري والقوانين المعدلة له ؛
وعلى الرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ باللائحة التنفيذية لهذا القانون ؛
وعلى الرسوم الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بتعيين عدد مكاتب الشهر العقاري ومقرها
ودائرة اختصاص كل منها والقرارات المعدلة له ،
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بإنشاء مأموريات لمكاتب الشهر
العقاري وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصه والقرارات المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ،
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق
ومقر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — تنشأ مأمورية للشهر العقاري بمركز قطور محافظة الغربية تتبع مكتب الشهر
العقاري بطنطا ويشمل اختصاصها بلاد المركز .
مادة ٢ — يعدل اختصاص مأمورية الشهر العقاري بطنطا بحيث يقصر على بلاد مركز طنطا .
مادة ٣ — ينشأ فرع للتوثيق بمركز قطور محافظة الغربية يتبع مكتب توثيق طنطا ويشمل
اختصاصه بلاد المركز .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره
تحريراً في ٢٥ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢ الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٦٣ .

قرار^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى الصادر بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية ،

وعلى مذكرة قسم الهندسة والمباني المؤرخة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ،

وطى كتاب محكمة الجيزة الابتدائية رقم ١٢٦٠ المؤرخ فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بشأن عقد جلسات بالمحاكم المقرر نقلها إلى المباني الجديدة بشارع مصر والسودان بمدينة امبابة والملوكة لوزارة الأوقاف ،

ولما رأى من الموافقة ،

قرر :

مادة ١ — تنقل كل من :

- (١) محكمة الجيزة الابتدائية .
- (٢) محكمة بندر الجيزة الجزئية .
- (٣) محكمة مركز الجيزة الجزئية .
- (٤) قلم الأحوال الشخصية بالجيزة

(٥) ملحق المحكمة الابتدائية الذى يشغله قلم محضرى المحكمة الكلية .

إلى المباني الجديدة الكائنة بشارع مصر والسودان بمدينة امبابة على أن تعقد جلساتها بهذه المباني اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٣ أو فى التاريخ الذى تحدده المحكمة تالياً لهذا التاريخ .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية وعلى إدارة المحاكم تنفيذ ذلك .

تحريراً فى ٣٠ رجب سنة ١٣٨٢ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢ الصادر فى ٧ يناير سنة ١٩٦٤ .

قرار^(١)

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادتين ١٠ و ١١ من القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩
بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ،

وعلى كتاب محكمة دمياط الابتدائية رقم ٣ المؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٦٣ بشأن اقتراح تقسيم محكمة
دمياط الجزئية إلى محكمتين جزئيتين ،

وعلى كتاب السيد رئيس نيابة دمياط رقم ١١٨٩٧ المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ،
وعلى قرار السيد وزير الداخلية الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٥٨ بإنشاء مركز بوليس دمياط .
وعلى قرارنا الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بتعديل الاختصاص القضائي لمحكمة دمياط
الجزئية ،

ونظراً لما رؤى من تقسيم محكمة دمياط الجزئية إلى محكمتين جزئيتين إحداها لمركز دمياط
والأخرى لبندر دمياط .

قرر :

- مادة ١ — تنشأ محكمة جزئية تسمى محكمة مركز دمياط الجزئية تختص بنظر القضايا الخاصة
ببلاد مركز دمياط ويكون مقرها مبنى محكمة دمياط الجزئية .
- مادة ٢ — تنشأ محكمة جزئية تسمى محكمة بندر دمياط الجزئية تختص بنظر قضايا بندر دمياط
ويكون مقرها مبنى محكمة دمياط الجزئية .
- مادة ٣ — تحال القضايا الخاصة ببلاد مركز دمياط إلى الجلسات المختصة بمحكمة مركز دمياط
بالحالة التي هي عليها وبدون مصاريف ما لم تكن قد تمت المرافعة فيها .
- مادة ٤ — تحال القضايا الخاصة ببندر دمياط إلى الجلسات المختصة بمحكمة بندر دمياط بالحالة التي
عليها وبدون مصاريف ما لم تكن قد تمت المرافعة فيها .
- مادة ٥ — يعمل بهذا القرار اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٦٣ .
- مادة ٦ — ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .
- وعلى إدارة المحاكم تنفيذ ذلك .
- تحريراً في ٢٠ شعبان سنة ١٣٨٢ (١٦ يناير سنة ١٩٦٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠ الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٦٣ .

وزارة الزراعة :

قرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٣ (١)

بيان أصناف القطن التي تزرع في الجهات المخصصة لزراعة
الاكثارات الأولى تنفيذاً للمادة الرابعة من القانون رقم ١٥٨
لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ في شأن إنتاج تقاوى القطن الاكثار والمحافظة
على نقاوتها والمعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٠ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ بيان أصناف القطن التي تزرع في الجهات المخصصة
لزراعة الاكثارات الأولى ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بتعيين مناطق زراعة أصناف القطن في السنة
الزراعية ١٩٦٢/١٩٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ — (أولاً) تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن جيزة ٤٥ زراعى منية مسير
أجزاء ٢٥ ، ٢٦ وثاني مسير أجزاء ١ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٨ ، بتفتيش سخا مركز كفر الشيخ
محافظة كفر الشيخ. ولا يجوز زراعة غير الصنف المذكور من السلالة التي تحددها الوزارة في نطاق
كيلومتر واحد من حدود الزراعات المذكورة وفي الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند (أولاً).

(ثانياً) تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن الكرنك زراعى أول ميت الدية أجزاء
٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٠ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٨ وثاني ميت الدية أجزاء ١ مكرر ، ٢ مكرر ، ٣
مكرر ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٧ بتفتيش محلة موسى مركز كفر الشيخ محافظة كفر الشيخ ولا يجوز
زراعة غير الصنف المذكور من السلالة التي تحددها الوزارة في نطاق كيلو متر واحد من حدود
الزراعات المذكورة وفي الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند (ثانياً — أ) .

كما تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن الكرنك زراعى السرو أول والسرو ثاني
بتفتيش السرو مركز فارسكور محافظة دمياط ، وزراعة الساحل بتفتيش أدفينا مركز رشيد
محافظة البحيرة. ولا يجوز زراعة غير سلالة الصنف المذكور التي تحددها الوزارة في نطاق نصف
كيلومتر من حدود الزراعات المذكورة وفي الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند
(ثانياً — ب) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٢ الصادر في ١١ فبراير سنة ١٩٦٣ .

(ثالثاً) تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن المنوفى زراعتى الجمرأوى أجزاء ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، وسنخا أجزاء ٢٣، ٢٦، ٣٢، ٣٣، ٣٤ بتفتيش سنخا مركز كفر الشيخ محافظة كفر الشيخ ولا يجوز زراعة غير الصنف المذكور من السلالة التى تحددها الوزارة فى نطاق كيلو متر واحد من الزراعات المذكورة وفى الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند (ثالثاً - أ) .

كما تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن المنوفى فى زراعتى الجميزة والبندرة بتفتيش الجميزة مركز السنطة بمحافظة الغربية ، وتفتيش كفر سليمان مركز بسيون محافظة الغربية ، وتفتيش صنف خالد مركز إيتاى البارود محافظة البحيرة ، ومزرعة زرزورة مركز إيتاى البارود محافظة البحيرة ولا يجوز زراعة سلالة الصنف المذكور التى تحددها الوزارة فى نطاق نصف كيلو متر من حدود الزراعات المذكورة وفى الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند (ثالثاً - ب) .

(رابعا) تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن جيزة ٤٧ زراعات النطاق أجزاء ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٠، ٢١ وأول رويحة أجزاء ٦، ٧، ٨، ١٤ وثانى رويحة أجزاء ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠ ومحلة موسى أجزاء ١، ٤، ٨، ٩ بتفتيش محلة موسى مركز كفر الشيخ محافظة كفر الشيخ . ولا يجوز زراعة غير الصنف المذكور من السلالة التى تحددها الوزارة فى نطاق كيلو متر واحد فى حدود الزراعات المذكورة وفى الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند (رابعا) .

(خامسا) تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن دندرة مزرعة المطاعنة مركز إسنا محافظة قنا ومزرعة شندويل مركز سوهاج محافظة سوهاج ولا يجوز زراعة غير سلالة الصنف المذكور التى تحددها الوزارة فى نطاق نصف كيلو متر من حدود الزراعات المذكورة وفى الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند (خامسا) .

(سادسا) تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن الأشمونى مزرعة الفتح بالقطاع الشمالى بمديرية النحرير . ولا يجوز زراعة غير الصنف المذكور من السلالة التى تحددها الوزارة فى نطاق كيلو متر واحد من حدود المزرعة المذكورة وفى الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند (سادسا - أ) .

كما تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن الأشمونى مزرعة طامية مركز طامية محافظة الفيوم ومزرعة سدس مركز بيا محافظة بنى سويف . ولا يجوز زراعة غير سلالة الصنف المذكور التى تحددها الوزارة فى نطاق نصف كيلو متر من حدود الزراعات المذكور وفى الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند (سادسا - ب) .

سابعاً - تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن جيزة ٦٦ مزرعة ملوى مركز ملوى محافظة المنيا . ولا يجوز زراعة غير الصنف المذكور من السلالة التى تحددها الوزارة فى النواحي والأحواض المبينة بالجدول المرفق بند (سابعاً) .

ثامنا — تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن جيزة ٦٧ زراعة القرصا أجزاء ١٢ ، ١٣ ، ١٤ بتفتيش سخا مركز كفر الشيخ محافظة كفر الشيخ ومزرعة القاهرة بالقطاع الشمالى بمديرية التحرير . ولا يجوز زراعة غير الصنف المذكور من السلالة التى تحددها الوزارة فى نطاق كيلو متر واحد من حدود الزراعات المذكورة وفى الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند (ثامنا) .

تاسعا — تعتبر منطقة الاكثارات الأولى لصنف القطن جيزة ٦٨ زراعى أول مسير أجزاء ٣ ، ٤ ، ٥ وكفر دفرية أجزاء ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ بتفتيش سخا مركز كفر الشيخ محافظة كفر الشيخ . ومزرعتى الطافر والناصر بالقطاع الشمالى بمديرية التحرير . ولا يجوز زراعة غير الصنف المذكور من السلالة التى تحددها الوزارة فى نطاق كيلو متر واحد من حدود الزراعات المذكورة وفى الأحواض والنواحي المبينة بالجدول الرقى بند (تاسعا) .

عاشرا — تعتبر منطقة الاكثارات الاولى لصنف القطن بهيم ١٣٦ مزرعة بهيم التابعة للهيئة الزراعية المصرية مركز قلوب محافظة القليوبية ولا يجوز زراعة غير الصنف المذكور فى نطاق نصف كيلو متر من حدود الزراعات المذكورة وفى الأحواض والنواحي المبينة بالجدول المرفق بند (عاشرا) .

مادة ٢ — تزرع أجزاء المعاشات والإيجار بجميع التفتيش والزراعات المذكورة بالمادة السابقة من صنف القطن والسلالة التى تحددها الوزارة .

مادة ٣ — لا يجوز زراعة أى صنف من أصناف القطن فى أراضي الخفية بحسور ترعة ميت يزيد فى المنطقة الواقعة فى حدود تفتيش سخا التابع لوزارة الزراعة بمركز كفر الشيخ بمحافظة كفر الشيخ ، وكذلك فى المنطقة الواقعة على مسافة كيلو متر واحد من حدود هذا التفتيش ومن اتجاه التربة المذكورة .

مادة ٤ — يأنى القرار الوزارى رقم ٥ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً فى ٦ رمضان سنة ١٣٨٢ (٣١ يناير سنة ١٩٦٣) .

قرار رقم ١١ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المساحة
التي تزرع قطناً في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ الزراعية

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية المعدل بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ ؛
وعلى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٦٢/١٩٦٣ الزراعية ؛
وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٢ بنظام بطاقة الحيازة الزراعية المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الحيرات ؛

قرر :

مادة ١ — يكون الحائز لأراض زراعية مسئولاً عن تنفيذ أحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وذلك بالنسبة لمجموع الأطنان التي في حيازته المثبتة في سجل حيازة القرية (استمارة ٢ زراعة خدمات) بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٢ — لكل حائز أرضاً زراعية في قرى متصلة الزمام ما عدا القرى المنفذ فيها مشروع تنظيم الدورة الزراعية يرغب في زراعة النسب المصرح بزراعتها قطناً في قرية واحدة أو أكثر أن يخطر تفتيش الزراعة الواقع في دائرته الأراضى التي في حيازته في ميعاد لا يتجاوز ١٥ فبراير سنة ١٩٦٣ على الاستمارة ٤ سكرتارية أو أية ورقة مشتملة على البيانات الواردة في الاستمارة المذكورة ويوقع الحائز الإخطار تحت مسئولية ويرسله بكتاب موصى عليه إلى تفتيش الزراعة المختص ولا يعتد بالإخطار المشار إليه إذا لم يصل في الميعاد المعين أو اتضح أن البيانات المدونة فيه كلها أو بعضها غير صحيحة ومع ذلك يجوز قبول الإخطار الوارد في الميعاد سالف الذكر إذا كانت البيانات أو التوقعات غير مستوفاة وذلك مع عدم الإخلال بنظام ضم الزمام المنصوص عليه في المادة ١٣ من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ المنفذ لأحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٣ — لا تجوز زراعة القطن بعد ٣١ مارس سنة ١٩٦٣ في جميع المحافظات .

مادة ٤ — يجوز في القرى المنفذ فيها مشروع تنظيم الدورة الزراعية تجاوز النسبة المصرح بزراعتها قطناً بالنسبة للحائز الذي تقع حيازته في هذه القرى على أن لا تتجاوز جملة مساحة القطن في هذه القرى النسبة المصرح بها قانوناً .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٣ الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٦٣ .

مادة ٥ — يجوز لكل حائز أرضاً زراعية آلت إليه بمقتضى المرسومين بالقانونين رقمي ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له و ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليهما ويرغب في زراعتها كلها أو بعضها قطعاً رجبياً استثناء من حكم الفقرة (ب) من المادة ٤ من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أن يقدم إلى تفتيش الزراعة الواقعة بدائرتة الأرض التي في حيازته طلباً بكتاب موصى عليه مبيناً به اسمه والجهة أو الجهات الكائنة بها الأرض ومساحتها والأسباب التي يستند إليها وذلك في ميعاد لا يجاوز أول مارس سنة ١٩٦٣ وذلك فيما عدا القرى التي تقذف فيها مشروع تنظيم الدورة الرباعية في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ الزراعي فيجوز زراعة القطن الرجيع فيها دون إخطار .

مادة ٦ — على تفتيش الزراعة المختص إخطار الطالب بكتاب موصى عليه بنتيجة فحص طلبه في الحالة المشار إليها في المادة الخامسة من هذا القرار بمجرد الانتهاء منه .

مادة ٧ — كل مخالفة لأحكام المادة الخامسة من هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً .

مادة ٨ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً في ٤ رمضان سنة ١٣٨٢ (٢٩ يناير سنة ١٩٦٣) .

وزارة الصحة :

قرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ (١)

بإضافة جواهر مخدرة إلى الجدول رقم ٩ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها

وزير الصحة

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم
استعمالها والاتجار فيها ؛

وطى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يضاف إلى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها
بعد البند (٦١) الجواهر الآتى :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٤ الصادر في ١٨ فبراير سنة ١٩٦٣ .

(٦٢) حامض ميثيل — ١ فينيل — ٤ بيبريدين كار بوكسليك ٤ وأملاحه » .

METHYL-1 PHENYL-4 PIPERIDINE CARBOXYLIC-4 ACID & ITS SALTS.

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٥ شعبان سنة ١٣٨٢ (٢١ يناير سنة ١٩٦٣) .

وزارة الداخلية :

قرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٣ (١)

في شأن كيفية معاملة العساكر السجناء والمجندين
بمصلحة السجون المحكوم عليهم بعقوبة السجن إيجازيا

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ؛
وعلى ما أوصت به اللجنة المشكلة بالوزارة لبحث معاملة العساكر والحفراء المحكوم عليهم بعقوبة
السجن إيجازيا أو من مجالس عسكرية ؛

قرر :

مادة ١ — (١) تنفذ عقوبة السجن الإيجازي المحكوم بها على العساكر السجناء والمجندين
بمصلحة السجون بغرفة الانتظار المخصصة للمجندين بكل من المناطق : طرة — أبي زعبل — القناطر .
(٢) تنفذ هذه العقوبة على المذكورين بالبند (١) — في باقي السجون بغرفة تخصص لذلك
خارج عنابر السجن .

(٣) يطلق على الغرفة المشار إليها في البندين (١) ، (٢) غرفة السجن العسكري .

(٤) يخضع المحكوم عليهم المذكورون في البندين (١) ، (٢) للنظم واللوائح المعمول بها في
مصلحة السجون .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٩ شعبان سنة ١٣٨٢ (١٥ يناير سنة ١٩٦٣) .

المحكمة

مجلد قضائيه شهريه

نصره انقابه المحامين

الَّذِينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَتَّقُونَ الْمِيثَاقَ
قَارِئُكُمْ

أبريل
١٩٦٣

السنة الثالثة والأربعون

العدد
الثامن

اتقان الوُفْدِ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله العليّ القدير

وباسم الشعب العربي

التقت في القاهرة الوفود للمثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق .

وامتثالا لإرادة الشعب العربي في الأقطار الثلاثة وفي الوطن العربي الكبير . بدأت للباحثات الأخوية بين الوفود الثلاثة يوم السبت السادس من شهر أبريل (نيسان) وانتهت يوم الأربعاء السابع عشر من شهر أبريل (نيسان) سنة ١٩٦٣ .

فقد استلهمت الوفود في كل مباحثاتها الإيمان بأن الوحدة العربية هدف حتمي ، يستمد مقوماته من وحدة اللغة التي تحمل الثقافة والفكر ، ووحدة التاريخ التي تصنع الوجدان والضمير ، ووحدة الكفاح الشعبي التي تقرر وتحدد المصير ، ووحدة القيم الروحية والإنسانية النابعة من رسالات السماء ، ووحدة المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الحرية والاشتراكية .

واسترشدت بإرادة الجماهير الشعبية العربية التي تطلب الوحدة وتناضل لإدراكها وتضعي حماية لها وحفاظاً عليها ، وهي تعلم أن نواة الوحدة الصلبة تتكون من توحيد أجزاء الوطن التي امتلكت جريتها واستقلالها وقامت فيها حكومات قومية تقدمية عقدت عزمها على القضاء على تحالف الإقطاع ورأس المال والرجعية والاستعمار وتحرير القوى العاملة من أبناء الشعب لتقيم تحالفها وتعبّر عن إرادتها الحقيقية .

لقد كانت ثورة الثالث والعشرين من يوليو (تموز) نقطة تحول تاريخي اكتشف فيها الشعب العربي في مصر ذاته واستعاد إرادته فسلك طريق الحرية والعروبة والوحدة . وجلت ثورة الرابع عشر من رمضان وجه العراق العربي الصريح وأنارت سبيله إلى آفاق الوحدة التي استهدفها المخلصون في ثورة الرابع عشر من تموز . ووضعت ثورة الثامن من آذار سورية في رحاب الوحدة التي اغتالتها ردة الانفصال الرجعي بعد أن حطمت هذه الثورة كل العقبات التي ركزها الانفصاليون والاستعمار بتصميم في طريق الوحدة .

لقاء الثورات الثلاث

والتقت الثورات الثلاث لقاءها هذا الذي أكد من جديد أن الوحدة عمل ثوري يستمد مفاهيمه من إيمان الجماهير وقوته من إرادتها وأهدافه من أمانيتها في الحرية والاشتراكية . إن الوحدة ثورة ، لأنها شعبية وثورة لأنها تقدمية ، وثورة لأنها اندفاع في تيار الحضارة .

الوحدة وقضية فلسطين

والوحدة خاصة ثورة لأنها مرتبطة ارتباطاً عميقاً بقضية فلسطين والواجب القومي بتحريرها ، فنكبة فلسطين هي التي كشفت تأمر الطبقات الرجعية وفضحت خيانات الأحزاب الشعوية العميلة وتنكرها لأهداف الشعب وأمانيه وهي التي أظهرت بما في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في البلاد من ضعف وتخلف ، وهي التي فجرت طاقات جماهير شعبنا الثورية وأيقظت روح التمرد على الاستعمار والظلم والفقر والتخلف ، وهي التي دلت بوضوح إلى طريق الخلاص ، طريق الوحدة والحزبية والاشتراكية .

لقد كان ذلك ماثلاً أمام الوفود في مباحثاتها : فلئن كانت الوحدة هدفاً مقدساً ، إنها أيضاً عدة النضال الشعبي ووسيلته لتحقيق أهدافه الكبرى في الحرية والأمن وفي تحرير جميع أجزاء الوطن العربي وفي إرساء مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاشتراكية ، وفي استمرار التيار الثوري في اندفاعه دون انحراف أو انكسار وامتداده ليشمل الوطن العربي الكبير وفي الإسهام في تقدم الحضارة الإنسانية ودعم السلام العالمي .

وحدتنا وحدة حقيقية

فاجتمع الرأي على أن تقوم الوحدة بين الأقطار الثلاثة كما يريد لها الشعب العربي على أسس الديمقراطية والاشتراكية ، وأن تكون وحدة حقيقية متينة تراعى الظروف القطرية لتحكم عرى الوحدة على أساس من الفهم الواقعي لا لتكرس أسباب التجزئة والانفصال وتجعل من قوة كل قطر قوة للدولة الاتحادية للوطن العربي ، ومن الدولة الاتحادية قوى لكل قطر فيها وللأمة العربية كلها .

فالوفود الثلاثة تعلن باسم الشعب العربي في مصر وسورية والعراق ، إرادة هذا الشعب في قيام الوحدة الاتحادية على الأسس التالية :

أولاً - في مجال العمل القومي :

- وضع ميثاق للعمل القومي تلتقي عليه كل القوى الشعبية التقدمية الوحدوية ، يحدد لها المبادئ والأهداف والفلسفة الاجتماعية ويكون أساساً لتعاونها واتحادها .
- حرية تكوين المنظمات الشعبية في الأقطار الأعضاء : لتجد الإرادة الشعبية الحرة تعبيراً عن نفسها منظماً ، كل ذلك في إطار جبهة سياسية تجمع هذه المنظمات الشعبية .
- توحيد القيادات السياسية على المستوى الاتحادي : ضماناً لتنسيق نشاط المنظمات الشعبية وتوحيده ، لأن وحدة العمل السياسي والنضال الشعبي هي الكفيلة بحماية الوحدة وتوطيدها ونموها .

ثانياً - في بناء الدولة :

● دعم الأجهزة الاتحادية توكيداً لقدرتها على التخطيط والتنسيق والتنفيذ وضماناً لفعاليتها التي تعبر عن جدية الوحدة ويكون ذلك :

● بتوحيد الشخصية الدولية والسياسية الخارجية للدولة الاتحادية لتصبح قوة واحدة تواجه الاستعمار داخل الوطن العربي وخارجه وجهداً واحداً ينتصر لحرية الشعوب ويدعم السلام العالمي .

● بتحقيق وحدة عسكرية قادرة على تحرير الوطن العربي من خطر الصهيونية والاستعمار وتحقيق هدفه في الأمن والاستقرار وتميئة قواه لإقامة الحق والعدل والسلام .

● بتوحيد أجهزة التخطيط لتوجيه إمكانيات الدولة الاتحادية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستغلال جميع الطاقات والقوى خير استغلال لبناء مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع الاشتراكية .

● بتوجيه أقصى الاهتمام إلى شئون التربية والتعليم والبحث العلمي والثقافة والإعلام لتنمية الوعي الثوري ووضع العلم في خدمة المجتمع وتعميق المفاهيم التقدمية والتعريف بالقيم الجديدة والعمل على امتداد الوعي إلى جميع أجزاء الوطن العربي .

إن الدولة الاتحادية في قيامها تلتزم مقومات أساسية ترسم لها طريق التطور والنمو وتحدد لها منهاجاً ثورياً تقدماً في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، تعبر عن حقيقة المرحلة التاريخية التي يجتازها الوطن العربي ، وعلى ذلك تعلن الوفود اتفاقها الكامل على أن تكون الدولة الاتحادية بمقوماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبدستورها ومؤسساتها الدستورية ، على الصورة العامة التالية التي تبرز الخطوط الرئيسية لميثاق العمل القومي ودستور الدولة الاتحادية .

المقومات السياسية

إن وحدة الهدف ووحدة القيم والمبادئ تتطلب من كل القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية في كل قطر من أقطار الدولة الاتحادية تكوين جبهة سياسية ترتبط بميثاق للعمل للديمقراطي الاشتراكي الوحدوي ، تستهدف منه توحيد العمل السياسي في القطر وتجاوز الحواجز الثورية للجماهير تحقيقاً لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى أمانها ، كما تعمل هذه القوى على توحيد جهودها في تنظيم سياسي واحد مرتبط بميثاق العمل القومي ملتزمة في ذلك بما تقرره هذه الجبهة بالأغلبية لتجسد على هذا المستوى وحدة إرادتها ولتستطيع تحمل مسؤولياتها والقيام بواجباتها .

قيادة سياسية واحدة

وعلى مستوى الدولة الاتحادية تتكون قيادة سياسية واحدة تقود وتوحد العمل السياسي في الدولة في إطار هذا الميثاق ، على أن تلتزم الجهات السياسية في الأقطار أو التنظيمات الموحدة فيها قرارات القيادة

الاتحادية التي تصدر بالأغلبية . وعلى هذه القيادة أن تضع تدرجياً تنظيمياً سياسياً موحداً يقود العمل السياسي القومي في دولة الاتحاد وخارجها وأن تعمل على تعبئة قوى الجماهير لفرض إرادتها في الحياة وقيادتها دائماً إلى آفاق جديدة ، إن هذا لا يعنى حل الأحزاب الوحدوية القائمة .

دعائم المجتمع .. الديمقراطية والاشتراكية

والعمل السياسي ليس فقط هو قيادة الجماهير ، بل هو أيضاً تثبيت لدعائم مجتمعنا على أساس من الديمقراطية والاشتراكية التي تنبعث من واقعنا وأصبحت تعبيراً عن مستقبلنا .

فالديمقراطية هي تأكيد السيادة للشعب ووضع السلطة كلها في يده وتكريسها لتحقيق أهدافه . والاشتراكية هي الترجمة الصحيحة لكون الوحدة عملاً تقديمياً وهي إقامة مجتمع الكفاية والعدل ، مجتمع العمل وتكافؤ الفرص . مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات . إن الديمقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما ، إنهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تخلق إلى آفاق الغد المرتقب .

إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل الرجعية : كما أنها لا يمكن أن تتحقق في ظل ديكتاتورية الطبقة الواحدة .

لذلك يجب أن يسقط تحالف الإقطاع ورأس المال وأن يحل محله التحالف الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية باعتبار أن هذا التحالف هو البديل الشرعي لذلك التحالف الرجعي : وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية .

السيادة للشعب

إن السيادة في الجمهورية العربية المتحدة للشعب : وإن الحرية كل الحرية للشعب ، ولا حرية لأعداء الشعب .

وتشمل فئة أعداء الشعب العناصر التالية :

(أ) المعزولين سياسياً بمقتضى القوانين المقررة لذلك .

(ب) كل من حوكم ثورياً وأدين بأنه انفصالي أو متآمر أو مستغل .

(ج) كل من تعامل أو يتعامل في المستقبل مع التنظيمات السياسية الأجنبية ، فأصبح بذلك عميلاً للقوى الأجنبية .

(د) كل من عمل أو يعمل لفرض سيطرة الطبقة الواحدة على المجتمع .

نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية

للعمال والفلاحين

إن التنظيمات الشعبية والسياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد أن تمثل — بحق وبعدل — القوى المكونة للأغلبية . ومن هنا يجب أن تضمن للعمال والفلاحين نصف مقاعد هذه التنظيمات على الأقل وفي جميع المستويات بما فيها من مجلس الأمة . إن ذلك فضلاً عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلاً للأغلبية ، ضماناً أكيداً لقوى الدفع الثوري ، وبذلك تتأكد باستمرار سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية والإدارية ويظل الشعب دائماً قائداً للعمل الوطني . كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وإلحاح سلطة الدولة تدريجياً — كلما أمكن ذلك — إلى أيدي السلطات الشعبية — فإنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب ، وأقدر على حلها .

إن جماعية القيادة على جميع مستويات العمل السياسي والشعبي أمر لا بد من ضمانه عصمة من جموح الفرد وتأكيدها كيداً للديمقراطية على أعلى المستويات وضماناً للاستمرار الدائم المتجدد .

إن التنظيمات الشعبية ، وخصوصاً المنظمات التعاونية والنقابة ومنظمات الشباب والمنظمات النسائية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة . إن هذه المنظمات لا بد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الديمقراطي . وأن نمو الحركة التعاونية والنقابة معين لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها . ويجب أن يسقط الضغط الذي كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

الحريات العامة مكفولة في حدود القوانين

● الحريات العامة مكفولة في حدود القوانين ، وتكفل الجمهورية العربية المتحدة لجميع المواطنين دون تمييز (حرية الرأي والتعبير — حرية النقد والنقد الذاتي — حرية الصحافة — حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات — حرية تكوين النقابات والتنظيمات التعاونية — حرية العلم — حرية العقيدة والعبادات والشعائر الدينية ، وغيرها من الحريات العامة . .) .

● المواطنون سواء أمام القانون في الحقوق والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة . كما أن المرأة لا بد أن تتساوى بالرجل في الحقوق العامة . ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة .

الانتخاب العام حق للمواطن

- إن الانتخاب العام حق للمواطنين على النحو المبين بالقانون ومساهماتهم في الحياة العامة واجب قويم كما أن حق الترشيح وحق الانتخاب مكفولان لجميع أفراد الشعب .
- إن مبدأ سيادة القانون هو الضمان النهائي للحرية وحق التقاضي مكفول للمواطنين في حدود القانون ، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم لغير ضميرهم والقانون .

المقومات الاجتماعية والاقتصادية

- إن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، وهذه لا يمكن أن تتحقق إلا بفرص متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة القومية . لذلك يجب توسيع قاعدة الثروة القومية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة للجماهير الشعب العاملة .
- إن طريق الثورة طريق الاشتراكية . ضرورة حتمية يفرضها الواقع التاريخي وتفرضها الآمال العريضة للجماهير لمواجهة التخلف الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي كما تفرضها الظروف العالمية .

- إن التجارب الرأسمالية في التقدم سارت جنباً إلى جنب مع الاستعمار . واستطاعت بلدان العالم الرأسمالية الوصول إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي باستغلال ثروات الشعوب المستعمرة . ولقد انتهت عصور القرصنة الاستعمارية التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق .

كذلك فإن هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب شقاء الملايين من الشعب العامل ، إما لصالح رأس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية منفتة إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

- إن التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمراً محتملاً في ظل القيم الإنسانية الجديدة . فقد استطاعت هذه القيم أن تسقط الاستعمار كما استطاعت أن تسقط السخرة . ولم تكنف هذه القيم الإنسانية بإسقاط هذين النهجين بل فتحت بالعالم مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم .

- إن رأس المال في البلاد التي أرغمت على التخلف لم يعد قادراً على قيادة الانطلاق الاقتصادي في وقت نمت فيه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة اعتماداً على استغلال موارد ثروات الشعوب ولم تعد تقدر الرأسمالية المحلية على المنافسة إلا من وراء أسوار الحماية الجمركية العالية التي تدفعها الجماهير أو أن تربط نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتتقن أثرها وتتحول إلى ذيل لها وتجر أوطانها ورايها إلى هذه الهاوية الخطيرة .

- إن العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجائعة التي لا يحركها غير دافع الربح الأناني .

لذلك كان من الضروري أن يتم الانطلاق الاقتصادى فى الوطن العربى بشروط ثلاثة :

- ١ - تجميع المدخرات الوطنية .
 - ٢ - وضع كل خبرات العلم الحديثة فى خدمة استثمار هذه المدخرات .
 - ٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .
- وهدف التخطيط فى المجتمع الاشتراكى هو :
- ١ - تحقيق التنمية المتوازنة للاقتصاد فى جميع القطاعات المختلفة .
 - ٢ - تلبية الحاجات العامة والخاصة بالنسبة للمجتمع والفرد .
 - ٣ - التوزيع العادل للثروة القومية .
 - ٤ - أن يكفل للعمال إشراك إيجابى فى الإدارة يصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الإنتاج مع وضع حد أدنى للأجور يكفل الحياة الكريمة للإنسان العامل .

الانطلاق الاقتصادى

● لذلك كان من الضرورى سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج وعلى توجيه فائضها طبقاً لخطة محدودة وهى فى الوقت نفسه طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . وهذا لا يستلزم بالضرورة تأمين كل وسائل الانتاج ولا إلغاء الملكية الخاصة أو المساس بحق الإرث الشرعى المترتب عليها وإنما يمكن الوصول إلى ذلك بطريقتين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

ثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً .

إن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريق الوحيد الذى يضمن استخدام جميع الموارد القومية المادية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لىكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لها حياة الرفاهية . إن هذا التخطيط ضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والسكامة والمحتملة ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات إلى المناطق التى اقترسها الإهمال والجزء نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستعيلة على الشعب المناضل .

● إن تنظيم الإنتاج مطالب بأن يدرك أن أغاية الإنتاج هى توسيع نطاق الخدمات وأن الخدمات بدورها قوة دافعة لمجالات الإنتاج . وأن هذا التنظيم لابد له أن يعتمد على مركزية التخطيط وعلى مركزية التنفيذ لضمان وضع برنامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده .

الملكية الخاصة

● إن الملكية الخاصة ورأس المال الخاص يجب أن يوضعا في الموضع الذي لا يسمح بقيام الإقطاع أو الإحتكار أو الإستغلال كما أن رأس المال الخاص يجب أن يخضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن القطاع العام . وهذه السلطة هي التي تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب . كما أن هذه السلطة هي التي تقضي على نشاطه إذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

تحرير الفلاحين من الاستغلال

● إن التطبيق العربي للاشتراكية في مجال الزراعة يهدف أساساً إلى تحرير الفلاحين من الاستغلال والسيطرة ويكون ذلك :

١ - بتحديد حد أعلى للملكية الزراعية يقضى على الإقطاع واستغلال الفلاحين ويمنع قيامه من جديد .

٢ - زيادة إنتاجية الأرض باستعمال الطرق والوسائل العلمية والفنية .

٣ - تنظيم الاستثمار الفردي والجماعي التنظيم الذي يكفل العدالة في توزيع ثمار الأرض .

الإيمان برسالة الدين

وفي ختام هذه المقومات . .

فإن الشعب العربي الذي يعيش في المنطقة التي نزلت فيها رسالات السماء يؤمن برسالة الدين ويتخذ من القوة الروحية التي تزوده بها الأديان دافعاً للنضال الشعبي لتحقيق ذاته وبلوغ أهدافه .

ويجب أن يثبت في تقديرنا أن الدين مقوم أساسي من المقومات التي يبنى عليها المجتمع العربي حياته ومستقبله جنباً إلى جنب مع كل المقومات المادية الأخرى التي يحرص عليها الدين ولا يعارضها . وإن هذا الشعب يملك من إيمانه بالله وثقته بنفسه ما يمكنه من فرض إرادته على الحياة يصوغها من جديد وفق مبادئه وأمانه .

بناء الدولة الاتحادية واختصاصها

وقد نم بعون الله وتوفيقه الاتفاق على المبادئ الرئيسية التالية :

١ - أن تقوم دولة اتحادية باسم الجمهورية العربية المتحدة على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر وسورية والعراق وتكون أسماء الأعضاء بالدولة الاتحادية « القطر المصري » و « القطر السوري » و « القطر العراقي » .

٢ - أن يكون لسكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة

الحق في أن تنضم إلى هذه الدولة بإرادة شعبية حرة ويم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية في الدولة الاتحادية .

٣ — أن تكون السيادة الدولية الكاملة للدولة الاتحادية .

٤ — أن تكون لمواطني الدولة الاتحادية جنسية واحدة هي الجنسية العربية يتمتع بها كل من يتمتع وقت قيام الدولة بجنسية الأقطار الأعضاء وتنظم أحكامها بقانون إتحادي .

٥ — أن تكون السيادة في الدولة الاتحادية للشعب يمارسها طبقاً للدستور .

الاسلام دين الدولة

٦ — أن يكون الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

٧ — أن يكون علم الدولة ، علم الجمهورية العربية المتحدة الحالي وفيه ثلاث نجوم بدلا من نجمتين وتزد نجمة كلما انضمت دولة إلى الدولة الاتحادية .

٨ — أن تكون عاصمة الدولة القاهرة .

٩ — أن تختص سلطات الدولة الاتحادية بالشئون الآتية :

● السياسة الخارجية بكل جوانبها بما فيها التمثيل الخارجي والمعاهدات مع الدول والهيئات الدولية على أن تنظم القوانين الاتحادية بقاء بعض الشئون التجارية والثقافية بصفة مؤقتة تتولاها سلطات الأقطار .

● الدفاع والأمن القومي باعتبار القوات المسلحة بالدولة الاتحادية جزء من الشعب وولاؤها للشعب ولا تأمر إلا بأوامره عن طريق السلطات الدستورية المختصة على النطاق القومي الاتحادي ويدخل في شئون الدفاع والأمن القومي موضوعات الحرب والسلام وإعداد القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية وتسليحها وتدريبها واستخدامها ومجلس الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات العسكرية بالأقطار .

على أن يوكل أمرها للأقطار خلال الفترة المناسبة لكل قطر أثناء فترة الانتقال ، حسبما يجرى عليه الاتفاق ، وكذلك الموضوعات المتعلقة بالصناعات الحربية ومؤسسات الأمن القومي وحالات إعلان الطوارئ والأحكام العرفية والحالات الخاصة التي تمنح فيها السلطات المحلية للأقطار حق استخدام القوات المسلحة بتفويض من سلطات الاتحاد .

المالية والخزانة

وتتناول الضرائب الاتحادية ، وميرانية الاتحاد ، وإصدار أذونات الخزانة أو السندات الاتحادية لتمويل المشروعات الاتحادية ، والقروض الخارجية والداخلية .

وكذلك القوانين والسياسة الجمركية مستهدفة تكوين وحدة جمركية وسوق عربية مشتركة تتطور إلى سوق عربية موحدة .

الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى والتنمية

وتتناول التخطيط الاقتصادى فى شئون الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات والتنسيق بين خطط التنمية فى الأقطار ورسم السياسة الاقتصادية والتبادل التجارى ، والشئون المصرفية ، وتنظيم العلاقات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية ، وشئون العملة وتنظيم استغلال مصادر الثروات الطبيعية .

الاعلام والثقافة والتعليم

وتتناول إنشاء جهاز إتحادى مركزى يقوم على تخطيط الشئون الاعلامية فى أقطار الاتحاد ، على أن يكون التنفيذ الاعلامى إتحادياً فى بعضه وقطرياً فى بعضه الآخر .

وإنشاء مجلس أو مجالس عليا تعمل على تخطيط ورسم السياسة العامة للتربية والتعليم والبحث العلمى والثقافة والفنون فى الاتحاد بما يضمن وحدة الفكر والاتجاه القومى العربى الوحدوى والإعداد الروحى والعلمى والأخلاقى للأجيال الصاعدة .

العدل وتنسيق القوانين

وتتناول وضع أسس موحدة للعدالة فى أقطار دولة الاتحاد وتضمن القوانين (مثل قوانين العقوبات والقانون المدنى والقانون التجارى وقانون الإجراءات وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية . . الخ) المبادئ الأساسية والتنسيق بينها بغية الوصول إلى توحيدها على مراحل . هذا إلى جانب تنظيم القضاء الإتحادى .

المواصلات الاتحادية

وتتناول تنظيم شئون المواصلات الاتحادية والمشاركة البرية والبحرية والجوية والبريد والبرق والهاتف الاسلكى والأرصاد على المستوى الإتحادى .

الشئون الأخرى

وتتناول المشروعات المشتركة بين الأقطار ، والسلطات الاستثنائية أثناء الحرب والطوارئ ، والفصل فيما يقع بين الأقطار من خلاف ، وتشكيل المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة فى حدود التشريعات الاتحادية . على أن تلتزم الأقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية فى كل ما يتعلق بهذه الشئون .

قانون إتحادي

تختص الأقطار بجميع السلطات التي لا تدخل في اختصاص الدولة الاتحادية . ويمكن تفويض الأقطار بقانون إتحادي في ممارسة بعض اختصاصات السلطات الاتحادية لأجل معين وفي هذه الحالة يكون لسلطات الاتحاد الإشراف على السلطات في الأقطار عند مباشرة هذه الاختصاصات . كما يمكن الاتفاق على أن يوكل إلى هذه السلطات أمر تنفيذ بعض القوانين الاتحادية .

المؤسسات الدستورية للدولة الاتحادية

كما تم الاتفاق على أن تكون مؤسسات الدولة الاتحادية والعلاقات بينها وفقاً لما يلي (ولما هو وارد بالملحق « ب » المرفق بهذا الإعلان) .

أولاً - مجلس الأمة :

- ١ - هو أعلى هيئة لسلطة الدولة في الجمهورية العربية المتحدة .
- ٢ - هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية .
- ٣ - يتكون مجلس الأمة من مجلسين :
 - (أ) مجلس النواب : ويتكون من عدد من الأعضاء بنسبة عدد السكان في كل قطر ، وينتخب انتخاباً حراً مباشراً وبالاقتراع السري العام ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .
 - (ب) مجلس الاتحاد : ويتكون من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر وينتخب انتخاباً حراً مباشراً بالاقتراع السري العام . ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .ويكون عدد أعضائه $\frac{1}{3}$ عدد أعضاء مجلس النواب على الأقل أو $\frac{1}{2}$ عدده على الأكثر .
- ٤ - ينتخب مجلس الأمة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس (بالطريقة التي يحددها الدستور) .
- ٥ - يناقش كل من المجلسين المسائل الأساسية الخاصة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية وخطط التنمية ؛ ويتخذ القرارات بشأنها .
- ٦ - لرئيس الجمهورية ولكل من أعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين (ويبين الدستور الإجراءات والنسب الخاصة بذلك) .
- ٧ - لا يصدر قانون إلا إذا أقره كل من المجلسين . وإذا اختلف الرأي بين المجلسين بالنسبة لقانون يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساو من المجلسين .
- ٨ - يصدر رئيس الجمهورية القوانين بعد إقرارها من المجلسين . وله أن يرد القانون خلال مدة يحددها الدستور إلى كل من المجلسين فإذا أقر منهما بأغلبية $\frac{2}{3}$ الأعضاء لكل ، اعتبر قانوناً وأصدر .

- ٩ — لكل عضو من أعضاء المجلسين أن يوجه إلى رئيس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة واستجوابات (وينظم الدستور والقانون الاتحادي طريقة ذلك) .
- ١٠ — مجلس الوزراء مسئول مسؤولية ثقة أمام مجلس الأمة ويكون منح الثقة أو سحبها بالأغلبية المطلقة لاجتماع أعضاء مجلس الأمة .
- ١١ — يكون حل أى من المجلسين أو كليهما بقرار من رئيس الجمهورية .
- ١٢ — يختص مجلس الأمة بنظر طلبات انضمام كل دولة جديدة إلى الاتحاد وتكون الموافقة بأغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .
- ١٣ — يتم تعديل الدستور الاتحادي بأغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .
- ١٤ — دساتير الأقطار يجب ألا تتعارض مع دستور الاتحاد ويتفق عليها قبل عرض دستور الاتحاد على الاستفتاء .
- ١٥ — يكون تعديل دستور القطر بوساطة المجلس التشريعي بالقطر بالطريقة التي يحددها الدستور ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا إذا أقرتها المجالس الاتحادية بأغلبية ٣/٤ كل مجلس على حدة .

ثانياً — رئيس الجمهورية :

- ١ — رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذي ينتخبه مجلس الأمة لتمثيل سلطة الدولة .
- ٢ — كل مواطن في الدولة تتوافر فيه الشروط لانتخابه عضواً في مجلس الأمة يجوز انتخابه رئيساً للجمهورية ، ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على ثلثي أصوات جميع أعضاء مجلس الأمة ، فإذا لم يحصل على هذه الأصوات فيعاد الانتخاب ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء مجلس الأمة . وينظم الدستور باقي الأحكام الخاصة بالانتخاب .
- ٣ — مدة الرئاسة ٤ سنوات وإذا انتهت المدة في فترة تجديد مجلس الأمة ، يستمر الرئيس في ممارسة سلطاته حتى يتم تجديد مجلس الأمة واختيار الرئيس الجديد .
- ٤ — الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويرأس مجلس الدفاع القومي .
- ٥ — يحدد الدستور اختصاصات رئيس الجمهورية ولكنه على وجه الخصوص :
- (أ) يمثل الدولة .
 - (ب) يصدر القوانين .
 - (ج) يقترح القوانين .
 - (د) يعترض على القوانين .
 - (هـ) يعين رئيس الوزراء والوزراء الذين يجب أن يحوزوا ثقة مجالس الأمة ويقبل استقالاتهم .
 - (و) يعين الضباط ويعزلهم ويرقى قواد القوات المسلحة .

(ز) يعين قضاة المحكمة الاتحادية العليا .

(ح) يعين كبار موظفي دولة الاتحاد في الحالات التي ينص عليها القانون .

نواب الرئيس :

١ — ينتخب ٣ نواب للرئيس « واحد عن كل قطر » بنفس الطريقة التي ينتخب بها رئيس الجمهورية ، وفي نفس الوقت .

٢ — يعاون نواب الرئيس ، الرئيس في أعماله وله أن ينيهم عنه أو يفوضهم بعض اختصاصاته ويستشيرهم في الأعمال الموكولة إليه .

٣ — ينظم الدستور باقي الأحكام الخاصة بنواب الرئيس .

مجلس الوزراء :

١ — يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء .

٢ — مجلس الوزراء والوزراء مسئولون عن أعمالهم أمام مجلس الأمة .

٣ — يتولى رئيس الوزراء والوزراء مناصبهم ماداموا محل ثقة الرئيس .

٤ — يتولى مجلس الوزراء الاتحادي تنظيم وتنفيذ مهام الدولة الاتحادية ويصدر القرارات اللازمة لذلك (حسب الدستور والقوانين الاتحادية) .

٥ — تقدم الوزارة بعد تعيينها برنامجها إلى مجلس الأمة للموافقة عليه .

٦ — ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الأحكام الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات ومؤسسات الحكومة الأخرى المختلفة .

٧ — ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الأحكام الخاصة بالوزراء .

ثالثاً — السلطة القضائية :

١ — تكون للاتحاد محكمة عليا تسمى « المحكمة الاتحادية العليا » تنشأ بمقتضى أحكام الدستور بقانون إتحادي .

٢ — يختار مجلس الأمة أعضاء المحكمة الاتحادية العليا بناء على ترشيح رئيس الجمهورية من بين رجال القضاء والقانون .

٣ — ينظم الدستور والقوانين الاتحادية اختصاصات « المحكمة الاتحادية العليا » وتوفير الحصانة الخاصة بأعضاء المحكمة ومدة تعيينهم وحالات إعفائهم .
كما تم الاتفاق على أن تكون الأجهزة في الأقطار :

أولاً — رئيس القطر :

١ — ينتخبه المجلس التشريعي للقطر لمدة ٤ سنوات ويوافق عليه رئيس الجمهورية .

٢ — يتولى الاختصاصات التي يحددها الدستور الاتحادي ودساتير الأقطار .

٣ — يعين وزارة القطر ويقبل استقالتها .

ثانياً - المجلس التشريعي للقطر :

- ١ - يكون لكل قطر مجلس تشريعي منتخب انتخاباً حراً مباشراً أو سرياً .
- ٢ - يحدد الدستور اختصاصات المجلس التشريعي .
- ٣ - يصدر المجلس التشريعي بالقطر التشريعات الخاصة بالقطر .
- ٤ - يعدل دستور القطر بالطريقة التي يحددها الدستور ، ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا بعد إقرارها بالأغلبية الخاصة لكل من مجلس النواب ومجلس الاتحاد .
- ٥ - يناقش الوزارة والوزراء ويسأل ويستجوب الوزراء بالقطر ويسحب الثقة من الوزارة بالطريقة التي يحددها الدستور .

ثالثاً - وزارة القطر :

- ١ - تكون لكل قطر وزارة مكونة من رئيس وزراء ووزراء .
- ٢ - وزارة القطر مسئولة أمام المجلس التشريعي بالقطر ويجب أن تحوز ثقته .
- ٣ - ينظم الدستور حالات سحب الثقة من الوزارة .
- ٤ - يبين الدستور والقوانين اختصاصات الوزارات وطريقة عملها والأحكام الخاصة بالوزراء .

رابعاً - القضاء بالقطر :

ينظم دستور القطر وقوانينه القضاء بالقطر ويضمن له استقلاله وحصانته .
وقد اتفق على أن تتبع في مرحلة الانتقال الأحكام الانتقالية التالية :

أولاً - في دولة الاتحاد :

- ١ - يستفق على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية في مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ إعلان هذا البيان .
- ٢ - تعتبر دولة الاتحاد (الجمهورية العربية المتحدة) قائمة دستوريا عند إعلان نتائج الاستفتاء .
- ٣ - تستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها التي نص عليها الدستور في مدة أقصاها ٢٠ شهراً من تاريخ إعلان الاستفتاء وتنتهى بذلك فترة الانتقال .
- ٤ - لكل قطر أن يقيم قبل هذا الموعد ما يراه من المؤسسات الدستورية الخاصة به تمهيداً لقيام المؤسسات الاتحادية بشكل كامل خلال فترة الانتقال .
- وينظم بتشريع اتحادي دستورية مؤسسات الأقطار التي تقوم خلال هذه المدة .
- ٥ - تتفق الدول الأعضاء على برنامج استكمال توحيد المؤسسات الاتحادية العسكرية

أو الخارجية أو التشريعية أو الاقتصادية أو الثقافية . . ألح حتى يمكن أن ينص على هذا البرنامج في مادة انتقالية من مواد الدستور .

٦ - يتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية في دولة الاتحاد خلال فترة الانتقال مجلس رئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ويكون نواب الرئيس أعضاء فيه .

تشكيل مجلس الرئاسة

٧ - يشكل مجلس الرئاسة من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر من الأقطار .

٨ - يختار أعضاء مجلس الرئاسة بمعرفة الجهات التي لها السلطة التشريعية في الدول الأعضاء عند قيام الاتحاد .

٩ - يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم .

١٠ - تكون قرارات المجلس بأغلبية أعضائه .

١١ - لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على أى قرار أو قانون يصدره مجلس الرئاسة .

١٢ - يختص مجلس الرئاسة بالآتي :

(أ) تعيين نواب رئيس الجمهورية (نائباً من كل قطر) وذلك بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر القديم أثناء فترة الانتقال .

(ب) يعين رئيس لكل قطر بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .

(ج) تعيين مجلس الدفاع القومي ومتابعة أعماله .

(د) رسم السياسة العامة للدولة وتخطيطها وتكليف الوزراء بتنفيذها .

(هـ) تنسيق المصالح العامة بين الأقاليم .

(و) تعيين المجالس العليا التي جاء ذكرها في المبادئ العامة .

١٣ - الوزارة الاتحادية :

تشكل من :

(أ) رئيس الوزراء .

(ب) وزارة الخارجية .

(ج) وزارة الدفاع .

(د) وزارة الإعلام والإرشاد القومي والثقافة .

(هـ) وزارة التربية والتعليم ، والتعليم العالي ، والبحث العلمي .

(و) وزارة الخزانة والمالية .

(ز) وزارة الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى (وتضاف إليها أعمال المواصلات) .

(ح) وزارة العدل .

(ط) وزراء الدولة .

١٤ — ويجوز بقانون اتحادى إنشاء وزارات أخرى .

١٥ — كما يجوز عمل اجتماعات مشتركة للوزارة الاتحادية مع مجلس الرئاسة .

كما اتفق على اتباع الأحكام العامة التالية :

١ — تبقى كل التشريعات المعمول بها فى أى قطر سارية المفعول فيه إلى أن يتم تعديلها أو إلغاؤها من السلطة الدستورية المختصة .

٢ — المعاهدات والاتفاقيات التى سبق أن أبرمتها حكومة أى قطر تبقى سارية المفعول فى نطاق القطر الذى أبرمها .

٣ — تبقى كل المؤسسات والمصالح الحكومية الحالية قائمة على عملها وفق اللوائح والنظم الموجودة الآن إلى أن يتم عمل أنظمة جديدة أو تعديلها .

٤ — إلى أن يتم الاستفتاء على الدستور الاتحادى تقوم الدول الأعضاء بتشكيل اللجان والمؤسسات الآتية حتى يكون تكوينها وبدؤها فى العمل سبيلا للتنميد والقيام الصحيح للمؤسسات الاتحادية عند قيام الوحدة .

(أ) قيادة عسكرية موحدة .

(ب) لجنة للشئون الخارجية .

(ج) لجنة للتنسيق الاقتصادى والسوق العربية المشتركة .

(د) أى لجان أخرى .

وقد أرفق بهذا الإعلان ملحق فى شأن المؤسسات الدستورية وبناء الدولة الاتحادية والعلاقات فيما بينها ، ويعتبر مكملا لهذا الإعلان وجزءاً لا يتجزأ منه .

نوقيع

صدر فى القاهرة فى يوم الأربعاء ٢٣ من ذى القعدة ١٣٨٢ هـ
الموافق ١٧ من أبريل (نيسان) ١٩٦٣ م .

الملحق الأول

مؤسسات الدولة الاتحادية

أولاً - مجلس الأمة :

١ - هو أعلى هيئة لسلطة الدولة في الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية .

٣ - يتكون مجلس الأمة من مجلسين :

(أ) مجلس النواب :

ويتكون من عدد من الأعضاء بنسبة عدد السكان في كل قطر وينتخب انتخاباً حراً مباشراً وبالاقتراع السري العام . ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .

(ب) مجلس الاتحاد :

ويتكون من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر . وينتخب انتخاباً حراً مباشراً بالاقتراع السري العام . ومدة العضوية فيه ٤ سنوات .

ويكون عدد أعضائه ١/٣ عدد أعضاء مجلس النواب على الأقل وثلاث عده على الأكثر .

٤ - شروط العضوية في المجالس ، وحالات خلو المكان والإجراءات الداخلية في هذه المجالس تحدد في الدستور والقوانين الاتحادية .

٥ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب أو مجلس الاتحاد أو المجالس التشريعية في الأقطار .

٦ - لا يؤخذ أعضاء المجالس عما يبدون من الأفكار والآراء عند أدائهم لأعمالهم النيابية ، وينص الدستور على الحصانات الخاصة بأعضاء المجالس .

٧ - مكان انعقاد المجالس الاتحادية . عاصمة دولة الاتحاد ، ويجوز جعل مكان انعقادها في جهة أخرى بقانون اتحادي ، كما يجوز عند الضرورة دعوتها للانعقاد في أية جهة أخرى بمرسوم اتحادي .

واجتماع المجالس في غير المكان القانوني لا يكون شرعياً ، وتعتبر قراراته باطلة حكماً .

٨ - دورات انعقاد المجالس تحدد في الدستور وتكون الدعوة للدورة من رئيس الجمهورية وإذا لم تدع تجتمع بحكم الدستور في اليوم المحدد .

- ٩ — يجوز أن يعقد أى مجلس فى دورة غير عادية ، بناء على طلب رئيس الجمهورية ، أو بناء على طلب ١/٣ الأعضاء ، ويعلن رئيس الجمهورية فى الاجتماع غير العادى .
- ١٠ — يجتمع مجلس الأمة فى الأحوال التى ينص عليها الدستور .
- ١١ — يناقش كل من المجلسين المسائل الأساسية الخاصة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية وخطط التنمية ، ويتخذ القرارات بشأنها .

إصدار القوانين

- ١٢ — لرئيس الجمهورية واسكل من أعضاء المجلسين حق اقتراح القوانين ، ويبين الدستور الإجراءات والنسب الخاصة بذلك .
- ١٣ — لا يصدر قانون إلا إذا أقره كل من المجلسين ، وإذا اختلف رأى بين المجلسين بالنسبة لقانون يعرض على لجنة توفيق مكونة من عدد متساو من المجلسين ، على أن يراعى فى العدد المختار من مجلس النواب نفس التكوين النسبى للمجلس .
- فإذا وصلت اللجنة إلى رأى يعاد عرض القانون (أو القانون بعد تعديله) إلى كل من المجلسين . أما إذا لم تصل اللجنة إلى رأى ، أو إذا لم يوافق عليه أحد المجلسين فإن القانون يؤجل عرضه إلى دورة تالية (أو فترة انعقاد تالية) .
- ١٤ — يصدر رئيس الجمهورية القوانين بعد إقرارها من المجلسين ، وله أن يرد القانون خلال مدة يحددها الدستور إلى كل من المجلسين فإذا أقر منهما بأغلبية ٢/٣ الأعضاء لكل ، اعتبر قانوناً وأصدر .
- ١٥ — لا يجوز لأى مجلس أن يتخذ قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ، وفى غير الحالات التى تشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين .
- ١٦ — لكل عضو من أعضاء المجلسين أن يوجه إلى رئيس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة واستجابات (وينظم الدستور والقانون الاتحادى طريقة ذلك) .

مجلس الوزراء مسئول أمام مجلس الأمة

- ١٧ — مجلس الوزراء مسئول مسئولية ثقة أمام مجلس الأمة ، ويكون منح الثقة أو سحبها بالأغلبية المطلقة لمجموع أعضاء مجلس الأمة .
- ١٨ — ينظم الدستور والقوانين الاتحادية حالات جواز الجمع بين عضوية المجالس والأعمال العامة .
- ١٩ — يكون حل أى من المجلسين أو كليهما بقرار من رئيس الجمهورية .
- ٢٠ — لرئيس الجمهورية حق الكلام فى مجلس الأمة أو فى مجلس النواب أو فى مجلس الاتحاد ، كلما طلب ذلك ، وله أن يوجه لها الرسائل أو التقارير .

٢١ - لرئيس الوزراء والوزراء حق الكلام في أى مجلس والاشتراك في المناقشات . (وينظم الدستور ذلك) .

٢٢ - يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية أى من المجلسين .

٢٣ - ينتخب مجلس الأمة رئيس الجمهورية ونواب الرئيس (بالطريقة التي يحددها الدستور) .

٢٤ - يوافق مجلس الأمة على انضمام عضو جديد إلى الاتحاد على أساس موافقة أغلبية $\frac{2}{3}$ كل من المجلسين على حدة .

٢٥ - يتم تعديل الدستور الاتحادي بأغلبية $\frac{2}{3}$ أعضاء كل مجلس على حدة .

٢٦ - دساتير الأقطار يجب ألا تتعارض مع دستور الاتحاد ويتفق عليها قبل عرض دستور الاتحاد على الاستفتاء .

٢٧ - يكون تعديل دستور القطر بوساطة المجلس التشريعي بالقطر بالطريقة التي يحددها الدستور ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا إذا أقرتها المجالس الاتحادية بأغلبية $\frac{2}{3}$ كل مجلسين على حدة .

٢٨ - يصدق كل من المجلسين على للعاهدات بالطريقة التي ينظمها الدستور والقانون .

٢٩ - لمجلس الأمة سلطة إعلان الحرب (حسب الدستور) .

٣٠ - ينظم الدستور حالات اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو عدم الولاء بناء على اقتراح نسبة معينة من مجلس الأمة .

٣١ - ينظم الدستور والقوانين الاتحادية محاكمة الوزراء .

٣٢ - في فترات عدم انعقاد المجالس التشريعية يجوز أن يقوم مجلس رئاسة لمجلس الأمة بانتخابه مجلس الأمة من أعضائه (بالطريقة التي يحددها الدستور) بإصدار قوانين على أن يصدق عليها المجلسان عند اجتماعهما .

ثانياً - رئيس الجمهورية :

١ - رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذي ينتخبه مجلس الأمة ليمثل سلطة الدولة .

٢ - كل مواطن في الدولة تتوافر فيه الشروط لانتخابه عضواً في مجلس الأمة يجوز انتخابه رئيساً للجمهورية ، ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على ثلثي أصوات جميع أعضاء مجلس الأمة فإذا لم يحصل على هذه الأصوات فيعاد الانتخاب ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء مجلس الأمة ، وينظم الدستور باقي الأحكام الخاصة بالانتخابات .

٣ - مدة الرئاسة ٤ سنوات وإذا انتهت المدة في فترة تجديد مجلس الأمة يستمر الرئيس في ممارسة سلطاته حتى يتم تجديد مجلس الأمة واختيار الرئيس الجديد .

- ٤ — الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويرأس مجلس الدفاع القومى .
- ٥ — يحدد الدستور اختصاصات رئيس الجمهورية ولكنه على وجه الخصوص :
- (ا) يمثل الدولة فى العلاقات الخارجية ويرسل ويعتمد المبعوثين السياسيين ويصدق على المعاهدات الدولية .
- (ب) يستقبل ويعتمد أوراق المبعوثين السياسيين .
- (ج) يدعو ويفض دورات انعقاد مجلسى النواب والاتحاد .
- (د) يعين رئيس الوزراء والوزراء الذين يجب أن يحوزوا ثقة مجلس الأمة .
- (هـ) يقبل استقالة رئيس الوزراء والوزراء من مناصبهم .
- (و) يصدر القوانين التى يقرها المجلسان .
- (ز) يقترح القوانين .
- (ح) يعترض على القوانين .
- (ط) يلقي البيانات ويرسل الرسائل والتقارير لمجلس الأمة أو لآى مجلس .
- (ي) يعين الضباط ويعزلهم ويرقى قواد القوات المسلحة (حسب الدستور والقوانين الاتحادية) .
- (ك) يكون له حق حضور ورياسة جلسات مجلس الوزراء وطلب التقارير منه ومن أعضاء الوزارة منفردين ومناقشة الشئون التى يقتضى العمل أن تناقش مع الوزارة وأعضائها .
- (ل) يعلن حالة الطوارئ (حسب ما ينص الدستور) .
- (م) يعلن الحرب (حسب ما ينص الدستور) .
- (ن) يعين كبار موظفى دولة الاتحاد فى الحالات التى ينص عليها القانون .
- (س) يضع بالاشتراك مع الوزارة السياسة العامة لشئون الاتحاد .
- (ع) يعين قضاة المحكمة الاتحادية العليا (حسب ما ينص الدستور) (والقوانين الاتحادية) .
- (ف) حق العفو الخاص .
- ٦ — لا يتولى رئيس الجمهورية أى منصب فى حكومة قطر أو يكون عضواً فى أى مجلس تشريعى .
- ٧ — ينظم الدستور حالات خلو منصب رئيس الجمهورية .

نواب الرئيس :

- ١ — ينتخب ٣ نواب للرئيس (واحد عن كل قطر) بنفس الطريقة التى ينتخب بها رئيس الجمهورية ، وفى نفس الوقت .

- ٢ — يعاون نواب الرئيس ، الرئيس في أعماله ، وله أن ينيهم عنه أو يفوضهم بعض اختصاصاته ، ويستشيرهم في الأعمال الموكولة إليه .
- ٣ — لا يتولى نائب رئيس الجمهورية أى منصب فى حكومة قطر ولا يكون عضواً فى أى مجلس تشريعى .
- ٤ — ينظم الدستور باقى الأحكام الخاصة بنواب الرئيس .

مجلس الوزراء :

- ١ — يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء .
- ويجوز أن يكون هناك نواب رئيس وزراء ونواب وزراء .
- ٢ — مجلس الوزراء والوزراء مسئولون عن أعمالهم أمام مجلس الأمة .
- ٣ — يتولى رئيس الوزراء والوزراء مناصبهم ماداموا محل ثقة الرئيس .
- ٤ — يتولى مجلس الوزراء الاتحادى تنظيم وتنفيذ مهام الدولة الاتحادية ويصدر القرارات اللازمة لذلك (حسب الدستور والقوانين الاتحادية) .
- ٥ — تقدم الوزارة بعد تعيينها برنامجاً إلى مجلس الأمة الموافقة عليه .
- ٦ — ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الأحكام الخاصة بمجلس الوزراء والوزارات ومؤسسات الحكومة الأخرى المختلفة .
- ٧ — ينظم الدستور والقوانين الاتحادية الأحكام الخاصة بالوزراء .

ثالثاً — السلطة القضائية :

- ١ — تكون للاتحاد محكمة عليا تسمى « المحكمة الاتحادية العليا » تنشأ بمقتضى أحكام الدستور بقانون اتحادى .
- ٢ — للدولة الاتحادية أن تنشئ محاكم اتحادية أخرى وتنظم بقوانين اتحادية .
- ٣ — ينظم الدستور والقوانين الاتحادية اختصاصات « المحكمة الاتحادية العليا » .
- ٤ — يختار مجلس الأمة أعضاء المحكمة للاتحادية العليا بناء على ترشيح رئيس الجمهورية — من بين رجال القضاء والقانون .
- (حسب ما ينص عليه الدستور والقوانين الاتحادية) .
- ٥ — ينظم الدستور والقوانين الاتحادية توفير الحصانة الخاصة بأعضاء المحكمة ومدة تعيينهم وحالات إعفائهم .

الأجهزة في الأقطار

أولاً — رئيس القطر :

- ١ — ينتخبه المجلس التشريعي للقطر لمدة ٤ سنوات ويوافق عليه رئيس الجمهورية .
(وينظم الدستور طريقة الترشيح والانتخاب) .
- ٢ — يتولى رئيس القطر الاختصاصات التي يحددها الدستور الاتحادي ودساتير الأقطار .
- ٣ — هو الذي يعين وزارة القطر ويقبل استقالتها .

ثانياً — المجلس التشريعي :

- ١ — يكون لكل قطر مجلس تشريعي منتخب انتخاباً حراً مباشراً وسرياً .
- ٢ — يحدد الدستور اختصاصات المجلس التشريعي .
- ٣ — يصدر المجلس التشريعي بالقطر التشريعات الخاصة بالقطر .
- ٤ — يعدل دستور القطر بالطريقة التي يحددها الدستور — ولا تصبح هذه التعديلات نافذة إلا بعد إقرارها بأغلبية $\frac{2}{3}$ كل من مجلس النواب ومجلس الاتحاد .
- ٥ — يناقش الوزارة والوزراء ويسأل ويستجوب الوزراء بالقطر ويسحب الثقة من الحكومة بالطريقة التي يحددها الدستور .

٦ — يحل المجلس التشريعي في القطر كآلآي :

- (أ) بناء على قرار من رئيس القطر .
- (ب) بقرار من رئيس الجمهورية بناء على قرار من المجلس الاتحادي بأغلبية $\frac{2}{3}$ الأعضاء .

ثالثاً — وزارة القطر :

- ١ — تكون لكل قطر وزارة مكونة من رئيس وزراء ووزراء .
- ٢ — وزارة القطر مسئولة أمام المجلس التشريعي بالقطر ويجب أن تحوز ثقته .
- ٣ — ينظم الدستور حالات سحب الثقة من الوزارة .
- ٤ — يبين الدستور والقوانين اختصاصات الوزارات وطريقة عملها والأحكام الخاصة بالوزراء .

رابعاً — القضاء بالقطر :

ينظم دستور القطر وقوانينه القضاء بالقطر ويضمن له استقلاله وحصانته .

الأحكام الانتقالية

أولاً - في دولة الاتحاد :

١ - يستفتى على دستور الاتحاد وعلى رئيس الجمهورية في مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ إعلان هذا البيان .

٢ - تعتبر دولة الاتحاد (الجمهورية العربية المتحدة) قائمة دستوريا عند إعلان نتائج الاستفتاء .

٣ - تستكمل المؤسسات الدستورية الاتحادية جميع عناصرها التي نص عليها الدستور في مدة أقصاها ٢٠ شهراً من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء وتنتهى بذلك فترة الانتقال .

٤ - ولكل قطر أن يقيم قبل هذا الموعد ما يراه من المؤسسات الدستورية الخاصة به تمهيداً لقيام المؤسسات الاتحادية بشكل كامل خلال فترة الانتقال وينظم بتشريع اتحادى دستورية المؤسسات القطرية التي تقوم خلال هذه المدة .

٥ - يتولى جميع السلطات التشريعية والتنفيذية في دولة الاتحاد ، خلال فترة الانتقال ، مجلس رئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ويكون نواب الرئيس أعضاء فيه .

٦ - يشكل مجلس الرئاسة من عدد متساو من الأعضاء من كل قطر من الأقطار .

٧ - يختار أعضاء مجلس الرئاسة بمعرفة الجهات التي لها السلطة التشريعية في الدول الأعضاء منذ قيام الاتحاد .

٨ - يعين رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم من مناصبهم .

٩ - تكون قرارات المجلس بأغلبية أعضائه .

١٠ - لرئيس الجمهورية حق الاعتراض على أى قرار أو قانون يصدره مجلس الرئاسة .

١١ - يختص مجلس الرئاسة بالآتي :

(أ) يعين نواب رئيس الجمهورية (نائباً من كل قطر) وذلك بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .

(ب) يعين رئيساً لكل قطر بالاتفاق مع الجهة التي لها سلطة التشريع في القطر أثناء فترة الانتقال .

(ج) تعيين مجلس الدفاع القومي ، ومتابعة أعماله .

(د) رسم السياسة العامة للدولة وتخطيطها وتكليف الوزارة بتنفيذها .

(هـ) تنسيق المصالح العامة بين الأقاليم .

(و) تعيين المجالس العليا التي جاء ذكرها في المبادئ العامة .

١٢ — الوزارة الاتحادية :

- (أ) رئيس الوزراء .
- (ب) الخارجية .
- (ج) الدفاع .
- (د) الاعلام والإرشاد القومى والثقافة .
- (هـ) التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى .
- (و) الخزانة والمالية .
- (ز) الاقتصاد ، والنخطيط الاقتصادى (وتضاف إليها أعمال المواصلات) .
- (ح) العدل .
- (ط) وزراء الدولة .
- (ي) ويجوز بقانون اتحادى إنشاء وزارات أخرى .

١٣ — يجوز عمل اجتماعات مشتركة للوزارة الاتحادية مع مجلس الرئاسة .

أحكام عامة

١ — تبقى كل التشريعات للعمول بها فى أى قطر سارية المفعول فى القطر الذى صدرت فيه إلى أن يتم تعديلها أو إلغاؤها من السلطة الدستورية المختصة .

٢ — المعاهدات والاتفاقيات التى سبق أن عقدتها حكومة أى قطر تبقى سارية المفعول فى نطاق القطر الذى أبرمها .

٣ — تبقى كل المؤسسات والمصالح الحكومية الحالية قائمة على عملها وفق اللوائح والنظم الموجودة الآن إلى أن يتم عمل أنظمة جديدة أو تعديلها .

٤ — تتفق الدول الاعضاء على برنامج استكمال توحيد المؤسسات الاتحادية . العسكرية أو الخارجية أو التشريعية أو الاقتصادية أو الثقافية . الخ حتى يمكن أن ينص على هذا البرنامج فى مادة انتقالية من مواد الدستور .

٥ — إلى أن يتم الاستفتاء على الدستور الاتحادى تقوم الدول الأعضاء بتكوين اللجان والهيئات الآتية حتى يكون تكوينها وبدؤها فى العمل سبيلا للتنميد للقيام الصحيح للمؤسسات الاتحادية عند قيام الوحدة :

- (أ) قيادة عسكرية موحدة .
- (ب) لجنة للشئون الخارجية .
- (ج) لجنة للتنسيق الاقتصادى والسوق العربية المشتركة .
- (د) أية لجان أخرى .

الملحق الثاني

بناء الدولة والمؤسسات الدستورية بها

أولاً - نقاط عامة :

١ - تقوم دولة اتحادية باسم « الجمهورية العربية المتحدة » على أساس الاتحاد الحر بين كل من مصر والعراق وسورية ، وتكون أعماء الأعضاء بالدولة الاتحادية « القطر المصري ، والقطر العراقي ، والقطر السوري » .

٢ - لكل جمهورية عربية مستقلة تؤمن بمبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة أن تنضم إلى هذه الدولة بإرادة شعبية حرة ، ويتم الانضمام بعد موافقة السلطة الدستورية المختصة في الدولة الاتحادية .

٣ - للدولة الاتحادية دون سواها السيادة الدولية الكاملة .

٤ - يتمتع بجنسية الدولة الاتحادية « الجمهورية العربية المتحدة » كل من يتمتع بجنسية البلاد الأعضاء وقت قيام الدولة الاتحادية أو وقت الانضمام إليها وتنظم بقانون اتحادي الأحكام الخاصة باكتساب جنسية الدولة الاتحادية وفقدانها وكل ما يتعلق بها .

٥ - السيادة للشعب ويمارسها وفقاً للدستور .

٦ - الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية .

٧ - العلم : علم الجمهورية العربية المتحدة الحالي ، وفيه ثلاث نجوم بدلا من نجمتين ، وتزداد نجمة كلما انضمت دولة جديدة .

٨ - الشعار : ينظم بقانون اتحادي .

٩ - النشيد : ينظم بقانون اتحادي .

١٠ - الجنسية : واحدة « عربي » وينظم شئونها قانون اتحادي .

١١ - العاصمة : القاهرة .

ثانياً - اختصاصات الدولة :

تختص سلطات الدولة الاتحادية بالآتي :

١ - السياسة الخارجية .

٢ - الدفاع .

٣ - الأمن القومي .

٤ - المالية والخزانة « ميزانية جمارك - الخ . . . »

- ٥ — الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى والتنمية .
- ٦ — الاعلام والإرشاد القومى (على المستوى الاتحادى) .
- ٧ — التخطيط الثقافى .
- ٨ — تخطيط التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى .
- ٩ — العدل وتنسيق القوانين .
- ١٠ — المواصلات الاتحادية .
- ١١ — يمكن إضافة اختصاصات جديدة للاتحاد بالطريقة التى يبينها الدستور .

١ — السياسة الخارجية :

- (أ) التمثيل الخارجى بكل جوانبه (مع مراعاة الناحية الإقليمية فى بعض النواحي كالتجارة والثقافة بقانون اتحادى ينظمها بالتدرج من الناحية الإقليمية إلى الناحية الاتحادية) .
- (ب) شئون هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى .
- (ج) المعاهدات مع الدول الأجنبية (ويمكن للأقطار أن تعقد بعض الاتفاقات التجارية بتصديق الدولة الاتحادية) .
- (د) تسليم المجرمين واللجوء السياسى .
- (هـ) إصدار جوازات السفر العربية والتأشيرات .
- (و) دخول الأجانب أراضى الدولة الاتحادية وإقامتهم فيها وإبعادهم عنها وفقاً لما تنظمه القوانين الاتحادية .
- (ز) شئون الجنسية وجميع الشئون الخارجية الأخرى .

٢ — الدفاع :

- من المبادئ المقررة أن القوات المسلحة من الشعب وولاؤها للشعب ولا تأتمر إلا بأوامره عن طريق السلطات الدستورية المختصة على النطاق القومى الاتحادى .
- (أ) شئون الحرب والسلام .
 - (ب) إعداد القوات البرية والبحرية والجوية وتسليحها وتدريبها واستخدامها .
 - (ج) القيادة العسكرية قيادة عسكرية واحدة مع لا مركزية محلية فى السلطات للقيادة المحلية التابعة مباشرة للقيادة العامة (على أن يركل أمرها لسلطات الأقطار خلال الفترة المناسبة لكل قطر أثناء فترة الانتقال) .
 - (د) مجلس الدفاع والقيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات الإقليمية .
 - (هـ) شئون التعبئة العامة .

(و) الصناعات الحربية .

٣ - الأمن القومى :

- (أ) مؤسسات الأمن القومى التى يتفق عليها فى الدستور أو القوانين الاتحادية .
- (ب) إعلان الأحكام العرفية فى الأحوال التى تتعرض فيها الدولة الاتحادية أو أحد الأقطار للخطر .
- (ج) حالات الطوارئ التى تحدد بقانون اتحادى تقوض بمقتضاء السلطات الإقليمية فى استخدام القوات المسلحة حتى تزول حالة الطوارئ .

٤ - المالية والخزائن :

- (أ) الضرائب الاتحادية .
- (ب) ميزانية الاتحاد (من الضرائب الاتحادية أو من مساهمة الأقطار بالطريقة وللأغراض التى يتفق عليها أو من القروض أو غيرها من الموارد) .
- (ج) إصدار أذون خزانة أو منندات اتحادية لتمويل مشروعات اتحادية .
- (د) الاقتراض من الخارج أو من الداخل (ويحظر على الأقطار الاقتراض من الخارج إلا بموافقة الاتحاد) .
- (هـ) القوانين والسياسة الجمركية « تتدرج إلى تكوين وحدة جمركية وسوق عربية مشتركة » .

٥ - الاقتصاد والتخطيط الاقتصادى والتنمية :

- (أ) مجلس أعلى للتخطيط .
- (ب) التخطيط الاقتصادى فى شئون الصناعة والزراعة والتجارة والمواصلات والتنسيق بين خطط التنمية فى الأقطار .
- (ج) مجلس اقتصادى أعلى لبحث الشئون الاقتصادية المشتركة والتنسيق بينها وعلاقتها بالخارج .
- (د) سياسة الاقتصاد .
- (هـ) التبادل التجارى مع الخارج (تنظيمه ومعاهداته واتفاقاته) .
- (و) تنظيم التجارة بين أقطار الدولة الاتحادية .
- (ز) تنظيم الدفع بين أقطار الدولة الاتحادية ومع الخارج .
- (ح) العملة .
- (ط) الشئون المصرفية الاتحادية .
- (ى) العلاقات بالمؤسسات الاقتصادية الدولية .
- (ك) الصناعات التابعة للاتحاد .

(ل) المشروعات المشتركة .

(م) الطاقة النووية ومصادر الثروات الطبيعية اللازمة لإنتاجها .

٦ - الإعلام والإرشاد القومى على المستوى الاتحادى :

(أ) جهاز اتحادى مركزى للتخطيط الاتحادى للأعلام .

(ب) التنفيذ الاعلامى بمعهه مركزى وبمعهه إقليمي .

٧ - التخطيط الثقافى :

(أ) مجلس أعلى للفنون والآداب .

(ب) الثقافة العربية ومكانها وصلاتها بالثقافات الأخرى .

٨ - تخطيط التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى :

(أ) مجلس أو مجالس عليا للتربية والتعليم والبحث .

(ب) السياسة العامة للتربية والتعليم والبحث .

(ج) المناهج التعليمية .

(د) ضمانات وحدة الفكر والاتجاه القومى العربى الوجدوى والإعداد الروحى والعلمى

والأخلاقى للأجيال الصاعدة التى بنى الوحدة الشاملة وتقيم المجتمع العربى الاشتراكى الحر الموحد .

(هـ) إدارة المؤسسات الاتحادية لأى من شئون التربية والتعليم والبحث .

٩ - العدل وتنسيق القوانين :

(أ) أسس موحدة للعدالة (وضع المبادئ الأساسية للقوانين مثل قوانين العقوبات والقانون

المدنى والقانون النجارى وقانون الإجراءات وقوانين العمل والتأمينات الإجتماعية .. الخ) .

(ب) التنسيق بين القوانين بغية الوصول إلى توحيدها على مراحل .

(ج) القضاء الاتحادى .

١٠ - المواصلات الاتحادية :

جميع طرق ووسائل النقل والمواصلات الاتحادية والمشاركة البرية والبحرية والجوية كالمسكك

الحديدية والبواخر والطائرات والبريد والبرق والهاتف واللاسلكى والارصاد على المستوى الاتحادى .

١١ - ما يستجبر طبقاً للطريقة التي يحددها دستور الدولة الاتحادية :

- (أ) جميع الشئون والشروعات المشتركة بين الأقطار .
- (ب) السلطات الاستثنائية أثناء الحرب والطوارئ على الأقطار (طبقاً لقانون اتحادى) .
- (ج) إلزام الأقطار بتنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية أو الوفاء بالتزام معين وإعطاء التعليمات للأقطار لضمان التنفيذ الجبرى لقرار صادر من سلطة اتحادية .
- (د) الفصل فيما يقع بين الأقطار من خلاف .
- (هـ) المجالس المشتركة لأنواع الخدمات المختلفة طبقاً لتشريع اتحادى .
- (و) حق العفو الشامل عن الجرائم تمارسه الدولة الاتحادية طبقاً لقانون اتحادى .
- (ز) حق العفو الخاص لرئيس الجمهورية .

ثالثاً - اختصاصات الأقطار :

- ١ - يبقى في اختصاص الأقطار جميع السلطات التي لا تدخل في اختصاص الدولة الاتحادية .
- ٢ - تفوض السلطات الإقليمية بقانون اتحادى في ممارسة بعض اختصاصات السلطات الاتحادية لأجل معين وتسكون الدولة الاتحادية مسئولة حينئذ عن تصرف الأقطار بغير حاجة إلى تصديق عليها ، ويكون لسلطات الاتحاد الإشراف على السلطات الإقليمية عند مباشرة هذه الاختصاصات .
- ٣ - يمكن الاتفاق على أن يوكل إلى السلطات الإقليمية أمر تنفيذ بعض القوانين الاتحادية .

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النقض الحزائي

الحكم ٥٠٠ :

أ - غش ألبان : إثبات ، جريمة عرض لبن مغشوش للبيع .

ب - قرينة العلم المفترض بالغش : علاقتها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توافره للعقاب ، تعلقها بعبد الإثبات ، قابليتها لإثبات العكس ، حرية محكمة الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .

ج - قرينة العلم المفترض بالغش : محل إثارتها . ص ٨٩٩

الحكم ٥٠١ :

اختلاس : أموال أميرية . جريمة المادة ١١٢ عقوبات ، أركانها ؛ صفة الجاني ، من هو الموظف أو المستخدم العمومي ، للشار إليه بالنص ؛ طواف البريد ؛ نوع الشيء المختلس . ص ٨٩٩

الحكم ٥٠٢ :

غش : وتديس ، إثبات بوجه عام ، عينات . ص ٩٠٠ أخذها .

الحكم ٤٩٧ : ٥ من مارس ١٩٦٢

تموين : عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، تفويضها وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة ، مؤداه . ص ٨٩٧

الحكم ٤٩٨ :

وصف التهمة : دفاع ، متى تلزم المحكمة بلفت نظره إلى التعديل ؟ التعديل من القتل عمداً مع سبق الإصرار إلى الضرب المفضي إلى الموت ، عدم التنبيه عليه . ص ٨٩٧

الحكم ٤٩٩ : ١٢ من مارس ١٩٦٢

أ - جريمة عسكرية : تعريفها ، قوة الشيء المقضي لأحكامها ،

ب - محكمة عادية : الدفع أمامها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية ، إغفال تحقيقه أو الرد عليه . ص ٨٩٨

الحكم ٥٠٣ :

أ - أدلة : حرية قاضي الموضوع في تقديرها ،
قضاؤها بالبراءة .

ب - محضر : جمع الاستدلالات أو التحقيق ،
بياناتها ، حجيتها ، احتمال الجدل والمناقشة ،
طعن بالتزوير . ص ٩٠٠

الحكم ٥٠٤ :

وصف التهمة : طرق ، رفع الدعوى على المتهم بأنه
أحدث قطعاً في الطريق . تبرئته تأسيساً
على أنه إنما أحدث ثقباً في باطن الأرض
أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل
لم ترفع به الدعوى . ص ٩٠٢

الحكم ٥٠٥ : ١٣ من مارس ١٩٦٢

أ - دفاع : سماع أوجه دفاع للمتهم وتحقيقها ،
مق يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب
التحقيق ؟

ب - طلب تحقيق : مق تلتزم محكمة الموضوع
بإجابته أو الرد عليه . ص ٩٠٣

الحكم ٥٠٦ :

أ - دخان الضغة ؛ خلطه .

ب - دخان : خلطة ، جريمة ، باعث .

ج - إثبات : خلط دخان ، وسائله .

د - عقوبة : مصادرة دخان مخلوط .

ص ٩٠٣

الحكم ٥٠٧ : ١٩ من مارس ١٩٦٢

أ - محام : مقبول للرافعة ، مقرر للرافعة .

ب - محام : قبوله أمام محكمة النقض ، حالاته .

ج - محام : قرار وزير العدل في ١٩٥٧/٥/٢١

إعمالاً للمادة ٢٦ من قانون المحاماة ،

التسوية بين محامي الهيئات التي عينها

وبين محامي الحكومة .

د - نقض : إجراءاته ، التوقيع على أسباب
الطعن المرفوع من غير النيابة . ص ٩٠٤

الحكم ٥٠٨ :

نقض : طعن ، أسبابه ، تحديدها ؛ دفاع ، حكم ،
تسييسه ، قول الطاعن إن الحكم لم يرد
على دفاعه دون أن يبين ماهية هذا
الدفاع ، ما يجب على محكمة الموضوع
إجابته أو الرد عليه صراحة . ص ٩٠٥

الحكم ٥٠٩ :

أ - أسباب إبادة : دفاع شرعي ، مق لا تتوافر
حالته .

ب - نقض : طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها ؛
دفاع ، عاهة مستديعة ، الدفع بأن المجنى
عليه شفي من إصابته دون تخلف عاهة ،
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ص ٩٠٦

الحكم ٥١٠ : ٢٠ من مارس ١٩٦٢

أ - اشتباه : عود إليه . جريمة وقتية . مق
تتحقق .

ب - تقادم : دعوى جنائية ، انقضاؤها بمضي
المدة ، مدة التقادم ، بدء سريانها .
الإجراءات القاطعة للتقادم ، الدفع به
لأول مرة أمام محكمة النقض . ص ٩٠٦

الحكم ٥١١ : ٢٦ من مارس ١٩٦٢ .

غرفة اتهام : أصح بالوجه ، نيابة عامة ، نقض ،
إجراءاته ، طعن ، صفة فيه ، توقيع
النائب العام أو المحامي العام على أسباب
الطعن . ص ٩٠٧

الحكم ٥١٢ :

دخان : خلطه ، مشولية جنائية ، جريمة إحراز
دخان مخلوط ، أركانها ، نسبة الخلط ،

الركن المعنوي ، التفرقة بين الصانع وغير الصانع ، المادة ٧ من القانون ؛ قصد جنائي ، افتراضه لدى الصانع بقريئة قانونية قاطعة ، دفعه المسؤولية بمقولة عدم علمه بالغش أو الخلط ؛ غير الصانع إعفاؤه من العقاب ؛ نقض ، حالته ؛ دعوى مدنية ، طعن المدعى المدني بالنقض

ورغم صيرورة الحكم بالبراءة نهائياً .
الحكم ٥١٣ : ٢٧ من مارس ١٩٦٢
١ - نقض : طعن به للمرة الثانية ، مقتضاه .
ب - عقوبة تكميلية : متى يصح التجاوز عن إيقاعها ؟ أرز ، عقوبة القانون ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ .
ص ٩٠٨

النقض المدني

الحكم ٥١٤ : ١٧ من أكتوبر ١٩٦٢

وقف : قسمة ، مرتبات ؛ فرز حصتها ، إصلاح زراعي . إجازة أرض زراعية ، قيمتها .

ص ٩١٠

الحكم ٥١٥ :

نقض : طعن ؛ إجراءاته ، إيداع أوراق ومستندات ، إيداع صورة الحكم الابتدائي .

ص ٩١٠

الحكم ٥١٦ : ١٨ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - استئناف : إجراءاته ، تقرير التلخيص ، تلاوته .

ب - قانون : تنازعها من حيث الزمان ؛ استئناف .

ص ٩١١

الحكم ٥١٧ :

١ - جبرك : رسوم ، منازعات ، تحكيم اختصاص نوعي .

ب - تحكيم : جبرك ، رسوم .

ج - رسوم جبركية : أداؤها ، مناطه .

ص ٩١١

الحكم ٥١٨ :

اختصاص : نوعي ، إيجار أماكن .

ص ٩١٢

الحكم ٥١٩ :

أموال عامة : مقابر ، أراض مخصصة للحيوانات .

ص ٩١٣

الحكم ٥٢٠ : ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢

حكم : تدليل ، عيوبه ، تناقض ؛ نسب ، ثبوته .

ص ٩١٣

الحكم ٥٢١ :

١ - نقض : طعن ، إعلانه في الوطن المختار ؛

خصوم فيه ، موضوع غير قابل للتجزئة ، طلاق .

ب - طلاق : نقض ، موضوع غير قابل للتجزئة ،

بطلانه ، أثره على الخصوم .

ص ٩١٤

الحكم ٥٢٢ : ٢٥ من أكتوبر ١٩٦٢

نقض : طعن ، إعلانه ؛ قانون ، سريان قوانين

المرافعات ؛ بطلان ، تصحيح إجراءات

ص ٩١٤

باطل .

الحكم ٥٢٣ :

حكم : تدليل ، عيوبه ، قصور ؛ تقادم مسقط ،
رد الحكم على التمسك به . ص ٩١٥

الحكم ٥٢٤ :

نزاع لللكية : للنفعة العامة ، تعويض ، تقديره .
ص ٩١٥

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٥٢٥ : ١٩ من نوفمبر ١٩٦٠

دعوى : نظرها ؛ حكم ، حجية الأمر المقضى ،
المنازعة حول للماهية التي يستحقها العامل
عند نقله من سلك اليومية إلى سلك
الدرجات ، والمنازعة حول ما يستحقه
هذا العامل من أجر يومي . ص ٩١٧

الحكم ٥٢٦ :

عقد إداري : مناقصة ، تأمين ، تقديم العطاء
مصحوباً بالتأمين للوقت كاملاً ، القصور
به ، أثر مخالفته . ص ٩١٧

الحكم ٥٢٧ :

موظف : علاقته بالحكومة ، خضوع نظامه
القانوني للتعديل وفقاً لمتطلبات المصلحة
العامة ، سريان التنظيم الجديد عليه بأثر
حال من تاريخ العمل به ، عدم سريانه
بأثر رجعي يحس للراكر القانونية الذاتية
إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة
أدنى ، تضمن التنظيم الجديد لمزايا ترتب
أعباء مالية على الخزانة العامة ، تاريخ
سريانه ؛ تسوية حالة المدرسين المؤهلين
فنياً والذين سبق لهم الاشتغال في وظائف
كتابية في الوزارات المختلفة وفقاً
لأحكام قرار مجلس الوزراء ٥/٣/٩٤٥ .
ص ٩١٨

الحكم ٥٢٨ :

موظف : عام ، تعريفه ؛ موظفو مرفق الإنارة
بمدينة الاسماعيلية الذين ضموا إلى بلدية
الاسماعيلية ، اعتبارهم موظفين عامين ،
الأنظمة الواجبة التطبيق على حالتهم ؛
مجلس الدولة ، اختصاصه بهيئة قضاء
إداري بنظر المنازعات المتعلقة بمرتباتهم .
ص ٩١٩

الحكم ٥٢٩ :

إعانة غلاء المعيشة : حسابها ، شرط استحقاقها ،
ربطها على المرتب أو الأجر المقرر
للمؤهل أو المقرر طبقاً لقواعد التعيين ،
استبعاد الزيادة في المرتب أو الأجر عند
حساب الإهانة . ص ٩٢٠

الحكم ٥٣٠ :

دعوى : اشتغالها على طلبين : أصلي واحتياطي ،
رسم قضائي ، استحقاق أرجح الرمين
للخزانة ، استبعاد الطلب الاحتياطي
بحجة عدم تسديد رسمه ، شرط .
ص ٩٢٢

الحكم ٥٣١ : ٢٦ من نوفمبر ١٩٦٠

قرار إداري : ضابط بوليس ، استيداع ، إحالة
إليه ، بناء على التحقيق الثاني ، مع أن
التحقيق الأول انتهى إلى براءته .
ص ٩٢٢

الحكم ٥٣٢ :

موظف : معاش ، بلدية الاسكندرية ، قاعدة
عدم الجمع بين المرتب والمعاش ؛ قانون ،
تفسيره . ص ٩٢٣

الحكم ٥٣٣ :

موظف : مهندس ، بدل تفرغ . ص ٩٢٥

الحكم ٥٣٤ :

ا - موظف : إعارته لجهة خاصة ، صلة الموظف
بالجهة المعيرة ، أثر الجهة المختصة بمحاكمة
المعار تأديبياً .

ب - موظف : ندبه ، التفرقة بين الندب
والإعارة تحديد الجهة المختصة بالمساءلة
التأديبية للموظف .

ج - مسئولية : عن أعمال موظف معار ، الفرق
بين مسئولية مدنية : وموآخذة تأديبية ،
مناطق المسئولية المترتبة عن فعل الغير ،
تمتع الجهة الخاصة المستعيرة بسلطة الرقابة
والتوجيه على الموظف المعار لها ،
المسئولية المدنية قبلها . ص ٩٢٦

الحكم ٥٣٥ :

حكم : بالإلغاء ، حصيته ، نتائجها ، تحديد هذا
المدى بطلبات الخصوم وما تنتهي إليها
المحكمة في قضائها - الحكم باعتبار
الدعوى الثانية بإلغاء ذات القرار غير
ذات موضوع . ص ٩٢٩

الحكم ٥٣٦ :

ا - موظف : وقفه ، مرتب ، طلب استرداده
عن فترة الوقف ، مواعيده .

ب - موظف : وقفه ، مرتب ، جواز صرفه
كله أو بعضه . ص ٩٣٠

الحكم ٥٣٧ :

موظف : أقدميته ، مراعاة ترتيب النجاح في
الامتحان سواء عند التعيين أو عند
ترتيب الأقدمية ، الإغناء من الامتحان
بنوعيه بقرار من مجلس الوزراء بشرط
التزام ترتيب التخرج في التعيين ، تحديد
الأقدمية على أساس ترتيب التخرج .

ص ٩٣١

الحكم ٥٣٨ : ٣ من ديسمبر ١٩٦٠ .

بعثات : ترقية موظف مبعوث ، ترقية زميل
للموظف المبعوث أثناء غيبته في البعثة ،
الطعن عليها . ص ٩٣٣

الحكم ٥٣٩ :

ترخيص استيراد : مصادرة إدارية ، حالنا جوازها
استيراد سيارات الركوب الصغيرة استثناء ،
استيراد سيارات من طراز معين مطابقة
لترخيص ، التحدى بأن السيارات
المستوردة ليست صغيرة ، تجاوزة سعرها
الحقيقي المبلغ الذي حدده وزير الاقتصاد .
ص ٩٣٥

الحكم ٥٤٠ : ١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

ا - حكم : تنفيذه ، طعن رئيس هيئة مفوضى
الدولة في الحكم ، تنفيذه من جانب
الإدارة قبل نفاذ القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩
بتنظيم مجلس الدولة ، تأثيره على إنهاء
الخصومة في الطعن .

ب - موظف : نقل ، ترقية ، القيد الوارد
على ترقية الموظف المنقول من وزارة
أو مصلحة إلى أخرى ، المحكمة التشريعية
التي قام عليها ، النقل بين وحدتين
إداريتين مستقلتين بترقيتهما داخل
مصلحة واحدة . ص ٩٣٥

الحكم ٥٤١ :

مدة خدمة سابقة : ضمها ، شرط اتفاق العمل السابق مع العمل الجديد ، نص ، سريانه أيضاً على مدد الخدمة السابقة بالجهات الحكومية . ص ٩٣٦

الحكم ٥٤٢ :

ا - موظف : تأديب ، مخالفة مالية ، تعريفها .
ب - تأديب : مخالفة مالية ، سلطة التأديب ، إجراء تحقيق بشأن هذه المخالفات ورفعها إلى رئيس ديوان المحاسبة ، انفراد رئيس ديوان المحاسبة في ظلها بسلطة إقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية .

ج - قرار تأديبي : مخالفة مالية ، إصدار الرئيس الإداري ابتداء قراراً بالمعاقبة عليها ، الفعل المادي ، اغتصاب السلطة .

ص ٩٣٧

الحكم ٥٤٣ :

حكم : طعن ، دائرة فحص الطعون بالحكمة الإدارية العليا ، حكمها برفض طعن مقدم من هيئة مفوضي الدولة موضوعاً ، نظر طعن آخر مقدم من الجهة الإدارية في ذات الحكم لسبق الفصل فيه . ص ٩٣٨

الحكم ٥٤٤ :

كادر العمال : مبيض نحاس ، قرار مجلس الوزراء برفع درجة هذه الحرفة من حامل عادي إلى صانع غير دقيق ، خلوه من أي نص صريح أو ضمني يوحى بسريانه بأثر رجعي . ص ٩٣٩

الحكم ٥٤٥ :

ا - عمال القنال : مراكزهم من حيث الأجور

التي منحوها ، تحديدتها على مقتضى نتيجة الامتحان ، إعادة تسوية حالاتهم على أساس النتيجة التي يسفر عنها .

قبض العامل أكثر من الأجر المستحق له قانوناً ، حق الحكومة في استرداد الزيادة ما لم يكن قد سقط بالمدد المعتادة . ص ٩٤٠

الحكم ٥٤٦ :

موظف : مرفق عام ، تعيين ، شرط اللياقة الطبية ، الإغفاء منه ، تعيين بعض موظفي المرفق التي تنقل إلى الدولة استثناء من قواعد التعيين ، قرار الوزير المختص بإغفاء الموظف من شرط اللياقة الطبية حدوده . ص ٩٤١

الحكم ٥٤٧ :

ا - كادر : الكادران الكتابي المتوسط والفني المتوسط ، طبيعة كل .

ب - مدة الخدمة السابقة : ضمها ، شرط اتحاد الكادرين ، الكادر الكتابي المتوسط ، الكادر الفني المتوسط ، تماثل العمل السابق مع العمل الجديد ، عمل كاتب بوزارة العدل ، عمل مدرس بوزارة التربية والتعليم . توافر الخبرة ولو اختلف الكادران . ص ٩٤٥

الحكم ٥٤٨ :

موظف : تعيين لأول مرة في وظيفة حكومية لمن تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية ، قواعد الإنصاف ، شرط الإفادة من أحكامه . ص ٩٤٧

الجمعية العامة العمومية

للقسم الاستشاري

٥٥٠ : ٥ من ديسمبر ١٩٦٢
محال تجارية وصناعية أو مقلقة للراحة : ترخيص
بفتحها . ص ٩٤٨
٥٥١ : ١٩ من ديسمبر ١٩٦٢ .
علاوة : دورية ؛ حرمان موظف منها .
ص ٩٤٩

٥٤٩ : ٥ من ديسمبر ١٩٦٢
تصدير : قطن ، تنظيم منشآته ؛ تحديد الحصص
التي تسهم بها الحكومة ؛ تصرفات
جماعة الشركاء فيها ؛ ق ٧١ لسنة ١٩٦١ .
ص ٩٤٨

اقضاء محكم الاستئناف

الحكم ٥٥٥ : ٧ من ديسمبر ١٩٦٠
أ - إرث : تحايل على أحكامه ؛ تصرفات الكامل
الأهلية في ماله كله أو بعضه حال حياته
لوارث .
ب - وصية : مسترة ؛ ولي شرعي ، دفعه ثمن
المقار ، وضعه يده عليه ، رقية ،
ملكيتها . ص ٩٥٤

الحكم ٥٥٦ : ٨ من ديسمبر ١٩٦٠
أمر عسكري : ٥ سنة ١٩٥٦ ، تعاند مع رعايا
بريطانيين أو فرنسيين ، بطلانه .
ص ٩٥٦

الحكم ٥٥٧ : ١٤ من نوفمبر ١٩٦١
عين مؤجرة : مالك ، تعرضه للمستأجر في انتفاءه
بها ؛ إزالة التعرض ؛ تعويض .
ص ٩٥٧

الحكم ٥٥٨ : ٢١ من نوفمبر ١٩٦١
رسم : تقديره ؛ منشأ الالتزام مندات مختلفة .
ص ٩٥٨

الحكم ٥٥٢ : ٥ من نوفمبر ١٩٦٠
أ - مرافعات : الكتاب الرابع من قانونها ،
حلول أحكامه محل الأحكام العامة في
قانون المرافعات ، نفاذ أحكام المرافعات
فيما لم يرد بشأنه نص خاص .
ب - قرار : صادر في مسائل الولاية على المال ،
خضوعه للقواعد الخاصة بالأحكام ، ميعاد
استئنافه . ص ٩٥٠

الحكم ٥٥٣ : ٧ من نوفمبر ١٩٦٠
أ - عمل : إصاباته ، ق ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ،
صاحب العمل الأصلي ، المقصود به .
ب - مسئولية : تفسيرية ، أركانها ، ١٦٣ م مدني .
ص ٩٥٢

الحكم ٥٥٤ : ٨ من نوفمبر ١٩٦٠
ملك : بوضع اليد ، شروطه ؛ حيازة عرضية ،
تقديم مكسب للملكية . ص ٩٥٣

قضاء المحاكم الكلية

د — مدين متضامن : حق الدائن بمطالبة بالدين
كلا دون سائر المدينين المتضامين .

ص ٩٦٠

الحكم ٥٦٠ : ٥ من مايو ١٩٦٢

خطاب ضمان : بنك ، تأميمه ؛ مسئولية مؤسسة

البنوك عن ديونه . ص ٩٦٢

الحكم ٥٥٩ : ٢ من ديسمبر ١٩٦١

ا — تنفيذ : تأمين خاص على مال أو أكثر من
أموال المدين ؛ تنفيذ على أموال المدين
الأخرى ، شروطه .

ب — تأمين خاص : على مال غير المدين ؛
مرتبه ، حقه في التنفيذ .

ج — دائن عادي : مزاحمة دائن مرتبه .

ثانياً - المقالات والبحوث

الفلسفة بجامعة روزفلت . ص ٩٨٣

كتب جريدة :

الجرائم السياسية ، للدكتور محمد الفاضل رئيس
قسم القانون الجزائي وأصول المحاكمات
الجزائية في جامعة دمشق . ص ٩٩٣

الجرائم المضرة بالمصلحة العامة : للدكتور أحمد
فتحى سرور مدرس القانون الجنائي
بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

ص ٩٩٩

جريمة خيانة الأمانة في التشريع المصري : للاستاذ
إحمد محمود حسنى ، القاضى بمحكمة
اسكندرية الابتدائية . ص ٩٦٥

تعريف بالمقالات السهام :

توحيد العقوبات السالبة للحرية : للدكتور محمود
نجيب حسنى أستاذ القانون الجنائي المساعد
بجامعة القاهرة . ص ٩٨٠

تعريف بالكتب :

فن الإقناع ، تأليف : ليونيل روبى رئيس قسم

المحكمة

مجلد قضائى شهري

قضاء محكمة النقض الجزائرية

٤٩٧

٥ من مارس ١٩٦٢

تموين : عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، تفويضها وزير التموين لإصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة ، مؤداه .

المبدأ القانونى :

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه : « يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التى يصدرها تنفيذا لهذا القانون ، ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة الميئنة بها ، ومن ثم فإن ما يصدره وزير التموين من قرارات في حدود هذه السلطة التشريعية المخولة له ، إنما يرد عليها ، فيما تتضمنه من العقوبات ، نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها ؛ باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذى خول

وزير التموين إصدار تلك القرارات .

(القضية رقم ١٦٤٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين وحسين صفوت السركى المستشارين) .

٤٩٨

٥ من مارس ١٩٦٢

وصف التهمة : دفاع ، متى لا تلتزم المحكمة بلفت نظره إلى التعديل ؟ التعديل من القتل عمداً مع سبق الإصرار إلى الضرب المفزى إلى الموت ، عدم التنبية عليه .

المبدأ القانونى :

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم ، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية الميئنة بأمر الإحالة التى كانت مطروحة بالجلسة ، هى

وردت نصوصها في قانون الأحكام العسكرية رأى الشارع فيها إخلالاً بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام ، فهى جرائم معاقب عليها في كل من القانونين .

وقد قصد الشارع بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية من أن « المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أو أحكامها أمام أى هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون » . قصد الشارع من ذلك تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، ويترتب على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح نهائياً ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً بإصداره يجوز قوة الشيء المقضى في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الإزدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتآذى به العدالة .

٤ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية ، إن صح ، يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية ، فإذا كان

بذاتها الواقعة التى اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد .

فإذا كان مرد التعديل الذى أجرته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توفر نية القتل واستبعاد ظرف سبق الإصرار المشدد ، دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذى نزلت إليه في هذا النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكباً جريمة الضرب المفضى إلى الموت ، لاجرمية القتل عمداً مع سبق الإصرار . هذا التعديل لا يجافى التطبيق السليم فى شيء ، ولا يعطى المتهم حقاً في إثارة دعوى الإخلال بالدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى .

(القضية رقم ١٦٤٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفى وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركى المستشارين) .

٤٩٩

١٢ من مارس ١٩٦٢

١ — جريمة عسكرية : تعريفها ، قوة الشيء الملقى لأحكامها .

ب — محكمة عادية : الدفع أمامها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية ، إغفال تحقيقه أو الرد عليه .

المبادئ القانونية :

١ — الجرائم العسكرية هى أفعال

الإيضاحية للقانون سالف الذكر وهذه القرينة القابلة لإثبات العكس والتي لا يشترط نوع معين من الأدلة لدحضها — لم تمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره للعقاب ، كما أنها لا تمس سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن وفي استنباط معتقدها من عناصر الدعوى واطمئنانها إلى سلامة إسناد التهمة بكافة أركانها إلى المتهم .

٣ — إن محل إثارة قرينة العلم المفترض بالغش المنصوص عليها بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، هو أن يثبت بداهة ذي بدء صلة المتهم ، إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، بالفعل موضوع الجريمة ، فإذا كانت المحكمة قد قضت بحكمها المطعون فيه ببراءة المتهم ، واطمأنت في ذلك للأدلة السائغة التي أوردتها ، إلى عدم ثبوت صلة المتهم بواقعة الدعوى ، وهي قيام شريكه وحده بتوريد اللبن الذي ثبت غشه دون تدخل من المتهم أو حضوره أو اتفاهه . فلا يكون مديداً ما تنعاه النيابة على الحكم من أنه أغفل إعمال تلك القرينة القانونية .

(القضية رقم ١٦٦٠ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السرك المستشارين) .

٥٠١

١٢ من مارس ١٩٦٢

اختلاس : أموال أميرية . جريمة المادة ١١٢

الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٨٩٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٠

٥ من مارس ١٩٦٢

١ — غش ألبان : إثبات جريمة عرض لبن مغشوش للبيع .

ب — قرينة العلم المفترض بالغش : علاقتها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توافره للعقاب ، تعلقها بسبب الإثبات ، قابليتها لإثبات العكس ؛ حرية محكمة الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .

ج — قرينة العلم المفترض بالغش : محل إثارتها .

المبادئ القانونية :

١ — الأصل أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملزم بتوريد اللبن ؛ بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه .

٢ — أنشأ الشارع قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، حين افترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين .

وقد رفع الشارع بهذه القرينة عبء إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقاً للصالح العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان على ما أفصح عنه في المذكرة

٥٠٢

١٢ من مارس ١٩٦٢

غش : وتدليس ، لإثبات بوجه عام ؛ عينات ، أخذها

المبدأ القانوني :

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة

١٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش ، وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات ؛ إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدهو إليه الضرورة من تكرار التحليل ، ولم يقصد أن يرتب أى بطلان على عدم اتباعه .

(القضية رقم ١٦٦٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٣

١٢ من مارس ١٩٦٢

١ — أدلة : حرية قاضي الموضوع في تقديرها ، قضاؤها بالبراءة .

ب — محضر : جمع الاستدلالات أو التحقيق ، بياناتها ، حجيتها ، احتمالها الجدل والمناقشة ؛ طعن بالتزوير .

المبادئ القانونية :

١ — يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٢ — الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع

عقوبات ، أركانها ؟ صفة الجاني ، من هو الموظف أو المستخدم العمومي ، المشار إليه بالنص ؟ طواف البريد ؟ نوع الشيء المختلس .

المبدأ القانوني :

بمجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، يشمل كل موظف عمومي أو من في حكمه ، طبقاً للمادة ١١١ من هذا القانون ، يختلس مالا بما تحت يده ، متى كان تسليم المال له حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم ، وهو طواف بريد ، أنه تسلم من المجنى عليهم الرسوم المستحقة عن الخطابات المسجلة التي سلموها إليه لتصديرها ، فاختلس لنفسه هذه الرسوم التي سلمت إليه بسبب وظيفته ولم يقوم بتوريدها لحساب الخزنة ، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في تلك المادة ، وطبق القانون على الواقعة تطبيقاً سليماً .

والخطابات التي يسلمها أصحابها إلى طواف البريد بسبب وظيفته ، هي من الأوراق المشار إليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لما لها من القيمة الاعتبارية ؛ ذلك أن عبارة « الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها » الواردة بالمادة المذكورة قد صيغت بألفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية .

(القضية رقم ١٦٦١ لسنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

أثبت في محضره المؤرخ ١٩٥٩/٥/٢٠ أنه ومعه شيخ ناحية طماي الزهايرة وجد المطعون ضده قد زرع ١٢ قيراطاً قطناً رجيماً وأنهما استدلا على ذلك من آثار جذور القطن المتخلفة عن العام السابق ، وأنه سأل المطعون ضده فاعترف مبدئياً أن زرع القطن يلائم ظروف الحوض ، وامتنع عن التوقيع وذل المحضر بتوقيع المهندس والشيخ .

وبعد أن أورد الحكم مؤدى شهادة مهندس الزراعة وشيخ الناحية أمام المحكمة ، وما ذكره الشاهد الأخير من توقيع المطعون ضده على المحضر أمامه على رغم خلو المحضر من توقيعه وإصراره على حصول التوقيع ؛ عرض إلى دفاع المطعون ضده وإنكار ما نسب إليه وانتهى إلى قوله : « وحيث إنه على ضوء ما تقدم وإزاء إنكار المتهم ومجادلته في حضوره ، وما تكشف عنه المحضر من خلوه من توقيعه ، وما تناقض فيه شيخ الناحية حول واقعة محددة ما كانت لتحتل الخلاف في شأن حصولها لو صحت وهى واقعة إمضاء المتهم على محضر الضبط أو عدم إمضائه ، فإن المحكمة لا تترتاح بعد كل هذه الملابسات إلى ما أدلى به الشاهدان من أن المتهم كان حاضراً وقت المعاينة ؛ إذ تحرر المحضر ، وبالتالي فلم تتبع حياله ما توجبه المادة ٢/٦ من القانون ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ من وجوب إعلان المحضر إليه حق تناح له فرصة المنازعة إن عن له ذلك ، وكل أولئك من شأنه أن يحيط الاتهام الموجه إليه بكثير من الشك مما يتعين معه القضاء ببراءته » .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة السائغة التي استند إليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من عدم اطمئنانها إلى صحة إسناد التهمة إلى

القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، أو مطالبته بالركون إلى محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق . ذلك بأن ما تحويه هذه المحاضر من بيانات لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ، وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة ؛ فللخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير . والمحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو تطرحها ، ولا يخرج من هذه القاعدة إلا ما استثناه القانون وجعل له قوة إثبات خاصة ، بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطعن بالتزوير ، كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته ، وطوراً بالطرق العادية كالمحاضر المحررة في مواد المخالفات فيما تضمنته من الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها .

على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعنى أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ، ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها ؛ بل إن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة ، ولكن لما أن تقدر قيمتها بمتنهي الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون .

المحكم

« . . . وحيث إن .. مهندس زراعة السنبلاوين

ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه في الجلسة ، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولولم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون سديداً . »

(القضية رقم ١٦٦٧ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٤

١٢ من مارس ١٩٦٢

وصف التهمة : طرق ، لو رفع الدعوى على المتهم بأنه أحدث قطعاً في الطريق . تبرئته تأسيساً على أنه إنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل لم ترفع به الدعوى .

المبدأ القانوني :

تعاقب المادة ١٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة على أمرين : الأول إحداث قطع أو حفر في سطح أو ميول الطرق العمومية ؛ والثاني وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو برابج تحتها بدون ترخيص . فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف أنه أحدث قطعاً بالطريق العام ، فقضت المحكمة ببراءته تأسيساً على أنه : « لم يحدث قطعاً بالطريق وإنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل الطبقات الأسفلتية وهو فعل لم ترفع به الدعوى عليه ، فإنها تكون قد أخطأت . ذلك أن وضع المتهم ماسورة في جوف الطريق أسفل طبقاته السطحية لازمه إحداث

للطعون ضده ، وأطرح أدلة الإثبات المقدمة في الدعوى للاعتبارات التي ذكرها . وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة من نعي على الحكم لانتفاته عما جاء بمحضر ضبط الواقعة المهرر بمعرفة مأمور من مأموري الضبط القضائي مردوداً بأن الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبارة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر أو مطالبته بالركون إلى محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق . ذلك بأن ما تحويه هذه المحاضر من بيانات لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ، وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة — فللخصوم أن ينفذوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير ، وللمحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو أن تطرحها ، ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا ما استثناءه القانون وجعل له قوة إثبات خاصة ، بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطعن بالتزوير كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته ، وطوراً بالطرق العادية كالمحاضر المهررة في مواد التحالفات فيما تضمنته عن الوقائع التي يثبتها للمأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها . على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها ، بل إن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما

٢ - الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية .

فإذا كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ، أن الدفاع عن المتهم الطاعن ، طلب بالجلسة الأولى سماع شاهد الإثبات الغائب . ضابط المباحث ، فسمعت المحكمة أقوال من حضر من شهود الإثبات وناقشهم الدفاع ثم ترافعت النيابة ومحاميا المدعى بالحقوق المدنية ، وبعد ذلك قررت المحكمة استمرار المرافعة لجلسة تالية حيث ترفع محامو المتهمين ومن بينهم المدافع عن الطاعن ، فلم يصر على طلب سماع شهادة الضابط المذكور حتى أتم مرافعته ، بما مفاده أنه قد عدل عنه ؛ فإن ما يثيره من أن المحكمة قد أخملت بحقه في الدفاع بعدم استدعائها هذا الشاهد لمناقشته ، لا يكون سديداً .

(القضية رقم ٧١٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٥٠٦

١٣ من مارس ١٩٦٢

١ - دخان المضغة ؛ خلطه .

ب - دخان : خلطه ، جريمة ، باعث .

ج - إثبات : خلط دخان ، وسائله .

حضر بميل الطريق في الموضع الذي أدخلت فيه الماسورة ، فهو وصف لازم للفعل الذي رفعت به الدعوى وليس واقعة مستقلة عنه بما يجعله واقعا تحت طائلة المادة ١٣ سالفه الذكر ، ومن ثم فإنه كان يجب على المحكمة أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تنزل عليها حكم القانون . وهي إذ لم تفعل وذهبت خطأ إلى أن ثمة واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى ، فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١٦٧٢ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

٥٠٥

١٣ من مارس ١٩٦٢

١ - دفاع : سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها ، متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟

ب - طلب تحقيق : متى تلزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه .

المبادئ القانونية :

١ - إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة ، إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب .

د — عقوبة : مصادرة دخان مخلوط .

المبادئ القانونية :

١ — متى كان لم يصدر قرار وزارى يجيز إضافة مادة ما إلى دخان المضغة ، فإن الأمر بشأفه يظل خاضعاً لحكم المادتين الأولى والسادسة من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

٢ — المادة الغريبة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، هى كل مادة تضاف إلى الدخان قبل تجهيزه للإستعمال فى المصنع ؛ ولا اعتداد بالبائع الذى يحمل المتهم على إيقاع هذا الخلط ، ما دام يعلم أن ما أضافه هو مادة أخرى ، ومن ثم فإنه يعد من أعمال الخلط التى حرمها القانون رش الدخان بسائل يحتوى على الماء والعسل والنظرون ، ولو كان ذلك بقصد تحسينه وإرضاء العملاء .

٣ — ليس بلام للحكم بأن مادة ما قد خلطت بالدخان ، أن يكون الدليل عليها مستمداً حتماً من نتيجة التحليل وإمكان عزلها وتحديد نسبتها . إذ أن التحليل جزء من أوجه البحث ، فمتى اطمأنت المحكمة إلى الأدلة المستقاة من اعترافات بعض من سئلوا برش الدخان بسائل معين ، ومن ضبط هذا السائل وأداة استعماله ؛ فإن ذلك يكون كافياً للاستدلال على وقوع الجريمة ، ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة التى

خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكوناته ؛ أو أنها تشابهت مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتها .

٤ — متى كان الثابت من وقائع الدعوى وبما اطمأنت إليه المحكمة من الأدلة أن قدراً معيناً من الدخان هو الذى تم خلطه ، دون سائر ما ضبط من الدخان ؛ فإنه يجب أن يقتصر الحكم بعقوبة المصادرة على هذه الكمية المخلوطة وحدها .

(القضية رقم ١٤٠٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٧

١٩ من مارس ١٩٦٢

- ١ — محام : مقبول للمرافعة ، مقرر للمرافعة .
- ب — محام : قبوله أمام محكمة النقض ، حالته .
- ج — محام : قرار وزير العدل فى ٢١/٥/١٩٥٧ لإعمالاً للمادة ٢٦ من قانون المحاماة ، النسوية بين محامى الهيئات التى عينها وبين محامى الحكومة .
- د — نقض : لإجراءاته ، التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة .

المبادئ القانونية :

١ — جرت نصوص قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على عسدم التفرقة بين لفظى المحامين ، المقبولين للمرافعة ، و د المقررين للمرافعة ، أمام المحاكم واستعملتهما فى أداء معنى واحد .

٢ — الواضح من جماع نصوص قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، أن قبول المحامى للمرافعة أمام محكمة النقض يكون فى إحدى

في جدول المحامين المقررين أمام المحاكم بجميع درجاتها تيسيراً لهم في أداء واجبهم .

٤ - إن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إذ نصت على أنه إذا كان الطعن مرفوعاً من غير النيابة يجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض ، فقد دلت على أنه يكفي لإعمال حكمها أن يكون المحامي مقبولا أمام هذه المحكمة دون أي شرط آخر . ذلك أن إجازة المحامي للمرافعة أمام إحدى المحاكم إنما يقتضي بطريق التضمن أن يخول المحامي اتخاذ الإجراءات القضائية كافة التي يوجب القانون اتباعها والسير بخطواتها حتى تنتهي بإبداء المحامي مرافعته عن الخصم الذي وكله في الدفاع عنه . وإذن فمتى كان محامي « بنك مصر » الذي وقع أسباب الطعن مقبولا للمرافعة أمام محكمة النقض ، مستنداً حقه في ذلك من القانون ، فإنه يجوز له أن يوقع أسباب الطعن بصفته ، وهو ما يتعين معه قبول الطعن شكلاً .

(القضية رقم ٨٧٤ سنة ٣١ في بالهيئة السابقة) .

٥٠٨

١٩ من مارس ١٩٦٢

نقض : طعن ، أسبابه ، تحديدها ؛ دفاع ، حكم تسببه ، قول الطاعن إن الحكم لم يرد على دفاعه دون أن يبين ماهية هذا الدفاع ، ما يجب على محكمة الموضوع إجابته أو الرد عليه مراعاة .

حالتين : الأولى أن يكون إسم المحامي مقيداً بالجدول الخاص بالمحامين المقررين أمام هذه المحكمة عملاً بالمادة ١٧ من هذا القانون ؛ والثانية أن يكون مقبولا للمرافعة أمامها إعمالاً لحكم المادة ٢٦ منه والتي تنص على أنه : يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين ، . وإذا كان القبول أمام المحاكم قد ورد في صيغة العموم ، فإنه لا بد ينصرف إلى القبول أمام محكمة النقض .

٣ - متى كان وزير العدل ، إعمالاً لنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ، قد أصدر قراراً بأن : « يقبل للمرافعة أمام المحاكم عن بنك الائتمان العقاري أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب في رأس المال أو البنك الأهلي أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للبترول أو البنك الصناعي أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين » ؛ فإن القانون يكون قد سوى بذلك بين محامي أقلام قضايا الحكومة ومحامي هذه الهيئات ، في عدم اشتراط قديم

المبدأ القانوني :

ما يشير الطاعن من أن الحكم أغفل الرد على دفاعه مردود بأنه لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يحدده ، وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه ؛ وهل كان الدفاع جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم رداً ، بل يعتبر الرد عليه مستفاداً من القضاء بالإذانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها .

(القضية رقم ١٦٨١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠٩

١٩ من مارس ١٩٦٢

١ — أسباب لإباحة : دفاع شرعي ، متى لا تتوافر حالته .

ب — نقض : طعن ، أسبابه ، مالا يقبل منها ؛ دفاع ، عاهة مستديمة ، الدفع بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهة ، إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان مفاد ما أورده الحكم أن كلا من المجنى عليه والمتهم كانا يقصدان الاعتداء وإيقاع الضرب من كل منهما بالآخر ؛ فإن ذلك مما تنتفي به حالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال ، بغض النظر عن البادىء منهما بالإعتداء .

٢ — إذا كان المتهم الطاعن ،

لم يتمسك بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهة مستديمة لديه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً .

(القضية رقم ١٦٨٧ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٠

٢٠ مارس ١٩٦٢

١ — اشتباه : عود إليه . جريمة وقتية . متى تتحقق .

ب — تقادم : دعوى جنائية ، انقضاؤها بمضى المدة ، مدة التقادم ، بدء سريانها . الإجراءات القاطعة للتقادم ، الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ — جريمة العود للاشتباه جريمة وقتية ، والعبرة في تحققها هي بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجريمة .

٢ — من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه يفيد صحته .

فإذا كان يبين مما أورده ذلك الحكم أن الجريمة التي ترتب عليها العود للاشتباه قد وقعت يوم ١٠/٥/١٩٥٤ وأن أول إجراء قاطع

يتولى هو وضع أسباب الطعن . فإن كلف أحد أعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد إقراره إياها ، ذلك أن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ، ووضعها من أخص اختصاصاتها . أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . ومن ثم فإنه إذا كان الثابت من الأوراق أن الذي قرر بالطعن وقدم أسبابه هو رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على هذا الأخير للموافقة عليه واعتماده قبل تقديمه بقلم الكتاب ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

(القضية رقم ١٧٠٦ سنة ١٩٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٢

٢٦ من مارس ١٩٦٢

دخان : خلطه ، مسئولية جنائية ، جريمة إحراز دخان مخلوط ، أركانها ، نسبة الخلط ، الركن المعنوي ، التفرقة بين الصانع وغير الصانع ، المادة ٧ من القانون ؛ قصد جنائي ، افتراضه لدى الصانع بقرينة قانونية قاطعة ، دفعه المسئولية بمقولة عدم علمه بالغش أو الخلط ؛ غير الصانع إعفاؤه من العقاب ، نقض ، حالته ؛ دعوى مدنية ، طعن المدعى المدني بالنقض رغم صيرورة الحكم بالبراءة نهائياً .

المبدأ القانوني :

يبين من استعراض نصوص المواد ٦ و ١٩٣٣ مكرر و ٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون

للبلدة بشأنها كان سؤال المتهم في محضر جمع الاستدلالات يوم ١٦/٥/١٩٥٧ ، فإن جريمة العود للاشتباه تكون قد سقطت بمضي مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم عن تلك الجريمة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون بما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبرائة المتهم .

(القضية رقم ١٦٧٩ سنة ١٩٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥١١

٢٦ من مارس ١٩٦٢

غرفة اتهام : أمر بالأوجه ، نيابة عامة ، نقض ، إجراءاته ، طعن ، صفة فيه ، توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن .

المبدأ القانوني :

إن الشارع إذ قصر حق النيابة العامة في الطعن بطريق النقض ، في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، على النائب العام طبقاً للمادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، أو المحامي العام أو وكيل خاص عنه طبقاً للمادة ٣٠ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، فإنما أراد بذلك أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامي العام حتى يكون في ذلك ضمان للمتهم . فإذا وكل أحدهما أعوانه في التقرير بالطعن ، وهو عمل مادي يستوي أن يباشره أيهما بنفسه أو يكل أمره إلى غيره بتوكيل عنه ، فعليه أن

بخلط الدخان لدى المطعون ضده أو قيامه بفعل الخلط يكون مخطئاً في تطبيق القانون متعيناً نقضه والإحالة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية .

(القضية رقم ١٧١٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٣

٢٧ من مارس ١٩٦٢

أ — نقض : طعن به للمرة الثانية ، مقتضاه .

ب — عقوبة تكميلية : متى يصح التجاوز عن إيقاعها ؟ أرز ، عقوبة القانون ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ .

المبادئ القانونية :

١ — تنص المادة ٤٥ من القانون ٥٧

لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحكمة عن الجريمة التي وقعت ، . فإذا كان الطعن المقدم من النيابة — للمرة الثانية — مقصوراً على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإن ذلك يقتضي بحسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها ما دامت أسباب الطعن المقدمة لم ترد

٧٩ لسنة ١٩٤٤ ، وقرار وزير المالية ٩١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحديد النسب التي يجوز خلط أنواع الدخان المعسل بها ، أن الشارع ، فيما عدا تلك النسب التي فوض وزير المالية تحديدها ، لم يحدد نسبة خلط الدخان ، وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط جريمة معاقباً عليها ، فأنشأ بذلك نوعاً من المسئولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني لتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل ، إذا كان صانعاً ، بحيث لا يستطيع دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط ، تأسيساً على أن من واجباته الإشراف الفعلي على ما يصنعه والتزام أحكام القانون في هذا الصدد . ففقوده عن هذا الواجب يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الغش أو الخلط ، وأن إرادته اتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانوناً ما لم تقم به حالة من حالات الإعفاء من المسئولية الجنائية . أما من لم يكن صانعاً فقد أعفاه القانون من العقاب إذا أثبت حسن نيته .

فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده « المتهم المدعى عليه مدنياً ، صانع ، وأن الدخان المضبوط لديه قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه ، وهو مادة غريبة عنه يصدق عليه معها وصفه بالدخان المخلوط ، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك « الطاعنة ، تأسيساً على عدم ثبوت توافر العلم

على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات
أثر في الحكم بما يستلزم التعرض لموضوع
الدعوى .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى
بتغريم المتهم عشرة جنهات وبعدم خدمة
زراعة الارز في المستقبل وبوقف تنفيذ
العقوبة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
لمخالفته أحكام القانون ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل

بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ ، وهو ما يتعين
معه نقضه وتصحيحه بجعل الغرامة المحكوم
بها على المتهم المطعون ضده ، ٢٥ جنهات عن
كل فدان أو كسور الفدان من زراعة الارز
موضوع الجريمة ، مع التجاوز عن العقوبة
التكميلية ، وهي عدم خدمة زراعة الارز ،
لعدم جدواها العملية الآن وقد مضى على
الواقعة قرابة الخمس سنوات .

(القضية رقم ١٧١١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ الْمَدَنِيِّ

٥١٤

١٧ من أكتوبر ١٩٦٢

وقف : قسمة ، مرتبات ، فرز حصنها ، إصلاح زراعي . إجازة أرض زراعية ، قيمتها .

المبدأ القانوني :

النص في المادة ٤١ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن أحكام الوقف ، على أن يجري فرز حصة الخيرات والمراتب الدائمة المشروطة فيه ، على أساس متوسط غلة الوقف في خمس السنوات الأخيرة العادية ، ، إنما أراد به الشارع وضع معيار مرن وحد متحرك تقاس به غلة الوقف ، ويلتزمه قاضي الدعوى عند فرز حصة الخيرات والمراتب ، هو متوسط الغلة في خمس السنوات الأخيرة العادية — سابقة كانت على صدور القانون أو لاحقة ، لا خمس السنوات السابقة وهي السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ .

وقد حدد القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية ، ونص في المادة ٣٣ منه على أنه ، لا يجوز أن تزيد أجرة الأراضي الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، . وهو نص آمر دعت إليه اعتبارات من المصلحة العامة ، وقد استمر

قائماً بحكم علاقة مستأجرى الأراضي الزراعية بمالكها حتى الآن ، بحيث أصبحت القيمة الإيجارية — محددة على مقتضاه — هي القيمة الإيجارية العادية للأراضي الزراعية ؛ فإن المحكم المظعون فيه إذ أجرى فرز حصة المرتبات المشروطة للطاعنات على أساس القيمة الإيجارية حسبها هي مقدرة بقانون الإصلاح الزراعي ، لا على أساس متوسط الغلة في السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ حسبها هي مقدرة في قانون الوقف ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(القضية رقم ٦ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وأميل جبران بولس وقطب عبد الحميد فراج المستشارين) .

٥١٥

١٧ من أكتوبر ١٩٦٢

نقض : طعن ؛ إجراءاته ، إيداع أوراق ومستندات ، إيداع صورة الحكم الابتدائي .

المبدأ القانوني :

أوجبت المادة السابعة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت التقرير صورة من الحكم

على إغفال هذا الإجراء الجوهرى على ما جرى به قضاء محكمة النقض بطلان الحكم .

٢ - لايسرى ما استحدثه القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون المرافعات من أحكام خاصة بإلغاء نظام التحضير وإلغاء المادة ١١٦ من قانون المرافعات التى أحالت المادة ١٦ من قانون المرافعات على أحكامها ، إلا على الاستئناف الذى يرفع بعد العمل بالقانون الجديد ، أما الاستئناف الذى يكون قد رفع قبل ذلك فتتبع فى شأنه النصوص السارية وقت رفعه .

(القضية رقم ١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضى وأحمد أحمد الشاى ومحمد عبد اللطيف مرسى ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

٥١٧

١٨ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - جرك : رسوم ، منازعات ، تحكيم ، اختصاص نوعى .

ب - تحكيم : جرك ، رسوم .

ج - رسوم جركية : أدائها ، مناطه .

المبادئ القانونية :

١ - المرسوم ١٤/٢/١٩٣٠ الخاص بوضع تعريفية جديدة للرسوم الجركية ، نفاذاً للقانون ٢ لسنة ١٩٣٠ ، فى سبيل الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين الجرك وبين المقررين للبضائع بشأن نوعها أو صنفها أو مصدرها الأصيل يرسم طريقاً خاصاً وإجراءات معينة تبدأ بتحرير محضر عن

المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه إن كانت أعلنت ، وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه فى أسبابه ، وإلا حكم ببطلان الطعن . وإذا أحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائى فى أسبابه ، وأصبح الحكم الأخير بمقتضى هذه الإحالة وكأنه جزء من الحكم المطعون فيه مكمل له ، فقد كان يتعين على الطاعن أن يودع ملف الطعن وقت التقرير صورة رسمية من الحكم الابتدائى أو صورته المعلنه إن كانت أعلنت ، ولا يغنى عن ذلك تقديم الطاعن صورة عرفية من الحكم الابتدائى ، مما يستوجب الحكم ببطلان الطعن .

(القضية رقم ١٩ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٥١٦

١٨ من أكتوبر ١٩٦٢

١ - استئناف : إجراءاته ، تقرير التلخيص ، تلاوته .

ب - قانون : تنازعها من حيث الزمان ؛ استئناف .

المبادئ القانونية :

١ - توجب المادتان ١١٦ و ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون إحالة الدعوى إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير ، يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسائيد كل منهم ودفوعهم وأوجه دفاعهم وما أصدره فى القضية من قرارات ، وأن يتلى هذا التقرير قبل بدء المرافعة ؛ ويترتب

من المرسوم الصادر في ١٣/٤/١٩٥٤ بتعديل الرسوم الجمركية ، على أن كل بضاعة دفعت عنها الرسوم الجمركية قبل تاريخ العمل به (وهو تاريخ صدوره) ، تفرض عليها الرسوم المقررة به . ولما كان أداء الرسوم الجمركية لا يكون إلا بعد تحديد مصير البضاعة ، سواء بتحصيل الرسوم عليها أو الإعفاء منها ، وبعد تسوية هذه الرسوم في حالة ثبوت استحقاقها ، فإن قيام الطاعن بدفع مبلغ بصفة أمانة مقابل الإفراج عن البضاعة وضماناً لاستيفاء مصلحة الجمارك الرسوم التي يثبت لديها استحقاقها ، لا يعد منه أداء للرسوم بالمعنى الذي تقصده الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم سالف الذكر .

(القضية رقم ٢ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٨

١٨ من أكتوبر ١٩٦٢

اختصاص : نوعي ، لإيجار أماكن .

المبدأ القانوني :

لا يجوز - طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن ، أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ ، أو أجرة المثل لذلك الشهر ، إلا بمقدار نسب معينة تختلف باختلاف نوع المحل المؤجر ، على أن يدخل في تقدير الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل تقويم كل شرط

تفصيلات الخلاف وإحالاته إلى خبيرين أحدهما معين من الجرك والآخر عن المقرر عن البضاعة ، تكون قرارتهما في حالة الاتفاق في الرأي نهائية . فإن اختلفا رفع النزاع إلى « قوميير » تعينه الحكومة للتحكيم تكون قرارانه غير قابلة لأي طعن ، ويمتنع على المحاكم النظر في هذه المنازعات .

ومنع المحاكم من أنظر هذه المنازعات والقرارات الصادرة في شأنها ، لا يكون إلا إذا سلك الجرك الطريق الذي رسمه القانون للفصل في تلك المنازعات ، واتباع القواعد والإجراءات المقررة لذلك ، والتي كفل بها الشارع كثيراً من الضمانات لأصحاب الشأن . أما إذا تنكب الجرك هذا الطريق ولم يحل النزاع إلى الخبرة القانونية ، ولا إلى التحكيم أمام القوميسير ، وأفرج عن البضاعة دون اتخاذ الإجراءات التي أوجبها القانون قبل الإفراج عنها ، فإن الاختصاص بنظر هذه المنازعات يكون للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

٢ - قيام الجرك بعرض الخلاف على وزارة المالية باعتبارها الجهة الرئيسية العليا لا يعتبر « تحكيمياً » بالمعنى القانوني ، بحيث يمنع من نظر النزاع أمام المحاكم ، ذلك أن القانون قد عين الجهة التي يحتمل إليها في مثل هذا النزاع وهي « القوميسير الجركي » ، ووضع للتحكيم في هذه الأحوال قواعد خاصة لا يجوز مخالفتها .

٣ - تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى

أو التزام جديد لم يكن وارداً في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١، و لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر. وينبنى على ذلك ووفقاً لمفهوم مخالفة هذا النص، أن الشرط الوارد في عقد الإيجار المبرم قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والذي يضيف على عاتق المستأجر عبئاً مالياً مستقلاً عن الأجرة المحددة فيه، لا يدخل في تقويم الأجرة. كما أن النزاع الذي يدور بين طرفي العقد حول صحة هذا الشرط يخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧، إذ لا يعتبر نزاعاً في الأجرة ولا يدخل في تقويمها، وبالتالي فإنه يكون خاضعاً للقواعد القانونية العامة من حيث موضوعه والاختصاص القضائي والإجراءات على ما نصت عليه المادة ١٥/٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧.

(القضية رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥١٩

١٨ من أكتوبر ١٩٦٢

أموال عامة : مقابر ، أراض مخصصة للحيوانات .

المبدأ القانوني :

تنص المادة السادسة من لائحة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة الصادرة في ٢٨/٢/١٩٢٦ نفاذاً للقانون ١ لسنة ١٩٢٢، على أن جميع المباني الموجودة داخل حدود الجبانات، التي أخرجها المرسوم بقانون

المؤرخ ١٠/٢/١٩٢٤ من الأراضي المخصصة للدفن، لا يجوز تجديدها أو ترميمها. ويكون الشارع بذلك قد أضفى صفة المال العام على المنطقة الواقعة حول مسجد الإمامين الشافعي والليثي، ومنها المباني الداخلة في نطاقها وذلك بحكم تخصيصها للحيوانات وحظر تجديدها أو ترميم ما بداخلها من المباني. (القضية رقم ١١٨ لسنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٠

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢

حكم : تدليل ، عيوبه ، تناقض ، نسب ، نبوته .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بإثبات نسب الصغير إلى الطاعن على أساس أنه راجع زوجته المطعون عليها وهي في عدة الطلاق الرجعي وعاشرها معاشرة الأزواج. وأنها رزقت منه على فراش الزوجية بالصغير، في حين نفي الحكم المطعون فيه حصول هذه الرجعة على الوجه المقرر شرعاً وانتهى إلى أن المراجعة إنما حصلت بعد انتهاء عدة الطلاق الرجعي، واعتبر الواقعة وطناً بشبهة الحل مما يثبت به النسب شرعاً، ومع ذلك عاد الحكم المطعون فيه وأحال على أسباب الحكم الابتدائي واتخذها أسباباً لقضائه بالإضافة إلى ما قرره هو من أسباب، مما يشيع التناقض في أسباب الحكم المطعون فيه ويجعله قائماً على دعائين متناقضتين، لا يعرف على

قد عين مكتب المحامي الذي أعلن فيه تقرير الطعن موطناً مختاراً له، فإن إعلانه على هذا النحو يكون قد وقع باطلاً.

٢ — إثبات حصول الطلاق موضوع غير قابل للتجزئة، ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة للزوج المطعون عليه الثاني، يستتبع بطلانه بالنسبة للزوجة المطعون عليها الأولى.

(القضية رقم ١٨ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٥٢٢

٢٥ من أكتوبر ١٩٦٢

نقض : طعن ، إعلانه ؛ قانون ، سريانة قوايين المرافعات ؛ بطلان ، تصحيح إجراء باطل .

المبدأ القانوني :

توجب المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض، إذا ما صدر قرار بإحالة الطعن إلى الدائرة المختصة، أن يقوم الطاعن بإعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشراً عليه بقرار الإحالة، وذلك في خمسة عشر يوماً التالية لهذا القرار، وأن يودع خلال خمسة أيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن .

وينبني على إغفال هذين الإجراءين الجوهريين بطلان الطعن . ولا يغير من هذا النظر بالنسبة للطعن الذي تحكم إجراءاته المادة ١١ سالف الذكر، صدور القانون ١٠٦

أيهما أقيم ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وعبد المجيد يوسف الفايش وقطب عبد الحميد فراج المستشارين) .

٥٢١

٢٤ من أكتوبر ١٩٦٢

١ — نقض : طعن ، إعلانه في الوطن المختار ؛ خصوم فيه ، موضوع غير قابل للتجزئة ، طلاق .

ب — طلاق : نقض ، موضوع غير قابل للتجزئة ، بطلانه ، أنره على الخصوم .

المبادئ القانونية :

١ — تنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات على أن : « يكون إعلان الطعن لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، ومقاد هذا النص على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، أن مناط إعلان الطعن بالنقض في الوطن المختار ، أن يكون المطعون عليه قد اختار فعلاً ذلك الوطن في إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه ، وأن يقيم الطاعن الدليل على ذلك بالطريق الذي رسمه القانون ، بأن يودع قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في خلال العشرين يوماً التالية لتاريخ الطعن صورة من الحكم المطعون فيه المعلنة إليه .

ولما كان الثابت أن إعلان الطعن قد تم في مكتب محام باعتباره موطناً مختاراً للمطعون عليه ، ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن الأخير

بمضى المدة الطويلة ، وليس للطعون عليه بعد فوات هذه المدة أن يتضرر من امتداد جذور تلك الأشجار في أرضه الملاصقة ، أو ارتفاع فروعها فوقها بدعوى أنه قد ترتب على ذلك ضرر بأرضه وتلف بزراعته .

ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع إلا بأن الضرر لم يحدث عند بداية الزرع ، وإنما تدرج على قوالى السنين بعد مرور الخمس سنوات الأولى ، فإنه يكون قد أغفل البحث في هذا الدفاع المؤسس على اكتساب الطاعن الحق المرفوعة بشأنه الدعوى بمضى المدة الطويلة وعلى سقوط الحق في التعويض بالتقادم ، وهو دفاع جوهري يترتب على القصور في الرد عليه بطلان الحكم .

(القضية رقم ٤٣ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٤

٢٥ من أكتوبر ١٩٦٢

نزاع الملكية : للنفقة العامة ، تعويض ، تقديره .

المبدأ القانوني :

يقدر ثمن العقار في حالة نزاع الملكية دون مراعاة زيادة القيمة الناشئة أو التي يمكن أن تنشأ من نزاع الملكية ، أما إذا كان نزاع الملكية مقصوراً على جزء منه ، فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وقيمة الجزء الباقي منه للمالك ، على أنه إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع

لسنة ١٩٦٢ الذي رفع عن كامل الطاعن عبء إعلان تقرير الطعن وإيداع أصل ورقة الإعلان ، وألقى على عاتق قلم الكتاب إعلان الطعن في الخمسة عشر يوماً التالية لقرار الإحالة ، وجعل بداية الميعاد الذي يقدم فيه المطعون عليه دفاعه عنه من تاريخ إعلانه بقرار الإحالة ، ذلك أن قوانين المرافعات لا تسرى على ما تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . وليس من شأن صدور القانون الجديد أن يصحح الإجراء الذي وقع باطلاً ، طالما أن الميعاد المقرر في القانون لاتخاذ هذا الإجراء قد انقضى ، وهو ما يفيد نص المادتين ٢٥١ و ٢٥٢ من قانون المرافعات المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(القضية رقم ٤٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي وأحمد أحمد الشاوي ومحمد عبد اللطيف ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

٥٢٣

٢٥ من أكتوبر ١٩٦٢

حكم : تدليل ، عيوبه ، قصور ؛ تقادم مسقط ، رد الحكم على التمسك به .

المبدأ القانوني :

متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن مورثه زرع حديقة أرضه المجاورة لأطيان الوقف المشمولة بحراسة المطعون عليه ، وأقام حولها منذ خمسة عشر عاماً أشجاراً على بعد يزيد على متر من حد الجار ، وأنه كذلك قد كسب الحق

ويستوى في ذلك، على ما جرى به قضاء محكمة النقض، أن تكون الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية في نزاع الملكية، أم لم تتبعها، ذلك أن المادتين ١٣ و ١٤ إنما تقرران حكماً عاماً في تقدير التعويض.

(القضية رقم ٤٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة، فيجب مراعاة هذه الزيادة أو هذا القصصان على ألا يزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته في أي حال على نصف القيمة التي يستحقها المالك، وعملاً بالمادتين ١٣ و ١٤ من القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١،

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٥٢٥

١٩ من نوفمبر ١٩٦٠

دعوى : نظرهما ؛ حكم ، حجية الأمر المقضى ، المنازعة حول الماهية التي يستحقها العامل عند نقله من سلك اليومية إلى سلك الدرجات ، والمنازعة حول ما يستحقه هذا العامل من أجر يومية .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أن الواقعة التي كانت مطروحة أمام اللجنة وكذا أمام المحكمة هي مدى استحقاق المدعى ماهية تعادل ما كان يتقاضاه من أجر يومية طبقاً لأحكام كادر العمال . وذلك عند نقله إلى سلك الدرجات في أول فبراير سنة ١٩٥٠ وهل يستحق ماهية تعادل هذا الأجر أم يستحق أول مربوط الدرجة التي عين فيها . ولم تمتد المنازعة إلى مقدار ما يستحقه المدعى من أجر يومية ، وهل هو ١٨٠ مليماً كما صدر بذلك الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية ، أم ٢٤٠ مليماً كما يدعى المدعى في الدعوى الحالية ، فإن محل هذه الدعوى يختلف في حقيقته عن محل الدعوى رقم ٨٤ لسنة ٨ القضائية ، إذ لم يثار المدعى ولا الحكومة نزاعاً حول مطابقة هذا الأجر الفعلي لما يستحقه المدعى طبقاً للقانون ، بل كان أجره عند نقله إلى سلك الدرجات أمراً

مسلماً استمدته المحكمة من ملف خدمته ، ولم يثار المدعى نزاعاً في شأنه ؛ وبالتالي لا يعتبر ما حكمت به المحكمة في هذا الخصوص حاسماً للنزاع إذا ما تبين للمدعى بعد ذلك أن الحكومة عندما قامت بتسوية حالته في سنة ١٩٥٦ لم تحسب مدة خدمته منذ سنة ١٩٣٤ كما كان يظن ، بل حسبته من سنة ١٩٤١ إذ اعتبرته مفضولاً من عمله قبل هذا التاريخ في حين أنه يقول إنه كان موقوفاً عن عمله وليس مفضولاً منه ؛ ومن ثم فإذا كانت الدعوى الحالية شاملة لنزاع في هذا الموضوع لم يسبق عرضه أمام القضاء ولم يقطع فيه بحكم ، بعد بحثه وتحقيقه . فإنها تكون قائمة على أسباب جديدة ووقائع جديدة لم يسبق عرضها على القضاء .

(الفضية رقم ٢٤١ لسنة ٥ في رئاسة ومضوية السادة الأساتذة سيد علي الدراوي نائب رئيس المجلس وسيد ابراهيم الديواني ومصطفى كامل اسماعيل والدكتور ضياء الدين صالح وعبد الفتاح بيومي نصار المستشارين) .

٥٢٦

١٩ من نوفمبر ١٩٦٠

عند إداري : مناقصة ، تأمين ، تقديم الأطباء مصحوباً بالتأمين المؤقت كاملاً ، المقصود به ، أثر مخالفته .

المبدأ القانوني :

إلى البند الحادي والعشرين من المادة

ويكون قبوله إجراء خاطئاً من جانب الإدارة
لا يترتب عليه قبول صحيح منتج لآثاره .
(القضية رقم ٢٨٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٧

١٩ من نوفمبر ١٩٦٠

موظف : علاقته بالحكومة ، خضوع نظامه القانوني
للتعديل وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة ، سريان التنظيم
الجديد عليه بأثر حال من تاريخ العمل به ، عدم سريانه
بأثر رجعي يحس المراكز القانونية الذاتية إلا بنص خاص
في قانون وليس في أداة أدنى ، تضمن التنظيم الجديد
لمزايا ترتباً بعبء مالي على الخزانة العامة ، تاريخ سريانه ؛
تسوية حالة المدرسين المؤهلين فنياً والذين سبق لهم
الاشتغال في وظائف كتيابية في الوزارات المختلفة وفقاً
لأحكام قرار مجلس الوزراء ١٩٤٥/٣/٥ .

المبدأ القانوني :

إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن
علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية
تحكمها القوانين واللوائح ؛ فركز الموظف من
هذه الناحية هو مركز قانوني عام يجوز تغييره
في أي وقت ، وليس له أن يحتج بأن له حقاً
مكتسباً في أن يعامل بالنظام القديم الذي عين
في ظله . ومرد ذلك إلى أن الموظفين هم عمال
المرافق العامة ، وبهذه المثابة يجب أن يخضع
نظامهم القانوني للتعديل والتغيير وفقاً
لمقتضيات المصلحة العامة . ويتفرع عن ذلك
أن النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر
حال مباشر من تاريخ العمل به ، ولكنه
لا يسرى بأثر رجعي بما من شأنه إهدار
المراكز القانونية الذاتية التي تكون قد
تحققت لمصلحة الموظف في ظل النظام

١٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات المصدق
عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيو سنة
١٩٤٨ قد نص على أنه : « يجب أن يقدم مع
كل عطاء تأمين مؤقت بواقع ٢ ٪ من
مجموع قيمة العطاء ، ولا يلتفت إلى العطاءات
غير المصحوبة بتأمين مؤقت كامل ؛ ثم جاء
الشرط الوارد في العطاء تحت عنوان
« ملحوظة » ، ترديداً لنص اللائحة المشار
إليه حيث قال : « يرفض كل عطاء يقدم
وليس معه تأمين إبتدائي كامل بواقع ٢ ٪
من جملته ولا ينظر إليه » . وهذه النصوص
الآمرة قصد بها تحقيق مصلحة عامة متعلقة
بجدية العطاءات والمساواة بين المتقدمين في
المنافسات . هذه النصوص قررت الأثر
المرتب على العطاء غير المصحوب بالتأمين
المؤقت كاملاً ، وهو عدم الالتفات إليه
وبالتالي استبعاده وكأنه لم يقدم ؛ فليس يجوز
للإدارة مع هذه الضوابط القانونية الموضوعية
لحماية المصلحة العامة في المنافسات ، أن تهدر
أحكام تلك النصوص في اللائحة والشروط
بقبول عطاء واجب الاستبعاد . ولا مفتح
فيما ذهب إليه الطعن من أن الإيجاب المقدم
من المدعى عليه يكون قد صادفه قبول من
الإدارة ينعقد به العقد الإداري وينتج
الآثار القانونية كافة ، لأن اشتراط تقديم
العطاء مصحوباً بالتأمين الإبتدائي مقصود به
تحقيق أمرين : ضمان جدية العطاءات
والمساواة بين المتقدمين . وظاهر أن تحقيق
هذين الأمرين يقتضي استبعاد العطاء ،

بسته عشر ألف جنيه فرفضت وزارة المالية ذلك في يونيو سنة ١٩٥٤ .

(القضية رقم ٣٩١ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٢٨

١٩ من نوفمبر ١٩٦٠

موظف : عام ، تعريفه ؟ موظفو مرفق الإنارة بمدينة الاسماعيلية الذين ضموا إلى بلدية الاسماعيلية ، اعتبارهم موظفين عامين ، الأنظمة الواجبة التطبيق على حالتهم ؟ مجلس الدولة ، اختصاصه بهيئة قضاء إدارى بنظر المنازعات المتعلقة بمرتباتهم .

المبدأ القانوني :

إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن الموظف العام هو الذى يعهد إليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام ، تديره الدولة ، أو أحد أشخاص القانون العام الأخرى ، عن طريق شغله منصباً يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق . ومن ثم يشترط لاعتبار الشخص موظفاً عاماً شرطان : أن يكون قائماً بعمل دائم ، وأن يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة . ولكى يكتسب عمال المرافق العامة صفة الموظف العمومى يجب أن يدار المرفق العام عن طريق الاستغلال المباشر . وغنى عن القول أن مرفق الإنارة بمدينة الاسماعيلية وقد ضم إلى بلدية الاسماعيلية وضم موظفو هذا المرفق إلى البلدية ، فقد أصبح موظفو هذا المرفق موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمجلس بلدى الاسماعيلية وتسرى عليهم تبعاً لذلك الأحكام والأنظمة المقررة بالنسبة لموظفى

القديم قانوناً كان أو لائحة ، إلا بنص خاص فى قانون ، وليس فى أداة أدنى منه كاللائحة . وإذا تضمن النظام الجديد ، قانوناً كان أو لائحة ، مزايا جديدة للوظيفة ترتب أعباء مالية على الخزائنة ، فالأصل ألا يسرى النظام الجديد فى هذا الخصوص إلا من تاريخ العمل به ، إلا إذا كان واضحاً منه أنه قصد أن يكون نفاذه من تاريخ سابق .

وترتيباً على ما تقدم فإن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٩ من مايو سنة ١٩٤٨ بتسوية حالة المدرسين ذوى المؤهلات الفنية فى التدريس ، والذين سبق لهم الاشتغال فى وظائف كتابية فى الوزارات المختلفة ثم نقلوا لوظائف التدريس ، يكون قد أنشأ حقاً جديداً للدعى وزملائه بتسوية حالتهم وفقاً للقواعد الواردة فى قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ بشأن تسوية حالة موظفى مجالس المديرىات الذين ضموا لوزارة المعارف العمومية وغيرهم من الطوائف ؛ وليس كاشفاً لحق ثابت لهم فى هذا القرار حسبما ذهب إليه الحكم المطعون فيه . وقد نجاى القرار المذكور خالياً من النص على أن يكون نفاذه من تاريخ سابق عليه ، ومن ثم فإن هذا التنظيم الجديد لا يسرى إلا من تاريخ العمل به ، ويؤكد ذلك أن وزارة التربية والتعليم طلبت من وزارة المالية فى يناير سنة ١٩٥٢ تسوية حالة من أفادوا من قرار ٩ من مارس سنة ١٩٤٨ من تاريخ العمل بقرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ ، وقدرت المبلغ المطلوب صرفه

الإدارة الحكومية فيما لم يرد به نص خاص في الأمر العسكري ٧٢/٧٣ عام ١٩٥٣ الصادر بضمهم ، وبهذه المثابة فإن الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة بمرتب المدعى ينعقد للمحكمة الإدارية لوزارة الشؤون البلدية والقروية دون غيرها ، وذلك بناء على نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القرار بقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة .
(القضية رقم ٤٠١ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٩

١٩ من نوفمبر ١٩٦٠

إعانة غلاء المعيشة : حسابها ، شرط استحقاقها ، ربطها على المرتب أو الأجر المقرر للمؤهل أو المقرر طبقاً لقواعد التعيين ، استبعاد الزيادة في المرتب أو الأجر عند حساب الإعانة .

المبدأ القانوني :

إن مجلس الوزراء وافق في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ على رأى اللجنة المالية المبين في مذكرتها التي جاء بها :

« بما أن بعض اعتمادات الميزانية التي يجوز تعيين موظفين أو مستخدمين أو عمال عليها ، بالرغم من وصفها بأنها مؤقتة ، غير أنها قد تستمر سنتين أو ثلاث أو أكثر حسب نوع العمل المخصص له الاعتماد . لذلك يرى ديوان الموظفين بمذكرة له تاريخها ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أن الأمر يحتاج إلى وضع قواعد ثابتة لتنظيم حالات الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعينون على

اعتمادات مؤقتة ، من حيث استحقاقهم لإعانة غلاء المعيشة ، وبناء عليه يقترح الديوان منحهم إعانة الغلاء بعد مضي سنة من تاريخ تعيينهم على أساس ماهيتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي سنة عليهم بالخدمة . ومن يكون منهم الآن في الخدمة ومضى عليه سنة ولا تصرف له هذه الإعانة ، تمنح إليه من تاريخ موافقة مجلس الوزراء على أساس ماهيته أو أجره في ذلك التاريخ . وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح ورأت الموافقة عليه بشرط ألا تكون الماهية أو الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل يزيد عما هو مقرر لمؤهله ، أو ما هو مقرر طبقاً لقواعد التعيين ، على أنه إذا كان الموظف أو المستخدم أو العامل يحصل على ماهية أو أجر يزيد عن الماهية أو الأجر القانونيين ، تخضع هذه الزيادة من إعانة الغلاء . »

ومفاد هذا أن مجلس الوزراء أقر منح إعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال المعينين على اعتمادات مؤقتة ، متى استمر بقاؤهم في الخدمة مدة سنة ، على أن يكون استحقاقهم لهذه الإعانة بعد مضي السنة من تاريخ تعيينهم ، ومن يكون منهم في الخدمة في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ومضى عليه سنة ولم تصرف له هذه الإعانة بمنحها من هذا التاريخ . وتقدر الإعانة في الحالة الأولى على أساس ماهيتهم أو أجورهم في اليوم التالي لمضي السنة ، وفي الحالة الثانية على

الموظفين والمستخدمين والعمال المعينين على اعتمادات مؤقتة ، يتقاضى أفرادهم ، بسبب أوضاعهم الخاصة وظروف الاعتمادات المعينين عليها مرتبات أو أجوراً تزيد على المرتبات أو الأجور القانونية المقررة لمؤهلاتهم ، أو المقررة طبقاً لقواعد التعيين ، وأقام بناء على هذا النظر حكماً مناطه مطابقة المرتب أو الأجر لما هو مقرر للبؤهل ، أو ما هو مقرر وفقاً لقواعد التعيين أو زيادته على ذلك ؛ رد فيه حساب إعانة غلاء المعيشة إلى الأصل الموحد وهو المرتب أو الأجر القانوني ، للمساواة في المعاملة بين صاحب هذا المرتب أو الأجر وبين من يحصل على المزيد منه ، حتى لا ينال هذا الأخير إعانة على الزيادة يتضاعف بها تميزه ، وقد يكون مرعياً في منحه إياها أنها من قبيل الإعانة ، وقضى بنخص هذه الزيادة من إعانة غلاء المعيشة المستحقة على الأساس المتقدم تحقيقاً لهذه المساواة ، ومن ثم فإن منح إعانة الغلاء ، بالشروط والقيود الزمنية الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، إنما يكون على أساس المرتب أو الأجر القانوني ، ودون الزيادة الخاصة فيه .

(القضية رقم ٦٩٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٠

١٩ من نوفمبر ١٩٦٠

دعوى : اشتغالها على طلبين : أصلي واحتياطي ؛ رسم

أساس هذه المساهية أو الأجور في التاريخ المشار إليه ، وذلك كله بشرط أن تكون المساهية أو الأجر الذي يتقاضاه الموظف أو المستخدم أو العامل المقرر لمؤهله أو المقرر طبقاً لقواعد التعيين لا يزيد منه . فإن زادت المساهية أو الأجر على المساهية أو الأجر القانونيين ، خصمت الزيادة من إعانة الغلاء .

ومقتضى هذا الشق الأخير من قرار مجلس الوزراء أن شرط استحقاق إعانة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين والعمال المعينين على اعتمادات مؤقتة هو ألا يزيد المرتب أو الأجر الذي يتقاضاه الواحد منهم على ما هو مقرر قانوناً لمؤهله ، أو ما هو مقرر طبقاً لقواعد التعيين ، ومعنى هذا ربط إعانة الغلاء أصلاً بالمرتب أو الأجر القانوني ، والاعتداد بهذا المرتب أو الأجر في تحديد مقدارها بوصف كونه وعاءها الصحيح . فإذا كان الموظف أو المستخدم أو العامل المعين على اعتماد مؤقت حصل على مرتب أو أجر يزيد من المرتب أو الأجر القانوني ، فإنه يمنح إعانة الغلاء وفقاً لقاعدة منحها ، أي محسوبة على أساس المرتب أو الأجر القانوني باستبعاد الزيادة ؛ حتى لا يتميز على مثيله الدائم أو على زميله المؤقت الذي لا يتقاضى سوى المرتب أو الأجر القانوني . على أن تخصم الزيادة ، وهي أساس الفارق ، من إعانة الغلاء ، لتساوى المراكز النهائية .

أي أن الشارع لاحظ أن ثمة فريقاً من

٥٣١

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٠

قرار إداري : ضابط بوليس ؟ استبداع ، إحالة إليه ، بناء على التحقيق الثاني ، مع أن التحقيق الأول انتهى إلى براءته .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت في الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تغفل التحقيق الأول، بل قارنت بينه وبين التحقيق الثاني ورأت أن الأخير تناول التهم التي أسندت إلى المدعى على نطاق أوسع، وتعددت فيه التحريات من أشخاص مختلفين، وتجمعت فيه الأدلة والقرائن ؛ على عكس ما انتهى إليه التحقيق الأول الذي قام به وكيل الحكمدارية وحده ، فاطمأنت إلى سلامة التحقيق الثان واستخلصت منه النتيجة التي بنت عليها قضاءها ، وقالت في الحكم : « ومن حيث إن تمسك المدعى بما جاء بالتقرير الذي وضعه وكيل حكمدار البوليس لا يجدي فتيلاً ؛ إذ تبين أنه لم يتناول جميع المسائل المنسوبة للمدعى ، علاوة عن عدول جميع الشهود عن أقوالهم السابقة في التحقيقات التي أمرت وزارة الداخلية بإجرائها . ولا يغير من وجه النتيجة أن يكون التحقيق الأول قد انتهى إلى عدم صحة ما نسب إلى المدعى في هذا الشأن ، ما دام أن التحقيق الأخير قد أجرى على نطاق أوسع وتعددت فيه التحريات من أشخاص مختلفين ، وتجمعت الأدلة والقرائن على عكس ما انتهى إليه التحقيق الأول . »

قضائي ، استحقاق أرجح الرسمين للخزانة ، استبعاد الطلب الاحتياطي بحجة عدم تسديد رسمه ، شرط .

المبدأ القانوني :

إن تقدم المدعى بطلب أصلي وآخر احتياطي لا يترتب عليه اعتبار الدعوى مشتملة على طلبات عدة ، يتعدد الرسم المستحق على كل منها ، ذلك أن المدعى لا يطلب الحكم بالطلبين الأصلي والإحتياطي معاً ، وإنما يطلب الحكم بواحد منهما فقط ، واختار أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية في حالة رفض الطلب الأصلي . وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة السابعة من لائحة الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية الصادر بها القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على أنه : « في حالة وجود طلبات تبعية لبعض الطلبات الأصلية يستحق أرجح الرسمين للخزانة . كذلك يكون الحكم في حالة ما إذا كانت بعض الطلبات مقدمة للمحكمة على سبيل الخيرة ، فيكتفى بالنسبة لها والطلبات الأخرى محل الخيرة بأرجح الرسمين للخزانة . وترتباً على ذلك فإنه إذا كان الطلب الأصلي رسمه ثابت ومساو لرسم الطلب الاحتياطي ، وقد سدد المدعى حين رفع الدعوى بطلبه الأصلي ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخالفاً للقانون فيما قضى به من استبعاد الطلب الاحتياطي . »

(الفضية رقم ٧٧١ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

لهم إلى يوم وفاتهم طبقاً لأحكام المادة السابقة.
٣ - البنات والأخوات متى عقد عليهن
للزواج ، على أن يعطى لهن مبلغ يساوى
المعاش المقرر لهن في مدة سنة ، ومع ذلك
فحق البنات في المعاش يعود اليهن إلى سن
الحادية والعشرين ، إذا انتهت هذه الزوجية
قبل بلوغهن هذه السن .

٤ - الأبناء والبنات والأخوة
والأخوات المستخدمون بمأهية في مصالح
الحكومة ؛ على أنه إذا رقتوا من خدمة
الحكومة يعود حقهم في المعاش ، وذلك في
الحدود وطبقاً للشروط المنصوص عليها في
الفقرتين ٢ ، ٣ من هذه المادة .

ونص المادة ٢٥ صريح العبارة ، وهو
فضلاً عن ذلك خاص فلا مساغ للانحراف
عنها عن طريق تفسيرها بحجة البحث عن
إرادة الشارع ومعرفة القصد الحقيقي الذي
كان يتفاه من هذه العبارة الصريحة ، أو إخلال
عبارة أخرى محلها ، كما ذهب الحكم المطعون
فيه بمقولة إن عبارة « في وظائف البلدية »
هى التى كان يتفاهها الشارع ، ولكنه تنكب
الصواب فى سبيل الوصول إليها وأورد عبارة
« فى مصالح الحكومة » سهواً أو عن طريق
الخطأ المادى . لأن هذا القول يتجافى والقواعد
السديدة فى التفسير ، إذا الأصل فى النص
الصحة لا الخطأ ، والعبارة بعموم النص
لا بخصوص السبب ، كما أن هذا النص أورد
العبارة مرتين ليعالج حكيمين مختلفين : الحكم
الأول فى صدر البند الرابع من المادة الخامسة

ومتى كانت الإدارة قد استخلصت من
التحقيق الثانى الذى أمرت بإجرائه النتيجة
التي استخلصتها بإدانة المدعى ، مما ترتب عليه
إتخاذ القرار المطعون فيه بإحالة المدعى إلى
الاحتياط ، ولما كان هذا التحقيق الثانى قد
سمع فيه دفاع المدعى وتوافرت فيه مقومات
التحقيق الإدارى ويؤدى إلى إدانة المدعى
فعلاً ، فتكون النتيجة التى انتهت إليها الإدارة
قد استخلصت استخلاصاً سائغاً من أوراق
صحيحة تنتجها ، ومن ثم فيكون القرار
الإدارى الذى اتخذته الإدارة فى هذا الشأن
بمأ لها من سلطة تقديرية قد بنى على سببه
الصحيح .

(القضية رقم ٢٤٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٣

٢٦ من نوفمبر ١٩٦١

موظف : معاش ، بلدية الاسكندرية ، فاعدة عدم
الجمع بين المرتب والمعاش ؛ قانون ، تفسيره .

المبدأ القانونى :

بينت المادة الخامسة والعشرين من لائحة
معاشات بلدية الإسكندرية الصادرة فى سنة
١٩٣٠ الأسباب التى تقطع المعاش ، فقالت
بقطع معاش الأشخاص الآتى بيانهم :

١ - الأراامل والأمهات إذا تزوجن .

٢ - الأبناء والأخوة الذين بلغوا
إحدى وعشرين سنة كاملة ، إلا إذا كانوا
مصابين بعمهات تمنعهم قطعياً من كسب
عيشهم ، فى هذه الحالة يستمر صرف المعاش

والعشرين ، والحكم الثاني في عجز هذا البند ، ومن ثم يكون القول باحتمال الخطأ المادى بعيداً عن الصواب .

ولما كانت الأحكام التي قررتها هذه المادة تعتبر أحكاماً خاصة ، فلا محل إذن لمقارنتها بالأحكام العامة وإعمال الأخيرة وهجر الأولى إذا تعارضت معها ، إذ الخاص يقيد العام ولا عكس ، وبخاصة إذا كان الحكم الخاص يستند في وجوده إلى قاعدة عامة هي عدم جواز الجمع بين المرتب والمعاش ، سواء اتحد المصدر أو اختلف كما هو الشأن في هذه الدعوى . والشارع بإيراده حكم المادة ٢٥ على هذا النحو لم يكن تعنيه وحدة المصدر أو اختلافها ، بقدر ما عناه حكم القاعدة العامة التي كانت سائدة في قوانين المعاشات المختلفة ، وقد سائر هذا الاتجاه وقرر حكم هذه القاعدة ومن شأن أعماله عدم الجمع بينهما سواء أكان المصدر متحداً أم مختلفاً ؛ إذ رأى في أحدهما الكفاية وبه يضمن صاحبه وسيلة العيش في الحياة . ومن ثم يكون الاعتماد على وحدة المصدر للقول بعدم جواز الجمع وعلى اختلاف المصدر للقول بجواز الجمع بمفهوم المخالفة ، قولاً غير سديد ، لأن مفهوم المخالفة أضعف طرق الدلالة على تعبير الشارع ، ولأنه لا يساغ الاجتهاد وإعمال قواعد التفسير إذا كان النص صريحاً لا خفاء فيه .

ولا يقدح في ذلك الحجة التي أوردها الحكم المطعون فيه المستمدة من نص المادة

٥٦ من اللائحة الذي يقول : « إذا استمر صاحب المعاش بعد عودته إلى الخدمة بصفة نهائية أو بصفة وقتية أو بصفة مستخدم خارج عن هيئة العمال ، على الاستيلاء على معاشه مع ماهية وظيفته ، يعزل من الخدمة وتسقط حقوقه في المعاش نهائياً . وكذلك الحكم فيما يختص بمستحق المعاش عن صاحب المعاش أو الموظف أو المستخدم ، الذين يعينون في إحدى وظائف البلدية ويستمرون في الاستيلاء على معاشهم مع ماهية وظيفتهم . لا يقدح في ذلك القول بأن المادة ٢٥ يجب أن تقرأ على هي غرار المادة الأخيرة ، إذ أن المادة ٥٦ من قبيل ذكر الخاص بعد العام ، وليس في النصين من تعارض ولكل منهما مجال إعمال غير الآخر ، فالمشروع لم يتحدث بصراحة في المادة ٢٥ عن عودة صاحب المعاش أو من يتلقى الحق عنه إلى خدمة البلدية . ومن ثم رأى أن ينص في المادة ٥٦ حسماً لكل خلاف وقطعاً لكل شك يثار عن حكم موظف البلدية السابق أو من تلقى الحق عنه إذا ما عاد إلى خدمتها بالذات ، واعتبر ذلك سبباً لقطع معاشه بل لعزله . ومن ثم لا يستساغ القول بعد ذلك ، أن عبارة : « في مصالح الحكومة ، الواردة في المادة ٢٥ خطأ ، والصواب : « في وظائف البلدية » ، حتى تتطابق العبارتان في المادتين آتقتي الذكر ؛ إذ في ذلك تحكم في عبارات الشارع ، وانحراف بما هدفه إلى غير ما استهدفه دون مقتضى يشوغل ذلك .

(القضية رقم ٣٠٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٣

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٠

موظف : مهندس ، بدل تفرغ .

المبدأ القانوني :

يبين من الاطلاع على القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ الصادر بتقرير بدل تخصص للمهندسين وفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ ، أنه نص في المادة الأولى منه على ما يأتي : « يمنح بدل التخصص طبقاً للفتاى التى أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٣ من يولييه سنة ١٩٤٩ لجميع المهندسين المشتغلين بأعمال هندسية بحتة ، الحاصلين على شهادة جامعية أو ما يعادلها وهى ما توهم للتعيين فى الدرجة السادسة ، أو الحاصلين على لقب مهندس ، وذلك مع مراعاة الشروط التى غرضها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بخصوص وقف صرف بدل التفتيش والمكافأة عن ساعات العمل الإضافية ، والقرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إعانة الغلاء ووجوب خصم هذه الزيادة من بدل التخصص وعلى ألا يجمع بين مرتب التخصص ومرتب التفتيش ، كما نصت الفقرة (ج) من المادة الأولى من القانون ٧٧ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء نقابة المهن الهندسية على ما يأتى : « ويعد المهندس المساعد مهندساً إذا كان قد اكتسب لقب مهندس بقرار وزارى قبل العمل بهذا

القانون . وكان عند منحه اللقب موظفاً حكومياً فى الدرجة السادسة على الأقل ، أو إذا مارس مدة عشر سنوات على الأقل بعد تخرجه أعمالاً هندسية يعتبرها وزير الأشغال العمومية بعد أخذ رأى مجلس النقابة كافية لمنحه لقب مهندس . . .

وقد نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧ بمنح بدل تفرغ للمهندسين على أنه : « يمنح بدل تفرغ للمهندسين الحاصلين على لقب مهندس بالتطبيق لنص المادة الثالثة من القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه ؛ بشرط أن يكونوا شاغلين لوظائف هندسية مخصصة فى الميزانية للمهندسين ، وأن يكونوا مشتغلين بصفة فعلية بأعمال هندسية بحتة أو قائمين بالتعليم الهندسى . ومع ذلك يمنح البدل المذكور إلى المهندسين الموجودين حالياً فى الخدمة ممن عوملوا بأحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا تتوافر فيهم الشروط الواردة فى الفقرة السابقة ، وذلك بشرط قيامهم بأعمال هندسية بحتة .

ثم صدر بعد ذلك القانون ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بدل التفرغ للمهندسين ونص فى المادة الثانية منه على أنه : « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح بدل تفرغ للمهندسين ، وذلك للطوائف وبالشروط التى ينص عليها القرار . ثم نص فى المادة الثالثة منه على إلغاء القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠

المشار إليه، ولم ينص على أن يكون هذا الإلغاء بأثر رجعي.

ويبين من كل ما تقدم أن استحقاق البديل بالتطبيق لأحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠، متوسط بتوافر شرطين: أولهما — أن يكون المهندس مشغلاً بأعمال هندسية بحتة. والثاني — أن يكون حاصلًا على لقب مهندس من نقابة المهن الهندسية. وهذا القانون لم يترك لجهة الإدارة سلطة تقديرية لترخص بمقتضاها في منح البديل أو منعه حسبما تراه، بل جعل اختصاصها مقيداً، فإذا ما توافرت في الموظف الذي يطالب بهذا البديل الشروط التي يتطلبها القانون فلا مناص لها من النزول على حكمه وصرف هذا البديل إليه. ولا يحول دون ذلك صدور القانون ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ السالف الذكر. لأن هذا القانون لا يمس الحقوق المكتسبة في ظل القانون السابق في أثناء مدة نفاذه، ما دام لم ينص في القانون الجديد على سريانه بأثر رجعي. وبهذه المثابة فإن المهندس الموظف يستحق هذا البديل بعد نفاذ القانون الجديد، إذا ما توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية المؤرخ ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٧، بأن كان قائماً بأعمال هندسية بحتة.

فإذا كان الثابت من الأوراق أن المدعي حاصل على لقب مهندس بقرار من وزير

الاشغال في ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤، وأنه يقوم بأعمال مهندس فني منذ التحاقه بإدارة المرور، كما أن حقه في المعاملة بأحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ لا جدال فيه؛ ولا يؤثر على ذلك عدم صرف البديل إليه قبل صدور القانون ١٥٤ لسنة ١٩٥٧ كما سلف إيضاحه، وقد سبق أن طالب به في سنة ١٩٥٦؛ ومن ثم يجب الحكم باستحقاقه لهذا البديل اعتباراً من ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بالتطبيق لأحكام القانون ٦٧ لسنة ١٩٥٠ والقانون ١٥٤ لسنة ١٩٥٧.

(القضية رقم ٣٨٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة)

٥٣٤

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٠

- ١ - موظف : إعارته لجهة خاصة ، صلة الموظف بالجهة المعيرة ، أثر الجهة المختصة بمحاكمة المعار تأديبياً .
- ب - موظف : ندبه ، التفرقة بين الندب والإعارة ، تحديد الجهة المختصة بالمساءلة التأديبية للموظف .
- ج - مسئولية : عن أعمال موظف معار ، الفرق بين مسئولية مدنية : ومؤاخذه تأديبية ، مناصب المسئولية المترتبة عن فعل الغير ، تمتع الجهة الخاصة المستعيرة بسلطة الرقابة والتوجيه على الموظف المعار لها ، المسئولية المدنية قبلها .

المبادئ القانونية :

- ١ - إن البند (١) من المادة ٥١ المعدلة من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد نص على أنه : « يجوز إعارة الموظفين إلى الحكومات والهيئات الوطنية والأجنبية والدولية ، كما يجوز إعارتهم إلى

والقول بغير ذلك فضلاً عن أنه يجافى طبيعة العلاقة بين الموظف الحكومى المعار وبين الجهة الأهلية المستعيرة ، فإنه يجعل الموظف الحكومى خاضعاً فى تأديبه لجهات أهلية عدة لكل نظامها التأديبى الخاص ، أو لقانون عقد العمل الفردى بما فيه من إجراءات تجافى العلاقة التى بين الحكومة والموظف العام ، وتجعله فى حكم موظف خاص على علاقة خاصة بجهة أهلية خاصة ؛ وهو مسخ لطبيعة العلاقة وتحويل لها بما لا يتفق وتبعيته للجهة المعيرة ، وبما يفقده الضمانات التى نصت عليها نظم التأديب الموحدة أو المتشابهة فى الحكومة وفروعها وما هو ملحق بها أو تابع لها من جهات عامة .

وترتيباً على ما تقدم يكون غير سديد ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الموظف المعار تنفصم علاقته الوظيفية بالجهة المعيرة فليس لها سلطة تأديبية عليه ، لما فيه من مخالفة لأحكام المادة ٥٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، إذ تقول : « عند إعاره أحد الموظفين تبقى وظيفته خالية ويجوز شغل الوظيفة بصفة مؤقتة فى أدنى درجات التعيين ، على أن تولى عند عودة الموظف ، كما يجوز فى أحوال الضرورة القصوى شغل الوظيفة بدرجةها بقرار من الوزير المختص بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد ، وعند عودة الموظف المعار يشغل الوظيفة الخالية من درجته ، أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته فى أول وظيفة

المصالح الخاصة ، ولا يجوز إعارتهم إلى الهيئات المحلية والمؤسسات الأهلية داخلياً ، إلا إذا توافرت فيهم مؤهلات وميزات خاصة يتعذر وجودها فى غيرهم ، وفى حالة الضرورة القصوى ، وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ . وتدخل مدة الإعارة فى حساب المعاش أو المكافأة أو حساب صندوق الإيداع والتأمين واستحقاق العلاوة والترقية . ويشترط لإتمام الإعارة موافقة الموظف عليها كتابة . »

والمستفاد من هذا النص أولاً : أن الموظف المعار لا تنقطع صلته بالجهة المعيرة وإنما هو يعمل فقط فى الجهة المستعيرة ، وثانياً : أن الإعارة يجوز أن تكون لمصلحة خاصة .

ومع بقاء علاقة الموظف بالجهة الحكومية المعيرة ، فإن هذه الإعارة إن كانت لجهة خاصة فلا تملك هذه الجهة محاكمة الموظف الحكومى تأديبياً ، لأن القوانين واللوائح جعلت المحاكمة التأديبية للموظف الحكومى طبقاً لنظم التأديب الحكومية ، بما لا يسمح لغير الحكومة باتخاذ هذا الإجراء ضد الموظف الحكومى . فلا يجوز تسليط جهة أهلية خاصة على موظف حكومى عام ، وهذا ليس معناه إقالات الموظف المعار لجهة أهلية من العقاب ، بل على الجهة الأهلية المستعيرة أن تبلغ الأمر للجهة المعيرة لتتخذ الاجراء القانونى فى مثل هذه الحالة .

ثانياً — الحرمان من المعاش كله أو بعضه من تاريخ الحكم .

ثالثاً — غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ، ولا تتجاوز المرتب الإجمالي الذي كان يتقاضاه وقت وقوع المخالفة ، وتستوفي هذه الغرامة بالخصم من معاشه أو مكافأته أو المال المدخر إن وجد ذلك أو بطريق الحجز الإداري على جميع أموال المحكوم عليه .

ولا ينال منها أيضاً التعديل الذي أدخله على المادة ٨٥ من قانون التوظيف بالقانون ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ ، بجعل سلطة التأديب على الموظف المنتدب للجهة المنتدب إليها ، لأن في ذلك كله ما يوحي بأن الشارع يستشعر بوجودها دائماً ، فإذا أراد الخروج عليها جاء بحكم صريح ، وآية ذلك أنه غاير في العقوبات التي يمكن توقيعها على الموظف الذي انقضت رابطة بما يتفق مع ما آتت إليه هذه الرابطة بعد الانقضاء .

٢ — في حالة النذب تختص الجهة التي نذب الموظف إليها بمساءلته تأديبياً ، وذلك طبقاً لصريح نص المادة ٨٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ ؛ إذ النذب لا يكون إلا من جهة حكومية لا أخرى حكومية ، فاختصاص الجهة المنتدب إليها باعتبارها هي المشرقة على عمل الموظف فعلاً أمر منطقي يتفق وطبائع الأشياء . كما يتفق مع العلاقة التي بين الموظف والحكومة ، فهي باقية مع الحكومة بقطع النظر عن كونه

تخلو من درجته . . فهذه المادة تبقى على رابطة في فترة الإعارة تزكيا الآثار التي عدها عجز الفقرة (١) من المادة ٥١ السالف ذكرها ، وهي ليست واردة على سبيل الحصر كما ذهب الحكم المطعون فيه ، بدليل الآثار التي ذكرتها المادة التالية لها .

ويمكن القول ، استناداً إلى المادة ٨٣ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تنص على أن : « كل موظف يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، يغاقب تأديبياً وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع العقوبات الجنائية . » إن هذه المادة تقرر قاعدة عامة مفادها أن مناط السلطة التأديبية هو قيام الرابطة الوظيفية وجوداً وعدمياً ؛ إذ حيث تقوم هذه الرابطة تقوم السلطة ، وحيث تنعدم الأولى تزول الثانية .

ولا ينال من هذه القاعدة ما استحدثه الشارع أخيراً عندما عدل قانون التوظيف بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، وأدخل عليه المادة ١٠٢ مكرراً ثانياً التي تنص على أنه : « تجوز إقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية على الموظف الذي يكون قد ترك الخدمة لأي سبب كان ، وفي هذه الحالة يجوز الحكم عليه بإحدى العقوبات الآتية :

أولاً — الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

يعمل في هذه المصلحة أو تلك ، ولا فقدان للضمانات التي كفلها نظام المحاكمات التأديبية الأمر الذي يحدث في حالة الإعارة من الحكومة لجهة خاصة ومساءلة الموظف تأديبياً بواسطة هذه الجهة الخاصة .

ويبين مما تقدم أنه ولئن كانت الإعارة لجهة حكومية قد تتفق مع الذنب من ناحية اتصال الجهة المستعيرة والمنتدب إليها على السواء بالأمور الموجبة للجزاء وكلها جهات حكومية تتفق أجهزة التأديب فيها وتحقق الضمانات للموظف المعار أو المنتدب ؛ إلا أنه في حالة الإعارة لجهة خاصة فالأمر جد مختلف . ذلك أن الموظف بإعارته لجهة حكومية لا يفقد تبعيته للحكومة ولا يصبح موظفاً أهلياً ، بل تسرى عليه اللوائح والقوانين كسائر موظفي الحكومة تماماً ، بما تخضعه طبيعته للنظام التأديبي المقرر في الحكومة تمكيناً لعلاقة الموظف بالحكومة وتحقيقاً لإشرافها وإعمالاً لسلطانها ؛ فضلاً عن كفالة العدالة والضمانات له بما لا يتوافر في الجهات الخاصة ، مما يستتبع لزوماً اختصاص المحكمة التأديبية بمحاكمة الموظف المعار لجهة أهلية ، وما على الجهة الخاصة إلا أن تبلغ الأمر للجهة الحكومية المعيرة لتتولى اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد الموظف المعار .

٣ - إن ما جاء في الحكم المطعون فيه تسويغاً لما ذهب إليه من اختصاص الجهة

الخاصة المستعيرة بمحاكمة الموظف العام تأديبياً . بمقولة إن الموظف قد يصل بذلك إلى جريمة جنائية يترتب عليها المطالبة بالتعويض ، فيكون المسئول عنها هو رب العمل دون الجهة الحكومية المعيرة ؛ هذا القول غير سديد إذ أن مناط المسؤولية المترتبة عن فعل الغير هو قيام السلطة الفعلية المنصبة على الرقابة والتوجيه في عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع ، وأن سلطة الرقابة والتوجيه على الموظف المعار هي للجهة المستعيرة بغير نزاع ، ومن ثم تهض المسؤولية المدنية قبلها باعتبارها الجهة المتبوعة ، إذا ما أخطأ المعار خطأ نجم عنه ضرر للغير ، ومع هذا فإنه يظل خاضعاً للسلطة التأديبية للجهة التي أعارته لاختلاف الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية المدنية والمواخضة التأديبية . (القضية رقم ٣٩٥ سنة ٥٠ في بالهيئة السابقة) .

٥٣٥

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٠

حكم : بالإلغاء ، حجته ، نتائجها ، تحديد هذا المدى بطلبات الخصوم وما تنتهي إليها المحكمة في قضائها — الحكم باعتبار الدعوى الثانية بإلغاء ذات القرار غير ذات موضوع .

المبدأ القانوني :

إن حجية الأحكام الصادرة بالإلغاء وفقاً لحكم المادة ١٧ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة التي رددتها المادة ٢٠ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس

الدولة للجمهورية العربية المتحدة التي تنص على أنه : « تسرى في شأن الأحكام جميعها القواعد الخاصة بقوة الشيء المقضى به ، على أن الأحكام الصادرة بالإلغاء تكون حجة على السكافة ، ، هي حجة عينية كنتيجة طبيعية لإعدام القرار الإداري في دعوى هي في حقيقتها اختصاص له في ذاته . إلا أن مدى الإلغاء يختلف بحسب الأحوال : فقد يكون شاملاً لجميع أجزاء القرار ، وهذا هو الإلغاء الكامل ، وقد يقتصر الإلغاء على جزء منه دون باقيه ، وهذا هو الإلغاء الجزئي . كأن يجرى الحكم بإلغاء القرار فيما تضمنه من تخطي المدعى في الترقية .

وغنى عن البيان أن مدى الإلغاء أمر يحدد بطلبات الخصوم وما تنتهي إليه المحكمة في قضائها . فإذا صدر الحكم بالإلغاء كلياً كان أو جزئياً ، فإنه يكون حجة على الناس كافة ، وعلة ذلك أن الخصومة الحقيقية في الطعن بالإلغاء تنصب على القرار الإداري ذاته ، وتستند على أوجه عامة حددها القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة في المادة الثامنة منه بأنها : عدم الاختصاص ، أو وجود عيب في الشكل ، أو مخالفة القوانين أو اللوائح ، أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها ، أو إساءة استعمال السلطة ، وكل وجه منها له من العموم في حالة قبول الطعن ما يجعل القرار المطعون فيه باطلاً لا بالنسبة للطاعن وحده ، بل بالنسبة للناس كافة ، فهو بطلان مطلق .

وما من شك في أن المساواة بين الأفراد والجماعات في تطبيق القواعد العامة المستفادة من حكم الإلغاء ، تقتضى وجوباً أن يكون حكم الإلغاء حجة على الناس كافة ، حتى يتفيد الجميع بآثاره .

وينبني على ما تقدم أنه إذا ألغى مجلس الدولة قراراً إدارياً ، ثم أقام طاعن آخر دعوى أخرى أمام مجلس الدولة بإلغاء ذات القرار ، كانت الدعوى الثانية غير ذات موضوع ، باعتبار ذلك إحدى نتائج الحجية المطلقة للشيء المقضى به في حكم الإلغاء ، وكذلك من لم يختصم في الدعوى بتصحيح آثار الحكم بالإلغاء باعتباره من الناس كافة ، وتكون الإدارة على صواب في تطبيقه في شأنه ، ذلك أن دعوى الإلغاء أشبه بدعوى الحسبة ، يمثل فيها الفرد مصلحة المجموع .

(القضية رقم ٤٧٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٦

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٠

أ — موظف : وقفه ؛ مرتب ؛ طلب استرداده عن فترة الوقف ، مواعيده .

ب — موظف : وقفه ؛ مرتب ، جواز صرفه كله أو بعضه .

المبادئ القانونية :

١ — إن طلب استرداد الراتب عن فترة الوقف هو من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات ، ولا يدخل ضمن طعون الإلغاء

السلطة، بمعنى أن السلطة التقديرية المقررة للإدارة لا تخضع عناصر التقدير فيها للرقابة القضائية، وإلا انقلبت رقابة القضاء إلى مشاركة للإدارة في سلطتها المذكورة.

(القضية رقم ٥٣٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٧

٢٦ من نوفمبر ١٩٦٠

موظف : أقدميته ، مراعاة ترتيب النجاح في الامتحان سواء عند التعيين أو عند ترتيب الأقدمية ، الإعفاء من الامتحان بنوعيه بقرار من مجلس الوزراء بشرط التزام ترتيب التخرج في التعيين ، تحديد الأقدمية على أساس ترتيب التخرج .

المبدأ القانوني :

إن القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة نص في المادة ١٥ منه على أن :
« يكون التعيين بامتحان في الوظائف الآتية :
وظائف الدرجة السادسة في الكادرين الفني العالي والإداري . . . ونص في المادة ١٦ على أن :
« يعين الناجحون في الإمتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري والشخصي . ونص في المادة ١٧ منه على أنه :
« يجوز الاستغناء عن الامتحان التحريري في الأحوال الآتية :

٢٠٠ - إذا كانت الوظائف الخالية من

الوظائف الفنية التي لا يجوز التعيين فيها إلا من الحاصلين على نوع واحد من الدرجات والأجازات العلمية . . . ونص في المادة ٢٥ على أنه : « تعتبر الأقدمية في الدرجة من

النصوص عليها في الفقرات ثالثاً ورابعاً وخامساً من المادة ٨ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، والتي نصت المادة ١٢ من القانون المذكور بالنسبة إليها على عدم قبول دعوى الإلغاء قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو الهيئات الرئيسية ، وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم .

٢ - إن الأصل هو حرمان الموظف أو المستخدم الموقوف عن العمل من راتبه طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفه كله أو بعضه حسبما تقررره المحكمة التأديبية أو الرئيس المختص ، إن لم تكن ثمة محاكمة تأديبية ، وذلك في كل حالة بظروفها ، والحكمة ظاهرة في ترك أمر تقدير صرف المرتب أو صرف جزء منه أو عدم صرف شيء منه إلى رئيس المصلحة في ضوء ملائمتها كل حالة وظروفها ، وله في ذلك أن يراعي مختلف العناصر الموجبة لما ينتهي إليه تقديره ، حتى في حالة الحكم بالبراءة ، إذ البراءة لعدم صحة الاتهام أو لانتفاء التهمة أو لعدم الجناية ، تختلف عن البراءة المستندة لعدم كفاية الأدلة أو لبطلان التفتيش . فضلاً عن أن البراءة من التهمة الجنائية لا تستتبع حتماً براءة الموظف من الناحية الإدارية . ولا مشاحة في أن قرار السلطة التأديبية في هذا الصدد يقوم على سلطة تقديرية تنأى عن الرقابة القضائية ، طالما كانت متفقة مع مبدأ المشروعية وغير متسمة بإساءة استعمال

١٧ مكرراً بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ هذا نصها : « ومع هذا فيجوز بقرار من مجلس الوزراء عدم التقيد في التعيين بترتيب التخرج ، إذا كان المرشح موظفاً بالفعل ويراد تعيينه في وظيفة من وظائف الكادر الفني العالي والإداري تستلزم مسوغات خاصة ، ولا يفيد الامتحان في الكشف عنها . »

وقد بينت المذكرة الإيضاحية للقانون ٢٦٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة المادة ١٧ مكرراً في فقرتها الأولى علة إصدار هذا القانون ، والغرض الذي استهدفه الشارع من إصداره فجاء فيها : « تقضى المادة ١٥ من قانون نظام موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بأن يكون التعيين في وظائف الدرجة السادسة في الكادرين الفني العالي والإداري بامتحان ، كما نصت المادة ١٦ على أن يعين الناجحون في الامتحان المقرر لشغل الوظيفة بحسب درجة الأسبقية الواردة في الترتيب النهائي لنتائج الامتحان التحريري والشخصي ، كما قضت المادة ١٧ بجواز الاستغناء عن الامتحان التحريري في حالات معينة ، حددها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ ، ومن بينها الحاصلون على درجة بكالوريوس كلية الهندسة ، وأن ديوان الموظفين هو الذي يتولى الإعلان عن الوظائف الخالية المرخص بالتعيين فيها ، ثم إجراء الامتحانات التحريرية والشخصية وإخطار الوزارات والمصالح بالصالحين للتعيين حسب درجة الأسبقية في الامتحان . ولما كانت وزارة

تاريخ التعيين فيها ، فإذا اشتمل مرسوم جمهوري أو قرار على تعيين أكثر من موظف في درجة واحدة ، اعتبرت الأقدمية كما يلي : (١) إذا كان التعيين متضمناً ترقية ، اعتبرت الأقدمية على أساس الأقدمية في الدرجة السابقة .

(ب) إذا كان التعيين لأول مرة ، اعتبرت الأقدمية بين المعينين على أساس المؤهل ثم الأقدمية في التخرج ، فإن تساوى تقدم الأكبر سناً ، وذلك مع عدم الإخلال بالقواعد التي تقررها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان . ونصت المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بالمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ على أنه : « يرتب الناجحون في كل امتحان بحسب درجة الأسبقية فيه . وإذا تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب قدم صاحب المؤهل الأعلى ، فالأقدم في التخرج ، فالأكبر سناً . ويرسل الديوان إلى الوزارة أو الهيئة المختصة بالتعيين صورة من قوائم الناجحين ، مع ترشيح العدد الكافي منهم لتعيينهم بحسب ترتيبهم الوارد في هذه القوائم . » وبتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٥٣ صدر القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة مادة جديدة برقم ١٧ مكرراً إلى القانون ٢١٠/١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، تنص على أنه : « يجوز بقرار من مجلس الوزراء الإغفاء من الامتحان بنوعيه في الحالتين الثانية والثالثة من المادة السابقة ، إذا التزم في التعيين ترتيب التخرج . » ثم أضيفت فقرة ثانية إلى المادة

امتحان المسابقة بواسطة ديوان الموظفين بالنسبة لهذا النوع من الوظائف ، إنما هو الاكتفاء بترتيب التخرج حسب الدرجة التي حصل عليها المرشح في امتحان التخرج ، أى أن يكون ترتيب التخرج حل محل ترتيب الأسبقية في امتحانات ديوان الموظفين . ومؤدى ذلك كله أن يتقدم السابق في ترتيب التخرج من يليه في هذا الترتيب ، والقول بغير هذا قد يؤدي إلى أن يتقدم آخر المتخرجين أولهم إذا زادت سنه عنه ، ولو بيوم واحد وهذا أمر غير معقول لا يتصور أن الشارع قد قصد إليه بما نص عليه في المادة ٢٥ من القانون ٢١٠ من أن تكون الأقدمية بين المعينين في قرار واحد بحسب السن عند التساوى في المؤهل والتخرج ، ذلك أن هذه المادة نفسها نصت في عجزها على أن يكون ذلك مع عدم الإخلال بالقواعد التي تقررها اللائحة التنفيذية في شأن الامتحان .

ولما تقدم يكون القرار المطعون فيه إذ راعى ترتيب التخرج في تحديد الأقدمية التي جرت على أساسها الترقية ، مطابقاً للقانون .
(القضية رقم ٨٩٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٣٨

٣ من ديسمبر ١٩٦٠

بشأن : ترقية موظف مبعوث ، ترقية زميل الموظف المبعوث أثناء غيبته في البعثة ، الطعن عليها .

المبدأ القانوني :

يبين من مطالعة قرار مجلس الوزراء

الاشغال قد درجت على شغل الوظائف الفنية الخالية بها ، بالتعيين من خريجي كليات الهندسة بالكادر الفني العالي على أساس المؤهلات العلمية وبترتيب الحاصلين على درجة ممتاز جيد جداً - جيد ، فأوائل المقبولين ، فقد اعترض ديوان الموظفين على التعيينات التي تمت أخيراً بالوزارة ، وطلب إلى الوزارة عدم التعيين في هذه الوظائف لأن الديوان هو وحده الذي يتولى الإعلان عن الوظائف الخالية ، وعمل الامتحان التحريري والاختبار الشخصي وإخطار الجهات المختصة بأسماء الناجحين المرشحين للتعيين . ولما كانت المصلحة قد تدعو إلى العدول عن الامتحان بنوعيه التحريري والشفوي اكتفاء بترتيب التخرج حسب الدرجة التي حصل عليها المرشح ، لذلك أعد مشروع القانون المرافق بإضافة مادة جديدة برقم ١٧ مكرراً إلى القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، فنحل لمجلس الوزراء الإعفاء من الامتحان بنوعيه التحريري والشفوي في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ١٧ ، إذا التزم في تعيين المتقدمين للوظائف ترتيب التخرج وتنفيذاً لهذا القانون أصدر مجلس الوزراء في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ قراراً يقضى بإعفاء المهندسين الجامعيين الذين يعيّنون بالكادر الفني العالي بالوزارات والمصالح الحكومية المختلفة من الامتحانات المذكورة بقانون التوظيف إذا التزم في التعيين ترتيب التخرج .

وما تقدم يتضح أن سبب الإعفاء من

الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٦ أنه صدر بالموافقة على ما رأتها اللجنة الوزارية للبعثات من المقترحات الآتية :

أولاً — يأخذ عضو البعثة دوره في الترقية في الجهة التي هو تابع لها ، كما لو كان قائماً بعمله فيها . يترتب على ذلك أنه إذا رقي زميل له حاصل على ذات المؤهلات التي يحملها عضو البعثة قبل سفره ، وله نفس الأقدمية إلى درجة أعلى ، وجب أن يرقى العضو إلى درجة تذكارية في نفس الوقت .

ثانياً — عدم المساس بما يستحقه عضو البعثة من علاوات نظير ما حصل عليه من مؤهلات علمية ، أو مقابل تحقيق الغرض من بعثته العلمية في المدد المحددة .

وتحقيقاً لذلك يتبع ما يأتي :

١ — عند سفر عضو البعثة ، تحدد له الجهة التي هو تابع لها ، مركزه بالنسبة لموظفي هذه الجهة ، ويوضع على درجة تذكارية .

٢ — يعامل من حيث الترقية في أثناء بعثته كما لو كان قائماً بعمله في هذه الجهة .

٣ — يستصدر قرار من مجلس الوزراء ويبلغ للوزارات وتكون مسئولة عن تنفيذه .

ويبين من استعراض قرار مجلس الوزراء المشار إليه على النحو المتقدم ذكره أن أحكامه لم تخرج على القواعد والشروط المقررة للترقية ولمنح العلاوات في الأحوال العادية . ولم تمنح الموظفين أعضاء البعثات في أثناء وجودهم

في الخارج ما يتميزون به في خصوص الترقية ومنح العلاوات عن أقرانهم العاملين في المرافق الحكومية . وإنما قصدت أحكام قرار مجلس الوزراء المشار إليه ألا تسقط الجهات الإدارية المختصة من حسابها الموظفين أعضاء البعثات في أثناء وجودهم في الخارج في خصوص الترقية ومنح العلاوات أن حل عليهم الدور في الترقية أو منح العلاوات ، وتوافرت فيهم شروطها على مقتضى أحكام القوانين واللوائح السارية في هذا الشأن . ومن أجل ذلك وضع قرار مجلس الوزراء المذكور من الأحكام ما يكفل تذكر الجهات الإدارية المختصة للموظفين أعضاء البعثات في أثناء غيبتهم في الخارج ، عند إجرائها ترقية أو عند منحها علاوات ، ثم معاملتهم كما لو كانوا قائمين بأعمالهم . وواضح أن هذه المعاملة لا تعطيتهم حقاً في وجوب ترقية أو منحهم علاوات ، إذ لم تتوافر فيهم الشروط المقررة بحسب القوانين واللوائح السارية في هذا الشأن .

وعلى هدى ما تقدم ينبغي للوصول إلى أحقية عضو البعثة في ترقية نالها زميل له في أثناء غيبتة في الخارج ، أن تكون الترقية مخالفة للقانون ، وأن يطعن في قرار الترقية بالإلغاء .

(القضية رقم ٣٤٩ سنة ٥ في بالهيئة السابقة) .

صغيرة ، ما دام أنها رخصت باستيرادها
فعلا .

(القضية رقم ١٣٤٣ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٠

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

١ - حكم : تنفيذ ، طعن رئيس هيئة مفوضي
الدولة في الحكم ، تنفيذ من جانب الإدارة قبل نفاذ
القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة ، تأثيرة
على انتهاء الخصومة في الطعن .

ب - موظف : نقل ، ترقية ، القيد الوارد على ترقية
الموظف المنقول من وزارة أو مصلحة إلى أخرى ،
المحكمة التشريعية التي قام عليها ، النقل بين وحدتين
إداريتين مستقلتين بتقريتهما داخل مصلحة واحدة .

المبادئ القانونية :

١ - أنه عن انتهاء الخصومة ، فإنه فوق
أن الحكومة لم تقرر عدم الاستمرار في
الطعن ، فإن الثابت من مطالعة صورة القرار
رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ الصادر من السيد
وزير المواصلات ، أنه ولئن كان القرار قد
أشار في ديباجته إلى الحكم المطعون فيه ،
ونص في المادة الأولى منه على إلغاء القرار
المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي المدعى ، إلا
أن هذا القرار صادر بتاريخ ٩ من مارس
سنة ١٩٥٩ ، أي في وقت لم يكن قد عمل فيه
بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس
الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، الذي نشر
في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢١ من فبراير سنة
١٩٥٩ ، والذي نص فيه على أن يعمل به بعد
ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، وهو القانون

استيراد سيارات الركوب الصغيرة استثناء ، استيراد
سيارات من طراز معين مطابقة للترخيص ، التحدى بأن
السيارات المستوردة ليست صغيرة ، مجاوزة سعرها
الحقيقي للمبلغ الذي حدده وزير الاقتصاد .

المبدأ القانوني :

إذا كان الثابت أن السيارات التي
استوردت بناء على هذا الترخيص والتي صدر
القرار المطعون فيه بمصادرتها ، هي بذاتها
السيارات الصادرة بها الترخيص ، فإن القول
بأن سعرها الحقيقي يجاوز ٤٥٠ جنيهاً الذي
حدده وزير الاقتصاد بناء على قرار رئيس
الجمهورية رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٥٧ بالسماح
باستيراد السيارات الصغيرة ، بفرض صحته ،
لا يؤثر في حقيقة الواقع من أن السيارات
هي نفسها الصادرة عنها الترخيص ، وأن الثمن
الذي اشترت به هو ٤٥٠ جنيهاً مصرياً ،
وأن هذا السعر هو سعر خاص ارتضته
الشركة المنتجة لتصريف ماله من سيارات
طراز سنة ١٩٥٨ ، ولكي يتمشى مع القوانين
المصرية الخاصة بالاستيراد . ومن ثم تكون
هذه السيارات قد استوردت في حدود
الترخيص الصادر للشركة المدعية الأولى ،
وبالتالي لا يجوز مصادرتها إدارياً إستناداً
إلى الأمر العسكري رقم ٥٥٦ لسنة ١٩٤٥
الذي استمر العمل به بالمرسوم بقانون ١٠٥
لسنة ١٩٤٥ إذ أن المصادرة الإدارية بمقتضى
هذا الأمر لا تجوز إلى في حالة استيراد البضاعة
بدون ترخيص سابق ، أو استيراد بضاعة
مخالفة للترخيص ، ولا يجدى بعد ذلك الحكومة
القول بأن السيارات المستوردة ليست

الذى استحدث وقف التنفيذ كأثر من آثار رفع الطعن في الأحكام إلى المحكمة الإدارية العليا .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه كان وقت صدور القرار الوزاري رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ ، واجب التنفيذ على الرغم من الطعن فيه من السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة ، فلا يصح والحالة هذه أن يستفاد من إصدار القرار الوزاري رقم ١٠٢٩ لسنة ١٩٥٩ بتنفيذ الحكم المطعون فيه أن الجهة الإدارية المختصة قد قبلت هذا الحكم ، فقد كانت مجبرة على تنفيذه طعن فيه أو لم يطعن ، هذا بالإضافة إلى أنها لم تكن قد أعلنت بالطعن المرفوع من السيد رئيس هيئة مفوضي الدولة قبل إصدار القرار المذكور ، إذ هي أعلنت بعريضة الطعن في ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٩ فلا مندوحة مع كل أولئك من اعتبار الخصومة قائمة .

٢ - سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن القيد الذي أورده المادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، هو استثناء من الأصل العام الذي يجيز النقل كما يجيز ترقية الموظف المنقول طبقاً للقواعد العامة . ويجب تفسير هذا الاستثناء في حدود الحكمة التشريعية التي قام عليها ، وهي منع التحايل لا يثار الموظف المنقول بترقيته في الجهة المنقول إليها في نسبة الأقدمية ، وحرمان من كان يصيبه الدور في الترقية لولا مزاحمة المنقول له في فرصة الترقية

فيحجبه بحكم أقدميته . ويبين من ذلك أن سياسة التشريع في هذا الشأن في ضوء حكمته تقوم على افتراض موظفين في وحدتين مستقلتين بأقدمياتهما وترقياتهما ، مما يجعل النقل من إحداها إلى الأخرى مؤثراً في تكافؤ الفرص في الترقية وهو ما أراد القانون تنظيمه على الوجه المبين في تلك المادة . وما دام أن المناط هو النقل من وحدة إلى أخرى مستقلة عنها في ترقياتها ، فإن المراد في هذا هو إلى أوضاع الميزانية ، التي بحسبها قد تعتبر الفروع المختلفة للصلحة الواحدة وحدات قائمة بذاتها في الترقية .

(الفضية رقم ٤٠٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤١

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

مدة خدمة سابقة : ضمها ، شرط اتفاق العمل السابق مع العمل الجديد ، نص ، سريانه أيضاً على مدد الخدمة السابقة بالجهات الحكومية .

المبدأ القانوني :

أصدر مجلس الوزراء في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قراراً بشأن مدد الخدمة السابقة ، وقد أورد هذا القرار قيداً بالنسبة لمدد الخدمة السابقة في جهات غير حكومية ، فاشتراط لضمها أن يكون العمل بها متفقاً مع العمل الجديد بالحكومة . وقد يفهم من ذلك أنه إذا كانت المدة السابقة قد قضيت في جهة حكومية ، فإن هذا القيد يكون غير منطبق . بيد أنه لما كانت الحكمة التي قام عليها جواز

الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة ، أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك .

٢ - إن المادة ٨ من المرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس تأديبي للمخالفات المالية الملغى بالقانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، كان يجرى نصها على النحو الآتي :
« يتولى تحقيق ما ينسب إلى الموظفين من المخالفات المنصوص عليها في المادة الرابعة واحد أو أكثر من الموظفين الفنيين بديوان المحاسبة أو بمجالس الدولة ، ، وكان نص المادة التاسعة هكذا : « بعد انتهاء التحقيق يرفع المحقق تقريراً برأيه إلى رئيس ديوان المحاسبة . ولرئيس الديوان أن يقيم الدعوى التأديبية أو يقرر حفظ الموضوع بقرار مسبب . » ثم جاء نص المادة ٨٩ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ كما يلي : « تقام الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية من رئيس ديوان المحاسبة ، وله حفظ الدعوى ، كما له إذا رأى أن المخالفة لا تستأهل إحالة المسؤول عنها إلى المجلس ، إحالة الأوراق إلى الجهة الإدارية المختصة لتقوم بمجازاته وفقاً للمادة ٨٥ ، ويكون ذلك في جميع الأحوال بالاتفاق مع الوزير المختص ، أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى طبقاً لنظامها بالنسبة إلى موظفيها . فإذا لم يتم الاتفاق وجب رفع الدعوى التأديبية حتماً إلى المجلس ، »

ويبين من مساق النصوص السابقة أنه

ضم مدد الخدمة السابقة هي أن يكون صاحب الشأن قد اكتسب في أثناء خدمته السابقة خبرة ومراناً مسوغان ضمها كلها أو بعضها إلى مدة خدمته اللاحقة ، فإنه ترتيباً على هذا الأصل العام ، فإن القيد المذكور وهو اشتراط أن يكون العمل السابق في جهة غير حكومية متفقاً مع العمل الجديد بالحكومة ، هذا القيد يسرى أيضاً إذا كانت المدة السابقة قد قضيت بجهة حكومية ، إذ يشترط أن يكون العمل بها متفقاً مع العمل الجديد ، وذلك لاتحاد العلة .

(الفضية رقم ٤٩٠ سنة ٥ في بالهيئة السابقة) .

٥٤٢

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

- ١ - موظف : تأديب ، مخالفة مالية ، تعريفها .
- ب - تأديب : مخالفة مالية ، سلطة التأديب ، اجراء تحقيق بشأن هذه المخالفات ورفعها إلى رئيس ديوان المحاسبة ، افراد رئيس ديوان المحاسبة في ظلها بسلطة إقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية .
- ج - قرار تأديبي : مخالفة مالية ، إصدار الرئيس الإداري ابتداء قراراً بالمعاقبة عليها ، الفعل المادى ، اغتصاب السلطة .

المبادئ القانونية :

- ١ - من المخالفات المالية كما يبينها المادة ٤ من المرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، والمادة ٨٢ مكرراً من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كل إهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات

بهما إلى درجة العدم ، ويضحيان خليقين بالإلغاء ولا عاصم لهما منه مهما يطل عليهما الزمن ، إذ العدم لا يولد إلا عدما مثله .
(القضية رقم ٥٩٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٣

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

حكم : طعن ، دائرة فحص الطعون بالمحكمة الإدارية العليا ، حكمها برفض طعن مقدم من هيئة مفوضي الدولة موضوعاً ، نظر طعن آخر مقدم من الجهة الإدارية في ذات الحكم لسبق الفصل فيه .

المبدأ القانوني :

إذا كانت هيئة مفوضي الدولة قد طعنت استقلالاً في ذات الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات بجلسة . . في الدعوى . . المرفوعة من . . وقيد طعن هيئة المفوضين بسجل المحكمة ونظر أمام دائرة فحص الطعون التي قضت بتلك الجلسة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً . ومن ثم فإن حكم دائرة فحص الطعون الصادر بجلسة ١٢ من يوفيه سنة ١٩٦٠ قد أنهى الخصومة ، على أساس رفع الطعن ؛ فلا محيص ، وقد حاز هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، من القضاء بعدم جواز نظر الطعن الحالي المقدم من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن مدير عام الهيئة العامة لسكك حديد الإقليم الجنوبي ، لسابقة الفصل في موضوع الدعوى ، لأن الطعنين في منازعة واحدة اتحد فيها الخصوم والموضوع والسبب .

(القضية رقم ٦٤٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

سواء تحت ظل المرسوم بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، أو القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي ألغاه ، تنعقد سلطة التأديب لرئيس ديوان المحاسبة في جميع الأحوال ، ولا تكون للرئيس الإداري مهما علا قدره على مرءوسيه إلا إذا أرناى رئيس ديوان المحاسبة أن المخالفة لا تستأهل الإحالة إلى مجلس تأديب ، وأحال إليه الأوراق فعلاً ، وبعد هذه الحالة لا قبلها ، ينعقد للأخير سلطة التأديب . وقد كان المرسوم بقانون السالف ذكره يحتم أن يكون تحقيق المخالفات المالية بمعرفة أشخاص معينين بالذات ، ومن ثم تكون التحقيقات التي يجريها غيرهم باطلة ولا يعول عليها . هذا وقد استلزم القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الاتفاق مع الوزير المختص كما سلف البيان ، فإن لم يحصل الاتفاق وجبت الإحالة إلى مجلس التأديب .

٣ — إن قرار السيد وزير الأشغال في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ وتأشيرته في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٧ ، قد صدرا منه بتوقيع جزاء في مخالفة مالية وقعت من مرءوسيه قبل أن يعرض الأمر على السيد رئيس ديوان المحاسبة ويبدى الرأي في التصرف فيها ، وهو الذي أناطه القسانون بالتصرف في هذه المخالفات ، ومن ثم يكونان قد صدرا من غير مختص ، كما غارهما غيب إجرائي جوهري . ومن شأن هذين العيين أن يجعلاهما من قبيل الفعل المادى واغتصاب السلطة اللذين يهويان

٥٤٤

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

كادر العمال : مبيض نحاس ، قرار مجلس الوزراء برفع درجة هذه الحرفة من عامل عادى إلى صانع غير دقيق ، خلوه من أى نص صريح أو ضئى يوحى بسريانه بأثر رجعى .

المبدأ القانونى :

ينين من الاطلاع على مذكرة اللجنة المالية رقم (١٦/١) منوعة جزء ٣) المؤرخة ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٥٣ والمرفوعة إلى مجلس الوزراء ، أنه على إثر الشكاوى المقدمة إلى وزارة الحربية من طائفة مبيضى النحاس وغيرهم من المكوجية والدقائين والعتالين ، رأت وزارة الحربية فى ديسمبر سنة ١٩٥٢ تشكيل لجنة فنية لدراسة هذه الشكاوى ، وانتهت هذه اللجنة فى شأن طائفة (مبيضى النحاس) إلى ما يأتى : رأت اللجنة وضعهم فى درجة (صانع دقيق) المقرر لها أجر يومى (٥٠٠/٢٤٠) أسوة باليمن الواردة فى الكشف رقم (٥) من الكشف حرف « ب » ، الملحقه بكادر العمال مبررة اقتراحها باتصال هذه المهنة بالصناعة ، وبما تتطلبه من فن ودراية وتعليم ، وبما تتطلبه من مجهود جسمانى ، إذ يظل العامل أمام النار مدداً طويلة متكررة فضلاً عن استعماله مواد خطيرة وضارة بالصحة كالأحماض وغيرها . أما وضع هذه الطائفة الحالى فى درجة عامل عادى ، فترى اللجنة أنه لا يتلاءم مع ما يؤدونه من عمل ؛ إذ أن شاغل هذه الدرجة لا يؤدى امتحاناً قبل

التحاقه بعملها ، الذى يتصل بالصناعة بسبب ما .

وقد درس ديوان الموظفين واللجنة المالية هذا الموضوع وانتهت دراساتها إلى ما يلى : تعديل درجة مبيضى النحاس والمكوجية من درجة عامل عادى (٣٠٠/١٤٠) طبقاً لكادر عمال الحكومة إلى درجة صانع غير دقيق ، (٢٦٠/٢٠٠) ، أسوة بما تقرر لهاتين المهنتين بالكشوف الملحقه بتقرير لجنة توزيع عمال القنال ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ على رأى اللجنة المالية وديوان الموظفين فى هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الحربية هذا القرار .

ويتضح من ذلك أن قرار مجلس الوزراء المذكور ، لم يكن الباعث على إصداره تصحيح وضع قديم خاطئ . بأثر رجعى منعطف على الماضى ، وإنما هو كما يبدو جلياً من عباراته ، ولید اقتراح من اللجنة الفنية المختصة ، فقد أوصت بوضع (مبيض النحاس) فى درجة (صانع دقيق) ، ولكن اللجنة المالية التى تمكك تعديل مثل هذه المقترحات قبل عرضها على مجلس الوزراء عدلت الدرجة المطلوبة ونزلت بها بعض الشيء إلى درجة « صانع غير دقيق » ، فوافق مجلس الوزراء على ذلك .

وهذا القرار يفيد استحداث مركز جديد لأصحاب هذه الحرفة يبدأ من تاريخ نفاذ هذه الأداة التشريعية دون أن يحمل فى طياته

المؤقت يمكن أن يتمسك به في مواجهة الإدارة، وإنما العبرة هي بوضعه النهائي الذي يتحدد على مقتضى نتيجة اختبار، ذلك الاختبار الذي يتقرر به أجره ومهنته، والذي يجب إعادة تسوية حالته على أساسه.

وأن عامل القنال يكسب في وضعه المؤقت الحق في الأجر الذي قدر له في هذا الوضع، لقيام هذا الأجر على أساس من التقدير الجزائي، واستناد قبضه إياه إلى سبب مشروع بإرادة من جانب الإدارة متجهة إلى هذا القصد. فإذا أدى الامتحان الفني الذي تطلبه كادر عمال القنال لمعرفة الدرجة التي يوضع فيها، والأجر الذي يستحقه فيها تبعاً لقدرته على العمل ومرتبة كفايته الفنية في الحرفة التي تتضح صلاحيته لها، والتي جعل الشارع الامتحان أداة لإثباتها، فإن مركزه القانوني النهائي وبالتالي الأجر الصحيح الذي يستحقه، إنما يتحدد من تاريخ هذا الامتحان.

فإذا ثبت من الامتحان أن مهارته الفنية لا ترقى إلى الدرجة التي منح أجرها بصفة مؤقتة عند بدء إلحاقه بالخدمة، فإنه يجب رد هذا الأجر إلى القدر القانوني الذي يتفق وكفايته الحقيقية، وذلك اعتباراً من تاريخ الامتحان المشار إليه لا قبله.

وإذا قبض العامل بعد هذا التاريخ زيادة على الأجر المستحق له قانوناً على الأساس المتقدم، كان لا حق له في هذه الزيادة وجب

معنى الانسحاب على الماضي. والمركز الجديد يرتب مزية جديدة لم يكن لها وجود من قبل صدور القرار، الذي خلا من أي نص صريح أو ضمني يوحى بإفادة هذه الطائفة من العمال بأثر رجعي مرتد إلى الماضي.

(القضية رقم ٧١٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٥

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

عمال القناة : مراكرم من حيث الأجور التي منحوها، تحديدًا على مقتضى نتيجة الامتحان، إعادة تسوية حالاتهم على أساس النتيجة التي يسفر عنها. قبض العامل أكثر من الأجر المستحق له قانوناً، حق الحكومة في استرداد الزيادة ما لم يكن قد سقط بالمدد المعتادة.

المبدأ القانوني :

إن مركز عمال القناة من حيث الدرجات التي وضعوا فيها والأجور التي منحوها أول الأمر عقب تركهم خدمة السلطات البريطانية إثر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، إنما كان مركزاً مؤقتاً غير بات اقتضته الضرورة العاجلة وقتذاك. أما مراكرم النهائية فيها يتعلق بهذه الدرجات والأجور، فلم تكن لتستقر إلا بعد نفاذ القواعد التنظيمية التي وضعت لإعادة توزيعهم بصفة نهائية. وذلك على مقتضى ما يسفر عنه الامتحان الفني، الذي حتم كادر عمال القناة أن يؤديه في حرقهم بوساطة اللجان المشكلة لهذا الغرض في مختلف الوزارات والمصالح، ومن ثم فليس لعامل القناة أي حق مكتسب في وضعه الأول

ومستخدعى المرافق العامة التي تنتقل إدارتها إلى الدولة ، وقد نص في المادة الأولى منه على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون ٤٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بشروط توظيف الأجانب ، والمعدل بالقانون ٢٨٤ لسنة ١٩٥٣ ، إذا انتهى عقد التزام بإدارة مرفق عام ، وتولت الدولة إدارة هذا المرفق بالطريق المباشر ، جاز لمجلس الوزراء استثناء من أحكام المواد ٦ و ١٣ و ١٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ، أن يعين بخدمة المرفق من تقتضى المصلحة تعيينهم من الموظفين الذين كانوا بخدمته قبل تولى الدولة إدارته ، على أن يوضع من يعين على هذا الوجه في درجة من الدرجات المنصوص عليها في القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وأن يراعى في تعيين هذه الدرجة المرتب الذى كان يتقاضاه قبل ذلك ، ومدة خدمته ونوع عمله . ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أنه : « يجوز للوزير المختص دون الرجوع لديوان الموظفين شغل الوظائف الكتابية التى تخلو بالمرافق المشار إليها فى المادة السابقة خلال سنة من تولى الدولة إدارة المرفق أو من تاريخ العمل بهذا القانون أى المدتين أطول » .

وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن قصد الشارع من اتباع هذا الاستثناء ، والحكمة التى دفعت إليه والحدود التى يجب مراعاتها عند أعمال أحكام هذا القانون . وتجرى المذكرة الإيضاحية بأنه : « لما كانت

عليه ردها ، لأن الحكومة إنما تستند فى استرداد هذه الزيادة إلى أنها قد قامت بدفع مبلغ إلى المدعى عليه بدون وجه حق ، فبني الاسترداد هو دفع غير المستحق من جانبها إلى المذكور ، ومن ثم يكون من حقها استرداد ما لم يسقط منه بالمسدد المعتادة . يستوى فى ذلك أن يكون سبب دفع غير المستحق ناشئاً عن خطأ مادي فى الحساب ، أو عن غير ذلك من الأسباب ؛ إذ فى جميع تلك الأحوال ثمة أداء من الدافع بغير حق ، وتسلم من المدفوع إليه على سبيل الوفاء لما ليس مستحقاً له ، فيجب عليه رده . وقد جاء قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ فى شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائلها إلا فى أحوال خاصة ، مؤيداً هذا المعنى فى مفهوم نصوصه ومذكرته الإيضاحية .

(القضية رقم ٧٨٤ / ٨٦٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٦

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

موظف : مرفق عام ، تعيين ، شرط اللياقة الطبية الإعفاء منه ، تعيين بعض موظفى المرفق التى تنقل إلى الدولة استثناء من قواعد التعيين ، قرار الوزير المختص بإعفاء الموظف من شرط اللياقة الطبية ، حدوده .

المبدأ القانونى :

فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ صدر القانون ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن موظفى

وجاء في المذكرة الإيضاحية أيضاً لهذا القانون الأخير ما يزيد الأمر إيضاحاً ويؤكد الهدف الذي من أجله انبثق المشرع هذا السبيل الاستثنائي في إدارة المرافق العامة التي تنتقل إدارتها إلى الدولة . ولما كان تعيين هؤلاء الموظفين سيتم بالاستثناء من بعض أحكام التوظيف العامة، وكان الدافع إليه هو مواجهة الحالة الطارئة عقب انتقال المرفق من نظام الإلزام إلى نظام (الريجي)، على نحو يضمن اطراد العمل به وانتظامه، وذلك إلى أن تستكمل الحكومة عدتها من الموظفين القادرين على النهوض بهذا النوع الخاص من العمل، والمنطبقة عليه في الوقت نفسه أحكام التوظيف العامة كافة بغير استثناء، فإن مراعاة هذه الاعتبارات يقتضي أن يكون التعيين موقوتاً بالمدة التي يحددها مجلس الوزراء .

وقد اشترطت الفقرة السابعة من المادة السادسة من قانون نظام موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١، فيمن يعين في إحدى وظائف الدولة، أن تثبت لياقته الصحية فيما عدا الموظفين المعيّنين بمراسيم أو أوامر جمهورية. كما نصت المادة ١٣ من هذا القانون على أن : « شروط اللياقة الصحية المشار إليها في المادة السادسة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين، ويجوز إعفاء الموظف من كل هذه الشروط أو من بعضها بقرار من الوزير المختص، بعد أخذ رأي القومسيون الطبي العام وموافقة ديوان الموظفين، .

المصلحة تقتضي تعيين الصالحين من الموظفين الذين كانوا بخدمة مرفق من المرافق التي تدار بطريقة الالتزام، ثم تتولى الدولة إدارتها بطريقة (الريجي)، للانتفاع بخبرة هؤلاء الموظفين، وكان بعضهم ممن لا تتوافر فيه شروط التوظيف المنصوص عليها في القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١، فإن المصلحة العامة تقتضي وضع تشريع لاستثناء هؤلاء من بعض أحكام القانون المتقدم ذكره، لذلك وضع المشروع المرافق فتضمنت أحكامه جواز استثناء هؤلاء من أحكام التوظيف بالنسبة للدرجة التي يوضعون بها، على أن يراعى في تعيين تلك الدرجة المرتب الذي كان يتقاضاه قبل ذلك ومدة خدمته ونوع عمله . وقد تضمن المشروع حكماً آخر أجيز بمقتضاه التعيين في الوظائف الكتابية التي تخلو بالمرافق المتقدمة الذكر، دون رجوع لديوان الموظفين خلال سنة من تولى الدولة إدارة المرافق، أو من تاريخ العمل بهذا القانون أي المدين أطول، وذلك لأن مصلحة المرافق المذكورة تقتضي عدم التراخي في شغل الوظائف الخالية بها، حتى تستوفي الاجراء المتقدم الذكر . وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ صدر القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ . فأدخل تعديلاً على المادة الأولى من القانون ٦٦٠ لسنة ١٩٥٣، أجاز بمقتضاه لمجلس الوزراء منح مرتب يزيد على بداية أو نهاية مربوط الدرجة التي يوضع عليها الموظف، وذلك بصفة شخصية .

فالإعفاء من شروط اللياقة الصحية يجوز أن يمنح بقرار من الوزير المختص ، بشرط أخذ رأى القومسيون أو موافقة ديوان الموظفين . والقول بغير هذا لا يتفق مع التدرج التشريعى السابق لهذا النص ، فقد أصاب هذه المادة تعديلان ، الأول : بالمرسوم بقانون ٧٩ فى ٥ من يونيه سنة ١٩٥٢ ، وكان نصها قبل هذا التعديل : « شروط اللياقة الصحية المشار إليها فى المادة السادسة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين ، ولرئيس هذا الديوان الحق فى إعفاء الموظف من كل هذه الشروط أو من بعضها ، . والثانى : بالقانون ٣٧٤ فى ٣٠ من يوليه سنة ١٩٥٣ ، وكان نصها قبل هذا التعديل الأخير : « يصدر بشروط اللياقة الصحية المنصوص عليها فى المادة ٦ وبشروط الإعفاء منها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد ، بعد أخذ رأى ديوان الموظفين ، .

ومن هذا التدرج فى الاتجاه التشريعى يبين مدى حرص الشارع على تنظيم الإعفاء من شروط اللياقة الصحية ، وتحقيق الرقابة عليها وضبط ممارستها ، فقيدها بقيدتين هما أخذ رأى القومسيون ، وكذلك موافقة ديوان الموظفين . ويؤكد ذلك أيضاً ما جاءت به المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء بشأن القانون ٣٧٤ لسنة ١٩٥٣ ، وهو الذى وضع النص الحالى الأخير للمادة ١٣ على النحو المذكور فيما سبق : « كانت المادة ١٣

من قانون التوظيف تقضى بأن يصدر بشروط اللياقة الصحية قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح ديوان الموظفين . وأن يكون لرئيس هذا الديوان الحق فى إعفاء الموظف من شروط اللياقة الصحية كلها أو بعضها ، ثم صدر المرسوم بقانون ٧٩ لسنة ١٩٥٢ معدلاً لأحكام هذه المادة ، وقرر بأن يصدر بشروط اللياقة الصحية والإعفاء منها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى ديوان الموظفين . وفى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة المالية والاقتصاد بالاستمرار فى العمل بشروط اللياقة الصحية المعمول بها الآن ، والمنصوص عليها فى لائحة القومسيونات الطبية ، ولم يتعرض هذا القرار إلى سلطة الإعفاء من هذه الشروط . لأن تعديل هذه المادة لم يفرض أى جهة سلطة الإعفاء من شروط اللياقة الصحية كلها أو بعضها ، وكانت هذه السلطة بمقتضى قواعد التوظيف الملغاة بصور القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ موكولة إلى اللجنة المالية ومجلس الوزراء ، ثم عهد بها إلى كل وزير فى وزارته تخفيفاً من عبء الأعمال عن كاهل مجلس الوزراء . ولما كانت قواعد الإعفاء من شروط اللياقة الصحية تتصل إتصلاً وثيقاً بشئون الموظفين ، إذ تطرأ حالات كثيرة تضطر فيها الحكومة إلى توظيف بعض الكفايات ممن لا تتوفر فيهم شروط اللياقة الصحية كلها ، لذلك رتب

تعديل المادة ١٣ من القانون المشار إليه بما يحين الإعفاء من شروط اللياقة الصحية كلها أو بعضها بقرار من الوزير المختص ، بعد أخذ رأى القومسيون الطبي العام وموافقة ديوان الموظفين ، حتى تتحقق الرقابة في شرط الإعفاء ، والتثبت من صلاحية المرشح للوظيفة في القيام بأعبائها على الوجه الذى تتحقق به المصلحة العامة .

وفي ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وجه السيد رئيس ديوان الموظفين إلى جميع وزارات الحكومة ومصالحها الكتاب الدورى رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٣ بشأن الإعفاء من اللياقة الطبية جاء فى نهايته : « وتنفيذاً لهذا القانون رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٥٥ ، يوجه ديوان الموظفين نظر وزارات الحكومة ومصالحها إلى مراعاة عدم إصدار قرارات وزارية باعفاء بعض الموظفين من اللياقة الطبية قبل أخذ رأى القومسيون الطبي العام ، والحصول على موافقة الديوان ، . وتوكيداً لهذا الاتجاه الصحيح أيضاً ، أذاع ديوان الموظفين فى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ الكتاب الدورى رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ بشأن طلبات الإعفاء من شروط اللياقة الطبية جاء فيه : — « سبق أن أذاع الديوان فى ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ الكتاب الدورى رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ . لفت فيه نظر الوزارات والمصالح إلى شكوى القومسيون الطبي العام من كثرة الطلبات الخاصة بالاعفاء من شروط اللياقة

الصحية ، وخاصة بالنسبة إلى المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وقد شكت مصلحة صناديق الإيدخار والتأمين الحكومية من كثرة حالات الإعفاء ، الأمر الذى له أبلغ الأثر على التزامات المصلحة المالية قبل المشتركين من الموظفين فى التأمين الإجبارى وصناديق الإيدخار ، ونظراً لأن الوزارات لم تراعى أحكام الكتاب الدورى سالف الذكر مما دعا القومسيون الطبي العام إلى إعادة الشكوى . لذلك يكرر ديوان الموظفين توجيه نظر الوزارات والمصالح إلى أن الإعفاء من شروط اللياقة الصحية هو استثناء من أحكام قانون نظام موظفى الدولة ، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا فى حالات الضرورة القصوى ، أو فى حالة الإمتياز الظاهر والكفاية الذاتية الملاحظة فى المرشح المراد إعفاؤه . هذا ويرجو الديوان فى حالات طلب الإعفاء مراعاة التعليمات الآتية : (١) أن يكون تحويل المرشح المراد إعفاؤه إلى القومسيون الطبي بعد عرض الأمر على السيد الوزير وموافقة سيادته على هذا التحويل . (٢) أن تتضمن طلبات الإعفاء التى ترسل إلى الديوان المبررات التى تستدعى الإعفاء من شروط اللياقة ، وكذا رأى القومسيون الطبي فى الحالة المطلوبة . (٣) على الوزارات ألا تتقدم بطلبات إعفاء إلا بعد أن تستوفى حاجتها من المرشحين اللائقين بقوائم الناجحين الموجودين بالديوان ، ويأمل الديوان أن تراعى الوزارات المصلحة العامة والاعتبارات

٥٤٧

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

١ - كادر : الكادران الكتابي المتوسط والفني المتوسط ، طبيعة كل .

ب - مدة الخدمة السابقة : ضمها ، شرط اتحاد الكادرين ، الكادر الكتابي المتوسط ، الكادر الفني المتوسط ، تماثل العمل السابق مع العمل الجديد ، عمل كاتب بوزارة العدل ، عمل مدرس بوزارة التربية والتعليم . توافر الخبرة ولو اختلف الكادران .

المبادئ القانونية :

١ - الكادر الكتابي المتوسط والكادر الفني المتوسط ، وان جمعها تقسيم واحد من حيث مربوط الدرجات ، إلا أنها كادران مختلفان في طبيعتهما إختلافا جوهريا مناطه المفارقة الأساسية بين المؤهل الذي يحين التعيين في أيهما ، وطبيعة الأعمال التي يقوم بها شاغلو الوظائف المدرجة في كل منهما ، وآية ذلك ما نصت عليه المادة ١١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة من أن المؤهلات العلمية التي يجب أن يكون المرشح حاصلا عليها وهي : (٢) شهادة فنية متوسطة تتفق دراستها وطبيعة الوظيفة ، إذا كان التعيين في وظيفة من وظائف الكادر الفني المتوسط . (٣) شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ، إذا كان التعيين في وظيفة كتابية ، أو شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها ، إذا كان في وظيفة من الدرجة التاسعة .

٢ - إن القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن حساب مدد العمل السابقة في

المتقدمة عند طلبها إعفاء أي مرشح من شروط اللياقة الطبية .

وعلى ضوء ما تقدم لا يستساغ القول بأن مجرد تأشيرة السيد الوزير بكلمة موافق في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ على كتاب السيد المدير العام لإدارة الكهرباء والغاز تدل على صدور قرار وزاري بتعيين المدعى ومعه خمسة عشر زميلا مما ورد ذكر أسمائهم في الكشف رقم ٢ المرفق بالكتاب المذكور ، أولئك الذين لم يحوزوا درجة اللياقة الطبية ورسبوا في كشف القومسيون الطبي العام في الدرجة الثامنة الكتابية الخالية بإدارة الكهرباء والغاز . وموافقة الوزير لا يمكن كذلك أن تنصرف إلى إعفاء من رسبوا في الكشف الطبي من شرط اللياقة الطبية قبل التعرف على رأي القومسيون الطبي العام في أمر هذا الإعفاء ، بل قبل الحصول على موافقة ديوان الموظفين . وموافقة الوزير لا يمكن إلا أن تنصرف إلى تعيين من نجح في الكشف الطبي من المرشحين المذكورة أسمائهم في الكشف رقم ١ وعدد ٣٢ كما جاء في تفصيل الكتاب المقدم إلى سيادة الوزير . ولا يملك الوزير على ضوء أحكام اللوائح والقوانين السالفة الذكر ، إلا أن يوافق على تحويل المرشح المراد إعفاؤه إلى القومسيون الطبي العام ، لابتداء الرأي في جواز منح الإعفاء في حدود المصلحة العامة وحدها .

(القضية رقم ٨٠٨ سنة ٥ ق بالمهنة السابقة) .

من أن يتوفر فيه قسط من السيطرة على الناشئة وقدرة على سبر أغوارهم ، وهم انماط من الخلق والاستعداد ، وتفهم سكانهم وعقلياتهم لإحسان توجيههم وتبصيرهم في يسر بالأصول التربوية والتعليمية . فعمل المدرس والحالة هذه يختلف في طبيعته عن العمل الكتابي . ويكون العملان ، عمل المدعى بوزارة العدل ككتاب ، وعمله بوزارة التربية والتعليم كمدرس ، مختلفين متباعين .

ولما كان الأصل في قواعد ضم مدد العمل السابقة أنها تقوم على فكرة أساسية هي الاستفادة من الخبرة التي يكتسبها الموظف خلال المدة التي يقضيها ممارساً للنشاط وظيفي أو مهني سابق على تعيينه بالحكومة ، أو إعادة تعيينه بها . تلك الخبرة التي ينعكس أثرها على وظيفته الجديدة ، الأمر الذي يقتضي عدم إهدار هذه المدة عند تعيينه في الحكومة ولو اختلف الكادر ، كما تقضى بذلك المادة الثانية من القرار ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه في الفقرة (١) منها : « مع مراعاة أحكام المادتين ١٢ و ١٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الأولى وفقاً للشروط والأوضاع الآتية : (١) مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الأشخاص الإدارية العامة ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة تحسب كاملة ، سواء أ كانت متصلة أو منفصلة ، متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر . فإذا كانت قد قضيت

تقدير الدرجة والمرتب وأقدمية الدرجة نص في المادة الثانية منه على أنه : « مع مراعاة أحكام المادتين ١٢ ، ١٨ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تحسب مدد العمل السابقة المنصوص عليها في المادة الأولى وفقاً للشروط والأوضاع الآتية : مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الأشخاص الإدارية العامة ذات الميزانيات الملحقة أو المستقلة ، تحسب كاملة سواء أ كانت متصلة أو منفصلة ، متى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر . »

وظاهر من هذا النص أن مناط الاستفادة من حكم هذه المادة أن تكون درجة الموظف في المادة السابقة معادلة لدرجته في الوظيفة ، وأن يتحد الكادران في الحالتين . ولما كان قد وضح أن الكادرين الفني المتوسط والكتابي المتوسط هما كادران مختلفان ، فقد تخلف شرط وحدة الكادر في المدة السابقة ، عنه في الوظيفة الجديدة .

كما يشترط لإمكان ضم المدة السابقة وفقاً لأحكام القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، أن تكون أعمال الوظيفة التي تسند للموظف مماثلة لأعمال وظيفته السابقة . ولما كانت طبيعة عمل المدعى بوزارة العدل ككتاب تختلف عن طبيعة عمله بوزارة التربية والتعليم كمدرس ، إذ أن وظيفة الكاتب لا تتطلب من ناحية الاستعداد والتأهيل ما تحتاج إليه وظيفة المدرس وما تقتضيه فيمن يتطالع بها

حكومية وقت التعيين لأول مرة عن ١٨ سنة ميلادية ، ولا تزيد عن ٢٤ للتعين في الدرجة التاسعة ؛ وإن الأشخاص الذين تسرى عليهم قواعد الإنصاف الصادر بهما قرار مجلس الوزراء في ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ لا يفيدون من مزايا تلك القواعد ، إلا من اليوم الذي تصبح فيه أوضاعهم صحيحة ، ومنها سن الصلاحية للتعين . لأن الإفادة من المزايا المشار إليها إنما تترتب على المركز القانوني الصحيح في الوظيفة .

وترتباً على ما تقدم فإنه إذا كان الثابت أن المدعى لم يكن قد حصل على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية عند صدور قواعد الإنصاف ، وهو لم يحصل على هذا المؤهل إلا عام ١٩٣٩ في وقت كانت قد سرت فيه أحكام كادر سنة ١٩٣٩ ، ولم يكن قد بلغ وقتئذ سن الثامنة عشرة وهي سن الصلاحية للتعين في الدرجة التاسعة المقررة لمؤهله ؛ ومن ثم فإنه لا يفيد من مزايا قواعد الإنصاف إلا من اليوم الذي يصبح فيه صالحاً للتعين في الدرجة المذكورة . أي من اليوم الذي بلغ فيه سن الثامنة عشرة .

(القضية رقم ١١٢٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

في كادر أدنى أو على اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو باليومية ، جاز ضمها أو بعضها بالشروط الآتية : (١) أن يكون العمل السابق قد اكتسب الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ويرجع في تقدير ذلك إلى لجنة شئون الموظفين المختصة .

وواضح أن عمل المدعى كمكاتب بوزارة العدل منبت الصلة بعمل المدعى كمدرس بوزارة التربية والتعليم ، فلا يكسبه عمله خبرة يفيد منها في عمله الجديد .

(القضية رقم ١٠٤٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥٤٨

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

موظف : تعيين لأول مرة في وظيفة حكومية لمن تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية ، قواعد الإنصاف ، شرط الإفادة من أحكامه .

المبدأ القانوني :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن كادر سنة ١٩٣٩ الصادر به منشور وزارة المالية رقم ٤ لسنة ١٩٣٩ ، ينص في الفقرة الأولى من المادة الأولى في باب التعيين على أنه : « لا يجوز أن تقل سن أى مرشح لوظيفة

الجمعية العمومية

للقسم الاستشاري

٥٤٩

٥ من ديسمبر ١٩٦٢

تصدير : قطن ، تنظيم منشآته ؛ تحديد الحصة التي تسهم بها الحكومة ؛ تصرفات جماعة الشركاء فيها ؛ في ٧١ لسنة ١٩٦١ .

الفتوى :

شرط انطباق أحكام القانون ٧١ لسنة ١٩٦١ ، المعدل بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦١ ، على منشآت تصدير الأقطان ، أن تكون مقيدة باتحاد مصدرى الأقطان في تاريخ نفاذ القانون والعمل به في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٦١ ، وذلك سواء زاولت المنشأة تصدير القطن فعلاً ، أم لم تزاوله ؛ إذ يكفي إعداد تنظيم يدل على نية القائم به في مزاولة عملية تصدير الأقطان .

تحديد الحصة التي تسهم بها الحكومة (الهيئات والمؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادي) في تلك المنشآت ، وهي ٥٠٪ من رأس المال طبقاً لحكم المادة الأولى من ذلك القانون ، وذلك في حالتى الفرد والشركة يكون على أساس الحقوق والالتزامات الداخلة في ذمة المنشأة عند العمل بالقانون ، ما دامت مقيدة باتحاد مصدرى الأقطان باعتبارها شركة ، حتى ولو جمعت إلى جانب تجارة تصدير القطن أغراضاً أخرى .

أما إذا كانت المنشأة مملوكة لتاجر فرد فتحدد الحصة على أساس الأموال المخصصة لمباشرة تجارة تصدير القطن ، وذلك في ضوء ما يستبين للجنة التقييم المختصة .

وتعتبر باطلة تصرفات جماعة الشركاء في هذه المنشآت ، في تاريخ لاحق على العمل بالقانون ٧١ لسنة ١٩٦١ ، بما يؤدي إلى خفض رأس مال المنشأة دون مشاركة من الحكومة (الهيئة العامة أو المؤسسة ذات الطابع الإقتصادي) ، ويلزم رد المبالغ التي قبضوها نتيجة لهذا التصرف الباطل ، وإلا تعرضوا للجزاءات المنصوص عليها في المادة الرابعة من ذلك القانون .

٥٥٠

٥ من ديسمبر ١٩٦٢

محال تجارية وصناعية أو مقلقة للراحة : ترخيص بفتحها .

الفتوى :

مقاصف المطارات ، لا تخضع لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، في شأن المحال الصناعية والتجارية ، وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، والقانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة .

ضعيف ، طبقاً لنص المادة ٣١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يقع حتماً على أول علاوة دورية تستحق للموظف ، بعد ثبوت حالة الضعف في التقرير .

ولا يشترط لإحداث الحرمان أن تستحق العلاوة في ذات السنة التي قدم فيها التقرير ، بل يصح أن يقوم الاستحقاق في السنة التالية لتقديم تقرير الضعف ، وانعطاف تقرير آخر بدرجة أعلى على التقرير الأول في سنة استحقاق العلاوة ذاتها . ومرد ذلك إلى مفهوم نص المادة ٣١ من قانون التوظيف ، والمعيار الذي وضعته بشأن العلاوات ، حيث يعتد بميعاد استحقاق العلاوة المعروف سلفاً بيقين ، بعكس الترقية التي لا يعرف ميعادها سلفاً ، ولذا لا يجوز التخطي فيها إلا في ذات السنة التي قدم فيها تقرير الضعف .

ذلك بأن الرابطة بين شخص القانون العام ، والمنتفع الخاص بالمال العام ، تقوم على ترخيص من الجهة الإدارية القوامة على المال ولا تقوم على عقد ، أياً كان نوع هذا العقد . وإلحاق المقصف بمرافق عام مخصص لخدمة الجمهور ، يكسبه صفة هذا المرافق ؛ ولا يغير الترخيص الإداري من هذه الصفة ، ولا يمكن اعتبارها محالاً عامة ، لأن القانون قد عين الأماكن التي يجوز فتح المحال فيها ، والمطارات ليست منها .

٥٥١

١٩ من ديسمبر ١٩٦٢

علاوة : دورية ؛ حرمان موظف منها .

الفتوى

حرمان الموظف من العلاوة الدورية ، كأثر من آثار الحصول على تقرير بدرجة

قضاء محاكم الاستئناف

المحكمة

« .. وحيث إنه بالرجوع إلى القانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وإلى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، يتبين أن الفصل الأول من الباب الأول من ذلك الكتاب خاص بقواعد الاختصاص العام للمحاكم المصرية في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب ، وأما الفصل الثاني والفصل الذي يليه فإنه يشمل بعض قواعد وأحكام في إجراءات المرافعة والفصل فيها وطرق الطعن في الحكم ومواعيده ، مما يتلاءم مع طبيعة مسائل الأحوال الشخصية ، ويحقق ما يجب أن تنسم به إجراءاتها من بساطة وتيسير . وهي أحكام عامة لمسائل الأحوال الشخصية ، بمعنى أنها واجبة الاتباع في كل ما تختص به المحاكم المدنية من هذه المسائل إلا إذا نص على ما يغيرها في هذا الكتاب ذاته . ذلك أن هذا الكتاب يحوى طائفة من الأحكام قائمة بذاتها ، قصد بها أن تحل ، فيما نصت عليه ، محل بعض الأحكام العامة في قانون المرافعات المواد المدنية والتجارية ؛ أما فيما خلا هذه الطائفة مما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا الكتاب ، فتتبع الأحكام العامة في قانون المرافعات .

وقد قصد الشارع إلى تبسيط إجراءات الدعوى وسرعة الفصل فيها ، فأوجب على الطالب أن يودع قلم كتاب المحكمة المختصة صحيفة تشمل ، فضلا عن البيانات اللازمة في أوراق

٥٥٢

محكمة استئناف المنصورة

٥ من نوفمبر ١٩٦٠

١ — مرافعات : الكتاب الرابع من قانونها ، حلول أحكامه محل الأحكام العامة في قانون المرافعات ، نفاذ أحكام المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

ب — قرار : صادر في مسائل الولاية على المال ، خضوعه للقواعد الخاصة بالأحكام ، ميعاد استئنافه .

المبادئ القانونية :

١ — يشمل الفصل الثاني والفصل الثالث من الكتاب الرابع المضاف إلى قانون المرافعات بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ على أحكام عامة لمسائل الأحوال الشخصية ، واجبة الاتباع في كل ما تختص به المحاكم المدنية من هذه المسائل ، إلا إذا نص في هذا الكتاب ذاته على ما يغيرها ؛ أما ما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا الكتاب فتتبع بشأنه الأحكام العامة في قانون المرافعات .

٢ — نصت المادة ٨٨٥ على أن تسرى في شأن القرارات التي تصدر في مسائل الولاية على المال ، مما نص عليه في الفصل الثاني من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، القواعد الخاصة بالأحكام ؛ ويكون ميعاد استئناف القرار ١٥ يوماً من تاريخ النطق به ، وفقاً للمادة ٨٧٥ مرافعات .

وقد مدت مواعيد الطعن بجميع طرقه لدوى الشأن غير المتوطنين في مصر ليستطيعوا إتخاذ الاجراءات اللازمة للطعن في الحكم (مادة ٨٧٩) ، ويقوم هذا المدمقام مواعيد المسافة المنصوص عليها في قانون المرافعات .

وقد اقتصر القانون في نصوص الفصل الثاني على الإشارة إلى الأحكام « منعاً » للبس ، إذا قرنت بها القرارات التي تصدرها المحكمة في مسائل الولاية على المال . ولما كانت القواعد المنصوص عليها في هذا الفصل بشأن الأحكام تسرى بطبيعتها على القرارات المذكورة ، فقد اقضى الأمر وضع نص بهذا المعنى في آخر الفصل ، فنصت المادة ٨٨٥ على أنه يسرى على القرارات التي تصدر في مسائل الولاية على المال ، مما نص عليه في هذا الفصل ، القواعد الخاصة بالأحكام .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم وعلى ما هو ثابت من أن الحكم المستأنف صدر في مادة الحجر رقم ٣ لسنة ١٩٦٠ كلى أحوال شخصية بور سعيد ، وقد قضى حضورياً بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٠ برفض دعوى الحجر المقامة من المستأنف ضد المستأنف عليه ، فإن ميعاد استئناف ذلك الحكم هو خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق به (مادة ٨٧٥ مرافعات) . ولما كان المستأنف لم يقرر باستئنافه إلا بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٦٠ ، فيكون هذا التقرير قد جاء بعد مضي الميعاد القانوني ويكون الدفع المقدم من المستأنف ضده في محله ، متعيناً قبوله .

« وحيث إن المادة ٣٨١ مرافعات نصت على أنه يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن بالأحكام سقوط الحق في الطعن ، وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها ، ومن ثم يتعين القضاء بسقوط حق

المحضرين عموماً ، على بيان لموضوعه والأسباب التي تستند إليها والمستندات التي تؤيده وأوراق التحقيق الذي أجرته النيابة إذا كان الطلب مقدماً منها .

ونص على أن تكون المعارضة والاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، وأن يتبع في التماس إعادة النظر في الحكم ما يجب إتباعه في رفع الطلب ابتداءً . ونص على أن يفصل في الاستئناف على وجه السرعة لئلا تمتنع المعارضة في الأحكام الغياية .

وخول رئيس المحكمة سلطة واسعة في إدارة الدعوى ، فله أن يحدد الجلسة التي ينظر فيها الطلب ، وأن يعين الأشخاص الواجب إعلانهم والطريقة التي يعلنون بها ، إذا قدر لظروف الحال أن يعدل عن الطريق العادى إلى الإعلان بطريق الإدارة أو البريد . وتنظر المحكمة في الطلب منعقدة في غرفة المشورة فتوافر بذلك السرية الواجبة في تلك المسائل .

وقد قصرت مواعيد الطعن في الأحكام فجعل ميعاد المعارضة ثمانية أيام من تاريخ إعلان الحكم (مادة ٨٧٤) ، وميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق به ، إذا كان حضورياً ، أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غيايياً مادة (٨٧٥) ، وميعاد التماس إعادة النظر عشرة أيام تبدأ وفقاً لما نص عليه في المادة ٤١٨ مرافعات (مادة ٨٨٠) ، وميعاد الطعن بالنقض ثمانية عشر يوماً تبدأ من تاريخ النطق بالحكم إذا كان حضورياً (مادة ٨٨١) أسوة بالطعن بالنقض في الأحكام الجنائية . ولم يتقيد الشارع بإجراءات ومواعيد الطعن بالنقض في المسائل المدنية توفيراً للتفسير .

المستأنف في هذا الاستئناف للتقرير به بعد قوات
مبعاده القانوني .

(استئناف رقم ٣ سنة ١٩٦٠ ق د أحوال
شخصية بور سعيد ، رئاسة وعضوية السادة الأساندة
أديب نصر حنين ومحمد السيد عزت وكامل محمد بدوي
المستشارين) .

٥٥٣

محكمة استئناف المنصورة

٧ من نوفمبر ١٩٦٠

- ١ — عمل : إصاباته ، ق ٨٩ سنة ١٩٥٠ ،
صاحب العمل الأصلي ، المقصود به .
ب — مسئولية : تقديرية ، أركانها ، م ١٦٣
مدني .

المبادئ القانونية :

١ — الشارع وهو بصدد وضع القانون ٨٩
لسنة ١٩٥٠ ، إنما قصد بعبارة صاحب العمل
الأصلي ذلك الشخص الطبيعي أو الاعتباري
الذي يتخذ من العمل الذي يزاوله حرفة
أو مهنة له ، وبذلك يخرج عن نطاقه علاقة
صاحب البناء بمن يستخدمهم في إنشاء
منزل له .

٢ — متى ثبت وجود الخطأ الذي ترتب
عليه وسيله الضرر ، وهو وفاة المورث ؛
كانت أركان المسؤولية التقديرية متوافرة
بما ينطبق عليها نص المادة ١٦٣ من القانون
المدني ، ووجب تعويض ورثة المتوفى .

محكمة

« .. وحيث إن محكمة أول درجة حينما
قضت بالتعويض اعتبرت أساس المسؤولية القانون

٨٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بإصابات العمل ،
وتناولت نصوصه بالتفسير حتى انتهت إلى اعتبار
مالك البناء (المستأنف) رب عمل ، ومساءلته
عن التعويض وفقاً لما نصت عليه المادة الخامسة
من القانون سالف الذكر . وفاتها أن الشارع
وهو بصدد وضع هذا القانون إنما قصد بعبارة
صاحب العمل الأصلي ذلك الشخص الطبيعي أو
الاعتباري الذي يتخذ من العمل الذي يزاوله
حرفة أو مهنة له ، إما للربح أو لتحقيق أغراض
اجتماعية ؛ وبذلك يخرج عن نطاقه علاقة صاحب
البناء بمن يستخدمهم في إنشاء منزل له . وبما
يؤكد هذا النظر ما جاء بالمذكرة التفسيرية لهذا
القانون ، إذ قالت إنه رثى تعديل النص بحذف
الحكم القاضي بعدم مسؤولية رب العمل إذا وقع
الحادث في الأمكنة الخارجة عن إشرافه ، لأن
النص بهذه الصورة قد يشجع أصحاب الأعمال في
التحصيل للهروب من المسؤولية بإعطاء بعض
العمليات إلى مقاولين من الباطن . ومفهوم هذا
أن أصحاب الأعمال الذين عناهم الشارع إنما هم
هؤلاء المقاولون الذين يتخذون من هذه الأعمال
حرفة لهم ، وبما يزيد هذا الرأي تأكيداً ما تناولته
المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون ٣١٧ سنة
١٩٥٢ ، عندما عرفت صاحب العمل الذي قصده
الشارع في التشريعات العالية وكلها مكحلة بعضها
لبعض .

« وحيث إنه وإن كان القانون ٨٩ لسنة
١٩٥٠ لا يصلح أساساً للدعوى الماثلة ، إلا أن
في أوراق الدعوى ما يصلح أساساً لمسئولية
المستأنف عن تعويض المستأنف عليهم ؛ إذ
الثابت قطعاً أن مورث المستأنف عليهم قد توفي
بسبب إهيار شرفة منزل المستأنف ، ولم يحاول

هذا الأخير إنكار هذه الواقعة ، وإنما ركز دفاعه في نفي ركن الخطأ من جانبه وإسناده إلى المورث .

« وحيث إن الشاهد الأول من شهود المستأنف عليهم وهو مهندس تنظيم بلدية بورسعيد قد قطع في شهادته أمام محكمة أول درجة بأن انهيار الشرفة التي كان يعمل بها مورث المستأنف عليهم إنما يرجع إلى أن الشدة الخاصة بها قد فكت قبل الأوان ، وكان يجب أن تبقى خمسة عشر يوماً ، وأن التسليح لم يكن فينياً ، ولا يتفق مع أصول الصناعة ؛ هذا فضلاً عن أن أسياخ الشرفة المنهارة كان بعضها قديماً . فهو بهذا يؤكد أن ثمة خطأ وقع من جانب المستأنف ، ويشهد الشاهدان الأخيران من شهود الإثبات أنهما رأيا الشرفة وهو تنهار ومن فوقها التوفي ، وأكد أن المستأنف كان يباشر العمل بنفسه ويشرف عليه .

« وحيث إن شهود المستأنف الذين أشهدهم على نفي واقعة الخطأ ، قد اتفقوا في أقوالهم على أنهم لا يعرفون كيف انهارت الشرفة ، ثم اختلفوا في وجود الشدة ومتى رفعت ؛ فقررت الشاهدة الأولى إنها لم تلاحظ وجود شدة ، بينما يذكر الثاني أن الشرفة قد مضى على صلبها سنة ، وأنه وهو الذي عهد إليه بعملية البناء لم يعمل لها شدة . ويقول الثالث في هذا الشأن إن الشدة رفعت قبل الحادث بأسبوع ، ثم يعدل فيحدد وقت رفع الشدة بشهر قبل وقوع الحادث .

« وحيث إنه يبين من هذا أن الخطأ ثابت من جانب المستأنف بشهادة المهندس الفني الذي لم يجرحه المستأنف ، ولم يستطع هذا الأخير نفيه ، بل على العكس فإن في اختلاف أقوال شهوده

ما يطمئن إلى الركون إلى شهادة السيد للهندس والأخذ بمضمونها .

« وحيث إنه متى ثبت وجود الخطأ الذي ترتب عليه وبسببه الضرر ، وهو وفاة المورث كانت أركان المسؤولية التقصيرية متوافرة مما ينطبق عليها نص المادة ١٦٣ من القانون المدني ، ووجب تعويض ورثة المتوفي . أما القول بأن المتوفي قد ارتكب خطأ من جانبه فإنه لم يعم عليه أي دليل . »

(استئناف رقم ١٨ سنة ١ ق مدني بورسعيد بالهيئة السابقة) .

٥٥٤

محكمة استئناف المنصورة

٨ من نوفمبر ١٩٦٠

تملك : بوضع اليد ، شروطه ؛ حيازة مرضية ، تقادم مكسب للملكية .

المبدأ القانوني :

يشترط لمن يريد كسب العين بالتقادم أن يكون حائزاً لهذه العين بصفته مالكا ؛ أو بعبارة أعم بصفته صاحب الحق المراد كسبه بالتقادم . فالمستأجر ، والمودع لديه والوصي ، وبصفة عامة كل من يدير مال غيره ، لا يحق له أن يتمسك بالتقادم المكسب . كما أن الطلب الذي يقدم من واضع اليد لشراء العقار الذي يضع يده عليه يدل على أن جيازته لهذا العقار لم تكن بصفته مالكا ، ومن ثم لا يتسنى له أن يتمسك بالتقادم .

المحكمة

« .. وحيث .. إن المستأنف وضع يده على أرض النزاع بطريق الاستئجار من الحكومة ، أنه قام بدفع الإيجار عنها حتى الآن بدون تأخير ، هذا بالإضافة إلى ما أورده المستأنف في إنذاره من عبارات أعلن فيها رغبته في شراء تلك الأرض ودفع الثمن الذي تقرره الحكومة .. ويؤخذ من هذه العبارات جميعها أن المستأنف مسلم بملكية الحكومة للأرض موضع النزاع ، وأنه إنما يضع اليد عليها بطريق الاستئجار من الحكومة ويقوم بدفع الإيجار إليها .. »

« وحيث إن المستأنف يعتبر حائزاً حياة عرضه à titre précaire ، فليس له أن يتمسك بالتقادم لكسب ملكية العقار المؤجر إليه مهما يمضي من الزمن على تلك الحيازة ، ذلك أنه يشترط لمن يريد كسب العين بالتقادم أن يكون حائزاً لهذه العين بصفته مالكا ، أو بعبارة أهم بصفته صاحب الحق المراد كسبه بالتقادم . وعلى ذلك فإن المستأجر والمودع لديه والوصى ، وبصفة عامة كل من يدير مال غيره ، لا يحق له أن يتمسك بالتقادم المكسب . كما أن الطلب الذي يقدم من واضع اليد لشراء العقار الذي يضع يده عليه ، يدل دلالة واضحة على أن حيازته لهذا العقار لم تكن بصفته مالكا ، ومن ثم لا يتحقق له أن يتمسك بالتقادم . »

« وحيث إن ما يقوله للمستأنف من أن عبارة الإنذار تتضمن إبداء الرغبة في استصدار عقد عليك يؤيد به ملكيته الثابتة ينقضه ما جاء بهذا الإنذار من أن وضع يده على أرض النزاع كان بطريق الاستئجار من الحكومة ، وأنه قام بسداد الإيجار إليها بدون تأخير . وأما ما يقوله

من أن الملكية لا تزول عنه إلا إذا تم الاتفاق على تنازله عنها طبقاً لقانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ ، وهو لم يصدر منه أى تنازل عن حق الملكية . هذا القول مردود أيضاً بما سبق بيانه من أن حيازة المستأنف لا تؤدي إلى تملكه العين موضوع النزاع بحال من الأحوال ، لكونها حيازة عرضية . كما أن طلبه شراء الأرض من الحكومة فيه معنى الاقرار بملكية الحكومة لتلك الأرض . والتنازل عن التمسك بالتقادم المكسب الذي زعم المستأنف سريانه لمصلحته . وهذا النزول عن الدفع بالتقادم المكسب لا يعتبر تصرفاً aliénation ، بل يتضمن الاعتراف بحق الغير ، فمن نزول عن تقادم لا يكسب مالا ولا ينقل مالا . وقد ورد في كتاب السيوكايتان الجزء الأول طبعة سنة ١٩٢٠ ص ٩٠٢ ما يؤكد هذا المعنى إذ قال : « إنه إذا كان التقادم وسيلة لاكتساب الملكية ، فإن التنازل عنه ليس منشأً لحق المالك الأصلي ، بل هو مقرر له . ولذلك يجب ألا تؤدي كلمة الحق المكتسب الوارد في عبارة المادة ٢٢٢١ فرنسي إلى اللبس . ذلك أن الحق المكتسب الذي يفقده المتنازل ، إنما هو حقه في أن يدفع دعوى الملكية بأنه يملك العين بالتقادم ، وليس الحق المكتسب هو ملكية العين ذاتها .. » . (استئناف رقم ٢٥ سنة ١ ق مدني « بور سعيد » بالهيئة السابقة) .

٥٥٥

محكمة استئناف المنصورة

٧ من ديسمبر ١٩٦٠

١ - إرث : تحايل على أحكامه ؛ تصرفات الكامل الأهلية في ماله كله أو بعضه حال حياته لو ارث .
ب - وصية : مستترة ؛ ولي شرعي ، دفعه ثمن العقار ، وضعه يده عليه ، رقبة ، ملكيتها .

المبادئ القانونية :

١ - التحايل الممنوع على أحكام الإرث
لتعلقه بالنظام العام ، هو ما كان متصلاً
بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعاً .
وأما تصرفات الإنسان الكامل الأهلية في
ماله كله أو بعضه حال حياته ، إلى وارث
أو غير وارث ، فإنها تعتبر صحيحة نافذة ولو
أدت إلى حرمان بعض الورثة من كل مال
المورث أو بعضه ، حتى لو قصد المورث
هذا الحرمان .

٢ - إذا ثبت أن المورث لم يشتر
العقارات بنفسه من ماله الخاص ، مع تملكها
لفريق من أولاده تملكاً بغير عوض مضافاً
إلى ما بعد الموت ، فإن هذه التصرفات
لا تكون صورية تستر وصايا باطلة . ولا
يكفي لإهدار هذه العقود أن يكون الولي
الشرعي قد ذكر أنه دفع الثمن من ماله ، وهو
وإن كان قد وضع يده على العقارات ، فإنما
دفع الثمن ووضع اليد بصفة كونه ولياً طبيعياً
على أولاده القصر . وما دامت ملكية الرقبة
قد انتقلت إلى المشتري فوراً ، فإن الاحتفاظ
بالانتفاع بالعقار مدى الحياة لا ينفي عن
التصرف أنه صحيح منجز .

المحكمة

« . . . وحيث إن . . . التحايل الممنوع على
أحكام الإرث لتعلقه بالنظام العام هو ما كان متصلاً
بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعاً وأما
تصرفات الإنسان الكامل الأهلية في ماله كله
أو بعضه حال حياته ، إلى وارث أو غير وارث ؛

فإنها تعتبر صحيحة نافذة حتى ولو أدت إلى حرمان
بعض الورثة من كل أو بعض مال المورث ،
حتى لو قصد المتصرف هذا الحرمان . . .

« وحيث إنه . . . يوجد في أوراق الدعوى
ومستنداتها ما يستشف منه بأن التصرفات المطعون
عليها صورية تستر وصايا باطلة ؛ كما أنه لا يوجد
أى دليل على صحة ما يقوله المستأنفون من أن حقيقة
هذه التصرفات هي شراء المورث العقارات لنفسه
بماله الخاص ، مع تملكها لفريق من أولاده
تمليكا بغير عوض مضافاً إلى ما بعد الموت فالعقود
جميعها صادرة من الغير إلى القصر المشمولين بولاية
والدم الشرعية ؛ ولا يكفي لإهدار هذه العقود أن
يكون الولي الشرعي قد ذكر في بعضها أن الثمن
قد دفع من ماله الخاص ، ذلك أنه لا حرج على الولي
الشرعي إن هو اشترى لأولاده القصر عقاراً
ودفع ثمنه عن ماله الخاص تبرعاً منه ، فهذا التبرع
إنما ينصب على النص ، ويتم بتسليمه إلى البائع . كما
أنه يبين . . . أنه لم يرد بسندى الشراء أى
تخلفات للمورث خاصة بانتفاعه بالعقارين
الواردين بهذين السندين ؛ وهو إن كان قد وضع
يده عليهما فإنما وضع يده بصفته ولياً طبيعياً على
أولاده القصر . وأما احتفاظ المورث في عقد البيع
المشهر بتاريخ ١٨ يولي سنة ١٩٥١ لنفسه
ولزوجته بالانتفاع بالعقار مدى حياتهما ،
واحتفاظه في عقد البيع الشهري بتاريخ ١٥ يونيه
سنة ١٩٥٥ بالانتفاع بالعقار المبين به لنفسه مدة
حياته ؛ فهذا لا يؤثر على صحة هذين العقدين
بمحال . ذلك أن ملكية الرقبة قد انتقلت
للمشتري فوراً . وظاهر من نصوص هذين
العقدين أنهما عقدا تملك قطعتين ومنجزين ،
وقد انتقلت الملكية بموجبهما للمشتري فور
إتمامهما . . .

بالأدوية اللازمة ، وأن جملة ما استلمته من البنك بلغ ٩٠٠ جنيه بثلاثة سندات مؤرخة ١٩٥٧/٥/٦ و ١٩٥٧/٦/١٦ و ١٩٥٧/٨/٣ ، ولسوء حالتها المالية بعد وضعها تحت الحراسة العامة التي فرضت على أموال الرعايا الفرنسيين طلب توقيع الحجز التحفظي عليها وفاء للمبلغ المذكور كما طلب الأمر به وبتثبيت الحجز التحفظي الذي وقع .

« وحيث إنه لم يتم نزاع بين الطرفين في أن الأجزخانة المختلطة بالإسماعيلية تضم فرنسيين بين شركائهم ، وإنها وضعت تحت الحراسة العامة التي فرضت على رعايا الأعداء بالأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ .

« وحيث إن الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ عمل به من تاريخ نشره في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

« وحيث إن التعاقد بين المستأنف ضده وبين الأجزخانة المختلطة حصل بعد نفاذ الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ ، إذ أبرم في ١٧/٤/١٩٥٧ وكان من نتيجته أن حصلت الأجزخانة على المبلغ الصادر به أمر الأداء في تواريخ ١٩٥٧/٥/٦ و ١٩٥٧/٦/١٦ و ١٩٥٧/٨/٣ .

« وحيث إنه بالرجوع إلى أحكام الأمر ٥ لسنة ١٩٥٦ يبين أن نص المادة ٣ منه : « يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من نوع آخر » . كما حظرت المادة الرابعة : « أن ينفذ أي التزام مالي أو غير مالي ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحة الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين في تاريخ سابق على تاريخ العمل بهذا الأمر أو لاحق له » . ونصت المادة ١٢ من

« وحيث إن . . . الثابت من أوراق هذه الدعوى ومستنداتها أن التصرفات الصادرة للقصر من الغير تصرفات منجزة وصحيحة ، فهي لا تخفى وصايا ، ولا تعتبر مضافة إلى ما بعد الموت . وعلى وضع الأمر على هذه الصورة فلا محل لتطبيق المادة ٩١٧ من القانون المدني على التصرفات المطعون عليها موضوع هذه الدعوى ، كما أنه لا محل لإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات الوقائع التي أشار إليها المستأنفون في صحيفة استئنافهم والذكرات المقدمة منهم . . . »

(استئناف رقم ٣٢ سنة ١ ق مدني « بورسعيد » بالهيئة السابقة) .

٥٥٦

محكمة استئناف المنصورة

٨ من ديسمبر ١٩٦٠

أمر عسكري : ٥ سنة ١٩٥٦ ، تعاقد مع رعايا بريطانيين أو فرنسيين ، بطلانه .

المبدأ القانوني :

حظر الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ التعاقد مع الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين ، وحظر تنفيذ أي التزام ناشئ عن مثل هذا التعاقد . ولا يكون ثمة وجه للقضاء بالزام المستأنف بما ترتب على التعاقد الباطل بطلاناً مخافاً للنظام العام .

المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين . . . أن المستأنف ضده قال إنه في ١٧/٤/١٩٥٧ فتح حساباً للأجزخانة المختلطة بالإسماعيلية بفرع بنك الجمهورية هنالك في حدود مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وذلك لتزويدها

١٩٥٧ ، فإنه يكون قد صدر مجانباً للصواب مما يتعين معه إلغاؤه بكامل أجزائه .

(استئناف رقم ٣٣ سنة ١ ق . مدني « بور سعيد » بالهيئة السابقة) .

٥٥٧

محكمة استئناف طرابلس

١٤ من نوفمبر ١٩٦١

عين مؤجرة : مالك ، تعرضه للمستأجر في انتفاعه بها ؛ لإزالة التعرض ؛ تعويض .

المبدأ القانوني :

لا يجوز للمالك أن يتعرض للمستأجر في انتفاعه بالعين المؤجرة ، ولا أن يحدث في ملحقاتها تغييرات تخل بذلك الانتفاع .

ومن حق المستأجر أن يدفع التعرض ما دام مستمراً ؛ أما إذا انقطع استعمال حقه إلى المطالبة بتعويض .

المحكمة

« .. وحيث إنه .. أن المالك أن يجري من أعمال البناء أو الهدم ما يشاء ، إلا أنه إذا كانت العين مؤجرة للغير فلا يجوز له أن يتعرض للمستأجر في انتفاعه بالمؤجر ؛ ولا أن يحدث .. في ملحقاته تغييرات تخل بذلك الانتفاع : فلا يجوز له أن يزيد في علو المنزل المؤجر ، أو أن يعدل في ترتيبه الداخلي ، أو أن يزيل بعض المنافع ، وخاصة ما يتعلق منها بالسلم أو النور أو الماء أو التدفئة .

وقد أثير الخلاف حول ما إذا كان للمالك أن

الأمر المذكور على أنه « يعتبر باطلاً بحكم القانون كل عملية أو عقد أو تصرف تم أو جاء مخالفاً لأحكام هذا الأمر ما لم يرخص به وزير المالية والاقتصاد أو الحارس المختص » . وقضت المادة ٣٢ بعقاب كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام الأمر المذكور .

« وحيث إنه فضلاً عما ثبت في الأوراق من أن تعاقد المستأنف عليه من الأجزخانة المختلطة الموضوعية تحت الحراسة العامة نفاذاً للأمر ٥ لسنة ١٩٥٦ قد وقع بعد نفاذ الأمر المذكور ، وأن الأجزخانة قد حصلت نفاذاً لهذا التعاقد على مبلغ التسعمائة جنيه موضوع أمر الأداء ٨ لسنة ١٩٥٨ كلى الإسماعيلية ، فضلاً عن ذلك فإنه لم يثبت في الأوراق أن ثمة ترخيصاً صدر من وزير المالية والاقتصاد أو الحارس المختص يرخص بهذا التعاقد ، كما يستلزم ذلك نص المادة ١٢ من الأمر العسكري المشار إليه .

« وحيث إن الذي يستفاد من أعمال الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ على واقعة الدعوى أن التعاقد الذي تم بين المستأنف ضده والأجزخانة المختلطة ، وما تلاه من حصول الأجزخانة على التسعمائة جنيه نتيجة لهذا التعاقد ، وكل ذلك قد وقع غير نافذ لبطلانه مطلقاً متعلقاً بالنظام العام .

« وحيث إنه ترتيباً على ما تقدم لا يكون ثمة وجه لانقضاء بالزام المستأنف بصفته بما ترتب على التعاقد الباطل المؤرخ ١٧/٤/١٩٥٧ .

« وحيث إنه لما كان أمر الأداء ٨ لسنة ١٩٥٨ كلى الإسماعيلية قد قضى بالزام المستأنف بصفته بمبلغ التسعمائة جنيه التي حصلت عليها الأجزخانة المختلطة نفاذاً للتعاقد المؤرخ ١٧ أبريل

حق .. إذ قضت برفض الدعوى الفرعية .
(استئناف رقم ٩٢ سنة ١٠ ق مدني رئاسة
وعضوية السادة الأساندة محمد زكي اسحق رئيس المحكمة
والدكتور حافظ محمد إبراهيم وسامي محب ناصر
المتفارين) .

٥٥٨

محكمة استئناف طنطا

٢١ من نوفمبر ١٩٦١

رسم : تقديره ؛ منشأ الالتزام سندات مختلفة .

المبدأ القانوني :

خطأ محكمة أول درجة ابتداء في تقدير
الرسوم ، لا ينشئ للمعارض حقاً ، لأن
العبرة في تقدير الرسوم بما نص عليه قانون
الرسوم ؛ وما دامت الدعوى ناشئة عن
سندات مختلفة ، فإن الرسم يقدر باعتبار
كل سند على حدة .

المحكمة

« ... ومن حيث .. إن السبب هو الواقعة
التي تولد منها الالتزام أو تولد الحق وأنه هو
السند الذي يرتكن إليه الطالب في طلبه ؛ عقداً
كان أو شبه عقد ، جنحة أو شبه جنحة ، أي الواقعة
التي يشتق منها المدعى حقه ؛ أو بعبارة أوضح
الواقعة القانونية التي يؤسس الطلب عليها
مباشرة .

« وحيث إنه لما كان السبب القانوني في معنى
المادة ٤١ من قانون المرافعات هو الأساس القانوني
الذي تبني عليه الدعوى ، أي منشأ الالتزام ،
وأن محكمة أول درجة قد حكمت ببراءة ذمة
المدعى من قيمة الأحكام الثلاثة . وكان الواقع
من استعراض الأحكام الثلاثة . . أنها جاءت

ببني طابقاً جديداً في منزل مؤجر أثناء مدة
الإيجار ، فذهب البعض إلى أنه لا يجوز له إجراء
ذلك ؛ وذهب البعض الآخر إلى أنه ليس ثمة نص
في القانون ينحول المستأجر الحق في منع المالك من
بناء دور ثان فوق المنزل المؤجر ؛ فالمستأجر أن
يطالب بتعويض إذا قلل البناء حق انتفاعه بالعين
المؤجرة .

على أنه يفرض أن إقامة دور ثان فوق البناء
المؤجر يعتبر عملاً من أعمال التعرض ، فحق
المستأجر في دفع هذا التعرض يستمر ما دام
التعرض مستمراً ؛ أما إذا انقطع استحاله حقه
إلى المطالبة بتعويض ، وكانت إحدى
المحاكم في فرنسا قد أجازت للمستأجر أن
يطلب هدم بناء أقامه المؤجر بحجب النور والهواء
عنه ، بيد أن القضاء في فرنسا لم يقرها على هذا
الرأي وقضى بأنه إذا كانت قيمة الإيجار
لا تتناسب مع قيمة البناء فلا يحكم بالتنفيذ العيني ،
بل يكفي بإنقاص الأجرة أو فسخ الإيجار على
حسب الأحوال ؛ مع إعطاء تعويض للمستأجر .

« وحيث إن المستأنف بصفته قد أسس
دعواه الفرعية على أنه قد ترتب على عمل
المستأنف عليها وإقامتها للدور العلوي ، أن
أزيلت المناور من سقف فصلين فرما من الضوء
كلية وأبطل استخدامهما ، وقد كانا يضمن ثمانين
طالباً تربح الجمعية من كل منهم ثلاثة جنيهات
سنوياً ، وأنه بحساب جملة الخسارة في أربع
سنوات يكون التعويض المستحق للمستأنف ..

« وحيث إن الحبير قد قطع في تقريره بأن
البنى المؤجر للجمعية لم يتأثر من حيث الانتفاع
بعد سد المنور .. تكون محكمة أو درجة على

غير متصلة يتضمن كل منها واقعة قانونية مستقلة تصح في ذاتها لأن تكون سبباً قانونياً ؛ فإن الدعوى تكون قد بنيت على سندات مختلفة .
وأنه طبقاً للمادة ٧ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية إذا كانت الدعوى ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة .

« وحيث إن تسوية الرسوم إنما تتم وفقاً لقانون الرسوم ، فهو الذي يحدد قيمة الرسم ، فإذا كان قانون الرسوم يفرض تقدير الرسم في الدعوى باعتبار السندات المتعددة في الدعوى ،

فلا يقبل من المعارض الادعاء أن الاستئناف قد تسوى رسومه عند الحكم فيه بالتأييد وفقاً للرسوم التي حصلت لها محكمة أول درجة ، خاصة وأنه يعتبر أنه قد خسر الدعوى فلا يحصل منه رسوم أكثر مما دفع . لا يقبل مثل هذا الادعاء لأن خطأ محكمة أول درجة ابتداء في تقدير الرسوم ، لا ينشئ للمعارض حقاً يتمسك به ، لأن العبرة في تقدير الرسوم هو بما نص عليه في قانون الرسوم ، لا بما يقدره قلم كتاب محكمة أول درجة .. » .

(استئناف رقم ٨٣ سنة ٨ في مدني بالهيئة السابقة) .

قضاة المحاكم الكلية

٣ — المقصود بتمكين الدائن المرتهن من التنفيذ على العقار المرهون المملوك لشخص غير المدين ، حماية مصلحة الدائن العادى ، حتى لا يزاحمه بغير مسوغ ، دائن مرتهن فى غير ما خصص لوفاء حقه .

٤ — المدين المتضامن يعتبر فى مواجهة الدائن أنه مدين أصلى ، ويلتزم بالتزامه الأصلى ، ويكون للدائن أن يطالب أى مدين متضامن بالمدين كله ، دون أن يتوقف على مطالبة الآخرين .

وحق الدائن فى التنفيذ على مال هذا المدين المتضامن الذى لم يخصص للوفاء ، يتقيد بذات القيد المنصوص عليه فى المادة ٤٨٩ مرافعات ، فلا يجوز للدائن أن يتخذ إجراءات التنفيذ على مال المدين المتضامن الذى لم يخصص لوفاء حقه ، إلا إذا كان ما خصص للوفاء غير كاف ، وعندئذ يكون التنفيذ على غير المال المخصص ، بأمر على عريضة من قاضى الأمور الوقتية .

المحكمة

« .. ومن حيث إن القاعدة أن الدائن حر فى اختيار ما يشاء من أموال المدين لإجراء التنفيذ عليها ، إنما يستتبع ذلك أن يختار طريق الحجز الذى يتناسب وطبيعة المال المحجوز عليه ، والذى

٥٥٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٢ من ديسمبر ١٩٦١

١ — تنفيذ : تأمين خاص على مال أو أكثر من أموال المدين ؛ تنفيذ على أموال المدين الأخرى ، شروطه .

ب — تأمين خاص : على مال غير المدين ؛ مرتهن ، حقه فى التنفيذ .

ج — دائن هادى : مزاحمة دائن مرتهن .

د — مدين متضامن : حق الدائن بمطالبته بالمدين كله دون سائر المدينين المتضامين .

المبادئ القانونية :

١ — لا يجوز لمن له تأمين خاص على مال أو أكثر من أموال مدينه ، أن ينفذ على أمواله الأخرى إلا عند عدم كفاية الأموال الأولى (مرافعات م ٤٨٩) .

وإذا أراد المرتهن التنفيذ على أموال المدين غير المرهونة ضماناً للوفاء بحقه ، فى الحالة التى يكون فيها ذلك جائزاً ، كان عليه أن يستصدر من قاضى الأمور الوقتية أمراً على عريضة يقضى بهذا التنفيذ .

٢ — إذا كان العقار المرهون مملوكاً لشخص غير المدين ، كالسكفيل العيى والحائز ، يثبت المرتهن الحق فى أن ينفذ على هذا العقار ، وعلى كل أموال المدين بالقيد السابق .

يتناسب و لحائز له ؛ كما أنه من المسلم به أن الرهن لا ينزع من المرتهن صفته كدائن عادي ، ولهذا فالأصل أنه له فضلا عن الحقوق التي تولد له بمقتضى الرهن على العقار المرهون ، كل الحقوق التي تثبت للدائنين العاديين ، بالنسبة إلى غير ذلك العقار من أموال المدين . وقد كانت هذه القاعدة مطبقة على إطلافيها تحت ظل القانون الملغى ، حيث كان يطى المرتهن الحرية في أن يبدأ بالتنفيذ على العقار المرهون أو على غيره من أموال المدين ، وسواء ذلك أ كان العقار للرهن كافيًا للوفاء بحقه أم لا .

إلا أن قانون المرافعات الجديد قضى بحكم مخالف ، مؤداه أنه لا يجوز لمن له تأمين خاص على مال أو أكثر من أموال مدينه ، أن ينفذ على أمواله الأخرى إلا عند عدم كفاية الأموال الأولى . وفي هذا تقضى المادة ٤٨٩ مرافعات بأنه : « لا يجوز للدائن أن يتخذ إجراءات التنفيذ على مال للمدين لم يخصص لوفاء حقه ، إلا إذا كان ما خصص للوفاء غير كاف وعندئذ يكون التنفيذ على غير المال المخصص بأمر على عريضة من قاضي الأمور الوقفية .

وبمقتضى هذا النص لا يحق للمرتهن أن ينفذ على هذه الأموال إلا عند عدم كفاية العقار المرهون ضماناً للوفاء بحقه ، وإذا أراد المرتهن التنفيذ على أموال المدين غير المرهونة ضماناً للوفاء بحقه ، في الحالة التي يكون فيها ذلك جائزاً ، على أن يستصدر من قاضي الأمور الوقفية أمراً على عريضة يقضى بهذا التنفيذ .

وإذا كان العقار المرهون مملوكاً لشخص غير المدين كالكفيل العيني والحائز ، يثبت للمرتهن الحق في أن ينفذ على هذا العقار وعلى كل أموال

للمدين بالتقيد السالف (التأمينات الشخصية والعينية للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي — طبعة ثانية سنة ١٩٥٤ ص ١٩ ، ٩٨) . والمقصود بهذا النص حماية مصلحة الدائن العادي حتى لا يزاحمه بغير مسوغ دائن مرتهن في غير ما خصص لوفاء حقه (التنفيذ للدكتور أبو الوفا ص ٩٨ وما بعدها) .

هذا ولما كان للمدين المتضامن يعتبر في مواجهة الدائن أنه مدين أصلي ، ويلتزم بالتزامه الأصلي ، ولذا كان للدائن أن يطالب أى مدين متضامن بالمدين كله دون أن يتوقف على مطالبة الآخرين ، (التأمينات ص ٤٢) .

وحق الدائن في التنفيذ على مال هذا المدين المتضامن الذي لم يخصص لوفاء ، يتقيد بذات القيد المنصوص عليه في المادة ٤٨٩ مرافعات سالفة الذكر ، فلا يجوز للدائن أن يتخذ إجراءات التنفيذ على مال المدين المتضامن الذي لم يخصص لوفاء حقه ، إلا إذا كان ما خصص للوفاء غير كاف ، وعندئذ يكون التنفيذ على غير المال المخصص بأمر على عريضة من قاضي الأمور الوقفية . فحقه إذن في التنفيذ على أموال المدين المتضامن باعتبارها داخلة في الضمان العام المقرر له ، لا تسوغ إلا عند عدم كفاية المال المخصص لضمان الوفاء بالمدين . وحتى في هذه الحالة لا يصح التنفيذ على أموال المدين المتضامن في حالة وجود مال مخصص للوفاء بالمدين إلا إذا استصدر أمراً بذلك من قاضي الأمور الوقفية ؛ فإذا أجرى التنفيذ بغير هذا الأمر وقع باطلا .

« ومن حيث إنه بإنزال حكم القانون فالثابت أن المستأنفة أوقعت حجزين تنفيذيين ما للمدين لدى الغير على أموال المستأنف عليه الأول الدائن

خطاب يكفل به البنك عميله لدى دائن هذا العميل. فهو بديل عن التأمين النقدي، وعلاقة البنك بالمستفيد يحكمها خطاب الضمان وحده، ويكون إلزام البنك هو الوفاء بالمبلغ الوارد في خطاب الضمان، لا ضمان بتنفيذ المدين لما التزم به.

وإذا كان التأمين قد شمل البنك التجارى المصرى باعتباره أحد البنوك، وآلت ملكيته للدولة، إلا أن القانون أبقى له شكله القانونى حتى يستمر فى مزاولته نشاطه، وما زالت له شخصيته الاعتبارية، المستقلة عن شخصية الدولة. ولا يجوز له التحلل من التزامات سابقة على صدور قانون التأمين، ولو كانت أسهم البنك قد قومت بصفر، فإن معنى التقويم أن التزامات البنك وقت التأمين مساوية لأصوله، وقد اندرجت خطابات الضمان ضمن التزاماته.

المحكمة

« .. وحيث إن .. القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم بعض الشركات والمنشآت .. ينص فى المادة الأولى على أن :

« تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين فى إقليمى الجمهورية كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها للدولة » .

كما ينص فى مادته الرابعة على أن : « تظل الشركات والبنوك المشار إليها فى المادة الأولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون ،

المتضامن ، قبل أن تبدأ بالتنفيذ على أموال المدينة المستأنف عليها الثانية المخصصة للوفاء بدينها ، وقبل أن يتضح لها عدم كفاية قيمة المقار المرهون للوفاء بدينها ، ودون أن تستصدر أمر قاضى الأمور الوقتية ، الامر الذى يكون معه هذان الحجزان قد وقعا باطالين ولا يغير من ذلك ما ذهبت إليه المستأنفة من أن بعض الديون موضوع الحجزين لم يخصص له مال للوفاء به . ذلك أن الثابت من البند السادس من عقد الرهن أنه قد نص فيه صراحة على أن المال الذى وهبته المدينة هو تأمين لسداد قيمة القرض من أصل وفوائد وملحقات ، كما أن الثابت أيضاً من الاطلاع على الحجزين اللذين رفعت هذه الدعوى للمطالبة بعدم الاعداد بهما أنهما بخصوص مبلغ الدين موضوع عقد الرهن وقدره ١٥٠٠ جنيه ، وأما الحجز المتوقع اقتضاء لأمر الأداء الذى أشارت إليه المستأنفة بصحيفة الاستئناف وقدره ١٧ جنيهاً — فإن حجزه خارج عن نطاق هذه الدعوى .. » .

(القضية رقم ١٦٤٩ لسنة ١٩٦٢ . مستمجل رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود فؤاد سلية رئيس المحكمة وأحمد جلال الدين هلالى وإبراهيم فرج القاضيين) .

٥٦٠

محكمة القاهرة الابتدائية

٥ من مايو ١٩٦٢

خطاب ضمان : بنك ، تأميمه ؛ مسئولية مؤسسة البنوك عن ديونه .

المبدأ القانونى :

خطاب الضمان تعهد مكتوب يرسله البنك بناء على طلب عميله إلى دائن هذا العميل، يضمن فيه تنفيذ العميل التزاماته ، أى أنه

وتستمر الشركات والبنوك والنشآت المشار إليها في مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة ، إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها من تاريخ التأمين ؛ ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية إدماج أى شركة أو بنك أو منشأة منها في شركة أو بنك أو منشأة أخرى .

« وحيث إن . . التأمين شمل للدعى عليه باعتباره أحد البنوك وآلت ملكيته للدولة ، إلا أن القانون أبقي له شكله القانوني حتى يستمر في مزاولة نشاطه . بمعنى أن البنك التجارى المصرى مازالت له شخصيته الاعتبارية ، وأن هذه الشخصية مستقلة عن شخصية الدولة . ومن ثم فلا يجوز له التحلل مما عليه من التزامات سابقة على صدور قانون التأمين ، وهذا مفهوم بدهة من الإبقاء على الشخصية القانونية للبنك ، الاستمرار في مزاولة نشاطه . ومن هذا النشاط بلا شك إصدار خطابات الضمان ، وتجديد الصادر منها ، حتى لو كان من قبل التأمين . . فلا يستقيم إطلاقاً القول بعدم مسؤولية البنك عما التزم به قبل التأمين . هذا ولا يعنى القرار الصادر من وزير الاقتصاد بتقويم أسهم البنك « بصفر » ، أن البنك وقت التأمين لا يملك أصولاً ؛ وإنما الذى يعنيه أن التزامات البنك وقت التأمين مساوية لأصوله . ومن البديهي أن قيمة خطابى الضمان موضوع الدعوى ، وقد استحققت في ١٨/٥/١٩٦١ قد اندرجت ضمن التزاماته . .

« وحيث إن المقصود بخطاب الضمان أنه : « تعهد مكتوب يرسله البنك بناء على طلب عميله إلى دائن هذا العميل ، يضمن فيه تنفيذ العميل التزاماته ، إذ هو بعبارة عامة خطاب يكفل به البنك عميله لدى دائن هذا العميل » . (يراجع

عمليات البنوك من الوجهة القانونية للدكتور على جمال الدين عوض بند ٧٩ ص ٧٨) . . والبنك الذى أصدر خطاب الضمان . . يضمن العميل في التزامه قبل الغير ، كما هو شأن الكفيل العادى . بل أن كفالة البنك لها معنى أبعد ووظيفة أهم ، تبدو في أن خطاب الضمان يحل محل النقود تماماً ؛ والذى يطلب إلى من يتعاقد معه تقديم كفالة مصرفية ؛ يطلب أولاً أن يعطيه تأميناً نقدياً ولا يقبل بديلاً منه إلا كفالة مصرفية . فكأن من يطلب خطاب ضمان مصرفي إنما يريد أن يطمئن كما لو كانت لديه كفالة نقدية ، ولذلك يجب أن تتوافر في التزام البنك على هذا النحو التى تمكن من أداء هذه الوظيفة وهى حلول الخطاب محل النقود تماماً ؛ كما يحل الشيك أو الورقة التجارية محل النقود في الوفاء . (ذات المرجع ص ٨٥ و ٨٦) .

« وحيث إن المستفاد مما تقدم أن خطابى الضمان موضوع الدعوى هما بديل عن التأمين النقدي ، الذى كان يتعين على المضمون أن يقدم للشركة المدعية حتى تتفاضى منه ما تستحقه قبله من مبالغ نتيجة العلاقة العقدية بينهما ، والى بمقتضاها تحررت خطابات الضمان ؛ ومن ثم فإنه يتعين دفع قيمة هذين الخطابين فور الطلب . .

وعلاقة البنك بالمستفيد يحكمها خطاب الضمان وحده ، وعلى أساس تحديد التزامات البنك والشروط التى يدفع بمقتضاها ، بحيث لا يلتزم إلا في حدود عبارته . . (يراجع البنود ٨٦ و ٨٧ من ذات المرجع السابق ص ٨٦ ، ٨٧) .

وتأسيساً على ما تقدم يكون التزام البنك في حقيقة الأمر هو الوفاء بالمبلغ الوارد في خطاب الضمان ، لا ضمان تنفيذ المدين لما التزم به . وفي هذا

يقول الأستاذان المحاميان أحمد زكي الشيتي وفاروق غلاب في بحث « خطابات الضمان أو الكفالات المصرفية » المنشور بالعدد ٦ من السنة ٤١ من مجلة المحاماة ص ٨٦٤ وما بعدها ما نصه : « فإذا أضيف إلى ما تبيناه من قصد المتعاقدين ، وإلى أن التزام الكفيل هو الوفاء بالمبلغ المكفول لاضمان تنفيذ المدين لالتزامه ، الذي هو في غالبية الأحوال القيام بعمل لا دفع مبلغ معين . إذا أضيف إلى

كل هذا أن المتعاقدين يشترطان الدفع رغم معارضة المدين ، فليس ينتج من هذا إلا أن التزام الضامن ليس كفالة بحال من الأحوال . ومتى كان ذلك كذلك فإن طلب المدعى ندب خير لبيان قيمة مسحوبات العميل يكون على غير أساس واجب الرفض . . » .

(القضية رقم ٨١٧ سنة ١٩٦٢ ك تجارى برئاسة السيد الأستاذ عطيه عبد القادر أبو دومة رئيس المحكمة) .

جريمة خيانة الأمانة^(١)

في التشريع المصري

الأستاذ أحمد محمود مسني

القاضي بمحكمة الاسكندرية الابتدائية

مقدمة :

قال الله تعالى « انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال ، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ، وحملها الإنسان انه كان ظلوماً جهولاً » الأحزاب : ٧٢ . ويقول « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » النساء : ٥٨ . ويقول « يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم » الانفال : ٢٧ . ويقول « ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالقي هي أحسن » الاسراء : ٣٤ . ويقول « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً » النساء : ١٠ . وقال الرسول عليه الصلاة والسلام « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها ، إذا أؤتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر » وقال عليه السلام « لا إيمان لمن لا أمانة له » .

وقد تضمن الباب العاشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات تحت عنوان النصب وخيانة الأمانة (المواد من ٣٣٦ إلى ٣٤٣) ثمان جرائم مختلفة : جريمة النصب — م ٣٣٦ ، وجريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد — م ٣٣٧ ، وجريمة انتهاز احتياج التاجر — م ٣٣٨ ، وجريمة انتهاز فرصة ضعف شخص وإقراضه بفائدة تزيد على الحد القانوني ، والاعتياذ على الإقراض بفائدة تزيد عن الحد القانوني — م ٣٣٩ ، وجريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة المضادة على بياض — م ٣٤٠ ، وجريمة خيانة الأمانة — م ٣٤١ ، وجريمة اختلاس المالك للأشياء المحبوزة إذا كان قد عين حارساً عليها — م ٣٤٢ ، وجريمة سرقة المستندات المودعة بالقضايا — م ٣٤٣ .

وهذه الجرائم هي أهم جرائم الاعتداء على الأموال بعد جريمة السرقة ، وكانت في بعض الشرائع القديمة تعد صوراً من جريمة السرقة ، إلا أن التشريعات الحديثة ميزتها عن السرقة ، وأصبح لكل منها أركان خاصة بها .

وإذا كان العنوان الذي ضم هذه الجرائم هو : « النصب وخيانة الأمانة » ، إلا أن الحقيقة أن هذا العنوان لا ينصرف إلا إلى جريمة النصب الواردة في المادة ٣٣٦ ع وخيانة الأمانة الواردة

في المادة ٣٤١ ع . وأما باقي الجرائم الواردة في هذا الباب فهي من الجرائم التي تقع على الأموال ، ولا تعتبر خيانة أمانة ، وإن كان القانون قد جعلها متشابهة معها رغم الاختلاف القائم بينها . جريمة خيانة الأمانة بمعنى الكلمة هي الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات ، وتنص هذه المادة الأخيرة على أن : « كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو محالصة أو غير ذلك ، إضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضع اليد عليها ، وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل هاربة الاستعمال أو الرهن ، أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلاً بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره ، يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري » (١) .

ويبين من نص المادة ٣٤١ عقوبات سالفة الذكر ، أن جريمة خيانة الأمانة توجد حيث يغتال الجاني شيئاً منقولاً سلم إليه على سبيل الأمانة ، أو يتصرف فيه تصرف المالك إضراراً بمالكه أو صاحب اليد عليه ، فهي تشبه السرقة من حيث أنها جريمة تقع على مال منقول مملوك للغير ، ولكنها تختلف عنها في أن السرقة تتم باختلاس soustraction الشيء من مالكه أو صاحب اليد عليه أما في خيانة الأمانة فالمال يسلم ابتداءً إلى الجاني تسليماً ناقلاً للحيازة يعقضي عقد من عقود الأمانة ، إلا أنه يختلس ذلك المال أو يبدده وهو في حيازته .

كما أن جريمة خيانة الأمانة تتشابه مع جريمة النصب ، من حيث أن المال يسلم إلى الجاني ؛ ولكنها تختلف عنها في أن التسليم في النصب يتم نتيجة استعمال طرق احتيالية يتوصل بها الجاني إلى الاستيلاء على المال ، أما في خيانة الأمانة فيكون التسليم تنفيذاً لعقد من عقود الأمانة الذي يلتزم التسليم بموجبه بالاحتفاظ بالشيء ورده إلى صاحبه عند انتهاء العقد ؛ فضلاً عن أن جريمة النصب تتم بتسليم الشيء إلى الجاني ، أما خيانة الإمانة فلا تتم إلا إذا تصرف المؤمن في الشيء تصرف المالك .

وستتكم في هذا البحث عن جريمة خيانة الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ عقوبات : تتكلم أولاً عن أركان الجريمة ، ثم عن طبيعة الشروع فيها ، ثم عن طبيعة الجريمة وبدء سقوط الدعوى العمومية فيها ، وأخيراً تتكلم عن إثبات الجريمة والعقوبة المقررة لها .

أولاً : الجريمة الكاملة

أركان جريمة خيانة الأمانة :

جريمة خيانة الأمانة خمسة أركان :

١ — حصول إختلاس أو تبديد .

(١) تطابق نص المادة ٢٩٦ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ وتقابل المادة ٤٠٨ عقوبات فرنسي .

- ٢ — أن يكون الاختلاس أو التبديد واقعاً على مال منقول .
- ٣ — أن يكون المال قد سلم إلى الجاني بمقتضى أحد عقود الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ .
- ٤ — الإضرار بالمجنى عليه .
- ٥ — القصد الجنائي .

الركن الأول : الاختلاس أو التبديد :

تنص المادة ٣٤١ عقوبات على ثلاثة أفعال تقع بها جريمة خيانة الأمانة ، وهى : الاختلاس ، والتبديد والاستعمال .

فالاختلاس détournement والتبديد dissipation ، يقصد بهما كل فعل من أفعال التصرف أو التملك الذى يدل على وجود النية والارادة لدى من يحوز الشيء بصفة مؤقتة à titre précaire على تحويل سبب حيازته للشيء الذى أؤتمن عليه أو سلم إليه وتصرف فيه تصرف المالك (١) .

وبعبارة أخرى كل فعل يقصد به الحائز تغيير حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك (٢) . وإذا كان لفظا الاختلاس والتبديد يستعملان كترادفين ، إلا أن هناك ثمة فرقاً بينهما ، ففي التبديد يتم تحويل الحيازة من ناقصة إلى كاملة بعمل ماذى أو قانونى من السهل إثباته ، كما لو تنازل الجاني عن الشيء المسلم اليه سواء بالبيع أو بالهبة أو الرهن ، وذلك على عكس الاختلاس الذى يتم بأفعال قد يكون من الصعب إثباتها ، إذ أنه يتحقق فى الوقت الذى يغير فيه الحائز واضع اليد شكل حيازته الناقصة غير المستقرة إلى حيازة كاملة ، ويظهر على الشيء بمظهر المالك ، وهذا التحويل على عكس التبديد لا يشترط فيه أن يقع بفعل ماذى أو قانونى .

وعلى ذلك ففي الاختلاس تكون مهمة المحكمة صعبة بعض الشيء ، وعليها أن تقدر وقوع الاختلاس حسب الظروف ؛ وتتقصى العناصر التى تظهر رغبة الجاني فى تملك الشيء ورغبته فى الإفلات من التزامه برد الشيء ، وهو أمر ليس بالسهل .

وقد استقر القضاء فى مصر على عدم التفرقة بين التبديد والاختلاس ، واعتبار الفعل المكون لهما واحداً . والحقيقة أن التبديد لا يعدو أن يكون صورة من صور الاختلاس وإنما يزيد عنه أنه يكون مقترناً بعمل خارجى يؤيد نية الاختلاس ، أو إضافة الشيء إلى ملك الحائز وهذه التفرقة فقهيّة محضة ، إذ أنها لا تؤدي إلى شيء ما دام أن الفعل سواء عد اختلاساً أو تبديداً يكون جريمة خيانة الأمانة .

والاختلاس المقصود فى المادة ٣٤١ عقوبات غير الاختلاس الذى ورد ذكره فى المادة ٣١١ ع

Précis de droit pénal spécial, M. Rousselet et M. Patin, 1945, 5ème édition, p. 562-563.

(١)

(٢) جارسون فقرة ١١ .

الخاصة بالسرقة ، وبين ذلك بوضوح من مقارنة الترجمة الفرنسية الرسمية لنص المادتين ٣١١ و ٣٤١ ع إذ عبر عن الاختلاس في الأولى بلفظ Soustraction ، وفي الثانية بلفظ détournement . فالاختلاس المقصود في المادة ٣١١ ع لا يتصور وقوعه من حائز الشيء ، ويبدو أن المشرع لم يجد كلمة أخرى تقوم مقام كلمة الاختلاس فاستعملها في النصين .

ويتحقق الاختلاس بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوّمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك ولا يشترط لتحقيق الاختلاس أن يكون المال قد خرج بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذي وقع منه ، وبناء على ذلك فقد قضى بأن أمين شونة بنك التسليف الزراعى وخفيّره إذا سلما شيئاً من الأرز المودع بالشونة لحساب وزارة الزراعة إلى شخص ، وتسلموا منه بعض الثمن وأحضرا عربة لنقله ، وضبط الأرز قبل إتمام نقله من الشونة ؛ فإن جريمة خيانة الأمانة تكون متحققة بالنسبة اليهما (١) .

كما قضى بأنه : إذا سلم الوكيل بالأجرة الشيء الذي في عهده للغير ليبيعه وشراء شيء آخر بشئنه فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه وبه يتحقق الاختلاس (٢) .

وقد ذكرت المادة ٣٤١ ع فعلاً ثالثاً يتحقق به الركن المادى لجريمة خيانة الأمانة وهو الاستعمال (٣) employment . ومما لا شك فيه أن المقصود بالاستعمال هو الاستعمال المقترن بنية التملك ، وهو بهذا لا يخرج عن كونه اختلاساً بالمعنى المتقدم ؛ أما الاستعمال المجرد عن نية التملك ، فلا يمكن أن يكون جريمة خيانة الأمانة ، لما في ذلك من خروج على حدود جريمة خيانة الأمانة التي أجمع الفقهاء عليها . فإذا سلم شيء إلى شخص على سبيل الأمانة ، فاستعمله في غير ما اتفق عليه ، أو على وجه معين مخالفاً بذلك شروط العقد ، فلا يجوز معاقبته بالمادة ٣٤١ ع وإن كان من الجائز للمالك الشيء أن يطالبه بتعويض طبقاً للقواعد العامة في القانون المدنى . ومن أجل هذا يقول الأستاذ «جرايمولان» إن لفظ « استعمال » قد زيد خطأ في المادة ، وأنه يجب أن يقصر حكمها على الأحوال التي يتصرف فيها الأمين في الشيء تصرف المالك فقط (٤) .

الركن الثانى : المال موضوع التبيد أو الاختلاس :

تعاقب المادة ٣٤١ كل من اختلس أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك ، إضراراً بالكسب أو أصحابها أو واضعى اليد عليها . والاشياء المنصوص عليها في هذه المادة وردت على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ، بدليل وجود عبارة « أو غير ذلك »

(١) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ طعن ٤٩ سنة ١٥ قضائية .

(٢) نقض ١٩٣٥/٥/٢٠ طعن ١٢٨٥ سنة ٥ قضائية .

(٣) ليس له مقابل في نص المادة ٤٠٨ عقوبات فرنسى .

(٤) شرح قانون العقوبات الأهلى القسم الخامس أحمد أمين بك الطبعة الثانية ١٩٢٤ صفحة ٧٧٢ .

والمال البدد أو المختلس يجب أن يكون منقولاً ، سواء أكان له قيمة مادية كالأمتعة والسندات أو قيمة أدبية أو اعتبارية فقط كالخطابات الخاصة ، ولو لم تتضمن تمسكاً أو مخالصة ، ويكفي أن يكون للشيء قيمة عند صاحبه (١)

ويدخل في حكم المادة ٣٤١ ع الأشياء المنقولة والتي اعتبرها المشرع عقارات بالتخصيص (الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من التقنين المدني) وهي التي يضعها صاحبها في عقار يملكه رصداً على خدمة هذا العقار أو استغلاله ، إذ أن هذه الأشياء بمجرد انتزاعها من العقار التي رصدت على خدمته تعود إلى صفتها الأولى كمنقولات . فالمستأجر الذي يتزعج نوافذ المنزل الذي استأجره أو أبوابه أو أشجار الحديقة ويتصرف فيها بغير إذن المالك ، وعلى خلاف ما شرط في عقد الإيجار ، يعتبر مبدداً ، لأنه يعتبر أميناً على هذه الأشياء أثناء فترة سريان عقد الإيجار .

وبديهى أنه يجب أن يكون الشيء المختلس أو البدد منقولاً مادياً ، فمن يؤتمن على سر فيفضى به لا يعتبر خائناً للأمانة . ويجب العقاب ولو وقع التبديد على أشياء تعتبر حيازتها جريمة كالخدرات أو الأسلحة غير المرخص بها (٢) .

وقد قضى بأن تبديد عقد مزور معاقب عليه كتبديد عقد صحيح ، لأن لهذا العقد قيمة على كل حال عند مالكه (٣) .

الركن الثالث : التسليم بمقتضى عقد من عقود الأمانة المينة بالمادة ٣٤١ :

هذا الركن يستلزم وجود شرطين ، الاول : أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى الجاني ، والثاني : أن يكون هذا التسليم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة في المادة ٣٤١ ع . والشرط الاول هو الذي يميز جريمة خيانة الأمانة عن جريمة السرقة ، إذ في الأخيرة يقوم السارق باختلاس الشيء من مالكه ، أما في خيانة الأمانة فإن الجاني عليه يقوم بتسليم الشيء إلى الجاني بكامل رضائه واختياره ، فإذا كان التسليم نتيجة استعمال طرق احتيالية ، لعد الفعل نصيباً .

وهذا التسليم الذي يتم برضاء المجنى عليه واختياره يجب أن يكون تسليماً ناقلاً للحيازة الناقصة ، أى أن يكون الجاني قد تسلم الشيء على ذمة مالكه لحفظه أو استعماله في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره ، ورده بعد ذلك إلى المالك أو إلى من كلفه المالك بتسليمه إليه . فالاختلاس لا يمكن أن يعد تبديداً معاقباً عليه بالمادة ٣٤١ ع إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت إلى المختلس ، بحيث تصبح يده يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذي أوتمن عليه .

أما إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم ، بل بقيت على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال في التسليم

(١) تقض ١٩٥٥/٣/٢٩ طعن ١١٣٣ سنة ٢٤ قضائية ؛ وتقض ١٩٥٩/١٢/٢٩ طعن ٩٦٣ سنة ٢٩ قضائية .

(٢) أحد أمين المرجع السابق صفحة ٧٧٦ .

(٣) تقض ١٩١٤/٤/٤ مشار إليه في المرجع السابق ص ٧٧٦ .

الحاصل إلى الخادم أو العامل ، وكان الغرض منه مجرد القيام بعمل مادي *acte matériel* ، مما يدخل في نطاق عمل المتسلم باعتباره خادماً أو عاملاً : كتنظيف الشيء أو نقله من مكان لآخر ؛ فإن الاختلاس الذي يقع من الخادم أو العامل على الشيء المسلم إليه يعد سرقة لا تبديداً (١) . أى أن الخادم الذي يختلس مال مخدومه يعد مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة ، إذا كان المال قد سلم إليه على سبيل الأمانة ، أما إذا كانت يده على المال لا تكون إلا مجرد حيازة عارضة غير مقصود منها انتقال الحيازة إليه ، فإنه يكون مرتكباً لجريمة سرقة .

وأما عن العقود الواردة بالمادة ٣٤١ ع فقد وردت على سبيل الحصر ، وهى : الوديعة ، والاجارة وعارية الاستعمال ، والرهن ، وأخيراً الوكالة . فيجب للعقاب بمقتضى المادة ٣٤١ ع أن يكون الشيء قد سلم للجاني بمقتضى عقد من هذه العقود الخمسة سالفة الذكر . أما إذا كان التسليم قد تم بمقتضى عقد آخر فلا تنطبق المادة ٣٤١ ، كما لو كان التسليم بمقتضى عقد بيع أو عارية استهلاك أو مقايضة .

الوديعة *le dépôt* : والوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء ، وعلى أن يردده عينا (٢) . والمادة ٣٤١ ع لا تعاقب على كل إخلال يقع من المودع عنده بشروط عقد الوديعة ، وإنما تعاقب على الاختلاس أو التبديد الذي يقع منه ؛ أما إذا أهمل المودع عنده في حفظ الوديعة حق تلف ، أو استعمل الشيء دون أن يأذن له للمودع ، فلا يعتبر ذلك منه خيانة أمانة .

ويبين من نص المادة ٧١٨ مدنى أن شروط عقد الوديعة ثلاثة : ١ — تسليم شيء منقول إلى آخر . ٢ — تولى ذلك الآخر حفظ الشيء المسلم إليه . ٣ — التزامه برده عينا .

فالوديعة لا تحصل إلا بتسليم الشيء إلى المودع عنده ، إلا أنه لا يشترط أن يكون التسليم حقيقياً ، بل يكفي التسليم الاعتبارى إذا كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل . فمن يشتري شيئاً معيناً من آخر فإن ملكية هذا الشيء تنتقل إليه ، فإذا أبقاه في حيازة البائع على سبيل الوديعة لإتمام بعض الأعمال فيه ، فإن تصرف الأخير فيه بطريق الغش يجعله خائناً للأمانة طبقاً للمادة ٣٤١ ع (٣) . وإذا اشترط في عقد البيع أن الملكية فى المبيع تبقى للبائع حتى يجربه المشتري ، فإن وجود البيع عند المشتري في فترة التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة ، فإذا هو تصرف فيه اعتبر خائناً للأمانة (٤) .

ويجب فى الوديعة أن يكون الشيء قد سلم للمودع لديه لحفظه ، أى أن يكون نقل الحيازة إليه على سبيل الأمانة ؛ أما إذا كان تسليم الشيء إليه معناه ضرورة وقتية لمجرد الاطلاع عليه ورده فى الحال ، فإن اختلاسه فى هذه الحالة يعتبر سرقة وليس خيانة أمانة (٥) .

(١) نقض ١٩٣١/١٢/٢١ طعن ٥٣٠ سنة ٢ قضائية .

(٢) المادة ٧١٨ من التقنين المدنى .

(٣) نقض ١٩٥٠/٣/١٤ طعن ١٢ سنة ٢٠ قضائية .

(٤) نقض ١٩٤٠/١١/٢٥ طعن ٣ سنة ١١ قضائية .

(٥) نقض ١٩٤١/٥/١٩ طعن ١٤٦١ سنة ١١ قضائية .

والشرط الأخير هو الأساس في عقد الوديعة ، كما هو معرف به في القانون المدني ، هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع . فالوديعة الناقصة لا تدخل في حكم المادة ٣٤١ ع ، وهي التي يتخلف فيها هذا الشرط . فيأيداع الأشخاص لأموالهم في البنوك ، والسماح للاخيرة باستعمالها في معاملاتها على أن يرد ما يوازيها عند الطلب ، لا يعد وديعة بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٤١ ع .

وقد نصت المادة ٧٢٦ من التقنين المدني على أنه : « إذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود أو أى شيء آخر مما يهلك بالاستعمال ، وكان المودع عنده مأذوناً له في استعماله اعتبر العقد قرضاً » وتطبيقاً لما تقدم قضى بأنه : إذا سلم قطن لمخلج بموجب إيصالات ذكر بها أنه لا يجوز لحاملها طلب القطن عينا ، ثم تصرف صاحب المخلج في القطن بدون إذن صاحبه ، فلا يعتبر ذلك تبديداً معافياً عليه بالمادة ٣٤١ ع (١) .

كما قضى بأنه إذا كانت الواقعة أن اللهم والمجنى عليه إتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما ، وأن أولهما تسلم ساعة الثاني تنفيذاً لهذا الاتفاق ، فإن التسليم على هذه الصورة يكون مبنياً على عقد معاوضة وليس عقد وديعة . وعقد المعاوضة ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ ع (٢) .

وإذا كان التزام المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساس في وجود عقد الوديعة طبقاً لأحكام المادة ٧١٨ مدني ، فإذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة ، إلا أن ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين ، لا ينتفى معه وجود عقد الوديعة ما دام أن المودع لديه قد تسلم النقود بصفة أمانة ، والتزم بردها عند طلبها (٣) .

كما أن اشتراط رد قيمة الشيء عند فقده لا يكفي وحده للقول بأن التسليم لم يكن على سبيل الوديعة ، بل أنه بذاته يرشح إلى رد الشيء المسلم عينا مادام موجوداً (٤) .

والوارث الذي يبدد شيئاً يعلم أنه كان مسلماً لمورثه قبل وفاته على سبيل الوديعة ، يعتبر خائناً للأمانة ، لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة في المادة ٣٤١ عقوبات لم ينص على أن تكون الوديعة باعتبارها سبباً من الأسباب التي أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم وليدة عقد ، بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة . هي أن يكون تسلم المال قد حصل على « وجه الوديعة » (٥) .

والاجارة : المقصودة في المادة ٣٤١ ع هي اجارة الأشياء المنقولة ، ويدخل في المنقولات كما سبق البيان العقارات بالتخصيص . فإذا بدد المستأجر أبواب أو نوافذ العقار المؤجر اليه بعد أن ائتمرها ، يعتبر خائناً للأمانة ولا يعتبر خيانة الأمانة إحداث المستأجر تلفاً بالشيء المؤجر .

(١) نقض ١٩٣٢/٣/٢١ طعن ١٤٥٧ سنة ٢ قضائية .

(٢) نقض ١٩٥٤/٥/٢ طعن ٢٤١٣ سنة ٢٣ قضائية .

(٣) نقض ١٩٥٠/١/٢ طعن ١١٥٥ سنة ١٩ قضائية .

(٤) نقض ٤٩/٦/٧ المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٥٠ العددان ٩ و ١٠ بند ١٨٩ .

(٥) نقض ١٩٤٣/٢/٨ طعن ٥١٩ سنة ١٣ قضائية .

وعارية الاستعمال *le prêt a usage* : كما عرفت المادة ٦٣٥ مدني هي عقد يلتزم به المير أن يسلم المستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستهمله بلا عوض لمدة معينة ، أو في غرض معين على أن يرده بعد الاستعمال .

وعلى ذلك فإن المستعير يعتبر أميناً على الشيء المعار وحائزاً له على ذمة المير ، فإذا بدده أو اختلسه اعتبر خائناً للأمانة .

وذلك على عكس عارية الاستهلاك *prêt de consommation* ، التي يترتب عليها انتقال ملكية الشيء المعار إلى المستعير بمجرد تمام العقد ، ولا يلزم إلا برد مقابل هذا الشيء عند حلول الأجل . ويجب للفرقة بين ما إذا كان العقد عارية استعمال يخضع لحكم المادة ٣٤١ ع ، أم عارية استهلاك يخرج عن حدود تطبيق هذه المادة ، والتعرف على نية المتعاقدين دون النظر إلى طبيعة الشيء المعار ، وهل يهلك بالاستعمال أم لا ؛ إذ قد يعارض شيء قابل للهلاك بالاستعمال على أن يرد بعينه ، وقد يعارض الشيء الذي لا يهلك بالاستعمال على أن يرد مثله (١) .

وقد قضى بأنه « ليس صحيحاً القول بأن جهاز الزوجة من الثليات التي يقوم بعضها مقام البعض الآخر ، وأن العارية فيه لا تكون إلا للاستهلاك ، لأن الجهاز من القيميات » (٢) .

والرهن : المقصود في حكم المادة ٣٤١ ع هو الرهن الحيازي *le nantissement* ، وهو عقد يلتزم بموجبه شخص ، ضماناً لدين عليه أو على غيره ، أن يسلم إلى الدائن أو أجنبي بعينه المتعاقدان ، شيئاً يربط عليه الدائن حقاً عينياً يخوله حبس الشيء لحين استيفاء الدين . والرهن الحيازي بهذا التعريف عقد رضائي ينعقد بتلاقي ارادتي الراهن والدائن ، وهو يرد على المنقول والعقار على السواء (٣) .

وعلى ذلك فيخرج عن نطاق تطبيق المادة ٣٤١ ع الرهن الرسمي *Hypothèque* الذي لا يرد إلا على العقارات ولا ينفذ إلا إذا كان بورقة رسمية ، ولا يشترط فيه انتقال حيازة العقار إلى الدائن المرتهن ، وإنما يترتب مع بقاء حيازة العقار المرهون للراهن .

ولما كانت المادة ٣٤١ ع تعاقب على اختلاس النقولات أو تبديدها ، فهي تسري في حق الدائن المرتهن رهنأ حيازياً ، إذا تصرف في الشيء المرهون المسلم اليه نتيجة لعقد الرهن تصرف المالك ، في غير الأحوال التي رخص له القانون فيها بذلك سواء أكان الشيء منقولاً بطبيعته ، أم اكتسب صفة العقار لالتصاقه بعقار (٤) . فالدائن المرتهن رهنأ حيازياً للمنقول يعتبر مبدداً إذا باع المنقول المسلم اليه في غير الأحوال التي أجاز فيها القانون ذلك ، أو رهنه باسمه لشخص آخر . وعلى العكس لا يعتبر مبدداً ولا يعاقب بالمادة ٣٤١ ع إذا باع العقار المرهون وإن جاز معاقبته بالمادة ٣٣٦ باعتبار أن الفعل

(١) جارسون فقرة ٥١٦ .

(٢) نقض ١٩٤٩/٦/٧ المجموعة الرسمية لأحكام السنة ٥٠ العددان ٩ ، ١٠ بند ١٨٩ .

(٣) اللادنان ١٠٩٦ و ١٠٩٧ مدني .

(٤) راجع المواد ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ مدني .

يكون جريمة نصب . إلا أنه إذا باع شيئاً من ملحقات العقار التي تعتبر منقولات بفصلها عنه ، كالأبواب والنوافذ ، أعتبر مبدداً وعوقب بالمادة ٣٤١ .

والوكالة *le mandat* : عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ، وقد تكون الوكالة بأجر أو بغير أجر (١) . وقد ورد بالمادة ٣٤١ ع عبارة « أو كانت قد سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره » .

وليس المقصد من النص على الوكالة في المادة ٣٤١ ع معاقبة الوكيل على ما يصدر منه من التصرفات إضراراً بالموكل ، وإنما الغرض معاقبة الوكيل إذا اختلس أو بدد الأموال أو الأشياء التي استلمها على ذمة الموكل (٢) . فالوكيل الذي يبيع الشيء المكلف ببيعه بثمن أقل من ثمن المثل لا يعاقب بالمادة ٣٤١ ع . وإذا كان الأصل أن الوكالة لا تكون إلا حيث يقوم الوكيل بعمل أو تصرف قانوني *acte juridique* كما يبين من نص المادة ٦٩٩ مدني ، إلا أن عبارة « استعماله في أمر معين لمنفعة المالك أو غيره » الواردة في المادة ٣٤١ ع ، تشمل التصرفات القانونية والأعمال المادية *actes materiels* التي يكلف بها شخص لمنفعة صاحب الشيء .

والوكالة قد تكون بمقتضى عقد أو بحكم القانون أو بمقتضى حكم أو أمر قضائي . وكما تكون صريحة تكون ضمنية ، فيدخل في حكم الوكيل الوصي على القصر ، سواء أكان وصياً مختاراً أم معيناً من المحكمة ؛ والقيم على المحجور عليه ، ووكيل الغائب ، وناظر الوقف ، والحارس القضائي ، ووكيل الدائنين في قضايا التفليس .

وتطبيقاً لذلك قضى بأن ناظر الوقف الذي يتسلم أعيانه وغلته ، إنما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذي عينه ناظراً أو بإذن القاضي الذي ولاه ، وهو أمين على ما يتسلمه من مال ويعتبر شرعاً وكيلًا عن الواقف في حياته ، وفي منصب الوصي بعد موته ، وفي الحالتين هو محاسب عن ذلك المال الذي يقبضه ؛ فإذا بدده فيعتبر مرتكباً جريمة خيانة الأمانة ، يستوى في ذلك أن يكون المال مرصوداً على أفراد مستحقين ، أو على جهات البر (٣) .

كما قضى بأنه إذا كانت الواقعة أن المحجى عليه سلم مبلغ الخمسة جنيهات للتمم لاستعماله في أمر لمصلحته — إذ كلفه باحضار مقابلة ورقة صحيحة من مكان بعيد ، فذهب ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة أمانة ؛ وذلك على اعتبار أنه اختلس ما لا سلم اليه بصفة كونه وكيلًا مجاناً ، بقصد استعماله في أمر معين لمنفعة المالك (٤) .

(١) اللادنان ٦٩٩ و ٧٠٤ مدني .

(٢) جارسون فقرة ٣٨١ .

(٣) نقض ١٩٦١/١/١٠ طعن ١٣٠٠ سنة ٣٠ قضائية .

(٤) نقض ١٩٦٠/١٠/٢٤ طعن ١٢١٦ سنة ٣٠ قضائية .

وفي الشركة فإن الشريك القائم بأعمال إدارة الشركة يعاقب بالمادة ٣٤١ عقوبات إذا اختلس أو بدد أموال الشركة ، سواء ، أكانت الشركة شركة مساهمة أم شركة توصية أو تضامن أو محاصة أو شركة مدنية . إلا أنه إذا لم يوجد اتفاق على طريقة إدارة الشركة ، فإن عقد الشركة نفسه طبقاً لنص المادة ٥٣٠ مدني يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض في إدارة أعمال الشركة المنعقدة بينهم بمال خاص غير مال الشركاء الخارج عن تقدير حصصهم . وعلى ذلك فالشريك الذي يسلم إليه مال الشركة بصفة هذه لأداء عمل في مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيها خصص له ، يعتبر خائناً للامانة (١) .

وكذلك يعد الشريك في الملك الشائع والوارث ، وكلاهما عن باقي الشركاء أو الورثة إذا كانت الأموال المشتركة أو أعيان التركة قد سلمت إليه لإدارتها ، مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة إذا اختلس شيئاً منها .

ويعد الشخص المكلف بقبض بمبلغ أو تحصيله من شخص آخر وكيلاً عن الدائن في قبض ذلك المبلغ ، فإذا بدده عوقب بالمادة ٣٤١ ع . وكذلك الشخص الذي يحول إليه سند تحت الإذن ، إذا كان الغرض من التحويل مجرد التوكيل في القبض لا تمليك المبلغ المحول .

كما يعد الوكيل بالعمولة Commissionnaire وكيلاً عمّن كلفه بالعمل ، ولو أنه يعمل باسمه لا باسم موكله فيعاقب بالمادة ٣٤١ إذا بدد شيئاً من الأموال المسلمة إليه من الموكل .

وعلى ذلك وإذا كان لا يدخل في حكم المادة ٣٤١ ع من العقود إلا ما كان من قبيل عقود الأمانة contrats fiduciaires ، فكل عقد لا يكون من مقتضاه حفظ الشيء المتعاقد عليه ورده إلى صاحبه أو استعمال الشيء في أمر معين لمنفعة المالك ، لا يدخل في نطاق تطبيق المادة المذكورة .

ومن أهم العقود التي تخرج من حكم المادة ٣٤١ ع عقد البيع ، فإذا حصل التسليم بمقتضى عقد بيع فلا يمكن أن يكون إخلال أحد الطرفين بشروط العقد سبباً في تطبيق حكم هذه المادة . فلا يعاقب البائع الذي قبض الثمن ولم يسلم العين المبيعة ، ولا المشتري الذي تسلم الشيء المبيع ولم يدفع الثمن ، وذلك ما لم يكن عقد البيع مصحوباً بعقد من عقود الأمانة التي تدخل في نطاق المادة ٣٤١ ع على النحو السالف بيانه ، كما إذا اتفق المشتري الذي دفع الثمن ، على أن يحتفظ البائع بهذا الشيء على سبيل الوديعة إلى أن يتسلمه منه ، إذ أن حصول مثل هذا الاتفاق يجعل البائع في هذه الحالة مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة لو بدد الشيء الذي بقي تحت يده .

ويخرج أيضاً من نطاق تطبيق المادة ٣٤١ ع عقد القايضة ، وهو الذي به يلتزم كل من المتعاقدين أن ينقل إلى الآخر ، على سبيل التبادل ملكية مال ليس من النقود (٢) . فإذا تسلم شخص بطريق

(١) تقض ١٩٦٠/١١/٧ طعن ١٢٦٣ سنة ٣٠ قضائية .

(٢) المادة ٤٨٢ مدني .

المقايضة شيئاً ، ولم يسلم المتعقد الآخر ما يقابله ، فلا يمكن أن يعاقب باعتباره خائناً للأمانة . كما يخرج أيضاً من نطاق تطبيق المادة ٣٤١ ع عارية الاستهلاك التي يرتب عليها انتقال ملكية الشيء المعار إلى المستعير بمجرد تمام العقد ، ولا يلزم إلا برد مقابل هذا الشيء عند حلول الأجل كما سبق البيان .

وخلاصة ما تقدم أن جريمة خيانة الأمانة لا تقوم إلا حيث يكون الجاني قد تسلم الشيء الذي بدده أو اختلسه بمقتضى عقد من عقود الأمانة المذكورة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ ع ، بصرف النظر عما إذا كان العقد الذي سلم بموجبه الشيء صحيحاً أم باطلاً ، لأن هذه المادة لا تعاقب على الإخلال بتنفيذ العقد في حد ذاته ، وإنما تعاقب على العبث بملكية الشيء الموثق عليه .

إلا أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٤١ ع أن يظل العقد قائماً إلى وقت حصول التبديد أو الاختلاس أما إذا كان عقد الأمانة قد استبدل قبل التبديد بغيره من العقود التي تكسب الملكية ، فلا محل لتطبيق المادة . أما إذا كان الاستبدال لم يقع إلا بعد التبديد فلا يمنع من معاقبة المبدد . فالوكيل المتهم بخيانة الأمانة لا يمكنه أن يدفع عن نفسه التهمة بأن الموكل أعطاه مهلة لرد المبلغ المختلس ، إذ أن تأجيل رد ذلك المبلغ لا يغير سبب الدين ولا يجعله في مركز المدين العادي (١) .

الركن الرابع : الضرر

ركن الضرر ركن جوهري في جريمة خيانة الأمانة وقد نصت عليه المادة ٣٤١ ع بقولها : « إضراراً بملكها أو أصحابها أو واضعي اليد عليها » .

ولا يشترط أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل ، بل يكفي احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في حصول الضرر مسألة موضوعية ، يفصل فيها نهائياً قاضي الموضوع ، ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض (٢) . فإذا وقع الاختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره ، فإن ذلك لا يمنع من قيام الجريمة ومن وجوب العقاب .

ولا يشترط القانون إلا أن يكون التبديد قد ألحق ضرراً بالمجنى عليه ، أو أن الضرر كان محتمل الوقوع ، فلا يشترط أن يكون الجاني قد عادت عليه منفعة من التبديد أو الاختلاس . إذ أن تصرف الجاني في الشيء الذي أؤتمن عليه على أي نحو يكون جريمة خيانة الأمانة ، سواء أكان هذا التصرف قد جلب عليه منفعة أم لا ، كما لو أحرق الشيء أو أعدمه بأية طريقة أخرى .

والمادة ٣٤١ ع تعاقب على الاختلاس أو التبديد أياً كان الشخص الذي أصابه الضرر ، سواء أكان المالك أم أي شخص له حق على الشيء المبدد . وأكثر من ذلك فإن المالك الذي يبدد الشيء المملوك له ، إضراراً بمخائزه ، أو واضع اليد عليه ، يعتبر خائناً للأمانة .

(١) نقض ١٩٢٠/٤/٣ المجموعة الرسمية لأحكام المحاكم السنة ٢٢ عدد ١ .

(٢) نقض ١٩٥٩/٦/٢٩ طعن ٨٨٠ سنة ٢٩ قضائية .

الركن الخامس : القصد الجنائي

يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة متى طرأ التغير على نية الحيازة وتحولها إلى نية حيازة بقصد التملك ، بعد أن كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير ، أو متى انصرفت نية الجاني إلى التصرف في الشيء — المسلم اليه بناء على عقد من عقود الأمانة المبينة في المادة ٣٤١ ع ، كما لو كان مالكا له وذلك بنية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه إضراراً به^(١)

وتوافر القصد الجنائي من المسائل التي تقدرها محكمة الموضوع في كل دعوى بناء على الوقائع المطروحة عليها ، ولا يدخل حكمها في ذلك تحت رقابة محكمة النقض متى كانت الوقائع غير متعارضة مع ما رآته المحكمة فيها .

ولا شك أن القصد الجنائي باعتباره ركناً من أركان الجريمة يجب على المحكمة في حكمها بالإدانة أن تدلل على قيامه وتوافره في حق المتهم ، وقد قضت محكمة النقض بأنه « متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التهديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه ، وهو انصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه ، واختلاسه لنفسه إضراراً بملكه ، فإنه يكون قاصر البيان »^(٢) .

إلا أنه ليس معنى هذا اشتراط تحدث حكم الإدانة — في جريمة خيانة الأمانة — بعبارة صريحة مستقلة عن القصد الجنائي ، بل يكفي أن يكون فيما أوردته المحكمة من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره ، كما هو معروف به في القانون ، وبعبارة أخرى يكفي أن يستتج من ظروف الواقعة للمبينة بالحكم ما يفيد أن المتهم ارتكب الفعل للكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء إضراراً به^(٣) .

ثانياً : الشروع في خيانة الأمانة

الشروع في خيانة الأمانة غير معاقب عليه قانوناً . إلا أن الشروع في هذه الجريمة غير متصور ، نظراً لأنها تتم بتغيير نية الجاني الحائز للشيء على ذمة مالكه إلى حيازته بنية تملكه ، كما تتحقق بكل فعل يدل أن الأمين اعتبر للمال الذي أودع عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك .

ولما كان الشيء لا بد أن يكون في حيازة المبدد من قبل ، فإن البدء في تنفيذ الجريمة لا يتوقف على قيامه بفعل مادي ، وإنما يكفي أن يغير نيته أو يتصرف في الشيء تصرف المالك فتقع الجريمة تامة ، إذ أن الجريمة تقع تامة بمجرد حصول فعل من الحائز يدل على أنه اعتبر نفسه مالكا ، ولو لم يتصرف نهائياً في الشيء ، فإذا باعه وضبط قبل أن يسلمه ، أو عرضه للبيع ، عد مرتكباً لخيانة الأمانة . وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا سلم الوكيل بأجر الورقة التي في عهده للغير لبيعها ، والحصول على

(١) نقض ١٩٥٤/١٢/٢٧ طعن ١٥٠٧ سنة ٢٤ قضائية .

(٢) نقض ١٩٥٧/١/٢٨ طعن ١٤٠٧ سنة ٢٦ قضائية .

(٣) نقض ١٩٥٩/٥/١٨ طعن ٧١٢ سنة ٢٩ قضائية .

ثمنها ، فهذا يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه ، تتحقق به جريمة الاختلاس ، ولا يعتبر ذلك شروعاً غير معاقب عليه^(١) .

ثالثاً : طبيعة الجريمة وبدء سقوط الدعوى العمومية فيها

جريمة خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد إختلاس المال المسلم أو تبديده ، ومن هذا الوقت تبدأ مدة إنقضاء الدعوى الجنائية . وتعين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض . وعلى قاضى الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الأخرى ، وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي ، واستخلاص هذا التاريخ منها متى أقام الدليل عليه فهو بمعزل عن كل رقابة .

ولسا كان الغالب في جريمة التبديد أن يغير الجاني نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فإذا قام لدى المحكمة من ظروف الدعوى وقرائنها أن الإختلاس قد وقع بالفعل في تاريخ معين ، فإن الجريمة تكون قد وقعت في هذا التاريخ ، ويجب إعتباره مبدأ لمدة سقوط الجريمة دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها ، ودون نظر إلى تاريخ إيداع الشيء المختلس أو تاريخ المطالبة برده . إلا أنه لا تريب على المحكمة أن لم تسلفها وقائع الدعوى لمعرفة تاريخ الإختلاس أو التبديد ، أن تعتبر تاريخ الامتناع عن رد الأمانة ، أو العجز عن ردها بعد مطالبة الجاني بذلك ، تاريخاً لارتكاب الجريمة .

وقد قضت محكمة النقض بأن « ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والإمتناع عن رده ، أو ظهور عجز المتهم عن رده ، إلا إذا قام الدليل على غير ذلك^(٢) » .

وإذا كان امتناع الجاني أو عجزه عن رد الشيء المسلم إليه قد يعتبر تاريخاً لوقوع الجريمة ، إذا تعذر معرفة تاريخ الإختلاس أو التبديد ، إلا أن حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها ، ليست بشرط في القانون لقيام جريمة التبديد ، إذ المحكمة مطلق الحرية في أن تستدل على حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى^(٣) .

وتعتبر جريمة خيانة الأمانة متماثلة في العود مع جريمة السرقة والنصب ، كما يبين من نص المادتين ٤٩ فقرة ثانية و ٥١ عقوبات .

هذا وتنص المادة ٣١٢ عقوبات على أنه « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة بإضراراً بزوجه

(١) نقض ١٩٥٩/١٢/٢٩ طعن ٩٦٣ سنة ٢٩ قضائية .

(٢) نقض ١٩٥٩/٦/٢٩ طعن ٨٨٠ سنة ٢٩ قضائية .

(٣) نقض ١٩٥٨/٤/٨ طعن ٢٧ سنة ٢٨ قضائية .

أو أصوله أو فروعه ، إلا بناء على طلب المجنى عليه . وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه في أية حالة كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء .

وقد اختلفت الآراء إختلافاً بيناً فيما إذا كان نص المادة ٣١٢ ع مقصوراً على السرقة وحدها ، أم ينصرف أيضاً إلى جرائم المال الأخرى التي تقع بين الأزواج والأصول والفروع ، كالنصب وخيانة الأمانة . فذهب الرأي السائد بين شراح القانون المصري إلى أن نص المادة ٣١٢ ع نص إستثنائي لا يجوز التوسع فيه ، ومن ثم فهو مقصور على السرقة دون غيرها (١) .

إلا أن الرأي السائد بين شراح القانون الفرنسي يميل إلى عكس ذلك ، والقول بأن قاعدة الإعفاء عامة تسري على السرقة كما تسري على النصب وخيانة الأمانة ، وكذلك في القضاء الفرنسي (٢) .

وقد أخذت محكمة النقض المصرية بهذا الرأي الأخير ، واستقر قضاؤها على أن الإعفاء الوارد في المادة ٣١٢ ع يسري على جرائم النصب وخيانة الأمانة من باب القياس . وقد قضت في حكم حديث لها بأنه : « إذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها التهم بتبديد منقولاتها وملابسها ، ثم تنازلات عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتحمل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣١٢ أن يقضى ببراءة المتهم » (٣) .

رابعاً : إثبات الجريمة

إثبات جريمة خيانة الأمانة يستلزم إثبات أمرين : الأول وجود عقد الأمانة الذي سلم بمقتضاه الشيء إلى الجاني ، والذي تفرعت عنه واقعة الإختلاس أو التبديد ، والثاني حصول الإختلاس أو التبديد . وأما عن إثبات حصول الإختلاس أو التبديد فقد استقر قضاء النقض على أنه من الجائز إثباته بالطرق القانونية كافة ، بما في ذلك البينة والقرائن . فللمحكمة عملاً بمحريتها المقررة للاستدلال في المواد الجنائية أن تثبت واقعة الإختلاس أو التبديد وهي الواقعة الجنائية التي تتألف منها جريمة خيانة الأمانة بطرق الإثبات كافة ، وكذلك بالنسبة لإثبات الضرر والقصد الجنائي (٤) .

وأما عن إثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ ع ، فإن المحكمة الجنائية تقيد في ذلك بأحكام القانون المدني . فإذا كان عقد الائتمان الذي تفرعت عنه واقعة الإختلاس أو التبديد غير ثابت مبدئياً ، فلا يجوز إثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز إثباته بها أمام المحكمة المدنية . فإذا زادت قيمة العقد المدعى به على عشرة جنيهات ، وجب تكليف المجنى عليه بتقديم الدليل الكتابي على ذلك ، إلا إذا أقر المتهم بوجود ذلك العقد . كما يجوز للمحكمة قبول الإثبات بالبينة ولو زادت

(١) أحمد أمين ص ٦٥١ ؛ الفللى الأموال ص ١٠٦ ؛ محمود مصطفى القسم الخامس فقرة ٤١٥ ص ٣٩٠ .

(٢) جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال رؤوف عبيد الطبعة الثانية ص ٣٣٢ .

(٣) نقض ١٠/١١/١٩٥٨ طعن ٣١ سنة ٢٧ قضائية .

(٤) نقض ١/١١/١٩٦٠ طعن ١٢٤٩ سنة ٣٠ قضائية .

قيمة العقد على عشرة جنيهات ، إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة أو إذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، أو إذا فقد المجنى عليه سند الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه (١).

وقد استقر قضاء النقض على أن تقدير قيام مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملابساتها، ومقاً أقام قضاءه بذلك على أسباب مؤديه إليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض (٢).

كما استقر قضاء النقض أيضاً على أن القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة ، وإنما وضعت لمصلحة الأفراد ؛ فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد النكس به أن يتقدم به إلى محكمة الموضوع ، فإذا لم يثر شيئاً من ذلك فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ، ولا يكون له أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض (٣).

وقد قضى بأنه : « إذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة قبل سماع الشهود بعدم جواز الإثبات بالبينة في واقعة تسلمه مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الوكالة لإيداعه البنك على ذمة صاحبه ، فذلك يعد منه تنازلاً عن حقه في المطالبة بالإثبات بالكتابة ، يمنعه فيما بعد من النكس بمخالفة الحكم الذي قضى بإدائه في اختلاس هذا المبلغ للقواعد المقررة لإثبات الحقوق » (٤).

وعلى ذلك فالدفع بعدم جواز إثبات المبلغ المدعى بتبديده بالبينة لزيادته على النصاب الجائز لإثباته بها ، هو من الدفع الواجب إبدائها قبل التكلم في موضوع الدعوى ، تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض (٥).

وأخيراً فإن مرتكب جريمة خيانة الأمانة يعاقب بالحبس ، ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

(١) المادتين ٤٠٢ و ٤٠٣ مدني .

(٢) نقض ١٩٥٩/٦/٢٢ طعن ٧٧٧ سنة ٢٩ قضائية .

(٣) نقض ١٩٥٦/٢/٢ طعن ١٢٥٤ سنة ٢٥ قضائية .

(٤) ١٩٤٥/٢/٥ طعن ٤٥ سنة ١٥ قضائية .

(٥) ١٩٥١/١٢/٢٠ طعن ٤٦٤ سنة ٢١ قضائية .

تعريف بالمقالات الرامية :

توحيد العقوبات السالبة للحرية^(١)

للدكتور محمود نجيب حسنى

أستاذ القانون الجنائى المساعد بجامعة القاهرة

استبعدت التشريعات الحديثة ، العقوبات البدنية ، غير الإعدام ، وهى لا تقرر العقوبات المالية كجزاء وحيد إلا فى عدد قليل من الجرائم . فأصبحت العقوبات المفيدة للحرية هى العقاب العادى الغالب ، فهى التى تتيح إصلاح المحكوم عليه وتأهيله .

وثمة تشريعات أقرت نظاماً يقوم على الاعتراف بعقوبة واحدة سالبة للحرية ، ومنها قوانين هولندا وبلغاريا وغيرهما ، وتتجه بعض الدول التى ما زالت تشريعاتها تقرر التعدد فى العقوبات السالبة للحرية ، نحو قيده وفى مقدمتها السويد .

ويقرر أنصار التوحيد أنه وسيلة إلى تقسيم المحكوم عليهم ، فالقاضى يحكم بعقوبة واحدة ، فتتولى سلطة التنفيذ تصنيف المحكوم عليهم ، وردهم إلى طوائف مختلفة .

وقد انعقدت اللجنة الدولية للجنايات العقابية بمدينة جنيف فى أغسطس ١٩٤٦ ، وأقرت توصيته بأن تمحى بين العقوبات الفروق التى تستند فقط إلى طبيعة الجريمة وخطورتها ، لكى تحمل محلها عقوبة واحدة سالبة للحرية ، يتضمن تنفيذها من التدابير ما يلائم ضرورات تفريد العقاب . كما أقرت اللجنة نفس البدء فى سنة ١٩٥١ .

وقد كانت فكرة الردع العام مهيمنة على فكرة الردع كفرض للعقاب ، ثم ظهرت فكرة الردع الخاص ، وترتب عليها نتيجتان : أن سلب الحرية يجب أن يتجرد من كل مظاهر القسوة غير المجدية فى إصلاح المحكوم عليه وتأهيله ، والثانية هى التفريد التنفيذى للعقوبة السالبة للحرية .

وكل من النتيجتين تهيم بهما ذهن لتقبل فكرة توحيد العقوبات : فإن عقوبة الأشغال الشاقة إذا تحررت من مظاهر القسوة ، لا يبقى فارق بينها وبين عقوبة السجن أو الحبس . وقد ألغى الشارع المصرى فى سنة ١٩٥٤ القيد الحيدى الذى كان مفروضاً على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ويقول المعارضون لتوحيد العقوبات إن قانونى العقوبات والإجراءات الجنائية يقومان على

(١) ماخض عن مجلة القانون والاقتصاد ؛ السنة الحادية والثلاثون : مارس ١٩٦١ ، ص ٧٥ .

تقسيم الجرائم إلى جنایات وجنح ومخالفات ، ومعیار التقسیم هو تنوع العقوبات ، والتوحيد يفوت غرض العقوبة باعتبارها وسيلة لإرضاء العدالة ، ووسيلة إلى ردع الناس كافة . فضلا عن تعارض التوحيد والتفريد التنفيذي للعقوبة ؛ إذ يتضمن التوحيد إخضاع جميع المحكوم عليهم لنظام واحد ، في حين يتجه التفريد إلى تعدد الأنظمة التي تطبق عليهم ، بتصنيف المحكوم عليهم تبعاً لفاوت خطورة الشخصية الإجرامية . فضلا عن أن تنوع العقوبات يحقق ضماناً للنهم ، إذ يجعل تحديد النظام الذي ينحصر له من اختصاص قاض تحيط به الضمانات الكافية ، في حين أن توحيد العقوبات والاقتصار على التصنيف الإداري للمحكوم عليهم ، يجعل تحديد النظام من اختصاص رجال السلطة التنفيذية (١) .

ويمكن الرد على المعارضين لتوحيد العقوبات ، بأن العقوبة الموحدة يختلف قدر جسامتها باختلاف مدتها ، فإذا كانت لا تتجاوز مدة معينة فهي عقوبة جنح . فإن جاوزتها كانت عقوبة جنایات ، والرأي العام يميز بين العقوبات على حسب مدتها . فعقوبة الأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ليس لها من قوة الردع ما للأشغال الشاقة المؤبدة . فتوحيد العقوبات لا يفوت أغراضها ، بل هو يضمن العدالة ويحقق الردع العام .

وما خطورة الجريمة إلا مجرد قرينة على خطورة الشخصية الإجرامية ، وإن تصنيف المحكوم عليهم بتحديد طوائفهم وبيان نظام كل طائفة ينبغي ألا يظل من اختصاص السلطة التنفيذية ، بل يجب أن يتدخل الشارع فيتولى تحديد ذلك ، وعليه أن يعهد إلى القاضى بتطبيق ما يضعه من نصوص في هذا الشأن ، ولا ضير في أن يترك للسلطة التنفيذية التحديد التفصيلي للنظام الذي يخضع له المحكوم عليه في حدود ما يقدره القاضى .

أما حجة أنصار توحيد العقوبات فهي تتلخص في أنه لم يعد مسوغ لتنوع العقوبات السالبة للحرية ، وأن الحاجة ماسة إلى تصنيف المحكوم عليهم على نحو علمي سليم ، لتجنب مساوئ الاختلاط ، وأن علم العقاب يرفض قيام التصنيف على أسس مجردة مثل نوع الجريمة .

والشارع الحديث يسير في طريق التوحيد ، فقد استبعد بعض العقوبات ، وخلع عن بعضها الآخر مظاهر القسوة . ومن الدول من ألغت الأشغال الشاقة ، ومنها من حصرها في أضيق نطاق ، فهو يعنى من الخضوع لنظامها أشخاصاً حكم عليهم بها : ومن ذلك أن الشارع المصري يعنى من الخضوع للأشغال الشاقة النساء عامة ، والرجال الذين بلغوا الستين ، ومن تبين عجزهم ، ومن أمضوا نصف المدة ، أو أمضوا ثلاث سنوات إن كانت أقل من نصف المدة المحكوم بها وكان سلوكهم حسناً (ق ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ م ٣) ؛ فالشارع المصري يقرر توحيداً بين العقوبتين بالنسبة لفريق من المحكوم عليهم .

(١) « المجلة » يمكن التغلص من هذه العقبة بإعطاء السلطة القضائية حق التدخل في تنفيذ العقوبات الجنائية ، مقال الدكتور رياض شمس : « تدخل السلطة القضائية في تنفيذ الأحكام الجنائية » .

De l'intervention de l'autorité judiciaire dans l'exécution des peines et des mesures de sûreté ; Rapport présenté au IVe Congrès de l'Association Internationale de Droit Pénal (Paris 1937) ; Revue Internationale de Droit pénal, 14e année ... nos. 1 à 4, pp. 541-556.

كما تنص المادة الأولى من القانون المشار إليه إلى سجون خاصة تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية تعين فيه فئات المسجونين الذين يودعون بها وكيفية معاملتهم ، وشروط الإفراج عنهم .

أما عقوبتا السجن والحبس فلا يختلف نظامهما في مصر ، إذ تنفذ عقوبة السجن دائماً في السجون العمومية ، حيث تنفذ أيضاً عقوبة الحبس في أغلب أحوالها .

والتوحيد يهدف إلى إصلاح المحكوم عليهم وتأهيلهم بإتاحة السبيل إلى تطبيق الأساليب العلمية ، وذلك عن طريق تصنيفهم بردهم إلى طوائف تتشابه أفراد كل منها . فالشارع يخرج من المحكوم عليهم طوائف تحتاج إلى معاملة خاصة : كالأحداث ، والمتادين الإجرام ، والشواذ ، ويخضع أفراد كل طائفة منها لنظام واحد ؛ ولكنه لا يفعل ذلك بالنسبة للمجرمين العاديين ، إذ هو يفرق بينهم تبعاً لجريمتهم وعقوبتهم ، وهي تفرقة لا تعرها علم العقاب .

أسس التوحيد : طابع التوحيد في مرحلته الأولى هو التبسيط ، يوضع المحكوم عليهم جميعاً في مركز قانوني واحد . وفي مرحلته التالية هو تصنيف المحكوم عليهم بتعيين طوائفهم ، وتحديد نظام كل طائفة ، يفحص كل محكوم عليه وتحديد ظروفه ، واستقراء البرنامج الإصلاحى الملائم له .

ويجيز القانون الهولندى للقاضى ، وهو يطبق عقوبة موحدة هي الحبس ، أن يحدد في حكمه المؤسسة التى ينفذ فيها حكمه .

ولا تعرف إنجلترا منذ سنة ١٩٤٨ غير عقوبة واحدة سالبة للحرية هي الحبس البسيط .

وإن توحيد العقوبات السالبة للحرية ترد إلى أمرين : تصنيف المحكوم عليهم ، ووضع النظام الذى يلائم أفراد كل طائفة ، ويؤدى ذلك إلى الأخذ بفكرة السجون الخاصة .

فالتصنيف كان غرضه أولاً مجرد تجنب مساوئ الاختلاط ؛ وأصبح الآن ذا أهداف إلى جانب تفادى مساوئ الاختلاط ، منها تحديد أفضل المؤسسات العقابية ، وأفضل النظم العقابية فى المؤسسة الواحدة لإصلاح محكوم عليه بالذات .

وأهم الأسس المجراة التى يقوم عليها التصنيف الحديث هي التقسيم على أساس مدة العقوبة ، وعلى أساس السوابق ؛ وعلى أساس السن .

أما التصنيف الشخصى ، فقوامه الفحص الدقيق ، والفحص جوانب عدة ويقوم به إخصائىون من النواحي الطبية والاجتماعية والنفسية والعقلية ، ويجب تحرى درجة الثقافة ونوع الإعداد المهنى ، ومقدار الاستعداد للتأثر بالدين .

تعريف بالكتاب :

فن الاقناع

تأليف : « إيمويل روبلي »

رئيس قسم الفلسفة بجامعة روزفلت

- ٢ -

الفصل العاشر - بعض (أنماط) التفكير (التدليل المنطقي) :

قاعدة التوزيع : إذا كان اللفظ غير موزع في المقدمتين ، فيجب أن لا يوزع في النتيجة . عندما يتوزع اللفظ ، فإن المعلومة تعطى بالقياس إلى أى عضو وإلى كل عضو في الفئة المشار إليها . وعندما يتوزع اللفظ ، فإن المعلومة تعطى فقط عن بعض أعضائه . ومن المعلومة المتعلقة ببعض ، لا نستطيع استخراج نتيجة عن الكل ، فنحن نرتكب مغالطة التعميم من بعض إلى كل ، وعندما توزع النتيجة أفضاً لم يكن موزعاً في المقدمات . فإذا كان اللفظ موزعاً في النتيجة ، إذن فلا بد أن يكون موزعاً في المقدمات .

الفصل الحامى عشر - إما : أو :

إن هناك أناساً يقولون : إن الدول الأخرى ، إما أن تكون معنا ، أو علينا ؛ إما أن ينحازوا إلى جانبنا ضد روسيا ، أو ينحازوا إلى روسيا ضدنا .

يبد أن هذا الموقف يغفل إمكان الحياد ، فثمة دول أخرى قد لا تكون معنا أو علينا ، وقد تميل إلينا دون أن ترغب فى الإعلان عن هذه الحقيقة . والخطر السامى فى هذا الخطأ هو أن يفضى بنا إلى معاملة دول أخرى على اعتبار إنها أعداؤنا .

وقد نفكر بهذه الطريقة :

إما أن ننشئ حكومة عالمية ، أو أنه لا مفر من حرب ذرية لا تبقى ولا تذر .
إما أن نتفاوض مع الروس ونصل إلى تسوية لخلافاتهم معهم ، أو فلنأكد من نشوب الحرب بيننا وبينهم .

يبد أن هذه الإمكانيات ليست هى الإمكانيات الوحيدة ، فالحرب الباردة ، والهدنة المسلحة ، قد تستمران إلى أجل غير محدود .

هذا هو إذن الشرك الخطير الذي قد يجرنا إليه التفكير : « أما » و « أو » .
افتراض وجود بديلين للاختيار ، أو إمكانيتين لا ثالث لهما ، في حين أن هناك أكثر من ذلك .
وسنسمى هذا الخطأ بخطأ الاختيار ، أو العرض غير الكافي . فلون السيارة مثلاً لا يتحتم أن
يكون إما أحمر أو أصفر .

على أننا كثيراً ما نقيم وضعين متطرفين ، ونطالب كل فرد بوجود ولزوم اختيار أحدهما ، ونفترض
أن الوضعين المتطرفين يسجلان كل الممكنات ويفسرانها ، في حين أنهما في الواقع قد لا يكونان كذلك
إما أنك رأسمالي أو شيوعي .

إما أن نقابات العمال هي صواب دائماً في نزاعها مع أصحاب العمل ، أو أنها دائماً على خطأ .
ولكنها ربما تكون أحياناً على صواب ، وأحياناً على خطأ .

إننا غالباً ما نفترض عدم وجود منطقة وسطى بين : « كل شيء » و « لا شيء » .

ولكن واقع الحال ليس هو : إن المرء إما أن يعتقد بأن نظامنا الاجتماعي نظام بانغ حد السكال ،
أو أنه شيوعي .

قد يكون هذا المرء الذي لا يعتقد ببلوغ نظامنا حد السكال رغباً في تصحيح بعض المثالب في نظامنا
الراهن ، دون أن يكون شيوعياً .

فما يجافي واقع الحال أتى : إما أن أكون معك مائة في المائة ، أو انى ضدك .

فقد أكون معك تسعين في المائة ، وقد لا أكون لا معك ولا عليك .

فثمة منطقة وسطى بين الحب والكراهية تسمى عدم الاكتراث ، أو السبيل ، تماماً مثلما
يوجد بين عدم الاكتراث والكراهية منطقة تسمى النفور أو عدم الليل ، أو مجرد الكراهية . إننا
لا نستطيع أن نقول عن إنسان إنه إما أن يكون ملاكاً أو شيطاناً رجياً ، إلهاً أو وحشاً ضارياً .
لقد قال أرسطو قديماً إننا مزيج من الإثنين ، وبين بين ؛ أرقى من الوحوش ، وأدنى من الآلهة .

فلنبتل تقسيم الناس إلى مجرد فئتين : الشياطين والقديسين .

فكثير منا وسط من الإثنين ، ومزيج من الطرفين . وقد نخلط أحياناً بين هذا النوع من
التفكير وبين قانون أو مبدأ في المنطق يسمى « قانون الوسط المستبعد » .

وقوام هذا القانون أن الشيء إما أن تكون له خصيصة معينة يتميز بها ، أو لا تكون له هذه
الخصيصة المعينة التي يتميز بها . فالرجل إما أن يكون عنده مليون دولار ، أو لا يكون عنده مليون
دولار ، إما أن يملك بيتاً ، أو لا يملك بيتاً .

ووفق هذا القانون فإن أى شيء إما أن يكون ، « ا » أو لا يكون « ا » ، إما أن تكون له
الخصيصة « ا » ، أو لا تكون له الخصيصة « ا » .

وهذان البديلان يستنفدان كل الممكنات ، وكفاية الاختيار قائمة .

يبد أننا نلاحظ أن الأمثلة التي ذكرناها من قبل للدلالة على « الابدال غير كافية » لا تشرح قانون الوسط المستبعد .

فمن الخطأ أن يكون لون السيارة إما أحمر أو أصفر ، فقد يكون أسود أو أزرق أو أخضر .
ولكن قانون الوسط المستبعد يقول فقط إن السيارة إما أن تكون حمراء أو غير حمراء .
فالكيموى الذى يحلل محلولاً ليقرر وجود مادة الزرنيخ فيه ، أو خلوه منها ، فإما أن ذرة على الأقل من الزرنيخ موجودة ، وإما أن لا يوجد فى المحلول أى زرنيخ على الإطلاق .

وهذا يتفق مع القانون ويطابقه . « قانون الوسط المستبعد » على أن أكثر المشاكل أهمية وإزعاجاً التي تتضمن استعمال « إما — أو » ، هى المشاكل التي يتعلق بنوع من التطبيق ، لا يخرق فيه قانون الوسط المستبعد . ذلك أن البديلين يستنفدان بالفعل الممكنات ، ولكن نجد أن « إما — أو » قد تكون مضللة ، أو غير واقعية . وهذا النوع من التفكير يتطلب مناقشة على نطاق أوسع مجالا وأكثر تفصيلا .

ولعل من أكثر الأمثلة الصارخة لهذا النوع من التفكير ، ما تجده فى تلك العادة من التفكير التي نسميها : « السكال الخلقى » .

فالكاليون الذين يتخذون هذه العادة قاعدة لهم ، يقيمون مثلاً أعلى ، أو معياراً للسكال الخلقى ، ثم يفكرون بعد ذلك فى حدود بديلين فقط :

« إما أنك رجل صالح ، أو أنك لست رجلاً صالحاً » .

وعلى الرغم من أن السكالى لا يجاهر بأنه بلغ هذا الحد من السكال الخلقى ، فإن كلامه يتضمن أنه بلغ هذا الحد من السكال الخلقى ، وأن بقية الناس لم يبلغوه ثم يحكم على كل إنسان بأنه عاجز عن بلوغ هذا المستوى ، وأنه دون هذا المنسوب .

والسكالى يقسم الناس إلى فئتين : الفئة الصالحة ، والفئة الطالحة ، طبقاً لمعياره ومنسوبه .

وهناك أمثلة كثيرة على هذا النوع من « السكالية » .

فالروائيون القدامى لم تكن عندهم درجات للردية ، فإما أن تكون فاضلاً تماماً ، أو تكون غير فاضل لذلك كانوا يقولون إن سرقة عود من الحطب تساوى تماماً بالقياس إلى خرقها للقانون الأخلاقى ، جريمة إفلاس رجل بالنصب والاختلاس .

وكما عبر عن ذلك أحدهم : إن الرجل الذى يبعد عن « كانوبوس » مائة ميل ، والرجل الذى يبعد

عن « كانوبوس » ميلاً واحداً ، كلاهما بنفس الدرجة ، غير موجود في « كانوبوس » ونفس الفكرة ماثلة في الانجيل ، كما عبر عنها يوحنا بقوله : « أيما أمرين يعرف القانون كله ، ثم يذنب في نقطة واحدة منه ، فهو مذنب فيه كله » .

وبعبارة أخرى بالقياس إلى الكمال ، فإما أن تكون خيراً أو غير خير ، ولا يوجد وسط بين الإثنين . وهذا النوع من الاتجاه يتجلى في الموقف الصارم الصلب الذي لا يلين ، والذي يقفه قادة الشيوعيين حيال أعضاء الحزب ؛ فإذا ما انحرف عضو قيد شعرة عن الخط الذي رسمه الحزب في أى وقت ولأى سبب ، حلت عليه اللعنة ، ودمغ بوصمة للانحراف وطهر تطهيراً .

ومثل هذا النوع من التفكير لا يسمح بأى حل وسط ، أو تراض متبادل ، أو تسوية .
فإما أن تتطابق مع المعيار القائم تطابقاً تاماً ، أو انك منحرف . إما انك تنفذ القانون الأخلاقي حرفياً ، أو انك لا تنفذه حرفياً .

إما أنك تسلك وفقاً للقالب المحدد للأفضيلة ، أو الخير ، أو الأخلاق ؛ أو انك تدرج بلا تمييز في عداد الضالين .

وهنا يكمن أشد الأخطاء . خطراً لهذا الانجاء . فعلى الرغم من أن الكمال يقول : « الكل أو ليس الكل » . فانه عملياً وفي واقع الأمر يعنى : « الكل أو لا شيء » . لأن الشخص الذي ينحرف فيه شعرة عن صراط الكمال ، أو ينقص مثقال ذرة عن منسوب الكمال ، يوضع في نفس القائمة مع الأشرار والضالين ، ويسلك في عداد المجرمين وأسفل السافلين .

ذلك أن الكمال لا يقنيه مقدار أو درجة الانحراف عن المعيار ، أو النقصان عن المنسوب ؛ وإنما ينصب كل اهتمامها على وجود الانحراف أيّاً كانت درجته ، وأيّاً كانت زاويته . لذلك لا يتجاوب الكمال مع وجهة نظر الشاعر الإنجليزي « إدوارد يونج » ، ولا يجد لها صدى في نفسه : « إن أعمال الأفعال بالنيات »

والهدف الحازم الرصين ، يساوى العمل الحازم الرصين ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ؛ ومن أحسن عملاً من الذي يبذل أقصى طاقة تسمح بها ظروفه ، فليس في وسع الملائكة أن تصنع أحسن من ذلك .

إن موقف الكمال لا يشبط عزيمة أولئك الذين ليس في وسعهم بلوغ الكمال .

فالكمال يرى أن السلوك أو العمل إما صحيح أو خطأ ، صواب أو باطل ، ولا توجد درجات بين الطرفين . فإذا كان الكذب خطأ ، فهو دائماً خطأ ولا يمكن أن يكون صواباً في أى ظرف ، ولأى سبب أو باعث .

إن الظروف المخففة للعقوبة أو الخطأ ، لا تدخل في حساب الكمال ؛ كل الذي يعنيه هو التطابق التام الكامل مع المنسوب الذي حدده المعيار الذي نصبه ، فمن يرحل عنه قيد شعرة ، فقد خاب وطاش مهما تكن الظروف ، وأيّا كانت البواعث .

سؤل الفيلسوف الألماني « فيشيه » Fichte ، الذي كان يتمسك بأن الكذب لا مسوغ له على الإطلاق ، هل يتمسك بأهداب الصدق والصراحة ولا يكذب على زوجته المريضة بمرض خطير ، إذا كان الصدق معناه موتها . فأجاب « فيشيه » الكمالى ، فى صوت كقصف الرعد . وبكل صلابة وإصرار : « إذا كان الصدق يمت زوجتى ، إذن فلتمت » .

على أن موقف الكمالى لا يقتصر على ناحية من نواحي الحياة ، وإنما يتغلغل فى كل مجال . . .

إن الكمالين يقولون إن الشخص إما أن يكون واهباً كاملاً ، مانحاً كاملاً ، معطياً كاملاً ، وإما أن لا يكون . وهذا المانح الكامل يعطى دائماً غفلاً من الاسم ، سرّاً لاعلانية ، لأنه إذا عرف أنه فعل الخير وأعطى الصدقات ، فلا بد لنا أن نفترض أنه يتوقع الشكران والجزاء والثناء لقاء ما فعل وما أعطى . وإذا ما رغب هذا الفاعل للخير فى العلانية ، فهو إذن لا يستحق أى ثواب على ما يمنح ويعطى ويهب ، لأنه لا يفعل الخير لذاته ، ولم يهب لمجرد الهبة ، ولم يمنح لمتعة الهبة فحسب .

والذين لا يفعلون الخير ، ولا يعطون ، ولا يمنحون ؛ مثلهم فى انعدام الروءة والجود ، كمثل الذين يعطون علانية وجهرآ ، هذا ما يراه الكماليون .

ولكننا بكل تأكيد لا نرى هذا الرأى ولا يجعل بنا أن نقف مثل هذا الموقف المتعنت ، إذ يجب أن نفرق بين الرجل الذى يعطى ويمنح ويهب مؤملاً فى الاعتراف بالجميل ، وبين الذى لا يعطى ولا يمنح ولا يهب شيئاً مطلقاً . . .

كثيراً ما نسمع الناس يقولون : إنه لا يوجد إنسان محايد ، وأن كل إنسان متحيز بطريقة أو بأخرى ، وأن : كل من فى الوجود يطلب صيداً غير أن الشباك مختلفات

وهذا موقف من الكمالية الأكثر تسامحاً وسماحة ، لأن كل شخص بلا استثناء ، يوضع فى فئة واحدة ، ويلحق بطبقة واحدة .

فذلك الذى يسمى « غير متحيز » هو دائماً « غير متحيز ، انحيازاً إلى جانبه ووجهه نظره »

وطبعاً توجد أدلة كثيرة وبيانات عدة ، تجعل هذا الرأى مقبول الظاهر . . .

فقد نعتقد فى أنفسنا الإنصاف والعدالة ، ولكنه لشد ما نعصر أيدينا غيظاً وقزعا واستبشاعاً لحقارة خصومنا السياسيين وقذارتهم ، ولشد ما نعص الطرف عن أنصارنا ومؤيدينا الذين لا يقولون حقارة وقذارة .

وعين الرضا عن كل عين كيلة — كما أن عين السخط تبدى المساويا

إنا نغفر الخطأ فى الحكم إذا صدر من جانبنا ، ونلتمس له العاذير ، لكننا نعتبره ذنباً لا يغتفر ، وجريرة تستحق أقصى العقوبة ، إذا اقترفه الطرف الآخر .

وكم يسهل علينا تسوية النزاع ، بالتضحية بملكية الطرف الآخر ، ذلك أمر علينا يسير . وكم يصعب علينا تسوية النزاع إذا اقتضى الأمر تضحية بملكيتنا نحن ، ذلك أمر علينا عسير .

يبد أن هذا الإنكار أو الجحود ، لإمكان عدم الانحياز أو عدم المحاباة ، يعبر أيضاً عن موقف « كالى » ، لأنه يقوم على افتراض وجود إمكانين فحسب ، فيما أن تكون غير منحاز ومنصفاً وعادلاً تماماً ، وإما ألا تكون . والنتيجة أن لا أحد يمكنه أن يكون كذلك . فأى أمرى يعرف القانون كله ، ثم يذنب فى نقطة واحدة ، فهو مذنب فيه كله .

هنا مرة أخرى نلجس اتجاه : « كل شيء ، أو لا شيء » ، ولكن أفلا توجد درجات لعدم المحاباة يتفاوت فيها الإنصاف وعدم الانحياز ؟

أو ليس هذا ، بعد كل شيء ، وفوق كل شيء ؛ هو الشيء الهام ؟ أفلا يوجد بعض الأشخاص الذين فى وسعهم تقدير وجهة نظر الطرف الآخر إلى حد ما ، فى حين أن غيرهم عاجزون عن هذا تمام العجز .

أفلا يوجد فرق بين رجل متعصب شديد التعصب ، وبين رجل آخر منصف نسبياً ؟ قد يكون هذا الأخير غير مبرأ فى الانحياز ، ولكنه أكثر إنصافاً من كثيرين غيره .

إن هناك أناساً لا يمكنهم أن يصوتوا إلى جمهوريين أو ديمقراطيين ، ولكن هناك أيضاً مصوتون مستقلون .

ومعظم العلماء السياسيين ، أقل تحيزاً وأكثر إنصافاً من معظم السياسيين .

وبعبارة أخرى ، يجب ألا نقسم الجنس البشرى إلى فئتين فحسب ، أو طبقتين لاثالثة لهما . العادلون المنصفون ، وبقية الناس .

بحيث أن الفئة الأولى تشكل ما يسميه المناطقة « الطبقة الملقاة » ، وهى الطبقة التى لا أعضاء فيها ، وإذن فهى طبقة بامثلة المفعول . وإنه لا مزيجاً فى الواقع أن نقسم الجنس البشرى إلى مجرد فئتين ، أو طبقتين : طبقة المائة فى المائة ، وبقية الناس .

يكفيننا هذا القدر بالقياس إلى الكمالية التى تتبع فى أصفاد ال « إما — أو » ، وما يصاحبها من تقسيمات غير واقعية ، وفتوق لا ترقى ، وانقسامات لا سبيل إلى التهامها .

فلنعد الآن سرد أنواع الاستعمالات الثلاثة لصيغة ، « أو » وصلة : « إما — أو » .

فأولاً — توجد عبارة « إما ا — أو ب » التى يقول المرء قتها : « إما أنه برجوازى أو بروليتارى » « لا بد أن يكون إما هو أو ذاك » .

هذا هو الخطأ المعروف بـ « عدم كفاية الاختيار » . إذ ليس من المحتم أن يكون هذا أو ذاك ، فهناك محتمات أو احتمالات أخرى .

والنوع الثانى يأتى فى شكل قانون الوسط المستبعد : « إما أن يكون ا ، أو ليس ا » .

هنا يمكن أن نقول بسداد : لا بد أن يكون واحداً من الإثنين : « ا ، أو ليس ا » ؛ لأن هذين البديلين يستنفذان الممكنات كلها . فاما أن يتميز بهند الحقيقة عيناً ، وإما أنه يفتقر إليها .

ثم ميزنا بين التطبيقات الواقعية والتطبيقات غير الواقعية لقانون الوسط المستبعد .

« فإما أ أو ليس أ » تعتبر كافية وافية عندما لا تتضمن درجات أو مناسيب من التفاوت ، فإن التعبير « إما أ أو ب » قد يكون غير واقعي ومضللاً .

والنوع الثالث من أنماط استعمالات « إما — أو » : « إما أنه كامل ، أو أنه غير كامل » . وهذه العبارة تتطابق مع مبدأ الوسط المستبعد ، ولذلك فهي ليست خاطئة عندما نهملها على أنها تحديد دقيق يتعلق بأولئك الذين يتميزون بخصيصة معينة ، وأولئك الذين يفتقرون إلى هذه الخصيصة .

ومع ذلك فالعبارة مضللة ، لأن الشيء الهام في المسلك الإنساني هو درجة اقتراب هذا المسلك من مستوى الكمال ، أو معياره ، أو منسوبه .

فاذا قيل : « إما أنه كامل ، أو أنه غير كامل » فإن ذلك يجعلنا عاجزين عن رؤية درجات عدم الكمال ..

وحيثما يوجد تسلسل موصول من الدرجات ، كما يحدث في تقدير نسبة ذكاء الناس ، فإن الناس لا ينقسمون إلى فئتين متضادتين متناقضتين تناقضاً حاداً : الأذكاء ، والمعدومو الذكاء « الأغبياء » . واستعمال مبدأ « الوسط المستبعد » يضلنا هنا ، ويفضينا إلى الخطأ ، إذا كنا نقول : « إن كل إنسان إما أن يكون ذكياً أو غير ذكي » ؛ كما لو كان هناك فئتان فقط ، ندرج تحت أى منهما كل فرد ، ونضيف الناس إلى فئتين لا ثالثة لهما ، نلحق بالفئة الأولى الأذكاء ، ونلحق بالفئة الثانية المعدومى الذكاء ، ونفرغ من أمر التقسيم على هذا النحو . أو على الأقل سيكون ذلك أمراً تعسفياً للغاية أن نقسم الناس إلى أذكاء ومعدومى الذكاء .

ولكن هذا هو الوجه الآخر للعملية ، هناك مناسبات يلزم فيها عمل مثل هذا التقسيم التحكمي للتمييز بين الفئتين : الذكية ، وغير الذكية ؛ كما يحدث في اختبارات الصلاحية للخدمة العسكرية . وقد يقتضى الأمر أن نقسم تقسيماً حاداً وتعسفياً بين العاقل والمجنون ، كما يحدث في حالة محاكمة قاتل . فقانوننا الجنائي يميز بين المذنب العاقل والمذنب المجنون الذى تسقط عنه المسؤولية الجنائية ، على أساس مبدأ وجوب عدم معاملة الفئتين بنفس الطريقة .

والقضاة يحتاجون إلى تفسيرات وتعريفات واضحة محددة للعالم .

ففي ولاية « النيو » مثلاً، يعرف القانون « سلامة العقل » بأنها القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ . وعلى الرغم من أن معظم للعالمين النفسيين يعتبرون هذا التعريف ناقصاً ، ومبتوراً ، إلا أنه على الأقل ممكن إجراؤه وتطبيقه بصفة عامة ، وهو يمدنا بخطة تعسفي للتقسيم لا مناص منه . . .

وفي مدارسنا نستعمل « إما .. أو » للنجاح والرسوب ؛ فالتنجاح معناه أن الطالب قد اتقن المادة الدراسية إلى الدرجة المطلوبة .

وعلى ذلك ففي وسعنا أن نقول عن أى طالب إنه : « إما أن يكون قد أتقن المقرر ، أو لا يكون ولكننا لنجرح قائلين : هذا غير واقعي ، لأن الاتقان مسألة نسبية تتفاوت فيها درجات الاتقان ، ومن

الخطأ تقسيم كل الطلاب إلى فئتين . فالفرق بين الطلاب فروق موجودة على سلسلة موصولة من التفاوت ، لا توجد بينها فواصل محددة .

لنفرض أننا جعلنا درجة ٦٥٪ هي النهاية الصغرى للنجاح ؛ ولكن كم يكون الفرق ، آخر الأمر ، بين الطالب الذى يحصل على ٦٥٪ ، والطالب الذى يحصل على ٦٤٪ ؟

إن الأخير يرسب طبعاً ، ولكن من الظلم الفادح أن ترتب على فرق واحد فى المائة كل هذه النتائج الضخمة . فهل نميز الحاصلين على ٦٥٪ ؟

ولكن ماذا تفعل فى الحاصلين على ٦٣٪ ؟ إنهم أيضاً يطالبون بتطبيق نفس العدالة عليهم ، فمن الظلم الفادح أن يترتب على فرق واحد فى المائة كل هذه النتائج الضخمة ؛ فلينجح الحاصلون على ٦٣٪ أيضاً .

ويقضى متابعة منطق هذا الإجراء ، أننا سننجح حتى الشخص الحاصل على صفر . لأن الصفر لا يزيد على كونه ١٪ تحت ١٪ .

إن الدرجات من صفر إلى ١٠٠ تنابع فى ترتيب أو تسلسل ، قوامه فرق درجة واحدة ، بين كل درجة والى تليها .

ولكن السلطات المدرسية تحتاج إلى حد فاصل ، ولذلك تحدده تعسفياً ، بمقدار ٦٥٪ أو رقم آخر محدد . وإذا لم تكن هناك مثل هذه الخطوط الفاصلة ، فليس فى الإمكان إيجاد مستويات محددة للجدارة أو القدرة أو الإتقان أو الصلاحية . .

ونضرب مثلين آخرين يفصحان عن التعقيد المتعدد الجوانب لهذه المشكلة .

الأول يتعلق بتدرج الألوان : فالأبيض الصرف أو النقي ، يعرف بأنه سطح ينعكس مائة فى المائة من الضوء الذى يقع عليه ، والأسود الصرف أى النقي لا ينعكس أى ضوء .

على أن الأبيض الصرف أو الأسود الصرف ، قلما يصادفاننا . .

وما تسميته بالأبيض أو الأسود سوى تفاوت فى اللون الرمادى . .

والثال الثانى قديم ، وهو على شكل لغز : كم عدد الشعرات التى يلزم وجودها على ذقن الرجل لتكون لحية ؟ وكلنا نتفق على أن ألف شعرة تكون لحية . وعلى أن عشر شعيرات لا تكون لحية . ثم إننا نتفق أيضاً على أن ٩٩٩ شعرة تكون لحية ، ولكن إحدى عشرة شعرة لا تكون لحية . ولكن ماذا نقول فى ٩٩٨ شعرة ؟ . إننا لا نصطح مثل هذه الفروق الدقيقة علمياً ؛ ومن السخف أن نقيم خطأ تعسفياً للحكم على اللحية ، تماماً كما هو الحال بالقياس إلى الألوان البيض والألوان السود .

لقد ناقشنا بعض الصعوبات التى تنجم عن قول : إما أن اللون أبيض ، أو غير أبيض . أو إما أن مجموعة من الشعيرات تكون لحية أو أنها ليست بلحية .

وهذه هى الصعوبات التى تنجم فى مسائل الدرجات والنسب المتفاوتة ، إذ لا توجد فئات أو طبقات مميزة واضحة على سلم تدرجى .

وهذه الصعوبات تثير المشكلة المنطقية الطريفة : هل قانون الوسط المستبعد : « إما أ ، أو ليس أ » ممكن التطبيق على هذه الأمثلة ؟

إن قانون الوسط المستبعد يفترض بادية ذى بدء أن ألفاظنا محدودة بدقة . و« أبيض » و« لحي » لفظان غامضان ؛ ولكن إذا كان من الضروري تحديدهما ، فإن في وسعنا أن نقيم خطأ فاصلاً تمسيفاً ، وعندئذ نجد لدينا فئتين متميزتين : الأبيض وغير الأبيض . على أن هذا أمر لا تختمه الضرورة بالقياس إلى معظم الأغراض .

بيد أننا إذا كنا نستعمل لوناً من القماش الرمادى ، وأرسلت لنا شركة النسيج لونا رمادياً مختلف ظلاله عن اللون المطلوب ، فإنه يجب علينا أن نعرف الظل المضبوط الدقيق من درجة الرمادى المطلوب ، تماماً مثلما يلزم تحديد الدرجة المضبوطة الدقيقة للسكناية أو الجدارة أو القدرة المطلوبة من الطلاب . ودرجة الحرارة أيضاً سلم تدرجى ، لأننا في السعادة لا نقسم كل الدرجات أو الأجواء إلى حار أو غير حار . ولكن في وسعنا أن نعرف كلمة حار ، تعريفاً تمسيفياً ، على أنها : درجة معينة من الحرارة .

وعلى الرغم من عدم وجود خط طبيعي للتقسيم ، على سلم متدرج موصول ؛ فإن الأطراف المتطرفة تشكل بالفعل فئتين متباينتين ، فلن نعجز عن التمييز بين رجل حليق الشارب واللحية وبين « أرست همنجواى » السكت اللحية . ولا نجد أى صعوبة في التفرقة بين حلة رمادية وحلة ناصعة البياض . على أن هناك أمرين متطرفين :

الأول : هو خطر التقسيمات الحادة ، بالاعتقاد في إمكان تقسيم كل الناس إلى فئتين فحسب : رأسماليين وشيوعيين ؛ أخيار ، وأشرار ؛ أعلياء ، وأدنياء .

الثانى : هو إنكار وجود كل الفروق لجرد أن فئة تدعم فئة أخرى بدرجات لا تكاد تلاحظ ، لأن ذلك يفضى إلى التشويش والتميع والخلط الذى لا يفرق بين الث والثمين ، والصالح والطالح . بل يقول إن الصالح في الحقيقة غير صالح ، والسمين غير سمين لجرد وجود درجات متقاربة من التفاوت .

فبالقياس إلى الأمر الأول من التطرف والمبالغة ، فإننا نخطئ بالتقسيم الحاد إلى فئتين طبيعيتين . وبالقياس إلى الأمر الثانى من التطرف والمبالغة ، فإننا نلغى الفروق إلغاءً ، ولا نتيبن ما تتميز به كل فئة عن الأخرى وكلا الموقفين خاطئ وخطير ؛ خاطئ في مقدماته ، وخطير في نتائجهما . يجب أن لا ننكر حقائق التدرج الموصول أو ننساها ، وألا نقيم حدوداً متباينة وفواصل حادة ، حيث تكون هذه الحدود والفواصل غير مناسبة . ولكن في نفس الوقت ، يجب أن لا ننكر الفرق من الفئات ، والطبقات .

كتب جديدة

الجرائم السياسية

للدكتور محمد الفاضل

رئيس قسم القانون الجزائي وأصول المحاكمات الجزائية في جامعة دمشق

(الطبعة الثانية)

دعى السيد المؤلف إلى إلقاء محاضرات في الجرائم السياسية على طلبة معهد الدراسات العربية في الجامعة العربية . وقد نشر المعهد هذه المحاضرات في القاهرة ، فلما نفذت الطبعة الأولى أعاد المؤلف طبعتها مصوبة معدلة منقحة .

ويقول المؤلف إن موضوع الجريمة السياسية شائك معقد : المزالق فيه كثيرة . والقابض فيه على الخلق العلي القويم ، والروح العلمية المتجردة ، كالقابض على الجمر .

ذلك أن مفهوم الجريمة السياسية متحول أبداً ، متغير دوماً ، نسبي في جميع الحالات ، يتبدل بتبدل الأمكنة والأزمنة . ومضمون الجريمة السياسية ينبو عن كل ضبط قانوني دقيق ، ويخضع لكثير من الاعتبار المتباينة ، والمؤثرات المتناقضة ، التي قد لامت في بعض الأحيان بأى صلة إلى النظرية العلمية المجردة ، أو الفكرة القانونية الخالصة .

وكل ما يرجو المؤلف هو : أن يسهم أولاً في إرساء قواعد فقه جزائي عربي خالص ، يبرز خصائص أصالتنا القومية ، ومقوماتها الذاتية المستقلة ، ونرى فيه وجه العروبة وقلبها ولسانها .

وهو لذلك يستعرض على التوالي :

أولاً — الدور التقليدي الذي يلعبه القانون الجزائي الداخلي في حماية شخصية الدولة وصيانة حقوقها الأساسية في الخارج والداخل ، ضد الإجرام السياسي القومي الذي يتجلى في جرائم واقعة على أمن الدولة .

ثانياً — الدور الحديث الذي طفق يلعبه القانون الجزائي الدولي والقانون الدولي الجزائي في حماية المصالح الأساسية للمجتمع الدولي عامة ، وصيانة القيم والحقوق الكبرى للجنس البشري قاطبة ضد الإجرام السياسي الدولي الذي يتجلى في الجرائم الدولية .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى خمسة فصول :

الفصل الأول — الإجرام السياسى :

ماهية والتعريف به :

وقد تناول في هذا الفصل تقويم الإجرام السياسى ، والنظريات العامة فى الجريمة السياسية ، وتسلكم عن الجرائم السياسية الصرفة والجرائم السياسية النسبية وأختتم المؤلف هذا الفصل بقوله :

١ — إن الجريمة السياسية عصية على قوالب القواعد القانونية ، آية على حدود الضبط الحقوقي ، وقد منيت بالإخفاق أغلب الجهود العلمية التى بذلت لتحديد مضمونها ، وما برحت ضوابط التفريق بين الجريمة السياسية والجريمة العادية غائمة متموجة ، والإجابة عن السؤال : أين تبدأ الجريمة السياسية وأين تنتهى ؟ ما انفكت معالمها وحدودها غير بيّنة ولا واضحة .

٢ — إن مفهوم الجريمة السياسية آخذ بالأفول ، فلقد ضاق نطاقها ومضمونها ، وضمحتواها وانحسر فى الأزمنة الأخيرة ، وساخت صفتها عن عدد كبير من الجرائم التى كانت تعتبر إلى عهد قريب سياسية ، إما بحكم موضوعها ، أو بحكم الباعث عليها ، أو الغاية منها .

مثال ذلك الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجى : كالحيانة والتجسس والجرائم الاجتماعية ، وجرائم الحرب ، والتعاون مع العدو المحتل ، وإيادة العنصر ؛ وسائر الجرائم المقررة ضد السلام والإنسانية ، وكذلك جرائم الإرهاب والاغتيال السياسى الخ .

حق أن الاتجاه الحديث أصبح يقضى بنزع الصفة السياسية عن كل جريمة سياسية ترتكب بدافع أنانى ، أو تم الوسيلة المستعملة فى ارتكابها أو أسلوب اقترافها عن وحشية تثير نفمة الضمير العام .

٣ — إن فوائد التفريق التقليدى بين الجرائم السياسية والجرائم العادية تضمحل حيل الأخذ بأسلوب « سلمى العقوبات » *Système des peines parallèles* وتطبيقه على جميع أصناف الجرائم ، سياسية كانت أم غير سياسية . وفى العدل أن نراعى قبل الدافع فى تقدير العقوبات المقررة لجميع الجرائم والمجرمين سواء ؛ وهو مما يهدف إلى تحقيقه الأسلوب الحديث القاضى بإيجاد سلمين للعقوبات : أحدهما للعقوبات الشائنة ، وآخر لغير الشائنة .

٤ — إن مفهوم الجريمة السياسية صار ضئيل المحتوى ، بعد أن غدت شخصية المجرم بمثابة قطب الرمح من التشريع الجزائى الحديث ، ولم يعد ينظر إلى الجريمة إلا بوصف كونها عرضاً من أعراض الخطورة فى شخصية فاعلها .

٥ — إن الاهتمام بتحديد مضمون الجريمة السياسية ، ورسم ضوابطها ، لن يؤتى أكله على الصعيد العربى العام ، إلا بإقامة محكمة جزائية عربية ذات طابع إقليمى ، تختص بالفصل فى الخلافات والصعوبات والقضايا التى تنشأ بين الدول العربية من جراء اللجوء السياسى ، وتطبيق مبدأ عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين والمشاكل المماثلة الأخرى .

٦ — إن مشكلة الجريمة السياسية قد تطورت من النطاق القومى ، إلى النطاق الإنسانى وتعمقت فى شكل الجريمة الدولية .

الفصل الثانى — الإجرام السياسى والدولة :

ويشتمل على الجرائم العامة والجرائم الخاصة والجرائم المقرفة ضد شخصية الدولة ، وما أحدثه الفقه الثورى من تطور فى ميدان الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، والتوفيق بين المحافظة على أمن الدولة وعدم التفريط فى حقوق الأفراد وحرىاتهم .

وقد مهد المؤلف لهذا الفصل بأن المحل الرئيسى الذى ينصب عليه الاعتداء فى الجرائم السياسية هو شخصية الدولة . وهو يتساءل هل تملك الدولة فى الحقيقة والواقع شخصية تصلح أن تكون محلا لحماية القوانين الجزائية . ويعتق المذهب القائل بأن الدولة تجسيد لواقع اجتماعى معين ، أو أنها التعبير القانونى للأمة أو للوطن ، وتمتعها بالشخصية الحقيقية هو وحده الذى يفسر وحدتها وديمومتها واستمرارها .

والجرائم المقرفة ضد شخصية الدولة يطلق عليها فى البلدان العربية « الجرائم الخلة بأمن الدولة » ويؤخذ على هذا التعبير أنه قاصر عن استيعاب جميع أنواع الجرائم ضد الدولة .

وقد رأى المؤلف أن يوضح القواعد التى يجب أن تلتزمها الدولة فى التجريم والمعاقبة على الأفعال الضارة بشخصيتها . وأن قيام الدولة بهذا الواجب وإن استلزم كثيراً من الجراءة والحزم ، فإنه لا يجوز اتخاذها سلاحاً لكبت حرية الفكر أو التعبير ، أو وسيلة للخروج فى التحريم عن مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات ، أو استبعاد مبدأ عدم الرجعية أو سلب الأفراد والجماعات أمنهم وطمأنينتهم والضمانات أو الحريات التى منحهم إياها دستور البلاد .

الفصل الثالث — الخصائص المميزة لأحكام الجرائم السياسية :

مهد المؤلف لهذا الفصل بقوله إن الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلى أو الخارجى تخرج فى كثير من أحكامها عن القواعد العامة التى تخضع لها فصائل الجرائم الأخرى . فمن حيث الصياغة التشريعية فإن نصوص المواد التى تعاقب على الجرائم السياسية ، طابعها اللزوم وعدم الوضوح . وتتموج ظلال الألفاظ بحيث تكاد تتسع لكل شئ ، فمن ذلك المادة ٧٧ من قانون العقوبات المصرى ، ونصها : « يعاقب بالإعدام كل من ارتكب عمداً فعلاً يؤدي إلى اللباس باستقلال البلاد أو وحدتها أو سلامة أراضيها » .

ومع أن الشارع الجزائى لا يعاقب على التفكير فى الجرائم أو العزم على ارتكابها ولا على التحضير والتهيئة لها ، فإنه فى الجرائم الواقعة على أمن الدولة يعاقب على المؤامرة Le Complot ، وهى لا تعدو أن تكون اتفاقاً بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة تمس أمن الدولة . والشارع يعاقب المتآمر ولو لم يسع إلى تنفيذ ما عقد النية عليه ، بل هو يعاقبه وإن لم يهيم وسائل ارتكاب

الجنائية التي تم الاتفاق على ارتكابها . فالتجريم هنا يتناول المرحلة النفسية ، إذ أنه ينصب على العزم الجنائي وقد يتناول أيضاً المرحلة التحضيرية أو الإعدادية ، إذ أنه لا يشترط للمعاقبة في مثل هذه الحالات البدء في التنفيذ .

وقد يعتبر الشارع الجريمة المشروعة فيها جريمة تامة ، بلا تمييز بين الجريمتين بخلاف المتبع عادة بصدد الجرائم العادية .

وقد يأخذ الشارع في هذه الجرائم بمبدأ الاختصاص العيني ، لا بقاعدة إقليمية القانون الجزائي ، كذلك يحض الشارع عادة على الإبلاغ عن هذه الجرائم ، بالنص على جواز إعفاء من بادر من الجناة بالإبلاغ قبل البدء في تنفيذ الجريمة كما هو الحال في المادتين ١٠٠ و ١٠١ من قانون العقوبات المصري . وثمة تجريم الامتناع عن إبلاغ السلطة (قانون العقوبات المصري ، في المادتين ٨٤ و ٩٨) وقد ذهب الشارع المصري في تطبيق هذا المبدأ إلى أبعد مما ذهب إليه الشارعان السوري واللبناني ، فهو لم يلق واجب التبليغ على عاتق المواطن فحسب ، وإنما ألزم به الأجنبي أيضاً ، وهو لم يقصر الأمر على الجنائيات وحدها ، بل شمل حكمة الجنح كذلك . كما انفرد بمضاعفة العقوبة ، إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب .

وهناك أيضاً شدة العقوبات المقررة للجرائم للترسبة ضد أمن الدولة ، فأغلبها عقوبته الإعدام ، وهناك عقوبات احترازية كالمنع من بعض الحقوق المدنية ، أو التجريد في الجنسية ، أو مصادرة الثروة . والشارع المصري لا يحكم في الجريمة السياسية بالإعدام ولا الأشغال الشاقة ولا الحبس مع التشغيل .

يضاف إلى هذا سلب القضاء العادي ولايته في الجرائم السياسية ، وإحداث محاكمة استثنائية للنظر فيها وفقاً لإجراءات خاصة ، وقد بلغ من خطورة هذا السلب ، واستعاضة الشعور بخطره على حريات الأفراد وحقوقهم ، وعلى ضمانات المدعى عليهم جزائياً ، حداً حداً المجلس التأسيسي السوري في عام ١٩٥٠ على أن يضع في حلب الدستور العربي السوري ، نصاً قاطعاً يقضي بتعطيل إحداث محاكمة جزائية استثنائية .

ولكن هذا النص الدستوري القاطع لم يجد فتىلاً ، ذلك أن الدستور العربي السوري ذاته أقر قيام المحاكم العسكرية جنباً إلى جنب مع المحاكم العادية (م ١١٤) ، وهو بعد أن حصر ولاية القضاء العسكري في أفراد الجيش وحدهم ، أباح للسلطة التشريعية أن تخرج على هذه القاعدة وأن تعدد بمقتضى النصوص القانونية الأشخاص الآخرين من غير أفراد الجيش ، الذين تجوز محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية . كما أجاز وضع أصول خاصة للمحاكمة في حالة الطوارئ .

وعندما أدخلت على أحكام الدستور العربي السوري ، الصادر في ٥ من أيلول ١٩٥٠ بعض التعديلات ، وأقرت على الوجه الذي أقرت فيه في ١٣ من أيلول ١٩٦٢ ، أصاب التعديل الطارئ حكم المادة ١٠٨ ، وعبر بذلك عن رغبة ، في إضفاء نوع من الدستورية على قيام القضاء الاستثنائي ، بما فيه من محاكم أمن دولة ومجالس عدلية ، وعلى أحكام القوانين التي تنظمها . بل

إن المادة ١٦٣ من دستور ٥ من أيلول ١٩٥٠ ، قبل التعديل والمادة ١٦٤ من الدستور المعدل في ١٣ من أيلول ١٩٦٢ ؛ أسبغت كليهما على التشريع القائم عند وضع الدستور ، والمخالف لأحكامه ، صبغة النفاذ والاستمرار إلى أن يعدل بما يوافق هذه الأحكام ، دون أن تضرب أي موعد نهائي لإجراء مثل هذا التعديل . وهكذا انطلق الدستور العربي السوري من قاعدة تحظر إحداث محاكم جزائية استثنائية ، وانتهى إلى إقرار التشريع الذي يناقضها .

الفصل الرابع - الإجرام السياسي في القانون الجزائي الداخلي :

يقول المؤلف إن التشريع والفقهاء الجزائيين يتجهان إلى إخراج الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي من نطاق مفهوم الإجرام السياسي ، وإلى تطبيق العقوبات العادية على مرتكبها . لأن البون شاسع بين طائفة الحونة والجواسيس الذين يهتكون حرمة روابط الولاء التي تربطهم بأمتهم . ويبيعون وطنهم بثمن بخس ؛ وبين طائفة الأبطال والمسلحين من أصحاب المبادئ والعقائد السياسية ، الذين يشورون على واقع الحكم بغية إصلاحه ، ويطمعون إلى الاستيلاء عليه ، لتحقيق خير أمتهم وسعياً وراء تنفيذ المبادئ والعقائد التي يعتقدونها ، ويقفون أنفسهم عليها .

وقد تكلم المؤلف عن جرائم الحيانة والتجسس ؛ والعصاة غير المشروعة بالعدو ؛ والجرائم للناسة بالقانون الدولي ؛ وجرائم النيل من هبة الدولة ومن الشهور القوي ؛ وجرائم المتعبدین في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها .

ثم تكلم عن الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي ، وهي : الجنايات الواقعة على الدستور واغتصاب سلطة سياسية أو مدنية أو قيادة عسكرية ؛ وجرائم الفتنة ؛ والإرهاب ؛ والجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية أو تعكر الصفاء بين عناصر الأمة ، وجرائم النيل من مكانة الدولة المالية .

واختتم هذا الفصل بأن الجريمة السياسية التي رافقت نشوء المجتمعات الإنسانية الأولى ، وظهرت للوجود منذ أول تنظيم بدائي للخلايا الاجتماعية ، وتمثلت في شكل عمل عدواني يرتكب ضد الأسرة ، فالعشيرة ، فالمدنية ، فالدولة ؛ تراها الآن تستكمل دورتها معداً في التطور المحتوم ، لتنتقل من نطاق التشريع الداخلي إلى نطاق أعم وأشمل ، هو نطاق القانون الدولي ، ولا سيما القانون الدولي الجزائي .

وفي هذا التطور الجديد لم يعد الإجرام السياسي محصوراً في حدود الدولة الواحدة ، وإن لم يعد محله مقتصر على مصالح دولة بعينها ؛ إذ لم تعد الجريمة السياسية تؤلف عملاً عدوانياً ضد الدولة فحسب ، وإنما أصبح لها وجه آخر في المجتمع الدولي الحديث هو أنها تؤلف أيضاً عملاً عدوانياً ضد المصالح الأساسية للمجتمع الدولي الجديد .

وبذلك امتد رواق الحماية من الصعيد القومي المحلي ، إلى الصعيد الإنساني أو العالمي الشامل ، بحيث اقتضت ضرورات المحافظة على قيم التنظيم العالي الناشئ ، تجريم الأفعال العدوانية الخلة بأمن المجتمع الدولي والماسة بسلامته .

ومن هنا قفز الإجرام السياسي إلى المسرح العالمي ، ليدو في شكل جرائم ضد الإنسانية ، أو ضد السلام العالمي .

الفصل الخامس — الإجرام في المجتمع الدولي :

وقد تناول المؤلف التطور الجديد نحو نشوء الحيادة الدولي ، وأساليبه الأربعة ، التي تقوم على الأثرة القومية ؛ أو الرغبة في المحافظة على الحيادة ؛ أو الشعور بالتضامن مع الدول الحليفة أو الصديقة ؛ أو التعبير عن الشعور بالتضامن الدولي المطلق والنظرة الإنسانية الشاملة .

واختتم المؤلف كتابه بأن كل حل لمشكلة الإجرام السياسي يجب أن يتبع من تحقيق التوازن بين نزعتين أصيلتين في صميم الفطرة الإنسانية : النزعة إلى الحرية ؛ والنزعة إلى السيطرة .

ذلك أن توق الإنسان إلى الحرية ، وهي اللهب القدسي الخالد الذي يغير طريق الذات الإنسانية عبر العصور والأحقاب ، ينتهي به حتما . إذا تحرر من كل قيد ، إلى الفوضى والانحلال . كذلك فإن تطلع الإنسان الدائم في معركة تحقيق الذات إلى السيادة والتسلط والسيطرة ، يقود خطاه ، إذا ما انطلق في طريقه دون حد ، إلى الاستيراد والطغيان .

وتاريخ الإنسان سجل حافل بالمحاولات الدائبة الحثيثة لإشادة تنظيم اجتماعي يحل عقدة التناقض القائم ، ويعين الحدود والقيود التي يذبح أن تلتزمها الذات الإنسانية في إشباع رغبتها الملحة في الحرية والسيطرة معاً ، بغية إقامة توازن خلاق مثمر بينهما . ولن يتم هذا التوازن إلا في ظل شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي ، قائم على أساس احترام الحرية وسيادة القانون .

ومن هنا كان نظام الحكم الديمقراطي القائم على أساس احترام حريات الأفراد في إطار من سيادة القانون ، يحول دون الطغيان ويمنع الفوضى ، فيقتلع بذلك عوامل الإجرام السياسي ويستأصل شأفه ، ويفقده مسوغات وجوده .

والديمقراطية الصحيحة تشق قيمتها في أنها لا تغلق أبواب الحوار السياسي بين المحكوم والحاكم بل تفسح المجال واسعاً عريضاً أمام قوى الخير والتقدم . وعوامل التطور والإصلاح ، حتى تفعل فعلها في المجتمع . وتحدث فيه التطورات الاجتماعية الأساسية والتبدلات الاقتصادية الجذرية في سلام وهدوء .

وتكافض الحكم الديمقراطي القائم على احترام الحرية وسيادة القانون ، وعلى الإقناع والدعوة الحرة ، إلى اجتناب عوامل الإجرام السياسي والقضاء على أسبابه ومصادره ، كذلك تحول ديمقراطية الحكم دون الخروج على مبدأ قانونية الجرائم والعقوبات ، وتعيق استخدام الحاكم حق الدولة في جمع الإجرام السياسي ، في غير المصلحة العامة ومعياً وراء التعسف وكبت حرية الرأي .

ومن جهة أخرى ، لئن كانت قواعد القانون الدولي الجزائي لا تزال تتعثر في طريقها إلى معاناة «الجريمة الدولية» وهي الصورة الجديدة التي استحالت إليها الإجرام السياسي ، فلا أقل من أن نحقق على الصعيد العربي العام ، وضع قانون دولي جزائي عربي ، وأن تنشئ في البلدان العربية في نطاق الجامعة العربية ، محكمة جزائية عربية ذات طابع دولي إقليمي .

الجرائم المضرّة بالمصلحة العامة

للدكتور أحمد فتحي سرور

مدرس القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة القاهرة

صدر كتاب (الجرائم المضرّة بالمصلحة العامة) للدكتور أحمد فتحي سرور مدرس القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة القاهرة . وقد عالج هذا المؤلف القيم أهم الجرائم المضرّة بالمصلحة العامة في أربعة أبواب : فتناول في الباب الأول أهم جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج ، وهي جرائم السعي أو التخابر لدى دولة أجنبية وجرائم انتهاك أسرار الدفاع . وفي الباب الثاني تكلم عن جريمة الرشوة . فحدد المقصود بالموظف العام في باب الرشوة ثم بين أركان هذه الجريمة وعقوبتها في بحث مستفيض وشرح الجرائم الملحقّة بالرشوة وهي الاستجابة للرجاء أو الوساطة أو التوصية ، والرشوة في محيط الأعمال الخاصة ، واستغلال النفوذ ، وعرض الرشوة دون قبولها . وفي الباب الثالث تكلم عن جرائم الاختلاس والإخلال بواجبات الوظيفة في عشرة فصول شرح فيها جريمة اختلاس الأموال المسلّمة إلى الموظف بسبب وظيفته ، والاستيلاء بغير حق على أموال القطاع العام ، والاختلاس والاستيلاء بغير حق على أموال الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية والنقابات والمؤسسات أو الجمعيات ذات النفع العام ، وطلب أو أخذ ما ليس مستحقاً ، والإضرار بمصلحة الدولة للحصول على ربح ، والحصول على ربح من الأشغال المتعلقة بالقطاع العام ، والإخلال بتنفيذ بعض العقود الإدارية وعقد المقاوله ، والإضرار بالأموال والمصالح العامة والخاصة ، وجريمة الإهمال في أداء الوظيفة ، واستخدام العمال سخرة . وفي الباب الرابع تكلم المؤلف عن جرائم التزييف والتزوير في فصلين : فشرح في الفصل الأول جرائم التزييف . وشرح في الفصل الثاني جرائم تزوير الأختام والتمغات والعلامات وبعض الأوراق ، ثم تكلم في الفصل الثالث عن التزوير في المحررات .

وبعد أن شرح المؤلف الآراء التقليدية في هذا الموضوع نادى بنظرية جديدة تنسكّر اشتراط الضرر لقيام جريمة التزوير ، ثم شرح أركان هذه الجريمة وأنواع جريمة التزوير وجريمة استعمال المحررات المزورة .

وقد سد هذا المؤلف فراغاً عظيماً في المكتبة القانونية ، إذ ضم أهم جرائم قانون العقوبات التي نص عليها المشرع لحماية المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، وخاصة جريمة الإهمال في أداء الوظيفة . وقد استوفى الكتاب الناحية العملية استيفاء تاماً فأتى بمختلف التطبيقات القضائية في المحاكم الوطنية والأجنبية فضلاً عن الناحية النظرية التي دعمها بآراء الفقه .

الحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تَصَدِّرها نقابة المحامين

إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا
وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ
"قَالَ كَيْفَ"

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النفذ الحزائي

الحكم ٥٦٥ :	الحكم ٥٦١ : ٢ من أبريل ١٩٦٢
مأمور ضبط قضائي : اختصاص : نظرية الضرورة	جرائم : تعددها ، ارتباطها ، جنحة مرتبطة
تفتيش : مواد مخدرة ، ص ١٠٠٣	بجناية : إحالتها إلى محكمة الجناح ، محكمة
الحكم ٥٦٦ :	الجنايات ، اختصاصها . . ص ١٠٠١
حكم : تسييه ، بياناته ، نصوص القانون التي	الحكم ٥٦٢ :
حكم على النهم بموجبها ، خلو الحكم من	إثبات : حكم ، تسييه : مواد مخدرة ، حرز ،
هذا البيان ، ج ١٠ م ٣١٠ :	خلاف ظاهري بين وصف الحرز ووزنه
ص ١٠٠٣	الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي
الحكم ٥٦٧ :	والحرز الموصوف بتقرير التحليل .
تعد : على موظف عام ، نوعا جريمته ، قصد	ص ١٠٠١
جناي . ص ١٠٠٤	الحكم ٥٦٣ :
الحكم ٥٦٨ : ٣ من أبريل ١٩٦٢ .	حجز إداري : حراسة ، أشياء محجوزة ، اختلاسها ،
أ - تزوير : محرر رمي .	نقض ، طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها .
ب - حكم : تسييه ، ركن الضرر ، التحدث	ص ١٠٠٢
عنه . ص ١٠٠٤	الحكم ٥٦٤ :
الحكم ٥٦٩ :	قتل عمد : حكم ، تسييه ، بيان جوهري ، رابطة
محكمة : إجراءاتها ، دعوى جنائية ، محكمة	السببية بين الإصابات والوفاة ، التدليل
موضوع . تفيدها بمحدود الواقعة الواردة	ص ١٠٠٢
	على قيامها .

برقة التكليف بالحضور ، أو بأمر الإحالة ؛ إقامة الدعوى الجنائية على غير المتهم ، أو عن وقائع أخرى ، أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة ،
١٠٠٦ ج ١١ م ، تحريك الدعوى .
ص ١٠٠٦

الحكم ٥٧٠ : ٩ من أبريل ١٩٦٢
خطف : ع م ١/٢٨٩ . إثبات ؛ حكم ، تسييبه .
الحكم ٥٧١ :

قانون أصلح : دفاع ، لفت نظره . إخلال ؛ وصف التهمة ؛ عقوبة ؛ مواد مخدرة .
ص ١٠٠٧

الحكم ٥٧٢ :
تلبس : ماهيته ، حالته ، توافرها . ص ١٠٠٩

الحكم ٥٧٣ : ١٠ من أبريل ١٩٦٢
أ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية .
ب - إقرار : جريمة امتناع عن تقديمه ، طبيعتها ، حالة الاستمرار ، متى تبدأ ومتى تنتهي ؟
دعوى جنائية ، انقضاؤها بالتقادم .
ص ١٠٠٩

الحكم ٥٧٤ :
نقض : إجراءاته ، معارضة ، ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٤ ، ثبت أن المحكوم عليه كان مقيد الحرية ، خلو الأوراق مما يدل على علمه بالحكم ، أثره . ص ١٠١٠

الحكم ٥٧٥ :
أ - مسئولية : جنائية ، إعفاء منها ، حالة المتهم العقلية ، تقديرها .
ب - خير : طلب ندمه لإبداء الرأي في حالة المتهم العقلية .

ج - اعتراف : ضمنى ، تأويل محكمة الموضوع .
ص ١٠١٠

الحكم ٥٧٦ :
إثبات : مسألة فنية ، خبرة ، تحقيق ، دفاع ؛ حكم ، تسييبه .
ص ١٠١١
الحكم ٥٧٧ :

استئناف : متى يكون صحيحاً ؟ قبض ؛ تفتيش ؛ غرفة اتهام ، قرارها بألا وجه .
ص ١٠١١

الحكم ٥٧٨ : ١٦ من أبريل ١٩٦٢
دعوى مدنية : أساسها ، شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها ؛ حكم ؛ تسييبه ، تبديد .
ص ١٠١٢

الحكم ٥٧٩ :
أ - قانون أصلح : عقوبات م ٥ ، ماهيته ، عقوبة . حظر وقف تنفيذها في القانون القديم ، إجازته في القانون الجديد .
ب - وقف تنفيذ العقوبة : تقدير مسوغاته .
ص ١٠١٣

الحكم ٥٨٠ :
مرافعة : إجراءاتها ، شفويتها ، التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة ، صماع الشهود ؛ دفاع ، طلبه صماع شهود معينين . رفضه تأسيساً على كفاية أدلة الإثبات المطروحة . إخلال بحق الدفاع .
ص ١٠١٣

الحكم ٥٨١ :
أ - إثبات : خبرة ، استكتاب ، مضاهاة ، نقض .
« ما لا يجوز الطعن فيه » . تزوير .
دفاع . حكم ، تسييبه . ما لا يعيبه ،

إجراءاتها ، اعتماد المحكمة في حكمها على
نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير .

ب - محكمة الموضوع : سلطتها في تقدير القوة
التدليلية لعناصر الدعوى ، مسألة
مطروحة ليست فنية بحتة .

ج - خبير آخر : طلب الدفاع نذبه ، عدم
إجابته ، الجزم بما لم يقطع به الخبير .

ص ١٠١٤

الحكم ٥٨٢ :

تنظيم : عقوبة الإزالة ، شرطها ، الحكم بالإزالة
لإقامة البناء على أرض تقسيم قبل
تقسيمها ، نقض الحكم جزئياً وتصحيحه
بالغاء الإزالة .

ص ١٠١٤

الحكم ٥٨٣ : ١٧ من أبريل ١٩٦٢

قانون أصلح : بدء سريانه ؛ مسئولية جنائية ،
صدور تشريع يغفل النص على تأنيث فعل .
تدارك هذا النقص بتشريع لاحق ؛ المسؤولية
خلال الفترة بين صدور التشريعين .
مواد مخدرة ، مادة « الماكستون » .

ص ١٠١٥

الحكم ٥٨٤ :

قانون أصلح : المتهم ، صدوره قبل صدور حكم
بات ، أعمال القانون الجديد .

ص ١٠١٦

الحكم ٥٨٥ :

محكمة جنايات : اختصاصها بالفصل في الجنايات
التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية ؛
الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ؛
توزيعها القضايا على دوائر المحكمة المختلفة .

ص ١٠١٦

الحكم ٥٨٦ :

جرائم مرتبطة : سلطة محكمة الموضوع في تقدير
الارتباط في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات .
قضاؤها بعدم الاختصاص بنظر إحدى
التهمتين المستندتين لتهم واحد . دون أن
تعرض للارتباط بينهما ، وتبدى رأيها
فيه ؛ حكم ، تسبيب ، قصور ؛ اختصاص .
ص ١٠١٧

الحكم ٥٨٧ :

أ - وصف التهمة : وصف النيابة للواقعة ،
مدى تقييد المحكمة به ، تضييق المحكمة
الواقعة وردها إلى الوصف الصحيح .
ب - دعوى مدنية : نقض ، طعن ، مصلحة
فيه ، إثبات .
ج - ارتباط : موجب لضم قضية إلى أخرى ،
ماهية .

ص ١٠١٧

الحكم ٥٨٨ :

أ - وصف التهمة : كيفية ارتكاب الجريمة ،
تصحيح بيانه . لا يعتبر تعديلاً لوصف
التهمة ، لفت الدفاع في الجلسة .

ب - اختلاس أموال أميرية : شرط تحققها .
ج - حكم : بيانات خاصة بسن التهم وصناعته
ومحل إقامته ، إغفالها .

د - محاكمة : إجراءاتها ، شاهد . سؤاله دون
حلف اليمين بحضور محامي المتهم ودون
اعتراض منه .

هـ - عزل : من الوظيفة ، توقيت عقوبته ؛
سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم .
لمصلحة الطاعن .

ص ١٠١٨

الحكم ٥٨٩ : ٢٣ من أبريل ١٩٦٢ .

محاكمة : شقوية المرافعة ، طلب المحامي الحاضر

مع المتهم بمنحه بعد سماع شاهده تأجيل
الدعوى لحضور المحامي الأصلي أو حجزها
للحكم ، حجز المحكمة القضية للحكم مع
التصريح بتقديم مذكرات ؛ دفاع ،
إخلال بحقه . ص ١٠١٩

الحكم ٥٩٠ :

١ - استئناف : ميعاده ، تقدير العذر الذي
يستند إليه المستأنف في تسويع تجاوزه ،
رقابة محكمة النقض .

ب - نقض : طعن في حكم استئنافي قضى بعدم
قبول الاستئناف شكلاً . ما تنسج له
أسبابه ، توجيه أسباب الطعن إلى الحكم
الابتدائي .

ج - عقيدة المحكمة : حريتها في تكوينها ، دفاع
غير مؤيد بدليل ، إثبات . ص ١٠٢٠

الحكم ٥٩١ :

١ - دفاع : طلب إعادة تحليل العينة ، سكوت
المتهم عن التمسك به أمام محكمة الدرجة
الثانية . مفاده .

ب - وصف التهمة : تعديل محكمة أول درجة
دون لفت نظر الدفاع ، علم المتهم بهذا
التعديل ومدافعتة عن نفسه على أساسه
أمام محكمة الدرجة الثانية .

ص ١٠٢٠

الحكم ٥٩٢ :

١ - دفاع موضوعي : مدى التزام المحكمة
بمتابعته والرد عليه .

ب - محضر الجلسة : إثبات اسم المتهم فيه من
أقواله بالجلسة ، صدور الحكم بهذا
الاسم . ص ١٠٢٠

الحكم ٥٩٣ :

١ - عقوبة : واحدة للارتباط ، شروط المادة
٣٢ عقوبات ، سلطة البت في توفرها .

ب - تعدد : على موظف أثناء تنفيذه أمراً
صادرأ إليه من رئيسه مما هو مكاف
بأدائه ؛ ما يدخل في أعمال الوظيفة .

ج - إثبات : أدلته ، سلطة محكمة الموضوع في
تقديرها ، المجادلة في ذلك أمام محكمة
النقض . ص ١٠٢١

الحكم ٥٩٤ :

١ - إثبات : شهود ، أقوالهم في محضر جمع
الاستدلالات ، عدولهم عنها في تحقيق
النيابة . استناد حكم الإدانة إلى أقوالهم
الأولى وإلى قرائن مؤيدة لتلك الأقوال ،
محكمة الموضوع .

ب - تفتيش : إذن به من النيابة ، تجاوزه
حدوده وتفتيش مسكن شخص آخر .
دون أن يسفر هذا التفتيش عما يؤاخذ
به المتهم . بطلان التفتيش ، أثره على
إجراءات التحقيق الأخرى .

ص ١٠٢٢

الحكم ٥٩٥ :

نقض : طعن ، إجراءاته ، المادة ٣٤ من القانون
٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تقرير الأسباب
المقصور على استعراض المراحل التي مرت
بها الدعوى ، دون أي بيان للمطاعن
الموجهة للحكم . ص ١٠٢٣

الحكم ٥٩٦ : ٢٤ من أبريل ١٩٦٢

١ - محاكمة : إجراءاتها ، تقدير المحكمة سن
المتهم بأقل من خمسة عشر سنة وقت

ارتكاب الحادث ، الحكم بعدم الاختصاص
والإحالة إلى النيابة لإحالة الدعوى إلى
محكمة الأحداث ، الرجوع إلى دفتر
المواليد ، ثبوت أن سن المتهم عند ارتكاب
الحادث تجاوز خمس عشرة سنة . الحكم
بعدم الاختصاص . خطأ .

ب — اختصاص : الحكم بعدم الاختصاص لأن
المتهم حدث ، أثره على الخصومة ؛ تنازع
سليم . ص ١٠٢٣

الحكم ٥٩٧ :

ا — إثبات : محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير
الدليل ، من أقوال الشهود :

ب — حكم : اكتفاؤه بإيراد أدلة الثبوت ،
عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي .

ج — تفتيش : منطقة جمركية ، إتمامه تحت
إشراف رجل الضبطية القضائية .

د — دفاع : الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات ،
دون سماعه بالجلسة . حرية المحكمة في
تكوين عقيدتها . حق الدفاع .

ص ١٠٢٤

الحكم ٥٩٨ :

ا — غرفة اتهام : سلطتها في الإحالة إلى محكمة
الجنايات ، تمحيص الواقعة والأدلة ،
سلطتها التقديرية في كفاية الدليل .

ب — مأمور ضبط قضائي : سلطته في القبض
على المتهم الحاضر ، حالات على سبيل
الحصر . توافر حالة التلبس أو قيام
الدلائل الكافية على الاتهام ، خضوعه
لتقدير غرفة الاتهام ، عدم كفاية الدلائل ،
مدى تسويقها القبض ولا التفتيش .

ص ١٠٢٤

الحكم ٥٩٩ :

سرقه : اختلاس المال المسروق ، تكييفه .
ص ١٠٢٥

الحكم ٦٠٠ :

ا — عمل : قانون عقد العمل الفردي ، التزامات
صاحب العمل .

ب — عقوبة : تعددها ، عقوبة المادة ٢٢١ من
القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . التعدد الذي
ورد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة .

ج — حكم : إغفال النص في منطوق الحكم على
تعدد العقوبة بقدر عدد العمال .

ص ٧٨٢

النقض المدني

الحكم ٦٠٢ :

ا — مرفق عام : التزامه ، إسقاطه ، مخاطر
الادارة ، خلف ؛ وكالة .

ب — التزام : مرفق عام ، إسقاطه ، أثره على
حقوق دائني الملتزم .

الحكم ٦٠١ : أول نوفمبر ١٩٦٢

ا — التزام : انقضاؤه ، قوة قاهرة ، قانون ،
محاماة .

ب — نقض : طعن ، أسبابه ، التزام ، انقضاؤه .
ص ١٠٢٨

ح - شركة سكك حديد الفيوم : إسقاط إلزامها ،
أثره على مكافآت العمال ، عمل .

د - حراسة إدارية : مرفق عام ، إسقاط التزام
ص ١٠٢٨

الحكم ٦٠٣ :

أ - شخص اعتباري : حق التقاضي ، مصلحة
التنظيم .

ب - نقض : طعن ، تقريره ، بيان أسبابه ،
بطلانه . ص ١٠٢٩

الحكم ٦٠٤ :

حكم : بياناته ، جنسية ، بيان رأي النيابة واسم
المضو الذي أبداه ، نيابة عامة ، تدخلها
الوجوبي ، بطلان متعلق بالنظام العام .
ص ١٠٣٠

الحكم ٦٠٥ :

أ - دعوى : وقف السير فيها ، استئناف .

ب - حكم : تدليل ، قصوره ، دعوى ، استئناف .
ص ١٠٣٠

الحكم ٦٠٦ :

حجز : مالا يجوز الحجز عليه ، مرفق عام ، أموال
عامة ، قانون ، تشريع تفسيري .

ص ١٠٣٠

الحكم ٦٠٧ : ٨ من نوفمبر ١٩٦٢

وكالة : خاصة في التبرعات . ص ١٠٣١

الحكم ٦٠٨ :

أ - أموال عامة : أموال الدولة الخاصة ،
تقادم ، مكسب .

ب - قانون : تشريع تفسيري ، تقادم مكسب .

ح - تقادم : مكسب ، أرض غير منزرعة ولا مالك
لها ، استيلاء .

د - تقادم : مكسب ، إثبات بالقرائن ، محكمة
الموضوع .

ه - حكم : تسبيب كاف ، أسباب الحكم الابتدائي .
ص ١٠٣١

الحكم ٦٠٩ :

بيع : التزام بتسليم المبيع ، عقد ، فسخه ، التزام ،
عرض الوفاء به ، العرض الحقيقي .

ص ١٠٣٣

الحكم ٦١٠ :

نقض : طعن ، إجراءاته . إيداع صور
الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات

في الدعوى . ص ١٠٣٣

الحكم ٦١١ :

أ - مرفق عام : التزامه ، أشخاص القانون العام ،
مجالس بلدية .

ب - تقادم : مسقط . ص ١٠٣٣

الحكم ٦١٢ : ١٤ من نوفمبر ١٩٦٢

مرفق عام : استيلاء الإدارة عليه ، قبولها تنفيذ
عقود العمل بعد الاستيلاء ، أثره ، عمل ،

إنهاء عقده ، تعويض ، مسئولية . ص ١٠٣٤

الحكم ٦١٣ :

وقف : شرط الواقف ، تفسيره ، استحقاق في
الواقف . ص ١٠٣٤

الحكم ٦١٤ : ١٥ من نوفمبر ١٩٦٢

أ - دعوى : إجراءات نظرها ، بطلان ، حكم ،
إنعدامه .

ب - استئناف : إجراءاته ، نطاقه ، فصل في
موضوع الدعوى بحكم جديد ، تصد .

ج - محكمة الموضوع : إثبات ، بالقرائن ، التزام .
تجديد الدين ، صورية .

د - إثبات : إقرار غير قضائي ، حججه .

ص ١٠٣٥

الحكم ٦١٥ :

أ — نزع الملكية : للمنفعة العامة، إستيلاء فعلي،
أثره، تعويض .

ب — تعويض : نزع الملكية للمنفعة العامة ،
تقديره ، خبرة ، حكم ، تدليل ، قصور .
ص ١٠٣٦

الحكم ٦١٦ :

نقض : نزاع غير قابل للتجزئة ، طعن ، بطلانه ،
أثره على الخصوم .
ص ١٠٣٦

الحكم ٦١٧ :

أ — إعلان : حكم ، مينعاده ، مكانه ، نقض ،
إجراءاته .

ب — إثبات : بالبينّة ، نظام عام .

ج — حكم : تدليل ، قصور .
ص ١٠٣٧

الحكم ٦١٨ : ١٥ من نوفمبر ١٩٦٢

أ — خطبة : عدول عنها ، تعويض ، مسئولية
تقصيرية .

ب — حكم : تدليل ، قصور ، تعويض ، مسئولية ،
ضرر ، عناصره .
ص ١٠٣٨

الحكم ٦١٩ :

استئناف : إجراءات نظره ، تقرير التلخيص ،
بطلان ، نظام عام ، حكم تدليل ، قصور ،
قوة الأمر القضي .

ص ١٠٣٨

الحكم ٦٢٠ : ٢١ من نوفمبر ١٩٦٢

أ — إثبات : طرفه ، الإثبات بالبينّة ، محكمة
الموضوع ، حكم ، تدليل ، صور ، أحوال
شخصية ، نسب .

ب — نقض : طعن ، حالاته ، مخالفة القانون
والخسطة في تطبيقه ، أحوال شخصية ،
نسب ، ثبوته .

ج — حكم : تدليل ، قصور ، فساد في الاستدلال ،
أحوال شخصية ، نسب ، محكمة الموضوع .
ص ١٠٣٩

الحكم ٦٢١ : ٢٢ من نوفمبر ١٩٦٢

إعلان : أوراق المحضرين ، نقض ، طعن ،
إعلانه ، بطلانه .
ص ١٠٤٠

الحكم ٦٢٢ :

رسم : تسجيل ، رده .
ص ١٠٤٠

الحكم ٦٢٣ :

حكم : تدليل ، عيوبه ، تناقض الأسباب .
ص ١٠٤١

الحكم ٦٢٤ :

علامة تجارية : تشابه علامتين ، مناطه .
ص ١٠٤١

الحكم ٦٢٥ : ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢

حجز إداري : حجز ما للمدين لدى الغير ، دعوى
عدم الاعتداد بالحجز ، قاضي الأمور
المستعجلة ، اختصاص .
ص ١٠٤٢

الحكم ٦٢٦ :

استئناف : فرعي ، قبوله ، أحوال شخصية ،
وقف .
ص ١٠٤٣

الحكم ٦٢٧ : ٢٩ من نوفمبر ١٩٦٢

أ — تقادم : تمسك به ، قانون مدني ، سريانه على
روابط القانون العام ، نظام عام ، نقض ،
أسباب موضوعية .

ب — قانون : لأئحة ، منزلتها من التشريع ؛
مرتب ، تقادم .
ح — ميزانية : قانونها ، موظف ، وظيفة ،
نقلها . ص ١٠٤٤

الحكم ٦٢٨ :

حكم : طعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في
الموضوع ؛ استئناف . ص ١٠٤٥

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٦٢٩ : ١٢ من ديسمبر ١٩٦٠ .
موظف : أقدمية ، ضم مدة خدمة سابقة ، حسابها ،
حق الطعن في قرارات الترقية الصادرة
في هذه المدة . ص ١٠٤٦

الحكم ٦٣٠ :

كادر عمال : علاوة دورية ، بداية تدرجها كل
سنتين . ص ١٠٤٦

الحكم ٦٣١ :

أ — مصلحة الصحة الوقائية : استقلالها بوظائفها
ودرجاتها .

ب — أمراض عقلية : مجلس مراقبتها ، ندب
موظف من مصلحة الصحة الوقائية للعمل
بسكرتيرته ، تكيفه . ص ١٠٤٧

الحكم ٦٣٢ :

مدة خدمة سابقة : ضمها ، شرطه ، العمل السابق
مأذون ؛ والجديد مدرس ، أساس ذلك .
ص ١٠٤٨

الحكم ٦٣٣ : ٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠ .

جامعة : أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس ،
ترقيتهم ، الأقدمية ، الإنتاج العلمي .

ب — إنتاج علمي : تقديم أحد الأبحاث تمهيداً
للاتحاق بهيئة التدريس ، تقديمه بعد ذلك
بمناسبة الترقية . ص ١٠٤٩

الحكم ٦٣٤ :

مدة خدمة سابقة : ضم المدة بالكادر المتوسط إلى
المدة بالكادر العالي في نفس الدرجة ،
عرض الأمر على هذه اللجنة ، المدة التي
قضيت بعد الحصول على المؤهل .

ص ١٠٥٠

الحكم ٦٣٥ :

مجلس مديرية : موظف ، مكافأة ترك الخدمة ،
تقريرها . ص ١٠٥١

الحكم ٦٣٦ :

أ — وقف التنفيذ : حكم في طلبه ، الطعن بوقف
تنفيذه بإجماع دائرة فحص الطعون .
صدور حكم محكمة الموضوع بإلغاء القرار
المحكوم بوقف تنفيذه أثناء نظر الطعن .

ب — أجنبي : إبعاده ، إقامة عارضة ، إقامة
خاصة ، سقوط حق الأجنبي فيها بالقرار
الصادر بإبعاده ، موافقة الإدارة على
عودته لغرض خاص معين ، رفض الإدارة
التجديد . ص ١٠٥٢

الحكم ٦٣٧ :

أ — كادر العمال : مصلحة السكك الحديدية ،
وظيفة براد عربات درجة ثانية ، وظيفة
براد ؛ تسمية هذه الوظيفة « شحاجي » .

ب — كادر العمال : تعيين جديد ، نقل العامل من وظيفة « شحام » في الفئة (١٢٠ / ٣٠٠) إلى وظيفة (كشف عربات) في الفئة (٣٦٠ / ٢٠٠) ، طبيعته .

ـ كادر العمال : صانع دخل الخدمة بغير امتحان وبدون مؤهل دراسي ، تسوية حالته بمصلحة السكك الحديدية .

د — كادر العمال : ترقية حتمية إلى درجة الدقة الممتازة ، شرط قضاء الست سنوات في درجة صانع دقيق . ص ١٠٥٣

الحكم ٦٣٨ :

ا — عمدية : نصابها المالي ، بحث ملكية المرشح للعمدية ، كيفية إثباتها أمام القضاء الإداري .

ب — قسمة : قصرها على الفرز والتخصيص الجزئي الواحد أو أكثر مع بقاء الآخرين في حالة شيوع . ص ١٠٥٦

الحكم ٦٣٩ : ٣١ من ديسمبر ١٩٦٠

ا — السلكان الدبلوماسي والقنصلي : تعيين أعضائهما بوظائف الملحقين وسكرتيري القنصليات ، وظائف الملحقين وسكرتيري القنصليات ، انفراد أعضائها بقواعد خاصة .

ب — أعضاء السلكان الدبلوماسي والقنصلي : أقدمية أعضائهما ، تحديدها ، حساب أقدمية المعينين من الخارج ، أقدمية غير الموظفين في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية لأول مرة ، ولو كان موظفاً سابقاً . ص ١٠٥٧

الحكم ٦٤٠ :

دعوى : مياعداها ؛ إعادة تعيين موظف مفصول

في وظيفة سابقة بمرتب أقل ، رفعه دعوى طعناً في قرار الفصل ، التكييف الصحيح لها .

ب — موظف : سن الإحالة إلى المعاش ، أئمة المساجد بوزارة الأوقاف وخطبائها ومدرسوها .

ـ شيخ مسجد : وظيفة ذات ربط ثابت ، وظيفة خارجة عن هيئة العمال .

ص ١٠٦٣

الحكم ٦٤١ :

ا — خدمة عسكرية : سن الإلزام بها ؛ تحديد بدء ملزومية الشخص بالخدمة العسكرية .

ب — خدمة عسكرية : إعفاء منها ، الأمر العالي في ٤ من نوفمبر ١٩٠٢ ، حالاته ، إعفاء مؤقت للتلاميذ بعض المدارس . بسبب تلقى العلوم ، أساس الإعفاء ، صيرورة الإعفاء نهائياً ، القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الخدمة العسكرية ، نصه على عدم سريان أحكامه على من أعفي نهائياً من الخدمة ولا على المعفي مؤقتاً إلا إذا زال سبب الإعفاء ، سريانه بأثر حال على كل من يبلغ سن الإلزام في ظله ، التحدي بالحق المكتسب لمجرد الالتحاق بمدرسة كان يشملها الإعفاء طبقاً للأمر العالي ؛ قانون ، أثر رجعي .

ص ١٠٦٨

الحكم ٦٤٢ :

مدة خدمة سابقة : ضمها ، تعادل الدرجة في المدتين .

موظف : مدة الخدمة السابقة بسكك حديد حكومة انتداب فلسطين ، مدة عمل في حكومة عربية . ص ١٠٧١

الحكم ٦٤٣ :

دعوى : وقفها ؛ تصالح ، طعن ، مفوض الدولة ،
تسوية النزاع صلحاً على أساس المبادئ
القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة
الإدارية العليا ، مؤداه ، وقف المحكمة
الإدارية المختصة الدعوى لحين الفصل في
طعن سبق تسوية النزاع فيه .

ب - معادلات دراسية : عمال اليومية ، عمال
مؤهلون ، تسوية الإدارة حالتهم بمنحهم

الأجر للوازي لمرتب الدرجة المقررة
للمؤهل ، أحقيتهم في الدرجة المقررة
للمؤهل ، حقهم في الطعن في قرارات
ترقية الموظفين المعينين على درجات .

ص ١٠٧٢

الحكم ٦٤٤ :

موظف : مدة خدمة سابقة ، ضمها ، تعليم حر ،
تعليم أولى .

ص ١٠٧٣

قضاء محاکم الاستئناف

الحكم ٦٤٥ : ١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

ا - ضريبة : ربط نهائي عن سنة ١٩٥٧ ،
ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ؛ شركة مساهمة ؛
ممول .

ب - قاعدة : الطاعن لا يضار بطعنه .

ص ١٠٧٥

الحكم ٦٤٦ : ٨ من يناير ١٩٦١

مخالفة جمركية : معارضة في قرار مصلحة الجمارك ،
المحكمة التجارية المختصة بنظرها ، محكمة
كلية .

ص ١٠٧٦

الحكم ٦٤٧ : ٥ من مارس ١٩٦١

جمرك : رسم ؛ غرامة ، نسبة الإعفاء منها ، تعدد
الطرود « عجز كلي » ؛ « عجز جزئي »
لائحة جمركية م ٣٧ م ٣٨ ، الفرق
بينهما .

ص ١٠٧٨

الحكم ٦٤٨ : ٩ من فبراير ١٩٦١

استئناف : حكم ، رضاء به مانع من استئناف
ما رفض من طلبات للدعى .

ص ١٠٧٩

الحكم ٦٤٩ : ٢ من أبريل ١٩٦١

حكم : قبوله ؛ استئناف ، سقوط الحق فيه ، تنفيذ
جبري ، خضوع .

ص ١٠٨٠

الحكم ٦٥٠ : ٣ من يولية ١٩٦١

ا - عقد بيع : خصائصه ، الفرق بينه وبين
عقد المقاولة .

ب - ضمان البائع : صفات البيع ، عيب ؛

دعوى الضمان ، سقوطها .

ص ١٠٨٢

الحكم ٦٥١ :

ا - حجز إداري : توقيعه ، شرطه .

ب - حكم جنائي : قصد جنائي ، انتفاؤه ؛

استرداد المبلغ الذي استولى عليه المتهم

بغير حق .

ص ١٠٨٣

الحكم ٦٥٢ : ٧ من يولية ١٩٦١

ضريبة : قيم منقولة ، سرياتها على التوزيعات التي
تجريها الشركة ، شركة أجنبية تعمل في
مصر .

ص ١٠٨٤

الحكم ٦٥٣ : ٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

دعوى : قيمتها ؛ تعدد المدعى عليهم ، بسبب
قانوني واحد ،

ص ١٠٨٥

الحكم ٦٥٤ : ١٧ من ديسمبر ١٩٦٢
استئناف : نصابه ، دعوى تقدير قيمتها .

ص ١٠٨٦

الحكم ٦٥٥ : ٢١ من نوفمبر ١٩٦١
ثمن : مستحق الدفع ، حبسه ، مشتر ، حقه فيه ؛
سقوطه .
ص ١٠٨٧

الحكم ٦٥٦ : ٢٦ من ديسمبر ١٩٦١
تقادم خمس : شرط التملك بمقتضاه . ص ١٠٨٨
الحكم ٦٥٧ :

رى : مستقى ، مصرف ، انتفاع بهما ، شكوى
من منعه أو تعويقه ، مفتش رى .

ص ١٠٨٨

الحكم ٦٥٨ :
دعوى : صفة ، شخصية اعتبارية ؛ ممثلها .

ص ١٠٨٩

الحكم ٦٥٩ : ٢٨ من نوفمبر ١٩٦١
أ - حجز إدارى : عقار ، بيعه ، منازعات
قضائية خاصة به .

ب - دعوى استحقاق : أصلية ، فرعية ، نوع
خاص ، طريقة استئنافها . ص ١٠٨٩

الحكم ٦٦٠ : ٢٦ من ديسمبر ١٩٦١ .
وصية : واجبة ، اختيارية ؛ تراحم . ص ١٠٩٣
الحكم ٦٦١ :

نزع ملكية : ثمن ، إيداعه ، وقوعه مشروطاً .
الإخطار به رسمياً ، خصم مصاريفه ،
فوائد الثمن . ص ١٠٩٤

الحكم ٦٦٢ : ٢٣ من يناير ١٩٦٢
قاضى التحضير : تقريره بالإحالة إلى جلسة
المرافعة ، تلاوته بالجلسة . ص ١٠٩٦

الحكم ٦٦٣ : ٨ من يناير ١٩٦٢
أ - تقاض : دولة ، وفروعها ، تمثيلها ، شخصية

اعتبارية ، مصلحة للساحة ، منطقة طنطا
التعليمية ، مؤسسة الأبنية العامة ، مؤسسة
أبنية التعليم .

ب - حجز إدارى : طلب الحكم بصحته .
فوائد تأخير : شرط الحكم بها .
ص ١٠٩٦

الحكم ٦٦٤ : ١٥ من يناير ١٩٦٢
اختصاص : نوعى ، نظام عام ، مياه مستقى ، منع
الانتفاع بها ، تعويض ، محكمة جزئية .
ص ١٠٩٩

الحكم ٦٦٥ : ١٦ من يناير ١٩٦٢
أ - تركه : مخاصمتها ، انفصالها عن أشخاص
الورثة ، مخاصمة بعض الورثة فقط .

ب - تمييز : انعدامه ؛ غير مميز ، مسئولية ،
تحمل التبعة . ص ١١٠٠

الحكم ٦٦٦ : ٣٠ من يناير ١٩٦٢
أ - دعوى استرداد حيازته : رفعها من مستأجر
ضد مؤجره .

ب - استئناف : دعوى إعادة وضع يد على عين
مؤجرة . ص ١١٠٢

الحكم ٦٦٧ : ١٣ من فبراير ١٩٦٢
دعوى : مصاريفها . ص ١١٠٣

الحكم ٦٦٨ : ١٩ من فبراير ١٩٦٢
أ - استئناف : خصومة من لم يكن طرفاً فى
الدعوى الصادر فيها الحكم بعد تصحيحها .

ب - دعوى حيازة : أساسها ، بحث للملكية .
ج - دعوى منع تعرض : كونها من دعاوى
الحيازة ؛ مناطها . ص ١١٠٣

الحكم ٦٦٩ : ٢٤ من أبريل ١٩٦٢
أ - إعلان : مؤسسة عامة ، مركز إدارة
المؤسسة .

الحكم ٦٧٠ : ٨ من مايو ١٩٦٢
١ - دعوى : صفة حارس على وقف .
ب - دعوى : استرداد حيازة ؛ شرط أن
تكون الحيازة مادية حالية .

ص ١١٠٧

الحكم ٦٧١ : ٢٢ من مايو ١٩٦٢
رسم نسبي : أساس تقديره بالنسبة للعقارات
المتنازع عليها .
ص ١١٠٨

ب - حكم : صدوره في موضوع غير قابل
للتجزئة ، رفع الطعن على أحد المحكوم
عليهم في اليعاد ، اختصام سائرهم بعد
قوات اليعاد بالنسبة لهم ، قائمة شروط
بيع ، اعتراض عليها .

> - رسم : استئناف ، مداده كاملا .

ص ١١٠٥

ثانياً - المقالات والبحوث

الدولي ، للدكتور محمد حافظ غانم .
ص ١١٣٤
جرم القذف في التشريع الإسلامي ، للأستاذ
محمد راغب عطية .
ص ١١٣٨

تعريف بالكتب :

فن الإقناع ، تأليف : « ليونيل روبي »
ص ١١٤٣

الظروف المشددة ، للدكتور محمد محي الدين
عوض .
ص ١١٠٩

الاتحاد الاشتراكي العربي ، طبيعته وفلسفته ،
للدكتور سليمان محمد سليمان الطماوي .

ص ١١٢٩

تعريف بالمقالات الهامة :

وثيقة إعلان الوحدة ، من وجهة نظر القانون

المحكمة

مجلد قضائى شهري

قضاء محكمة النقض الجزائرية

٥٦١

٢ من أبريل ١٩٦٢

جرائم : تعددها ؛ ارتباطها ؛ جنحة مرتبطة بجناية ؛
إحالتها إلى محكمة الجنج ، محكمة الجنايات ، اختصاصها .

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت النيابة قد فصلت جريمتي
عرض الرشوة والسرقة عن جنحة التهريب ،
وأقامت الدعوى عن الجريمتين الأوليين أمام
محكمة الجنايات وعن الجريمة الثالثة أمام
محكمة الجنج ، فإن ذلك لا يجوز لمحكمة الجنايات
أن تتصدى للقضاء في تلك الجنحة التي لم
تعرض عليها ، وأن تسلب محكمة الجنج حقها
في الفصل فيها .

٢ - رفع الدعوى عن جريمة الجنحة
أمام محكمة الجنج ، لا يسلب المتهم فيها حقه
في إبداء دفاعه عند نظر الدعوى أمامها في
شأن الارتباط الذي يدعيه بينها وبين الجناية
التي سبقت محاكمته وإدانته من أجلها أمام
محكمة الجنايات ، كما يكون من حقه إذا تبين
لمحكمة الجنج من التحقيق الذي تجريه أن
الجنحة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجناية

إرتباطاً لا يقبل التجزئة - ألا توقع عليه
إلا عقوبة واحدة .

(القضية رقم ٩٦٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس
المحكمة ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر
وغنار مصطفى رضوان المستشارين) .

٥٦٢

٢ من أبريل ١٩٦٢

إثبات : حكم ، تسببه ؛ مواد مخدرة ، حرز ،
خلاف ظاهري بين وصف الحرز ووزنه الذي أرسلته
النيابة إلى الطبيب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير
التحليل .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المظعون فيه قد قضى
ببراءة المتهم تأسيساً على أن ثمة اختلافاً في
الوصف وفروقات في الوزن ، مقدرة بالجرامات ،
بين حرز المواد المخدرة الذي أرسلته النيابة
إلى الطبيب الشرعي لتحليل محتوياته ، والحرز
الموظف بتقرير التحليل ؛ فإن ما ذكره
الحكم من ذلك لا يكفي في جملته لأن
يستخلص منه أن هذا الحرز غير ذاك . إذ

إذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة ، أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم ، وهو المدين المحجوز عليه ، كان حاضراً وقت توقيع الحجز ، وأن مندوب الحجز عينه حارساً بعد أن خاطبه شخصياً فامتنع ، غير أنه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات في حراسته ، كما أثبت الحكم في حقه أنه امتنع عن تقديم المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها مع علمه به وبقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من إدانته بجرمة التبديد .

وما يثيره المتهم « الطاعن » بشأن عدم بيان حدود الأطيان التي توقع الحجز على زراعتها ، ومارتبه على ذلك من عدم الاطمئنان إلى انتقال مندوب الحجز إلى مكان الحجز ؛ إنما هو في حقيقته جدل موضوعي لا يقبل مثله أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٦٥٣ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيقي وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٥٦٤

٢ من أبريل ١٩٦٢

قتل عمد : حكم ، تسببه ، بيان جوهري ، رابطة السببية بين الإصابات والوفاة ، التدليل على قيامها .

المبدأ القانوني :

رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة

أن هذا الخلاف الظاهري في وصف الحرزين ووزنهما إنما كان يقتضي تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ، ما دام الثابت أن كلا منهما كان يحتوي على قطع ثلاث من المادة المضبوطة ، ولم يكن هناك ما يدل على أن الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث ؛ ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور وفساد الاستدلال متعيناً نقضه .

ومتى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من تقرير التحليل أن الآثار التي وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل أنها « حشيش » فإن هذه الآثار ولو كانت دون الوزن ، كافية للدلالة على أن المتهم كان يحرز المخدر ، ذلك أن القانون لم يبين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة ، والعقاب واجب حتماً مهما يكن المقدار ضئيلاً متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره .

(القضية رقم ١٠١٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٦٣

٢ من أبريل ١٩٦٢

حجز إداري : حراسة ، أشياء محجوزة ، اختلاسها ؛ نقض ، طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها .

المبدأ القانوني :

يحجز لمندوب الحجز — عملاً بالمادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدلة بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ،

المفاجيء . يجعله في حل من مباشرة تنفيذ إذن النيابة بالتفتيش قياماً بواجبه المسكف به والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه . إذ لا يسوغ مع هذه الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائي مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تفتيشه ، لمجرد أنه صادفه في غير دائرة اختصاصه ، ما دام قد وجده في ظروف تؤكد إحرازه الجواهر المخدرة .

فإذا كان الثابت أن حالة الضرورة ، التي وصفها الحكم المطعون فيه ، قد أوجدتها المتهم (الطاعنة) بصنعها ، وهي التي دعت الضابط إلى القيام بضبطها وتفتيشها ، فإن ما اتخذته من إجراءات قبلها يكون صحيحاً وبالتالي يكون الدفع بالبطلان لا أساس له من القانون .

(القضية رقم ١٧٣٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٦٦

٢ من أبريل ١٩٦٢

حكم : تسييه ، بياناته ، نصوص القانون التي حكم على المتهم بموجبها ، خلو الحكم من هذا البيان ، ا.ج . ٣١٠ م .

المبدأ القانوني :

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى نصوص القوانين التي حكم على المتهم بموجبها ، فإنه يكون باطلاً لمخالفته حكم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويجب لذلك نقضه .

(القضية رقم ١٧٤٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

القتل العمد والتدليل على قيامها ، هما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما وإلا كان مشوباً بالقصور الموجب لنقضه . فإذا كان الحكم المطعون في صدد حديثه عن تهمة القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية عن الإصابات التي وجدت بالقتيل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل الفني ، فإن النعي عليه بالقصور يكون مقبولاً ويجب نقضه .

(القضية رقم ١٧٣٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٦٥

٢ من أبريل ١٩٦٢

مأمور ضبط قضائي : اختصاص ؛ نظرية الضرورة ؛ تفتيش ؛ مواد مخدرة .

المبدأ القانوني :

إذا كان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أنه من المقرر أيضاً أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم ، المأذون له قانوناً بتفتيشه ، أثناء قيامه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه ، في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكاني ، وبدا له منه ومن المظاهر والأفعال التي أتاها ما ينم عن إحرازه جوهراً مخدراً ومحاولته التخلص منه ، فإن هذا الظرف الاضطراري .

٥٦٧

٢ من أبريل ١٩٦٢

تعد : على موظف عام؛ نوعاً جريماً ، قصد جنائي .

المبدأ القانوني :

من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات ، والجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون ، يجمعهما ركن مادي واحد ، ويفصل بينهما الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام ، وهو إدراك الجاني لما يفعل ، وعلمه بشروط الجريمة ، دون اعتداد بالبائع ، فإنه لا يتحقق في المادة ١٠٩ إلا إذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام ، تتمثل في اتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه ، أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ ، وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفة الذكر التي سلكها القانون في عداد الجنح . فإذا انهارت النية الخاصة كما يتطلبها القانون فإن الجناية تنحل إلى جنحة تعدى متى توفرت مقوماتها .

(القضية رقم ١٧٤١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٦٨

٣ من أبريل ١٩٦٢

أ — تزوير : محرر رسمي .
ب — حكم : تسببه ، ركن الضرر ، التحدث عنه .

المبدأ القانوني :

لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة ، بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ، وأن ينسب صدورها كذباً إلى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .

كما لا يشترط لتحقيق رسمية المحرر أنه يشتمل على توقيع الموظف المختص المنسوب إليه إنشاؤه ، بل يكفي أن يتضمن ما يفيد تداخله في تحريره وإعداده وأن يحتوي من البيانات على ما يوهم بأنه هو الذي باشر إجراماته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن ينخدع به الناس .

ولا يلزم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعماله فيما أهد له فليس بلام أن يتحدث

ولما كان لا جدوى للطاعن فيما أثاره من نفي صلتها بما أضيف إلى المحرر من عبارة تتضمن تسليم صورة ثانية للبائع وتزويلها بتوقيع منسوب إلى الموثق ذلك بأن هذا لا يعدو أن يكون جدلاً أريد به تعزيز دفاع الطاعن ، فضلاً عن أن ما انتهى إليه الحكم من استكمال المحرر بشكل الورقة الرسمية المنسوب صدورها إلى الموظف المختص بتحريرها يكفي لحمل قضائه بإدانة الطاعن . كما أنه لا جدوى له مما أثاره في شأن تدوين ملخص بيانات العقد في دفتر المحررات والعقود ، بعد أن خلاص الحكم إلى إدانته عن جريمة التزوير في عقد البيع الرسمي فحسب .

لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة القصور في بيان الفعل المسمى بالتزوير وركني الضرر والقصد الجنائي مردوداً بأن مدونات الحكم تحمل بياناً كافياً للطريقة التي تم بها التزوير وهي « اصطناع عقد البيع ونسبة توثيقه إلى الموظف المختص بمأمورية الشهر العقاري والتوثيق ، والادعاء زوراً بحضور البائعين وتقريرهما البيع رغم وفاتهما من نحو عشرين سنة سابقة ، وتزويله المحرر بصمات ختمين مزورين عليهما وبختم الشاهدين في غير حضورهما ، كذلك ووضع الخاتم الرسمي للمأمورية عليه » . أما ما ينعاه على الحكم من قصور في التدليل على علمه بوفاء البائعين وتزوير ختميهما فردود بأن ما انتهى إليه الحكم من أدلة سائغة يؤدي إلى مارتبه عليها ، والأصل أن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحوادث إلى صورتها الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، ولا يلزم أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد على السنة شهود بذواتهم ، وإنما يكفي أن يكون مستنبطاً بطريق الاستقراء والاستنتاج

الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها .

المحكمة

« . . وإذ أثبت الحكم للأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعن باشر إجراءات توثيق عقد البيع ، وأسند على غير الحقيقة إلى موظف عمومي مختص ، هو مأمور الشهر العقاري المختص بالتوثيق ، أنه تدخل في تحريره وجعله على مثال ما يحمره الموثق صورة وشكلاً فكان » يحمل بصمات أختام وأصابع البائعين والشاهدين والخاتم الرسمي للمأمورية وإمضاءين للمشتري وتوقيعاً منسوباً للموثق » ، وخلص من ذلك إلى قيام الجريمة ؛ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

ولا يشترط لتحقيق رسمية المحرر أنه يشتمل على توقيع الموظف المختص المنسوب إليه إنشاؤه ، بل يكفي أن يتضمن ما يفيد تدخله في تحريره وإعداده ، وأن يحتوي من البيانات على ما يوهم بأنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه ، بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن يخدع به الناس كما هو الحال في واقعة الدعوى ، فانتفى بذلك وصف الجنحة عن الفعل وانتهارت تبعاً لذلك دعوى انقضائها بمضي المدة . ولما كان الحكم قد قطع بأن الأمر لم يتفقد عند حد مجرد إعداد المحرر ليستوفيه الموثق عند عودته ، إنما كان عملاً كاملاً اختصم بأن قام الطاعن ، كما قال الحكم ، بتسليم صورة من العقد إلى المشتري .

على الطعن في الحكم لثاني مرة ، ، لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها الشارع نفسه ، أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم ، أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها . ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق ، أو أمام المستشار المدعوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها . فإذا ما رأت النيابة أو المستشار المدعوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

المحكمة

« . . . وحيث إن الدعوى رفعت على الطاعنين لأنهما .. مع آخر أحرزوا الجواهر المخدرة المينة بالمخضر « حشيشاً » في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وبعد نظر الدعوى قضت فيها محكمة الجنايات بالإدانة على أساس أن الطاعنين حازا المواد المخدرة التي ضبطت لدى المتهم الآخر وهي « حشيش وأفون » . لما كان ذلك ، وكان الأصل هو أن المحكمة مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة ؛ إلا أنه أجز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض ، في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني

وكل الممكنات العقلية ، ما دام ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وهو ما لم يخطئ فيه الحكم .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعدد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعماله فيما أعد له ، فليس يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . كما أنه لا يشترط كذلك لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم . وإذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها ، لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها . . » .

(القضية رقم ١٦٢٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٦٩

٣ من أبريل ١٩٦٢

حاكمة : إجراءاتها ؛ دعوى جنائية ، محكمة موضوع ، تقيدها بحدود الواقعة الواردة بورقة التكليف بالحضور ، أو بأمر الإحالة ؛ إقامة الدعوى الجنائية على غير المتهم ، أو عن وقائع أخرى ، أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة ، ج ١٠ م ١١ ، تحريك الدعوى .

المبدأ القانوني :

الأصل أن المحكمة تكون مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة ؛ إلا أنه أجز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض ، في حالة نظر الموضوع بناء

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة المتهم بارتكاب جناية الخطف إلى ما أقدم عليه هذا الأخير من اتصاله من تلقاء نفسه بعميد عائلة المجنى عليه للمفاوضة في إعادته لقاء جعل معين ، ومساومته في قيمة الجعل دون الرجوع إلى أحد آخر وإلى تسليمه الجعل ، ثم إحضاره الطفل المخطوف من المكان الذي أخفى فيه بعيداً عن لهم حق المحافظة على شخصه ، وأن ذلك مما يجعله مقترفاً لجريمة الخطف ، سواء أكان هو الذي قام بنفسه بانتزاع المجنى عليه وإخراجه من بيئته وإخفائه بعيداً عن ذويه ، أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال . فإن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما يتحقق به جناية الخطف ويصلح بذاته تدليلاً على مقارفة المتهم هذه الجريمة .

(القضية رقم ١٧٤٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة وعادل يونس وتوفيق الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٥٧١

٩ من أبريل ١٩٦٢

قانون أصلح : دفاع ، لفت نظره ، إخلال ؛ وصف التهمة ؛ عقوبة ؛ مواد مخدرة .

المبدأ القانوني :

متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، بوصف أنه أحرز جوهرأ

مرة ، لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه ، أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق ، أو أمام المستشار الندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها فإذا مارأت النيابة أو المستشار الندوب إحالة الدعوى إلى المحكمة ، فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الحكم أن الواقعة التي دين بها الطاعنان هي واقعة حيازة مواد مخدرة « حشيش وأفيون » ضبطت لدى المتهم الأول ، وهي غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة ، وكانت محكمة الجنائيات حين تصدت لواقعة لم ترد بأمر الإحالة ؛ وحكمت فيها بنفسها دون أن تتبع الطريق الذي رسمه القانون ، تكون قد أخطأت بمخالفتها صريح نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية .

ولما كان هذا الخطأ ينطوي على مخالفة للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية فإنه يتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم . . .

(القضية رقم ١٦٨٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧٠

٩ من أبريل ١٩٦٢

خطف : ع ١/٢٨٩ ، إثبات ؛ حكم ، تسببه .

الرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ التي أقيمت بها الدعوى الجنائية على الطاعن لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المتعلقة المنصوص عليها فيها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة أن يثبت إتهام المتهم في الجواهر المخدرة ، وإنما يكفي لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك الرسوم بقانون ، إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

وإذ صدر القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (المنشور في العدد ١٣١ من الجريدة الرسمية في ١٣ يولية سنة ١٩٦٠) في أثناء سير المحاكمة ، وهو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من الرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذي أقيمت الدعوى الجنائية في ظله ، وهو الواجب التطبيق عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ؛ فإن ما أجرته المحكمة من أعمال القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في حق الطاعن يعد تطبيقاً سليماً للقانون ولا يجب الحكم بعد إذ استظهر قصد الاتجار لدى الطاعن — وهي واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بتقديرها طالما يقيمها على أسباب سائغة ، وهو ما لم يخطئ فيه الحكم — أن ينزل حكم المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الطاعن ، وهو في هذا لم يتمد الواقعة ذاتها التي رأت الاتهام أن يجعل منها أساساً لمسئولية الطاعن ؛ والتي أقيمت بها الدعوى أصلاً ودارت عليها المرافعة ؛ ومن ثم فلا يعد هذا الأمر تغييراً للتهمة مما يقتضي لفت نظر المتهم أو المدافع عنه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح

مخدراً في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وهو الأصلح للتهمة بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فأعملته المحكمة وقضت بإدانة المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار ، فإن استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم ، لا يعد تغييراً للتهمة مما يقتضي لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع ، ومن ثم فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من قالة الاختلال بحق الدفاع لا يكون سديداً .

اختط الشارع ، عند الكلام عن العقوبات في القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، خطة تهدف إلى التدرج فيها تبعاً لخطورة الجاني ودرجة إثمه ومدى ترديه في هوة الإجرام ، ووازن بين كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة إحراز المخدرات ، وقد ركب لكل منها العقوبة التي تناسبها .

المحكمة

« .. لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من إخلال بحقه في الدفاع بقوله إن المحكمة قد أضافت إلى وصف التهمة أن إحراز المخدر كان يقصد الاتجار ، وهو وصف لم يرد بوصف التهمة كما أقيمت بها الدعوى ، ودائمه بالوصف الجديد المشدد للعقوبة دون لفت نظره أو المدافع عنه ؛ ما ينعاه من ذلك مردود بأن المادة ٣٣ من

٥٧٣

١٠ من أبريل ١٩٦٢

١ - ضريبة : أرباح تجارية وصناعية .

ب - إقرار : جريمة امتناع عن تقديمه ، طبيعتها ،
حالة الاستمرار ، متى تبدأ ومتى تنتهي؟ دعوى جنائية ،
انتفاؤها بالتقادم .

المبادئ القانونية :

١ - لا يقف التزام الممول بتقديم
إقرار عن أرباحه عند حد انقضاء الميعاد
المحدد لمباشرته . وإنما يستمر بعد انتهاء
أجل تقديمه ما قام حق مصلحة الضرائب
في تقدير أرباحه ، ويظل هذا الحق قائماً إلى
حين انقضاء الالتزام بأداء الضريبة بالتقادم ،
مالم يتم الاتفاق بين المصلحة والممول على
وعاء الضريبة ، أو يصبح ربط الضريبة
نهائياً .

٢ - جريمة عدم تقديم الإقرار عن
الأرباح - على ما استقر عليه قضاء محكمة
النقض - هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع
المتهم المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون ،
وتظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي
تنشأ إدارة المتهم أو تتدخل في تجديدها ،
وذلك إلى حين تقديم الإقرار ، أو ما بقي حق
الحزاة قائماً ، وذلك إلى حين سقوط الحق
في المطالبة بالضريبة ، إذ يظل لمصلحة
الضرائب حتى هذا التاريخ الحق في تقدير
أرباح الممول وما يترتب على ذلك من مطالبته
 بقيمة الضريبة المستحقة . ذلك إن إقرار
الممول عن أرباحه هو من وسائل تقدير

الواجب الاتباع ، والذي اختط عند الكلام على
العقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها تبعاً لخطورة
الجاني ودرجة إثمه ، ومدى ترديه في هوة
الإجرام ووازن بين ما هية كل قصد من القصد
التي تتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة
إحراز المخدرات ، وقدر لسل من العقوبة التي
تناسبها .. » .

(القضية رقم ١٧٤٨ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧٢

٩ من أبريل ١٩٦٢

تلبس : ماهيته ، حالته ، توافرها .

المبدأ القانوني :

التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ،
ويكفي لتوفرها أن يكون شاهداً قد حضر
ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأى حاسة
من حواسه ، متى كان هذا الإدراك بطريقة
يقينية لا تحتل شكاً .

فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه
أن الضابط اشتم رائحة الحشيش تنبعث من
مقبى المتهم فدخله ، وما إن استدار المتهم
وعرف شخصية الضابط حتى ألقى لفافة من
يده على الأرض تبين أنها تحوى حشيشاً ؛
فإن الحكم إذ استدل من ذلك على قيام حالة
التلبس التي تجيز القبض والتفتيش ، إنما
يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(القضية رقم ١٧٥٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

اليوم الذي استشكل فيه في تنفيذه ؛ فإن ميعاد الطعن بالنقض لا ينفتح إلا من تاريخ رفعه ذلك الإشكال .

(القضية رقم ١٠٣٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧٥

١٠ من أبريل ١٩٦٢

١ — مسئولية : جنائية ، إعفاء منها ، حالة المتهم العقلية ، تقديرها .

ب — خير : طلب نفيه لإبداء الرأي في حالة المتهم العقلية .

ج — اعتراف : ضمني ، تأويل محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ — تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى ، يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة . فإذا كانت المحكمة قد ردت على عدم مسئولية الطاعن ، استناداً على الشهادة الطبية المقدمة منه ، بأنها لا تطمئن إلى صحتها لما استبان لها من تصرفات المتهم ومسلكه في أدوار التحقيق ، وطريقة تأويله لأقواله فيه ، من أنه كان متمتعاً بقواه العقلية في وقت ارتكاب الحادث وخلصت من ذلك إلى مسئوليته عن الفعل الذي وقع منه ، فإنه لا يصح مجادلته في ذلك .

٢ — ليست المحكمة ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلبه نذب خير لإبداء الرأي في حالة المتهم العقلية ، ما دامت قد رأت أنها

الضريبة ، ومن ثم فإن الالتزام بتقديمه يرتبط بالالتزام بالضريبة ذاتها ؛ فإذا ما لحقها السقوط سقط معها ، وتبعاً لذلك فإن مدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة الامتناع عن تقديم هذا الإقرار ، إنما تبدأ من تاريخ تقديم الإقرار ، بعد فوات الميعاد المحدد لتقديمه قانوناً ، أو من تاريخ سقوط الحق في المطالبة بالضريبة حسب الأحوال .

(القضية رقم ٦٨٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧٤

١٠ من أبريل ١٩٦٢

نقض : إجراءاته ، معارضة ، ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٤ ، نبوت أن المحكوم عليه كان مقيد الحرية ، خلو الأوراق مما يدل على علمه بالحكم ، أثره .

المبدأ القانوني :

إن علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدأ له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ؛ فإذا ما انتفت هذه العلة لمسانع قهري ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم . فإذا كان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية لأنه كان مقيد الحرية ، وكان لا يبين من الأوراق أنه قد أعلن بالحكم المطعون فيه الذي قضى باعتباره معارضته كان لم تكن ، أو أنه علم به قبل

في غير حاجة للاستعانة برأيه في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات .

٣ - إنه وإن كانت أقوال المتهم (الطاعن) في محضر ضبط الواقعة لا تتفق وما وصفت به في الحكم المطعون فيه من أنها اعتراف صريح بصحة ارتكابه جريمة الشروع في هتك العرض المسندة إليه ، إلا أنه متى كان الحكم قد أول إجابات المتهم بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الفعل المسند إليه ، فإنه يكون سليماً في نتيجته ومبنيّاً على فهم صحيح للواقع . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من مخالفته الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

(القضية رقم ١٦٧٧ سنة ٣١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي وعبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين) .

٥٧٦

١٠ من أبريل ١٩٦٢

إنبات : مسألة فنية ، خبرة ، تحقيق ، دفاع ، حكم ، تسببه .

المبدأ القانوني :

على المحكمة متى واجهت مسألة فنية أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، وإنه وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علمياً ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة الفنية على الاستناد إلى ما استخلصه أحد

علماء الطب الشرعي في مؤلف له من مجرد رأى عبر عنه بلفظ « ربما » الذي يفيد الاحتمال .

وإذن فتى كان الدفاع عن المتهم قد نازع في قدرة المجنى عليه على النطق بعد إصابته . تأسيساً على أن الكسر المنخسف الذي صاحب إصابة رأسه تعقبه غيبوبة تمنعه من الكلام ؛ فردت المحكمة على ذلك بقولها : « إن إصابة الرأس إما أن تحدث تهشماً بالجمجمة أو تمزقاً كبيراً في الدماغ ، وفي هذه الحالة تصبحها غيبوبة تنتهي بالوفاة ، وإما أن ينتج عنها كسر منخسف وتزيف بالمخ أو خارج الأم الجافية ، وفي هذه الحالة ربما تنقضي ساعات عدة بعد الإصابة إلى أن تصير الغيبوبة تامة ، . وأحالت في ذلك إلى مؤلف الدكتور . . ثم استطردت إلى أن : « الواضح من تقرير الصفة التشريحية أن جوهر مخ المجنى عليه وجد سليماً ، ولم يوجد سوى نزيف بين الغشاء العظمي للمخ وبين جوهر المخ ذاته ، ومن ثم فإنه يكون في استطاعته الكلام . . » متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون معيباً بما يتعين معه نقضه .

(القضية رقم ١٧٥٤ سنة ٣١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود إبراهيم إسماعيل نائب رئيس المحكمة وعادل يونس وتوفيق الحشن ومحمود إسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٥٧٧

١٠ من أبريل ١٩٦٢

استيقاف : متى يكون صحيحاً ؟ قبض ؟ تفتيش ؟ غرفة اتهام ، قرارها بالألا وجه .

المبدأ القانوني :

يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تسوغه ، فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره .

وإذن فمتى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد ارتكب عندما رأى الضابطين ، ومديده إلى صدرته وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس في هذا كله ما يدعو إلى الاشتباه في أمره واستيقافه ، لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور . ومن ثم فإن استيقاف أحد الضابطين له وإمساكه بيده وفتحها ، إنما هو القبض الذي لا يستند إلى أساس . فإذا كانت غرفة الاتهام قد انتهت إلى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات ، فإن قرارها بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحاً في القانون .

(النضية رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمود حلمي خاطر ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر المستشارين) .

٥٧٨

١٦ من أبريل ١٩٦٢

دعوى مدنية : أساسها ، شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها ؛ حكم ؛ تسببه ، تبديد .

المبدأ القانوني :

متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تنسج في جملتها حمل

مضمونها على أنها تغيير للأساس الذي تستند إليه دعواه ، غير أن المحكمة فهمتها على خلاف مؤداها وقضت بناء على ذلك بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى ، قولاً منها بأن أساسها ليس الضرر الذي لحق المدعى من الجريمة ، فإن حكمها يكون معيباً .

فإذا كانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها في الدعوى المدنية بالتعويض على ما استبان لها من أن الضرر ناشئ عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، تأسيساً على أن التعويض المطلوب ليس ناشئاً عن جريمة التبديد ، وأن المتهم إنما تسلم المبلغ المختلس من العملاء باعتباره وكيلًا عن البنك المدعى بالحقوق المدنية واستندت في ذلك إلى ما ذكره الدفاع عن هذا الأخير — إجابة منه على استفسار المحكمة عن أساس دعواه ، بأنه « المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم والتي اضطر البنك إلى سدادها لعملائه » ، فإن ما قاله الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها بما يشوبه بالقصور . ذلك أنه لم يبين كيف انتهى إلى أن حق البنك المدعى به والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم باختلاسها ، غير ناشئ عن ضرر حاصل عن جريمة التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة ،

رغم أن الدفاع إنما أراد بعبارة مسالفة الذكر والتي قرنها بطلب تأييد الحكم المستأنف مجرد تقييم المبلغ المطالب به وبيان سيده بأنه يمثل الضرر الذي أصابه فيما خسرته من مال مختلس .

(القضية رقم ٨٧٤ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمود حلمي خاطر ومحمد عبد السلام وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين) .

٥٧٩

١٦ من أبريل ١٩٦٢

١ - قانون أصلح : عقوبات م ه ، ماهيته ، عقوبة . حظر وقف تنفيذها في القانون القديم ، إجازته في القانون الجديد .

ب - وقف تنفيذ العقوبة : تقدير مسوغاته .

المبادئ القانونية :

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم . وإذن فمتى كان قانون المخدرات ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذي وقعت الجريمة في ظله ، قد حظر الحكم في جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة ثم صدر قبل الفصل في الدعوى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفع القيد الذي كان مفروضاً على القاضي وخوله وقف تنفيذ عقوبة الجنحة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ؛ فإن القانون الجديد يكون هو الأصلح لهذه الفئة .

٢ - تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع .

(القضية رقم ١٧٧١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٨٠

١٦ من أبريل ١٩٦٢

مرافعة : اجراءاتها ، شفويتها ، التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة ، سماع الشهود ؛ دفاع ، طلبه سماع شهود معينين . رفضه تأسيساً على كفاية أدلة الإثبات المطروحة . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني :

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ، مادام سماعهم ممكناً . فإذا كانت المحكمة قد رفضت ما طلبه المدافع عن المتهم (الطاعن) من سماع أقوال شاهدين عينها ، تأسيساً على أنها لا ترى محلاً لسماعهما لكفاية أدلة الإثبات قبل المتهمين ؛ فإن ذلك منها يكون غير سائق وفيه إخلال بحق الدفاع . إذ أن القانون إنما يوجب سؤال الشاهد أولاً ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ماتراه في شهادته ، لاحتمال أن تجمي هذه الشهادة ، التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها ، بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(القضية رقم ١٧٧٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٨١

١٦ من أبريل ١٩٦٢

١ — إثبات : خبرة ، استكتاب ، مضاهاة ،
نقض . « ما لا يجوز الطعن فيه » . تزوير . دفاع .
حكم ، تسببه . ما لا يعيبه ، إجراءاتها ، اعتماد المحكمة
في حكمها على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير .

ب — محكمة الموضوع : سلطتها في تقدير القوة
التدليلية لعناصر الدعوى ، مسألة مطروحة ليست فنية
بجته .

ج — خبير آخر : طلب الدفاع ندمه ، عدم إجابته ،
الجزم بما لم يقطع به الخبير .

المبادئ القانونية :

١ — لم ينظم الشارع ، سواء في قانون
الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات ،
إجراءات المضاهاة في نصوص أمرة يترتب
على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فإن اعتماد
الحكم المطعون فيه على نتيجة المضاهاة التي
أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى
عليهم الذي تم أمامه وبين التوقيعات المنسوبة
إليهم في الأوراق المطعون فيها يكون صحيحاً
لا مخالفة فيه للقانون ، ما دامت المحكمة قد
اطمأننت إلى صحة صدور توقيعات
الاستكتاب .

والدفع بتعيب إجراءات الاستكتاب
التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة
لا يصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢ — من القواعد المقررة أن لمحكمة
الموضوع كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية
لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وهي
الخبير الأهل في كل ما تستطيع أن تفصل

فيه بنفسها ، أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه
لتقديرها ، ما دامت المسألة المطروحة ليست
من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة
بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأي فيها .
فإذا كانت المحكمة قد اطلعت على المحررات
المطعون فيها بالتزوير وقامت بعملية المضاهاة
بنفسها على أوراق الاستكتاب ، وعلى
ما أجرته من استكتاب بنفسها واطمأننت
إلى رأي الخبير في هذا الشأن ، فلا يجوز
مصادرة المحكمة فيما خلصت إليه .

٣ — لا يصح أن يعاب على المحكمة
عدم إجابتها الطاعن إلى ندب خبير آخر ،
ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من
جانبها ضرورة اتخاذ هذا الإجراء .
لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يحزم
به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى
قد أيدت ذلك عندها وأكدته لديها .

(القضية رقم ١٧٧٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي وعادل يونس وتوفيق
أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي
المستشارين) .

٥٨٢

١٦ من أبريل ١٩٦٢

تنظيم : عقوبة الإزالة ، شرطها ، الحكم بالإزالة
لإقامة البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، نقض الحكم
جزئياً وتصحيحه بإلغاء الإزالة .

المبدأ القانوني :

يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة
إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم

فتمى كان قانون المخدرات الجديد ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، بما أنشأه من مركز أصلح للمتهم ، فقد صدر فى ٥/٦/١٩٦٠ ، غير أنه لم يعمل به إلا فى ١٣/٧/١٩٦٠ أى بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره ، فإنه يعتبر من تاريخ صدوره ، لا من تاريخ العمل به ، القانون الأصلح ، طبقاً لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وإذا كانت التهمة التى أسندت إلى المتهم (المطعون ضده) هى أنه فى يوم ٢٣/٦/١٩٦٠ حاز مادة من أملاح الديكسافيتامين «الماكستون» ، فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت النيابة عقابه وفقاً لأحكام المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، ثم صدر فى ٥/٦/١٩٦٠ القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جدولته رقم ١ من النص على مادة «الديكسافيتامين» ، بجوهر مخدر . وفى ١١/٧/١٩٦٠ صدر القانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة هذه المادة إلى الجدول على أن يعمل به اعتباراً من ١٣/٧/١٩٦٠ ، وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وكان من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق ، لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التى لم تكن مؤثمة قبل إصدارها ، فإنه لا يمكن مساءلة المتهم عن الفعل المسند إليه ، لأن إحيائه لمادة الديكسافيتامين فى ٢٣/٦/١٩٦٠ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، الذى ألغى المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، كان فعلاً غير مؤثم

طبقاً لأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ ، أن يثبت الحكم فى حق المتهم أحد أمرين : الأول أن يكون هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها فى القانون . والثانى عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ و ١٣ من القانون . وهى تتعلق بالأعمال والالتزامات التى يلتزم بها المقسم والمشتري والمستاجر والمنتفع بالحسكر . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئاً من ذلك إلى المتهم ، بل بنى حكمه بالإزالة على مجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ؛ فإنه قد يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون مما يجب معه نقضه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الإزالة وإلغاؤها .

(القضية رقم ١٧٨٥ سنة ٣١ فى بالهيئة السابقة) .

٥٨٣

١٧ من أبريل ١٩٦٢

قانون أصلح : بدء سريانه ؛ مسئولية جنائية ، صدور تشريع ينقل النص على تأييم فعل . تدارك هذا النقص بتشريع لاحق ؛ المسئولية خلال الفترة بين صدور التشريعين . مواد مخدرة ، مادة «الماكستون» .

المبدأ القانونى :

من المقرر قانوناً أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق ، لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التى لم تكن مؤثمة قبل إصدارها .

في حكمها ، قد دانت المتهم في التهمة المسندة إليه وهي أنه أقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقاً لأحكام القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ فطعن النيابة في الحكم ، غير أنه وقبل الفصل في الطعن صدر القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي أصبحت بموجبه تلك الجريمة فعلاً غير مؤثم ؛ فإنه يجب إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم .

(القضية رقم ١٧٧٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٨٥

١٧ من أبريل ١٩٦٢

محكمة جنائيات : اختصاصها بالفصل في الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية ؛ الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف ؛ توزيعها القضايا على دوائر المحكمة المختلفة .

المبدأ القانوني :

مؤدى نص المادة السابعة من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية ، أن اختصاص محكمة الجنائيات إنما ينعقد صحيحاً بالنسبة لجميع الجنايات التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون المذكور من اجتماع محكمة الاستئناف بهيئة جمعية عمومية للنظر في توزيع القضايا على الدوائر المختلفة ؛ فإنه لم يقصد به سلب محكمة الجنائيات اختصاصها المنعقد لها قانوناً بمقتضى المادة السابعة سالفة الذكر ، بل هو تنظيم إداري لتوزيع الأعمال بين تلك الدوائر . ومن ثم فلا يكون صحيحاً في القساون ما يدعيه المتهم (الطاهن) من

في تاريخ الواقعة . ولا يغير من هذا الوضع النص في القانون الجديد على العمل به إعتباراً من ١٣/٧/١٩٦٠ ولا صدور القانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيراً إلى العمل به في ذات التاريخ ، إذ لا يسوغ القول باتصال التائم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، وذلك أن عدالة التشريع تأتي أن يظل الفعل مؤثماً إلى حين العمل بالقانون الجديد ، بعد أن أعلن الشارع بإصداره أنه أصبح فعلاً مباحاً ، وهي ذات المحكمة التي حذت الشارع إلى إصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١٦٤١ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين وحسين صفوت السركى المستشارين) .

٥٨٤

١٧ من أبريل ١٩٦٢

قانون أصلح : للمتهم ، صدوره قبل صدور حكم بات ، أعمال القانون الجديد .

المبدأ القانوني :

مضى صدر ، بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات ، قانون جديد أصلح للمتهم ؛ فإنه يكون هو الواجب التطبيق . والمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بما هو مخول لها بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

فإذا كانت المحكمة الاستئنافية المطعون

بطلان الحكم المطعون فيه ، بمقولة إن قرار الجمعية العمومية بمحكمة استئناف الاسكندرية قضى بتوزيع العمل بين دائرتي محكمة الجنايات برأى على أساس اختصاص كل منهما بنظر الجنايات التي تقع في أقسام معينة من المدينة ، وأن الجناية التي حوكم من أجلها وقعت في قسم ميناء البصل الذي لم تختص به الدائرة التي أصدرت الحكم ، طالما أنه لا يوجد أن المحكمة التي أصدرته هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة استئناف الاسكندرية .

(القضية رقم ١٧٧٢ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٨٦

١٧ من أبريل ١٩٦٢

جرائم مرتبطة : سلطة محكمة الموضوع في تقدير الارتباط في حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات . قضاؤها بعدم الاختصاص بنظر إحدى التهمتين المستندتين لهما واحد . دون أن تعرض للارتباط بينهما ، وتبدى رأيا فيه ؛ حكم ، تسبيب ، قصور ؛ اختصاص

المبدأ القانوني :

الأصل أن لمحكمة الموضوع الفصل ، في حدود سلطاتها التقديرية ، فيما إذا كانت الأفعال المستندة إلى متهمة واحدة تكون مجموعاً من الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات ؛ أم أنه لا ارتباط من هذا النوع . إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم ترشح لقيام الارتباط المنصوص عنه في تلك المادة ، فقد كان على المحكمة وقد فصلت بين الوقعتين المعروضتين عليها بقضائهما بعدم اختصاصها

بنظر إحداهما ، وبالعقوبة في الثانية ، أن تعرض لهذا الارتباط وأن تبدى رأيا فيما إذا كانت الجريمتان ، اللتان لم يكن قد حكم في أيهما بعد ، قد انتظمهما فكر جنائي واحد ، وحصلتا في ثورة نفسية واحدة بما لا يجوز معه أن توقع عنهما إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد ، أم أن هذا الارتباط غير قائم . ولما كان الحكم قد أغفل ذلك فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(القضية رقم ١٧٧٩ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي وعادل يونس وتوفيق أحمد الحسن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي المستشارين) .

٥٨٧

١٧ من أبريل ١٩٦٢

١ - وصف التهمة : وصف النيابة للواقعة ، مدى تقييد المحكمة به ، تمحيص المحكمة الواقعة وردها إلى الوصف الصحيح .

ب - دعوى مدنية : نقض ، طعن ، مصلحة فيه ، إنبات .

ج - ارتباط : موجب لنضم قضية إلى أخرى : ماهيته .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكميل بالحضور ، بل إن من واجبه أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته ، وليس

د - محاكمة : إجراءاتها ، شاهد ، سؤاله دون حلف اليمين بحضور محامي المتهم ودون اعتراض منه .

هـ - عزل : من الوظيفة ، توقيت عقوبته ؛ سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم . لمصلحة الطاعن .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت المحكمة قد عولت في حكمها على التقرير المقدم في الدعوى بنتيجة التحقيق الإداري الذي تم مع الطاعن والذي كان تحت نظر الدفاع ؛ وكان ما انتهى إليه الحكم في بيانه للطريقة التي تم بها الزوير والإختلاس لا يخرج عن ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة ، فإن ما قاله في شأن كشوف التفريغ وأنها تقوم مقام الاستمارة ٦١ ع.ح. وأن الاستقطاعات التي أجراها الطاعن شملت أقساط مدى الحياة ، لا يعتبر تعديلاً جديداً ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة ، ولا يعدو أن يكون تصحيحاً لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة .

٢ - يكفي لتحقيق الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات ، أن يستولي الموظف بغير حق على مال للدولة قاصداً حرمانها منه ولو لم يكن هذا المال في حيازته . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت تهمة الإختلاس في حق الطاعن ، من استيلائه على كامل مرتبه ، في حين أنه كان يقوم بتحرير استمارات للبحال التجارية بقيمة الأقساط المستحقة

ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت التهمة في حقه على أساس الشك في أدلة الإتهام ؛ فلا يكون ثمة جدوى للطاعنة (المدعية بالحقوق المدنية) من النعي على المحكمة أنها لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه . ذلك بأنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته ، ورفض الدعوى المدنية قبله .

٣ - متى كان الارتباط المقول به بين الدعويين ليس هو الارتباط الغير قابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن المحكمة لا تلتزم بضم القضيتين ما دامت لم تر وجهاً لذلك مما تكون معه إجراءات المحاكمة قد تمت سليمة لا عيب فيها .

(القضية رقم ١٧٨٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٨٨

١٧ من أبريل ١٩٦٢

١ - وصف التهمة : كيفية ارتكاب الجريمة ، تصحيح بيانه . لا يعتبر تعديلاً لوصف التهمة ، لفت الدفاع في الجلسة .

ب - اختلاس أموال أميرية : شرط تحققها .

هـ - حكم : بيانات خاصة بسن المتهم وصناعته ومحل إقامته ، لإغفالها .

العزل، فإنه يجب على محكمة النقض أن تعمل
حكم المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩،
وأن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضاً
جزئياً، وتصحيحه بتزويت مدة العزل .
(القضية رقم ٢٥٥٥ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٨٩

٢٣ من أبريل ١٩٦٢

محكمة : شفوية المرافعة ، طلب المحامي الحاضر مع
المتهم بجنحة بعد سماع شاهده تأجيل الدعوى لحضور
المحامي الأصلي أو حجزها للحكم ، حجز المحكمة القضية
للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات دفاع ، إخلال بحقه .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من الاطلاع على محضر
جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت أقوال الشاهد
الذي تمسك الدفاع بسماعه ، ثم طلب المدافع
عن المتهم (الطاعن) التأجيل لحضور المحامي
الأصلي أو حجز القضية للحكم ، فأجلت
المحكمة القضية للحكم وصرحت بتقديم
مذكرات ، فإن مفاد ذلك أن ما انتهت إليه
المحكمة من حجز القضية للحكم إنما كان بناء
على طلب محامي المتهم الحاضر ، ومن ثم فإن
ما ينهيه هذا الأخير على الحكم من قالة
الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

(القضية رقم ٣٩١ سنة ٣١ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود حلمي خاطر وعادل يونس
وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت
السركي المستشارين) .

في ذمته خصماً من حساب الأمانات المنوعة
الخاصة بالموظفين ، وبذلك يكون قد أدخل
في ذمته المبلغ المختلس بنية الغش قاصداً بذلك
حرمان الحكومة من هذا المال ، وهو ما تحقق
به أركان جريمة اختلاس الأموال الأميرية ،
هذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في التدليل
على توافر الأركان القانونية للجريمة التي دان
الطاعن بها ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق
القانون غير سديد .

٣ - إذا كان الثابت في محضر الجلسة
أن المتهم « الطاعن » سئل عن اسمه فأجاب
بما هو مدون بصدر المحضر ، وكان اسمه قد
ورد بصدر المحضر ، فلا عيب في ذلك . كما
أن إغفال النص على البيانات الخاصة بسن
المتهم وصناعته ومحل إقامته لا يبطل الحكم ،
مادام الطاعن لا يدعي أنه كان في سن تؤثر
على مسئوليته .

٤ - سؤال الشاهد بالجلسة دون حلف
يمين ، إذا وقع بحضور محامي المتهم دون
اعتراض منه على ذلك ، فإن حقه يسقط في
الدفع بىطلان الإجراءات .

٥ - معاملة المتهم بالرأفة ومعاقبته بالحبس
عن جرمينى التزوير والاختلاس ، يجب معه
على المحكمة أن توقت مدة العزل المقضى بها
عليه ، بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس
المحكوم بها ، عملاً بالمادة ٢٧ عقوبات . فإذا
كان الحكم المطعون فيه قد قضى بحبس الطاعن
لمدة سنة وبعزله من وظيفته دون توقيت لمدة

ب - وصف التهمة : تعديل محكمة أول درجة دون لفت نظر الدفاع ، علم المتهم بهذا التعديل ومدافعتة عن نفسه على أساسه أمام محكمة الدرجة الثانية .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الطاعن ، وهو متهم ببيع ينسون مخشوش ، قد تمسك أمامها بطلب إعادة تحليل العينة المضبوطة ؛ فإن ذلك يعد منه تنازلا عن هذا الطلب الذي أبداه أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم الاستئنافي المطعون فيه من قالة الإخلال بحقه في الدفاع يكون على غير أساس .

٢ - تعديل محكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون أن تلفت إليه الدفاع عن المتهم ، لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .
(القضية رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩٢

٢٣ من أبريل ١٩٦٢

١ - دفاع موضوعي : مدى التزام المحكمة بتابعته والرد عليه .
ب - محضر الجلسة : لإثبات اسم المتهم فيه من أقواله بالجلسة ، صدور الحكم بهذا الاسم .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن اتجاه سير المقدوف الناري في جسم الجنى عليها ، ورد

٥٩٠

٢٣ من أبريل ١٩٦٢

١ - استئناف : ميعاده ، تقدير العذر الذي يستند إليه المستأنف في تسوية تجاوزه ، رقابة محكمة النقض .

ب - نقض : طعن في حكم استئنافي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . ما تقسم له أسبابه ، توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائي .
ج - عقيدة المحكمة : حريتها في تكوينها ، دفاع غير مؤيد بدليل ، إثبات .

المبادئ القانونية :

١ - تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه المستأنف في عدم تقريره بالإستئناف في الميعاد ، من حق قاضي الموضوع ؛ فتنهى إلى رفضه فلا معقب عليه من محكمة النقض ، إلا إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا .

٢ - متى كان الحكم الاستئنافي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف بعدم قبوله ، فإن أوجه الطعن التي أثارها الطاعن في موضوع الدعوى إنما تكون موجهة إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

٣ - للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها غير مؤيد بدليل .
(القضية رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩١

٢٣ من أبريل ١٩٦٢

١ - دفاع : طالب إعادة تحليل العينة ، سكوت المتهم عن التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية . مفاده .

٥٩٣

٢٣ من أبريل ١٩٦٢

١ - عقوبة : واحدة للارتباط ، شروط المادة ٣٢ عقوبات ، سلطة البت في توفرها .

ب - تعد : على موظف أثناء تنفيذه أمراً صادراً إليه من رئيسه بما هو مكلف بأدائه ، ما يدخل في أعمال الوظيفة .

ج - اثبات : أدلته ، سلطة محكمة الموضوع في تقديرها ، المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية :

١ - لقاضي الموضوع سلطة تقرير توافر شروط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها ، ما دام استخلاصه سائغاً . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما يفيد استقلال كل جريمة من الجريمتين المستندتين إلى الطاعنين الأول والثاني عن الأخرى ، وكان الطاعنان المذكوران لم يدفعوا أمام المحكمة بقيام الارتباط بين الجريمتين المستندتين إليهما ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون هلي غير أساس .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن الخفير المجنى عليه إنما تلقى أمراً من رئيسه المباشر (وكيل شيخ الخفراء) بالقبض على أحد المتهمين بناء على أمر صادر من العمدة بإحضاره لانتهاكه في جنحة ضرب ، وأن تعدى الطاعنين عليه كان لمنعه من تنفيذ الأمر المكلف بأدائه وهو ما يدخل في أعمال وظيفته ، وكان من المقرر أنه يدخل في أعمال الوظيفة في هذا الخصوص كل عمل يرد عليه

عليه بانتفاء قيام تعارض بين أقوال الشاهدين وما ورد بالتقرير الطبي الشرعي ؛ مؤسسا ذلك على احتمال أن تكون المجنى عليها قد تلفتت لدى مفاجأتها بدخول الطاعنين وإطلاق النار عليها ، فتغير بذلك مسار العيار الناري في جسمها ، ومؤيداً في ذلك بما أورده التقرير الطبي من جواز حدوث إصابة المجنى عليها وفق تصوير الشاهدين . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أراده الحكم في رده على دفاع الطاعنين هو أن المجنى عليها قد تلفتت عند مفاجأتها بإطلاق النار عليها ، وهو معنى سائغ في تسويغ ما انتهت إليه . وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية وفي كل شبهة يثيرها ، والرد على ذلك ، مادام أن الرد مستفاد ضمناً من الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الإثبات التي أوردها الحكم ، فإن النعي على الحكم بالقصور في التسيب يكون في غير محله .

٢ - لما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني أجاب عن اسمه بأنه يدعى .. وهو الاسم الوارد في ديباجة الحكم ومنطوقه ، فإن النعي على الحكم بالبطلان لصدوره بإدانة شخص غير المتهم يكون غير سليم .

(القضية رقم ١٧٩٧ سنة ٣١ ق رئاسة وعضو : السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر حنين ومختار مصطفى رضوان المستشارين) .

الاستدلالات التي عدلوا عنها في تحقيق النيابة، وكان يبين من مطالعة محضر الضابط أنه تولى من بادى الأمر تحقيق واقعة جنحة السرقة المسندة للطاعن واستأذن النيابة في ضبط شخصين آخرين وتفتيش مسكنيهما، فأذنت له بضبط أحدهما فقط وتفتيش مسكنه ولكنه قتش مسكن الاثنين ولم يضبط فيهما شيئاً، ثم سأل المأذون له تفتيشه وشخصاً آخر فأبديا في محضره أقوالهما التي أخذ بها الحكم المطعون فيه، وأقام قضاءه بإدانة الطاعن على تلك الأقوال وإلى قرائن مؤيدة لها. لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد يكون في غير محله، لأن ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع.

٢ — إذا كان مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود إذن النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤاخذ به المتهم، وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه، فإن بطلان هذا التفتيش لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة العلة بالتفتيش الباطل.

(القضية رقم ١٨٠٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة).

تسكيف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان بأمر شفوي، وكان الطاعنون لا ينازعون في وقوع التعدي على هذه الصورة وفي تلك الظروف، فإن ما ينعونه على الحكم من قالة الخطأ في تطبيق القانون لتخلف شروط المادة ١٠٩ عقوبات يكون غير سليم.

٣ — لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها. فإذا كان مبنى الطعن هو القصور في التسبيب إذ لم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الدفاع من عدم وجود أثر مادي بالخفير المجنى عليه بما يكذب زعمه من حصول اعتداء عليه من الطاعنين؛ فإن ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا محل لإثارته أمام محكمة النقض.

(القضية رقم ١٨٠٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة).

٥٩٤

٢٣ من أبريل ١٩٦٢

١ — إثبات : شهود، أقوالهم في محضر جمع الاستدلالات، عدولهم عنها في تحقيق النيابة. استناد حكم الإدانة إلى أقوالهم الأولى وإلى قرائن مؤيدة لتلك الأقوال، محكمة الموضوع.

ب — تفتيش : إذن به من النيابة، تجاوزه حدوده وتفتيش مسكن شخص آخر. دون أن يسفر هذا التفتيش عما يؤاخذ به المتهم. بطلان التفتيش، أثره على إجراءات التحقيق الأخرى.

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال الشهود والمتهمين في محضر جمع

٥٩٥

٢٣ من أبريل ١٩٦٢

نقض : طعن ، إجراءاته ، المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تقرير الأسباب المقصور على استعراض المراحل التي مرت بها الدعوى ، دون أى بيان للطعن الموجهة للحكم .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطعن قد قدم مذكرة بأسباب طعنه - موقفاً عليها من محاميه ، وصفها بأنها أسباب تمهيدية اقتصر فيها على بيان المراحل التي مرت بها الدعوى واختتمها بأنه يطعن على الحكم للأسباب التكميلية التي سيقدمها فيما بعد ، غير أنه لم يفعل ، ومن ثم فإنه لا يكون قد قدم أسباباً لطلعه في الميعاد القانوني ، وهو ما يجب معه الحكم بعدم قبوله شكلاً .

(القضية رقم ١٨٠٤ لسنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩٦

٢٤ من أبريل ١٩٦٢

١ - محكمة : إجراءاتها ، تقدير المحكمة سن المتهم بأقل من خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث ، الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى النيابة لإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث ، الرجوع إلى دفتر المواليد ، ثبوت أن سن المتهم عند ارتكاب الحادث تجاوز خمس عشرة سنة . الحكم بعدم الاختصاص . خطأ .

ب - اختصاص : الحكم بعدم الاختصاص لأن المتهم حدث ، أثره على الخصومة ؛ تنازع سلبى .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت محكمة الجنايات قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى

وإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ إجراءاتها في إحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة لما رآه على أساس تقديرها لسن المتهم من أنه لم يكن عند ارتكاب الحادث قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة ، وكان يبين من المفردات التي أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقاً للطعن أنه تبين بالكشف من دفاتر المواليد أن المتهم قد تجاوزت سنه عند ارتكاب الحادث خمس عشرة سنة خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه وبني عليه قضاءه ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

٢ - قضاء محكمة الجنايات خطأ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وإحالة الأوراق إلى النيابة لإحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة ، هو حكم غير منه للخصومة ، وسيقابل حتماً بحكم يصدر من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها هي الأخرى ، ومن ثم فقد وجب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلباً بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى ، فإذا كان الثابت بالكشف من دفاتر المواليد ، أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة ، فإنه يجب قبول الطلب وتعيين محكمة الجنايات للفصل في الدعوى .

(القضية رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩٧

٢٤ من أبريل ١٩٦٢

١ — إثبات : محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، من أقوال الشهود .

ب — حكم : اكتفاؤه بإيراد أدلة الثبوت ، عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي .

ج — تفتيش : منطقة جركية ، إتمامه تحت إشراف رجل الضبطية القضائية .

د — دفاع : الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات ، دون سماعه بالجلسة . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . حق الدفاع .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الدليل ، فلها أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود ، وتطرح ما لا تظمن إليه منها دون أن تلزم ببيان علة ما ارتأته ، مادام تقديرها سائغاً .

٢ — لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي عن كيفية حصول التفتيش ، وطريقة ضبط المندبل المحتوي على المخدر ، وما أسفر عنه تحليله ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى ما ثبت من تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة مع الطاعن مخدر ، ولأن في إيراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمناً إقراراً بهذا الدفاع .

٣ — إذا كان الحكم قد عرض للدفع بطلان القبض والتفتيش ، فقال إن هذا التفتيش قد تم تحت إشراف معاون المباحث الذي له قانوناً حق تفتيش الركاب ، وانتهى

إلى رفضه ، وكانت المحكمة لا تلزم ببيان موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها ، وكان يبين من المفردات أن معاون المباحث قرر أن التفتيش حصل للطاعن تحت رقابته وإشرافه ، وكان هذا الحق مخولاً له قانوناً ، فإنه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اعتقادها ما دامت قد اقتنعت بهذه الأقوال .

٤ — لمحكمة الموضوع ، في سبيل تكوين عقيدتها ، أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعهم من الشهود بأقوال آخرين في التحقيقات ، وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها ، طالما أن أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث ، وكان في وسع المنهم أن يناقش تلك الأقوال . فإذا كان يبين من محضر الجلسة أن أقوال الشاهد الذي لم يسمع بالجلسة كانت محل مناقشة من المدافع عن الطاعن ودارت عليها مرافعته ، فلا يعيب الحكم اعتماده على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات .

(القضية رقم ١٦٧ سنة ٣١ بالهيئة السابقة)

٥٩٨

٢٤ من أبريل ١٩٦٢

١ — غرفة اتهام : سلطتها في الإحالة إلى محكمة الجنايات ، تمحيص الواقعة والأدلة ، سلطتها التقديرية في كفاية الدليل .

ب — مأور ضبط قضائي : سلطته في القبض على المتهم الحاضر ، حالات على سبيل الحصر . توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام ، خضوعه لتقدير غرفة الاتهام ، عدم كفاية الدلائل ، مدى تسويقها القبض ولا التفتيش .

المبادئ القانونية :

١ - لما كانت غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية ، وأن الدلائل كافية على إدانة المتهم ، وترجحت لديها إدانته ؛ فإن عليها أن تمحص الدعوى والأدلة المطروحة أمامها لتبين ما إذا كانت تتطوى على جريمة توافرت عناصرها ، أو أن القانون لا يعاقب عليها . لما كان ذلك ، فإن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام بعد تمحيصها واقعة الدعوى ، فإن رأت في حدود سلطتها التقديرية أن الدلائل لم تكن كافية لتسوغ قيام مأمور الضبط القضائي بالقبض على المتهم وتفتيشه ؛ ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا ، وكان هذا التقدير منها سائغا ، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا مخالعة للقانون .

٢ - تنص المادة ٣٤ إجراءات على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصراً ومنها الجنايات ، والقول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام . فإذا رأت الغرفة في حدود سلطتها التقديرية ، وفي خصوص الدعوى المطروحة ، أن محاولة المتهم ،

الذي لم يكن مأذوناً بتفتيشه ، الهرب من المقهى في أثناء مداومة الضابط لها ، ليس فيها ما يبنى بوقوع جريمة متلبس بها كما هي معرفة به في القانون ، ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا ، فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ويكون قرارها بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في محله ويتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ١٧٦٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩٩

٢٤ من أبريل ١٩٦٢

سرقة : اختلاس المال المسروق ، تكييفه .

المبدأ القانوني :

الإختلاس في جريمة السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه . فإذا تم له ذلك ، كان كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثراً من آثار السرقة وليس سرقة جديدة ، مادام سلطانه ظل مبسوطاً عليه . لما كان ما تقدم ، وكان اكتشاف المجنى عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه ، واختفاؤه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله ، لا يخرج المسروق من حيازة الجاني ، ولا يعيده إلى حيازة المجنى عليه الذي لم يسترده ؛ فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه الذي أخفى فيه سرقة جديدة ، ذلك بأن السرقة تمت في الليلة السابقة ولا يمكن أن تتكرر عند محاولة نقل جزء

والثانية : وهى الأحكام التى فرضها القانون على صاحب العمل وهى أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل ، واستتباب النظام بالمؤسسة ، وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره . ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ٦٥ من القانون من وجوب توفير وسائل الإسعافات الطبية بالمنشأة وما أوجبه فى المادة ٧٠ منه من قيد الغرامات التى توقع على العمال فى سجل خاص .

٢ — تنص المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثانى من الباب الثانى فى شأن عقد العمل الفردى ، والقرارات الصادرة تنفيذاً له بغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تتجاوز ألفى قرش . ثم نص فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة « وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة » . فإذا كان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التى فرضها على صاحب العمل ، فإن ما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال ، إنما يكون مقصوراً على مخالفة الالتزامات التى تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء ، وما يكلفه لهم من علاج . وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الإجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الالتزامات التى تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة .

من المسروق من مكان إلى آخر بعد ذلك . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن وآخرين عن الواقعة التى تمت فى الليلة التالية للسرقة ، باعتبارهم قد ارتكبوا سرقة جديدة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه ، والإحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين للذين لم يطعنا فى الحكم لوحدة الواقعة .

(القضية رقم ١٧٨٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة)

٦٠٠

٢٤ من أبريل ١٩٦٢

١ — عمل : قانون عقد العمل الفردى ، التزامات صاحب العمل .

ب — عقوبة : تعددها ، عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . التعدد الذى ورد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة .

ج — حكم : إغفال النص فى منطق الحكم على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال .

المبادئ القانونية :

١ — المستفاد من نصوص القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التى فرضها على صاحب العمل . الأولى : وهى تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء ، وما يكلفه لهم من علاج ، وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح الإجازات والمكافآت المستحقة لهم ، إلى آخر تلك الالتزامات التى تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة .

تعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد عماله الثلاثة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص ، وتصحيحه بجعل الغرامة مائتي قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة في كل من هاتين التهمتين .

(القضية رقم ١٧٩٩ سنة ٣١ بالهيئة السابقة) .

الالتزامات التي تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة .

٣ - إذا كان المحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الجريمتين المنصوص عنهما في المادتين ٤٣ و ٦٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وقضى بتغريمه مائتي قرش عن كل من هاتين التهمتين ، دون أن ينص على

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقْضِ الْمَدَنِيِّ

تقوم على أسباب قانونية ، فإن البحث في توافرها يعد من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

(القضية رقم ٣٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري ولطفي علي وحافظ محمد بدوي المستشارين) .

٦٠٢

أول من نوفمبر ١٩٦٢

١ — مرفق عام : التزامه ، إسقاطه ، مخاطر الإدارة، خلف ؟ وكالة .

ب — التزام : مرفق عام ، إسقاطه ، أثره على حقوق دائني الملتزم .

ج — شركة سكك حديد القيوم : إسقاط التزامها، أثره على مكافآت العمال ؟ عمل .

د — حراسة إدارية : مرفق عام ، إسقاط التزام .

المبادئ القانونية :

١ — القاعدة في عقود التزام المرافق العامة هي أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وعلى نفقته وتحت مسؤوليته ، وتبعاً لذلك فإن جميع الديون التي تترتب في ذمة الملتزم في أثناء قيامه بإدارة المرافق، تعد التزاماً عليه وحده ، ومن ثم فلا شأن لجهة الإدارة مانحة الإلتزام بها . فإذا هي أنهت الإلتزام بالإسقاط، وعاد المرفق إليها ، فإنها لا تلتزم بشيء من هذه

٦٠١

أول نوفمبر ١٩٦٢

١ — التزام : انقضاؤه ، قوة قاهرة ، قانون ، محاماة .

ب — نقض : طعن ، أسبابه ، التزام ، انقضاؤه .

المبادئ القانونية :

١ — لا يمنع قرار وزير الأوقاف رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ ، الصادر استناداً إلى القانون ٣٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن لائحة إجراءات وزارة الأوقاف ، والذي ناط بالهيئة القضائية للوزارة القيام بجميع الإجراءات القانونية في القضايا التي ترفع منها أو عليها ، من أن تعهد تلك الوزارة إلى غير هيئتها القضائية بالقيام بمثل هذه الأعمال ، ومن ثم فليس في أيولة النظر على الوقف إلى وزارة الأوقاف ، بموجب القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ ، وما يتبع ذلك من اختصاص الهيئة القضائية للوزارة بالقيام بالأعمال القضائية ، ما يعتبر في حكم المادة ٣٧٣ من القانون المدني ، قوة قاهرة يستحيل معها على المحامي المتساقدم مع الوقف من قبل ، القيام بالتزامه حتى يمكن القول تبعاً لذلك بانقضاء التزام الوزارة المقابل بالوفاء بالأجر ، إعمالاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني .

٢ — متى كانت استحالة تنفيذ الإلتزام

بين الحراسة الإدارية التي كانت مفروضة على الشركة الملتزمة بإدارة مرفق عام ، وبين إدارة الدولة للمرفق ومن ثم تزول صفة الحارس الإداري في تمثيل الشركة التي كان معيناً عليها .

(القضية رقم ١٢٥ سنة ٢٧ ق بالمهنة السابقة) .

٦٠٣ .

أول نوفمبر ١٩٦٢

١ - شخص اعتباري : حق التقاضي ، مصلحة التنظيم .

ب - نقض : طعن ، تقريره ، بيان أسبابه ، بطلانه .

المبادئ القانونية :

١ - نصت المادة ١/٥٢ من القانون المدني على أن الأشخاص الاعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية ، فيكون لها حق التقاضي ويكون لكل منها نائب يعبر عن إرادته (القانون المدني م ٥٣) . فإذا كان القانون لم يمنح الشخصية المعنوية لمصلحة التنظيم ، وهي تابعة لمجلس بلدي القاهرة الذي يمثله محافظها في التقاضي ولم يخول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء ، فإن رفع الدعوى عليها في شخص مديرها يجعلها غير مقبولة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

٢ - أوجبت المادة ٤٢٩ من قانون

الديون ، ما لم ينص في عقد الالتزام على التزامها به ، ذلك أن الملتزم لا يعتبر في قيامه بإدارة المرفق لحسابه وكيلًا عن جهة الإدارة كما أنها لا تعتبر بمسئولة خلف خاص أو عام له .

٢ - ليس لدائني الملتزم في حالة إسقاط الالتزام بالنسبة لجهة الإدارة ، سوى مجرد حق احتمالي في استيفاء ديونهم من الثمن الذي قد يرسو به مزاد يبيع المرفق على الملتزم الجديد ، إذا ما أسفر هذا المزاد عن ملتزم آخر يحل محل الملتزم الذي أسقط الالتزام عنه ، لأن هذا الثمن يكون من حق مدينيهم ، أما إذا لم يأت المزاد بهذه النتيجة ، وكانت شروط الالتزام تقضي في هذه الحالة باستيلاء جهة الإدارة على موجودات المرفق بغير مقابل ، فلا سبيل لدائني الملتزم إلى استيفاء ديونهم من هذه الجهة .

٣ - صرح الشارع في القرار الجمهوري ٤٤٩ لسنة ١٩٦٠ باعتبار شركة سكك حديد الفيوم الزراعية التي أسقط الالتزام عنها مسئولية وحدها عن المكافآت المستحقة لعمالها ومستخدمى مرفق سكك حديد الفيوم الزراعية عن مدة خدمتهم في عهد الشركة ، وإن كان قد رأى رعاية هؤلاء العمال والمستخدمين وتيسيرا لحصولهم على هذه المكافأة أن تقوم الدولة بمنحها لهم ، على أن ترجع بقيمتها على الشركة المذكورة باعتبارها مدينة بها .

٤ - إسقاط الالتزام يضع حداً فاصلاً

٦٠٥

أول نوفمبر ١٩٦٢

- ١ — دعوى : وقف السير فيها ، استئناف .
ب — حكم : تدليل ، قصور ؛ دعوى ، استئناف .

المبادئ القانونية :

- ١ — يشترط قانوناً لوقف الدعوى حتى يتم الفصل في مسألة أخرى ، أن تدفع الدعوى بدفع يثير مسألة أولية يكون الفصل فيها لازماً للحكم في الدعوى .

- ٢ — إذا كان المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقف الدعوى في مرحلة الاستئناف ، على قيام ارتباط بين موضوع الاستئناف والفصل في دعوى أخرى إرتباط لزوم ، دون أن يعنى بتسحيص وقائع هذا الارتباط أو تحقيق دفاع الطاعن (المدعى) بعدم دخول الأطيان التي يطلب تثبيت ملكيته لها ضمن الأراضى المتنازع عليها في الدعوى الأخرى وبتمسكه بأن طلبه الحكم بملكية ما يدعيه بسبب مستقل آخر هو وضع اليد المدة الطويلة لا يتوقف على وجه الفصل في الدعوى الأخرى ؛ فإن الحكم لذلك يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٥٧ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٦٠٦

أول نوفمبر ١٩٦٢

- حجز : ما لا يجوز الحجز عليه ، مرفق عام ، أموال عامة ، قانون ، تشريع تفسيري .

المرافعات أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن ، وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه ؛ فإذا خلا تقرير الطعن بالنقض من أسباب للطعن ، فإنه يكون قد وقع باطلاً مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن .

(القضية رقم ١٣٢ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٦٠٤

أول نوفمبر ١٩٦٢

حكم : بياناته ، جنسية ، بيان رأى النيابة واسم العضو الذى أبداه ؛ نيابة عامة ، تدخلها الوجوب ، بطلان متعلق بالنظام العام .

المبدأ القانوني :

أوجبت المادة ٩٩ من قانون المرافعات على النيابة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالجنسية كما أوجبت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما تتطلبها من بيانات ، اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية ومراحل الدعوى ورأى النيابة ، ورتب الشارع البطلان على مخالفة كل من هذين النصين ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ويجوز الدفع به في أى حالة كانت عليها الدعوى ، وللمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها . وإذا صدر الحكم المطعون فيه في منازعة متعلقة بالجنسية ، وقد خلا من بيان رأى النيابة في الدعوى ، واسم عضو النيابة الذى أبدى الرأى فيها ، فإنه يكون قد وقع باطلاً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

المبدأ القانوني :

الأصل في المرافق العامة أن تتولاها الدولة ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تعهد بإدارتها إلى فرد أو شركة . وسواء كان استغلال الدولة للمرفق العام بنفسها ، أو عهدت به إلى غيرها ، فإن مبدأ وجوب اضطراد المرفق وانتظامه يستلزم أن تكون الأدوات والمنشآت والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرفق بمنجاة من الحجز عليها ، شأنها في ذلك شأن الأموال العامة . وهذه القاعدة هي التي تعد من أصول القانون الإداري قد كشف عنها المشرع في القانون ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ ، الذي أضاف المادة ٨ مكرراً لقانون المرافق العامة ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ لتقضي بأنه : « لا يجوز الحجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة » .

(الفضية رقم ١٧٦ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٦٠٧

٨ من نوفمبر ١٩٦٢

وكالة : خاصة في التبرعات .

المبدأ القانوني :

تصح الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية ، ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص ، إلا إذا كان العمل من التبرعات (مدني م ٢/٧٠٢) فإن الوكالة الخاصة

فيها لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع معيناً على وجه التخصيص ، بحيث إذا لم يرد بالتوكيل بيان للأعيان محل التبرع ، فلا يكون للتوكيل سلطة القيام بأعمال التبرع نيابة عن الأصل . ومن ثم فإذا كان المطعون عليه قد عهد إلى وكيله بالتنازل عن نصيبه في ميراث ، ولم يعين في عقد الوكالة المال الذي أنصب عليه التبرع بالذات ، فإن هذا التنازل يكون قد وقع باطلاً ، ولو كان الوكيل عالماً بالمال محل التبرع ، طالما أن القانون قد اشترط تحديده في ذات سند التوكيل .

(الفضية رقم ٤٦ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد اللطيف ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

٦٠٨

٨ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - أموال عامة : أموال الدولة الخاصة ، تقادم ، مكسب .

ب - قانون : تشريع تفسيري ، تقادم مكسب .
ج - تقادم : مكسب ، أرض غير مزرعة ولا مالك لها ، استيلاء .

د - تقادم : مكسب ، إثبات بالقرائن ، محكمة الموضوع .
هـ - حكم : تسبيب كاف ، أسباب الحكم الابتدائي .

المبادئ القانونية :

١ - الأراضي غير المنزرعة التي لا مالك لها تعتبر ملكاً للدولة ملكية خاصة ، (القانون المدني القديم م ٥٧ والقانون الحالي م ٨٧٤) ومن ثم فهي لا تدخل ضمن الأموال العامة ؛ إذ أنها ليست مخصصة لمنفعة عامة بالفعل ، أو بمقتضى قانون أم مرسوم . وينبني على

ذلك أن تلك الأراضي كغيرها من أموال الدولة الخاصة، كانت تخضع لقواعد التقادم المكتسب شأنها في ذلك شأن أموال الأفراد حتى تاريخ العمل بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧، الذي أضاف للمادة ٩٣٠ من القانون المدني الحالي حكماً جديداً يقضى بعدم جواز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة، أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم.

٢ — يعتبر القانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ منشئاً لحكم مستحدث، ولا أثر له على ما تم كسب ملكيته بالتقادم من أموال الدولة الخاصة قبل العمل به. وقد أكدت ذلك المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بقولها: ان ليس له أثر رجعي بالنسبة لما اكتسب فعلاً من هذه الأموال بالتقادم قبل صدوره.

٣ — لا شأن لنصوص الأمر العالي الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨٤ الخاص بتقرير الشروط التي تعطى بموجبها الأراضي غير المنزرعة التي تعتبر ملكاً للدولة، والمادتين ٨ و ٥٧ من التقنين المدني الملغى بإمكان تملك هذه الأراضي بالتقادم، إذا اقتضت نصوص الأمر العالي على بيان الشروط التي تعطى بها الحكومة تلك الأراضي لمن يستصلحونها حتى تنتفع الدولة بما تفرضه عليها من الضريبة من بعد، فهي إنما تنظم حالة نقل ملكية تلك الأراضي من الدولة إلى الأفراد بطريق التعاقد.

أما المادة ٥٧ من القانون المدني القديم التي تنص على أنه لا يجوز وضع اليد على الأراضي

الغير منزرعة المملوكة شرعاً، للميرى، إلا بإذن الحكومة، فإنها لا تعنى بوضع اليد سوى وضع اليد المجرد عن المدة والمعروف في اصطلاح القانون بالاستيلاء الذي يترتب عليه التملك الفوري، وليس وضع اليد المملك بمضى المدة. ويؤكد هذا النظر أولاً: أن المشرع في القانون المدني القديم أورد ضمن أسباب كسب الملكية وضع اليد، ومضى المدة الطويلة باعتبار كل منهما سبباً مستقلاً عن الآخر، وأن لكل منهما أحكاماً خاصة، وقد وردت في المادة ٥٧ سالف الذكر ضمن أحكام الباب الخاص بالتملك بوضع اليد. ثانياً: أن اقتضاء الحصول على إذن الحكومة في حالة التملك بالتقادم، كما يشترط الأمر العالي في وضع اليد، إنما يتعارض مع ما يوجبه القانون على من يريد التملك بهذا السبب من أن يظهر بمظهر المالك طوال المدة التي يتطلبها القانون لوضع يده، ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الشروط القانونية في وضع يد المطعون عليه وسلفه، مما يجعله بذاته سبباً للتملك، فلا تريب على الحكم إن لم يستظهر الشروط التي يتطلبها الأمر العالي سالف الذكر أو تتطلبها المادتان ٨ و ٥٧ من القانون المدني القديم.

٤ — يجوز إثبات وضع اليد ومدته بالقرائن التي يستقل قاضي الموضوع باستنباطها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إذا هو استند إلى أقوال الشهود الذين سمعهم خبير

قانون المرافعات ؛ فان الحكم لا يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ١٥٩ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٦١٠

٨ من نوفمبر ١٩٦٢

نقض : طعن ، إجراءاته ، إبداء صور الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات في الدعوى .

المبدأ القانوني :

توجب المادة ٢٩٩ مرافعات المعدلة بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير بالطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه منه وصورة من الحكم الابتدائي ، إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه ، ومن ثم فلم توجب هذه المادة — وهي بصدد بيان إجراءات معينة — تقديم صورة من الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات في الدعوى ، كالحكم بنبذ خبير .

(القضية رقم ١٨٨ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٦١١

٨ من نوفمبر ١٩٦٢

١ — مرفق عام : التزامه ؛ أشخاص القانون العام ، مجالس بلدية .

ب — تقادم : مسقط .

المبادئ القانونية :

١ — الملزم بإدارة المرفق العام ، على ما يفيد نص المادة ٦٦٨ من القانون المدني ،

الدعوى بغير يمين كقرينة أضافها إلى قرآن أخرى فصلها ، وهي في مجموعها تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .

ه — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب أخرى مستقلة ، دون أن يعتمد من أسباب الحكم الابتدائي إلا ما لا يتعارض مع أسبابه هو ، ثم قضى بتأييد الحكم الابتدائي ، فإن النعي على الحكم الابتدائي فيما لم يأخذ به الحكم المطعون فيه يكون غير مقبول .

(القضية رقم ١٢٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني الموضي ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري ولطفي علي وحافظ محمد بدوي المستفارين) .

٦٠٩

٨ من نوفمبر ١٩٦٢

بيع : التزام بتسليم المبيع ؛ عقد ، فسخه ؛ التزام ، عرض الوفاء به ، العرض الحقيقي .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بفسخ عقد البيع على أساس أن البائع لم يوف التزاماته المترتبة على العقد حتى وقت الحكم النهائي في الدعوى ، وكان مجرد عرض البائع استعداده لتسليم العين المبيعة على أن يوقع المشتري على عقد البيع النهائي لا يعد عرضاً حقيقياً يقوم مقام الوفاء بالالتزام ، لأن البائع لم يتبع استعداده للتسليم بطلب تعيين حارس لحفظ العين المبيعة طبقاً لما توجبه المادتان ٣٣٩ من القانون المدني و ٧٩٢ من

٦١٢

١٤ من نوفمبر ١٩٦٢

مرفق عام : استيلاء الادارة عليه ، قبولها تنفيذ عقود العمل بعد الاستيلاء ، أثره في عمل ، إنهاء عقده ، تعويض ، مسئولية .

المبدأ القانوني :

إذا كان الطاعن (المجلس البلدى) بوصف كونه القائم على مرفق النقل بمدينة القاهرة ، قد تولى بنفسه إدارة المرفق بموجرداته وعماله وموظفيه ومنهم المطعون عليه ، نفاذاً للأمر العسكري ٨٩ لسنة ١٩٥٤ بالاستيلاء على المرفق من الشركة الملتزمة بإدارته ، مع الاحتفاظ بالحالة التي كانت عليها عماله ومستخدموه وأنه لمناسبة طرح المجلس التزام استغلال المرفق في المزاد من جديد ، أنهى عقد استخدام المطعون عليه على الوجه الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه من أن ذلك كان : « بلا جبرية ارتكبتها ودون أى مبرر قانونى » ، فإن إنهاء العقد على هذا النحو ، وبصرف النظر عن البحث في آثار إسقاط الإلتزام واسترداده ، مما يوجب مساءلة المجلس .

(القضية رقم ٧٢ سنة ٢٩ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفرانى سالم وأحمد زكى محمد وأميل جبران وقطب فراج المستشارين) .

٦١٣

١٤ من نوفمبر ١٩٦٢

وقف : شرط الواقف ، تفسيره ، استحقاق في الوقف .

هو من يربطه بالحكومة عقد التزام يكون الغرض منه إدارة مرفق عام ذي صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن ، ومن ثم فلا يعد المجلس البلدى « ملتزماً » ، إذا ما أدار المرفق إدارة مباشرة ، لأن المجلس البلدى شخص من أشخاص القانون العام وفرع من فروع السلطة العامة عهد إليه القانون ١٤٤ لسنة ١٩٤٥ ببعض اختصاصات الدولة في شأن المرافق العامة .

٢ — تنص المادة ٦٧٢ من القانون المدنى على أن : « كل انحراف أو غلط يقع عند تطبيق الأسعار على العقود الفردية يكون قابلاً للتصحيح ، فإذا وقع الانحراف أو الغلط ضد مصلحة العميل كان له الحق في استرداد ما دفعه زيادة على الأسعار المقررة . وإذا وقع ضد مصلحة الملتزم بالمرفق العام كان له الحق في استكمال ما نقص من الأسعار المقررة . ويكون باطلاً كل اتفاق يخالف ذلك . ويسقط الحق في الحالين بانقضاء سنة من وقت قبض الأجور التي لا تتفق مع الأسعار المقررة » ، ومفاد هذا النص أنه لا يطبق إلا على العلاقة بين الملتزم والمتنفع ، وأن حكم التقادم المنصوص عنه في المادة المذكورة استثناء من القواعد العامة في التقادم لا يجوز التوسع في تفسيره أو القياس عليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لإدطبق المادة ٦٧٢ من القانون المدنى على العلاقة بين المتنفع بالتيار الكهربائى والمجلس البلدى ، وهو لا يعد ملتزماً ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (القضية رقم ٢٩٣ سنة ٢٧ في بالهيئة السابقة) .

المبدأ القانوني :

يحمل كلام الواقف على المعنى الذي يظهر أنه أراد به ؛ فإذا كان يبين من إسهاد الوقف أن الواقف أراد أن يأخذ استحقاق أولاد معتوقيه وأولاد أولادهما ، حكم استحقاق أولاد الواقف وأولاد أولاده ويجرى مجراه ، بدلالة قوله في الاشهاد على أن يجرى استحقاق أولاد معتوقيه على النص والترتيب المذكورين بالنسبة لذريته ، وكان استحقاق أولاد الواقف إنما يجرى على التفاضل فيما بينهم ، للذكر منهم مثل حظ الانثيين ، فإن استحقاق أولاد المعتوقين يتبعه ويجرى على التفاضل كذلك . والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ، يكون قد خالف شرط الواقف بما يوجب نقضه .

(الفضية رقم ١ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية »
بالهيئة السابقة) .

٦١٤

١٥ من نوفمبر ١٩٦٢

- ١ - دعوى : إجراءات نظرها ، بطلان ؛ حكم ، انعدامه .
- ب - استئناف : إجراءاته ، نطاقه ، فصل في موضوع الدعوى بحكم جديد ، تصد .
- ج - محكمة الموضوع : إثبات ؛ بالفرائض ، التزام ؛ تجديد الدين ؛ صورية .
- د - إثبات : إقرار غير قضائي ، حجته

المبادئ القانونية :

- ١ - عدم دعوة الخصوم للحضور إذا ما قررت المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة

ما لم يثبت حضورهم وقت النطق بالقرار ، لا يصح الحكم بالانعدام ، وإنما يعد من حالات البطلان . ذلك أن الخصومة في هذه الحالة قد انعقدت صحيحة ثم طرأ عليها عيب عارض في إجراء من إجراءاتها .

٢ - متى كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى ، فإن لمحكمة الاستئناف إذا ما تبين لها بطلان الحكم المستأنف ، لا تقف عند حد تقرير هذا البطلان ، بل يجب عليها أن تمضي في الفصل في موضوع الدعوى بحكم جديد تراعى فيه الإجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع ، لأن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى المحكمة الاستئنافية ، ولا يحق لها أن تتخلى عن الفصل في موضوعها ، ولا يعد ذلك منها تصدياً ولا فصلاً في طلبات جديدة ولا خروجاً عن نطاق الاستئناف .

٣ - متى استخلصت محكمة الموضوع من وقائع الدعوى توافر نية التجديد ، باستبدال شخص الدائن وتحرير سند صريح بالدين ، وأن الادعاء بصورية هذا التجديد لم يرق عليه دليل ، وركن الحكم في ذلك كله إلى قرائن عدة يكمل بعضها بعضها وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإنه لا يجدى الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها ، متى كان الحكم قد أقام قضاءه على أسباب سائغة كافية لحمله .

٤ - الإقرار الوارد في صحيفة دعوى

الفعلي من الحكومة على أرض وإدخالها في الطريق العام ، كافيا بذاته للمطالبة بتعويضه عن ذلك ، ولو لم يصدر مرسوم بنزع الملكية .

٢ - مؤدى نص المادتين ١٣ و ١٤ من القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ الخاص بنزع الملكية المنفعة العامة ، أنه ينبغي في تقدير التعويض مراعاة ما يكون قد طرأ على الجزء من العقار الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العامة من زيادة أو نقص . بخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه ، بحيث لا يزيد المبلغ الواجب خصمه أو إضافته على نصف القيمة التي يستحقها المالك . فإذا كان الخبير المنتدب لم يتبع في تقديره التعويض هذه القواعد التي وضعها الشارع للتقدير في المادتين ١٣ و ١٤ ، واكتفى بالقول بأنه قد راعى هذه الاعتبارات دون بيان لعناصر التقدير التي حددها قانون نزع الملكية ، فإن الحكم المطعون فيه الذي أسس قضاءه على ما جاء بتقرير الخبير يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد اللطيف مرسى ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

٦١٦

١٥ من نوفمبر ١٩٦٢

نقض : نزاع غير قابل للتجزئة ؛ طعن ، بطلانه ، أثره على الخصوم .

صحة تعاقد لا يعد إقراراً قضائياً طبقاً للمادة ٤٠٨ من القانون المدني ، في دعوى أخرى ، ومن ثم يخضع لتقدير المحكمة في هذه الدعوى .

(القضية رقم ٥٣٧ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي وعمود القاضي وأحمد أحمد الشامي ومحمد عبد اللطيف مرسى ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

٦١٥

١٥ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - نزع الملكية : للنفعة العامة ، استيلاء فعلي أثره ، تعويض .

ب - تعويض : نزع الملكية للنفعة العامة ، تقديره ؛ خبرة ؛ حكم ، تدليل ، قصور .

المبادئ القانونية :

١ - نزع الملكية للنفعة العامة قد يكون مباشراً ، إذا ما اتبعت القواعد والإجراءات التي ينظمها القانون ، وقد يكون بطريق غير مباشر : إما تنفيذاً للمرسوم الصادر باعتماد خط التنظيم قبل أن يصدر مرسوم نزع الملكية ، وذلك بالاتفاق مع أصحاب الشأن ، وإما بضم الحكومة عقاراً مملوكاً لأحد الأفراد إلى المال العام دون اتخاذ إجراءات نزع الملكية ، وأن يستتبع هذا الطريق غير المباشر ، نزع ملكية العقار بالفعل ونقل حيازته إلى الدولة ، فإنه يتحقق بذلك حكمه ويتولد عنه ، أسوة بالصورة العادية المباشرة ، جميع ما يرتبه القانون من حقوق ، ومن ثم يكون حصول الاستيلاء

المبدأ القانوني :

إذا كان النزاع في الطعن بالتقصر ، يقوم على بطلان عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثاني للمطعون عليه الأول ، تأسيساً على أن العقد قد تضمن شرطاً مانعاً من التصرف ، وكان النزاع على هذه الصورة غير قابل للتجزئة ، إذ لا يتصور أن يكون عقد البيع صحيحاً بالنسبة للبائع وباطلاً بالنسبة للمشتري ، فإن بطلان الطعن بالنسبة للأول لعدم صحة إعلانه ، يستتبع بطلانه بالنسبة للثاني مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن .

(القضية رقم ١٣١ سنة ٢٧ في رئاسة وعضوية السادة الأسانذة الحسيني العوضي ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري ولطفي علي وحافظ محمد بدوي المستشارين) .

٦١٧

١٥ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - إعلان : حكم ، ميعاده ، مكانه ، نقض ، إجراءاته .

ب - إثبات : بالبينه ؛ نظام عام .

ج - حكم : تدليل ، قصور .

المبادئ القانونية :

١ - توجب المادة ٢٧٩ من قانون المرافعات ، قبل تعديلها بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، في الإعلان الذي يبدأ به ميعاد الطعن في الحكم أن يكون لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي ، فإذا كان تحديد المحل الذي وجه إليه إعلان الحكم المطعون فيه إنما ينصب على تعيين مكان تجارة الطاعن ، ولا

ينصرف إلى بيان محل إقامته وكان من الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أعلن للطاعن في محل تجارته ولم يكن ذلك الحكم قد صدر في شأن يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة ، فإن إعلان الحكم يكون باطلاً ولا يفتتح به ميعاد الطعن .

٢ - لا تتصل قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينه في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة بالنظام العام ؛ لذلك يجوز للخصوم الاتفاق على مخالفتها كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنه . فإذا كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بإجراءات الإثبات أن الطاعن قد طلب تسكين خصمه بإثبات ما يدعيه بشهادة الشهود ، مما يقطع برضائه بالإثبات بهذا الطريق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه على أساس نزول الطاعن عن حقه في طلب الإثبات بالكتابة ، لا يكون قد خالف القانون .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه التي لم تتناول بحث مستندات الطاعن المقدمة . ولم يقل كلمته في دلالتها في موضوع النزاع وكيف ينتق مضمونها الذي تؤديه بما حصله من البينة التي أقام قضاءه عليها ؛ فإن الحكم يكون قد شابه القصور .

(القضية رقم ١٦٣ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٦١٩

١٥ من نوفمبر ١٩٦٢

استئناف : إجراءات نظره ، تقرير التلخيص ؛
بطلان ، نظام عام ؛ حكم تدليل ، قصور ، قوة الأمر
المقضى .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم الصادر من المحكمة
الاستئنافية برفض الدفع ببطلان الاستئناف
وقبوله شكلاً ، قد قطع في أسبابه المتصلة
بمنطوقه بأن الدعوى ليست من الدعاوى التي
ينطبق عليها نص المادة ١١٨ من قانون
المرافعات ، وأنها من الدعاوى التي تعرض
على قاضي التحقيق ، حاز هذا القضاء قوة
الأمر المقضى .

وينبني على ذلك وجوب تحرير تقرير
التلخيص عن الدعوى وتلاوته في الجلسة
تطبيقاً لنص المادة ١١٦ من قانون المرافعات
فإذا كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الاستئناف
ببطلان الحكم الابتدائي لعدم تحرير تقرير
تلخيص عن الدعوى وتلاوته قبل المرافعة
فيها ، وكان إغفال هذا الاجراء الجوهرى
متعلقاً بالنظام العام مما يترتب عليه البطلان ،
فإن محكمة الاستئناف إذا عرضت عن هذا
الدفع رغم توافر عناصر الفصل فيه لديها ،
وقضت بتأييد الحكم الابتدائي بقيمة قضاءها
على ما أورده هذا الحكم من أسباب ، تكون
قد أصدرت حكماً مشوباً بالقصور بما
يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٨٢ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة الحسينى العوضى ومحمود توفيق اسماعيل
ومحمد عبد الحميد السكرى واطفي على وحافظ محمد بدوى
المستشارين) .

٦١٨

١٥ من نوفمبر ١٩٦٢

١ — خطبة : عدول منها ، تعويض ، مسئولية
تنصيرية .

ب — حكم : تدليل ، قصور ؛ تعويض ، مسئولية
ضرر ، عناصره .

المبادئ القانونية :

١ — استتالة أمد الخطبة في الزواج
والاحجام عن اتمامه ثم العدول عن الخطبة ،
كل ذلك أمور لا تفيد سوى العدول عن
إتمام الخطبة ، ولا تعد أعمالاً مستقلة بذاتها
هن هذا العدول . ومجرد العدول عن الخطبة ،
على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، لا يعد
سبباً موجباً للتعويض مهما تطل مدة
الخطبة ، إلا إذا اقترن هذا العدول بأفعال
أخرى مستقلة عنه ألحقت ضرراً بأحد
الخطيبين .

٢ — متى كان يبين من الحكم المطعون
فيه أنه أشار بصدد بيان الضرر المطالب
بالتعويض عنه إلى ما تكبدته المدعية قبل
العدول عن خطبتها من نفقات ومصاريف
تجهيز ، دون أن يعنى بإيضاح نوع تلك النفقات
ومقدارها والدليل على ثبوتها ، أو بتقصي
الضرر الذى أصابها ، فإن الحكم يكون مشوباً
بالقصور مما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٧٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود
القاضى وأحمد أحمد الشامى ومحمد عبد اللطيف ومحمد ممتاز
نصار المستشارين) .

تصير به الزوجة فراشا على ثلاثة أفرال :
أحدها : أنه نفس العقد وإن لم يجتمع الزوج
بها أو طلقها عقيبه في المجلس ، والثاني : أنه
العقد مع إمكان الوطء ، والثالث : أنه العقد
مع الدخول الحقيقي لا إمكانه المشكوك فيه .
وكانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون
٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام
الأحوال الشخصية قد نصت على أنه :
« لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد
زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها
من حين العقد ، وهو مذهب وسط ، وكان
ما قرره شاهد الإثبات من أنه لا يعلم أن
الطاعن قد عاشر المطعون عليها إثر الزواج
العرفي معاشرة الأزواج ، لا يفيد ثبوت عدم
التلاقي بينهما . فإن الحكم المطعون فيه إذ لم
يخالف هذا النظر ، لا يكون قد أخطأ في
تطبيق القانون .

٣ - بحسب قاضي الموضوع أن يبين
الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذكر دليلها ،
وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي
لحله ، وما عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم
في مناحي أقوالهم ومختلف حججهم وطلباتهم
ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو
طلب أناروه في مرافعتهم ، مادام قيام
الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها فيه التعليل
الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج
والطلبات . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد
أقام قضاءه برفض دعوى نفى نسب الصغير
على ما حصله من شهادة الشهود ، من أن

٦٢٠

٢١ من نوفمبر ١٩٦٢

- ١ - إثبات : طرقة ، الإثبات بالبينة ؛ محكمة
الموضوع ؛ حكم ، تدليل ، قصور ؛ أحوال شخصية ،
نسب .
- ب - نقض : طعن ، حالاته ، مخالفة القانون والخطأ
في تطبيقه ؛ أحوال شخصية ، نسب ، ثبوت .
- ج - حكم : تدليل ، قصور ، فساد في الاستدلال ،
أحوال شخصية ، نسب ؛ محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ - المحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر
بالتحقيق في الأحوال التي يحيز فيها القانون
الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة
للحقيقة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام
قضائه بإحالة الدعوى إلى التحقيق على
ما أورده في أسبابه من أن المطعون عليها ذهبت
في دفاعها أمام محكمة الاستئناف إلى أنها رزقت
بالصغيرة (من الطاعن) ثمرة زواج عرفي
سابق لعقد الزواج الرسمي ، وما هذا العقد
الآخر إلا اظهر للعقد العرفي بدليل ما ورد
في وثيقة الزواج الرسمي من أنها بكر حكيما ،
وهذا القول منها محل نظر . وانتهت المحكمة
من سياق دفاع الطرفين إلى أنها ترى من
ظروف الدعوى وملايساتها إحالة الدعوى
إلى التحقيق لاستظهار وجه الحق في هذا
الدفاع الذي يتصل بواقعة الدعوى ومن
شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي فيها ،
فإن الحكم لا يكون قد شاب قصور .

٢ - لن كان الفقهاء اختلفوا فيما

الذي وجدته ، وصفته ، وكان إعلان الطعن إعلاناً صحيحاً في الميعاد الذي حددته المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على اغفالها البطلان ؛ فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

(القضية رقم ٢٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود هياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي ومحمد عبد اللطيف وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

٦٢٢

٢٢ من نوفمبر ١٩٦٢

رسم : تسجيل ، رده .

المبدأ القانوني :

أحال الشارع — بخصوص المادة ٩ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٤٨ — إلى القانونين ٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية ، وذلك فيما يتعلق برد رسوم التسجيل . ولما كانت المادة ٦٦ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والمقابلة للمادة ٥٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه : « لا يرد أي رسم حصل بالتطبيق لأحكام هذا القانون إلا في الأحوال المنصوص عليها صراحة فيه » ، وقد خلا القانونان المذكوران من نص صريح يجيز رد الرسوم في حالة عدول أصحاب الشأن ، فقد دل

زواجا عرفيا قد تم بين الطرفين قبل إثباته رسمياً بستة شهور ، وبذلك تكون الصغيرة قد ولدت بعد دسئ أكثر من ستة شهور من انعقاد العقد العرفي ويثبت نسبها من أيها ؛ فإن ما أورده الحكم كاف لحمله ، وفيه الرد الضمني على دفاع الطاعن .

(القضية رقم ٢٥ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفران سالم وأحمد زكي محمد وعبد المجيد الفايش وقطب فراج المستشارين) .

٦٢١

٢٢ من نوفمبر ١٩٦٢

إعلان : أوراق المحضرين ؛ نقض ، طعن ، إعلان ، بطلانه .

المبدأ القانوني :

أوجبت المادتان ١٠ و ١٢ من قانون المرافعات على المحضر بيان الخطوات كافة التي يتخذها بصدد الإعلان قبل تسليم صورته لجهة الإدارة حتى تستوثق المحكمة من جدية هذه الخطوات ، فان أغفل ذلك بطل الإعلان عملاً بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات . ومن ثم فاذا كان المحضر قد أثبت في ورقة إعلان الطعن بالنقض انتقاله إلى موطن المطعون عليه فلم يجده ، ووجد شخصاً رفض استلام الإعلان بحجة وجوب استشارة المطعون عليه شخصياً ، فسلم المحضر صورة الإعلان إلى مندوب قسم الشرطة وأخطر المطعون عليه بذلك ، دون أن يثبت في محضره اسم الشخص

المبدأ القانوني :

الغرض من العلامة التجارية ، على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ ، هو أن تكون وسيلة تمييز المنتجات والسلع . ويتحقق هذا الغرض بالمغايرة بين العلامات التي تستخدم في تمييز سلعة معينة ، بحيث يرتفع اللبس بينهما ولا يقع جمهور المستهلكين في الخلط والتضليل ، ومن أجل ذلك وجب لتقدير ما إذا كان للعلامة ذاتية خاصة متميزة عن غيرها ، النظر إليها في مجموعها لا إلى كل عنصر من العناصر التي تتركب منها . فالعبرة إذن ليست باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور بما تحتويه علامة أخرى ، وإنما العبرة هي بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لترتيب هذه الحروف أو الرموز أو الصور ، وللشكل الذي تبرز به في علامة أخرى ، بصرف النظر عن العناصر التي تتركب منها ، وعمّا إذا كانت الواحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما يحتويه الأخرى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جعل عماده في التقرير بوجود تشابه بين العلامتين مجرد اشتراك بعض الحروف في الكلمة الواردة بكل منهما مما يؤدي إلى تشابه النطق بينهما في المقطع الأول من العلامة ، دون أن يعتد بباقي العناصر التي تتكون منها كل من العلامتين ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المستمر

» .. وحيث .. إن محكمة الاستئناف

ذلك على أن المشرع لم يقرر رسوم التسجيل في هذه الحالة .

(القضية رقم ٨٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٦٢٣

٢٢ من نوفمبر ١٩٦٢

حكم : تدليل ، عيوبه ، تناقض الأسباب .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم الابتدائي قد أورد في تقريراته أن الأعمال التي قام بها الطاعن لمصلحة وزارة الأوقاف لا تدخل في أعمال وظيفته بها ، وأنه كان يكافأ عنها لو ثبت أن الوزارة قد أفادت من جهوده بالمكافأة التي وعدت بها كل من يرشد عن الأعيان التي تنظرت عليها ، أو يساهم في تحصيل الأحكام المتأخرة سواء أكان موظفاً بالوزارة أم لا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي وأخذ بأسبابه ثم أضاف إليها بأن ما قام به الطاعن من جهود لا يعدو أن يكون مجرد أداء لواجبات وظيفته لا يستحق مكافأة عنها فما يتعارض وما أورده الحكم الابتدائي في تقريراته ومن ثم فإن أسباب الحكم المطعون فيه تكون قد تناقضت تناقضاً يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٥١ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٦٢٤

٢٢ من نوفمبر ١٩٦٢

علامة تجارية : تشابه علامتين ، مناهة .

المبدأ القانوني :

إذ كانت المادة السابعة والعشرون من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في شأن الحجز الإداري قد وردت في الفصل الخاص بحجز المنقول لدى المدين ، وكانت المادة ٧٢ من القانون المذكور قد نصت على سريان أحكام المادة السابعة والعشرين المشار إليها على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار ، وقد خلا القانون المذكور من مثل هذا النص بالنسبة لحجز ما للمدين لدى الغير ، فإن مفاد ذلك أن المشرع يكون قد قصد إلى هدم إخضاع المنازعة في حجز ما للمدين لدى الغير لحكم المادة السابعة والعشرين المشار إليها وتركها للقواعد العامة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة أحكام قانون الحجز الإداري فيما قضى به من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وقاضي الأمور المستعجلة وإن كان

مختصا أصلا بالحكم بعدم الاعتداء بحجز ما للمدين لدى الغير إذا وقع لدين غير معين المقدار ، وبغير أمر من قاضي الأمور الوقتية إلا أن مفاد نص المادتين الأولى والثانية من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري ، أن لرئيس الجهة الإدارية طالبة الحجز أن يحدد الدين المراد الحجز به بحيث يقوم تحديده مقام التحديد الذي يجريه قاضي الأمور الوقتية . فإذا كان الثابت من الوقائع

استندت في القول بوجود تشابه بين العلامتين من شأنه أن يخدع جمهور المستهلكين في علامة الطاعن ، على نظر حاصله أن بدء النطق فيهما واحد ، ولا تؤدي الحروف وحدها التي ذيل بها الطاعن علامته وهي حروف (ستر) إلى إزالة اللبس بينهما ، وأنه لا عبرة بوجود ناقوس بأى لون ، إذ مثل هذا التمييز لا يكون له اعتبار قائم في ذهن المستهلك العادى مثل رنين صوت الاسم للعلامة التي يقصد الشراء من فثتها .

وهذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه مخالف للقانون ، ذلك أنه لما كان ثابتاً من وقائع الدعوى أن علامة الطاعن مكونة من إطار مربع حررت في أعلاه كلمة جينيستر باللغة العربية ، وفي أسفله نفس الكلمة *genister* بالحروف اللاتينية ، بينما تتكون علامة المطعون عليها الأولى من رسم ناقوس أحمر تعلوه كلمة *genie* بالحروف اللاتينية ، وبأسفله نفس الكلمة باللغة العربية . وكان الغرض من العلامة على ما يستفاد من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ هو أن تكون وسيلة لتمييز المنتجات .. » .

(القضية رقم ١٦٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسينى العوضى ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكرى ولطفى على وحافظ محمد بدوى المستشارين) .

٦٢٥

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢

حجز إداري : حجز ما للمدين لدى الغير ، دعوى عدم الاعتداد بالحجز ؛ قاضي الأمور المستعجلة ، اختصاص .

أن رئيس الجهة الإدارية الحاجزة قد أصدر أمراً بتحديد الدين ، وأن إجراءات الحجز الإداري قد اتخذت بناء على هذا الأمر ، فإن قاضي الأمور المستعجلة لا يكون مختصاً بالنظر في دعوى عدم الاعتماد بالحجز المبينة على هذا السبب ، ومن ثم فإن المحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(الفضية رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وأميل جبران وقطب عبد الحميد فراج المستشارين) .

٦٢٦

٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢

استئناف : فرعى ، قبوله ؛ أحوال شخصية ، وقف .

المبدأ القانوني :

إذا ألغى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، ومنها مواد الفصل الثالث والرابع والخامس من الباب الخامس من الكتاب الرابع ، وما اشتملت عليه من أحكام خاصة بالتماس إعادة النظر وطلب تصحيح الحكم أو تفسيره والطعن في الأحكام ممن تتعدى إليه ؛ بينما استبقى من بين ما استبقاه الفصلين الأول والثاني وما اشتملا عليه من أحكام خاصة بالمعارضة والاستئناف ، ونص في المادة الخامسة على

أنه : « تتبع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المحاكم المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكاملة لها ، فقد دل ذلك على أنه أراد أن يبقى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هي الأصل الأصل الذي يجب التزامه ، ويتعين الرجوع إليه في التعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته .

وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يخضع في إجراءاته لل مواد الخاصة به والواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وإذا كان ذلك ، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تعرف طريق الاستئناف الفرعى ولم تنص عليه ، وهو استثناء من القواعد العامة أجازها قانون المرافعات لمن فوت ميعاد الاستئناف ، أو قبل الحكم وكان قبوله هذا قد تم وقبل رفع الاستئناف الأصلي ،

فإن المحكم المطعون فيه وقد قضى بقبول الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون عليهم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(القضية رقم ٢٨ سنة ٣٠ « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٦٢٧

٢٩ من نوفمبر ١٩٦٢

١ - تقادم : تمسك به ؟ قانون مدنى ، سرىانه على روابط القانون العام ؟ نظام عام ؟ نقض ، أسباب موضوعية .

ب - قانون : لائحة ، منزلتها من التشريع ؟ مرتب ، تقادم .

ج - ميزانية : قانونها ، موظف ، وظيفة ، نقلها .

المبادئ القانونية :

١ - مفاد نصوص المواد ٣٧٤ و ٣٧٥ من القانون المدنى التى بينت مدد التقادم ومبدأ سرىانه وأسباب الوقف والانقطاع ، أن القانون المدنى فى خصوص التقادم ، لم يجتزىء فيما بينه من حالات التقادم بحالات خاصة بالأفراد ، بل تناول حالات أخرى تعتبر من روابط القانون العام ، كما هو الحال فى المرتبات والمهايا والأجور والمعاشات المستحقة للموظفين والضرائب والرسوم . ومن ثم فإن الأصل أن ديون الدولة قبل الغير وديون الغير قبل الدولة ، تخضع لقواعد التقادم الواردة فى القانون المدنى ، ما لم يوجد تشريع خاص يقضى بغير ذلك .

ولما كانت المادة ٣٨٧ من القانون المدنى

بما تنص عليه من أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها ، بل يجب التمسك به من كل ذى مصلحة ؛ قد أنت بحكم عام ودلت على أن التقادم لا يعتبر متعلقا بالنظام العام ، وكان لم يصدر تشريع على خلاف هذا الأصل ، فإن الطاعنة (وزارة المالية) إذ لم تتمسك بالتقادم أمام محكمة الموضوع ، فلا يصح لها ، سواء كان تكييف المبلغ المطالب به بأنه تعويض أو مرتب ، أن تتمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - الأصل أن اللائحة لا تعدل تشريعا إذ هى فى مرتبة أدنى منه ، ومن ثم فإن المادة ٥٠ من اللائحة المالية للبيزانة والحسابات التى تنص بأن المرتبات التى لم يطالب بها فى مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة ، لا يمكن أن تعدل من أحكام القانون المدنى فى التقادم المسقط أو تجعله متعلقا بالنظام العام . فضلا عن أن تلك اللائحة لا تعدو أن تكون مجموعة مواد أشير فى بعضها إلى مصدرها من قانون أو قرار وزارى بينهما جاء البعض الآخر - ومنها المادة ٥٠ - عاطلة عن هذا المصدر ؛ وبالتالى فإن المادة ٥٠ سالفه الذكر تفتقد عناصر قوتها الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع .

٣ - لا يسند قانون ميزانية الدولة إلى الموظفين الوظائف ، وإنما هو يقرر الاعتماد اللازم للانفاق ، أما إسناد الوظائف فلا

يكون إلا بقرارات فردية من جانب السلطة العامة ، وتعتبر هذه القرارات في حالة «نقل الوظائف» بمثابة تعيين تتوخى فيه السلطة العامة موجبات المصلحة العامة ، فتعين في هذه الوظائف المنقولة من يصلحون لها سواء أ كانوا من بين شاغليها أم من غيرهم . وإذن فإذا كان قانون ميزانية الدولة لعام ١٩٤٤/٤٣ قد تضمن نقل وظائف القسم القضائي بمصلحة المساحة إلى إدارة قضايا الحكومة لإدماج وظائف الكادر القضائي بالمصلحة المذكورة في إدارة القضايا ، فإن هذا النقل لا يستتبع حتماً وبقوة القانون نقل الموظفين الشاغلين لتلك الوظائف .

(القضية رقم ٢٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري ولطفي علي وحافظ محمد بدوي المستشارين) .

٦٢٨

٢٩ من نوفمبر ١٩٦٢

حكم : طعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ؛ استئناف .

المبدأ القانوني :

إذ نصت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات

على أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ؛ فقد قصدت إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهاها وفقاً لهذا النص ، هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها ، لا تلك الخصومة التي تثار عرضاً بشأن دفع شكلي في الدعوى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دفعين شكليين (عدم جواز الاستئناف وعدم قبول المعارضة شكلاً) وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في الموضوع ، وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ، فإن هذا الحكم لا يجوز الطعن فيه استقلالاً ، ولا يغير من هذا النظر التحدي بأن الحكم الذي سوف يصدر في الموضوع بما لا يقبل الطعن فيه ، لأنه لو صح ذلك فإنه ينسحب على الأحكام الفرعية التي تصدر في الدعوى ولا تكون هي الأخرى قابلاً للطعن .

(القضية رقم ١٩٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عباد رئيس المحكمة ومحمود القاضي وعبد الله الطيف مرمي وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

قَضَاءُ الْمَحْكَمَةِ الْأَعْلَى

٦٣٠

١٧ من ديسمبر ١٩٦٠

كادر عمال : علاوة دورية ، بداية تدرجها كل سنتين .

المبدأ القانوني :

إن البند (ثانياً) من الكتاب الدوري رقم (ف ٢٣٤-٥٢/٩) الصادر من وزارة المالية في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ المتضمن أحكام قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، وهذا البند خاص بالعلاوات الدورية ، جاء فيه : « ولما كان بعض العمال في الفئات السابق ذكرها (ومنهم العمال المكتبة - كتبة الأجرية) قد بلغوا نهاية مربوط درجاتهم منذ زمن طويل فلم تصرف لهم علاوات دورية ، وحيث أن رفع نهاية مربوط الدرجات سيترتب عليه صرف علاوات لهم ، فقد وافق مجلس الوزراء بقراره آنف الذكر على صرف العلاوات لهم بالكيفية الآتية : (١) العمال الذين بلغت أجورهم آخر مربوط درجاتهم ، وكانت لهم قبل أول مايو سنة ١٩٥١ سنتان أو أكثر من تاريخ آخر علاوة منحوها ، تصرف لهم العلاوة بالفئات الجديدة (وهي ٢٠ مليماً كل سنتين بالنسبة لدرجتي العمال المكتبة وكتبة الأجرية) في حدود ربط الدرجة الجديدة من تاريخ موافقة مجلس

٦٢٩

١٧ من ديسمبر ١٩٦٠

موظف : أقدمية ، ضم مدة خدمة سابقة ، حسابها ، حق الطعن في قرارات الترقية الصادرة في هذه المدة .

المبدأ القانوني :

إذا لم يكن للمدعى وقت صدور القرار المطعون فيه أصل حق في أن يتزاحم في الترشيح للترقية إلى الدرجة الخامسة الفنية العالية ، مع من ينتظمهم سلك مدرسي وزارة التربية والتعليم الذين كانوا يشغلون الدرجة السادسة الفنية العالية . فإنه لا بد لكي يكون له أصل حق التزاحم ، أن يصدر قرار بإنشاء هذا المركز القانوني له في وزارة التربية والتعليم بتعيينه في مدرسا من الدرجة السادسة بالكادر الفني العالي ، حتى يجوز له أن يتزاحم بدوره طبقاً للقانون مع موظفي هذا الكادر . وهذا القرار لم يصدر إلا بعد صدور القرار المطعون فيه ، وبذلك ينهار الأساس القانوني الذي يقيم المدعى عليه طعنه في القرار المذكور .

(الفضية رقم ٤٦٨ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة سيد علي الدمراوى نائب رئيس المجلس وسيد ابراهيم الديوانى وحسنى جورجى وعبد الفتاح بيوى نصار ومحمد مختار العزبى المستشارين) .

٦٣١

١٧ من ديسمبر ١٩٦٠

- ١ - مصلحة الصحة الوقائية : استقلالها بوظائفها ودرجاتها .
- ب - أمراض عقلية : مجلس مراقبتها ، ندب موظف من مصلحة الصحة الوقائية للعمل بسكرتيرته ، تكيفه .

المبادئ القانونية :

١ - إن مصلحة الصحة الوقائية فصلت في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٥٠ واستقلت بوظائفها ودرجاتها منذ ذلك التاريخ عن المصالح التابعة للديوان العام بوزارة الصحة ، وأن الوظائف الكتابية بمصالح الوزارة كانت موزعة تبعاً لتقسيم الوزارة إلى مصالح مستقلة منفصلة بميزانياتها ووظائفها ودرجاتها وذلك إعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ قانون نظام موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وأن الوزارة كانت في السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ مقسمة إلى :

١ - فرع ١٠ ، الديوان العام ٢٠ ، مصلحة الطب العلاجي ٣٠ ، مصلحة الصحة الوقائية .. بما يجعل هذه الأخيرة وحدة مستقلة بذاتها عن الديوان العام .

٢ - لئن كان مجلس مراقبة الأمراض العقلية قد ورد ذكره تحت الفرع (١) الديوان العام بالوزارة في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣/١٩٥٤ ، إلا أنه لم تدرج له أي وظائف أو درجات خاصة به ، بل كل ما خصص له بالميزانية هو مبلغ ٧٥٠ جنيهاً في السنة مكافآت للأعضاء وغيرهم من الخبراء كأتعاب عن حضور

الوزراء ، ويتخذ أول مايو سنة ١٩٥١ أساساً لتحديد موعد العلاوات المقبلة . (٢) أما العمال الذين لم تنقضى على آخر علاوة منحوها سنتان في أول مايو سنة ١٩٥١ ، فتمنح لهم العلاوة بالعشرات الجديدة بعد انقضاء السنتين مع مراعاة أول مايو في حدود ربط الدرجة الجديدة . .

ومعنى هذا أن مجلس الوزراء قد قصد إلى تطبيق القواعد الجديدة بغير أثر رجعي ، وإلا لما جعل أول مايو سنة ١٩٥١ مناسبا لحساب مدة العلاوة الجديدة ، بمعنى أن حساب السنتين لا يطبق إلا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥١ ، ويكون بداية التطبيق على العمال الذين لم تنقضى على آخر علاوة منحوها سنتان في أول مايو سنة ١٩٥١ . ولو أراد الشارع أن يكون تدرج العلاوات كل سنتين من بدء التعيين ، لما كان في حاجة إلى أن يضع نص الفقرة (٢) من البند ثانياً الخاص بالعلاوات الدورية ، بل كان يحيل على التاريخ الذي تسفر عنه التسوية للأجر منذ بدء التعيين . ولكن قرار مجلس الوزراء لم يسلك هذا المسلك بل وضع قاعدة من مقتضاها ألا يبدأ تدرج العلاوات كل سنتين إلا بالنظر في تاريخ أول مايو سنة ١٩٥١ . وهذا ما أخطأ فيه المحكم محل هذا الطعن إذ قضى بتدرج العلاوات كل سنتين من بدء تعيين المدعى .

(القضية رقم ٦٢١ سنة ٥ ن بالهيئة السابقة) .

المتقدم لا يكون وحدة إدارية لها كيان ذاتي من وحدات وزارة الصحة العمومية ، وآية ذلك أنه لم تقرر له وظائف أو درجات لموظفين فنيين أو كتابيين بميزانية الوزارة ، وإنما اعتمد له مبلغ سنوي إجمالي خصص لمكافآت الأعضاء والأطباء الإحصائيين وما إلى ذلك . ومن ثم فإن نذب المدعى للعمل بسكرتيريه إنما تم استصحابا لوظيفته التي كان يشغلها بمصلحة الصحة الوقائية بحكم الضرورة ، لا إلى وظيفة بالمجلس ليس لها وجود بقانون ربط الميزانية ، وما كان نذبه بهذا الوضع مهما يطل ليستحيل نقلا ، ان جاز ذلك ، لوقوعه على غير محل ، أو لينتج أثرا في هذا الخصوص لكون هذا الأثر غير ممكن ولا جائز قانوناً لافتقار الاعتماد المالي اللازم لترقيته .

(القضية رقم ٧٦٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٢

١٧ من ديسمبر ١٩٦٠

مدة خدمة سابقة : ضمها ، شرطه ، العمل السابق
إذون ؟ والجديد مدرس ، أساس ذلك .

المبدأ القانوني :

يشترط لضم المدة السابقة إلى مدة العمل
بالحكومة أن يتحدد العمل السابق مع العمل
الجديد في طبيعته .

ولما كان عمل المأذون لا يخرج عن كونه
توثيقاً لنوع معين من المحررات ، لا يتطلب
القيام به إلا مراعاة الإجراءات والنظم التي

الجلسات ومصاريف انتقال وما إلى ذلك ، وهذا المبلغ وارد تحت بند (هـ) مكافآت
لأطباء إحصائيين ولأعضاء مجلس مراقبة
الأمراض العقلية ، وليس تحت البند « ا » ،
ماهيات ومرتبات وأجور .

ويبين من ذلك أن مجلس مراقبة الأمراض
العقلية المنشأ بالقانون ١٤١ لسنة ١٩٤٤
بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية ، ليس
مصلحة أو إدارة أو فرعا من أيهما ؛ بل هو
هيئة استشارية فنية . إذ نصت المادة الأولى
من هذا القانون على أنه : « يختص بالنظر في
حجز المصابين بأمراض عقلية والافراج
عنهم . وفي الترخيص بالمستشفيات المعدة لهم
والتفتيش عليها » . كما نصت المادة الثانية منه
على أن المجلس يشكل من رئيس هو وكيل
وزارة الصحة العمومية للشئون الطبية أو من
يقوم مقامه ، ومن أعضاء بحكم وظائفهم
تابعين لمختلف الوزارات والمصالح ، كالحامي
العام أو رئيس نيابة الاستئناف ، وكبير
الأطباء الشرعيين أو من يقوم مقامه ،
وموظف كبير يندبه وزير الداخلية وموظف
كبير يندبه وزير الشؤون الاجتماعية ، وأستاذ
الأمراض العصبية بجامعة القاهرة ، ومندوب
من قسم قضايا وزارة الصحة العمومية في
درجة نائب على الأقل ، وكبير أطباء مصلحة
السجون أو من يقوم مقامه ، ويتولى سكرتيرية
المجلس من يعينه وزير الصحة العمومية من
الموظفين لهذا الغرض ،

وأن هذا المجلس بحكم تشكيله على الوجه

تحكم هذا العمل : في حين أن عمل المدرس يقوم على تربية النشء وتهذيبه وتزويده بالمعلومات وتقويم كل انحراف أو اعوجاج من أى نوع فيه وتوجيهه الوجهة الصالحة مستعيناً على ذلك بالنظريات والقواعد التربوية ، وهو عمل يغاير كل المغايرة عمل المساذون ولا يتفق معه فى أى ناحية من النواحي ، ومن ثم فإنه لا يجوز ضم مدة العمل كمأذون إلى مدة العمل كمدرس لاختلاف طبيعة كل منهما عن الآخر .

(القضية رقم ١٨٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٣

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠

جامعة : أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس ،
ترقيتهم ، الأقدمية ، الانتاج العلمى .

ب - انتاج علمى : تقديم أحد الأبحاث تمهيداً
للائحة هيئة التدريس ، تقديمه بعد ذلك بمناسبة الترقية .

المبادئ القانونية :

١ - لا محل لإعمال قاعدة الأقدمية ولو صاحبها الجدارة ، عندما تجرى بما ينافسها قاعدة أخرى أخص منها فى مقام الترقية بالنسبة إلى فئة من الموظفين بذاتها ، كأعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس الذين انتظمت ترقياتهم قاعدة تنظيمية معينة أقرها وضبطها مجلس جامعة عين شمس بمجلسة المجلس التى عقدت فى ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ واستمرت إلى ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٣ ، وهى أن يكون الإنتاج العلمى أساس الترقية من وظيفة مدرس إلى أستاذ مساعد ومن

وظيفة أستاذ مساعد إلى أستاذ . ويجب أن تفحص هذا الإنتاج لجنة وتقدره ، وتؤلف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء يكون اثنان منهم على الأقل من خارج الكلية أو المعهد بقرار من مجلس الكلية أو المعهد ، ويقر مجلس الجامعة هذه اللجنة ، ومن المبادئ المقررة أن الخاص يقيد العام ولا عكس ، والقاعدة التى وضعها مجلس جامعة عين شمس إنما قصد بها ولا ريب التحليل من التزام الأقدمية فى الترقية وسن ضابط وأساس جديد تجزى على مقتضاه ترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المذكورة ، ولا شبهة فى أن مجلس الجامعة كان يملك وقتئذ تقدير هذه الملاممة فى خصوص ترقية أعضاء هيئة التدريس ، فالشارع إذ نص فى المادة ٨ من اللائحة الداخلية للمعهد العالى للهندسة ، وهى اللائحة التى كانت واجبة التطبيق عند صدور القرار المطعون فيه بمقتضى أحكام القانون ٩٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن إنشاء وتنظيم جامعة عين شمس المعدل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥١ ، على أنه يشترط فيمن يرقى أستاذاً مساعداً أن يكون قد شغل وظيفتي مدرس (حرف ب) ومدرس (حرف ا) معاً مدة لا تقل عن أربع سنوات ؛ لم يقصده فرض قيد على سلطة الجامعة فى الترقية بالتزام الأقدمية فيها ، وإنما هو قد وضع شرط صلاحية ينبغى أن يتوافر أصلاً فى المرشحين للترقية ، ولم يفرض بعد ذلك قيداً على ولاية الجامعة فى الاختيار للترقية

المبدأ القانوني :

إن القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، إذ قسم الوظائف الداخلة في الهيئة إلى فئتين عالية ومتوسطة ، ينظم كلا منها قواعد خاصة من حيث التعيين والترقية تختلف في كل واحدة عن الأخرى ، قد وضع أصلاً عاماً هو الفصل بين الفئتين ، وتأسيساً على ذلك فإن المدة التي تقضى في الكادر المتوسط ، لا يمكن كإصل عام أن تضم إلى مدة خدمة الموظف في الكادر العالي بعد نقله إليه . وقد ألزم الشارع هذا الأصل العام ، ولم يخرج عليه إلا لظروف ملحة وفي حدود ضيقة وطبقاً لقواعد وضوابط تجعله أقرب إلى أن يكون تقريراً للمبدأ العام وليست استثناء منه .

وقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد أخذ بالأصل العام ولم يخرج عليه ، والدرجة في الكادر الأدنى لا تتفق إطلاقاً مع الدرجة في الكادر الأعلى حتى ، لو اتحدت في التسمية ؛ إذ حيث أراد الشارع الخروج على هذه القاعدة وفي الحدود السابق ذكرها ، فقد أعلن عن ذلك صراحة كما جاء في القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ (تنفيذاً للقانون ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون موظفي الدولة) الصادر في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ والمعمول به من تاريخ نفاذ القانون ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ المذكور في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ حيث جاء فيه أن : (١) مدد العمل السابقة في الحكومة أو في الأشخاص الإدارية

من بين المرشحين الذين يتوافر فيهم هذا الشرط . وللجامعة أن تضع من القواعد العامة ما تضبط به اختيارها . على أن تلتزمه في التطبيق على الحالات الفردية ، وقد التزمت جامعة عين شمس القاعدة التي وضعتها وطبقتها على من شملهم القرار المطعون فيه تطبيقاً سليماً .

٢ — إن البحث العلمي الذي قام به المدعي للحصول على درجة D.C.Ac. في يونيو سنة ١٩٥٠ من كلية هندسة الطيران في إنجلترا ، كان قد تقدم به إلى الجامعة تمهيداً لإحاقه بهيئة التدريس بكلية الهندسة ، وقد تم ذلك بقرار من مجلس الجامعة في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥١ ، فهذا البحث بهذه المثابة قد استنفذ أغراضه في خصوص الترقية ، ولا يصح أن يكون هو بذاته مرة أخرى سنداً للترقية في مرحلة تالية من مراحل حياته العلمية والوظيفية بالجامعة ، وإلا لانتفت الحكمة من اشتراط الإنتاج العلمي في كل مرحلة للترقية من وظيفة مدرس إلى أستاذ مساعد ، ثم من وظيفة أستاذ مساعد إلى وظيفة أستاذ .

(القضية رقم ١٠٧ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٤

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠

مدة خدمة سابقة : ضم المدة بالكادر المتوسط إلى المدة بالكادر العالي في نفس الدرجة ، عرض الأمر على هذه اللجنة ، المدة التي قضيت بعد الحصول على المؤهل .

العامة ذات الميزانيات الملحقه أو المستقلة ،
تحتسب كاملة سواء كانت متصلة أو منفصلة ،
مضى كانت قد قضيت في درجة معادلة للدرجة
التي يعاد تعيين الموظف فيها وفي نفس الكادر ،
فإذا كانت قد قضيت في كادر أدنى أو على
اعتماد أو بالمكافأة الشهرية أو باليومية جاز
ضمها أو بعضها بالشروط الآتية :

أ - أن يكون العمل السابق قد أكتسب
الموظف خبرة يفيد منها في عمله الجديد ،
ويرجع في ذلك إلى لجنة شئون الموظفين
المختصة .

ب - أن تكون المدة المضمومة قد
قضيت في درجة معادلة للدرجة التي يعاد
تعيين الموظف فيها .

ج - يقصر الضم على المدد التي قضيت
بعد الحصول على المؤهل العلمي الذي تتطلبه
المادة ١١ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ،
والذي يعين على أساسه الموظف أو يعاد
تعيينه بمقتضاه ، وبشرط ألا يترتب على هذا
الضم أن يسبق الموظف زملاءه ممن يعملون
معه في المصلحة أو الوزارة المعين فيها
(المادة ٥ من القرار المذكور) . وإذن وطبقاً
لأحكام هذا القرار ، فإن المدة التي يجوز
ضمها من الكادر المتوسط إلى مدة عمله
في الكادر الفني العالي هي المدة التي حصل
فيها الموظف على المؤهل اللازم للتعيين
في الكادر العالي فقط دون غيرها . ووضح
من القرار ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المذكور ، أنه

هدف إلى تصحيح وضع الموظف الحاصل
على المؤهل العالي والذي كان يشغل وظيفة
في الكادر المتوسط عند انتقاله إلى الكادر
العالي أو عند تعيينه أو إعادة تعيينه فيه ،
وهذا أقرب إلى أن يكون تفرعاً للأصل العام
بالفصل بين الكادرات . فإذا كان عمل المدعى
وهو في الكادر المتوسط يتفق تماماً مع عمله
في الكادر العالي ، لذا فإنه لا محل لعرض
هذا الأمر على لجنة شئون الموظفين عملاً
بالفقرة أ من البند ١ من المادة الثانية من
قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ولما سبق جميعه وطبقاً لقرار رئيس
الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ يكون من
حق المدعى ضم مدة عمله في الدرجة السادسة
من الكادر الفني المتوسط ابتداء من وقت
حصوله على المؤهل العالي ، ورد أقدميته
إلى هذا التاريخ مع مراعاة أحكام المادة
الخامسة من القرار الجمهوري رقم ١٥٩
لسنة ١٩٥٨ .

(القضية رقم ٤٠١ سنة ٤٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٥

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠

مجلس مديرية : موظف ، مكافأة ترك الخدمة ،
تقريرها .

المبدأ القانوني :

لا صحة لما ذهبت إليه الحكومة من
أن المدعية وقد صرفت إليها مكافأة نهاية
خدمتها بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٥ ،

تنتهى في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ ، وكان هذا الحكم غير جائز تنفيذه قبل فوات ميعاد الطعن فيه وفقاً لحكم المادة ١٥ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، إلا أنه نظراً إلى عدم انقضاء هذا الميعاد حتى الآن، وعدم قيام دليل على رفع طعن من جانب الحكومة في هذا الحكم الموضوعي يمكن أن يترتب عليه وقف تنفيذه ؛ ولما كان الحكم الصادر في طلب وقف التنفيذ بالتطبيق للمادة ٢١ من القانون المشار إليه هو حكم واجب التنفيذ بنص المادة ١٥ منه إلا إذا أمرت دائرة فحص الطعون بإجماع الآراء بغير ذلك، وقد أمرت بوقف تنفيذه فعلاً بجلسته ٢٦ من يونيو سنة ١٩٦٠ وأحالت الطعن إلى المحكمة العليا للفصل في موضوع طلب وقف التنفيذ ، فإنه تكون ثمة مصلحة قائمة في الفصل في موضوع هذا الطلب ، وموجب قانوني لذلك .

٢ — إن المدعى وإن كان في الماضي من الأجانب ذوى الإقامة الخاصة بالبلاد ، إلا أن حقه في هذه الإقامة قد سقط وزالت آثارها القانونية بعد إذ صدر القرار رقم ١٧ من السيد وزير الداخلية في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بناء على تخريرات إدارة المباحث العامة وموافقة اللجنة المختصة بإبعاده لخطورته على أمن الدولة وسلامتها ونشاطه المهادى ابان العدوان الثلاثى على مصر في سنة ١٩٥٦ ، وبعد إذ نفذ هذا القرار بمغادرته هو وزوجه البلاد إلى فرنسا في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ بعد

فلا يقبل منها أى منازعة تتعلق بتقدير المكافأة بعد مضي أربعة أشهر من تاريخ إعلانها باعتماد وزارة الداخلية لحساب المكافأة ، طبقاً لما تقضى به المادة العاشرة من لائحة المكافآت الخاصة بمجالس المديریات ، الصادرة بقرار من وزير الداخلية في ٢٠ من مايو سنة ١٩٤٤ . ذلك أن المنازعة كانت قائمة فعلاً منذ تقديم التظلم للجنة القضائية في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، وهى تطالب منذ ذلك الوقت بأحققتها في المكافأة ، فأداء الإدارة في أثناء نظر المنازعة لا تقطع على المدعية السبيل في الاستمرار في دعواها المرفوعة من قبل هذا الدفع ، المنازعة في الأساس الذى سويت عليه هذه المكافأة ، لأن الدعوى لا تزال قائمة .

(القضية رقم ٤٣٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٦

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠

١ — وقف التنفيذ: حكم في طلبه، الطعن بوقف تنفيذه بإجماع دائرة فحص الطعون . صدور حكم محكمة الموضوع بإلغاء القرار المحكوم بوقف تنفيذه أثناء نظر الطعن .
ب - أجنبي: إبعاده، إقامة عارضة، إقامة خاصة ، منقوض حق الأجنبي ليها بالقرار الصادر بإبعاده ، موافقة الإدارة على عودته لفرض خاص معين ، رفض الإدارة التجديد .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كانت محكمة القضاء الإدارى قد قضت في الموضوع بجلسته ٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ ، بإلغاء القرار الصادر بتسليف المدعى مغادرة البلاد هو وعائلته خلال مدة

٦٣٧

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠

١ - كادر العمال : مصلحة السكك الحديدية ، وظيفة براد عربات درجة ثانية ، وظيفة براد ؛ تسمية هذه الوظيفة « شحاجي » .

ب - كادر العمال : تعيين جديد ، نقل العامل من وظيفة « شحاجي » في الفئة (١٢٠ / ٣٠٠) إلى وظيفة (كشاف عربات) في الفئة (٢٠٠ / ٣٦٠) ، طبيعته

ج - كادر العمال : صانع دخل الخدمة بغير امتحان وبدون مؤهل دراسي ، تسوية حالته بمصلحة السكك الحديدية .

د - كادر العمال : ترقية حتمية إلى درجة الدقة الممتازة ، شرط قضاء الست سنوات في درجة صانع دقيق .

المبادئ القانونية :

١ - إن أعمال وظيفة « براد عربات درجة ثانية » لا تمت بصلة ما إلى أعمال وظيفة « براد » الواردة ذكرها بالكشف رقم (٦) الملحق بكادر العمال ، وهو كشف الصناع أو العمال الفنيين الذين تسوى حالتهم من بدء تعيينهم بأجرة ثلاثمائة مليم في اليوم في الدرجة (٣٠٠ / ٥٠٠) ، أي في الوظائف التي تحتاج إلى دقة ، والتي تجيز لشاغلها بعد مضي ست سنوات فيها ، حق الترقية إلى درجة الدقة الممتازة . فعمل وظيفة « براد عربات درجة ثانية » لا يخرج في حقيقته وطبيعته عن عمل تشحيم العربات . ولم يكن إطلاق لقب « براد عربات درجة ثانية » على أعمال تلك الوظيفة ، إلا من قبيل التجاوز في تسميات وظائف العمال في ذلك التاريخ . من أجل هذا ، وتقديراً لكل لبس ، بادرت مصلحة السكك الحديدية إلى إصدار المنشور

سحب بطاقتي إقامتهما الخاصة وإدراج اسميهما في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٧ في قائمة الممنوعين من دخول البلاد ، وعدم طعنه قضائياً في هذا القرار في الميعاد القانوني .

ومن ثم فإن موافقة وزارة الداخلية بعد ذلك على عودته إلى البلاد ومنحه تأشيرة بالإذن بدخول مصر ، عاد بمقتضاها في ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ لغرض خاص معين هو زيارة والدته المسنة بعد وفاة والده ، ولمدة محددة موقوتة عدتها شهران على سبيل التسامح المحض لدواعي الإنسانية ، إنما يكونان بمثابة السماح له باعتباره أجنبياً بدخول البلاد لإقامة عارضة مبتدأة مما ترخص فيه الإدارة بسلطانها التقديرية في حدود ما نراه متفقاً والمصلحة العامة ، فلها أن ترخص ابتداء في الإقامة أو لا ترخص ، كما لها تحديد مدة هذه الإقامة ، وكذا تجديدها إذا انتهت أو عدم تجديدها . ومتى انتهت الإقامة العارضة المرخص فيها ورفضت الإدارة تجديدها لما قام لديها من أسباب مسوغة تتصل بالأمن وبالمصلحة العامة ويرجع إليها تقدير خطورتها ؛ وجب على الأجنبي مغادرة البلاد فوراً ولا يحول دون إثارة المصلحة العامة وتغليب جانب الأمن وضروراته وسلامة الدولة في هذا الشأن ، وجود مصلحة شخصية للأجنبي بالبلاد تتحقق ببقائه فيها فترة من الزمن .

(القضية رقم ٧٦٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

بكاور العمال ، ودرجتها محددة بالفئة (٣٦٠/٢٠٠) .

فلو صح ما يزعمه المدعى ويؤسس عليه دعواه من أن وظيفته الأصلية في عام ١٩٢٢ كانت وظيفة « براد » ، وهذه الوظيفة مما ورد ذكره في الكشف رقم (٦) فئة (٥٠٠/٣٠٠) ، ويكون بدء تعيينهم بأجر ثلاثمائة مليم ، لسكان في نقله وتعيينه في عام ١٩٢٩ في وظيفة « كشاف عربات » ، (٣٦٠/٢٠٠) بعد إذ قضى في عمله قرابة عشر سنوات ، تنزىل له في الوظيفة الأصلية وفي درجتها ، وهذا أمر ، فضلاً عما فيه من مخالفة صريحة لأحكام القانون ، فإنه لا يستقيم كذلك مع ما هو ثابت في ملف خدمة المدعى من زيادة في أجره عند إجراء نقله أو تعيينه في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٢٩ .

ويخلص من هذا كله أن الوظيفة التي عين المدعى فيها يوم أن التحق بخدمة المصلحة هي في حقيقتها وظيفة « شحام » ، وهي من وظائف العمال العاديين الوارد ذكرها بالكشف رقم (١) والمقرر لها الدرجة (٢٤٠/١٢٠) المعدلة إلى (٣٠٠/١٢٠) من كشوف كادر العمال ، وإن كان يطلق عليها في ذلك الوقت ، وقبل عام ١٩٢٦ ، لقب « براد عربات درجة ثانية » ، في حين أنها ، كما ثبت مما تقدم ، لا تمت لصناعة البرادة بصلة ، ولا تربط بينها وبين وظيفة « براد » ، رابطة .

٢ — إن وظيفة « شحام » هي من وظائف العمال العاديين المذكورة في الكشف

رقم (٢٦٥) في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ موقفاً عليه من يملك إصداره فنياً وهو كبير المهندسين الميكانيكيين ، وقد نص فيه على أنه : « ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٦ تغير ألقاب الوظائف المذكورة فيصبح لقب وظيفة « براد عربات درجة أولى » هو "First grade carriage fitters" هو كشاف عربات Carriage and wagon examiners ويصبح لقب وظيفة « براد عربات درجة ثانية » هو « شحاجي » greasers . وهذه الألقاب هي التي كانت مستعملة سابقاً لهذه الوظائف بمصلحة السكك الحديدية وهي تعبر تعبيراً صحيحاً عن نوع العمل الذي يقوم به هؤلاء العمال .

وتتفيذاً لهذا المنشور المصلحة ، تغير لقب وظيفة المدعى اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٢٦ إلى « شحام » ، بعد أن كان « براد عربات درجة ثانية » . ويقطع في الدلالة على أن المدعى منذ التحاقه بخدمة المصلحة ، ما كان يقوم إلا بأعمال تشحيم العربات دون أي عمل متعلق بالبرادة ، ما تضمنه المستند رقم ٦٤ من ملف خدمته — من اعتراف صريح ، يضاف إلى ذلك أن وظيفة « كشاف عربات » التي عين عليها المدعى فيما بعد أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ ، هي وظيفة أعلى مرتبة من وظيفة « شحام » ، وقد أفصح عن ذلك المنشور المصلحة سالف الذكر . ووظيفة « كشاف عربات » هي من وظائف العمال الفنيين التي لا تحتاج إلى دقة ، وورد النص عليها في كشوف رقم (٤) الملحق

رقم (١) الملحق بكادر العمال ، التي كان محدداً لها قبل التعديل الصادر بمقتضاه قرار مجلس الوزراء في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ الدرجة (٢٤٠/١٣٠) ، فأصبحت بعد هذا التعديل في درجة (٣٠٠/١٢٠) . ومن ثم يكون نقل المدعى من هذه الوظيفة الدنيا إلى وظيفة «كشاف عربات» ، وهي وظيفة أعلى تدخل في الكشف رقم (٤) الخاص بالصناع والعمال الذين يعينون في الوظائف التي لا تحتاج إلى دقة ، وإنما هي على كل حال في الدرجة ذات الفئة (٣٦٠/٢٠٠) ، وهذا النقل الذي تم في أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ هو بمثابة تعيين للمدعى في هذه الوظيفة الفنية الجديدة ، ولا يعتبر ترقية وإن انطوى هذا النقل على تحسين لحالة المدعى .

ومعلوم أن كادر عمال اليومية قد قسم درجات العمال حسب حرفهم وأعمالهم . وأرفق بالكتاب الدوري رقم (ف ٢٣٤ - ٥٣/٩) الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ كشوفاً تضمنت تفصيل تلك الأعمال والحرف ، وما تقرر لكل منها من درجات . فجاء الكشف الأول متضمناً العمال العاديين ورؤساءهم ومن في حكمهم ، وجاء الكشف الثاني مشتملاً على العمال المكتبة . وجاء الكشف الثالث مبيناً الصناع والعمال الفنيين ومساعدتهم والصناع الممتازين والأسطوات والملاحظين .

وظاهر مما تقدم أن المطعون عليه لم يرق من درجة عامل عادي إلى الدرجة التالية لها

مباشرة في السلك ذاته وهي درجة رئيس عمال عاديين (٣٠٠/١٦٠) ، بل نقل سنة ١٩٢٩ إلى وظيفة «كشاف عربات» ، في الدرجة (٣٦٠/٢٠٠) ، وهي درجة «صانع غير دقيق» ، في فئة أخرى تغاير فئة العمال العاديين التي كان ينتمي إليها منذ عشر سنوات ، وهي فئة العمال الفنيين المشار إليهم في الكشف رقم (٤) . ومن ثم يكون قرار نقله الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ إلى وظيفة «كشاف عربات» ، في درجة صانع غير دقيق ، هو بمثابة التعيين الجديد .

٣ - إن وزارة المالية ، بعد أن أصدرت كتابها الدوري رقم (٢٣٤ - ٥٣/٩) في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية ، تبين لها عند وضع قواعده موضع التطبيق أنها أنتجت آثاراً يعوزها الإنسجام وتقتضي التنسيق ، إذ أنه في الوقت الذي افترض فيه «للسانع» الذي دخل الخدمة بغير امتحان وبدون مؤهل دراسي ، مدة خدمة كسبي لمدة ثمان سنين ، يوضع بعدها في درجة «صانع غير دقيق» ، بأجر يومي قدره (٢٠٠ مليم) ، عاد فقضى بأن تكون تسوية حالة «مساعد الصانع» بافتراض منحه ثلاثمائة مليم في درجة «صانع دقيق» ، من التاريخ التالي لانقضاء خمس سنوات من بدء خدمته . وترتب على هذا الوضع أن «مساعد الصانع» يصبح في مركز يفوق مركز «الصانع» ، ويمتاز عليه ، الأمر الذي دعا وزارة المالية إلى إجراء تعديل جديد .

٦٣٨

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٠

١ - عمدية : نصابها المالى ، بحث ملكية المرشح للعمدية ، كيفية اثباتها أمام القضاء الادارى .

ب - قسمة : قصرها على الفرز والتخصيص الجزئى الواحد أو أكثر مع بقاء الآخرين فى حالة شيوع .

المبادئ القانونية :

١ - إن بحث ملكية المرشح للعمدية وغيرها من المناصب التى يشترط فيها توافر نصاب مالى ، يختلف عن بحث الملكية أمام المحاكم المدنية ؛ فليس من شأن القضاء الإدارى أن يفصل فى موضوع هذه الملكية ، ولا تحوز أحكامه قوة الشئ المحكوم به فى هذا العدد . وحسب المحكمة استظهار الأدلة والقرائن والتعويل على ما تستخلصه منها ، ويكفى أن تقوم دلائل ظاهرة على الملكية ؛ وأن العقود ولو كانت غير مسجلة تصلح لإقامة هذا الدليل الظاهر ، متى كانت جدية واقرنت بالحيازة ودفع المال .

٢ - إن ما ينعمه الطعن على الإقرار المحرر فى . . . من أنه لم يسجل تقسيم أعيان التركة وتحديد نصيب كل وارث ؛ هذا النعى لا يستند إلى أساس سليم من القانون ، إذ المدعى وقد خص بنصيب معين فى التركة بإقرار الورثة ؛ وهو هذا يدفع عن هذا القدر النصاب المالى طبقاً للقانون ، فلا يشترط والحال هذه حصول القسمة بين الجميع ، إذ القسمة رضائية كانت أو قضائية كما قد تكون بتقسيم جميع الأطيان الشائعة ، فإنها قد تقتصر على الفرز والتخصيص الجزئى لواحد أو أكثر ، مع

فأصدرت كتابها رقم (م ٨٨ - ١٧/٣١)
والمؤرخ ١٢ من يناير ١٩٤٧ فى شأن عمال
مصلحة السكك الحديدية متضمناً ما يأتى :

« ترى وزارة المسالية تسوية حالة
الصانع ، الذى دخل الخدمة بدون امتحان
ولم يكن حاصلًا على الشهادة الابتدائية ،
أسوة « بمساعدة الصانع ، ، أى يفترض
منحه ثلاثمائة ملجم فى درجة صانع دقيق
(٤٠٠/٢٤٠) من التاريخ التالى لانقضاء
خمس سنوات من بدء الخدمة تزداد بطريق
العلاوات الدورية ، ، وظاهر من عبارات هذا
الكتاب ومن الحكمة التى أدت إلى إصداره
أنه إنما صدر لمعالجة حالة الصانع ، الذى
دخل الخدمة بغير مؤهل ولا امتحان فتسوى
حالته أسوة بمساعدة الصانع .

٤ - سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن
الست السنوات التى اشترطها كادر العمال
للترقية إلى درجة الدقة الممتازة ، إنما هى
شرط صلاحية للترقية لا شرط لزوم لها ،
والمركز القانونى فى هذه الترقية لا ينشأ تلقائياً
بمجرد استيفاء المدة سواء كانت هذه المدة
قد استوفيت قبل أول مايو سنة ١٩٤٥ أم
بعد هذا التاريخ . ومن ثم فإن المدعى وقد
عين فى وظيفة « براد ، الوارد ذكرها
بالكشف رقم (٦) فى ٩ من مايو سنة ١٩٥١ ،
بعد أن أدى امتحاناً فنياً لشغل هذه الوظيفة
الجديدة ، فإن تطبيق قاعدة الترقية الحتمية
على حالته يكون تطبيقاً غير سليم .

(القضية رقم ٧٧٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

بقاء الآخرين في حالة شيوع .

(القضية رقم ٨٤٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣٩

٣١ من ديسمبر ١٩٦٠

١ - السلطان الدبلوماسي والقنصلي : تعيين أعضائهما بوظائف الملحقين وسكرتيري القنصليات ، وظائف الملحقين وسكرتيري القنصليات ، أفراد أعضائهما بقواعد خاصة .

ب - أعضاء السلطان الدبلوماسي والقنصلي : أقدمية أعضائهما ، تحديدها ، حساب أقدمية المعينين من الخارج ، أقدمية غير الموظفين في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية لأول مرة ، ولو كان موظفاً سابقاً .

المبادئ القانونية :

١ - إن الشارع قد ضبط قواعد تحديد أقدمية كل من يشغل وظيفة في السلطان الدبلوماسي والقنصلي . فنذاً أن صدر المرسوم بقانون الخاص بالوظائف السياسية في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ منشأ هيئات التمثيل السياسي ووضعا قواعد التوظيف فيها ، رتبت درجات الممثلين السياسيين ترتيباً من شأنه أن جعل الملحقين بداية السلك وأدنى الدرجات فيه . ونصت المادة (٣) منه على أن يعين الممثلون السياسيون بأمر ملكي يصدر بناء على طلب وزير الخارجية ، ماعدا الملحقين بالوكالات السياسية فإنهم يعينون بقرار من وزير الخارجية ؛ ويكون عزلهم بالطريقة ذاتها . ونصت المادة السابعة من هذا المرسوم بقانون على أن تحدد درجات موظفي الوكالات السياسية ووظائفهم بقرار من مجلس الوزراء .

وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٣ صدق مجلس الوزراء على لائحة بشروط الخدمة في وظائف التمثيل الخارجي ، وجاء في المادة الأولى منها أن كادر وظائف الهيئات الدبلوماسية يتألف من وظائف ودرجات تبدأ من وظيفة (ملحق في الدرجة ٣٠٠/٤٢٠ جنياً) وتنتهي بوظيفة (مندوب فوق العادة ووزير مفوض من الدرجة الأولى بمرتبة ١٨٠٠ جنياً سنوياً) . ونصت المادة الثالثة من اللائحة على أن : « تلحق بالكادرين الدبلوماسي والقنصلي وظيفة باسم تلميذ ، مربوطها السنوي من (٢٥٢/١٨٠) جنياً للتمرين في الوزارة أولاً ، ثم في المفوضيات والقنصليات على أعمال الوظائف الدبلوماسية والقنصلية توطئة للتعيين فيها . وبينت اللائحة كيفية انتخاب التلاميذ جاء بالمادة الخامسة : « يكون انتخاب التلاميذ من بين الناجحين في امتحان مسابقة تعقده وزارة الخارجية كلما اقتضت الحال ، ويشترط للدخول في هذا الامتحان أن يكون الطالب حاصلاً على الأقل على شهادة عالية مصرية أو أجنبية ، ولا يعين إلا بعد انضاح لياقته طياً ويحدد وزير الخارجية تاريخ كل امتحان وشروطه بقرار ينشر في الجريدة الرسمية قبل الامتحان بوقت كاف ، .

ولم تغفل اللائحة تحديد كيفية انتخاب الملحقين وهم أول درجات السلم في وظائف الهيئات الدبلوماسية ، فنصت المادة السادسة على أن : « يكون انتخاب الملحقين ومأموري

القنصليات من بين التلاميذ بحسب أقدميتهم وكفائتهم ، ، وقضت المادة ١٥ بتعيين التلاميذ بقرار من وزير الخارجية ، ويكون عزهم بالطريقة ذاتها أو بحكم مجلس التأديب . ونصت المادة ٣٢ من اللائحة على كيفية حساب الماهيات فقالت : « تحسب الماهيات بالكيفية الآتية : (١) من تاريخ حلف اليمين للمستجدين المعيّنين بأوامر ملكية (٢) من تاريخ الأمر الملكي للنقولين في داخل الهيئتين الدبلوماسية والقنصلية . (٣) من التاريخ المثبت في أمر التعيين للمستجدين المعيّنين بقرار من وزير الخارجية (٤) من اليوم التالي لتاريخ الفصل من المصلحة المنقول منها الموظف ، للنقولين من المصالح الأخرى . ، .

وفناد هذه الأحكام القديمة أن وظائف الملحقين ودرجاتهم ، وإن اعتبر شاغلوها أعضاء في السلك الدبلوماسي ، وأنهم أول درجات هذا السلك ، إلا أن الشارع خصهم منذ إنشاء التمثيل السياسي بوضع خاص ، وفرق دائماً بينهم من جهة وبين باقي أعضاء السلكين في الكثير من القواعد والأحكام . هذه الظاهرة المقصودة ازدادت وضوحاً في أول تشريع حديث صدر بعد ذلك بتنظيم السلكين الدبلوماسي والقنصلي في ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ ، وهو القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، وكذلك في القوانين اللاحقة المعدلة له . فنصت المادة الثانية منه على ترتيب درجات أعضاء السلك الدبلوماسي على الوجه الآتي : (١) سفراء فوق العادة ومفوضون من الدرجة

الأولى والدرجة الثانية . (٢) مندوبون فوق العادة ووزراء مفوضون من الدرجة الأولى والدرجة الثانية والدرجة الثالثة . (٣) مستشارون من الدرجة الأولى والدرجة الثانية . (٤) سكرتيرون أول وثوان وثوالث . (٥) ملحقون ، كما رتبت المادة الرابعة من هذا القانون درجات أعضاء السلك القنصلي على الوجه الآتي : (١) قناصل عامون من الدرجة الأولى والدرجة الثانية . (٢) قناصل . (٣) نواب قناصل . (٤) سكرتيرو قنصليات . ، .

فوظائف الملحقين ووظائف سكرتيرو القنصليات هما أول درجات السلم لكل من السلكين الدبلوماسي والقنصلي ؛ ومن أجل هذا اشترط الشارع للتعيين في وظيفة ملحق أو سكرتيرو قنصلية شروطاً خاصة ، علاوة على شروط الصلاحية العلامة التي نص عليها الشق الأول من المادة الخامسة من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ ، فجاء في الشق الثاني من هذه المادة : « يشترط علاوة على ما تقدم إذا كان التعيين في وظيفة ملحق أو سكرتيرو قنصلية توافر الشروط الآتية : (١) ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة ميلادية ، وألا تزيد على سبع وعشرين سنة ميلادية . (٢) أن تثبت لياقته الصحية . (٣) أن يكون قد جاز بنجاح الامتحان المشار إليه في المادة التالية . ، .

ونصت المادة التالية وهي المادة (٦) ،

بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤

و بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤

بتعديل بعض أحكام قانون نظام السلكيين الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالقانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه : « يكون التعيين في وظائف الملحقين وسكرتيري القنصليات من بين الناجحين في امتحان يحدد تاريخه ومكانه وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه ، ويعين أعضاء اللجنة التي تجريه بقرار من وزير الخارجية ينشر في الجريدة الرسمية . ولا يسمح بدخول الامتحان لمن رسب فيه مرتين ويرتب الناجحون في الامتحان في قائمة بحسب درجة الأسبقية فيه ، وإذا تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب قدم الأقدم في التخرج فالأكثر سناً ، ويجرى التعيين في الوظائف الشاغرة بحسب الترتيب الوارد في القائمة . وتبقى القائمة صالحة لمدة سنتين من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان لتعيين المقيد فيها الذين تتوافر فيهم شروط التعيين المنصوص عليها في المادة السابقة . ويعتبر المعينون في وظائف ملحقين وسكرتيري قنصليات تحت الاختبار لمدة سنتين من تاريخ التحاقهم بوظائفهم ؛ فإن قررت لجنة شئون الموظفين للسلكيين الدبلوماسي والقنصلي ، بعد انتهاء السنتين ، عدم صلاحية أحدهم فصل من وظيفته إذا اعتمد وزير الخارجية ذلك في الحدود الواردة بالمادة (١٢) من هذا القانون . »

وجاء في المذكرة الإيضاحية للمادة السادسة من القانون ١٦٦ قبل تعديلها : « إن المشروع تناول الامتحان الذي يشترط

النجاح فيه للتعين في وظيفة « ملحق » ، أو « سكرتير قنصلية » ، فنص على أن يصدر قرار من وزير الخارجية ينشر في الجريدة الرسمية بتحديد تاريخ الامتحان ومكانه وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه ، وتعيين أعضاء اللجنة التي تجريه ؛ ولم يجر دخول الامتحان لمن رسب فيه مرتين ، وأتى بنص مماثل لما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفي الدولة بالنسبة لقائمة الناجحين في الامتحان ، مع إبقاء هذه القائمة صالحة لتعيين المقيد فيها لمدة سنتين من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان الذين تتوافر فيهم شروط التعيين التي نصت عليها المادة الخامسة ، على أن يكون التعيين في وظائف السلكيين الدبلوماسي والقنصلي بحسب الجدول الملحق بالقانون . »

وأشارت المذكرة الإيضاحية للمادة السادسة بعد تعديلها بالقانون ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ بأنه وبالنسبة للمعينين في أول درجات السلك وهم الملحقون وسكرتيري القنصليات ، رأت الوزارة أسوة بما يجري عليه العمل في بعض البلاد ، أن يوضعوا تحت الاختبار العملي مدة كافية . لأن الامتحان في ذاته لا يكفي حكماً لتبيان أهلية وصلاحية الموظف الجديد خاصة في سلك كالسلك الدبلوماسي أو القنصلي ، الذي يتطلب العمل فيها صفات خاصة ، إذا لم تتوافر كلها أو بعضها تعرضت مصلحة البلاد للضرر ، خاصة وأن حسن الاختيار في البداية يعتبر من أهم الضمانات

بمرسوم ، وبذلك عدل عما جرى عليه منذ إعلان الجمهورية إلى اليوم ، وهو أن يكون تعيينهم وعزلهم بأمر جمهوري .

٢ — تنص المادة ١١ من الفصل الثاني المتعلق بالأقدمية والترقية من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أن :

« تعيين أقدمية الملحقين وسكرتيري القنصليات في القرار الصادر بتعيينهم وفقاً للترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها في المادة السادسة .

« أما باقي أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيكون تحديد أقدميتهم وفقاً لتاريخ المرسوم الصادر بتعيينهم أو ترقيةهم .

« وإذا عين عضوان أو أكثر في وقت واحد ، وفي نفس الدرجة أو رتبا إليها حسب أقدميتهم وفقاً لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم في المرسوم .

« وتعتبر أقدمية أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي السابقين الذين يعادون إلى مناصبهم من تاريخ المرسوم أو القرار الصادر بتعيينهم أول مرة ، وتحدد أقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها ، ويعين المرسوم أقدمية غير الموظفين .

فهذا النص يتكون من خمس فقرات كل منها قائمة بذاتها ولها مجال تطبيقها المستقل وآية ذلك أن كلا من المادتين الثانية والرابعة

للعمل المثمر في المستقبل . ولذلك عنيت الوزارة باشتراط اعتبار المعينين في وظائف ملحقين أو سكرتيري قنصليات تحت الاختبار لمدة سنتين من تاريخ التحاقهم بوظائفهم ، حتى تبين الوزارة مدى التجاوب في نفوسهم لمقتضيات العمل ، فتستبق الصالح وتستغني عن غيره الذي قد يصلح لأعمال أخرى ، وقد أحاطت ذلك بضمانات كافية لحسن التقدير ، إذ نصت على صدور قرار الفصل من نفس اللجنة التي تقدر أعمال موظفي السلك الآخرين على أن يعتمد الوزير .

وتمشياً من جانب الشارع في ذات الاتجاه الخاص بوظائف الملحقين وسكرتيري القنصليات ، فإنه خصهم بأداة من نوع خاص يجرى بمقتضاها عزلهم وتعيينهم في هذه الوظائف التي يقوم عليها بناء وظائف السلكين . فتصت المادة ٩ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ على أن : « يعين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ويعزلون بمرسوم ، هذا الملحقين وسكرتيري القنصليات فيكون تعيينهم وعزلهم بقرار من وزير الخارجية . وجاء في المذكرة الإيضاحية تسويفاً لهذا الوضع : « وفي تعيين وعزل أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي نص المشروع على أن يكون تعيين وعزل الملحقين وسكرتيري القنصليات بقرار من وزير الخارجية ، وهو الحكم المعمول به في تشريع ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، أما باقي أعضاء هذين السلكين فقد نص المشروع على أن يكون تعيينهم وعزلهم

أو ترقية عضوين أو أكثر في وقت واحد ،
وفي نفس الدرجة؛ فيراعى عند حساب أقدميتهم
ترتيب تعيينهم أو ترقيةهم في المرسوم .

وكذلك الفقرة الرابعة : فإن مجال
إعمال معيارها هم السابقون من أعضاء
السلكين الدبلوماسي والقنصلي جميعاً ، ويدخل
فيهم أيضاً السابقون من الملحقين وسكرتيرى
القنصليات . فمن عاد إلى منصبه القديم من
هؤلاء جميعاً تعتبر أقدميته من تاريخ المرسوم
الصادر بتعيينهم أول مرة ، أو القرار الصادر
بذلك في شأن الملحق السابق أو سكرتير
القنصلية سابقاً .

ولما كان الشارع بعد إذ فرغ من وضع
معايير تحديد الأقدميات أولاً للملحقين
ولسكرتيرى القنصليات في الفقرة الأولى من
المادة الحادية عشرة ولباق أعضاء السلكين
الدبلوماسي والقنصلي في الفقرة الثانية ،
وللسابقين من أعضاء السلكين إذا عادوا إلى
مناصبهم القديمة ، وذلك في الفقرة الرابعة ،
أراد أيضاً أن يضع معياراً لتحديد أقدمية من
يدخلون السلك الدبلوماسي أو القنصلي ممن
أجازت لهم هذا الانخراط المادة السابعة من
القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ . وقد يكون من
هؤلاء القادمين إلى السلك من خارجه « غير
الموظفين » ، وقد يكون منهم « موظفون » .

فالمادة السابعة من القانون ١٦٦ بعد
تعديلها بالقانون ٥٤٨ لسنة ١٩٥٤ تنص على

من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ رتبت درجات
أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي على نحو
ما سلف البيان ، إلى سفراء ومندوبين فوق
العادة ومستشارين وسكرتيرين ثم « الملحقين » ،
وكذلك إلى قناصل عامين ، وقناصل ، ونواب
قناصل ، ثم « سكرتيرى قنصليات » . فلما
أن قصد الشارع تحديد أقدمياتهم ، وقسمهم
جريباً على سنته القديمة في التشريع لهذا
السلك ، إلى قسمين رئيسيين هما : الفقرة
الأولى : وهي وحدها التي ناط بها كيفية
تحديد أقدمية « الملحق » ، و « سكرتير
القنصلية » ، فقضى الشارع بأن يكون هذا
التعيين لأقدمية هاتين الطائفتين في صلب
القرار الصادر بتعيينهم ، ويكون ذلك وفقاً
لترتيب الوارد في القائمة المنصوص عليها
في المادة السادسة السابق ذكر نصها .

والفقرة الثانية : وهي مجال تحديد أقدمية
باقى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ؛
وهم السفراء ، والمندوبون فوق العادة ،
والمستشارون ، والسكرتيرون ، والقناصل
العامون ، والقناصل ونوابهم . فهؤلاء جميعاً
يكون تحديد أقدميتهم وفقاً لتاريخ المرسوم
الصادر بتعيينهم أو ترقيةهم . ومعنى هذا أنه
لا يخرج من أعضاء السلكين الدبلوماسي
والقنصلي في مجال تطبيق هذا المعيار إلا
الملحقون وسكرتيرى القنصليات .

أما الفقرة الثالثة : فإنها تقرر قاعدة
تقليدية ترددت في أغلب تشريعات موظفي
الدولة والكادرات الخاصة عند تعيين

أنه : « يكون التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة بحسب الجدول الملحق بهذا القانون ، وذلك لغاية وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثالثة . على أنه يجوز متى توافرت الشروط المشار إليها في المادة الخامسة ، أن يعين رأساً (أولاً) في وظيفة سفير فوق العادة ومفوض من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية ، أو في وظيفة مندوب فوق العادة ووزير مفوض من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو الدرجة الثالثة ، من تتوافر فيه شروط الصلاحية لشغل إحدى هذه الوظائف (فقد يكون هذا الصالح من غير الموظفين) ، (ثانياً) في وظيفة مستشار من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو سكرتير أول أو ثان أو ثالث أو قنصل عام من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية أو قنصل أو نائب قنصل (أ) المستشارون من الدرجتين الأولى والثانية والسكرتيريون الأول والثوان والثالث والقناصل العامون من الدرجتين الأولى والثانية والقناصل ونواب القناصل السابقون ، ويكون تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها أو الوظائف المماثلة لها . (ب) موظفو الكادرين الفني والعالي والإداري ورجال القضاء والنيابة والموظفون الفنيون بمجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة ، وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وضباط الجيش من خريجي كلية أركان الحرب . ويكون تعيينهم في الوظائف المقابلة لوظائفهم

كما يجوز تعيين أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي رأساً في الوظائف المذكورة آنفاً حسبما يقتضيه صالح العمل وبناء على اقتراح وزير الخارجية وموافقة مجلس الوزراء وذلك دون إخلال بالقوانين المنظمة للوظائف المشار إليها . (ثالثاً) في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية : الملحقون وسكرتيري القنصليات السابقون ، ويعفون من الامتحان المشار إليه في المادة السابقة ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٦) لا يجوز أن تزيد نسبة التعيين رأساً في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي حتى وظيفة وزير مفوض من الدرجة الثالثة أو قنصل عام من الدرجة الأولى عن (٢٠ ٪) من عدد الوظائف الخالية في كل درجة .

فالمادة السابعة تجيز أن يعين رأساً في السلك الدبلوماسي والقنصلي نفر من غير الموظفين متى توافرت فيهم شروط المادة الخامسة ؛ كما يجوز أن يعين فيه أيضاً عن غير طريق المسابقة أو الامتحان — نفر من موظفي الوزارات والمصالح الأخرى عن طريق النقل مثلاً . فمن أجل أولئك وهو لاء جاءت الفقرة الخامسة من المادة الحادية عشرة تنص على أنه : « ونحدد أقدمية من يعينون من الموظفين من تاريخ تعيينهم في الوظائف التي كانوا يشغلونها ، ويعين المرسوم أقدمية غير الموظفين ، أما الملحق وسكرتير القنصلية وإن كان موظفاً قبل قدومه إلى الخارجية ، فإنه يعين ويعزل بقرار من وزير الخارجية

تنظيم مجلس الدولة والمادة ٥٩ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، ليست كلها إلا ترديداً لأصول عادلة واحدة .

(القضية رقم ٢٨١ سنة ٥ في بالهيئة السابقة) .

٦٤٠

٢١ من ديسمبر ١٩٦٠

دعوى : ميعادها ؛ إعادة تعيين موظف مفصول في وظيفة سابقة بمرتبة أقل ، رفعه دعوى طعناً في قرار الفصل ، التكيف الصحيح لها .

ب - موظف : من الإحالة إلى المعاش ، أئمة المساجد بوزارة الأوقاف وخطباؤها ومدرسوها .

ج - شيخ مسجد : وظيفة ذات ربط ثابت ، وظيفة خارجة عن هيئة العمال .

المبادئ القانونية :

١ - لئن كان المدعى قد طلب في صحيفة دعواه إلغاء قرار فصله وما يترتب على ذلك من آثار وصرف مرتبه إليه من تاريخ فصله عما يشعر بأنها دعوى بإلغاء قرار الفصل بما يسرى في شأنها المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي رفعت في ظله الدعوى ؛ إلا أنه لما كان الثابت أن قسم المساجد طلب في مذكرته المؤرخة ١٧ فبراير سنة ١٩٥٧ إلغاء قرار فصل المدعى للأسباب المبينة بتلك المذكرة ، وقد استجابت الوزارة لهذا الطلب فأعادت تعيينه في ٧ من مايو سنة ١٩٥٧ في نفس وظيفته السابقة ، إلا أنها خفضت راتبه من ٢٥ جنيناً شهرياً إلى ١٠ جنيناً شهرياً ، ومن ثم فإن المدعى ، وقد أجيب إلى طلبه

وبعد أن يجتاز حتماً إمتحان المسابقة المعلن عنه مقدماً لشغل وظائف الملحقين وسكرتيرى القنصليات ، أو تعين أقدميته في القرار الصادر بتعيينه من وزير الخارجية حسب درجة الأسبقية في النجاح في الامتحان . وهذه القاعدة تسرى على من عين لأول مرة في وظيفة ملحق أو سكرتير قنصلية ، ولو كان موظفاً قبل أن يتقدم إلى الامتحان وينجح فيه .

هذه الأصول الواضحة التي رسمتها المادة ١١ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لتحديد أقدميات أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي قد جاءت متسقة مع أحكام تحديد الأقدميات في أغلب التشريعات المستحدثة ، بل مستقاة منها . وقد أفصححت عن ذلك المذكرة الإيضاحية وقد جاء فيها : « وفي الفصل الثاني من هذا الباب نظم المشروع قواعد الأقدمية والترقيات : فقياً يتعلق بتحديد الأقدمية أورد نصاً مماثلاً للنصوص الواردة في قانون استقلال القضاء ، وقانون مجلس الدولة ، فصار المرسوم أو قرار وزير الخارجية حسب الأحوال هو الذي يحدد الأقدمية ، وبذلك حسم الخلاف الذي ظل قائماً أمداً طويلاً حول المبدأ الذي يتبع في تحديد أقدميات أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

فالمادة ٢٢ من المرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ، والمادة ٥٦ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن

واللائحة المذكورة ، وأنه واضح من اللائحة والمنشور أن ليس ثمة سن معينة تنتهي عندها خدمة الإمام أو الخطيب ، وإنما تنتهي خدمته بوفاته أو لعجزه عن أداء عمله .

وأنه في ١٦ من مايو سنة ١٩٥١ أصدر المجلس الأعلى لوزارة الأوقاف القرار رقم ٢٢٨ بشأن السن التي يفصل فيها أئمة المساجد وعلماؤها وخطباؤها ومدرسوهم الذين يعينون على درجات بميزانية الأوقاف الخيرية والحرمين الشريفين ، وبشأن مقدار المكافأة التي تمنح عند الفصل وشروط منحها . وقد جاء بالبند الأول من هذا القرار ما يأتي : (١) يفصل المذكورون من الخدمة لبلوغ السن في الخامسة والستين (ب) يعامل المذكورون عند الفصل بالنسبة لمقدار المكافأة التي تمنح لهم هم وورثتهم وكذلك بالنسبة لشروط منح هذه المكافأة بمثل ما يعامل به الموظفون المؤقتون المعينون على ميزانية الإدارة العامة أو ورثتهم . ونص في البند الثالث من القرار المشار إليه على أن الأئمة والعلماء والخطباء والمدرسين الحاليين تسرى عليهم القواعد التي نص عليها في البند أولا ، إذا أعطوا إقراراً كتابياً بقبولهم إياها ؛ ومن لم يعط منهم هذا الإقرار الكتابي يستمر في معاملته بالنسبة للمكافأة طبقاً لأحكام لائحة النذور الصادرة في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٢٨ .

وأنه في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ صدر القانون ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق

وأعيد إلى وظيفته السابقة ، إنما كان يستهدف في عموم طلباته إعادة مرتبه إلى ما كان عليه دون أن يقصد إلى إلغاء قرار الفصل ، إذ هو قد أعيد فعلاً إلى عمله السابق ولكن بمرتبة أقل وهو ما يطالب المدعى بإعادته إلى أصله . وتكون الدعوى في حقيقتها منازعة في راتب ، وهذه المثابة لا تخضع للبواعيد المبينة بالمادة ١٩ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بطلبات الإلغاء .

٢ — إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن أحكام كل من القانونين ٥ لسنة ١٩٠٩ و ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات الملكية ، لا تسرى على أئمة المساجد بوزارة الأوقاف وخطبائها ومدرسيها ، تلك الأحكام التي تضمنت إحالة الموظف أو المستخدم الدائم إلى المعاش متى بلغ سن الستين ، ورفعت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال متى بلغوا الخامسة والستين ، وأن مفاد ذلك أنه ليس هناك سن معينة لانتهاه خدمة الطائفة المذكورة ، وأن هذا هو ما جرت عليه وزارة الأوقاف من إبقاء هذه الطائفة في الخدمة مدى الحياة ما دامت حالتهم الصحية تمكنهم من أداء عملهم ، وأنه في أول أبريل سنة ١٩٢٨ أصدر مجلس الأوقاف الأعلى لائحة النذور للمساجد والأضرحة التابعة للوزارة على أن يعمل بها من أول يناير سنة ١٩٢٨ ، ثم أصدرت الوزارة المنشور العام رقم ٣٦ لسنة ١٩٢٨ في ١٥ من أبريل سنة ١٩٢٨ متضمناً أحكام

للتأمين وآخر للمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين ولم يشمل هذا القانون موظفي وزارة الأوقاف وإنما صدر لهؤلاء قانون مماثل هو القانون ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، وقد نص في مادته الأولى على أن : « ينشأ في مصلحة صناديق التأمين والادخار بوزارة المالية والاقتصاد صندوق للتأمين للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة ضمن الباب الأول في ميزانية وزارة الأوقاف ، الإدارة العامة والأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية ، ولو كانوا معينين قبل العمل بأحكام هذا القانون ؛ وصندوق آخر للادخار يخصص لغير المثبتين من هؤلاء الموظفين . ولا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين تزيد سنهم عند العمل به على السن المعينة لتقاعد موظفي الحكومة » .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لذلك القانون في صدر الفقرة الأخيرة من تلك المادة : « نظراً لما تبين من دراسة حالات الموظفين في الوزارة المذكورة من أنه توجد طائفة من أئمة المساجد وخطبائها ومدرسيها أجازت لهم الأنظمة المالية أن يستمروا في الخدمة مدى حياتهم ، وهو نظام لا يتفق والأحكام الخاصة بصندوق التأمين والادخار ؛ فقد نصت هذه المادة في فقرتها الثانية على عدم سريان أحكامه على الموظفين الذين تزيد سنهم عند العمل به على السن المعينة لتقاعد موظفي الحكومة » .

ومؤدى ذلك أن الموظفين الموجودين بالخدمة حالياً من ذوى الأعمار التى تزيد على سن التقاعد ، لا يتمتعون بنظام الادخار ، أما من تقل أعمارهم عن هذه السن فانهم يتمتعون بأحكام هذا القانون ، بشرط أن يتركوا الخدمة في سن التقاعد المقررة قانوناً ، وذلك ما لم يقرر مجلس الأوقاف الأعلى حرمانهم من الاشتراك في هذين الصندوقين طبقاً للمادة ٢٨ منه .

ولما كان المدعى - قبل تعيينه شيخاً لمسجد السلطان الحنفى من طائفة أئمة المساجد ومدرسيها ، فإنه يعامل من حيث انتهاء مدة خدمته بالقواعد التى تطبق في شأن هذه الطائفة ، والى تقضى ببقائهم في الخدمة مدى الحياة ما دامت حالتهم الصحية تمكنهم من أداء عملهم ، إلا إذا أعطوا إقراراً كتابياً بقبولهم المعاملة بأحكام القرار رقم ٢٢٨ الصادر في ١٦ من مايو سنة ١٩٥١ . ولما كان المدعى لم يعط إقراراً كتابياً بقبوله المعاملة بأحكام القرار سالف الذكر ومن ثم فمن حقه البقاء في الخدمة مدى الحياة ما دامت حالته الصحية تمكنه من أداء عمله .

٣ - في ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ صدر القانون ٢٦٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ، وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ونص في المادة الأولى منه على أنه : « ينشأ

صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفي الدولة المدنيين غير المثبتين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية . . كما ينشأ صندوق آخر للتأمين والمعاشات يخصص للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة إلى درجات في الميزانيات المستقلة ، وهي ميزانية الجامعات وميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وميزانية وزارة الأوقاف وميزانية المجالس البلدية ومجالس المديرية . . ونصت المادة ١٧ منه على أنه : « مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليهما تنتهي خدمة الموظفين المتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ، فيما عدا الوزراء ونواب الوزراء ويستثنى من ذلك العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف ، فيجوز بقاؤهم حتى سن الخامسة والستين .

يتضح من مطالعة أحكام هذا القانون أن مناط الإفادة من أحكامه أن يكون الموظف مربوطاً مرتبه على وظيفة دائمة أو مؤقتة ، أو على درجات شخصية يخضع بها على وظائف خارج الهيئة ، أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة إلى درجات ، وأن يكون موجوداً في الخدمة وقت صدوره وإن كان قد تجاوز

وقتذاك السن المحددة في المادة ١٧ الاحالة إلى المعاش . ولما كان يبين من الاطلاع على ميزانية وزارة الأوقاف أن وظائف مشايخ المساجد ليست من الوظائف الدائمة أو المؤقتة أو من وظائف خارج الهيئة ، وإنما هي وظائف ذات مربوط ثابت على غير درجة ومن ثم فلا تسري أحكام القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر على المدعى ولا يفيد منه كما أفاد من توافرت فيهم شروط المادة الأولى من موظفي مراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف ، ومن ثم فإنه يعامل من حيث انتهاء مدة خدمته بالقواعد السابقة التي تقضى ببقائه في الخدمة مدى الحياة ، ما دامت حالته تمكنه من أداء عمله .

ولا يغير من حكم بقاء المدعى في وظيفته مدى الحياة ، نقل المدعى من وظيفة إمام وخطيب مسجد محمد بك المدبولي إلى وظيفة شيخ مسجد السلطان الحنفى ، ذلك أنه وقد ثبت له الحق في المعاملة بنظام معين من حيث انتهاء مدة خدمته ، فمن حقه أن تستمر معاملته طبقاً لهذا النظام ما دامت الوظيفة الجديدة المنقول إليها ليس لها نظام آخر يغير هذا النظام ، بل على العكس من ذلك فإن الوظيفة الجديدة تتفق والوظيفة السابقة في هذا الشأن ذلك أنه يبين من مذكرة قسم المساجد إلى قسم قضايا الوزارة المؤرخة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بمناسبة ترشيح المدعى شيخاً لمسجد السلطان الحنفى ، أن مشايخ المساجد السبع الوارد ذكرها بالمذكرة على وجه

التحديد يقون في وظائفهم مدى الحياة .
ويؤكد ذلك أيضاً ما ورد بالمذكرة من أنه عند وفاة شيخ مسجد السيدة نفيسة ، وكان من غير العلماء ، عين مكانه نجله ، وهو من غير العلماء ، وعند وفاة شيخ مسجد الإمام الشافعي وهو من غير العلماء ، عين مكانه نجله ، وهو من غير العلماء ؛ أي أن من بين هذه الوظائف ما هو ورثي يتوارثه الأبناء دون التقيد بشرط الحصول على مؤهل معين أو أي شرط آخر ، وهذا وضع ليس له مثيل في الوظائف الحكومية ولا يتأني إلا إذا كانت خدمة الشيخ لا تفتي إلا بالوفاة ، مما يقطع بأن هذه الوظائف ذات طابع خاص لا تخضع فيه للأوضاع الوظيفية المقررة بالقوانين واللوائح . يؤكد ذلك أيضاً ما جاء بالمذكرة التي رفعها قسم المساجد إلى السيد السكرتير العام للوزارة في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ بمناسبة فصل المدعي وتظلمه من ذلك الفصل ، فقد جاء بها أن المدعي قد ظلم ظلماً بيناً : فلا هو أبقى في عمله الحالي ما بقي له من العمر ، ولا هو عومل كزملائه في الترقيات واستحقاق المعاش ؛ مما يستفاد منه أن نظام بقاء مشايخ المساجد السبع والأئمة وخطباء المساجد ومدرسيها في وظائف مدى الحياة ، نظام قائم ومعمول به في الوزارة طبقاً لما جرى عليه العرف ونصت عليه اللوائح والأوامر السابقة .

٤ - إن وظائف خارجي الهيئة ، وهي تنتظم صناعاتاً وغير صناعات ، وهي أدنى الدرجات

في السلم الوظيفي ، ويعين فيها عادة من غير ذوي المؤهلات ، ولها درجات معينة تتناسب وحالة هذه الطائفة ، تبدأ من الدرجة الثانية وراتبها من ٣٦ - ٧٢ جنيهاً سنوياً ، وتنتهي بالدرجة العالية ومرتبها من ٨٤ - ١٠٨ جنيهاً سنوياً ، وليس هذا شأن المدعي الحاصل على شهادة العالمية ، والذي كان يشغل الدرجة السادسة بمرتب ٢١ جنيهاً شهرياً ثم نقل إلى وظيفة شيخ مسجد السلطان الخنفي بمرتب ٢٥ جنيهاً شهرياً ، وهي وظيفة لها من الأهمية والمكانة ما استلزم صدور أمر ملكي بالتعيين فيها . ومثل هذه الوظيفة لا يستطيع العقل نعتها بأنها من وظائف خارج الهيئة ، وأغلب الظن أن مرد هذا الاستناد إلى فهم خاطيء . سقيم لما ورد بميزانية وزارة الأوقاف قسم ٢ فرع ١ مصروفات المساجد ومكافحة الأمية (أنظر على سبيل المثال ص ٢٢٥ من ميزانية الوزارة عن السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٦) فقد ورد في تفصيل بند ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ما يأتي : (ب) الوظائف المؤقتة - وهي تنتظم وظائف أئمة وخطباء ومدرسي المساجد وخصصت لهم الدرجات من السادسة إلى الرابعة ثم (ج) الوظائف الخارجية عن هيئة العمال وتنتظم وظائف ملاحظي المساجد وغيرهم وخصص لهم الدرجة الثانية سائرة . ثم (ج) وظائف ومكافآت ذات ربط ثابت وهي : تنتظم مشايخ المساجد وعددها سبع وشيخ المقاريء ثم بعض الوظائف الأخرى . وواضح من هذا البيان

الزمنى لبدء هذا الإلزام الوطنى العام ومداه وكيفية حسابه ، فنصت على أنه : « تبدأ ملزمة الشخص بالخدمة العسكرية من السنة التى يبلغ فيها سن التاسعة عشرة . وللعمل بهذا الأمر العالى تحسب السن على طريقة الحساب الأفرنسى .

فالعبرة إذن هى بالنسبة التى يبلغ فيها المقترح سن التاسعة عشرة ، وليست باليوم الذى يبلغ فيه المقترح هذه السن . والحكمة من ذلك واضحة ؛ لأن الدعوة إلى الاقتراع هى من صميم عمل السلطة القائمة على التجنيد ، والتى تقوم بها على أساس من القواعد والضوابط الواردة فى ذلك الأمر العالى . ويتضح من مراجعة نصوصه أن عملية التجنيد كانت فى ظل أحكامه تتم على ثلاث مراحل هى : (أ) مرحلة الاقتراع ؛ وتحصل فى حصر أسماء أنفار القرعة وإدراجها ، فى كشوف يقوم مجلس القرعة بفحصها وتصفيها تصفية نهائية بعد سماع شكاوى أصحاب الشأن عنها ، وتحرر كشوف المقترعين سنة بسنة من واقع الثابت فى دفاتر مواليد كل ناحية أو شياخة لكل سنة يبلغ فيها مواليدها سن الإلزام . (ب) ومرحلة الفرز ؛ تحصل فى توقيع المكشف الطبى على الأنفار الذين وردت أسماؤهم فى الكشوف النهائية ، فبمعنى غير اللاتقين منهم ، أما اللاتقون فيؤخذ منهم العدد المطلوب للجيش ، ويعاد الباقون إلى بلادهم ليطلبوا عند الحاجة إليهم . (ج) ومرحلة التجنيد ؛ تحصل فى طلب

أن الوظائف ذات الربط الثابت ، لا تندرج فى ضمن الوظائف الخارجة عن هيئة العمال ، وإنما فى صنف آخر ونوع مختلف عن وظائف خارج الهيئة ، وإن كانت قد وردت تحت (ج) ، أسوة بالوظائف الخارجة عن هيئة العمال وهى ليست منها .

(القضية رقم ٧٧٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٦٤١

٣١ من ديسمبر ١٩٦٠

١ — خدمة عسكرية : سن الإلزام بها ؛ تحديد بدء ملزمة الشخص بالخدمة العسكرية .

ب — خدمة عسكرية : إعفاء منها ، الأمر العالى فى ٤ من نوفمبر ١٩٠٢ ، حالته ، إعفاء مؤقت لتلاميذ بعض المدارس بسبب تلقى العلوم ، أساس الإعفاء ، صيرورة الاعفاء نهائياً ، القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الخدمة العسكرية ، نصه على عدم سريان أحكامه على من أعفى نهائياً من الخدمة ولا على اللقى مؤقتاً إلا إذا زال سبب الاعفاء ، سريانه بأثر حال على كل من يبلغ سن الإلزام فى ظله ، التعدى بالحق المكتسب لجرد الالتحاق بمدرسة كان يشملها الاعفاء طبقاً للأمر العالى ؛ قانون ، أتر رجعى .

المبادئ القانونية :

١ — إن قانون القرعة العسكرية المصرية بمقتضى الأمر العالى فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ بشأن فرض الخدمة العسكرية الإلزامية ، قد نص فى المادة الأولى منه على أنه : « من بعد مراعاة أوجه المعافاة الواردة فى أمرنا هذا ، تفرض الخدمة العسكرية الإلزامية بموجب النصوص الواردة فيه على كل ذكر ينطبق عليه أحد الشروط الآتية . » وحددت المادة الثانية منه المناط

العدد الذى يحتاج إليه الجيش من بين اللائقين بحسب عمر اقتراعهم ، ليرسلوا إلى ديوان الحرية وتبدأ خدمتهم العسكرية من اليوم الذى يصادق فيه الديوان على تجنيدهم .

فتحديد سن إلزام بالسنة التى يبلغ فيها المقترح سن التاسعة عشرة ، مقصود به فسخ الوقت للسلطة القائمة على التجنيد لترتب أمورها ، دون أن تتقيد باليوم الذى يولد فيه كل شخص فى السنة التى حل دورها للاقتراع . أى أن هذا الشرط موضوع لمصلحة هذه السلطة ، فلا يسوغ للشخص أن يحدد لنفسه وقت اقتراعه حسبما يريد ، ولو استند فى ذلك إلى تاريخ ميلاده . ذلك لأن ملزوميته بالخدمة العسكرية لا تتوافر إلا بلوغه هو وغيره من مراليد سنته سن التاسعة عشرة ، ويادراج اسمه فى كشوف الاقتراع فى الجهة التى سيتم اقتراعه فيها ، وعندئذ فقط تستكمل عناصر الإلزام بالخدمة العسكرية . وتقريراً من ذلك فإن مواليد سنة ١٩٢٩ ، ومنهم المدعى الذى ولد فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٢٩ ، لن يدركوا سن الإلزام إلا فى سنة ١٩٤٨ ، ومن أجل هذا تم اقتراعه فعلاً سنة ١٩٤٨ وتخلف ثم طلب من جديد فى فبراير سنة ١٩٥٠ . وليس فى الأوراق ما يدل على صحة زعم المدعى أن اقتراعه الأول وقع فى ١٩ من مايو سنة ١٩٤٧ ، أى قبل صدور القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، والنافذ المفعول من تاريخ نشره فى ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ ،

ولا يمكن تصور صحة هذا الادعاء لأن ملزومية المدعى بالخدمة العسكرية وفقاً لحكم المادة الثانية من الأمر العالى لا يمكن أن تبدأ قبل عام ١٩٤٨ .

٢ - إن المدعى ينعى على قرار تجنيده لمدة سنة ، أنه تجاهل ما كان يتمتع به من حق الإعفاء الذى يستند إلى نص المادة ٣٨ من الأمر العالى الصادر سنة ١٩٠٢ ، ويؤيده بعد إلغاء الأمر العالى نص المادة ٥٥ من قانون الخدمة العسكرية ١٤٠ الصادر فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ . وقد نظم الأمر العالى حالات المعافاة من الخدمة العسكرية فى القسم الثالث منه وبين أحوال المعافاة بالبدل النقدي ، والمعافاة بسبب خدمة الحكومة ، والمعافاة لأسباب عائلية ، والمعافاة لأسباب دينية ، والمعافاة لأسباب تلقى العلوم . فنصت المادة ٣٨ منه على أنه : « يعفى مؤقتاً من الملزومية بالخدمة العسكرية كل تلميذ يكون فى إحدى المدارس الآتى ذكرها وهى : مدارس الحقوق ، والطب ، والمهندسخانة ، والتوفيقية للمعلمين ، والناصرية للمعلمين ، والزراعة ، والطب البيطرى ، والصنایع فى بولاق ، والصنایع فى المنصورة . والذين تخرجوا من إحدى مدرستى المعلمين السابق ذكرهما ، وبقوا بصفة معلمين تحت التجربة ، ويعتبرون فى تطبيق هذه المادة كأنهم باقون تلامذة فى هاتين المدرستين ، وتعتبر المعافاة المنصوص عليها فى هذه المادة نهائية عندما يتم التلميذ دروسه وينال الشهادة المدرسية

دبلومة . . ونصت المادة ٥١ من الأمر العالى على أنه : « يسقط الحق في المعافاة عندما تزول أسبابها ، إلا في الحالات التي ينص عنها ما يخالف ذلك نصاً صريحاً .

وفي ظل هذا الأمر العالى لم يكن المدعى قد حصل على دبلومة مدرسة الصنایع في بولاق حتى يمكن أن يتمتع بحق الاعفاء النهائي من الخدمة العسكرية وفقاً لأحكام هذا الأمر العالى . وإنما كان المدعى تلميذاً بتلك المدرسة كما جاء ذكر ذلك في بعض الأوراق منذ عام ١٩٤٤ ، وكانت سنة في ذلك التاريخ خمس عشرة سنة ، وهي دون سن الملزومية بالخدمة العسكرية التي لم تبدأ بالنسبة إليه إلا من عام ١٩٤٨ ، حيث كان المدعى لا يزال تلميذاً بالمدرسة ، ولكن الأمر العالى الذي كان يخول له هذا الاعفاء كان قد ألغى قبل أن يتم المدعى دراسته وينال دبلوم هذه المدرسة سنة ١٩٤٩ . فقد صدر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الخدمة العسكرية ، ونص في المادة ٥٧ منه على إلغاء الأمر العالى الصادر في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٠٢ ، كما نصت المادة ٥٨ من القانون الجديد على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وتم نشره في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ومن ثم يكون القانون الجديد قد أدرك المدعى قبل أن يبلغ سن الملزومية وفقاً لأحكام الأمر العالى ، ومن باب أولى قبل أن يتمتع بأى إعفاء قطعت عليه أحكام الأمر العالى الذي ألغى منذ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ويكون المدعى خاضعاً

من حيث فرض الخدمة العسكرية عليه لكل أحكام القانون ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ بأثره الحال المباشر ، دون أن يكون له حق الإفادة من نص المادة ٥٥ الواردة في باب الأحكام العامة منه . والتي تنص على أنه : لا تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق إعفاؤه نهائياً من الخدمة العسكرية لأى سبب كان ، أما من سبق إعفاؤه بصفة مؤقتة ، فلا تسرى عليهم أحكامه إلا إذا زالت أسباب إعفائهم طبقاً لنصوص القانون الذي عوملوا بمقتضاه .

وغنى عن البيان أن المدعى ، لم يسبق إعفاؤه نهائياً لأنه لم يحصل على دبلوم مدرسة الصنایع إلا في سنة ١٩٤٩ ، كما أنه لم يسبق إعفاؤه بصفة مؤقتة ، لأن الإعفاء ولو كان مؤقتاً ، لا يمكن تصوره مادامت الملزومية بالخدمة العسكرية لم تلحق أصلاً المدعى في ظل الأمر العالى الذي ألغى ، وألغيت بالغائه نصوص الاعفاء من الملزومية بنوعيه النهائي والمؤقت . وقد حلت أحكام القانون الجديد محل الأمر العالى القديم منذ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وهذا القانون الجديد لا يعرف الاعفاء بسبب تلقى العلوم الحديثة ، سواء منه النهائي أم المؤقت . وإن استثنى من فرض الخدمة العسكرية على كل مصرى من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره ، طالبة المعاهد المعدة لتخريج ضباط للخدمة في الجيش أو في السلاح الجوى أو في سلاح الطيران أو في البوليس أو في إحدى المصالح الحكومية ذات النظام العسكرى بشرط أن يستمر الطالب في

٦٤٢

٣١ من ديسمبر ١٩٦٠

مدة خدمة سابقة : ضمها ، تعادل الدرجة في المدين .
موظف : مدة الخدمة السابقة بسلك حديد حكومة
انتداب فلسطين ، مدة عمل في حكومة عربية .

المبدأ القانوني :

إن جميع القواعد والقرارات الخاصة
بضم مدة الخدمة السابقة تستلزم أن يكون
هناك تعادل بين الدرجة في المدة السابقة وبين
الدرجة في المدة الجديدة ، فإذا كان الثابت
أن المدعى كان يتقاضى في مدة خدمته السابقة
أجراً يومياً قدره عشرة قروش ، والدرجة
التي عين عليها هي الدرجة الثامنة الفنية من
الكادر المتوسط ولا تعادل بين الدرجتين ،
ومن ثم فإن هذا الشرط لا يتوافر في ضم
هذه المدة .

والعمل في حكومة انتداب فلسطين هو
عمل في حكومة عربية في مفهوم القرار
الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بشأن ضم مدد
الخدمة السابقة .

والراتب الذي كان يتقاضاه المدعى وهو
أربعة عشر جنماً شهرياً يتجاوز الدرجة الثامنة
التي عين عليها فيما بعد ، وإذا كان التعادل
يكفي لإجراء الضم فإن تجاوز الدرجة يكون
من باب أولى كافياً لتحقيق شرط التعادل
بالنسبة للمدة التي يراد ضمها إلى المدة الجديدة ،
كما أن لجنة شئون الموظفين قد وافقت على
ضم هذه المدة مما يؤخذ منه أن شرط

دراسته إلى أن يرقى إلى رتبة ضابط .

ولا وجه لما يتحدى به المدعى من أنه
كان قد اكتسب الحق في اعفائه سنة ١٩٤٩
من المملوومية بالخدمة العسكرية ، لأنه كان
تلميذاً بمدرسة الصنائع منذ عام ١٩٤٤ ، ثم
حصل على شهادتها ، وأن سنده في هذا الحق
هي أحكام الأمر العالي الصادر سنة ١٩٠٢ ،
ويكون تطبيق أحكام القانون ١٤٠ لسنة
١٩٤٧ على حالته هو نفاذاً لهذا القانون
الجديد بأثر رجعي ؛ وبالتالي منطوقاً على
المساس بحقه المكتسب من قبل صدور .
لا وجه لذلك لأنه يجب التفريق في هذا
الشأن بين الأثر الرجعي والأثر الحال للقانون ؛
فالرجعية هي تطبيق القانون الجديد على مراكز
ذاتية تمت في ظل القانون القديم ، والمدعى
ما كان قد اكتسب مثل هذا المركز الذاتي
لأنه لم يكن قد بلغ سن المملوومية في ظل
الأمر العالي لسنة ١٩٠٢ ، وهذه الرجعية
لا تكون إلا بنص خاص وتلك قاعدة
دستورية نصت عليها المادة ١٨٦ من دستور
الجمهورية الصادر في يناير سنة ١٩٥٦ ، كما
تضمنتها المادة ٢٧ من دستور سنة ١٩٢٣
الملغى . أما الأثر الحال فهو نفاذ القانون
الجديد على ما لا يكون قد تم في ظل القانون
القديم من مراكز ذاتية . ولا ريب في أن
الحوادث التي تقع بعد العمل بالقانون الجديد
ينطبق عليها هذا القانون إذ هي قد نشأت تحت
سلطانه فيلحقها أثره .

(القضية رقم ٩٠٠ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

ب — معادلات دراسية : عمال اليومية ، عمال مؤهلون ، تسوية الإدارة حالتهم بمنحهم الأجر الموازي لمرتبة الدرجة المقررة للمؤهل ، أحقيتهم في الدرجة المقررة للمؤهل ، حقهم في الطعن في قرارات ترقية الموظفين المعينين على درجات .

المبادئ القانونية :

١ — إن اتفاق الطرفين على تسوية النزاع بينهما ودياً على أساس المبادئ التي ثبتت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا ، مؤداه انتهاء المنازعة قضائياً ، وتطبيق المبدأ القانوني وفقاً لما قضت به المحكمة العليا على الواقعة التي كانت موضوع الدعوى ؛ ولا تبقى بعد هذه التسوية منازعة تعمل فيها المحكمة سلطتها وينصب عليها قضاؤها . ومن ثم فإنه إذا كان النزاع السابق الذي كان موضوع الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣ القضائية قد انتهى باستبعاد هذا الطعن من جدول المحكمة الإدارية العليا لقبول طرفي النزاع تسويته على مقتضى المبدأ الذي وضعته هذه المحكمة في الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٢ القضائية ، فلا يكون هناك محل لرفض الدعوى موضوع الطعن الحالي ؛ إذ أن وقف الدعوى لحين الفصل في دعوى أخرى لا يكون له محل إلا إذا كان النزاع في الدعوى الأخرى لا زال قائماً ، أما إذا كان قد انتهى بصلح أو تسوية فلا يكون هناك محل لتعليق الدعوى الجديدة على الفصل في نزاع قد انتهى ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف الدعوى لحين الفصل في الطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣ القضائية ، قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون ويجب إلغاؤه .

التماثل في العمل الجديد والعمل القديم متوافر ، وبما أن جميع الشروط الأخرى متوافرة في هذه المدة ، فإنها تضاف إلى مدة عمل المدعى الجديد طبقاً لأحكام القرار الجمهوري ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ . ولا يكون من حق الإدارة متى توافرت هذه الشروط أن تمتنع عن إجراء هذه التسوية ، بمقولة إن هذا الأمر جوازي بالنسبة لها تعمله أو لا تعمله وفقاً لمشيئتها كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه ، لأن هذا النظر يؤدي إلى تعطيل حكم القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن ضم المدد السابقة طبقاً لشروط وأوضاع فوض السيد رئيس الجمهورية في إصدار قرار بها بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأي ديوان الموظفين ، كما يؤدي إلى إهدار المساواة والإخلال بالمراكز القانونية التي يتلقاها الموظفون من القانون مباشرة ، وما على الإدارة إلا تنفيذ القانون وتطبيقه في حق الموظفين على أساس من القواعد التنظيمية التي يصدر بها على أساس القانون والقرارات الصادرة في هذا الشأن .

(القضية رقم ٩٨٧ سنة ٥ في بالهيئة السابقة) .

٦٤٣

٣١ من ديسمبر ١٩٩٠

دعوى : وقفها ؛ تصالح ، طعن ، مفوض الدولة ، تسويته النزاع صلحاً على أساس المبادئ القانونية التي ثبتت عليها قضاء المحكمة الإدارية العليا ، مؤداه وقف المحكمة الإدارية المختصة الدعوى لحين الفصل في طعن سبق تسوية النزاع فيه ..

المبدأ القانوني :

إن المدعى يطلب ضم مدة خدمته بالتعليم الحر ، فلا محل للتحدي بما تضمنته الفقرة ثامناً من مذكرة اللجنة المالية رقم ١/١٦٠٧ معارف ج المؤرخة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وهي التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وقد جرى نص هذه الفقرة كما يلي : « ثامناً - تذكر وزارة المعارف أن قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على تسوية حالة من كانوا بالمدارس الأولية بالمجالس ونقلوا جماعات وفرادى قبل أو بعد أكتوبر سنة ١٩٣٦ ، وهي لذلك تستفهم عما إذا كان يمكن تطبيق قرار ٥ من مارس سنة ١٩٤٥ عن موظفي التعليم الإلزامي الذين كانوا مدرسين بمجالس المديرية في المدارس الأولية ونقلوا للمعارف . واللجنة المالية تلاحظ أن مدار البحث عند ضم مدارس مجالس المديرية في سنة ١٩٣٦ كان قاصراً على موظفي المجالس غير الأولية ، وكل القرارات التي تلت ذلك الضم كانت تنصب على موظفي تلك المدارس . ولذلك لا يمكن تطبيق أي قرار منها على حالتهم » .

ويبين من هذا أن هذه الفقرة خاصة بمن كانوا يعملون في المدارس التي كانت تابعة لمجالس المديرية : أما من كانوا يشتغلون في التعليم الحر فإن مقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٥

٢ - إن أحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية لا يفيد منها من كان معيناً باليومية ، إنما استبقى القانون ٧٨ لسنة ١٩٥٦ التسويات التي تكون جهات الإدارة قد أجرتها بالنسبة لأشخاص لا تنطبق عليهم أحكامه ، وحق هؤلاء الأشخاص ليس مصدره القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وإنما أساسه التسويات التي أجرتها لهم الإدارة واحترمتها القانون ٧٨ لسنة ١٩٥٦ .

فإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن الأمر الصادر من المدير العام لمصلحة المباني بتسوية حالة المدعى وغيره من عمال اليومية الحاصلين على مؤهلات دراسية ، قد نص فيه صراحة على بقاء هؤلاء الأشخاص في كادر العمال . وأما الدرجات الفرضية المبينة في هذا الأمر إنما هي لتحديد الأجر الموازي للدرجة المقررة للمؤهل ، وهذه التسوية حسبما صدر بها الأمر المذكور لا تخول المدعى حقاً في الدرجة المقررة للمؤهل ، ومن ثم فليس للمدعى أن يطعن في قرارات الترقية الخاصة بالموظفين المعيّنين على درجات ، وتكون دعواه بذلك على غير أساس سليم من القانون ويجب رفضها .

(القضية رقم ٩٩٦ سنة ٥ في بالهيئة السابقة) .

٩٤٤

٣١ من ديسمبر ١٩٦٠

موظف : مدة خدمة سابقة ، ضمتها ، تعليم خر ، تعليم أولى .

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ لإيجاد أى تفرقة في تطبيق هذه القاعدة بالنسبة لرجال التعليم الحر بين من كان يعمل منهم بالمدارس الأولية الحرة أو في غيرها من المدارس الحرة .

(القضية رقم ٩٩٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

يشمل جميع المدرسين الذين يشتغلون بالتعليم الحر دون أى تفرقة بين نوع ونوع من هذا التعليم . ويقضى هذا القرار بحساب مدة خدمتهم كاملة في الأقدمية وتحديد الماهية بالشروط المبينة في هذا القرار والتي فصلها كتاب وزارة المالية الدورى ٧٤/١/٧٨ الصادر في مايو سنة ١٩٤٥ . ولم يتعرض

قضاء محاكم الاستئناف

أحكامه على كل الحالات التي لم يصبح الربط فيها نهائياً وقت العمل به .

المحكمة

« .. وحيث إنه وفقاً لنصوص المرسوم ١٩٣٩/٤٥/٥٢٤٧٢٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ يعتبر الربط نهائياً إذا لم يطعن الممول فيه خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة ، إذ نصت الفقرة الرابعة من المادة ٤٥ على أن مصلحة الضرائب لها أن تربط الضرائب على الشركة المساهمة إذا لم توافق هذه الأخيرة على ما أدخلته الصلحة من تعديلات ، أو لم تقتنع بما أرسلته الشركة من ملاحظات ، ثم تخطر بها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، محددة لها شهراً لقبول هذا الربط أو الطعن فيه . ونص في المادة ٤٧ ؛ على أنه فيما يتعلق بالربط والتقدير يسرى على سائر الممولين ما يسرى على الشركات المساهمة من الأحكام المبينة في المادة ٤٥ ؛ ثم حددت المادة ٥٢ مدة شهر للطعن ، وإلا أصبح الربط غير قابل للطعن فيه .

« وحيث إنه إذا ما ثبت وفقاً لما تقدم أن ربط الضريبة على أرباح المستأنف عليه عن سنة ١٩٥٧ قد أصبح نهائياً بالتطبيق لنصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إذ أخطر بربط الضريبة عليه في ١٤/١٢/١٩٥٧ وفوت ميعاد الطعن دون الطعن عليه ، تعين إخراج ربط الضريبة عن هذه السنة من نطاق تطبيق القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ..

٦٤٥

محكمة استئناف المنصورة

١٠ من ديسمبر ١٩٦٠

١ - ضريبة : ربط نهائى عن سنة ١٩٥٧ ، ق ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ؛ شركة مساهمة ؛ ممول .

ب - قاعدة : الطاعن لا يضار بطعنه .

المبادئ القانونية :

١ - فيما يتعلق بالربط والتقدير، يسرى على الممولين ما يسرى على شركات المساهمة من الأحكام المبينة بالمادة ٤٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . فإذا ثبت أن ربط الضريبة عن سنة ١٩٥٧ قد أصبح نهائياً ، وجب إخراج ربط ضريبة هذه السنة عن نطاق القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ .

٢ - القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ لم يستثن من قاعدة اتخاذ الإيراد الحكيم أساساً للتقدير ، إلا الحالات التي تم فيها ربط نهائى عن أى سنة من السنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ، فإن ما عدا هذا الربط النهائى يصبح خاضعاً لأحكامه ، ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه . ذلك إنه مادام الشارع قد رسم قاعدة لتقدير وعاء الضريبة ، فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان القانون الذى نظمها ، ويجب على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها ، أعمال

سنة ١٩٥٦ ، ولذلك يتعين وقف الفصل في النزاع الدائر حول أرباح هذه السنة الأخيرة سنة ١٩٥٦ حتى يفصل نهائياً في أرباح سنة الأساس وهي سنة ١٩٥٥ مع أرجاء الفصل في المصروفات في هذا الشق .

« وحيث إنه لما كان الحكم المستأنف قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من إلغاء قرار اللجنة المطعون فيه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٥٧ فيما زاد في خصوصها للأسباب السالف ذكرها ، ويتعين لذلك تأييده . . »

(استئناف رقم ٢٢ سنة ١ قى تجارى «بور سعيد» رئاسة وعضوية السادة الأساندة أديب نصر حنين ومحمد عزت السيد وكامل محمد بدوى المستشارين) .

٦٤٦

محكمة استئناف المنصورة

٨ من يناير ١٩٦١

مخالفة جركية : معارضة في قرار مصلحة الجمارك ، المحكمة التجارية المختصة بنظرها ، محكمة كلية .

المبدأ القانوني :

المحكمة المختصة بنظر المعارضة في قرار اللجنة الجركية ، هي التي تتبعها دائرة الجمرک المدعى عليه في المعارضة ، التي بها محل أمينه الممثل له فيها ، لأن المادة ٣٣ من اللائحة الجركية تشير إلى الاختصاص المحلى ، لا الاختصاص النوعى ، والمعارضة في القرارات الجركية على اختلاف حالاتها ، تختص بنظرها والفصل فيها المحكمة التجارية الكلية التابعة لها دائرة الجمرک المدعى عليه في المعارضة . .

« وحيث إنه عن ربط سنة ١٩٥٦ فإن مأمورية الضرائب قدرت أرباحاً للمول عن هذه السنة بمبلغ ٣٥٥ جنيهاً ، وأنه طعن على هذا التقدير فقدرت له لجنة الطعن أرباحاً عنها توازى ما قدرته أرباحاً لسنة ١٩٥٥ وقدره ٤٢٨ جنيهاً تطبيقاً للقانون ١٠٢ سنة ١٩٥٨ ؛ فلما عرض الأمر على محكمة أول درجة ألغت قرار اللجنة بحجة أن الطاعن لا يضار بطعنه .

« وحيث إنه لما كان القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ لم يستثن من قاعدة اتخاذ الإيراد الحكيم أساساً للتقدير إلا الحالات التي تم فيها ربط نهائى عن أى سنة من السنوات ١٩٥٥ — ١٩٥٧ وبذلك يصبح ما عدا هذا الربط النهائى خاضعاً لأحكامه ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه . ذلك أنه مادام الشارع قد رسم قاعدة لتقدير وعاء الضريبة ، فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان القانون الذى نظمها ، ويتعين على المصلحة من تلقاء نفسها إعمال أحكامه على الحالات كافة التي لم يصبح الربط فيها نهائياً وقت العمل به .

« وحيث إنه لما كان القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ قد صدر ونشر أثناء قيام النزاع على أرباح سنة ١٩٥٦ أمام لجنة الطعون ، وبذلك لا يكون الربط عن هذه السنة قد أصبح نهائياً ، ومن ثم فلا مناص من إخضاعه لأحكام هذا القانون .

« وحيث إنه لما كان ذلك وكان الفصل في أرباح سنة ١٩٥٦ يتوقف على الفصل في أرباح سنة ١٩٥٥ التي جعلها القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ أساساً للربط عن السنوات المالية التالية ، وكانت أرباح سنة ١٩٥٥ لم تزل قيد البحث أمام محكمة أول درجة التي استنفذت ولايتها بالنسبة لأرباح

المحكمة

« .. وحيث .. إنه بالرجوع إلى نصوص اللائحة الجمركية يتبين أنها تناولت حالتين : الأولى : حالة التهريب أو ما في حكمها المبينة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ ؛ وقد جعل الفصل فيها من اختصاص لجنة إدارية تتعقد بهيئة لجنة جمركية طبقاً للأوضاع والقواعد المقررة في اللائحة ، والتي أفردت لها الباب السابع في التهريب .
والثانية : المخالفات الأخرى لأحكام اللائحة الجمركية المترتبة على عدم مراعاة القواعد أو اتباع الإجراءات المبينة في المواد ٣٦ إلى ٣٩ ؛ والتي تقع من أصحاب البضائع وربابنة (قباطين) السفن ، وقد جعل الشارع الفصل فيها من اختصاص مصلحة الجمارك التي يكون لها حق توقيع الغرامة المقررة لكل حالة من تلك الحالات ، وقد أفردت لها اللائحة الباب الثامن « في المخالفات » .

وقد رسم الشارع طريقاً واحداً للطعن في القرارات التي تصدر في كلتا الحالتين ، وهو المعارضة ؛ فنص في المادة ٣٣ على أن المعارضة في قرار اللجنة ترفع إلى المحكمة التجارية .

والمقصود من ذلك المحكمة التجارية التابعة لها دائرة الجمرک ، المدعى عليه في المعارضة ، التي بها محل أمينه الممثل له فيها وهي تشير بذلك إلى الاختصاص المحلي ، لا الاختصاص النوعي . (يراجع تقض ١٩٣٤/١٢/٢٧ الهامة السنة الخامسة عشرة رقم ٨٩ ص ١٨٧) . ونص في المادة ٣٦ من اللائحة على أن المعارضة في قرارات المصلحة ترفع في ميعاد خمسة أيام إلى المحاكم .

« وحيث إن المحكمة ترى أن المعارضة في

القرارات الجمركية على اختلاف حالاتها تختص بنظرها والفصل فيها المحكمة التجارية السككية التابعة لها دائرة الجمرک ، (المدعى عليه في المعارضة) التي بها محل أمينه الممثل له فيها . وأن لفظ « المحاكم » الوارد في المادة ٣٦ مقصود به المحكمة التجارية السككية أيضاً . ذلك أن المعارضة في القرارات الصادرة من اللجنة الجمركية ، أو الصادرة من مدير الجمرک ، تعتبر من الدعاوى المجهولة القيمة التي ينطبق عليها المادة ٤٤ مرافعات ، لأن النزاع فيها يدور حول ملء القرار المعارض فيه ، دون التفات إلى مقدار الغرامة المنصوص عليها في ذلك القرار . يؤيد هذا النظر أن القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية ، نص في المادة ٧٦ منه على اعتبار المعارضة في الأحكام والأوامر الصادرة من لجان الجمرک والجهات الإدارية الأخرى من الدعاوى المجهولة القيمة . وهذا النص لا يتعارض مع القواعد العامة لتقدير الدعاوى في ققه المرافعات ، فليس ثمة ما يمنع من الأخذ به (تراجع مدونة الفقه والقضاء جزء ٢ ص ٦٢٧) .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص محكمة بور سعيد التجارية الابتدائية بنظر المعارضة في القرار الجمركي موضوع هذا الاستئناف في غير محله ، ويتعين لذلك رفضه والقضاء باختصاص تلك المحكمة بنظرها ..

« وحيث إنه بالإضافة إلى السبب الذي ذكرته محكمة أول درجة في حكمها المستأنف فإن حكم الإعفاء بالنسبة لمقادير الطرود وجنسها وأوزانها مقرر في المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية فهي تنص على أنه « فيما يختص باختلاف الأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف تحصل غرامة لا تنقص عن عشر رسوم

الثانية من هذه المادة على أساس وزن الرسالة جميعها ، لا على أساس وزن كل طرد على حدة .

المحكمة

« . . . وحيث إن . . . حكم الإعفاء بالنسبة لمقادير الطرود وجنسها وأوزانها مقرر في المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية ، فهي تنص على أنه : « فيما يختص باختلافات المقادير والأوزان والجنس بين الشهادات المكتوبة والبضائع المقدمة للكشف تحصل غرامة لا تنقص عن عشر رسوم الجمر ولا تزيد عنها ؛ وأما إذا لم تتجاوز اختلافات المقادير والأوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقرير أية غرامة . » وهذا النص هو ما ينطبق على وقائع الدعوى الحالية التي يتضح منها أن البضاعة لم تتغير ، وأنه لم يظهر عجز في عدد الطرود ، وإنما تبين وجود عجز تافه في وزنها ومحتوياتها يقل بكثير عن الحد الأقصى المقرر للإعفاء من الغرامة وهو ٥ ٪ . . . ومن ثم يكون النص المنطبق على واقعة الدعوى هو المادة ٣٨ من اللائحة الجمركية وليست المادة ٣٧ منها . . . (راجع حكم النقض الصادر في القضية ٢٩٨ سنة ٢٥ ق بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٢ المنشور بالعدد الثالث من مجموعة أحكام النقض رقم ٩١ ص ٦٠١) .

« وحيث إن ما قالته مصلحة الجمارك في مذكرتها الختامية من أن العبرة في حساب نسبة الإعفاء الواردة في المادة ٣٨ هي بوزن كل طرد على حدة بمقولة إن المادة ٣٧ جعلت الغرامة تتعدد بتعدد الطرود ولا تفرض إلا بالنسبة للطرود التي بها عجز دون سائر الطرود ؛ ما قالته مصلحة الجمارك في هذا الخصوص مردود بأن المادة ٣٧

الجمرك لا تزيد عنه — وأما إذا لم تتجاوز اختلافات المقادير والأوزان خمسة في المائة فلا موجب لتقدير أية غرامة » ، وهذا النص هو ما ينطبق على وقائع الدعوى الحالية التي يتضح منها أن البضاعة لم تتغير ، وأنه لم يظهر عجز في عدد الطرود ، وإنما تبين وجود عجز تافه في وزنها ومحتوياتها يقل بكثير عن الحد الأقصى المقرر للإعفاء من الغرامة وهو ٥ ٪ . . . ومن ثم يكون النص المنطبق على واقعة الدعوى هو المادة ٣٨ من اللائحة ، دون المادة ٣٧ منها ، كما ذهبت إلى ذلك المستأنفة (راجع حكم النقض الصادر في القضية رقم ٢٩٨ سنة ٢٥ ق بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٢ المنشور بالعدد الثالث من مجموعة أحكام النقض السنة العاشرة) . . .

(استئناف رقم ٣٠ سنة ١ ق تجاري «بور سعيد» بالهيئة السابقة) .

٦٤٧

محكمة استئناف المنصورة

٥ من مارس ١٩٦١

جرمك : رسم ؛ غرامة ، نسبة الإعفاء منها ، تعدد الطرود «عجز كلي» ؛ «عجز جزئي» لائحة جمركية م ٣٧ م ٣٨ ، الفرق بينهما .

المبدأ القانوني .

المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية لا تنطبق إلا بالنسبة لحالة العجز في عدد الطرود ، وهو المصطلح على تسميته بالعجز السكلي . أما العجز في محتويات الطرود وأوزانها ، وهو ما اصطلح على تسميته بالعجز الجزئي ، فهو ما تنطبق عليه المادة ٣٨ ، ويجب حساب نسبة الإعفاء المنصوص عليها في الفقرة

ومن ثم يتعين إلغاؤه وإلغاء القرار المذكور واعتباره كأن لم يكن . . .

(استئناف رقم ٦١ سنة ١ في تجارى « بور سعيد » بالهيئة السابقة) .

٦٤٨

محكمة استئناف المنصورة

٩ من فبراير ١٩٦١

استئناف : حكم ، رضاء به مانع من استئناف ، ارفض من طلبات المدعى .

المبدأ القانوني :

إذا اشتملت الدعوى على طلبات عدة ، وقضى للمدعى ببعض طلباته ، فأعلن الحكم لحصمه دون أن يحتفظ بحق استئناف ما قضى فيه برفض دعواه ، فإن إعلانه لا يعتبر رضاء بالحكم كله ، ولا يحرمه حق استئنافه فيما لم يقض له به .

والتنبيه على المحكوم ضده بنفاذ مفعول الحكم في المدة القانونية ، لا يتناول سوى الجزء المقضى فيه لمصلحة المعلن .

وقبول المبلغ المعروض من المحكوم ضده لا يدل على الرضاء بالحكم فيما لم يقض به من طلبات المدعى .

المحكمة

« . . . وحيث إنه من المقرر قانوناً أنه إذا اشتملت الدعوى على طلبات متعددة وقضى للمدعى ببعض طلباته ، ورفض البعض الآخر ، فأعلن الحكم لحصمه دون أن يحتفظ بحق استئنافه بالنسبة لما قضى برفض دعواه فيه ، فإن إعلانه هذا لا يعتبر رضاء بالحكم بالنسبة لما خسره من

من اللاتحة الجزئية لا تنطبق إلا بالنسبة لحالة العجز في عدد الطرود وهو المصطلح على تسميته بالعجز السكلى . ولذلك فقد جمعت الغرامة عن كل طرد كما يبين ذلك بوضوح من مراجعة نص الفقرة الأولى والثانية من المادة المذكورة .

أما إذا حدث العجز في محتويات الطرود وأوزانها وهو ما اصطلح على تسميته بالعجز الجزئى فإن هذا العجز هو ما تنطبق عليه أحكام المادة ٣٨ دون غيرها . ولما كانت هذه المادة لم تتحدث عن عدد الطرود وإنما تحدثت عن العجز في محتوياتها وأوزانها فلا محل إذن للاستشهاد بما ورد في المادة ٣٧ التى وضعت لحالة تختلف تمام الاختلاف عن حالة العجز الجزئى موضوع الدعوى الحالية .

كذلك لا محل للقول بأن ورود نص المادة ٣٨ بألفاظ (اختلافات المقادير والأوزان) يعنى أن المادة المذكورة تواجه حالة تعدد الطرود مما يستتبع نسبة العجز إلى كل طرد على حدة — لا محل لهذا القول لأن إيراد الكلمات بصيغة الجمع لا يؤدي إلى هذا المعنى بل أن الصيغة وضعت كذلك لتناسبة تعدد أنواع الاختلافات .

« وحيث إنه بالبناء على ما تقدم فإن نسبة الإعلاء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٨ من اللائحة الجزئية يتعين احتسابها على أساس وزن الرسالة جميعها لا على أساس وزن كل طرد على حدة . وما دام أن العجز الذى ظهر في محتويات الرسالة ووزنها تافه ويقل بكثير عن الحد الأقصى المقرر للإعفاء من الغرامة وهو ٥ ٪ كما سبقت الإشارة إلى ذلك فيكون الحكم المستأنف إذ قضى بتأييد القرار الجزئى رقم ١٣٩ سنة ١٩٥٩ المعارض فيه قد جعد عن الصواب

٦٤٩

محكمة استئناف المنصورة

٢ من أبريل ١٩٦١

حكم : قبوله ؛ استئناف ، سقوط الحق فيه ، تنفيذ
جبرى ، خضوع .

المبدأ القانوني :

يشترط في القبول المسامحة من الطعن
في الحكم ، أن يكون صريحاً واضحاً وأن
تكون دلالاته قاطعة . لذلك لا يعتبر قبولاً
للحكم خضوع المحكوم عليه للتنفيذ الجبرى ،
بل إن تنفيذ الحكم اختياراً لا يعتبر رضاء ،
متى كان المحكوم عليه قد قصد من ذلك تفادى
أضرار تلحقه بسبب إرجاء التنفيذ .

كما لا يعتبر مانعاً من الطعن إعلان
المستأنف للحكم ورغبته في الحصول على بعض
الحق المحكوم له به عاجلاً .

الحكمة :

« . . . وحيث إنه يبين من مطالعة نص المادة
٣٧٧ من قانون المرافعات أنه لا يجوز الطعن ممن
قبل الحكم .

« وحيث إنه إذا كان الأصل المقرر في المادة
٣٧٧ من قانون المرافعات هو عدم جواز الطعن
في الأحكام ممن يكون قد قبلها ، إلا أنه يلزم
حسباً يجرى بذلك قضاء محكمة النقض أن يكون
القبول صريحاً واضحاً ، وأن تكون دلالاته
قاطعة (مجموعة أحكام النقض الصادرة عن مكتب
التبويب السنة ٦ العدد ٢ رقم ١٠١ ، والعدد ٣
رقم ١٥٥) . وترتياً على ذلك لا يفترض القبول
كنتيجة للخضوع للتنفيذ الجبرى لحكم نهائى أو
مشمول بالنفاذ ، بل إن تنفيذ الحكم اختياراً

طلباته ولا يحرمه من حقه في استئنافه فيما يختص
بما لم يقض له به . ولا يخرج هذا الإعلان عن
إفادة رضائه بما حكم له به من جهة ووضع حد
لإمكان استئناف خصمه من جهة أخرى .

وأما التنبيه على المحكوم عليها بنفاذ مفعول
الحكم في المدة القانونية ، فعبارة التنبيه المذكور
لا يمكن أن تتناول في مدلولها سوى الجزء
المقضى فيه لمصلحته ولا يمكن اعتبارها رضاء
بالحكم في الجزء المحكوم فيه بالرفض ، إذ الرضا
يجب أن يكون صريحاً لا يتطرق إليه أدنى شك .
وكذلك الحال بالنسبة لقبول المبلغ العروض من
المحكوم ضدها ، فإن ذلك لا يدل على الرضاء
بالحكم فيما لم يقض به من طلبات لمصلحة المدعى ،
وبالتالى لا يعتبر تنازلاً منه عن حق الطعن فيه
بطريق الاستئناف بالنسبة لتلك الطلبات المرفوضة

« وحيث إن الثابت في هذه الدعوى أنها
اشتملت على ثلاث طلبات وهى طلب فسخ عقد
البيع ، طلب رد مقدم الثمن ، طلب التعويض
المنصوص عليه في العقد . وقد قضى للمستأنف
بالطلبين الأولين . وأما الطلب الخاص بالتعويض
فقد أخفق فيه ، وقضت المحكمة برفضه ، فأقام
استئنافه بالنسبة لهذا الطلب . وواضح من ذلك
بجلاء أنه غير راض عن الحكم الابتدائى في هذا
الخصوص وإن كان قد قبله ونفذه بالنسبة للطلبين
المقضى فيهما لصالحه .

« وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم يكون
الدفع البدئى من المستأنف عليها بعدم جواز
الاستئناف لرضاء المستأنف بالحكم الابتدائى في
غير عمله قانوناً ومن ثم يتعين رفضه والقضاء
بجواز الاستئناف . . . »

(استئناف رقم ٧٨ سنة ١ قى مدنى « بور سعيد »
بالمهئة السابقة) .

لا يعتبر رضا بالحكم مستقلاً للحق في الطعن ، متى كان المحكوم عليه قد قصد من ذلك تقاضى أضرار تلحقه بسبب إرجاء التنفيذ .

وإذا كان تنفيذ المحكوم عليه للحكم اختياراً لا يكفي وحده للدلالة على قبوله للحكم قبولاً مستقلاً لحقه في استئنافه حسباً لقررت محكمة النقض ، فإنه يلزم القول من جانب آخر بأن إعلان المستأنف للحكم ورغبته الحصول على بعض حقه المحكوم له به عاجلاً لا يفيد وحده قبول الحكم المانع من الطعن عليه خاصة ، وأن الثابت في أوراق الدعوى أن الاستئناف رفع بصيغة معلنة في ١٦ يناير سنة ١٩٦١ ، وأن المستأنف قام بإعلان الحكم للمستأنف عليها في ١٢ فبراير سنة ١٩٦١ بعد أن أفصح صراحة عن عدم رضائه به باستئنافه إياه . (راجع تاريخ الإعلان في مذكرة المستأنف عليها ومستنداتها المقدمة مع حافظتها) . وفي هذا دلالة كافية على أنه غير راض عن الحكم المستأنف ، وأنه إذا كان قد قام بإعلانه وتنفيذه فما ذلك إلا لكي يحصل على ما حكم له به . وفي مثل هذه الحالة قضت بذلك محكمة النقض في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ ، كما قضت محكمة النقض الفرنسية بأنه إذا طالب الخصم بتنفيذ أحد أجزاء الحكم التي في مصلحته فإنه يعتبر محتفظاً في الوقت نفسه بحق الطعن في باقي أجزاء الحكم التي ليست في مصلحته دون حاجة إلى تحفظ . وإذا كان الشارع الفرنسي نص صراحة في المادة ٤٤ من قانون المرافعات الفرنسي المعدلة بالقانون الصادر في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٢ على أن إعلان الحكم ولو بغير تحفظ même sans réserve لا يفيد قبوله ، فإن ذلك لم يكن منه ابتداءً لقاعدة ، وإنما هو من قبيل تقرير الواقع وإقراره . . .

« وحيث . . . إنه وإن كانت قيمة السنين الإذنين المشار إليهما ، وللمقدمين من المستأنف والصادر أحدهما بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، والآخر بمبلغ ٦٥٠ جنيه . قد حررا في تاريخ البيع والتنازل المؤرخ ١٩٥٨/٥/١٤ عن باقي الثمن الذي لم يدفع إلا أن الطرفين لم يملقا سدادها على أى شرط ، بل حرصا على أن يحملها استقلالاً عن عقد البيع والتنازل الذي تضمن أن البائع تسلم كامل الثمن .

« وحيث إنه بعد أن وضح أن السند المحرر بمبلغ ٦٥٠ جنيه لم يصدر معلقاً على أى شرط فإنه يبقى البحث فيما إذا كان الاتفاق اللاحق لواقعة البيع والمؤرخ ١٩٥٨/٥/٣١ قد أضاف شرطاً للوفاء بهذا المبلغ ، أو علق الوفاء به على قيام المستأنف بأى التزام .

« وحيث إنه يبين من الاتفاق المؤرخ ١٩٥٨/٥/٣١ أنه لم يصدر ليعلق وفاء المستأنف عليها بقيمة السند المستحق في ١٩٥٨/٥/٣١ على قيام المستأنف بتوصيل المياه لأرضها ، كما ذهب إلى ذلك الحكم المستأنف ؛ إذ أنه صدر اتفاق على مقابلة توصيل مياه لأرضها مقابل أجر جملته ١٥٠ جنيه ، دفعت منه المستأنف عليها ١٠٠ جنيه وقت الاتفاق ، والتزمت بدفع باقى الأجر عند توصيل المياه ؛ فلم يصدر أصلاً لتعليق الوفاء بالمبلغ البالغ ٦٥٠ جنيه عند توصيل المياه ، وإنما لترتيب التزام بتوصيل المياه مقابل أجر ؛ وإن كانت المستأنفة قد تمكنت بمناسبة من تأجيل استحقاق مبلغ الستمائة وخمسين جنيه إلى ما بعد توصيل هذه المياه . بل أن الاتفاق المؤرخ ١٩٥٨/٥/٣١ تضمن التزامات عدة على المستأنف عليها ، منها شراء المواشير اللازمة لتوصيل المياه وإرسالها إلى منطقة العمل على حسابها الخاص ، ودفع باقى

الأجر عند تسليمها المياه .

(استئناف رقم ٩ سنة ٢ ق مدني بور سعيد
بالمهينة السابقة) .

٦٥٠

محكمة استئناف المنصورة

٣ من يونيه ١٩٦١

١ — عقد بيع : خصائصه ، الفرق بينه وبين عقد
المقاوله .

ب — ضمان البائع : . فئات المبيع ، عيب ؟ دعوى
الضمان ، سقوطها .

المبادئ القانونية :

١ — يلتبس عقد البيع في بعض
الأحوال ببعض العقود الأخرى ، إذا قدمه
المقاول أو الصانع المادة التي يستخدمها
أو يستعين بها في القيام بعمله ، فيكون العقد
بيعاً إذا كانت قيمة الخامات أكبر من قيمة
العمل .

٢ — تنص المادة ١/٤٥٢ من القانون
المدني على سقوط دعوى ضمان العيوب
الخفية إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع
ولولم يكتشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ،
مالم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان لمدة أطول .

المحكمة

« .. وحيث إنه لما كان من أهم خصائص البيع
هو نقله للملكية حق في مقابل عوض تقدي ،
فإنه على ضوء هذا يمكن تمييز عقد البيع من
غيره من العقود الأخرى ؛ إلا أنه في بعض
الأحوال يدق التمييز فيلتبس عقد البيع ببعض
العقود الأخرى ، ومنها الحالة التي نحن بصدد

وهي حالة ما إذا قدم المقاول أو الصانع المادة التي
يستخدمها أو يستعين بها في القيام بعمله ، وفي
هذه الحالة قد أجمع الشراح على أن يكون العقد
بيعاً إذا كانت الخامات أكبر قيمة من العمل .
أما إذا كان العكس وكانت قيمة العمل أكبر من
قيمة المواد المستعملة ، كان العقد عقد مقاوله كما في
حالة الرسام الذي يقدم القماش أو الورق الذي
يرسم عليه ، والألوان التي يستعملها ، فهي أقل
قيمة من العمل الفني في ذاته . وفي حالات
أخرى قد تتقارب القيمتان قيمة المواد وقيمة العمل ،
وفي هذا يكون العقد مزيجاً بين البيع والمقاوله .

« وحيث إنه بتطبيق هذه القواعد على
المستندات المقدمة من المستأنف في النزاع المائل
يتبين أن قيمة المواد المقدمة من أخشاب وبويات ،
تزيد بكثير عن قيمة العمل في ذاته ، وبذلك يكون
العقد هو عقد بيع .

« وحيث إنه لما كان عقد البيع هو العقد
الرئيسي الذي يلتزم فيه البائع بنقل الملكية والحيازة ،
فقد وضعت فيه القواعد العامة لضمان العيوب الخفية
وأشير إلى هذه القواعد في العقود الأخرى مع
ما تقتضيه طبيعة كل عقد من تعديلات خاصة به ،
وقد نص الشارع على ذلك في عقد المقاوله في المواد
من ٦٥١ إلى ٦٥٤ مدني ، وهي تشير إلى الحالات
التي يكون فيها العقد عقد مقاوله صرف ، وبذلك
لا تطبق حالاته على تلك التي يكون فيها العقد عقد
بيع أو عقد استعانة مختلط بالبيع .

« وحيث إن المادة ١/٤٤٧ مدني قد نصت
على أن يكون البائع ملتزماً بالضمان ، إذا لم يتوافر
في البيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري
وجودها فيه ، أو إذا كان بالبيع عيب ينقص من
قيمتها أو من نفعها الخ .

٦٥١

محكمة استئناف المنصورة

٣ من يونيو ١٩٦١

- ١ - حجز إدارى : توقيعه ، شرطه .
ب - حكم جنائى : قصد جنائى ، انتفاؤه ؛
استرداد المبلغ الذى استولى عليه المتهم بغير حق .

المبادئ القانونية :

١ - لا يشترط لتوقيع الحجز الإدارى أن يكون الدين غير متنازع فيه أو أنه تقرر بحكم نهائى . لأن القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ لم يشترط لتوقيع الحجز الإدارى سوى أن يكون الدين المحجوز من أجله محقق الوجود قبل توقيع الحجز . كما أنه لا يشترط لتحديد مقدار الدين واستحقاقه صدور حكم بذلك . فقد نصت المادة الرابعة من القانون ٢٠١ سنة ١٩٥٧ على أنه من حق الوزارة استرداد ما صرف بدون وجه بطريق الحجز الإدارى المنصوص عليه فى القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ مباشرة ، وقد روعى فى هذا الإجراء السرعة فى إجراءات التحصيل . ومن أجل ذلك لم يشترط القانون صدور حكم بالمبلغ المحجوز من أجله (تراجع المادة الأولى من القانون ٣٠٨ سنة ١٩٥٥) .

٢ - الحكم الجنائى لم ينف عن المستأنف واقعة استيلائه على التعويض عن المنزل جميعه ، بل أن المحكمة قضت ببرائته لانتفاء القصد الجنائى لديه ، إذ أنه كان يعتقد وقت الصرف أنه إنما يصرف حقه وحده ، وأنه لم يستعمل وسائل الغش لدى اللجنة للتوصل

« وحيث إن العيب الذى يقول به المستأنف أساساً لمطالبته المستأنف عليه بالتعويض هو مخالفة المواد المستعملة فى إصلاح اليخت وتزيمه لتلك المبينة فى العقد .

« وحيث إن المستأنف عليه قد دفع أمام محكمة أول درجة بسقوط دعوى الضمان طبقاً لنص المادة ١/٤٥٢ مدنى ، ثم أشار إلى ذلك فى مذكرته المقدمة لهذه المحكمة .

« وحيث إن المادة ١/٤٥٢ مدنى تنص على سقوط دعوى ضمان العيوب الخفية إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ، ولو لم يكتشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ، ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان لمدة أطول .

« وحيث إن الواضح من الوصول المقدم من المستأنف عليه بحفاظة مستنداته أن المستأنف قد تسلم بالفعل اليخت بعد إصلاحه فى ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، بينما رفعت دعوى الضمان فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٩ ، وبذلك تكون الدعوى قد سقطت بالتطبيق على نص المادة ١/٤٥٢ مدنى .

« وحيث إنه عن القول بأن المستأنف عليه قد تعمد إخفاء العيب من غش ، وبذلك لا تسقط دعوى الضمان إلا بمضى خمس عشرة سنة ، فإن هذا القول ينقصه الدليل ، إذ جاءت الأوراق خلوا منه ومن ثم يتعين إطراح هذا الدفاع .

« وحيث إنه لذلك وللأسباب التى قام عليها الحكم المستأنف ، والتى تأخذ بها هذه المحكمة يكون الاستئناف واجب الرضى ويتعين تأييد الحكم المستأنف .

(استئناف رقم ٩٢ سنة ١ فى مدنى « بورسعيد » بالهيئة السابقة) .

إلى صرف المبلغ الذى صرفه . فالحكم الجنائى يعتبر حجة فى هذه الحدود فقط . ولا تعارض بين حجية الحكم الجنائى فى هذا الشق وبين أحقية الوزارة فى استرداد ما دفع للمستأنف بدون وجه حق .

(استئناف رقم ١٠٥ لسنة ١ ق مدنى « بورسعيد »
بالهيئة السابقة) .

٦٥٢

محكمة استئناف المنصورة

٧ من يونيه ١٩٦١

ضريبة : قيم منقولة ، مبراتها على التوزيعات التى تجريها الشركة ، شركة أجنبية تعمل فى مصر .

المبدأ القانونى :

قصد الشارع فرض ضريبة القيم المنقولة على الشركات والمنشآت الأجنبية التى تتناول أعمالها ببلاداً أخرى غير مصر ، وأن هذه الضريبة إنما تفرض على توزيعات الشركة طبقاً للمادة الأولى من القانون .

وقد رأى الشارع أن من حق مصر أن تستولى على ضريبة على جزء مما يستولى عليه المساهمون وحصة السندات من فوائد وأرباح بنسبة الجزء المستثمر فيها من رأس المال فى تكوين المبالغ التى استعملت فى الدفع .

الحكم :

« . . . وحيث إن محكمة أول درجة . . . ذكرت أن الفقرة الثالثة من المادة الأولى نصت على فرض ضريبة على جميع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وأن هذه الضريبة تسرى على الفوائد وغيرها

كما تنتج بصفة عامة السندات والقراطيس والسلفيات على اختلاف أنواعها ؛ كما نصت المادة الثالثة على أن الشركات الأجنبية التى تعمل فى مصر يكون حكمها فيما يتعلق بتطبيق الضريبة عليها حكم الشركات المصرية ؛ وأن المادة العاشرة ألزمت كل شركة أو منشأة أو هيئة أن تحجز مما يكون عليها دفعه من الأرباح والفوائد وغيرها ، مما تسرى عليه الضريبة بمقتضى المواد ٣١ و ٣٢ من هذا القانون قيمة الضريبة المستحقة عليها لكى تواردها مباشرة لمصلحة الضرائب . ثم نصت المادة ١١ على أنه لأجل تطبيق المادة العاشرة على الشركات الأجنبية التى تتناول أعمالها ببلاداً أخرى غير مصر تعتبر أنها وزعت فى مصر فى عمر الستين يوماً التالية لختام سنتها المالية مبلغاً معادلاً لمجموع أرباح السنة الذى تتناوله الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، إلى آخر ما جاء بهذه الفقرة ، كما نصت الفقرة الثانية منها على أنه فى حالة قيام الشركة بتوزيع فوائد أو إيرادات خارج مصر من أى نوع كان مما تتناوله الضريبة من موارد غير الربح السنوى ، تستحق الضريبة للخزانة المصرية عن جزء من التوزيعات المذكورة بنسبة مساهمة موارد الشركة فى مصر فى تكوين الموارد التى استعملت للدفع . ولهذا الغاية يعتبر كل ما كانت تملكه الشركة عند ابتداء عملها فى مصر طبقاً لما هو مثبت فى ميزانياتها بمثابة رأس مال الشركة . وأن الذى يستفاد من ذلك أن الشارع قصد إلى فرض ضريبة القيم المنقولة على الشركات والمنشآت الأجنبية التى تتناول أعمالها ببلاداً أخرى غير مصر ، وأن هذه الضريبة إنما تفرض على توزيعات الشركة طبقاً للمادة الأولى من القانون ، وأن الشارع رأى أن من حق مصر أن تستولى على ضريبة تفرض على جزء مما يستولى عليه المساهمون وحصة السندات

الشركة في مصر في تكوين الموارد التي استعملت للدفع ، ولهذه الغاية يعتبر كل ما كانت تملكه الشركة عند ابتداء عملها في مصر طبقاً لما هو مثبت في ميزانياتها بمثابة رأس مال الشركة . وقد اتفقت الكلمة بين الطرفين على أن يكون تحديد الوعاء الذي تصيبه الضريبة بنسبة الإيرادات التي حققها فرع مصر إلى الإيرادات الإجمالية للشركة . . .

(استئناف رقم ٨٠ لسنة ١ في تجارى «بور سعيد» بالهيئة السابقة) .

٦٥٣

محكمة استئناف طنطا

٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

دعوى : قيمتها ؟ تعدد المدعى عليهم ، سبب قانونى واحد .

المبدأ القانونى :

إذا كان المطلوب من كل من المدعى عليهم ناشئاً عن سبب مختلف ، فتكون الخصومة مشتملة على دعاوى عدة ، تقدر كل منها بقيمة ما هو مطلوب من كل مدعى عليه .

الحكمة :

« وحيث إن المادة ٤٣ تنص على أنه إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد ، كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به بتمامه ، بغیر التفات إلى نصيب كل منهم فيه . وعلى ذلك إذا تعدد المدعى عليهم فتقدر الدعوى بقيمة المدعى به بتمامه . بغیر التفات إلى نصيب كل منهم ، بشرط أن تكون الدعوى مرفوعة بمقتضى سبب قانونى واحد .

من فوائد وأرباح بنسبة الجزء المستثمر فيها من رأس المال في تكوين المبالغ التي استعملت في الدفع .

واستطرد الحكم إلى القول بأنه مما تتميز به ضريبة القيم المنقولة أنها تسرى على التوزيعات التي تجريها الشركة حتى في حالة عدم وجود أرباح ، ثم انتهى إلى إخضاع التوزيعات التي دفعها المركز الرئيسى للشركة في الخارج للضريبة على القيم المنقولة وبالنسبة التي نصت عليها المادة ١١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وبغض النظر عن نتيجة عمليات الفرع في مصر .

« وحيث إنه فيما أوردته محكمة أول درجة من أسباب في خصوص إخضاع التوزيعات للنو عنها سابقاً إلى ضريبة القيم المنقولة ، فإن في هذه الأسباب ما يكفي لحمل الحكم ، ويضاف إلى ذلك أن الفوائد التي تدفعها الشركة لحلة السندات تعتبر تسليفاً على الربح ومن ثم لاسيلاً إلى الوصول إلى صافي الأرباح إلا بعد استبعاد ما وزع من الفوائد وعلى هذا لا يتصور أن يتم توزيع الفائدة من صافي الربح ، وتنصرف عبارة المادة ١١ من اشتراط أن يتم التوزيع من غير الربح السنوى إلى ما توزعه الشركة من إيرادات خارج مصر ، دون الفوائد ، لجواز أن تتم هذه التوزيعات من الربح ، فاستوجبت المادة أن يكون خضوعها لضريبة القيم المنقولة مشروطاً بتوزيعها من غير الربح السنوى . . .

« وحيث إنه عن حساب الوعاء الذي تصيبه ضريبة القيم المنقولة من التوزيعات التي تمت فقد أوضحت المادة ١١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ السبيل إلى تعرف ذلك بقولها : « تستحق الضريبة للخزانة المصرية عن جزء من التوزيعات المذكورة ومما دفع فوق قيمة الإصدار بنسبة مساهمة موارد

الباقين . ذلك أن الحكم يرد وبطلان العقد بالنسبة لخصتها ، من شأنه أن يخول المستأنف عليها الأولى الحق في الرجوع على باقي البائعين بما دفعه لها من معجل الثمن الأمر الذي يجعل النزاع ممتداً إلى الحق كله .

المحكمة :

« . . . وحيث إن المادة ٣٩٨ من قانون المرافعات تنص على أنه : «تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف على وفق أحكام المواد ٣٠ - ٤٤ ، ولا يحتسب في هذا التقرير الطلبات غير المتنازع فيها ، ولا المبالغ المروضة عرضاً فعلياً» . وتنص المادة ٤٣ من قانون المرافعات ، على أنه إذا كان المطلوب جزءاً من حق قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء ، إلا إذا كان الحق متنازعا فيه ولم يكن الجزء المطلوب باقياً منه ، فيكون التقدير باعتبار قيمة الحق بأكمله ، ومقتضى النص التقدم إنه إذا كان المطلوب جزءاً من حق قدرت الدعوى بقيمة هذا الجزء ، إنما إذا كان النزاع ممتداً إلى الحق كله ، قدرت الدعوى بقيمة الحق بأكمله . ويشترط في هذه الحالة الأخيرة ألا يكون الجزء المطلوب هو الباقي من الحق فإذا كان الجزء المطلوب هو الباقي ، قدرت الدعوى بقيمة ذلك الجزء ، وأن يكون المدعى ذا صفة في الخصومة التي يثيرها المدعى عليه بالنزاع على الحق بأكمله وبعبارة أخرى يشترط أن يجوز الحكم الذي يصدر في النزاع جميعية الشيء المحكوم به بالنسبة إلى الحق بأكمله . فإذا كان الحكم الذي يصدر في النزاع لا يجوز جميعية الشيء المحكوم به إلا بالنسبة إلى الجزء المطلوب قدرت قيمة الدعوى بقيمة ذلك الجزء .

أما إذا كان المطلوب من كل من المدعى عليهم ناشئاً عن سبب مختلف فتكون الخصومة مشتملة على عدة دعاوى تقدر كل منها بقيمة ما هو مطلوب من كل مدعى عليه وإذا كان الثابت بالحكم أن المدعى في طلب منع التعرض واحد ، وأن المدعى عليهم متعددون ، وأن السبب الذي يستند إليه المدعى في دعواه التعدي الواقع على حيازته من المدعى عليهم مجتمعين . فالدعوى والحالة هذه إن هي إلا طلب واحد يقدر حملة واحدة ، دون تعدد ولا يستحق عليه إلا رسم ثابت واحد بخلاف الرسم الإضافي . . . »

(استئناف رقم ٢١٠ سنة ١٠ ق مدني رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد زكي اسحق رئيس المحكمة والدكتور حافظ محمد ابراهيم وسامي حبيب ناصر المستشارين) .

٦٥٤

محكمة استئناف طنطا

١٢ من ديسمبر ١٩٦٢

استئناف : نصابه ؛ دعوى تقدير قيمتها .

المبدأ القانوني :

إذا كان قد نص في عقد البيع على أن البائعين متضامنون في تسليم مبلغ ستمائة جنيه قيمة ما دفع لهم من الثمن ؛ وكانت المستأنفة قد طعنت في الحكم الابتدائي طالبة إلغاء الحكم المستأنف فيما يختص بنصيبها في القدر المبيع وقدره ١٨٧ جنيهاً ؛ فإن استئنافها يكون مقبولا لأن طعنها على العقد بالتزوير لا يقتصر أثره على حصتها وحدها ، بل يمتد هذا الأثر إلى حصص

المبدأ القانوني :

المشتري الحق في حبس الثمن ولو كان مستحق الدفع ، إذا وجدت عنده أسباب جدية تجعله يخشى وقوع تعرض في المبيع .

إلا أن حق المشتري في حبس الثمن يسقط بأمرين : إذا زال سببه ، أو إذا قدم البائع للمشتري كفالة شخصية أو عينية تضمن له ما عسى أن يترتب على ضمان التعرض والاستحقاق من تعويض .

المحكمة :

« . وحيث إن .. للمشتري ، وفقاً للقوانين الثانية والثالثة من المادة ٤٥٧ من القانون المدني الحق في حبس الثمن ولو كان مستحق الدفع ، إذا وجدت عنده أسباب جدية تجعله يخشى وقوع تعرض في المبيع ، كأن كشف أن للمبيع مثقل بحق رهن ، أو حق اختصاص . ففي هذه الحالة تقوم عند المشتري أسباب جدية يخشى معها نزع ملكية المبيع من يده ، وإذا كان لا يستطيع أن يرفع على البائع دعوى ضمان التعرض والاستحقاق لعدم وقوع تعرض بالفعل ، فإنه يستطيع مع ذلك ألا يحبس عنه الثمن ولو كان مستحق الدفع » وحق المشتري في حبس الثمن وإن ورد فيه نص خاص (مدني ٤٥٧م / ٣٩٢) ليس إلتطيقاً للدفع بعدم التنفيذ ، وللعق في الحبس بوجه عام . فالإلزام المشتري بدفع الثمن للبائع يقابله إلزام البائع بتنفيذ إلزامه ، كأن يخشى المشتري تعرض الغير ، فلا تخلص له الملكية الهادئة ، كان له أن يقف تنفيذ إلزامه بدفع الثمن ، حتى يقوم البائع من جهته بتنفيذ إلزامه .

إلا أن حق المشتري في حبس الثمن يسقط

« وحيث إنه . المستأنفة إنما أقامت استئنافها على ما لها من الحق في استئناف حكم محكمة أول درجة فيما يختص بنصيبها . . والمقدر ثمنه في العقد بمبلغ ١٨٧ جنيتها ، طالبة إلغاء الحكم المستأنف ، ورد وبطلان العقد العرفي فيما يختص بنصيبها في المنزل المبين بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره ١٨٧ جنيتها .

وإذا كانت المستأنف عليها الأولى قد طلبت الحكم بصحة العقد ونفاذه ، ففقد لها بذلك من محكمة أول درجة ، فاستأنفته الطاعنة فيما يتعلق بنصيبها البالغ ثمنه ١٨٧ جنيتها ، وأنها وإن كانت قد حددت إستئنافها بما طلبته في نطاق حصتها في القدر المبيع ، إلا أن طعنها على العقد بالتزوير لا يقتصر أثره على فرض صحته على حصتها وحدها ، بل يمتد هذا الأثر إلى حصص الباقيين لأن الحكم برب وبطلان العقد بالنسبة لحصتها من شأنه أن يخول المستأنف عليها الأولى الحق في الرجوع على باقي البائعين بما دفعته لها من معجل الثمن ، حيث نص في البند الثاني من عقد البيع المطعون فيه على أن البائعين جميعهم متضامنون في استلامهم مبلغ السمتة جنيته قيمة ما دفع لهم من الثمن ، الأمر الذي يجعل النزاع ممتداً إلى الحق كله ، ومن ثم تقدر الدعوى بقيمة هذا الحق بأكمله . . »

(استئناف رقم ١٠٤ سنة ١٠ ق مدني بالمهنة السابقة) .

٦٥٥

محكمة استئناف طنطا

٢١ من نوفمبر ١٩٦١

ثمن : مستحق الدفع ، حبيسه ؛ مشتر ، حقه فيه ؛ سقوطه .

المبدأ القانوني :

السبب الصحيح هو ما يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء ، أو صاحباً للحق الذي يراد كسبه بالتقادم ، كما يجب أن يكون مسجلاً عملاً بالمادة ٩٦٩ من القانون المدني .

فإذا كانت المستأنفة قد تلقت التصرف من مالكين ، ولم تسجل سندی ملكيتها ، فإن سندها يكونان بذلك قد افتقرا إلى شرائط اعتبارهما سبباً صحيحاً للتقادم الخسبي المكسب للملكية .

(استئناف رقم ١٣٩ سنة ١٠ ق مدني بالهيئة السابقة) :

٦٥٧

محكمة استئناف طنطا

٢٦ من ديسمبر ١٩٦١

رى : مسق ، مصرف ، انتفاع بهما ، شكوى من منعه أو تعويقه ، مفتش رى .

المبدأ القانوني :

يبسح القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في مادته الخامسة عشرة الشكوى إلى تفتيش الرى من إعاقه صاحب الحق أو منعه من الانتفاع بمسقى أو مصرف خاص ، ويجيز لمفتش الرى أن يصدر قراراً مؤقتاً بتمكين الشاكي من استعمال حقه ، على أن ينفذ هذا القرار إلى أن تفصل المحكمة المختصة في الحقوق المذكورة . إلا أن النص لم يحتم على صاحب الشأن الالتجاء إلى تفتيش الرى ، بل أجاز له ذلك فقط .

بأحد أمرين : إذ زال سببه ؛ أو إذا قدم البائع للمشتري كفالة شخصية أو عينية تضمن له ماعسى أن يترتب على ضمان التعرض والاستحقاق من تعويض .. فإذا كان الثابت أن الشترية .. قد تسلمت العين المبيعة ولم تدفع سوى جزء من الثمن حتى استحق عليها القسط الأول ، فاستخرجت شهادة عقارية دالة على أن العين المبيعة مثقلة بحقوق عينية ، فرفعت دعوى بصحة التعاقد بمظنة أن حقها في حبس الثمن لثول خطر نزع الملكية يشفع بها في طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع ، فهذا يتعارض مع الأصول التي يقوم عليها نظام العقود الملزمة للجانبين وهو ارتباط تنفيذ الإلزامات المتقابلة فيها على وجه التبادل أو القصاص .

فإذا استحق الوفاء بهذه الإلزامات فلا يجوز تفريعاً على ما تقدم أن يجبر أحد المتعاقدين على تنفيذ ما التزم به قبل قيام التعاقد الآخر بتنفيذ الإلزام المقابل ؛ وعلى هذا الأساس يتعين أن تنفذ الإلزامات المتقابلة في وقت واحد . ولكل من المتعاقدين أن يحتبس ما يجب أن يوفى به حتى يؤدي إليه ما هو مستحق له ، وهو باعتصامه بهذا الحق أو الدفع إنما يوقف أحكام العقد لا أكثر ، ولا تنقضي الإلزامات الناشئة عنه على وجه الإطلاق بل يقتصر الأمر على وقف تنفيذه . ومن ثم لا يسوغ لها أن تطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع .. » .

(استئناف رقم ٢٩٧ سنة ١٠ ق مدني بالهيئة السابقة) .

٦٥٦

محكمة استئناف طنطا

٢٦ من ديسمبر ١٩٦١

تقادم خسى : شرط التملك بمقتضاه .

فإذا هو التجأ إلى القضاء مباشرة يطلب حماية حقه ، فلا تثريب عليه ، وتكون المحكمة مختصة بنظر دعواه لأن الالتجاء إلى تفتيش الرى وإصدار قرار مؤقت ، لا يغنى عن الالتجاء إلى القضاء لإصدار حكمه فى الحق المدعى به .

(استئناف رقم ٧٩ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٥٨

محكمة استئناف طنطا

٢٦ من ديسمبر ١٩٦١

دعوى : صفة ، شخصية اعتبارية ؛ يمثلها .

المبدأ القانونى :

تفتيش أملاك طنطا؛ وتفتيش المساحة ، وتفتيش الرى ، ليست من الإدارات والمصالح التى منحها القانون الشخصية الاعتبارية ، ومن ثم وجب توجيه الدعوى الخاصة بهذه الجهات إلى الوزير الذى يدخل فى اختصاصه الإشراف على هذه المصالح وتولى شئونها .

فإذا لم توجه الدعوى إليه تكون قد رفعت على غير ذى صفة ، ويكون الدفع بعدم قبولها جائز القبول لأول مرة أمام محكمة الاستئناف عملاً بالمادة ١٤٢ مرافعات .

المحكمة

» . . نصت المادة ٥٢ من القانون المدنى على أن الأشخاص الاعتبارية هى الدولة وكذلك المديرىات والقرى بالشروط التى يحددها القانون ، والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة

التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية . وتفتيش الرى والمساحة والأملاك بطنطا ليست من الإدارات والمصالح التى منحها القانون الشخصية الاعتبارية ، ومن ثم فقد تعين أن توجه الدعوى الخاصة بهذه الجهات إلى الوزراء الذين يدخل فى اختصاص كل منهم الإشراف وتولى شئون هذه المصالح . وما دام المدعى (المستأنف ضده) لم يوجه الدعوى إلى ممثل الشخصية الاعتبارية القانونى ، الذى يملك وحده حق التقاضى عن هذه الجهات ، فتكون الدعوى بذلك قد رفعت على غير ذى صفة (مدنى م ٥٣) .

» وبما أن الدفع بعدم القبول مما يجوز إبداءه لأول مرة بالاستئناف عملاً بالمادة ١٤٢ مرافعات فإنه يتعين لذلك القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة . (استئناف رقم ٣٦٣ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٥٩

محكمة استئناف طنطا

٢٨ من نوفمبر ١٩٦١

١ - حجز إدارى : عقار ، بيعه ، منازعات قضائية خاصة به .

ب - دعوى استحقاق : أصلية ، فرعية ، نوع خاص ، طريقة استئنافها .

المبادئ القانونية :

١ - يسرى قانون المرافعات على ما لا يتعارض وقانون الحجز الإدارى . ولما كان قانون الحجز الإدارى خلواً من أى حكم يتعلق بدعوى الاستحقاق الأصلية التى ترفع بصورة مبتدأة ، ولا تثار فى صورة منازعات فرعية تتعلق بصحة التنفيذ ؛ فيجب تطبيق

القواعد والأحكام الواردة في قانون المرافعات .

٢ - ليس ما يمنع من أن تكون دعوى الاستحقاق مقصورة على طلب ملكية العقار، دون إبطال التنفيذ ، بأن يكون في صورة دعوى استحقاق عادية أو أصلية ، وهذه الدعوى مقبولة ولو لم تراع فيها القواعد الخاصة التي وضعها قانون المرافعات للدعوى الفرعية .

فإذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب تثبيت ملكية مورثة المستأنفين للنزل المبين بصحيفة الدعوى الأصلية وبشطب التسجيلات الموقعة عليه لمصلحة الضرائب ، وكف منازعتها لها في هذا المنزل ، وأن المستأنف عليهم ما قد اتخذوا إجراءات نزاع الملكية بطريق الحجز الإداري على المنزل المذكور ، فإن هذه الدعوى الأصلية لا تعتبر منازعة قضائية خاصة ببيع العقار ، متعلق باستحقاق المنزل المراد التنفيذ عليه ، مما يندرج تحت حكم المادتين ٧٢ و ٢٧ من قانون الحجز الإداري ، لأنها لم تثر فيه منازعة فرعية تتعلق بصحة التنفيذ ، بل هي في صورة دعوى استحقاق مبتدأة .

ولا تعتبر هذه الدعوى كذلك دعوى استحقاق أصلية أو عادية ، حيث لم تقتصر على طلب ملكية العقار وحدها ، بل تعتبر دعوى استحقاق فرعية ، لأنها دعوى موضوعية رفعتها مورثة المستأنفين مدعية ملكيتها العقار المحجوز عليه قبل بيعه ، طالبة فضلاً عن ملكية

العقار ، بطلان إجراءات التنفيذ في صورة شطب التسجيلات الموقعة على العقار المحجوز عليه ، وكف منازعة الحاجر ، بما ينطبق عليه حكم المواد من ٧٠٥ - ٧١١ من قانون المرافعات .

ولما كانت دعوى الاستحقاق الفرعية بمثابة إشكال موضوعي يتعلق بالتنفيذ ، لأنها تتضمن فضلاً عن تثبيت الملكية ، إبطال إجراءات التنفيذ . ولأنها إنما وصفت بأنها دعوى فرعية لكونها متفرعة من التنفيذ ، وإذا كانت المادة ٤٨٢ مرافعات قد نصت على أن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ ينظر فيها على وجه السرعة ، فإن استئناف الأحكام الصادرة فيها يكون بتسليف بالحضور لا بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة الاستئنافية .

المحكمة :

« .. ومن حيث إن إجراءات الحجز والبيع الإداري ، كما نظمها القانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ ، لا تعدو أن تكون نظاماً خاصاً وصفه الشارع لتحصيل المستحقات التي للحكومة في ذمة الأفراد ، راعى فيه التبسيط والسرعة وقلة النفقات ، مستبدلاً إياه بنظام قانون المرافعات .. يقطع في ذلك نص المادة ٧٥ من القانون سالف الذكر ، التي تقضى بأنه فيما عدا ما نص عليه فيه ، تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام القانون المشار إليه .

« وحيث إن المادة ٧٢ من القانون ٣٠٨ لسنة

الاستحقاق التي ترفع في صورة مبتدأة ، والتي لا تتأثر في صورة منازعات فرعية تتعلق بصحة التنفيذ ، فيتمتعان إعمالاً لحكم المادة ٧٥ من القانون المشار إليه التي تقضي بسريان أحكام قانون المرافعات التي لا تتعارض مع أحكامه ، أن تطبق القواعد والأحكام الواردة في هذا الخصوص . إذ قد لا يكون العقار المحجوز مملوكاً بالفعل للمدين المحجوز عليه ، وقد يتمسك الغير بملكيته مع افتراض عدم التزامه بدین الحاجز .

«وحيث إن المشرع لم يشأ أن يهمل ادعاء الغير ملكية العقار المحجوز عليه ، ولم يشأ من جهة أخرى أن يترك مصير التنفيذ معلقاً حتى يفصل في دعوى الملكية فيضار الحاجز ، فأنشأ سبباً خاصاً يلجأ إليه الغير ليقدمه على إجراءات الحجز التي تقع على ملكه في صورة دعوى الاستحقاق الفرعية ، وهي الدعوى الموضوعية التي يرفعها من يدعى ملكية العقار المحجوز عليه قبل بيعه ، والتي يطلب فيها فضلاً عن ملكية العقار بطلان إجراءات التنفيذ . فكل دعوى بطلب ملكية العقار المحجوز وبطلب بطلان التنفيذ نتيجة لقبول الطلب الأول وترفع بعد بدء التنفيذ وقبل تمامه تعتبر دعوى استحقاق فرعية ، وإنما لا توقف التنفيذ إلا إذا توافرت الشروط التي قررتها المادة ٧٠٥ وما يليها من قانون المرافعات .

« وحيث إنه ليس ثمة ما يمنع من أن تكون دعوى الاستحقاق مقصورة على طلب ملكية العقار وحدها ، دون إبطال التنفيذ بأن تكون في صورة دعوى استحقاق عادية أو أصلية ومثلها كل دعوى ترفع قبل التنفيذ أو بعده أو ترفع في أثناء التنفيذ بمجرد طلب ملكية العقار . وهذه الدعوى مقبولة ولو لم تراعى منها القواعد الخاصة التي وضعها قانون المرافعات للدعوى

١٩٥٥ قد قضت بسريان أحكام المادة ٢٧ منه على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار ، وهذه المادة الأخيرة تقضي بأنه لا توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق بأصل المطلوب ، أو بصحة الحجز ، أو بالاسترداد ، ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع ، أو يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز .

وعليه أن يرفع دعوى المنازعة خلال ثمانية أيام من تاريخ الإيداع ، وقبل اليوم المحدد للبيع بثلاثة أيام على الأقل ، وأن يقيد بها قبل الجلسة يوم على الأقل في المواد الجزئية . ويومين فيما عداها ، ويحكم في دعوى المنازعة على وجه السرعة .

وهذه المادة ، كما جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون الحجز الإداري ، مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها في الحجز الإدارية ، وتقابلها في قانون المرافعات الاعتراضات على قائمة شروط البيع . أو على إجراءات البيع نفسه ، وهي المنازعات الفرعية التي يبدى بها ذوو الشأن ملاحظاتهم على شروط البيع وأوجه البطلان التي ينازعون بها في صحة التنفيذ ، سواء لعب بالشكل أو بالموضوع ، أو الاعتراض عليها لأي سبب آخر . فكلها . . خصومة ذات شكل خاص ترفع في مواعيد معينة لدى المحكمة التي أجرى أمامها التنفيذ ، والتي عليها أن تفصل فيها على وجه السرعة .

«وحيث إنه من جهة أخرى فإن قانون الحجز الإداري جاء بخلو من أي حكم يتعلق بدعوى

الفرعية ، من حيث الخصوم في الدعوى أو وقف التنفيذ .

« وحيث إن . الدعوى المطروحة . رفعت بطلب تثبيت ملكية مورثة المستأنفين للمنزل الموضح بصحيفة الدعوى الأصلية ، وبشطب التسجيلات الموقعة عليه لصالح الضرائب ، وكف منازعة مصلحة الضرائب لها في هذا المنزل . وأن مورثة المستأنفين إنما أقامت الدعوى بعد أن فوجئت بأن المستأنف عليها الأول والثاني قد اتخذ إجراءات نزع الملكية بطريق الحجز الإداري على المنزل المذكور ، وحدد لبيعه يوم . . . ، وبعد أن أندرتهما بإيقاف جميع إجراءات نزع الملكية المتخذة على العقار دون جدوى .

فالدعوى الأصلية التي أقامتها مورثة المستأنفين ليست منازعة قضائية خاصة ببيع العقار تتعلق بالاستحقاق للمنزل المراد التنفيذ عليه لصالح الضرائب ، مما تندرج تحت حكم المادتين ٧٢ و ٧٧ من قانون الحجز الإداري ، لأنها لم تثر في صورة منازعة فرعية تتعلق بصحة التنفيذ ، بل في صورة دعوى استحقاق مبتدأة . وبالتالي لا ينطبق عليها الحكم الولد في شأن تلك المنازعات بقانون الحجز الإداري . . ولا تعتبر هذه الدعوى كذلك دعوى استحقاق أصلية أو عادية ، حيث لم تقتصر مورثة المستأنفين عند رفعها على طلب ملكية العقار وحدها دون طلب شطب التسجيلات الموقعة على المنزل المحجوز عليه لصالح الضرائب ، وكف منازعة مصلحة الضرائب لها ، أي بإبطال التنفيذ ، وإنما تعتبر دعوى استحقاق فرعية ، لأنها دعوى موضوعية رفعتها مورثة المستأنفين مدعية ملكيتها للعقار المحجوز عليه قبل بيعه ، طالبة فيها فضلاً عن ملكية العقار ، بطلان إجراءات التنفيذ في صورة شطب التسجيلات

المتوقعة على العقار المحجوز عليه لصالح الضرائب ، وكف منازعة المصلحة لها فيه ، مما ينطبق عليه حكم المواد ٧٠٥ إلى ٧١١ من قانون المرافعات .

« وحيث إنه قد اختلف الرأي في تكليف دعوى الاستحقاق الفرعية ، فثمة من رأى أنها دعوى عادية يحكم فيها طبقاً للقواعد العامة للحكم في سائر الدعاوى ، كما أن الحكم الصادر فيها يطعن فيه طبقاً للقواعد العامة تأسيساً على أن المشرع لم يأخذ في قانون المرافعات الجديد بما كان مقرراً في القانون القديم من ضرورة الحكم في الدعوى على وجه الاستعجال ؛ في حين رأى آخرون أنها لا تعدو عن كونها إشكالا موضوعياً يفصل فيه على وجه السرعة لأنها منازعة تتعلق بالتنفيذ ، فلا تطرح الخصومة على قاضي التحضير أمام المحكمة الابتدائية ، ولا يطعن بالمعارضة في الحكم الغيابي الصادر فيها ، وأن ميعاد استئنافه هو عشرة أيام فقط بالنسبة إلى جميع الخصوم ، ويرفع هذا الاستئناف بتكليف بالحضور لا بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة الاستئنافية .

« وحيث إن هذه المحكمة تؤيد الرأي الأخير باعتبار أن دعوى الاستحقاق القديمة بمثابة إشكال موضوعي يتعلق بالتنفيذ ، لأنها تتضمن فضلاً عن طلب تثبيت الملكية إبطال إجراءات التنفيذ المتخذة على العقار المحجوز عليه ، ولأنها إنما وصفت بأنها دعوى فرعية لسكونها متفرعة عن التنفيذ . وإذا كانت المادة ٨٢ من قانون المرافعات قد نصت على أن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة . . وكانت دعوى الاستحقاق الفرعية لا تعدو عن كونها منازعة متعلقة بالتنفيذ ، فمن ثم تدخل في عداد الدعاوى التي ينبغي الفصل فيها على وجه السرعة ، وبالتالي يكون الاستئناف الذي يرفع عن الأحكام الصادرة فيها بتكليف

بالحضور ، لا بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة
الاستئنافية بالتطبيق لحكم المادتين ١١٨ و ٤٠٥
من قانون المرافعات . . . »

(استئناف رقم ٣٥٠ سنة ١٠ قى مدنى بالهيئة السابقة)

٦٦٠

محكمة استئناف طنطا

٢٦ من ديسمبر ١٩٦١

وصية : واجبة ، اختيارية ؛ تراحم .

المبدأ القانونى :

عند التراحم يقوم صاحب الوصية
الواجبة طبقاً لنص المادة ٧٨ من القانون ٧١
لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية ؛ سواء أوصى
له المتوفى فعلاً بحقه ، أو لم يوص واستحقها
بحكم القانون ؛ فإنه يأخذها .

فإذا كانت تساوى الثلث أو تزيد ، فإنه
يستبد بالثلث . وإذا أنشأها ناقصة عن
القدر المطلوب فإنها تكمل حتى تصل إليه ؛
لأنه إذا كان القانون ينشئها كلها ، فأولى أن
يكملها إلى قدرها .

المحكمين

» .. وحيث إن القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦
يأخذ قانون الوصية ، قد أوجب في المادة ٧٦
منه على الشخص أنه يوصى لفرع ولله للتوفى الذى
لا يرث شيئاً بمقدار ما كان يستحقه أصله من
ميراث ، بشرط ألا يكون الميت قد أعطاه بغير
عوض عن طريق آخر ما يساوى الوصية الواجبة ،
وإن كان قد أعطاه أقل منها وجبت له بما يكمل

المقدار الواجب فى الوصية ، وبشرط ألا يزيد
النصيب عن الثلث . فإن كان أكثر لم يستنزل من
التركة إلا الثلث فحسب ، باعتبار أن المقدار الذى
خصه الله سبحانه وتعالى للوصية عامة هو الثلث ،
فلا تتجاوز الوصية الواجبة .

« وحيث إن نصيب والد القاصر المشمول
بوصاية المستأنف عليها فى التركة يزيد على الثلث ،
فإنه يتعين والحالة هذه ألا يستنزل إلا الثلث ، أى
ثلث التركة ؛ ثم يقسم الباقي على الورثة الموجودين
بتوزيع جديد من غير نظر إلى الولد الذى
قرض حيا .

» .. وحيث إنه لما تقدم فئمة وصيتان :
وصية واجبة للقاصر المشمول بوصاية المستأنف
عليها ، ووصية اختيارية .. وإنه عند التراحم يقوم
صاحب الوصية طبقاً لنص المادة ٧٨ من قانون
الوصية ، سواء أوصى له للمتوفى فعلاً بحقه ، أو لم
يوص واستحقها بحكم القانون ؛ فإنه يأخذها .
فإذا كانت تساوى الثلث أو تزيد كما هو الحال فى
خصوصية هذا النزاع فإنه يستبد بالثلث ، وليس
لأحد قبله شيء ؛ وإنه إذا أنشأها ناقصة عن
القدر المطلوب فإنها تكمل حتى تصل إليه . لأنه
إذا كان القانون ينشئها كلها ، فأولى أن يكملها إلى
قدرها ، ومن ثم يكون القدر الجاز للوصية
سواء أكانت واجبة أو اختيارية قد استنفد فى
الوصية الواجبة للقاصر ، وبالتالي فإن التصرف
الصادر من المتوفى إلى المستأنف — وقد اعتبرته
هذه المحكمة وصية — لا ينفذ فى حق القاصر
كلية .. »

(استئناف رقم ١٩ سنة ١٠ قى بالهيئة السابقة)

ثمن ، يجعل هذا التقدير مؤجلاً إلى أن يحصل الفصل فيه نهائياً .

المحكمة

« .. وحيث إن المادة ١٧ من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ، المعدل بالقانون ٩٣ لسنة ١٩٣١ ، قد نصت على التزام طالب نزاع الملكية بإيداع الثمن الذي قدره أهل الخبرة في خزانة المحكمة ، وأن عليه في كل الأحوال دفع المصاريف التي يستدعيها هذا الإيداع ؛ كما نصت المادة ٢١ على أنه إذا حصل الطعن في عمل أهل الخبرة من واحد أو أكثر من الملاك أو غيرهم من ذوي الشأن ، وليس من طالب نزاع الملكية ، فيجوز لذوي الشأن المذكورين أخذ المبلغ المودع مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة ؛ وهي تقديم الشهادة الدالة على خلو العقار من الرهن ، بدون أن يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن . وإذا حصل الطعن فيه من طالب نزاع الملكية جاز لذوي الشأن في جميع الأحوال أخذ المبلغ الذي عرضه الطالب المذكور ، مع مراعاته الشروط نفسها ، ودون أن يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن .

« وحيث إن .. طالب نزاع الملكية قد أودع الثمن الذي قدره الخبير .. واشتراط لإجراء الصرف تقديم حجة الوقف والمستندات الدالة على قيام المستأنف عليهن بتنفيذ أحكام القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، وعدم صرف الفرق بين ما عرضه طالب نزاع الملكية وما قدره الخبير إلا بعد الفصل نهائياً في المعارضة ، وتقديم شهادة رسمية تفيد خلو العقار من الحقوق الضمنية للغير ، وتقديم شهادة من طالب نزاع الملكية تفيد قيامهم

٦٦١

محكمة استئناف طنطا

٢٦ من ديسمبر ١٩٦١

نزاع ملكية : ثمن ، إيداعه ، وقوعه مشروطاً .
الإخطار به رسمياً ، خصم مصاريفه ، فوائد الثمن .

المبدأ القانوني :

لا عبرة بإيداع ثمن العقار المنزوعة ملكيته قد دفع مشروطاً بعدم الصرف إلا بعد الفصل النهائي في المعارضة في الثمن الذي قدره الخبير ، لأنه يجوز صرف الجزء غير المتنازع عليه من الثمن المدفوع ، وهو ما قدرته نازعة الملكية ثمناً للأرض ، وليس المبلغ الذي قدره الخبير ، حيث يعاقب صرف الفرق حتى يفصل نهائياً في المعارضة .

والإخطار الرسمي بحصول الإيداع ، يغني عنه صحيفة المعارضة في الثمن المقامة من نازع الملكية ضد تقدير الخبير .

وخصم نازع الملكية لمصروفات الإيداع من مقدار الثمن المودع ، لا يجعل الإيداع ناقصاً ، ولا يؤثر في سلامته ، وكل ما في الأمر أن يكون للمنزوع ملكيته أن يطالب بالمصروفات التي خصمت بلا وجه حق .

ولا تسرى على نازع الملكية أي فوائد ، مادام قد أودع الثمن الذي قدره الخبير مخزاة المحكمة . ذلك أن الفوائد إنما يقضى بها في الديون الحالية التي يحصل التأخير في الوفاء بها بلا حق ، أو في الديون المؤجلة إذا اتفق على ذلك ؛ والمعارضة في تقدير

وردت بتلك الصحيفة عدم صرف الثمن لكل مستحق ضد المستأنف عليهن إلا بعد تقديم مستندات التملك والشهادات العقارية الدالة على خلو الأطيان من كافة الحقوق العينية أو التصرفات وبعد سداد الأموال الأميرية ، وكلها شروط تقتضيها طبيعة الأشياء ، إذ يوجب قانون نزاع الملكية في المواد ٨ ، ١٧ ، ٢٩ منه .

« وحيث إنه بالنسبة لما جاء بحكم محكمة أول درجة من أن الإيداع قد وقع ناقصاً حيث ، خصمت الحكومة مصروفات الإيداع مع أن الحكم ألزمها كامل الثمن بما ينبغي التنبيه عليه أن المستأنف عليهن لم يثرن هذا النقص في كل مراحل دفاعهن أمام محكمة الدرجة الأولى ، ومع ذلك فقد اعتبرت هذا النقص من شأنه أن يقدم في سلامة الإيداع .

ولا مراء في أن المصروفات التي يستلزمها الإيداع إنما تقع على جانب الحكومة نازعة الملكية في جميع الأحوال طبقاً للمادة ١٧ من قانون نزاع الملكية ، وأنه ما كان للحكومة أن تخصم هذه المصروفات من المبلغ المودع ظناً منها أن الذي يتحمل تلك المصروفات هو من نزعت ملكيته وليس طالب نزاع الملكية .

بيد أن خصم هذه المصروفات من المبلغ المودع لا يؤثر في سلامة الإيداع ، أو صحته ، لأنها لا تعدو منازعة عمّن يتحمل مصروفات الإيداع ، هل هو طالب نزاع الملكية أم المتزوع ملكيتهن ؛ الأمر الذي يحق معه للمستأنف عليهن المطالبة بتلك المصروفات التي خصمت بلا وجه حق دون أن يؤثر ذلك في سلامة الإيداع .

« وحيث إن المستأنفين بصفتهم قد أودعا المقابل الذي قدره الخبير خزانة المحكمة . . فإنهما

باستيفاء شروط الصرف ، وعدم وجود حجوز وخصم الدفعة بأنواعها عند الصرف ، لأن طالب نزاع الملكية بدلاً من أن يتحمل المصاريف التي يستدعيها هذا الإيداع كما نصت على ذلك المادة ١٧ ، استنزها مقدماً من الثمن المودع . .

« وحيث إنه لا عبرة بما أثير من أن الإيداع قد وقع مشروطاً بعدم الصرف إلا بعد الفصل النهائي في معارضتهما ، وأنه حتى بعد صدور الحكم ابتدائياً برفض معارضتهما مؤيداً الثمن الذي قدره الخبير للقدان ..

استأنفت الحكومة الحكم . . طاعنة على حكم محكمة أول درجة في أخذها بتقدير الخبير لثمن الأطيان ، وأن المستأنف عليهن طابن فوائده ذلك المبلغ من تاريخ نشر رسوم نزاع الملكية حتى تمام الوفاء ؛ لا عبرة بذلك لأنه متى أودعت الحكومة المبلغ الذي قدره الخبير ثمناً للأرض المنزوعة ملكيتها للنفعة العامة ، ثم عارضت في هذا التقدير مع إذنها للمنزوعة ملكيتهن بأن يصرفن من المبلغ المودع ما سلت به ثمناً للأرض فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء ، ولا تكون قد أوردت شروط على الإيداع يتعذر معها صرف المبلغ المودع ، لأن ما يجوز صرفه إليهن هو الجزء غير المتنازع عليه من ثمن المودع وهو ما قدرته الحكومة ثمناً للأرض ، وليس المبلغ الذي قدره الخبير ، حيث يعلق صرف الفرق حتى يفصل نهائياً في المعارضة .

« وحيث إنه لا صحة لما أثير من أن الإيداع لم يعقبه إخطار رسمي بحصوله حتى يوقف سريان الفوائد ، ذلك لأن الحكومة قامت بهذا الإخطار الرسمي في صورة إعلان صحيفة المعارضة للقائمة منها ضد تقدير خبير الرئاسة ، والتي أعلنت إلى المستأنف عليهن . . حيث ورد في ختام الطلبات التي

الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم ، وما أصدره في القضية من قرارات أو أحكام ، وأوجبت أن يتلى هذا التقرير في الجلسة ، قبل بدء المرافعة .

وبما أن الحكم قد خلا من الإشارة إلى تلاوة تقرير التناخيص ، كما خلت أيضاً محاضر الجلسات التالية لصدور حكم التحقيق من الإشارة إلى تلاوته حتى صدور الحكم المستأنف ، فإن المحكمة تكون قد أغفلت إجراء جوهرياً نص عليه القانون ، ويجب لذلك الحكم ببطالان الحكم المستأنف .

(استئناف رقم ١٢٩ سنة ٢١ بالهيئة السابقة) .

٦٦٣

محكمة استئناف طنطا

٨ من يناير ١٩٦٢

١ — تقاض : دولة ، وفروعها ، تمثيلها ، شخصية اعتبارية ، مصلحة المساحة ؛ منطقة طنطا التعليمية ، مؤسسة الأبنية العامة ، مؤسسة أبنية التعليم .

ب — حجز إداري : طلب الحكم بصحته . فوائده تأخير : شرط الحكم بها .

المبادئ القانونية :

١ — تمثيل الدولة في التقاضي هو فرع من النيابة عنها ، وهي نيابة قانونية . والأصل أنه يمثل الدولة كل وزير في الشؤون المتعلقة بوزارته ، إلا إذا أسند القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة ، أو مؤسسة إلى رئيسها ، فيكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة .

يكونان قد نفذاً أحكام قانون نزع الملكية ، ولا يجب في ذمتها من تاريخ هذا الإيداع أية فوائد عن هذا المقابل لا بمقتضى قانون نزع الملكية ولا بمقتضى القانون المدني لمجرد معارضتهما في تقدير الخبير الذي قدره أمام المحكمة . ذلك أن الفوائد إنما يقضى بها في الديون الحالة التي يحصل التأخير في الوفاء بها بلا حق ، أو في الديون المؤجلة إذا اتفق على ذلك ؛ والمعارضة في تقدير ثمن . . . تجعل هذا التقدير مؤجلاً إلى أن يحصل الفصل فيه نهائياً . فلا يعتبر حالاً قبل الفصل النهائي في المعارضة ، ولا تجوز المطالبة به ؛ وعلى أية حال فإن المستأنفين بعد هذا الإيداع لم يجمعوا في أيديهما الثمن والمبيع معاً ، كما أن استعمال نازع الملكية حقه الخول له قانوناً في المعارضة في تقدير الخبير الذي قدر ثمن العقار المنزوع ملكيته أو التعويض عنه لا يترتب عليه عند عدم قبول معارضته إلزامه بفوائد تعويضية ، إلا إذا كانت المعارضة قد حصلت بطريق الكيد وهو ما لم يقل به الحكم المطعون فيه ولا المستأنف عليهن . « .

(استئناف رقم ١٣٠ سنة ١١ بالهيئة السابقة) .

٦٦٣

محكمة استئناف طنطا

٢٣ من يناير ١٩٦٢

قاضى التحضير : تقريره بالإحالة إلى جلسة المرافعة ، تلاوته بالجلسة .

المبدأ القانوني :

نصت المادة ١١٦ مرافعات على أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع

الاعتداد به ، أو بطلانه . بل أن للحاجة
أن تمضى في إجراءاتها ، للحفاظ على حقوقها
إن كان لها حقوق . ولا تستحق أى فوائد
للتأخير عن صرف المبلغ المستحق بسبب
الإجراءات التى اتخذت لإيقاف الصرف ،
ما دام لم يطلب من المحكمة الفصل فى صحة
الحجز وسلامته .

المحكمة

« . . . ومن حيث إن . . . تمثيل الدولة فى
التقاضى هو فرع من النيابة عنها ، وهى نيابة
قانونية ، المراد منها تعيين مداها وبيان حدودها
إنما يكون بالرجوع إلى مصدرها وهو القانون ،
وأن الدولة هى من الأشخاص الاعتبارية العامة ،
وقد يكون من فروعها حالة الشخصية الاعتبارية
كالديريات والمحافظات والمدن والقرى ، بالشروط
التي يحددها القانون ؛ وكذا الإدارات والمصالح
وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون
شخصية اعتبارية ذلك وفقاً لحكم المادة ٥٢ من
التقنين المدنى وأنه متى ثبت لها هذه الشخصية ،
تمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً بصفة
الإنسان الطبيعية ، وذلك فى الحدود التى قررها
القانون . فتكون لها : (أ) ذمة مالية مستقلة ،
(ب) أهلية فى الحدود التى يعينها سند إنشائها
أو التى يقررها القانون ، (ح) حق التقاضى ،
(د) معرض مستقل ويكون لها نائب يعبر عن
إرادتها كما تقضى بذلك المادة ٥٣ من التقنين
المدنى . وغنى عن البيان أن هذا النائب هو الذى
يمثلها عندئذ فى التقاضى ، وقد يكون من فروع
الدولة ما ليست له الشخصية الاعتبارية كالوزارات
والمصالح التى لم يمنحها القانون تلك الشخصية
الاعتبارية . »

ومصلحة المساحة ، ومنطقة طنطا
التعليمية ليستا شخصيتين من الأشخاص
الاعتبارية العامة ، بل هما مصلحتان أو لاهما
تابعة لوزارة الأشغال والثانية لوزارة التربية
والتعليم ، وليس لأيهما استقلال ذاتى ، وإنما
يمثلهما فى ذلك وزير الأشغال ووزير التربية
والتعليم .

ويكون صحيحاً فى القانون الدفع بعدم
قبول الدعوى ضد مصلحة المساحة ، ومدير
منطقة طنطا التعليمية ، لانعدام صفتها
فى التقاضى .

أما مؤسسة أبنية التعليم ، فإن القانون
كان قد نص على اعتبارها هيئة مستقلة
وشخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام ،
إلى أن أنشئت مؤسسة الأبنية العامة ، فنص
القانون على اعتبارها كذلك ، وأن يمثلها
مديرها العام ، وأن تؤول إليها كل حقوق
مؤسسة أبنية التعليم والتزاماتها وامتيازاتها .

٢ - إذا كانت منطقة طنطا التعليمية
قد أوقعت حجزاً إدارياً على ثمن عقار
منزوعة ملكيته نظير مبالغ زعمت أنها
مستحقة لوزارة التربية والتعليم ، وأن
تفتيش المساحة بطنطا أوقف صرف المبلغ
لهذا السبب ، فإن توقيع الحجز لا يحول
دون الحكم بأحقية صاحب العقار لثمنه ،
ولكن هذا الحكم لا يؤثر فى الإجراءات
التي اتخذت للحجز ، والتي سببت إيقاف
صرفه ، طالما أنه لم يطلب رفع الحجز أو عدم

والأصل عندئذ أن يمثل الدولة كل وزير في الشؤون المتعلقة بوزارته ، وذلك بالتطبيق للاصول العامة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته ، والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها . إلا إذا أسند القانون صفة النيابة العامة فيما يتعلق بشئون هيئة أو وحدة إدارية معينة أو مؤسسة إلى رئيسها ، فيكون لهذا الأخير عندئذ هذه الصفة ، بالمدى وفي الحدود التي بينها القانون .

« ومن حيث إن . . مصلحة المساحة ومنطقة طنطا التعليمية ليستا مخصصين من الأشخاص الاعتبارية العامة ؛ بل هي في تقسيمات الدولة مصلحتان : أولاهما تابعة لوزارة الأشغال ؛ والثانية لوزارة التربية والتعليم ، وليس لأيهما استقلال ذاتي كما لم يمنع القانون شخصية تفول مدير أي منهما النيابة عنهما قانوناً وتمثيلهما في التقاضي وإنما يمثلهما في ذلك وزير الأشغال ووزير التربية والتعليم باعتبارهما المتولين الإشراف على شئون وزارتهما وفروعهما والهيئات التابعة لهما والتي من بينها مصلحة المساحة ومنطقة طنطا التعليمية .

والحل أن الوزير صاحب الصفة فيهما لم يختصم في هذه الدعوى ، وإنما رفعت وسارت إجراءاتها وحكم فيها ضد مفتش المساحة ومدير منطقة طنطا التعليمية ؛ مع انعدام صفتها في التقاضي . ومن ثم كان الدفع بعدم قبول السعوى بالنسبة لهما في محله ، ويتعين قبوله بالنسبة للمستأقنين الأولين والذين كانا مدعى عليهما في الدعوى الابتدائية .

« وحيث إنه عن المستأنف الثالث والذي كان مدعياً عليه في الدعوى ، فالأمر على خلاف ذلك حيث كان القانون ٣٨١ سنة ١٩٥٤ بشأن مؤسسة

أبنية التعليم ، كان قد نص في مادته الأولى على اعتبارها هيئة مستقلة وشخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام ، إلى أن صدر قرار رئيس الجمهورية ٨١١ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء مؤسسة الأبنية العامة ، والذي نص في مادته الأولى على أن هذه المؤسسة تكون هيئة مستقلة ، وتعتبر شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام . وفي مادته الحادية عشرة على أن : « يمثل المدير العام المؤسسة في صلاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى وأمام القضاء » . كما نص في المادة ٣٤ منه على أن : « جميع حقوق والتزامات وامتيازات مؤسسة أبنية التعليم ، تؤول إلى « مؤسسة الأبنية العامة . . » وأخيراً نص في المادة ٣٦ منه على « إلغاء القانون ٣٨١ لسنة ١٩٥٤ بشأن مؤسسة أبنية التعليم ، والقوانين والقرارات المعدلة له ، وكل ما يخالف ما ورد بالقرار الجمهوري سالف الذكر من أحكام الأمر الذي يبين به أن مؤسسة الأبنية هي هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ، وأن الذي يمثلها في التقاضي هو مديرها العام » .

وإذا كان المستأنف عليه بصفته قد اختصم في صحيفة دعواه الأصلية مدير عام مؤسسة الأبنية العامة ، فيكون قد اختصم ذا الصفة في تمثيل المؤسسة ذات الشخصية الاعتبارية ، وبالتالي يكون الدفع بالنسبة لمؤسسة الأبنية العامة على غير أساس ويتمين إطاره . .

ثم حدث أن أوقعت منطقة طنطا التعليمية نيابة عن وزارة التربية والتعليم حجزاً ما للمدين لدى الغير تحت يد تفتيش المساحة على المبالغ المستحقة للمستأنف عليه نظير مستحقات لها قبله ، مما اضطرت معه المحجوز لديها من إيقاف الصرف وما كانت الجهة المحجوز لديها بقادرة على التصرف في هذا المبلغ لموقع عليه الحجز طالما أن المستأنف

عليه بصفته لم يرفع دعوى بعدم الاعتداد بالحجز الموقع تحت يد مصلحة المساحة ، ومن ثم فلا يستحق المستأنف عليه أية فوائد عن الأخير في صرف المبالغ المقدرة عن نزع ملكية العقار خاصة وأن الجهة التي أوقعت الحجز والجهة المحجوز لديها غير تمثلتين في هذه الدعوى .

« وحيث إن منطقة طنطا التعليمية كانت قد أوقعت حجزاً إدارياً نظير مبالغ زعمت أنها مستحقة لوزارة التربية والتعليم ، وأن تفتيش المساحة بطنطا أوقف صرف المبلغ إلى المستأنف عليه بصفته لهذا السبب ولأسباب أخرى ، ولا مراء فيه أن توقيع الحجز لا يحول دون الحكم للمستأنف عليه بصفته بأحقية لثمن العقار المزروع ملكيته من الجمعية التي يمثلها ، حيث لم يعرض على هذه المحكمة أى طلب للحكم بصحة الحجز المتوقع ، كما أن الحكم للمستأنف عليه بصفته بأحقية لهذا الثمن لا يؤثر في الإجراءات التي اتخذت للحجز عليه ، والتي سببت في إيقاف صرفه ، طالما أن المستأنف عليه لم يطلب رفع الحجز أو على الأقل عدم الاعتداد به أو بطلانه ؛ بل أن للحاجة أن تمتشى قدما في إجراءاتها ، طالما اقتصر المستأنف عليه في صحيفة دعواه الافتتاحية ، وفي كل مذكراته على طلب الحكم بالزام المستأنفين بالثمن ، دون أن يطلب الحكم برفع الحجز أو بطلانه ، أو باعتباره عديم الأثر وأن الحكم بالالزام هذا لا يحول بين الحاجة وبين اتخاذ ما عساه أن يكفل لها المحافظة على حقوقها إن كان لها ثمة حقوق تدعى .

وتكون محكمة أول درجة وهي في صدد الفصل في طلب الإلزام والأحقية لثمن العقار المزروع ملكيته قد تعرضت لسلامة الحجز أو صحة الإجراءات التي اتخذت بصدد ما توقع من حجز

إداري ، دون أن يعرض عليها أى طلب للحكم بشأنه ، تكون قد تجاوزت سلطاتها الذي ينبغي أن يقتصر على ما يطلبه الخصوم حسب . .

« وحيث إنه . . قد تبين أن ثمن العقار المزروع ملكيته هو . . وأن المستأنف عليه لا يستحق أية فوائد عن عدم صرف المبلغ المستحق بسبب الإجراءات التي اتخذت لإيقاف الصرف ، والتي لم يطلب من المحكمة الفصل في صحته وسلامته ، وأن الحكم بأحقية المستأنف عليه لثمن المذكور لا يؤثر البتة في الإجراءات التي اتخذت لصون ما تدعيه وزارة التربية والتعليم . . من حقوق قبل المستأنف عليه ، فمن ثم ترى المحكمة أن يكون حكم محكمة أول درجة هو الزام المستأنف الثالث بصفته بأن يدفع للمستأنف عليه بصفته مبلغ . . والمصروفات المناسبة عن هذا المبلغ ، ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . . »

(استئناف رقم ٢٠٩ سنة ١٠٠ ق بالهيئة السابقة) .

٦٦٤

محكمة استئناف طنطا

١٥ من يناير ١٩٦٢

اختصاص : نوعي ، نظام عام ؛ مياه مسقي ، منع الانتفاع بها ، تعويض ، محكمة جزئية .

المبدأ القانوني :

دعوى المطالبة بتعويض عن منع شخص من الانتفاع بمياه مسقي خاصة به ، يجب طبقاً لنص المادة ٤٦ فقرة ج من قانون المرافعات ، أن تقام ، مهما تكن قيمتها ، أمام محكمة المواد الجزئية .

فإذا رفعت أمام المحكمة الابتدائية ، وأغفل المدعى عليه الدفع بعدم اختصاصها

المحكمة بسبب عدم ولايتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف .

« وحيث إنه ولأن أغفل المستأنف التمسك بالدفع بعدم الاختصاص النوعي لمحكمة طنطا الابتدائية بنظر النزاع ، كما أغفل الحكم المستأنف استظهار ما إذا كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنزاع ، وأن الاختصاص فيه لمحكمة المواد الجزئية ، إلا أن هذه المحكمة وهي تنزل حكم القانون على المنازعة القضائية من حيث الاختصاص على الوجه الصحيح ، تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه ، القضاء من تلقاء نفسها بعدم اختصاص محكمة طنطا الابتدائية بنظر الدعوى .

ولا يرد على ذلك بأن المادة ٥١ من قانون المرافعات قد نصت على أن تختص المحكمة الابتدائية بجميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ، وأن يكون حكمها انتهايا — إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيا ، إذ مناط تطبيق هذا النص أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ؛ بأن لا تخرج صراحة أو ضمنا على القواعد المتعلقة بالنظام العام .. » .
(استئناف رقم ١٢٣ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة) .

٦٦٥

محكمة استئناف طنطا

١٦ من يناير ١٩٦٢

أ — تركه : خاصتها ، انفصالها عن أشخاص الورثة ، خاصة بعض الورثة فقط .

ب — تمييز : إنعدامه ؛ غير مميز ، مسئولية ، تحمل التبعة .

النوعى ؛ فإن محكمة الاستئناف وهي تنزل حكم القانون على المنازعة القضائية من حيث الاختصاص على الوجه الصحيح ، تملك بحكم رقابتها القانونية للحكم المطعون فيه ، القضاء من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى .

المحكمة

« . . من حيث إن في المادة ٤٦ من قانون المرافعات قد نصت في الفقرة (ج) على اختصاص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائيا مهما تكن قيمة الدعوى ؛ وانتهائيا إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنيا ، في دعاوى التعويض عما يصبب أراضى الزراعة أو المحصولات أو الثمار من ضرر بفعل إنسان أو حيوان ، والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والساقى وللصارف . وهذه الدعاوى الأخيرة هي المتعلقة بحقوق ارتفاق الرى كحق المسقى وحق المجرى ، سواء أكانت حقوق ارتفاق قانونية أم ناشئة عن عقد ، وسواء كانت الدعاوى متصلة بالنزاع حول أصل الحق أم حيازته أم حول التعويض عن الاعتداء عليه .

« وحيث إن الدعوى الحالية لا تعدو أن تكون مطالبة بتعويض عن منع المستأنف للمستأنف عليهما الأولين من الانتفاع بمياه المسقى الخاصة به ، فكان يتعين طبقا لنص المادة ٤٦ فقرة (ج) من قانون المرافعات المشار إليها ؛ أن يقيم دعواه هذه مهما تكن قيمتها أمام محكمة المواد الجزئية ، بيد أنه أقامها أمام محكمة طنطا الابتدائية مخالفا بذلك قواعد الاختصاص النوعى المتعلقة بالنظام العام ، حيث يستفاد هذا المعنى من نص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات ، إذ تنص على أن عدم اختصاص

المبادئ القانونية :

١ - الوارث ينتصب خصماً في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها ، طالما أن هذا الوارث كان قد خاصم أو خوصم في الدعوى ، طالباً الحكم للتركة نفسها بكل حقها ، أو مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها .

واختصاص كل الورثة ليس شرطاً ، ما دام اختصاص بعضهم كافياً لتمثيل باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها ، والتي يطالب فيها الحكم على التركة نفسها .

٢ - مسئولية غير المميز لا تقوم على الخطأ ، وإنما تقوم على تحمل تبعه ما يحدثه من ضرر ، فإن أثبت أن المتهم عندما اعتدى على المستأنف عليه لم يكن في كفالة أحد ، بل كان في كفالة أحد مستشفيات علاج الأمراض العقلية ، فإن الضرر يعود بالتعويض على عديم التمييز نفسه ، وعلى تركته بعد وفاته .

وأهم ما يراعيه القاضى في تقدير التعويض هو مركز الخصوم من الغنى والفقر ، فهو يقضى بتعويض كامل ، أو ببعض التعويض ، وقد لا يقضى بتعويض لأن الحكم بالتعويض جوازى . ولا عبرة بحسامة ما صدر من عديم التمييز من عمل ، فهو فاقد الإدراك ويستوى أن يصدر عنه الجسيم وغير الجسيم .

المحكم

» .. ومن حيث إن .. ثمة قاعدة شرعية

تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها ، طالما أن هذا الوارث كان قد خاصم أو خوصم في الدعوى ، طالباً الحكم للتركة نفسها بكل حقها ، أو مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها . ذلك أن التركة منفصلة شرعاً عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة ، وللدائنين عليها حق عيني ، بمعنى أنهم يتقاضون منها ديونهم قبل أن يؤول شيء منها للورثة ، وبصرف النظر عن نصيب كل منهم فيها . وعلى هذا الاعتبار يصح تمثيل بعض الورثة للتركة دون حاجة لإدخالهم جميعاً في الدعوى . . .

أما ما أثاره المستأنفون . . من أنهم ليسوا كل ورثة الممتدى ، فلن يغير وجه الرأى شيئاً طالما أن اختصاص بعض الورثة كاف لتمثيل باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها ، والتي يطلب فيها الحكم على التركة نفسها . . كما ترى معه هذه المحكمة أنه على غير أساس ويتعين إطراده .

« وحيث إنه . وإن كان الأصل أن الشخص حتى يكون مسئولاً مسئولية تقصيرية يجب أن يكون مميزاً ، إلا أن التقنين المدني قد تدارك ما قد ينجم من ضرر من وراء انتفاء المسئولية لانعدام التمييز فقضى في الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ بأنه : « إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ، ولم يكن هناك من هو مسئول عنه ، أو تعذر الحصول على تعويض من المسئول ، يجاز للقاضى أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل ، مراعيًا في ذلك مركز الخصوم » .

فالمسئولية هنا لا تقوم على الخطأ ، لأن الخطأ مناطه الإدراك ، وعديم التمييز لا إدراك عنده ،

الضرر قد تكون محل اعتبار في تقدير التعويض ؛ فإذا كان الضرر جسيماً بدا التعويض عنه أكثر عدلاً وأعلى قيمة ، ويسترشد القاضي بوجه عام بجميع الظروف التي تلابس الدعوى ويستعين بها على تقدير تعويض عادل .

فإذا كان .. المتهم قد توفي عن تركه وليس له من يجب إعالته من زوجة أو أولاد ، بل أن مآل تركته هو لأخوته ، وكان المضرور في حاجة إلى التعويض ، وأن الضرر الذي أصابه كان جسيماً ، حيث نجم عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، وهي فقد جزء من عظام الجمجمة بمساحة قدرها ٥ × ١ سم من عظام الجدارية اليسرى وشلل نصفي أيمن . ومن ثم فكان من حق محكمة أول درجة أن تقضى بتعويض المستأنف عليه تعويضاً كاملاً بما يجب وما تركه المعتدى ، ومع ذلك فإن هذه المحكمة قد تزلت بالتعويض إلى مبلغ مائة جنيه وهو ما رأته كافياً لجبر الضرر الذي حاق بالمستأنف عليه ، مراعية في ذلك ظروف وملاسات الدعوى وهذه المحكمة تؤيد محكمة أول درجة فيما قضت به باعتباره التعويض العادل الذي يستحقه المستأنف عليه . . » .

(استئناف رقم ١٤ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٦٦

محكمة استئناف طنطا

٣٠ من يناير ١٩٦٢

أ - دعوى استرداد حيازه : رفعها من مستأجر ضد مؤجر .

ب - استئناف : دعوى إعادة وضع يد على عين مؤجرة .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت الدعوى قد أقيمت

وإنما تقوم .. على تحمل التبعة ، فالشخص غير المميز بالشروط التي وردت في النص يتحمل تبعه ما يجرئه من ضرر ، ولذلك جاءت مسؤوليته مشروطة ومخففة .

وإذا ثبت أن المتهم عندما اعتدى على المستأنف عليه لم يكن في كفالة أحد من أقاربه ، إذ كان في كفالة أحد المستشفيات المعدة لعلاج الأمراض العقلية ، حق يسأل هؤلاء عما يحدثه من ضرر ، فعندئذ يكون المستأنف عليه على حق إذا رجع بوصف كونه مضروراً على عديم التمييز نفسه بالتعويض ، وعلى تركته من بعد وفاته .

« وحيث إنه عما أثاره المستأنفون من عدم مناسبة التعويض المحكوم به على مركز الخصوم فردود بأن الأصل أن مسؤولية عديم التمييز إنما تقوم على تحمل التبعة ، والقانون لا يحمله التبعة عن أعماله الضارة إلا في حدود عادلة . وأهم ما يراعيه القاضي في تقدير التعويض هو مركز الخصوم من اغنى والفقير . فهو يقضى بتعويض كامل إذا كان عديم التمييز موفور الثراء ، وكان المضرور فقيراً معدماً ، وأصيب بضرر جسيم بسبب العمل الذي صدر من عديم التمييز ، وهو يقضى ببعض التعويض إذا كان عديم التمييز معسراً يعيش من غير وفر ، وكان المضرور في حاجة إلى التعويض ، وهو يقضى ببعض التعويض لأنه يجب عليه أن يترك لعديم التمييز من ماله مورداً كافياً للنفقة على نفسه وعلى من يجب عليه نفقتهم وقد لا يقضى بتعويض أصلاً لأن الحكم بالتعويض جوازي لا وجوبي .

كما أنه لا عبرة بجسامة ما صدر من عديم التمييز من عمل ، فهو فاقد الإدراك ويستوى أن يصدر عنه الجسيم وغير الجسيم ، بيد أن جسامة

لهذا الطلب ، فإنه يكون قد تسبب بتقصيره في قيد الدعوى وطرحها على القضاء للحصول على حكم بصحة التعاقد ، وتكون محكمة أول درجة قد أخطأت إذ قضت على المشتري المستأنف بمصروفات الدعوى .

(استئناف رقم ١١٣ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة)

٦٦٨

محكمة استئناف طنطا

١٩ من فبراير ١٩٦٢

١ - استئناف : خصومة من لم يكن طرفاً في الدعوى الصادر فيها الحكم بعد تصحيحها .

ب - دعوى حيازة : أساسها ، بحث الملكية .
ج - دعوى منع تعرض : كونها من دعاوى الحيازة ؛ مناطها .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان المستأنف عليه الأول صحيح شكل الدعوى ، وانفرد وحده بطلبات الدعوى دون المستأنف عليهما الآخرين ، وصدر الحكم بمنع تعرض المستأنفين للمستأنف عليه الأول ، في وضع يده ؛ فلا يجوز للمستأنفين بعد هذا أن يختصما المستأنف عليهما الثانية والثالثة في الاستئناف ، لأنهما لم تكونا طرفاً في الحكم المستأنف وذلك طبقاً للسادة ٤١٢/٢ من قانون المرافعات ، التي تنص على أنه لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف .

٢ - الأساس الأصلي لدعوى الحيازة

استناداً إلى عقد إيجار ، واعتماداً على المادة ١/٥٧١ من القانون المسدنى التي ترتب على المؤجر التزاماً بالامتناع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، فإنها لا تكون دعوى استرداد حيازة ، لأن دعوى استرداد الحيازة لا يقبل من مستأجر ضد المؤجر ؛ بل تكون في حقيقتها دعوى إعادة وضع يد على جزء من العين المؤجرة .

٢ - لا تختص المحكمة الاستئنافية إلا بنظر الاستئنافات التي ترفع إليها من المحاكم الجزئية في دعاوى الحيازة ، أما غير ذلك من أحكام المحاكم الجزئية ، فتختص بنظر المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية ، إذا كانت هذه الأحكام بالغة نصاب الاستئناف .

(استئناف رقم ٩٤ سنة ١١ ق بالهيئة السابقة)

٦٦٧

محكمة استئناف طنطا

١٣ من فبراير ١٩٦٢

دعوى : مصاريقها .

المبدأ القانوني :

إذا كان المشتري ، في صحيفة دعواه ، قد أذنر البائع ، تنفيذاً لشرط عقد البيع ، باستحضار مستندات التملك ، وحسدد أسبوعاً ، وإلا التزم البائع بمصاريق الدعوى وإتاعاب المحاماة ، ولم يبد من البائع أى استجابة

هو الحيازة بشروطها القانونية ، فلا محل للتعرض فيها لبحث الملكية وفحص ما يتمسك به الخصوم من مستندات ، إلا على سبيل الاستثناس ، وبشرط أنه لا يكون الرجوع إلى مستندات الملك مقصوداً لتجرى الحق . ولا يجوز للمدعى أن يجمع في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق ، ولا يجوز للمدعى عليه أن يدفعها بالاستناد إلى الحق ، ولا أن يقيم القاضي حكمه على أساس ثبوت الحق أو نفيه .

٣ — دعوى منع التعرض من دعاوى الحيازة ، ولا يغير من طبيعتها كونها قد رفعت ابتداء من المستأنف عليهم الثلاثة ثم قصر المستأنف عليه الأول طلبات الدعوى على نفسه ، طالما ثبتت له وحدة الحيازة القانونية .

المستأنف :

« .. وحيث إن .. حسب نص المادة ٤١٢/٢ من قانون المرافعات : « لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف » ؛ إذ كان الحكم المستأنف قد صدر بعد أن صححت الدعوى من قبل المستأنف عليه الأول .. حيث قصر الطلبات الواردة في صحيفة الدعوى الأصلية عليه وحده .. دون أن تعرض أى من المستأنف عليهما الآخرين ، وصدر لمصلحة المستأنف عليه الأول . فمن ثم يكون إدخال المستأنف عليهما الثانية والثالثة في الاستئناف دون أن يكونا مختصمين في الدعوى بعد تصحيحها ، والتي صدر فيها الحكم المستأنف ، غير جائز ..

« وحيث إن .. الأساس الأصلي لدعوى الحيازة هو الحيازة بشروطها القانونية ، فلا محل للتعرض فيها لبحث الملكية وفحص ما يتمسك به الخصوم من مستندات . إلا أن يكون ذلك على سبيل الاستثناس يستخلص منها القاضي كل ما كان متعلقاً بالحيازة وصفتها ، وبشرط أن لا يكون الرجوع إلى مستندات الملك مقصوداً لتجرى الحق . وتلك قاعدة تربط بها المدعى والمدعى عليه وقاضى الدعوى ، فلا يجوز للمدعى أن يجمع في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق ولا يجوز للمدعى عليه أن يدفعها بالاستناد إلى الحق ، ولا أن يقيم القاضي حكمه على أساس ثبوت الحق أو نفيه . وإذن فإنه يكون من غير المقبول استناد المستأنفين إلى كونهما يملكان المساحة المرفوع بها الدعوى بأي سبب من أسباب كسب الملكية إذا ما وجدت المحكمة أن الحيازة المادية ثابتة للمستأنف عليه وكان هذا كافياً لبناء الحكم عليه ، فمن ثم يكون النقيض على حكم محكمة أول درجة قضاءه بمنع تعرض المستأنفين .. بمقولة أنهما يملكان المساحة المرفوعة بها الدعوى عن طريق الميراث على غير أساس ويتعين إطراره ..

« وحيث إن .. دعوى منع التعرض هي من دتاوى الحيازة ، والحيازة هي وضع مادي به يسيطر الشخص سيطرة فعلية على شيء يجوز التعامل فيه ؛ ولا يغير من طبيعة الدعوى كونها رفعت ابتداء من المستأنف عليهم الثلاثة ثم قصر المستأنف عليه الأول طلبات الدعوى على نفسه ، طالما ثبتت له الحيازة القانونية ، ولا تثريب على محكمة أول درجة أن قضت بمنع تعرض المستأنفين له في حيازته ، إذا وجدت أنه يجوز القدر المتنازع عليه وحده حيازة قانونية ؛ لأن مناط الحكم في

بالتضامن ، أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ؛ فإنه إذا رفع الطعن ضد أحد المحكوم لهم في الميعاد ، وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم .

ولما كان الاعتراض على قائمة شروط البيع بما لا يقبل التجزئة ، فإن إعلان أحد الورثة بالاستئناف في الميعاد ، يتبع إعلان باقي الورثة بصحيفة الاستئناف ولو بعد الميعاد .

٣ - قلم الكتاب هو الجهة المهيمنة على تقدير الرسم ، وخطأه في تقدير قيمة الرسم لا يجوز أن يضار به المستأنف .

المحكم

« ... ولما كانت المادة ١٤ من قانون المرافعات قد أوجبت أن يكون إعلان المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية بمركز إدارتها للنائب عنها بمقتضى عقد انشائها أو نظامها ، وكان النائب عن بنك مصر بوصفه مؤسسة عامة هو رئيس مجلس إدارته ومركزه مقر البنك الرئيسي بالقاهرة فإن إعلان البنك بفرعه بطنطا يكون قد وقع باطلا ولا يبدأ منه ميعاد الاستئناف .

ولا يغير من ذلك أن البنك قد أورد بقائمة شروط البيع نصا يفيد اتخاذه محلا مختارا بطنطا فرع البنك بها ، ذلك لأن المشرع إذا أباح في المادة ١٤ تسليم الأوراق في المحل المختار ، قد أخرج صراحة الأشخاص المذكورين بالمادة ١٤ سائلة الذكر من حكم المادة ١١ ، بحيث لا يصح الاعلان لكل منهم إلا إذا سلت صورته بالكيفية المنصوص عليها بالنسبة إليه . . .

دعوى الحيازة هو السيطرة الفعلية على الشيء ، وأن الحكم الذي يصدر فيها إنما يصدر لمن تتوفر لديه عناصر الحيازة القانونية وشروطها . . .

(استئناف رقم ٢١٦ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة) .

٦٦٩

محكمة استئناف طنطا

٢٤ من أبريل ١٩٦٢

١ - إعلان : مؤسسة عامة ، مركز إدارة المؤسسة .

ب - حكم : صدوره في موضوع غير قابل للتجزئة ، رفع الطعن على أحد المحكوم عليهم في الميعاد ، اختصاص سائرهم بعد فوات الميعاد بالنسبة لهم ، قائمة شروط بيع ، اعتراض عليها .

٢ - رسم : استئناف ، سداده كاملا .

المبادئ القانونية :

١ - أوجبت المادة ١٤ من قانون المرافعات أن يكون إعلان المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية ، بمركز إدارتها ، للنائب عنها بمقتضى عقد إنشائها أو نظامها . والنائب عن بنك مصر ، بوصف كونه مؤسسة عامة ، هو رئيس مجلس إدارته ومركزه مقر البنك الرئيسي بالقاهرة . ويكون إعلان البنك بفرعه بطنطا قد وقع باطلا ، ولا يبدأ منه ميعاد الاستئناف .

٢ - نصت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ، أو في التزام

« وبما أن المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات قد نصت على أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، فإنه إذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد ، وجب إختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم ، لما كان ذلك وكان الموضوع وهو اعتراض على قائمة شروط البيع مما لا يقبل التجزئة وعلى الأخص بالنسبة لورثة الدين ، إذ لا يجوز أن تكون القائمة صحيحة ونهائية بالنسبة لبعض ورثة الدين وبقية المعترضين ، وغير صحيحة بالنسبة للبعض الآخر . فان إعلان (أحدهم) . . بالاستئناف في الميعاد من شأنه أن يبيح إعلان باقي الورثة بصعيفة الاستئناف ولو بعد الميعاد القانوني .

« وبما أنه من ناحية أخرى فإن اجراءات التنفيذ على العقار ومن بينها الاعتراضات على قائمة شروط البيع ، إنما هي من الحالات التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، ذلك لأن المادة ٦٣٢ من قانون المرافعات قد أوجبت على قلم الكتاب في خلال خمسة عشر يوماً التالية لايداع قائمه شروط البيع ، أن يخبر به المدين والمحائز والدائنين الذين سجلوا تنبيهااتهم والدائنين أصحاب الرهون الحيازية والرسمية وحقوق الاختصاص والامتياز الذين قيدت حقوقهم قبل تسجيل التنبيه كما قضت المادة ٦٣٦ بالزام المحضر الذي قام بإعلان ورثة الأخيار بايداع شروط البيع باخطار مكتب الشهر بمحصول ذلك في ميعاد معين حيث يوقع الموظف المختص على أصل الاعلان بما يفيد علمه بمحصوله ومؤشر بذلك على هامش تسجيل التنبيه وأخيراً قضت المادة ٦٣٧ مرافعات بأن جميع

الدائنين المقيدة حقوقهم قبل تسجيل التنبيه وجميع الدائنين الذين سجلوا تنبيهااتهم يصبحون من تاريخ التأشير بمحصول الإعلان المشار إليه في المادة السابقة طرفاً في الاجراءات ولا يجوز بعد ذلك شطب التسجيلات والتأثيرات المتعلقة بالاجراءات إلا برضا هؤلاء الدائنين جميعاً أو بمقتضى أحكام نهائية عليهم . لما كان ذلك فإن كلا من وزارة الأوقاف بوصفها من أصحاب الديون المسجلة قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وكذلك المرحوم . . إذ اعتبرا طرفاً في الاجراءات طبقاً للنصوص السالفة ، ومثلاً فعلاً في دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع فإن هذه الدعوى تعتبر من الدعاوى التي يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها ، ومن ثم فإن اعلانهما في الميعاد القانوني بصعيفة الاستئناف يجعل الاستئناف مرفوعاً في الميعاد أيضاً بالنسبة لمن شاب إعلانه بالصعيفة أي عيب ، ولا يكون لهؤلاء بعد ذلك سوى أن يمكنوا إذا ما حضروا بناء على إعلان صحيح لاحق أو من تلقاء أنفسهم من إبداء دفاعهم . .

إن المشرع إذ أوجب على المستأنف أداء الرسم بأكمله عند تقديم العريضة (مرافعات م ٤٠٥) ، إنما قصد بذلك ، على ما أسفرت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ، العدول عن القاعدة التي كانت سارية قبل ذلك من اعتبار الاستئناف فيما يتعلق بالرسوم ممثلاً للدعوى العادية ، فيدفع رسم للاعلان عند تقديمه ثم يقيد بعد ذلك فيدفع المستأنف باقي الرسم ؛ ورأى المشرع تمشياً مع النص الجديد أن يتولى قلم الكتاب قيد الاستئناف بنفسه عملاً بالمادة ٧٧ من قانون المرافعات . وإذا كان قلم الكتاب هو الجهة المهيمنة على تقدير الرسم المطلوب ، فإن خطأها في تقدير قيمة

غير الخيرات ، قد نص في المادة ٢ منه بإضافة فقرات إلى المادة الخامسة من ذلك المرسوم ، تتعلق بتسليم أموال البدل وكذا الأعيان التي كانت موقوفة إلى مستحقيها بناء على طلب أى منهم ، وجاء فيها : « وإلى أن تسلم هذه الأعيان تبقى تحت يد الناظر لحفظها ولإدارتها وتكون له صفة الحارس » .

لما كان ذلك وكان لا يوجد في الأوراق ما يدل على قيام الاستئناف عليها بتسليم أعيان الوقف إلى مستحقيها ، فإن صفة النظارة على الوقف تزول منها ، وتظل لها صفة الحراسة عليه طبقاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالمرسوم لقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ . وهذه الصفة تخول لها الحق في سلوك سبيل التداعى لحفظ أعيان الوقف ، ولدفع أى ضرر قد يحمق بها ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة دفعاً غير سديد ويتعين إطرأحه . .

« وحيث إنه . . وإن كان الأصل أن دعوى استرداد الحيابة قد شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب ، ومن ثم كان قبولها رهناً بأن يكون لرافعها حيابة مادية حالية ؛ ومعنى كونها مادية تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ؛ ومعنى كونها خالية أن يكون هذا الاتصال قائماً في حالة وقوع الغصب . إذ كان هذا هو الأصل ، فليس ثمة ما يستوجب في دعوى استرداد الحيابة أن يكون المدعى حائزاً للعقار بشخصه ، بل يكفي أن يحوزه بواسطة نائب عنه ؛ ومن ثم تقبل منه الدعوى ضد سالب الحيابة ولو كان العقار وقت السلب بحيازة مستأجرة . لما كان ذلك وكان الثابت من أقوال شهود المستأنف عليهما أنهما يحوزان

الرسم لا يجوز أن يضار به المستأنف ، الذي يلتزم عند تقديم الاستئناف إلا بأداء الرسم الذي يطلبه منه قلم الكتاب ، والمجال مفتوح بذلك للطرفين المستأنف وقلم الكتاب في المجادلة في حقيقة الرسم المستحق . . »

(استئنافان رقما ١٢٧، ١٤٧ لسنة ١١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٠

محكمة استئناف طنطا

٨ من مايو ١٩٦٢

أ - دعوى : صفة حارس على وقف .
ب - دعوى : استرداد حيابة ؛ شرط أن تكون الحيابة مادية حالية .

المبادئ القانونية :

١ - للحارس على الوقف سلوك سبيل التداعى لحفظ أعيان الوقف ، ولدفع أى ضرر قد يحمق بها وذلك وفقاً للادة ٥ فقرة ٣ من المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ .
٢ - ليس ما يستوجب في دعوى استرداد الحيابة أن يكون المدعى حائزاً للعقار بشخصه بل يكفي أن يحوزه بواسطة نائب عنه ، ومن ثم تقبل الدعوى ضد سالب الحيابة ، ولو كان العقار وقت السلب بحيازة مستأجرة .

المحكمة

« . لما كان المستأنف عليهما قد أقاما دعواهما بصفتهم حارسين قانونيين على وقف حواش هانم خاتون ، وكان القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، الخاص بإلغاء نظام الوقف على

المحكمة :

« .. وحيث إن . . المادة ٧٥ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، المعدلة بالقانون ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ ، قد قضت بأن يكون أساس تقدير الرسوم النسبية على قيمة العقارات المتنازع عليها فإذا لم توضح هذه القيمة ، أو توضحت وكانت في نظر قلم الكتاب أقل من قيمتها الحقيقية ، قدرها هذا الأخير مع مراعاة ألا تقل قيمتها على الضريبة الأصلية السنوية مضروبة في سبعين .

لما كان ذلك وكان قلم كتاب هذه المحكمة قد قدرت قيمة الأطنان المتنازعة عليها على أساس ما أسفرت عنه تحريات قام بها نقر من رجال الإدارة عهد إليهم قلم كتاب المحكمة الابتدائية تقدير قيمة الأطنان المتنازع عليها ، ومع ذلك لم يأخذ بالنتيجة التي انتهوا إليها في تقديرهم أقيمتها تقديراً تحكيمياً لا يستند إلى أى أساس نما ينزع الثقة في حسن تقديرهم ، فأن هذه المحكمة لا يسعها إلا أن تأخذ بالأساس الذي ورد في نص الفقرة (١) من البند (ثانياً) من المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدلة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧ ، أى تقدير قيمة القدر المتنازع عليه معادلاً بسبعين مثلاً للضريبة الأصلية متمشياً في ذلك مع المعيار الذي اتخذته المشرع بالنسبة لقانوني رسم الأيلولة على الشركات والإصلاح الزراعى ، والذي عدل نص المادة ٧٥ المشار إليه على هديهما لكونه التقدير السليم المبني على أساس من القانون . (تراجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٧) . . . »

(استئنافان رقما ٤٣ ، ٤٥ سنة ٩ ق بالهيئة السابقة) .

الأرض حيازة فعلية ، وكانوا يؤجرونها مستأجرى أطنان الوقف لوضع محاصيلهم فيها فإن هذا التأجير لا ينفى ثبوت حيازتهما ولا تحريمهما من إقامة الدعوى ضد المستأنف بوصفه غاصباً لأرض النزاع ، ولو كانت تلك الأرض عند غصبها — بحيازة المستأجر . . . » .

(استئناف رقم ٢٢٩ سنة ١١ ق مدنى بالهيئة السابقة) .

٦٧١

محكمة استئناف طنطا

٢٢ من مايو ١٩٦٢

رسم نسبي : أساس تقديره بالنسبة للعقارات المتنازع عليها .

المبدأ القانوني :

إذا كان قلم كتاب المحكمة قد عهد إلى نقر من رجال الإدارة تقدير قيمة الأطنان المتنازع عليها ، ومع ذلك لم يأخذ بتقديرهم ، فإن المحكمة لا يسعها إلا أن تأخذ الأساس الذي ورد في نص القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، أى تقدير قيمة القدر المتنازع عليه معادلاً لسبعين مثلاً للضريبة الأصلية ، متمشياً في ذلك مع المعيار الذي اتخذته المشرع بالنسبة لقانوني رسم الأيلولة على الشركات ، والإصلاح الزراعى .

الظروف المشددة^(١)

للمكتور محمد محي الدين عوصه

أستاذ القانون الجنائي المساعد — جامعة القاهرة

إن العقوبة لا تؤدي وظيفتها التهديدية المنعية وهي وقاية المجتمع من الجريمة ، كما أنها لا تؤدي وظيفتها في ردع الجاني ، وزجر غيره من أن يقتدى به ، إلا إذا كانت في ذاتها وكذلك عند تطبيقها متناسبة مع الجرم نفسه وظروف ارتكابه من ناحية ، ومع الجرم وأخلاقه وثقافته وماضيه وبشرته وشخصيته وسنه وثروته ودوافع ارتكابه الجريمة والغايات التي استهدفها من وراءها وكال إدراكه واختياره أو نقصهما وغير ذلك من الظروف الشخصية والبيئية المتعلقة به .

وجعل العقوبة ملائمة لكل هذه الظروف هو ما نطلق عليه في القانون الجنائي الحديث تعبير « تفريد العقاب L'individualisation de la peine » وهو موكول أساساً إلى القاضي ، وإن كانت قد ظهرت في الآونة الحاضرة أهمية الدور الحاسم والنهائي لسلطة التنفيذ في تفريد العقاب وإعادة بناء المجرم réhabilitation من الناحية الاجتماعية والنفسية . ويجب ألا تغفل دور الشارع في التفريد فهو الذي يضع الخطوط العريضة ابتداءً ، كما يرسم سياسة التفريد التي يتبعها القاضي وسلطة التنفيذ على السواء للوصول إلى الغايات التي يتوخاها الشارع من وراء العقوبة وأهمها استئصال شأفة الجريمة .

والتفريد التشريعي نلسمه من عدة نواح :

١ — من تفرقة الشارع في العقاب بين المجرم البالغ والمجرم الحدث ، فهو يشدده بالنسبة للأول ويسن من القواعد ما يخفف المسؤولية والعقاب بالنسبة للأخير حتى يتناسب العقاب التقويمي أو الردعي مع نقص إدراكه تبعاً لنقص نموه العقلي لصغر سنه .

٢ — من تفرقته في المعاملة الجنائية بين المتشرد البالغ طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والمتشرد الحدث طبقاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ . فهو يضع للأول عقوبات بينما يضع للثاني تدابير mesures .

٣ — من تفرقته في العقاب بين المجرم العائد والمجرم غير العائد . فهو يشدد العقاب على الأول لتوافر المسؤولية الأخلاقية في أجلى صورها لأن الإنسان لا يسأل جنائياً إلا إذا ارتكب ما يستحق عليه اللوم ويكون كذلك إذا اتوى ارتكاب ما يعد انتهاكاً للقيم التي يحرم المجتمع على صياتها مع

(١) عن التقرير المقدم من صاحب المقال للجمعية الدولية للقانون الجنائي بباريس عن سنة ١٩٦٤ .

عليه بأن ما يرتكبه مستهجن اجتماعياً أو محظور قانوناً . وهذا الأساس الأخلاقي هو الذى تقوم عليه المسئولية الجنائية فى القانون المصرى وفى معظم القوانين الجنائية المعاصرة . ولذلك يتطلب القانون لمسئولية الإنسان أن يكون مدركاً حر الاختيار حتى يمكنه فهم الأمور وتقدير نتائجها على ضوء القواعد السلوكية فى المجتمع . والجريمة العمدية هى النموذج الأساسى الذى يقصد الشارع العقاب عليه . أما الجريمة غير العمدية فكثيراً ما يكون أساسها الإهمال غير الواعى فى صورة عدم الانتباه وبالتالى يكون صاحبها أقل لوماً وأخف مسئولية وعقاباً . (قارن بين عقوبتى القتل العمد ، م ٢٣٠ ، ع ٢٣٤ ، والقتل بإهمال م ٢٣٨ ، ع ٢٣٨ ، وبين عقوبتى الحريق العمد م ٢٥٢ وما بعدها ، والحريق بإهمال م ٣٦٠ ، ع ٣٦٠ ، وبين عقوبتى الضرب والجرح عمداً م ٢٤٠ — ٢٤٢ ، ع ٢٤٢ ، والإصابة بإهمال م ٢٤٤ ، ع ٢٤٤ ، وبين عقوبتى قتل الحيوانات عمداً م ٣٥٥ ع وقتلها بإهمال م ٣٨٩ / ثانياً) .

٤ — من سنه بين الخطوط المريضة للتفريد الظروف القانونية المشددة والأعذار المخففة وموانع العقاب .

٥ — من تفرقه فى العقاب بين الجريمة ذات الضرر الأساسى والجرائم ذات الخطر التى تعتبر تابعة لها أو مرتبطة بها . فمن العلوم أن القانون الجنائى المصرى كغيره من القوانين يقوم على حماية عدة قيم أساسية يرى المجتمع صيانتها والتودد عنها ضد كل معتد عليها أو مدمر لها . وكلما تقدم الناس فى الحضارة والمدنية كلما تعقدت الحياة وزاد عدد القيم التى يحميها الشارع بجزاء جنائى .

والقيم الأساسية إما أن تكون معنوية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو دينية أو فنية متعلقة بالحياة الإنسانية أو سلامة الجسم أو الملكية الخاصة أو العرض أو السمعة أو المجتمع أجمع الخ .

والشارع الجنائى فى ذوده عن تلك القيم ينشئ من السياجات ما يمنع الوصول إليها ومن هنا جاءت فكرة الجريمة ذات الخطر ، وهى الجريمة التى لا تتضمن إهداراً لقيمة أساسية من هذه القيم وإنما إذا ربطنا بينها وبين تدمير إحدى القيم الأساسية فإنها تكون ذات خطر بالنسبة لها .

ويتدرج الشارع بالعقاب على تلك السياجات فكلاً قرب الفعل من إهدار القيمة الأساسية وتدميرها كلما كان العقاب شديداً حتى إذا وصلنا إلى الفعل المدمر لتلك القيمة وهو الجريمة ذات الضرر الأساسى فإننا نجد عقوبتها هى الأشد .

مثال ذلك — يوصون الشارع المصرى سعر العملة المصرية وسندات الحكومة والائتمان فى الأسواق الداخلية والخارجية وهذه قيمة أساسية ، تدميرها أو العدوان عليها يعد ضرراً أساسياً . وهو من أجل ذلك يعاقب بالحبس كل من صنع أو حاز بغير مسوغ أدوات أو آلات أو معدات مما يستعمل فى تقليد العملة أو تزيفها أو تزويرها (م ٢٠٤ مكرراً ثانياً ع) ويعاقب الاتفاق الجنائى إذا كان موضوعه جناية تزيف أو تزوير العملة الورقية أو المعدنية (م ٤٨٨ ع مقروءة مع المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ ع) .

ويعاقب على تزوير وتزييف وتقليد وتعميه العملة الورقية والمعدنية المتداولة قانوناً واستيرادها وتصديرها متى كانت مزورة أو مزيفة (م ٢٠٢ ، ٢٠٣ ع) .

ويعاقب على حيازة العملة المزيفة والمزورة بقصد ترويجها وعلى ترويجها فعلاً .
وأخيراً يعاقب بعقوبة أشد تصل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة كل من يترتب على فعله هبوط
سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية (م ٢٠٣
مكرر أع) .

مثال آخر — يصبون الشارع الحياة الإنسانية ويندود عنها كقيمة أساسية ، وهو من أجل ذلك
يعاقب من يوجد في حالة سكر بين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية (م ٣٨٥ ع) .

ويعاقب على إحراز الأسلحة بدون ترخيص (قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤) .

وعلى التهديد ، شفويّاً كان أو كتابة طبقاً للمادة ٣٢٧ ع .

وعلى الاتفاق الجنائي إذا كان موضوعه القتل (م ٤٨٨ ع مقروءة مع المادة ٢٣٤/١ ع) ثم على
الشروع في القتل (م ٤٦٦ ع مقروءة مع المادة ٢٣٤/١ ع) وأخيراً على القتل التام الذي قد يصل العقاب
فيه إلى الإعدام إذا كانت وسيلة هي السم أو إذا كان مع سبق الإصرار (م ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ع) .

ومما تقدم نجد أنه كلما قرب الفعل الإجرامي من الضرر الأساسي الذي يريد الشارع الجنائي تجنبه
لانطوائه على تدمير قيمة أساسية يحميها القانون كلما كان عقابه أشد .

وتفريد العقاب بمعرفة القاضي تال لهذه الخطوط العريضة التي رسمها الشارع ابتداء .

وقلنا بأن دور القاضي في التفريد أساسي لأن الجاني يكون ماثلاً أمامه بشخصيته ودوافعه
وعاداته وحالته الجسمية والعقلية وسنه وظروفه البيئية والثقافية والمالية ورفاقه وسوابقه وواقعه
الإجرامية . وعلى ذلك فالقاضي أقدر على تفريد العقاب وجعله مناسباً أكثر من الشارع . ومن أجل
ذلك زوده هذا الأخير بعقوبات حددها تحديداً فضفاضاً يجرى بين حدين أدنى وأعلى من ناحية المقدار
ليجد القاضي مجالاً لاستعمال سلطته التقديرية في تعيين مقدار العقوبة المناسب للفاعل والفعل وجسامة
الضرر الناجم عنه . كما زوده بنظام التخيير النوعي بين عقوبتين فأكثر حتى يتسنى له أن يختار من
بينها العقوبة المناسبة .

ولما كان القاضي في سبيل التفريد قد يرى عدم تنفيذ أية عقوبة على الجاني لأن في ذلك إفساد
له وتدمير لشخصيته وسمعته وضياح مصالحه ، أو يرى أن العقوبة حتى في حدها الأدنى أكثر مما يجب
أو في حدها الأقصى أقل مما يجب . لذلك زوده الشارع بنظم ثلاث هي :

١ — نظام وقف التنفيذ sursis في القانون المصري (٥٥٣ وما بعدها مصري) أو التسريع
تحت الاختبار بعد الإدانة وقبل النطق بالعقوبة Probation في القانون السوداني (م ٢٤ إجراءات
سوداني) والقانون الانجلو أمريكي بصفة عامة .

٢ — ونظام الظروف المخففة القضائية في الجنايات طبقاً للمادة ١٧ ع لأن الحد الأدنى للجنح لا يحتمل التخفيف (٢٤ ساعة حبساً ، ٥ قروش غرامة) .

٣ — ونظام الظروف المشددة القضائية .

ويرسم القاضى بتطبيق وسائله السابقة الخطوط الوسطى .

أما رجل التنفيذ فدوره هو الحاسم والنهائى في ردع المتهم أو تقويمه وإصلاحه وإعادة بنائه اجتماعياً لأنه هو الذى يؤثر في المجرم تأثيراً مباشراً باتصاله به ، ويعطى للعقاب بساوكة فعاليته لينتج ثمرته المرجوة من جانب الشارع والقاضى .

وهو يفرق في المعاملة الجنائية بين أنواع المجرمين . فالعائد غير المعتاد غير المبتدىء من ناحية المعاملة ، والمحكوم عليه بعقوبة قصيرة الأجل غير المحكوم عليه بعقوبة طويلة الأجل لأن الهدف من العقوبة الأولى الردع والهدف من العقوبة الثانية الإصلاح والتقويم وإعادة بناء الشخص اجتماعياً . وما يهمننا في بحثنا هذا ليس تشديد الشارع في خطوطه العريضة وليس تشدد رجال التنفيذ مع المجرمين أو عدم تشددهم معهم تبعاً لأصنافهم وتركيب شخصياتهم وإنما يهمننا نظام الظروف القانونية المشددة ، من نظم التفريد التشريعى . ونظام الظروف القضائية المشددة من نظم التفريد القضائى .

ولما كان يخرج عن نطاق بحثنا الكلام عن تعدد الجرائم وأثره في تشديد العقاب . وكذلك العود وأثره في التشديد ، لذلك سنخرج نظام التعدد من نطاق نظام الظروف القانونية المشددة ، ونظام العود من نطاق الظروف القضائية المشددة .

وسنقسم بحثنا تبعاً لما تقدم إلى ثلاثة أقسام تتكلم عنها في ثلاث مباحث .

الأول : عن الظرف المشدد بصفة عامة والفرق بينه وبين العنصر والشرط .

الثانى : عن الظروف القانونية المشددة .

الثالث : عن الظروف القضائية المشددة .

المبحث الأول

الظرف والعنصر والشرط

CIRCONSTANCE, ELEMENT ET CONDITION

الظروف والعناصر والشروط تتفق في أنها كلها وقائع . فما يعتبر ظرفاً مشدداً في جريمة قد يعتبر في جريمة أخرى عنصراً أو شرطاً . وتتفق في أنها قد تكون مادية وقد تكون غير مادية . قد يكون مصدرها الإنسان وقد يكون مصدرها غيره كالقوى الطبيعية . وأخيراً تشترك في أنها جميعاً تقع في مجتمع . والشارع هو الذى اتفق من بين تلك الوقائع ما جعل منه عناصر أو شروطاً أو ظروفًا قانونية

فالكل إذن يقع في نطاق مبدأ الشرعية ، كما يمكن نسبته إما إلى النشاط أو السببية أو الضرر الجنائي (النتيجة) فمثلا في القتل بالسم ، استعمال المادة السامة جزء من النشاط الإجرامي ، وتسبب الموت بها جزء من الضرر الجنائي أو النتيجة الضارة المنصوص عليها في القانون ، وعند تحديد علاقة السببية بين الاستعمال والوفاة اللاحقة عليه من الضروري أن نشير إلى المادة السامة كسبب .

وقانون العقوبات لا يمكنه أن ينص على جميع الوقائع facts والشروط conditions والظروف circumstances والآلات instruments والطرق methods والأسلحة weapons والسدوم poisons الخ التي لها أهمية في تكوين القتل مثلا أو للعقاب عليه أو تشديده . وإنما ينص على ما يرى أهميته لتكوين الجريمة كمنه على وجود شخصين على الأقل على قيد الحياة وحصول الوفاة وقصد إجرامي أما ماعدا ذلك من الوقائع فلم يهتم به في النص وإن كان يساهم في إحداث الجريمة كالوسيلة مثلا . لأنه يفهم ضمناً ويندمج في النشاط (١) . وفي الظروف المشددة نص على ما ير أهميته في نظره لتفريد العقاب بالتشديد وترك ما دونه يستنبطه القاضي من ظروف الأحوال ويشدد العقاب بناء عليه مثلا بين الحدين (٢) كما سنرى .

والفرق بين العنصر والظرف والشرط هو أن العنصر element واقعة جوهر fait essentiel ou constitutif تدخل في تكوين النشاط الإجرامي وبدونها لا تقوم الجريمة قانوناً أو تقوم جريمة آخر مخالفة لها في طبيعتها .

مثال ذلك تخلف نية ازهاق الروح في القتل أو تخلف الاختلاس soustraction في السرقة . يترتب عليه انتفاء القتل أو السرقة . ومع ذلك قد يمد الفعل بعد ذلك جريمة ضرب أو جرح أو جريمة خيانة أمانة أو نصب على حسب الأحوال . ومن النادر أن نجد الجريمة مكونة من واقعة جوهرية واحدة وإنما تتكون عادة من جملة وقائع جوهرية أي عناصر ، ويترتب على كون العنصر واقعة جوهرية لا تقوم بدونها الجريمة sine qua non de l'existence du délit أنه يجب أن تدخل في قصد المساهمين في الجريمة مساهمة أصلية أو تبعية ويحيطون بها وإلا فلا يسألون عن الجريمة نتيجة الغلط أو الجهل في الوقائع .

أما الشرط condition فهو الواقعة التي تقوم الجريمة بدونها من الناحية المنطقية ، ولكن الشارع يشترطه لقيامها والعقاب عليها من الناحية القانونية فهو جزء منها على أي حال ويسميه أورتلان circonstance constitutive .

والجريمة المحتوية على شرط يكون بعض عناصرها معتبراً من الناحية المنطقية هو المكون للواقعة الأساسية fait principal بالنسبة لباقي الوقائع التي تعتبر بالنسبة لها ظروفاً circonstances مع العلم بأن المجموع ضروري لقيام الجريمة .

(١) ففي القتل مثلا تعبير « كل من قتل » يحمل في طياته أن هناك وسيلة مستعملة لأحداث الموت ويدخل ضمن هذه الوسيلة استعمال القوة البدنية .

(٢) لأن من الظروف ما هو مشدد ومنها ما هو مخفف ومنها ما هو مانع من العقاب .

مثال ذلك زنا الزوج الذى لا يعد جريمة إلا إذا حصل الفعل فى منزل الزوجية (٢٧٧م/ع ١) وفى هذه الحالة فعل الوطء من الناحية المنطقية هو الواقعة الأساسية لأنه تتم به خيانة الرابطة الزوجية . أما حصوله فى منزل الزوجية فهذا شرط بدونه لا عقاب (١) على النشاط .

والفعل الفاضح لا يعد جريمة طبقاً للمادة ٢٧٨ ع إلا إذا حصل فى علانية . وفى هذه الحالة يعد الفعل الفاضح للناتج للحياء من الناحية المنطقية هو الواقعة الأساسية ، أما حصوله فى علانية فهذا شرط بدونه لا عقاب طبقاً لهذا النص ويسأل الشريك عن الفعل سواء علم بالشرط أم لم يعلم به . والظرف *circumstance* هو الواقعة الثانوية *fait accessoire* التى تغير وصف الجريمة الموجودة فعلاً فتتغيرها من نص إلى نص . فهو لا يؤثر على الجريمة من ناحية قيامها أو عدم قيامها وإنما يضاف إليها إذا كانت قائمة فعلاً ويكون له أثره من ناحية تشديد العقاب أو تخفيفه أو الإعدام منه كلية . مثال ذلك السرقة بإكراه أو ليلاً أو مع حمل سلاح (٣١٤م، ٣١٧ ع) .

وعلى ذلك إذا تخلف الظرف فإن الجريمة تظل قائمة خالية منه . (فى المثال السابق يحاكم الشخص عن سرقة بسيطة طبقاً للمادة ٣١٨ ع) .

ويسأل الشريك عن الظرف إذا كان عينياً أما إذا كان شخصياً من شأنه تغيير وصف الجريمة فلا يسأل عنه إلا إذا علم به ، كما سترى .

وما يهمنا فى بحثنا هو الظروف دون الشروط والعناصر ، والظروف للأشددة دون الخففة أو المعفية من العقاب . وهذه تنقسم إلى ظروف مشددة قانونية وظروف مشددة قضائية .

المبحث الثانى

الظروف المشددة القانونية

لم ينص الشارع المصرى على نظرية عامة للظروف المشددة فى القسم العام من قانون العقوبات المصرى ، وإن كان قد أتى بحالة عامة وحيدة أجاز للقاضى بناء عليها التشديد وهى حالة العود (٤٩ وما بعدها ع) وهى خارجة عن نطاق بحثنا كما قدمنا (٢) .

(١) "Par ex. L'adultère du mari qui n'est érigé en délit par notre Code (art. 277/1 C.P.) que lorsque le mari a entretenu une concubine dans la maison conjugale. L'entretien de la concubine est logiquement le fait principal, mais la circonstance que cet entretien a eu lieu dans la maison conjugale n'est pas moins une circonstance constitutive (ou condition) car sans elle il n'y a plus délit puni par notre loi."

راجع أورتلان جزء ١ ص ٤٨٠ وما بعدها .

(٢) ومع ذلك تنص المادة ١٥٥ من مشروع قانون العقوبات لسنة ١٩٦١ على أنه : مع عدم الإخلال بالأحوال التى يبين فيها القانون أسباباً خاصة للتشديد يعتبر من الظروف المشددة ما يأتى :

والظروف القانونية المشددة واردة كلها في القسم الخاص من قانون العقوبات المصرى ضمن نصوص الجرائم الخاصة . وسوف نتكلم فيما يلى عن :

- ١ — القصد والدافع والغاية وأثرها فى التشديد القانونى .
- ٢ — التعدى على عدة قيم فى آن واحد وأثر ذلك فى التشديد .
- ٣ — الظروف المشددة التى لا تعد من قبيل الأفعال الإجرامية .
- ٤ — تقسيمات الظروف المشددة القانونية .
- ٥ — أثر الظروف المشددة على الفاعلين والشركاء عند تعدد الجناة فى الجريمة .
- ٦ — اجتماع الظروف المشددة والأعذار المخففة والظروف المخففة .
- ٧ — أثر الظروف المشددة القانونية على نوع الجريمة والعقاب وعلى الاختصاص والإجراءات .

المطلب الأول

القصد والدافع والغاية وأثرها فى التشديد القانونى

نعلم أن كل سلوك إنسانى متعمد يهدف إلى غاية ، وأن وراء كل سلوك دافع ، وأن دوافع الإنسان متعددة تبعاً لئزعاجاته الفطرية وحاجاته ؛ وغاياته تبعاً لذلك متعددة لأنها سد لحاجات الدوافع وإشباع لها .

والغاية إذا كانت واضحة فى ذهن صاحب السلوك ومحددة أصبحت غرضاً . والغاية تبعاً لذلك تتضمن الغرض وأبعد منه مدى وقد تكون ماثلة فى الذهن أو غير ماثلة فيه .

= ١ — ارتكاب الجريمة لبواعث دينية .

٢ — ارتكاب الجريمة لتسهيل ارتكاب جريمة أخرى أو لإخفاء جريمة سبق ارتكابها من المجرم نفسه أو من غيره أو لتخلص من عواقب جريمة .

٣ — ارتكاب الجريمة بانتهاز فرصة عجز المجنى عليه عن المقاومة وفى ظروف لا تمكن الغير من الدفاع عنه .

٤ — اتخاذ طرق وحشية لارتكاب الجريمة أو لتمثيل بالمجنى عليه .

وعلى ذلك فالمشروع الجديد يأخذ بنظرية عامة للظروف المشددة تطبق بالنسبة لجميع الجرائم . وهذه المادة شبيهة بالمادة ٦١ من قانون العقوبات الإيطالى .

ويلاحظ أنه يحتوى أيضاً على ظروف مشددة خاصة واردة فى القسم الخاص منه (راجع مثلاً بالنسبة لقتل وجرائم الإيذاء الظروف الواردة فى المواد ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٩٥ من المشروع وبالنسبة للاعتداء إذا ترتب عليه لإجهاض (راجع المادة ٤٩٥ من المشروع) .

وتبين المادة ١٥٦ من المشروع كيفية تشديد العقوبة إذا توافرت فى الدعوى ظروف من الظروف العامة المذكورة فى المادة ١٥٥ .

والنتيجة الجنائية وهي الأثر الضار الذي يعاقب عليه الشارع الجنائي قد تكون داخلة في الغرض مندمجة فيه باعتبارها آخر المطاف في السلوك ، وقد يكون الغرض متجاوزاً لها . فمثلاً إذا أحرق (١) منزل (ب) لقتل (ح) الموجود به فإن جريمة الحريق تتم بتحقيق النتيجة الجنائية من وضع النار في المكان سواء مات (ح) أو لم يموت ، كان موجوداً في المنزل أو غير موجود وقت الحريق . فالغرض هنا إجرامي وهو وفاة (ح) . ومع ذلك فجريمة الحريق تامة بتحقيق نيتها وبصرف النظر عن الغرض النهائي للشروع الإجرامي .

وعلى ذلك قد يندمج الغرض في القصد وقد يختلف عنه . والغرض قد يختلف في وقائع النوع الواحد من الجرائم ولكن القصد واحد في تلك الوقائع دائماً . كما أن الغرض قد يتعدد مع السلوك الواحد .

وإذا استعرضنا نصوص قانون العقوبات الخاص نجد أن الشارع الجنائي يعتد بالدوافع والأغراض والمقاصد في مقام التشديد . ففي كثير من الأحوال نجد أن هناك جريمة أساسية واحدة من ناحية كنهها المادى ومع ذلك تختلف طبيعتها ويشدد العقاب عليها تبعاً لاختلاف الدوافع أو الأغراض أو المقاصد التى نص عليها الشارع وتقرن بها .

مثال ذلك : الضرب إذا كان بقصد المساس بسلامة الجسم فهو جريمة أساسية بسيطة من قبيل الجنح طبقاً للمادة ٢٤٢ ع

فإذا كان الهدف منه تسبب عاهة مستديمة حتى ولو لم تتحقق كان شروعا في عاهة مستديمة وعقابه أشد طبقاً للمادتين ٤٦ ، ٢٤٠ ع .

ويشدد الشارع العقاب أكثر من ذلك إذا كان الغرض منه القتل (م ٢٣٤ ع) أو الاغتصاب (م ٢٦٧ ع) أو هتك العرض (م ٢٦٨ ع) أو القبض على الناس دون حق (م ٢٨٢ ع) أو خطف الأطفال (م ٢٨٨ ع) أو خطف الإناث البالغات (م ٢٩٠ ع) أو لمنع الموظف من إتيان عمل حق من أعمال وظيفته ، أو لإكراهه على أداء عمل غير حق (م ١٣٧ مكرراً ع) أو لحمل متهم على الاعتراف وكان ذلك من موظف عام (م ١٢٦ ع) حتى ولو لم يتحقق هذا الغرض . وتعتبر الجريمة في هذه الأحوال شروعا وتطبق المادة ٤٦ ع مع المواد السابقة وعقوبتها على أى حال مشددة عن عقوبة الضرب البسيط أو المعجز عن الأشغال أكثر من عشرين يوماً لأنها تعتبر في هذه الأحوال من قبيل الجنايات .

مثال آخر : القتل جريمة أساسية من قبيل الجنايات طبقاً للمادة ٢٣٤ ع ، ولكن إذا كان بدافع السرقة أو بدافع ارتكاب جنحة أخرى كان عقابه مشدداً طبقاً للمادة ٢/٢٣٤ ع شطرنان ع .

وقد اعتد مشروع قانون العقوبات الجديد بدناءة الدوافع والغايات ووضع نظريته العامة في

الظروف المشددة على أساسها (راجع المواد ٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ من المشروع) كما جعلها غالبية في أسباب التشديد الخاصة كما في القتل والإيذاء (راجع المواد ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٩٥ من المشروع) .

المطلب الثاني

تعدد القيمة المعتدى عليها وأثر ذلك في التشديد القانوني

إذا كان هدف الشخص الاعتداء على قيمة أساسية واحدة فإن عقابه يكون أخف منه فيما لو اعتدى على تلك القيمة وقيمة أخرى في نفس الوقت .

فمن يسرق شيئاً من شخص حال وجوده في مكان ما غير من ينتهك حرمة المسكن ، أو يخل بالاحترام الواجب لمحل العبادة ، أو يتلف ويخرب أو يكسر الأختام أو يضرب أو يهدد باستعمال السلاح ويسرق أيضاً لأن هذا الأخير يدل على أن لديه ميولاً أخطر . وكذلك من يقتل فقط ليس كمن يقتل ليسرق أو يقتل ويقتل في نفس الوقت أو يقتل ويحرق منزلاً أو يعتصب أثى ، فإن هذا الأخير لا شك في أنه أخطر ممن يعتدى على حق واحد أى قيمة واحدة يحميها القانون .

الجريمة المركبة :

وقد يتكون من تعدد القيمة المعتدى عليها جريمة مركبة لأن الفعل المكون للجريمة الأساسية والظرف المشدد كل منهما يعد جريمة في القانون .

فالجريمة البسيطة تتكون عادة من حركة جنائية تستهدف الاعتداء على قيمة يحميها المجتمع بقانونه الجنائي أما إذا تعددت الحركات الجنائية وتعددت الحقوق المعتدى عليها فإن هذه الحركات لا تعد في هذه الحالة جريمة واحدة مكررة الأفعال وإنما يكون هناك تعدد حقيقي للجرائم وبالتالي كان يجب تعدد العقوبات تبعاً لذلك ، ولكن الشارع في بعض الأحيان قد يفاضل بين القيم المعتدى عليها ويجعل من العدوان على إحداها جريمة أساسية أى ذات ضرر أساسي ويجعل من أفعال العدوان الأخرى ظروفاً مشددة لها باعتبارها أضراراً ثانوية وبالتالي يجعل من المجموع جريمة واحدة مركبة ويضع لها عقوبة واحدة أشد من عقوبة الجريمة ذات الضرر الأساسي .

أمثلة : أولاً - في السرقة :

يشدد الشارع العقاب على السرقة في عدة صور بعضها من الجنایات وبعضها من الجنح منها السرقة بإكراه (ع ٣١٤ م) والسرقة مع الكسر أو مع كسر الأختام أو مع حمل السلاح (ع ٣١٧ م) .

ففي السرقة بإكراه ، الجريمة الأساسية هي السرقة والقيمة المعتدى عليها هي الملكية الخاصة ولكن صحتها اعتداء على قيمة أخرى هي سلامة الجسم الإنساني عن طريق الضرب أو الجرح وكان هذا الاعتداء في سبيل تسهيل ارتكاب السرقة أو ارتكابها بالفعل أو الفرار بالمسروق فجعل

الشارع من هذا العدوان ضرراً ثانوياً أضافه إلى الضرر الأساسى وجعل من الضررين جريمة واحدة مركبة فرض لها عقوبة واحدة من قبيل عقوبات الجنايات .

وفي السرقة مع الكسر أو مع كسر الأختام أو مع حمل السلاح الضرر الأساسى هو العدوان على الملكية مملاً في السرقة وما الإلتلاف أو كسر الأختام أو حمل السلاح إلا أضراراً ثانوية أضافها الشارع إلى الجريمة الأساسية وجعل من المجموع جريمة مركبة عقوبتها مشددة .

ويلاحظ أن الجريمة ذات الضرر الثانوى والمعتبرة ظرفاً مشدداً في السرقة قد تكون واحدة وقد تكون متعددة مثال ذلك السرقة في طريق عام مع الإكراه وحمل السلاح (م ٣١٥ ع) .

ثانياً — فى القتل العمد :

يشدد الشارع العقاب على القتل العمد فى صور عدة منها اقتران القتل بجناية وارتباطه بجنحة طبقاً للمادة ٢٣٤/٢ ع .

ففى اقتران القتل بجناية اقتراناً زمنياً جعل الشارع من القتل ضرراً أساسياً اقترن به ضرر ثانوى آخر أضافه إليه كظرف مشدد وهو الجناية الأخرى التى تقدمت القتل أو تلتها أو عاصرتها ووضع للمجموع عقوبة مشددة هى الإعدام (م ٢٣٤/٢ شطر أول ع) .

وفى ارتباط القتل بجنحة ارتباطاً سببياً جعل الشارع من القتل أيضاً ضرراً أساسياً ومن الجنحة ضرراً ثانوياً بالنسبة له وعدها ظرفاً مشدداً ووضع للمجموع عقوبة واحدة مشددة هى الإعدام أو الأشغال المؤبدة (م ٢٣٤/٢ شطر ثان ع) .

ولا يشترط فى الجناية أو الجنحة التى تعتبر ظرفاً مشدداً للقتل فى هذه الأحوال أن تكون جناية واحدة أو جنحة واحدة وإنما قد تكون عدة جنایات أو عدة جنح .

المطلب الثالث

الظروف المشددة التى لا تعد من قبيل الأفعال الإجرامية

ليست كل الظروف المشددة من قبيل الأفعال الإجرامية وإنما غالبيتها من قبيل الوقائع التى اهتم بها الشارع وجعلها مشددة للعقاب لما تنطوى عليه من تسهيل لارتكاب الجريمة كظرف الخدمة بالنسبة للسرقة وهتك العرض ، وصفة الطبيب بالنسبة للاجهاض ؛ أو لما تنطوى عليه من إرهاب وإرهاب كتعدد الجناة فى السرقة ؛ أو استغلال ضعف المجنى عليه كسرقة أو مثل جريح الحرب ؛ أو لما تنطوى عليه الوسيلة من غدر وخيانة كالترسيم والترصد فى القتل ؛ أو لأن المكان الذى وقعت فيه الجريمة له احترام أو حرمة خاصة كالسرقة من محل عبادة أو لأن المكان يعز فيه الغوث ويقل المعين كالسرقة فى الطريق العام .

اندماج الظروف المشددة في العنصر :

قلنا فيما سبق إن كل جريمة تتكون من عدة وقائع يذكرها الشارع في تعريفه إياها ويعد كل منها جزء من النشاط الإجرامي الذي نص عليه القانون وبالتالي وجودها أو عدم وجودها يدور مع الجريمة وجوداً وعدمياً . أما الظروف المشددة فلا تأثير لها على تكوين الجريمة الأساسية وإنما تضاف إليها وتؤثر على تشديد العقاب عليها وقد تعتبر بها الجريمة مركبة كالسرقة بإكراه . ومع ذلك هناك من الظروف المشددة ما هو ظرف وعنصر في آن واحد . مثل ذلك القتل بالسهم لأن انتفاء صفة التسميم عن المادة ينتفى مع قيام جريمة القتل . فالمادة السامة عنصر باعتبارها وسيلة للقتل وظرف مشدد لصفتها السامة .

المطلب الرابع

تقسيمات الظروف المشددة القانونية

جرى الشراح على تقسيم الظروف المشددة إلى عدة تقسيمات :

التقسيم الأول : تقسيمها من ناحية زمان وقوعها إلى ظروف سابقة على الواقعة الإجرامية أو لاحقة عليها أو معاصرة لها .

التقسيم الثاني : تقسيمها من ناحية طبيعتها إلى ظروف عينية وظروف شخصية وظروف مختلطة .

التقسيم الثالث : تقسيمها من ناحية نطاق تطبيقها إلى ظروف عامة وظروف خاصة .

وستنكلم عن هذه التقسيمات فيما يلي تباعاً :

التقسيم الأول

ظروف سابقة وأخرى لاحقة وثالثة معاصرة

الظروف المشددة قد تكون ناتجة عن عوامل سابقة على الجريمة أو معاصرة لها أو لاحقة عليها .

الظروف السابقة على الجريمة :

ومن أمثلتها سبق الإصرار والترصد بالنسبة للقتل (راجع للمادتين ٢٣١ ، ٢٣٢ ع) العرفتين لسبق الإصرار والترصد .

الظروف المعاصرة للجريمة :

من أمثلها الصفات اللاصقة بالجاني وقت ارتكاب الجريمة ككونه صيرفياً أو أميناً على الودائع

في الاختلاس (م ١١٢ ع) أو موظفاً عاماً في التزوير (م ٢١١ ع) أو متول أمر المرأة أو خادماً بالأجرة عندها في الاغتصاب (م ٢٦٧ ع) أو خادماً في السرقة (م ٣١٧ ع) .

والصفات اللاصقة بالمجنى عليه وقت ارتكاب الفعل ككونه جريح حرب في القتل والسرقة (م ٢٥١ مكرراً، ٣١٧ ع) أو أن تكون سنة أقل من ١٦ سنة كاملة في هتك العرض بالقوة (م ٢٦٨/٢ ع) .

والظروف التي ترجع إلى تعدد الجناة كما هو الحال في السرقة من شخصين فأكثر (م ٣١٧ ع) أو ترجع إلى وقت حصول الواقعة الإجرامية كحصول السرقة ليلاً (م ٣١٧ ع) وحصول قتل الجريح في زمن الحرب (م ٢٥١ مكرراً ع) . أو ترجع إلى المكان الذي تقع فيه الجريمة كحصول السرقة في طريق عام مثلاً (م ٣١٥ ع) .

الظروف اللاحقة على الجريمة :

من أمثلتها الجنائية اللاحقة على القتل (م ٢٣٤/٢ شطر أول ع) (١) .

التقسيم الثاني

ظروف عينية وظروف شخصية أو مختلطة

تنقسم الظروف المشددة إلى شخصية ومختلطة وعينية .

والظروف المشددة الشخصية البحتة وإن كان يحددها الشارع بصفة عامة إلا أنها تدخل في السلطة التقديرية للقاضي وليس في القانون المصري الحالي ظروفاً مشددة شخصية بحتة سوى ظرف واحد هو العود (م ٤٩ ع وما بعدها) وهو خارج نطاق بحثنا كما قدمنا ، وإن كان مشروع قانون العقوبات قد أدخل ظروفاً شخصية أخرى من بينها الدوافع الدنيئة .

أما الظروف المشددة المختلطة فهي الظروف المتعلقة بشخص الجاني وتغير من وصف الجريمة وتزيد من جسامتها . ومن أمثلتها صفة الموظف في التزوير (م ٢١١ ع) وصفة الخادم في السرقة (م ٣١٧ ع) وصفة الطبيب أو الصيدلي أو القابلة في الإجهاض (م ٢٦٣ ع) .

والظروف العينية هي الظروف المتصلة بالفعل in rem وتزيد من جسامته سواء كانت زمنية كالليل بالنسبة للسرقة (م ٣١٧ ع) وزمن الحرب في جرائم الجاسوسية والخيانة العظمى (م ٧٧ د، ١٨٠ ، ٨٠ ب ، ٨٠ ع) أو مكانية كالمكان السكون أو المعد للسكنى في السرقة (م ٣١٧ ع) أو ترجع إلى صفة متعلقة بموضوع الجريمة كالنص على أن يكون المسروق من أسلحة الجيش وذخيرته (م ٣١٦ مكرراً ع) أو من مهمات المواصلات التليفونية والتلغرافية (م ٣١٦ مكرراً ثانية ع) أو ترجع إلى ما يصحبها من من إرهاب وإرغاب بالنسبة للمجنى عليه كتعدد الجناة وحمل السلاح في السرقة (م ٣١٧ ع) .

(١) راجع أورتلان جزء أول رقم ١٠٧٧ هامش .

أو ترجع إلى جسامه النتيجة كوفاة أو إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص في القتل أو الإصابة الخطأ (م ٢٣٨/٣ ، ٤/٢٤٤ ع معدلتين بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) أو تخلف جروح عن الإكراه في السرقة (٣١٤/فقرة أخيرة ع) أو زعزعة الإثبات في الأسواق الداخلية في تزيف وتزوير العملة (٢٠٤ ع) أو وقوع الحرب أو قطع العلاقات السياسية بناء على جريمة جمع الجند بدون إذن الحكومة (٧٧٢ ع) .

أو ترجع إلى أنها في ذاتها جريمة كالإكراه وكسر الأختام والكسر في السرقة (م ٢١٤ ، ٣١٧ ع) .

وسوف نرى أهمية هذا التقسيم عند كلامنا عن أثر الظروف المشددة على الفاعلين والشركاء عند تعدد الجناة في الجريمة .

التقسيم الثالث

ظروف عامة وظروف خاصة

تقسم الظروف من حيث شمولها جميع الجرائم أو قصرها على قطاع منها إلى عامة وخاصة . فالظروف المشددة العامة هي التي يوردها الشارع ضمن أحكام القسم العام باعتبارها شاملة لجميع الجرائم أو معظمها من ناحية التطبيق ، وليس في القانون المصري الحالي من الظروف العامة سوى ظرف العود (م ٤٩ ع وما بعدها) . ومع ذلك سبق أن أشرنا إلى أن المشروع الجديد لسنة ١٩٦١ قد أورد طائفة من الظروف العامة بالمادة ١٥٥ منه .

والظروف المشددة الخاصة هي الواردة بصدد جريمة أو عدة جرائم خاصة ، ومعظم الظروف الواردة في قانون العقوبات المصري من هذا القبيل .

مثال ذلك ظروف القتل (سبق الإصرار والترصد والتسميم والإقتران بجناية والإرباط بجنحة ووقوعه على جريح حرب في زمن الحرب) وظروف السرقة (الإكراه وحمل السلاح والتعدد والطريق العام والمكان المسكون ومحل العبادة وعلاقة الخدمة الخ) .

المطلب الخامس

أثر الظروف المشددة على المساهمين في الجريمة

١ - بالنسبة للفاعلين :

من القواعد المقررة في القانون المصري أن الظروف المتعلقة بأحد الفاعلين سواء كانت شخصية بحتة أو مختلطة تقتضى تغيير وصف الجريمة ، لا تؤثر على غيره منهم في الجريمة الواحدة وذلك تطبيقاً للمادة ٣٩ فقرة أخيرة عقوبات التي تنص على أنه « إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير

وصف الجريمة أو تغير العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها إلى غيره منهم ، وكذلك الحال إذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها .

وعلى ذلك إذا كان أحد الفاعلين عائداً أو كان طبيياً أو كان لديه سبق إصرار أو كان يعلم بأن الشيء المتحصل من جريمة متحصل من جريمة ذات عقوبة أشد من تلك الواردة في المادة ٤٤ مكرر/اع فإنه يشدد عليه العقاب وحده دون غيره من الفاعلين في ذات الجريمة وليسوا بعائدين أو تعلق بهم صفة الطبيب أو ليس لديهم سبق إصرار أو كانوا لا يعلمون بأن الأشياء متحصلة من جريمة عقوبتها أشد .

ومن المقرر أيضاً من ناحية أخرى أنه إذا كانت الظروف متصلة بالفعل دون الفاعل أى من الظروف العينية كالإكراه والكسر والنسلق وحمل السلاح في السرقة فإنها تسرى على جميع الفاعلين بالجريمة علموا بها أم لم يعلموا بها . وعلى ذلك إذا تقدم أحد الفاعلين في السرقة وكسر الباب الخارجي ودخل ثم دخل باقي الفاعلين فانهم جميعاً يسألون عن سرقة بكسر حتى ولو كان بعضهم لا يعلم بأن زميله في السرقة قد قام بكسر الباب ، وذلك تطبيقاً للمادة ٤٣ ع الخاصة بالنتائج المحتملة ، ونطبقاً لمبدأ وحدة الجريمة .

٢ - بالنسبة للمُسرَّب :

لا يخلو الحال من أحد الفروض الآتية :

١ - إذا كان الظرف المشدد متصلاً بالجريمة ذاتها أى عينياً كالليل وحمل السلاح^(١) والطريق العام والتسلق والإكراه^(٢) في السرقة فإنه يسرى أثره بالنسبة لكل من ساهم في الجريمة فاعلاً كان أم شريكاً علم به أم لم يعلم به تطبيقاً للمادة ٤٣ ع التي تنص على أن « من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت » ، ونطبقاً لمبدأ الاستعارة المطلقة للأجرام ووحدة الجريمة .

٢ - وإذا كان الظرف المشدد متصلاً بالفاعل ومن شأنه تغيير وصف الجريمة أى مختلطاً كصفة الموظف في التزوير (٢١١ م ع) والطبيب في الإجهاض (٢٦٣ ع) والخادم في السرقة (٣١٧ م ع) والأبوة في هتك العرض (٢٦٨ م ع) فإنه لا تأثير له على الشريك إلا إذا علم به عند التحريض أو الاتفاق أو المساعدة لا بعد ذلك . فقد نصت المادة ٤١ ع على أنه « لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال » .

وبلاحظ أن هذا الحكم تطبيق سليم لمبدأ وحدة الجريمة أيضاً .

٣ - وإذا كان الظرف المشدد شخصياً بحيثاً فان تأثيره يكون مقصوراً على القائم به فاعلاً كان أو شريكاً ولا يتعدى إلى غيره لأنه لا علاقة له بالجريمة .

(١) راجع نقض ٢ مايو سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ من ٤٠٢ رقم ٨٠ .

(٢) راجع نقض ٢٩ فبراير سنة ١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ من ١٨١ رقم ٤٤ .

٤ — إذا كان الظرف المشدد مختلطاً ولكنه متصل بالشريك دون الفاعل فإنه لا يؤثر عليه أخذاً بمبدأ وحدة الجريمة لأن الشريك يستعير اجرام الفاعل الأصلي ويعامل بمقتضاه .

مثال ذلك تحريض الخادم غيره على سرقة مخدومه ، وتحريض الموظف غيره من أفراد الناس على تزوير ورقة رسمية ، وتحريض الأب غيره ممن لا سلطة لهم على الأئمة على اغتصابها ، ففي هذه الأحوال يسأل الخادم عن السرقة إن حصلت مجردة عن ظرف الخدمة (م ٣١٨ ع) ويسأل الموظف عن تزوير في ورقة رسمية حاصل من أفراد الناس (م ٢١٢ ع) ويسأل الأب عن الاعتصاب مجرداً عن الظرف المشدد (م ٢٦٧/١ ع)

٥ — إذا اختلف قصد الفاعل من الجريمة عن قصد الشريك منها أو العكس فإن كلا منهما يعامل على حسب قصده كما لو كان قصد الفاعل منها هو قصد الشريك منها وكذلك إذا اختلفت كيفية علم الفاعل بالجريمة عن كيفية علم الشريك بها فإن كل منهما يعامل بحسب كيفية علمه كما لو كانت كيفية علم الفاعل بها هي نفس الكيفية التي علم الشريك بها . فقد نصت المادة ١٤ ثانياً عقوبات على أنه «إذا تغير وصف الجريمة نظراً إلى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها .

وعلى ذلك إذا كان لدى الشريك سبق اصرار بالنسبة للقتل ولم يكن لدى الفاعل سبق اصرار فإن الشريك يعامل على حسب قصده أي عن قتل مع سبق الاصرار كما لو كان الفاعل لديه سبق اصرار وإذا كان الشريك يعلم بأن الأشياء المتحصلة من جريمة والتي ساعد في اخفائها أو حرص عليها إنما هي متحصلة من جريمة عقوبتها أشد من تلك المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكرراً ع فإنه يعامل على حسب كيفية علمه هذه ويحكم عليه بالعقوبة المقررة لتلك الجريمة كما لو كانت كيفية علم الفاعل هي كيفية علمه .

المطلب السادس

اجتماع الظروف المشددة والاعذار المخففة والظروف المخففة

اجتماع ظرف قانوني مشدد وظرف قضائي مخفف :

إذا اجتمع ظرف قانوني مشدد كسبق الاصرار في القتل مثلاً وظرف قضائي مخفف كحدائث سن الجاني فإن القاضي يطبق الظرف المشدد أولاً ثم يطبق بعد ذلك الظرف المخفف طبقاً للمادة ١٧ ع .

اجتماع ظرف قانوني مشدد وعذر قانوني مخفف :

إذا اجتمع ظرف قانوني مشدد كسبق الاصرار في القتل مثلاً وعذر قانوني مخفف كصغر السن بين ١٢ ، ١٥ سنة فإن القاضي يطبق الظرف المشدد أولاً ثم يعامل الصغير بعد ذلك طبقاً لعذره بالمادة ٦٦ ع فيطبق عليه بدلاً من العقوبة المقررة للقتل مع سبق الاصرار وهي الاعدام عقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين .

أما إذا كان الظرف المشدد قضائياً كالعود واجتمع مع عذر قانوني مخفف كتجاوز حدود الدفاع الشرعي بحسن نية فإن الشارع يطبق العذر في هذه الحالة أولاً ثم يعامل الجاني بعد ذلك بالظرف القضائي المشدد . والاختلاف بين هذه الحالة وسابقتها يرجع إلى أن الظرف القضائي المشدد داخل في مطلق تقدير القاضي له أن يعامل الجاني به أو لا يعامله به حسب تقديره . أما الظرف القانوني المشدد فمفروض من قبل الشارع وليس للقاضي أن يقدره من ناحية تشديده العقاب أو عدم تشديده إياه ، وإن كان يقدر ثبوت توافره أو عدم ثبوت توافره أي من ناحية وجوده أو عدم وجوده .

اجتماع الظروف القانونية المشددة والأعذار المخففة والظروف القضائية المخففة :

« إذا اجتمعت ظروف مشددة مع أعذار مخففة أو أسباب للرافة في دعوى واحدة كان تطبيقها على الترتيب الآتي :

الظروف المشددة فالأعذار المخففة فأسباب الرافة .

ومع ذلك فللقاضي إذا تفاوتت الظروف والأسباب المتعارضة في أثرها أن يغلب أقواها تحقيقاً للعدالة » (١) .

وهذا هو الترتيب الذي أخذ به مشروع قانون العقوبات وقد بررت اللجنة هذا الترتيب بقولها « إن الأسباب القانونية المشددة مادية كانت أو شخصية تنقل الجريمة إلى وصف جديد يجعل منها جريمة مغلفة ذات عقوبة خاصة في القانون . فهي التي يجب أن تكون ماثلة في الذهن قبل كل شيء ثم بعد ذلك يعمل القاضي في تقدير العقوبة ما تبين له من الأعذار المخففة ، ثم ينتهي بإعمال أسباب الرافة إلى الظروف القضائية المخففة إذا رأى لها محلاً بعد إعمال الأعذار المخففة »

ومع ذلك فللقاضي عند تفاوت الظروف والأسباب من ناحية القوة تفاوتاً جسيماً أن يتحلل من هذا الترتيب إذا كانت العدالة تقتضي ذلك .

المطلب السابع

أثر الظروف المشددة القانونية على نوع الجريمة والعقاب والاختصاص والإجراءات

(١) أثر الظروف على نوع الجريمة والعقاب :

الظروف القانونية المشددة قد تكون عينية وقد تكون مختلطة وهذه من شأنها تغيير وصف الجريمة أي تنقلها من نص إلى نص وتارة تغير نوعها إلى درجة أكثر جسامة وتارة تشدد العقاب مع بقاء النوع كما هو : ومن أمثلة تغيير الوصف والتشديد مع بقاء النوع السرقة إذا اقترنت مع حمل السلاح أو مع التعدد أو إذا وقعت في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في محل عبادة أو إذا حصلت مع قيام علاقة الخدمة

(١) م ١٥٧ من مشروع قانون العقوبات لسنة ١٩٦١ .

(٣١٧ ع) ومن أمثلة تغيير الوصف مع تغيير النوع من جنحة إلى جناية ، السرقة بإكراه (٣١٤ ع) والسرقة في طريق عام (٣١٥ ع) والإجهاض على يد طبيب أو صيدلي أو قابلة (٣٦٣ ع) وهتك العرض من خادم (٣٦٩ ع) .

ومحكمة الموضوع ملزمة بتطبيق عقوبة الجناية في هذه الأحوال الأخيرة لأن الشارع رأى تغيير طبيعة الجريمة وجسامتها مع وجود الظرف أو الظروف المشددة التي نص عليها وفرض لها هذه العقوبة .

الجهل والغلط في الظروف المشددة وتأثير ذلك على المسؤولية :

قد يكون الشخص محيطاً بالعناصر التي تتكون منها الواقعة الإجرامية قانوناً ولكن جهله أو غلطه ينسب على ظرف من الظروف المشددة للعقاب عليها ، فهل يؤثر جهله أو غلطه في الإسناد العمدي لهذا الظرف ؟ في الأمر تفصيل .

إذا كان الظرف عينياً أي متعلقاً بالجريمة كظروف الكسر والتسور والإكراه في السرقة فقد سبق أن قلنا في المطلب الخامس أن الجهل بها لا يؤثر في الإسناد المعنوي العمدي لأنها تعتبر من النتائج المحتملة التي يؤخذ بها المسامح في الجريمة عند تعدد الجناة سواء كان فاعلاً أو شريكاً وذلك تطبيقاً للمادة ٤٣ ع .

أما إذا كان الظرف مختلطاً أي متصلاً بالفاعل كعلانية الخدمة في السرقة (٣١٧ ع) وعلاقة الأبوة في هتك العرض (٣٦٩ م / فقرة أخيرة عقوبات) فإن الجهل أو الغلط فيه ينفي الإسناد المعنوي العمدي . وعلى ذلك إذا عمل السارق تحت تأثير تقدير خاطيء للوقائع بأن كان يجهل بأن المال محل السرقة لخدمته أو كان الشريك غير عالم بعلاقة الخدمة بين السارق والمسرقة منه أو كان هاتك العرض يجهل علاقة الأبوة التي تربطه بمن هتك عرضها فإن هذا يترتب عليه سقوط ظرف الخدمة في السرقة وظرف الأبوة في هتك العرض لعدم توافر الإسناد المعنوي بالنسبة له مع بقاء الفعل معاقباً عليه كسرقة أو هتك عرض مجردين عن الظرف المشدد تطبيقاً للمادتين ٣١٨ أو ٣٦٩/١ ع .

ويجب أن يقرن القصد الجنائي — إذا كانت الجريمة عمدية — بالظرف والجريمة الأساسية معاً فإذا تخلف عن الظرف واقرن بالجريمة سقط الظرف وسئل الشخص عن الجريمة بدونه لأنه يعتبر جزءاً من الواقعة الإجرامية تجب الإحاطة به وانصراف الإرادة الآتية إليه . فمثلاً إذا سمع شخص صوت استغاثة صادراً من مسكن وكسر باب المسكن ودخل ثم عن له بعد ذلك أن يسرق وخرج فإنه يسأل عن السرقة مجردة من ظرف الكسر (١) ، لعدم اقتران قصد السرقة به .

(ب) أثر الظروف المشددة القانونية على الإحراجات والاعتصامات :

إذا غير الظرف القانوني المشدد نوع الجريمة من جنحة إلى جناية وجب تطبيق قواعد الإجراءات

(١) وإن كانت الجريمة في هذا المثال مصحوبة بظرف مشدد آخر هو ظرف المكان المسكون

والاختصاص الخاصة بالجنايات . فلا يجوز تقديم الدعوى للمحاكمة بناء على محضر جمع الاستدلالات وإنما يجب على سلطة التحقيق إجراء تحقيق فيها .

ولا يجوز تقديمها للمحاكمة عن طريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة بناء على أمر الإحالة الصادر من سلطة التحقيق وإنما يجب إحالتها إلى مستشار الإحالة الذي له أن يأمر بإحالتها بالتالى إلى محكمة الجنايات .

ويختص بالنظر فيها محكمة الجنايات فاذا استبان لمحكمة الجنح فى قضية محالة إليها أثناء التحقيق النهائى أن هناك ظرف مشدد يقلب الجنحة إلى جنابة كالإكراه بالنسبة للسرقه وجب عليها أن تحكم بعدم الاختصاص تمهيداً لإحالتها إلى مستشار الإحالة .

ويجب أن يعين للمتهم محام يدافع عنه فى هذه الأحوال بمعرفة مستشار الإحالة إذا لم يكن قد وكل عنه محامياً .

وتتقدم الدعوى فى هذه الأحوال بعشر سنوات تحسب من اليوم التالى لحصول الجريمة كما تتقدم العقوبة فيها بعشرين سنة إلا إذا كانت الإعدام فانها تتقدم بمضى ثلاثين سنة .

وسبق أن قلنا بأن الظرف المشدد قد يكون واقعة تنسب إلى النشاط أو إلى النتيجة الضارة التى يعاقب عليها القانون . فاذا كانت جزءاً من النشاط فانه يتحدد بمكان وقوع الاختصاص مثال ذلك الإكراه فى السرقه .

ويترتب على عقوبات الجنايات للطبقة فى هذه الأحوال تطبيق العقوبات التبعية للنصوص عليها فى المادة ٢٥ ع . (الحرمان من الحقوق والمزايا البينة بها) .

كما يترتب على اعتبار الجريمة من قبيل الجنايات إمكان تطبيق المادة ١٧ ع الخاصة بأسباب الرأفة . وفى جميع الأحوال يجب على القاضى أن يبين فى حكمه الظرف القانونى الذى اقتضى تشديد العقوبة أو تغيير نوع الجريمة (١) .

المبحث الثالث

الظروف المشددة القضائية

لم يضع الشارع ظروفاً مشددة قضائية عامة بالنسبة لجميع الجرائم يستطيع القاضى معها أن يجاوز الحدود القصوى المقررة قانوناً للعقاب فى الجريمة فيما عدا ظرف المود .

ومع ذلك فقد اهتم الشارع ببعض الظروف المشددة بصدد بعض الجرائم الخاصة وجعلها من الظروف القانونية المشددة التى تغير من وصف الجريمة والعقاب وقد تغير من نوعها أيضاً كما قدمنا . إلا انه لا يمكنه أن ينص على كل الظروف التى تقتضى التشديد لأنها لا تقع تحت حصر من الناحية

(١) راجع جازو جزء ٢ ص ٥١٥ رقم ٥٩٤ .

الواقعية ولذلك ترك للقاضي مكنة التشديد فيما بين الحدين الأدنى والأقصى أو باختيار العقوبة الأشد في أحوال التخيير النوعي بين عقوبتين فأكثر إذا عرض له من الظروف في الوقائع الإجرامية للطروحة ما يقتضى ذلك .

فالظروف القضائية الشددة إذن متروكة لتقدير القاضي لأن كل ما يصعب على الشارع حصره وتحديد ترك للقاضي تقديره .

ومن الظروف المشددة القضائية التي تعرض عملاً دناءة الدوافع والغايات ، واتخاذ طرق وحشية لارتكاب الجريمة ، أو للتمثيل بالمجنى عليه ، وارتكاب الجريمة بانتهاز فرصة عجز المجنى عليه عن المقاومة وفي ظروف لا تمكن الغير من الدفاع عنه ، وارتكاب الجريمة تسهلاً لارتكاب جريمة أخرى أو لإخفاء جريمة سبق ارتكابها من المجرم نفسه أو من غيره أو للتخلص من عواقب الجريمة (١) ، وميل التهم إلى الإجرام ، وسوابقه التي لا تجعل منه عائداً ، وعظم الضرر الناجم عن الجريمة .

وسأتناول بالكلام فيما يلي دناءة الدوافع والغايات وكال الإدراك كأسباب للتشديد .

١ - دناءة الدوافع والغايات :

من المعلوم أن الشارع لا يعتد بالدوافع والغايات (٢) في قيام المسؤولية الجنائية بصفة عامة نظراً لتنوعها وعدم إمكان الوصول إليها واكتشافها عادة لأنها من الأمور النفسية التي قد تكون معلومة من الجاني في عقله الواعي وشعوره وقد لا تكون معلومة له إذا كانت مكبوتة في اللاشعور وذلك تطبيقاً لمعلومات علم النفس . وحتى لو أمكن الوصول إليها والكشف عنها فمن الصعوبة بمكان تقديرها في غالب الأحوال ومعرفة النبل منها والحسيس علماً بأن هذا التقييم يكون على ضوء القواعد الدنيا للسلوك القيمي في المجتمع في زمان ومكان معينين . ومع ذلك إذا أمكن الوصول إليها والكشف عنها وتقييمها بأنها حسنة أو خسيصة ولم ينص عليها الشارع كسبب قانوني للتشديد فالتعاضى وإن كان لا يدخلها في حسابه عند تقدير المسؤولية لأنها ليست من عناصر الواقعة الإجرامية فإنه يدخلها في حسابه عند تقدير العقاب فيشده إذا كانت تلك الدوافع أو الغايات دنيئة

(١) راجع المادة ١٥٥ من مشروع قانون العقوبات لسنة ١٩٦١ .

(٢) والدافع هو النزعة التي تسبق الإرادة والسلوك . وهي الحركة لها والسبب في نشوئها . علماً بأن كل نزعة لا يشترط تحققها بسلوك في العالم الخارجي للموس وإنما قد تكبت depressed أو تنمق repressed فتعود إلى اللا شعور .

وإذا كان الدافع نزعة فالغاية هدف تراه الشخصية إشباعاً لهذه النزعة ، وإذا كانت الغاية محددة في ذهنه فهي غرض purpose لأن الغايات قد تكون واضحة في ذهن صاحب السلوك ومحددة وقد تكون غير واضحة ولا محددة .

ومن الدوافع الشريرة حب الانتقام والجشع والطمع والأنانية .

والدوافع مظهر من مظاهر الشخصية وأساس من أسس تركيبها فهي ليست من فعل الشخص ولكن فاعله على كتبها إذا كانت مخالفة للقيم الاجتماعية والتقاليد والروادع الدينية والزواجر القانونية .

ويلاحظ أن بعض أنواع السلوك قد تدل على دناءة تلك الدوافع والغايات كالتميل بجثة المجرى عليه بعد قتله ، أو قتله مع التعذيب أو بوحشية ، أو انتهاز فرصة عجزه عن المقاومة و قتله .

والدوافع والغايات الشريرة لا تثور كأسباب تشديد إلا بصدد الجرائم العمدية لأن الإهمال غير الشعورى يستبعد لها لأنها تعليل معنوى وتقييم أخلاقى للسلوك على ضوء النزعات التى قامت بخلاف الشخص قبل الإقدام عليه .

ونخلص مما تقدم إلى أن تحديد وتقدير الدوافع والغايات للتوخاة من النشاط الإجرامى موكل إلى القاضى فهو الذى يختار على ضوءها نوع العقاب المناسب من بين العقوبات الموكول إليه تطبيقها عند التأخير النوعى من عقوبتين فأكثر ومقدار ذلك العقاب فيما بين الحدين الأدنى والأعلى .

وتقدير القاضى للدوافع عند تفريد العقاب قضائياً بالتشديد عند ثبوت دناءتها يساعد سلطة التنفيذ فيما بعد عند تصنيف المجرمين ومعاملتهم جنائياً داخل السجن لإعادة بناء شخصياتهم وإزالة الشذوذ المتعلق بنزعاتهم عن طريق العلاج النفسى أو غيره .

٢ — طرائق الإدراك ومرضى النفوس وناقصو الإدراك :

الناس فى الهيئة الاجتماعية يتفاوتون من ناحية إدراكهم فليسوا صنفين كما توحي بذلك المادة ٦٢ ع أى كالملى الإدراك ومعدوميه ، إنما هذه طوائف بينية من أنصاف للجانيين وأرباعهم وأثمانهم وهؤلاء مسئولون طبياً للقانون طالما أن لديهم قدراً ولو ضئيلاً من حرية الاختيار والتمييز يتصرفون على ضوءه ويفرقون به بين الخير والشر .

ولم يضع القانون المصرى قواعد قانونية لمعاملة هذه الطوائف البينية وإن كان قد وضع لفئة نظرية وهى فئة الأحداث . ولعل ذلك يرجع إلى عدم إمكان وضع معيار ثابت للتمييز بينهم كمعيار السن بالنسبة للأحداث .

وعلى ذلك فقد ترك الشارع هذه الفئات من ناحية معاملتها الجنائية وتفريد العقاب بالنسبة لها لتقدير القاضى وسلطة التنفيذ .

فالقاضى وإن كان لا يدخل فى حسابه نقص الإدراك أو المرض النفسى عند تقدير المسؤولية لأن هناك تمييز واختيار إلا أنه يدخل ذلك فى حسابه عند تقدير العقاب فهو يعامل ربع المجنون معاملة أشد من معاملته لنصف المجنون ويعامل ثمن المجنون معاملة أشد من معاملته لربع المجنون . ومن باب أولى يعامل كامل الإدراك معاملة أشد من هؤلاء جميعاً وذلك فيما بين الحدين الأدنى والأعلى وعند تأخير بين توقيع عقوبتين فأكثر .

الاتحاد الاشتراكي العربي *

طبيعته وفلسفته

للكنور سليمان محمد سليمان الطماوي

رئيس قسم القانون العام - حقوق عين شمس

ورد النص على الاتحاد الاشتراكي العربي في الباب الخامس من « الميثاق » ، وهو المخصص لموضوع « الديمقراطية السليمة » .

« إن تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ، يجب أن يسقط ، ولا بد أن ينفصح المجال بعد ذلك ديمقراطياً ، للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة . . »

« إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل ، هو البديل الشرعي لتحالف الإقطاع مع رأس المال المستغل ، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية . . »

« إن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب ، هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، ليكون السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لإمكانات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة » .

والربط بين « الديمقراطية السليمة » وبين « الاتحاد الاشتراكي العربي » لم يأت عفو الخاطر.. فقد اختلف الناس في صور الديمقراطية وأسلوب تطبيقها ، والحكم الديمقراطي قد خلق مشكلة أساسية ، إذ أن قصر مهمة الشعب على انتخاب بعض أفراد ، لكي يقوموا بمهمة الحكم ، مع انصراف الشعب لأمر حياته ، مما يجعل الديمقراطية شكلية .

وقد انحرفت بعض البرلمانات عن شعوبها ، بحيث أصبحت لا تعبر عن رغبات الشعب تعبيراً صادقاً . وقد حدث هذا في إنجلترا ذاتها ، وهي أم البرلمانات الغربية ، عندما ولى الحكم حزب العمال لأول مرة بزعامة مكدونالد .

وأهم علاج قدمه فقهاء الغرب لمواجهة هذه الظاهرة يتمثل في أمرين :

الأول : هو الأخذ بالنظام الديمقراطي شبه المباشر ، فلا يستأثر البرلمان بجميع مظاهر السلطة ، بل يحتفظ الشعب في مجموعه ببعض مظاهر السلطة ، مثل حق الاعتراض الشعبي ، وحق الاقتراح الشعبي ، وحق الاستفتاء الشعبي ، وحق الناخبين في إسقاط العضوية عن النواب ، وحقهم في طلب حل مجلس النواب .

والثاني : هو نظام الأحزاب .

فالدول الغربية تتكون من طبقات عدة ، لكل منها مصالحها ، فنشأت الأحزاب للدفاع عن مصالح اقتصادية معينة . ترتبط ببناء طبق معين . ولكن تعدد الأحزاب قد أدى إلى عدم الاستقرار السياسي ، فليجأت بعض الدول إلى اختصاره في « نظام الحزبين » ، وهو النظام القائم في إنجلترا والولايات المتحدة ، ومعظم دول الكومنولث البريطاني . وكل من الحزبين أقرب إلى تكتل بين أحزاب عدة ، منه إلى حزب واحد . إذ يمكن القول مثلاً بأن الاتجاهات اليسارية تتكتل في نطاق حزب العمال البريطاني ، في حين تتكتل الاتجاهات اليمينية في نطاق حزب المحافظين .

أما الدول الاشتراكية فترفع علم الحزب الواحد ، لأن المجتمع الشيوعي أو الاشتراكي ، يتكون من طبقة واحدة ذات مصالح موحدة ، وقيام الحزب الواحد لايعنى الجبر على حرية النقد والمعارضة ، بل أن النقد والنقد الذاتي والمعارضة البناءة ، هي أساس النظام الحزبي وفقاً للمذهب الشيوعي .

ومنذ نجاح ثورتنا ، وهذه المشكلة الجوهرية تواجه تنظيماتنا السياسية . فلقد كانت لنا تجارب مريرة في ظل النظام الحزبي . . وإذا اتحد الهدف ، وتوحدت الغاية ، فإن الحزبية تصبح معاول هدم في وجود الأمة ، وتصبح أداة للعرقلة والشقاق ، لاسيما في البلاد حديثة العهد بالاستقلال ، التي تحفها المؤامرات والدسائس من كل جانب .

ولا يقتصر ضرر الأحزاب في هذه الحالة على مجرد عرقلة التقدم وتشقيت القوى ، بل أنها سوف تفتح باباً للتدخل الأجنبي ، نظراً لارتباط المشاكل العالمية بالأوضاع الداخلية في معظم الدول . فليس ثمة اليوم مشكلة يمكن أن توصف بأنها مشكلة داخلية منعزلة عن الأوضاع الدولية ، ولهذا تتجه معظم الأحزاب اليسارية إلى الكتلة الشرقية ، ومعظم الأحزاب اليمينية إلى الكتلة الغربية . . وهكذا تصبح الدول الصغرى مرتبطة بعجلة الكتلة الكبرى . تتجرد من إرادتها ، وتعلم عليها هذه الكتلة سياستها في الخارج .

ولكن هذه المخاطر لا تحجب الحاجة إلى تنظيم شعبي يربط ما بين الشعب وحكامه ويراقب باسم الشعب أولئك الحكام ، ويوجههم ، ويعد القادة على مختلف المستويات .

لذلك حاولت الثورة العربية أن تشق طريقاً وسطاً بين الاتجاهين السابقين : فهي قد رفضت بشدة أن تسمح بتعدد الأحزاب ، في وقت يتطلب فيه الوطن تكتيل الجهود لمواجهة المستعمر الرابض على صدر الأمة . ولولا أن إنجلترا وجدت نفسها في مواجهة الأمة كلها متكتلة خلف قادتها ، لما أمكن تحقيق الجلاء الذي كان حلم الآباء والأجداد ، إن تعدد الأحزاب كان المسئول الأول عن تأخير الجلاء ، لاسيما في الفترة التي أعقبت ثورة ١٩١٩ .

لقد بدأت التجربة الأولى بنظام « هيئة التحرير » ، ثم تجربة « الاتحاد القومي » ، وقد ذكر السيد الرئيس مراراً أن كلا من هاتين المنظميتين تمثل مرحلة من مراحل تطورنا السياسي . . وإذا نجحت تجربة « الاتحاد الاشتراكي العربي » وهو المأمول إن شاء الله ، فإن هذا النجاح سيكون مديناً للتجربتين السابقتين .

ومعالم الاتحاد الاشتراكي العربي تبلور في :

أولاً — من حيث طبيعته : هو تنظيم سياسي لتكتيل قوى الشعب العاملة . وهو يمتاز عن التنظيمات الحزبية المألوفة ، فالأحزاب في الدول الغربية هو تجسيد لمصالح طبقة اقتصادية واجتماعية ، في حين أن الاتحاد الاشتراكي العربي هو تجسيد لمصالح قوى الشعب العاملة كلها ، كما حددها الميثاق . وهو يختلف عن تنظيمات الحزب الواحد ، في أنه يفتح أبوابه لجميع أفراد قوى الشعب العاملة ، في حين أن الأحزاب الشيوعية لا ينتظم في صفوفها إلا فئة ضئيلة من الشعب . ثم إن الاتحاد الاشتراكي العربي يحارب سيطرة طبقة على طبقة ، حتى يتم تفاعل قوى الشعب ديموقراطياً وسلبياً بما يحقق أهداف الميثاق ، ومن ثم فإن الصراع السلمي هو أساس دعامة من دعاماته . كما تختلف تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، إذ تشكل جميعاً عن طريق الانتخاب .

وينحصر الفارق بين الاتحاد الاشتراكي العربي ومنظمات هيئة التحرير ، والاتحاد القومي ، في شروط العضوية : فلقد كانت صفوف المنظمين السابقين مفتوحة لكل مواطن ، بغض النظر عن معتقداته السياسية . ولكن التجارب أثبتت أن أعداد الاشتراكية يتلونون ويدأرون ، حتى إذا سنحت لهم الفرصة ، انقضوا على مكاسب الشعب ، كما حدث في الحركة الانفصالية في سوريا . ومن ثم استلزم الأمر إبعاد غير المؤمنين بالاشتراكية في جميع المراكز القيادية .

ثانياً — من حيث فلسفته : الاتحاد الاشتراكي العربي هو الجهاز الساهر على تنفيذ مبادئ الميثاق . ولقد كان من المنطقي بل من الضروري أن يسبق التنظيم السياسي صدور ميثاق العمل الوطني . فروح كل تنظيم سياسي تتمثل في الفلسفة التي يقوم عليها هذا التنظيم . ولقد كانت هذه الثغرة نقطة الضعف الأساسية في تنظيمي هيئة التحرير والاتحاد القومي ، لأنها قائما على أساس المبادئ الستة المشهورة التي أعلنت عنها الثورة منذ بدء قيامها . والتي كانت بمثابة مشاعل تنير الطريق ، ولكنها كانت من الإتساع والمرونة بحيث سمحت لمختلف الاتجاهات أن تنضوي تحت لوائها .

ولكن بصدور الميثاق الوطني ، وضعت فلسفة متكاملة في مجالات العمل الوطني كافة ، الداخلية منها والخارجية ، بحيث لم يبق إلا ملئ أفضل الطرق لوضع هذه الفلسفة موضع التنفيذ ، وتلك هي مهمة الاتحاد الاشتراكي العربي .

وتقوم فلسفة الاتحاد الاشتراكي العربي ، التي تميزه عن الأحزاب ، وعن هيئة التحرير والاتحاد القومي على :

- ١ — عزل القوى الرجعية عن مراكز القيادة .
- ٢ — تجريد هذه القوى من أسلحتها ضماناً لسلبية الصراع الطبقي .
- ٣ — تكتيل قوى الشعب بعد استبعاد العناصر الرجعية
- ٤ — التوسع في منح صفة العضوية العاملة لكل مواطن يتبين استحقاقه لهذه الصفة .

وضع الاتحاد الاشتراكي العربي بين سلطات الدولة :

أولاً — السلطة القضائية : لن يطرأ عليها تغيير جوهري من حيث وظائفها ، وسوف يوضع لها تنظيم خاص يربطها بمنظمات الاتحاد الاشتراكي مما يحفظ لها استقلالها في عملها ، شأنها في ذلك شأن القوات المسلحة ، وقوات الشرطة .

ثانياً — السلطة التشريعية : ممثلة في مجلس الأمة ، وقد حرصت مقدمة القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي على أن تصف مجلس الأمة بأنه سلطة الدولة العليا .

ثالثاً — السلطة التنفيذية : ممثلة في رئاسة الدولة ، وفي الوزراء وممثلهم في الأقاليم ، وفي المجالس المحلية ، أي في الإدارة المحلية .

رابعاً — تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي : التي تقوم عند الأساس على المؤتمر ولجنته في الوحدات الأساسية ، وفي اللجنة التنفيذية العليا عند القمة .

خامساً — المجالس الشعبية : في المحافظات والمدن والقرى .

أما عمل الاتحاد الاشتراكي العربي بمنظماته المختلفة ، فانه السلطة الشعبية ، يقوم بالعمل القيادي والتوجيهي والرقابة التي يمارسها باسم الشعب . بينما يقوم مجلس الأمة ، وهو سلطة الدولة العليا ، ومعه المجالس النقيية والشعبية بتنفيذ السياسة التي يرسمها الاتحاد الاشتراكي العربي . وهكذا ينحصر اختصاصه ، بالنظر إلى علاقاته بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في :

١ — التوجيه : برسم الخطوط الكبرى لتنفيذ مبادئ الميثاق ، وتوضيحيها لمبادئ الفرعية . وهذه المبادئ متى تم الاتفاق عليها في أعلى سلطات الاتحاد الاشتراكي على مستوى الجمهورية ، تصبح ملزمة للسلطتين التشريعية والتنفيذية ، بحيث يجب عليهما ممارسة اختصاصهما في حدود تلك المبادئ . ولما كان مجلس الأمة هو سلطة الدولة العليا ، فان التوجيه يقف عند الخطوط الكبرى ، فلا يهبط إلى مستوى التنفيذ الفنى .

٢ — الرقابة : وهي نتيجة منطقية للاختصاص الأول . لأن من له التوجيه ، تكون له المراقبة ، حتى يتأكد من حسن تنفيذ توجيهاته . وسوف يحدد دستورنا الدائم ضوابط هذه الرقابة التي يمارسها الاتحاد الاشتراكي العربي بأجهزته المختلفة على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وهل يكون للمنظمات الاشتراكية أن تلغى أو تعدل قراراً أصدره مجلس الأمة أو أحد الوزراء .

المجالس الشعبية :

أولاً — مهمتها مقصورة على المجال التنفيذي بمعناه الفنى . على حين أن اختصاص منظمات الاتحاد الاشتراكي العربي في القرية والمدينة والمحافظة ، يتعدى ذلك إلى جميع المجالات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة .

ثانياً : تقوم مهمة المجالس الشعبية على عنصرين : الرقابة ؛ والتوجيه ، وهنا يدق رسم الحدود الفاصلة بين عمل المجالس الشعبية ، وبين عمل أجهزة الدولة التنفيذية التي يشتم عملها بالطابع الفني الملموس ، في حين أن المجالس الشعبية ، المشكلة عن طريق الانتخاب المباشر ، لن يتحقق فيها الطابع الفني اللازم .

لذلك يجب تحديد العلاقة بين المجالس الشعبية والأجهزة التنفيذية بغاية الدقة والوضوح : فلا يمارس الرقابة أعضاء المجالس الشعبي فرادى ، بل يمارسها المجلس في مجموعه ، ويجب تنظيم طريقة للتنظيم من قرارات المجلس الشعبي ورغباته ، وأن تقتصر توجيهات المجلس الشعبي على الأمور العامة دون التنفيذ الفني .

تعريف بالمقالات السرامية :

وثيقة إعلان الوحدة^(١)

من وجهة نظر القانون الدولي

للكنور محمد حافظ غانم

أستاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس

أولاً — طبيعة الوثيقة :

١ — وثيقة إعلان الوحدة اتفاق دولي ملزم : في ١٧ من أبريل ١٩٦٣ وقع ممثلو كل من : الجمهورية العربية المتحدة ، والسورية ، والعراقية ، وثيقة أعلنوا فيها باسم شعوبهم إرادة الشعب العربي في مصر وسورية والعراق في قيام دولة تسمى : « الجمهورية العربية المتحدة » تجمع بين الدول التي يمثلونها .

كما حددت الوثيقة المبادئ العامة التي تم الاتفاق عليها فيما يتعلق بتنظيم الدولة الجديدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، وتشكيل أجهزة الحكم الاتحادية والقطرية . واختصاصها : واحتوت الوثيقة أيضاً على بعض الأحكام الانتقالية والعامة .

ومن الواضح أن هذه الوثيقة تعتبر اتفاقاً دولياً ملزماً لحكومات الدول الموقعة عليه وذلك لما يأتي :

١ — بدأت الوثيقة بالطريقة التي تبدأ بها عادة الاتفاقات الدولية ، بإعلان الوحدة معاهدة دولية ارتبطت بها الدول التي وقع عليها ممثلوها المفوضون . فهي ليست مجرد بيان سياسي ، أو عمل جماهيري . وهي لا تعتبر وثيقة دستورية داخلية ، بدليل أن البيان أشار إلى ما سيتم من وضع دستور للدولة الجديدة يعرض على الشعب للاستفتاء .

ب — احتوت الوثيقة التزامات لا ترتبط بها إلا الدول كإلزام بإنشاء الدولة الاتحادية ، والالتزام بمبادئ معينة تحكم بناء الدولة ومقوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ج — وقع الوثيقة ممثلو الدول الأطراف . وهذا كاف ، لأن العرف الدولي المستقر لا يجعل من

(١) المجلة المصرية للعلوم السياسية ، مايو ١٩٦٣ ص ٢٣ — ٤٢ .

التصديق شرطاً لازماً إلا إذا نصت المعاهدة على ضرورته ، والوثيقة لا تنص على التصديق ، مما يجعل المعاهدة نافذة بمجرد التوقيع عليها من الدين فوضتهم بتوقيعها السلطات الدستورية المختصة بإدارة العلاقات الدولية .

كما صدق المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق وسورية على بيان الوحدة ، باعتبار أن هذا المجلس هو السلطة الدستورية العليا في كل من البلدين .

٢ — وثيقة إعلان الوحدة اتفاق دولي ذو طبيعة خاصة : أشارت الوثيقة إلى أنها كانت : « استلهاماً لإرادة الشعب العربي في الأقطار الثلاثة ، وفي الوطن الكبير » وأن « الوفود الثلاثة تعلن باسم الشعب العربي في مصر وسوريا والعراق ، إرادة هذا الشعب في قيام الوحدة الاتحادية » . كما أشارت الوثيقة إلى دستور الاتحاد الذي سوف يستقى عليه وعلى رئيس الجمهورية في مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ إعلان بيان الوحدة وعلى أن تعتبر دولة الاتحاد قائمة دستورياً عند إعلان نتيجة الاستفتاء .

وفوق أن إعلان الوحدة يعتبر اتفاقاً دولياً ملزماً ، فإنه له طبيعة دستورية ، ويترتب على هذه الصفة المختلطة للاتفاق :

(أ) تلتزم الدول الأطراف باحترام البيان ، ولا سيما العمل على قيام الدولة الاتحادية في المواعيد وعلى الأسس المرسومة فيه .

(ب) ينطبق على البيان القواعد الخاصة بالإخلال بأحكام الاتفاقات الدولية ، وبنقضها ، وفسخها ، وبالمسؤولية عن ذلك كله .

(ج) نص بيان الوحدة فوق النواحي القانونية والتنظيمية على مقومات سياسية واقتصادية واجتماعية ؛ ولا سيما الديمقراطية ، والاشتراكية ، وتوحيد القيادات السياسية على المستويات القطرية والاتحادية .

(د) يتأخر قيام الدولة الجديدة حتى يتم وضع دستور الاتحاد في خلال خمسة أشهر على الأكثر من ١٧ من أبريل ١٩٦٣ .

(هـ) فترة انتقال مدتها عشرون شهراً على الأكثر من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء . ويتولى السلطات خلالها مجلس رئاسة يرأسه رئيس الجمهورية ، ويكون نواب الرئيس الثلاثة أعضاء فيه . ويشكل من عدد متساو من كل قطر وتختارهم الجهات التي لها السلطة التشريعية في الدول الأعضاء من قيام الاتحاد .

٣ — دولة اتحادية وليست بسيطة : الدولة البسيطة لها حكومة واحدة ، تمارس كل مظاهر السيادة الخارجية والداخلية ، كفرنسا ، وإيطاليا ، واليونان .

أما الدولة الاتحادية Federal State فظاهرة حديثة نسبياً ، وتتكون الدولة الاتحادية من مجموعة من الأقطار تخضع لهيئة مركزية واحدة ولرئيس واحد . وتتنازل الأقطار للدولة الاتحادية عن جانب من سيادتها الداخلية ، ولكن تحتفظ بحكوماتها القطرية . ويتولى الدستور الاتحادى توزيع الاختصاصات الإقليمية بين الحكومة الاتحادية والحكومات القطرية .

وتعتبر الدولة الاتحادية شخصاً من أشخاص القانون الدولى العام يمارس السيادة الدولية ، ولا تكون للأقطار شخصية دولية .

ويقوم كل اتحاد دولى على التوفيق بين عناصر موحدة ، وعناصر انفصالية : فالموحدة هى جميع العوامل والظروف التى تؤدي إلى تحقيق الانسجام والارتباط بين أفراد مجتمع معين : ومن أمثلة العناصر الموحدة انتماء الدول أعضاء الاتحاد إلى قومية واحدة ، وتضامنهم فى مواجهة المخاطر المشتركة والظروف الاقتصادية والاجتماعية .

والعوامل الانفصالية هى التى تعمل على تأكيد الحياة الخاصة لأعضاء الاتحاد ، وتعمل على ترشيحها وتميز كل منها عن الباقين ، وإلى المحافظة على أنها واقعيتها وأنظمتها الخاصة . ومن أمثلتها القوميات المحلية والمطامع الاقتصادية المحلية والنفوذ الأجنبى والمصالح الطبقية المتعارضة .

ويكون تنظيم الاتحاد عبارة عن السعى إلى إيجاد توازن بين العوامل سالفة الذكر ، وإلى التوفيق بين اختصاصات الحكومات القطرية وبين تلك التى يجب أن تؤول إلى الأجهزة الاتحادية .

والجمهورية العربية للتحدة (بعد الوحدة) ستكون دولة اتحادية لها شخصية دولية واحدة ، وسيادة دولية كاملة ، على أن الأقطار الأعضاء سوف تحتفظ ببعض الاختصاصات فى المجال التشريعى والتنفيذى والقضائى الداخلى .

ولقد تم توزيع الاختصاص بين الأقطار وبين الجمهورية العربية المتحدة بطريقة تضمن مقدرة الأجهزة الاتحادية وفعاليتها ، مع المحافظة على ذاتية الأقطار .

وتتصرف سلطات الدولة الاتحادية فى السياسة الخارجية ، والدفاع والأمن القومى ، والضرائب الاتحادية وميزانية الاتحاد وإصدار أذونات الحزاة والسندات الاتحادية والقوانين والسياسة الجمركية ، والتخطيط الاقتصادى ، وتخطيط الشؤون الإعلامية ، وتخطيط السياسة العامة للتربية والتعليم والبحث العلمى والفنون ، ووضع أسس موحدة للعدالة ، وتنظيم المواصلات الاتحادية المشتركة ؛

وقد حرص بيان الوحدة على أن يتم تشكيل الأجهزة الاتحادية بطريقة تضمن أمرين : أن تكون السلطة العليا فى يد الشعب ، تطبيقاً للمبدأ الديمقراطى ، وأن تمثل الأقطار فى تلك الأجهزة تطبيقاً للمبدأ الاتحادى .

وقد نصت الأحكام العامة على أن تتفق الدول أعضاء الاتحاد على برنامج استكمال توحيد المؤسسات الاتحادية العسكرية والخارجية والتشريعية والاقتصادية والثقافية الخ ، حتى يمكن أن ينص على هذا

البرنامج في مادة انتقالية من مواد الدستور . كما نص على أن تشكل الدول الأعضاء قيادة عسكرية موحدة ، ولجنة للشئون الخارجية ، ولجنة للتنسيق الاقتصادي والسوق العربية المشتركة ، تمهيداً للقيام الصحيح للمؤسسات الاتحادية عند قيام الاتحاد .

كما بين إعلان الوحدة المبادئ العامة للدستور الاتحادي وميثاق العمل القومي ، الذي تلتقي عليه كل القوى الشعبية التقدمية الوحدوية .

كذلك نص على أن تتكون في كل قطر جبهة سياسية تجمع المنظمات الشعبية القطرية تمهيداً لتوحيد القيادة السياسية على المستوى الاتحادي .

وكلنا أمل ورجاء في أن تتمكن الدول أطراف إعلان الوحدة من اتخاذ كل الخطوات الأساسية الضرورية لقيام الدولة الاتحادية قبل ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

تعريف بالمقالات الهامة :

جرم القذف في التشريع الإسلامي^(١)

للمؤلف : الأستاذ محمد رابع عطية

نمط : ١١٣٨

القذف من الكبائر المنهى عن اقترافها بالكتاب وبالسنة وبالإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى :

« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون ؛ إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم » .

وقوله عز وجل :

« إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم » .

وأما السنة فقول النبي صلى الله عليه وسلم :

« اجتنبوا السبعة الموبقات .. قذف المحصنات الغافلات المؤمنات » .

وقوله عليه الصلاة والسلام :

« إن قذف محصنة يحبط عمل مائة سنة » .

أما الإجماع ، فقد اتفقت كلمة المجتهدين من السلف والخلف على تحريم القذف ..

تعريف القذف :

في المذهب الحنفي عرف أحدهم القذف بأنه : رمى المحصن بـ « الزنى » . وفي المذهب الشافعي عرفه أحدهم بأنه الرمي بزنى في معرض التعمير لا الشهادة . وفي المذهب الحنبلي .. الرمي بالزنى .. وعرفه ثان بأنه الرمي بزنى أو لواط .. أو شهادة به . وفي المذهب المالكي عرف أحدهم القذف الأعم بأنه : نسبة آدمي غيره لزنى أو قطع نسب مسلم . وعرف الأخص الموجب للحد ، بأنه : نسبة آدمي مكلف غيره حراً عفيفاً مسلماً بالغاً ، أو صغيرة تطيق اللواط ، لزنى أو قطع نسب مسلم .

(١) ملخص عن مجلة مصر العاصرة ، يناير ١٩٦٢ ، السنة الثالثة والخمسون العدد ٢٠٧ ص

وفى للذهب الشيعى : إلقاء الفاحشة من شخص مخصوص على شخص مخصوص . وعرفه ثان بأنه : الرمى بزنى يوجب الحد على المقتوف . .

وفى القانون الوضعى ، القذف هو : إسناد أمر للغير موجب لعقابه أو احتقاره .

أحكام القذف :

١ — الرمى بالزنى أو بنفى النسب : الركن المادى .. بأى لغة كانت ، مع عجز الرامى عن إثبات مرمى به غيره ، حتى ولو كان صادقاً . ذلك أن .. من رمى إنساناً بواقعة أو صفة وجب عليه بأن يثبت صحة مراماه به . فإذا كان الرمى بغير الزنى أو بنفى النسب فلا حد على الرامى وإن استحق التعزير لأنه ألحق الأذى والشين بغيره . كما لو قال يهودى ، أو يمجوسى ، أو ياكافر ، أو يازنديق ، أو يا آكل الربا ، أو يا شارب الخمر ، أو ياسارق ، أو يا خائن ، أو يافاسق ، أو يا خبيث ، أو يامنافق ، أو ياكذاب ، أو يانمام ، أو يامخنث ، أو يافاجر ، أو ياعمى ، أو ياعرر ، أو ياعرج ، بشرط أن يكون المخاطب غير منتصف بما نسب إليه .

أما إذا قال الرامى . يا حمار ، أو يا خنزير ، أو ياثور ، أو ياكلب ، فلا يستحق الحد أو التعزير عند الحنفية . ذلك أنه ما ألحق الشين به للتيقن بنفيه ، ولأن من عادة العرب إطلاق هذه الألفاظ بمعنى البلادة أو الحرص ، ولا يريدون به التعيير ، خلافاً للمالك وأحمد فانهما يوجبان التعزير . وإذا رمى غيره باللوطة وجب الحد عند الشافعى والنخعى والزهري ومالك وأحمد وأبو يوسف . . ذلك أنه كالرمى بالزنى . .

وأما أبو حنيفة .. فلا يوجبون إقامة الحد . . لأن اللوطة عندهم ليست بزنى .. ويوجب بعض فقهاء الحنابلة وبعض فقهاء الشافعية إقامة الحد فى حالة الرمى باتيان بهيمة ، لأنهم يعتبرون هذا الإتيان فى حكم الزنى .

أما أبو حنيفة ، وبعض فقهاء الحنابلة والمالكية ، وأكثر الشافعية ، فانهم لا يوجبون إقامة الحد ، وإن استحق الرامى التعزير ، لأن هذا الفعل لا يعد زنى .

ولا حد على من رمى إنساناً بالباشرة دون الفرج ، لأنه لم يقذفه بما فيه حد الزنى ، وإن استحق التعزير .

كما أنه لا حد على من رمى أنثى بفعل المساحقة ، لأنه رمى بما ليس فيه حد الزنى وإن استحق التعزير . وكذلك لا حد فى القذف المعلق على شرط ، أو للضاف لأجل ، كمن قال لآخر . أنت زان إن دخلت الدار ، أو قال له ، أنت زان إن مضى الشهر . ولو قال شخص لآخر ، يازان ، فرد عليه المخاطب لا بل أنت ، وجب إقامة الحد عليهما .

ومن قال لامرأته ، يازانية ، فردت عليه ، لا بل أنت ، وجب إقامة الحد على الزوجة فقط ،

ولا لعان على زوجها . لكن لو قالت في جوابها له ، زنت بك ، فلا حد عليها ولا لعان عليه أيضاً عند الحنفية والحنابلة والشافعية ، لأنها صدقته فسقط اللعان بتصديقها ولم تصر قاذفة له .

والقذف الصريح .. يكون بالفاظ لا تحتمل غير الزنى ، كما لو قال الراى لغيره : يا زانى ، أو يا طاهر أو أنت أزنى من فلان ، أو منى . أو قال له : قد زنت ، أو رأيتك تزنى ، أو قال لأثى : يا زانية ، أو زنى بك فلان ، أو زنى فرجك .

ولا خلاف .. في وجوب إقامة الحد بالقذف الصريح .

وأما الكناية فأنها تكون بالفاظ تحتمل الزنى وغيره ، كما لو قال : إنه ليس بابن فلان ، أو قال له يا فعلاً بأمة ، أو يا فاسقاً ، أو يا فاجراً ، أو قال لأثى يا قحبة ، أو يا فاجرة ، أو يا خبيثة ، أو فضحت زوجك ، أو نكست رأسه ، أو جمعت له قروناً ، أو علقت عليه أولاداً من غيره .

وقد .. ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يكون في الكناية قذف إلا مع الغضب ، إذ هو قرينة قصده ، لأن الكناية محتملة ، والحد لا يجب مع الاحتمال ، لأنه شبهة .

وذهب الحنابلة إلى أنه لا حد في الكناية إلا أن يراد بها القذف ، وإن أوجبوا التعزير . ويرى الشافعى أنه لا حد في القذف بالكناية إلا إذا ثبت أن الجانى نوى بما قال ، لأن الكناية لا بد فيها من النية .

ويرى مالك وجوب الحد في القذف بالكناية إذا فهم منه ذلك ، أو دلت القرائن على أنه الراى قصد ذلك ، وإن كان يستثنى الأب ..

وأما التعريض فيكون بلفظ وضع لمعنى غير الزنى ، والزنى لازم له ، مع صحة إرادة المعنى الذى وضع له اللفظ ، كما إذا قال الراى لغيره : لست بزنان .

والقذف بالتعريض فيه خلاف بين الفقهاء : فأبو حنيفة ، والشافعى ، وأبو يوسف .. ذهبوا إلى أنه لا يجب الحد على القاذف بالتعريض حتى يقر أنه أراد به القذف ، وإن استحق التعزير لأن الشارع الإسلامى فرق بين التصريح والتعريض في خطابه ، وجعل حكم أحدهما يخالف حكم الآخر ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم كان يعزر بالتعريض ، لأن القذف بالتعريض فيه احتمال أنه لا يريد الرمى بالزنى ، وذلك الاحتمال شبهة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

وذهب مالك وأحمد ، في رواية أخرى ، إلى أن القاذف بالتعريض عليه الحد ، كالصريح .. وفى التشريع الوضعى يتوافر الركن المادى لجرم القذف بامتناد أمور معينة محددة لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة قانوناً ، أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه ..

والإسناد يتحقق فى هذا التشريع بكل صيغة كلامية أو كتابية ، توكيدية أو تشكيكية من شأنها أن تلقى فى أذهان الجمهور عقيدة ولو وقتية ، أو ظناً أو احتمالاً ولو وقتيين فى صحة الأمور المدعاة ، وسواء أكان الإسناد وارداً على سبيل التصريح أو التلميح أو التعريض أو التورية ، أو فى قالب المديح كمن يقول عن آخر : إنه يشتغل بالنزعة التى عهد لها الناس فيه من قبل ، ويكون ذلك بقصد النهى

وغرض الشخص الطعن في ذمة المذدوف في حقه ، لا امتداح ذمته .
ويستوى في القذف أن يسند القاذف الأمر على أنه عالم به ، أو يسنده إلى المذدوف بطريق الرواية عن الغير ، أو يردده على أنه مجرد إشاعة .
كما أنه لا عبء يكون الإسناد أو الإخبار قد جاء معلقاً على شرط أو في صيغة افتراضية عند الفقهاء ، وإن كان الفقه البلجيكي استلزم وجوب أن يكون مجرداً من كل إضافة أو تعليق .
ويتحقق الإسناد بصيغة الإيجاب في الرد على استنهام من ردد العبارات ، لأنه لا يشترط صدور أو ترديد عبارات القذف من القاذف ، وإن كان أحدهم يرى عكس ذلك .
ويجب أن يتم الإسناد بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في القانون ، والتي جاءت على سبيل المثال ، لا على سبيل الحصر . .

شروط القاذف :

أوجب الفقهاء أن يكون القاذف مكلفاً . أما النطق فقد أوجب بعض الفقهاء توافره في الرأي ، لأن إشارة الأخرس لا يستفاد منها الرمي بالزنى على وجه اليقين .
وذهب الحنابلة والحنفية والشافعية .. إلى أنه يشترط في القاذف ألا يكون أصلاً المذدوف وإن علا . .
فليس للولد أن يطالب بعقوبة أبيه الذي قذف أمه الحرة المسلمة . أما إذا كان لها ولد من غير القاذف فله أن يطالب بعقابه .
أما لو قذف الشخص أباه ، أو أمه ، وإن علوا ، أو أخاه ، أو عمه ، فالحنابلة والحنفية يوجبان إقامة الحد عليه .

شروط المذدوف :

أوجب الفقهاء أن يكون المذدوف محصناً . أما البلوغ فقد اشترط وجوب توافره في المذدوف كل من أبي حنيفة والشافعية . . لأن زنى الصبي لا يوجب الحد ، فنسبة الزنى إليه لا توجب أيضاً الحد على قاذفه .
أما مالك . . واسحق . . فلا يشترطون البلوغ من المذدوف ، مادام المذدوف عاقلًا عفيفاً . يعبر بالقذف الممكن تصديقه ، وأن يكون مثله يطاق ويوطأ .
ولا يشترط في المجنى عليه وجوب توافر العدالة فيه ، فإذا كان فاسقاً لشربه الخمر ، أو لبدعة ، ولكنه لم يعرف الزنى ، وجب إقامة الحد على قاذفه . .
وعند أبي حنيفة ومالك والشافعية والشيعة ، يجب أن يكون الإحصان متوافراً في المذدوف إلى تنفيذ الحد على القاذف .

أما أحمد فلا يشترط .

وأوجب الفقهاء أن يكون المذدوف معلوماً . . ولذا من قذف جد لآخر دون أن يبين أي جد

يقصد بقذفه ، فلا حد عليه . ومن قذف أهل بلده أو جماعة لا يتصور الزنى منهم لا يحد عند الحنابلة ، والشافعية لأنه لا عار به للقطع بكذبه ، وإن عزر .

ومن قذف جماعة يتصور الزنى منهم عادة ، وقذف كل واحد بكلمة ، فلكل واحد حد ، لتعدد القذف وتعدد محله .. وإذا رمى القاذف جماعة بكلمة واحدة فعليه حد واحد ..

وذهب الحنفية والحنابلة والمالكية والشافعية إلى أنه لا يقام حد القذف على الرامى إلا إذا طلبه المقذوف ..

وإذا مات المجنى عليه بعد القذف وقبل رفع الدعوى مع علمه بالقذف ، لم يكن لورثته أن يخاصموا الجانى .. أما إذا مات وهو لا يعلم بالجرم ، فلورثته أن يخاصموا القاذف لدفع العار عن أنفسهم .

وعند أبي حنيفة إذا رفع المجنى عليه الدعوى ثم توفي قبل الفصل فيها ، سقطت الدعوى بوفاة ، لأن حق الخصومة عنده في هذه الدعوى حق مجرد ، ليس مالا ولا بمنزلة المال ، فلا يورث .

ويرى مالك .. أن للمقذوف أن يوصى بشخص يقوم مقامه في الدعوى ، فلو أوصى على هذا الوجه حل الوصى محله في الدعوى ولم تسقط بموت المجنى عليه .

وعند الحنفية لو مات المجنى عليه في أثناء إقامة الحد لا يكمل الباقي.

أما إذا كان المقذوف ميتاً ، فعند أبي حنيفة وأبي يوسف يثبت لأصله وإن علا ، ولفرعه وإن نزل ، حق لو كان محبوباً أو محروماً من الميراث .. لأن العار يلحق بكل من الأصل والفرع ، ولذا يثبت هذا الحق عندهما لولد البنت ولو مع وجود الأقرب .. كما يثبت لولد الإبن حال قيام الولد .. أما الإخوة والأخوات والأعمام والعلمات والأخوال والحالات ، فليس لهم حق الخصومة .

وعند الشافعية يثبت حق الخصومة لكل من له حق الميراث .

الفصل الجنائى :

يتوافر بعلم الرامى أن ما رمى به غير صحيح . ويتبين عدم صحته بعدم استطاعته إثبات ما رمى به وبكونه مختاراً حين الرمى .. ويكون القصد من رميه تعيير المقذوف تعييراً يتعزر به . ولذا فلا حد على من قذف غيره بإذن .. وإن استحق التعزير ..

وقد عرض صاحب المقال للقصد الجنائى في التشريع الوضعى ، وأورد خلاصة آراء الفقهاء مؤيدة بأحدث أحكام النقض ، كما تكلم عن إثبات القذف بالشهادة وإقرار القاذف ، وتناول عقوبة القذف . وانتهى المقال بأن حد القذف يسقط عن القاذف : « بإقامة البينة على ما قذف به ، أو بإقرار المقذوف نفسه بصحة ما قذف به ، أو باللعان في حق الزوجة ؛ فلا يقام الحد على الزوج لأن حد القذف إنما يثبت بعدم إقامة البينة مع عدم الإقرار وبعدم اللعان . فإذا وجدت هذه الأمور سقط حد القذف .

تعريف بالكتب :

فن الاقتناع

تأليف : « ليونيل روبي »
رئيس قسم الفلسفة بجامعة روزفلت

— ٣ —

الفصل الثاني عشر — هل نستبعد « الوسط المستبعد » ؟

إن « قانون التناقض » يقرر بأنه لا يوجد شيء يمكن أن يكون « ا » و « ليس ا » ، معاً ؛ لأن افتراض التناقض يمثل وضعاً مستحيلاً . وليس في وسعنا الاستمرار في محادثة شخص يؤكد شيئاً ، في حين أنه في نفس الوقت ينكره .

وطبقاً لقانون الوسط المستبعد ، فإن أثراً قليلاً من الزرنيخ إما أن يكون موجوداً في محلول ما ، أو غير موجود فيه . وطبقاً لقانون التناقض ، لا يمكن أن يكون الزرنيخ موجوداً وغير موجود في وقت معاً .

على أن هناك قانوناً ثالثاً يرتبط بهذين القانونين ، ألا وهو « قانون المطابقة ، أو المماثلة » ، وقوامه أن « ا » هي « ا » ، أي أن أي شيء هو ذاته : هذه الوردية هي هذه الوردية .

وهذه القوانين الثلاثة : « قانون المماثل » ، و « قانون الوسط المستبعد » ، وقانون التناقض ، هي المعروفة باسم « قوانين الفكر » ، وهي فروض أساسية في التفكير العقلي أو التفكير ، وليست إفادات ، أو تبليغات يمكننا برهنتها ، وإنما هي مبادئ نستعملها كلها برهنا على أشياء أخرى ، فهي إذن شرط لا غنى عنه للتفكير المنطقي .

مدرسة تطور علم المعاني العام : ولما كان معظم النقاد ينتمون إلى مدرسة « تطور علم المعاني العام » ، فلا بأس من أن نذكر شيئاً عن هذه المدرسة ، ومؤسسها Count Alfred Korzybski « الكونت ألفريد كورزيبسكي » الذي اصطنع نظرية تتعلق بـ « طبيعة الحقيقة » ، وهي نظرية قوامها أساساً مذهب ميتافيزيقي . ثم حاول تطبيق نظريته على المشاكل الإنسانية .

ويعتقد كورزيبسكي أن ردود أفعالنا للغة ، التي تعتبر ردود أفعال لأجهزتنا العصبية حيال الكلمات ، هي السبب الأساسي للمسئول ، السامن وراء مشاكلنا الفردية والاجتماعية ، وما يصحبها من عدم

ملاءمة بين الفرد والمجتمع . وأن إعادة تدريب ركوس الجهاز العصبي ، كفيل بمحو هذه المشاكل وما يتفرع عنها من عدم ملاءمة أو فقدان للانسجام والتناغم .

ونخبرنا « كورزبيسكي » في كتابه Science and Sanity « العلم وسلامة العقل » ، أن وجهة النظر الأرسطوية هي المسئولة عن كل ما نلاقه من مصاعب ومتاعب ، ولذلك فإن العلاج النفسي قوامه إلى حد كبير ، إلغاء ومحو وجهة النظر الأرسطورية هذه .

ويعتقد « كورزبيسكي » أن قوانين المنطق الثلاثة السابق ذكرها ، هي المذنبه الأصلية ، والمتجنبة الأساسية ضد « التقويمات السديدة » ، ثم يفرز « قانون التماثل » وحده ، على اعتباره المجرم الرئيسي القابع وراء كل الأسقام التي أبلى بها الإنسان الحديث .

ومن رأى « كورزبيسكي » أن الاعتقاد الخاطئ في التماثل ، هو المسئول عن القلق ، والنعاسة ، والكظم العصبي ، والتهيج ، والهلع وفقدان البصيرة والحكمة (انعدام الاتزان) ، وما يطرأ على مؤسساتنا من تقلبات وعدم استقرار ، والحروب . والنوترات ، وزيادة الأمراض العقلية ، والدعارة والجريمة ، وشيوع النفعية كذهب ، وتفشي عقيدة التجارة والكسب . وانحطاط مستويات التربية ، وهبوط المستويات المهنية للفسس والساسة والأطباء والمعلمين والمحامين ، والآباء والأمهات ، بل العلماء .

هذه هي الأسقام والعلل التي في وسعنا البرء منها إذا تفذنا الاعتقاد بأن « ا » هي « ا » . والذي يريد « كورزبيسكي » وعلماء تطور المعاني أن يلغوه ويستبعدوه من تفكيرنا ، هو تلك العادات السيئة مثل التعصب والجود ، والزمّت في أنماط التفكير ، والركوس . المجموعة الثابتة حيال الأوضاع والظروف المتغيرة . إنهم يريدوننا أن نفكر على نحو أكثر دقة وعناية وضبطاً .

وفيما يلي ثلاثة اعتراضات ضد « قانون التماثل » :

الاعتراض الأول : أنه لا يوجد شيان متماثلان متطابقان ، تمام التماثل والمطابقة .

والواقع أننا عندما نقول : « ا » هو « ا » ، « الوردية هي الوردية » ؛ فلسنا نعني أن هذه الوردية تشبه تماماً تلك الوردية ، كما أننا لا نعني أن هذه الوردية مطابقة تمام المطابقة ، بالمعنى المادي ، مع تلك الوردية . ولكن عندما أقول بصمات الأصابع ، فهذا هو ما أعني ، وليس بصمات الأقدام أو أى شيء آخر . فقانون التماثل ، كقانون للمنطق ، يشير فقط إلى أن حقيقة أن معاني ثابتة ، تفترض من قبل من المحادثة العلمية .

لذلك نرفضه تؤكد S.I. Hayakawa « س . ا . هايكاوا » في كتابه : « اللغة في التفكير والعمل » ، بأنه لا توجد كلمة أبداً لها نفس المعنى بالضبط مرتين .

وإننا لانعني أن الأشياء لا تتغير عندما نقول إن : « ا » هي « ا » ، كما فسر « قانون التماثل » Stuart Chase « ستوارد تشيز » في كتابه Tyranny of words « طغيان الكلمات » .

الاعتراض الثانى : الشيء نفسه لا يثبت على حال ، بحيث يكون نفس الشيء من برهة إلى التى تليها ، ويقول « تشيز » إننا نعيش فى عالم متغير ، فالوردة التى ذبلت الآن ، والتى كانت فى الأسبوع الماضى مزدهرة متفتحة جميلة ، هل هى نفس الوردة ؟

ولكن « تشيز » قد أخطأ فى تفسير معنى القانون ، إن القانون لا يؤكد سوى أننا نعى ما نعيه وليس شيئاً آخر ؛ فإذا قلت « ا » أعنى « ا » ، وإذا قلت « ورده » أعنى « ورده » .

ويقوم نقد « تشيز » على أن مبدأ ميتافيزيقى لا منطقي ، ميتافيزيقى بمعنى أنه يفترض وجود نظرية سابقة موجودة من قبل عن طبيعة الكون .

وصحيح إن هذه الوردة تغيرت ، ولكن هذه الوردة بالذات هى التى تغيرت .
على أن اعتراض « تشيز » على المبدأ الميتافيزيقى للمائل ليس مبتكراً ، فقد سبقه إليه الفيلسوف الرومانى Heraclitus « هرقليطس » الذى قال : « من المستحيل أن تنزل إلى نفس النهر مرتين ؛ فلا النهر هو نفس النهر ولا أنت هو نفس الشخص ، إن أمواج النهر المتجددة تتدفق باستمرار » .

وقد تنذر اليونانيون على فلسفة « هرقليطس » فزعموا أنه أقرض صديقاً مبلغاً كبيراً من المال فلما طالب صديقه بدفعه أنكر أنه هو الذى أخذ المال ، ودعم إنكاره بسند من فلسفة الدائن فى الغير وقوامها تأكيد أن الشخص ليس هو نفس الشخص من برهة إلى أخرى .

قانون الوسط المستبعد : إن هذا القانون ، فى صياغته الصحيحة ، يؤكد أن أى شيء إما أن يكون « ا » أو « ليس ا » . فهو لا يؤكد أن أى شيء إما أن يكون « ا » أو « ب » .

وناقدو « قانون الوسط المستبعد » ، يخلطون عادة بين هاتين العبارتين المختلفتين اختلافاً كلياً ، واللتين تتضمنان علاقيتين منطقيتين متباينتين تعرفان بـ « والتناقض » Contraduction ، و « التباين » Contrariety .

والتباينتان ، عبارتان قوام العلاقة بينهما أنه إذا كانت واحدة منهما صحيحة ، فلا بد أن تكون الأخرى خاطئة ، ولكن من الممكن أن تكون العبارتان خاطئتين .

فإذا حاول إثنان أن يتكهننا بمحتويات زجاجة موضوعة داخل صندوق مغلق ، فقال أحدهما : إنها زجاجة عطر ، وقال الآخر أنها زجاجة دواء للسعال ، فإن هاتين العبارتين متباينتان وليستا متناقضتين .

أما المتناقضتان ، فانه إذا كانت إحدى العبارتين صحيحة ، فلا بد أن تكون الأخرى خاطئة ، ولا يمكن أن تكون العبارتان خاطئتين .

فإذا قال أحد الإثنين أنها زجاجة دواء للسعال وقال الثانى أنها ليست زجاجة دواء للسعال . ولكن توجد منطقة وسطى بين « إما ا » أو « ب » : هذه « زجاجة عطر » ، « هذه زجاجة دواء للسعال » .

وبنفس الطريقة فإن القانون لا يسوغ لنا أن نقول : « إما كل شيء أو لا شيء » كما فى : « كل

النساء هو أليات مترددات ، أو « لا توجد امرأة هوائية مترددة » ، لأن هناك منطقة وسطى هنا : بعضهم هوائيات مترددات ، البعض لسن هوائيات مترددات وعلى هذا فان هاتين العبارتين متباينتان . والتناقض في : « كل النساء هوائيات مترددات » هو : « توجد على الأقل ولو امرأة واحدة ليست هوائية ولا مترددة » .

وعندما يقول لنا نقاد قانون الوسط المستبعد إنه : « مغالطة للحقائق » ، وانه يشجع ما يسمونه : إتجاهين معينين ناقصين ثنائيي التقويم . مثلاً قول « هايا كاوا » : إما أن تكون معنا أو ضدنا . وهذا يخطئ بين : « ا » أو ليس « ا » ، وبين « ا » أو « ب » .

« معنا »
« ضدنا »

متباينتان ، لأنك قد تكون لا هذا ولا ذاك .

ووفقاً للقانون يجب علينا أن نقول : « إما أنك معنا أو ليس معنا » . يقول « هايا كاوا » : « يجنح كل الناس إلى أن يفكروا في حدود خير وشر ، أسود وأبيض ، حار وبارد ، الله والشيطان ، غنى وفقير ، الخ .

ولما كان هذا الاتجاه الثنائي القويم ينطوى عليه كل تفكيرنا فيما عدا في المسائل التكنولوجية ، فالخصيلة الحتمية لمعظم خلافاتنا هي أن كلا الطرفين يتباعدان ويصبحان على طرفي نقيض . .

ومع أننا مع « هايا كاوا » ضد هذا النوع من التفكير المتطرف ، الذي يقسم كل الأشياء إلى « أبيض » و « أسود » ، إلا أن هذا النوع من التفكير ليس هو المشار إليه في قانون الوسط المستبعد . وهذا هو الخطأ الملازم لمعظم علماء « علم تطور المعاني العام » ، ويكاد يكون خصيصة يتميزون بها . صحيح أن قلوبنا إما أن تنبض أو تتوقف عن النبض ، وهذا أمر حتمي .

ولكن ليس من الحتم أن نكون إما رأسماليين أو شيوعيين ، وليست ضربة لازب أن تكون إما ديمقراطيين أو جمهوريين .

ويفسر « تشيز » في كتابه : « طغيان الألفاظ » ، « قانون الوسط المستبعد » تفسيراً خاطئاً ؛ فهو يقول إن « قانون الوسط المستبعد » خاطئ ، وكذلك شقيقه المقابل « قانون التناقض » ؛ وإن قانون الوسط المستبعد قد يقرأ على النحو التالي : كل شيء حي إما أن يكون حيواناً أو نباتاً ؛ على أنه في السنين الأخيرة تحدى عدد من الكائنات الحية هذا التقسيم ، إذ لوحظ ، بأن فئة من الأحياء يتبع أيضاً (تمثيلها الكيموي) Metabolsin ، تحت ظروف معينة تقسيم النبات ، ولكنه يلحق بالحيوان في ظروف أخرى « فالبيوجليينا » Euglena كائن مائي صغير أحادي الخلية ، يصبح أخضر إذا غمره ضوء الشمس ، ويتصرف كالنبات ؛ فإذا أزيل الضوء يختفي اللون الأخضر ، وتشرع « البيوجليينا » في هضم الكربوهيدرات مثل الحيوان ، بدلا من أن توحيدها بالدمج كالنبات .

ويخلص « تشيز » من هذا إلى أن « قانون الوسط المستبعد » مرشد لا يعول عليه في المعرفة ؛

و« قانون التناقض » : « لا شيء يكون « ا » ، وليس « ا » معاً » لا يعول عليه أيضاً ؛ « فالبيوجيلينا » نبات ، وحيوان في آن .

لقد أعطانا تشيز نقداً بارعاً لعبارة : « إن كل كائن حي إما أن يكون نباتاً أو حيواناً » ؛ ولكنه لم يعطنا نقداً لقانون الوسط المستبعد .

ذلك أن العبارة التي تصاغ وفقاً للقانون ستقول : « كل كائن حي إما أن يكون نباتاً أو يكون حيواناً » ؛ أو كل كائن حي إما أن يكون نباتاً أو لا يكون نباتاً . وهاتان العبارةتان صحيحتان أياً كان التفسير الذي يضعه البيولوجيون للفظي نبات وحيوان ؛ ومهما يكن التعريف الذي يصطلحون على تعريفهما به .

ولا ريب أن « تشيز » لم يصنع قانون الوسط المستبعد صياغة سديدة . وقد يتساءل القارئ ، ألا يحتمل أن تكون « البيوجيلينا » أحياناً حيواناً وأحياناً لا تكون ؟ فهل في وسعنا إذن أن نقول إن « البيوجيلينا » إما أن تكون حيواناً أو لا تكون حيواناً ؟ والجواب أن قانون الوسط المستبعد ينطوي دائماً ضمناً ، إن لم يكن صراحة ، على هذين الشرطين .

ثم إن القانون يفترض أصلاً ومن قبل أن اللفظ قد حدد تحديداً دقيقاً . فهما يكن التعريف الذي يضعه عالم البيولوجي للحيوان في أي وقت ، فإن « البيوجيلينا » إما أن تكون مطابقة لهذه الخصائص أو لا تكون . وقد يعرف الحيوان على أنه « الكائن الحي الذي يهضم أحياناً الكاربوهيدرات » ، وإذن « فالبيوجيلينا » حيوان .

بيد أن مهمة وضع تعريف واف للحيوان تقع على عاتق عالم البيولوجي لا على عاتق عالم المنطق . وثمة اعتراضات أخرى : افرض أنني أقول : « إما أن « هويتكار » كان شيوعياً ، أو لم يكن » . إن قانون الوسط المستبعد يخبرنا أن الواحدة أو الأخرى لابد أن تكون صحيحة ، ولكن لا يمكن أن تكون الإثنتان صحيحتين .

وقد يعترض بأنه يمكن أن تكون الاثنتان صحيحتين ، لأن « هويتكار » كان شيوعياً حتى سنة ١٩٣٨ ، وبعد ذلك لم يكن شيوعياً . وعلى هذا فقد كان ولم يكن ، وهذا يتوقف على الوقت الذي لم يكن فيه .

على أن « أرسطو » في صياغته للقانون ، وصفه بدقة وحدد معالنه بقوله : « من المستحيل أن تؤكد وتنكر ، في نفس الوقت ، نفس الخبر أو للسند لنفس المبتدأ أو الفاعل » . وبعبارة أخرى : إما أن « هويتكار » كان شيوعياً أو لم يكن في وقت ما ، ولم يكن الاثنان معاً في نفس الوقت المذكور . « إما أن المطر نزل يوم الأحد أو لم ينزل » . وقد يعترض بأن المطر قد نزل في مكان ولم ينزل في مكان آخر . والجواب أنه يجب علينا أن نعين المكان على وجه التحديد مثلما نعين الزمان على وجه التحديد عندما نطبق هذا البدأ .

وثمة نوع آخر من الاعتراض : « هويتكار » شيوعى أو غير شيوعى . ألا يجوز أن يكون

للفظ « شيوعى » معانى مختلفة بالقياس إلى مختلف الناس ؟ فلنعالج هذه النقطة بموجب « قانون التناقض » . عندما نقول : « لا شئ يمكن أن يكون كتاباً ، وليس كتاباً » ، ففي الأغلب الأعم أن يكون للفظ كتاب معنى واحد هو « مؤلف مكتوب من نوع معين » .

يبد أن لفظ « كتاب » قد يعنى أيضاً قائمة بالشرارد في سياق الخيل ، وعلى ذلك فإن الكتاب الذى نقرؤه كتاب فى أحد معانى الكلمة ، وليس كتاباً فى معنى آخر من معانى الكلمة . ومن ثم فانه كتاب وليس كتاباً ؛ ولكن ذلك لا يخرق « قانون التناقض » .

فقد احتاط ارسطو لهذا الأمر ، وغطى هذه النقطة فى صياغة « قانون التناقض » : « إن الخصيصة لا يمكن فى نفس الوقت أن تنتمى وألا تنتمى لنفس الشئ فى نفس الأمر » ؛ أى فى نفس المعنى . ويقول « شيللر » : من الممكن لشيء أن يكون وألا يكون بكل سهولة ، فهو يكون فى وقت ، ولا يكون فى وقت آخر . أو يكون فى ناحية ، ولا يكون فى ناحية أخرى أو يكون فى مكان ولا يكون فى مكان آخر ، أو يكون لغرض ، ولا يكون لغرض آخر : أو يكون فى محتوى أو سياق معين ، ولا يكون فى محتوى أو سياق آخر .

والخطأ الذى انزلق فيه « شيللر » إنه اعتقد أن هذه للممكنات تدحض القانون ، فى حين أنها تكشف فحسب عن الشروط الدقيقة المطلوبة التى يجب مراعاتها لكي نطبق مبدأ يتطلب دقة وتحديد فى تفكيرنا .

علاقة المنطق الأرسطوى بالمنطق الرمزى الحديث : كان أرسطو أول من فكر فى تنظيم مبادئ الشرعية وتقنينها ، فقد وجد أن الدليل المنطقى أو التفكير هو حديث توضع فيه بعض الأشياء ، وأن شيئاً آخر غيرها يحدث الضرورة بواسطتها . ورأى أرسطو أيضاً أن القياس هو النمط الأساسى للمجادلة المستعمل فى التدليل الشائع المؤلف فى أحاديثنا اليومية .

ومبدأ أرسطو فى القياس أنه : إذا كان « ا » فى « ب » ، وإذا كانت « ج » فى « ا » ، إذن « ج » لابد أن تكون فى « ب » : إذا كان صندوق صلب فى مخزن ، وقوائم البضاعة المخزونة موجودة فى الصندوق ، إذن القوائم فى المخزن .

على أن خطأ أرسطو ، أو بالحرى ، فى منطقة من حصر وتحديد ، يكمن فى أنه اعتقد أن كل التدليل من الممكن أن يوضع فى قياسات من صيغة أو شكل المبتدأ أو الخبر ، أو المسند والمسند إليه الذى يقول فيه : « ا » هو « ب » ، « ج » هو « ا » الخ . .

فالنمط الأرسطوى للقياس لا يعطى أشكال التدليل ، ولكن ما قاله أرسطو عن القياسات التى من هذا الشكل ما زال صحيحاً وسديداً اليوم كما كان عندما كتبه أرسطو فى زمانه .

ثم بدأ تطور جديد عندما ألف فى منتصف القرن التاسع عشر العالم الإنجليزى George Boole « جورج بول » كتابه : Mathematical Analysis of Logic « التحليل الرياضى للمنطق » و Laws of thought « قوانين الفكر » .

وقد أفضى هذا التطور في المنطق الرمزي الحديث ، وإن القرن التاسع عشر ليميز بتطور غير عادي معجز في المنطق ، فدخل فجأة علم المنطق ، الذي ظل أكثر من ألفي عام على نفس حاله التي أنزلها إليه « أرسطو » ، واضطره إليها ، في طور من النمو السريع والتطور المنسق .

ومع أن العناصر الأساسية في المنطق الأرسطوري لم تقلب رأساً على عقب ، أو تهتز قوائمها ، إلا أن أعمال وبحوث Boole « بول » و Pierce « بيرس » و Shroder « ثرودر » و Frege « فريج » و Russell « رسل » و Whitehead « هوايتهد » وغيرهم قد تمخضت عن فروض وقضايا وآراء لا تحتل منها النظرية الأرسطورية للقياس إلا ركناً ضئيلاً نحيلاً ، بيد أن عمل أرسطو لم يذب بل أدمج في المنطق الحديث والتعم في مقوماته ؛ ومن ثم فإن المنطق الحديث في حقيقته منطقاً غير أرسطوي ، وإنما المنطق الأرسطوي بضعة منه .

توجد هندسة غير اقليدسية أسسها « لوباشيفسكي » و « ريمان » ، وقد اصطنع اينشتين وغيره من علماء الطبيعة علم طبيعة غرنيوتوني ، ولكن منطق غير ارسطوي ، بمعنى منطق ينكر « مبدأ التناقض » مثلاً ، ينذر وجوده مستحيلاً . ذلك أن أفكار « مبدأ التناقض لا يلغى فقط المنطق الأرسطوي ، والمنطق الرمزي فحسب ، وإنما يلغى أيضاً كل الرياضيات ، ويجعل أي نوع من التفكير المنطقي المقول ، أمراً مستحيلاً .

الفصل الثالث عشر — منطق المقامرة

وفي هذا الفصل يتحدث المؤلف عن منطق الاحتمالات ، التي درسها « پاسكال » وأدت دراسته إلى تطور فرع هام من فروع المنطق والرياضيات يعرف اليوم باسم « نظرية التبادل والتزاوج » .

الفصل الرابع عشر — الحقيقة — أو الاحتمال

ما الحقيقة ؟

إننا ننسى في هذا البحث بمحققة « الواقع الملموس » ، ونقصد بالحقيقة الواقعية تلك الحقيقة التي تتصل بحقائق الخبرة الإنسانية وواقعها الفعلي . إننا إذا قلنا إن عبارة ما ، أو قولاً ما ، أو بياناً ما حقيقي ؛ فأننا نعني أن العبارة أو القول أو البيان يتفق مع الحقائق أو يطابقها أو يتناسب معها . مثل عبارة « روزفلت كان رئيساً للولايات المتحدة من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٤٥ » ، عبارة حقيقية صحيحة لأنها تتفق مع الحقائق .

إن العبارة الحقيقية تصف الحقائق وصفاً صحيحاً حقيقياً ، على غرار الخريطة التي تصور الاقليم ؛ فعندما تبين الخريطة علاقات المدن والأنهار والجبال والوديان تماماً مثلما توجد في الواقع ، في الحقيقة فإذا الخريطة حقيقية صحيحة . والعبارة الحقيقية ، كالخريطة الحقيقية .

ولعل أفضل طريقة لتبيين مضامين هذا التعريف للحقيقة ، هو اعتبار وجهة نظر مضادة ، تسمى : « النسبية المنطقية » .

والنسبة بالمعنى المنطقي ، ترى أن الحقيقة نسبية بالقياس إلى الزمان والمكان والظرف والحال .

أما النسبية بالمعنى الطبيعي ، الذي صار معروفاً لنا من اينشتاين ، فهي تشير إلى أهمية إيجاد « مرجع تفسيري » كلما وصفنا حركة مثلاً ، إذا سألنا : « هل يتحرك أثاث بيتك في اللحظة الراهنة » .

والجواب قد يكون : « نعم » أو « لا » . تبعاً لمرجعك التفسيري . فلما كانت الأرض تدور حول الشمس بسرعة ١٨ ميلاً في الثانية ، فإن أثاث بيتك يتحرك بنفس السرعة بالنسبة للشمس ، ولكن بالنسبة للأرض ؛ فإن أثاث بيتك ساكن لا يتحرك . أى أن الأثاث متحرك بالنسبة إلى مرجع تفسيري معين ، وثابت بالقياس إلى مرجع تفسيري آخر . كذلك المسافر النائم في إحدى عربات النوم في القطار المتحرك ، فهو ثابت ولكنه متحرك أيضاً .

ومع ذلك فإن عالم الطبيعة لا يقول إن الحقيقة نسبية ، وإنما يعتقد أن واقع الأمر فعلاً أو مطلقاً ، إن الحركة نسبية بالقياس إلى مرجع التفسير .

إن هناك نسبية في الشعور وفي الخبرة ، ولكن ذلك ليس نسبية في الحقيقة ، إن المرء لا يمكن أن يكون خاطئاً إذا كان صادقاً في التعبير عما مارسه من خبرة بنفسه . ولكن عند ما تتكلم عن سرعة الضوء ، أو موجاته المنعكسة على غلاف كتاب ، فإننا نتكلم عن شيء يختلف عن خبراتنا . وإذا كان مرجعنا التفسيري المادي واحداً ، فالوصفان المتناقضان للشيء الواحد لا يمكن أن يكون كلاهما حقيقياً أو صحيحاً .

ومن المؤلفين في المسألة أن تجد عدداً كبيراً من الشهود الشرقاء المخلصين ، يدلون ببيانات مختلفة عن كيفية حدوث الجريمة : فبعض الشهود يؤكد عن يقين أنه رأى شيئاً لم يره .

لقد تساءل الفيلسوف الفرنسي Descartes « ديكارت » : « هل في وسعنا أبداً أن نتأكد أننا حقيقة نعرف » ؟ وقد اصطنع « ديكارت » طريقة للبحث الفلسفي قوامها الشك . قال « ديكارت » أنه سيشتك ويرتاب في كل شيء ، ثم يرى بعد ذلك إن كان ثمة شيء يصمد بنجاح للتمحيص الناقد والفحص المتعصي .

وقد شك « ديكارت » حتى في صحة بيانات الحواس ، وقال إن الحواس قد تخدعنا ، كما يخدع البصر الساري في الصحراء فيرى ما يحسبه ماء ، وهو سراب .

وفي النهاية وجد « ديكارت » أن هناك اعتقاداً واحداً لا يمكن أن يرتاب فيه ، ألا وهو اعتقاده بأنه هو نفسه موجود .

ويقول « برتراند رسل » في كتابه « تاريخ الفلسفة الغربية » : « إن المذهب الارتيازي كفلسفة ليس مجرد شك ، ولكنه ما يمكن تسميته بالشك الجازم التعسفي . فرجل العلم يقول : « أظن الأمر كذا ، ولكنني لست متأكداً » ، ورجل الاستقصاء الفكري يقول : « أنا لا أعرف كذا ولكنني آمل أن أكتشف عنه وأحقق من ماهيته وكيفيته » . أما الفيلسوف الارتيازي فيقول : « لا أحد يعرف ، ولا أحد يمكنه أن يعرف إلى آخر الزمان » .

إن هناك فرقاً هاماً بين معنى الحقيقة ومعنى الاحتمال ، فالعبارة يمكن أن تكون حقيقية ومحملة ويمكن أن تكون خاطئة وغير محتملة . ولكن يمكن أن تكون حقيقية وغير محتملة ، وخاطئة ومحملة .

إننا نعني بالحقيقة التطابق الفعلي للعبارة أو البيان مع الحقائق . ولكن الاحتمال نسبي بالقياس إلى البيئة المتوافرة لدينا .

إن عبارة « الأرض ثابتة » ، كانت ذات يوم عالية الاحتمال في ضوء البيئة المتوافرة آنئذ . ولكننا اليوم نقول إنها باطلة . وعبارة « الأرض تتحرك » كانت تبدو يوماً غير محتملة في ضوء بيئة الحواس . ولكننا اليوم نعتقد أنها صحيحة .

وعبارة « يوجد كنز مدفون تحت البناء الذي اكتب فيه » ؛ إما أن تكون صحيحة أو خاطئة في هذه اللحظة

إما أن تتطابق مع الحقائق ، وفي هذه الحالة فالعبارة صحيحة . أو لا تتطابق مع الحقائق ، وفي هذه الحالة فالعبارة خاطئة

إن حقيقة العبارة ليست نسبية بالقياس إلى البيئة ، فإما أن تتطابق العبارة مع الحقائق أو لا تتطابق على الرغم من أننا لا نعرف أيهما ، وهذا يترتب على تعريفنا للحقيقة .

ولكننا عندما نقول : « من المحتمل أن يكون هناك كنز مدفون . » فإننا نعني أنه احتمال نسبي بالقياس إلى حشد معين من البيانات .

إن العبارة لا يمكن أن تكون صحيحة بالقياس إلى شخص ، وباطلة بالقياس إلى شخص آخر ، لأن ذلك يتوقف على البيئة الموجودة لدى كل

وعلى أساس البيئة المتوافرة لدى ، فمن المعقول بالنسبة إلى أ ب أفترض أن « جونز » مذنب بجريمة الحياة العظمى ، وهي أساس البيئة المتوافرة لديك ، فإن ذلك يبدو لك بعيد الترجيح

إنه مذنب أو غير مذنب ، ولكن لأننا ولا أنت قد نكون عارفين حقيقة وبالتالي كيد إنه مذنب أو غير مذنب . إن حقيقة العبارة لا يمكن أن تتغير ، ولكن أحكام الاحتمالات تتغير وتتفاوت مع كل تغير في البيئة .

في مايو القادم قد يبدو أنه من المرجح انتهاء حالة التوتر الدولي حالا ؛ وفي يوليو قد يبدو ذلك أمراً احتمالاً غير كبير .

وفي أي لحظة معينة فإننا نعمل تقديرات احتمالاتنا على أساس البيئة المتوافرة لدينا في تلك اللحظة . والعالم يضيف إلى ذلك أننا لا يمكننا أبداً أن نصل إلى أكثر من نتيجة محتملة جداً ، لأن الحقائق لا يمكن أبداً معرفتها كلها .

إن في وسعنا أن نحاول تقدير احتمالات الحقائق التي نتماد عليها في اتخاذ قراراتنا . ويجب أن نراعي منتهى الدقة والتحرز والنحوظ قبل أن ندعي أننا نعرف شيئاً على سبيل الجزم والتأكد .

على أنه يجب علينا أن نكون متأكدين عندما يكون لنا الحق في أن نكون متأكدين وواثقين .
علينا بصفة عامة أن ننبد استعمال تعبير « صحيح على الإطلاق » ، ما عدا في المسائل التي في نطاق خبراتنا المباشرة . وحيثما توجد مسائل خلافية فلنلتزم جانب التواضع ، ونستعمل عبارات على غرار « إن البيئة تدل على أن هذا أو ذاك ربما يكون هو واقع الأمر »

ليس عندنا محك الذهب للتفريق بين الحقائق والاحتمالات والممكنات والأكاذيب ، ولكن في وسعنا أن نتلافى أمرين متطرفين : أولهما التقيد الجزائي بالأخص ولا نقد ولا تمحيص ، ومن ثم القفز المعجل إلى نتائج أو أحكام نهائية كلما سمعنا إشاعة عقيمة أو تافهة . وثانيهما الغلو في الارتياب والتشكك ، ومن ثم رفض القبول أو الاقتناع على الرغم من توافر البيئة الطيبة .

وما لم يكن الشخص عابثاً فكرياً يلقي الكلام على عواهنه دون إحساس بمسؤوليته العقلية ، فإنه يتقصى ويبحث في حقيقة آرائه واحتمال صحتها .

إننا لا نسامح الشخص الذي يدلى ببيان على عواهنه ترتب عليه نتائج خطيرة ، لمجرد أنه يقول لنا : « هذه هو رأيي » فعلى أن نفحص البيئة قبل أن نتكلم .

والسؤال الذي يسأله المفكر الحصيف لنفسه دائماً هو : « ما البيئة »

« يتبع »

المحكمة

مجلد قضائيه شهريه

نصره هانقابه المحامين

إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ
قرآن كريم

يوليو

١٩٦٣

السنة الثالثة والأربعون

العدد

العاشر

إلى السادة الزملاء الأساتذة المحامين

من نقيب المحامين

في هذه الدقائق الحاسمات من تاريخ نقابتنا . . ومجلتنا « الحمامة » تطفو من جديد على السطح بعد أن غيبتها يد لا تقدر على شيء ، آن لها أن تظهر في مياعدها الموقوت وبلا أدنى تأخير ، بل وتستدرك ما فاتها .

ولقد تم طبع العدد العاشر من السنة الثالثة والأربعين في الثامن عشر من أغسطس لسنة ١٩٦٣ ، وبذلك تستكمل أعداد السنة كلها في مياعدها لأول مرة في تاريخ المجلة .

والعدد الحالي به أحكام النقض المدني حتى آخر سنة ١٩٦٢ .

وفيه كذلك القوانين والقرارات الوزارية حتى آخر شهر يونيه لسنة ١٩٦٣ .

ثم تكون الأعداد القادمة في السنة القادمة أوفى ، وأكثر نفعاً ، وأعظم انتظاماً ..

لا نقول إننا قادرون عليه . . ولكننا نؤمن بأننا باذلون له جهداً لا تقف في طريقه العقبات أبداً .

وسيصدر العدد الأول من السنة الرابعة والأربعين في آخر سبتمبر سنة ١٩٦٣ أى قبل مياعاد صدوره في أكتوبر سنة ١٩٦٣ .

لعل هذا الجهد يرضى زميلي . . .

إلى اللقاء . . . والله أكبر والعزة للعرب .

عبد العزيز السورنجي
نقيب المحامين

فهرس

أولاً - الأحكام

قضاء محكمات النقض

النفذ الحزائي

التهم من أقوال وطلبات، شرط تقديم
مذكرة بعد إقفال باب المرافعة تتضمن
طلب مماع شهود وعرض الحجى عليه على
الطبيب الشرعى ، عدم الرد عليه .

ص ١١٥٥

الحكم ٦٧٦ :

أ - محاكمة : رفع الدعوى الجنائية ، التزام
المحاكمة بالفصل فيها ، الأحكام أو الدعاوى
المدنية ، تأثيرها على المحاكمة الجنائية .

ب - دفاع : إثبات ، قيام المحاكمة بتصفية
الحساب بنفسها ، ومناقشة تقرير الخبير
القدم إليها ، وسماع اعتراضات التهم .
عدم تعويلها على ما أجرته محاكمة الأحوال
الشخصية بشأن ذلك الحساب ، ثبوت
انشغال ذمة التهم بالمبلغ الذى انتجته
التصفية . قضاؤها بالإدانة . ص ١١٥٥

الحكم ٦٧٧ :

أ - دعوى مدنية : تعويض الادعاء بالحق المدنى ،
تحديد مبلغه ، تعديل الطلبات من للدعى

الحكم ٦٧٢ : ٧ من مايو ١٩٦٢

قصد جنائى : قتل عمد ، ترصد ، نية قتل .

ص ١١٥٣

الحكم ٦٧٣ :

دعارة : اعتياد ، تحقق ثبوته ، خضوعه لمحاكمة
الموضوع .

ص ١١٥٤

الحكم ٦٧٤ :

تفتيش : دفع يطلانه ، دفاع جوهرى ، رد عليه .

ص ١١٥٤

الحكم ٦٧٥ :

أ - نصب : طرق احتيالية ، أعمال تنفيذية ،
قيام الزوجة بدور فيها لتأييد مزاعم
زوجها ، اعتبار الزوجة فاعلة أصلية فى
جريمة النصب .

ب - حكم : إشارته إلى نص قانونى ، غير منطبق

على الواقعة للطروحة ، خطأ مادى ،
تأثيره فى سلامة الحكم .

ح - دفاع : وجوب استماع المحاكمة إلى ما يديه

المدنى أمام المحكمة الاستئنافية في مواجهة
التهمة ، وفي غيبة المستول عن الحقوق
المدنية ، نعى التهمة على الإجراءات
بالبطلان .

ب — محاكمة : صور الخطأ ؛ إجراءاتها ؛
قتل خطأ الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات ،
تحققها جميعاً . ص ١١٥٦

الحكم ٦٧٨ : ٨ من مايو ١٩٦٢

ا — محاكمة : إجراءاتها ، دفاع ، اثبات «خبرة» .
تقليد « اختراع » ، اثبات أنها أهملت
أو خولفت ، ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٥٣٠٢ .
ب — خير : تقدير رأيه ، الطعن على تقريره
أمام النقض ، القول بأن الحكم المطعون
فيه أغفل الرد عليها ، بيان عناصر العيب
في التقرير .

ج — تقليد : أوجه الشبه ، أوجه استظهار
الحكم أنها مقصورة على أساس العمليات
الطبيعية والكميائية المشتركة المقررة علمياً
والمعروفة للناس كافة ، وأنها معدومة فيما
يتميز به اختراع عن آخر من كيفية إجراء
العمليات وتطبيقها . قضاؤه بالبراءة على
هذا الأساس . ص ١١٥٧

الحكم ٦٧٩ : ٢١ من مايو ١٩٦٢

ا — إعلان : متهم لجهة الإدارة ، ثبوت أن له
محل إقامة سبق إعلانه فيه ، صدور الحكم
في موضوع المعارضة بناء على الإعلان
لجهة الإدارة ، أثر ذلك .

ب — الحكم : في المعارضة ، صدوره في غيبة
المتهم بناء على إعلان باطل ، ميعاد الطعن
في الحكم بالنقض ، مبدأه . ص ١١٥٨

الحكم ٦٨٠ :

اختلاس : أشياء محجوزة ، دفاع جوهرى ، حكم ،
تسبيبه ، ما يعنيه . ص ١١٥٨

الحكم ٦٨١ :

دفاع : تزوير ، حكم ، تسبيبه ، عيب ، نقض ،
طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها .
ص ١١٥٩

الحكم ٦٨٢ :

مسئولية : مدنية ، تقصيرية ، أركانها ، خطأ وضرر
وعلاقة سببية بينهما ، إيراد حكم الإدانة
أدلة ارتكاب التهمة الجريمة المسندة إليه ،
تعويض ، تقديره ، بيان عناصر الضرر
الذى قدر التعويض على أساسه .
ص ١١٥٩

الحكم ٦٨٣ :

اختلاس : أشياء محجوزة ، أركانها ، علم التهمة
باليوم المحدد للبيع ، دفع التهمة بعدم علمه
باليوم المحدد للبيع ، دفاع موضوعى
جوهري ، إغفال الرد ، حكم ، تسبيبه
عيب . ص ١١٥٩

الحكم ٦٨٤ :

غرفة اتهام : محكمة الجنائيات ، ارتباط ، تقديم
أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام بتقرير
اتهام واحد ، إحالتهم إلى محكمة الجنائيات
بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين
الجرائم المسندة إليهم ، دفاع ، إخلال .
ص ١١٦٠

الحكم ٦٨٥ :

محاكمة : إجراءاتها ، ما يبطلها ، إثبات ، شاهد
طلب التهمة مماعة ؛ ثبوت مرضه وتغيبه ،

إمكان سماعه ، دفاع ، إخلال .

ص ١١٦٠

الحكم ٦٨٦ :

استئناف : حالاته ، تقدير نصابه ؛ عقوبة ،

تعددتها ؛ عمل . ص ١١٦١

الحكم ٦٨٧ :

نقض : طعن ، إجراءاته ، التوكيل فيه ، شرطه ،

إبداعه . ص ١١٦١

الحكم ٦٨٨ :

تزوير : قصد جنائي ، ضرر ، محضر البوليس ،

إنتعال المتهم إسماً غير اسمه ، متى يكون

تزويراً ؟ ص ١١٦٢

الحكم ٦٨٩ : ٢٢ من مايو ١٩٦٢

إثبات : حكم ، تسببيه ، نقض ، سلطة محكمة

النقض ، إدانة المتهم استناداً إلى ما قرره

شاهد الإثبات في محضر جمع الاستدلالات

من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة ،

فقد محضر جمع الاستدلالات ، طعن المتهم

بالنقض ، نفيه على الحكم أنه أخطأ في

الإسناد ، لأن دليل الإدانة لا أصل له

في الأوراق . تعذر تحقيق هذا الوجه

لفقد الأوراق ، أثره . ص ١١٦٢

الحكم ٦٩٠ : ٢٨ من مايو ١٩٦٢

١ - محكمة : إجراءاتها ، دفاع ، ارتباط قرار

المحكمة ضم دعويين مقامتين ضد متهم

واحد للارتباط وفقاً لنص المادة ٣٢

عقوبات ، تنبيه المتهم على هذا الإجراء .

ب - محكمة استئنافية : قرارها ضم دعويين

للارتباط ، توقيع عقوبة واحدة ، أخذها

بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين

المستأنفين .

ح - تزوير محرر واحتماله : ثبوت التزوير ،

تحدث الحكم عن ركن العلم بتزوير

المحرر في تهمة الاستعمال . ص ١١٦٣

الحكم ٦٩١ : ٢٩ من مايو ١٩٦٢ .

١ - اشتباه : جريمة العود إليه ، متى تتحقق ؟

ب - عود : تحديد مدته ، القواعد العامة للعود

الواردة في قانون العقوبات . المادة ٤٩ ،

احتساب مدة العود في حكم المادة ٢/٤٩

عقوبات ؛ عقوبة المراقبة في تطبيق قواعد

العود . ص ١١٦٣

الحكم ٦٩٢ :

١ - حكم : معارضة ، نقض « ما لا يجوز الطعن

فيه » حكم وصفه بأنه حضوري أو غيابي ،

العبارة في ذلك ، تخلف المتهم عن حضور

الجلسة الأخيرة المؤجلة إليها الدعوى في

حضور المتهم ، القضاء في الدعوى ، حكم

حضوري اعتباري ، وصفه في المنطوق بأنه

حضوري ، المادة ١٣٣٩ . ج .

ب - حكم : حضوري اعتباري استثنائي ، قابل

للمعارضة ، عند إثبات قيام العذر المانع

من الحضور ، مبدأ ميعاد المعارضة .

ح - طعن : نقض ، طعن في حكم حضوري

اعتباري لم يعلن بعد ، هل يجوز ؟

ص ١١٦٤

الحكم ٦٩٣ :

١ - واقعة : بيان حقيقتها ، ردها إلى صورتها

الصحيحة ، استخلاصاً من الأدلة

الطروحة .

ب - عقد : حق محكمة الموضوع في تفسيره ،

رقابة محكمة النقض .

و — صور فوتوغرافية : قياسها للكاتب
المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات .
ز — زوجة : ركن العلم بأن المرأة متزوجة .
اقتراضه في حق شريكها ، إثبات الشريك
أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة
ذلك لو استقصى عنه . ص ١١٦٥

ج — شاهد : أقواله ، حق المحكمة في تقديرها .
د — زنا : أدلته في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات ،
الأدلة قبل الزوجة .
ه — دليل : تكلمته ، أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات ،
إستعانة المحكمة في تكلمة الدليل بالعقل
والدطق .

النقض المدني

الهيئة العامة

الحكم ٦٩٦ : ٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢
ا — إحالة : إلى محكمة أخرى ، حالات جوازها ،
نقض ، طعن ، إجراءاته .
ب — اختصاص : الحكم بعدم الاختصاص ،
آثره ، قضاء إداري . ص ١١٧٠

الحكم ٦٩٤ : ٢٤ من ديسمبر ١٩٦٢ .
اختصاص : محكمة التنازع ، قضاء إداري ، أثر
الحكم بعدم الاختصاص ؛ مجالس عسكرية
إلتماس إعادة النظر في قراراتها وأحكامها .
ص ١١٦٩
الحكم ٦٩٥ : ٢٤ من نوفمبر ١٩٦٢
مرتب : أقدمية . التظلم ، انتهاؤه بنص القانون .
ص ١١٦٩

النقض المدني

على عرائض ، قاضي أمور وقتية .
ب — أمر على عريضة : تظلم منه ، حكم ،
ماهيته ، استئناف ، قاضي أمور مستعجلة .
ج — أمر على عريضة : تظلم ، سلطة المحكمة ،
حكم ، قصور ، حق للتألف .
ص ١١٧١

الحكم ٦٩٧ : ٥ من ديسمبر ١٩٦٢ .
ا — حكم : طعن فيه ، اعتراض الخارج عن
الخصومة ، دعوى ، عدم سماعها ، أحوال
شخصية .
ب — قانون : تنازع القوانين من حيث الزمان ،
سريان قوانين للرافعات . ص ١١٧١

الحكم ٦٩٩ :
نقض : مالا يجوز الطعن فيه ، حيازة ، دعوى

الحكم ٦٩٨ : ٦ من ديسمبر ١٩٦٢
١ — مؤلف : حقه ، إجراءات تحفظية ، أوامر

عينية عقارية ، حراسة ، سلطة الحارس .

ص ١١٧٢

الحكم ٧٠٠ : ١٧ من ديسمبر ١٩٦٢

وقف : شرط الواقف ، تفسيره ، استحقاق .

ص ١٧١٣

الحكم ٧٠١ : ١٣ من ديسمبر ١٩٦٢

أ - دعوى : إثبات ، إجراءاته ، الإثبات ،

- استجواب الخصم ، حكم ، محكمة الموضوع .

ب - إثبات : إجراءاته ، شهادة ، تقديرها ،

محكمة الموضوع ، نقض ، أسباب

موضوعية .

ص ١١٧٣

الحكم ٧٠٢ :

جمر ك : تهريب جمر كى ، للصادرة ، مناطقها

وطبيعتها ، عقوبة ، تعويض . ص ١١٧٤

الحكم ٧٠٣ :

أ - وقف : إنهاؤه ، بطلانه ، أثره ، تقادم

مكسب .

ب - وقف : طلب إنهائه ، ذور الشأن فيه ،

بطلان إنهاء الوقف ، الخصوم فى الدعوى .

ص ١١٧٥

الحكم ٧٠٤ :

ملكية : قيودها ، تسعير جبرى ، استيلاء ،

سكر .

ص ١١٧٥

الحكم ٧٠٥ :

تقادم : مسقط ، نزول عنه ، قطعه ، تنفيه نزاع

الملكية ، إلغاؤه ، محكمة الموضوع ،

نقض ، أسباب موضوعية ، دعوى ،

الحكم برفضها ، أثره على قطع التقادم .

ص ١١٧٦

الحكم ٧٠٦ :

أ - عقد : تكييفه ، عمل ، عقد العمل الفردى ،

عناصره .

ب - عمل : دعوى عمالية ، وصف سرعة ،

استئناف ، رفعه ، بطلان ، نظام عام ،

اختصاص .

ص ١١٧٦

الحكم ٧٠٧ : ١٩ من ديسمبر ١٩٦٢

أ - حكم : بياناته ، اسم عضو النيابة الذى أبدى

رأيه فى القضية ، أحوال شخصية ، نظام

عام ، نيابة عامة ، تدخلها فى قضايا

الأحوال الشخصية .

ب - نسب : ثبوته ، أحوال شخصية ، إثبات

بالبيئة ، حكم ، تسييه ، تزيد ، محكمة

الموضوع .

ص ١١٧٧

الحكم ٧٠٨ :

حكم : إصداره ، المداولة فيه والنطق به ، بياناته .

ص ١١٧٧

الحكم ٧٠٩ : ٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢

تنفيذ عقارى : قائمة شروط البيع ، الاعتراض

عليها ، أوجه البطلان فى الإجراءات ،

نقض ، طعن ، المصلحة فيه . ص ١١٧٨

الحكم ٧١٠ :

أ - التزام : عقد ، تنفيذه ، استحالته ، عمل

الإدارة ، محمد على ، التعفظ على أموال

أسرته ، إثراء بلا سبب ؛ بيع ثمار المبيع .

ب - بيع : بائع ، التزاماته ، مبيع ثماره .

ج - نقض : طعن ، أسبابه ، حكم ، إغفال

الفصل فى بعض الطلبات . ص ١١٧٨

الحكم ٧١١ :

أ - نقض : طعن ، إعلانه ، إعلان أوراق المحضرين ، بطلان .

ب - تأمين : دعوى رجوع المؤمن على فاعل الضرر ، التزام ، مصادره ، مسئولية عقدية ، تقصيرية ، دعوى ، دفع بعدم قبولها .

ج - تأمين : دعوى رجوع المؤمن على فاعل الضرر ، أساسها : التزام الوفاء مع الحلول ، حوالة حق . ص ١١٧٩

الحكم ٧١٢ :

أ - حوادث طارئة : نطاق نظريتها ، عقد فوري ، عقد مؤجل التنفيذ .

ب - إصلاح زراعي : حوادث طارئة ، القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ . ص ١١٨٠

الحكم ٧١٣ :

أ - حوادث طارئة ، قانون إصلاح زراعي ؛ التزام تنفيذه

ب - حكم : طعن فيه ، أحكام يجوز الطعن فيها ، أحكام قطعية في أساس الدعوى .

ص ١١٨١

الحكم ٧١٤ :

أ - نقض : طعن ، تقرير به ، صفة فيه ، التوكيل به ، بطلان متعلق بالنظام العام .

ب - نقض : طعن ، الخصوم فيه ؛ تدخل إنضامى ، تجزئة ، شيوع ، حكم ؛ حجيته .

ج - حكم : تدليل ، تصور . ص ١١٨٢

الحكم ٧١٥ :

أ - رسوم قضائية : أواخر على تريعة ، حكم ، نفاذ معجل .

ب - دعوى : نطاقها ، وصف السرعة ، مناطه ، استئناف ، طريقة رفعه ، رسوم قضائية . ص ١١٨٣

الحكم ٧١٦ :

إشكال في التنفيذ : قاضي أمور مستعجلة ، سلطته فيه ، دعوى ، دفع بعدم جواز نظرها ، إثبات ، أمر مقضى ، حجيته .

ص ١١٨٤

الحكم ٧١٧ : ٢٧ من ديسمبر ١٩٦٢

أ - عقد : دعوى ، صحة التعاقد ، نطاقها .

ب - التزام : سببه ، صورية ، إثبات ، عبؤه ، قرآن قانونية .

ج - حجر : تنازل عن طلبه ، التزام ، سببه ، صلح في مسألة متعلقة بالحالة الشخصية ، محكمة الموضوع . ص ١١٨٤

الحكم ٧١٨ :

أ - إعلان : أوراق المحضرين ، نقض ، طعن ، إعلانه .

ب - نقض : طعن ، أسبابه ، سبب جديد ، محكمة الموضوع . ص ١١٨٥

الحكم ٧١٩ :

أ - موظف : مجلس بلدى ، سن التعاقد .

ب - موظف : علاقته بالسلطة العامة ، قانون ، سريانه من حيث الزمان ، حق مكتسب .

ص ١١٨٦

الحكم ٧٢٠ :

حيازة : دعاواها ؛ دعوى منع التعرض ، الحكم فيها . ص ١١٨٦

الحكم ٧٢١ :

أ - بيع : قطن تحت القطع ؛ تعويض إتفاقي ،
محكمة الموضوع .

ب - برصة : حق البائع في قطع السعر ، حق
المشتري في التغطية في السعر ، آثاره .

ج - بيع : بيع قطن تحت القطع ، برصة ، برصة

مينا البصل ، لائحة داخلية .

ص ١١٨٧

الحكم ٧٢٢ :

أ - تقض : أسباب موضوعية ، محكمة
الموضوع .

ب - فوائد : قانونية ، مبدأ سريانها ، تعويض
اتفاق ، بيع . ص ١١٨٨

المحكمة الإدارية العليا

الحكم ٧٢٣ : ٧ من يناير ١٩٦١

لجنة قضائية : اختصاص ، تظلم ، ميعاد الفصل
فيه ، مضي أربعة أشهر على تقديمه .

ص ١١٨٩

الحكم ٧٢٤ :

أ - مرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ : ترقية
أو علاوة استثنائية ، إبقاؤها كلياً
أو جزئياً .

ب - موظف : ترقينه للدرجات العليا بمراسيم
أو أوامر ملكية ، قيده في ظل كادر
سنة ١٩٣٩ .

ج - موظف معين بمرسوم : مرسوم بقانون ٣٦
لسنة ١٩٥٢ ، شرط إبقائه على حالة
الموظف للعين بمرسوم . ص ١١٩٠

الحكم ٧٢٥ :

كادر : عمال القناة ، صبية وإشراقات ، وضع
من تقل أعمارهم عن ثمان عشرة سنة .
كادر العمال ، الرجوع إلى قواعده ، نفسه
على وجوب أداء الصبي امتحاناً بعد
خمس سنوات ، نجاحه فيه ، أثره ؛ قرار

مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر ١٩٥٥ ،
قراره الصادر في ١٢ من أغسطس
١٩٥١ . ص ١١٩٣

الحكم ٧٢٦ :

موظف : مدة خدمة سابقة ، ضمها ؛ شرطه ،
رسام ومدرس . ص ١١٩٤

الحكم ٧٢٧ :

موظف : معاش ، استقطاع احتياطية ، إحالة إليه
طبقاً للمادة الأولى من القانون ٦٠٠
لسنة ١٩٥٣ مع ضم مدة خدمة لا يتجاوز
السنة ، خضوع المدة المضافة لاستقطاع
مقابل المعاش ، قياس المصادرة على
المطلوب . ص ١١٩٤

الحكم ٧٢٨ :

أ - دعوى تأديبية : ميعاد رفعها ، مخالفة مالية ،
ميعاد رفع الدعوى عن المخالفات المالية ،
قانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م ١٣ بشأن
إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات
التأديبية ، نصها على رفع الدعوى
عن هذه المخالفات خلال ١٥ يوم من

تاريخ طلب رئيس اديون المحاسبة ،
طبيعة هذا الميعاد .

ب - دعوى تأديبية : طعن ، إعادة إلى المحكمة
التأديبية المختصة للنظر في موضوعها .

ص ١١٩٦

الحكم ٧٢٩ :

موظف : أقدمية ، تحديدها في الدرجة طبقاً
لقانون المعادلات الدراسية ، شرط
حساب المدد السابقة في الأقدمية ، حساب
المدد التي قضيت ببلدية الأسكندرية .

ص ١١٩٨

الحكم ٧٣٠ :

ا - دعوى تأديبية : ميعاد رفعها ، قبولها ، مخالفة
مالية ، جزاء إداري ، قانون ١١٧
لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم النيابة
الإدارية والمحاكمات التأديبية م ١٣ ،
نصها على حق رئيس ديوان المحاسبة
في طلب تقديم الموظف إلى المحاكمة
التأديبية خلال ١٥ يوم من إخطاره
بتوقيع الجزاء الإداري ، طبيعة هذا
الميعاد ، انقضاؤه دون استعمال هذا الحق .
ص ١٢٠٠

الحكم ٧٣١ : ١٤ من يناير ١٩٦١

مرفق عام : موظف ، عقد العمل الفردي ،
سكة حديد الدلتا ، مركز موظفيها عقب
قيام مصلحة السكك الحديدية بإدارة
المرفق ، قرار مجلس الوزراء ، ١٠ من
يونيه ١٩٥٣ ، أثره . ص ١٢٠٠

الحكم ٧٣٢ :

مجلس عسكري : طعن في قراراته وأحكامه ؛
قضاء إداري ، اختصاصه ، قضاء إلغاء ،
قضاء تضمنين
ص ١٢٠١

الحكم ٧٣٣ :

ا - لجنة شئون الموظفين : إنشاؤها ، تعارض
القرارات التي تصدرها اللجنة العامة في
الوزارة أو في المصلحة مع قرارات
اللجان الفرعية .

ب - موظف : نديه ، ترقية شاغل الوظيفة
بطريق النذب استثناء وفقاً للمادة ٢٢
من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ص ١٢٠٢

الحكم ٧٣٤ :

موظف : تقرير سنوي ، مواظبة ، تقدير
درجتها ، دفتر حضور وانصراف .

ص ١٢٠٤

الحكم ٧٣٥ :

- اموظف : مدة الخدمة ، مداها ، تجديداتها ،
الأثر القانوني المترتب عليهما ؛ قضاء
إداري ، اختصاصه .

ب - بعثة دراسية : لائحة البعثات والأجازات
الدراسية لوزارة الحرية ، قبول عضو
البعثة السفر عدم توقيعه على القرار
المنصوص عليه باللائحة .

ص ١٢٠٤

الحكم ٧٣٦ :

موظف : مرتب ، خصم منه أجرة المسكن
الحكومي المخصص لشاغل وظيفة
معينة ، الترخيص في شغله لموظف أو
لغير موظف ، أجرة المسكن الجائر
استيفاء الأجرة خصماً من المرتب .

ص ١٢٠٥

الحكم ٧٣٧ :

ا - شركة قاعدة قناة السويس : عمال مقاومها ،

تعيينهم ، استثناءهم عند التعيين من شرط
الحصول على المؤهل اللازم لشغل
الوظيفة ، غير مؤهل ؛ سريان القواعد
الخاصة بذوى المؤهلات .

ب — إعانة غلاء المعيشة : خصم فرق الكادرين ،
تطبيق قراراتها على عامل مقاول قاعدة
شركة قناة السويس معين في الدرجة
التاسعة في ظل كادر ١٩٣٩ .

ص ١٢٠٦ .

الحكم ٧٣٨ : ٢١ من يناير ١٩٦١

تعليم : مدرسة إعدادية ، فصل التلميذ لتغييره ،
شروط إعادة قيده ، توافرها .

ص ١٢٠٨

الحكم ٧٣٩ :

درجة مالية : أصلية ، شخصية ، أوجه التشابه
والفارقة ، اختلاف المصرف المالى
والمركز القانونى لموظفى كل باب ميزانية ،
أبوابها ؛ اختلاف المصرف المالى
والمركز القانونى لموظفى كل باب .

ص ١٢٠٩

الحكم ٧٤٠ :

موظف : خدمة ، إنهاؤها ، الإحالة إلى المعاش
لعدم اللياقة صحياً ، ثبوت عدم اللياقة
الصحية ، استنفاد أجازته المرضية
والاعتيادية .

ص ١٢٠٩

الحكم ٧٤١ :

أ — دعوى : ميعاد رفعها ، طعن بالالغاء ،
قرار بالترقية .

ب — وظيفة : ميزانية ، تقرير درجة مالية معينة
لبعض الوظائف فى الميزانية على سبيل
التدرج الهرمى ، معناه . ص ١٢١٠

الحكم ٧٤٢ :

موظف : معادلات دراسية ، تسوية درجة عامل
يومية بمنحه درجة شخصية ، نقله إلى
السلوك الذى يتضمنه مؤهله ص ١٢١١

الحكم ٧٤٣ :

كادر عمال : ترقية إلى درجة صانع ممتاز ، شرط
المدة اللازمة لجواز إجرائها .

ص ١٢١٢

الحكم ٧٤٤ :

أ — دعوى تأديبية : طعن هيئة مفوضى الدولة
فى حكمها بناء على طلب المحكوم
ضده الذى قضى بفصله من الخدمة ،
استفادة المحكوم ضده الثانى .

ب — موظف : جمع بين عمله الحكومى وفى
شركة المساهمة ، جزاء مخالفة الحظر ،
فصل الموظف المخالف ، السلطة التأديبية
التي تملك توقيع هذا الجزاء .

ص ١٢١٣

الحكم ٧٤٥ :

حكم : تفسير الحكم الصادر فى دعوى التفسير ،
عدم مجاوزته حدود التفسير إلى التعديل
فى الحكم المطلوب تفسيره .

ص ١٢١٥

الحكم ٧٤٦ : ٢٨ من يناير ١٩٦١

عامل مؤقت : فصله ، تعيين العمال للقيام بأعمال
محددة ، إنتهاء هذه الأعمال .

ص ١٢١٧

الحكم ٧٤٧ :

كادر العمال : ملاحظ عمومى للسيارات ،
الوظائف التى تحتاج إلى دقة ، ذكر هذه
النسبة فى قرار تعيين العامل .

ص ١٢١٧

ثانيًا - المقالات والبحوث

تعريف بالكتب :
فن الاقتناع ، تأليف « ليونيل روبي » رئيس
قسم الفلسفة بجامعة روزفلت .
ص ١٢٣١
تعريف بالمقالات الهامة :
الفلسفة القانونية للعميد ليون دوجي . ص ١٢٤٥

عدم سماع دعوى الطلاق المتعلقة بغير المسلمين
للأستاذ أحمد خيرت . ص ١٢١٩
فصل الموظف ليس من أعمال السيادة : بحث في
دستورية القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣
للأستاذ محمد سامي مازن الحامي .
ص ١٢٢٦

ثالثًا - التشريعات

القوانين

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ بتعديل المادة ١٤
من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
ص ١٥٩
قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة
تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات
التأديبية في الإقليم المصري .
ص ١٦٠
قانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
ومستخدميها وعمالها المدنيين .
ص ١٦١
قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات
والمنشآت التموينية إلى الجدول المرافق
للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم
بعض الشركات والمنشآت . ص ١٩٦

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تعديل بعض
أحكام قانون مجلس الدولة .
ص ١٥٣
قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ بشأن توقيع عقوبة
انضباطية على الضباط أثناء خدمة
الميدان . ص ١٥٤
قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم بعض المنشآت .
ص ١٥٥
قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ بشأن استمرار خصم
الزيادات المترتبة على تفاق قانون نظام
موظفي الدولة من إعانة الغلاء عند
الترقية إلى أى درجة أعلى .
ص ١٥٧
قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣ بإنشاء محكمة
استئناف بمدينة بنى سويف وتعديل
اختصاص محكمة استئناف القاهرة
وطنطا . ص ١٥٨

قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
المؤسسات العامة . ص ٢٠٣

قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون
الهيئات العامة . ص ٢١٣

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣ بشأن تعديل بعض
أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
ص ٢١٧

قانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام
قانون الادارة المحلية الصادر به القانون
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ .

ص ١٩٨

قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام
القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن
الخدمة العسكرية والوطنية .

ص ٢٠٢

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار نظام
العاملين بالمؤسسات العامة .

ص ٢٢١

قرارات وزارية

في شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٥
لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني .
ص ٢٢٧

السد العالي

قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ بتعديل لائحة نظام
العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي .
ص ٢٢٨

الإصلاح الزراعي والإصلاح الأراضي

قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار تفسير تشريعي
لبعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي .
ص ٢٣٤

العزل

قرار بإنشاء فرع للتوثيق بمأمورية قصر النيل .
ص ٢٢٣

قرار بإنشاء فرع للتوثيق بمركز مطاي بمحافظة
المنيا .
ص ٢٢٣

العمل

قرار رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم
إجراءات الترخيص في العمل للأجانب .
ص ٢٢٤

الوسطاء والمرافق

قرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تعديل
بعض أحكام القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢

عنوانات السادة المحامين

ترجو إدارة مجلة المحاماة السادة المحامين أن يتكرموا بإخطارها
فوراً عن العنوان الذى يرغبون أن يتلقوا فيه أعداد المجلة تحاشياً
لضياعها أو لتأخر وصولها إليهم .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

قضاء محكمة النقض الجزائرية

٦٧٢

٧ من مايو ١٩٦٢

قصد جنائى : قتل عمد ، ترصد ، نية قتل .

المبدأ القانونى :

عدم توفر ظرف الترصد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل ، كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية المتهم من مجرد الاعتداء إلى إرادة القتل ، مادامت وقائع الدعوى وأداتها تؤيد ذلك . ولما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضى فى حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أوردته المحكمة تدليلا عليها يكفي لحمل قضائها ، وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يبدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة ، فإن النعى على الحكم بالقصور يكون منتفيا .

المحكمة

« .. وحيث إن الحكم المطعون فيه .. قد تحدث عن نية القتل فقال إنها «متوافرة من أنه كانت تعمل فى نفسه الضغينة التي نشأت من النزاع السابق بين أطفال أخته وبين أطفال المجنى عليه والذي يرجع إلى ستة أيام قبل الحادث ، والذي قد تدخلت فيه

نساء الطرفين ، فلما قابل المجنى عليه الأول سمير .. فى الطريق اتجه نحوه تحذوه الرغبة فى الانتقام ، واستل السكين التي يستعملها فى صناعته وهي الأحذية وطقنه بها ثلاث طعنات ، كما طعن بها كلا من أخيه عدلى ووالده لبيب وأخيه عادل الذين أقبلوا إلى مكان الحادث عندما علموا به ، وتستشف المحكمة من هذه الظروف انصراف نية المتهم الأول (الطاعن) إلى إزهاق أرواح المجنى عليهم الأربعة .

ويجلى هذه النية أن السكين الذي استعمل فى مقارفة الجريمة قاتل بطبيعته ، وكان الطعن به فى مقتل بالنسبة للمجنى عليهم جميعا ، وكانت إصابة سمير فى أعلى مقدم يسار الصدر خطيرة وجسيمة بالنسبة لنفاذها للتجويف الصدرى على ما تضمنه التقرير الطبى الشرعى ، فضلا عن تعدد الطعنات بالنسبة لسمير كذلك ولولا تدارك المجنى عليهم بالملاج لا خاب أثر الجريمة » .

لما كان ذلك ، وكانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضى فى حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أوردته المحكمة تدليلا عليها يكفي لحمل قضائها ، وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يبدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة . ولما كان عدم توفر

الفعل ممن تأتي الدعارة في مسرح واحد للآثم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعة الثانية في مجلس واحد دليلاً على ثبوت الاعتياد في حقها ، مضافاً إليه ثبوت الاعتياد في حق الطاعة الأولى صاحبة المنزل ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يكفي بهذا القدر لإثبات توفر هذا الركن الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه ، فإنه يجب نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعة عما أسند إليها .

(القضية رقم ١٨٠٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٤

٧ من مايو ١٩٦٢

تفتيش : دفع بطلانه ، دفاع جوهرى ، رد عليه .

المبدأ القانونى :

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش ، هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يجب الرد عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة المتهم الدليل المستمد من التفتيش ، دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه ، فإنه يكون قاصر البيان عما يستوجب نقضه .

المحكمة

« . . . وحيث إنه يبين من مراجعة محضر

الجلسة أن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان التفتيش لعدم صدور إذن به من النيابة . ولما كان

ظرف الترمد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل ، كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية الطاعن من مجرد الاعتداء إلى إرادة القتل مادامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك ، ومن ثم فإنه قد انتفتت حالة القصور والتناقض ؛ ويجب لذلك رفض الطعن موضوعاً .

(القضية رقم ١٨٠٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيف وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركى المستشارين) .

٦٧٣

٧ من مايو ١٩٦٢

دعارة : اعتياد ، تحقق ثبوته ، خضوعه لمحكمة الموضوع .

المبدأ القانونى :

تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة وإن يكن من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغاً . فإذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه هي أن كل ما توفر على الطاعة الثانية من أدلة هو وجودها في منزل الطاعة الأولى التي اعتادت إدارة منزلها للدعارة ووجود شخصين دفع كل منهما مبلغاً من النقود للطاعة الأولى لمواصلة الطاعة الثانية وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثانى يباشر الفعل . على ما يقوله الحكم ، عند ما داهم رجال البوليس المنزل . ولما كان اعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة ، وكان تكرار

أنهما توصلا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مال المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه الذى قضى بإدائهما قد أشار إلى نص المادة ٣٣٧ عقوبات ، فإن ذلك لا يعدو كونه خطأ مادياً لا يؤثر فى سلامته ، طالما أنه أشار فى الوقت ذاته إلى نص القانون الصحيح الذى حكم بموجبه وهو المادة ٣٣٦ عقوبات .

٣ - كفالة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة إلى ما يديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع ، مشروطة بإبدائها قبل إقفال باب المرافعة ، بما لا يسوغ للمتهم إبداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات . فإذا كان مما يثيره الطاعنان فى أوجه طعنهما أنهما طلبا فى مذكراتهما بعد إقفال باب المرافعة سماع الشهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعى ، فإن هذا الطلب لا يكون ملزماً للمحكمة بإجابته أو الرد عليه ولا محل للنقض على الحكم بالقصور .

(القضية رقم ٢٣٥٥ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حلمى خاطر ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين) .

٦٧٦

٧ من مايو ١٩٦٢

١ - محاكمة : رفع الدعوى الجنائية ، التزام المحكمة بالفصل فيها ، الأحكام أو الدعاوى المدنية ، تأثيرها على المحكمة الجنائية .

الحكم لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه بالرغم من أنه اعتمد فيها اعتمد عليه فى الإدانة على نتيجة التفتيش التى أسفرت عن ضبط السلاح والذخيرة بمنزل الطاعن . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى . . .

(القضية رقم ١٨٠٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٥

٧ من مايو ١٩٦٢

١ - نصب : طرق احتيالية ، أعمال تنفيذية ، قيام الزوجة بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها ، اعتبار الزوجة فاعلة أصلية فى جريمة النصب .

ب - حكم : إشارته إلى نص قانونى . غير منطبق على الواقعة المطروحة ، خطأ مادى ، تأثيره فى سلامة الحكم .

ج - دفاع : وجوب استماع المحكمة إلى ما يديه المتهم من أقوال وطلبات ، شرط تقديم مذكرة بعد إقفال باب المرافعة تتضمن طلب سماع شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعى ، عدم الرد عليه .

المبادئ القانونية :

١ - الطرق الاحتياطية من العناصر الأساسية الداخلة فى تكوين الركن المادى لجريمة النصب ، واستعمال الجانى لها يعد عملاً من الأعمال التنفيذية . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ استخلص أن الطاعنة الثانية قد قامت بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها « الطاعن الثانى » ، وأدى ذلك بالمجنى عليه إلى دفع مبلغ من النقود له ؛ فإن الحكم بكونه قد طبق القانون تطبيقاً سليماً إذ عد هذه الطاعنة فاعلة أصلية فى الجريمة .

٢ - إذا كانت التهمة المستندة إلى الطاعنين

الحساب ، وثبت لديها أن ذمته مشغولة حقيقة بالمبلغ الذي أنتجته التصفية ، وأن امتناعه عن أداء ما بذمته للمجنى عليه لا يرجع إلى سبب جدى ؛ فإن النعى على هذا الحكم بالخطأ والقصور يكون على غير أساس .

(القضية رقم ٢٣٥٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٧٧

٧ من مايو ١٩٦٢

١ — دعوى مدنية : تعويض الادعاء بالحق المدني ، تحديد مبلغه ، تعديل الطلبات من المدعى المدنى أمام المحكمة الاستئنافية في مواجهة التهم ، وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية ، نعى التهم على الإجراءات بالبطان .

ب — محاكمة : صور الخطأ ؛ لإجراءاتها ؛ قتل خطأ الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات ، تحققها جميعاً .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان مما ينعاه الطاعن (المتهم) على الحكم أنه قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ، إذ أن المدعية بالحق المدني وجهت دعواها المدنية إليه وإلى المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يكن ممثلاً أثناء نظر الدعوى ، وقد عدلت المدعية بالحق المدني طلباتها أمام محكمة ثاني درجة في مواجهته وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية ، وقضت المحكمة في الدعوى دون أن يعلن المسئول عن الحقوق المدنية بهذا التعديل ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن طلب التعويض والتعديل الذي أجرته المدعية بالحق المدني كان في مواجهة الطاعن . فإنه لا شأن له بما ينعاه

ب — دفاع : إثبات ، قيام المحكمة بتصفية الحساب بنفسها ، ومناقشة تقرير الخبير المقدم إليها ، وسماع اعتراضات التهم . عدم تعويلها على ما أجرته محكمة الأحوال الشخصية بشأن ذلك الحساب ، نبوت انشغال ذمة المتهم بالمبلغ الذي أنتجته التصفية . قضاؤها بالإدانة .

المبادئ القانونية :

١ — من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة ، وقد اتصلت بها ، ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة والعناصر المعروضة أمامها دون أن تنقيد بالأحكام المدنية أو تعاق قضاها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها . فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتعلق بتصفية الحساب عن مدة وصايته جميعها ، فإن هذا النزاع لا يمنع من محاكمته والمطالبة بالتعويض عن الضرر المباشر الناشئ عن الجريمة المسندة إليه ، التبديد ، لاختلاف موضوع الدعويين ، وهو ما يجعل دفاعه بعدم جواز محاكمته ظاهر البطلان لا يستأهل من الحكم رداً خاصاً .

٢ — إذا كانت المحكمة لم تعول في إدانة الطاعن على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية ، ولم تكتف بتصفية الحساب التي أجرتها تلك المحكمة ، بل قامت بنفسها بتصفية ومناقشة تقرير مكتب الخبراء المقدم إليها وسماع اعتراضات الطاعن على طريقة

المبادئ القانونية :

١ - الأصل - طبقاً لنص المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن الإجراءات قد روعيت في أثناء الدعوى ، وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت . كما أن من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبني عليه طعن ، ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع . ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم ، إذ عليه إن كان يهمة تدوينه ، أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر . كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجب الدعوى للحكم ، أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

٢ - الأمر في تقدير رأى الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع ، ولها أن تطمئن إلى رأى خبير دون آخر . فإذا كان وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على ما ناقش به الطاعن تقرير الخبير الذى عينته المحكمة ، وكان الطاعن لم يحدد في طعنه العناصر التى يعيبها على هذا التقرير حتى تبين محكمة النقض إن كانت من العناصر الجوهرية التى تستلزم من محكمة الموضوع رداً خاصاً ، أو من العناصر التى لا تؤثر على وجه الرأى فى الدعوى ، والتى يكون الرد عليها مستفاداً ضمناً من الأخذ بتقرير الخبير . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون قائماً على غير أساس .

على الحكم من بطلان فى إجراءات الدعوى المدنية قبل المستول عن الحقوق المدنية ، ولا يقبل منه ما يشير فى هذا الشأن .

٢ - لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التى أوردتها هذه المادة ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم فساداً فى الاستدلال على جملة بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه ، ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هى قيادة السيارة بسرعة شديدة ، وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم .

(القضية رقم ٢٣٥٧ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفى وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السمركى المستشارين) .

٦٧٨

٨ من مايو ١٩٦٢

١ - محاكمة : إجراءاتها ، دفاع ، إثبات «خبرة» .
تقليد «اختراع» ، إثبات أنها أهملت أو خولفت ، ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٥٣٠ .

ب - خبير : تقدير رأيه ، الطعن على تقريره أمام النقض ، القول بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها ، بيان عناصر العيب فى التقرير .

ج - تقليد : أوجه الشبه ، أوجه استظهار الحكم أنها متصورة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة المقررة علمياً والمعروفة للناس كافة ، وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية لإجراء العمليات وتطبيقها . قضاؤه بالبراءة على هذا الأساس .

٣ — القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد ، تقضى بأن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذه القاعدة ، واستند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى أن أوجه الشبه مقصورة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة علمياً والمعروفة للناس كافة ، في صناعة تكرير الزيوت المعدنية ، وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية إجراء العمليات وتطبيقها ، فإن ما انتهى إليه الحكم يكون صحيحاً في القانون .

(القضية رقم ٢٣٠٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حلمي خاطر ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين) .

٦٧٩

٢١ من مايو ١٩٦٢

١ - إعلان : متهم لجنة الإدارة ، ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه ، صدور الحكم في موضوع المعارضة بناء على الإعلان لجنة الإدارة ، أثر ذلك .

ب — الحكم : في المعارضة ، صدوره في غيبة المتهم بناء على إعلان باطل ، ميعاد الطعن في الحكم بالنقض ، مبدؤه .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان المتهم قد أعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم في موضوع معارضته لجنة الإدارة في شخص شيخ البلدة ، لعدم معرفة محل إقامته ، رغم ما هو ثابت من أن له محل إقامة معين ، وقد سبق إعلانه فيه

بالحكم الغيابي الابتدائي ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لا بتناؤه على إجراءات باطلة .

٢ — لما كان اعتبار تاريخ الحكم الصادر في موضوع المعارضة مبدأ لسريان ميعاد الطعن فيه يرجع إلى افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإن انتفاء هذه العلة لما حدث من بطلان إعلان الطاعن للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يمتنع به احتساب هذا التاريخ مبدأ لسريان الميعاد ، من ثم فإن الميعاد لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .

(القضية رقم ١٠٠٦ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين) .

٦٨٠

٢١ من مايو ١٩٦٢

اختلاس : أشياء محجوزة ، دفاع جوهرى ، حكم ، تسببه ، ما يعيبه .

المبدأ القانوني :

إذا كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ومن المفردات المضمومة أن الطاعن ، وهو متهم باختلاس أشياء محجوزة ، قد أسس دفاعه على بطلان الحجز لإعفائه من سداد الرسوم المحجوز من أجلها ، وأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الحجز وعدم السير في إجراءات البيع ، ولكن المحكمة قضت بإدانته دون

٦٨٢

٢١ من مايو ١٩٦٢

مستولية : مدنية ، تقصيرية ، أركانها ، خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما ، إيراد حكم الإدانة أدلة ارتكاب المتهمة الجريمة المسندة إليه ، تعويض ، تقديره ، بيان عناصر الضرر الذي قدر التعويض على أساسه .

المبدأ القانوني :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كل العناصر القانونية لجريمة إحداث جروح بالجنى عليه عمداً ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريعية الموقعة على الجنى عليه ، فإن هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض . ومن ثم فإنه لا نثريب على المحكمة إذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ، إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

(القضية رقم ٢٤٠١ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨٣

٢١ من مايو ١٩٦٢

اختلاس : أشياء عجوزة ، أركانها ، علم المتهمة باليوم المحدد للبيع ، دفع المتهمة بعدم علمه باليوم المحدد للبيع ، دفاع موضوعي جوهرى ، إغفال الرد ، حكم ، تسببه عيب .

المبدأ القانوني :

يشترط للعقاب على جريمة تبديد

أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه ، مع ما يمكن أن يكون له من أثر في النتيجة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٣٩٦ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨١

٢١ من مايو ١٩٦٢

دفاع : تزوير ، حكم ، تسببه ، عيب ، نقض ، طعن ، أسبابه ، ما لا يقبل منها .

المبدأ القانوني :

الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي ، فإذا كان الحكم الابتدائي الذي أيد الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد رد على الدفع رداً سائغاً بما مؤداه أن المحكمة اعتبرته غير مجد لعدم تمسك المتهمة به طوال مراحل الدعوى واطمأنات ، في حدود سلطتها التقديرية ، إلى صحة العقد المقول بتزويره ، فإن ما ينعاه المتهمة من حالة الفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

إذا كان المتهمة (الطاعن) لم يتمسك بالدفاع الموضوعي الخاص بالادعاء بتزوير الورقة أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه لا يجوز له بعد ذلك إثارة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٢٣٩٧ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حلمي خاطر وعادل يونس وتوفيق أحمد الحشن ومحمود اسماعيل وحسين صفوت الشرك المستشارين) .

المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ، ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفع الموضوعية الجوهرية ، لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ، ويجب على المحكمة أن تناوله بالرد ، وإلا كان حكمها قاصراً .

(القضية رقم ٢٤٠٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

٦٨٤

٢١ من مايو ١٩٦٢

غرفة اتهام : محكمة الجنايات ، ارتباط ، تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام بتقرير اتهام واحد ، إحالتهم إلى محكمة الجنايات بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المسندة اليهم ، دفاع ، إخلال .

المبدأ القانوني :

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، قولا منه إن التهمة المسندة إليه لا تربطها بالتهمة المسندة للطاعن الآخر رابطة ، إذ أن الواقعة المنسوبة إليه وقعت في بلدة أخرى غير تلك الواقعة المنسوبة للطاعن الآخر ، كما حدثت كل واقعة في وقت مختلف عن الأخرى ، ورغم ذلك فإن النيابة رفعت عليهما الدعوى الجنائية وأمرت غرفة الاتهام بإحالتهم إلى محكمة الجنايات بأمر إحالة واحد ، مخالفة بذلك نص المادة ١٨٢ لإجراءات . وكان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك بيطلان أمر

الإحالة أمام محكمة الجنايات ، ولم يعترض عليه بشيء ما ، وكانت محكمة الجنايات التي فصلت في الدعوى هي المحكمة المختصة نوعياً ومحلياً بالنسبة للواقعتين المرفوعة بهما الدعوى ، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها أولاً سلطة الإحالة ، وتقدرها نهائياً محكمة الموضوع ، وكان صدور أمر إحالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يفوت على أحدهما أي مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بطلان الإجراءات يكون غير سديد .

(القضية رقم ٢٤٠٧ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة)

٦٨٥

٢١ من مايو ١٩٦٢

محكمة : إجراءاتها ، ما يطلبها ، لإثبات شاهد طلب التهم سماعه ، ثبوت مرضه وتغييه ، إمكان سماعه ، دفاع ، إخلال .

المبدأ القانوني :

من المقرر أنه يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم ، وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض سماع أقوال شاهد الإثبات بمقولة : ، إنه قد ثبت مرضه وتغييه في لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور ، وأنه لا وجه لتعطيل نظر الدعوى خلال هذه المدة ، فإنه يكون قد أخل بحق

الدفاع ، إذ أن غياب الشاهد للعلاج للبدنة التي ذكرها الحكم لا يمنع من إمكان سماعه .

(القضية رقم ٢٤٠٨ سنة ٣١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد أحمد عفيفي ومحمد عبد السلام وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان المستشارين) .

٦٨٦

٢١ من مايو ١٩٦٢

استئناف : حالته ، تقدير نصابه ؛ عقوبة ، تمدها ؛ عمل .

المبدأ القانوني :

إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لأنه بصفته صاحب عمل لم يتم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يشتغلون لديه . الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٥٢ و ٢٨ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، . فقضت محكمة أول درجة بتعريمه مائتي قرش عن كل عامل من العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة والبالغ عددهم ١٩٤ عاملاً ؛ فإن استئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزاً . ذلك أن العبرة في تقدير نصاب الاستئناف إنما يكون - في مثل هذه الجريمة بمجموع ما يحكم به من الغرامة ، إذ أنها جريمة ذات طابع خاص تتميز عن غيرها من الجرائم ، أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن تتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين أجهضت المخالفة بحقوقهم ، وهدفه من ذلك تشديد العقاب الواجب إنزاله على الفعل المؤثم . وهذا التعدد ليس من شأنه أن يغير من

الواقع وهو أن الغرامة في مجموعها إنما أنزلها الحكم بالمتهم عن فعل واحد استحق عليه عقوبة ، تزداد بازدياد عدد العمال الذين أجهض بهم هذا الفعل ، وقد تبلغ العقوبة في هذه الحالة حداً يجعلها أشد خطراً على أموال المحكوم عليه من الخمسة جنيمات التي جعلت حداً لنصاب الاستئناف . مما لا يتصور معه أن يكون الشارع قد قصد أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل على حدة أساساً لتقدير هذا النصاب .

كما أن هذا التعدد ليس من قبيل تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون ، والذي يقتضي وجود التعدد الحقيقي للجرائم دون أن يقوم بينها الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف المتهم (الطاعن) يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه .

(القضية رقم ٢٤١٢ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨٧

٢١ من مايو ١٩٦٢

نقض : طعن ، إجراءاته ، التوكيل فيه ، شرطه ، إيداعه .

المبدأ القانوني :

الطعن بالنقض حق شخصي للمحكوم عليه وحده ، يستعمله أو يدعه بحسب ما يترامى له من المصلحة ؛ فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بإذنه ؛ ولهذا

أن يلحق ضرراً بالغير مادام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده . ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة الزوير ، أن ينصب على أركان الجريمة ومنها الضرر حالا ، أو محتمل الوقوع .

(القضية رقم ٧٦٣ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨٩

٢٢ من مايو ١٩٦٢

إثبات : حكم ، تسببه ، نقض ، سلطة محكمة النقض ، إدانة المتهم استناداً إلى ما قرره شاهد الإثبات في محضر جمع الاستدلالات من أنه اعترف لها بارتكاب الجريمة ، فقد محضر جمع الاستدلالات ، طعن المتهم بالنقض ، نفيه على الحكم أنه اخطأ في الإسناد ، لأن دليل الإدانة لا أصل له في الأوراق . تعذر تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق أثره .

المبدأ القانوني :

متى كانت التحقيقات الأولية التي تضمنها محضر جمع الاستدلالات قد فقدت ، مما يتعذر معه على محكمة النقض تحقيق ما يثيره الطاعن (المتهم) من خطأ الحكم المطعون فيه في الإسناد ، إذ عول في إدانته على ما قرره شاهدا الإثبات في ذلك المحضر من أنه اعترف لها بارتكاب الجريمة ، رغم أن ذلك لا أصل له في الأوراق ، وكان هذا الذي يثيره الطاعن هو بما يجب عرضه على محكمة الموضوع لتبحيثه وتقول كلمتها فيه ، وفي مبلغ ما يمكن أن يكون لهذه الدعوى من أثر في عقيدتها ؛ فإنه يجب تحقيقاً لحسن سير

يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة منه شخصياً ، أو بمن يوكله لهذا الغرض توكيلاً خاصاً ، أو بمقتضى توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا الطريق الاستثنائي .

فإذا كان الطاعن أو وكيله لم يودعا التوكيل الذي حصل التقرير بالطعن بمقتضاه في ملف الدعوى ، حتى يمكن لمحكمة النقض التحقق مما إذا كان مصرحاً فيه للوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(القضية رقم ١١٠١ سنة ٣٢ ق بالهيئة السابقة) .

٦٨٨

١٢ من مايو ١٩٦٢

تزوير : قصد جنائي ، ضرر ، محضر البوايس ، انتحال المتهم لاسم غير اسمه ، متى يكون تزويراً ؟

المبدأ القانوني :

إنه وإن كان من المقرر أن محضر البوايس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الإسم المنتحل فيه ؛ إلا أن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويراً ، سواء وقع على المحضر بالإسم المنتحل أو لم يقع ، إلا أن يكون قد انتحل إسم شخص معروف لديه ، لحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال إسمه ، فإذا كان الجنائي لم يقصد انتحال إسم شخص معين معروف لديه ، بل قصد مجرد التسمي بإسم شخص وهمي ، امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه

العدالة ، نقض الحكم والإحالة لإعادة المحاكمة من جديد .

(القضية رقم ٨٠٠ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩٠

٢٨ من مايو ١٩٦٢

أ - محكمة : إجراءاتها ، دفاع ، ارتباط قرار المحكمة ضم دعويين مقامتين ضد متهم واحد للارتباط وفقاً للمادة ٣٢ عقوبات ، تنبيه التهم على هذا الاجراء .

ب - محكمة استئنافية : قرارها ضم دعويين للارتباط ، توقيعها عقوبة واحدة ، أخذها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المستأنفين .

ج - تزوير محرر واستعماله : ثبوت التزوير ، تحدث الحكم عن ركن العلم بتزوير المحرر في تهمة الاستعمال .

المبادئ القانونية :

أ - إذا كانت النيابة العامة قد أقامت دعويين على الطاعن إحداهما لأنه زور سنداً واستعماله ، والثانية لتزوير التظهير واستعماله ، فقضت محكمة أول درجة بعقوبة في كل من الدعويين ، وعند نظر الاستئناف قررت المحكمة ضم الدعويين وقضت فيهما بعقوبة واحدة ، فإنه لا جدوى للطاعن من التمسك بوجوب تنبيهه على هذا الإجراء الذي تم لمصلحته ، والذي انتهى بالحكم عليه بعقوبة واحدة على أساس أن تزوير السند واستعماله ، وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله .

كل هذا كان نتيجة نشاط إجرأى واحد يعاقب عنه بعقوبة واحدة . ولما كان الحكم لم يصف جديداً للوقائع التي رفعت بها

الدعويان والتي تناولها التحقيق ودارت عليها المرافعة ، فلا إخلال بحق الدفاع .

٢ - لا يعيب الحكم أن ينتهي إلى توقيع عقوبة واحدة على الأفعال المسندة إلى الطاعن . لما رآه من الارتباط القائم بينهما في حكم المادة ٣٢ عقوبات ، في الوقت الذي يأخذ فيه بأسباب الحكمين المستأنفين من حيث بيان الوقائع والأدلة والتطبيق القانوني على الوقائع كما ثبتت في حق الطاعن . وإذا كان الاستئناف قد رفع عن كل من الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة على استقلال ، وكان هذا هو مناط اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعويين ، فإن قيام هذه المحكمة بالفصل في الدعويين المدنيتين المرفوعتين ضد المتهم على أساس اختلاف شخصي رافعيهما يكرن لاتناقض فيه .

٣ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم ، مادامت مدوناته تغني عن ذلك ، وكان لإثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه استعماله .

(القضية رقم ٣١٥٤ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩١

٢٩ من مايو ١٩٦٢

أ - اشتباه جريمة العود إليه ، متى تنحقق ؟

ب - عود : تحديد مدته ، القواعد العامة للعود الواردة في قانون العقوبات ، المادة ٤٩ ، احتساب مدة العود ، في حكم المادة ٤٩/٢ عقوبات ؛ عقوبة المراقبة في تطبيق قواعد العود .

المبادئ القانونية :

١ - جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ، ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي الذي أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطاً لمصلحة المجتمع واصطياناً للأمن ، وذلك بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل ، سواء انتهى بحكم نهائي بالإدانة ، أو كان قائماً على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجاهتها ، ومن ثم يجب على المحكمة أن تطلع على القضية موضوع الاتهام الذي يجعل المتهم عائداً لحالة الاشتباه ، كي تدلي برأى في مدى جدية الاتهام الذي لم تكشف عنه مذكرة النيابة المقدمة في الدعوى وعن مبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التي يتوفر بها العود للاشتباه .

٢ - يرجع في تحديد مدة العود في جريمة العود للاشتباه إلى القواعد العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، إذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنوات ، من

تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة طبقاً للسادة ٢/٤٩ عقوبات ، وكانت عقوبة المرافقة تستوى مع عقوبة الحبس في قواعد العود ؛ فإن مدة العود بالنسبة إلى المطعون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين ، تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضي المدة . فإذا كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المطعون ضده ، وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضي المدة ؛ فإنه يكون مجافياً للتطبيق الصحيح للقانون .

(القضية رقم ٣١٢٩ سنة ٣١ ق بالهيئة السابقة) .

٦٩٢

٢٩ من مايو ١٩٦٢

حكم : معارضة ، نقض « ما لا يجوز الطعن فيه » حكم وصفه بأنه حضوري أو غيابي ، العبرة في ذلك ، تخلف التهم عن حضور الجلسة الأخيرة المؤجلة إليها الدعوى في حضور التهم ، القضاء في الدعوى ، حكم حضوري اعتباري ، وصفه في المنطوق بأنه حضوري ، المادة ١٢٣٩ ج .

ب - حكم : حضوري اعتباري استثنائي ، قابل للمعارضة ، عند إثبات قيام العذر المانع من الحضور ، مبدأ مبادئ المعارضة .

ج - طعن : نقض ، طعن في حكم حضوري اعتباري لم يعلن بعد ، هل يجوز ؟

المبادئ القانونية :

١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى ، لا بما يرد في المنطوق . فإذا كان

الثابت من وقائع الدعوى أن المتهم (الطاعن) تخلف عن حضور الجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى في مواجهته، ثم قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، فإن حكمها يكون حضورياً اعتبارياً. وإن وصفته في منطوقه بأنه حضوري طبقاً لنص المادة ٢٣٩ إجراءات.

٢ - الحكم الحضوري الاعتباري يكون قابلاً للمعارضة، إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور، ولم يستطع تقديمه قبل الحكم، ويبدأ ميعاد المعارضة من تاريخ إعلانه به.

٣ - تقضي المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً. فإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضورياً اعتبارياً ولم يعلن به المتهم، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحاً ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز.

(القضية رقم ٣١٥٥ سنة ٣١ ق بالمهنة السابقة) .

٦٩٣

٢٩ من مايو ١٩٦٢

١ - واقعة : بيان حقيقتها، ردها إلى صورتها الصحيحة، استخلاصاً من الأدلة الطروحة .

ب - عقد : حق محكمة الموضوع في تفسيره، رقابة محكمة النقض .

ج - شاهد : أقواله، حق المحكمة في تقديرها.

د - زنا : أدلته في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات، الأدلة قبل الزوجة .

هـ - دليل : تكلمته، أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات، استعانة المحكمة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق .

و - صور فوتوغرافية : قياسها المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات .

ز - زوجة : ركن العلم بأن المرأة متزوجة، افتراضه في حق شريكها، إثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

المبادئ القانونية :

١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة، بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٢ - لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحتمله عباراتها، وتفسير نية المتعاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها، وتكييفها التكييف الصحيح، ولا رقابة لمحكمة النقض فيما تراه سائغاً ولا يتنافى مع نصوص العقد. فإذا كانت المحكمة قد فسرت عقد الزواج العرفي المقدم من الطاعنين بأنه عقد بات منتج لأثره فوراً، وليس وعداً بالزواج بما تحتمله عباراته الصريحة واعتراف الطاعن الثاني بشأنه. وكانت قد عوات في حصول الوطء بين الطاعنين على هذا

العقد، وما تبعه من دخول، بالإضافة إلى ما ساقته من ظروف وقرائن اطمأنت إليها في حدود سلطتها التقديرية في تقدير الدليل بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وبأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها بما لا تقبل مجادلتها فيه؛ لما كان ذلك، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون في غير محله.

٣ — المحكمة أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه، وهي غير ملزمة بأن تتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في دفاعه، بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائي قد وقعا من المتهم، وأن تبين الأدلة التي قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به.

٤ — من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تسكمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا. أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة، بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة، بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة، فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها.

٥ — لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات، وقد حددت الأدلة التي لا يقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة، أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا، وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة

كالتلبس والمساكنة، يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه، ومنصباً على حصوله، وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً. وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة، إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها.

ذلك أنه بمقتضى القواعد العامة لا يلزم أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً، بل للجحاكم، وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها، أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق، وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه.

٦ — الصحيح في القانون أن الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المسكاتيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات، والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه.

٧ — كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت في جرائم الزنا أن المرأة التي زنى بها متزوجة، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك؛ إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض، وعليه هو لكي ينفي هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه.

المحكمة

... وحيث إنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة

فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة كاللبس والمكاتب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ، ومنصباً على حصوله . وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً ، وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة ، إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها . ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً ، بل للمحاكم ، وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها ، أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الزنا قد وقع فعلاً بناء على الأدلة السائغة التي اطمأنت إليها كما وضح في الرد على أسباب الطعن المقدمة من الطاعنة الأولى ، وكان صحيحاً أن الصور لا يمكن قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه ، وإن كان ذلك صحيحاً في القانون إلا أن ما استورد إليه الحكم في ذلك لا يعيبه . ذلك أن ما ذكره الحكم بشأنها لا اثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، إذ الأصل أن البيان المعول عليه في الحكم هو ما يبدو فيه اقتناع المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

وإذن فمتى كان الواضح مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد عولت بصفة أصلية في الاقتناع بحصول الوطء على عقد الزواج العرفي وما يتبعه من معاشرة جنسية مباشرة بين الطرفين

التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة ، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . كما أنه من المقرر أيضاً أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة للثمة بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة ، بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة ؛ فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها . لما كان ذلك هو حكم القانون ، وكان لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحتمله عباراتها وتفهم نية المتعاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكييف الصحيح ؛ ولا رقابة لمحكمة النقض فيما تراه سائفاً ولا يتنافى مع نصوص العقد ، وكانت محكمة الموضوع قد فسرت عقد الزواج العرفي المقدم من الطاعنين بأنه عقد بات منتج لأثره فوراً ، وليس وعداً بالزواج بما تحتمله عبارته الصريحة واعتراف الطاعن الثاني بشأنه ، وكانت قد عولت في حصول الوطء بين الطاعنين على هذا العقد ، وما تبعه من دخول بالإضافة إلى ما ساقته من ظروف وقرائن اطمأنت إليها في حدود سلطتها في تقدير الدليل بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وبأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها مما لا تقبل مجادلته فيه . لما كان ذلك ، فإن هذا النعي يكون في غير محله . .

« وحيث إن . . المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات ، بتحديد الأدلة التي لا يقبل الإثبات غيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة ، لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها

وقالت إنه : « وحده كاف للتدليل على حصول الوطء » ، كما عولت في إثبات هذا الركن على الظروف والملابسات التي تم التعارف فيها بين الطاعنين وتكرار مقابلاتهما في الأماكن العامة وإبقاء زواجهما سراً ، وذهاب الطاعنة إلى مسكن الطاعن ومصاحبتها لها عند استئجار مسكنها الجديد ، ودفعه الإيجار عنها ؛ هذه الظروف وطريقة تدليل المحكمة ، تفصح عن أن قضاءها لم يكن ليتأثر في اقتناعها بحصول الوطء لو فطنت إلى عدم جدوى هذا القول العرضي عن الصور ، الذي ساقته تزيدياً لتؤكد توطد العلاقة بين الطاعنين ورفع الكلفة بينهما بعد إنكار الطاعنة لذلك ، ولتدلل على أنها « لم تكن تخشى أحداً وتحرر معه عتداً بالزواج وتظهر معه في الصور » . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

« وحيث إنه لما كان كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت أن المرأة التي زنى بها مizrوجة ، كما هو الحال في هذه الدعوى ، وليس عليها أن تثبت علم الطاعن بأنها كذلك إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض وكان عليه أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه ، وهو ما لم يقم به . وكان الحكم فضلاً عن ذلك قد دلل تدليلاً سائغاً على هذا العلم على النحو المتقدم . .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى أقوال الشهود الذين سئلوا في التحقيقات فأطرحها بقوله إنها : « مجرد أقوال سلبية لا تنفي ما انتهى إليه قضاء المحكمة من أن فعل الوطء قد تم بين المتهمين » كما لم يعول على الشهادة المقدمة من الطاعن . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداها وهي غير ملزمة بأن تتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في دفاعه بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائي قد وقعا من المتهم ، وأن تبين الأدلة التي قامت لديها لجعلتها تعتقد ذلك وتقول به وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ذلك أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان عدم تحديده مكان حصول الوطء هو من الأمور الموضوعية التي لا تقبل مناقشتها أمام هذه المحكمة ، فضلاً عن أن الحكم قد بين مكان وقوع الجريمة في أخذه بوصف التهمة كما قدرتها النيابة .

(القضية رقم ٣٣٣ سنة ٣٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود حلمي خاطر وعبد الحليم البيطاش وأديب نصر ومختار رضوان ومحمود إسماعيل المستشارين) .

قضاء محكمة النقض المدنية

الهيئة العامة

٦٩٤

٢٤ من ديسمبر ١٩٦٢

اختصاص : محكمة النزاع ، قضاء إدارى ، أمر
الحكم بعدم الاختصاص ؛ مجالس عسكرية ، إلتماس إعادة
النظر في قراراتها وأحكامها .

المبدأ القانوني :

مناط اختصاص محكمة تنـازع
الاختصاص ، وفقا للبادة ١٦ من قانون
السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، هو
قيام النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين
متناقضين صادر أحدهما من جهة القضاء
العادى ، والآخر من جهة القضاء الإدارى .
فإن لم يوجد فى صورة النزاع سوى حكم
واحد ، لا يكون طلب الفصل فى النزاع
مقبولا .

وإذا كانت المحكمة الإدارية لوزارة
الحربية قضت بإلغاء الحكم الصادر من المجلس
العسكرى وما يترتب عليه من آثار ، ولما
طعن فى هذا الحكم قضت المحكمة الإدارية
العليا بعدم اختصاص القضاء الإدارى بنظر
الدعوى وبإحالة الأوراق إلى رئيس هيئة
أركان الحرب لاختصاصه ، وذلك بعد أن
حظر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن التماس

إعادة النظر فى قرارات المجالس العسكرية
وأحكامها ، والظعن فيها أمام أى هيئة قضائية
أو إدارية ، وتضمن أن التماس إعادة النظر
إنما يكون فى بعض الأحوال إما لرئيس
الجمهورية أو من يفوض منه أو إلى رئيس
هيئة أركان الحرب ؛ فإن الحكم بعدم
اختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعوى ،
يتضمن إسقاط الحكم الصادر من المحكمة
الإدارية سالفه الذكر ، وبالتالي لا يوجد فى
صورة النزاع سوى حكم واحد .

(الفضية رقم ٣ سنة ٢٩ ق «تنـازع الاختصاص»
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس
المحكمة وأحمد زى كامل وإبراهيم عثمان يوسف ومحمد
زعفرانى سالم والامام الامام الحريبي ومحمود سعد الدين
الشريف ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

٦٩٥

٢٤ من نوفمبر ١٩٦٢

مرتب : أقدمية . التظلم ، انتهاءه بنس القانون .

المبدأ القانوني :

تقضى المادة الثانية من القانون ٢٥٢
لسنة ١٩٥٥ الذى ألغى قرار مجلس الوزراء
المؤرخ ١٢/٨/١٩٤٧ بشأن منح علاوة لرجال
النيابة والقضاء ومجلس الدولة الذين تقل

المرافعات ، والمذكورة التفسيرية لذلك القانون ، أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتفاء الوظيفة القضائية مالم ينص القانون على غير ذلك ؛ فإنه ينبغي على ذلك أن إحالة طلبات رجال القضاء من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض (التي أصبحت هي المختصة بصور القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥) تكون غير جائزة قانونا . ومتى كان الطلب لم يرفع في هذه الصورة بالأوضاع المقررة بالمادة ٢٩ من قانون المرافعات ، التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

٢ — متى كانت محكمة القضاء الإداري قد صرحت في أسباب حكمها بإحالة الطلب إلى محكمة النقض بأنها غير مختصة بالنظر في المنازعات الخاصة بمرتبات رجال القضاء ، فإن مؤدى ذلك أن هذا الحكم قد فصل في أمر يتعلق بعدم الاختصاص وهو إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية المطعون فيه أمام جهة القضاء الإداري ، وذلك لأنها أصدرته في غير ولاية .

(القضية رقم ٢١ سنة ٢٧ ق « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

ماهياتهم عن زملائهم الذين هم أحدث منهم في أقدمية الدرجة ، بأن تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحكمة الإدارية ومحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة وأية جهة قضائية أخرى وأن تعتبر هذه الدعاوى منتهية بمجرد صدوره ، وترد الرسوم الخاصة بها إلى أصحابها ، ومن ثم يسرى القانون المذكور بمجرد نفاذه على تلك الدعاوى التي تشمل التظلمات التي يرفعها رجال القضاء والنيابة أمام اللجان القضائية أو المحاكم الإدارية مادام قد أصبح ذلك القانون معمولا به قبل الفصل في موضوعها نهائيا وبالتالي يعتبر التظلم المرفوع من قبل منتهيا بنص القانون .

(القضية رقم ٧٩ سنة ٢٦ ق « رجال القضاء » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ومحمود القاضي وأحمد زكي محمد ومحمود توفيق إسماعيل وأحمد أحمد الشاوي ومحمد عبد الحميد السكري ومحمد عبد اللطيف مرسى وأميل جبران وأحمد حسنين موانى المستشارين) .

٦٩٦

٢٩ من ديسمبر ١٩٦٢

أ — إحالة : إلى محكمة أخرى ، حالات جوازها ، نقض ، طعن ، إجراءاته .

ب — اختصاص : الحكم بعدم الاختصاص ، أثره قضاء إداري .

المبادئ القانونية :

١ — إذ يبين من المادة ١٣٥ من قانون

قضاء محكمة النقض المدنية

٦٩٧

٥ من ديسمبر ١٩٦٢

- ١ - حكم : طعن فيه ، اعتراض الخارج عن المحصورة ، دعوى ، عدم سماعها ، أحوال شخصية .
 - ب - قانون : تنازع القوانين من حيث الزمان ، سريان قوانين المرافعات .
- المبادئ القانونية :

١ - متى كان الطاعن قد أقام دعواه بالاعتراض على حكم صادر في دعوى أخرى لتعدى أثره إليه ، وقررت المحكمة عدم سماع هذه الدعوى تأسيساً على أن الاعتراض لا يكون بدعوى مبتدأة أمام المحكمة الابتدائية ، بل بطريق الاستئناف ، وهو ما تقرره المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بقولها : « إن كان الحكم انتهائياً كان الطعن عايه بطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التي أصدرته ، وإن كان ابتدائياً كان الطعن فيه بطريق الاستئناف ، فإن العودة إلى الاعتراض بإجراءات صحيحة تكون جائزة قانوناً ، لأن الحكم بعدم سماع الدعوى لا يمس أصل الحق ، ولا يمنع من إعادة رفع الدعوى به .

٢ - تتضمن المادة ٣٤١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، التي ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، قاعدة من قواعد المرافعات تنظم طريقاً من طرق الطعن في

الأحكام ، ومن ثم فإن حكم هذه المادة يبقى سارياً بالنسبة للأحكام التي صدرت في ظلها ، وذلك إعمالاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٩ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وأميل جبران بولس ، وقطب فراج المستشارين) .

٦٩٨

٦ من ديسمبر ١٩٦٢

- ١ - مؤلف : حقه ، إجراءات تحفظية ، أوامر على عرائض ، قاضي أمور وقتية .
 - ب - أمر على عريضة : تظلم منه ، حكم ، ماهيته ، استئناف ، قاضي أمور مستعجلة .
 - ج - أمر على عريضة : تظلم ، سلطة المحكمة ، حكم ، قصور ، حق المؤلف .
- المبادئ القانونية :

١ - تقضى المادة ٤٣ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحق المؤلف ، بأن الإجراءات التحفظية تصدر بمقتضى أمر على عريضة من رئيس المحكمة الابتدائية ، وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة ما مفاده أن هذه التدابير التي تأمر بها المحكمة إنما تصدر بناء على أمر على عريضة يقدم بالطرق العادية ، وينفذ بذات الطرق . كما أن لمن صدر الأمر عليه أن يتظلم منه أمام

في الموضوع بل ليفصل فيما يبدو له أنه وجه الصواب في الإجراء المطلوب ، دون أن يبنى حكمه على مجرد الشبهة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد أمر الحجز على مجرد وجود شبهة التقليد بين كتاب الطاعن وكتاب المطعون عليه ، فإنه يكون قاصر البيان .

(القضية رقم ١٤٤ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري ولطفي علي وحافظ محمد بدوي المستشارين) .

٦٩٩

٦ من ديسمبر ١٩٦١

نقض : ما لا يجوز الطعن فيه ، حيازة ، دعوى عينية عقارية ، حراسة ، سلطة المارس .

المبدأ القانوني :

إذ نص الشارع في المادة ٢٥ مكرراً من قانون المرافعات على جواز الطعن بالقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية في مسائل وضع اليد ؛ وقصر هذا الطعن على حالة مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، دون حالتي البطلان في الحكم أو في الإجراءات . إنما أراد بذلك التخصيص ما يكون من مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله في خصوص وضع اليد بالذات ، دون ما يكون متعلقاً بما قد يقع في سائر الدعاوى .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى

رئيس المحكمة الأمر . ومن ثم فإن المشرع في القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ لم يخرج عن الأحكام العامة الواردة في قانون المرافعات في شأن الأوامر على العرائض ، ولا يعدو رئيس المحكمة الأمر في إصدار الأمر ، أن يكون قاضياً للأمر الوقتية .

٢ — الحكم الصادر في التظلم المرفوع طبقاً لحكم المادة ٤٤ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ ، وهو تقرير لحكم المادة ٣٧٥ مرافعات ، يعتبر حكماً قضائياً حل به القاضي الأمر محل المحكمة الابتدائية ، وليس مجرد أمر ولائي . ولذلك فإن رفع الاستئناف عن الحكم الصادر من رئيس المحكمة في التظلم يكون إلى محكمة الاستئناف . ولا يمنع من هذا النظر ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ من أن رئيس المحكمة الابتدائية يحكم في التظلم بصفته قاضياً للأمر المستعجلة ، ذلك أن هذا الوصف لا يتفق ونصوص القانون المذكور التي تقيد بحكم مطابقتها لأصول الأحكام العامة للأوامر على العرائض ، أن ما عهد به المشرع إلى رئيس المحكمة هو من نوع ما عهد به إلى قاضي الأمور الوقتية .

٣ — لئن كان القاضي الأمر (رئيس المحكمة) وهو بصدد نظر التظلم في أمر الحجز ، لا يستطيع أن يمس موضوع الحق ، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يحجبه عن استظهار مبلغ الجد في المنازعة المعروضة ، لا ليفصل

بعدم قبول الدعوى (دعوى منع التعرض)
قد بنى قضاءه على أن الطاعن بصفة كونه
حارساً ليس له أن يرفع الدعوى العينية
العقارية أياً كان نوعها ، حتى لو كانت
متعلقة بالأموال الموضوعة تحت الحراسة ،
فإن الطعن على الحكم بالنقض لا يكون
متعلقاً بموضوع وضع اليد بالذات ، ومن
ثم ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ،
لا يكون الطعن جائزاً قانوناً .

(القضية رقم ٢٣٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود عباد رئيس المحكمة ومحمود القاضي
ومحمد عبد الطيف مرسى وأبل جبران ومحمد ممتاز نصار
المستشارين) .

٧٠٠

١٢ من ديسمبر ١٩٦٢

وقف : شرط الواقف ، تفسيره ، استحقاق .

المبدأ القانوني :

لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه
على أن الواقف : « قد جعل ريع الوقف ،
بعد انقراض أولاد الظهور ، لأولاد البطون
طبقاً للنص الوارد في كتاب الوقف ،
ويتضح من قول الواقف إنه إذا انقرضت
ذرية أولاد الظهور ، كان ذلك وفقاً شرعياً
على من يوجد من أولاد البطون بالتفاضل ،
ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم . أن
الواقف يقصد جعل جميع الموجودين من
أولاد البطون وقت انتقال الاستحقاق
إليهم مهما تختلف درجاتهم ، طبقة واحدة ،

ويقسم بينهم فاضل ريع الوقف جميعه ، .
فإن هذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه
لشروط الوقف لأن تعبير الواقف بلفظ
« من ، في قوله من يوجد » يدل على العموم
ويستغرق جميع الأفراد سواء كانوا من
طبقة واحدة أو من طبقات بعضها أنزل
من بعض . واستدلال الطاعنين بقول الواقف
في صدد استحقاق أولاده : « ثم على ذريتهم
ونسلهم وعقبهم ، طبقة بعد طبقة ونسلاً
بعد نسل وجيلاً بعد جيل ، الطبقة العليا
منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون
غيرها ، وحجب الأصل لفرعه في كل طبقة
دون فرع غيره ، وإحالة على هذه
الشروط لتطبيقها في خصوص استحقاق
ذرية أولاد البطون ، لا محل له . لأنه
لا يتعارض مع ما أراده الواقف من انتقال
الاستحقاق لجميع من يكون موجوداً من
أولاد البطون وإن كانوا من طبقات متعددة .
لأن الواقف جعلهم الطبقة الأولى بعد
انقراض ذرية أولاد الظهور . ومن ثم يكون
النعي على غير أساس .

(القضية رقم ٣٢ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية »
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب
رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وعبد
المجيد الفايض وقطب فراج المستشارين) .

٧٠١

١٣ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - دعوى : إثبات ، إجراءاته ، الإثبات ،
استجواب الخصم ، حكم ، عكمة الموضوع .

ب — إثبات : إجراءاته شهادة ، تقديرها ، عكسة الموضوع ؛ نقض ، أسباب موضوعية .

المبادئ القانونية :

١ — تنص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات على أن : « للحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول في المحضر » .
والحكمة من هذا النص ، على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية ، هي عدم حمل القاضي على تنفيذ إجراء لم يعد يرى له ضرورة ، وأنه من العبث وضياع الجهد والوقت الإصرار على تنفيذ إجراء انضح للحكمة أنه غير مفيد أو غير منتج في الدعوى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عدل عن تنفيذ حكم استجواب الخصم ، استناداً إلى ما قرره من أن الدعوى تستقيم بغير حاجة إلى إجراء الاستجواب ، فإن مؤدى ذلك أن الهيئة التي أصدرت الحكم قد رأت في عناصر الدعوى ما يغنيها عنه ويكفي لتكوين عقيدتها . وهو ما تستقل به محكمة الموضوع بالطريق الذي تراه ولا يلزمها القانون في تكوين عقيدتها باتباع طريق معين للإثبات ، وبالتالي يكون ما أورده الحكم في ذلك بياناً كافياً لأسباب عدول المحكمة عن إجراء الاستجواب .

٢ — تقدير شهادة الشهود واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضي الموضوع ، فهو غير ملزم بتصديق الشاهد في كل أقواله ، بل له أن يطرح ما لا يطمئن إليه وجدانه ،

كما أن له أن يأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله أيضاً ، متى كان المعنى الذي أخذ به لا يتجافى مع مدلولها ، ومن ثم تكون المجادلة في ذلك جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٢٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري ولطفي علي وحافظ محمد بدوي المستشارين) .

٧٠٢

١٣ من ديسمبر ١٩٦٢

جرك : تهريب جركي ، المصادرة ، مناهها وطبيعتها ، عقوبة ، تمويض .

المبدأ القانوني :

لا تعتبر « المصادرة » التي كانت تقضى بها اللجان الجركية في مواد التهريب الجركي بمثابة « عقوبة جنائية » بالمعنى المقصود في قانون العقوبات ، بل هي من قبيل التعويضات المدنية لمصلحة الخزانة .

وإذا نصت المادة ٣٥ من اللائحة الجركية على أن اللجنة الجركية تختص بتوقيع عقوبة المصادرة ، المنصوص عليها في المادة ٣٣ من اللائحة المذكورة ، على البضائع المهربة المقرر عليها رسوم جركية ، فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للحكم بالمصادرة الجركية في مواد التهريب أن تكون المضبوطات تحت يد الجرك فعلاً ، قياساً على ما هو مقرر في قانون العقوبات من أن المصادرة لا تكون إلا إذا كانت

وبطلب بطلانه لا يصح أن يختصم فيها غير هؤلاء؛ وإذ كان المشتري للعقار الموقوف لا تتوافر فيه هذه الصفة فإنه لا يلزم اختصاصه في دعوى البطلان.

(القضية رقم ١٦١ سنة ٢٧ في رئاسة وعضوية السادة الأساندة الحسيني العوضي ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري ولطفي علي وحافظ محمد بدوي المستشارين) .

٧٠٤

١٣ من ديسمبر ١٩٦٢

ملكية : قيودها ، تسير جبري ؛ إستيلاء ، سكر .

المبدأ القانوني :

مؤدى نصوص القرارين الوزاريين رقمي ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١١٣ لسنة ١٩٥٢ أن السكر المستورد غير المخصص للاستهلاك العائلي أصبح من تاريخ العمل بالقرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ في ١٩٥٢/٩/٤ غير خاضع للاستيلاء المنصوص عليه في القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والذي يجعله مملوكا للحكومة ، ولما كانت هذه السلعة تصل إلى يد التجار عن طريق بيعها لهم من بنك التسليف مقابل ثمن يدفعونه ، فإنهم يتلقون ملكيتها كمشتريين ، ويكون لهم التصرف فيها كالكين ، ولا ينفي ملكيتهم لهذه السلعة فرض سعر جبري لها عند تداولها بالبيع ، لأن فرض مثل هذا القيد ليس من شأنه أن يؤثر على قيام حق الملكية وبقائه .

(القضية رقم ٢٥٣ سنة ٢٧ في بالهيئة السابقة) .

الأشياء موضوع المصادرة موجودة فعلا وتحصلت من جريمة . وينبغي على ذلك أنه إذا ما تعذر ضبط الأشياء المهربة التي تقرر مصادرتها ، يجوز لمصلحة الجمارك الرجوع بقيمتها على المهرب . وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ١١٢ سنة ٢٧ في بالهيئة السابقة) .

٧٠٣

١٣ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - وقف : لإنهاؤه ، بطلانه ، أثره ، تقادم مكسب .

ب - وقف : طلب لإنهائه ، ذوو الشأن فيه ، بطلان لإنهاء الوقف ، المحصوم في الدعوى .

المبادئ القانونية :

١ - صدور الحكم ببطلان قرار لإنهاء الوقف ، يقتضى اعتبار الإنهاء عديم الأثر ، وينبنى على ذلك أن صفة الوقف تظل لاصقة بالعقار الموقوف ، ولم تزل عنه . ويكون التصرف الحاصل فيه بالبيع قبل الحكم ببطلان قرار الإنهاء ، قد وقع باطلا بطلانا مطلقا ولا يصلح سببا صحيحا في التملك بالتقادم الخمسي .

٢ - يشترط في إنهاء الوقف ، وفقا للبادة ١٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، أن يكون الانتهاء من المحكمة بناء على طلب ذوى الشأن ، وهم من تكون لهم الملكية إذا تقرر هذا الإنهاء . ومقتضى ذلك أن الدعوى التي ترفع بالطعن في قرار الإنهاء

٧٠٥

١٣ من ديسمبر ١٩٦٢

تقديم : مسقط ، نزول عنه ، قطعه ، تنبيه نزع الملكية ،
الغائوه ، محكمة الموضوع ، نقض ، أسباب موضوعية ،
دعوى ، الحكم برفضها ، أثره على قطع التقادم .

المبدأ القانوني :

استخلاص النزول عن التقادم
المسقط بعد ثبوت الحق فيه ، مما يدخل في
سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في
ذلك من محكمة النقض ، متى كان هذا
الاستخلاص سائغاً . فإذا كان الحكم المطعون
فيه قد استخلص أن سكوت المطعون عليه
عن إبداء الدفع بالتقادم وقت توقيع الحجز
تحت يده لا يفيد النزول عن حقه في التمسك
بالتقادم ، فإن هذا الاستخلاص سائغ
لا مخالفة فيه للقانون ، ولا تكون مجادلة
الطاعن في هذا الخصوص إلا جداولاً موضوعياً
لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

والحكم في معارضة المدين في تنبيه نزع
الملكية ، بإلغاء هذا التنبيه ، يترتب عليه
اعتباره كأن لم يكن ، وذوال ما كان للتنبيه
من أثر في قطع التقادم .

والحكم برفض الدعوى يؤدي إلى إلغاء
صحيفتها ، وما يكون قد ترتب عليها من
الآثار ومنها قطع التقادم .

(القضية رقم ٢٧٩ سنة ٢٧ ق ، بالهيئة السابقة) .

٧٠٦

١٣ من ديسمبر ١٩٦٢

١ — عقد : تكييفه ، عمل ، عقد العمل الفردي ،
عناصره

ب — عمل : دعوى عمالية ، وصف سرعة ،
استئناف ، رفعه ، بطلان ، نظام عام ، إختصاص .

المبادئ القانونية :

١ — العبرة في تكييف العقود هي
بحقيقة الواقع والنية المشتركة التي اتجهت إليها
إدارة المتعاقدين ، دون الاعتداد بالألفاظ
التي صيغت بها هذه العقود أو بالتكييف
الذي أسبقه عليها الطرفان . فإذا كانت
نصوص العقد قد أبانت عن أنه قد أبرم بين
رب عمل وعامل متفرغ لأداء خدمة هي
معاونة رب العمل في إدارة أعماله المبنية
بالعقد ، مما يقتضي — بطريق اللزوم تبعية
العامل لرب العمل وإشراف الأخير عليه
وتوجيهه له في مهمته وذلك لقاء أجر معلوم
محدد ، إلى جانب مكافأة نهاية الخدمة . كما
أبانت عن حقوقه في التعويض عن فسخ التعاقد
قبل نهاية مدته ، وفي الإجازات على اختلاف
أنواعها ، فإن كل ذلك ينبئ عن أن المتعاقدين
قد اتجهت نيتهم إلى إبرام عقد عمل فردي ،
وقد أفرغا في العقد كل عناصره .

٢ — متى كان أساس الدعوى عقد عمل
فردي فإنها تنظر على وجه السرعة ، ويرفع
الاستئناف عن الحكم الصادر فيها بطريق
إعلان صحيفته بواسطة أحد المحضرين في
ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم .

رأى النيابة واسم العضو الذي أبداه ، فإن النعي عليه بالبطلان ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة لا يعتد بها ، بعد أن حقق غرض الشارع . ومن ثم وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، يكون هذا النعي متعين الرفض .

٢ - يثبت النسب بالفراش والإقرار ، كما يثبت بالبينة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بثبوت النسب على دعوات عدة من بينها شهادة الشهود الذين شهدوا بإسلام الطاعن ، واستخلص منها ما يتفق والثابت في محضر التحقيق ، وكان الدليل المستعمل من شهادة الشهود يكفي لحمله ، وكان استخلاص الواقع منها أمراً يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بتقدير الدليل ، فإن النعي عليه بكون غير منتج . ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم بشأن ثبوت النسب مع اختلاف الدين ، فهو افتراض جدلي لم يقيم عليه قضاءه .

(القضية رقم ٢٩ سنة ٣٠ ق «أحوال شخصية» رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ومحمد زعفراني سالم وأحمد زكي محمد وقطب عبد الحميد فراج ، وحافظ محمد بدوي المستشارين) .

٧٠٨

١٩ من ديسمبر ١٩٦٢

حكم : إصداره ، المداولة فيه والنطق به ، بياناته .

المبدأ القانوني :

مؤدى المواد ٣٣٩ و ٣٤٢ و ٣٤٩ من

وإذا رفع الاستئناف بطريق إيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة فقد وقع باطلا (م ٤٠٥ مرافعات فقرة أخيرة) ويكون على محكمة الاستئناف أن تقضى ببطلانه ولو لم يدفع به لتعلق هذا البطلان بالنظام العام ، ولا يمنع من ذلك أن يصدر الحكم في الدعوى العمالية من محكمة عادية ، ذلك أن توزيع العمل على دوائر المحكمة الابتدائية مسألة تنظيمية ، وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعاً من اختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى .

(القضية رقم ٢٨٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي ومحمد عبد اللطيف مرسى وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

٧٠٧

١٩ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - حكم : بياناته ، اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ، أحوال شخصية ، نظام عام ، نيابة عامة ، تدخلها في قضايا الأحوال الشخصية .

ب - نسب : ثبوته ، أحوال شخصية ، إثبات بالبينة ، حكم ، تسببه ، تزيد ، محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ - لأن كانت المادة الأولى من القانون

٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ تنص على وجوب تدخل النيابة في كل قضية متعلقة بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا ، كما توجب المادة ٣٤٩ من هذا القانون أن يكون من بيانات الحكم رأى النيابة في أحوال تدخلها ، إلا أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف بأسباب مستقلة ، بعد أن أثبت

لدى محكمة الموضوع أوجه الاعتراض التي استندوا إليها ولم يكن من بينها طلبهم وقف التنفيذ حتى يتم توزيع وديعتين بمقولة إنهما تقيان بحقوق طالبي البيع ، فإن حق الطاعنين في التمسك بهذا الطلب يكون قد سقط . ومن ثم فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بحث هذا السبب الخارج عن النطاق الذي تحددت فيه الاعتراضات على قائمة شروط البيع ، فإن بحثه يكون فيما لا يقتضيه الفصل في الدعوى ، وأياً كان ما يشوبه في هذا الخصوص فإنه لا يقدح في سلامة الحكم في قضائه برفض دعوى الاعتراض على قائمة شروط البيع .

(القضية رقم ٨٣ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة الحسيني العوضي ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري واطفي على وحافظ محمد بدوي المستشارين) .

٧١٠ .

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢

١ — التزام : عقد ، تنفيذه ، استحالته ، عمل الإدارة ، محمد علي ، التحفظ على أموال أسرته ، إثراء بلا سبب ؛ بيع ثمار المبيع .

ب — بيع : بائع ، التزاماته ، مبيع ثماره .

ج — نقض : طعن ، أسبابه ، حكم ، إغفال الفصل في بعض الطلبات .

المبادئ القانونية :

١ — وضع الأطيان المبيعة تحت التحفظ بمظنة أنها من أموال أسرة محمد علي ليس إلا حادثاً طارئاً يترتب عليه تأجيل تنفيذ ما لم يكن قد تم تنفيذه من التزامات

قانون المرافعات أنه إذا تخلف أحد القضاة الذين أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهري ، وجب أن يوقع على مسودته المشتملة على منطوقه وأسبابه ، وحل غيره محله وقت النطق به ، ويتعين إثبات ذلك في الحكم وإلا لحقه البطلان . فإذا كان الثابت من الأوراق أن أحد السادة المستشارين الذين سمعوا المرافعة في الدعوى لم يحضر تلاوة الحكم ، وكان الحكم خلواً من بيان أنه اشترك في المداولة ووقع على مسودته فإنه يكون مشوباً بالبطلان بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٤٢ سنة ٣٠ ق « أحوال شخصية » بالهيئة السابقة) .

٧٠٩

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢

تنفيذ عقارى : قائمة شروط البيع ، الاعتراض عليها أوجه البطلان في الإجراءات ، نقض ، طعن المصلحة فيه .

المبدأ القانوني :

تقضى المادة ٦٤٢ من قانون المرافعات بأن أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ العقارى ، سواء أكان أساس البطلان عيباً في الشكل أم في الموضوع ، يجب إبدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع ، وإلا سقط الحق في التمسك بها . ومن ثم فإذا كان الطاعنون (ورثة المدين) قد حددوا بتقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع

لأول مرة ، إغفالا تاماً ، فإن هذا الطلب يبقى معلقاً أمامها . وعلاج إغفال بعض الطلبات هو ، وفقاً للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ، بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ، ومن ثم فلا يصلح ذلك الإغفال سبباً للطعن بالنقض في الحكم .

(القضية رقم ٢٠١ سنة ٢٧ ق بالمئة السابقة) .

٧١١

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - نقض : طعن ، إعلانه ، إعلان أوراق المخضرين ، بطلان .

ب - تأمين : دعوى رجوع المؤمن على فاعل الضرر ، التزام ، مصادره ، مسئولية عقدية ، تقصيرية ، دعوى ، دفع بعدم قبولها .

ج - تأمين : دعوى رجوع المؤمن على فاعل الضرر ، أساسها : التزام الوفاء مع الحلول ، حوالة حق .

المبادئ القانونية :

١ - تعمد المشرع عدم النص صراحة على البطلان في المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، على ما يبين من مذكرته الإيضاحية جزاء مخالفة الإجراءات المبينة فيها وذلك كي يكون خاضعاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات ؛ ومن ثم استقر قضاء محكمة النقض على أنه إذا كان المطعون عليه الذي وقع إعلانه باطلاً ، قد حضر وقدم مذكرته في الميعاد القانوني . فلا يصح له أن يتمسك بالبطلان إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به .

الطرفين ، بصفة مؤقتة ، دون أن يتمخض عن استحالة قانونية دائمة تفضي إلى انقضاء هذه الالتزامات . وبزوال هذا الطارئ تستأنف الالتزامات الموجلة سيرها ، ومن ثم فلا يكون لذلك الطارئ من أثر على قيام العقد في فترة التحفظ ، ويبقى العقد شريعة تحكم العلاقة بين الطرفين . فإذا كان الطاعنون (البائعون) قد أقاموا دعواهم بعد رفع التحفظ وبعد أن استقرت العلاقة بين الطرفين بإبرام العقد النهائي ، مطالبين المشتري بشمار البيع على أنها من حقهم ؛ فإن استنادهم في الدعوى إلى قاعدة الإثراء بلا سبب يكون غير صحيح في القانون ، ذلك أن الحق في هذه الثمار أثر من آثار عقد البيع ، وهي للمشتري من وقت تمام البيع ؛ ومن ثم فلا يعد حصوله عليها إثراء بلا سبب .

٢ - تنص المادة ٤٥٨/٢ من القانون المدني على أن : « للمشتري ثمر المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت ، أيضاً ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره ، ومفاد ذلك أن المشتري يملك ثمر البيع من وقت انعقاد البيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل . يستوى في ذلك أن تكون الملكية قد انتقلت إلى المشتري أو تراخى انتقالها إلى وقت لاحق .

٣ - متى أغفلت محكمة الاستئناف الحكم في طلب فوائد الثمن الذي قدم إليها

وقت، وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسساً حق شركة التأمين في الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسئولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث، ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى، يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

٢ — لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول، ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالمدين المترتب في ذمة المدين، لا بد من مترتب في ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين، إذ أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند إلى الالتزام المترتب في ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين.

(القضية رقم ٢١٨ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة).

٧١٢

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢

١ — حوادث طارئة : نطاق نظريتها، عقد فوري، عقد مؤجل التنفيذ .

ب — إصلاح زراعى : حوادث طارئة ، القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ .

المبادئ القانونية :

١ — يتسع نص المادة ١٤٧/٢ من

فيذا كان الثابت من ورقة إعلان الطعن أن الإعلان قد تم في الميعاد القانوني إلى مدير الشركة المطعون عليها، وقد سلت صورته في مركز إدارتها إلى محامى إدارة القضايا التي لها صفة في النيابة عنها في تسلم الإعلانات الخاصة بها، وكانت الشركة المطعون عليها قد قدمت مذكرتها في الميعاد القانوني ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك بإعلان الإعلان، بقرض تحققة، ولم يثبت من جهة أخرى أن ضرراً قد لحقها من هذا الإعلان المدعى بوقوعه، فإنه يتعين رفض الدفع المبدى من هذه الشركة بعدم قبول الطعن بإعلان الإعلان.

٢ — خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث، وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته، فلو لا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث. وينبنى على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضرراً قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين، إذ أن هذا الوفاء من جانبه لم يكن إلا تنفيذاً لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له. مقابل الأقساط التي يؤديها له الأخير، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضرراً لحق بالملتزم، وإذا كان الحادث الذي تسبب الغير في وقوعه هو الذي يجعل مبلغ التأمين مستحقاً فإن عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه في أى

الزراعى ، كحادث طارىء ؛ ذلك أن تدخل المشرع فى هذه الحالة إنما قصد به تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري عن طريق تحديد ما يجب أدائه من ثمن الأحيان المبيعة التى أخضعت للاستيلاء عليها طبقاً لقانون الإصلاح الزراعى حتى لا تختلف معايير التقدير فى شأنها .

(القضية رقم ٢٤٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضى ومحمد عبد اللطيف مرسى وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

٧١٣

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - حوادث طارئة : قانون إصلاح زراعى ، التزام تنفيذه .

ب - حكم : طعن فيه ، أحكام يجوز الطعن فيها ، أحكام قطعية فى أساس الدعوى -

المبادئ القانونية :

١ - المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى إذ نصت على أنه : « إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن فى الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضى . . أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول » ، فقد دلت على أنها إنما تنطبق عندما يكون الحادث قد طرأ فى فترة من الزمن تفصل بين إبرام العقد وبين تنفيذ الالتزام الذى رتبته . فإن كان الالتزام قد

القانون المدنى - وقد ورد بصيغة عامة - لتطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التى يفصل بين إبرامها وتنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائى غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين ، ذلك أن تأجيل التنفيذ هو الباعث على حماية القانون التى قصد منها رفع العنت عن المدين وإصلاح ما اختل من التوازن العقدى نتيجة للظروف الاستثنائية الطارئة ، وهو ما يقوم فى الالتزامات المؤجلة التنفيذ كما يقوم فى الالتزامات التى تنفذ بصفة دورية .

٢ - ينص القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ ، فى مادته الأولى على أنه : « إذا كان سند المستولى لديه عقد بيع ثابت التاريخ قبل ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ ، وكان الأجل المعين للوفاء بالثمن كله أو بعضه يحل أصلاً بعد هذا التاريخ ؛ تحمل كل من البائع والمشتري نصف الفرق بين ثمن المستولى عليه من الأرض المبيعة والتعويض المستحق له ، على ألا يجاوز ما يتحمله البائع الباقى من الثمن . وذلك كله دون إخلال بحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون المدنى بالنسبة لباقي الصفقة ، وهذا النص تطبيق واضح لنظرية الظروف الطارئة على عقود البيع ، وليس صحيحاً أن المشرع بإصداره هذا القانون قد أبقى زمام تطبيق تلك النظرية على عقود البيع بين يديه ، وأنه لم يرد حماية عقود البيع الأخرى التى تأثرت بقانون الإصلاح

المبادئ القانونية :

١ — إذ نصت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على أن يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض يوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطاعن ، ورتبت على عدم حصول الطعن على الوجه المبين فيها البطلان ، وأوجبت على المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها ؛ فإن من مقتضى هذا النص أن يكون التوكيل سابقاً على التقرير بالطعن ، أما إن كان لاحقاً فإن الطعن يكون باطلاً للتقرير به من غير ذي صفة . ولا يصحح ذلك البطلان (بالنسبة للطعن الذي تحكمه المادة ٤٢٩ مرافعات) صدور القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي لم يوجب أن يكون التوكيل سابقاً على التقرير بالطعن ، متى كان الإجراء قد تم باطلاً في ظل القانون المعمول به وقت حصوله .

٢ — الموضوع في دعوى تثبيت الملكية والمطالبة بالريع موضوع قابل للتجزئة ، ولو انصببت الدعوى على مال شائع ، كما أن هذه الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين إذ لم يشترط القانون في تلك الدعوى اختصاص جميع الملاك على الشيوع ، وكل ما يترتب على عدم اختصاص من لم يختص منهم هو أن الحكم الذي يصدر فيها لا يكون حجة عليه ، ومن ثم يكون على غير أساس طلب التدخل الانضمامي المبدى بجلسة المرافعة أمام محكمة النقض من بعض الطاعنين الذين بطل الطعن

نفذ فإنه ينقضى وعندئذ يمتنع انطباق نظرية الحوادث الطارئة ، المنصوص عليها في المادة المذكورة ، لأنها إنما ترد على التزام قائم لم ينفذ بعد .

٢ — إذا كان الحكم بئدب خبير لتقدير ثمن أرض النزاع على ضوء الظروف التي حدثت بعد قانون الإصلاح الزراعي قد أقام قضاءه على أن صدور هذا القانون يعد حادثاً طارئاً يجوز رد الالتزام إلى الحد المعقول وإن مهمة القاضي في ذلك طبقاً للمادة ١٤٧ من القانون المدني لا تقتصر على تفسير العقود بل تجاوز ذلك إلى تعديله بما يبين منه أن المحكمة قد انتهت إلى ثبوت الإرهاق نتيجة للظرف الطارىء . وإن كانت قد أرجأت رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول حتى يتحدد مدى الإرهاق على ضوء ما يبين من تقرير الخبير الذي ندبته ، فإن قضاء الحكم بذلك قضاء قطعي في أساس الخصومة يجوز الطعن فيه استقلالا .

(القضية رقم ٢٤٥ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٧١٤

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢

أ — نقض : طعن ، تقرير به ، صفة فيه ، التوكيل به ، بطلان متعلق بالنظام العام .

ب — نقض : طعن ، الخصوم فيه ؛ تدخل انضمامي ، تجزئة ، شيوع ، حكم ؛ حججته .

ج — حكم : تدليل ، قصور .

منهم ، استناداً إلى نص المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات .

٣ - إذا كان الحكم في دعوى تثبيت الملكية لم يقم الدليل على ملكية المدعين لما قضى لها به ، وإنما أقام قضاؤه على ما ادعيه من أن سبب الملكية هو الميراث ، وعلى أنه لا نزاع من جانب المدعى عليهم لها في ذلك ، دون أن يفصح الحكم عن أصل هذه الملكية وأيلولتها إلى المدعين بالنسبة للقدر المقضى لها بملكيتها ، وكان الثابت بالحكم نفسه أن المدعى عليهم قد أنكروا على المدعين تلك الملكية ، وأنهم تمسكوا بأن آخرين شاركوهم في الملكية ، بما مؤداه لو صح هذا الدفاع - أن يقل نصيب المدعين في الأطنان محل التداعي ، فإن الحكم يكون قد شابه قصور بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٥١ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي وعمود توفيق إسماعيل ومحمد عبد الحيد السكري ولطفي علي وحافظ محمد بدوي المستشارين) .

٧١٥

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - رسوم قضائية : أوامر على عريضة ، حكم ، نفاذ معجل .

ب - دعوى : نطاقها ، وصف السرعة ، مناهة ، استئناف ، طريقة رفعه ، رسوم قضائية .

المبادئ القانونية :

١ - تختلف أوامر تقدير الرسوم القضائية التي يستصدرها قلم كتاب المحكمة

التي تحكمها المواد من ١٦ - ١٩ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الصادر بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق ، عن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم المنصوص عليها في المواد ٣٦٩ وما بعدها من قانون المرافعات ، وذلك من نواحي متعددة : فالأمر على عريضة أحد الخصوم يصدره قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال ، ولم يحدد القانون ميعاداً معيناً للتظلم منه ، ويرفع التظلم بتسليمه بالحضور أمام المحكمة ، كما يجوز رفعه للقاضي الأمر نفسه . في حين أن الأمر بتقدير الرسوم القضائية يستصدره قلم المكتب من رئيس المحكمة أو القاضي حسب الأحوال ، وتقدم المعارضة فيه إلى المحكمة التي أصدر رئيسها الأمر أو إلى القاضي ، وتحصل هذه المعارضة أمام المحضر عند إعلان الأمر ، أو بتقرير في قلم كتاب المحكمة ، وذلك في الثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر . ويكون ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة هو عشرة أيام من يوم صدوره . كما أن أوامر تقدير الرسوم لا تكون نافذة إلا بعد فوات ميعاد المعارضة ، وليس هذا شأن الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصوم ، فهي واجبة التنفيذ بقوة القانون (مرافعات م ٤٦٦) .

٢ - المناط في تحديد الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة هو أمر الشارع ،

جدية النزاع ، لا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة ، وإنما ليتحسس وجه الصواب في الإجراء الوقتي المطلوب فيقضى على هداه لا بعدم الاختصاص ، بل بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو باستمراره .

وتقدير قاضي الأمور المستعجلة في ذلك ، خطأ كان أو صواباً ، هو تقدير وقتي لا يؤثر على الحق المتنازع فيه ، إذ يبقى محفوظاً سليماً يتناضل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة . ومن ثم فالقرار الذي يصدره القاضي المستعجل بالاستمرار في التنفيذ في الإشكال المرفوع عن تنفيذ حجز ، إجراء وقتي لا يحوز حجية تحول دون إثارة النزاع لدى محكمة الموضوع بشأن رفع الحجز . والمحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدفع بعدم جواز سماع دعوى الموضوع (رفع حجز) تأسيساً على هذا النظر لا يكون قد خالف القانون .

(ال قضيتان رقم ١٤٦ و ٣٢٦ سنة ٢٨ ق بالهشة السابقة) .

٧١٧

٢٧ من ديسمبر ١٩٦٢

- ١ — عقد : دعوى ، صحة التعاقد ، نطاقها .
ب — التزام : سببه ، صورية ، إثبات ، عبؤه ، قرائن قانونية .
ج — حجز : تنازل عن طلبه ، التزام ، سببه ، صلاح في مسألة متعلقة بالحالة الشخصية ، محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية :

- ١ — دعوى إثبات لتعاقد ، ودعوى

لا تقدير المحكمة أو إرادة الخصوم . وتقصير ميعاد الاستئناف ليس من شأنه وحده أن يجعل الدعوى من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة ، بل يجب أن ينص القانون على ذلك صراحة ، وإذن فمضى كان القانون قد خلا من النص على أن المعارضة في أمر تقدير الرسوم القضائية الذي يستصدره قلم الكتاب يحكم فيها على وجه السرعة ، فإن المحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون إذ قضى بإبطال الاستئناف عن الحكم الصادر في المعارضة في أمر تقدير الرسوم لرفعه بعريضة قدمت إلى قلم الكتاب وليس بتكليف بالحضور .

(القضية رقم ٢٦٥ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي ومحمد عبد اللطيف مرسى وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

٧١٦

٢٠ من ديسمبر ١٩٦٢

إشكال في التنفيذ : قاضي أمور مستعجلة ، سلطته فيه ، دعوى ، دفع بعدم جواز نظرها ، إثبات ، أمر مقضى ، حججه .

المبدأ القانوني :

تنص المادة ٤٩ من قانون المرافعات على أن قاضي الأمور المستعجلة يحكم بصفة مؤقتة ومع عدم المساس بالحق في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات التنفيذية . ومؤدى ذلك أنه يتناول بصفة وقتية في نطاق الإشكال المطروح عليه ، تقدير

٧١٨

٢٧ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - إعلان : أوراق المحضرين ، نقض ، طعن ، إعلانه .

ب - نقض : طعن ، أسبابه ، سبب جديد ، محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية :

١ - يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص حرفة موطناً خاصاً له ، بجانب موطنه الأصلي ، وذلك لمباشرة أى شأن قانوني يتصل بهذه الحرفة (القانون المدني م ٤١) فإذا كان موضوع إعلان الطعن يتعلق بعمل المعلن إليه كعمام - في خصوص الإقرار المنسوب صدوره إليه بوصف كونه وكيلاً مفوضاً بالإقرار محل دعوى التنصل ؛ فإن توجيه الإعلان لمكتبه عن أمر يتصل بمهنته يكون قد وقع صحيحاً .

٢ - متى كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بمسند كدليل على صحة ورقة الضمان المدعى بتزويرها ، لا باعتباره مسنداً مستقلاً يغني بذاته عن تلك الورقة ؛ فإن النعي على الحكم عدم أخذه به كسند مستقل في الدعوى ، يعد سبباً جديداً لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٤١ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة)

صحة ونفاذ العقد ، هما مسميان لدعوى واحدة موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيهما إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه .

٢ - مؤدى نص المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من القانون المدني أن المشرع قد وضع بهما قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سبباً مشروعاً ، ولولم يذكر هذا السبب ، فإن ذكر في العقد فإنه يعتبر السبب الحقيقي الذي قبل المدين أن يلتزم من أجله ، وإن ادعى المدين صورية السبب المذكور في العقد كان عليه أن يقدم الدليل القانوني على هذه الصورية ، ومن ثم ينتقل عبء إثبات أن للعقد سبباً آخر مشروعاً على عاتق المتمسك به .

٣ - لما كانت المادة ٥٥١ من القانون المدني لا تجيز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية ، فإن التنازل عن طلب الحجر يكون عديم الأثر قانوناً ، ومن ثم فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأدلة سائغة في حدود سلطتها الموضوعية ، أن عقد البيع قد انعقد مقابل التنازل عن دعوى حجر ، وأن ثمناً لم يدفع ، فإنها تكون قد تحققت من صورية السبب الوارد في العقد ، والحكم المطعون فيه ، إذ انتهى إلى بطلان عقد البيع لا يكون قد خالف القانون .

(القضية رقم ٨٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة)

مساساً بحق مكتسب ، إذ لا يعتبر الموظف قد اكتسب حقاً في عدم إحالته إلى المعاش إلا في سن الخامسة والستين ، إلا إذا بلغ هذه السن في ظل قانون يجعل سن الإحالة إلى المعاش هي الخامسة والستين .

(القضية رقم ٢٧٢ سنة ٢٧ ق بالهيئة السابقة) .

٧٢٠

٢٧ من ديسمبر ١٩٦٢

حيازة : دعاواما ؛ دعوى منع التعرض ، الحكم فيها .

المبدأ القانوني :

متى كان الحكم برفض دعوى منع التعرض قد أقام قضاءه ، على ما ثبت لديه من وقائع الدعوى ومستنداتها ، من أن حيازة الأطنان محل النزاع لم تكن مقصورة على الطاعن ، وإنما كانت الحيازة على الشيوع واستمرت كذلك حتى بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي ترتب عليه قيام العلاقة بين المستأجر من الباطن والمالك مباشرة ، بعد انسحاب المستأجر الأصلي نزولاً على حكم المادة ٣٧ منه ، وحصول التعرض المدعى به من المطعون عليه ؛ فإنه لا يكون قد خالف القانون إذ لم يفصل في الدعوى على أساس بحث الملكية ، وإنما على أساس بحث الحيازة الذي انتهى منه إلى تقرير أن الحائزين لأطنان النزاع طريق الاستئجار إنما كانوا يحوزونها لحساب الطاعن وغيره من الملاك ، ومنهم المطعون

٧١٩

٢٧ من ديسمبر ١٩٦٢

١ — موظف : مجالس بلدي ، سن التقاعد .
ب — موظف : علاقته بالسلطة العامة ، قانون ، سريانه من حيث الزمان ، حق مكتسب .

المبادئ القانونية :

١ — تقضي المادة ٦٧ من القانون ٥ لسنة ١٩٠٩ بعدم سريان أحكامه إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال وعمال اليومية المربوطة ماهياتهم وأجورهم في ميزانية الحكومة ، ومن ثم فلا تجرى أحكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال التابعين للمجالس البلدية والمحلية ، لاستقلالها بميزانياتها عن ميزانية الدولة ، وإنما يخضع موظفو هذه المجالس للنصوص القانونية واللوائح المنظمة لشؤونهم ، ومنها القرار الوزاري الصادر في ١٩١٥/٨/٢٨ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس البلدية والمحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم ، وقد نصت المادة الثامنة من هذا القرار صراحة على أن تكون إحالة هؤلاء الموظفين إلى المعاش في سن الستين .

٢ — علاقة الموظف بالسلطة العامة ليست علاقة تعاقدية ، بل هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تملك تلك السلطة إصدارها في أي وقت تحقيقاً للصالح العامة وهي واجبة التطبيق على الموظفين القائمين بالخدمة وقت صدورهم ، دون أن يعد ذلك

عليه ؛ ولا يعد استناد الحكم في ذلك إلى أحكام قانون الإصلاح الزراعي تقريراً لثبوت الحق أو نفيه .

(القضية رقم ٣٣٧ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الحسيني العوضي ومحمود توفيق إسماعيل ومحمد عبد الحميد السكري واطفي على وحافظ محمد بدوي المستشارين) .

٧٢١

٢٧ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - بيع : قطن تحت القطع ؛ تعويض اتفاق ، محكمة الموضوع .

ب - برصة : حق البائع في قطع السعر ، حق المشتري في التغطية في السعر ، آثاره .

ج - بيع : بيع قطن تحت القطع ، برصة ، برصة ميتا البصل ، لائحة داخلية .

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الثابت من وقائع النزاع أن المدين (البائع) قد نفذ بعض الأعمال التي التزم بها وتختلف عن توريد باقي الأقطان المتفق عليها للمشتري ، فإن تقصيره في هذا الشأن يكون تقصيراً جزئياً يبيح للقاضي ، على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، أن يخفف التعويض المتفق عليه إلى الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق الدائن ، بما يدخل تقديره في سلطان محكمة الموضوع .

٢ - عقد بيع القطن تحت القطع الذي يتم خارج البرصة يخضع للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ ، ومؤدى المادة الأولى منه على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، أن

حق البائع في قطع السعر يقابله حق المشتري في التغطية التي يكون إجراؤها بعملية بيع عكسية يجريها المشتري في برصة العقود في وقت القطع وبسعره ، وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطع سعره كي يأمن تقلبات الأسعار ويتحقق بهذه التغطية للمشتري مركز قائم في البرصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببرصة العقود ، فإذا لم يقم البائع بالتوريد في الميعاد فإنه يكون ملزماً طبقاً لشروط العقد برفع فرق السعر بين سعر آخر يوم محدد للتوريد وسعر اليوم الذي قطع فيه ، وهو اليوم الذي يجب أن تجري فيه عملية التغطية من المشتري . فإذا قصر المشتري في إجراء عملية التغطية والاستفادة من آثارها ، فليس له بعد ذلك أن يتعلل بما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره وأن يرجع بها على البائع .

٣ - متى كان عقد بيع القطن قد أبرم خارج برصة ميتا البصل ، فلا محل للتحدي بأحكام اللائحة الداخلية للبرصة ، إذ لا ينبسط سلطان تلك اللائحة على العقود التي تتم خارجها .

(القضية رقم ٣٣٩ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد رئيس المحكمة ومحمود القاضي ومحمد عبد اللطيف مرسى وأميل جبران ومحمد ممتاز نصار المستشارين) .

٧٢٢

٢٧ من ديسمبر ١٩٦٢

١ - نقض : أسباب موضوعية ، محكمة الموضوع .

ب — فوائد : قانونية ، مبدأ سرياتها ، تعويض
اتفاقي ، بيم .

المبادئ القانونية :

١ — لا يعتبر الطالب مقدماً للمحكمة إلا إذا كان قد تمسك به صاحبه في صورة الطلب الصريح الجازم . فإذا كان الطاعن لم يتمسك بطلبه أمام محكمة الموضوع على هذا النحو فلا يجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة ، إذ لا يجوز ابتناء الطاعن على أسباب واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع .

٢ — إذا كان المبلغ المطالب بالفوائد عنه هو تعويض اتفاقي نص في العقد على

استحقاقه عند تأخير البائع في تسليم أى كمية من الأقطان المباعة دون أن يحدد الاتفاق سعراً معيناً للفائدة عنه أو مبدأ لسرياتها ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفائدة القانونية عن هذا المبلغ بسعر ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية يكون قد أعمل نص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، ولم يخالف القانون أو يخرج عن نصوص العقد .

(القضية رقم ٣٤٠ سنة ٢٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانفة الحسينى العوضى ومحمود توفيق اسماعيل ومحمد عبد الحميد السكرى ولطفي على ومافظ محمد بدوى المستشارين) .

قضاء المحكمة الإدارية العليا

٧٢٣

٧ من يناير ١٩٦١

لجنة قضائية : اختصاص ، تظلم ، ميعاد الفصل فيه ،
مضى أربعة أشهر على تقديمه ..

المبدأ القانوني :

ان الشارع حين نص في المادة الثامنة من
المرسوم بقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ ، الخاص
بإنشاء وتنظيم لجان قضائية في الوزارات
للنظر في المنازعات الخاصة بموظفي الدولة ،
على أن « تفصل اللجنة في التظلم في ميعاد
لا يجاوز أربعة أشهر من وقت تقديمه ، وتبلغ
قرارها مسدياً إلى كل من الطرفين ، ويعتبر في
حكم قرار بالرفض فوات الميعاد المذكور دون
فصل في التظلم » ، لم يقصد الشارع أن يكون
قرار اللجنة باطلاً إن صدر بعد هذا الميعاد ؛
ولما يرمى إلى سرعة الفصل في المنازعات خلال
الميعاد المذكور بقدر الإمكان ؛ فنص هذه
المادة نص تنظيمي أريد به حث اللجان القضائية
على سرعة الفصل في التظلمات التي تقدم إليها ،
حتى لا يضار المتظلم من استطالة أمد التقاضي
أمامها . فأجاز له أن يعتبر انقضاء أربعة أشهر
على تظلمه دون الفصل فيه بمثابة قرار بالرفض ،
له أن يتقدم بعده إلى محكمة القضاء الإداري
بالطعن في هذا القرار ، ولكن إذا تريت المتظلم

وصبر ، استمر اختصاص اللجنة في الفصل
قائماً حتى بعد فوات الأربعة أشهر المذكورة .
لأن القانون لم يرتب على فوات هذا الميعاد
زوال اختصاص اللجنة عن نظر التظلم المطروح
أمامها ، وهذه المثابة تكون اللجنة القضائية
قد أخطأت حين قررت أن ميعاد الفصل في
التظلم . . المقدم إليها من المدعى انتهى في . .
وأصبح التظلم مرفوضاً ضمناً بالتطبيق لأحكام
المرسوم بقانون ١٠ لسنة ١٩٥٢ ؛ ولا تملك
اللجنة النظر فيه حيث أنه أصبح من
اختصاص محكمة القضاء الإداري . .

المحكمة

.. قضت المحكمة الإدارية « بعدم جواز
نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في التظلم . .
وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات » . وأقامت
المحكمة قضاءها على أن الثابت من الأوراق أن
الدعى تقدم . إلى اللجنة القضائية . . بالتظلم .
يطالب فيه نفس طلبه الأصلي في دعواه الحالية
وهو تسوية حالته بدرجة صانع دقيق . ويستند
في ذلك إلى ذات الأساس الذي يستند إليه في هذه
الدعوى وهو ثبوت لياقته الفنية عند التعيين
لوظيفة براد بدرجة صانع دقيق . . وقد أصدرت
اللجنة القضائية قراراً ضمناً برفض هذا التظلم ،
وذلك تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة الثامنة من
المرسوم بقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء وتنظيم
اللجان القضائية .

أصدرته ، دون التعرض لموضوع المنازعة أو مناقشة أصل الحق فيها ، ومن ثم لم يكتسب قرارها قوة الأمر المقضى به في هذا الخصوص مما يتعين معه إلغاء الحكم المطعون فيه ، وإعادة الدعوى للمحكمة الإدارية للفصل في موضوعها . غير أنه لما كانت الدعوى صالحة للفصل فيها . .

(القضية رقم ٥٥٣ سنة ٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سيد علي الدمراوى نائب رئيس المجلس والإمام الإمام الحربي ومصطفى كامل اسماعيل ومحمود محمد ابراهيم وعبد المنعم سالم مشهور المستشارين) .

٧٢٤

٧ من يناير ١٩٦١

١ — مرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ : ترقية أو علاوة استثنائية ، لإبقائها كلياً أو جزئياً .

ب — موظف : ترقيته للدرجات العليا بمراسيم أو أوامر ملكية ، قيده في ظل كادر سنة ١٩٣٩ .

ج — موظف معين بمرسوم : مرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ، شرط إبقائه على حالة الموظف المعين بمرسوم .

المبادئ القانونية :

١ — إن المرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ في شأن الترقيات والعلاوات والأقدميات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية الذي عمل به طبقاً للمادة ١٦ منه اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٢ ، والمعدل بالمرسوم بقانون ٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، نص في مادته الأولى على أن : « تبطل الترقيات والعلاوات والأقدميات الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين خلال المدة من ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون . . » ، كما

ويستطرد الحكم إلى القول بأنه يتضح مما تقدم أن الدعوى الحالية قد اتحدت في أطرافها وموضوعها وسببها مع التظلم السابق رفعه من المدعى ، والذي فصلت فيه اللجنة القضائية بقرار حاز قوة الأحكام النهائية لعدم الطعن فيه في اليعاد القانوني . ومن ثم فإنه يرد على هذه الدعوى الدفع بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بحكم جاز قوة الشيء للقضى به ، ويتعين القضاء بذلك . .

« ومن حيث إن الشارع حين نص في المادة الثامنة من المرسوم بقانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ . . على أنه « تفصل اللجنة في التظلم . . لم يقصد . . أن يكون قرار اللجنة باطلاً إن هو صدر بعد هذا اليعاد . .

« ومن حيث إن الدعوى الراهنة التي أقامها المدعى أمام المحكمة الإدارية . . لم تقدم على الطعن في قرار اللجنة القضائية المشار إليه . بل هي . . دعوى مبتدأة أقامها المدعى للمطالبة بأصل الحق المدعى به ، استقلاً عن التظلم الذي كان مرفوعاً أمام اللجنة القضائية ، طالباً تسوية حالته بالتطبيق لأحكام كادر العمال . وهي دعوى مبتدأة منبئة الصلة بتظلمه السابق إلى اللجنة القضائية .

ولما كان موضوع هذه الدعوى مما يدخل في اختصاص المحكمة الإدارية ، وكانت الدعوى في ذاتها مقبولة شكلاً ، فإن حكم المحكمة الإدارية المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ويتعين القضاء بإخائه وبجواز نظر الدعوى ؟ ما دام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدت لموضوعها ، بل اقتصر بحثها على مسألة فوات الأربعة أشهر منتهياً إلى القرار الذي

في هذه الفترة دون ما سبقتها أو ما يليها .
وأجرى هذا الحكم كذلك في مواده الثانية
والثالثة والعاشر على التعيينات وضم مدد
الانقصال للموظفين الذين فصلوا لأسباب
أعتبرت سياسية والمعاشات الاستثنائية .

فكل تعيين أو ضم مدة أو معاش أو
ترقية أو علاوة أو أقدمية استثنائية منحت
لموظف أو مستخدم من إحدى الهيئات التي
نص عليها على خلاف الأصل دون مراعاة
القواعد اللائحة الموضوعة لذلك خلال الفترة
المشار إليها، يعتبر طبقاً له باطلا .

على أن المشرع لم يشأ إطلاق أثر هذا
الإبطال في كل ما تقدم، بل تناوله بالتخفيف،
إذ عالج الاستثناءات التي أبطلها على أسس
جديدة ووضع لذلك قواعد وتسويات
موحدة، أوردها في المواد من ٤ إلى ٨ حتى
يتوسط الأمر، فأبقى على بعضها كلياً أو
جزئياً على سبيل الاستثناء في حدود وقيود
وشروط نص عليها . وإذا كان قد حصر
المجال الزمني لحكم الإبطال فيما وقع من
استثناءات خلال المدة التي حددها، فإنه لم
يفعل ذلك بالنسبة إلى تحقق شروط استبقاء
الاستثناء الذي أطلقه من كل قيد زمني، حتى
لا يقيم تفرقة في الإفادة من هذا التيسير بين
من تماثلت مراكزهم القانونية، في الوقت
الذي يستهدف فيه علاج الماضي من جهة،
مع إعادة التعادل والمساواة بين من نالوا
استثناءات من جهة أخرى في الحدود التي
رسمها .

نص في مادته الرابعة على أنه : «استثناء من
أحكام المادة الأولى تستبقى للموظف الترقية
الاستثنائية إذا كان قد أمضى قبل الترقية
سنتين على الأقل في الدرجة المرقى فيها . فإذا
لم يكن أمضى هذه المدة حسبت له الترقية
من التاريخ التالي لانتهائها . . . »

وهذا المرسوم بقانون، كما بين من استقراء
نصوصه ومن مذكرته الإيضاحية، إنما صدر
لمحاربة الاستثناء حتى توضع الأمور في نصابها
وترد إلى أصولها السليمة من الكفاية والنزاهة،
وذلك بعد الذي لوحظ من الإسراف في
منح الاستثناءات إسرافاً أخرجها عن نطاق
المصلحة العامة التي قد تسوغها في بعض
الظروف، سواء من حيث عدد الموظفين
والمستخدمين الذين منحوا الاستثناءات،
أو من حيث الأغراض التي كانت الباعث
على تقرير هذه الاستثناءات .

وقد جاء هذا المرسوم بقانون تنمة
للمرسوم بقانون ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن
الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات
الاستثنائية، ولذا حدد في مادته الأولى
الفاصل الزمني الذي قضى بإبطال الترقيات
والعلاوات والأقدميات ذات الصفة
الاستثنائية التي منحت للموظفين والمستخدمين
خلالها من الهيئات التي عينها، فنص على أنه
هو المدة من ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤
حتى تاريخ العمل بأحكامه في أول أبريل
سنة ١٩٥٢، وبذا حصر نطاق إعمال حكم
الإبطال الذي أورده من حيث المجال الزمني

بموجب مراسيم أو أوامر ملكية، كما تقضى قواعد كادر سنة ١٩٣٩ السارى وقتئذ؛ غير مقيدة بشرط قضاء مدة معينة، أو بشرط عدم تخطى الدرجات.

٣ — إن المادة السادسة من المرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن: كل موظف عين بمرسوم فى الفترة المنصوص عليها فى المادة الأولى يبقى بالحالة التى يكون عليها وقت العمل بهذا المرسوم بقانون، إذا كان بتسوية حالته طبقاً للقواعد المتقدمة يصل إلى الدرجة الأولى، حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين، فإذا وصل بالتسوية إليها فى تاريخ لاحق، بطل مرسوم تعيينه. فإذا عين بمرسوم جديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون حسب أقدميته من تاريخ وصوله إلى الدرجة الأولى بالتسوية.

وغنى عن البيان أن أعمال حكم هذه المادة يفترض قيام حالة استثناءات ما دامت هذه المادة تقضى ببطالان مرسوم التعيين إذا ما أسفرت تسوية حالة الموظف المعين بمرسوم طبقاً للقواعد التى نص عليها المرسوم بقانون المشار إليه عن وصوله إلى الدرجة الأولى فى تاريخ لاحق لتاريخ صدور مرسوم التعيين، الأمر الذى يستفاد منه ضرورة مخالفة هذا المرسوم لقواعد التعيين. بل أن هذه المادة فيما قضت به من الإبقاء على حالة الموظف المعين بمرسوم إذا كان بتسوية

ومن أجل هذا نص فى المادة الرابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر، فيما يتعلق بالترقية الاستثنائية، على أن تستبق للموظف هذه الترقية استثناء من أحكام المادة الأولى منه، إذا كان قد أمضى قبل حصوله عليها سنتين على الأقل فى الدرجة المرقى منها، فإذا لم يكن قد أمضى هذه المدة حسبت له الترقية من التاريخ التالى لانتهاؤها، ومفهوم هذا النص هو استبقاء الترقية الاستثنائية لمن كان قد أمضى قبل ترقيته سنتين على الأقل فى الدرجة المرقى منها. أما حساب الترقية للموظف الذى حصل على الترقية الاستثنائية قبل قضاء سنتين فى الدرجة السابقة، وجعلها من التاريخ التالى لانتهاهايتين السنتين، فينصرف إلى من استكمل هذه المدة قبل العمل بالمرسوم بقانون المشار إليه فى أول أبريل سنة ١٩٥٢، أو من يتمها بعد هذا التاريخ على حد سواء، لإطلاق النص.

ومقتضى أعمال أثر هذا الحكم فى الحالة الأخيرة هو أن تعتبر الترقية الاستثنائية نافذة من التاريخ التالى لاستيفاء المدة المتوهم عنها، لا من التاريخ الذى عينه القرار الصادر بها. أى تصبح ترقية مرجأة متراخ أثرها، فتعلق حق الموظف أو المستخدم بهذه الترقية مرهون بأجل هو حلول التاريخ التالى لاستكمال مدة السنتين فى الخدمة، وينشأ له فى ذات الوقت مركز قانونى جديد معدل فى استحقاق الترقية على هذا الوجه.

٢ — إن الترقية للدرجات العليا التى تم

٧٢٥

٧ من يناير ١٩٦١

كادر : عمال القناة ، صبية وإشرافات ، وضع من تقل أعمارهم عن ثمان عشرة سنة ، كادر العمال ، الرجوع إلى قواعده ، نصه على وجوب أداء الصبي امتحانا بعد خمس سنوات ، نجاحه فيه ، أثره ؛ قرار مجلس الوزراء في ٢٣ من نوفمبر ١٩٥٥ ، قراره الصادر في ١٢ من أغسطس ١٩٥٦ .

المبدأ القانوني :

يبين من الاطلاع على تقرير لجنة إعادة توزيع عمال الجيش البريطاني المشكلة بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوفمبر ١٩٥١ ، أن اللجنة بينت كيفية معاملة الصبية والإشرافات (التلاميذ) ، فقالت . . لاحظت اللجنة أن كادر العمال قضى بالنسبة للصبية والإشرافات . . أن يكون تعيينهم في الستة الأشهر الأولى مجانا ، ثم يمنحون خمسين مليما عن باقى السنة الأولى ، وتدرج أجورهم بالعلاوات حتى تصل إلى ٢٥٠ مليما يوميا . فرأت اللجنة أن يبدأ بمنح عمال الجيش الموضوعين في هذه الدرجة مائة مليم يوميا ، مضافا إليها إعانة غلاء المعيشة حسب حالتهم الاجتماعية . وقررت اللجنة في معرض بحثها استيفاء مسوغات التعيين ، أن من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يعينون في وظائف صبية أو تلاميذ .

ولم تضع اللجنة في تقريرها قاعدة توضح ما يتبع مع الصبية بعد ذلك ، مما يستوجب الرجوع إلى القواعد التي بينها كادر العمال بالنسبة للصبية والتلاميذ ، الذي اقتبست منه

حالته طبقاً لنفس القواعد يصل إلى الدرجة الأولى حتى صدور مرسوم تعيينه ، إنما تقرر التعيين الاستثنائي في هذه الحدود ، أى تبقى على الاستثناء إذا ما وقع فيما يجاوز الدرجة الأولى ، ما دام وصول الموظف إلى هذه الدرجة قد تم بالطريق الطبيعي ، أو كان ليتم بالتدرج الفرضي دون مخالفة للقواعد الموضوعية .

يؤيد هذا كله أن المواد الثلاث الأولى من المرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ، تنص على بطلان الترقيات والعلاوات والأقدميات والتعيينات الاستثنائية ، وكذا قرارات ضم مدد الانفصال لأسباب سياسية وأن المواد ٦ و ٥ و ٦ تقرر تسويات هي في ذاتها استثناء من حكم الاطلاق الذي تضمنته المواد الثلاث الأولى ، وبالتالي إبقاء للاستثناء في الحدود وبالشروط التي نصت عليها .

ومقتضى ذلك أن الموظف الذي يكون معيناً بمرسوم خلال المدة من ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ إلى أول أبريل سنة ١٩٥٢ ، تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ٣٦ لسنة ١٩٥٢ ، ويكون قد وصل إلى الدرجة الأولى بصفة غير استثنائية حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين ، أو كان بتسوية حالته طبقاً للقواعد التي تضمنها المرسوم بقانون يصل إلى الدرجة الأولى حتى تاريخ صدور مرسوم التعيين ، يظل مرسومه قائماً .

(القضية رقم ٦٤١ سنة ٥ في بالهيئة السابقة) .

الدرجات المدرجة في الميزانية .

(القضية رقم ٩٤٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٢٦

٧ من يناير ١٩٦١

موظف : مدة خدمة سابقة ، ضمها ؛ شرطه ،
رسام ومدرس .

المبدأ القانوني :

عمل المدرس هو عمل فني معين ، ووظيفة
التدريس تقتضي بطبيعتها فيمن يقوم بها قسطا
من السيطرة على الناشئة ، وقدره على سبر
أغوارهم . وهم أنماط من الخلق والاستعداد ،
وتقهم شكايتهم لاحسان توجيههم وتبصيرهم
في يسر بالأصول العلمية .

وطبيعة عمل المدرس بهذه المثابة تختلف
عن طبيعة مهنة النجار ، أو الرسام ، فكلتا
المهنتين لا تقوم على أساس تربوي مثلما يقوم
عليه عمل المدرس . ومن ثم فلا وجه للاتحاد
بين طبيعة العاملين ، والاتحاد شرط إجوهري
للضم بحسب أحكام قرار مجلس الوزراء
الصادر في ١١ من مايو ١٩٤٧ ، فإذا تخلف
امتنع الضم .

(القضية رقم ٩٦٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٢٧

٧ من يناير ١٩٦١

موظف : معاش ، استقطاع احتياطية ، إحالة إليه طبقاً
للسادة الأولى من القانون ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ مع ضم
مدة خدمة لا تجاوز السنة ، خضوع المدة المضافة لاستقطاع
مقابل المعاش ، قياس المصادرة على المطلوب .

لجنة إعادة توزيع عمال القناة هذه الدرجة
للصبيبة معدلة منها بدايتها . ولما كان كادر
العمال لم يوجب وضع الصبي في درجة معينة
بعد بلوغه سن الثامنة عشرة ، وإنما توجب
أحكام الكادر أن يؤدي الصبي امتحانا في
نهاية السنة الخامسة أمام اللجنة الفنية المشكلة
بقرار وزاري ، إن نجح فيه يرقى إلى درجة
صانع دقيق إذا وجدت درجة خالية ، وفي
هذه الحالة يمنح أجره يومية قدرها ٣٠٠ مليم ،
وإذا رسب يعطى فرصة سنة أخرى بأجرة
٢٥٠ مليما يوميا ، فإن تكرر رسوبه
يفصل .

فالامتحان الذي يؤديه الصبي في كادر
العمال ، إنما هو شرط صلاحته للترقية إلى
درجة صانع دقيق إن وجدت درجة خالية ،
ولم يأت كادر عمال القناة بقاعدة تخالف ذلك
بالنسبة لمن يعين من عمال القناة في درجة
صبي . وقد نص قرار مجلس الوزراء الصادر
في ٢٣ من نوفمبر ١٩٥٥ على أن الصبيبة
والإشرافات من عمال القناة يطبق عليهم قرار
مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس
سنة ١٩٥١ ، مع مراعاة تخفيض المدة المنوّه
عنها في هذا القرار من خمس سنوات إلى أربع
سنوات ، على أن تستمر أجورهم الحالية على
ما هي عليه لحين تعيينهم في درجات بالميزانية .

ومؤدى ذلك أن لا يتم تسوية حالة الصبيبة
من عمال القناة على الدرجة التي ثبتت لياقتهم
لها في الامتحان ، إلا عند وضعهم على

المبدأ القانوني :

تنص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على أن : « يستقطع سبعة ونصف في المائة من ماهيات جميع الموظفين والمستخدمين المملكين المقيدين بهفة دائمة . ولا يجوز رد قيمة هذا الاستقطاع في أية حال من الأحوال . والموظفون والمستخدمون الذين يجرى على ماهيتهم حكم هذا الاستقطاع لهم دون سواهم الحق في معاش أو مكافأة بمقتضى أحكام هذا القانون . » ويجرى نص المادة التاسعة على النحو الآتي : « الخدمات التي لا يجرى على ماهياتها حكم الاستقطاع لا تحسب في تسوية المعاش أو المكافأة في حال من الأحوال . » وتنص المادة الأولى من القانون ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ على أنه : « يجوز لمجلس الوزراء بناء على اقتراح لجنة وزارية يشكلها أن يحيل إلى المعاش من تبين عدم صلاحيته لوظيفته من الموظفين من الدرجة الثامنة فما فوقها ، قبل بلوغ السن المقررة لترك الخدمة ، على أساس ضم مدة خدمة لا تجاوز السنة ، مع أداء الفرق بين المرتب والمعاش مشاهرة ، وذلك خلال مدة تبدأ من ٣ من يناير سنة ١٩٥٤ ، وتنتهي في ١٤ من يناير سنة ١٩٥٤ . »

وبين من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، أن الاستقطاع شرط لازم لاحتساب المدة في المعاش وأن المادة التاسعة تقرر بصراحة أن الخدمات التي لا يجرى بها الاستقطاع لا تحسب في المعاش ، ولا سبيل

للخروج على أحكام هذه النصوص الصريحة . ولما كان القانون ٦٠٠ لسنة ١٩٥٣ لم يخرج على هذه الأحكام بل إنه نص على ضم مدة إلى مدة المعاش الفعلية التي يستحقها الموظف المفصول دون أن يتعرض لحكم الاستقطاع ، وهو قائم أمامه ، ولو كان في مراده عدم إخضاعها لحكمه لجاء بنص صريح يقرره . أما أنه لم يفعل فلا يجوز الخروج على هذه الأحكام الصريحة بطريقة القياس على الحالة الواردة بالمادة ٣٥ من المرسوم بقانون آنف الذكر ، كما ذهب الحكم المطعون فيه ، وهي التي تقول : « الموظفون والمستخدمون الجارى عليهم حكم الاستقطاع إذا أصبحوا غير قادرين على الخدمة في الظروف المنصوص عليها في المادة ٣٢ ، يرتب لهم معاش على أساس مدة الخدمة الفعلية ، مضافاً إليها نصف الفرق بين هذه المدة والمدة التي تخول للموظف الحق في ثلاثة أرباع المعاش . » إذ أن في هذا القياس مصادرة على المطلوب .

هذا ولا تعارض البتة بين تعويض الموظف عن الفصل المفاجيء وإجراء خصم ما يقابل احتياطي المعاش ، إذ يقوم التعويض بإضافة هذه المدة إلى مدة خدمة الموظف المفصول بعد إجراء الاستقطاع ، وهو أمر واجب لحساب المدة في المعاش . وفائدة الموظف محققة ، إذ به تزيد مدة خدمته ، وتحقق فكرة التعويض أو الميزة المسالية له من هذا الفصل . أما القول بعدم الاستقطاع على مجرد

تاريخ إبلاغها بنتيجة التحقيق أن تصدر قراراً بالحفظ أو بتوقيع الجزاء . فإذا رأت الجهة الإدارية تقديم الموظف إلى المحاكمة أعادت الأوراق إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة ، ويجب على الجهة الإدارية أن تخطر النيابة الإدارية بنتيجة تصرفها في الأوراق خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الإدارية .

فإذا كانت القرارات المشار إليها في هذه المادة قد صدرت من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية ، فقد نص الشارع في المادة ١٣ على إجراء معين خاص بالمخالفات المالية وحدها ، فجرى هذا النص على النحو الآتي : ويخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية ، والمشار إليها في المادة السابقة ، ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ، أن يطلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية . وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوماً التالية .

وهذان النصان لم يكن لهما أصل في القانون ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الصادر بإنشاء النيابة الإدارية ، وقد استحدثهما القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، وعلق عليهما في مذكرته الإيضاحية بما يأتي : « أما التصرف في التحقيق فقد وردت أحكامه في الفصل الرابع والآخر

فكرة التعويض فقط ، مع صراحة النصوص التي تستلزمه ، ففيه اهدار لها وتميز لمدة الخدمة الاعتبارية عن مدة الخدمة الفعلية ، دون نص صريح يقرره أو قيام مبرر يستوجبه . (الفضية رقم ٩٨٦ لسنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٢٨

٧ من يناير ١٩٦١

١ — دعوى تأديبية : ميعاد رفعها ، مخالفة مالية ، ميعاد رفع الدعوى عن المخالفات المالية ، قانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ م ١٣ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ، نصها على رفع الدعوى عن هذه المخالفات خلال ١٥ يوم من تاريخ طلب رئيس ديوان المحاسبة ، طبيعة هذا الميعاد .

ب — دعوى تأديبية : طعن ، إعادة إلى المحكمة التأديبية المختصة للنظر في موضوعها .

المبادئ القانونية :

١ — إن القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١١ من أغسطس ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصري ، قد أفرد الفصل الرابع من الباب الثاني المتعلق باختصاص النيابة الإدارية لبيان ما يتبع عند التصرف في التحقيق .

فنصت المادة ١٢ من هذا القانون على أنه : « إذا رأت النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً تحيل أوراق التحقيق إلى الوزير أو من يندب من وكلاء الوزارة أو الرئيس المختص ، وعلى الجهة الإدارية خلال خمسة عشر يوماً من

وجاء في المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ ، الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الإدارية والمحكمة التأديبية: المادة ١٩ : إذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً ، ورأت الجهة الإدارية حفظ التحقيق جاز للمدير العام للنيابة الإدارية عرض الأمر على الوزير المختص . وفي المادة ٢٠ : على الجهة الإدارية إرجاء تنفيذ القرارات الصادرة في شأن المخالفات السالفة الإشارة إليها في المادة ١٢ من القانون ، إلى حين فوات الميعاد المقرر لطلب رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية . وفي المادة ٢١ : إذا طلب رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون ، وجب أن يكون الطلب مسبباً ، وأن تخطر به في الوقت ذاته الجهة الإدارية التي أصدرت القرار .

ولم تغفل التعليمات العامة للنيابة الإدارية التنبيه على مراعاة تفادي الإبطاء والتسويق عند الإعداد لإقامة الدعوى التأديبية في الحالات التي يطلب فيها ديوان المحاسبة تقديم الموظف المهتم بارتكاب مخالفات مالية إلى المحكمة ؛ فقد ذكرت المادة ١١٤ من هذه التعليمات أنه : إذا طلب رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية ، بعد إخطاره بالقرار الصادر من الجهة الإدارية في شأن مخالفات مالية ، أحيلت الأوراق فور

من الباب الثاني المنظم لاختصاصات النيابة الإدارية ، وقد أوردت مواده الأحكام الخاصة بتوزيع الاختصاص بين النيابة الإدارية والجهة التي يتبعها الموظف على النحو الآتي : (١) إذا رأت النيابة الإدارية أن المخالفة تستوجب جزاء يتجاوز الخصم من المرتب لمدة تزيد عن خمسة عشر يوماً ، أحالت الأوراق إلى المحكمة التأديبية المختصة مع إخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالإحالة . (٢) إذا رأت النيابة الإدارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً ، أحالت الأوراق إلى الوزير أو من يندبه من وكلاء الوزارة أو الرئيس المختص لإصدار قراره في الموضوع . فإذا رأت الجهة الإدارية مع ذلك تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية أعادت الأوراق إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة . كما أوجب المشروع إخطار النيابة الإدارية بقرار الجهة التي يتبعها الموظف بالقرار الصادر في التحقيق لتكون على بينة بما اتخذ فيه . ونظراً لما للمخالفات المالية من أهمية خاصة بالنسبة إلى مالية الدولة ، فقد أوجب المشرع إخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرارات الجهة الإدارية الصادرة في شأن هذه المخالفات . وأعطى لرئيس الديوان الحق في أن يطلب من النيابة الإدارية إقامة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة ، وفي هذه الحالة يتعين على النيابة الإدارية مباشرة الدعوى .

والمحاكمة ، فهي من هذه الناحية أشبه بالمحاكمات الجنائية . وعلى ذلك إذا كان القرار الصادر من المحكمة والتأديبية قد فصل في نقطة فرعية شكلية أو خاصة بالاختصاص ، غير حاسمة في موضوع التأديب ذاته ، بالإدانة أو بالبراءة أو بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ورأت المحكمة الإدارية العليا إلغاء هذا القرار ، كان لها أن تعيد الدعوى إلى المحكمة التأديبية للنظر فيها من جديد ، متبعة مارسمه القانون من إجراءات ومسا استوجيه من ضمانات في التحقيق والدفاع والمحاكمة .

(القضيتان رقاً ١٠٥٩ و ١٠٧٣ لسنة ٥ في بالهيئة السابقة) .

٧٢٩

٧ من يناير ١٩٦١

موظف : أقدمية ، تحديدها في الدرجة طبقاً لقانون المعادلات الدراسية ، شرط حساب المدد السابقة في الأقدمية ، حساب المدد التي قضيت ببلدية الأسكندرية .

المبدأ القانوني :

ينص قانون المعادلات (٣٧ لسنة ١٩٥٣ في مادته الأولى على أنه : « استثناء من أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون في الدرجة وبالمهية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وفقاً لهذا الجدول ، وتحدد أقدمية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة ،

وصولها إلى النيابة المختصة لإعداد مشروع تقرير الإتهام وقائمة الشهود ، وإرسالها على وجه السرعة إلى إدارة الدعوى التأديبية ، التي يتعين عليها إقامة الدعوى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ طلب رئيس ديوان المحاسبة ، وهذا البند من التعليقات العامة واضح الدلالة في بيان قصد الشارع ، من أنه لا ينبغي أكثر من الحظ على الإسراع في إقامة الدعوى التأديبية ، والحث على المزيد من العناية في إنجاز المحاكمات ذات الطابع المالي ، التي يكون لديوان المحاسبة توجيه إيجابي فيها ، وذلك لما للدخالات المالية من أهمية خاصة بالنسبة إلى مالية الدولة .

فإذا كانت النيابة الإدارية قد تراخت في إقامة الدعوى التأديبية في الميعاد الذي نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ : « وعلى النيابة الإدارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوماً التالية ، فإن مثل هذا التراخي الإداري لا يسقط بطبيعة الحال ، الحق في السير في الدعوى التأديبية ، لأن ميعاد خمسة عشر يوماً المذكورة في عجز هذه المادة ليس ميعاد سقوط للدعوى التأديبية ، وإنما هو من قبيل استنفاض النيابة الإدارية للسير في إجراءات الدعوى التأديبية بالسرعة التي تقتضيها المصلحة العامة من التأديب ، وهذا من قبيل ملامة التوجيه وحسن التنظيم .

٢ - إن المحاكمة التأديبية تقوم على ضمان لمصلحة الموظف في التحقيق والدفاع

أو من تاريخ حصوله على المؤهل ، أيهما أقرب تاريخاً ، ، ومن مقتضى ذلك أن المدة التي تحسب في أقدمية الموظف هي المدة التي تقضى في الحكومة .

وقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون عن الغرض من إصداره ، وهو تصفية الأوضاع الخاطئة التي انحرفت إليها السياسات السابقة بإصدارها الأنظمة الخاصة ، بالإنصافات ومعادلات الشهادات والتقديرات المالية المؤهلات ، وغيرها من المسميات التي صدر بها قرارات من مجلس الوزراء متعارضة ومتضاربة ، لم يقتصر ضررها على الوظائف ذاتها دائماً ، وإنما امتد الضرر إلى إيجاد روح من التشاحن والتناؤد والحسد بين مختلف طوائف الموظفين فتفرقوا شعباً وأحزاباً وطوائف كل منها تحاول هدم الأخرى ، . الأمر الذي حدا بالمشروع على إصدار القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ للعمل على تصفية هذا الوضع تصفية نهائية لا رجعة فيها ، وذلك بإقرار تنفيذ معادلات يوليه وديسمبر سنة ١٩٥١ ، مع تضمينها في قانون موحد يصدر استثناء من قانون التوظيف الجديد ، القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، لتسوية الحالات القديمة المتعلقة للآن ، مع انتهاء شكاوى الطوائف التي كانت ترفع الصوت عالياً من بخس أمرها في التقديرات السابقة وتلك التي كانت تنعى إغفال أمرها إغفالاً تاماً ، . وإذن فالقانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ قد هدف إلى

تسوية الأوضاع المضطربة السابقة على صدوره ، ولم يكن الغرض منه وضع قواعد تطبق في مستقبل الأيام ، وإلا كان في ذلك استمرار للوضع الشاذ السابق عليه ، والذي صدر هذا القانون للقضاء عليه .

لذلك فإن الأمر بالنسبة لحساب الأقدمية ، لا بالنسبة لتقدير المؤهل الذي قرر هذا القانون وضع قواعد خاصة به ، يستلزم توافر شروط ثلاثة ، أولاً : أن تكون المدة السابقة مدة عمل في الحكومة ، وثانياً : أن تكون هذه المدة سابقة على صدور القانون ، وثالثاً : أن يتحقق الشرطان السابقان عند نفاذ هذا القانون .

فإذا كانت المدة التي يطالب المدعي بحسابها في أقدميته عند نفاذ قانون المعادلات كانت مدة عمل في بلدية الاسكندرية ، أي في عمل غير حكومي فإنها لا تحسب في أقدميته . ولا يقدر في ذلك أن القانون ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تسوية مدد العمل في بلدية الاسكندرية واعتبارها مدة عمل في الحكومة ، وبالعكس ، هذا القانون على فرض توافر شروطه في المدعى ، فإنه لا يفيد . إذ أنه في الوقت الذي صدر فيه هذا القانون الأخير ، والذي يعتبر الموظف المنقول من بلدية الاسكندرية إلى الحكومة منقولاً بالحالة التي كان عليها ، لم يكن المدعى قد توافرت فيه الشروط التي يستلزمها قانون المعادلات عند العمل به : وإذا فليس من حق المدعى أن يعود ويطلب بضم مدة ،

خمس عشرة يوماً من تاريخ إخطار رئيس ديوان المحاسبة بقرار توقيع الجزاء الإداري، دون أن يكون رئيس ديوان المحاسبة قد طلب خلالها تقديم الموظف الذي وقع عليه الجزاء الإداري من الجهة الإدارية المختصة بتوقيعه عليه إلى المحاكمة التأديبية، يكتسب هذا القرار الإداري التأديبي حصانة تلقائية بصيرورته نهائياً، بحيث لا يجوز قبول الدعوى التأديبية بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار رئيس الديوان بالقرار الصادر من جهة الإدارة في شأن المخالفة المالية، ويعتبر انقضاء هذا الميعاد بمثابة إقرار من جانب ديوان المحاسبة بالألا كتفاء بالجزاء التأديبي، حيث لا وجه بعد ذلك لإقامة الدعوى التأديبية. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق فيما انتهى إليه من القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد.

(ال قضيتان رقم ١٠٦٣ رقم ١٠٧١ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة).

٧٣١

١٤ من يناير ١٩٦١

مرفق عام : موظف ، عقد العمل الفردي ، سكة حديد الدلتا ، مركز موظفيها عقب قيام مصلحة السكك الحديدية بإدارة المرفق ، قرار مجلس الوزراء ، ١٠ من يونيو ١٩٥٣ ، أثره .

المبدأ القانوني :

تضمنت المذكرة المرفوعة من وزير المواصلات والتي وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته ١٠ من يونيو ١٩٥٣ ما يأتي :

لم يكن من حقه المطالبة بها عند صدور قانون المعادلات نتيجة لصدور القانون ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ في وقت لاحق .

(القضية رقم ١٥١٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٠

٧ من يناير ١٩٦١

١ — دعوى تأديبية : ميعاد رفعها ، قبولها ، مخالفة مالية ، جزاء إداري ، قانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الخامس بتنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية م ١٣ ، نصها على حق رئيس ديوان المحاسبة في طلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية خلال ١٥ يوم من إخطاره بتوقيع الجزاء الإداري ، طبيعة هذا الميعاد : انقضاؤه دون استعمال هذا الحق .

المبدأ القانوني :

إذا كان الجزاء الإداري يخضع يوم من مرتب المتهم .. قد وقع عليه في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ بمقتضى الأمر الإداري .. أنه في ٣ من ديسمبر ١٩٥٨ أبلغت الجهة الإدارية ديوان المحاسبة بهذا الجزاء . ولكن ديوان المحاسبة تراخى في طلب تقديم المتهم إلى المحاكمة التأديبية ، ولم يقيم بتبليغ النيابة الإدارية باتخاذ هذا الإجراء إلا في ١١ من يناير ١٩٥٩ ، مخالفاً بذلك نص الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، وهي التي تنص عن أنه : « ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية ، ومفاد هذه الفقرة إنه بانقضاء هذه الفترة ومقدارها

لقانون الأحكام العسكرية الضباط بالنسبة إلى الأعمال المتعلقة بقيادة قوات نظامية والكوئستابلات والصولات وضباط الصف وعساكر الدرجة الأولى ورجال الخفر النظاميين في كل ما يتعلق بخدمتهم . وإن المادة ١٣٧ تقرر بأن تشكيل المجالس العسكرية يكون بأمر من وزير الداخلية أو من ينيبه ، ويصدق على أحكامها الأمر بالتشكيل .

وقد تضمن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ ، في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية ، تعديلات جوهرية على قانون الأحكام العسكرية ؛ يتعلق بأحكام المجالس المشار إليها ، وكيفية إعادة النظر في قراراتها ، وأوجه قبول الالتماس وشكل تقديمه وإجراءات نظره .

وقد نص القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر في المادة الأولى على أن المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية ، لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا يجوز الطعن في قراراتها أو أحكامها أمام هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه القانون . وقد جاء في المادة العاشرة ، أن هذا القانون يصرى على جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أو إدارية أخرى من تاريخ نشره .

ومؤدى ذلك أن القضاء الإدارى ، أصبح غير مختص بنظر أى طعن فى حكم أو قرار صادر من المجالس العسكرية ؛ حيث

وبما أن المصلحة تقتضى بقاء سير هذا المرفق أثناء المدة التى تستغرقها إجراءات الميزانية ؛ فالمرجو من المجلس التفضل بالموافقة على اعتبار الحراسة منتبهة ، وعلى أن تقوم مصلحة السكك الحديدية بإدارة المرفق باعتبار أن أعمالها وثيقة الصلة به . وعلى أن تكون إدارتها بالوضع الحالى لموظفى الدلتا وطبقاً للوائحها وقواعدها . مع تحويل مجلس إدارة السكك الحديدية سلطة البت فى هذا المرفق خلال فترة إدارته بمعرفة المصلحة .

وتكون إدارة هذا المرفق بالوضع الحالى لموظفى الدلتا ، وطبقاً للوائحها وقواعدها . ومن بين هذه القواعد قانون عقد العمل الفردى ، الذى كان مطبقاً على موظفى المرفق المذكور قبل إدارته بمعرفة الهيئة العامة للسكك الحديدية ، التى تتولى إدارته بمقتضى قرار مجلس الوزراء سالف الذكر وبوضعه الحالى . ويكون مركز المدعى هو مركز مؤقت ، يطبق عليه قانون عقد العمل الفردى .

(القضية رقم ٤٠٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٢

١٤ من يناير ١٩٦١

مجلس عسكري : طعن فى قراراته وأحكامه ؛ قضاء إدارى ، اختصاصه ، قضاء إلغاء ، قضاء تضمين .

المبدأ القانونى :

إن القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة ، يقضى فى المادة ١٣٦ منه بأن يخضع

والسلطة الأعلى من الضباط المصدق ، ولفظ رئيس هيئة أركان الحرية المختص .. الخ . وكذلك إمضاء وزير الحرية على المذكرة الإيضاحية للقانون . ذلك أن قانون الأحكام العسكرية هو قانون مخصص لأفراد القوات المسلحة بحسب الأصل ، ومن ثم فإن أى تعديل لأحكامه لا يمكن أن يخرج عن هذا الأصل ، ومن أجل ذلك تكون المحاكم الإدارية غير مختصة بنظر الطعون فى قرارات المجالس العسكرية وأحكامها ، ويستوى فى هذا الشأن المجالس العسكرية التى يخضع لها أفراد القوات المسلحة ، والمجالس العسكرية التى يخضع لها رجال الشرطة . وغنى عن البيان أن الحظر الوارد فى المادة الأولى من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن عدم جواز الطعن فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية ، جاء عاماً ، فلا يسوغ لأى جهة قضائية أن تعقب على قرارات هذه المجالس وأحكامها عن طريق الطعن فيها ، والأمر فى هذا الحظر سواء بالنسبة لقضاء الإلغاء أو قضاء التضمن .

(القضية رقم ٤٠٨ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٣

١٤ من يناير ١٩٦١

١ — لجنة شئون الموظفين : إنشاؤها ، تعارض القرارات التى تصدرها اللجنة العامة فى الوزارة أو المصلحة مع قرارات اللجان الفرعية .

ب — موظف : ندبه ، ترقية شاغل الوظيفة بطريق الندب استثناء وفقاً للمادة ٢٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

إن قانون الأحكام العسكرية قد نظم تشكيل المجالس العسكرية واختصاصها على اختلاف درجاتها ، وبين طرق الطعن فى قراراتها وأحكامها ، مما يضمن تصحيح أى أخطاء تقع فيها أو أى إجحاف بحقوق المتهمين . كما تضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه ؛ فضلاً عما ذكر ، أنه ليس هناك ما يسوغ إباحة الطعن فى قرارات هذه المجالس وأحكامها أمام هيئات مدنية بجهة بعيدة عن تفهم النظم العسكرية وتقاليدها المكتوبة وغير المكتوبة .

ولا يقبل فى هذا المجال القول بأن الشارع لم يقصد أن تسرى أحكام القانون المنوه عنه إلا على القرارات الصادرة من المجالس العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة ، دون المجالس العسكرية الخاصة بمحاكمة رجال الشرطة ، بدعى أن الإحالة المشار إليها فى المادة ١٣٦ من قانون هيئة الشرطة مقصورة على الأحكام الموضوعية . إذ أن هذا الادعاء ينطوى على تخصيص بلا مخصص حيث إن الإحالة وردت عامة ، غير مقيدة ولا مشروطة ، ومن ثم فتسرى الأحكام الواردة فى قانون الأحكام العسكرية الموضوعية منها والمتعلقة بالإجراءات فى حق رجال الشرطة ، وفى ضوء التفصيل الوارد فى المادة المذكورة .

ولا يقدح فى ذلك الإشارة فى مواد القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ إلى سلطة التصديق

المبادئ القانونية :

١ - إن المادة ٢٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة تنص على أن : « تنشأ في كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين ، وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيساً ، ومن ثلاثة إلى خمسة من كبار الموظفين أعضاء ، ويجوز أن تنشأ لجنة بمائة في كل مصلحة ، وتشكل اللجنة في هذه الحالة من مدير المصلحة رئيساً ومن اثنين إلى أربعة من كبار موظفيها أعضاء » .

ويستفاد من ذلك أن الأصل العام هو أن تنشأ لجنة في كل وزارة ، ويجوز إنشاء لجنة في كل مصلحة تابعة للوزارة ، مشكلة من مدير المصلحة رئيساً ، ومن اثنين إلى أربعة من كبار موظفيها أعضاء ، دون أن تنشأ في الأقسام أو الفروع الداخلية في المصلحة لجان أخرى . ذلك أن إيراد هذه الأقسام أو الفروع في أبواب مستقلة في ميزانية المصلحة ، لا يعنى اعتبارها مصالح عامة ، ولا يعدو الأمر أن يكون تنظيمًا للوظائف والدرجات ، لأن إنشاء المصالح العامة لا يتم إلا طبقاً للأوضاع القانونية المتبعة في مثل هذه الأحوال .

وبهذه المثابة فإن لجنة شئون الموظفين بالإدارة العامة ، التي يرأسها المدير العام لهيئة السكك الحديدية ، هي اللجنة التي لها الولاية في شئون موظفي المصلحة جميعاً ، وصاحبة الاختصاص الأصيل في هذا

الشان . ولا يترتب على ما يصدر من هذه اللجان الفرعية من تقدير أو ترشيح للموظف أى أثر قانوني يحتاج به ، إذ العبرة بالقرارات التي تصدرها اللجنة العامة المشار إليها ، ومن ثم فإن القرار الذي أصدرته لجنة شئون الموظفين بإدارة المخازن والمشتريات بترشيح المدعى للدرجة . . لا يعتد به ، ما دامت لجنة شئون الموظفين بالإدارة العامة للهيئة قد رشحت للترقية إليها . . الأول في ترتيب أقدمية الدرجة الخامسة ويتلوه المدعى فيها .

٢ - إن ما يحتاج به المدعى من استحقاقه للترقية إلى الدرجة الرابعة المخصصة لوظيفة . . تأسيساً على أنه شغل هذه الوظيفة بطريق الذنب بقرار من لجنة شئون الموظفين بإدارة المخازن والمشتريات لمدة أكثر من سنة ، مردود بأنه فضلاً عن أن اللجنة المذكورة ليست هي صاحبة الاختصاص الأصيل في مثل هذه الأحوال ، فإن الترقية في هذه الحالة جوازية وليست حقاً مكتسباً للموظف وذلك حسبما جرى عليه نص المادة ٢٢ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، الذي كان سارياً وقت إصدار القرار المطعون فيه ، وهو لا يمنح الدرجة المخصصة للوظيفة إلا لمن يقوم بعملها فعلاً . . وإذا قام موظف بأعباء وظيفة درجتها أعلا من درجته لمدة سنة على الأقل ، جاز منحه الدرجة إذا توافرت فيه شروط الترقية إليها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن ترقية الموظف في هذه الحالة جوازية لجهة الإدارة ، ورخصة منحت

الحكم على مدى مواظبته أو عدم مواظبته .
(القضية رقم ٨٧٣ سنة ٤ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٥

١٤ من يناير ١٩٦١

١ - موظف : مدة الخدمة ، مداها ، تجديدهما ،
الأثر القانوني المترتب عليهما ؛ ، قضاء إداري ، اختصاصه .
ب - بعثة دراسية : لائحة البعثات والأجازات
الدراسية لوزارة البحرية ، قبول عضو البعثة السفر ،
عدم توقيعة على القرار المنصوص عليه باللائحة .

المبادئ القانونية :

١ - إن تجديد الخدمة وامتدادها
يتساويان في الأثر القانوني المترتب عليهما ،
وهو اتصال الموظف بالوظيفة التي كان
يشغلها بعد انتهاء المدة السابقة ؛ وكلاهما
يؤدي إلى تولية الموظف للوظيفة في المدة
التالية ، مما يعتبر معه القرار الصادر بامتداد
الخدمة أو بتجديدهما قراراً بالتعيين
في الوظيفة . ولا يغير من هذا أن يكون
تجديد الخدمة بناء على عرض من المتقدم
تقبله الجهة الإدارية ، أو أن يكون القرار
الصادر بالامتداد تطبيقاً للائحة البعثات ،
مادام أن أثر كل منهما يؤدي إلى تولية
الموظف للوظيفة . ومن ثم يكون مجلس
الدولة مختصاً بهيئة قضاء إداري ، بطلب إلغاء
قرار تجديد خدمة المدعى بالبحرية .

٢ - إن الثابت من الأوراق أن المدعى
قد أوفد في بعثة دراسية ، ولا وجه لما يزعمه
من أنه لم يكن له اختيار في قبول هذه البعثة
أو رفضها ، ذلك أنه وقد وقع عليه الاختيار

لها ، فيجوز أن تعمل الترقية فيها استثناء من
قواعد الترقية المنصوص عليها في المواد
٣٨ و ٣٩ و ٤٠ كما يجوز الترقية بمقتضى
المادة ٣٢ دون التقيد بنسبة الأقدمية أو بنسبة
الاختيار أو البدء بالجزء المخصص للأقدمية
أيأ كانت طبيعة الوظيفة المرقى إليها ولو
كانت غير متميزة بطبيعتها بحسب تخصيص
الميزانية .

(القضية رقم ٤٩٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٤

١٤ من يناير ١٩٦١

موظف : تقرير سنوي ، مواظبة ، تقدير درجتها ،
دفتر حضور وانصراف .

المبدأ القانوني :

إن كشوف الحضور والانصراف
ليست وحدها الوعاء الذي يكشف عن
درجة مواظبة الموظف أو عدم مواظبته
في عمله ، فقد يكون الموظف مواظباً على
التوقيع في دفتر الحضور والانصراف
في المواعيد المقررة تماماً ، ومع ذلك فهو
كثير التغيب عن عمله . كان يوقع في دفتر
الحضور في الموعد المحدد ، ثم لا يلبث أن
ينادر مكتبه في أثناء ساعات العمل .
ولذلك كانت مسألة مواظبة الموظف أو عدم
مواظبته في عمله مسألة تقديرية ، متروكة
للجهة الإدارية التي يتبعها الموظف ، فهي
الرقية عليه في حضوره وانصرافه وفي
بقائه في عمله وغيبته عنه ، بحيث تستطيع

لهذه البعثة ، ولم يعترض على هذا الاختيار . ونقل من وحدته إلى قوة الغواصات بعد أن أجرى له كشف خاص للتأكد من صلاحيته للعمل في هذه الوحدة التي يتطلب العمل فيها تأهيلاً خاصاً ، ولا يمكن العمل فيها دون الحصول على هذا التأهيل . وليس في عدم توقيعه على الإقرار الذي تنص عليه لائحة البعثات لوزارة الحربية ، ما يغير من اعتباره عضواً في بعثة دراسية ، وتنطبق عليه أحكام اللائحة التي تلزمه العمل في الجهة التي أوفدته مدة سبع سنوات من تاريخ انتهاء بعثته . إذ أن مركز الموظف الذي يوفد في بعثة دراسية ، ليس مركزاً تعاقدياً ، وإنما هو مركز قانوني تنظمه اللوائح . وعلى ذلك يكون القرار الصادر بامتداد خدمة المدعى لمدة سبع سنوات من تاريخ عودته من البعثة ، قراراً صحيحاً مطابقاً للقانون .

(القضية رقم ٨٩٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٦

١٤ من يناير ١٩٦١

موظف : مرتب ، خصم منه أجره المسكن الحكومي المخصص لشاغل وظيفة معينة ، الترخيص في شغله لموظف أو غير موظف ، أجره المسكن الجائر استيفاء الأجرة خصماً من المرتب .

المبدأ القانوني :

إن المادة الأولى من القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ تنص في الفقرة الأولى منها المعدلة بالقانون ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ ، على أنه : لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على

المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية للموظف أو المستخدم مدنياً كان أو عسكرياً بصفة مرتب أو أجر أو راتب إضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو مكافأة أو أي رصيد من هذه المبالغ ، إلا فيما لا يجاوز الربع ؛ وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص ، أو لأداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته ، أو لاسترداد ما صرف إليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة ، أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل ، أو ثمن عمدة شخصية ، وعند التزاحم تكون الأولوية للنفقة ، ونقطة النزاع تتصل بتفسير المقصود بعبارة « لأداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف بسبب يتعلق بأداء وظيفته » ، وهل يدخل فيها أجره المسكن الحكومي ، الذي رخص للموظف بشغله ، فيجوز الخصم من الراتب وفاء لهذه الأجرة أم لا .

وهذه الحالة لا تعدو أحد أمرين ، أحدهما أن يكون المسكن الحكومي مخصصاً لمن يشغل وظيفة معينة ؛ وفي هذه الحالة يكون الترخيص للموظف بالسكن بمثابة ميزة عينية من ميزات الوظيفة ، ويكون المطلوب للحكومة مقابل شغل الموظف لهذا المسكن ، مطلوباً لها بسبب أداء هذا الموظف لأعمال وظيفته ، ويجوز لها خصم المطلوب لها من راتبه تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة

ب — إعانة غلاء المعيشة : خصم فرق الكادريين ، تطبيق قراراتها على عامل مقاول قاعدة شركة قناة السويس معين في الدرجة التاسعة في ظل كادر ١٩٣٩ :

المبادئ القانونية :

١ — ترتب على العدوان الأنيم على مصر ، طبقاً لما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون ٦٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخدام موظفي وعمال مقاولي شركة قاعدة قناة السويس ، تصفية العمل في قساعة القناة ، وواجهت البلاد أزمة بطالة نظراً إلى أن الغالبية العظمى من موظفي شركة قاعدة القناة وعمالها لا يحملون مؤهلات دراسية . ورغبة من الحكومة في المساهمة في القضاء على هذه الأزمة . ونظراً إلى أن هؤلاء المتعطلين ذوو خبرة قد تفيد الإدارة إذا التحقوا بها ، لذلك طلبت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تيسير التحاقهم بالوظائف الحكومية .

وقد تضمنت المادة الأولى من القانون بيان الموظفين والعمال المقصودين بأحكامه ، وهم المصريون دون غيرهم من رعايا الدول الأخرى ، الذين تركوا العمل بسبب توقف الشركات التي تمارس نشاطها في صيانة القاعدة . وتيسيراً على جهات الإدارة في تعيينهم على درجات الميزانية في أقرب وقت ، تضمنت المادة الثانية تخصيص بعض الوظائف لشغلها من بين هؤلاء وحدهم ، فنص في المادة الثانية على أن : « ينحصر لتعيين الموظفين والعمال المشار إليهم في المادة الأولى وظائف الدرجة

الأولى من القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ .

والحالة الثانية أن لا يكون المسكن الحكومي مخصصاً لصاحب وظيفة معينة ، ويجوز الترخيص بسكنه لموظف أو لغير موظف ، وفي هذه الحالة تكون علاقة الحكومة بمثل هذا الساكن علاقة تأجيرية ، تحكمها قواعد القانون المدني شأن الموظف في ذلك شأن غيره ، فلا يجوز في هذه الحالة الخصم من راتبه بالتطبيق لأحكام المادة الأولى من القانون سالف الذكر .

ولما كان المسكن الحكومي الذي يشغله المدعى إنما هو مخصص لمن يشغل وظيفة مفتش يطرئ الاسماعيلية وكان المدعى يشغل هذه الوظيفة وقد كان هذا الاعتبار ملحوظاً عند الترخيص له بشغل هذا المسكن ومن ثم فإنه يجوز اقتضاء المطلوب للحكومة نظير شغله لهذا المسكن خصماً من راتبه في حدود الربع تطبيقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ .

(القضية رقم ١٢٤٩ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٧

١٤ من يناير ١٩٦١

١ — شركة قاعدة قناة السويس : عمال مقاولها ، تعيينهم ، استثناءهم عند التعيين من شرط الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة ، غير مؤهل ، سريان القواعد الخاصة بذوى المؤهلات .

الثامنة الفنية والتاسعة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية الخسالية في تاريخ العمل بهذا القانون . وكذا تلك التي تخلو بالوزارات والمصالح ابتداء من ذلك التاريخ في تاريخ انتهاء العمل بميزانية السنة المالية ١٩٥٨/١٩٥٧ ، ويكون تعيينهم في هذه الوظائف وفقاً للأحكام المقررة في القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وكادر العمال ، مع مراعاة القواعد الواردة في النصوص التالية .

كما نص في المادة الثالثة على أنه : « استثناء من أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يجوز تعيين الموظفين المذكورين في المادة الأولى مع المجاوزة عن شرط الحصول على المؤهل العلي اللازم لشغل الوظيفة ، على أن تثبت صلاحية المرشح للتعيين فيها » .

وبين من هذه النصوص أن الأصل هو أن التعيين في الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون ٦٥ لسنة ١٩٥٧ ، يكون وفقاً للأحكام المقررة في القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وكادر العمال ، غير أنه رغبة من الحكومة في المساهمة في القضاء على أزمة البطالة التي ترتبت على تصفية العمل في قاعدة القناة نتيجة للعدوان الغادر على البلاد ، ونظراً إلى أن هؤلاء المتعطلين ذوو خبرة قد تفيد الإدارة إذا التحقوا بها ، فقد تضمنت المادة الثالثة استثناء من أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، إعفاء المذكورين من شرط الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة ، متى ثبتت صلاحية المرشح للتعيين فيها .

وهذا الاستثناء المنصوص عليه في المادة الثالثة إنما هو مقصور على مجرد إعفاء المرشح للوظيفة من شرط الحصول على المؤهل عند تعيينه ، فلا يمتد إلى اعتبار الموظف حاصل على المؤهل العلي المطلوب للوظيفة ، ومن ثم فلا تسري في حقه القواعد والأحكام القانونية السارية على من لديهم المؤهل العلي .

٢ - قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٩ من فبراير ١٩٥٠ و ٣ من ديسمبر ١٩٥٠ و ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر ١٩٥٢ في شأن إعانة غلاء المعيشة ترمي جميعها إلى استقطاع ما يوازي أى زيادة يحصل عليها الموظف نتيجة لتطبيق أحكام الكادر الملحق بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ من إعانة غلاء المعيشة . وقد أصدر ديوان الموظفين في هذا الشأن الكتاب الدوري ٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، مبيناً القواعد التي تتبع في هذا الصدد ، وضرب لذلك الأمثال ، وقد جاء بالبند رابعاً من الكتاب الدوري سالف الذكر ما يأتي : « بالنسبة إلى المعينين في أول يولية ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ ، هؤلاء يمنحون إعانة الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها ، على أساس المرتبات التي نالها زملاؤهم المعينون الجدد في ٣٠ من نوفمبر ١٩٥٠ ، تاريخ تثبيت هذه الإعانة ، أو بداية الدرجة في الكادر الجديد أيهما أقل . ويخصم من الإعانة التي تستحق لهم على هذا الأساس مقدار الزيادة (إن وجدت) بين

المرتب الذى كان مقرراً للتعين فى نفس الدرجة أو المرتبة فى السكادر السابق وبينه فى السكادر الحالى ، ولما كان كادر سنة ١٩٣٩ يقضى بتحديد راتب ثلاثة جنيهات شهرياً لمن يعين فى الدرجة التاسعة سواء كان من الحاصلين على مؤهلات عليية ، أو من غير ذوى المؤهلات ، بينما حدد القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بداية مربوط الدرجة التاسعة بستة جنيهات شهرياً ، فمن ثم يتعين — تطبيقاً لأحكام قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى شأن إعانة غلاء المعيشة السالفة الذكر خصم الفرق بين المرتب الذى كان المدعى — وهو من غير ذوى المؤهلات — يستحقه طبقاً لأحكام كادر سنة ١٩٣٩ وهو ثلاثة جنيهات ، والمرتب الذى منح إياه طبقاً لأحكام السكادر الملحق بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقدره ستة جنيهات شهرياً ، من إعانه غلاء المعيشة . وهو ما اتبعته المصلحة فى شأنه ، وهو التطبيق السليم لأحكام القانون .

(القضية رقم ١٤٤٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٨

٢١ من يناير ١٩٦١

تعليم : مدرسة إعدادية ، فصل التليذ لتغيبه ، شروط إعادة قيده ، توافرها .

المبدأ القانونى :

إن النظر فى طلب إعادة القيد يتطلب حتماً الرجوع إلى سبب الفصل ، ثم إلى

المسوغات التى يتقدم بها طالب إعادة القيد ، للسبب الذى أدى إلى فصله . فسبب الفصل ومسوغات إعادة القيد ، مرتبطان ببعضهما بعض . فسبب الفصل هو غياب التليذ بلا عذر مقبول المدة التى نص عليها القانون . وأما مسوغات إعادة القيد ، فهى الأسباب التى يتقدم بها التليذ أو ولى أمره بعد فصله مبرراً بها غيابيه ، وملتمساً من أجلها إعادة قيده . وهذا المعنى واضح تماماً من نص المادة ٢٥ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم التعليم الإعدادى العام ، وهو يفصل من المدرسة كل تليذ يتغيب بغير عذر مقبول مدة خمسة عشر يوماً ، ويجوز إعادة قيد التليذ بعد فصله إذا كانت هناك مبررات تقبلها المدرسة . فالنص صريح فى أن الأصل هو فصل التليذ الذى يتغيب بلا عذر مقبول المدة المنصوص عليها ، ثم أجازت المادة إعادة قيد مثل هذا التليذ بعد فصله : إذا كانت هناك مبررات تقبلها المدرسة . أى أنه يشترط لقبول إعادة القيد أن يتقدم التليذ أو ولى أمره بمسوغات تقبلها المدرسة . فإذا كان الثابت أن المدعى لم يتقدم بأى مسوغات بل كل ما ذكره فى طلبه المؤرخين ٢٣ من سبتمبر ١٩٥٧ هو طلب إعادة قيد ولديه ، وما دام لم يتقدم بأى مسوغات لهذا الطلب ، فيكون مرفوضاً حتماً . ولئن كان المدعى قد تقدم فيما بعد بشهادتين مرضيتين ، فإن تقديمهما كان لمنطقة القاهرة الجنوبية التعليمية ، ولم يحولا إلى المدرسة إلا فى ٢٦

من أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، ومع ذلك فإن ناظر المدرسة لم يجد فيهما ما يسوغ العدول عن قراره السابق برفض إعادة القيد ، وهذا من صميم سلطاته التقديرية .

(القضية رقم ٥٦٧ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٣٩

٢١ من يناير ١٩٦١

درجة مالية : أصلية ، شخصية ، أوجه التشابه والفارقة ، اختلاف المصرف المالي والمركز القانوني لموظفي كل باب ميزانية ، أبوابها ؛ اختلاف المصرف المالي والمركز القانوني لموظفي كل باب .

المبدأ القانوني :

إن الدرجة الأصلية والدرجة الشخصية متساويتان في كل المميزات والحقوق المترتبة على منحهما ، إلا أن ذلك منوط بأن تكون تلك الدرجات الشخصية والأصلية ضمن وظائف الباب الأول من الميزانية . أما إذا كانت إحداها ضمن وظائف الباب الأول ، والأخرى ضمن وظائف الباب الثالث ، فإن الأمر يصبح جدياً مختلف ؛ إذ أن الأمر في هذه الحالة ليس مقصوداً على مجرد اختلاف المصرف المالي ، وإنما يتعلق بالمركز القانوني لكل الموظفين . فالباب الأول ينتظم الوظائف الداخلة في الهيئة أو الخارجة عن الهيئة التي يحكمها القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ ، والتي يشترط القانون للتعين فيها شروطاً معينة ، منها ثبوت لياقة الموظف الصحية أو إعفائه من هذا الشرط بقرار وزاري . بينما وظائف الباب الثالث مؤقتة

بطبيعتها ، أيأ كان الاعتماد المعين عليه الموظف ، ولا يشترط للتعين فيها شروط معينة ما دامت هي بطبيعتها مؤقتة ، ويحكم الموظف في هذه الحالة شروط عقد الاستخدام الذي صدر به قرار من مجلس الوزراء في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . فما دام أن المركز القانوني لكل من هذه الوظائف يختلف عن الآخر فإن وظائف كل من البابين الأول والثاني تبقى خاصة بالمعينين عليه ، لا يراحمهم فيها المعينون على الباب الآخر لاختلاف الوضع القانوني لكل منهم .

(القضية رقم ٥٨٦ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٤٠

٢١ من يناير ١٩٦١

موظف : خدمة ، انتهاءها ، الإحالة إلى المعاش لعدم اللياقة صحياً ، نبوت عدم اللياقة الصحية ، استنفاد أجازته المرضية والاعتيادية .

المبدأ القانوني :

إن القانون ٢١ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة ، قد أجاز في المادة ١٠٧ فقرة ثانية إنهاء خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لعدم اللياقة للخدمة صحياً ، وقرن ذلك بما يضمن حقوق الموظف ، فنصت المادة ١٠٩ منه على أنه : « يثبت عدم اللياقة الصحية بقرار من القومسيون الطبي العام بناء على طلب الموظف أو الحكومة ، ولا يجوز فصل الموظف لعدم اللياقة الصحية قبل

٧٤١

٢١ من يناير ١٩٦١

١ — دعوى : ميعاد رفعها ، طعن بالإلغاء ، قرار بالترقية :

ب — وظيفة : ميزانية ، تقرير درجة مالية معينة لبعض الوظائف في الميزانية على سبيل التدرج الهرمي ، معناه .

المبادئ القانونية :

١ — إذا كان المدعى يعلم بالقرار النافذ اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ بالترقية إلى الدرجة الثانية ، إلا أنه لم يكن قد حدد مركزه القانوني بالنسبة للقرار المطعون فيه ؛ إذ أن أقدميته في الدرجة الرابعة والثالثة كانت لا تزال مطروحة أمام المحكمة في الدعوى . . . ولم يتبين مركزه القانوني إلا من التاريخ الذي صدر فيه الحكم لمصلحته في الدعوى المذكورة ، وهو ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، ولما كان الثابت من الأوراق أنه تظلم من القرار المطعون فيه في ١١ من يناير سنة ١٩٥٨ ، ورفع الدعوى في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٨ ؛ فتسكون الدعوى قد رفعت في الميعاد القانوني ويجب الحكم بقبولها شكلاً .

٢ — يتضح من مراجعة ميزانية وزارة التربية والتعليم عن السنة المالية ١٩٥٠/١٩٥١ وبخاصة الفرع الرابع الذي يتبعه المدعى ، أن الدرجات الثانية الواردة بالفرع المشار إليه ليست مخصصة لترقية طائفة بذاتها كمنظار المدارس الثانوية كما جاء في الطعن ،

نفاذ أجازاته المرضية والاعتيادية ، ما لم يطلب الموظف نفسه الإحالة إلى المعاش دون انتظار انتهاء أجازاته . . . ولهذا هذا النص أنه لا يجوز إنهاء خدمة الموظف لعدم اللياقة للخدمة صحياً ، إلا إذا ثبت ذلك بقرار من القومسيون الطبي العام ، في الحدود والقيود التي تضمنها قانون موظفي الدولة في المادة ١٠٩ المشار إليها ؛ مما وفره القانون للموظف من ضمانات في حالة هو أحوج ما يكون فيها إلى الرعاية والعطف .

فإذا كان الواضح أن الوزارة ، قد بنت طلبها الإحالة إلى المعاش على حالة المدعى الصحية وما انتابه من مرض كانت نتيجته عدم صلاحيته للعمل . أي أن الوزارة بنت طلب الإحالة على عدم اللياقة الصحية ، فإنه لذلك كان يجب إعمال ما تهضى به المادة ١٠٩ من قانون موظفي الدولة ٣١٠ لسنة ١٩٥١ ، وذلك بالعرض على القومسيون الطبي العام بناء على طلب الموظف أو جهة الإدارة ، ليصدر قراره المثبت لعدم اللياقة الصحية ؛ مع التريث في فصل الموظف لعدم اللياقة الصحية حتى يستنفذ أجازاته المرضية والاعتيادية ، ما لم يطلب هو نفسه الإحالة إلى المعاش دون انتظار انتهاء أجازاته . ومن ثم فإن صدور قرار إحالة المدعى إلى المعاش بالمخالفة لذلك يجعله مخالفاً للقانون .

(القضية رقم ٩٠٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

وصلاحية معينة ، لا يتحققان في مثل المدعى .

(القضية رقم ٩٣٤ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٤٢

٢١ من يناير ١٩٦١

موظف : معادلات دراسية ، تسوية درجة عامل يومية بمنحه درجة شخصية ، نقله إلى السلك الذي يقتضيه مؤهله .

المبدأ القانوني :

متى كانت الدرجات السادسة موضوع النزاع مدرجة بالكادر الفني المتوسط بالباب الأول من ميزانية وزارة الزراعة . ولما صدر القراران المطعون فيهما كان المدعى من عمال اليومية الموسمين الذين تصرف أجورهم من البند ١٥ أجور من ميزانية الديوان العام ، فإنه لا يكون له بحسب أوضاع الميزانية أصل حق في التزام في الترشيح للترقية للدرجات المذكورة مع المرشحين لها من الفنيين ذوي المؤهلات الهندسية المتوسطة ، الذين ينتظمهم الباب الأول من ميزانية وزارة الزراعة . ولا بد لكي يكون له أصل حق في التزام أن يصدر قرار بإنشاء هذا المركز القانوني له ، بوضعه على درجة فنية في الباب الأول من ميزانية وزارة الزراعة ، وهو لم يوضع على درجة فنية في الباب الأول إلا اعتباراً من ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ بعد صدور القرارين المطعون فيهما .

فقد تضمن هذا الفرع ثلاث عشرة درجة وردت تحت عنوان « وظائف فنية لتعزيز وتحسين الكادر ، دون أن تخصص هذه الدرجات لوظائف معينة . الأمر الذي يستفاد منه اتساع مجال الترقية إليها لمصلحة من يستحق الترقية من قدامى رجال التعليم ، يؤكد ذلك أن القرار المطعون فيه تناول بالترقية إلى الدرجة الثانية ناظرات للمدارس الثانوية (منهن المطعون في ترقيتها) ، مع أن وظائفهن مقرر لها في الميزانية الدرجة الثالثة .

وقد يتقرر للوظيفة في التدرج الهرمي درجة مالية معينة ثم لا يؤخذ من ذلك أن لا يرقى إلى هذه الدرجة إلا من يشغل هذه الوظيفة ، دون من عداهم من رجال التعليم الذين يحل عليهم الدور في الترقية ؛ بدليل أن المنازع في ترقيتها أدركتها الترقية إلى الدرجة الثانية ، وهي شاغلة لوظيفة « ناظرة لمدرسة ثانوية للبنات » ، ولم يكن مقرراً لها إلا الدرجة الثانية بالفرع الرابع من ميزانية الوزارة ، وبدليل أن ناظر مدرسة المعلمين الابتدائية بالزيتون قد رقى . ونص في قرار ترشيحه على أنه حاصل على الدرجة الثالثة من أول ما يوسنة ١٩٤٧ . ويترتب على ذلك أن الدرجات الثانية لم تكن مخصصة في ميزانية الوزارة للسنة المالية المشار إليها لوظائف متميزة تمييزاً خاصاً ، لأن وظائف النظار لا تصطبغ بطبيعة متميزة ولا تتطلب فيمن يشغلها تأهيلاً خاصاً

بدرجة صانع ممتاز هي تحديده نسبة هذه الدرجة بواقع ١٥٪ ، وأن تكون الترقية إليها بواقع ثلاثة بالأقدمية وواحد بالاختيار ، وألا تكون الترقيات إلا إلى الدرجات الحالية ، وبعد فوات المدة المقررة وأنه تجوز الترقية من درجة إلى الدرجة التالية لها بعد ست سنوات على الأقل يقضيها العامل في درجته .

وقد أوضح ديوان الموظفين في كتابه رقم ٥٣/٣١/٢٠ ، المحرر في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ للسكرتير المالي لوزارة الحربية ، من المقصود بالفقرة الرابعة من كتاب المالية الدوري رقم ٢٣٤ — ٥٣/٩ المؤرخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ، هو ترقية من قضى اثنتي عشرة سنة في درجتى دقيق ودقيق ممتاز ولو لم يقضى ست سنوات في كل منهما ، مع مراعاة نسبة الترقية بالاختيار ونسبة الترقية بالأقدمية ، وأن تكون الترقيات على وظائف خالية ؛ كما يجب تحديد من يكون أولى بالترقية في نصيب الأقدمية . وهل هو من قضى مدة أطول في درجة دقيق ودقيق ممتاز ، أو من قضى مدة أطول في درجة دقيق ممتاز على حدة وأنه يرى أن العبرة أصبحت بقضاء مدة أطول في الدرجتين معاً .

ولما كانت الحالات التي عاجلها القرار والكتاب المشار إليهما آنفاً هي حالة العمال الذين يمرون على مرحلة دقيق ودقيق ممتاز ، وكان المدعى لم يمر على درجة دقيق بل عين مباشرة في درجة دقيق ممتاز ، ومن ثم يجب

ولا يغير من هذا النظر استحقاقه للدرجة السابعة منذ ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٢ ، بالتطبيق للقانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، ذلك أن الموظف الذى تسوى حالته بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية ، إنما يوضع على درجة شخصية في ذات السلك المعين فيه ، أما منحه درجة أصلية في السلك الذى يقتضيه مؤهله ، فيكون فيما بعد بمراعاة شروط خاصة وفي حدود نسبة معينة من الخلوات وتبعاً لأوضاع مالية مقررة . فتسوية حالة المدعى بالتطبيق لقانون المعادلات الدراسية ، لا تغير حتماً وبقوة القانون السلك المعين فيه ، الذى كان سلك عمال اليومية الموسمين وقت صدور القرارين المطعون فيهما ، إلى السلك الذى يقتضيه مؤهله ، بل لا بد أيضاً في هذه الحالة من أن يصدر قرار بإنشاء هذا المركز القانونى له ، عندما تتوافر شروط إنشائه .

(القضية رقم ١١٢٣ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٤٣

٢١ من يناير ١٩٦١

كادر عمال : ترقية إلى درجة صانع ممتاز ، شرط المدة اللازمة لجواز إجرائها .

المبدأ القانونى :

بالرجوع إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ ، وكتاب المالية المنفذ له الرقم ف ٢٣٤ — ٥٣/٩ ؛ يبين أن القواعد التى أوردها هذا القرار فيما يتعلق

المبادئ القانونية :

١ - إذا بان من الأوراق أنه ليس ثمة وحدة في الجريمة المسلكية التي جوزى المذكوران من أجلها ، أو وحدة في الموضوع وعدم قابليته للتجزئة ، ذلك أن المحكوم ضده الأول جوزى عن الجمع بين عمله الحكومي وعمله في الخارج وهي جريمة تتوافر أركانها بمجرد الجمع بين العملين ولولم يترتب عليه انقطاع الموظف عن أعمال وظيفته ، ولم يجاوز عن انقطاعه عن العمل ، بينما جوزى على تسييره على انقطاع الأول عن عمله ، وهو أمر لم تبخنه المحكمة بالنسبة للأول ، وظاهر من ذلك أن الجريمة المسلكية التي وقع من أجلها الجزاء على المحكوم ضده الأول غير الجريمة المسلكية التي وقع الجزاء من أجلها على الثاني ، وإذا كان ثمة ارتباط بين الجريمتين فإنه قابل للتجزئة إذ لكل وجهها الخاص ، ومن ثم فلا يفيد المحكوم ضده الثاني من الطعن المرفوع من هيئة مفوضي الدولة بناء على طلب المحكوم ضده الأول .

٢ - تنص المادة ٩٥ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ على أنه : « لا يجوز الجمع بين وظيفة من الوظائف العامة التي يتناول صاحبها مرتباً ، وبين إدارة أو عضوية مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو الاشتراك في تأسيسها أو الاشتغال ولو بصفة عرضية بأي عمل أو استشارة فيها ، سواء أ كان ذلك بأجر

مقارنته مع أقرانه المطعون في ترقيةهم في الدرجة التي اشتركوا فيها جميعاً ، ولا وجه لتفضيل من قضى اثنتي عشرة سنة في الدرجتين عليه . إذ مناط ذلك أن يكون العمال المقارنون مروا جميعاً على درجتين ، أما إذا مروا على درجة واحدة ، أو مر بعضهم على درجتين والبعض مر على درجة واحدة كما هو الحال في الدعوى ، فالعبرة بأقدمية هذه الدرجة دون غيرها ، طالما أن المدعى أوفى المدة اللازمة للترقية إلى الدرجة الأعلى ، وبالتالي يسبقهم في الترقية إليها طالما كان أسبق منهم في الدرجة المرقى منها ، والقول بغير هذا يؤدي إلى أعمال التفضيل في غير مجاله الذي عناه مجلس الوزراء بقراره سالف الذكر ، والذي ينصرف إلى الحالة التالية وهي حالة تدرج العمال في درجتى دقيق ودقيق ممتاز ، حتى يمكن أن تنتظمهم أقدمية واحدة في الدرجتين معاً ، إذ لا يتصور عند مقارنته في الأقدمية بين هؤلاء وبين من عينوا من الخارج مباشرة في الدرجة الأخيرة .

(القضية رقم ١٤٣٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٤٤

٢١ من يناير ١٩٦١

أ - دعوى تأديبية : طعن هيئة مفوضي الدولة في حكمها بناء على طلب المحكوم ضده الذي قضى بفصله من الخدمة ، استنفاد المحكوم ضده الثاني .

ب - موظف : جمع بين عمله الحكومي ولى شركة المساهمة ، جزاء مخالفة الحظر ، فصل الموظف المخالف ، السلطة التأديبية التي تملك توقيف هذا الجزاء .

أنه كان يجب عليها أن تنبه المحكوم ضده على حكم هذه المادة قبل توقيع العقوبة ، وذلك أنه ولئن كانت المادة ٩٥ سالفه الذكر قد نصت على أن : « يفصل الموظف الذي يخالف الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع إليها بمجرد تحققها من ذلك » ، مما يستفاد منه أن الشارع قد خول الجهة الإدارية الحق في فصل الموظف إدارياً متى تحققت من وقوع المخالفة دون إحالته إلى المحاكمة التأديبية ؛ إلا أنه ليس معنى ذلك أن هذا الحق مقصور على الجهة الإدارية وحدها ، بل أن لها كذلك إحالته إلى المحاكمة التأديبية إذا رأت وجهاً لذلك وفي هذا مصلحة محقة للموظف .

إذ ليس من شك في أن محاكمة الموظف تأديبياً ضماناً أوفى له من مجرد فصله بقرار إداري ، ولا تثريب على المحكمة التأديبية ، إذا ما عرض عليها أمر موظف جمع بين عمله الحكومي والعمل في شركة مساهمة ، إذا ما طبقت حكم المادة ٩٥ المشار إليها من تلقاء نفسها . ودون أن تنبه الموظف المخالف على ذلك ، إذ أنه فضلاً عن أنها لم تغير وصف الجريمة المسلكية المنسوبة إلى الموظف المخالف وإنما طبقت نصاً واراد في تشريع خاص متعلق بهذه المخالفة بالذات ، فإن عقوبة الفصل الواردة بالمادة ٩٥ سالفه الذكر تدخل ضمن العقوبات المبينة بالمادة ٨٤ من قانون موظفي الدولة .

(الفضية رقم ١٦٥٦ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

أم بغير أجر ، ومع ذلك يجوز لمجلس الوزراء أن يرخص بالاستغلال بأعمال عرضية بمقتضى إذن خاص يصدر في كل حالة بذاتها ، ويفصل الموظف الذي يخالف هذا الحظر من وظيفته بقرار من الجهة التابع لها بمجرد تحققها من ذلك .

وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون في خصوص هذه المادة ما يأتي : « لوحظ أن التشريع الراهن لم يتعرض إلا للقيود الخاصة بموظفي الدولة ، وقد رئي أن تمتد هذه القيود إلى أعضاء الهيئات النيابية العامة أو المحلية ، ولذلك أقيمت المادة ٩٥ على الحظر الخاص باستغلال موظفي الحكومة في نوع معين من أنواع الشركات المساهمة ، أو جعلت هذا الحظر مطلقاً يتناول العمل ولو بصفة عرضية ، مع تفويض مجلس الوزراء حق الترخيص بالقيام بعمل عرضي معين بمقتضى إذن خاص .

ويبين مما تقدم أن الحظر الوارد بالمادة المذكورة — بالنسبة لموظفي الدولة — هو ترديد لما ورد بالمواد ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة التأديبية ، وقد رأت أن الذنب المنسوب إلى المحكوم ضده الأول بما يشمل حكم المادة ٩٥ المشار إليها ، إذا ما وقعت على المحكوم ضده الأول الجزاء المبين بالمادة المذكورة ، دون أن يحتج عليها بأنها لا تملك توقيع ذلك الجزاء ، بمقولة إن هذا حق خاص بالجهة الإدارية وحدها ، أو

يتبلور في الأعمال المادية دون تلك التي تنسب إلى مصادر الالتزام الأخرى، وإن هذا تقادم خاص جاء على سبيل الاستثناء فلا يتوسع في تفسيره، وإن التعويض الذي يطلبه الموظف الفصول قبل السن التي حددتها القانون ليسرى في شأنه ما يسرى في شأن الراتب، وإنه طبقاً لما استقر عليه قضاؤها في هذا الشأن. واستطردت ذاكرة أن المدعى يخضع في أمر فصله إلى أحكام القانون ٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن رفت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال، وإلى أحكام لائحة مكافآت المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال بمصلحة السكك الحديدية الصادرة في ١٣ من أبريل سنة ١٩١٤ التي رددت أحكام هذا القانون في تحديد من الإحالة إلى المعاش، كما رده قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٠؛ ثم انتهت فيها إلى القول بأن قرار فصل المدعى قد وقع مخالفاً للقانون مما يسوغ له الحق في المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر، وقدرت له مبلغ (١٥٠ جنيهاً) مائة وخمسين جنيهاً مصرياً فقط، مراعية في الانتصار عليه - حريته في التكسب من العمل وهو خارج عن خدمة الحكومة. وانتهت إلى القول بأن الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفاً للقانون فيتين إلغاؤه على الوجه المبين بالانطوق.

« ومن حيث إن المدعى أقام هذه الدعوى الحالية بعريضة قال فيها إن الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية فسرت منطوق ذلك الحكم تفسيراً خاطئاً، ورفضت تسوية حالته طبقاً لما جاء في حكم المحكمة الإدارية الصادر لصالحه... بحجة أن الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن الذي أقامته هيئة مفوضي الدولة عنه قضى بإلغاء الحكم المطعون فيه وأن هذا الإلغاء ينصرف إلى النسوية،

٧٤٥

٢١ من يناير ١٩٦١

حكم : تفسير الحكم الصادر في دعوى التفسير، عدم مجاوزته حدود التفسير إلى التعديل في الحكم المطلوب تفسيره.

المبدأ القانوني :

لا يمكن للمحكمة العليا إغمال ولايتها في صدد دعوى تفسيرية أقامها المحكوم لمصلحته عن حكم سبق صدوره منها، إذ القاعدة التي جرت عليها في تفسير أحكامها، أنه يجب استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره، دون مجاوزة ذلك إلى تعديل فيما قضى به، ولأن القرينة القانونية المستمدة من قوة الشيء المقضي فيه، والتي نصت عليها المادة ٢٠ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة، تلحق الحكم المطلوب تفسيره، واحترام هذه القرينة يتمتع معه إعمال هذه الولاية الآن.

الحكمة

«... ومن حيث إنه بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٥٧ أصدرت هذه المحكمة حكماً في الطعن وجاء منطوقه على النحو الآتي : بقبول الطعن شكلاً، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه، وإلزام الحكومة بأن تدفع للمدعى مبلغ مائة وخمسين جنيهاً مصرياً والمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ».

وذكرت في أسباب ذلك الحكم أن موطن أعمال التقادم القصير الذي نصت عليه المادة ١٧٢ من القانون المدني، هو الفعل غير المشروع الذي

مع أن ذلك الحكم لم يتعرض لها لا في منطوقه ولا في أسبابه . وإن الإلغاء أنصب فقط على الشرط الخاص برفض طلب التعويض ، وكان هذا الإلغاء لصالحه وانتهى إلى طلب تفسير الحكم الصادر في الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢ القضائية بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٥٧ بأن الإلغاء أنصب على رفض التعويض دون المساس فيما قضى به من أحقيته في تسوية حالته طبقاً لأحكام كادر العمال على أساس اعتباره في درجه صانع دقيق بأجر يومي قدره ٤٠٠/٣٠٠ مليم من أول سبتمبر سنة ١٩١٤ . وما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام المدعى عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

« ومن حيث إن هيئة مفوضي الدولة قدمت تقريراً بالرأى القانوني في هذه الدعوى ، ذكرت فيه أن طعن الرقيم ٣٨٣ لسنة ٢ القضائية ورد على الشق الثاني من قضاء المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات فقط ، للأسباب التي ذكرتها في تخطيط ذلك الحكم لرفضه طلب التعويض ؛ وإن حكم المحكمة العليا الصادر في ١٩ من يناير ١٩٥٧ المشار إليه آنفاً لم يتناول في أسبابه جميعها أو في منطوقه سوى طلب التعويض ، ولم يتعرض للتسوية المقضى بها لا من قريب أو من بعيد ، ومن ثم يصبح هذا الشق من قضاء المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات نهائياً . وأن عبارة « رفض ما عدا ذلك » الواردة في ذيل الحكم ، تعني رفض ما عدا ما زاد عن المبلغ الذي قضت به ، إذ كان طلب التعويض يتضمن مبلغاً أكبر منه . ثم خلصت في نهاية التقرير إلى القول بوجوب تفسير الحكم على هذا الوجه دون غيره .

« ومن حيث إنه يبين من مساق الوقائع السابقة أن المدعى طلب في دعواه من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات مطلبين ، أجابته إلى المطلب الأول وقضت فيه على وجه معين سبق تبياناه ورفضت المطلب الثاني .

« ومن حيث إن الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢ القضائية الذي أقامته هيئة مفوضي الدولة كان موضوعه الشق المرفوض من طلبات المدعى دون غيره وقد ناقشت هذه المحكمة هذا المطلب في حكمها ؛ ولم تتعرض للشق الأول لا في أسبابها ولا في منطوق حكمها ، ولم تستعمل ولايتها في إزال حكم القانون على وجهه الصحيح في التسوية غير مقيدة في ذلك بطلبات مفوضي الدولة أو الأسباب التي تبديها هذه الهيئة ، كما جرت على ذلك في العديد من أحكامها . . . ومن ثم يكون الشرط الأول من حكم المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات قد حاز قوة الشيء المقضى فيه ، أياً كان وجهه نظر الجهة الإدارية في التسوية ، إذ لم تطلب من هيئة مفوضي الدولة الطعن في هذا الشرط ولم تضمنها الأخيرة طعنها ولم تستعمل هذه المحكمة ولايتها في إزال حكم القانون عليها كما سبق البيان ، ولا يمكنها إعمال حكم هذه الولاية في صد بدعوى تفسيرية أقامها المحكوم لصالحه عن حكم سبق صدوره منها ، إذ القاعدة التي جرت عليها في تفسيرها لأحكامها أنه يتعين استظهار دعوى التفسير على أساس ما قضى به الحكم المطلوب تفسيره دون مجاوزة ذلك إلى تعديل فيما قضى به ولأن القرينة القانونية المستمدة من قوة الشيء المقضى فيه والتي نصت عليها المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة تلحق الحكم المطلوب تفسيره واحترام هذه القرينة يمتنع معه إعمال هذه الولاية الآن .

« ومن حيث إنه وضع من كل ما تقدم أن المدعى على حق في طلبه طبقاً لنص المادة ٣٦٦ مرافعات ، ومن ثم تجب عليه المحكمة بتفسير حكمها الصادر بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٥٧ في الطعن

المبدأ القانوني :

إنه ولئن لم ترد بكشف الوظائف التي تحتاج إلى دقة الملحق بكادر العمال وظيفية مساواة بالذات ملاحظ عموم للسيارات ، ، إلا أن ذلك لا يكفي للدلالة على أن المقصود بهذه التسمية في قرار تعيين المدعى أن جهة الإدارة قد عينته لأول مرة في درجة أعلى كثيراً من درجة صانع دقيق ، وهي درجة ملاحظ . ذلك أنه في مقام التعيين لا يكفي الدليل الافتراضي أو الظني لتحديد طبيعة الرابطة القانونية التي نشأت بمقتضى قرار التعيين ، بل لا بد من قيام الدليل اليقيني على ما انصرفت إليه نية جهة الإدارة في هذا الشأن .

وفوق أن أوراق ملف الخدمة خالياً بما يؤيد الافتراض أو الظن بأن جهة الإدارة قد عينت المدعى لأول مرة في درجة ملاحظ فإن هذه الدرجة وردت في الكادر في قة مدارج سلم الترقى للصناع والعمال الفنيين ، ونص فيه على أنها بفتحها متداخلة في الدرجتين السابعة والسادسة . فهي بهذه المثابة لا تجري العادة على التعيين فيها لأول مرة . هذا إلى أن الواضح من ملف الخدمة أن خصائص وظيفة المدعى هي خصائص وظيفة ميكانيكي . بل أنه وصف صراحة بأنه ميكانيكي سيارات ، ووظيفة ميكانيكي وردت في الكشف رقم ٦ من بين الوظائف التي تحتاج إلى دقة ، مما يكشف عن وجه الحق فيما تقرره جهة الإدارة من أن المدعى عين في درجة صانع دقيق .

(القضية رقم ١٢٠٢ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

رقم ٣٨٣ لسنة ٢ القضائية وتوضيح ما أبهم منه ببيان المقصود من عبارتي « إلغاء الحكم الطعون فيه ورفض ما عدا ذلك » الواردتين في ذلك الحكم بأنه الشق الثاني من الحكم الصادر من المحكمة الإدارية لوزارة المواصلات بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ الخاص بالتعويض فقط ، وليس لها من أثر على الشق الأول منه الخاص بالتسوية التي قضت فيه تلك المحكمة بحكم حاز قوة الأمر المقضى فيه . . . » .

(القضية رقم ١٨٠٣ سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٧٤٦

٢٨ من يناير ١٩٦١

عامل مؤقت : فصله ، تعيين العمال للقيام بأعمال محددة ، لإنهاء هذه الأعمال .

المبدأ القانوني :

تخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركز العمال القانوني في علاقتهم بالحكومة على أساس عمل محدد ، هو تسلم المهمات الموجودة بمخازن ومعسكرات الجيش البريطاني وتشوينها بمخازن دائرة مصر ، فخدمتهم بهذه المثابة ذات صفة مؤقتة لا تستطل بعد انتهاء العمل المحدد الذي نشأت على أساسه علاقتهم بالحكومة ؛ ومن ثم فإنهم يعتبرون مفصولين بانتهاء هذا العمل ، وبالتالي لا محل لدعواهم تعسف الإدارة في اعتبارهم مفصولين على هذا النحو .

(القضية رقم ٢٩٥ سنة ٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧٤٧

٢٨ من يناير ١٩٦١

كادر العمال : ملاحظ عموم للسيارات ، الوظائف التي تحتاج إلى دقة ، ذكر هذه التسمية في قرار تعيين العامل .

عدم سماع دعوى الطلاق المتعلقة بغير المسلمين

للاستاذ أحمد فخرت

المفتش القضائي بالنيابة العامة

أولاً - تمهيد :

الأساس الذي بنى عليه الإسلام معاملة المسلمين لمن في بلادهم من غير المسلمين أننا أمرنا بتركهم وما يدينون وعدم التعرض لهم فيما يعتقدون .

وعلى هذا الأساس كل زواج تم بين اثنين منهم صحيحاً حسب دينهم لا يجوز للمسلم الاعتراض عليه ولا للقضاء الإسلامي التعرض له سواء أكانا من أهل الكتاب أم من المشركين أم من غيرهم وسواء أكان هذا الزواج صحيحاً في حكم الإسلام أو غير صحيح في حكمه لفقده أى شرط من شروطه ومن ثم فلا يجوز التعرض لها في زوجيتهما حتى لو اختصما إلينا في بعض آثار هذه الزوجية . ولكننا نتعرض لها ونمضى حكم الإسلام في زوجيتهما في حالات ثلاث :

الأولى : أن يختصما في الزوجية ويترافعا إلينا طالبين حكم الإسلام فيها .

الثانية : أن يكون في زوجيتهما اعتداء على حق مسلم .

الثالثة : أن يسلم الزوجان أو أحدهما (١) .

ولقد اقتضى التيسير على غير المسلمين احتراماً لمقائدهم أن يضع المشرع في المادة ٧/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قيداً على دعوى الطلاق بالنسبة لهم حيث قضت بعدم سماع دعوى الطلاق إلا إذا كان الزوجان يدينان بوقوع الطلاق .

ثانياً - نطاق تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين :

نصت المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذي وحد جهات القضاء على أنه « تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة ، أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة

(١) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف طبعة سنة ١٩٣٦ ص ١١٩ وما بعدها ، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للأستاذ الشيخ محمد زيد الأبياني طبعة سنة ١٩٠٣ الجزء الأول ص ١٩٠ وما يليها .

بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم .

ومفاد ذلك أن الشرع قد وزع الاختصاص التشريعي بين الشريعة الإسلامية والشرائع الخاصة في مسائل الأحوال الشخصية فخص الشريعة الإسلامية باختصاص تشريعي ينبسط على العلاقة التي يكون طرفها مسلمين أو أحد طرفيها مسلماً أو طرفها غير مسلمين إذا لم تتوافر شروط تطبيق الشريعة الخاصة . كما اشترط لأعمال الشريعة الخاصة بغير المسلمين شروطاً ثلاثة بينها المادة المذكورة وهي :

(١) اتحاد الطرفين المتنازعين طائفة وملة .

(٢) وأن يكون لهذه الطائفة قضاء ملى منظم وقت صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

(٣) وألا تتعارض أحكام الشريعة الخاصة مع النظام العام .

وهذه الشروط قد عطف بالوار فدل ذلك على وجوب تحقق هذه الشروط جميعها ولم تعطف بأو حتى يكتفى بشرط واحد دون باقي الشروط .

وعليه فإنه إذا توافرت الشروط الثلاثة المنوه عنها طبقت الشريعة الخاصة أما إذا تخلفت كل هذه الشروط أو إحداها فإن الشريعة الإسلامية هي التي تحكم النزاع وتطبق على غير المسلمين ، وما من شك في أنه إذا كانت الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق فإنها تطبق طبقاً لأرجح الآراء من مذهب أبي حنيفة إعمالاً لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تنص على أنه « تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد » .

ولما كانت الشريعة الإسلامية تتضمن قواعد موضوعية خاصة بالمسلمين وقواعد موضوعية خاصة بالذميين وهي في الواقع قواعد إحالة تقضى بتركهم وما يدينون مما يؤدي إلى تطبيق شرائعهم الخاصة ، فقد انقسم الفقه والقضاء إلى رأيين حول المقصود بالقواعد التي تطبق إذا كانت قواعد الشريعة الإسلامية هي القواعد الواجبة التطبيق .

الرأي الأول :

يرى أن المقصود هو القواعد الخاصة بالذميين تأسيساً على : أولاً — أن المذهب الحنفي يتضمن أحكاماً خاصة بالذميين وأحكاماً خاصة بالمسلمين وأن الإمام أبو حنيفة يقر غير المسلمين على جميع الأنسكة وإن كانت فاسدة بين المسلمين متى كانت صحيحة جائزة في ذمتهم مما مقتضاه استبعاد القواعد الموضوعية الخاصة بالمسلمين وإفساح المجال للقواعد الموضوعية المشتركة بين ذوى الملل المختلفة .

وثانياً — أن الشرع المصري قد أخذ بالمبدأ القائل بترك الذميين وما يدينون حين نصت الفقرة السابعة من المادة ٩٩ أنه « لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق » .

وقد أخذت محكمة استئناف القاهرة بهذا الرأي إذ أنكرت على الزوج المسيحي حق إيقاع طلاق زوجته بإرادته المنفردة إذا كانا مختلفين في الطائفة والمذهب مستبعدة بذلك القواعد الموضوعية الخاصة بالمسلمين ، منسحة المجال للقواعد الموضوعية المشتركة بين ذوى الملل المختلفة (١) .

ويبدو أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على الرأي فهي قد قالت في حكمين آخرين « بأن القاعدة التي تضمنتها المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وأشير إليها في المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تميل إلى الرجوع من مذهب أبي حنيفة لا فيما يختص بالمسلمين بل فيما يختص بالمسيحيين من أهل القنطرة متى كانت هناك قواعد خاصة بهم في الفقه الحنفي وقررت أن الرجحان من مذهب أبي حنيفة يجب ألا يقاس بالمعايير التي كانت تأخذ بها المحاكم الشرعية بل في ضوء المبادئ القانونية التي ينطوي عليها التشريع الحاضر » (٢) .

وقد ترتب على وجهة النظر هذه أن ألغت محكمة استئناف القاهرة بحكمها هذين ، حكمين صدرتا من محكمة القاهرة الابتدائية كانا قد طبقا على النزاع الأحكام الواردة في مذهب أبي حنيفة والخاصة بالمسلمين .

الرأي الثاني :

يرى أنه حيث يتقرر تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين فإن ذلك يوجب تطبيق القواعد المطبقة على المسلمين أي أن القواعد الموضوعية في الشريعة الإسلامية هي التي تحكم منازعات غير المسلمين التي لم تتوافر بالنسبة لهم شروط انطباق الشريعة الخاصة تأسيساً على ما يلي :

(١) أن المشرع حينما أراد بيان القواعد التي تحكم مسائل الأحوال الشخصية في حالة عدم توفر الشروط الخاصة بتطبيق الشرائع الخاصة قد أحال إلى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ولم يحل مباشرة على المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فانه بذلك قد أشار إلى أن القواعد الخاصة بالمسلمين هي التي تكون واجبة التطبيق .

(٢) أنه يجب الرجوع إلى كتب الترجيح لتحديد القول الراجح في مذهب أبي حنيفة ، وأن الرأي القائل بترك الذميين وما يدينون ليس هو الرأي الراجح بل أن الراجح هو قول صاحبين بالتعرض لزواج الذميين وإبطاله إن كان باطلاً في نظر الشريعة ترفع الزوجان إلينا أم لم يترافعا وما دام الحال كذلك فإن ترجيح محكمة استئناف القاهرة لرأي الإمام على رأي صاحبين يخالف أصول الترجيح المعتمدة ويجعل القاضي في مركز المشرع لأن المشرع لم ينص على اختيار الملائم بل على اختيار الأرجح .

(٣) أن الرأي المخالف يؤدي إلى أن تصبح شروط تطبيق الشرائع الخاصة لغواً طالما أن الشرائع الخاصة ستطبق سواء تحققت شروط تطبيقها أم لم تتحقق .

(١) انحلال الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس — رسالة للدكتور إهاب إسماعيل سنة ١٩٥٩ م ١٩ وما بعدها ؛ أصول الرافعات للدكتور أحمد مسلم طبعة سنة ١٩٥٦ م ١٥٠ ؛ واستئناف القاهرة ١٩٥٧/٣/٦ في القضية رقم ١٦٦ سنة ٧٣ ق (غير منشور) .
(٢) استئناف القاهرة ١٩٥٧/٣/١٣ في القضيتين رقم ١٥٦ ، ١٥٧ سنة ٧٣ ق (غير منشور) .

(٤) أن الرأي المخالف يؤدي إلى وجود حالات غير محكومة بقواعد معينة إذا كانت القواعد التي تحكم الأمر في شريعة من الشرائع مختلفة عن تلك التي تحكمها في شريعة أخرى وكان أحد الخصوم ينتمي إلى إحدى الشريعتين وكان الخصم الآخر ينتمي إلى الشريعة الأخرى .

(٥) أن الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تقطع في عدم صحة الرأي الأول إذ نص المشرع فيها على عدم ممانع دعوى الطلاق إذا كان أحد الطرفين لا يدين بوقوعه ولو صح ما ذهب إليه الرأي الأول من أن المقصود هو ما يخص غير المسلمين من قواعد تأمر بتركهم وما يدينون لما كان المشرع بحاجة إلى إيجاد مثل هذا النص .

(٦) يضاف إلى ما تقدم ، كله أن المشرع قصد بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الإقلال من تعدد التشريعات الداخلية التي تحكم مسائل الأحوال الشخصية ، ولا شك أنه مع وجهة نظر الرأي الأول لا يمكن أن نخطو خطوة إلى الأمام في هذا الأمر الذي يتضاد مع حكمة الإصلاح الخطير الذي أتى به هذا القانون (١) .

والخلاصة مما تقدم أن كلا الرأيين ذهب في تفسير المقصود بأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة تفسيراً يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . فبينما ذهب الرأي الأول إلى أن أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة هو إقرار غير المسلمين على جميع الأنكحة وإن كانت فاسدة بين المسلمين متى كانت صحيحة جائزة بينهم واتخذ من ذلك قاعدة إسناد ينحى بها تطبيق القواعد الموضوعية الخاصة بالمسلمين إذا بالرأي الثاني يرى أن أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة هو رأي صاحبين الذي يقول بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية على الذميين دون رأي الإمام أبي حنيفة الذي يرى تركهم وما يدينون .

والواقع من الأمر أن المذهب الحنفي وهو يعرض للأصل في الشريعة الإسلامية يرى أن الأصل هو العموم في حق الناس كافة سواء كانوا مسلمين أو ذميين وعقد الذمة يؤكد جانب حقوق الذميين أما التزامهم بأحكام الإسلام فلا يأتي من عقد الذمة بل من عموم ولاية أحكام الشريعة الإسلامية في دار الإسلام . فالمسلمين ولاية عامة تجعل أحكام الإسلام ملازمة لجميع قاطناتها إلا أنه في بعض المسائل التي تخص الذميين اختلفت فيها مناحي الرأي بين الإمام وصاحبيه اختلافاً مناطه الأساسي الذي يقيم كل عليه حكمه فبينما يرى الإمام في مسألة ما تركهم وما يدينون إذ بالصاحبين يريان أخذهم بأحكام المسلمين ، ومن هذه المسائل المختلف عليها زواج الذميين بلا شهود وزواجهم في العدة وزواجهم بالمحارم وفي صدد المسألة المختلف عليها كان يضع كل منهما قاعدة موضوعية حسب رأيه مما أصبحت معه تلك القواعد الموضوعية من صميم قواعد الشرع الإسلامي تطبق في الخصوصية التي صدرت فيها إن كانت هي القول الراجح في المذهب ومن ثم فلا يجب القول مع المذهب الأول بأن أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة تتضمن قاعدة إسناد إلى الشرائع الخاصة كما لا يجب القول مع المذهب الثاني بتطبيق

(١) الدكتور إمام إسماعيل المرجع السابق من ٢١ وما بعدها ؛ والأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وللأجانب للدكتور أحمد سلامة طبعة سنة ١٩٥٨ من ٢٩٧ وما بعدها .

القواعد التي تحكم المسلمين على الذميين بصفة عامة بل يطبق في حق الذميين القواعد التي تطبق في حق المسلمين والمتفق عليها وأرجح الأقوال في المذهب في المسألة المختلف عليها باعتبار هذه القواعد قواعد موضوعية أصبحت من صميم الشرع الإسلامي باندماجها في قواعده وقيامها على أسس شرعية (١).

ثالثاً — طلاق الذمى زوجته بإرادته المنفردة :

إن الراجح في المذهب الحنفي أنه يجوز للذمى أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة طلاقاً مائزماً مستجاً آثاره فقد جاء في الدر المختار في الجزء الثاني وكذلك في فتح القدير الجزء الثاني في باب زواج الذمى وكذا في آخر باب العدة « أنه إذا ترفع إلينا زوجان وهما على الكفر وقد طلق الزوج زوجته ثلاثاً وطلبت الزوجة التفريق فإنه يفرق بينهما إجماعاً وكذا لو خالعهما ثم عاشرها من غير عقد » وجاء في الأنقروية في الجزء الأول ما نصه « إذا طلق الذمى امرأته ثلاثاً أو خالعهما ثم أقام عليها فرافعته إلى السلطان فالقاضي يفرق بينهما بالاتفاق » ومثله في حاشية البحر في الجزء الثالث . وجاء في الأنقروية أيضاً ما نصه « ذمية طلقها زوجها أو مات عنها لا تمتد عند أبي حنيفة » وجاء ذلك أيضاً في تنوير الأبصار وجاء في الهندية « إذا تزوج النصراني بنصرانية بما لا يصلح مهراً فدخل بها أو طلقها قبل الدخول فليس لها مهر » وجاء في تنقيح الحامدية في الجزء الأول ما يأتي « سئل عن ذمية طلقها زوجها الذمى ثلاثاً لدى بيعة شرعية وطلب التفريق فهل تجاب إلى ذلك — الجواب نعم — لأنهم يعتقدون أن الطلاق مزيل للملك وإن كانوا لا يعتقدونه محصور العدد » .

هذا وطلاق الذمى لزوجته يوافق أصل التشريع عندهم إذ ورد بإنجيل متى الإصحاح التاسع عشر ما يفيد قول المسيح إن من طلق امرأته إلا لعلة الرنا يجعلها تزني ومن يتزوج بمطلقة يزني . ومفهوم ذلك أن المسيحي أن يتولى إيقاع الطلاق بنفسه على زوجته المسيحية بدون حاجة إلى توسط الكنيسة وليس عليه في أصل الشريعة سلطان سوى دينه وإيمانه وخوفه من الله في أن لا يطلق لغير هذا السبب ولم ينص في أصل الشريعة المسيحية على أن لأحد حقاً في أن يراقبه أو يناقشه في سبب الطلاق ويطلبه بالدليل على وقوع الزنا ممن يريد طلاقها . وعلى كل فتأب في أصل الشريعة المسيحية أن للزوج أن يتولى إيقاع الطلاق بنفسه وعلى هذا فإن ما جرى عليه التشريع بعد ذلك عند المسيحيين من جعل إيقاع الطلاق المرخص به من حق الرئاسة الدينية إنما هو اجتهاد في التشريع اقتضته المصلحة العامة ولم ينص عليه في أصل الكتاب (٢) .

وحاصل ما تقدم أنه يحق للزوج الذمى المختلف مع زوجته في الطائفة والملة أن يطلقها بإرادته المنفردة بشرط مراعاة القيد الوارد في المادة ٧/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(١) استئناف اسكندرية ١٩٦١/٤/٦ المحاماة السنة ٤١ العدد ٤ ص ٥١٤ .

(٢) استئناف اسكندرية الحكم السابق الصادر في ١٩٦١/٤/٦ .

رابعاً — القيد الوارد في المادة ٧/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية :

ذهبت محكمة النقض في حكم لها إلى أن القيد الذي تضمنته المادة ٧/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو من القيود الموضوعية ويستشف من هذا القضاء أنه قيد واجب التطبيق دون حاجة إلى دفع به لأن الأحكام الموضوعية في القانون الذي تطبقه المحكمة هي أحكام واجبة الأعمال دون حاجة إلى طلب بذلك متى كانت آمرة لأن حسن تطبيق القانون من أول واجبات المحكمة . وقد قالت محكمة النقض في حكمها « ولما كانت المادة ٩٩ من اللائحة قد نصت في فقرتها الأخيرة على حكم من الأحكام الواجبة التطبيق يقضى بأن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ، وكانت محكمة تقرير هذا النص — كما يبين من المذكرة التفسيرية — هي أن المحاكم الشرعية كانت تحكم بوقوع طلاق غير المسلم على زوجته غير المسلمة عملاً بالمادة ٢٨٠ من ذات اللائحة ، وأنه كان في ذلك حرج ومشقة بالنسبة للطوائف غير المسلمة التي لا تدين بوقوع الطلاق ، وأنه دفعاً لهذا الحرج وتلك المشقة شرعت هذه القاعدة ، وأن تطبيقها يوجب تعرف الأحكام الموضوعية لشريعة كل من الزوجين حتى إذا ما تبين أن أيهما لا يدين بالطلاق وجب الامتناع عن سماع الدعوى » (١) .

وغنى عن البيان أنه لا وجه للتعدي بأن لفظ الطلاق الوارد في المادة المذكورة يفيد أن القيد مقصور على حالات الطلاق بإرادة الزوج المنفردة دون وساطة القاضي لأن مفهوم المذكرة الإيضاحية للمادة ٧/٩٩ يفيد أن هذا النص إنما شرع لدفع الحرج والمشقة عن الطوائف التي لا تدين بأصل الطلاق أي بجواز انحلال الزواج في حياة الزوجين فالزوج من هذه الطائفة لم يكن يعتبر عند كنيسة مطلقاً لتأييد عقد الزواج عندهم فلم يكن يستطيع الزواج مرة أخرى ، أما بالنسبة للطوائف المسيحية التي كانت تدين بأصل وقوع الطلاق فإن هذا الحرج لم يكن موجوداً في حقهم ، هذا فضلاً عن أن القول بأن لفظ الطلاق الوارد في تلك المادة لا يعنى سوى الطلاق الذي يوقعه الرجل بإرادته المنفردة يجعل ورود نص المادة ٧/٩٩ لغواً يجب تنزيه المشرع عنه لأنه لا توجد ولا طائفة واحدة في المسيحية تبيع انحلال الزواج بالإرادة المنفردة . ولا يقدح في ذلك القول بأن القيد الوارد في المادة المذكورة لا ينطبق إلا إذا كانت شريعة غير المسلمين هي الواجبة التطبيق ، إذ لم تكن المحاكم الشرعية تستطيع تطبيق أي شريعة طائفية بل كانت محاكم مقيدة بالاختصاص التشريعي للشريعة الإسلامية . والمادة حين فرضت قصد بها أن تكون قيداً على الشريعة الإسلامية التي كانت هي وحدها الجائز تطبيقها بمعرفة تلك المحاكم . أما بعد صدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ فقد ظل الحال دون تغيير بالنسبة للشريعة

(١) نقض ١٩٦٠/١١/١٧ بمجموعة التبويب السنة ١١ العدد ٣ ص ٥٨٣ ؛ ١٩٦٣/٢/٦ في الطعن ٣٦ سنة ٢٩ ق ؛ القاهرة الكلية ٦٢/١١/٢٦ في القضية ٦٧٧ سنة ٦٢ كلى ؛ ١٩٦٣/٢/١٩ في القضية ١٢٧٤ سنة ٦٢ كلى (غير منشورة) .

الواجبة التطبيق على مختلف الملة ، إذ هي الشريعة الإسلامية كذلك ولا يتصور في ظل المادة السادسة من هذا القانون أن تطبق على مختلف الملة شريعة طائفية حتى يمكن قصر القيد الوارد في المادة ٧/٩٩ عليها وذلك حسبما أفصح عنه حكم محكمة النقض السابق الإشارة إليه .

وخلاصة كل ما تقدم :

إنه حيث يتقرر تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين فإن ذلك يعنى الفصل في النزاع كما لو كان قد نشأ تماماً بين مسلمين أو بين مسلم وغير مسلم مع مراعاة ما يدخله المشرع من قيود على ذلك وبالإحداث القيد الذي تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ذلك القيد الذي أوجب الامتناع عن سماع دعوى الطلاق إذا ما تبين أن أحد الزوجين لا يد بين بوقوع الطلاق .

فصل الموظف ليس من أعمال السيادة

بحث في دستورية القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣

للمستأذ محمد سامي مازر المحامى

أعمال السيادة من وضع القاضى وصنعه لا الشارع ، فالقاضى بعد أن يطرح النزاع لديه ، يستعرض وقائمه وظروفه وملابساته ، ثم ينتهى من بحثها إلى تقرير ما إذا كان العمل المطروح عليه عملا إداريا عاديا ، أو هو عمل من أعمال السيادة .

بهذا قال الفقه ، فعرف عمل السيادة بأنه عمل يصدر من السلطة التنفيذية ، وتحيط به اعتبارات خاصة كسلامة الدولة فى الداخل أو الخارج ، وتخرج عن رقابة المحاكم ، متى قرره القضاء هذه الصفة .
(الدكتور الطماوى فى القرارات الإدارية ص ١٠٠) .

وبه قال القضاء إذ قضت محكمة النقض قبل إنشاء مجلس الدولة بأن المحاكم هى المختصة بتقرير الوصف القانونى للعمل الصادر من السلطات العامة فى معنى المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم ، وصاحبة القول الفصل فى أنه من أعمال السيادة أو عمل إدارى . (نقض ٣ من نوفمبر ١٩٤٤ مج ٤٥ ص ١٤٢) .

ثم أقره الشارع حين عدل بالقانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ نص القانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ فى صدد أعمال السيادة .

والشارع مهمته أن يضع القواعد الضابطة للسلوك ، وهى قواعد مجردة لا تتغير من ظرف إلى ظرف ، أما القاضى فهو الذى يستكنه الظروف ويدخلها فى حسابه وتقديره . ولما كانت أعمال السيادة وليدة الظروف ، فهى فى نطاق عمل القاضى وبمناأى عن تدخل الشارع .

وإذ كانت أعمال السيادة المجال فيها للقاضى لا الشارع ، وكانت الأصول الدستورية المقررة تقضى بأن للقاضى مجاله ، فلا يكون شارعا ، وللشارع مجاله ، فلا يكون قاضيا ، فإن فى اقتحام أحدهما مجال الآخر ، خروجاً على هذه الأصول ومجافاة لها .

والقول الجامع فى المميز لأعمال السيادة ، هو طبيعتها ، والشارع مهما يمتد سلطانه ليس فى مكنته أن يغير فى طبائع الأشياء أو يبدل منها .

وإذ كانت هذه من المسلمات ، فقد خرج القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ عليها ، وانحرف عنها ، ذلك أن فصل الموظف بطبيعته ، وأيا كانت أداته ، عمل إدارى ، بل هو المثل البارز للعمل الإدارى البحت .

فمجلس الدولة الفرنسي لم يقل إن فصل الموظف يمكن أن يكون عملاً من أعمال السيادة .
والقضاء في مصر قد نحا هذا النحو ، وقد توج هذا القضاء بإنشاء مجلس الدولة المصري ، الذي
جعل في مقدمة ما يختص به قضايا فصل الموظفين ، إلغاء وتمويصاً ؛ بل لقد تضمنت مذكرته الايضاحية
تنويعاً خاصاً بضمانات الموظفين ، وأثرها في صلاح أداة الحكم ، إذ جاء بها ما يأتي :

« ثم عالجت المادة الرابعة من القانون الهمة الأساسية لمحكمة القضاء الإداري ، وهي في جوهرها
تنحصر في أمرين : أولهما تأمين الموظفين على وظائفهم وبث روح الطمأنينة في نفوسهم حتى يقوموا بما
يعهد به إليهم من مشون ، ويوسد لهم من سلطان ، دون مراعاة لغير أحكام القانون فلا ينحرفون عنها
خوفاً من بطش أو توقيا لانتقام .

بل لقد جاء في المذكرة المشار إليها ما يأتي :

« وقد كان من الممكن أن ينص المشروع على أن لا يقع الفصل الإداري إلا بعد موافقة مجلس
الدولة ، إلا أن ما يقتضيه نظام الحكم ويقرضه على الحكومة من تبعات ومسئوليات تتطلب منحها
قدراً من السلطة على الموظف ، تستعمله كلما رأت وجهاً لذلك . كما أن من بين صور الفصل الإداري
ما يستلزم بطبيعته أن يكون زمامه في يد الحكومة كحالة الفصل لإلغاء الوظيفة لأن ترتيب الوظائف
وتوزيع الاختصاص بينها من شأن الحكومة وحدها . لذلك أقر المشروع للحكومة سلطتها في
فصل الموظفين ، وجعل للموظفين إلى جانب ذلك الحق في الطعن أمام مجلس الدولة في قرار الحكومة
بفصلهم . ولا يقف مجلس الدولة في نظر هذا الطعن عند حد التحقق من استيفاء قرار الفصل الإداري
لأوضاعه وشروطه الشكلية ، بل له أن يفحص أسباب هذا القرار والدوافع إليه ، أهى المصلحة العامة
أو شهوة الحكام في الإساءة والانتقام » .

وايست هذه العبارات كما قيل بالأمانى والأحلام ، وإنما هى جوهر المقاصد والأغراض التى
يستهدى بها وتدخل في الحساب والتقدير .

ولم نذهب بعيداً ، والشارع في بداءة الثورة وعنفوانها أصدر القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، وقال
في مذكرته الايضاحية ما يأتي :

« أنه لما كان طابع العهد الجديد يقوم على تطهير كل نواحي النشاط في المملكة من كل ما يشوبها
من أدران ، لتستقبل البلاد عهداً يتسم بحسن السمعة ، ويرفع من كرامة مصر لتقبوا المركز اللائق
بين الشعوب ، ولما كانت الحكومة في مقدمة الجهات التى يجب أن يشملها التطهير فتفتح بذلك صفحة
بيضاء في حكم نظيف يقوم عليه موظفون عرفوا بالبعد عن شوائب العهد البائد ، ولم يعلق بهم من
غبار وأدران ما يجعلهم غير صالحين للنهوض بأعباء العهد الجديد ، وهم علة العلل في المعاونة على
ما تم من فساد » .

هذا الشارع وتلك هى أهدافه ومراميه ، وتلك هى الظروف التى يشرع فيها ، لم يقل إن فصل
الموظفين يعتبر عملاً من أعمال السيادة ، بل كل ما حجب عن مجلس الدولة هو طلبات الإلغاء ،

أما طلبات التعويض فقد ظلت من اختصاص المجلس . وبالرغم من أن الشارع ذاته قرر للموظف الموصول تعويضاً — وقد صدرت من مجلس الدولة أحكام عديدة أنصفت الموظفين الذين فصلوا ، وأعلنت فساد ما نسب إليهم ، بل ردت عنهم كل شبهة أو ريبة .

ولعله يلفت النظر أن الأسباب التي تضمنتها المذكرة الإيضاحية للقانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ ، مستقاة في جوهرها مما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ .

القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ لايسرى على الدعاوى المنظورة :

وإذا صبح في الجدل أن الشارع يملك إصدار قانون بتحويل العمل الإداري إلى عمل سيادة ؛ فإن هذا يكون منه عملاً إنشائياً ، يجري حكمه على الأعمال الإدارية التي تقع بعد تاريخ العمل بالقانون . ولما كان فصل الموظفين معتبراً من صميم الأعمال الإدارية البعثة ، بل هو على رأسها ؛ وتلك قاعدة أصلية أكدتها جميع التشريعات الصادرة في شأن الموظفين وقانون مجلس الدولة ذاته ، فإذا مارأى الشارع أن يحول هذا العمل الإداري البعث إلى مرتبة عمل السيادة بتشريع ، فإن هذا التشريع لايسرى على قرارات فصل الموظفين التي صدرت قبل سريانه ، مالم ينص الشارع على سريانه على الماضي بنص صريح .

وهذا ما جرى عليه الشارع حق بالنسبة لأعمال هي بطبيعتها من أعمال السيادة ، فقد نص القانون ٢٧٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه يعتبر من أعمال السيادة كل تدبير اتخذته أو يتخذها القائد العام للقوات المسلحة ، باعتباره رئيس حركة الجيش التي قامت في يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها إذا اتخذ في مدة لا تجاوز ستة أشهر من ذلك التاريخ ، وتنتهي هذه التدابير بانتهاء هذا الأجل .

وظاهر أن القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ لايشتمل على نص بسريانه على الماضي .

على أن هناك خصوصية في صدد القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ ، تؤكد الأخذ بهذه القاعدة تأكيداً كيداً . قاطعاً — ذلك أن الشارع قد قرن اعتبار فصل الموظفين بقرارات جمهورية من أعمال السيادة بمقتضى القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ ، بأن أجاز للموظف التظلم من القرار الجمهوري الذي يصدر بفصله أمام لجنة معينة . فهناك تلازم بين اعتبار القرار الجمهوري الصادر بالفصل عملاً من أعمال السيادة ، وبين التظلم منه أمام اللجنة المذكورة . ولما كان لهذا التظلم ميعاد يبدأ من تاريخ نشر القرار الجمهوري الصادر بالفصل ؛ فإنه كنتيجة لازمة لذلك لايسرى القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ إلا بالنسبة للقرارات الجمهورية التي يمكن التظلم منها في الميعاد المنصوص عليه فيه ، وبالتالي لايسرى إلا على القرارات الجمهورية التي تصدر بالفصل بعد العمل بالقانون المذكور .

ولا يجوز القول بأن التظلم بالنسبة للقرارات الجمهورية التي صدرت بالفصل قبل العمل بالقانون ؛ ورفعت عنها دعاوى بالفعل ، يبدأ ميعاده من تاريخ الحكم الذي يصدر في هذه الدعاوى ؛ ذلك أن

الشارع لو أنه قصد ذلك لوضع حكما وقتيا بهذا المعنى ، ولما لم يفعل فإن مراده بلا شك عدم سريان القانون على القرارات الجمهورية التي صدرت قبل العمل بالقانون .

ولا يمكن القول مطلقا بأنه في مدد حساب ميعاد التظلم يستدل بكلمة القرار الواردة في النص كلمة « الحكم » بالنسبة إلى القرارات التي صدرت من قبل ورفعت عنها دعاوى لان هذا أمر لا يملكه إلا الشارع وحده .

قواعد الاختصاص :

يقولون إن القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ أتى بقاعدة من قواعد الاختصاص ، ومن ثم فهو يسرى على الدعاوى المنظورة مادام لم يقفل فيها باب المرافعة ؛ وهذا النظر غير سديد . ذلك أن القانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ أتى بقاعدة موضوعية وهي اعتبار القرار الجمهوري بفصل الموظف عملا من أعمال السيادة .

والكلام في الاختصاص وعدمه إنما هو يثار ترتيبا على هذه القاعدة الموضوعية بعد تقريرها ، فالفيصل هو اعتبار القرار الجمهوري بفصل الموظف عملا من أعمال السيادة ، وهذا الاعتبار هو بلا شك قاعدة موضوعية .

على أنه كما سبق القول قد قرن الشارع اعتبار القرار الجمهوري بفصل الموظف عملا من أعمال السيادة ، بالتظلم منه أمام لجنة معينة ، أو بعبارة أخرى هو استعفى بالتظلم أمام اللجنة المذكورة عن تعقيب السلطة القضائية ، فلا يسرى إلغاء هذا التعقيب إلا بالنسبة لما يصدر من قرارات في ظل التنظيم الجديد .

وهذا ما قرره المحكمة الإدارية العليا في وضوح وجلاء في حالة مماثلة ، وهي القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، إذ جاء في حكمها المؤرخ في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ما يأتي :

« لئن كان الأصل — طبقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، أن القوانين المعدلة للاختصاص تسرى على الدعاوى المنظورة ، مادام لم يقفل باب المرافعة فيها . إلا أن هذه القوانين قد تتضمن حكما خاصا ، إما صراحة أو ضمنا ، يتخصص به هذا الأثر ، وعندئذ يجب النزول عليه . كما لو نقل الاختصاص بالنسبة إلى دعاوى معينة من جهة إلى أخرى . ولكن قضى في الوقت ذاته أن تستمر الجهة الأولى في نظر الدعاوى التي كانت منظورة لديها حتى يتم الفصل فيها . فيتخصص الحكم المعدل للاختصاص — والحالة هذه — بالدعاوى الجديدة ، التي ترفع أمام الجهة الأخيرة بعد نفاذ القانون الجديد . أو كما استحدث القانون تنظيمًا جديدًا للقرارات الإدارية ، يكفل لدى الشأن بمقتضاء ضمانات معينة أمام السلطات الإدارية ، واستغنى بهذه الضمانات عن تعقيب السلطات القضائية . وكان ظاهرا أن قصد الشارع هو ألا يسرى إلغاء هذا التعقيب إلا بالنسبة لما يصدر من قرارات في ظل التنظيم الجديد بضماناته التي كفلها . فعندئذ يسرى القانون الجديد المعدل للاختصاص

بالنسبة للقرارات الجديدة دون القرارات السابقة على تفاذه . مادام الشارع قد خصص اثر القانون الجديد على هذا النحو . إذ أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة . وهو ذات الأصل الدستوري العام من أن القانون هو الذى يرتب جهات القضاء ويحدد نطاق ولايتها ويوزع الاختصاص بينها بالشروط والأوضاع والقيود التى يقررها .

وظاهر من الرجوع إلى المذكرة الايضاحية للقانون ٣١ لسنة ١٩٦٣ أنه تشريع ينظم المستقبل إذ جاء فيها ما يأتى .

« ولما كانت المصلحة العامة تتطلب اطلاق يد الحكومة بوصفها سلطة حكم فى تنظيم المرافق العامة وفى إدارتها على أحسن وجه ، وذلك باختيار أقدر الأشخاص على العمل فى خدمة هذه المرافق ، وإبعاد ما ترى أنه غير صالح لأداء هذه المهمة » .

فالتعبير باطلاق يد الحكومة واختيار أقدر الأشخاص وإبعاد من ترى أنه غير صالح ، كل هذا توجه نحو المستقبل .

اعتبار القرار الجمهورى لفصل الموظف عمل سيادة لا يمنع من الحكم للموظف المرفوض بالتعويض :

وإذ كانت نظرية أعمال السيادة فى مصر وليدة قضاء مجلس الدولة الفرنسى ، ونقلت عنه ، لزم الاسترشاد بما يجرى عليه مجلس الدولة الفرنسى فى شأنها — ذلك أن المجلس المذكور يجرى قضاؤه باضطراد على الحكم بالتعويض عنها تأسيسا على نظرية التضامن الاجتماعى .

بل لعل الحكم عن أعمال السيادة بالتعويض فى مصر آكد أو واجب ذلك ؛ أن نظرية التضامن الاجتماعى فى فرنسا اجتهاد فقهى أو قضائى بينما هى فى مصر تقررت بحكم دستورى أصيل ، بل اعتبرت من المقومات الأساسية للمجتمع المصرى . فقد نصت المادة الرابعة من دستور سنة ١٩٥٦ على ما يأتى :

« التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع المصرى » .

وقد رددت ذات الحكم المادة الثالثة من الدستور المؤقت فقررت :

« أن التضامن الاجتماعى أساس للمجتمع » .

تعريف بالكسب :

فن الاقتناع

تأليف : « ليونيل روبي »

رئيس قسم الفلسفة بجامعة روزفلت

— ٤ —

البينة

الفصل الخامس عشر — البينة :

في أول مارس سنة ١٩٣٢ اختطف الإبن الصغير « تشارلز لندبرج » ، وفي ١٢ من مايو عثر على الطفل الميت في غابة بقرب المنزل ، وكانت حجمته مهشمة ، بسبب انكسار السلم الذي استخدمه الحاطف في دخول المنزل ، مما أدى إلى ارتطام رأس الطفل بالحائط عندما وقع الحاطف .

وقد قبض على الحاطف في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، وتلخص فيما يلي البيان الذي تقدم به بمثل الاتهام إلى المخلفين :

عند ما قبض على « هوبتان » (اسم الحاطف) ، كان يحمل في جيبه ورقة نقد من فئة عشرين دولاراً من ضمن مبلغ الفدية وقدره خمسون ألف دولار من فئة خمسة دولارات وعشرة وعشرين دولاراً ، وكان قد تسلمها من « كوندون » في ١٦ من مارس سنة ١٩٣٢ .

وعندما فتش البوليس الحظيرة التي يضع فيها « هوبتان » سيارته وجد به ١٤٦٠٠ دولار تحمل من أرقام الأوراق المالية لمبلغ الفدية . وثبت أن رصيد « هوبتان » في اليوم الذي سلم فيه « كوندون » مبلغ الفدية إلى الرجل للسمى « جون » كان مائتي دولار وأنه كان يملك أسهماً ثمنها مائة دولار . ثم تبين أن رصيده في أبريل ١٩٣٣ إلى سبتمبر ١٩٣٤ قد بلغ نحو ٤٥ ألف دولار . فضلاً عن أنه افتتح حسابات للسمسة بمحوى ١٧ ألف دولار ، وأقرض أحد عملائه نحو ٤ آلاف دولار . واشترى راديو بأربعمائة دولار ، وسافرت زوجته إلى أوروبا . وقدرت ممتلكاته يوم القبض عليه بمبلغ أربعين ألف دولار :

ولم يكن في وسعه أن يرجع هذا المبلغ في سوق الأوراق المالية كما ادعى في التحقيق ؛ بل ثبت أنه خسر في عملياته نحو ٦ آلاف دولار .

وفسر « هوبتان » حيازته لمبلغ الفدية وغيره من الأموال بان صديقاً له يدعى « فيش »

قد أودعها لديه ، ولكنه لم يستطع إقامة الدليل على هذا الادعاء لأن « فيش » سافر إلى أوروبا حيث مات فقيراً معدماً بداء السل . .

وشهد الشهود بما فيهم « هوبتمان » أنه قابل « فيش » لأول مرة في يوليو أو أغسطس سنة ١٩٣٢ ، بعد أن فتح « هوبتمان » حسابات للسعرة والدلالة ؛ وعندما ووجه بهذا التناقض عاد فقرر بأنه قابل « فيش » في فبراير .

أما الرسائل الأربع عشرة التي بعث بها الخاطف إلى الوسطاء في إعادة الطفل ، فقد كان من الجلي أنها كتبت بخط رجل من أصل الماني ، وكان هوبتمان من المهاجرين الألمان . وكانت هجرته غير قانونية إذ هرب نفسه خلسة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كسر سجنه في ألمانيا وهرب منه .

ثم إن رسائله احتوت أخطاء في الهجاء ، فلما أملت عليه رسالة بعد القبض عليه ، ارتكب نفس الأخطاء . كما قرر ثمانية من خبراء الخطوط المعتمدين ، الذين فحصوا هذه الرسائل كل منهم بمفرده ، وضاهوها على رسائل الأولى الخاصة بطلب الفدية ، وشهدوا جميعاً بأن الخط الذي كتبت به رسائل الفدية هو خط اللتهم « هوبتمان » .

وشهد رجلان في خلال أربع وعشرين ساعة بعد الاختطاف ، أنهما رأيا رجلاً يسوق سيارة يبرز منها سلم ، في مكان قريب من « هوبويل » .

وشهد أولهما بأنه لاحظ أن السائق مستدق الرأس ، وشهد الثاني بأن السيارة من طراز « دودج » سنة ١٩٣٠ .

وكان وجه « هوبتمان » مدياً ، وكانت لديه سيارة من طراز « دودج » سنة ١٩٣٠ عندما قبض عليه .

وتعرف « كوندون » على « هوبتمان » ، وقرر بأنه هو نفس الرجل المدعو « جون » الذي تكلم معه في المدافن ، كما تعرف لنديرج على صوت « هوبتمان » . وشهد سائق سيارة أجرة بأن « هوبتمان » أعطاه دولاراً لكي يسلم رسالة للدكتور « كوندون » يوم ١٢ من مارس .

أما السلم الذي وجد قريباً من مكان الجريمة فكان مصنوعاً من ثلاثة أقسام ، يمكن ربطها معاً بوساطة دسر (مسامير) لربط الخشب ، بحيث يسهل حله ووضعه في السيارة . ومع أن السلم لم يكن دقيق الصنع ، غير أنه ما كان ليتيسر صنعه إلا بمعرفة نجار خبير . وكانت التجارة حرفة « هوبتمان » .

وساعد الفحص المجري للعلامات التي تركها المقسطة على الخشب ، على معرفة مصدر الخشب ، فتبين أنه من مستودع أخشاب اعتاد « هوبتمان » أن يشتري منه الخشب .

كما تبين أن خشب أحد ألواح قسم من أقسام السلم الثلاثة ، من نوع خشب الطابق النهائي العلوي

الذى يسكنه « هوبتمان » ، ووجد أن لوحاً قد نزع من الكمرة ، يتطابق تماماً مع بقية ألواح الأرضية من حيث تعريق الخشب وعدد الحلقات ونسيج الخشب .

ووجدت أربعة ثقب مسامير في اللوح ، تطابق تماماً أربعة ثقب مسامير في الكمرة التى نزع منها اللوح . والآثار التى خلفها الأزميل على السلم كانت قد عملت بنفس الأزميل الذى عثر عليه قريباً من منزل لندبرج ، وكان الأزميل من ماركة « ستانلى » بـ بوصة ، وبفتيش منزل « هوبتمان » وجدت عنده مجموعة من أزاميل « ستانلى » ينقصها هذا الأزميل .

ولقد صنع البوليس على إثر ارتكاب الجريمة سلعاً مماثلاً لهذا السلم ، لمعرفة ثقل الحافظ . وبعد تجربته تبين أنه ينكسر إذا تحمل ثقلاً يزيد على ١٨٠ رطلا .

لذلك تكهن البوليس بأن وزن الحافظ يتراوح بين ١٥٠ رطلا و ١٨٠ رطلا ، لأنه لو زاد وزن الحافظ على ١٨٠ رطلا لا ينكسر السلم قبل أن يبلغ الحافظ نافذة الدور الثانى ، وإذا كان وزنه ١٥٠ رطلاً انكسر السلم حتى بعد إضافة ثقل الطفل . لقد كان وزن الطفل ٢٦ رطلا ، ووزن هوبتمان ١٧٠ رطلا .

وعندما انكسر السلم سقط الحافظ على الأرض ، وشهد الشهود أن « هوبتمان » كان يعرج بقدمه حوالى الوقت الذى حدث فيه الاختطاف ، وأنه كان يمشى متوكئاً على عصا لعدة أسابيع بعد ذلك . كذلك وجدت ورقة ، على أحد رفوف دولاب ملابس الحافظ ، كتب عليها بالقلم الرصاص عنوان « كوندون » ورقم تليفونه . وعند ما مثل المتهم عن سبب كتابته هذه البيانات ، قال « لا بد أنى قرأتها فى الصحيفة التى كتبت عن الحادث » . ولكن لوحظ أن رقم التليفون لم ينشر فى الصحيفة التى كتبت عن الحادث ، فضلاً عن أنه أحجم عن الإجابة عن بعض الأسئلة التى وجهت إليه ، اعتبر دلالة على الإدانة .

وقد تبين أن صحيفة سوابق « هوبتمان » فى ألمانيا ، قبل مجيئه إلى الولايات المتحدة حافلة بسوابق سرقة المنازل ، والسرقة بالإكراه والتهديد ، وابتزاز الأموال .

أما دفاع « هوبتمان » فقد كان مقصوداً على محاولة تفسير معاملاته المالية ، والادعاء بأنه كان فى مكان آخر وقت ارتكاب الجريمة ، ولم يستطع أن يقيم دليلاً مقنعاً يؤيد ادعاءه .

وقد نفذ على « هوبتمان » حكم الموت صاعقاً على الكرسي الكهربائى فى ٣ من أبريل سنة ١٩٣٦ ، ومات وهو يعلن أنه برىء تماماً من أى عمل يتعلق بالاختطاف ، أو قتل الطفل ، وأن « كوندون » لم يسلمه مبلغ الفدية .

إن البيئة فى هذه القضية تكاد تكون مقصورة على النمط المسمى بـ « البيئة الظرفية » أو الملاسات القرائن . فلم يكن هناك شهود شهدوا بأنهم رأوا « هوبتمان » وهو يرتكب الجريمة . ولكن كل شقفة من هذه البيئة كانت بمثابة شاهد صامت يشير بإصبع الاتهام إلى « هوبتمان » بأنه مجرم .

لقد كان هناك الرجلان اللذان رأيا السيارة طراز « دودج » التي تحمل السلم ، وكان تعرف « كوندون » و « لندبرج » وسائق التاكسي على « هوبتمان » ؛ ولكن لم يكن هناك شاهد واحد أمكنه التعرف عليه بأنه كان قريباً من منزل « لندبرج » وقت ارتكاب الجريمة . ولقد وجهت شهادة شاهد العيان بصفة رئيسية إلى حقيقة الابتزاز .

ويرى بعض الناس أن البيئة الظرفية لا يمكن التمويل عليها كلية كأساس في تقرير الإدانة ، وهم يقولون إنهم يفضلون البيئة القائمة على شهادة العيان ، مثل شهود الرؤية الذين يشهدون أنهم رأوا المتهم يرتكب الجريمة .

يبد أن معظم الناس يعتقدون أن البيئة الظرفية « الملابس والقرائن » في هذه القضية غامرة فائضة في حصيلتها الإجمالية ، وفي أثرها وتأتجها ، وأن المحلفين وجدوا كفاية في الأدلة والبيانات ، مما يقيم الدليل على دفع « هوبتمان » بالإدانة دون أدنى ريب .

على أن هنالا فريقاً لا يستهان بعدده ، دفع باحتمال أن لا يكون « هوبتمان » مذنباً . وفي وسع المرء أن يجادل بأنه ليس مما يتعذر تصوره أن يكون « هوبتمان » بريئاً ، وأن كل دليل ورد في قائمة الإدانة ربما لا يبدو أن يكون حلقة من سلسلة عجيبة من المصادفات الغريبة ، وأن « فيش » ربما يكون هو حقيقة الذي استودع « هوبتمان » مبلغ الغدية .

وفي وسعنا التسليم بأن كل هذه الاحتمالات ممكنة . ولكن هذه الممكنات نظرية فقط ، لا تزودنا بأنواع الاحتمالات التي يجب على الناس أن يتصرفوا بمقتضاها .

وقد نسلم بأنه لم يكن هناك دليل قاطع ، أو برهان مطلق على الإدانة ؛ ولكن القانون لا يتطلب برهاناً مطلقاً على الإدانة ، لأن البرهان المطلق شيء لا يمكن الوصول إليه .

ففي القضايا المدنية يتخذ القرار وفقاً لأرجحية البيئة ، كما يحدث في دعوى فسخ عقد أو اتفاق بين طرفين متنازعين .

ولكن في القضايا الجنائية يتطلب القانون شيئاً أكثر من مجرد أرجحية البيئة . فلكي تتلافى العدالة حظر توقيع العقوبة على البريء ، فإن القانون يتطلب من الاتهام وجوب إقامة الدليل وإثبات الإدانة بحيث لا يتطرق إلى البيئة أى شك معقول . وليس معنى ذلك ألا يتطرق إلى البيئة أى شك « يمكن تصوره » ؛ إذ لو اقتضى الأمر ذلك ، لما كان في وسع القانون أن يدين أحداً في أى تهمة . فاليقين المطلق مثل أعلى لا يمكن الوصول إليه في محكمة تعمل بموجب قوانين .

والمحلفون لا يمكن أبداً أن يكونوا واثقين وثوقاً مطلقاً من أن الرجل المتهم مذنب ، حتى إذا شهد عدد من الشهود بأنهم رأوا المتهم يرتكب الجريمة .

فما يمكن تصوره أن هؤلاء الشهود متواطئون على تلفيق هذه الشهادة ، أو متآمرون يدبرون

مكيدة للإقناع بالتهمة . ثم إن اعتراف المتهم نفسه ليس دليلاً قاطعاً ولا إثباتاً مطلقاً ؛ فكم من أبرياء أكرهوا أو تطوعوا للاعتراف في «أى وكل» الجرائم . والنسبة التى لا شك فيه أن اليقين المطلق أمر لا يمكن الوصول إليه فى قاعات المحاكم .

وكما أن هناك دائماً احتمال الخطأ فى القضايا التى تتضمن بيئة ظرفية قوامها الملابس والقرائن ؛ فإن هذا ينسحب أيضاً على القضايا التى تقوم البيئة فيها على شهود العيان .

وفى بلى قضية «ساكو — فائرتى» وهى قضية قتل شهيرة قامت البيئة فيها على شهادة شهود الرؤية . وقد شهدت «مارى سبلين» أمام النيابة العامة بأنها سمعت طلقة نارية فجرت إلى النافذة ورأت سيارة تعبر طريق السكة الحديدية ، وكانت على بعد ٦٠ قدماً إلى ٨٠ قدماً من السيارة ، وظلت السيارة فى مجال رؤيتها لمدة ثلاث ثوان . ثم دعت للدلاء بشهادتها بعد إلقاء القبض على «ساكو» مباشرة ، ولكنها عجزت عن التعرف عليه .

وفى التحقيق الابتدائى الذى أجري فى المحكمة ، حضر كل من «ساكو» و «فائرتى» أمامها ، وسئلت هل تستطيع التعرف على «ساكو» على اعتبار أنه نفس الرجل الذى رآته فى السيارة . فقالت : لا يمكن أن أقسم فى يقين بأنه الرجل ، ولا أعتقد أن الفرصة التى هيئت لى من النافذة تتيح لى الحق فى أن أقول إنه هو الرجل .

وفى المحاكمة التى عقدت بعد أربعة أشهر من شهادتها الأولى ، قالت : «من ملاحظتى له فى المحكمة ومقارنتى إياه بالرجل الذى رأيته فى السيارة ، وبعد تأمل ، كنت متأكدة من أنه نفس الرجل» .

ثم وصفت بعد ذلك الرجل الذى رآته فى السيارة فقالت : إن الرجل الذى ظهر بين المقعد الأمامى والمقعد الخلفى للسيارة ، كان رجلاً أطول قليلاً من الشاهد ، وكان وزنه فيما يبدو ١٤٠ أو ١٤٥ رطلاً ، وكان مفتول العضلات يبدو عليه النشاط . وكانت يده اليسرى كبيرة الحجم ، تدل على القوة وكان يلبس ما ظننته قميصاً رمادياً يضرب إلى الزرقة الخفيفة ، وكان وجهه من النوع الذى يمكن تسميته بالوجه الواضح التقاطيع النظيف ؛ وهنا (موضحة بالإشارة) كان ضيقاً بعض الشيء ، وجهته كانت عالية . والشعر كان ممشطاً إلى الخلف وطوله فيما أعتقد بين بوصتين ونصف بوصة ، وحواجه سوداء ، ولكن لون البشرة كان أبيض بياضاً من نوع غريب ينضج بالاختصار .

فلما أشار النائب العام إلى «ساكو» وسألها «هل هذا هو نفس الرجل الذى رأيته» . أجابت : «نعم هو» . فسألها النائب العام : «هل أنت متأكدة» ؛ فقالت : «يقيناً» .

فى هذه النبذة نجد بيئة تقوم على شهادة الرؤية ، ولكنها بيئة ذات كيف وطىء جداً . إن حدة بصر «سبلين» كما تجلت فى هذه الشهادة يبدو أنها اكتسبت مضاعفاتها فى أثناء الفترة بين شهادتها الأولى مباشرة بعد الجريمة ، وشهادتها عندما ظهرت فى المحاكمة بعد أكثر من سنة . وإذا قارنا شهادة شاهد الرؤية من مثل شهادتها ، بالبيئة الظرفية فى قصه «هوبتان» ، نجد فوراً أن السؤال العام

هو : « ما مقدار البينة هنالك ، وما كيفها ، وما مدى صلاحيتها » ؟ إن كم البينة وكيفها ، هما الشيطان الهامان عندما نسأل : « ما هي البينة » ؟

في كتاب : Convicting the Innocent « إدانة البريء » ، يعرض Edwin Borchard ، « أودين بوركارد » عدداً من القضايا التي قضى فيها بإدانة عدد من الأبرياء ، على أساس بينات ظرفية (ملابسات وقرائن) . وثمة قضايا عدة تعرف فيها الشهود على أشخاص أبرياء ، تعرفاً كاذباً . ويبدو أن الارتباب الشائع في صحة البينة الظرفية ليس له ما يسوغه . ونحن لا ننكر أن مثل هذه البينات قد تكون ضعيفة في بعض الحالات ، أو بعض القضايا ، واسكنها قد تعطى احتمالاً غامراً فياضاً .

والحامون والمناطقة ، من أكثر الناس معرفة بقابلية الشهود للخطأ ، وبأنهم غير معصومين ، فثمة شهود مظلون حاثون يشهدون الزور ، ولعل الأخطر منهم هم الشهود الشرفاء الذين كثيراً ما يخطئون بحسن نية . فكثير منا ليس دقيق الملاحظة ، وحتى إذا كنا دقيقى الملاحظة ، فإن ذاكرتنا لا يؤمن جانبها ، إذ كثيراً ما نخدعنا على نحو أو آخر ، بدواع واعية أو لاواعية . ولهذا تسمع المحاكم بالتحقيق الدقيق ، وباستجواب الشهود في المسائل التي يتصدون لها في شهاداتهم ، للثبوت من خلوها من المتناقضات .

وفي كتاب Art of Cross Examination « في الاستجواب » يصنف Francis L. Wellman الطرق والوسائل التي يلجأ إليها المستجوبون الماهرون ، كما يعرض نماذج كثيرة لأروع الأمثلة في هذا الفن ، الدالة على الحذق وسرعة بديهية المستجوب وعبقريته .

خذ مثلاً : « طريق المقاطعة » . فإذا ارتاب المستجوب في أن الشاهد قد لقن شهادته ، عمد إلى مقاطعته لكي يكشف عن هذه الحقيقة . فان الشاهد الذي يلقن شهادته يضطر إذا قوطع لأن يبدأ من الأول ثانية .

وثمة « طريق المباغطة » : زعم رجل أن سقوطه من عربة الترام بسبب تحركها فجأة قد أحدث بذراعه اليمنى عاهة مستديمة أفقدته المقدرة على استعمالها . وكان المستجوب رفيقاً بالمدعى فطلب إليه أن يبين للمحلفين مدى قدرته على رفع ذراعه منذ وقوع الحادث . وبين الرجل أنه لا يكاد يطيق تحريك ذراعه . ثم استأنف المستجوب كلامه ، فطلب من المدعى أن يبين للمحلفين إلى أي حد كان يستطيع رفع ذراعه بعد الحادث . فرفع المدعى ذراعه فوق رأسه !

وقد يكون الشاهد صادقاً ، ومع ذلك يربكه المستجوب بأسئلته فلا يحار (يرد) جواباً .

وعلى الشاهد أن يتحرز من الوقوع في برائن الإيهام ، فلا يدلى ببيانات ليس متأكداً منها ، أو يتزلق في شرك منصوب له لا يملك معه إلا أن يقول كلاماً يعرف أنه خاطيء أو باطل .

عرضت على مجموعة صورة لداخل منزل ريفي ، ثم وجهت إليهم أسئلة كان أحدها : « في أي ناحية

من الصورة رأيت القطعة ؟ فأجاب بعض الطلاب : « في الناحية اليسرى » ؛ وأجاب بعضهم : « في اليمنى » . ولم تكن هناك قطعة في الصورة .

والخلاصة في مشاكل البيئة في المحاكم والمحاكمات ، أن الاحتمال هو كل ما يسمننا توقعه ، أما علو الاحتمال أو بعده ، فأمر يتوقف على كم البيئة وكيفها . إن علينا أن نقنع بالاحتمال العالي في بحثنا عن الحقيقة ، وأن لا تتطلب التوكيد المطلق . وعلينا أن نسأل : « ما البيئة » ؟ فإذا كانت البيئة غامضة أو مشوشة ، فعلينا أن نتمسك عن الحكم وننتظر مزيداً من البيئة قبل أن نبت في موضوع ، أو نبرم أمراً من الأمور

على أن الرجل المتمدن ملزماً خلقياً أن يرتاب ويتشكك ، وأن يطالب بكل الأسانيد لكل العبارات أو البيانات أو الأقوال للزعم أنها حقائق ؛ لأن رفع إصدار الحكم النهائي على مسألة تقتقر إلى الدليل أو السوغ ، عنصر أساسي في دين الرجل الشريف .

الفصل السادس عشر — كيف يفكر العالم :

يجب على العالم أن يأخذ حذره ويحتاط ضد ذلك النوع من التحيز الذي يجعله لا يرى إلا ما يريد أن يرى ، على الرغم من عدم وجوده ؛ أو يفعل ما هو موجود فعلاً ، ويتجاهله ، لأنه لا يتسق مع النظرية التي يريد التحقق منها وإقامة الدليل على صحتها .

والطريقة العلمية للبحث ثمان طرق : ١ — الموقف الذي ينجم منه البحث . ٢ — الصياغة المحددة الدقيقة للمشكلة . ٣ — استعمال للعرفة السابقة . ٤ — ملاحظة القط التي تركز عليها الحقائق المتعلقة بالمشكلة . ٥ — تكوين فرض تفسيري . ٦ — استدلالات أو استخراجات أو استنتاجات من الفرض . إذا كان الفرض صحيحاً فمن الممكن التنبؤ بنتائج معينة . واستنباط مضامين الفرض نخبرنا عن أى الحقائق التي ستتحقق صحة الفرض ، أو تؤكد وتوثقه . ٧ — وضع الفرض على محك الاختبار بمزيد من الملاحظات والتجارب . ٨ — النتيجة . الفرض تأكد واستوثق منه ؛ أو لم يتأكد ولا تحقق الاستيثاق منه .

هذه هي الخطوات الضرورية التي يحتمها التفكير العلمي ؛ وفيها نرى أن العالم (بكسر اللام) يجمع بين الملاحظة الدقيقة ، والاستدلال الصارم الدقيق .

إن العلم يقول إن الأرض تدور على محورها حول الشمس ؛ بيد أننا لا نلاحظ حركة الأرض ، فالرؤية ليس معناها الاعتقاد ، لأننا نرى الشمس تشرق وتغرب . إن العلم يمزج بين المنهج التجريبي والاختباري ، والمنهج الاستدلالي العقلي ؛ وبدون الاستدلال المنطقي فلن يكون هناك علم . ويقول Emanuel Kant « كانت » بالقياس إلى المفاهيم العقلية والمدرجات الحسية : « إن النظريات بلا حقائق جوفاء ؛ والحقائق بلا نظريات ، عمياء . كلاهما ضروري .

ولكن النظرية في تحليلها النهائي هدفها استكشاف الحقائق وفهمها . والفرض التفسيري يجب

أن ينسجم مع الحقائق المعروفة ؛ فإذا كانت الحقائق المتنبأ بها لا تأتي حسب المتوقع ، إذن فالنظرية يجب أن تسقط من الحساب .

يقول T. H. Huxley « هكسلي » : « إن كثيراً من الفروض ذبحتها الحقائق الشنيعة » . ولعل من أشهر الأمثلة على التشبث الذي له ما يسوغه في وجه الأدلة المضادة ، ما نجده في عمل Mendelyev « مندليف » مستكشف « قانون الدورية والتوالي » للعناصر الكيميائية .

اعتقد « مندليف » بأن العناصر يمكن ترتيبها في قائمة دورية ، شبيهة بجدول التقويم السنوي؛ ورتب عناصر تقويمه واحداً تحت الآخر في مجموعات سبع ، كما لو كانت كل مجموعة تحتل يوماً من أيام الأسبوع من الأحد إلى السبت . وفي خانة « اليوم الأول من الشهر » وضع أخف العناصر في الثقل الذري ، ثم تبعه بالعناصر « الأثقل فالأثقل » وقال إن عناصر كل مجموعة لها خصائص في التركيب الكيميائي تشبه غيرها من عناصر مجموعتها . وكان فرضه أن التركيبات الكيميائية للعناصر وظائف دورية لأنقالها الذرية ، بمعنى أن التركيبات تكرر نفسها دورياً وبالتوالي بعد كل سلسلة من العناصر السبعة .

يبدو أن جدول « مندليف » كانت تتخلله فجوات ، فبعض « توارينجه » لم تملأ بالعناصر ، ولكنه تنبأ بأن عناصر جديدة سوف تكشف ، وأنها ستملأ فجوات الجدول . غير أن الأمر لم يكن مقصوراً على الفجوات وحدها ، ذلك أن فرضه لم يكن مطابقاً للحقائق التي كانت معروفة سنة ١٨٦٩ فثمة عنصران ، والذهب و « التيلوريوم » (عنصر نادر هش في لون الفضة يشبه الكبريت) ، لها خصائص تتطلب مواضع في الجدول غير التي تخولها إياها أوزانها الذرية المعروفة .

قال « مندليف » : « إذا كان فرضي لا ينسجم مع الحقائق ، فالحقائق هي المعينة » . وتؤكد فرض « مندليف » ، فصحت تنبؤاته وكشفت عناصر جديدة ذات خصائص معينة ، وثبت أن أوزان الذهب و « التيلوريوم » كانت مغلوطة في الحساب ؛ فلما ضبطت تطابقت في المواضع التي خصصها لها « مندليف » أصلاً .

يقول « برديجان » : إن الطريقة العلمية ليست أكثر من أن ترهق عقلك دون خروج مائة ، أو فتوق فحوصه . فلا توجد امتيازات خاصة تمنح لسلطة أو تقليد أيّاً كان مصدرهما ، وإن التحيزات الشخصية ، وأنواع المحاباة المختلفة ، يجب التحوط منها بكل دقة ، فلا يستلينا منها مغمز أو منقلب ؛ وأن لا يركن المرء إلى نتيجة وصل إليها ، وإنما يواصل فحصها واختبارها ليتأكد من أنه لم يرتكب أخطاء ؛ وأن أي مسار للبحث يتبع ، مادام مأمون العاقبة زاخراً بإمكانات الأمل في الوصول إلى الحقيقة .

الفصل الثامن عشر^(١) — إذا عرف السبب :

إننا غالباً ما ننسى تطبيق الاختبار السلبي ، وفي تلهفنا على إقامة الدليل على أن شيئاً ما ، هو

(١) الفصل السابع عشر : منطق « شرلوك هولمز » .

السبب في حدوث شيء آخر ، فأننا نفسي أنه قد تكون هناك بيئة سلبية . ويحدث هذا غالباً عندما ننساق وراء عواطفنا ، ونجرفنا انفعالاتنا ، فنحاول أن نبرهن على ما نبتغيه .

يقول : Sir Francis Bacon « يكون » ؛ كانت إجابة سديدة تلك التي صدرت عن ذلك الشخص الذي عندما أظلموه على الصورة المعلقة في المبدل للذين دفعوا النذور فنجوا من الهلاك ولم تحطم سفنهم في عرض البحر ؛ ثم سألوهم أما زال غير معترف بقوة الآلهة . فأجاب متسائلاً : « ولكن أين صور الذين غرقوا وبادوا بعد أن دفعوا النذور . وقال « باكون » إن هذه هي طريقة كل الخرافات ، سواء في التنجيم أم الأحلام ، أم التطير ، حيث يدفع الناس الغرور أو الشعوذة إلى تسجيل الأحداث التي تطابقها لسبب أو لآخر ، ولكنهم لا يسجلون الأحداث التي لا تتطابق معها ، على الرغم من أنها تفوقها عدداً ولذلك يفعلون أمرها .

على أن البحث عن الأسباب وتقصيصها مخفوف بأشكال عدة من التدليل الخاطيء ، وأهم هذه الأخطاء يسمى خطأ الـ Post Hoc ، بمعنى : « وبعد ذلك وبناء على ذلك بسبب ذلك » . أى أن حقيقة أن الشيء يستتبع الشيء الآخر ، لا تنهض دليلاً على أن الأول هو سبب الثاني . مثلاً أنا أشكو ألماً في كتفي فأبتلع قرص دواء ، وبعد هنيهة يزول الألم . فأقول إن قرص الدواء هو سبب زوال الألم . لماذا ؟ لأنني تناولت قرص الدواء ، وبعد ذلك زال الألم ، ولكن مجرد حقيقة أن شيئاً تبع شيئاً آخر لا تقوم دليلاً على أن الشيء الأول هو سبب الشيء الثاني . فلكي نبرهن على وجود علاقة سببية ، يجب علينا استعمال إحدى الطرق التي سبق لنا مناقشتها .

فلربما كان الألم يزول من تلقاء نفسه وإن لم أتناول قرص الدواء ، حقيقة أن النتيجة تتبع دائماً السبب ، فعندما ينبع شيء شيئاً آخر فقد يكون الشيء الأول هو السبب ، ولكن لا بد من إقامة الدليل قبل أن يمكن القول بثبوت أن هذا الشيء وهو السبب على سبيل الجزم .

إن مجرد التتابع الزمني ، ليس دليلاً ولا برهاناً .

وثمة خطأ آخر في التدليل السببي ، وهو « عكس سبب والنتيجة » ، مثلاً : الطلاب المتخصصون في الرياضيات يحصلون على أعلى الدرجات في العلوم ، ويعتبر هذا دليلاً على أن الرياضيات تجعل الطلبة نجباء أذكاء . ولكن ليس من الممكن أن الذي يحدث هو أن الطلاب النجباء وحدهم هم الذين يتخصصون في الرياضيات ؟

إن خطأ « عكس السبب والنتيجة » يضع المرء أمام الحصان .

لقد عرفنا السبب بأنه مجموعة الشروط الضرورية والكافية لإحداث حادث ، فإذا قلنا إن «س» هي سبب «ص» ، فأننا نعني : ١ - أنه إذا حدثت «س» فإن «ص» دائماً تحدث ، بمعنى أن «س» هي الشرط الكافي لحدوث «ص» . ٢ - إذا لم تحدث «س» ، فإن «ص» لا تحدث . بمعنى أن «س» هي الشرط الضروري لحدوث «ص» . هذا هو معنى لفظ «سبب» بالفسير المثالي للكلمة .

ولكن في الواقع نجد أن العلماء كثيراً ما يكونون قانعين عندما يعرفون أما الشروط الضرورية ، أو الشروط الكافية .

ثم ذكرنا ثلاث طرق يستعملها العلماء في استكشاف الأسباب وهي : طريقة الاختلاف ؛ وطريقة التنوعات أو التباينات ، وطريقة الاتفاق .

والطريقة الأولى هي أكثر هذه الطرق تدقيقاً ، ولكنها تتطلب تحكماً كاملاً ، وخطأً كلياً لجميع العوامل الداخلة في موقف معين ، ومن ثم يصعب تطبيقها خارج نطاق العلوم الطبيعية والبيولوجية . إذ لا بد من وجود وضمين متباينين تماماً ، فيما عدا وجود أو غياب عامل واحد مفرد ، والنتيجة تحدث عندما يكون هذا العامل الواحد المفرد موجوداً .

إن هذه الطرق الثلاثة تقول لنا : هذا هو السبب ، ولكن هناك طرقاً أخرى لحذف الأسباب الخاطئة ، أو الباطلة ، أو الزيفة . وهذه تقول لنا : ليس هذا هو السبب ، لا يمكن أن يكون شيء هو السبب ، إذا كانت النتيجة تحدث في حالة غيابه .

وختمنا الموضوع بمناقشة بعض الأخطاء التي تحجب بعمليات البحث عن الأسباب ، وأخطر هذه الأخطاء المسمى بالـ Post Hoc ، وهو الفرض القائم على أنه إذا كانت «س» تتبع «س» ، فهذا يحد ذاته دليل كاف على أن «س» هي سبب «س» .

ثم إننا نعكس أحياناً الأسباب والنتائج ، ونفترض أحياناً أنه عندما يرتبط شيان معاً على نحو ما فلا بد أن يكون أحدهما سبباً لآخر عندما يكون الإثنين في الواقع ناجمين عن سبب مشترك .

الفصل الثامن عشر — هل كل التعميمات باطلة ؟

يقصد بالتعميم قانون عام ، أو مبدأ عام يستخرج من حقائق معينة . فهو قول يتجاوز الملاحظة الفعلية إلى قاعدة أو قانون يغطي الحالات التي كانت محل الملاحظة ، والحالات التي لم تلاحظ بعد .

والتعميم قد لا يكون صحيحاً ، على الرغم من أن الملاحظات التي بنى عليها التعميم صحيحة ، لأنه يتضمن «قفزة استقرائية» .

وكلمة «استقراء» أصلها اللاتيني : يفضى إلى ، أو يؤدي إلى ، ومعناها إننا نفحص حالات معينة ، ثم نفضى إلى تعميم ، إن الاستقراء هو الطريقة التي نستعملها عندما نتعلم دروساً من خبرتنا ، فنعمم من حالات معينة خاصة .

في حين أن «الاستدلال» يشير إلى عملية استخراج النتائج المنطقية المترتبة على ما نعرف فعلاً وأصلاً ، أو ما نفترض أنه صحيح أو حقيقي .

لا بد لنا أن نخلص من الحلل الشائع فيما يتعلق بعبارة : «الاستثناء يبرهن على القاعدة» . وهذه

العبارة معقولة إذا فسرنا تفسيراً سديداً ، ولكنها أحياناً تفهم بطريقة تجعلها هراء . إذا قلت إن :
« كل « أ » هو « ب » ، فإن أى استثناء يجعل عبارتي باطلة .

إن إيجاد القوانين العامة هو هدف العلم بما في ذلك التاريخ بدرجة كونه علماً ؛ على أن مشكلة العالم (بكسر اللام) هى مشكلة الوصول إلى تعميمات سليمة . لذلك يحاذر العالم من اصطناع توكيدات لا تتجاوز ما يتوافر لديه من بيئة ، ويرفض أن يدلى ببيانات خارج نطاق معلوماته . إنه يعمم ولكنه يدرك أن أى تعميم لا يمكن أن يكون أكثر من محتمل ؛ لأنه لا يمكن أبداً أن نكون على يقين من أن عندنا « كل » البيئة ، ثم إن للمستقبل لا يمكن ضمانه على نحو مطلق . حتى كسوف الشمس ، وخسوف القمر في المستقبل .

يبد أن العالم (بكسر اللام) يعرف أن هناك قوانين معينة على درجة كبيرة وعالية من الاحتمال إن عدد الحالات التى يتم فحصها وبحثها ودراستها في شوط صياغة قانون علمي ، يعتبر عاملاً في إقامة صحة القانون ؛ ولكنه ليس أهم العوامل بحال من الأحوال . فمن الواضح إذا لاحظنا أن مائة إوزة عراقية كلها بيضاء ، فإن تعميماً بأن كل الأوز العراقي أيضاً اللون ، لن يصل إلى درجة الاحتمال التى يصلها تعميمنا إذا لاحظنا ألفاً من الكم . ولكن مهما يبلغ عدد النماذج المتضمنة في مثل هذا النوع من الملاحظة ، فلا يمكن الوصول أبداً إلى أكثر من درجة عالية من الاحتمال ، فإن لوحظت أعداد لا حصر لها من الأوز العراقي طوال العصور ، بدون أى استثناءات ، ثم حدث في القرن التاسع عشر أن لوحظ في استراليا أوز عراقي أسود اللون .

إن التعميمات العلمية القائمة على أنواع أخرى من البيئة ، غير مجرد السرد والعد ، تحوز غالباً درجة أعلى من الاحتمال ، بعد ملاحظات قليلة . ذلك أن الضبط الدقيق لكل عنصر أو عامل في حالة واحدة ، هو أهم في تقدير الاحتمالات من مجرد سرد حالات كثيرة أو عدها .

والآن نتناول البيانات الإحصائية ، وهى تعطينا معلومات ليس عن خصائص فئة أو جماعة أو طائفة ، ولكنها تعطينا نسبة محددة ، أو غالبية ، لفئة أو جماعة أو طائفة . كقولنا : (معظم فئة « أ » هم « ب » ؛ أو ٦٥ ٪ من كل « أ » هم « ب ») .

والبيانات الإحصائية قد تكون في الحقيقة تعميمات ، ومن ثم تتضمن فكرة الكل ، على أن هذه النقطة تنطوى على أنواع هامة جداً من سوء الفهم والمغالطات الشائعة . إننا نقول : « إن العينة هى كذا وكذا . (كل الأوز العراقي الملاحظ وحيد النسق في البياض) وإذن : « كل جنس الأوز العراقي أبيض اللون على نسق مطرد » .

إننا نقول : « في عينة ذوى الرؤوس الحمراء التى فحصناها كان هناك ٥٣ ٪ حادى المزاج ، وإذن في ٥٣ ٪ من كل ذوى الرؤوس الحمراء حادو المزاج ، أو ٥٣ ٪ من كل فئة ذوى الرؤوس الحمراء حادو المزاج » .

ومن الوجهة المنطقية ، فكلما التالين المطرد والإحصائي من نمط واحد ، لأننا في كل منهما نقفز القفزة الاستقرائية ، من العينة إلى الجنس أو الفئة كافة .

والفرق الوحيد بينهما هو أننا في النمط المطرد التعميم تؤكد صفة مطردة في الجنس كله ، أو الفئة كلها ، في حين أننا في النمط الإحصائي نؤكد أن خصيصة معينة تميز نسبة معينة في الجنس كله أو الفئة كلها .

لقد رأينا أن التعميمات المطردة لا يمكن أبداً أن تتأكد توكيداً مطلقاً ، ولو أننا نعتبرها كذلك لأسباب عملية ، خصوصاً في العلوم الطبيعية المادية . إن درجة احتمال تعميم ما تتوقف بصفة خاصة على « كيف » ، وكذلك على « كم » الحالات المسكونة للعينة .

والتعميمات في الإحصائيات يحكم عليها أو تقوم ، بنفس المعايير المنطقية التي نستعملها في الحكم على أي تعميمات أخرى وتقويمها . على أن الأخطاء أكثر شيوعاً في التعميمات الإحصائية منها في التعميمات المطردة ، إذ يسهل علينا التثبت من درجة استيثاق تعميم مطرد ، لأن استثناء واحداً من النسق المطرد يصل كفيلاً بهدم القاعدة العامة أو القانون العام . أما في الإحصائيات فحيث إنها لا تقول شيئاً عن أي فرد معين بذاته ، فإن الاستثناء هنا لفظ لا معنى له . إن الفرض الاستثنائي لا يدحض « المتوسط » ..

الفصل العشرون — مسألة ذوق ورأي :

في العلم لابد من إقامة الدليل على البيانات بالبيئة . والمحاكم أيضاً تطالب بالأدلة ، ففي المحاكمة على ارتكاب جريمة يجب أن تبرهن البيئة على أن المتهم مذنب « بدون شك محتمل » . وقد تكون هناك خلافات في الرأي بالقياس إلى بعض الأحكام والجزاءات العقوبية : إجهاضات للعدالة تحدث في بعض حالات إطلاق سراح المتهمين ، وفي بعض حالات الإدانة ، ولكن القاعدة السارية هي أن البيئة هي الفصل . ومعظم القضايا يبت فيها بنفس الطريقة بالمعيار المطلق للمحكمة : حكم « الرجل المعقول » .

يبد أن هناك فئة هامة من البيانات هي « أحكام القيم » ، التي يعتبرها كثير من الناس معفاة من البيئة . مثل فلانة جميلة ، أو فلان رجل فاضل . « وأحكام القيم » تخالف عادة « البيانات الواقعية » التي تقوم على حقائق مؤكدة بالقياس إلى أحداث يمكن ملاحظتها في عالم المكان والزمان . ونحن نعني بالبيان الواقعي أنه بيان عن الواقع أو الحقائق ، فهو ليس حكماً بياناً صحيحاً ، كقولنا : إن برج « صحيفة التريون » في شيكاغو أعلى من برج « بيزا » المائل . في حين أننا إذا قلنا إن برج « التريون » أجمل من برج « بيزا » ، فإن هذا يكون حكماً من « أحكام القيم » .

وثمة اتفاق عام على أنه من الممكن تعيين نوع البيئة التي تثبت صحة البيانات الواقعية أو خطأها ،

ولكن كثيراً من الناس يعتقدون أن أحكام القيم لا تخضع للبرهان . وحجتهم أن « أحكام القيم » مجرد مسائل رأي . وهم يقصدون عادة أنها مسألة شعور شخصي ، أو تفصيل خاص ، أو مسألة ذوق . وطبقاً لوجهة النظر هذه فإن أحكام الرأي عاجزة البرهان ، وواقعة خارج نطاق النقد المنطقي أو العلمي .

ثمة مثل سائر يقول : لا تجادل في الأمور المتعلقة بالذوق . ليس ثمة مشكلة منطقية إذا قال امرؤ إنه يفضل صوت البيانو على صوت الكمان ، لأنه في هذه الحالة لا يفعل أكثر من مجرد وصف ذوقه الشخصي . ولكن المشكلة المنطقية عندما نقول إن « تشا كوفسكي » ملحن أحسن من « براهمز » ، وطبقاً لنظرية الذوق فإن هذا القول . لا هو بالصحيح ولا هو بالباطل ، لأننا حين نؤكد أحكام قيم من هذا النوع ، فإننا لا نعني شيئاً أكثر من أن نقول : إننا نفضل « تشا كوفسكي » على « براهمز » كملحن . والمسألة إذن غير قابلة للجدل .

ولكن مسائل الذوق في الفنون كثيراً ما تنشب حولها الجدل ، لأن كلمة « ذوق » غالباً ما تستخدم في معنى غير التفضيل الشخصي ، بل يقصد بها الفراسة أو الفطنة أو نفاذ البصيرة . ولقد قال « كانت » إن الفن مسألة ذوق ، ولكن لا جدوى في مجادلة مسائل الذوق مع من هو خلو من الذوق .

على أن معظمنا يعتقد أن بعض أحكام القيم تتضمن حقائق بدلا من مجرد مسائل رأي . إننا نعتقد بوجود معايير أو مناسيب أو مقاييس للجدارة ، والتقدير في الفنون ، وأن بعض مسائل القيم ليس مجرد مسائل رأي شخصي أو تفضيل فردي ، ومن ثم فإن معظمنا ، في بعض الحالات على الأقل ، سيرفض وجهة النظر القائلة بأن عبارة : « فلانة جميلة » يمكن ترجمتها إلى : « أنا أحب فلانة » ، إذ يبدو أن هذه الترجمة لا تتطابق مع ما نعنيه بكلمة « جمال » .

وثمة نوع ثان من ترجمة أحكام القيم ، هو نظرية « الإجازة » Approval ، ومنفادها أن « أحكام القيم » لا يمكن دعمها منطقياً أو تسوينها ، وأن الأحكام المتعلقة بالصواب والخطأ يمكن ترجمتها إلى : جماعتي تستصوب ، أو تستهجن ؛ قومي يصادقون على ذلك ، أو لا يصادقون عليه . وجهة النظر هذه ترتبط عادة بمذهب النسبية الأخلاقية ، Ethical Relativism . ذلك أن « النسبي » يتمسك بأن الخطأ والصواب ، ليس دائماً خطأ أو صواباً ، وإنما هما نسيان بالقياس إلى الزمن والمكان والظروف . ومرد ذلك إلى تباين الأخلاق والتقاليد في مختلف أنحاء العالم . ومنطق النسبي أن تعدد الزوجات منطق خاطيء في الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنه أمر لا غبار عليه في المملكة السعودية .

ولكن نظرية استصواب الجماعة تبدو أيضاً غير كافية ولا واقية كانعكاس لما نعنيه بالصواب والخطأ إن كان استصواب الجماعة يخضع على السلوك صفة الصواب ، إذن فمن العبث أن يقول المرء : « أعتقد أن هذا السلوك خاطيء » ، ولكفى أقليه » ، لأن كلمة « خاطيء » لا يمكن أن يكون لها أى معنى في هذه العبارة ، إذا كانت مصادقة الجماعة أو استصوابها تجعل السلوك صواباً .

إن قولنا : « إن هذه المسألة كسبت تأييد الأغلبية » ، يختلف عن قولنا : « إن هذه المسألة صحيحة أخلاقياً » . إن القانونية ليست هي نفس الشيء كالأخلاقية ، فمن القوانين ما يجافي الأخلاق .
 إن « نظرية الذوق » ، « ونظرية الإجازة » تجملان المناقشة المنطقية غير ذات موضوع في « أحكام القيم » ، لأنهما مترجمان معانيهما ترجمة وبسرة .

إن المنطق ذو موضوع ، وله دخل وشأن كبير ومساس بكل المشاكل الإنسانية في مشاكل القيم ، وكذلك في المشاكل ذات الطبيعة العلمية . إن العقل مضاد للأحكام التعسفية وللتعصب وللغموض والالتباس . على أن طريقة العقل في الحياة لا تمدنا بيلم شاف كاف واف يبرئنا من كل أسقام الحياة إن الشخص المنطقي يدرك تعقد مشاكل الحياة وتشابكه كما يدرك صعوبات إقامة الدليل على صحة جانب أو آخر في المسائل الخلافية .

واكن لا توجد مشكلة إنسانية تستعصى على الحل ، إذا بذلنا الجهد متخذين أفضل الطرق التي استطاع الإنسان أن يصطنعها في التفكير في هذه المشكلات ، وأفضلها تتطلب حساب النتائج المحتملة لأفكارنا ، ثم وضعها على محك الاختبار والتجريب .

مند سنين عدة علم «سقراط» الإنسانية درساً عظيماً فقال : « إن الحياة التي لا نفحص ولا نتخير ، لا تستحق الحياة » : إن الحياة التي لا تتقضى بانعام النظر ، وتتجرى بالذكاء ، حياة غير جديرة بالكائن الإنساني على أن التعقل أو الذكاء ليس كل شيء ، ولكنه أعظم حليف لنا ، وأكبر معين وظهير .

إن طريق المنطق يفضي إلى تنوير العقل الإنساني ، ويبدل بالظلام نوراً . وبالذي أدنى الذي هو خير .

تعريف بالمفاهيم الهامة :

الفلسفة القانونية

للمعيد ليون دوجي

يوصف مذهب « دوجي » بالموضوعية ، لأنه يقوم على تفسير القاعدة القانونية على أنها مستقلة عن إرادات الذين تتوجه اليهم بخطابها ، سواء أ كانوا المحكومين أم الحاكمين . ويوصف أيضاً بالاشتراكية ، أو التضامنية ، لأنه يقوم على الصفة الاجتماعية للفرد ، ولأنه يكشف بمنهجه التجريبي عن تشابه الحاجات ، واختلاف الإمكانيات في الحياة الانسانية المعاصرة ، مما يجعل الناس في حاجة بعضهم إلى بعض ، ويشعرهم بضرورة إقامة الحياة المشتركة .

وقد اتخذ (دوجي) من واقعة التضامن ، التي هي سبب قيام الحياة الاجتماعية واطرادها ؛ المفسر للحقيقة القانونية بأسرها . وهو يسمي مذهبه بالمذهب الواقعي ، لأنه باقامته علم القانون على التضامنية ، يقيم دراسة القانون على واقعة اجتماعية ملحوظة باستمرار في الحياة الانسانية .

أولاً - التضامن الاجتماعي

التضامن الاجتماعي هو النقطة التي تنطلق منها نظرية العميد دوجي ، والغاية التي تهدف إلى تأكيدها . والنظرية التضامنية ترى في الجماعة الواقعة الأولية ، وأن الإنسان كائن اجتماعي بميزاً بطبعه . ولسد حاجة أفراد الجماعة يتعم عليهم تبادل الخدمات وهذا هو التضامن التكاملي .

وكل من القانون والدولة يهدف إلى توطيد التضامن الاجتماعي ، فليس للأفراد حقوق أو حريات ابتداء ، سواء أ كانوا حاكمين أم محكومين ، بل عليهم واجبات متبادلة تختمها عليهم التضامنية الاجتماعية . ولهذا كان الحق ليس حقاً ، بل وظيفة اجتماعية أو واجباً اجتماعياً .

ولما كانت النظرية التقليدية ، التي تقوم على فكرة السيادة كحق ذاتي للدولة ، تتعارض مع فكرة التضامن الاجتماعي التي لا تعترف بالحقوق ، بل تعترف بالواجبات ، فقد نحي « دوجي » النظرية الذاتية ، ليقيم محلها نظرية موضوعية واقعية .

(١) ملخص مقال للاستاذ نعيم عطيه ، المستشار المساعد بمجلس الدولة ، نشرته مجلة لإدارة قضايا الحكومة تحت عنوان : تعليقات على الأحكام ؛ الخطوط العريضة في فلسفة العميد ليون دوجي القانونية ؛ السنة السادسة ، العدد الثاني ؛ ص ١٥٣ - ٢٢٦ .

ثانياً — ماهية القاعدة القانونية

الأساس الذى تقوم عليه الحياة فى الجماعة ، هو واقعة التضامن الاجتماعى ، وأساس القاعدة القانونية فى الجماعة ، هو عين الأساس الذى تقوم عليه الجماعة نفسها أى : واقعة التضامن الاجتماعى .

فالفرد فى المجتمع كالحلية فى الجسم الحى ، والقاعدة التى تحكم نشاط الحلية فى الجسم الحى قاعدة سببية . وكذلك القاعدة الاجتماعية قاعدة سببية . ومناطق القاعدة الاجتماعية هو الواقعة الاجتماعية المولدة لها ، وهى واقعة التضامن الاجتماعى . إلا أن القاعدة الاجتماعية تحكم نشاطاً إرادياً ، مدركاً لما ينشط اليه ؛ وهو تحقيق التضامن الاجتماعى الذى يتوقف عليه وجوده ، على حين أن القاعدة المادية أو الطبيعية تحكم نشاطاً آلياً غير مدرك لما ينشط من أجله . ومن أجل ذلك كانت القاعدة السببية التى تحكم النشاط الاجتماعى ، قاعدة غائية فى نفس الوقت ، وبالتالي قاعدة سير وسلوك تنطوى على واجب أو التزام ، ولكن ليس باعتبار ذلك الواجب متولداً عن أمر صادر من إرادة تتسلط على أخرى .

فهناك إذن قاعدة اجتماعية ، دون أن تكون هذه القاعدة تعبيراً عن إرادة عليا . قاعدة ملزمة لأنها منظمة للحياة الاجتماعية . يجب احترامها لبقاء الجماعة بحيث إن الإخلال بها يولد اضطراباً اجتماعياً يستررد فعل اجتماعى ويستوجب جزاء اجتماعياً .

وتتنوع القواعد الاجتماعية ، فهناك القاعدة الاجتماعية الاقتصادية . والاخلاقية ، والقانونية . والقاعدة القانونية نوعان :

١ — أصيلة أو معيارية ؛ تستلزم من كل سلوك معيناً ويخضع لها الحاكمون والمحكومون سواء ، وهى القواعد القانونية الموضوعية .

٢ — واصطناعية ؛ كل هدفها ضمان احترام القاعدة المعيارية وتنفيذها . وهذه القواعد تستلزم توخلاً من الدولة لترتيبها ؛ بعكس المعيارية التى تستقى وجودها من الجماعة ذاتها ، أى من التضامن الاجتماعى . ولا تفعل الدولة بالنسبة لهذه القواعد إلا إقرارها .

ويعترف « دوجى » ، فى الطور الأخير من فلسفته ، بتأصل الاحساس بالعدالة فى الضمائر الفردية ، فهو يرى أن القاعدة القانونية تستقى أصولها من حالة ضمائر جمهرة الأفراد المكونين لجماعة معينة ، وتشترك فى تكوين هذه الضمائر شعوران : الشعور بالتضامن ، والشعور بالعدالة . وهما واقعان ثابتان عملياً ، فنشاط الفرد يسوده شعوره بطبيعته الاجتماعية ، وشعوره بقيمته الفردية وينطوى الأخير على شعور بالعدالة .

والمقاعدة القانونية الموضوعية التى يقول « دوجى » بعلوها على إرادة الشارع الوضعى ، وأنها ليست وليدة إرادة عليا ، بل هى مستمدة من ذات طبيعة الروابط الاجتماعية القائمة على التضامن الاجتماعى ، وهى قاعدة واقعية ملبوسة مضطردة متطورة نامية .

وهي تختلف بذلك عن القاعدة المثالية العليا في نظرية القانون الطبيعي ، التي تستند إلى إرادة عليا فوق المجتمع ، والتي هي مطلقة أزلية ثابتة لا تتغير .

و« دوجي » موضوعي ، يرى أن مصدر القاعدة القانونية هو مضمونها ، من حيث مطابقتها للغايات التي يجب أن يستهدفها القانون .

وقد حاول « دوجي » إرساء القانون مباشرة على الحقائق الموضوعية التي تدور كلها في نظره حول حقيقة موضوعية أولى ، هي حقيقة التضامن الاجتماعي .

ويرى « دوجي » أن مصدر وضعية القانون ، هو اعتقاد أفراد الجماعة ، أو على الأقل أغليبيتهم بأن قاعدة ما واجبة الاتباع ، لأن الاخلال بها يوقع رد فعل اجتماعي ، هو مصدر وضعية القاعدة ، وليس مصدرها تسجيل المشرع لها في نصوص مكتوبة .

إن إرادات واضعي القانون ليست مصدر وضعية القواعد القانونية إلا من حيث الظاهر ، وإن هذه الارادات لا تضاف على القواعد القانونية الوضعية صفتها القانونية الموضوعية ولا صفتها الوضعية ، ولكن الذي يجعل من قاعدة ما قاعدة قانونية ، هو مطابقتها لغاية معينة هي تنمية روابط التضامن الاجتماعي وتحقيق العدالة ، وليست إرادة الشارع هي التي تضيف الصفة الوضعية على القاعدة القانونية ، بل هو ارتضاء مجموع الضمائر الفردية إياها .

وينسكرك « دوجي » فناء الفرد التام في المجتمع ، فهو يعارض النظرية القائلة بأن الجماعة كائن قائم بذاته ، وأن الأفراد المكونين له مجرد خلايا لا يعتد بها . وهو يقول إننا نجهد في الحياة الواقعية تصرفات يأتينا الأفراد ، أما التصرفات الصادرة عن كائن جماعي فلا وجود لها ، لأن للملاحظات العملية لا تثبت إلا وجود الأفراد والارادات الفردية ، ولا يمكن أن نهدر وجودهم الثابت علميا ، لنفترض وجود الارادة الجماعية والوجدان الجماعي .

ويقول « دوجي » إن القانون هو ما أرادته « كتلة الضمائر الفردية » ، هي تختلف تماما عما أسمى : « الضمير الجماعي » . والقانون عن « دوجي » عبارة عن تاج نفساني للجماعة .

ويرد « دوجي » على القائلين بوجود ضمير جماعي متميز عن الضمائر الفردية ، بأن في قولهم هذا خروجاً عن نطاق العلم . فإذا أجمع ألف على إرادة شيء ، وانجهوا إلى غاية معينة ، وتصرفوا معاً من أجل تحقيق هذه الغاية ، فإن ذلك لا يتولد عنه تكون ضمير وإرادة وشخصية متميزة . عن ضمائر وإرادات وشخصيات أولئك الألف .

ويقول « دوجي » إن عنصر الجزاء والإجبار ليس هو الذي يحول القاعدة الاجتماعية إلى قاعدة قانونية ، ولكن كل ما في الأمر أن تقرير الجزاء هو الذي سهل لنا إدراك أن القاعدة الاجتماعية قد صارت قاعدة قانونية . والقاعدة الاجتماعية تتحول إلى قاعدة قانونية بغض النظر عن توافر عنصر الجزاء ، فكأن القوة الجبرية لا تتدخل إلا للتصديق على أن قاعدة معينة قد صارت قاعدة قانونية ،

دون إخلال بأن هذه القاعدة استمدت وتستمد صفتها الإلزامية من كونها مطابقة للاحساس بالتضامن والشعور بالعدل . فالقوة لا تخلق القانون أبداً .

ثالثاً — الحق ليس فكرة قائمة بذاتها

لا يرى « دوجي » أمامه إلا أفراداً لا يمكن لأحدهم أن يفرض إرادته على الآخر ، للحصول منه على أداء عمل أو الامتناع عنه ، وهو يرى فقط قواعد قانونية موضوعية تلزم أفراداً بأداء أعمال ، أو الامتناع عن أعمال . وهي بفرضها تلك الإلتزامات ترتب آثاراً نافعة لأفراد آخرين هم الذين يسمون بالدائنين ، أو الجانب الإيجابي .

فالذي يخلق الإلتزام ويفرضه ، أي يمدد بالقوة الملزمة ، هو القانون الموضوعي ، أما الأفراد ، فلا يستمدون إلا مراكز قانونية معينة ، من القواعد القانونية الموضوعية .

ومن ثم ينكر « دوجي » قيام فكرة الحق ، من خلال إنكاره الأهمية القانونية للجانب الإيجابي من الإلتزام . و « دوجي » يستبدل فكرة « المركز القانوني » بفكرة « الحق » ، ويقول بأن القاعدة الموضوعية عندما تأمر بعمل معين ، أو بامتناع عن عمل معين ، فهي إنما توجد المستفيد من هذا العمل أو الامتناع عنه في مركز معين ، لا بالنظر لمن وجهت إليه القاعدة القانونية أمرها ، بل بالنظر للقاعدة ذاتها .

فأنا عندي أمارس حريق في القول أو في الكتابة . ثم يأتي من يعتدي على حريق هذه ، لا يعتدي على حق ذاتي لي في الحرية ، بل يعطل من سريان القاعدة الموضوعية التي تأمر باحترام حرية القول أو الكتابة ، وعند ما أجباً إلى الوسائل التي رسمها القانون للدفاع عن أحكامه ، فأقيم الدعوى على المعتدي ، فأنى لا أمارس بذلك حقاً ذاتياً ، إذ أن الحق لا يمكن أن يتولد من الإخلال بالقانون .

ويكون ما تواتر الناس على تسميته بالحق ، هو أنه عندما تتوافر شروط معينة يحددها القانون الموضوعي ، يفتح أمام الأفراد وسائل قانونية تكفل لهم بعض المنافع ، وذلك عن طريق تحريم أو إيجاب بعض التصرفات . وعندئذ يقال إن الأفراد يوجدون في مراكز قانونية معينة ، ويؤلف مجموع هذه المراكز القانونية ، مع قواعد القانون ، النظام القانوني للجماعة .

والمراكز القانونية موضوعية ، تبعاً للقواعد القانونية الموضوعية ؛ ولكن من المراكز القانونية أيضاً ، ما هو مراكز قانونية ذاتية .

١ — المراكز القانونية الموضوعية : وهي تنحدر مباشرة عن القاعدة القانونية ، التي قد تتخذ في أغلب الأحيان شكل النص التشريعي متى تناولها المشرع الوضع بصياغته . وموضوعيته هذه المراكز تتمثل أنها تولد وتحيا وتموت مع القاعدة القانونية ؛ فبمجرد أن توضع القاعدة القانونية ، يقوم المركز القانوني المرتبط بها ، ويستمر بقاؤه رغم تكرار تطبيقها ، ويبقى في الإمكان اللجوء

إلى وسيلة حمايتها ، طالما بقيت القاعدة القانونية ، إلى أن يلحق تلك القاعدة القانونية الإلغاء أو التعديل صراحة أو ضمناً .

فالمرآكز القانونية دائماً إذن دوام القاعدة القانونية ، وهى من ناحية أخرى عامة ، فيحتاج بها قبل الناس كافة ، وتوجه الوسيلة التي رسمت لحمايتها ضد من يتخذ منها موقفاً مناوئاً لها . وهكذا اتصف المركز القانوني الموضوعي ؛ بنفس ما تنصف به القاعدة القانونية نفسها ، ولكن في حالة التطبيق .

وتنقسم المرآكز القانونية الموضوعية إلى مرآكز تنشأ عن القانون فوراً ، دون حاجة إلى عامل آخر ، كما هو الحال في اكتساب الجنسية بالولاد . ومرآكز قانونية لا تنقرر إلا عقب إجراء قانوني معين يعرف بالتصرف الشرطي *l'acte-condition* ، فاكْتساب صفة الزوجية مشروط بإجراء الزواج : وهذا المركز القانوني لا يدين بوجوده للتصرف الشرطي ، بل للقانون الموضوعي الذي استلزم ذلك الشرط .

٢ — المرآكز القانونية الذاتية أو الفردية : وهى لا ترتكن إلى القاعدة إلا فيما يتعلق بخلق الواجب القانوني ؛ أما فيما يتعلق بمداها ومضمونها ، فهى وليدة الإرادات أو الإرادة الفردية القائمة بالتصرفات القانونية . وتتميز هذه المرآكز بأنها خاصة أو فردية ، لا يمكن أن يحتاج بها إلا فرد بذاته أو بصفة أفراد معينين ، وبأنها موقوتة ، ففى أدنى المدين الالتزام القانوني المقترن بها ؛ انقضى المركز القانوني وزال من الوجود .

مثلاً عقد القرض ، فانه يرتب أثراً قانونياً لا يختلف عن المركز القانوني الموضوعي الذي للمالك شيء . فإذا تعرض أحد للمالك في ممارسة نشاطه على ماله ، فإن القانون يتدخل ليحمل المقرض على أن يرجع عن سلوكه المخالف للقانون . ويلاحظ أنه ليس ثمة حق ملكية ؛ لأن الملكية ليست فكرة قانونية ، بل فكرة اقتصادية ، أما في النطاق القانوني فإن الملكية لا تعدو أن تكون مركزاً قانونياً كسائر المرآكز القانونية .

والمركز القانوني الإيجابي أو السلبي ليس فكرة قانونية قائمة بذاتها ، بل هو القاعدة الموضوعية منظور إليها من زاوية شخصية ؛ أى عند دخولها إلى حيز التطبيق على الأفراد وعند ما تنطبق على الأفراد لا تنشأ للبعض حقوق وللبعض الآخر التزامات ، بل أن مركز الأفراد يتحدد قبل القاعدة الموضوعية ذاتها ، فتنشأ واجبات على عاتق البعض قبل القاعدة الموضوعية . والدعاوى ليست حقوقاً بل وسائل ، في صورة قواعد موضوعية ؛ تكفل الاحترام والتطبيق لقواعد موضوعية أخرى .

والأفعال المادية التي تخدش بها القاعدة القانونية ، كالجرعة أو الخطأ المدني ، لا تخلق حقوقاً ؛ وإنما عند الإخلال بالقاعدة الموضوعية ، يكون من المتسق مع تلك القاعدة أن يلجأ بعض الأفراد إلى سلوك يهدف إلى القبض على المخالف أو محاكمته ، أو طلب رد الشيء إلى أصله ومنع الاستمرار في مخالفة القاعدة القانونية . وليس في هذا إنشاء حقوق ، بل مجرد تطبيق وإعمال للقاعدة القانونية

للموضوعية التي تفتح المجال أم سبل قانونية قد يترتب على انتهاجها أن يتحقق للبعض مصلحة مادية أو معنوية أو اقتصادية ، ولكن هذه المصلحة يمكن اعتبارها حقاً لصاحبها .

أما الأفعال المادية المتمشية مع القاعدة القانونية ، فإنه عندما يروح الفرد أو يغدو أو يجتمع بغيره للتعهد أو العبادة ، أو ينشر رأيه ؛ فإنه يأتي أفعالا مادية أو ذهنية أو روحية ، ليس لها في ذاتها أى صفة قانونية ؛ ولكن بمجرد تعرض نشاطه لمناوئة من الغير ، تنشأ مخالفة قانونية ، لأن القاعدة الموضوعية تحمى ذلك النشاط ، لا لأنها تضي على صاحبه حقاً معيناً فيه .

والدعوى لا تحمى سلطة الفرد في إتيان الأفعال ، بل ترفع العقوبات التي تعترض أعمال القاعدة الموضوعية .

ويخلص « دوجي » إلى أن كل المراكز القانونية ، حق الذاتية ، هي من خلق القانون وتشارك كلها في وجوب توافر الشروط التي عينها القانون ، وهذه في صدد المراكز القانونية الموضوعية قد تكون واقعة ، أو تصرفاً قانونياً ، ويسمى هذا التصرف حينئذ شرطياً . أما المراكز القانونية الذاتية ، فإن تحقق الأثر القانوني يشترط له دائماً تصرف قانوني .

ويقصر « دوجي » التصرف الشرطي على التصرفات التي يترتب عليها قيام المراكز القانونية الموضوعية ؛ أما التصرفات التي يترتب عليها قيام المراكز الموضوعية الذاتية ، فيسميها التصرفات الذاتية . وهذا مجرد اختلاف في التسمية ، لأن النتيجة المترتبة على التصرفين واحدة ، هي تحقق الشرط الذي يشترطه القانون حتى يدخل حكمه موضع التنفيذ .

مبدأ سلطان الإرادة : وقد عارض « دوجي » مبدأ سلطان الإرادة ، وهاجم المذهب الذي جعل القواعد القانونية في مجموعها منحدرة عن وجود الحقوق الفردية المعتبرة ابتداء كالحقيقة القانونية الأولى ، وهو المذهب الداني . وبعد أن استبعد « دوجي » نظرية سلطان الإرادة ؛ فسّس التصرفات القانونية بنظرية جديدة ، هي نظرية المراكز القانونية .

رابعاً : ماهية الدولة

يرى « دوجي » أن الدولة واقعة اجتماعية ؛ ويصف الحاكمين بأنهم أفراد ، أو فريق من الأفراد توافرت لهم أكبر القوى في الجماعة . وعلى هذا فالسيادة ، أو السلطة العامة لا ترجع إلى صفة ذاتية في إرادة الحاكمين تحتم خضوع المحكومين لها بسبب تلك الميزة اللصيقة بإرادة الحاكمين . بل هي مسألة واقع ، لا تستمد وجودها من أمر آخر خلاف القوة الغالبة ، التي توافرت لهؤلاء الحاكمين .

وحق مقاومة تصرفات الحاكمين وأوامرهم المخالفة للقاعدة الموضوعية ، نتيجة حتمية منطقية لنظرية العميد دوجي . فطالما أنه يعترف بأن الحاكمين لا يخلقون القواعد القانونية ، وأنهم ملزمون اتباع قواعد النضام الاجتماعي ، فمن الطبيعي أن يولّد إخلالهم بالقاعدة الموضوعية رد فعل اجتماعي ، وقد يتخذ شكل ثورة أو مقاومة .

الغاية من الدولة : وهدف الدولة هو التحقيق المتواصل للتضامن الاجتماعي والحاكمون ملزمون بضمان سير المرافق العامة .

سيادة الدولة : ولم يأل « دوجي » جهداً في التنبيه على وجوب إقصاء فكرة « السيادة » أو السلطة العامة ، باعتبارها إرادة شخص جماعي هو الأمة أو الدولة ، وأكد أن تصور وجود ذلك الشخص باعتبار أن له روحاً أو إرادة ، هو أمر مخالف للدراسة الوضعية التي تعتمد بالحقائق الملموسة ، وتتجرد من الخيالات والأوهام . ومن قبيل هذه الأوهام : العقد الاجتماعي ، وسيادة الأمة ، وشخصية الدولة .

سيادة الأمة : على أن « دوجي » يقول إن سيادة الأمة إذا عني بها العمل على تمكين المواطنين من المساهمة في وضع القوانين التي تحكم ماجريات الأمور في الحياة الاجتماعية ، فإنه ينحى احتراماً لها .

أما إذا قصد بها القول بأن تلك القوانين التي تصدرها المجالس النيابية التي تمارس على حد قولها سيادة الأمة ، فهذا ما لا يرتضيه أي مفكر واقعي . ذلك أن أي تشريع إنما يرتضيه فعلاً عدد من أعضاء المجلس النيابي ؛ لذلك يجب أن تكون أكثر ديموقراطية من التقليديين فلا يتصور القانون على أنه تعبير عن إرادة الجماعة أو الأغلبية ، بل على أنه ما تمل به الحكمة والمنطق السليم . وإلا لكان كل التغيير الذي جاءت به فلسفة السيادة الشعبية ، التي حلت محل فلسفة الحق الإلهي للملوك ، هو مجرد تغيير في صاحب الحق الإلهي .

واجبات الحاكمين : يرى « دوجي » الحاكمين بحاجة إلى أكثر من مجرد الاحساس بالتضامن الاجتماعي ، إلى الاحساس بالعطف والشفقة والرحمة ، أي الاحساس بالعدالة . وهكذا أوجد « دوجي » ركناً آخر ترتكن إليه القاعدة القانونية ، إلى جانب ركن التضامن الاجتماعي ، ألا وهو ركن العدالة .

مسئولية الدولة : يقول « دوجي » بأن التسليم بمسئولية الدولة ليس معناه العود إلى الاعتراف بأن الدولة شخص ، لأن الحاكمين عندما يتخذون إجراء نظامياً فيه مصلحة المجموع ، على حساب مصلحة فرد أو بضعة أفراد ، فإن من المتفق مع القانون أن تتحمل الخزانة العامة ما يعوض ذلك الفرد أو الأفراد عن الضرر الذي أصابهم من جراء التصرف المتخذ للمصلحة العامة .

النقاية والمدلول الطبيعي للطبقة الاجتماعية : عني « دوجي » بالنقاية ، باعتبارها واقعة اجتماعية لا يحق إنكارها . ورأى في هذه الواقعة السبيل إلى إعادة تنظيم الدولة على أسس عصرية سليمة . والنقاية كحدث اجتماعي ، تبدو له محاولة لإحلال مجموعة من الطبقات الاجتماعية المنظمة المنسجمة المتناسكة ، محل حفنة الأفراد المتناثرين . وهو يقصى من محال مسلماته الاتجاهات النقاية التي تزعمها على الأخص « جورج سوريل » التي تحض على استعمال العنف والقوة والاضراب العام .

وإذا كان من المخالف لبدا الحرية الفردية أن يجبر أحد على الاشتراك في جماعة ما ، فإنه لا يجوز أن يمنع أحد من أن يضم جهده إلى جهود غيره لتحقيق أهداف مشروعة .

ويرى « دوجي » أن المجتمع يتفرع إلى طبقات عدة ، وليس مجرد طبقتين اثنتين ؛ وأن طبقات المجتمع تتداخل وتتشابك طالما كانت المساواة مقررّة كبدأ قانوني في المجتمع .

ويسلم « دوجي » بأن للطبقة الرأسمالية وظيفة اجتماعية هي تجميع الأموال ووضعها في خدمة المشروعات الوطنية المختلفة . على أنه منذ اللحظة التي تنكص فيها هذه الطبقة عن أداء وظيفتها الاجتماعية ، فإن ما لها يكون إلى زوال ، كما زالت طبقة النبلاء في أعقاب ثورة ١٧٨٩ .

والغاية الحقة من النقاية ، ليست الحرب بين الرأسمالية والعمالية ، بل هي إعادة تنظيم المجتمع عن طريق تنظيم الطبقات الاجتماعية ، تنظيمًا يجمع أشتات كل طبقة منها ؛ ويمين حدودها وإمكانياتها ومطالبها . وهذا التنظيم هو العون الأكبر للحرية الفردية ؛ ذلك أن فردية الفرد الحقة لا تتحقق ببسط نفوذه على الآخرين والتحرر من نفوذهم عليه ، بل هي الوفاء بطبيعة الفرد الحقة ، باعتباره كائناً اجتماعياً ؛ ومن ثم يكون الفرد أكثر إعمالاً لإنسانيته كلما كان أكثر اندماجاً في الجماعات الإنسانية المشكلة تشكيلاً حراً من أقرانه ، وهو لن يشعر بأنه أعزل إزاء الطبقات المحيطة به .

ويذهب « دوجي » إلى أن التنظيم السياسي المستقبل للمجتمع يقوم على الجماعة ، فتتخلى السلطة السياسية المركزية مع الوقت إلى الجماعات المهنية عن مهمة تنظيم شئونها الخاصة ، وعن مهمة التوفيق بين مصالحها ومصالح غيرها من الجماعات المهنية التي تدخل في روابط معها ، وذلك عن طريق التراضي . وتقتصر مهمة السلطة السياسية على إحقاق العدالة عن طريق الإشراف على تلك التنظيمات المهنية التي يمكن تشبيهها بالسلطات المحلية بالنسبة لها .

وتعتبر النقاية تنظيمًا عصرياً لحق المقاومة السلبية للطغيان ، مع عدم إهدارها فردية الفرد ، لأن مقاومة الفرد لكل سلطان خارجي عليه ، يولد نوعاً من التوازن بين الشعور الفردي والشعور الجماعي ، يؤدي إلى زيادة النشاط الفردي ، والنشاط الجماعي في وقت معاً . ومن ثم تزداد صفة الفرد باعتباره إنساناً ، إذ أن صفته كإنسان تقوى كلما قوى شعوره بالجماعات التي ينتمي إليها .

ويدعو « دوجي » إلى اعتبار الملكية واقعة اجتماعية ، والمالك في مركز قانوني ينحدر عن القاعدة القانونية الموضوعية التي تفرض عليه التزامات وواجبات اجتماعية ، مما يجعل الملكية وظيفة اجتماعية مقررّة ومحقة .

خامساً : المدلول الواقعي التضامني للحرية الفردية

نقطة البداية عند « دوجي » هي الفرد ، هي إحساسه بوجوده وذاتيته ، هي إحساس الذات الفردية المجرد بذاتها . ثم بعد ذلك الامتداد من هذا الإحساس المجرد إلى الإحساس بشيء . أي أن إدراك الفرد لذاته ادراكاً كاملاً ، لا يأتي إلا بإدراكه لما حوله . ولذلك فإن الإحساس بالتضامن

الاجتماعى هو الإحساس الكامل من الذات الفردية لذاتها ؛ والإنسان ليس إنساناً بحق ، إلا بالتضامن .

وطالما كان الفرد كائناً اجتماعياً ، فهو مقيد فى سلوكه بالشروط التى لاغنى عنها لقيام الحياة الاجتماعية واطرادها ؛ ومن ثم تحولت الحرية من حق إلى وظيفة اجتماعية . ولكن كلما قل تقييد الدولة لحرية مساهمة الفرد فى العمل الجماعى ، أضفى الفرد أكثر نفعا للمجموع .

وبدلاً من أن يقول « دوجى » إن للفرد حريات وحقوقاً ؛ فإنه يقول بأن على الفرد واجبات والتزامات ، مع وجوب التخفيف من وطأة هذه الواجبات والالتزامات ؛ والقضاء على ما ليس له لزوم أو مسوغ مما لا يستوجب التضامن الاجتماعى أو المصلحة الاجتماعية الحقة ؛ وفى الوقت نفسه إعطاء الدولة حق زيادة التدخل لفرض الواجبات التى تقتضيها تلك المصلحة .

وللمجتمع واجبات قبل الفرد ، أى أن للفرد ما يسمى فى الوقت الحاضر بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأفراد ، باعتبار أن روابط التضامن الاجتماعى بين الأفراد ؛ توجب هذه الحقوق وتسمح بقيامها . والرابطة التى تربط أفراد الجماعة هى رابطة تضامنية ذات وجهين : تجانسى ؛ وتكاملى .

وحرية الفرد فى تصور « دوجى » هى التزام بأداء الواجب ، إذ لا وجود للفرد إلا بوجود الجماعة التى تستمد حياتها من أداء الأفراد المطرد لواجبهم ، فلا يجوز لإنسان قادر على العمل ألا يعمل ، وعلى الدولة أن تتدخل بحمله على العمل ، ولحل المالك على استثمار ملكه ، ولتنظيم الإنتاج ، ولتنع إرهاب العامل ، ولتحرير المواد الضارة حماية لصحة الفرد ، ولإجبار الفرد على أن يتعلم .

وعلى الدولة التزامات قبل الأفراد ، وهى ما يعبر عنه بحق العمل ؛ وحق التعليم والحق فى الضمان الاجتماعى .

وهكذا بينما كانت الحرية الفردية حقاً للفرد ونوعاً من سيادته ، أضفى ينظر إليها على أنها واجب ووظيفة اجتماعية ، قبل أن تكون حقاً . وبينما كانت السيادة حقاً معترفاً به للدولة ، ظهر مظهر جديد للسيادة باعتبارها واجباً تتحمل به السلطات العامة ؛ وأضحى مقياس مشروعية الأمر الصادر من السلطة العامة ، تنفيذ الواجب المنوط بها . وهذا النشاط الذى يفرضه على الدولة التزام قانونى ملقى على عاتقها ، ويحولها أن تباشر حق السيادة ، يطلق عليه اسم المرفق العام .

ولهذا تتجه معظم الدول الحديثة نحو مد نشاطها لتحقيق التضامن الإجماعى بين الأفراد ، ويطلق على هذا الاتجاه اسم الاشتراكية ، وينعته « دوجى » بالتضامنية .

سادساً : نقد فلسفة دوجى

يقول « فالين » فى نقد « دوجى » ، إنه لا بد للوصول إلى قواعد قانونية وضعية تتمتع بالنفاذ وقوة التطبيق ، من أن تتدخل هيئة خاصة تحول دون ما كان من قبل مجرد رغبة مبلىلة ، إلى قاعدة من قواعد القانون الوضعى ، محددة واضحة المعالم .

وينتقد « فالين » قيام القاعدة الموضوعية على « كتلة الضمائر الفردية » ، لأنه كيف يمكن للفقهاء أن يقرر أن هذه الكتلة اعتبرت التدخل واجباً وقد يتدخل المشرع قبل أن تكون كتلة الضمائر الفردية قد أظهرت ما تقرر لديها ، فهل يمكن القول بأن هذه النصوص التشريعية تكون مجردة من القيمة القانونية .

ويرى « فالين » أن النظرية الموضوعية عاجزة عن تعيين الغاية التي يجب أن تتواءم مع القاعدة القانونية لكي تحصل على الصفة القانونية ، فهي تلجأ إلى اعتبارات تقديرية ذاتية ، لأن « المقتضيات الاجتماعية » و « المصلحة العامة » تعبيرات يعوزها الإيضاح والتحديد .

وحق لو أمكن الاتفاق على الغاية التي يجب أن يهدف القانون إلى تحقيقها ، فإن مدى تحقيق القاعدة القانونية لتلك الغاية يظل مجالاً لاختلافات لا نهاية لها ، في حين أن القاعدة القانونية يجب إطاعتها بنير أدنى مناقشة من هذا القبيل .

ويعترف « فالين » بأن نظرية الإرادة تلقى نقداً شديداً من كثير من الفقهاء ومنهم « جورج ميل » الذي كان أستاذاً للقانون . يقسم الدكتوراه الدولي بجامعة القاهرة ، وهو يقول بأن القاعدة القانونية لا تستمد قوتها الملزمة من إرادة الشارع ، بل من مطابقتها للمصدر المادي العميق للقانون ، واستجابتها لمقتضى المصلحة العامة ، أو الغاية الاجتماعية . فالمشرع لا يخلق مادة القاعدة القانونية وموضوعها ، ولكن مهمته محصورة في البحث والتعبير عن قاعدة القانون النافعة أو اللازمة في وقت من الأوقات . وهو لا ينبغي إلا الإلزام باتباع القاعدة المقررة من الجميع ، ويكون هو أول من يلتزم باتباعها . أى أن المشرع يوفر للقاعدة القانونية عنصر السلطة ، ولكنه مقيد بالعنصر الأخلاقي ، فإذا خلت منه القاعدة كانت قوتها الإلزامية وقتية ، وصار القانون الوضعي ذاته مخالفاً للقانون .

ويعتقد « فالين » بأن القيمة القانونية للقاعدة تقاس بالمعايير الشكلية ، فإن كانت السلطة التي أصدرتها هي السلطة التشريعية ، واتبعت في إصدارها الإجراءات النظامية ، كانت القاعدة الصادرة قانونية واجبة الاتباع .

أما « لاسكي » فهو يعارض « فالين » ، ويشترط أن يكون مرد الخضوع للقانون الوضعي ليس مجرد إرادة مصدره ، أى صدوره من هيئة مختصة ، بل يجب أن يكون أيضاً طبيعة مضمون قواعد ذلك القانون الوضعي ، ومدى مطابقتها للاعتبارات المنطقية والصواب التمثيلية في مقتضيات التضامن الاجتماعي .

والواقع أن القوة الملزمة للقاعدة الموضوعية لا يمكن أن تستمد من ذاتية تلك القاعدة ، بل أيضاً من قوة القائمين على إعمالها ، فضلاً عن قوة إيمانهم بصلاحياتها . وذلك مهما يقل في أن قيمة القاعدة ، القانونية يجب أن تكون قيمة مستمدة من ذات القاعدة أى من موضوعها .

ويرى « جورج بليكن » أن القاعدة القانونية الموضوعية أو الملزمة تخرج عن نطاق القانون وتدخل في نطاق القوة ، لأن وجهة نظر من استتب لهم الأمر على قاعدة ملزمة .

ويقول ناقدو « دوجى » إن أساس قيام الدولة ، وخضوع الأفراد لأوامر السلطة العامة ، ليس مجرداً من الصبغة القانونية ، فالدولة إذن ليست مجرد واقعة اجتماعية كما ذهب إلى ذلك « دوجى » وإنما هى فى نفس الوقت قيمة اجتماعية ، بل هى أكبر القيم الاجتماعية الموجودة فى مكان وزمان معينين . فالدولة إذن دافعة اجتماعية لما لها من كيان محسوس فى الزمان والمكان ، على أنها تعبير قيمة اجتماعية ، منذ اللحظة التى توظف فيها نحو نفوس أفرادها الشعور بالالتزام بإطاعة أوامرها .

ويقول هؤلاء النقاد بأن نظرية دوجى فى الدولة تنطوى على عود إلى تجنيد مبدأ حكم الأغلبية ، الذى دأب على مهاجمته .

وقد لاحظ البعض أن الحريات الفردية لا تعتبر فى ظل النظرية التضامنية خصائص لصيقة بالإنسان مما تخشى معه أن يعمل المجتمع إلى القضاء على الحريات الفردية قضاء جزئياً أو كلياً ، متى اقتضت ذلك مصلحة المجتمع . ولكن « دوجى » يهاجم هذه الخلاصة النهائية ، رغم أن التسلسل المنطقى لمبادئه يمكن أن يوصل إليها .

ويلاحظ أن النظرية الواقعية تحتم القول بأنه إذا رأت الجماعة إلغاء حرية من الحريات فى وقت من الأوقات ، فإنه يتعذر على فرد ، أو فئة قليلة منها أن يبقوا هذه الحريات قائمة رغم إصرار الجماعة . ولهذا نرى الأستاذ « جيز » ينظر إلى المسألة نظرة واقعية ، ويعترف بأن الضمانات الأخيرة للحريات الفردية هى إجراءات من صنع التشريع .

ويجب أن نلاحظ أن الطغيان كما يأتى من المجتمع ، أو من حاكميه ، قد يأتى أيضاً من الفرد العادى بفضل السلطة والنفوذ التى تقلده إياها حرية من الحريات ، وعلى الأخص الحريات ذات المضمون الاقتصادى . وعلى ضوء هذا نفهم لماذا أضحى المتزمتون من أنصار الحريات الفردية يوصفون بالرجعيين بعد أن كانوا يوصفون فيما مضى بالتقدمية المتطرفة .

قوانين وقرارات ومذكرات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ (١)

في شأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات

الدولة العليا ؛

وطى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛ وطى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه النص الآتي :

« لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة ويعتبر من

قبيل أعمال السيادة قرارات رئيس الجمهورية الصادرة بإحالة الموظفين العموميين إلى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم عن غير الطريق التأديبي ، ولا تقبل الطلبات الآتية :

(١) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(٢) الطلبات المقدمة رأساً بإلغاء القرارات الإدارية المنصوص عليها في البندين « ثالثاً »

و « رابعاً » عدا ما كان منها صادراً من مجالس تأديبية والبند « خامساً » من المادة (٨) وذلك

قبل التنظيم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة

للبت في هذا التنظيم .

وتبين إجراءات التنظيم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس الجمهورية «

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية في ٨ شوال سنة ١٣٨٢ (٤ مارس سنة ١٩٦٣) .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٥٦ الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٦٣ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ (١)

بشأن توقيع عقوبة انضباطية على الضباط أثناء خدمة الميدان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قانون الأحكام العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٤٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة ؛

وبناء على ما عرضه نائب رئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه مادة جديدة تحت رقم ١١٣ مكرر نصها كالآتي :

مادة (١١٣) مكرر — يجوز لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة عندما تكون القوات في خدمة الميدان أن يوقع العقوبات الانضباطية الآتية على الضباط . وذلك بالنسبة للجرائم الواردة في المواد ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ من قانون الأحكام العسكرية :

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٥٦ الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٦٣ .

- (١) حرمان الضابط من أقدميته في الرتبة .
 (٢) تنزيل الضابط من رتبته إلى رتبة أدنى منها .
 (٣) تنزيل الضابط إلى درجة ضابط صف أو عسكري .
 مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٣ .
 صدر برئاسة الجمهورية في ٨ شوال سنة ١٣٨٢ (٤ مارس سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣^(١)

بتأميم بعض المنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تحويل المؤسسات المضنية والأجنبية إلى شركات مساهمة ؛

وعلى القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات مساهمة ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم منشآت تصدير القطن والمعدل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ إنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٨٠ الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٦٣ .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تؤمم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة بالجمهورية العربية المتحدة .
وتؤول ملكيتها إلى الدولة .

وتكون المؤسسة المصرية العامة للقطن الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على تلك المنشآت .

مادة ٢ — تتولى تقييم رؤوس أموال المنشآت المشار إليها في المادة السابقة لجان من ثلاثة أعضاء يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير الاقتصاد ، على أن يرأس كل لجنة مستشار بمحكمة الاستئناف يختاره وزير العدل ، وتصدر كل لجنة قراراتها في مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدور قرار تشكيلها وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من أوجه الطعن .

مادة ٣ — تؤدي الدولة قيمة ما آل إليها من أموال المنشآت المشار إليها بموجب سندات إسمية على الدولة لمدة خمسة عشر سنة بفائدة ٤ ٪ سنوياً ، وتكون السندات قابلة للتداول بالبورصة ، ويجوز للدولة بعد عشر سنوات أن تحتلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الإسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ، وفي حالة الاستهلاك الجزئي يعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين .

مادة ٤ — لا تسأل الدولة عن التزامات المنشآت المشار إليها في المادة الأولى إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأمين .

فاذا لم تكن أسهم هذه المنشآت متداولة في البورصة ، أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر ، أو كانت هذه المنشآت غير متخذة شكل شركات مساهمة ، تكون أموال أصحابها وأموال زوجاتهم وأولادهم ضامنة للوفاء بالتزامات الزائدة على أصول هذه المنشآت .

ويكون للدائنين حق امتياز على جميع هذه الأموال .

مادة ٥ — يرخص لوزير الاقتصاد في إدماج المنشآت المشار إليها في المادة الأولى في الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للقطن أو تكوين شركات مساهمة من بينها ، وفي الحالتين يقدر صافي أصول تلك المنشآت طبقاً لقرارات اللجان النصوص عليها في المادة الثانية .

وإلى أن يتم ذلك يجوز لوزير الاقتصاد إعفاء القائمين على إدارة المنشآت المذكورة وتعيين مجلس مؤقت أو مندوب أو أكثر لإدارتها .

ولا تعتبر قرارات المدير أو المجلس المؤقت أو المندوب نافذة إلا بعد تصديق رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة عليها .

مادة ٦ — يجوز لوزير الاقتصاد تأجيل أداء ديون والتزامات المنشآت المشار إليها لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبوها بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
فما عدا المادة الرابعة فيعمل بها بالنسبة إلى تحديد مسؤولية الدولة عن التزامات منشآت تصدير القطن ، من تاريخ نفاذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٢ (٤ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣^(١)

بشأن استمرار خصم الزيادات المترتبة على نفاذ قانون نظام موظفي الدولة من إعانة الغلاء عند الترقية إلى أى درجة أعلى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المدلة له ؛

وعلى قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن استقطاع الزيادات المترتبة على نفاذ قانون نظام موظفي الدولة من إعانة غلاء المعيشة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن رد ما خصم من إعانة غلاء المعيشة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر خصم الزيادات المترتبة على نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفي الدولة من إعانة غلاء المعيشة طبقاً لأحكام قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٥ الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٣ .

و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، ولأحكام القرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليها ، ولو تمت الترقية إلى درجة أعلى لم يلحق ربطها المالى تحسين فى جدول المرتبات الملحق بهذا القانون .

مادة ٢ — يعتبر صحيحاً ما تم خصمه تطبيقاً لحكم المادة السابقة من أول يوليو سنة ١٩٥٢ إلى وقت نفاذ هذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٢ .

صدر برئاسة الجمهورية فى أول ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٣^(١)

بإنشاء محكمة استئناف بمدينة بنى سويف وتعديل اختصاص

محكمة استئناف القاهرة وطنطا

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور للوقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية والقوانين المعدلة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تنشأ محكمة استئناف جديدة فى مدينة بنى سويف ، ويشمل اختصاصها دوائر محاكم بنى سويف والنيا والفيوم الابتدائية .

مادة ٢ — تفصل محكمة بنها الابتدائية من دائرة اختصاص محكمة استئناف القاهرة وتلحق بدائرة اختصاص محكمة استئناف طنطا .

مادة ٣ — على محكمة استئناف القاهرة أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت بمقتضى المادتين السابقتين من اختصاص محكمة استئناف بنى سويف أو محكمة استئناف طنطا ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٥ الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٣ .

وذلك بالحالة التي تكون عليها الدعوى وبدون رسوم . ويتم الإحالة لجلسات محددة . وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن أمر الإحالة إليه مع تكليفه الحضور في المواعيد العادية أمام المحكمة المحالة إليها الدعوى .

ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٣^(١)

بتعديل المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالبند (١٠) من المادة ١٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه النص الآتي :

« (١٠) فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج تسلم الصورة للنيابة وعلى النيابة إرسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية ويجوز أيضاً في هذه الحالة وبشرط المعاملة بالمثل تسليم الصورة مباشرة لقر البعثة الدبلوماسية للدولة التي يقع بها موطن المراد إعلانه كي تتولى دون رسم توصيلها إليه » .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٥ الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٣ .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية في أول ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم
النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية في الإقليم المصرى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ فى شأن التنظيم السياسى لسلطات
الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية فى
الإقليم المصرى ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه النص الآتى :

« مادة ٣٥ — يكون تعيين مدير النيابة بقرار من رئيس الجمهورية .

ويكون تعيين الوكلاء العاملين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح المدير .

ويكون تعيين سائر أعضاء النيابة الإدارية وترقياتهم ونقلهم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على

عرض مدير النيابة وبعد أخذ رأى لجنة تشكل من المدير والوكلاء العاملين بحيث لا يقل عدد أعضاء

اللجنة عن أربعة فإن قل عن ذلك أكمل من رؤساء النيابة حسب الأقدمية وذلك عند النظر فى شئون

أعضاء قسم التحقيق أما عند النظر فى شئون أعضاء قسم الرقابة فتشكل اللجنة من المدير والوكيل العام

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ٩٥ الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٣ .

لشئون الرقابة وثلاثة من مساعديه حسب الأقدمية بحيث لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن أربعة فإن قل العدد عن ذلك أكمل من رؤساء الإدارات حسب الأقدمية .

ويكون منح أعضاء النيابة الإدارية العلاوات بقرار من المدير بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويكون إلحاق أعضاء النيابة الإدارية بالإدارة العامة أو الإدارات بندهم إليها بقرار من المدير .

ويكون تعيين الموظفين الإداريين والكتابيين وترقياتهم بقرار من المدير .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣^(١)

بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة
ومستخدميها وعملها المدنيين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات المدنية ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ بشأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائثها إلا في أحوال خاصة ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ؛ .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٠ الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٦٣ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق للتأمين والادخار والمعاشات لموظفي وزارة الأوقاف ؛

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر ؛

وعلى القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي المجالس البلدية ومجالس المديرية ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة ؛

وعلى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها ،

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن المكافآت والتأمينات والتعويضات لضباط القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن المكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ بحساب مدة العمل السابقة في المعاش ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعملها الدائمين ؛

- وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ؛
- وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش ؛
- وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بعدم جواز الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٩ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة استبدال المعاشات ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعديل اسم مصلحة التأمين والمعاشات إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٦٢ بالإذن لوزير الخزانة فى استثمار أموال الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٧٠ لسنة ١٩٦٢ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات ؛
- وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
- وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

أصدر القانون الآتى :

- مادة ١ — يعمل فيما يتعلق بنظام التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين بأحكام القانون المرافق .
- مادة ٢ — يقصد بالمتقنين فى تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال المنصوص عليهم فى المادة ١ من القانون المرافق .
- مادة ٣ — تسرى أحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٦ (الفقرة الثالثة والرابعة) و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٤ و ٥٩ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٤ من القانون المرافق على جميع الموجودين فى الخدمة وقت العمل بهذا القانون العاملين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين فى الأزهر المشار إليها .

ويقتطع من المرتبات الأصلية لأولئك الموظفين لحساب الجهات الملتزمة بمعاشاتهم ومكافآتهم طبقاً

للقوانين المذكورة اشتراكات تأمين ومعاشات قدرها ١٠٪ بدلا من الاشتراكات المقررة قبل العمل بهذا القانون .

وتلتزم هذه الجهات أداء المعاشات والمكافآت ومبالغ التأمين إلى مستحقيها .

مادة ٤ — تسرى أحكام القانون المرافق على المستحقين عن العاملين بأحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها .

وتسرى أحكام المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٧ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ من القانون المرافق والملاحظات المتعلقة بالجدول رقم ٣ المرفق بالقانون المذكور على المستحقين عن العاملين بأحكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر المشار إليها .

وتسرى أحكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٩ و ٧٤ من القانون المرافق على أصحاب المعاشات العاملين بقوانين المعاشات المشار إليها في الفقرتين السابقتين .

مادة ٥ — في تطبيق أحكام المواد المشار إليها في المادتين السابقتين يقصد بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات أو بالسندوق وزارة الخزانة أو الوزارات والمصالح المختصة حسب الأحوال .

مادة ٦ — تعرض مشروعات القوانين الخاصة بالتأمين والمعاشات التي تعدها الدولة وتحمل الخزانة العامة أو صندوق التأمين والمعاشات أعباء مالية على وزارة الخزانة ومجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٧ — في تطبيق أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه يعتبر منتفعا بأحكامه الموظفون المعينون بمربوط ثابت أو بمكافأة شاملة في الميزانيات المنصوص عليها في القانون المذكور وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بأحكامه .

مادة ٨ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره فيما عدا المادة ٦٢ من القانون المرافق فيعمل بها اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل به . والفقرة الثالثة من المادة ٢١ فيعمل بها اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٠ .

واستثناء من أحكام المادة ٤ تزداد اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون ، أنصبة المستحقين عن العاملين بقوانين المعاشات المشار إليها في المادة ٤ بمقدار الثلث دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تغيير في قيمة إعانة غلاء المعيشة التي كانت تمنح لهم ، كما يخصم من الزيادة ما يكون قد منح لهم من معاشات استثنائية . ولا يسرى هذا الحكم إلا بالنسبة للمستحقين عن العاملين بقوانين المعاشات المشار إليها الذين نشأ استحقاقهم قبل العمل بهذا القانون .

وعلى وزير الخزانة إصدار اللوائح والقرارات المنفذة له .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قانون التأمين والمعاشات

لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين

الباب الأول

في إنشاء صندوق التأمين والمعاشات وكيفية إدارته

مادة ١ — ينشأ صندوق التأمين والمعاشات للهيئات الآتية :

(أ) موظفي ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين للربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الهيئات التي انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ؛ وذلك فيمن عدا العاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات أخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما .

(ب) موظفي ومستخدمي وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التي تطبق نظام موظفي الدولة .

(ج) موظفي ومستخدمي وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الأخرى الذين يصدر بانتفاعهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

مادة ٢ — موظفو الهيئات والمؤسسات العامة المشار إليها في البندين ب ، ج من المادة السابقة الذين كانوا قبل تعيينهم بها معاملين بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه أو بلائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر المشار إليها أو بأحد قوانين المعاشات العسكرية يعاملون أثناء مدة خدمتهم بالمؤسسة بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه وتسرى في شأنهم أحكام المادتين ٧١ و ٧٢ على أن تؤدي أعباء المعاشات سواء عن المسد الحالية أو السابقة إلى الخزانة العامة .

مادة ٣ — يقف سريان أحكام هذا القانون على المنتفع بأحكامه إذا نقل أو عين في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة التي لا ينتفع موظفوها بأحكام هذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على موظفي ومستخدمي وعمال المؤسسات العامة التي تخرج عن نظام موظفي الدولة أو تعدل جدول الوظائف والمرتبات الذي تقرر على مقتضاء انتفاعهم بأحكام هذا القانون ما لم يصدر قرار من وزير الخزانة باستمرار انتفاعهم بأحكامه .

مادة ٤ — يعهد بإدارة صندوق التأمين والمعاشات إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وتعتبر

مؤسسة عامة لا تخضع لإشراف وزير الخزانة ولها الشخصية الاعتبارية ويكون لها ميزانية مستقلة تلحق بالميزانية العامة للدولة ويمثلها مديرها في صلاتها بالغير . وله أن ينيب عنه غيره من موظفي الهيئة في مباشرة بعض اختصاصاته ويكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

الباب الثاني

في الحساب والمركز المالي

مادة ٥ — تخضع الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في إدارة أموالها والتصرف فيها وحساباتها للقواعد الواردة في هذا القانون والألحقة الداخلية دون التقيد بالقواعد والنظم التي تجرى عليها الحكومة .

ولوزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة تحديد مكافآت الخبراء الاكتواريين الذين يستعان بهم في الأعمال المتعلقة بالصندوق استثناء من أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، ودون التقيد بالقواعد الموضوعة لموظفي الحكومة أو المؤسسات العامة .

مادة ٦ — يقدم مدير عام الهيئة إلى مجلس الإدارة خلال الأشهر الستة التالية لانتهاء السنة المالية ما يأتى :

(أ) الميزانية الختامية للهيئة معدة وفقاً للقواعد للتبعية في المشروعات التجارية مشفوعة ببيانات تفصيلية عن مفردات الأصول والخصوم .

(ب) حساب عام للإيرادات والمصروفات .

(ج) تقرير عام عن أعمال الصندوق وحالته والنواحي الاستثمارية لاحتياطياته .

ويقدم رئيس مجلس الإدارة إلى الجهات المختصة الحسابات الختامية خلال شهر من تاريخ اعتمادها .

مادة ٧ — يفحص المركز المالي للصندوق مرة على الأقل كل خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بمعرفة خبير اكتواري أو أكثر يعينه مجلس الإدارة ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة الالتزامات القائمة .

فإذا تبين وجود عجز في أموال الصندوق ولم تكف الاحتياطيات المختلفة لتسويته فلتتزم الخزانة العامة أدائه وذلك بالنسبة لكل فحص يتم بعد العمل بهذا القانون .

أما إذا تبين من التقدير وجود مال زائد فيرحل هذا المال إلى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس الإدارة في الأغراض الآتية :

- (أ) تكوين احتياطي عام واحتياطيات خاصة للأغراض المختلفة .
- (ب) تسوية أو خفض أي دين للصندوق على الخزنة العامة في حدود العجز السابق أداؤه طبقاً للفقرة السابقة .
- ويجب في حالة وجود عجز أن يوضح الخبراء أسبابه والوسائل المقترحة لتلافيها .

الباب الثالث

في موارد الصندوق

- مادة ٨ — تتكون أموال الصندوق من الموارد الآتية :
- (أولاً) الاشتراكات التي تقطع شهرياً بمقدار ١٠٪ من مرتبات وأجور المنتفعين بأحكام هذا القانون .
- (ثانياً) المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ويصدر بتحديدها قرار من وزير الخزنة بحيث لا تقل عن ١٢٪ من مرتبات وأجور المنتفعين بأحكام هذا القانون .
- (ثالثاً) حصيلة استثمار أموال الصندوق .
- (رابعاً) الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الهيئة .
- مادة ٩ — تحسب الاشتراكات وكذلك المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات أو المؤسسات العامة على أساس المرتب أو الأجر الأصلي .
- مادة ١٠ — إذا خفض المرتب أو الأجر لأي سبب فيكون الإقنطاع على أساس المرتب أو الأجر المخفض ، ولا تؤدي أية اشتراكات عن المدد التي لا يستحق فيها مرتب أو أجر .

الباب الرابع

في نظام التأمين والمعاش

الفصل الأول

استحقاق مبالغ التأمين

- مادة ١١ — تستحق مبالغ التأمين التي يؤديها الصندوق إلى المنتفعين بأحكام هذا القانون أو المستحقين عنهم في الحالتين الآتيتين :
- (أولاً) وفاة المنتفع وهو بالخدمة وفي هذه الحالة يؤدي مبلغ التأمين إلى الورثة الشرعيين إلا إذا كان المنتفع قد عين مستفيدين آخرين قبل وفاته فيؤدي مبلغ التأمين إليهم .
- (ثانياً) فصل المنتفع من الخدمة قبل بلوغه سن التقاعد بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة إذا

نشأت عن عجز تام عن العمل . أما إذا كان العجز جزئياً استحق المنتفع نصف مبلغ التأمين .
ويشترط لاستحقاق مبالغ التأمين في هذه الحالة أن يكون الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية قد بنى على قرار من الهيئة الطبية المختصة سابق على صدور قرار الفصل .
مادة ١٢ — يكون مبلغ التأمين الذى يؤديه الصندوق طبقاً للمادة السابقة معادلة لنسبة من المرتب أو الأجر السنوى محسوبا على الوجه المبين في المادة ٩ تبعا للسنة وذلك وفقا للجدول رقم ١ المرافق .

ويحسب مبلغ التأمين على أساس آخر مرتب أو أجر شهرى كامل للمنتفع ويدخل في تقدير المرتب أو الأجر الأخير ما يكون قد استحقه المنتفع من زيادة في مرتبه أو أجره ولو لم يكن قد حل موعد صرفها ، وفي تحديد السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة . ويحسب الأجر الشهرى لعامل اليومية بواقع أجر ٢٦ يوما .

الفصل الثانى

استحقاق المعاشات والمكافآت وكيفية تسويتها

مادة ١٣ — تنتهى خدمة المتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك :

(١) المستخدمون والعمال الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون الذى تقضى لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

(٢) الموظفون الموجودون وقت العمل بهذا القانون الذين تقضى لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم بعد السن المذكورة .

(٣) المنتفعون الذين تقضى لوائح توظيفهم بإنهاء خدمتهم قبل السن المذكورة .

(٤) العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف والعلماء الموظفون والعلماء المدرسون بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية ووعاظ مصالحة السجون الموجودون بالخدمة وقت العمل بهذا القانون فتنتهى خدمتهم عند بلوغهم سن الخامسة والستين .

ولا يجوز في جميع الأحوال بغير قرار من رئيس الجمهورية إبقاء أى منتفع في الخدمة بعد بلوغ سن التقاعد .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على نواب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الرياسة والوزراء ونواب الوزراء .

مادة ١٤ — يستحق المنتفع معاشاً عند انتهاء خدمته متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة على الأقل .

ومع ذلك فإذا كان انتهاء الخدمة بسبب إلغاء الوظيفة أو الفصل بقرار من رئيس الجمهورية أو بلوغ سن التقاعد ، فيستحق المنتفع معاشاً متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش خمس عشرة سنة على الأقل .

مادة ١٥ — يسوى المعاش على أساس المتوسط الشهري للمرتبات أو الأجور المستحقة المنتفع خلال السنتين الأخيرتين من مدة خدمته المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون ، وفي حساب هاتين السنتين يعتبر الشهر الذي انتهت فيه الخدمة شهراً كاملاً .

فإذا اشتملت فترة السنتين على مدد لم يحصل على مرتبه أو أجره عنها كله أو بعضه حسب المتوسط على أساس كامل المرتب أو الأجر .

ويستخرج متوسط الأجر بالنسبة لعمال اليومية على أساس مجموع الأجور التي يستحقها العامل خلال فترة السنتين بحسب فئة الأجر باعتبار أن الشهر ستة وعشرون يوماً ويقسم المجموع على أربعة وعشرين شهراً .

ويدخل في حساب المتوسط ما يكون قد استحقه المنتفع من زيادة في مرتبه أو أجره ولو لم يكن قد حل موعد صرفها .

مادة ١٦ — تسوى المعاشات بواقع جزء واحد من خمسين جزءاً من متوسط المرتبات أو الأجور المحسوبة وفقاً لأحكام المادة السابقة وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش بشرط ألا تتجاوز ثلاثة أرباع ذلك المتوسط .

وفي حساب مدد الخدمة تعتبر كسور الشهر شهراً كاملاً .

مادة ١٧ — مدة خدمة المنتفع المحسوبة في المعاش هي المدة التي قضيت في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة ١ بعد استبعاد مدد الوقف عن العمل التي يقرر الحرمان من المرتب أو الأجر المستحق عنها .

وتدخل ضمن مدة خدمة المنتفع المحسوبة في المعاش المدد التي يتقرر ضممها طبقاً لأحكام القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

مادة ١٨ — استثناء من أحكام المادتين ١٠ و ١٧ تدخل مدة الإعارة والإجازات الدراسية بغير مرتب أو أجر وكذا مدد التجنيد والتكليف والإجازات الاعتيادية الاستثنائية بدون مرتب التي تلي تاريخ التعيين في المدد المحسوبة في المعاش وتؤدي عن هذه المدد فيما عدا مدة التجنيد الاشتراكات الموضحة في المادة ٨ .

وتسرى أحكام الفقرة السابقة على مدة البعثة التي تلي التعليم الجامعي أو العالي والجائز حسابها ضمن مدة الخدمة .

كما تسرى الأحكام المتقدمة بالنسبة للعدد المشار إليها السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون التي لم يكن يجوز حسابها في المعاش .

مادة ١٩ — مع عدم الإخلال بحكم المادة ٢١ يستحق المعاش في حالة الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية أو الوفاة مهما كانت مدة الخدمة ، ويربط المعاش بمقد أدنى قدره ٤٠ ٪ من متوسط المرتبات أو الأجور المشار إليها في المادة ١٥ أو على أساس مدة خدمة المنتفع المحسوبة في المعاش مضافا إليها ثلاث سنوات أى المعاشين أكبر بشرط ألا تزيد المدة المضافة عن المدة الباقية للمنتفع لبلوغه سن التقاعد .

مادة ٢٠ — يسوى المعاش في حالة الفصل بسبب الوفاة أو عدم اللياقة الصحية نتيجة لإصابة عمل على أساس أربعة أخماس الرتب أو الأجر الشهري الأخير مهما كانت مدة الخدمة ويدخل في ذلك الرتب أو الأجر ما استحق للمنتفع من زيادة فيه ولو لم يكن قد حل موعد صرفها .

كما يمنح المنتفعون الذين يفصلون بسبب الظروف المشار إليها أو المستفيدين عنهم في حالة وفاتهم تعويضا إضافيا قدره ٥٠ ٪ من قيمة التأمين الذي يستحق لهم وفقا لأحكام المادة ١١ .

ولا تسرى الأحكام الخاصة بتأمين إصابة العمل المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية على من تنتهى خدمتهم للأسباب المتقدمة .

ويقصد بإصابة العمل الإصابة بأحد الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم ١ الملحق بقانون التأمينات الاجتماعية أو الإصابة نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه ، ويعتبر في حكم ذلك كل حادث يقع للمنتفع خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه .

ويعين وزير الخزانة بقرار منه الإجراءات الواجب اتباعها لإثبات أن الإصابة إصابة عمل .

مادة ٢١ — يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للمعاش في الشهر ما يلي :

الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة	١٢٥ جنيها
نواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة	١٠٠ جنيه
من يتقاضون ١٨٠٠ جنيه سنوياً	٩٥ جنيها
باقي المنتفعين	٩٠ جنيها

ومع عدم الإخلال بحكم المادة ١٩ يكون الحد الأدنى للمعاشات في غير حالة الاستقالة بالنسبة للمنتفع وفقاً لما يأتى :

(أ) ٥٠ ٪ من الرتب أو الأجر الشهري أو جنيهان أيهما أقل لمن تقل مرتباتهم أو أجورهم الشهرية عن خمسة جنيها .

(ب) ٤٠ ٪ من الرتب أو الأجر الشهري أو ثلاثة جنيها أيهما أقل لمن تبلغ مرتباتهم أو أجورهم الشهرية خمسة جنيها وتقل عن عشرة .

(ج) ٣٠ ٪ أو خمسة جنيهات أيهما أقل لمن تبلغ مرتباتهم عشرة جنيهات فأكثر .

وإذا نقصت قيمة معاش المستحق بما في ذلك الإضافات التي تزداد عليه عن مائتين وخمسين ملياً شهرياً لكل مستحق رفع مجموعها إلى هذا القدر ولو تجاوز مجموع ما يمنح للمستحق معاش المورث على أن يتحمل الصندوق بالفرق .

وكل ذلك مع عدم الانتقاص من الحدود الدنيا المنصوص عليها في القوانين رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها .

مادة ٢٢ — يستحق الوزير أو نائب الوزير عند تركه الخدمة الحد الأقصى للمعاش المنصوص عليه في المادة ٢١ متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة من بينها سنة على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصبين معاً أو عشر سنوات من بينها سنتان على الأقل كوزير أو نائب وزير أو المنصبين معاً . فإذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضها في هذين المنصبين أو أحدهما القدر المشار إليه استحق معاشاً يحسب وفقاً لمدة الخدمة الفعلية المحسوبة في المعاش وعلى أساس آخر مرتب تقاضاه . وإذا قل المعاش عن عشرين جنيهاً خير بين المعاش أو المكافأة التي تستحق عن مدة خدمته .

ويستحق من يتولى منصب الوزير أو نائب الوزير أو المنصبين معاً ثلاث سنوات متصلة ولم تتوافر فيه الشروط المشار إليها في الفقرة السابقة نصف الحد الأقصى المقرر بالمادة ٢١ .

فإذا عين الوزير أو نائب الوزير في منصب آخر فلا يترتب على هذا التعيين انتقاص حقوقه في المعاش التي كانت مقررة له وفقاً للأحكام المتقدمة قبل التعيين في المنصب الأخير .

وتسري الأحكام المتقدمة على نواب رئيس الجمهورية وعلى أعضاء مجلس الرياسة .

مادة ٢٣ — ينخفض المعاش في حالة الاستقالة بنسبة تختلف تبعاً للسنة وفقاً للجدول رقم ٢ المرافق وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٢٤

مادة ٢٤ — لا تسري الأحكام المنصوص عليها في المادتين ٢٣ و ٢٥ الخاصة بخفض المعاش أو المكافأة في حالة الاستقالة على نواب رئيس الجمهورية وعلى أعضاء مجلس الرياسة والوزراء ونوابهم . كما لا تسري على المتقاعين الذين لا تقل مدة خدمتهم عن ثلاث سنوات ويقف انتفاعهم بأحكام هذا القانون بسبب تعاقبهم بالعمل سواء كان ذلك بطريق النقل أو التعيين أو الانتخاب في الهيئات أو المؤسسات العامة أو المجلس النيابي أو المجالس المحلية أو المنظمات الشعبية أو الشركات التي تساهم فيها الدولة .

مادة ٢٥ — إذا انتهت خدمة المتقاعد ولم تكن مدة خدمته قد بلغت القدر الذي يعطيه الحق في المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون استحق مكافأة تحسب على أساس ١٥ ٪ من المرتب أو الأجر السنوي عن كل سنة من سنوات الخدمة المشار إليها ولا تستحق أية مكافأة إذا قلت مدة الخدمة عن ثلاث سنوات .

على أنه إذا كان ترك الخدمة بسبب الاستقالة حسبت المكافأة وفقاً للنسب الآتية :

١٠٪ من المرتب أو الأجر السنوي عن كل سنة محسوبة في المعاش إذا بلغت مدة خدمته ثلاث سنوات فأكثر ولم تصل إلى عشر سنوات .

١٢٪ من المرتب أو الأجر السنوي عن كل سنة محسوبة في المعاش إذا بلغت مدة خدمته عشر سنوات فأكثر ولم تصل إلى عشرين سنة .

على أن المنتفعات المتزوجات اللاتي يستقلن من الخدمة تسرى مكافأتهن على النحو التالي :

١٢٪ من المرتب أو الأجر السنوي عن كل سنة محسوبة في المعاش إذا لم تصل مدة الخدمة إلى خمس عشرة سنة ومهما قلت هذه المدة .

١٥٪ من المرتب أو الأجر السنوي عن كل سنة محسوبة في المعاش إذا بلغت مدة الخدمة خمس عشرة سنة على الأقل .

ويقصد بالمرتب أو الأجر السنوي آخر مرتب أو أجر شهري كامل استحققه المنتفع مضروباً في إثني عشر ويدخل في ذلك ما استحققه من زيادة في مرتبه أو أجره ولو لم يكن قد حل موعد صرفها .

مادة ٢٦ — تحسب وفقاً لأحكام المادتين ١٦ و ٢٥ في تسوية معاشات أو مكافآت المنتفعين بأحكام هذا القانون كامل مدد الخدمة المحسوبة في المعاش والتي أدوا عنها الاشتراكات المطلوبة طبقاً لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة حسب الحال .

فاذا كانوا لم يؤدوا عنها الاشتراكات المطلوبة حسبت في معاشاتهم ومكافأاتهم بواقع نصف النسب المنصوص عليها في المادتين المذكورتين عن كل سنة من سنوات المدة المذكورة .

فاذا اشتملت مدد الخدمة على مدد قضيت في وظائف « نصف الوقت » بنصف مرتب حسبت المعاشات والمكافآت المستحقة عن تلك المدد بواقع نصف النسب المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين .

وتسوى المعاشات والمكافآت المستحقة في الحالات المشار إليها بالفقرة السابقة على أساس المرتبات والأجور المستحقة بالكامل عن وظائف كل الوقت .

وتدخل مدد الخدمة قبل سن الثامنة عشرة في تسوية المعاش أو المكافأة وفقاً للأحكام المتقدمة .

مادة ٢٧ — إذا التحق المنتفع بإحدى الوظائف الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية كان له الخيار بين تسوية المكافأة أو المعاش المستحق له وفقاً لأحكام هذا القانون أو تحويل مبالغ حسابه إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية مقابل تنازل المنتفع عن حقه في المعاش أو المكافأة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من ترك الخدمة قبل العمل بأحكام هذا القانون .

ويكون تحديد الحالات التي يجوز فيها التحويل وإصدار الجداول التي يتم التحويل بمقتضاها وكذا

تحديد قواعد حساب مدد الخدمة في المعاش في تلك الحالات بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزيرى الخزانة والعمل .

مادة ٢٨ — في حساب كل من المعاش وما يضاف إليه من علاوات وإعانات وما يستقطع منه بحسب كسور القرش قرشاً .

الفصل الثالث

المستحقون والذين لا حق لهم في المعاش

مادة ٢٩ — إذا توفي المنتفع أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضى معاشات وفقاً للأنسبة والأحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتباراً من أول الشهر الذى حدثت فيه الوفاة .
ويقصد بالمستحقين في المعاش :

(١) أرملة المنتفع أو صاحب المعاش .

(٢) أولاده ومن يعرفهم من إخوته الذكور الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين وقت وفاته .

فإذا كانوا قد جاوزوها وكانوا في إحدى مراحل التعليم التي لا تجاوز التعليم الجامعى أو العالى اعتبروا ضمن المستحقين للمعاش — بصفة مؤقتة — وذلك إلى أن يبلغوا السادسة والعشرين أو تنتهى دراستهم أى التاريخين أقرب وفي الحالة الأخيرة يستمر الصرف حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة التي انتهت فيها الدراسة .

ويستمر صرف المعاش للطلبة الذين يبلغون سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية وذلك حتى نهاية شهر يونيو من تلك السنة .

وعند قطع استحقاق الطلبة في الحالات المتقدمة يعاد تسوية المعاش على باقى المستحقين الذين كانوا موجودين وقت الوفاة .

(٣) أولاده ومن يعرفهم من أخوته الذكور الذين جاوزوا الحادية والعشرين وكانوا وقت وفاة المورث مصابين بعجز صحى يمنعهم عن الكسب وثبتت حالة العجز وقت الاستحقاق بقرار من الهيئة الطبية المختصة وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ .

(٤) الأراامل والمطلقات وغير المتزوجات من بناته وأخواته .

(•) الوالدان .

ويشترط لاستحقاق الوالدة ألا تكون متزوجة من غير والد المتوفى كما يجب ألا يكون للاخوة والأخوات والوالدين وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقهم في المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص عما يستحقونه أدى إليهم الفرق ويثبت عدم وجود دخل وتحدد قيمته إن وجد بإقرار المستحق مع شهادة إدارية تؤيد إقراره .

مادة ٣٠ — لا تستحق أرملة صاحب المعاش التي تم زواجه بها بعد الإحالة إلى المعاش وبعد بلوغه سن الستين وكذلك الأولاد المرزوقين من هذا الزواج أى معاش ، ولا يسرى الحكم المتقدم على مطلقة صاحب المعاش التي عقد عليها بعد سن الستين وكانت في عصمته قبل بلوغ هذه السن وكذلك أولاده المرزوقين من هذا الزواج .

مادة ٣١ — يقطع المعاش المستحق للذكور من الأولاد والأخوة إذا جاوزوا الحادية والعشرين . واستثناء مما تقدم يستمر صرف المعاش بالنسبة إلى هؤلاء المستحقين في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان مستحق المعاش طالباً في إحدى مراحل التعليم التي لا تجاوز التعليم الجامعي أو العالي أدى إليه المعاش وذلك إلى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهي دراسته أى التاريخين أقرب .

ويسرى هذا الحكم على من قطع معاشه من الأولاد والإخوة المذكور قبل العمل بهذا القانون بسبب بلوغ السن المقررة لقطع المعاش إذا كان طالباً في إحدى مراحل التعليم المذكورة وقدم طلباً بذلك ، وفي هذه الحالة يعود إليه حقه في المعاش اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون إلى أن يتم السادسة والعشرين أو تنتهي دراسته أى التاريخين أقرب .

وكل ذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة باستمرار صرف معاشات الطلبة المنصوص عليها في البند (٢) من المادة ٢٩ .

(٢) إذا كان مصاباً بعجز صحى يمنعه عن الكسب وذلك إلى أن يزول العجز وتثبت هذه الحالة وقت الاستحقاق بقرار من الهيئة الطبية المختصة . ويحرم الإخوة من المعاش إذا ثبت وجود دخل لهم يعادل المعاش المستحق لهم أو يزيد عليه فإذا نقص أدى إليهم الفرق .

مادة ٣٢ — يقطع معاش الأرمال والبنات والأخوات عند زواجهن والأمهات إذا تزوجن من غير والد المتوفى .

وتمنح البنت أو الأخت ما كان يستحق لها من معاش إذا طلقت أو تزلت خلال عشر سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج أو من تاريخ وفاة المنتفع أو صاحب المعاش أيهما ألحق وذلك دون إخلال بحقوق باقي المستحقين عن صاحب المعاش فإذا كان للبنت أو الأخت دخل خاص خصم من معاشها ما يعادل مبلغ الدخل .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على حالات الترميل أو الطلاق التي وقعت خلال العشر سنوات السابقة على العمل بهذا القانون على أن يقدم طلب بذلك في خلال سنة ويربط المعاش في هذه الحالة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون .

مادة ٣٣ — يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته النصيب المحدد بالجدول رقم ٣ المرافق إذا كان وقت وفاتها مصاباً بعجز صحى يمنعه من الكسب وتثبت حالة العجز بقرار من الهيئة الطبية المختصة وبشرط ألا يكون له وقت الوفاة دخل خاص يعادل قيمة استحقاقه في المعاش أو يزيد عليه .

فإذا نقص الدخل عما يستحقه ربط له معاش بمقدار الفرق وفي هذه الحالة يوزع باقى المعاش المستحق عن الزوجة على المستفيدين فى حدود الأنصبة المبينة بالجدول المذكور باقتراض عدم وجود الزوج .

مادة ٣٤ — يقف صرف المعاش إلى المستحقين عن المنتفع أو المستحقين عن صاحب المعاش إذا استخدموا فى أى عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه فإذا نقص الدخل عما يستحقونه من معاش أدى إليهم الفرق ويعود حق هؤلاء فى صرف المعاش كاملاً أو جزء منه إذا انقطع هذا الدخل كله أو بعضه .

ويقف صرف المعاش بالنسبة إلى من اشتغلوا بالمهن التجارية أو غير التجارية بالمنظمة بقوانين أو لوائح متى ثبت مزاولتهم المهنة مدة خمس سنوات ، ويعود حقهم فى صرف المعاش متى ثبت تركهم المهنة وذلك اعتباراً من أول الشهر التالى لتاريخ ترك المهنة .

ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش من الصندوق والخزانة العامة فإذا استحق لشخص واحد أكثر من معاش من هاتين الجهتين أو إحداهما أدى إليه المعاش الأكبر ولا يترتب على الجهة التى يستحق منها المعاش الأقل أى التزام قبل الجهة الأخرى .

مادة ٣٥ — استثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاش والدخل أو بين معاشين أو أكثر المنصوص عليها فى المواد ٢٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ يجوز الجمع فى الحالتين الآتيتين :

(١) إذا لم يزد المجموع على عشرة جنيهات شهرياً .

(٢) إذا كان المعاشان يستحقان عن والدين خاضعين لأحكام هذا القانون أو قوانين معاشات حكومية أخرى وكان مجموع الاستحقاق فى المعاشين لا يتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً شهرياً ويسرى الحكم بالنسبة للزوجة إذا كان أحد المعاشين مستحقاً لها بصفته منتفعة بأحكام هذا القانون أو أحد قوانين المعاشات الحكومية الأخرى والآخر مستحقاً لها عن زوجها .

فإذا زاد المجموع على القدر المنصوص عليه فى البندين السابقين أدى إليهم من المعاش الأخير القدر الذى يكمل المجموع المذكور .

الفصل الرابع

سقوط الحق فى المعاش أو المكافأة

مادة ٣٦ — استثناء من القوانين والقرارات المقررة لقواعد الحرمان من المعاش أو المكافأة لا يجوز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش من المعاش أو المكافأة إلا بحكم تأديبى وفى حدود الربع .

ولا يجوز الحكم بحرمان صاحب المعاش وفقاً لحكم الفقرة الأولى إلا عن الأعمال التى وقعت منه قبل تركه الخدمة .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات صرف المعاش أو المكافأة ومن تصرف إليهم في حالة وجود المتفع أو صاحب المعاش في السجن .

وتسرى الأحكام المتقدمة على من حرم من المعاش أو سقط كل أو بعض حقه فيه قبل العمل بأحكام هذا القانون ، وتسوى استحقاقاته أو استحقاقات المستفيدين عنه في حالة وفاته وفقا للقانون الذي كان معاملا به على أساس ثلاثة أرباع المستحق فيما لو لم تطبق عليه أحكام السقوط أو الحرمان المقررة بمقتضى قوانين أو قرارات سابقة ، وذلك بناء على طلب يقدم من أصحاب الشأن ومع عدم صرف فروق عن الفترة السابقة على العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٣٧ — يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة أو التأمين أو أية مبالغ مستحقة لدى الصندوق في ميعاد أقصاه سنتان من تاريخ صدور قرار إنهاء خدمة المتفع أو وفاة صاحب المعاش أو استحقاق المبالغ حسب الحال وإلا انقضى الحق في المطالبة به .

وتعتبر المطالبة بأى من المبالغ المتقدمة منطوية على مطالبة بباقي المبالغ المستحقة لدى الصندوق .
وينقطع سريان المدة المشار إليها بالنسبة إلى المستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بطلب في الموعد المحدد .

مادة ٣٨ — كل معاش لا يصرفه صاحبه في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ الإخطار بربط المعاش أو تاريخ آخر صرف ينقضى الحق في المطالبة به والمبالغ التي لم يتم صرفها تؤول إلى الصندوق .

الفصل الخامس

العودة إلى الخدمة

مادة ٣٩ — إذا أعيد صاحب معاش إلى الخدمة في الحكومة أو في إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات التي تساهم فيها الدولة بعد العمل بهذا القانون وقف صرف معاشه طوال مدة استخدامه ، ومع ذلك يجوز الجمع بين المرتب أو المكافأة وبين المعاش وفقا للاوضاع والشروط التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٤٠ — إذا أعيد صاحب المعاش إلى الخدمة في إحدى الوظائف التي ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون عوّل عن مدة خدمته الجديدة وفقا لأحكام القوانين الآتية :

(١) المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه بالنسبة إلى من سبقت معاملته بأحكامه أو بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المشار إليه أو أحد قوانين المعاشات العسكرية أو لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر المشار إليها .

(٢) أحكام هذا القانون بالنسبة إلى من سبقت معاملته بأحكامه أو بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها ..

وفي تسوية معاش أى من هؤلاء تعتبر مدد خدمته متصلة أو منفصلة أيهما أصح له .

مادة ٤١ — إذا أعيد إلى الخدمة بعد العمل بهذا القانون في وظيفة ينتفع شاغلها بأحكامه موظف أو مستخدم أو عامل سبقت معاملته بأحكام هذا القانون أو بأحكام قوانين الادخار والمعاشات الحكومية ولم يكن قد استحق معاشا ، جاز له حساب مدة خدمته السابقة أو أى جزء منها في معاشه بشرط أن يطلب ذلك في موعد أقصاه سنة من تاريخ انتفاعه بأحكام هذا القانون ، ويتعين عليه في هذه الحالة أداء مبالغ تقدر وفقا للجدول رقم ٤ المرافق إما دفعة واحدة أو بطريق التقسيم وفقا لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٤ ويبدأ في اقتطاع الأقساط من مرتب أو أجر الشهر الثانى لانتها تلك الفترة .

فإذا كان المنتفع معاملا بأحكام هذا القانون وانتهت خدمته قبل أن تبلغ مدتها ثلاث سنوات ولم يكن قد حصل على مكافأة عنها ، حسبت تلك المدة في المعاش دون أداء أية مبالغ عنها وذلك مع مراعاة حكم المادة ٥٧ .

فإذا انتهت خدمة المنتفع دون أداء الأقساط المنصوص عليها كاملة اقتطعت الأقساط الباقية من معاشه أما إذا استحق مكافأة فتخصم القيمة الحالية لباقي الأقساط من مكافأته .

وتكون تسوية معاش المنتفع بإحدى الطريقتين الآتيتين أيتهما أصح له :

- (١) يسوى المعاش عن فترتي الخدمة وفقا لأحكام المادة ١٦ باعتبارها وحدة واحدة .
- (٢) يحسب المعاش الخاص بمدة الخدمة السابقة وفقا للجدول رقم ٥ على أساس المبلغ الذى يتعين على المنتفع أدائه طبقا لحكم الفقرة الأولى وعلى أساس سنه في تاريخ العودة إلى الخدمة ، ويتقاضى المنتفع هذا المعاش بالإضافة إلى معاشه عن مدة الخدمة الجديدة محسوبا وفقا لأحكام المادة ١٦ ودون التقيد بالمدد المنصوص عليها في المادة ١٤ .

على أنه إذا انتهت خدمة المنتفع ولم يكن مجموع فترتي الخدمة قد بلغ الحد المنصوص عليه في المادة ١٤ فإنه يستحق مكافأة تحسب بإحدى الطريقتين الآتيتين أيتهما أصح له :

- (١) وفقا لأحكام المادة ٢٥ عن مجموع فترتي خدمته وعلى أساس مرتبه الأخير .
- (٢) وفقا لأحكام المادة ٢٥ عن مدة خدمته الجديدة مضافا إليها مجموع الأموال السابق أدائها عن مدة خدمته السابقة .

مادة ٤٢ — إذا التحق موظف أو مستخدم أو عامل بالخدمة في إحدى الوظائف التى ينتفع شاغلها بأحكام هذا القانون ، وكانت له مدة خدمة محسوبة في المعاش وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، جاز له أن يطلب حساب تلك المدة أو أى جزء منها في معاشه ، وله في هذه الحالة أن يطلب تحويل احتياطي معاشه من مؤسسه التأمينات الاجتماعية إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ويكون تقدير المبالغ التى تلتزم المؤسسة المذكورة بتحويلها وتحديد قواعد حساب مدة الخدمة في المعاش في تلك الحالات وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ .

الفصل السادس

أحكام خاصة في المعاشات

مادة ٤٣ — المعاشات والكافآت التي تسوى طبقاً لأحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم صندوق التأمين والمعاشات أداؤها . أما ما يمنع إلى المنتفع أو صاحب المعاش أو إلى المستفيدين عن أيهما زيادة عليها تطبيقاً لقوانين أو لقرارات خاصة فتقوم الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بصرفه ، على أن تؤدي الخزانة العامة أو الهيئات أو المؤسسات العامة إلى الصندوق تلك الزيادات وفقاً للطريقة التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

ومع ذلك تسرى بالنسبة للمتفعين بأحكام هذا القانون أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، ويلتزم الصندوق أداء المبالغ التي تستحق للمستحقين عن أصحاب المعاشات بالتطبيق لأحكام القانون المذكور .

مادة ٤٤ — يوقع الكشف الطبي على مستحق المعاش في حالات العجز الصحي وفقاً لأحكام المواد ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ في المواعيد التي تحددها الهيئة الطبية المختصة .

ويستمر صرف المعاش عن الشهر الذي حدد لتوقيع الكشف الطبي على مستحق المعاش والشهر التالي له ولا يصرف المعاش بعد ذلك إلا إذا ثبت استمرار حالة العجز .

ويثبت الحق نهائياً في المعاش متى قررت الهيئة الطبية المختصة عدم إمكان شفائه .

مادة ٤٥ — على الهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تصرف مؤقتاً جزء المعاش أو المكافأة الذي لا يكون محلاً لأية منازعة وذلك إلى أن تتم التسوية نهائياً .

وعليها أيضاً إذا لم تتم تسوية المعاش في أول الشهر التالي لانتهاء خدمة المنتفع أن تصرف إليه شهرياً نصف المرتب أو الأجر الشهري إلى أن تتم التسوية النهائية فإذا قل المعاش بعد التسوية عن المبلغ الذي كان يصرف استرد الفرق على أقساط شهرية لمدة لا تقل عن المدة التي صرف عنها وذلك من أي معاش يؤديه الصندوق إلى صاحب المعاش أو إلى المستحقين عنه .

مادة ٤٦ — لا يجوز لكل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات وصاحب الشأن المنازعة في قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة بعد مضي سنتين من تاريخ الإخطار بربط المعاش بصفة نهائية أو من تاريخ صرف المكافأة أو مبلغ التأمين وذلك فيما عدا حالات إعادة تسوية التأمين أو المعاش أو المكافأة بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي وكذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

كما لا يجوز للهيئة المنازعة في قيمة مبلغ التأمين أو المعاش أو المكافأة في حالة صدور قرارات إدارية أو تسويات لاحقة لتاريخ ترك الخدمة يترتب عليها خفض المرتبات التي اتخذت أساساً لتقدير قيمة التأمين أو المعاش أو المكافأة .

مادة ٤٧ — في حالة وقف المعاش أو قطعه يؤدي المعاش المستحق عن الشهر الذي وقع فيه سبب الوقف أو القطع على أساس شهر كامل وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٩ .
وفي حالة رد معاش بعض المستحقين على غيرهم من المستحقين يعاد ربط المعاش من أول الشهر التالي لتاريخ واقعة الاستحقاق .

ويحدد وزير الحزاة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة :

- (أ) نظام ومواعيد وكيفية صرف المعاشات .
- (ب) الجهات التي تصرف منها المعاشات دون خصم أى مصاريف مقابل صرفها .
- (ج) الجهات التي تصرف منها المعاشات لاستحقاقها بناء على طلبهم من غير المحددة في البند (ب) مقابل خصم المصاريف المستحقة عن عملية الصرف .

الباب الخامس

في استبدال المعاشات

مادة ٤٨ — يجوز للهيئة العامة للتأمين والمعاشات أن تستبدل تقوداً بحقوق الموظفين والمستخدمين والعمال وأصحاب المعاشات في معاشاتهم سواء بالنسبة إلى العاملين بأحكام هذا القانون أو بأية قوانين أخرى للمعاشات الحكومية .

ويحدد رأس مال المعاش المستبدل طبقاً للجدول رقم ٦ المرافق ووفقاً لسن صاحب المعاش وحالته الصحية .

ولا يجوز إجراء الاستبدال خلال فترة الاعارة خارج الجمهورية التي لا يتقاضى عنها مرتبه من الجهة الأصلية التابع لها .

مادة ٤٩ — تستبدل المعاشات في حدود نصف قيمتها ويشترط ألا يقل ما يتبقى من المعاش بعد الاستبدال عن ستة جنيهاً .

ولا يجوز إجراء الاستبدال لأكثر من مرة كل سنتين من تاريخ آخر استبدال ولو كان سابقاً على تاريخ العمل بهذا القانون .

وتحدد اللائحة الاستبدال الجزء المستبدل في المرة الواحدة .

ويراعى في جميع الأحوال زيادة كسور الجنيه من الجزء المستبدل إلى أقرب نصف جنيه أو جنيه حسب الحال مع عدم الاخلال بالحدود المشار إليها في الفقرة الأولى .

وتصدر اللائحة التنفيذية المنظمة لعملية الاستبدال بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥٠ — يعتبر الاستبدال قائماً ابتداء من تاريخ قبول تقدير رأس المال ، ويقطع القسط مقدماً من المرتب أو الأجر أو للمعاش طبقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٥١ — المستحقون عن المنتفع أو عن صاحب المعاش الذي استبدل جزءاً من معاشه يسوى استحقاقهم على أساس أن عائلهم لم يستبدل شيئاً من معاشه .

مادة ٥٢ — لا يجوز للمستحقين عن المنتفع أو صاحب المعاش استبدال معاشاتهم .

مادة ٥٣ — يفرض رسم قدره جنيه واحد عن كل استبدال يتم ويؤدي هذا الرسم إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات خصماً من رأس مال الاستبدال ويقتد في حساب خاص يصرف منه في الأوجه التي تعينها اللائحة التنفيذية المنظمة لعملية الاستبدال .

مادة ٥٤ — يجوز للمستبدل في أى وقت أن يطلب وقف العمل بالاستبدال ، ويصدر بالشروط المتعلقة بذلك وبالمبالغ التي ترد إلى الصندوق في هذه الحالة قرار من وزير الخزانة بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

الباب السادس أحكام عامة

مادة ٥٥ — لا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الأجانب ، وذلك عدا من يستثنون بقوانين خاصة .

مادة ٥٦ — يجوز للمنتفع تأجيل سداد الأقساط المستحقة عليه عن مدد خدمته السابقة أو أقساط الاستبدال خلال الفترة التي لا يستحق فيها مرتباً أو أجراً أو يحصل فيها على مرتب أو أجر مخفض على أن تحصل هذه الأقساط بعد ذلك من أول مرتب أو أجر كامل أو معاش يصرف إليه وذلك طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ٦٤ على أنه في حالة الاستبداد يستمر خصم الأقساط المشار إليها من المرتب المخفض .

مادة ٥٧ — تؤدي إلى صندوق الاشتراكات والأقساط المستحق أدائها وفقاً لأحكام هذا القانون من المعارين طبقاً للشروط والأوضاع الآتية :

(أ) بالنسبة للمعارين إلى جهات داخل الجمهورية تلتزم الجهة التي تتحمل بالمرتب أو الأجر بأن تقطع منه تلك الاشتراكات والأقساط وتؤديها في المواعيد المقررة إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات .

كما تتحمل تلك الجهة طوال فترة الإعارة بالحصصة التي تلتزم بها الخزانة العامة أو الهيئة أو المؤسسة العامة ، المنصوص عليها في البند ثانياً من المادة ٨ .

وتسرى هذه الأحكام بالنسبة إلى المعارين إلى جهات خارج الجمهورية إذا كانوا يتقاضون مرتباتهم أو أجورهم كاملة من الجهات الأصلية التابعين لها .

(ب) بالنسبة لغير هؤلاء من المعارين إلى جهات خارج الجمهورية يؤجل أداء الاشتراكات والأقساط إلى

حين انتهاء فترة الإعارة ويلتزم المعار عند انتهاء هذه الفترة بأن يؤدي إلى الصندوق قيمه المبالغ المستحقة عليه على الوجه الآتي :

(١) اشتراكات التأمين والمعاشات المستحقة عن فترة الإعارة وتؤدي دفعة واحدة خلال سنة من تاريخ انتهاء فترة الإعارة أو من تاريخ العمل بهذا القانون حسب الحال محسوبا عليها فائدة قدرها ٥ر ٤ ٪ سنوياً من تاريخ انتهاء تلك الفترة حتى تاريخ الأداء ، وإلا حسب المعاش أو المكافأة عن تلك المدة. بواقع نصف النسب المشار إليها في المادتين ١٦ و ٢٥

(٢) أقساط المدد السابقة وأقساط الاستبدال وتؤدي إما دفعة واحدة وفقاً لحكم البند السابق أو بالتقسيط وفقاً لحكم المادة ٦٤

وتسرى الأحكام المتقدمة بالنسبة لمدد التكليف والاجازات الدراسية بدون مرتب ومدة البعثة وكذا الاجازات الاعتيادية الاستثنائية بدون مرتب .

مادة ٥٨ — على الصندوق أن يؤدي بالنسبة إلى كل صاحب معاش نفقات جنازته وتقدر هذه النفقات بمقدار معاش شهر بمقد أدنى قدره خمسة جنيهات .

وتؤدي هذه النفقات إلى أرملة صاحب المعاش أو أرشد عائلته أو أى شخص يقدم ما يثبت قيامه بدفع هذه النفقات .

مادة ٥٩ — يجوز لمدير عام الهيئة التجاوز عن الإخلال بالمواعيد المنصوص عليها في هذا القانون إذا كان ذلك ناشئاً عن أسباب تبرره .

ويسرى حكم الفقرة السابقة بالنسبة لمواعيد حساب مدد الخدمة السابقة في المعاش المنصوص عليها في القوانين أو القرارات الخاصة بحساب تلك المدد .

مادة ٦٠ — إذا قلت حصيلة استثمار أموال الصندوق في أى سنة عن ٥ر ٤ ٪ التزمت الخزانة العامة أداء المرق في عائد الاستثمار وذلك خلال شهر من تاريخ اعتماد الميزانية العامة للدولة عن السنة التالية لاعتماد الحسابات الختامية للهيئة .

مادة ٦١ — تستبعد الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها في المادة ٨ من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والمعاشات .

واستثناء من أحكام القوانين المقررة لرسوم الدمغة تعفى من هذه الرسوم الاشتراكات المنصوص عليها في المادة ٨ والاستثمارات والمستندات والشهادات والطبوعات وكافة الأوراق والطلبات المتعلقة بهذا القانون .

وتسرى على معاملات الهيئة العامة للتأمين والمعاشات في الأوراق المالية مع المتعاملين معها في هذه الأوراق الأحكام الخاصة بفرض رسوم الدمغة على معاملات الأفراد فيما بينهم .

مادة ٦٢ — تعفى رؤوس أموال الاستبدال والكفآت ومبالغ التأمين التي يؤديها الصندوق من الخضوع للضرائب والرسوم بسائر أنواعها .

وتعفى كذلك المعاشات التي يؤديها الصندوق وما يضاف إليها من علاوات أو إعانات من الخضوع للضرائب والرسوم فيما عدا الضريبة العامة على الأيراد المفروضة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ويسرى هذا الإعفاء بالنسبة إلى ما يصرف من تلك المبالغ إلى ورثة المستحقين عن المنتفع أو صاحب المعاش .

مادة ٦٣ — تحدد اللائحة التنفيذية الشروط والأوضاع المتعلقة بصرف مبالغ التأمين والكفآت والمعاشات وذلك مع عدم التقيد بأحكام قانون الولاية على المال .

مادة ٦٤ — للهيئة العامة للتأمين والمعاشات الحق في اقتضاء ما يكون قد استحق لها من مبالغ على المتفعين أو أصحاب المعاشات أو المستفيدين عنهم نتيجة تطبيق أحكام هذا القانون بما يستحق لهم من معاش أو مكافأة أو مبلغ تأمين وذلك في حدود الربع .

ويجوز للهيئة قبول تقسيط المبالغ المستحقة لها على المتفعين الموجودين بالخدمة أو أصحاب المعاشات وتقدر الأقساط وقتاً للجدول رقم (٧) المرافق ويقف اقتطاع الأقساط في حالة الوفاة أو الفصل من الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية .

ويجوز للمتفعين وأصحاب المعاشات أداء المبالغ المستحقة عليهم للصندوق بطريق الاستبدال وفقاً للجدول رقم (٦) المرافق مع الإعفاء من الكشف الطبي ودون التقيد بأحكام المادة (٤٩) وتحصل أقساط الاستبدال ابتداء من ماهية أو معاش الشهر التالي لابتداء الرغبة في إجراء هذا الاستبدال ، وفي تحديد السن في هذا التاريخ تعتبر كنور السنة سنة كاملة .

كما يجوز للهيئة أن تقتضى المبالغ المستحقة لها مما قد يستحق للمتفع أو صاحب المعاش أو المستفيدين نتيجة تسويات باقتراض أداء المبالغ المطلوب أدائها مقدماً لإتمام هذه التسويات .

مادة ٦٥ — للموظفين الذين يندبهم مدير عام الهيئة حق الاطلاع وفحص المستندات والدفاتر الموجودة بالوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات العامة المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون .

ويتم الاطلاع في ساعات العمل الرسمية وبمقر الجهات المشار إليها ويكون مسبوقاً بإخطار يرسل إليها قبل موعد الاطلاع بثلاثة أيام على الأقل .

وعلى المسؤولين في الجهات المشار إليها أن يضعوا تحت تصرف هؤلاء الموظفين جميع البيانات التي تتطلبها أعمال الفحص .

مادة ٦٦ — لوزير الخزانة إحالة أى موظف منوط به تنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له إلى المحاكمة التأديبية إذا امتنع عن التنفيذ أو أهمل في ذلك .

فاذا كان قد أجرى تحقيق مع الموظف المذكور في شأن المخالفات المنسوبة إليه والمنصوص عليهم

في الفقرة السابقة فلوزير الخزانة الاعتراض على نتيجة التصرف في التحقيق وإحالة الموظف إلى المحاكمة التأديبية على أن يصدر قرار بذلك خلال شهرين من تاريخ إبلاغ الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بالنتيجة المذكورة .

وفي جميع الأحوال يلتزم المسئول رد المبالغ التي لم تؤد إلى الصندوق نتيجة امتناعه أو إهماله مع فائدة مقدارها ٥٪ سنوياً من تاريخ الاستحقاق كما يلتزم أداء الفائدة المذكورة عن المبالغ التي تأخر أداؤها إلى الصندوق في المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون أو لأئحته التنفيذية .

ولوزير الخزانة أو من ينييه أن يتجاوز عن تحصيل الفوائد المنصوص عليها في الفقرة السابقة في الحدود وطبقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٦٧ — تعفى أموال الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى بالجمهورية العربية المتحدة وذلك مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦١ .

مادة ٦٨ — تنشئ الوحدات الإدارية لكل موظف أو مستخدم أو عامل من المتفعين بأحكام هذا القانون ملفاً خاصاً بالمعاش يحفظ في الجهة التي يتبعها وتودع به المستندات التي يحددها وزير الخزانة .

وتسوى استحقاقات المتفعين لدى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات على أساس البيانات والمستندات الواردة في هذا الملف دون الرجوع إلى ملف الخدمة .

وتعتبر إدارات المستخدمين مسئولة عن صحة البيانات الواردة في تلك المستندات .

مادة ٦٩ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهراً وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة أو امتنع بسوء قصد عن إعطاء البيانات المنصوص عليها في هذا القانون أو لأئحته التنفيذية إذا ترتب على ذلك الحصول على أموال من الهيئة بغير حق وذلك مع مراعاة حكم الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ .

الباب السابع

في أحكام مدد الخدمة السابقة

مادة ٧٠ — تسرى بالنسبة للمتفعين بأحكام هذا القانون الذين يعينون بعد العمل به أحكام القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وتقدر المبالغ المستحقة عليهم وفقاً لأحكام المادة ٤١ .

مادة ٧١ — تحسب لموظفي المؤسسة العامة الذين يتقرر انتفاعهم بهذا القانون مدد خدمتهم السابقة في المؤسسة التي يعملون بها ضمن مدة الخدمة المحسوبة في المعاش طبقاً لأحكامه على أن تؤدي المؤسسة

والموظف للصندوق مبالغ تقدر وفقاً للجدول المنصوص عليه في المادة ٤١ وتوزع هذه المبالغ بين المؤسسة والموظف بنفس نسب الاشتراك الموضحة في المادة ٨ .

ويكون أداء المؤسسة للمبالغ المستحقة عليها وفقاً لحكم الفقرة السابقة دفعة واحدة نقداً خلال سنة من تاريخ تقرير انتفاع موظفيها بهذا القانون ويؤدي الموظفون للمبالغ المستحقة عليهم إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية وذلك في المواعيد ووفقاً للأوضاع الموضحة في المادة ٤١ .

فإذا كان الموظف مدد خدمة سابقة قضيت في غير المؤسسة التي يعمل بها وتقرر حسابها في مدة خدمته بها جاز له أن يطلب حسابها في المعاش ويتعين عليه في هذه الحالة أداء مبالغ تحدده وفقاً للجدول المنصوص عليه في المادة ٤١ .

ولا تخل الأحكام التقدمية بما يكون للموظف من حقوق قبل المؤسسة عن مدد الخدمة المشار إليها تزيد عما تلتزم المؤسسة أدائه وفقاً لحكم الفقرة الأولى ، ويجوز للمؤسسة في هذه الحالة أن تؤدي إلى الصندوق نقداً قيمة كل هذه الحقوق أو بعضها خصماً من المبالغ المستحقة على الموظف . وتسرى الأحكام التقدمية على مستخدمي وعمال المؤسسات العامة .

مادة ٧٢ — يجوز لموظفي ومستخدمي وعمال المؤسسات العامة المشار إليهم في المادة السابقة أن يطلبوا حساب مدة خدمتهم السابقة بالحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة المحسوبة لهم في المعاش طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها بشرط أن يؤديوا المبالغ المستحقة وفقاً لحكم المادة ٤١ .

فإذا كان المنتفع صاحب معاش وفقاً لأحكام القوانين المشار إليها في الفقرة السابقة وقف صرف معاشه ويسوى معاشه عند تركه الخدمة نهائياً على أساس اعتبار مدد خدمته متصلة أو منفصلة أيهما أصح له .

فإذا كان المنتفع مدد خدمة سابقة في الجهات المشار إليها في الفقرة الأولى لم يكن معاملاً خلالها بأحد القوانين المنصوص عليها في هذه الفقرة جاز له أن يطلب حسابها في المعاش . ويتعين عليه في هذه الحالة أداء مبالغ تقدر وفقاً للجدول المنصوص عليه في المادة ٤١ ويجوز للمنتفعين المنصوص عليهم في المادة السابقة الاشتراك عن كامل مدد الخدمة المشار إليها أو جزء منها .

مادة ٧٣ — استثناء من أحكام المادتين السابقتين يستمر انتفاع موظفي ومستخدمي وعمال الهيئات والمؤسسات العامة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما الذين كانوا معاملين به قبل نقلهم أو تعيينهم بها بشرط أن يتقرر انتفاعهم بأحكام هذا القانون وفقاً لحكم المادة ١ .

ويؤدي المنتفع والمؤسسة أو الهيئة الاشتراكات والمبالغ المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أو المادة ٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ عن المدة من تاريخ النقل أو التعيين حتى تاريخ الانتفاع بأحكام هذا القانون .

مادة ٧٤ — مع مراعاة حكم المادة ٢٦ يعتبر صحيحاً اشتراك الموظفين الذين عوملوا بالقانون رقم

٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ أو القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما عن مدد خدمتهم السابقة سواء أكانوا موجودين وقت العمل بهذا القانون أم تركوا الخدمة قبل العمل به متى كانوا قد أدوا المبالغ المستحقة عن هذه المدة دفعة واحدة أو كان قد بدىء في خصم الأقساط المستحقة عنها من مرتباتهم ولو كان ذلك بعد المواعيد المحددة للأداء أو بدء الاقتطاع على أن يتقدم من ترك الخدمة منهم بطلب إعادة تسوية حالته خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويجوز لمن لم يسبق له من هؤلاء حساب مدة خدمته السابقة أو الاشتراك عنها أن يطلب حساب تلك المدة في المعاش أو الاشتراك عنها خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبشرط أداء المبالغ المستحقة عن تلك المدة وفقاً للقواعد الخاصة بها إما دفعة واحدة خلال المهلة المذكورة أو وفقاً لحكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٤ .

ويعتبر الموظف مشتركاً عن تلك المدة متى بدىء في اقتطاع الأقساط المستحقة اعتباراً من أول الشهر الثاني لانتها المدة المذكورة .

مادة ٧٥ — يجوز للمستخدمين والعمال المنتفعين بأحكام هذا القانون الموجودون بالخدمة وقت العمل بأحكامه أن يطلبوا الاشتراك عن كل مدة خدمتهم السابقة في المعاش أو جزء منها التي قضيت في إحدى الوظائف المنصوص عليها في البند « ا » من المادة ١ ، وتقدر هذه الاشتراكات بواقع ٥ ٪ من المبالغ المقدرة وفقاً للجدول رقم ٤ المرافق وعلى أساس مرتباتهم أو أجورهم المستحقة في ١/٣/١٩٦٠ على أن يبدى المستخدم أو العامل رغبته في ذلك خلال سنة من تاريخ نشر هذا القانون . وتؤدي المبالغ المستحقة إما دفعة واحدة خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أو وفقاً لحكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٤ على أن يبدأ في اقتطاع الأقساط المستحقة اعتباراً من أول الشهر الثاني لانتها تلك الفترة .

ويعتبر المستخدم أو العامل مشتركاً عن مدة خدمته السابقة متى بدىء في اقتطاع الأقساط الشهرية . فإذا كان العامل أو المستخدم قد تقاضى مكافأة عن مدة خدمته السابقة وجب لحسابها في المعاش أن يرد المكافأة التي سبق أن حصل عليها إلى الجهة التي صرفت منها محسوبة عليها فائدة بواقع ٥ ٪ من تاريخ الحصول عليها حتى تاريخ ردها وأن يؤدي الاشتراكات المستحقة عنها وفقاً لحكم الفقرة الأولى . وتؤدي هذه المبالغ وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في الفقرة الثانية .

مادة ٧٦ — على الجهات التي يعمل بها المنتفعون بأحكام هذا القانون مراجعة الاستثمارات الخاصة بمبالغ وأقساط مدد الخدمة السابقة بما فيها أقساط رد المكافأة أو الأموال المدخرة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

ولا تجوز المنازعة في تلك المبالغ والأقساط بعد مضي سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون .

الباب الثامن

أحكام انتقالية ووقئية

مادة ٧٧ — تنتقل حقوق والتزامات كل صندوق التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وصندوق التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين المنشأ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه إلى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بمقتضى هذا القانون .

مادة ٧٨ — يقدر التزام الخزانة العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة عن مدد الخدمة السابقة المحسوبة فى المعاش للمتفعين بأحكام هذا القانون وفقاً لأحكام المادتين ٢٤ و ٢٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، ويدخل تقدير هذه الالتزامات فى أول فحص للمركز المالى للصندوق بعد العمل بهذا القانون وفقاً لحكم المادة ٧ وتلتزم الخزانة العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة أداء قيمة هذه الالتزامات إلى صندوق التأمين والمعاشات ويجوز أن يكون الأداء بموجب سكوك خاصة يحدد مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات آجال استحقاقها وفأدتها بحيث لا تقل عن ٥٠ ٪ سنوياً . ويدخل فى التقدير المنصوص عليه فى الفقرة السابقة التزام الخزانة العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة عن مدد الخدمة السابقة للموظفين والمستخدمين والعمال الذين تركوا الخدمة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٠ بمد استتزال ما يكون قد أدته أى من هذه الجهات إلى الصندوق من مبالغ وفقاً لحكم المادة ٣ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

مادة ٧٩ — فى تطبيق حكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ، يكون توزيع عبء المبالغ المستحقة على الخزانة العامة وكل من الهيئات ذات الميزانيات المستقلة بنسبة المدة التى قضيت بكل منها إلى مجموع مدد الخدمة السابقة وتلتزم كل جهة بأداء حصتها إلى الصندوق .

مادة ٨٠ — فى تطبيق حكم المادة ١٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه تحسب فى المعاش مدة الخدمة باليومية لمن اشتغل ٢٥ يوماً فأكثر فى الشهر ، شهراً كاملاً .

مادة ٨١ — تدخل مدد الخدمة المنفصلة للعاملين بالقوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها الذين تركوا الخدمة قبل العمل بهذا القانون فى حساب معاشهم كوحدة واحدة ويسمى عنها معاش واحد بشرط أن يقدم كل منهم أو المستفيدون عنهم حسب الأحوال طلباً بذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ولا تصرف فروق عن الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨٢ — لا تسرى الأحكام الخاصة بالاستبدال المنصوص عليها فى هذا القانون على طلبات الاستبدال التى ووفق عليها قبل نشره ويسرى فى شأنها الأحكام المعمول بها عند تقديمها .

مادة ٨٣ — يقف تحصيل الاشتراكات بالنسبة للمنتفعين عن مدد التجنيد بالتطبيق لأحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها ويسرى نفس الحكم بالنسبة للاشتراكات المستحقة على الخزانة العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة عن تلك المدد .

مادة ٨٤ — تعفى مبالغ التأمين والمكافآت التي استحققت بالتطبيق لأحكام القوانين رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ ورقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها والتي لم تصرف لهم حتى تاريخ صدور هذا القانون من الضرائب والرسوم بسائر أنواعها .
ويسرى هذا الإعفاء في حالة صرف هذه المبالغ لورثة المستحقين عن الموظف ويتم الصرف بناء على طلب يقدم من أصحاب الشأن .

مادة ٨٥ — تسرى على المعاملات التي تمت باسم مصلحة التأمين والإدخار في الأوراق المالية حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦١

مادة ٨٦ — يسرى الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦٢ بالنسبة لفروق الضرائب والرسوم المستحقة على المعاشات المنصرفة قبل العمل بهذا القانون بالتطبيق لأحكام القانونين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٢٦ لسنة ١٩٦٠ المشار إليهما والتي لم يتم تحصيلها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٨٧ — يستمر العمل بالقواعد والقرارات واللوائح القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وذلك لحين صدور القواعد واللوائح المنصوص عليها فيه .

مادة ٨٨ — تسرى أحكام هذا القانون على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، وذلك إلى حين تقرير أحكام خاصة في شأنهم .

جدول رقم (١)
بيان نسبة مبالغ التأمين

نسبة مبلغ التأمين	السن	نسبة مبلغ التأمين	السن
%		%	
١٤٠	٤٤	٢٦٧	حق سن ٢٥
١٣٣	٤٥	٢٦٠	٢٦
١٢٧	٤٦	٢٥٣	٢٧
١٢٠	٤٧	٢٤٧	٢٨
١١٣	٤٨	٢٤٠	٢٩
١٠٧	٤٩	٢٣٣	٣٠
١٠٠	٥٠	٢٢٧	٣١
٩٣	٥١	٢٢٠	٣٢
٨٧	٥٢	٢١٣	٣٣
٨٠	٥٣	٢٠٧	٣٤
٧٣	٥٤	٢٠٠	٣٥
٦٧	٥٥	١٩٣	٣٦
٦٠	٥٦	١٨٧	٣٧
٥٣	٥٧	١٨٠	٣٨
٤٧	٥٨	١٧٣	٣٩
٤٠	٥٩	١٦٧	٤٠
٣٣	٦٠	١٦٠	٤١
٢٥	حق سن ٦٢	١٥٣	٤٢
٢٠	حق سن ٦٥	١٤٧	٤٣

ملاحظة : في حساب الشئ تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٢)
نسب خفض معاشات المستقلين قبل بلوغهم سن الثامنة والخمسين

نسبة الخفض في المعاش	السن عند الاستقالة
%	
٢٠	٤٥ سنة فأقل
١٥	٤٦ — ٥٠
١٠	٥١ — ٥٥
٥	٥٦ إلى أقل من ٥٨ سنة

ملحوظة : في حساب السن تحذف كسور السنة .

جدول رقم (٣)

الأنصبة المستحقة في المعاش					المستحقون	رقم الحالة
الأخوة	الوالدين	الأولاد	الأرامل			
—	—	$\frac{1}{4}$ (نصف)	$\frac{1}{4}$ (نصف)	...	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد ...	١
—	$\frac{1}{4}$ (سدس) للواحد أو الإثنين	$\frac{1}{4}$ (ثلث)	$\frac{1}{4}$ (نصف)	...	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وولد واحد والدين ...	٢
—	—	$\frac{1}{4}$ (ثلث)	$\frac{1}{4}$ (نصف)	...	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وولد واحد ...	٣
				...	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق وأكثر من ولد والدين	٤
	$\frac{1}{4}$ (سدس) للواحد أو الإثنين	$\frac{1}{4}$ (نصف)	$\frac{1}{4}$ (ثلث)	...	مستحقين	٥
	$\frac{1}{4}$ (سدس) لكل منهما	—	$\frac{1}{4}$ (نصف)	...	أرملة أو أرامل أو زوج مستحق والدين مع عدم وجود أولاد	٦
	$\frac{1}{4}$ (سدس) للواحد أو الإثنين	$\frac{2}{3}$ (ثلاثة أرباع)	—	...	أكثر من ولد والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق	٧
	$\frac{1}{4}$ (سدس) لكل منهما	$\frac{1}{4}$ (نصف)	—	...	والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق	٨
	$\frac{1}{4}$ (ثلث) للواحد أو الإثنين	—	—	...	إخ أو أخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق	٩
$\frac{1}{4}$ (سدس)	—	—	—	...	ولا أولاد ولا والدين	١٠
$\frac{1}{4}$ ثلث بالتساوي	—	—	—	...	أكثر من إخ أو أخت مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق ولا أولاد ولا والدين	...

تابع جدول رقم (٣)

ملاحظات :

(١) في حالة زواج أو وفاة أرملة بعد استحقاقها معاشاً يؤول نصيبها إلى أولاد صاحب المعاش الذين يتقاضون معاشات وقت زواجها أو وفاتها ، ويوزع بينهم بالتساوي وبشرط ألا يتجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) ويسرى هذا الحكم على الزوج المستحق في حالة وفاته .

(٢) إذا قل ما يمنع للوالدين في الحالة رقم (٤) عن السدس نتيجة وجود دخل يرد الباقي إلى الأرملة .

(٣) عند وفاة أحد الوالدين في الحالة رقم (٤) يؤول نصيبه إلى الأرملة ، فإذا كانت قد توفيت أو تزوجت آل هذا النصيب إلى الأولاد على ألا يتجاوز مجموع المستحق لهم النسب الموضحة بالحالة رقم (٦) .

(٤) يشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات معاشاً أن تثبت إعالة المورث إياهم أثناء حياته .

(٥) مع عدم الإخلال بحكم الفقرة (٣) من المادة ٢١ يراعى عدم تجاوز مجموع المعاش الذي يصرف للمستحقين مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة مجموع المعاش الذي كان يستحقه المورث مضافاً إليه الإعانة وفقاً للقواعد المقررة ، وفي حالة التجاوز تحدد إعانة الغلاء لكل مستحق على الوجه الآتي :

إعانة الغلاء المقررة للمستحق طبقاً للقواعد العامة × إعانة الغلاء المستحقة للمورث طبقاً للقواعد المقررة
مجموع إعانة الغلاء المستحقة للمستفيدين طبقاً للقواعد المقررة

ولا يسرى هذا الحكم إلا على المستحقين الذين تحدد أنصبتهم طبقاً لهذا الجدول .

جدول رقم (٤)

تحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش

المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ جنيهاً من المرتب شهرياً		السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ جنيهاً من المرتب الشهري		السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ جنيهاً من المرتب الشهري		السن
جنيه	مليم		جنيه	مليم		جنيه	مليم	
٢٣	٨٠٠	٤٨	٢١	—	٣٤	٢١	—	٢٠ حتى
٢٤	٣١٠	٤٩	٢١	—	٣٥	٢١	—	٢١
٢٤	٦٤٠	٥٠	٢١	—	٣٦	٢١	—	٢٢
٢٥	٩٠	٥١	٢١	—	٣٧	٢١	—	٢٣
٢٥	٥٨٠	٥٢	٢١	—	٣٨	٢١	—	٢٤
٢٦	١٠٠	٥٣	٢١	١٦٠	٣٩	٢١	—	٢٥
٢٦	٦٥٠	٥٤	٢١	٣٧٠	٤٠	٢١	—	٢٦
٢٧	٢٥٠	٥٥	٢١	٥٩٠	٤١	٢١	—	٢٧
٢٧	٨٩٠	٥٦	٢١	٨٤٠	٤٢	٢١	—	٢٨
٢٨	٥٨٠	٥٧	٢٢	١١٠	٤٣	٢١	—	٢٩
٢٩	٣٣٠	٥٨	٢٢	٤١٠	٤٤	٢١	—	٣٠
٣٠	١٥٠	٥٩	٢٢	٧٣٠	٤٥	٢١	—	٣١
٣١	٦٠	٦٠ فأكثر	٢٣	٠٦٠	٤٦	٢١	—	٣٢
			٢٣	٤٢٠	٤٧	٢١	—	٣٣

تابع جدول رقم (٤)

ملاحظات :

- (١) في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- (ب) يحسب المبلغ المستحق على المنتفع المعاد إلى الخدمة وفقاً لأحكام المادة ٤١ على الوجه الآتي :
 - (١) يحدد مبلغ رأس المال المقابل لمدة الخدمة المطلوب حسابها في المعاش على أساس السن والمرتبة أو الأجر في تاريخ إعادة التعيين .
 - (٢) يحدد مبلغ رأس المال المقابل لمدة الخدمة المطلوب حسابها في المعاش على أساس السن والمرتبة أو الأجر في تاريخ انتهاء فترة الخدمة الأولى .
 - (٣) يكون المبلغ المستحق على المنتفع معادلاً لقيمة المكافأة التي تقاضاها عند انتهاء فترة خدمته الأولى عن المدة المطلوب حسابها في المعاش مضافاً إليها الفرق الذي يزيد المبلغ المحدد وفقاً للبند (١) على المبلغ المحدد وفقاً للبند (٢) فإذا كان الفرق بالنقص التزم المنتفع برد قيمة المكافأة كاملة .
 - ويراعى في حساب المبلغ المشار إليه في البند (٢) أن ينخفض رأس المال بواقع النصف عن أي خدمة سابقة لا يكون المنتفع قد اشترك عنها وفقاً لأحكام قوانين الادخار والمعاشات الحكومية .
- (ج) يحسب المبلغ المستحق على المنتفع طبقاً لأحكام المادة ٤٢ على أساس سن المنتفع ومرتبته أو أجره في تاريخ التعاقد بالخدمة والمدة المطلوب حسابها .
- (د) يقرب رأس المال المحسوب وفقاً لهذا الجدول في جميع الحالات إلى أقرب جنيه صحيح .

جدول رقم (٥)

تحديد المعاش الشهري المقابل لكل ١٠٠ جنيه من مبلغ رأس المال
الذى يلتزم المتفع بأدائه طبقاً لأحكام المادة ٤١

المعاش الشهري مقابل ١٠٠ جنيه من رأس المال		السن في تاريخ العودة إلى الخدمة	المعاش الشهري مقابل ١٠٠ جنيه من رأس المال		السن في تاريخ العودة إلى الخدمة
جنيه	مليم		جنيه	مليم	
١	٣٩٠	٤١	٣	١٨٠	حتى ٢٠ سنة
١	٣٤٠	٤٢	٣	٦٠	٢١
١	٢٩٠	٤٣	٢	٩٤٠	٢٢
١	٢٤٠	٤٤	٢	٨٣٠	٢٣
١	١٩٠	٤٥	٢	٧٢٠	٢٤
١	١٤٠	٤٦	٢	٦٢٠	٢٥
١	١٠٠	٤٧	٢	٥٢٠	٢٦
١	٦٠	٤٨	٢	٤٢٠	٢٧
١	٢٠	٤٩	٢	٣٣٠	٢٨
—	٩٨٠	٥٠	٢	٢٤٠	٢٩
—	٩٤٠	٥١	٢	١٥٠	٣٠
—	٩٠٠	٥٢	٢	٧٠	٣١
—	٨٦٠	٥٣	١	٩٩٠	٣٢
—	٨٢٠	٥٤	١	٩١٠	٣٣
—	٧٩٠	٥٥	١	٨٤٠	٣٤
—	٧٦٠	٥٦	١	٧٧٠	٣٥
—	٧٣٠	٥٧	١	٧٠٠	٣٦
—	٧٠٠	٥٨	١	٦٣٠	٣٧
—	٧٦٠	٥٩	١	٥٧٠	٣٨
—	٦٤٠	٦٠ فأكثر	١	٥١٠	٣٩
			١	٤٥٠	٤٠

في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٦)
رأس المال المقابل لمعاش مستبدل قدره جنيه واحد

السن		مدى الحياة		لمدة ١٠ سنوات		لمدة ٢٠ سنة	
		جنيه	مليم	جنيه	مليم	جنيه	مليم
حتى ٤٠		١٥٩	٢٠٠	٨٨	١٠٠	١٣٣	٨٠٠
٤١		١٥٦	٨٠٠	٨٧	٩٠٠	١٣٣	—
٤٢		١٥٤	٣٠٠	٨٧	٧٠٠	١٣٢	—
٤٣		١٥١	٦٠٠	٨٧	٤٠٠	١٣١	—
٤٤		١٤٨	٩٠٠	٨٧	١٠٠	١٢٩	٨٠٠
٤٥		١٤٦	٢٠٠	٨٦	٧٠٠	١٢٨	٥٠٠
٤٦		١٤٣	٣٠٠	٨٦	٣٠٠	١٢٧	١٠٠
٤٧		١٤٠	٢٠٠	٨٥	٩٠٠	١٢٥	٦٠٠
٤٨		١٣٧	٣٠٠	٨٥	٤٠٠	١٢٣	٩٠٠
٤٩		١٣٤	٢٠٠	٨٤	٩٠٠	١٢٢	٢٠٠
٥٠		١٣١	—	٨٤	٣٠٠	١٢٠	٢٠٠
٥١		١٢٧	٧٠٠	٨٣	٦٠٠	١١٨	٢٠٠
٥٢		١٢٤	٢٠٠	٨٢	٩٠٠	١١٦	—
٥٣		١٢١	—	٨٢	٢٠٠	١١٣	٧٠٠
٥٤		١١٧	٦٠٠	٨١	٣٠٠	١١١	٢٠٠
٥٥		١١٤	٢٠٠	٨٠	٤٠٠	١٠٨	٧٠٠
٥٦		١١٠	٧٠٠	٧٩	٤٠٠	١٠٦	—
٥٧		١٠٧	٢٠٠	٧٨	٤٠٠	١٠٣	٣٠٠
٥٨		١٠٣	٧٠٠	٧٧	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠
٥٩		١٠٠	٢٠٠	٧٥	٩٠٠	٩٧	٤٠٠
٦٠		٩٦	٦٠٠	٧٤	٥٠٠	٩٤	٣٠٠
٦١		٩٣	—	٧٣	١٠٠		
٦٢		٨٩	٥٠٠	٧١	٥٠٠		
٦٣		٨٥	٩٠٠	٦٩	٩٠٠		
٦٤		٨٢	٥٠٠	٦٨	١٠٠		
٦٥		٧٩	١٠٠	٦٦	٤٠٠		
٦٦		٧٥	٧٠٠	٦٤	٦٠٠		
٦٧		٧٢	٥٠٠	٦٢	٧٠٠		
٦٨		٦٩	٣٠٠	٦٠	٨٠٠		
٦٩		٦٦	٢٠٠	٥٨	٩٠٠		
٧٠		٦٣	٢٠٠	٥٦	٩٠٠		

تابع جدول رقم (٦)

ملاحظات :

- (١) في حساب السن تعتبر كسور السن سنة كاملة .
- (٢) يراعى في حساب السن الإضافة التي تقررها الهيئة الطبية المختصة وفقاً للحالة الصحية لطالب الاستبدال وتظل نتيجة الكشف الطبي صالحة لإتمام إجراءات الاستبدال لمدة سنة من تاريخ صدور قرار الهيئة الطبية المختصة .
- (٣) لا يجوز الاستبدال لمن تقرر الهيئة الطبية المختصة أن صحته من نوع ردىء .
- (٤) لا يجوز الاستبدال لمن تجاوز سنه بمراعاة ما جاء بالبند ٢ سبعة سنين سنة للاستبدال مدى الحياة أو لهذه عشر سنوات وستين سنة للاستبدال لمدة عشرين سنة .

جدول رقم (٧)

تحديد الأقساط الشهرية التي تقطع من المرتب أو الأجر
في حالة اختيار المتفجع أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط وفقاً لحكم المادة ٦٤

السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أداؤها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق		السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أداؤها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق		السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أداؤها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق	
	جنيه	مليم		جنيه	مليم		جنيه	مليم
٢٠ حتى	٢١٩	٤٠٠	٣٤	١٧٥	٤٠٠	٢١	٢١٦	٠٠٠
٢١	٢١٦	٠٠٠	٣٥	١٧٢	٥٠٠	٢٢	٢١٢	٨٠٠
٢٢	٢١٢	٨٠٠	٣٦	١٦٩	٦٠٠	٢٣	٢٠٩	٥٠٠
٢٣	٢٠٩	٥٠٠	٣٧	١٦٦	٧٠٠	٢٤	٢٠٦	٢٠٠
٢٤	٢٠٦	٢٠٠	٣٨	١٦٣	٨٠٠	٢٥	٢٠٣	١٠٠
٢٥	٢٠٣	١٠٠	٣٩	١٦٠	٩٠٠	٢٦	١٩٩	٩٠٠
٢٦	١٩٩	٩٠٠	٤٠	١٥٨	١٠٠	٢٧	١٩٦	٧٠٠
٢٧	١٩٦	٧٠٠	٤١	١٥٥	٣٠٠	٢٨	١٩٣	٦٠٠
٢٨	١٩٣	٦٠٠	٤٢	١٥٢	٥٠٠	٢٩	١٩٠	٦٠٠
٢٩	١٩٠	٦٠٠	٤٣	١٤٩	٧٠٠	٣٠	١٨٧	٥٠٠
٣٠	١٨٧	٥٠٠	٤٤	١٤٦	٩٠٠	٣١	١٨٤	٤٠٠
٣١	١٨٤	٤٠٠	٤٥	١٤٤	١٠٠	٣٢	١٨١	٤٠٠
٣٢	١٨١	٤٠٠	٤٦	١٤١	٣٠٠	٣٣	١٧٨	٤٠٠
٣٣	١٧٨	٤٠٠	٤٧	١٣٨	٥٠٠			

ملاحظات :

- (١) في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- (ب) لحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المفروض أدائها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن الستين .
- (ج) تقرب قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى أقرب قرش .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ (١)

بإضافة بعض الشركات والمنشآت التموينية إلى الجدول المرافق للقانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من مئتمبر سنة ١٩٦٢ في شأن التنظيم السياسي لسلطات
الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتقرير مساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت
المعدل بالقوانين أرقام ٤٢ و ٧٠ و ١٣٢ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢ بشأن المؤسسات التي يشرف عليها
وزير التمرين ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — ينقل إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الشركات
والمنشآت التموينية الخاصة بالمطاحن ومضارب الأرز والمبينة بالجدولين المرفقين للقانونين رقمي ١١٨
و ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليهما وكذلك جميع الصناعات التموينية ومطاحن الموانئ الملحقة أو
المتداخلة فيها .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠١ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٦٣ .

مادة ٢ — يضاف إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الشركات والمنشآت التموينية المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون وكذلك جميع الصناعات التموينية ومطاحن الموائى الملحقة أو المتداخلة فيها .

مادة ٣ — تتبع الشركات والمنشآت التموينية المشار إليها في المادتين السابقتين المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز .

مادة ٤ — يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣)

الجدول :

محافظة القاهرة :

- (١) مطحن القنطرة باب الحلاق .
- (٢) مطحن ورثة عبد الحليم أحمد بمصر القديمة .
- (٣) مصطفى قشقوش بروض الفرج .
- (٤) مطحن داوود سليمان بروض الفرج .
- (٥) مطحن السبع بالسبتية .
- (٦) مطحن الشريطى بالسبتية .
- (٧) مطحن سيف بالسبتية .
- (٨) مطحن حوان « موافى » بحلوان .

محافظة الاسكندرية :

مطحن أنجال مؤمن عبد الواحد (ابراهيم سلامة) .

محافظة المنوفية :

مطحن فريد صدق العدوى .

محافظة المنيا :

شركة اخوان الضالم بالفكرية بأبى قرقاص .

محافظة أسبوط :

- (١) مطحن محمد السيد حسين .
(٢) مطحن شوقي عوض واصف بالجعفرية .

محافظة سوهاج :

- (١) مطحن المنقبادى .
(٢) مطحن لبيب عبد الله جبرائيل .
(٣) مصانع سوهاج الكبرى (مصصرة زيوت ومستودع كسب ومصنع صابون وثليج ومحطة كهربائية) .

محافظة قنا :

مطحن حسن أبو الفضل أرمنت الحيط .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣^(١)
بتعديل بعض أحكام قانون الإدارة المحلية
الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) 'نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠١ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٦٣ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ققرة أخيرة ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٢ من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه النصوص الآتية :

«مادة (٢٥) يجوز للمجلس التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ٥٠٠٠ جنية في السنة المالية الواحدة أو كان لإحدى الوزارات أو المصالح الحكومية .

أما التصرفات لغير الوزارات والمصالح الحكومية فيما يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة فيكون بقرار من رئيس الجمهورية.

مادة (٢٩) تشمل موارد مجلس المحافظة نوعين من الإيرادات :

(١) إيرادات مشتركة مع سائر مجالس المحافظات وتتضمن ما يأتي :

١ - نصيب المجلس في الضريبة الإضافية على الصادر والوارد ومحدد رئيس الجمهورية سعر هذه الضريبة الإضافية بحيث يكون حدها الأقصى ٣٪ من قيمة الضريبة الجمركية الأصلية .

ويختص المجلس بنصف حصياتها ، ويودع النصف الآخر في وصيد الإيرادات المشتركة .

٢ - نصيب المجلس في الضريبة الاضافية على الثروة المنقولة ويكون تحديد سعر هذه الضريبة الاضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥ ٪ من الضريبة الأصلية وبقرار من وزير الإدارة المحلية بعد موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية إذا تجاوزت ٥ ٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠ ٪ وما زاد عن ذلك في حدود ١٥ ٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين وزير الإدارة المحلية ووزير الخزانة .

وينتسب المجلس بنصف حصيلة هذه الضريبة ويوضع النصف الآخر في رصيد الإيرادات المشتركة .

وإذا اختلف المركز الرئيسى لإحدى المنشآت عن مركز نشاطها الفعلى اختص مجلس المحافظة الكائن فى دائرته مركز النشاط الفعلى بفرض الضريبة الإضافية واحتفظ بنصف حصيلة هذه الضريبة ويودع النصف الآخر فى رصيد الإيرادات المشتركة .

ويكون توزيع رصيد الإيرادات المشتركة من هذين الموردين على مجالس المحافظات بقرار من وزير الإدارة المحلية .

(ب) إيرادات خاصة بمجلس المحافظة وتتضمن ما يأتي :

١ - ربح حصيلة الضريبة الأصلية المقررة على الأطنان في المحافظة وكذلك ربح حصيلة الضريبة الإضافية التي يفرضها المجلس على ضرائب الأطنان في المحافظة ويكون تحديد سعر هذه الضريبة

الإضافية بقرار من مجلس المحافظة إذا لم يتجاوز ٥٪ من الضريبة الأصلية وبقرار من وزير الإدارة المحلية بعد موافقة اللجنة الوزارية للإدارة المحلية إذا زادت على ٥٪ بشرط ألا يتجاوز ١٠٪ وما زاد على ذلك في حدود ١٥٪ يكون بقرار من رئيس الجمهورية بعد الاتفاق بين وزير الإدارة المحلية ووزير الخزانة.

٢ — رسوم السيارات والموتوسيكلات ووسائل النقل الأخرى المرخص بها من المحافظة .

٣ — نصف ثمن بيع المباني والأراضي الفضاء المملوكة للحكومة والداخلية في كردون البنادر التي ينطبق عليها القرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم وزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد والتجارة وإدخال بعض التعديلات على اختصاصات الوزارات .

٤ — إيرادات أموال المجلس والمرافق التي يقوم بإدارتها .

٥ — إعانة الحكومة والتبرعات غير الحكومية .

٦ — الضرائب والرسوم الأخرى ذات الطابع المحلي التي تفرض لصالح مجلس المحافظة .

٧ — القروض التي يعقدها المجلس طبقاً لأحكام المادة ٢٦ ويتولى مجلس المحافظة توزيع جزء من موارده المشار إليها في الفقرتين ١ ، ب من هذه المادة على مجالس المدن والمجالس القروية الداخلة في دائرة المحافظة بالنسبة التي يقررها ومع مراعاة ظروف كل مجلس واحتياجاته .

« مادة (٣٤) فقرة أخيرة — ويجوز للمجلس التصرف بالمجان في مال من أمواله الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بإيجار إسمي أو بأقل من أجر المثل بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام وذلك بعد موافقة وزير الإدارة المحلية إذا كان التصرف في حدود ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة أو كان لإحدى الوزارات أو المصالح الحكومية .

أما التصرفات لغير الوزارات والمصالح الحكومية فيما يتجاوز ١٠٠٠ جنيه في السنة المالية الواحدة فيكون بقرار من رئيس الجمهورية . »

« مادة (٦١) — تنشأ لجنة وزارية للإدارة المحلية يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية تقوم بوضع السياسة التخطيطية لتطبيق نظام الإدارة المحلية ولتنشيط المجالس المحلية في نطاق السياسة العامة للدولة وفي حدود الاختصاصات الموكولة للمجالس ، وتتولى على وجه الخصوص نقل الاختصاصات والموظفين والاعتمادات من الوزارات إلى المجالس المحلية . »

« مادة (٦٢) — مع مراعاة ما نص عليه في المادة السابقة تختص اللجنة الوزارية للإدارة المحلية بما يأتي :

(أ) إبداء الرأي فيما يعرضه عليها وزير الإدارة المحلية من مشروعات لتشريعات الإدارة المحلية أو للقرارات الجمهورية التنظيمية التي تصدر في هذا الشأن .

(ب) إبداء الرأي في قرارات المجالس التي ينص القانون أو اللائحة التنفيذية على وجوب

عرضها عليها .

(ح) اعتماد كل مصروف طارئ غير وارد في ميزانيات مجالس المحافظات تقرره هذه المجالس .

(د) التنسيق بين المشروعات الحكومية وبين المشروعات التي تقوم بها المجالس بما يحقق التعاون في تنفيذ هذه المشروعات بين مختلف فروع المحافظات والمصالح الحكومية والمجالس الممثلة للوحدات المحلية .

(هـ) اعتماد فرض الرسوم التي تفرضها مجالس المدن والمجالس القروية أو إلغاء بعضها أو تعديله أو تقصير أجل سريانه .

(و) اعتماد ما تضعه المجالس المحلية من نظام خاص لبعض الوظائف المحلية » .

« مادة (٦٣) — يكون لوزير الإدارة المحلية مباشرة الاختصاصات الآتية :

(١) إبداء الرأي في قرارات المجالس التي ينص القانون أو اللائحة التنفيذية على وجوب عرضها عليه .

(ب) إدراج المبالغ الآتية في ميزانية المجالس إذا أهملها المجلس كلها أو بعضها .

١ — الالتزامات التي يكون المجلس مقيدا بها .

٢ — المصروفات التي يفرضها هذا القانون أو أى قانون آخر .

٣ — مصروفات الإدارة والصيانة المتعلقة بالمرافق أو المنشآت أو الأعمال التي يقوم بها المجلس .

(حـ) اعتماد كل مبلغ يراد نقله من باب إلى آخر من أبواب ميزانيات المجالس المحلية مع استثناء الباب الأول .

(د) توزيع حصيلة الموردين المشار إليهما في الفقرة (١) من المادة ٢٩ على مجالس المحافظات .

« مادة ٧٢ — تتولى اللجنة الوزارية للإدارة المحلية فحص ميزانيات مجالس المحافظات بناءً على عرض وزير الإدارة المحلية بعد بحثه لها . وللجنة أن تستدعى المحافظ المختص عند فحص ميزانية مجلسه .

وتصدر ميزانية مجلس المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ، أما ميزانيات مجالس المدن والمجالس القروية فيعتمدها مجلس المحافظة .

ويكون اعتماد ميزانيات المؤسسات العامة المحلية التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وحساباتها الختامية بقرار من وزير الإدارة المحلية بعد موافقة مجلس المحافظة والوزير ذي الشأن بالنسبة للمؤسسات التابعة لهذا المجلس وبقرار من مجلس المحافظة بعد موافقة مجلس المدينة أو المجلس القروى بالنسبة للمؤسسات التابعة لهذه المجالس الأخيرة » .

مادة ٢ — يضاف إلى مواد قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه مادة جديدة برقم ٢٥ مكرر نصها كالآتي :

« مادة ٢٥ مكرر — للمجلس أن يقرض الهيئات والمؤسسات العامة المحلية أموالاً لتنفيذ مشروع ذي نفع عام محلي على ألا يكون قراره في هذا الشأن نافذاً إلا بعد موافقة وزير الإدارة المحلية » .

مادة ٣ — يضاف إلى المادة ٣١ من قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتي :

« ويباشر الوكيل اختصاصات رئيس المجلس عند خلو للنصب أو إذا امتنع على رئيس المجلس مباشرة هذه الاختصاصات » .

مادة ٤ — يستبدل بعبارة « نائب رئيس الجمهورية للإدارة المحلية » ، عبارة « اللجنة الوزارية للإدارة المحلية » كما يستبدل بعبارة « الوزير المختص » عبارة « وزير الإدارة المحلية » وذلك حينما وردت أي من هاتين العبارتين في قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٨ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٣^(١)

بتمديد بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن

الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما تقدمت به وزارة الحربية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠١ الصادر في ٨ مايو سنة ١٩٦٣ .

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر القانون الآتي :

« مادة ١ — تستبدل المادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية — بالنص الآتي :

« مادة ٥١ — يجوز في حالة الحرب أو الطوارئ استدعاء رجال الاحتياط كلهم أو بعضهم بقرار من وزير الحرية يبين فيه كيفية طلبهم .

وتحسب مدة الاستدعاء إجازة استثنائية بماهية كاملة بالنسبة لمن يستدعى من موظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها وتعمل الشركات والمؤسسات الأهلية الفرق بين ماهيات رجال الاحتياط من موظفيها ومستخدميها وعمالها الذين يتم استدعاؤهم وفقاً لهذه المادة وبين ما تدفعه وزارة الحرية لهم عن المدة التي يصدر بها قرار من وزير الحرية على ألا تزيد عن اثني عشر شهراً فإذا زادت مدة الاستدعاء عن ذلك أدت وزارة الحرية هذا الفرق عن المدة الزائدة» .

مادة ٢ — على وزير الحرية تنفيذ هذا القانون اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ .
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ (١)

بإصدار قانون المؤسسات العامة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة على الأرباح التجارية وعلى كسب العمل ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٢ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٦٣ .

التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تحويل المؤسسات المصرية والأجنبية إلى شركات مساهمة ؛

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ،

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات مساهمة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون ديوان المحاسبات ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة التعاونية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ؛

وعلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ بتحويل مجالس إدارة الجهات الإدارية ومجالس إدارة المؤسسات العامة التي تساهم في منشآت تصدير القطن سلطة الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يعمل بأحكام القانون الرافق بشأن المؤسسات العامة .

مادة ٢ — تلغى القوانين رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها وكل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣) .

الباب الاول

النظام القانوني للمؤسسة

مادة ١ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو مالياً أو تعاونياً .

ويكون لكل مؤسسة ميزانية مستقلة ، تعد على نمط الميزانيات التجارية .

ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة مدى تبعيتها للوزير المختص .

مادة ٢ — تمارس المؤسسة العامة نشاطها إما بنفسها أو بواسطة ما تشرف عليه من شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية .

مادة ٣ — يتضمن القرار الصادر بإنشاء المؤسسة العامة البيانات الآتية :

(١) اسم المؤسسة ومركزها .

(٢) الغرض الذي أنشئت من أجله .

(٣) بيان بالأموال التي تدخل في الذمة المالية للمؤسسة .

(٤) ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

مادة ٤ — للمؤسسة العامة أن تعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

مادة ٥ — تضع المؤسسة العامة لوائح داخلية لتنظيم أعمالها تتضمن القواعد التي تتبع في إدارتها والتي يجرى عليها العمل في حساباتها وإدارة أموالها ، وذلك في حدود الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون وفي قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها .

مادة ٦ — يتولى إدارة المؤسسة العامة :

(١) مجلس إدارة المؤسسة .

(٢) رئيس مجلس الإدارة .

ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة تشكيل مجلس الإدارة وطريقة اختيار أعضائه والأحكام الخاصة بمرتباتهم أو مكافآتهم .

مادة ٧ — مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تدير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي

قامت من أجله وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون ، وفي الحدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة وله على الأخص :

(١) إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية للمؤسسة وذلك دون التقيد بالقواعد الحكومية .

(٢) إصدار القرارات المتعلقة بتعيين العاملين بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقاً لأحكام هذا القانون وفي حدود الأئحة العامة للمؤسسات .

(٣) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للمؤسسة .

(٤) النظر في كل ما يرى الوزير المختص أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاص المؤسسة .

(٥) النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالمؤسسة ومركزها المالي .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة يعهد إليها ببعض اختصاصاته . كما يجوز له أن يعهد إلى رئيس المجلس أو لمدير المؤسسة ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة .

مادة ٨ — يتولى رئيس مجلس إدارة المؤسسة إدارتها وتصريف شئونها وفقاً للأحكام التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء المؤسسة وتحت إشراف الوزير المختص . وله أن يفوض مديراً أو أكثر في بعض اختصاصاته .

مادة ٩ — يمثل رئيس مجلس الإدارة المؤسسة في صلاتها بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء . ويكون مسئولاً أمام الوزير المختص عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض المؤسسة .
مادة ١٠ — تكون اجتماعات مجلس إدارة المؤسسة صحيحة ، بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين .

وعند التساوي يرجح رأى الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١١ — يبلغ رئيس مجلس إدارة المؤسسة قرارات المجلس إلى الوزير المختص لاعتمادها ، وعلى الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ١٢ — تقوم كل مؤسسة في حدود نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي .

وتتولى الإشراف على الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها والتنسيق فيما بينها .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن يعهد إليها بمباشرة اختصاصات معينة مما يدخل أصلاً في اختصاص جهة أخرى .

مادة ١٣ — المؤسسات العامة — في سبيل تحقيق أغراضها - أن تتبع مختلف الوسائل اللازمة لذلك ، ولها على الأخص :

(أ) إنشاء شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية بمفردها أو مع شريك أو شركاء آخرين . ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها .

(ب) إقراض الشركات أو الجمعيات التي تشرف عليها أو ضمانها فيما تعقده من قروض ، وذلك بعد أن تستنفد الشركات إمكانياتها في الاقتراض

(ج) تملك أسهم وسندات الشركات عن طريق الاكتتاب فيها أو شرائها وذلك دون التقيد بالمدة المقررة لتداول أسهم وسندات الشركات الجديدة .

(د) إصدار خطابات ضمان ، تكون في حكم خطابات الضمان الصادرة من البنوك لصالح ما يتبعها من شركات وجمعيات تعاونية وذلك في جميع المعاملات التي تتم بين هذه الشركات والجمعيات وبين الغير .

وفي هذه الحالات يتعين على المؤسسات الوفاء بالالتزامات المترتبة على هذا الضمان .

مادة ١٤ — يبلغ رئيس مجلس إدارة الشركة أو الجمعية التعاونية قرارات مجلس الإدارة إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة ، ولا تكون هذه القرارات نافذة في المسائل الآتية إلا بعد اعتمادها من مجلس إدارة المؤسسة :

(أ) اللوائح .

(ب) الميزانية التقديرية .

(ج) الميزانية العمومية والحساب الختامي .

(د) برامج الإنتاج وأهدافه .

(هـ) برامج التسويق والتصدير .

(و) برامج الاستثمار والتمويل .

وغير ذلك مما تقضى التشريعات باعتماده من مجلس إدارة المؤسسة .

الباب الثاني

ميزانية المؤسسة ونظامها المالي

مادة ١٥ — يتكون رأس مال المؤسسة من :

(أ) أنصبة الدولة في رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وجمعيات تعاونية ومنشآت ،

(ب) الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة .

مادة ١٦ — تتكون موارد المؤسسة مما يأتي :

(١) ما يتوول إليها من صافي أرباح الشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت .

وكذلك حصة أعضاء مجلس إدارة الشركات التابعة لها في توزيع الأرباح .

(ب) ما تعقده من قروض .

(ج) ما تخصصه لها الدولة من اعتمادات .

(د) من أية حصة أخرى نتيجة لنشاطها أو نظير الأعمال أو الخدمات التي تؤديها للشركات والجمعيات التعاونية والمنشآت التابعة لها .

مادة ١٧ — لمجلس إدارة المؤسسة أن يقترض من الهيئات والبنوك والشركات وغيرها بقصد تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله .

مادة ١٨ — تقوم المؤسسة بفتح حساب في البنك المركزي تؤدي إليه فائض مواردها وتصرف من هذا الحساب في حدود الاعتمادات المخصصة لها في الميزانية العامة .

فإذا قل هذا الفائض عن مجموع الاعتمادات المخصصة للمؤسسة في الميزانية ، التزمت وزارة الخزانة بأن تؤدي إلى هذا الحساب من الميزانية العامة للدولة ، قيمة الفرق على مدار العام المالي وفقاً للقواعد التي تقرها .

وإذا زاد هذا الفائض يعود إلى الميزانية العامة للدولة .

ويقصد بالفائض الفرق بين موارد المؤسسة ومصرفاتها الدورية أي مجموع مصروفات التشغيل والمصروفات التحويلية المقدر بالميزانية .

مادة ١٩ — يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة ، وتعد على نمط الميزانيات التجارية ، وتعتبر أموال المؤسسة من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم ينص على خلاف ذلك في القرار الصادر بإنشائها .

مادة ٢٠ — تعتمد ميزانية المؤسسة وحساب الأرباح والخسائر بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢١ — يعد مجلس إدارة كل مؤسسة ميزانية لها وحساباً بالأرباح والخسائر عن كل سنة مالية ، وعلى المجلس أيضاً أن يعد تقريراً عن نشاط المؤسسة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

مادة ٢٢ — مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبات ، لمجلس الإدارة أن يعين مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمحاسبين والمراجعين . ويحدد مجلس الإدارة مكافأة المراقب ويكون له

حقوق مراقب الحسابات في الشركات المساهمة وعليه واجباته ، وفي حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن .

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ٢٣ — يجوز للوزير المختص تجاوز الاستثمارات المخصصة لإحدى الشركات التابعة للمؤسسة أخذاً من وفور استثمارات مخصصة لشركة أخرى وذلك في حدود المبالغ المعتمدة بميزانية المؤسسة ذاتها .

مادة ٢٤ — يجوز — بقرار من رئيس الجمهورية — تجاوز الاعتمادات المدرجة بميزانية المؤسسة العامة أخذاً من وفور ميزانية مؤسسة عامة أخرى خاضعة لإشراف الوزير ذاته .

مادة ٢٥ — يكون لمجلس إدارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين أو جماعة الشركاء المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وذلك بالنسبة للشركات والمنشآت التابعة للمؤسسة .

كما يكون لمجلس إدارة المؤسسة بالتشكيل السابق سلطة إدماج شركتين أو منشأتين أو أكثر من الشركات أو المنشآت التابعة للمؤسسة ، وكذا سلطة تحويل أية شركة أو منشأة منها ولو كانت فردية ، إلى شركة مساهمة وتعديل رأسمالها ، وذلك دون التقيد بالأحكام الواردة في هذا الصدد في القوانين أرقام ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ و ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ المشار إليها .

ويكون لمجلس إدارة المؤسسة المختصة أيضاً سلطة اعتماد قرار مجلس إدارة الشركة في التصرف في الإحتياطات والخصصات في غير الأبواب المخصصة لها في ميزانية الشركة .

وتعتبر القرارات الصادرة من مجلس الإدارة عند مباشرته السلطات والاختصاصات المتقدمة نافذة ومنتجة لجميع آثارها من تاريخ صدورها .

مادة ٢٦ — يتولى تقدير صافي أصول الشركات والمنشآت في حالة الإدماج ، وكذلك في الحالات الأخرى التي يتطلب فيها القانون تقويم الحصص العينية ، لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص .

وعلى اللجنة المذكورة أن تتخذ التقويم الذي تم بالتطبيق لأحكام القوانين أرقام ٧١ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليها أساساً للتقدير الذي تجريه ، وتكون قراراتها بعد تصديق مجلس إدارة المؤسسة برئاسة الوزير المختص عليها نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن .

مادة ٢٧ — فيما عدا ممثلي الموظفين والعمال المنتخبين ، يكون تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات التي تتبع المؤسسة بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٢٨ — لا يلزم أعضاء مجلس الإدارة في الشركات التابعة للمؤسسة بتقديم أسهم ضمان عضويتهم .

مادة ٢٩ — دون إخلال بأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه يصدر الترخيص المنصوص عليه في المواد ٣٠ ، ٣٣ ، ٩٥ ، ٩٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه من مجلس إدارة المؤسسة بالنسبة للشركات المساهمة التي تشرف عليها .

مادة ٣٠ — تعفى المؤسسات العامة من أداء كافة رسوم الدمغة المفروضة بمقتضى أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

كما تعفى من هذه الرسوم اكتتابات هذه المؤسسات في رؤوس أموال الشركات وكذلك القروض التي تقرضها للشركات والجمعيات التابعة لها وما تدفعه المؤسسة ثمناً لشراء الأوراق المالية .

كما لا يخضع ناتج استثمار هذه المؤسسات أو ما يؤول إليها من مكافآت مجالس الإدارة للضرائب المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه .

وتعفى الشركات التي تنشئها المؤسسة العامة بمفردها من رسوم الشهر والتسجيل .

مادة ٣١ — استثناء من أحكام المادة ٥٧ من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه لا يشترط لقبول قيد أسهم الشركات التي تؤسسها المؤسسة أو لشترك في رأس مالها ، أن تكون هذه الأسهم قد طرحت في اكتتاب عام .

كما يجوز أن تتجاوز قيمة الصك في هذه الشركات خمسة وعشرين سهماً .

ولمجلس إدارة المؤسسة أن يقرر عدم قيد أسهم الشركة في بورصة الأوراق المالية .

مادة ٣٢ — للوزير المختص سلطة الإشراف والرقابة والتوجيه على المؤسسة ، ويقدم إلى رئيس الجمهورية تقريراً عن أعمال المؤسسة خلال السنة المنقضية ويشفع هذا التقرير بصورة من التقرير السنوى لمجلس الإدارة وتقرير ديوان المحاسبات .

مادة ٣٣ — يكون إدماج المؤسسات العامة وإلغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية .

الباب الرابع

أحكام وقتية وانتقالية

مادة ٣٤ — تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة في تطبيق أحكام هذا القانون .

على أن تظل اللوائح الحالية للمؤسسات قائمة إلى حين صدور اللوائح الجديدة .
 مادة ٣٥ — يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه مايعتبر مؤسسة عامة بالنسبة إلى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة القائمة .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة وهو أول تشريع ينظم المؤسسات العامة ، ويعتبر القانون الأساسى لها .

وتبعاً لاتساع نشاط الدولة وقيامها بإدارة كثير من للشروعات الصناعية والتجارية والزراعية والمالية وغيرها ، فقد صدر القانون ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم نوع من المؤسسات العامة سميت المؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادى .

كما استتبع إزدياد تدخل الدولة أن صدر القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم نوع آخر من المؤسسات العامة التعاونية .

وقد سبق وعاصر هذه التشريعات إنشاء أشخاص إدارية عامة الغرض من بعضها إدارة مرفق مما يقوم على الخدمات العامة والغرض من البعض ممارسة نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً وسمى بعضها هيئات عامة وسمى البعض الآخر مؤسسات عامة .

والذى يبين من استقراء القرارات المنظمة لتلك الهيئات العامة والمؤسسات العامة ونوع النشاط الذى تمارسه كل منها أنه ثمة وجود اختلاف بينها رغم كونها جميعاً أشخاصاً اعتبارية عامة ، وأصبح الأمر يتطلب تدخل المشرع لتحديد الضوابط المميزة لكل من هذين النوعين وتنظيمها بما لا يدع مجالاً للخلط بينها .

ويمكن إجمال وجوه الخلاف التى تتخذ أساساً لضوابط التفرقة المشار إليها فيما يلى :
 (أ) المؤسسات العامة فى الغالب مرافق عامة إقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل أصلاً فى النشاط الخاص ورأت الدولة أن تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة .
 فى حين أن الهيئات العامة فى الأغلب الأعم مصالح عامة حكومية منحها المشروع الشخصية الاعتبارية .

(ب) المؤسسات العامة تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً أو مالياً وتمارس هذا النشاط أساساً بواسطة ما تنشئه أو تساهم فيه من شركات مساهمة أو منشآت أو جمعيات تعاونية .

أما الهيئة العامة تقوم أصلاً بخدمة عامة ولا تقوم بنشاط مالى أو تجارى أو زراعى أو صناعى ، فالأصل أن الخدمات العامة كانت تقوم بها الدولة إلا أنه رأى فى النظام الاشتراكى أن يعهد ببعضها إلى هيئة مستقلة لما يمتاز به النظام من مرونة فى الإدارة .

والعبرة هنا بالغرض الأساسى للهيئة .

فحيث يكون الغرض الأساسى خدمة عامة نكون بصدد هيئة عامة حتى ولو كانت الخدمة التى تؤدي لها طبيعة تجارية .

(ح) المؤسسات العامة لها ميزانية مستقلة وتوضع على نمط ميزانيات المشروعات التجارية وأرباح المؤسسات العامة بحسب الأصل تؤول إليها ، كما تواجه المؤسسة العجز أو الخسارة أصلاً عن طريق ما تعقده من قروض .

أما الهيئات العامة وإن كانت لها ميزانية خاصة إلا أنها تلحق بميزانية الدولة وتجرى عليها أحكامها وتحمل الدولة عجزها ويؤول لميزانية الدولة ما قد تحققه من أرباح .

(د) تختلف رقابة الدولة على الهيئات العامة عنها فى المؤسسات العامة فهى أكثر إتساعاً فى الهيئات العامة ، وهذا أمر يستوجبه طبيعة نشاط الهيئة العامة واختلافه عن نشاط المؤسسة .

فالهيئة العامة إما أن تكون مصلحة عامة حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومى .

وإما أن تنشئها الدولة بداءة الإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة وهى فى الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة وما تصدره من قرارات تكون متعلقة بمرفق واحد تديره هى بنفسها مباشرة وإخضاع هذه القرارات لتصديق الجهة الإدارية — وهو الغالب — فيه الرقابة الكافية ، فى حين أن المؤسسة العامة تقوم أصلاً بالإشراف على شركات متساهمة أو جمعيات تعاونية فهى حسب الأصل لا تدير بنفسها بل عن طريق هذه الشركات والجمعيات ولكل منها شخصيتها وكيانها المستقل ولها حرية العمل تحت توجيه وإرشاد المؤسسة ولا تخضع قرارات هذه الشركات أو الجمعيات لاعتماد المؤسسة إلا فى مسائل محدودة مثل تلك التى تمس السياسة العامة أو التخطيط أو التنسيق أو التسويق أو ما شابه ذلك .

وقرارات المؤسسة وإن كانت هى بدورها تخضع — وفقاً للوضع القائم لإعتماد الجهة الإدارية المختصة إلا أنه لما كانت المؤسسة لاندبر بنفسها واشرفها على شركاتها وجمعياتها فى حدود الإطار السابق إيضاحه فإن النتيجة النابعة لذلك هو أن رقابة الدولة على المرفق الذى تقوم عليه المؤسسة أقل من رقابتها على المرفق الذى تقوم عليه الهيئة .

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن نستخلص تعريفاً للمؤسسة العامة والهيئة العامة .

فالمؤسسة العامة شخص من أشخاص القانون العام تمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو مالياً أو تعاونياً ولها ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية .

أما الهيئات العامة فهى شخص إدارى عام يدير مرفقاً يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ويكون لها الشخصية الاعتبارية ولها ميزانية خاصة بها تعد على نمط ميزانية الدولة وتلحق بميزانية الجهة الإدارية التابعة لها .

وفي حدود القواعد السابقة ، أعد مشروع القانون المرافق في شأن المؤسسات العامة . أما الهيئات العامة فالمقترح أن تنظم بتشريع آخر مستقل .

ويتشرف وزير الصناعة برفع مشروع القانون المرافق في شأن المؤسسات العامة للسيد رئيس الجمهورية في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة ، رجاء التكرم بالموافقة عليه .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣^(١)

بإصدار قانون الهيئات العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسم دمنه ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،

وعلى القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تحويل المؤسسات المصرية والأجنبية إلى شركات مساهمة ،

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ باللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات مساهمة ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون ديوان المحاسبات ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات العامة التعاونية ؛

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٢ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٦٣ .

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة ،
وعلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ بتحويل مجالس إدارة الجهات الإدارية ومجالس إدارة
المؤسسات العامة التى تساهم فى منشآت تصدير القطن سلطة الجمعيات العمومية أو جماعة الشركاء ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل
منهم فى تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ،
وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ بتحويل مجالس إدارة المؤسسات العامة سلطة الجمعية العمومية
أو جماعة الشركاء بالنسبة للشركات التابعة لها ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وبناء على موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن الهيئات العامة ، ويلغى كل ما يخالفه
من أحكام .

مادة ٢ — ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قانون الهيئات العامة

مادة ١ — يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة ، لإدارة مرفق عام يقوم على
مصلحة أو خدمة عامة ؛ وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

مادة ٢ — يتضمن القرار الصادر بإنشاء الهيئة العامة البيانات الآتية :

- (١) اسم الهيئة ومركزها .
- (٢) الغرض الذى أنشئت من أجله .
- (٣) بيان بالأموال التى تدخل فى الذمة المالية للهيئة .
- (٤) ما يكون لها من اختصاصات السلطة العامة لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله .

مادة ٣ — للهيئة العامة أن تتعاقد وتجرى جميع التصرفات والأعمال التى من شأنها تحقيق
الغرض الذى أنشئت من أجله .

مادة ٤ — تضع الهيئة العامة لوائح داخلية لتنظيم أعمالها تتضمن القواعد التى تتبع فى إدارتها
والتي يجرى عليها العمل فى حساباتها وإدارة أموالها ، وذلك فى حدود الأحكام المنصوص عليها فى
هذا القانون وفى قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشائها .

مادة ٥ — للوزير المختص سلطة التوجيه والإشراف والرقابة على الهيئات العامة التابعة له .

مادة ٦ — يتولى إدارة الهيئة العامة مجلس إدارتها .

ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة تشكيل مجلس الإدارة وطريقة اختيار أعضائه والأحكام الخاصة بمرتباتهم أو مكافآتهم .

مادة ٧ — مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا الهيمنة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله وفقاً لأحكام هذا القانون ، وفي الحدود التي يبينها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة وله على الأخص :

(١) إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .

(٢) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعملها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشهم وفقاً لأحكام هذا القانون وفي حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة .

(٣) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية للهيئة .

(٤) النظر في كل ما يرى الوزير المختص أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

(٥) النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالهيئة ومركزها المالي .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إلى لجنة من بين أعضائه أو إلى رئيس المجلس أو مدير الهيئة ببعض اختصاصاته .

كما يجوز للمجلس تفويض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهمة محددة .

مادة ٨ — يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارتها وتصريف شئونها وفقاً للأحكام التي تضمنها قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة وتحت إشراف الجهة الإدارية المختصة . وله أن يفوض مديراً أو أكثر في بعض اختصاصاته .

مادة ٩ — يمثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة في صلاتها بالهيئات وبالأشخاص الأخرى وأمام القضاء .

ويكون مشغولاً عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أغراض الهيئة .

مادة ١٠ — تكون اجتماعات مجلس إدارة الهيئة صحيحة ، بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوي يرجح رأى الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١١ — تبلغ قرارات مجلس إدارة الهيئة إلى الوزير المختص لاعتمادها ، وطى الوزير أن يقدم إلى رئيس الجمهورية المسائل التى تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ١٢ — مع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبات لمجلس الإدارة أن يعين مراقباً أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمحاسبين والمراجعين ويحدد مجلس الإدارة مكافأة المراقب ويكون له حقوق مراقب الحسابات فى الشركات المساهمة وعليه واجباته ، وفى حالة تعدد المراقبين يكونون مسئولين بالتضامن .

مادة ١٣ — تسرى على موظفى وعمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة .

مادة ١٤ — تعتبر أموال الهيئة العامة أموالاً عامة ، وتجرى عليها القواعد والأحكام المتعلقة بالأموال العامة ، ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة .

مادة ١٥ — تكون للهيئة ميزانية خاصة ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة طريقة وضع الميزانية والقواعد التى تحكمها .

مادة ١٦ — يقوم رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من ينوبه بإعداد مشروع ميزانيتها ، ويتولى عرضها على مجلس إدارة الهيئة للموافقة عليها وتقديعها للجهة الإدارية المختصة لإقرارها .

مادة ١٧ — يكون إدماج الهيئات العامة وإلغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٨ — يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة فى تطبيق أحكام القانون .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المؤسسات العامة ، وقد تناولت المذكرة الإيضاحية منه تحديد ضوابط التفرقة بين المؤسسات العامة والهيئة العامة .

ونظر لأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه قاصر على تنظيم المؤسسات العامة وقد أشارت مذكرته الإيضاحية إلى إعداد تشريع مستقل ينظم الهيئات العامة فى حدود الضوابط المشار إليها .

لذلك وتحقيقاً لهذا الغرض ، أعد مشروع القانون المرافق فى شأن الهيئات العامة .

ويتشرف وزير الصناعة برفعه للسيد رئيس الجمهورية فى الصيغة التى وافق عليها مجلس الدولة ، رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٣^(١)

بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١ باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ في شأن اعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة التعاونية للإسكان من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ النص التالي :

« تنشأ هيئة عامة للتأمينات الاجتماعية وتعتبر شخصاً اعتبارياً مستقلاً وتكون لها ميزانية مستقلة تلحق بالميزانية العامة للدولة ويمثلها رئيس مجلس الإدارة ويكون مقرها القاهرة » .

ويستبدل بعبارة « المؤسسة المصرية العامة للتأمينات الاجتماعية » حيثما وردت بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقوانين والقرارات المعدلة له والمتعلقة بتنفيذه عبارة « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٧١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ النص التالي :

« مع عدم الإخلال بأحكام البند ٤ من المادة ٥٦ والمادة ٧٠ من هذا القانون ، تدخل المدة التي أدى عنها المؤمن عليها اشتراكات وفقاً لأحكام القانونين رقمي ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إلى أي من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو النظام الخاص ، ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ،

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٢٣ الصادر في ٣ يونيو سنة ١٩٦٣ .

ويحسب المعاش عنها وفقاً لأحكام المادة ٥٨ دون اقتضاء أية فروق اشتراكات من المؤمن عليه عن تلك المدة وذلك اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٦ .

ويؤدي النظام الخاص عن كل سنة من سنوات اشتراك العامل فيه في المدة المشار إليها مبالغ نقدية تقدر بنسبة ٥٪ مقابل حصة صاحب العمل ، ٥٪ مقابل حصة المؤمن عليه وذلك من أجر العامل السنوي الذي يسدد على أساسه الاشتراك في النظام الخاص مضافاً إليها جميعاً فائدة استئثار مركبة بواقع ٥٫٤٪ سنوياً .

كما تدخل مدة الاشتراك في النظام الخاص السابقة على أول أبريل سنة ١٩٥٦ ضمن المدة المحسوبة في المعاش بواقع ٢٪ عن كل سنة ، على أن يؤدي النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك مبالغ نقدية من رصيده تحسب وفقاً للجدول رقم (١) المرافق .

فإذا لم تف حصة العامل في النظام الخاص للوفاء بهذا الالتزام حق للعامل إما أداء الفرق دفعة واحدة أو مقسطاً وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها مجلس إدارة الهيئة وتحسب الأقساط في هذه الحالة وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق ، أو احتسبت له من مدة اشتراكه في النظام مدة بنسبة رصيده إلى المبالغ المطلوبة منه وفقاً للجدول رقم (١) المشار إليه .

ويجوز للنظام الخاص أن يؤدي المبالغ المستحقة عليه إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دفعة واحدة أو مقسطاً على خمسة أقساط سنوية متساوية ويستحق كل منها خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر يناير من كل سنة اعتباراً من شهر يناير سنة ١٩٦٤ وذلك مقابل فائدة سنوية مركبة تحسب بواقع ٥٫٤٪ .

كما يستحق على هذه المبالغ في الفترة من تاريخ نشر هذا القانون حتى تاريخ سداد القسط الأول فائدة تقدر بواقع ٥٫٤٪ .

ويلتزم صاحب العمل بالنسبة لنظم صناديق الادخار الخاصة ، كما يلتزم ضامناً متضامناً مع شركة التأمين التعاقد معها بالنسبة لعقود التأمين الجماعية ، بسداد المبالغ المستحقة وفي حالة التقسيط يلزم صاحب العمل أو شركة التأمين — حسب الحالة — إذا تأخر عن السداد في الميعاد المحدد بالفقرة الخامسة من هذه المادة بأداء غرامة تستحق للهيئة بواقع جنيه واحد عن كل عامل من العمال المشتركين في النظام الخاص ، وتتكرر الغرامة إذا لم يتم تدارك المخالفة بالقيام بالسداد خلال شهر من تاريخ استعاقبها ، وهكذا إلى أن يتم سداد كامل المستحق مضافاً إليه الغرامات .

ويجوز للهيئة تحصيل هذه المبالغ بطريق الحجز الإداري .

مادة ٣ — يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من اعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي . كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ المحرم سنة ١٣٨٣ (٣ يونيو سنة ١٩٦٣) .

جدول رقم (١)

بتحديد المبالغ المستحقة عن مدد الخدمة السابقة التي تحسب في المعاش

السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ جنيهات من الأجر الشهري	السن	المبلغ المقابل لكل سنة من الخدمة المحسوبة في المعاش ولكل ١٠ جنيهات من الأجر الشهري	السن
٢٠ حق	٥٠٠	٤٣	٦٠	١١
٢١	٥٠٠	٤٤	٢١٠	١١
٢٢	٥٠٠	٤٥	٣٧٠	١١
٢٣	٥٠٠	٤٦	٥٣٠	١١
٢٤	٥٠٠	٤٧	٧١٠	١١
٢٥	٥٠٠	٤٨	٩٠٠	١١
٢٦	٥٠٠	٤٩	١١٠	١٢
٢٧	٥٠٠	٥٠	٣٢٠	١٢
٢٨	٥٠٠	٥١	٥٥٠	١٢
٢٩	٥٠٠	٥٢	٧٩٠	١٢
٣٠	٥٠٠	٥٣	٥٠	١٣
٣١	٥٠٠	٥٤	٣٣٠	١٣
٣٢	٥٠٠	٥٥	٦٣٠	١٣
٣٣	٥٠٠	٥٦	٩٥٠	١٣
٣٤	٥٠٠	٥٧	٢٦٠	١٤
٣٥	٥٠٠	٥٨	٦٧٠	١٤
٣٦	٥٠٠	٥٩	٨٠	١٥
٣٧	٥٠٠	٦٠ فأكثر	٦٣٠	١٥
٣٨	٥٠٠			
٣٩	٥٨٠			
٤٠	٦٩٠			
٤١	٨٠٠			
٤٢	٩٢٠			

ملاحظات :

(١) في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

(ب) يحسب المبلغ المستحق على المؤمن عليه على أساس سنه وأجره في تاريخ ارتفاعه بالقانون

رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ .

(ج) يقرب رأس المال المحسوب وفقاً لهذا الجدول في جميع الحالات إلى أقرب جنيه صحيح .

جدول رقم (٢)

بتحديد الأقساط الشهرية التي تقتطع من الأجر في حالة اختيار
المؤمن عليه أداء المبالغ المستحقة عليه بالتقسيط

السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أداؤها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق	السن في تاريخ بدء الأداء	مجموع الأقساط المفروض أداؤها في حالة السداد حتى بلوغ سن الستين مقابل ١٠٠ جنيه من المبلغ المستحق	السن في تاريخ بدء الأداء
٢٠ حتى	٤٠٠ ٢١٩ جنيه	٤١	٣٠٠ ١٥٥ جنيه	
٢١	— ٢١٦	٤٢	٥٠٠ ١٥٢	
٢٢	٨٠٠ ٢١٢	٤٣	٧٠٠ ١٤٩	
٢٣	٥٠٠ ٢٠٩	٤٤	٩٠٠ ١٤٦	
٢٤	٢٠٠ ٢٠٦	٤٥	١٠٠ ١٤٤	
٢٥	١٠٠ ٢٠٣	٤٦	٣٠٠ ١٤١	
٢٦	٩٠٠ ١٩٩	٤٧	٥٠٠ ١٣٨	
٢٧	٧٠٠ ١٩٧	٤٨	٧٠٠ ١٣٥	
٢٨	٦٠٠ ١٩٣	٤٩	٩٠٠ ١٣٢	
٢٩	٦٠٠ ١٩٠	٥٠	١٠٠ ١٣٠	
٣٠	٥٠٠ ١٨٧	٥١	٣٠٠ ١٢٧	
٣١	٤٠٠ ١٨٤	٥٢	٥٠٠ ١٢٤	
٣٢	٤٠٠ ١٨١	٥٣	٦٠٠ ١٢١	
٣٣	٤٠٠ ١٧٨	٥٤	٧٠٠ ١١٨	
٣٤	٤٠٠ ١٧٥	٥٥	٨٠٠ ١١٥	
٣٥	٥٠٠ ١٧٢	٥٦	٨٠٠ ١١٢	
٣٦	٦٠٠ ١٦٩	٥٧	٧٠٠ ١٠٩	
٣٧	٧٠٠ ١٦٦	٥٨	٦٠٠ ١٠٦	
٣٨	٨٠٠ ١٦٣	٥٩	٣٠٠ ١٠٣	
٣٩	٩٠٠ ١٦٠	٦٠	— ١٠٠	
٤٠	١٠٠ ١٥٨			

ملاحظات :

- في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .
- لحساب القسط الشهري يقسم مجموع الأقساط المفروض أداؤها على عدد الأشهر الكاملة بين تاريخ بدء السداد وتاريخ بلوغ سن الستين .
- تقرب قيمة القسط الشهري الناتج من تطبيق هذا الجدول إلى أقرب قرش .

قرارات رئيس الجمهورية

قرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣^(١)
بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكم التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تسري أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين في المؤسسات العامة .

(١) نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٢ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٦٣ .

وفي تطبيق النصوص الواردة من هذه اللائحة يكون لرئيس مجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لرئيس مجلس إدارة الشركة .

ويكون لمجلس إدارة المؤسسة الاختصاصات المقررة لمجلس إدارة الشركة .

أما الاختصاصات المقررة في تلك اللائحة لمجلس إدارة المؤسسة فيباشرها الوزير المختص .

مادة ٢ — يجوز نقل العامل أو ندبه من مؤسسة إلى أخرى أو من مؤسسة إلى إحدى الشركات الخاضعة للقرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه أو العكس .

ويتم ذلك بمراعاة القيود والأوضاع الواردة في المادة (٢٨) من اللائحة المشار إليها .

مادة ٣ — لا تكون قرارات مجلس إدارة المؤسسات نافذة إلا بعد اعتمادها من الوزير المختص .

ويعرض الوزير المختص على رئيس الجمهورية المسائل التي تستلزم صدور قرار منه فيها .

مادة ٤ — يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قرارات وزارية

وزارة العدل :

قرار (١)

بإنشاء فرع للتوثيق بمأمورية قصر النيل

وزير العدل .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق ومقر
كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ — ينشأ فرع للتوثيق بقصر النيل يتبع مكتب توثيق القاهرة ويحدد اختصاصه بقسم
بولاق وناحية الزمالة التابعة لقسم قصر النيل .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٣ .

تحريراً في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٨٢ (٢٠ أبريل سنة ١٩٦٣) .

قرار (٢)

بإنشاء فرع للتوثيق بمركز مطاى بمحافظة المنيا

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ،
وعلى قرار وزير العدل الصادر في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق
ومقر كل منها واختصاصه والقرارات المعدلة له ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٣ الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٤ الصادر في ١٠ يونيو سنة ١٩٦٣ .

قرر :

- مادة ١ — ينشأ فرع للتوثيق بمركز مطاى محافظة المنيا ، يتبع مكتب توثيق المنيا ، ويشمل اختصاصه بلاد هذا المركز .
- مادة ٢ — يفصل من اختصاص فرع الوثيق بمركز بنى مزار البلاد التابعة لمركز مطاى .
- مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .
- تحريراً في ٦ من المحرم سنة ١٣٨٣ (٢٩ مايو سنة ١٩٦٣) .

وزارة العمل :

قرار رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣ (١)

في شأن تنظيم إجراءات الترخيص في العمل للأجانب

وكيل وزارة العمل

بعد الاطلاع على قرار وزير العمل رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تجديد الشروط الخاصة بالترخيص في العمل للأجانب ،

قرر :

مادة ١ — تختص كل من مكاتب الترخيص في العمل للأجانب بالقاهرة والأسمكندرية وبور سعيد ومكاتب القوى العاملة في غير هذه المناطق ومناطق العمل التي لا يوجد داخل دائرة اختصاصها مكاتب للترخيص أو للقوى العاملة بتلقى وبحث طلبات الترخيص في العمل المقدمة من الأجانب المقيمين بالبلاد والذين يقع مقر عملهم داخل دائرة اختصاصها .

مادة ٢ — تختص إدارة القوى العاملة بتلقى وبحث طلبات الترخيص في العمل المقدمة من الأجانب المقيمين بالخارج والراغبين في دخول البلاد لمزاولة العمل والحالة التيها من الجهات المختصة . كما تختص بتلقى وبحث الطلبات التي تقدم من المنشآت التي ترغب في إحضار أجانب من الخارج للعمل بها .

وعلى الإدارة المذكورة إخطار كل من مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية ومنطقة العمل التي يقع داخل دائرة اختصاصها مقر عمل الأجنبي ، برأيها في هذه الحالات خلال أسبوع من تاريخ وصول الطلبات إليها .

وعلى الأجنبي أن يتقدم خلال شهر من تاريخ دخوله البلاد إلى المكتب المختص بطلب الترخيص له في العمل وممه ماثبت حصوله على الموافقة المبدئية على إقامته .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٧ الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٦٣ .

مادة ٣ — على الأجنبي الذي يرغب في مزاولة العمل . التقدم للمكتب المختص طبقاً لأحكام المادة الأولى من هذا القرار . للحصول على طلب الترخيص له في العمل طبقاً للنموذج المرافق وعليه ملء البيانات الخاصة به على هذا النموذج .

وعلى المنشآت التي ترغب في استخدام الأجنبي ملء الخانات المخصصة لها على النموذج المشار إليه واعتماد صحتها تحت مسؤوليتها .

مادة ٤ — على الأجنبي الراغب في مزاولة العمل التقدم بالمستندات الآتية :

(١) طلب الترخيص له في العمل على النموذج المعد لذلك من أصل وصورة مستوفاة الدفعة .

(ب) ٣ صور شمسية مقاس ٣ × ٤ .

(ج) حوالة بريد أميرية برسم مدير منطقة العمل المختص بقيمة رسم الترخيص طبقاً للمادة ٦ من قرار وزير العمل رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ .

(د) إذا كان مقدم الطلب ممثلاً لشركة أو مؤسسة أجنبية في الخارج فعليه إرفاق :

(١) خطاب تمثيل من الشركة التي يمثلها معتمداً من إحدى قنصليات ج . ع . م . بالخارج .

(٢) شهادة من أحد البنوك يثبت أن جميع مصروفاته ومرتباته تحول إليه من الخارج .

(هـ) إذا كان مقدم الطلب من أصحاب الأعمال الذين يستثمرون أموالهم فعليه إرفاق شهادة من أحد البنوك تثبت قيمة رأسماله المستثمر .

(و) إذا كان مقدم الطلب من الصحفيين الأجانب فعليه إرفاق موافقة مصلحة الاستعلامات .

مادة ٥ — على المكاتب المختصة باستلام طلب الترخيص في العمل للأجانب إعطاء مقدمها الايصال الدال على استلام الطلب ومستنداته طبقاً للنموذج المعمول به على أن يوضح على الإيصال تاريخ حضور الأجنبي طبقاً للمواعيد الآتية :

(١) ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه بطلب الترخيص في الحالات التي يتم الترخيص فيها من المكتب مباشرة .

(ب) خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه بطلب الترخيص في الحالات التي تتطلب الحصول على موافقة إدارة القوى العاملة .

(ج) ٢٤ ساعة في جميع حالات التجديد .

مادة ٦ — يجوز للمنشآت التي تستخدم أجانب أن تتقدم نيابة عنهم بطلب الترخيص لهم في العمل على أن تكون البيانات الخاصة بالأجانب على نموذج طلب الترخيص موقعا عليها منهم وعلى أن تقوم بإخطار المكتب المختص باسم مندوبها المعتمد أمامه لإنهاء أعمال الترخيص في العمل للأجانب .

مادة ٧ — تكون بطاقة الترخيص في العمل للأجانب مدموغة طبقاً للنموذج المرافق وتصدر من المكتب الذي تسلم طلب الترخيص في العمل الأجنبي .

مادة ٨ — على الأجانب الحاصلين على بطاقات الترخيص لهم في العمل التقدم إلى المكتب المختص قبل انتهاء مدتها بشهر على الأقل بطلب تجديدها وعليهم التقدم بالمستندات الآتية :

- (أ) طلب تجديد الترخيص لهم في العمل على النموذج المعد لذلك مستوفى الدفعة .
 (ب) إذن بريد حكومي برسم مدير منطقة العمل المختص بقيمة رسم التجديد طبقاً لنص المادة ٦ من قرار وزير العمل رقم ٩ لسنة ١٩٦٣
 (ج) بطاقة الترخيص في العمل السابق صرفها لهم .
 وعلى المنشأة التي تستخدم الأجنبي ملء البيانات الخاصة بها على نموذج طلب التجديد واعتماد صحتها تحت مسؤوليتها .

مادة ٩ — يجوز لإدارة القوى العاملة استشارة الوزارات والهيئات الحكومية في منح الترخيص في العمل للأجنبي في الحالات التي ترى أن الأمر يتطلب هذه الاستشارة .

مادة ١٠ — على الأجنبي المرخص له في العمل والذي يرغب في تغيير مهنته أو مكان عمله الموضح في بطاقة الترخيص أن يتقدم بطلب ذلك إلى المكتب المختص طبقاً لمكان العمل الجديد على النموذج المشار إليه في المادة ٣ من هذا القرار بعد ملء البيانات الخاصة به والبيانات الخاصة بالمنشأة التي سيعمل بها .

مادة ١١ — على الأجنبي الذي فقدت بطاقة الترخيص له في العمل أن يتقدم بطلب بدل فاقد لها للمكتب المختص على النموذج المشار إليه في المادة الثالثة من هذا القرار وعليه إرفاق إذن بريد حكومي برسم مدير منطقة العمل بمبلغ مائة وخمسين ملياً .

مادة ١٢ — للأجنبي الذي يرغب في التظلم من قرار رفض الترخيص له في العمل أو رفض تجديد الترخيص السابق أن يتقدم بتظلمه باسم مدير عام إدارة القوى العاملة موضحاً به مبررات تظلمه والمستندات التي قد يرى إرفاقها بتظلمه .

وعلى الإدارة المذكورة إخطار الأجنبي بنتيجة بحث تظلمه بعد عرضه علينا في موعد لا يتجاوز ١٥ يوماً من تاريخ وصول التظلم إليها .

مادة ١٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من أول مارس سنة ١٩٦٣ .
 تحريراً في ١٤ فبراير سنة ١٩٦٣ .

وزارة الإسكان والمرافق :

قرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٦٣ (١)

في شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢

في شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣

في شأن تنظيم المباني

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ؛

وعلى قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ؛

و بناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة برقم (ز) إلى المادة الأولى من القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه نصها الآتي :

« (ز) إقرار من طالب الترخيص بعدم استخدام مواد البناء الواردة في الكشف المرافق لهذا القرار إلا إذا كان الغرض من البناء خدمة أحد الأغراض المبينة في المادة رقم ٢٦ مكرر . »

مادة ٢ — تضاف مادة جديدة برقم ٢٦ مكرر إلى القرار ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه نصها الآتي :

« مادة ٢٦ مكرر — يقصر استخدام مواد البناء المبينة بالجدول المرافق لهذا القرار على المباني العامة والمباني التي تخدم أغراضاً صحيحة أو تعليمية أو ثقافية أو دينية أو سياحية أو اجتماعية أو رياضية أو ترفيهية . »

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به بعد أسبوعين من تاريخ نشره .

تحريراً في ٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٩ أبريل سنة ١٩٦٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٧ الصادر في ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ .

وزارة السد العالي :

قرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣^(١)

بتعديل لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي

وزير السد العالي

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن شروط توظيف الأجانب والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ؛
وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التأمين والمعاشات لمستخدمي وعمال الحكومة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم وزارة السد العالي ؛

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بوزارة السد العالي ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالي ؛

وعلى قرار وزير السد العالي رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٣ بإصدار لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره مجلس إدارة الهيئة العامة لبناء السد العالي بمجلسه ٢ مايو سنة ١٩٦٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تسري أحكام النظام المرافق على العاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي .

مادة ٢ — يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا النظام .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً في ١٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٢ (١٢ مايو سنة ١٩٦٣) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٠ الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ .

بعلامة ١٠٠ جنيه بعد سنتين

وينقل بقرار من رئيس مجلس الإدارة شاغلو درجات الوظائف العليا إلى الوظائف العليا المنشأة ويسرى هذا الحكم على الموظفين المعيّنين بمرتبات تدخل في حدود درجات الوظائف العليا المشار إليها .

مادة ٥ — يتم التعيين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح من س إدارة الهيئة .

أما باقي الوظائف الأخرى فيكون التعيين فيها بقرار من رئيس مجلس الإدارة ويجوز له مد خدمة الموظف بعد بلوغه السن المقررة بشرط ألا يجاوز سن الخامسة والستين .

مادة ٦ — يجوز لرئيس مجلس الإدارة التعيين في غير أدنى الدرجات دون التقيد بقواعد ضم مدد الخدمة السابقة المعمول بها في الحكومة كما له أن يقرر الإعفاء من الحصول على المؤهل العلمي إذا توافرت في المرشح للتعين خبرة خاصة يتطلبها العمل .

ويجوز له أيضاً وفقاً لمقتضيات الظروف أن يقرر الإعفاء من شروط الامتحان والسن واللياقة الطبية .

مادة ٧ — يجوز لرئيس مجلس الإدارة تعيين مستشارين أو خبراء محليين أو أجانب بمكافآت شاملة جميع البدلات .

كما يجوز له عند الحاجة الاستفادة بخبرة الموظفين السابقين بشرط ألا يتجاوزوا سن الخامسة والستين ويكون تعيين هؤلاء بمكافآت شاملة جميع البدلات .

مادة ٨ — تنشأ بقرار من رئيس مجلس الإدارة لجنة لشئون الموظفين وتشكل من رئيس ومن ثلاثة على الأقل من كبار الموظفين أعضاء وتجتمع بناء على دعوة رئيسها وتكون قراراتها بأغلبية الآراء فإذا تساوت يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

ويتولى أعمال السكرتارية مدير شئون الأفراد أو من يقوم مقامه دون أن يكون له صوت معدود .

ويعتمد رئيس مجلس الإدارة قرارات اللجنة ومقترحاتها ولا تنفذ إلا بعد اعتمادها منه .

الفصل الثاني

النقل والندب والاعارة

مادة ٩ — يجوز نقل الموظف من الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة إلى الهيئة وبالعكس .

ويجوز للهيئة أن تنتدب موظفي الجهات المذكورة للعمل بها .

كما يجوز لها أن تستعير موظفي هذه الجهات والشركات التابعة للمؤسسات العامة .

ويحصل المنتدب أو المعار على اللزايا التي يتمتع بها موظفو الهيئة كما يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يقرر للمنتدب أو المعار مكافأة إضافية يتم تقديرها حسب أهمية الأعمال المسندة إليه والجهد الذي يبذله .

ويجوز إعارة موظفي الهيئة للشركات التي تتولى تنفيذ أعمال تتصل بمشروعاتها .

الفصل الثالث

الرواتب والبدلات والمكافآت المختلفة

مادة ١٠ — يمنح للموظفون الذين يعملون في وظائف الهيئة خارج الجمهورية الرواتب الإضافية التي يحصل عليها موظفو السلك السياسي .

مادة ١١ — يسرى على موظفي الهيئة القواعد الخاصة بإعانة غلاء المعيشة المقررة لموظفي الحكومة على أنه بالنسبة لمن ينقل إلى الهيئة من المؤسسات العامة التي طبق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ويتقاضى إعانة غلاء نفقات أعلى وتثبت هذه الإعانة بالنسبة لهم فيستمررون في تقاضى هذه الإعانة بصفة شخصية .

مادة ١٢ — يمنح موظفو الهيئة المقيمون بصفة دائمة في أسوان بدل طبيعة عمل قدره ٥٠ ٪ وبدل إقامة قدره ٣٠ ٪ وذلك من المرتبات الأساسية .

ويجوز لرئيس مجلس الإدارة عند الاقتضاء زيادة هذه النسبة أو إنقاصها بالنسبة لبعض الفئات . كما يجوز لرئيس المجلس منح بدل طبيعة عمل لبعض الموظفين الذين يباشرون أعمالاً للهيئة خارج مدينة أسوان .

مادة ١٣ — يجوز لمجلس إدارة الهيئة منح بدل تمثيل لشاغلي بعض الوظائف .

مادة ١٤ — لمهندسي الهيئة الحق في الجمع بين بدل التفرغ والبدلات الأخرى المقررة .

مادة ١٥ — يجوز منح أجور إضافية للموظفين الذين يقومون بأعمال في غير أوقات العمل الرسمية وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس الإدارة .

مادة ١٦ — يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يقرر صرف مكافآت إنتاج لبعض العاملين في المشروع وفقاً لنتائج تنفيذ البرامج الموضوعية كما يجوز منح مكافآت تشجيعية لموظفي الهيئة أو لغيرهم ممن يقومون بأعمال تتعلق بالهيئة وذلك بما لا يجاوز ثلاثمائة جنيه للشخص الواحد سنوياً . ويجوز عند الاقتضاء زيادة الحد الأقصى المشار إليه بقرار من مجلس الإدارة .

الفصل الرابع

الرعاية الاجتماعية والطبية

مادة ١٧ — تتولى الهيئة إسكان الموظفين الذين يعملون في أسوان وأسرهم بالمجان ويشمل الإسكان تكاليف استهلاك الكهرباء والمياه ويتم الإسكان وفقاً لمقتضيات الظروف وفي حدود إمكانيات الهيئة .

- مادة ١٨ — تقوم الهيئة بتوفير نواحي النشاط الرياضى والاجتماعى لموظفى الهيئة وذلك فى الحدود التى يقررها رئيس مجلس الادارة .
- مادة ١٩ — يضع مجلس إدارة الهيئة نظاما لتعويض موظفيها ضد إصابات العمل وكذلك ضد الحوادث الناتجة من انتقالهم عن وإلى أسوان بالطائرة أثناء المهام الرسمية والأجازات .
- مادة ٢٠ — تتحمل الهيئة نفقات الرعاية الطبية للذين يعملون بمقر العمل بأسوان وأسرههم وفقاً للأوضاع والحدود التى يضعها مجلس الادارة .

الفصل الخامس

الترقىات والملاوات

- مادة ٢١ — يجوز ترقية ذوى الكفاية بالاختيار على أساس من التقارير السرية بنسبة ٥٠٪ من الدرجات الشاغرة حق الدرجة الرابعة أما الترقية إلى ما فوق هذه الدرجات فتكون بالاختيار حسب الكفاية .
- مادة ٢٢ — يجوز لرئيس مجلس الادارة منح المتازين من الموظفين علاوات استثنائية مُعادل علاوة واحدة فى الدرجة الواحدة وذلك لمن يبذل جهداً خاصاً يحقق للهيئة اقتصاداً فى النفقات أو زيادة فى الانتاج ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العادية .

الفصل السادس

مواعيد العمل والاجازات

- مادة ٢٣ — تحدد مواعيد العمل فى الصباح والمساء صيفا وشتاء بقرار من رئيس مجلس الادارة .
- مادة ٢٤ — يستمر العمل فى الهيئة طوال أيام السنة فيما عدا أيام الأعياد التى يقرر رئيس مجلس الادارة تعطيل العمل خلالها .
- مادة ٢٥ — يرخص للموظفين المتزوجين الذين لا تتوفر مساكن لعائلاتهم بالسفر ١٠ أيام كل شهرين وتتحمل الهيئة أجور سفرهم فى كل مرة ولهم الحق فى طلب أجازة اعتيادية سنوية قدرها شهر واحد .
- ويجوز الترخيص فى السفر لمدة خمسة أيام شهرياً لمن لا تسمح ظروف العمل ومقتضياته بتغيبهم عشرة أيام دفعة واحدة وتتحمل الهيئة بمصاريف سفر الموظفين ومن يعولونهم وتابع واحد مرة واحدة بالمجان سنوياً زيادة على المرات المقررة للموظفين الحكوميين الموجودين بمنطقة أسوان .
- مادة ٢٦ — يجوز لمن له حق السفر بالقطار بالدرجة الأولى استعمال الطائرة فى انتقالاته هو ومن يعولهم وتابع واحد .

الفصل السابع

التدريب والبعثات

مادة ٢٧ — يضع مجلس الادارة نظاما لتدريب الموظفين للقيام بأعمال وظائفهم وإيفاد البعثات العلمية والعملية داخل الجمهورية وخارجها ويقرر مجلس الادارة الرواتب الاضافية التي تمنح في هذه الحالات بما لا يجاوز رواتب السلك السياسي .

الفصل الثامن

نظام التأديب

مادة ٢٨ — يضع مجلس الادارة النظام الخاص بالتحقيق والتأديب والجزاءات وذلك بالنسبة للشكاوى والمخالفات الفنية والادارية والمالية .

الفصل التاسع

مصرفات الجنازة

مادة ٢٩ — إذا توفي أحد الموظفين وهو في خدمة الهيئة يصرف لعائلته فوراً مصرفات الجنازة وما يتعلق بها بواقع ثلاثة أشهر من المرتب شاملا جميع البدلات هذا بالاضافة إلى المصروفات الضرورية للترتبة على وفاة الموظف بمبدأ عن موطنه .

ويجوز صرف تكاليف الجنازة الفعلية للموظف إذا توفي أحد ممن يعولهم ويكون مقبلا معه في أسوان .

الباب الثالث

العمال

مادة ٣٠ — يسرى على عمال الهيئة أحكام المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، من هذه اللائحة .

تسرى أحكام المادة ١٢ على العمال الدائمين .

مادة ٣١ — تنشأ لجنة أو أكثر تختص بالنظر في شئون العمال ويصدر قرار من رئيس مجلس الادارة بكيفية تشكيلها وتحديد اختصاصاتها .

مادة ٣٢ — يضع مجلس الادارة كادرا منفصلا للعمال المهنيين .

مادة ٣٣ — يوضع العامل تحت الاختبار لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ تسلمه العمل وتقرر صلاحيته في نهاية مدة الاختبار ويجوز منح العامل تحت التدريب فرصة أخرى قدرها ثلاثة شهور تقرر في نهايتها صلاحيته والمهارة التي يحصل عليها .

- مادة ٣٤ — يجوز أن يصرف للعمال الفنيين المنتدبين من الوزارات والمصالح والهيئات بدل سفر بواقع ١٠٠ ٪ من أجورهم الأساسية طوال مدة النذب أو مرتبات شاملة وفي كلتا الحالتين لا يصرف لهؤلاء العمال البدلات المشار إليها في المادة ١٢
- مادة ٣٥ — يجوز تقديم وجبات للعاملين في المشروع تساهم الهيئة ببعض أو كل تكاليفها حسب مقتضيات الظروف .
- مادة ٣٦ — يجوز صرف ملابس خاصة لبعض العاملين في الهيئة وفقاً لما يقرره رئيس مجلس الإدارة .

وزارة الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى :

قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣^(١)

بإصدار تفسير تشريعى لبعض أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى

مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ؛ وعلى القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ بإصدار تفسيرات لبعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى المعدل بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ ؛ وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣ من القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النص الآتى :

« لا يعتبر أرضاً زراعية فى تطبيق أحكام المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى :

(١) الأراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء وذلك إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى .

(٢) الأراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — سالف الذكر — ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى بشرط مراعاة ما يأتى :

(١) أن تكون هذه الأراضى عبارة عن قطعة أرض جزئت إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣٢ الصادر فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣ .

(ب) أن تكون هذه التجزئة قد تمت بوجه رسمى أى ثابت للتاريخ قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعى .

(ج) أن تكون إحدى القطع الداخلة فى تلك التجزئة واقعة على طريق قائم داخل فى التنظيم . ومثل هذه القطعة وحدها هى التى تعتبر من أراضى البناء التى يجوز الاحتفاظ بها زيادة عن الحد الأقصى الجائز تملكه قانوناً .

(٣) أراضى البناء فى القرى والبلاد التى لا تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء وذلك إذا كان مقاماً عليها بناء غير تابع لأرض زراعية أو لازم لخدمتها . أو إذا كانت أرضاً فضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية أو لازم لخدمتها تبعية تجعلها مرفقاً له وملحقاً به .

ومع ذلك تخضع أراضى البناء المشار إليها لحكم المادة (٣٣) من قانون الإصلاح الزراعى وتسرى عليها أحكام الضرائب الإضافية المقررة فيه — ما لم تفرض عليها ضريبة العقارات المبنية » .
مادة ٢ — ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ؟

تحريراً فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٨٢ (١٤ أبريل ١٩٦٣)

مذكرة إيضاحية

تنص المادة (٣) من التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٥٣ — المعدلة بالمادة (٣) من التفسير التشريعى رقم ٤ لسنة ١٩٥٣ على أن :

« لا تعتبر أرضاً زراعية فى تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعى — الأراضى الداخلة فى كردون البنادر والبلاد ، إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى » .

ومع ذلك تخضع هذه الأراضى لحكم المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى وتسرى عليها أحكام الضريبة الإضافية — ما لم تفرض عليها عوائد الأملاك المبنية .

وقد استقر رأى على أن هذا التفسير التشريعى قد اقتصر على ذكر حالة واحدة من الحالات التى تعتبر الأرض فيها من أراضى البناء ولم يتصدى لعلاج سائر الحالات الأخرى الماثلة كأن تكون الأرض مقاماً عليها مبان فعلاً أو أن تكون منصلة ببناء ومخصصة لخدمته بحيث تعد من مرافقه... الخ .

ولما كانت حاجة العمل فى ضوء تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعى قد دعت إلى ضرورة تعريف أراضى البناء تعريفاً واضحاً يقوم على معايير موضوعية منضبطة . ويتضمن تحديداً دقيقاً شاملاً لما يعد من أراضى البناء فى تطبيق أحكام ذلك القانون ، توصلنا إلى تحديد ما يدخل فى نطاق الاستيلاء من الأراضى الزراعية — وما فى حكمها من الأراضى البور والصحراوية — وما يستبعد من الاستيلاء من أراضى البناء بما يجوز تملكه زيادة على الحد الأقصى المقرر للملكية العقارية بناء على حكم المادة

الأولى من قانون الإصلاح الزراعي (المعدلة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١) .
ولما كان مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قد اتخذ من الرأي الذي استقر عليه إفتاء مجلس الدولة (إدارة الفتوى والتشريع للإصلاح الزراعي) والمعايير الموضوعية التي أشار بها أساساً لتحديد المقصود بأراضي البناء المستثناة من تطبيق أحكام الاستيلاء المنصوص عليها في الباب الأول من قانون الإصلاح الزراعي .

ومجمل ذلك أنه يجب لكي تكون الأرض من أراضي البناء في تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي — أن يتوافر فيها أحد المعايير الموضوعية الآتية :

(١) أن تكون الأرض داخلية في كردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء وذلك إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقاً لهذا القانون قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي :

(٢) أن تكون الأرض داخلية في نطاق كردون البنادر والبلاد الخاضعة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سالف الذكر ولم تصدر مراسيم بتقسيمها قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي ولكن ثبت بوجه رسمي قاطع قبل العمل بهذا القانون أنها جزئت إلى قطع بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو للتأجير أو التحكير لإقامة مبان عليها وكانت إحدى هذه القطع واقعة على طريق قائم داخل في التنظيم فإنه في هذه الحالة تعتبر مثل هذه القطعة فقط من أراضي البناء .

(٣) أن تكون الأرض داخلية في كردون البنادر والبلاد التي تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢/١٩٤٠ المشار إليه وكان مقاماً عليها بناء غير تابع لأرض زراعية وغير لازم لخدمتها أو إذا كانت أرضاً فضاء تابعة لبناء غير تابع لأرض زراعية ولا لازم لخدمتها تبعية تجعلها مرفقاً له وملحقاً به .

ولما كان في التفسير التشريعي هو الضوء الذي يلقيه المشرع على النص القانوني الأصلي ليكشف عن حقيقة ما قصده من تشريع سابق إذا ظهر له أنه لم يتم الاهتداء إلى هذا القصد وأنه إذا كان الأصل أن التفسير التشريعي يصدر من السلطة التشريعية التي وضعت التشريع الذي يحتاج إلى تفسير — إلا أنه يحدث أن تفوض هذه السلطة جهة إدارية في تفسير هذا التشريع .

ولما كانت المادة ١٣ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي تنص على أنه لمجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراته في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملازماً وتنشر في الجريدة الرسمية .

لذلك رؤى إعداد مشروع التفسير التشريعي المرافق لبيان أراضي البناء التي لا تعتبر من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي الأخرى القابلة للزراعة البور والصحراوية والتي لا تدخل في حساب الحد الأقصى المقرر في المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي للملكية الأراضي الزراعية وما في حكمها .

وقد تضمن هذا المشروع تعريفاً شاملاً لأراضي البناء وتحديدًا جامعاً للحالات التي تعد فيها الأرض كذلك وفقاً للمعايير الموضوعية المنضبطة المشار إليها .

